أسرة

الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

مركز العلوم والدراسات الأسرية

مجلة محكمة نصف سنوية
تصدر عن جمعية التنمية الأسرية ببريدة "أسرة"
المجلد (١) العدد (١) يوليو ٢٠٢١م جمادى الأخرة ١٤٤٢هـ

مجلة
العلوم الأسرية

بحوث ودراسات أسرية

جمعية التنمية الأسرية ببريدة "أسرة"

مجلة العلوم الأسرية
بحوث ودراسات أسرية
مركز العلوم والدراسات الاسرية
مجلة محكمة نصف سنوية تصدر عن جمعية التنمية الأسرية ببريدة "أسرة"

فهرس المجلة

الموضوع	الصفحة
❖ مشكلة العنف الاسري بمنطقة القصيم الأسباب والحلول أ.د طارق الصادق عبد السلام واخرون.....	٨
❖ أثر تعاطي المخدرات على العنف الأسري بمنطقة القصيم أ.حنين بنت فهد عبد الهادي الحربي	١٢٣
❖ الإبداع في التدخلات العلاجيّة "تطبيقات عمليّة في التعامل مع حالات عنف أسري" أ.حنين فهد عبد الهادي الحربي.....	١٤٤
❖ التدخل المهني لاحتواء العنف الأسري الدور الذي تبذله المهن القانونية في سبيل احتواء العنف الأسري أ.حصة إبراهيم الصالح.....	١٥٩
❖ التمكين كآلية للحماية الاجتماعية للمرأة السعودية من العنف الأسري د. الجوهرة بنت عبد العزيز الزامل أستاذ التخطيط الاجتماعيّ المشارك بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن.....	١٨٣
❖ حجم العنف الأسري في منطقة القصيم بين المشكلة والظاهرة أ. سمري محمد عايش المطيري أ. ماجد مصلح صالح الصفياني وزارة الموارد البشرية / وزارة الموارد البشري.....	٢٠١
❖ العنف الأسري ضد الزوجة الأسباب والحلول أ. سنابل بنت حسن فاضل المحاضر بجامعة الجوف - باحثة الدكتوراه بجامعة القصيم "باحثة بجمعية أسرة.....	٢٣٢
❖ العنف الأسري وعلاقته بالانحراف الفكري «دراسة وصفية مطبقة على مكاتب الاستشارات الأسرية ولجان التنمية الحكومية والأهلية ودور التوجية الاجتماعي في مدينة بريدة»أ. منال بنت عبدالرحمن الغفيص أخصائية اجتماعية - طالبة دكتوراه علم الاجتماع كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية - جامعة القصيم.....	٣٥٠
❖ **العوامل المؤدية للعنف الأسري وخصائص المتعرضين له من وجهه نظر العاملين في مراكز الاستشارات والإصلاح في القطاع الثالث في منطقة القصيم – جمعية أسرة انموذجا – د. تهاني محمد الجهني - أستاذ مساعد في علم الاجتماع - قسم الدراسات الاجتماعية – جامعة الملك سعود**	٣٩٩
❖ أنواع وأبعاد العنف الأسري في منطقة القصيم أ. غادة محمد العوفي باحثة دكتوراه في جامعة القصيم رئيس مجلس إدارة جمعية فتاة القصيم.....	٤٢٨
❖ تصور مقترح للعلاج القصير من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لتحقيق الدعم الاجتماعي لضحايا العنف الاسري أ.هند بنت حسين الفاضل اخصائي اجتماعي - جامعة القصيم باحث دكتوراه خدمه اجتماعيه جامعة القصيم.....	٤٤٥

❖ تنمية قدرات ضحايا العنف الأسري في ضوء التجارب الوطنية والدولية أ. انجود محمد زايد آل مجحود. جامعة أم القرى. ومفتش نساء بمكتب الزواج بالعاصمة المقدسة وزارة الداخلية.....	٤٧٤
❖ حالات العنف بين الزوجين صورها ومؤثراتها الثقافية والتدخل القانوني لاحتوائها «دراسة وصفية تحليلية لحالات العنف التي رصدتها وحدة الحماية في منطقة القصيم» د. معاذ بن عبد الله بن محمد الربعي- جامعة القصيم.....	٤٩٠
❖ سبل الوقاية من العنف الأسري أ.د لؤلؤة بنت عبد الكريم القويفلي جامعة أم القرى - مستشارة في لجنة إصلاح ذات البين حالياً.....	٥١٥

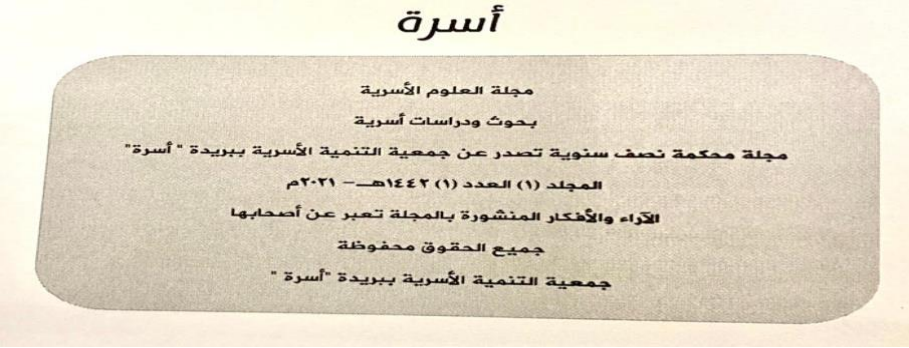

٣٠٦,٨
جمعية التنمية الأسرية ببريدة أسرة
العلوم الأسرية: بحوث ودراسات أسرية / جمعية التنمية الأسرية ببريدة أسرة
الواصفات: / العلاقات داخل الأسرة/ / رعاية الطفولة/ / الحقوق الأسرية/ / السياسة الأسرية/
- يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

ISBN: 978-9923-35-117-8

دار الجنان للنشر والتوزيع الاردن

حول مجلة أسرة

مجلة أسرة مجلة علمية محكمة متخصصة في نشر الأبحاث العلمية الأصيلة والمستوفية لمعايير النشر العلمي العالمية، وتختص في النشر الشامل لكل الأبحاث المتعلقة بالأسرة، وهي مجلة فصلية تصدر كل ستة أشهر، يشرف على المجلة كادر من العلماء والأكاديميين.

تنشر المجلة الأبحاث العلمية والدراسات النظرية والتطبيقية في مجال قضايا الأسرة والأبحاث المرتبطة بها، والتي تمثل إضافة إلى مجالات المعرفة. وتتسم بالحداثة والوضوح في الطرح والأسلوب.

تستقبل المجلة البحوث باللغتين العربية والإنجليزية، وترحب المجلة بالتعقيب على جميع الأبحاث والدراسات المنشورة في المجلة.

مجالات وتخصصات النشر في المجلة:

المجلة بها ملفات متعددة تستوعب كافة ضروب المعرفة في مجال الدراسات الأسرية.

الرؤية والأهداف:

- تشجيع البحث العلمي في مجال بحوث ودراسات الأسرة والنهوض به.
- إتاحة الفرصة للباحثين والأكاديميين في نشر ابتكاراتهم وحلولهم البحثية دون قيود أو صعوبات.
- العمل على ربط الباحثين والأكاديميين من مختلف في مجتمع البحث العلمي المتعلق بقضايا الأسرة.
- تحقيق وإبراز دور جمعية أسرة في تخصصها الأصيل وهو التنمية الأسرية وتحقيق استقرار الأسر عبر البحوث العلمية الرصينة ونشرها.
-

الملفات الأساسية للمجلة هي:

-ملف علوم ومعارف الوحي الكريم والقيم في مجال الأسرة.
-ملف البحوث الاجتماعية والنفسية في مجال الأسرة.
- ملف الإرشاد الأسري.
- ملف نماذج قضائية و إصلاحية في مجال مشكلات الأسرة.
- ملف مفاهيم وقيم ونماذج البر الأسري.
-ملف عرض المؤتمرات والملتقيات وحلقات النقاش.
-ملف عام "يستوعب ما لا تستوعبه الملفات الأساسية"
-ملف التقارير

قبول النشر في المجلة:

خلال فترة أسبوعين من إرسال البحث إلى المجلة. يتم إخطار الباحث بالموافقة على قبول النشر الأولي للبحث أو عدم الموافقة. بناءً على نتيجة فحص البحث لتقرير أهليته للتحكيم وملائمته لمعايير النشر. تقوم المجلة بإرسال البحث إلى محكمين تختارهم المجلة بشكل سري. ويلقى البحث القبول النهائي بعد أن يجري المؤلف التعديلات التي يطلبها المحكمون إن وجدت.

التحكيم:

ترسل جميع البحوث المستلمة إلى متخصصين لتحكيمها. وفق نظام المراجعة مزدوجة التعمية (Double-Blind Peer Review) وحسب الأصول العلمية، ويتم إخطار الباحث بقبول النشر الأولي بعد أن يجري المشرفون في المجلة عملية مراجعة وفحص للبحث لتقرير أهليته للتحكيم وملائمته لمعايير النشر.

يلقى البحث القبول النهائي بعد أن يجري المؤلف التعديلات التي يطلبها المحكمون إن وجدت. تعبر البحوث المنشورة عن وجهة نظر مؤلفيها وليس عن وجهة نظر المجلة.

خطوات وشروط النشر

- **خطوات النشر:**

- يقوم الباحث بإرسال البحث المراد نشره إلى البريد الإلكتروني المجلة: sr@osrah.sa
- يتم إخضاع البحث للتقييم الأولي من قبل هيئة التحرير في المجلة.
- يتم إبلاغ الباحث بالقبول المبدئي للبحث أو الرفض.
- يتم إرسال البحث للتحكيم النهائي.
- إبلاغ الباحث بنتيجة التحكيم النهائي والتعديلات المطلوبة إن وجدت.
- إصدار خطاب قبول النشر.
- نشر البحث في عدد المجلة القادم حسب ترتيب البحوث.

- **شروط النشر في المجلة:**

١. ألّا يكون قد سبق نشر البحث أو قدم للنشر في جهة أخرى، وألّا يكون مستلّا من كتاب مطبوع.
٢. أن يتسم البحث بالأصالة والمنهجية العلمية والجدة في الموضوع والعرض.
٣. أن يكون صحيح اللغة، سليم الأسلوب، واضح الدلالة.
٤. ألّا يتجاوز عدد صفحات البحث ٤٠ صفحة.
٥. أن يرفق مع البحث ملخص باللغتين العربية والإنجليزية في حدود ٢٥٠ كلمة.
٦. أن يرفق مع البحث ما لا يقل على ٦ كلمات مفتاحية باللغتين العربية والانجليزية.
٧. وضوح الأشكال التوضيحية والصور والوثائق والمخطوطات والجداول في البحث.
٨. أن توضع الحواشي السفلية footnote في الصفحات نفسها وليس في آخر البحث، على أن يكون الترقيم متواصلا " وهي خاصية موجودة في برنامج office بالكمبيوتر".
٩- الخط Simplified Arabic بنط ١٦ والعنوان الرئيس بنط ١٨ والعناوين الجانبية ١٦ بولد.

- **تقديم بحث للتحكيم والنشر**

يمكنكم تقديم بحث عن طريق البريد الإلكتروني على العنوان أدناه

sr@osrah.sa

كما يرجى تعبئة نموذج نشر بحث المرفق وإرساله مع البحث بالبريد الإلكتروني حتى يتم البدء في إجراءات التحكيم.

- **نموذج نشر بحث**

التحكيم:

ترسل جميع البحوث المرسلة للمجلة إلى متخصصين لتحكيمها حسب الأصول العلمية. ويتم إخطار الباحث بقبول النشر الأولي بعد أن يجري المشرفون في المجلة عملية مراجعة وفحص للبحث لتقرير أهليته للتحكيم وملائمته لمعايير النشر. يلقى البحث القبول النهائي بعد أن يجري المؤلف التعديلات التي يطلبها المحكمون إن وجدت.

تعبر البحوث المنشورة عن وجهة نظر مؤلفيها وليس عن وجهة نظر المجلة.

هيئة المستشارين

أ.د إبراهيم بن مبارك الجوير-السعودية
أ.د إسماعيل كتب خانة-السعودية
أ.د احمد بن عبد الله العجلان-السعودية
أ.د خالد بن عبد العزيز الشريدة-السعودية
أ.د أحمد حسني إبراهيم-مصر
د. عبد الله بن ناصر السدحان-السعودية
أ.د فاطمة بنت محمد الفريحي-السعودي
أ.د محمد الحسن بريمة إبراهيم-السودان

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير

أ.د خالد بن عبد العزيز بن فهد الشريدة

رئيس مجلس إدارة الجمعية

نائب رئيس الهيئة

د. محمد بن عبد الله السيف

مدير عام الجمعية

المشرف العام على التحرير: الأستاذ خالد بن إبراهيم الضالع

رئيس التحرير: أ.د طارق الصادق عبد السلام

سكرتير التحرير: عبد الحميد طاهر الظراب

محررون:

١- د.عادل عبدالله باريان
٢- د.عبد الله صالح العياف
٣- د.عقل عبد العزيز العقل
٤- عبدالعزيز علي الحسون
٥- ماجد إبراهيم الوابلي

مشكلة العنف الاسري بمنطقة القصيم الأسباب والحلول

فريق البحث:

أ.د خالد بن عبد العزيز الشريدة

المشرف العام على الدراسة

١- أ.د طارق الصادق عبد السلام	رئيس فريق البحث
٢- أ.د محمود محمد أحمد صادق	عضوا
٣- أ.د بدر الدين كمال عبده	عضوا
٤- أ.د محمد إسماعيل علي	عضوا
٥- د. الأمين محمد البشير	عضوا
٦- د. أحمد عبد الحميد الأبشيهي	عضوا
٧- د. ألفة أحمد الماجري	عضوا
٨- د. سعاد بلال العباسي	عضوا
٩- أ. خالد بن إبراهيم الضالع	عضوا

مشكلة العنف الاسري بمنطقة القصيم الأسباب والحلول

أ.د طارق الصادق عبد السلام واخرون

منهجية الدراسة وخطتها ومفاهيمها وأطرها النظرية

أولا: المقدمة: منهجية الدراسة وخطتها:

إن العنف الأسري هو أشهر أنواع العنف البشري وأخطره وأكثره انتشاراً، وبالرغم من أننا لم نحصل بعد على دراسة دقيقة تبين لنا نسبة هذا العنف الأسري في مجتمعنا إلا أن أثاره بدأت تظهر بشكل ملموس على السطح مما ينبئ بأن نسبته في ارتفاع وتحتاج إلى تحرك سريع وجدي من كافة أطراف المجتمع لوقوف هذا النمو وإصلاح ما يمكن إصلاحه.

ولا بد من الخوض في مثل هذه المواضيع المهمة الخاصة بالأسرة والطفل، لاسيما أننا مسلمون و الدين الإسلامي حث على رعاية الأطفال وتربيتهم بالشكل الصحيح كقوله تعالى (وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ)،

لأن العنف الذي يحدث داخل الأسرة قد لا يشعر به أحد لأنه يحدث داخل جداران المنزل وتحت مظلة الترابط الأسري، إذن هو سلوك غير معلن وله انعكاساته السلبية على الأسرة عامة والأطفال بصورة خاصة.

الوحدة الاجتماعية الأولى ونواة المجتمع التي تهدف إلى المحافظة على النوع الإنساني وتقوم على المقتضيات التي يرتضيها العقل الجمعي والقواعد التي تقررها المجتمعات المختلفة ولذلك أصبحت هي الأساس لجميع النظم الأخرى كالنظام الاجتماعي والقبلي.

والعنف الأسري هو أحد أنواع العنف وأهمها وأخطرها، وقد حظي هذا النوع من العنف بالاهتمام والدراسة كون الأسرة هي ركيزة المجتمع، وأهم بنية فيه، والعنف الأسري هو نمط من أنماط السلوك العدواني والذي يظهر فيه القوي سلطته وقوته على الضعيف لتسخيره في تحقيق أهدافه وأغراضه الخاصة مستخدماً بذلك كل وسائل العنف، سواء كان جسدياً أو لفظياً أو معنوياً، وليس بالضرورة أن يكون الممارس للعنف هو أحد الأبوين، وإنما الأقوى في الأسرة، ولا نستغرب أن يكون الممارَس ضده العنف هو أحد الوالدين إذا وصل لمرحلة العجز وكبر السن.

وعلى ذلك فإن العنف الأسري هو أحد أنواع الاعتداء اللفظي أو الجسدي أو الجنسي والصادر من قبل الأقوى في الأسرة ضد فرد أو الأفراد الآخرين وهم يمثلون الفئة الأضعف، مما يترتب عليه أضرار بدنية أو نفسية أو اجتماعية.

وقد شهدت منطقة القصيم في الآونة الأخيرة بعض حالات العنف الأسري ويتضح من ذلك من بعض التقارير الوارد من الجهات المختصة بمثل هذه الحالات، وهذه الدراسة سوف تركز على الجوانب المتعددة للعنف الأسري ومحاولة تحديد حجم هذه المشكلة وهل بلغت حجم الظاهرة الاجتماعية، أم أن هذه حالات متفرقة لا ترقى إلى حجم الظاهرة.

ثانيا: مشكلة الدراسة: تركز مشكلة حول دراسة تحديد العنف الأسري متعدد الأنواع والأبعاد، ومن ثم دراسة حجم الحالات في القصيم وهل يمكن القول إنها أصبحت ظاهرة أم مازالت في بدايات نشأتها، ودراسة الأسباب المؤدية إليها ووضع تصور لعلاجها والوقاية منها.

ثالثا: أهداف الدراسة:

الهدف الرئيس لهذه الدراسة هو تحديد حجم مشكلة العنف الأسري وهل هو ظاهرة، وتحديد أنواع وأبعاد العنف الأسري ومسبباته وتحديد سبل الوقاية منه وسائل علاج الأسر التي ابتليت به، وتنبجس عنه الأهداف التفصيلية التالية:

١- تحديد العنف الأسري من حيث مفهوماته وطبيعته وماهيته.

٢- تحديد الحجم الذي يصبح فيه العنف الأسري ظاهرة اجتماعية منتشرة ومشكلة مجتمعية.

٣- تحديد حجم مشكلة العنف الأسري في منطقة القصيم بمحافظاتها العشر.

٤-رصد أهم أشكال ومظاهر العنف الأسري بمنطقه القصيم.

٥-معرفة أنواع وأبعاد العنف الأسري في منطقة القصيم وأيهم أكثر انتشارا.

٦- التعرف على حجم الحالات المبلغ عنها والحالات التي تعاملت مع جمعيات خيرية متخصصة في هذا الجانب والإجراءات التي اتخذت حيالها.

٧-تحديد أهم العوامل والأسباب الدافعة إلى مشكلة العنف الأسري بمنطقة القصيم.

٨-التعرف على حالات معنفة عبر دراسة الحالة.

٩-وضع تصور علمي ومنهجي لعلاج مشكلة العنف الأسري والوقاية منه يصلح للتطبيق المباشر.

١٠- وضع استراتيجية مستقبلية علمية للتعامل مع المشكلة والوقاية منها والتقليل من آثارها.

رابعا: تساؤلات الدراسة:

١/ ما مدى انتشار ظاهرة العنف الأسري في منطقة القصيم؟

٢/ ما أشكال ومظاهر العنف الأسرى في منطقة القصيم؟

٣/ ما أهم الأسباب والعوامل المؤدية إلى انتشار تلك المشكلة في منطقة القصيم؟

٤/ ما الآثار المترتبة على انتشاره في المنطقة؟

٥/ما الاستراتيجية المقترحة للوقاية من المشكلة والحد من آثارها؟

خامسا: أهمية الدراسة:

١/ ما أشارت إليه التقارير والإحصاءات الرسمية من الزيادة المضطردة في نسب العنف الأسري في المملكة بصفة عامة وفي منطقة القصيم خاصة.

٢/ ما أكدت عليه نتائج الدراسات والبحوث من انتشار مشكلة العنف الأسري في المملكة عموما.

٣/ الحاجة الضرورية إلى إجراء دراسة علمية حول مشكلة العنف الأسري بمنطقة القصيم نظرا لانتشارها ولقلة الدراسات حولها حيث أجريت العديد من الدراسات في مناطق أخرى ومنها الرياض

٤/الدراسة الحالية لا تركز فقط على عملية الرصد العلمي

للمشكلة في جوانبها المختلفة، بل تحاول من خلال نتائجها أن تضع توصيات علمية وعملية قابلة للتطبيق ووضع استراتيجية لمواجهتها والوقاية منها والتقليل من آثارها.

سادسا مفاهيم الدراسة:

العنف الأسري:

قبل تعريف العنف الأسري نحدد المقصود بالعنف:

حيث يقصد به؛ في قاموس العلوم الاجتماعية؛ بأنه "استخدام الضبط أو القوة استخداما غير مشروع أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة فرد ما" وتعرفه موسوعة علم النفس بأنه "السلوك المشوب بالقوة والعدوان والقهر والإكراه وهو عادة سلوك بعيد عن التحضر والتمدن تستثمر فيه الدوافع والطاقات العدوانية استثمارا صريحا كالضرب والتقليل والتكسير والتدمير للممتلكات واستخدام القوة لإكراه الخصم وقهره".

أما فيما يتعلق بالعنف الأسري وفقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٩٣ في مادته الأولى فإنه" أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه أذى أو معاناة سواء من الناحية الجسمانية أو النفسية أو الجنسية بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة"

ويعرفه (العلاف؛ ٢٠٠٧) بانه "كل استخدام للقوة بطريقة غير شرعية من قبل شخص بالغ في العائلة ضد أفراد آخرين من هذه العائلة ".

كما يعرفه (إلى وسف؛ ٢٠٠٥) بأنه "أي اعتداء بدني أو نفسي أو جنسي يقع على أحد أفراد الأسرة من فرد آخر من نفس الأسرة ".

ومعلوم الفروق في تعريفات العنف الأسري التي تستند إلى الفروقات في الثقافة العامة للمجتمع، وما يكون عنفا أسريا في ثقافة ما قد يكون تأديبا مشروعا في ثقافة أخرى، لذا يضع الباحثون نصب أعينهم هذه الفروقات، ويرتكزون على حقوق وواجبات الأسرة في الإسلام استنادا إلى الوحي الكريم قرآنا وسنة مطهرة، يأتي التعامل مع العنف ونوعه وفقا لقواعد هذا الشرع الحنيف،

ويمكن تعريفه إجرائيا بأنه "كل عمل يتضمن إيذاء وقهرا يصدر في إطار العلاقات الأسرية يهدد حياة المعتدى عليه جسديا أو نفسيا أو ماليا واجتماعيا ويأتي ذلك الفعل ممن يملك السلطة داخل الأسرة مما لا يعارض صحيح الشرع ويتجاوز التأديب المشروع".

سابعا: المناهج المستخدمة في الدراسة:

تتطلب طبيعة هذه الدراسة متعددة الأبعاد استخدام أكثر من منهج وأداة لجمع بيانات ومعلومات هذه الدراسة لتعدد أنواع العنف الأسري واختلاف أنواعه لذا سيتم استخدام كل من المناهج التالية:

١- المنهج الوصفي التحليلي.

٢- المنهج التاريخي.

ثامنا: أدوات جمع البيانات:

١-الملاحظة.

٢- المقابلة المفتوحة والمقننة.

٣-استمارة الاستبانة.

٤- أسلوب التحليل الاحصائي spss أو الاكسيل

تاسعا: اختيار العينات:

١- اختيار عينات عبر طريقة العينة العشوائية المنتظمة من كل محافظات القصيم العشرة مأخوذة بنظام المحاصصة بحيث تكون وفقا لنسبة العينة مع عدد سكان كل محافظة ليكون إجمالي العينات ٥٠٠ عينة للمنطقة.

٢-اختيار عينات من مجتمع المعنفين لتبين أنواع العنف المستخدم وجنس المعنف ونسبته في المحافظات المختلفة.

٣- عينات من الحالات المقدمة من قسم الإصلاح الأسري بجمعية أسرة والجهات الشبيهة بما فيها الرسمية حتى تبين نسبة العنف الأسري إلى الحالات الأخرى.

٤-عينات من الخبراء في المجال لإجراء المقابلات معهم.

مفهوم وطبيعة العنف الأسري وأنواعه عالميا

مدخل:

إن ظاهرة العنف الأسري، التي كانت تعتبر " تابو " اجتماعي وشيء ينظر إليه على أنه شأن داخلي، ومن المواضيع المسكوت عنها أصبحت في ظل التطور الحضاري مسألة مكشوفة وموضوعة على طاولة البحث والتدقيق والمسائلة والإدانة، بحيث أنها في العقد الأخير من القرن العشرين، أضحت من أهم المسائل التي أميط عنها اللثام، وزعزعت سلطتها التي تخفي وراءها مجموعة من الممارسات اللاإنسانية.

ذلك أن عبارة " العنف الأسري " تحمل في طياتها تناقضا في الدلالة والمعنى، فالأسرة ترتبط عادة بمعاني المحبة والمودة وليس بالعنف والصراع.

فالعنف الأسري يشكل خطورة كبيرة على حياة الفرد والمجتمع، فهو من جهة يصيب الخلية الأولى في المجتمع بالخلل، مما يعيقها عن أداء وظائفها الاجتماعية والتربوية الأساسية في أحسن الأحوال وأفضل الظروف، وهو من جهة ثانية يساعد على إعادة إنتاج أنماط السلوك والعلاقات الغير سوية بين أفراد الأسرة، هذا يستوجب الاهتمام العلمي بهذه الظاهرة، لتحليل ووصف أسبابها وآلياتها.

وعلى الرغم من تعدد أشكال العنف الأسري بتعدد الأطراف المكونة للعلاقات الأسرية، فإن الاهتمام كثيرا ما كان على الطفل والمرأة نظرا لطبيعة الصلة التي تحكم علاقة الرجل بهما، سواء داخل الأسرة أو في المجتمع بشكل عام.

تعريفات مفهوم العنف الأسري:

من الصعب تحديد مفهوم العنف الأسري تحديداً دقيقا، غير أنه يمكن القول بأنه هو العنف الموجه لواحد أو أكثر من أفراد الأسرة ذاتها أو أحد منها، أو بعبارة أخرى هو أشكال السلوك العدواني الذي تترتب عنه علاقات قوة غير متكافئة داخل المحيط الأسري.

من المنظور الاجتماعي: يعتبر العنف ظاهرة اجتماعية تتكون من عدد من الأفعال التي يقوم بها مجموعة من الأفراد في إطار معين مدفوعين بانفعالات معينة، ملحقين الأذى بالآخرين من أجل تحقيق مصلحة معنوية أو مادية.

ومن المنظور الاجتماعي يأتي المنظور القانوني الذي يعرف العنف على أنه الاستعمال غير القانوني لوسائل ابتغاء تحقيق غايات شخصية أو جماعية.

هكذا يتجه عدد من علماء الاجتماع إلى الاهتمام بدراسة القيم، على اعتبار أنها تعد تعبيرا عن التنظيم الاجتماعي. فالعنف الأسري يمكن أن يشمل كافة أفراد الأسرة:

١. الزوج أو الزوجة: فالزوج يمارس العنف ضد الزوجة باعتبار ذلك نوعا من العقوبة لخروجها على نظام الأسرة، وقد تمارس الزوجة العنف ضد الزوج بسبب فعل يمسها.

٢. الوالدان أو أحدهما مع الأبناء.

٣. الأبناء ضد الاباء.

٤. الأبناء فيما بينهم.

ومن طبيعة العلاقات الاجتماعية، أنها تتضمن بدرجة أو بأخرى بعض الاختلافات في التوجهات والرؤى بسبب الاختلافات الفردية.

وطالما وجدت الاختلافات، فإن احتمالات العنف قائمة، ومن هنا فإن الوقاية من العنف لا تعني منعه نهائيا، بل تعني حصره في أضيق نطاق، وارتباطا بهذه الفكرة، تثار مسألة أخرى وهي درجة العنف، ومن هذا المنظور، فإن الوقاية من العنف تعني خفض هذه الدرجة إلى الأدنى.

مفهوم العنف: يعتبر تعريف العنف بشكل عام، والعنف الأسرى بشكل خاص إشكالية شائكة. فهناك تعريفات عديدة يعكس كل منها وجهة نظر المدرسة الفكرية التي يملكها. ومع ذلك يمكن القول أنه من المتعذر فهم طبيعة العنف الأسرى دون ربطه ببعض المفاهيم المتصلة به كمفهومي بناء القوة (power structure) والشرع(legitimacy). فالعنف الأسرى برأي الأكثرية الساحقة من علماء الاجتماع، ليس سوى: "شكلا من أشكال الاستخدام غير الشرعي للقوة. قد يصدر عن واحد أو أكثر من أعضاء الأسرة ضد آخر أو آخرين فيها بقصد قهرهم أو إخضاعهم وبصورة لا تتفق مع حريتهم وإرادتهم الشخصية، ولا تقرها القوانين المكتوبة أو غير المكتوبة"

العنف VIOLENCE: العنف في اللغة العربية مشتق من مادة عنف، حيث يقال عنف به وعليه أي أخذ بشدة وقوة، فهو عنيف، والعنف في لسان العرب هو الخرق بالأمر وقلة الرفق به، وأعنف الشيء أخذه والتعنيف هو التقريع واللوم[1]، أما قاموس شامبيرز القرن العشرين، فقد عرف العنف بأنه القوة الزائدة أو المفرطة أو غير المضبوطة أو غير المبررة[2].

يُعرف العنف اصطلاحاً: بأنّه استخدام القوة بطريقة غير قانونية، أو التهديد باستخدامها من أجل التسبّب بالضرر والأذى للآخرين، و يُعرّف العنف في علم الاجتماع على أنّه اللجوء إلى الأذى من أجل تفكيك العلاقات الأسرية؛ كالعنف ضد الزوجة، أو الزوج، أو الأبناء، أو كبار السن، سواء كان ذلك من خلال الإهمال، أو الإيذاء البدني، أو النفسي، أو العنف الأخلاقي، وفي تعريف آخر للعنف هو أيّ سلوك عدواني يُمارسه فرد، أو جماعة، أو طبقة اجتماعية معينة هدفها استغلال أو إخضاع الطرف المقابل ذي القوة غير المتكافئة سياسياً، أو اقتصادياً، أو اجتماعياً، كما يُعرف على أنّه سلب حرية الآخرين سواء حرية التعبير، أو حرية التفكير، أو حرية الرأي، ممّا يؤدّي إلى أضرار مادية، أو معنوية، أو نفسيّة[3].

ويُعرّف العنف الأسري اصطلاحاً: بأنّه إلحاق الأذى بين أفراد الأسرة الواحدة؛ كعنف الزوج ضد زوجته، وعُنف الزوجة ضد زوجها، وعنف أحد الوالدين أو كلاهما تجاه الأولاد، أو عنف الأولاد تجاه والديهم، حيث يشمل هذا الأذى الاعتداء الجسدي، أو النفسي، أو الجنسي، أو التهديد، أو الإهمال، أو سلب الحقوق من

---

١ -٢٠١٤ ابن منظور ، لسان العرب، المجلد ١٥، بيروت

٢ غانم، عزة حامد زيان، ظاهرة العنف ضد الزوجات في المجتمع المصري، دراسة مقارنه بين شرائح اجتماعية ريفية وحضرية، كلية الآداب قسم الخدمة الاجتماعية ٢٠٠٣.

٣ الرميحي، محمد، العنف الأسري وانعكاساته الأمنية ، البحرين: الأكاديمية الملكية للشرطة٢٠١٢ .

أصحابها، وعادةً ما يكون المُعنِّف هو الطرف الأقوى الذي يُمارس العنف ضد المُعنَّف الذي يُمثّل الطرف الأضعف [١].

و في تعريف آخر للعنف الأسري هو أيّ سلوك يُراد به إثارة الخوف، أو التسبب بالأذى سوآء كان جسدي، أو نفسي، أو جنسي دون التفريق بين الجنس، أو العمر، أو العرق، وتوليد شعور الإهانة في نفس الشريك، أو إيقاعه تحت أثر التهديد، أو الضرر العاطفي، أو الإكراه الجنسي، ومحاولة السيّطرة على الطرف الأضعف باستخدام الأطفال، أو الحيوانات الأليفة، أو أحد أفراد الأسرة كوسيّلة ضغط عاطفيّة للتّحكم بالطرف المقابل، وعادة ما يفقد ضحايا العنف الأسري ثقتهم بأنفسهم، وينتابهم الشعور بالعجز، والقلق، والاكتئاب الذي يتطلب تدخُل طبّي لعلاج هذه الآثار [٢].

والعنف الأسري: هو أي إساءة تحدث في إطار الأسرة سواء كانت لفظية أو بدنية أو نفسية من الزوج تجاه الزوجة والأبناء. وذلك من خلال محورين هما:

العنف ضد الزوجة: يقصد به أي إساءة لفظية أو بدنية أو نفسية تصدر من الزوج تجاه الزوجة بهدف الإضرار بها كالضرب والمنع من زيارة الأهل، التشاجر وفرض الرأي، التهديد بالطلاق، المعايرة، وغيرها من الأفعال والأقوال التي تسيء إليها.

العنف نحو الأبناء: أي إساءة لفظية أو بدنية أو نفسية أو إهمال من الوالدين تجاه الأبناء خارج حدود التأديب والتربية. **وتضمن هذا المحور ثلاث بنود هي:**

١- العنف البدني وهو سلوك العقاب الجسدي الزائد عن حد التأديب للأبناء نتيجة الشحنات الانفعالية لدي الزوج بمبرر أو بدون مبرر.

٢- العنف النفسي والجنسي ويقصد به الإذلال والإساءة النفسية واللفظية واستخدام الإساءات الجنسية.

٣- الإهمال وهو عدم الاهتمام بشؤون الأبناء وعدم متابعتهم أو محاولة التقرب منهم [٣].

ويعرف جمال الدين وآخرون العنف الأسري داخل المجتمع المصري بأنه احد أنماط السلوك العدواني الذي ينتج عن وجود علاقات غير متكافئة في إطار نظام تقييم العمل بين الرجل والمرأة داخل الأسرة وما يترتب على ذلك من تحديد لأدوار ومكانة كل فرد من أفراد الأسرة، وفقا لما يمليه النظام الاقتصادي الاجتماعى السائد في المجتمع [٤].

أما إعلان القضاء على العنف ضد المرأة الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ١٩٩٣م فقد عرف العنف في المادة (١) بأنه "أي فعل عنيف قائم على أساس الجنس ينجم عنه أذى أو معاناة جسمية أو جنسية أو نفسية للمرأة، بما في ذلك التهديد باقتراف مثل هذا الفعل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء أوقع ذلك في الحياة العامة أو الخاصة" [٥].

---

١ حسين، محمد، أسباب العنف الأسري ودوافعه، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية٢٠١٢.

2 Domestic Violence", www.psychologytoday.com, Retrieved 26-11-2019.

٣ رباب السيد عبد الحميد،التوافق الزواجي وعلاقته بالعنف الأسري " دراسة ميدانية مقارنه بين مصر والسعودية" المقالة ٩، المجلد ٢٠١٦، العدد ٤٢، الربيع ٢٠١٦، الصفحة 291-249.

٤ زينب احمد جمال الدين وآخرون، أسباب العنف وآثاره على المجتمع المصري، جامعة القاهرة ٢٠٠٩.

٥ محمد شيلان سلام، المعالجة الجنائية للعنف ضد المرأة في نطاق الاسرة، المركز العربي للتوزيع، القاهرة (٢٠١٨).

أما المنظمة العالمية للصحة (HOW) فقد خلصت إلى تعريف العنف المنزلي كالتالي:

يقصد بالعنف المنزلي "كل سلوك يصدر في إطار علاقة حميمة، يسبب ضررًا أو آلامًا جسمية أو نفسية أو جنسية لأطراف تلك العلاقة. ويتعلق الأمر مثلا بالتصرفات التالية:

– أعمال الاعتداء الجسدي كاللكمات والصفعات والضرب بالأرجل.

– أعمال العنف النفسي كاللجوء إلى الإهانة والحط من قيمة الشريك، وإشعاره بالخجل، ودفعه إلى الانطواء وفقدان الثقة بالنفس.

–أعمال العنف الجنسي ويشمل كل أشكال الاتصال الجنسي المفروضة تحت الإكراه، وضد رغبة الآخر، وكذا مختلف الممارسات الجنسية التي تحدث الضرر لطرف العلاقة.

–العنف الذي يشمل مختلف التصرفات السلطوية المستبدة والجائرة، كعزلة الشريك عن محيطه العائلي و أصدقائه، و مراقبة حركاته و أفعاله، والحد من أية إمكانية لحصوله على مساعدة أو على معلومات من مصدر خارجي.

نحو فهم أفضل للمقصود بالوقاية من العنف الأسري:

هل الوقاية من العنف الأسري تعني منع حدوثة؟

إن العنف هو سلوك، والعنف الأسري يتخذ أشكالا سلوكية متعددة لكنها تندرج تحت فئتين رئيسيتين: الأولى تشمل الأفعال والثانية تشمل الألفاظ الجارحة، ومن طبيعة العلاقات الاجتماعية أنها تتضمن بدرجة أو بأخرى بعض الاختلافات في التوجيهات والرؤى بسبب الاختلافات الفردية، فليس هناك شخصان متطابقان تمام التطابق في الخبرات والمكونات الثقافية والاجتماعية .

ولإرساء قواعد راسخة لتحليل العنف الأسري وترسيخ الوعي الاجتماعي للوقاية منه، وعلى ضوء أدبيات علم الاجتماع العائلي يمكن صياغة المعادلة التالية:

العنف الأسري = التكرار + الطريقة + الدرجة + العدد + الشخصيات + الموضوع + الظروف.

التكرار: هو معدل تكرار حدوث العنف خلال فترة زمنية معينة. الطريقة: هي طريقة التعبير عن العنف، أو الشكل الذي يتخذه العنف. الدرجة: هي مدى الشدة في التعبير عن العنف. الشخصيات: يقصد به السياق الذي حدث فيه العنف. الموضوع: يقصد به المسألة أو القضية التي بسببها حدث العنف. الظروف: يقصد به السياق الذي حدث فيه العنف.

لقد درج العلماء الاجتماعيون على دراسة وتحليل العنف الأسري من جوانب مختلفة.

ومن المنظور العلمي الحديث، فإن الشخص بإمكانه أن يسيطر على سلوكه، وتؤكد ذلك العديد من النظريات المستمدة من عدة دراسات، فهو يمتلك العقل والإرادة في توجيه سلوكه نحو وجهة معينة.

الوقاية من العنف الأسري:

إن الوقاية من العنف الأسري يتضمن جانبين أساسيين: تقليل المواقف الأسرية التي يظهر فيها العنف. تخفيض درجة التعبير عن العنف.

وبالنسبة للجانب الاول، هناك قاعدة متعارف عليها في العلوم الاجتماعية، وهي أن الصفر المطلق ليس له وجود عند قياس الظواهر الاجتماعية، هذه القاعدة تنطبق على العنف الأسري والعلاقات الاجتماعية عموما.

كيف يمكن ضبط المكونات المؤدية إلى العنف الأسري وبالتالي الوقاية من هذا العنف؟

إن الوقاية من العنف الأسري تكون من خلال استراتيجيتين متفاعلتين **هما:**

- ضبط السلوك.
- التزام أفراد الأسرة بمبدأ الحق الواجب.

ضبط السلوك: عندما نقول ضبط السلوك، فإن المقصود بذلك هو أن يسيطر الشخص على سلوكه، هذا السلوك يشمل كل الانشطة الظاهرة التي يقوم بها الشخص، وتسمى الأفعال. ومن المنظور العلمي الحديث، فإن الشخص بإمكانه أن يسيطر على سلوكه، وتؤكد ذلك العديد من النظريات المستمدة من دراسات حديثة.

الالتزام بمبدأ الحق الواجب: إنه ضبط السلوك في اتجاه الالتزام بالحقوق والواجبات الأسرية، فكل فرد من أفراد الأسرة عليه واجبات لا بد أن يقوم بها تجاه بقية الأفراد، أو أن له حقوقا عليهم.

هكذا يتأكد بأن العنف الأسري ظاهرة متعددة المكونات، وللوقاية منه لا بد أن يضبط أفراد الأسرة سلوكهم صوب وجهة معينة هي التزام كل منهم بواجباته وحقوقه تجاه بقية الأفراد.

التعاريف العالمية:

اعتبارا من عام ١٩٩٦، لم يكن هناك إجماع علمي حول تعريف الإساءة الانفعالية١ وفي الواقع، في بعض الأحيان قدم الأطباء والباحثون تعريفات مختلفة للإساءة الانفعالية. "وتعتبر الإساءة الانفعالية أي نوع من أنواع الإساءات ذات الصبغة العاطفية وليست الجسدية. فمن الممكن أن تشمل كل شيء بدءًا من الإساءة اللفظية والنقد المستمر وصولاً إلى الأساليب الماكرة مثل الترهيب والتلاعب ورفض الابتهاج. ويمكن للإساءة الانفعالية أن تتخذ أشكالا متعددة. ويشمل السلوك المسيء ثلاثة أنماط عامة الاعتداء والحرمان والتحقير"؛ "الإهمال هو شكل آخر من أشكال الحرمان. ويتضمن الإهمال رفض الاستماع، ورفض التواصل، والتجاهل العاطفي كنوع من العقاب"٢،على الرغم من عدم وجود تعريف محدد للإساءة الانفعالية، إلا أنه يمكن للإساءة الانفعالية أن تمتلك تعريفًا يتجاوز الإساءة اللفظية والنفسية.

اللوم والعار والسباب هي بعض السلوكيات المسيئة لفظياً والتي يمكن أن تؤثر على الضحية عاطفياً. وتتبدل القيمة الذاتية للضحية وسلامته النفسية بل وتقل بسبب الإساءة اللفظية، مما ينتج عنه ضحية للإساءة الانفعالية٣.

1 Thompson, Anne E.; Kaplan, Carole A. (February 1996). "Childhood emotional abuse". The British Journal of Psychiatry. 168 (2): 143–148. doi:10.1192/bjp.168.2.143. PMID.٨٨٣٧٩٠٢
2 "Emotional abuse". Counseling Center, University of Illinois Urbana-Champaign. 2007
3 Smith, Melinda; Segal, Jeanne (December 2014). "Domestic violence and abuse: signs of abuse and abusive relationships". helpguide.org. Helpguide.org. Retrieved 14 February 2015.

قد تعاني الضحية من آثار نفسية حادة. وقد يتضمن ذلك تكتيكات غسيل الدماغ، والتي تقع أيضًا تحت الإساءة النفسية، لكن تقوم الإساءة الانفعالية على التلاعب بمشاعر الضحية. وقد تتأثر مشاعر الضحية بالمسيء لدرجة قد تصل إلى عدم إدراكها لمشاعرها الخاصة فيما يخص المسائل التي يحاول المسيء السيطرة عليها. والنتيجة هي غياب مفهوم الضحية عن نفسها واستقلالها[١].

إلا أن مقياس التكتيك الصراعي المستخدم على نطاق واسع يصنف ما يقارب من عشرين تصرف أو سلوك متباين من "الاعتداء النفسي" في ثلاث فئات مختلفة:

الاعتداء اللفظي (كقول شيء يزعج شخص آخر أو يضايقه).

السلوكيات المهيمنة (كمنع شخص من الاتصال بأهله).

السلوكيات الناتجة عن الغيرة أو الحسد (كاتهام شريك أو صديق بالمحافظة على علاقات أخرى مشابهة للعلاقة التي تربطهما).

وعرَّفت وزارة العدل الأمريكية السلوكيات المسيئة الانفعالية بأنها كل ترهيب أو تهديد يتسبب بالخوف، وارتكاب ما يشكل أذى أو خطراً جسدي للنفس أو للشريك، أو الأطفال، أو أسرة الشريك أو أصدقائه، أو قتل الحيوانات المنزلية الأليفة، أو تدمير للممتلكات، ما يضطره للعزلة عن الأسرة أو الأصدقاء، أو المدرسة أو العمل[٢]، وتشمل السلوكيات المسيئة الانفعالية الأكثر انتشارا كل من الإهانات، والسباب، والسلوكيات الاستبدادية والمتقلبة، والتلاعب بالعقول (على سبيل المثال إنكار وقوع حوادث مسيئة سابقة). وأدت التكنولوجيا الحديثة إلى تواجد أشكال جديدة من الإساءة، من خلال الرسائل النصية والتنمر الإلكتروني عبر الإنترنت.

وناقشت وزارة الصحة الكندية في عام ١٩٩٦م مسألة كون الإساءة الانفعالية حافز للباحث عن "السلطة وفرض السيطرة"[٣]، كما عرفته بكل ما من شأنه التسبب بنبذ، أو إهانة، أو ترويع، أو عزل أو إفساد أو استغلال أو "رفض للتجاوب العاطفي".

ولقد تناولت العديد من الدراسات أن موقف واحد من العدوان اللفظي، والسلوكيات المسيطرة أو الغيرة لا تشكل مصطلح "الإساءة النفسية". بل يتم تعريف الإساءة النفسية من خلال أنماط من السلوك، بخلاف سوء المعاملة الجسدية والجنسية حيث لا يلزمهما سوى حادثة واحدة لوصفهما بأنهما إساءة[٤]،فكتب تومسون وتوتشي أن "الإساءة الانفعالية تتصف بشكل أو نمط من السلوك (السلوكيات) الذي يحدث مع مرور الوقت

1 Mega, Lesly Tamarin; Mega, Jessica Lee; Mega, Benjamin Tamarin; Harris, Beverly Moore (September–October 2000). "Brainwashing and battering fatigue: psychological abuse in domestic violence". North Carolina Medical Journal. 61 (5): 260–265. PMID 11008456. Pdf.
2National Domestic Violence Hotline; National Center for Victims of Crime; WomensLaw.org (23 July 2014). "Domestic violence". justice.gov. U.S. Department of Justice.
3 "What is Emotional Abuse?". Public Health Agency of Canada. 4 July 2011. Archived from the original on 7 April 2005. Retrieved 27 January 2019.
4 Besharov, Douglas J. (1990). Recognizing child abuse: a guide for the concerned. New York Toronto New York: Free Press Collier Macmillan Maxwell Macmillan. ISBN 9780029030813.

وبالتالي، فإن عنصري "الاستمرارية" و"التكرار" هما الأساس لتعريف مصطلح الإساءة الانفعالية"١ ،ولقد عرف المؤلف والمحامي أندرو فاتشس، وهو محقق سابق في الجرائم الجنسية، الإساءة الانفعالية بـ "الانتقاص من الآخر باستمرار، قد يكون ذلك بقصد أو بلا وعي (أو بكليهما)، ولكنه نهج من السلوك دائم وليس حدثاً لمرة واحدة"٢.

العنف النفسي:

'الإساءة النفسية' أو الإساءة الانفعالية (بالإنجليزية: Psychological abuse) شكل من أشكال الإساءة وسوء المعاملة يوسم به الشخص الذي يُخضع غيره بسلوك قد يتسبب له بصدمات نفسية، بما في ذلك القلق، أو الاكتئاب المزمن أو اضطراب كرب ما بعد الصدمة أو يكون سبباً في تعريضه لذلك.٣

وكثيراً ما يرتبط هذا العنف مع حالات من اختلال توازن القوى، مثل العلاقة المسيئة، والتنمر والاعتداء على الأطفال والعنف في مكان العمل٤ ،كما يمكن أن يرتكبها أشخاص يمارسون التعذيب أو غيره من أشكال العنف أو الإساءات لحقوق الإنسان الشديدة أو الممتدة، لاسيما دون تعويض قانوني مثل الاحتجاز دون محاكمة والاتهامات الكاذبة والإدانات الكاذبة والتشهير المغالى فيه مثل ما ترتكبه الدولة ووسائل الإعلام.

العنف في العلاقات الأسرية والعلاقات الحميمة:

كما يعرف العنف الأسري بأنه سوء معاملة مزمنة عند الأزواج، والأسر، الصداقات، والعلاقات الحميمة الأخرى ويتضمن تصرفات عدوانية عاطفياً. فليس بالضرورة أن يؤدي الإيذاء النفسي إلى الإيذاء الجسدي، إلا أن الإيذاء الجسدي في العلاقات الأسرية غالباً ما يُسبق ويصحبه إيذاء نفسي. وكتب مورفي واوليري تقريراً يذكر فيه أن العنف النفسي من أحد الشريكين أوثق دليل للشريك الآخر يقطع فيه بأن ذلك مجرد بداية للاعتداء الجسدي.

وذكرت دراسة أجراها هامل ونشرت عام ٢٠٠٥م أن "كلاً من الرجال والنساء يتسبب أحدهم بأذى جسدي وعاطفي للآخر بمعدلات متساوية. كما وجد باسيل أن الاعتداء النفسي يصدر عن الطرفين في الحالات التي يذهب فيها الأزواج إلى المحكمة للفصل بينهم فيما يتعلق بالمشاكل الأسرية. كما في دراسة أجريت عام ٢٠٠٧م على ١٨٨٦ طالب من طلاب الجامعات الإسبانية تتراوح أعمارهم بين ١٨–٢٧ وجد أن العدوان النفسي (كأحد وسائل مقياس التكتيكات الصراعية) شائع في علاقات ما قبل الزواج على نحو يجعله كسمة ثابتة في هذه المرحلة، وأن المرأة أكثر ارتكاباً للاعتداء النفسي. ومثل هذه النتائج ظهرت في دراسات أخرى. ووجد شتراوس وآخرون أن الزوجات تستخدم العنف النفسي أكثر من الأزواج، بما في ذلك

---

1 Tomison, Adam M.; Tucci, Joe (September 1997). "Emotional abuse: the hidden form of maltreatment". National Child Protection Clearing House (NCPC).

2 ^ Vachss, Andrew (28 August 1994). "You carry the cure in your own heart". Parade. Athlon Publishing

3 Dutton, Donald G. (Summer 1994). "Patriarchy and wife assault: the ecological fallacy". Violence & Victims. 9 (2): 167–182. doi:10.1891/0886-6708.9.2.167. PMID 7696196.

4 Dutton, Mary Ann; Goodman, Lisa A.; Bennett, Lauren (2000), "Court-involved battered women's responses to violence: the role of psychological, physical, and sexual abuse", in Maiuro, Roland D.; O'Leary, K. Daniel (eds.), Psychological abuse in violent domestic relations, New York: Springer Publishing Company, p. 197, ISBN 9780826111463. Preview.

التهديد بالضرب أو برمي جسم ما. وفي دراسة قام بها جيوردانو وآخرون على ٧٢١ شخص من الشباب البالغين وجد أن الإناث في العلاقات الحميمة أو الزوجية أكثر عنفاً وتهديداً باستخدام السكين أو رفع السلاح في وجه أزواجهم.

أفاد مركز تبادل المعلومات الوطنية المعني بالعنف الأسرى، ووزارة الصحة الكندية أن ٣٩% من النساء المتزوجات أو المتزوجات قانونياً عانوا من العنف العاطفي الذي مارسه الأزواج/والشركاء؛ وفي مسح أجري عام ١٩٩٥م على أكثر من ١٠٠٠ امرأة فوق سن الخامسة عشر ظهر أن ٣٦-٤٣% كتبوا تقارير عن حالة عنف عاطفي خلال مرحلة الطفولة أو المراهقة، و٣٩% تعرضن للإيذاء العاطفي في فترة الزواج/ما قبل الزواج؛ ولم يتناول هذا التقرير الصبيان أو الرجال الذين يعانون من العنف العاطفي من الأسر. وذكر برنامج وثائقي أذاعته بي بي سي تناول العنف الأسري، بما في ذلك سوء المعاملة العاطفية؛ أن ٢٠% من الرجال و٣٠% من النساء قد تعرضوا للعنف على يد شريكهم الآخر.

وكتب شتراوس وفيلد تقرير بينوا فيه أن العدوان النفسي أمر شائع في الأسر الأمريكية: "إذ تستشري الاعتداءات اللفظية على الأطفال على نحو كبير، مثلها مثل الاعتداءات الجسدية". وفي دراسة انجليزية أجريت عام ٢٠٠٨ م وجد أن الآباء والأمهات على حد سواء يمارسون الاعتداء اللفظي تجاه أطفالهم.

العنف في مكان العمل

وتختلف معدلات الإبلاغ عن العنف العاطفية في أماكن العمل، فمن الدراسات ما يظهر أنها ١٠ %، و٢٤ %، و٣٦ % من مرسلي التقارير يشيرون إلى وجود عنف عاطفي حقيقي متواصل من زملاء العمل.

ووجد كيشلي وجاجاتيك أن كلاً من الذكور والإناث يقوم بـ "تصرفات عدوانية عاطفياً " في مكان العمل بمعدلات مماثلة تقريبا. وتبين نامي في دراسة مسحية أجريت على الشبكة العنكبوتية أن النساء أكثر تنمراً في مكان العمل، كإطلاق الشتائم، وكان متوسط مدة الاعتداءات هذه ١٦,٥ شهراً.

خصائص المعتدين:

وفي استعراض بيانات الدراسة المتعددة التخصصات للصحة والتنمية في ديوندين (دراسة طولية عن فئة المواليد)، أفاد موفيت وآخرون١ بأنه بينما يعرض الرجال للمزيد من العدوان بوجه عام، فإن الجنس ليس مؤشرا موثوقا به للعدوان الشخصي، بما في ذلك العدوان النفسي. ولقد توصلت الدراسة إلى أن العدوانية من الناس، بصرف النظر عن نوع الجنس الذي يتسم به الشخص، تشترك في مجموعة من السمات، بما في ذلك ارتفاع معدلات الشك والغيرة؛ وتأرجح المزاج المفاجئ والجذري؛ وسوء ضبط النفس؛ وارتفاع معدلات الموافقة على العنف والعدوان إلى مستويات أعلى من المتوسط. كما أن موفيت وآخرون يقولون بأن الرجال المعادين للمجتمع يظهرون نوعين متميزين من العدوان الشخصي (أحدهما ضد الغرباء والآخر ضد شريكات حميمة)، في حين أن النساء المعترضات للمجتمع نادراً ما يتعرضن للاعتداء ضد أي شخص آخر غير الشركاء الذكور الحميمين.

1^ "Book sources". Wikipedia.٢٠١٧ (باللغة الإنجليزية). مؤرشف من الأصل في ٠٥ أبريل

ويظهر مرتكبو الاعتداء العاطفي والبدني من الذكور والإناث معدلات عالية من اضطرابات الشخصية، وخاصة اضطراب الشخصية الحدية، واضطرابات الشخصية النرجسية، واضطرابات الشخصية المعادية للمجتمع١، فمعدلات اضطراب الشخصية بين عامة السكان تتراوح بين ١٥% إلى ٢٠%، في حين يعاني نحو ٨٠% من الرجال المسيئين في برامج العلاج التي تأمر بها المحاكم من اضطرابات شخصية٢، العديد من هذه الاضطرابات لا يمكن عكسها ولكن يمكن إدارتها بالعلاج. في كثير من الأحيان لا يرى المعتدي خطأ في أفعاله والعلاج لا يبحث أبدا.

وقد يهدف المعتدون إلى تجنب الأعمال المنزلية أو ممارسة السيطرة الكاملة على الشؤون المالية للأسرة. ويمكن أن يكون المعتدون متلاعبون جداً، وكثيرا ما يجندون أصدقاءً وموظفين قانونيين وموظفين في المحاكم، بل وحتى أسرة الضحية إلى جانبها، بينما يحولون اللوم إلى الضحية.

تأثيرات العنف الأسري في إطار العلاقات الحميمة

معظم ضحايا سوء المعاملة النفسية داخل العلاقات الحميمة غالبا ما تشهد تغيرات في نفسياتهم وأفعالهم. ويختلف هذا في مختلف أنواع وأطوال الإيذاء العاطفي. إن الإيذاء العاطفي طويل الأجل له آثار منهكة طويلة الأجل على شعور الشخص بالنفس والنزاهة٣، وفي كثير من الأحيان، تبين البحوث أن الإيذاء العاطفي هو مقدمة للإساءة البدنية عندما تكون هناك ثلاثة أشكال معينة من الإيذاء العاطفي في العلاقة: التهديدات، وتقييد الطرف الذي يتعرض للإساءة، والإضرار بممتلكات الضحية٤.

وكثيرا ما لا يعترف الناجون من العنف المنزلي بالاعتداء النفسي على هؤلاء الضحايا. ولقد جاء في دراسة أجراها جولدسميث وفريد لطلاب الجامعات أن العديد من الذين تعرضوا للإساءة العاطفية لا يصفون سوء المعاملة بأنه مسيء. بالإضافة إلى ذلك، تظهر جولدسميث وفريد أن هؤلاء الأشخاص يميلون أيضاً إلى عرض معدلات أعلى من متوسط لامفرداتية (صعوبة في تحديد ومعالجة عواطفهم الخاصة). وكثيرا ما يكون هذا هو الحال عند الإشارة إلى ضحايا سوء المعاملة في إطار علاقات حميمة، حيث أن عدم الاعتراف بأفعال إساءة المعاملة قد يؤدي إلى مواجهة أو دفاع من أجل السعي إما إلى السيطرة على الضغط النفسي أو الصراع أو التقليل منه أو التسامح معه٥.

---

1 A Multidimensional Evaluation of a Treatment Program for Female Batterers: A Pilot Study - Michelle M. Carney, Frederick P. Buttell. على موقع واي باك مشين ٢٠٢٠-٠٨-١١ نسخة محفوظة ، ٢٠٠٤

2 ^ Henning, Kris; Feder, Lynette (2004-04-01). "A Comparison of Men and Women Arrested for Domestic Violence: Who Presents the Greater Threat?". Journal of Family Violence (باللغة الإنجليزية). ١٩ (٢): ٦٩–٨٠. doi:١٠,١٠٢٣/B:JOFV.٠٠٠٠٠١٩٨٣٨,٠١١٢٦,٧c. ISSN ١٥٧٣-٢٨٥١. مؤرشف من الأصل في ١٢ مارس ٢٠٢٠.

3 Dutton, Donald G. (1994-01-01). "Patriarchy and Wife Assault: The Ecological Fallacy". Violence and Victims (باللغة الإنجليزية). ٩ (٢): ١٦٧–١٨٢. ISSN ٠٨٨٦-٦٧٠٨,٩,٢,١٦٧, doi:١٠,١٨٩١/٠٨٨٦-٦٧٠٨. مؤرشف من الأصل في ١٦ يوليو ٢٠١٨.

4 "Emotional Abuse of Women by their Intimate Partners: A Literature Review | Springtide Resources". www.springtideresources.org. مؤرشف من الأصل في ٢ مايو ٢٠١٩. اطلع عليه بتاريخ ٢٧ نوفمبر ٢٠١٩.

5 Follingstad, Diane R.; Rutledge, Larry L.; Berg, Barbara J.; Hause, Elizabeth S.; Polek, Darlene S. (1990-06-01). "The role of emotional abuse in physically abusive relationships".

ويمكن أن يكون عدم الرضا في إطار الزواج أو العلاقة ناتجاً عن سوء المعاملة أو العدوان النفسي. وفي دراسة أجريت في عام ٢٠٠٧، أفاد لوران وآخرون بأن العدوان النفسي على الأزواج الصغار يرتبط بانخفاض مستوى الرضا لدى كلا الشريكين: "يمكن أن يشكل العدوان النفسي عقبة أمام تطور الأزواج لأنه يعكس أساليب قسرية أقل نضجا وعدم القدرة على تحقيق التوازن الفعال بين الذات والاحتياجات الأخرى"١.

في دراسة عام ٢٠٠٨ حول عدم الرضا عن العلاقة بين المراهقين وولش وشولمان يشرح، "كلما كانت الإناث الأكثر عدوانية نفسياً، كان أقل رضا كلا الشريكين. وقد وجدت الأهمية الفريدة لسلوك الذكور في شكل انسحاب، وهو استراتيجية أقل نضجا للتفاوض على الصراع. وتوقع انسحاب الذكور خلال المناقشات المشتركة زيادة الرضا"٢.

هناك العديد من الاستجابات المختلفة للإساءة النفسية. وقد وجد جاكوبسون وآخرون أن النساء يبلغن عن معدلات خوف أعلى بشكل ملحوظ خلال النزاعات الزوجية. غير أن أحد الموظفين الذين تمت إعادة ضمنهم قال إن نتائج جاكوبسون غير صحيحة بسبب اختلاف التفسيرات لدى الرجال والنساء على نحو كبير للاستبيانات٣، ووجدت شركة كوكر وآخرون أن آثار سوء المعاملة العقلية متشابهة سواء كانت الضحية ذكراً أو أنثى. في دراسة أجريت عام ١٩٩٨ عن طلاب كليات ذكور من قبل سيمونيللي وانجرام وجدت أن الرجال الذين تعرضوا للإساءة العاطفية من قبل شركائهم الإناث أظهرت معدلات أعلى من الاكتئاب المزمن لدى عامة السكان٤، وجد بيملوت – كوبياك وكورتينا شدة ومدة الإيذاء هما المتنبئان الدقيقان الوحيدان بعد آثار سوء المعاملة؛ وأن جنس مرتكب الاعتداء أو الضحية ليس مؤشرا موثوقا به٥.

Journal of Family Violence .١٢٠–١٠٧ :(٢) ٥ .(باللغة الإنجليزية) doi:10.1007/BF00978514. ISSN ١٥٧٣-٢٨٥١. مؤرشف من الأصل في ١٢ مارس ٢٠٢٠.

1 ^ Moshe; Endler, Norman S. (1996). Handbook of coping : theory, research, applications. New York : Wiley.٢٠٢٠ مؤرشف من الأصل في ٣ يناير

2 Laurent, Heidemarie K.; Kim, Hyoun K.; Capaldi, Deborah M. (2008-12). "Interaction and Relationship Development in Stable Young Couples: Effects of Positive Engagement, Psychological Aggression, and Withdrawal". Journal of adolescence. 31 (6): 815–835. doi:10.1016/j.adolescence.2007.11.001. ISSN 0140-1971. PMID ١٨١٦٤٠٥٣. مؤرشف من الأصل في ٣ يناير ٢٠٢٠.

3 Welsh, Deborah P; Shulman, Shmuel (2008-12). "Directly observed interaction within adolescent romantic relationships: What have we learned?". Journal of adolescence. 31 (6): 877–891. doi:10.1016/j.adolescence.2008.10.001. ISSN 0140-1971. PMID ١٨٩٨٦٦٩٧. مؤرشف من الأصل في ٣ يناير ٢٠٢٠.

4 SIMONELLI, CATHERINE J.; INGRAM, KATHLEEN M. (1998-12). "Psychological Distress Among Men Experiencing Physical and Emotional Abuse in Heterosexual Dating Relationships". Journal of Interpersonal Violence.٦٨١–٦٦٧ :(٦) ١٣ .(باللغة الإنجليزية)

5 Pimlott-Kubiak, Sheryl; Cortina, Lilia M. (2003-06). "Gender, victimization, and outcomes: reconceptualizing risk". Journal of Consulting and Clinical Psychology. 71 (3): 528–539. doi:10.1037/0022-006x.71.3.528. ISSN 0022-006X. PMID ١٢٧٩٥٥٧٦. مؤرشف من الأصل في ١٠ سبتمبر ٢٠١٨.

ويشير التقرير الذي أعده إنجليزي وآخرون أن الأطفال الذين يعيشون في أسر يسود العنف بين أفرادها، من عنف نفسي وآخر لفظي، معرضون لاضطرابات خطيرة، بما في ذلك الاكتئاب المزمن، والقلق، واضطرابات إجهاد ما بعد الصدمة والعزلة والغضب. وأضاف التقرير أن أثر الاعتداء العاطفي "لا تختلف إلى حد كبير" عن أثر العنف الجسدي. كما يفيد جونسون وآخرون أن في مسح أجري على ٨٢٥ مريضة أن ٢٤% يعانون من عنف عاطفي، وعانوا من مشاكل تتعلق بأمراض النساء بمعدلات كبيرة. كما شملت دراستهم ١١٦ رجلاً تعرضوا لعنف عاطفي على يد شريكاتهم، وذكر هاينز ومولي موريسون أن معدلات الإصابة باضطراب إجهاد ما بعد الصدمة وإدمان المخدرات والكحول عالية عند الضحايا.

وبينت دراسة لنامي عن العنف العاطفي في أماكن العمل أن ٣١ في المائة من النساء و٢١% من الرجال الذين أبلغوا عن حالات عنف عاطفي في مكان العمل ظهرت عليهم ثلاث أعراض رئيسية من أعارض اضطراب إجهاد ما بعد الإصابة وهي: (فرط التيقظ ، وتداخل الصور والأحداث، وتجنب بعض التصرفات). كما أظهرت دراسة أجراها سيمونلي وإنغرام عام ١٩٩٨م على ٧٠ طالباً من الذكور في إحدى الكليات أن الرجال الذين تعرضوا للعنف العاطفي على يد شريكاتهم سجلوا معدلات اكتئاب مزمن أعلى من عامة السكان.

كما أظهرت دراسة جولدسميث وفريد على ٨٠ طالباً من طلاب إحدى الكليات أن العديد من تعرضوا للعنف العاطفي لا يصنفون سوء المعاملة كعنف. بالإضافة إلى ذلك، تظهر الدراسة أن هؤلاء الأشخاص يسجلون معدلات أعلى من المتوسط في صعوبة تحديد مشاعرهم ومعالجتها.

ويرى جاكوبسون وآخرون أن النساء اللاتي يسجلن معدلات خوف عالية جداً أثناء النزاعات الزوجية. ومع ذلك، ورد في مذكرة تعقيبية أن نتائج جاكوبسون غير صحيحة بسبب اختلاف تفسيرات الرجال عن النساء في الاستبيانات جذرياً. وذكر كوكر وغيره أن آثار العنف الذهني تتشابه بغض النضر عما إذا كان الضحية ذكرا أو أنثى. ووجد بيملوت كوبياك وكورتيناأن شدة العنف وطول مدته هي المؤشر الوحيد الدقيق لآثار العنف؛ وليس لجنس الجاني أو المجني عليه أي مؤشر موثوق، وتبين في تحليل لدراسة استقصائية كبيرة أجراها لاروش على ٢٥،٨٧٦ شخص أن النساء اللاتي يتعرضن للعنف على يد الرجال أكثر سعياً للحصول على المساعدة النفسية من الرجال الذين يتعرضون لنفس العنف على يد النساء (٦٣% مقابل ٦٢%).

وذكر لوران وآخرون في دراسة أجريت عام ٢٠٠٧م أن الاعتداء النفسي عند الأزواج الصغار يرتبط بقلة الرضا لكلا الشريكين: فـ"الاعتداء النفسي قد يمثل عائق للتطور العلاقة الزوجية حيث أنه يعكس أساليب تعسفية تعكس قلة النضج أقل نضجاً وعدم القدرة على تحقيق التوازن بين حاجات النفس/والآخر تحقيقاً فاعلاً (شملت هذه الدراسة ٤٧ شخصاً). أما دراسة والش وشلمان اللذان قاما بها عام ٢٠٠٨م فقد ذكرت أن العلاقة عدم الرضا لكلا الشريكين يرجح أن تكون مرتبطة بالعنف النفسي عند النساء، والتقهقر والانسحاب عند الرجال.

المفاهيم الشعبية

وقد وجدت عدة دراسات معايير مزدوجة في كيفية ميل الناس إلى النظر إلى إساءة المعاملة العاطفية من جانب الرجال مقابل إساءة المعاملة العاطفية من جانب النساء. وقد وجد فولينغستاد وآخرون أنه عند تصنيف الصور القصيرة الافتراضية للإساءة النفسية في الزواج، يميل علماء النفس المهنيون إلى تصنيف إساءة معاملة الذكور للإناث على أنها أكثر خطورة من السيناريوهات المماثلة التي تصف إساءة معاملة الإناث للذكور: "ويبدو أن الارتباط النمطي بين العدوان البدني والذكور يمتد إلى رابطة إساءة المعاملة النفسية والذكور"[١]،وعلى نحو مماثل، أجرى سورينسون وتايلور مسحا عشوائيا لمجموعة من سكان لوس أنجلوس بولاية كإلى فورنيا بسبب آرائهم في المقالات القصيرة الافتراضية عن إساءة المعاملة في العلاقات الجنسية بين الجنسين[٢]، وتبين من دراستهم أن إساءة المعاملة التي ترتكبها النساء، بما في ذلك إساءة المعاملة العاطفية والنفسية مثل السيطرة على السلوك أو إذلاله، تعتبر عادة أقل خطورة أو ضررا من إساءة المعاملة المماثلة التي يرتكبها الرجال. بالإضافة إلى ذلك، وجد سورينسون وتايلور أن لدى المجيبين مجموعة أوسع من الآراء حول مرتكبي الجرائم من الإناث، مما يمثل نقصاً في الأعراف المحددة بوضوح مقارنة بالردود على الجناة من الذكور.

عند النظر إلى الحالة العاطفية للمسيئين السيكولوجيين، ركز علماء النفس على العدوان كعامل مساهم. وفي حين أن من المعتاد أن يعتبر الناس الذكور أكثر عدوانية من الجنسين، فقد درس الباحثون عدوان الإناث للمساعدة على فهم أنماط إساءة المعاملة النفسية في الحالات التي تنطوي على مسيئي استعمال الإناث. ووفقا لما ذكره وولش وشلومان، فإن "ارتفاع معدلات العدوان الذي بدأته المرأة – بما في ذلك العدوان النفسي – قد ينجم، جزئيا، عن مواقف المراهقين من عدم مقبولية العدوان الذكوري والمواقف الأقل سلبية نسبيا تجاه عدوان الإناث"[٣]، وهذا المفهوم الذي يفيد بأن الإناث تُرفع مع قيود أقل على السلوك العدواني (ربما بسبب تركيز القلق على الاعتداء على الذكور) هو تفسير محتمل للنساء اللواتي يستخدمن العدوان عندما تكون مسيئة عقلياً.

وقد أصبح بعض الباحثين مهتمين باكتشاف السبب الذي يجعل النساء عادة لا يعتبرن مسيئين. وقد وجدت دراسة هامل لعام ٢٠٠٧ أن "المفهوم الأبوي السائد للعنف بين الشركاء" أدى إلى إحجام منهجي عن دراسة النساء اللاتي يسيء معاملتهن النفسية والجسدية لشريكهن من الذكور[٤]، وتشير نتائج إلى أن المعايير

---

1 Follingstad, Diane R.; DeHart, Dana D.; Green, Eric P. (2004). "Psychologists' Judgments of Psychologically Aggressive Actions When Perpetrated by a Husband Versus a Wife". www.ingentaconnect.com (باللغة الإنجليزية). مؤرشف من الأصل في ٢٩ أكتوبر ٢٠١٨. اطلع عليه بتاريخ ٢٧ نوفمبر ٢٠١٩.

2 Female Aggression Toward Male Intimate Partners: An Examination of Social Norms in a Community-Based Sample - Susan B. Sorenson, Catherine A. Taylor-٢٠٢٠ ، ٢٠٠٥ نسخة محفوظة ٠٨-١١ على موقع واي باك مشين.

3 "Toward a Gender-Inclusive Conception of Intimate Partner Violence Research and Theory: Part 2 – New Directions.٢٠١٨ مؤرشف من الأصل في ١٢ يناير ".

4 "Welcome to CDC stacks | Extent, nature, and consequences of intimate partner violence - 21858 | Stephen B. Thacker CDC Library collection". stacks.cdc.gov ٢٨ مؤرشف من الأصل في . مارس ٢٠١٩. اطلع عليه بتاريخ ٢٧ نوفمبر ٢٠١٩.

الثقافية القائمة تظهر أن الذكور أكثر هيمنة، ومن ثم فمن المرجح أن يشرعوا في إساءة معاملة شركائهم الرئيسيين.

وقد وجد دوتون أن الرجال الذين يتعرضون لسوء المعاملة عاطفيا أو جسديا كثيرا ما يواجهون اللوم على أن الرجل يفترض خطأ إما أن يكون قد استفز أو استحق سوء المعاملة من جانب شريكاتهم من النساء[1]،وعلى نحو مماثل، وكثيراً ما يلقي ضحايا العنف المنزلي باللائمة على سلوكهم بدلاً من الأفعال العنيفة التي يمارسونها. وقد يحاول الضحايا باستمرار تغيير سلوكهم وظروفهم لإرضاء المعتدي عليهم[2]،وكثيرا ما يؤدي ذلك إلى زيادة اعتماد الفرد على المعتدي عليه، حيث إنه قد يغير في كثير من الأحيان بعض جوانب حياته التي تحد من موارده. وتبين الدراسات أن المعتدين الانفعاليين كثيرا ما يستهدفون ممارسة السيطرة الكاملة على مختلف جوانب الحياة الأسرية. لا يتم دعم هذا السلوك إلا عندما تهدف ضحية الإساءة إلى إرضاء المعتدي عليهم.

فالعديد من المعتدين قادرون على السيطرة على ضحاياهم بطريقة متلاعبة، باستخدام أساليب لإقناع الآخرين بالتقيد برغبات المعتدي، بدلاً من إجبارهم على القيام بشيء لا يرغبون في القيام به. ويقول سيمون أنه نظراً لأن العدوان في العلاقات المسيئة يمكن أن يتم بشكل خفي وخفي من خلال أساليب التلاعب والسيطرة المختلفة، فإن الضحايا لا يدركون الطبيعة الحقيقية للعلاقة حتى تزداد الظروف سوءا بشكل كبير.

الأسباب الثقافية:

يقول بعض العلماء أن مئات أو آلاف السنين خلفت سلوكيات سلبية ضد المرأة بين العديد من الرجال في المجتمعات التي يهيمن عليها الذكور، وأن إساءة معاملة الزوجة ينبع من "الأنماط السلوكية والنفسية المعتادة عند معظم الرجال.. الحركات النسائية تسعى إلى فهم سبب استخدام الرجال عموماً القوة البدنية ضد شريكاتهم، وما الوظائف التي يخدمها بها ذلك المجتمع في سياق تاريخي معين". وبالمثل، يرى دوباش أن "الرجال الذين يعتدون على زوجاتهم يرتقون في الواقع إلى الوصفات الثقافية التي يُعتز بها في المجتمع الغربي–العدوانية، وهيمنة الرجل، وتبعية المرأة–وأنها تستخدم القوة البدنية كوسيلة لفرض تلك الهيمنة"، في حين أن ووكر يرى أن للرجال " حاجة للسلطة ترتكز على الذكور اجتماعيا "[3].

ورغم أن بعض النساء عدوانيات ومتسلطات على شركائهم من الرجال؛ إلا أن غالبية الاعتداءات في علاقات الرجال والنساء الجنسية يرتكبها الرجال أي في ما يقارب ٨٠% في الولايات المتحدة الأمريكية، (علما أن النقاد أكدوا على أن دراسة وزارة العدل في هذه تبحث في أرقام وأعداد الجرائم، ولا تتناول على وجه التحديد أعداد العنف الأسري . ومع ان أقسام الجريمة والعنف الأسري قد تتداخل، فإن معظم حالات

---

1 مؤرشف من NCJRS Abstract - National Criminal Justice Reference Service". www.ncjrs.gov" الأصل في ٩ أكتوبر ٢٠١٨.

2 ^ Mobaraki, A.E.H.; Soderfeldt, B. (2010-01-01). "Gender inequity in Saudi Arabia and its role in public health" (PDF). Eastern Mediterranean Health Journal. 16 (01): 113–118. doi:10.26719/2010.16.1.113. ISSN.٣٣٩٧-١٠٢٠

3 ^ D. A. (2009-01-01). The Dead Sea Genesis Apocryphon. BRILL. ISBN

العنف الأسري لا تعتبر جرائم ولا ترسل فيها بلاغات إلى الشرطة – ولذلك يقول الناقدون أنه من غير الدقة اعتبار دراسة وزارة العدل بياناً شاملاً عن العنف الأسري لأن الأدلة الدامغة تبين أن الرجال والنساء يرتكبون العنف العاطفي والجسدي بنسب متساوية تقريباً) وتفيد دراسة عام ٢٠٠٢م أن ١٠% من العنف في المملكة المتحدة، عموما، ترتكبه الإناث على ضد الذكور. بيد أن البيانات الأخيرة فيما يتعلق بالعنف الأسري (بما في ذلك العنف العاطفي) تفيد تحديداً أن ٣ من بين كل ١٠ نساء، ورجلان من بين ١٠ رجال يتعرضون للعنف الأسري. ويرى البعض أن الآراء الأصولية للأديان، والتي نشأت في ثقافات يهيمن فيها الذكور، تميل إلى تعزيز العنف العاطفي، مستشهداً بسفر التكوين كمثال لنص استخدام لتبرير سوء معاملة الرجال للنساء: "في الحزن أنت سوف تلدين أطفال: ويجب أن تكون رغبتك لرغبة زوجك، وتكون له الكلمة عليك" ويشير النقاد كذلك إلى أن المحظورات الدينية الأصولية ضد الطلاق يجعل من الصعب أكثر لرجال الدين أو نسائه ترك الزواج المتعسف: كشفت دراسة استقصائية أجريت عام ١٩٨٥م من رجال الدين البروتستانت في الولايات المتحدة قام بها جيم م. السدورف أن ٢١% من رجال الدين أولئك اتفقوا على أنه "لم يكن هناك أبداً حجم للعنف الذي يبرر للمرأة ترك زوجها"، كما رأى ٢٦% أن " أي زوجة ينبغي أن تقدم لزوجها وتثق بأن الله سيكرم تصرفها أما بإيقاف العنف أو بإعطائها القوة لتحمل ذلك "١.

وقد نقدت العديد من قصص الأطفال الصغار التي تحوي على قولبة نمطية مرتبطة بنوع الجنس، ومقاطع الفيديو الموسيقية وألعاب الحاسب للأطفال والمراهقين والتي تصور باستمرار الرجال بالعدوانيين والمتسلطين، والإناث للإغراء الجنسي فقط؛ حيث تصور المرأة بأنها تطارد ويمسك بها عندما تهرب..

ويقول المنتقدون أن النظم القانونية أيدت التقاليد التي تسود فيها هيمنة الذكور في الماضي، فيما بدأ معاقبة المعتدين على تصرفاتهم في السنوات الأخيرة فقط. كما حظرت بعض القوانين في القرون الماضية على وجه التحديد ضرب الزوجة على سبيل العقاب: "إذ اعتمدت هيئة الحريات في ١٦٤١م بيد الدول المستعمرة لخليج ماساشوستس قانوناً ينص على أنه: " ليس للزوج توبيخ الزوجة أو تأديبها جسدياً أو ضربها إلا إن كان في مقام الدفاع عن نفسه من اعتدائها عليه." وكتب أستاذ القانون في جامعة هارفارد عام ١٨٧٩م أن "القضايا في المحاكم الأمريكية موحدة ضد حق الزوج في استخدام أي تأديب مهما كانت قوته تجاه الزوجة، لأي غرض من الأغراض".

وإن أقررنا أن الباحثات الإناث قد أنجزن عملاً قيماً وسلطن الضوء على المواضيع المهملة، فإن النقاد يرون أن العنف المبني على الفرضية الثقافية في هيمنة الذكور لا يمكن تبريره تفسيراً معمم لأسباب عديدة:

تصعِّب العديد من المتغيرات (العنصرية والعرقية، والثقافية والثقافة الفرعية، وكذلك الجنسية، والديانة، وديناميكا الأسرة، والأمراض العقلية، إلخ) أو تجعل من المستحيل تحديد أدوار الذكور والإناث بأي طريقة مجدية تنطبق على جميع السكان.

تظهر الدراسات أن خلافات حول تقاسم السلطة في العلاقات مرتبط بشدة بالعنف أكثر منه باختلالات السلطة.

---

١ The Neglected History of Women in the Early Church | Christian History Magazine ^ نسخة محفوظة ٢٨ أغسطس ٢٠١٩ على موقع واي باك مشين.

ولم يكتشف البحث أن امتياز الذكور سبب وحيد لازم كاف للإساءة للمرأة، بل على العكس من ذلك، أسفرت الدراسات الخاضعة لاستقراء الأقران عن نتائج غير متناسقة عند مباشرة دراسة المعتقدات الأبوية وإساءة معاملة الزوجة. إذ يرى آيلو وشتراوس بأن النساء "صاحبات الحالة الاجتماعية المتدنية " في الولايات المتحدة يعانين من معدلات أعلى من إساءة المعاملة الزوجية؛ ومع ذلك، ترى مذكرة تعقيبية أن الاستنتاجات آيلو وشتراوس التفسيرية كانت "مربكة ومتناقضة". وتشير تقديرات سميث إلى أن المعتقدات الأبوية كانت من العوامل مسببة في ٢٠ % فقط من إساءة معاملة الزوجة. فيما أخفقت الدراسات الأخرى في العثور على علاقة سببية بين الاعتداء على الشريك والمتمسكين بالتقاليد والمعتقدات الثقافية. وكتب كامبل أنه "لا يوجد علاقة خطية بسيطة بين حالة الإناث، ومعدلات الاعتداء على الزوجة." وكان لبعض الدراسات نتائج أخرى مماثلة. بالإضافة إلى ذلك، فقد كشفت دراسة للأميركيين من أصل إسباني أن الرجال المتمسكين بالتقاليد سجلوا معدلات أقل فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة.

وتبين الدراسات أن برامج العلاج استناداً إلى نموذج امتياز السلطة الأبوية معيبة بسبب ضعف اتصال بين التعسف ومواقف المرء الثقافية أو الاجتماعية.

وتعترض العديد من الدراسات العملية على أن مفهوم اعتداء الذكور أو سيطرتهم على النساء هو مقبول ثقافيا. وتبين هذه الدراسات أن الرجال المعنفين هم شركاء غير كفء للتعارف أو الزواج على نطاق واسع. إلا أن هنا أقلية من هؤلاء الرجال يوصفون على أنهم كارهي النساء. فيما تتفق غالبية الرجال الذين يمارسون العنف ضد الزوجة على أن سلوكهم غير مناسب. وقد يرى أقلية من الرجال الاعتداء على الزوجة في ظروف محدودة. وعلاوة على ذلك، فغالبية الرجال غير متعسفين تجاه صديقاتهم الحميمات أو زوجاتهم لمدة العلاقات، خلافا للتوقعات التي تقول بأن الاعتداء أو العنف تجاه المرأة مكون فطري في الثقافة الذكورية.

بالإضافة إلى ذلك، تقترح دوتون أن "النزعة الأبوية يجب أن تتفاعل مع المتغيرات النفسية لمراعاة التباين الكبير في بيانات عنف السلطة. ويقترح أن بعض أشكال الأمراض النفسية تؤدي إلى اعتماد بعض الرجال الأيديولوجية الأبوية لتبرير علم الأمراض عندهم وترشيده."

ويزعم البعض أن وجهات النظرة الأصولية للأديان تميل إلى تعزيز إساءة المعاملة العاطفية. وتقول موباراكي: "إن عدم المساواة بين الجنسين يترجم عادة إلى اختلال في توازن القوى مع كون النساء أكثر عرضة للخطر، وهذا الضعف أكثر هشاشة في المجتمعات الأبوية التقليدية"١،

وهذا يرجع إلى اختلاف هذه الثقافة وقيمها عن الثقافة التي تسود السعودية والتي تركزت على الدين الحنيف ولا ترى من العلاقة بين الرجل والأنثى إلا علاقة التسلط الذكوري وهذا مرده إلى رواسب الثقافة الأوربية التي كانت تتعامل مع المرأة كمتاع ومازالت بعض مظاهر ذلك موجودة في الاستخدام المفترض للمرأة كسلعة دعائية للمنتجات المختلفة التي تخصها والتي لا تخصها ونجد إلى الآن المرأة حال زواجها تلتحق باسم

1 Mobaraki, A.E.H.; Soderfeldt, B. (2010-01-01). "Gender inequity in Saudi Arabia and its role in public health" (PDF). Eastern Mediterranean Health Journal. 16 (01): 113–118. doi:10.26719/2010.16.1.113. ISSN٣٣٩٧-١٠٢٠

عائلة زوجها وتعرف به ويختفي اسم عائلتها الأصلية ويصبح تعريفها مرتبطا بأزواجها كلما تزوجت بحيث تصبح شيئا مضاف إلى الأصل الذي تنتمي إليه وهو الذكر الذي يتزوجها ويمنحها اسمه، وهو مفهوم ثقافي مأخوذ من تحريفات شائهه للإنجيل، ونجد مثالا لذلك في سفر التكوين يعاقب النساء على وجه التحديد بعد آدم وحواء: "في الحزن ستخرج أطفالا، وتكون رغبتك لزوجك وسيحكم عليك". الله يَدينُ آدم أيضا إلى حياة العمل، لخطيئة الإنصات إلى زوجته"، هذا ليس إلا واحد من أمثلة كثيرة على تفوق الذكور في الكتاب المقدس؛ ومع ذلك، كانت النساء من المؤيدين الأوائل للمسيحية بسبب رسالة يسوع للمساواة[1].

وتشير الدراسات إلى أن الحظر الديني الأصولي على الطلاق قد يزيد من صعوبة ترك رجال الدين أو النساء للزواج المسيء. وفي استطلاع أجري عام ١٩٨٥ على رجال الدين البروتستانت في الولايات المتحدة، أجراه جيم م. ألزرف، تبين أن ٢١% منهم اتفقوا على أن "أي قدر من الانتهاكات لا يبرر ترك المرأة لزوجها، في أي وقت مضى"، و ٢٦% اتفقوا على القول بأن "الزوجة يجب أن تخضع لزوجها وتثق بأن الله سيشرف عملها إما بوقف الإيذاء أو منحها القوة لتحمل ذلك".

العنف الأسري في العالم العربي وفقا لواقع الدراسات:

يعتبر العنف الأسري ظاهرة غريبة وجديدة على مجتمعاتنا العربية، طرقت أبوابنا في الآونة الأخيرة بشدة، وذلك ناتج لما اعترى وظيفة التنشئة الاجتماعية في النظام الأسري من تغيرات نشأت الظواهر سلبية للحضارة الحديثة، ويكمن مصدر الخطر في ظاهرة العنف الأسري في انها مؤشر لفشل عملية التنشئة الاجتماعية التي تعد من بين العمليات الرئيسية التي تحافظ على بناء المجتمع وأمنة .

ومما لاشك فيه، فإن العنف الأسري وخاصة العنف ضد النساء يشكل ذروة الضعف والعجز عن التواصل والعدوانية واللاإنسانية التي يمكن أن يقوم بها البشر، لأنها تسير في الاتجاه المعاكس لما يجب أن يحظى به الإنسان من كرامة ، وما يجب أن يتصف به من عفة ، سواء في التصرف أو التعامل .

لكن بالرغم من اهتمام النصوص الدولية لحقوق الانسان بموضوع العنف الأسري، وبالرغم من مصادقة معظم الدول العربية على هذه النصوص، وبالرغم من النضالات والاعترافات والمفاهيم الجديدة، إلا أن العنف الأسري في المجتمعات العربية مازال حاضرا في الحياة اليومية ، بكل أشكاله وأنواعه وفي كل المجالات والأمكنة .

وعلى الرغم من أن هذه الظاهرة منتشرة ومعروفة في كل المجتمعات المتقدمة منها والمختلفة، فإن الاحصائيات الدقيقة لحجم انتشارها في العالم العربي غير معروفة، لما ينتابها من تستر ورغبة في عدم الإفشاء أحيانا على اعتبار أن الخلافات الأسرية وخباياها الحميمة لا ينبغي " في نظر البعض " أن تفشى، أو مخافة التعرض للمزيد من العنف بعد التشهير وإعلانه.

---

[1] سفر التكوين اصحاح ١ - الكتاب المقدس

العنف في دول الخليج العربي:

الأكاديمية السعودية الدكتورة مها بنت عبد الله المنيف، اعتبرت في بحث قدمته لمنتدى التنمية الخليجي في الكويت، في فبراير ٢٠١٩، أن ظاهرة العنف ضد المرأة في الخليج ليست جديدة في العديد من المجتمعات، لكن الاهتمام بها هو المستجد مؤخراً، من خلال الكتابات الأكاديمية والبحوث العلمية والتواصل الفعال مع العالم الخارجي عبر العولمة ووسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت.. حيث أصبحت قضية رأي عام وتم تسليط الضوء عليها. لقد أكدت الكاتبة أن هذه الظاهرة عالمية يتراوح انتشارها بين ١٠ و٧٠% في بعض الدول، وأوضحت بأن هناك أنواعاً متعددة للعنف الأسري؛ منها النفسي والجسدي والجنسي، علاوة على سلوكيات السيطرة. وذكرت أن نسبة من يتعرضون للعنف الأسري في بعض البلدان الخليجية يتراوح بين ٢٥ و٤٠%. [١].

وكشفت دراسة أكاديمية حديثة أن المجتمع الكويتي يعاني من تزايد معدلات العنف بمختلف أشكاله، سواء العنف الأسري بأبعاده المختلفة، أو العنف المؤسسي الذي يحدث داخل مؤسسات الدولة، أو العنف المجتمعي الذي يحدث في الشوارع والأماكن العامة. وبيّنت الدراسة، التي أعدها أساتذة علم الاجتماع بجامعة الكويت: د. هند المعصب ود. يعقوب الكندري ود. مها السجاري، اضافة إلى عضو الهيئة العلمية بمعهد التخطيط القومي المصري د. سالم محمود، أن أفراد العيّنة المكوّنة من ٣٠١١ مواطناً، وشملت ٥٨,٨% من الإناث، و٣٨,١% من الذكور، يرون أن العنف اللفظي منتشر بشكل كبير داخل الأسرة.

واعتبر ٦٢% من المشاركين في الدراسة أن الإعلام مسؤول عن انتشار العنف في الأسر، كما رأى ٨٤% أن العنف يدفع إلى الطلاق في أغلب الأحيان. بالمقابل، اعتبر ٨٥% أن غياب الحوار داخل الأسرة من أهم عوامل العنف البدني واللفظي، في حين عارضهم ٥%، و١٠% كانوا محايدين. واشار ٨٤% إلى أن غياب الوعي بطريقة تعامل الزوجين داخل الأسرة هو السبب الرئيس لزيادة العنف. العنف ضد الزوجة وأوضحت الدراسة أن ٥٤% من المشاركين يعتقدون وجود حالات كثيرة من العنف البدني الممارس ضد الزوجة، في حين خالفهم الرأي ٢٦%، و٢٠% كانوا على حياد، وأشار ١٥% إلى أن استخدام العنف البدني ضد الزوجة من الممكن أن يولّد الطاعة للزوج، وفقا لما نشرته القبس.

كما رأى ٩% أن للرجل الحق في استخدام العنف البدني ضد زوجته، في حين عارض ٨٢%، و٩% محايدين، ويوافق ٦٨% أن الفهم الخطأ لقوامة الرجل من أسباب العنف ضد الزوجة، وعارض ١٥%، وكان على الحياد ١٧% من أفراد العينة. واعتبر ٢٩% أن زواج الأقارب قد يقلل من العنف ضد الزوجة، وعارض ٣٨%، و٣٣% على حياد، كما وافق ٥٢% على أن تدخّل الأهل يزيد من فرصة استخدام العنف ضد الزوجة، وكان ٢١% من المعارضين، و٢٧% محايدين. ضد الزوج أما عن عنف الزوجة ضد الزوج، فوافق ٦٥% أن اهمال الزوج من أبرز الدوافع لعنف المرأة، و١٣% عارضوا العبارة، في حين كان ٢٢% منهم في موقف محايد، كما اتفق ٥٨% مع مقولة أن الزوجة أصبحت أكثر جرأة على زوجها، ولم يوافق ١٨%، و٢٤% محايدين، وبين ٦٢% موافقتهم على أن تعدد الزوجات يزيد من عنف الزوجة، وعارض

---

١ شملان يوسف العيسى، العنف الاسري، صحيفة الاتحاد (alittihad.ae)، عدد السبت ١٦مارس ٢٠١٩.

١٧%، بينما ٢١% كانوا محايدين. عنف الإخوة وتشير الدراسة إلى أن ٤٥% من العينة يوافقون أن الأخوات الإناث يتبادلن الشتائم والصراخ مع بعضهن، وجاء ٢٦% كمعارضين، بينما ٢٩% محايدين، بالمقابل، يظن ٥٨% أن الإخوة الذكور يتبادلون الشتائم والصراخ مع بعضهم، لكن ١٨% يعارضون هذا، و٢٤% محايدين، وبين ٦٩% أن الغيرة من أهم دوافع العنف بين الأخوة، وعارضهم ١٣%، و١٨% ظلوا على حياد، بالإضافة إلى أن ٥٢% رأوا أن زيادة الاخوة الذكور في الأسرة يزيد من استخدام العنف البدني ضد بعضهم، بينما عارض ٢٥%، وكان ٢٣% محايدين. ضد الآباء وتأتي إجابات العينة مؤكدة أن القيم الحميدة داخل الأسرة الكويتية في خطر، فيما يتعلق بعنف الأبناء ضد الآباء، فقد أفاد ٧٣% أن عقوق الوالدين تزايد بشكل كبير عما كان عليه في السابق، ورأى ٧٤% أن رفع الصوت أمام الوالدين داخل الأسرة منتشر في المجتمع الكويتي، كما يجد ٥٧% أن التأفف من طلبات الوالدين أصبح سمة داخل الأسرة، وبين ٥٣% أن الأبناء يستخدمون كلمات غير مناسبة ضد والديهم. ضد الأطفال بينما رأى ٧٨% من عينة الدراسة أن الخدم يستخدمون العنف ضد الأطفال، لم يتفق مع الرأي ٩% من المبحوثين، و١٣% ظلوا على حياد، كما بين ٦٨% أن عنف الخدم ضد الأطفال يكون في الغالب شديداً، وعارض ١١%، بينما ٢١% كانوا محيادين، ووافق ٨٦% أن هناك جنسيات من الخدم أكثر لجوءاً للعنف من جنسيات أخرى، وعارض فقط ٤%، في حين ظل ١٠% على حياد، وعن أسباب عنف الخدم ضد الأطفال، اعتقد ٨٢% أن عدم مراقبة الأسرة للخدم قد يزيد من احتمال استخدامهم للعنف ضد الأطفال، في حين شكلت نسبة المعارضين للقول ٤% فقط، و٧% ظلوا محايدين، كما بين ٨٥% أن ترك الوالدين لأطفالهم عند الخدم لساعات طويلة من أهم أسباب تجرؤ الخدم على ضرب الأطفال، وعارض ٦%، كما بقي ٩% على حياد. العنف المجتمعي

وبينت الدراسة أن ٨٣% من المشاركين فيها يرون أن العنف البدني ازداد في المجتمع الكويتي، وعارض ٦% هذا القول، بينما ظل ١١% محايدين، ووافق ٨٨% أن الناس أصبحوا كثيري الانفعال في الشوارع والأسواق، وعارضهم فقط ٤%، وبقي ٨% من المحايدين، كما أفاد ٧٢% أنهم يخشون التعرض لأحد أنواع العنف في الشارع أو السوق. بينما عارض ذلك الاعتقاد ما نسبته ١١%، من المبحوثين، وظل ١٧% على حياد، وفيما يخص التحرش الجنسي كأحد أشكال العنف في المجتمع، ظن ٦٧% أن التحرش الجنسي بأشكاله المختلفة أصبح منتشرا في الشوارع والأسواق، وعارض ١٢%، في حين ٢١% بقوا على حياد. ولفت ٧٩% من عينة البحث إلى أنهم رأوا مشاجرات باليد في الأسواق والشوارع، وعارضهم ١١%، وظل ١٠% على حياد، كما أشارت الدراسة إلى تساوي كل من تعرضوا لحالات اعتداء لفظي في الأسواق والشوارع، مع من لم يتعرضوا لذلك، بنسبة ٤٠% لكليهما، وظل ٢٠% على حياد.

نوهت الدراسة إلى أن المجتمع الكويتي يتميز بأنه محافظ، وأن المؤشرات الكمية التي خرجت بها الدراسة لا تعكس واقعاً حقيقياً، إنما قد يكون أكثر من ذلك ويتجاوزه، فهناك بعض القيود الاجتماعية التي تمنع البوح بأشكال العنف ودرجاته عند بعض المواطنين الكويتيين، فضلاً على أن الدراسة تعطي مؤشرات مناسبة للكشف عن درجة انتشار السلوك العنيف بأبعاده المختلفة، مع الأخذ بالحذر والحيطة بعملية

عدم تطبيق القانون أوضحت الدراسة أن ٧٩% ممن شملتهم العينة سمعوا عن حالات عنف تحدث داخل بعض مؤسسات الدولة، وعارض ذلك ما نسبته ٦%، وبقي ١٥% على حياد، كما رأى ٨٣% أن حالات العنف داخل مؤسسات الدولة سببها عدم تطبيق القانون، وعارضهم ٥% فقط، بينما ظل ١٢% على حياد، ويعتقد ٧٢% أن إهمال الموظف لمهام عمله سبب ارتفاع معدلات العنف في المؤسسة التي يعمل بها، لكن عارض القول ما نسبته ٩%، و١٩% كانوا محايدين، إضافة إلى ذلك، وافق ٧٣% أن عدم التعيين المبني على الكفاءة يدفع الآخرين إلى استخدام العنف، وعارضهم ٨%، وظل ١٩% على حياد. العنف ضد الأبناء أظهرت الدراسة أن ٤٣% من العينة يرون أن ضرب الأبناء في كل بيت، بينما عارض ٢٩%، و٢٦% لم يوافقوا ولم يعترضوا، كما أوضح ٤٣% أنهم يرون أن من بين أسباب العنف البدني واللفظي ضد الأبناء، نظرة الوالدين الدونية لهم، وعارضهم ٣١%، في حين ٢٦% ظلوا على حياد، وبالنظر لفرضية أن كثرة عدد الأبناء يزيد من حالات ممارسة العنف ضدهم، وافق ٣٣%، وعارض ٤٠% وظل على حياد ٢٧%[١].

وقام "مركز الديرة للدراسات واستطلاع الرأي" دراسة حول مستوى الوعي بالعنف الأسري في مجتمع الإمارات، استهدفت قياس الوعي العام بمفهوم العنف الأسري ومدى تقبّله بين أفراد المجتمع والعلم بأساليب الحماية منه، إلى جانب استبيان الآراء حول كفاءة القوانين الحالية وقدرتها على ردع مرتكبي العنف الأسري.

واستندت الدراسة على استخدام نموذج العيّنة الطبقية العشوائية، وشملت ١١٩٦ شخصا شاركوا في استطلاع الرأي من كافة إمارات الدولة بواقع ٣٢,٩ في المئة من أبوظبي و٢٧,٦ في المئة من دبي و١٨,١ في المئة من الشارقة، فيما تشكّلت النسبة المتبقية من الإمارات الأخرى، وشملت العيّنة مستجوبين يعيشون بصفة دائمة في دولة الإمارات، سواء كانوا إماراتيين أو مقيمين بين الفئة العمرية من ١٥ إلى ٦٠ عاما.

وبمناسبة الإعلان عن نتائج الدراسة قالت عفراء البسطي المدير العامة لمؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال إن الدراسة ترصد حجم ممارسة العنف الأسري واتجاهات تطوّره وتكشف عن العوامل المسبّبة له، إلى جانب أشكاله ومرتكبيه والضحايا الأكثر عرضة له، وذلك بهدف المساهمة في وضع استراتيجية ملائمة وكفيلة بالتصدي للعنف والحيلولة دون تحوّله إلى ظاهرة تتسبب في تصدّع بنيان المجتمع.

وأوضحت أن نتائج الدراسة تعكس عنصرين أساسيين: الأول هو القيم الراسخة في مجتمع الإمارات التي تدعو إلى احترام المرأة وتعزيز مكانتها، والثاني هو جهود التوعية المبذولة من مختلف الجهات المعنية بفضل دعم واهتمام القيادة الرشيدة والتي أثمرت عن زيادة حجم الوعي بين أفراد المجتمع بقضايا العنف الأسري ورفضه لهذا السلوك.

72 بالمئة من المستجوبين قالوا إن العنف الأسري غير مقبول نسبيا أو على الإطلاق.

وأوضحت البسطي قائلة "يؤدي العنف الأسري بكافة صوره وأشكاله إلى إضعاف البناء الاجتماعي وتفكّكه. ولا تتحقق سلامة المجتمع واستقراره دون الحفاظ على البيئة الأسرية الصحية؛ لذلك نعمل على استقراء المعلومات حول نطاق انتشار العنف الأسري من أجل وضع استراتيجيات العمل الملائمة.

---

١ .(دراسة أكاديمية: العنف يزداد فى المجتمع الكويتى – جريدة حصرى الالكترونية(7ssry.com)

ومن جانبها أكدت هناء لوتاه الرئيسة التنفيذية لمركز الديرة للدراسات واستطلاع الرأي على الجهود الحثيثة التي تبذلها دولة الإمارات لتعزيز الحقوق المدنية والاجتماعية والإنسانية بين أفراد المجتمع بكل فئاته وطوائفه، بما في ذلك العمل على إيجاد حلول شاملة للقضايا الاجتماعية الملحة التي تتطلب اهتماما مشتركا من مختلف مؤسسات الدولة.

وأضافت لوتاه "هناك العديد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال مكافحة العنف الأسري، إلا أنّ هناك حاجة ماسَّة إلى توفير إحصاءات دقيقة تعكس واقع المشكلة، ومدى انتشارها بين أفراد المجتمع لبحث إمكانية سنّ تشريعات إضافية فعّالة تُمكّن الجهات المعنية من مكافحتها والحد منها".

وأفادت نتائج الدراسة أن العنف الأسري غير مقبول نسبيا، أو على الإطلاق بين ٧٢ بالمئة من إجمالي المستجوبين، ولدى ٨٢ في المئة منهم وعي بمفهوم العنف الأسري.

وفيما يتعلق بمصادر المعرفة بجوانب العنف الأسري، شكَّلت وسائل الإعلام التقليدية والحديثة الوسيلة الرئيسية لاستقاء المعلومات؛ ويشمل ذلك التلفزيون بنسبة ٧١ في المئة، والإنترنت ٥٨ في المئة، والصحف والمجلات ووسائل التواصل الاجتماعي ٤٩ بالمئة لكلٍّ على حدا.

واعترض أكثر من نصف المستجوبين بنسبة ٥٢ بالمئة على اعتبار العنف الأسري مسألة عائلية خاصة، لا يحق لطرف خارجي التدخل فيها.

كما توصلت الدراسة إلى أن غالبية المستجوبين لديهم مخاوف إزاء انتشار ظاهرة العنف الأسري في مجتمع الإمارات؛ حيث عبّر ٣١ في المئة منهم عن قلقهم البالغ نحو تفشي هذا السلوك، فيما أظهر ٤٥ في المئة قلقا إلى حدّ ما.

كما كشف الاستطلاع أن ٥٨ في المئة من إجمالي المستجوبين لم يشهدوا واقعة عنف أسري من قبل، كما لم يعرفوا أيّ شخص تعرّض له، مقابل ٤٢ في المئة أفادوا بمعرفتهم لحالة معنَّفة في دولة الإمارات.

وانقسمت الآراء فيما يتعلق بأكثر الأفراد تعرّضا للعنف الأسري، بين الزوجة بنسبة ٢٢ في المئة، والابنة ١٥ في المئة، والابن ١٢ في المئة، والعاملة المنزلية ٩ في المئة، والأم ٧ في المئة، فيما اعتُبر الزوج المرتكب الرئيسي للعنف الأسري وفقاً لرأي ٢٧ في المئة من إجمإلى عيّنة الدراسة، وحلَّ الأب في المرتبة التالية بنسبة ١٦ في المئة، ثم الزوجة بنسبة ١٠ في المئة.

81 بالمئة من المستجوبين يعبرون عن تأييدهم لمنح المؤسسات العاملة في مجال مكافحة العنف الأسري المزيد من الصلاحيات قبل التصعيد القانوني

وشمل استطلاع الرأي سؤالا حول أسباب العنف الأسري من وجهة نظر المستجوبين، ووقع اختيار ٥٣ في المئة منهم على إجابة شاملة تتضمّن عوامل مختلفة تمثلت في الأعباء الأسرية وارتفاع تكاليف المعيشة، وتعاطي مغيّبات العقل وتأثير وسائل الإعلام وغيرها، وأظهر غالبية المستجوبين تفاعلا إيجابيا في حال مشاهدة واقعة عنف أسري، حيث أفاد ٢٣ في المئة منهم أن ردّ الفعل سيكون التدخّل الفوري لحماية الضحية وردع مرتكب العنف، فيما قال ١٩ في المئة إنهم سينصحون الضحية بطلب المساعدة من الجهات المختصة.

وأوضحت الإحصائيات فيما يتعلق بالجهات التي يجب اللجوء إليها في حالات التعرض للعنف الأسري، أن ٤١ في المئة من المستجوبين ينصحون الضحايا باللجوء إلى المؤسسات المعنية بمكافحة العنف الأسري، والأقارب بنسبة ٣١ في المئة، ثم الشرطة بنسبة ٢٦ في المئة. وعبَّر ٨١ في المئة عن تأييدهم لمنح المؤسسات العاملة في هذا المجال المزيد من الصلاحيات لتعزيز فعاليتها في حل قضايا العنف الأسري قبل التصعيد القانوني. وجاءت الآراء متفاوتة بشأن كفاءة التشريعات القانونية المستخدمة لمعاقبة مرتكبي العنف الأسري، حيث رأى ٣٠ في المئة فقط من إجمالي المستجوبين أن القوانين الحالية كافية، فيما أفاد ٣٥ في المئة بأن القوانين رادعة نوعا ما، وأشار ١٢ في المئة إلى عدم فعالية القوانين؛ وأكد ٨٤ في المئة تأييدهم لتشريع قانون خاص بالعنف الأسري.

وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات والإجراءات التي من شأنها المساهمة في توعية أفراد المجتمع والحد من العوامل المسببة لتفاقم المشكلة وانتشارها.

وتتضمن التوصيات مراجعة القوانين الحالية وإصدار تشريعات رادعة لمكافحة العنف الأسري، إلى جانب تعزيز ثقافة الإبلاغ عن حالات العنف الأسري ودعم وتمكين النساء والأطفال المعنّفين[١].

العنف الأسري في المملكة العربية السعودية:

يصنّف نظام الحماية الإيذاء بأنه من أشكال الاستغلال أو إساءة المعاملة الجسدية أو النفسية أو الجنسية، أو التهديد به، يرتكبه شخص تجاه شخص آخر، متجاوزاً بذلك حدود ما له من ولاية عليه أو سلطة أو مسؤولية أو بسبب ما يربطهما من علاقة أسرية أو علاقة إعالة أو كفالة أو وصاية أو تبعية معيشية.

ووفقاً لنظام الحماية فإنه يدخل ضمن إساءة المعاملة امتناع شخص أو تقصيره في الوفاء بواجباته أو التزاماته في توفير الحاجات الأساسية لشخص آخر من أفراد أسرته أو ممن يترتب عليه شرعاً أو نظاماً توفير تلك الحاجات لهم، مبيناً أن أهداف نظام الحماية الصادر بمرسوم ملكي عام ١٤٣٤هـ جاءت شاملة في مضمونها لضمان توفير الحماية من الإيذاء بجميع أنواعه، وتقديم المساعدة والمعالجة، والعمل على توفير الإيواء والرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية المساعدة اللازمة، واتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة لمساءلة المتسبب ومعاقبته، ونشر التوعية بين أفراد المجتمع حول مفهوم الإيذاء، والآثار المترتبة عليه، إضافة إلى معالجة الظواهر السلوكية في المجتمع التي تنبئ عن وجود بيئة مناسبة لحدوث حالات إيذاء، والعمل على إيجاد آليات علمية وتطبيقية للتعامل مع الإيذاء.

وتظهر الإحصاءات أن العنف ضد المرأة في المملكة العربية السعودية يزداد شيوعا، علما بأن هذا في ضوء ما يتم التبليغ عنه، وتعتبر الإحصاءات الدقيقة لظاهرة العنف ضد المرأة أكبر بكثير من المعلن

١ صحيفة العرب (٢٠١٨) العدد ١٠٩٩٢ الخميس ٢٠١٨/٥/١٧ ص ٢١

عنها، حيث تضطر العديد من النساء للتستر على ما يتعرضن له من عنف إما خوفا من المعتدي أو لطبيعة المجتمع السعودي حيث العرف الاجتماعي والعادات والتقاليد تأخذ دور القهر الاجتماعي على الأفراد ومنهم النساء[1].

وتتفق العديد من الدراسات (آل مشرف، (٢٠٠٣م)، الغامدي، (٢٠٠٨م)؛ الغريب، (٢٠٠٨م)؛ القحطاني، (٢٠٠٨ م) على أن ظاهرة العنف الأسري ظاهرة عالمية و أن المجتمع السعودي مثله مثل بقية المجتمعات تأثراً بهذه الظاهرة.

ويشير القحطاني (٢٠٠٨م: ١٥) إلى أن هناك تزايداً بنسب مخيفة تبين تعرض الأطفال في المملكة العربية السعودية للعنف الأسري، كما أكدت دراسة الزهراني (٢٠٠٥م) على خطورة واقع العنف الأسري في المجتمع السعودي.

وعلى الرغم من ندرة الدراسات الميدانية في المجتمع السعودي حول ظاهرة العنف الأسري، وخصوصية للأسرة وتأثرها بطبيعة البناء الاجتماعي، إلا أن ما تشير إليه الدراسات الحديثة (اليوسف وآخرون، (٢٠٠٥ م)؛ فهيم، (٢٠٠٧ م)) توضح انتشار هذه الظاهرة و أهمية مواجهتها بأساليب علمية .

و قد دلت الإحصاءات السنوية المسجلة في الدول العربية عام ١٩٩٦م على تصدر ظاهرة العنف لهذه الجرائم، وأوضحت هذه الإحصاءات أن الجرائم ضد حياة الأشخاص تتصدر هذه القائمة[2].

وعلى الرغم من تنوع اتجاهات وطرائق البحث في مجال العنف الأسري إلا أن البحوث والدراسات في المجتمع السعودي ما تزال في بداياتها، كما أنها تقتصر على الدراسات الوصفية مما يؤكد أن هذا التناول لا يتناسب مع خطورة واتساع وتزايد هذه الظاهرة.

وفي ورقة علمية مقدمة للملتقى الثقافي عن العنف ضد النساء ورد أن ربع الحوامل يتعرضن للضرب أثناء الحمل، بالإضافة لمخاطر الولادة المبكرة أو الإجهاض جراء العنف عليهن. بينما أصيبت معظم النساء المتعرضات للعنف الجسدي في المدينة المنورة بنسبة (٦٣ %) بإصابات خطيرة جراء العنف ضدهن مما استدعى التدخل الطبي. – وفي دراسة على (٢٠٠٠) سيدة في الإحساء، كانت نسبة المتعرضات للعنف من أفراد الأسرة بنسبة (١١%) سيدة، بينما تتعرض امرأة من بين كل عشرة نساء تقريبا للعنف، وكان الزوج هو الأكثر إحداثا وتعنيفا للمرأة، وفي دراسة للدكتورة نورة المساعد استطاعت فيها التعرف على مدى تقبل الرجال والنساء في السعودية، باستخدام العنف ضد النساء، حيث ذكر (٥٣ %) من الرجال استعدادهم لاستخدام العنف ضد النساء في حال عدم اتباعهن للتصرفات المقبولة، وذكر (٣٢ %) من الرجال أنهم سبق لهم بالفعل استخدام العنف مع زوجاتهم بسبب سوء تصرفاتهن، كما أكدت أن ما نسبته (٣٦%) من النساء في عينة الدراسة قبولهن لممارسة العنف ضد النساء في حالة سوء تصرفهن (الخنيزي،٢٠١٤ .(وفي دراسة للفايز (٢٠٠٧) حول العنف ضد المرأة السعودية، من حيث الانتشار والأنواع والأسباب تبين أن العنف ضد المرأة، باختلاف مسبباته وأشكاله في المجتمع السعودي، من القضايا التي لا تزال ضمن

---

١ سارة بنت فواز الحربي، عنف الرجل ضد المرأة في المجتمع السعودي، رسالة ماجستير جامعة الملك سعود،كلية الاداب،قسم الدراسات العليا ٢٠١٥.

٢ غانم، عبدالله عبدالغني (٢٠٠٤م). جرائم العنف وسبل المواجهة. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

الشأن العائلي، وهي ظاهرة مستترة لا يتم الإفصاح عنها لعوامل اجتماعية ونفسية وتربوية وقانونية ، ونتيجة للخصوصية الثقافية للمجتمع. كما أن المرأة المعنفة لا تفصح عن العنف ضدها لعدة أسباب أهمها الخوف على أطفالها وحرمانها من حضانتهم، واعتمادها الكلي اقتصادياً واجتماعياً على الرجل، وحساسية الموضوع وردة فعل المجتمع ولومه للمرأة، ولذلك لا تزال الأرقام الحقيقة الخاصة بالعنف الموجه للمرأة غير معروفة . والأرقام الموجودة لا تعبر عن مدى عمق الظاهرة أو انتشارها، فما يقع على المرأة من عنف باختلاف أنواعه لا يبلغ عنه، ولا يسجل في سجلات الإدارات الحكومية، وحين يتطلب الأمر مراجعة المستشفى فالأمر غالباً ما يسجل على أنه حادثة عرضية، ويعتمد على تقدير الطبيب المختص، والعنف الجسدي الذي يصل إلى مرحلة تهدد بها حياة المرأة بالموت، هو ما يعتمد عليه في البحوث والدراسات. كما تبين أن الزوج هو المعنف الأول للاتي يتعرضن للعنف، ثم الأب ثم الأخ على التوالي وأن الأمية والتعليم المنخفض هما السمتان التعليميتان الغالبتان لكل من أزواج وأولياء أمور المتعرضات للعنف، وأشارت الدراسة أيضاً إلى أن المرأة السعودية تتعرض لجميع أشكال العنف الجسدي والنفسي والجنسي، مشيرةً إلى أن (٥،٩٥ %) من المعنفات، المكون من ٢١٩ حالة تعرضن لعنف نفسي، وأن السبب في ذلك المفاهيم الخاطئة لبعض الأدوار داخل الأسرة بين الرجل والمرأة وبعض الموروثات الاجتماعية.

العوامل الاجتماعية المؤدية إلى العنف الأسري

أسباب ظهور العنف الأسري داخل المجتمع:

إن سلوك العنف لا يعني مجرد تسمية شخص اعتدى على آخر بل الأمر يتوقف على الخبرات الاجتماعية والنفسية التي يمر بها هذا الشخص وعلى ذلك تكون الأسباب المؤدية إلى العنف داخل المجتمع هي الظروف الاجتماعية.

كما أن مرحله التنشئة الاجتماعية والذي يتضمن تعليم الصبية الخشونة والصلابة بحيث يمكنهم الاعتماد على أنفسهم.

وعندما يشب الصبية ويصبحون رجالاً يواجهون معظمهم مواقف تتطلب إما استجابة عنيفة أما شعوراً لا يمكن الفرار منة وهو الفشل في أثبات رجولتهم.

كما أنه ناتج عن الإحباط الذي يصاب به الأفراد داخل المجتمع الواحد لعدم المساواة بين الفقراء والأغنياء.

لذلك لا يمكن التقليل من شأن الظروف الاجتماعية التي يمكن أن تشكل التعبير عن نوع معين من السلوك وتتعدد المداخل الاجتماعية والخبرات النفسية التي يمر بها الشخص.

كما أن العنف أحد إفرازات البناء الاجتماعي حيث يحدث العنف عندما يفشل المجتمع في تقديم ضوابط قوية على سلوك الأفراد مما ينتج عنه الإحباط الذي يصاب به الأفراد داخل المجتمع الواحد نتيجة عدم المساواة بين الأفراد.

وعلى ذلك يكون العامل الرئيسي للعنف الأسري داخل المجتمع هي ظروف التنشئة الاجتماعية.

التنشئة الاجتماعية: هي عملية تعلم وتعليم وتربية وتقوم على التفاعل الاجتماعي.

وتهدف إلى اكتساب الفرد سلوكاً ومعايير واتجاهات مناسبة لأدوار اجتماعية معينة تمكنه من مسايرة جماعته والتوافق الاجتماعي معها وتكسبه الطابع الاجتماعي وتيسر له الاندماج في الحياة الاجتماعية.

وهي عملية تعلم اجتماعي يتعلم فيها الفرد عن طريق التفاعل الاجتماعي.

وهي عملية نمو يتحول خلالها الفرد من طفل يعتمد على غيرة متمركز حول ذاته لا يهدف في حياته إلا إلى إشباع حاجاته إلى فرد ناضج يدرك معنى المسئولية الاجتماعية ويستطيع أن يضبط انفعالاته ويتحكم في إشباع حاجاته بما يتفق والمعايير الاجتماعية ويدرك قيم المجتمع ويلتزم بها.

وهي عملية مستمرة لا تقتصر فقط على الطفولة ولكنها تستمر مع المراهقة والرشد والشيخوخة ودائماً الفرد خلال مراحل نموه ينتمي إلى جماعات جديدة لابد أن يتعلم دوره الجديد فيها ويعدل سلوكه ويكتسب أنماط جديدة من السلوك.

فإذا كانت عملية التنشئة الاجتماعية لها الأهمية الكبرى في تحديد معالم الشخصية المبكرة للفرد ولكنها مقرونة بعوامل آخري مؤثرة في التنشئة الاجتماعية.

العوامل المؤثرة في عملية التنشئة الاجتماعية:

١- الثقافة.

٢- الأسرة.

٣- المدرسة.

٤- جماعة الرفاق والصحبة.

٥- وسائل الأعلام.

٦- دور العبادة.

وسوف نتحدث عن كل عامل من هذه العوامل بالتفصيل:

١- **الثقافة:** هي مجوع ما يتعلم وينقل من نشاط حركي وعادات وتقاليد وقيم واتجاهات ومعتقدات تنظم العلاقة بين الأفراد.

ويتعلم الفرد عناصر الثقافة الاجتماعية أثناء نموه الاجتماعي من خلال تفاعله في المواقف الاجتماعية مع الأفراد الأكبر منه سناً.

وتؤثر الثقافة في شخصية الفرد والجماعة عن طريق المواقف الثقافية المتعددة، وهكذا تحدد الثقافة السلوك الاجتماعي للفرد عن طريق التنشئة الاجتماعية.

٢- **الأسرة:** والأسرة هي متمثلة الثقافة أو هي المرآة التي تنعكس عليها الثقافة التي توجد فيها بما تحتويه من قيم وعادات واتجاهات فمن الأسرة يتعلم الطفل الصواب والخطأ وكذلك يتعلم الطفل من الأسرة ما علية من واجبات وماله من حقوق.

والأسرة تحدد إلى حد كبير إن كان الطفل سينمو نمواً نفسياً سليماً أو إن كان سينمو نمواً نفسياً منحرف وهي مسؤولة إلى حد كبير عن سمات الشخصية التي يدخل فيها عنصر التعلم كالعدوان والاكتفاء الذاتي والانبساط والانطواء وغير ذلك من السمات المكتسبة.

٣- **المدرسة:** وتحدثنا عن تأثير الأسرة في شخصية الطفل وعلى الرغم من أن أثر الأسرة على الشخصية مهم جداً، إلا أنه هناك مؤسسات اجتماعية آخري تؤثر في شخصية الطفل ومنها ((المدرسة))، ففي المدرسة يصبح المدرس بديل الوالدين في علاقته مع التلاميذ.

ومن الممكن أن ينقل المدرس إلى تلاميذه مشاعره الخاصة من عدم استقرار، وتوتر، وعداء والسلوك الانطوائي والخجل وغيرها من نواحي الشذوذ، وكذلك يمكن للمدرس أن يغير ثقافة الطفل ويقلل من المشاعر العدائية لدى الطفل الذي يبدي مشاعر عدائية في سلوكه، ولكي يتيسر للمدرس النجاح مع الأطفال ينبغي أن تكون لديه الرغبة في العمل مع الأطفال والحساسية لمشاكلهم وانفعالاتهم.

٤- **الرفاق والصحبة:** تقوم الصحبة أو الجماعة من الرفاق والأقران بدور مهم في عملية التنشئة الاجتماعية وفي النمو الاجتماعي للفرد فهي تؤثر في قيمة وعاداته واتجاهاته.

٥- **وسائل الأعلام:** تؤثر وسائل الأعلام المختلفة من إذاعة وتليفزيون وسينما وصحف ومجلات وكتب وإعلانات..... الخ بما تنشره وما تقدمه من معلومات وحقائق وأخبار ووقائع وأفكار في عملية تنشئة الفرد اجتماعيا.

٦- **دور العبادة:** تقوم دور العبادة بدور كبير في عملية التنشئة الاجتماعية لما تتميز به من خصائص فريدة أهمها أحاطتها بهالة من التقديس وثبات وإيجابية المعايير السلوكية التي تعلمها للأفراد.

وعلى ذلك تكون التنشئة الاجتماعية مسؤولة مسؤولية مباشرة عن سلوك الفرد الاجتماعي.

وسلوك الفرد الاجتماعي في حد ذاته لا يمكن أن يقال عنه أنه سلوك منحرف أو غير منحرف سوي أو مرضي ولكن الذي يصفه بهذه الصفة أو تلك هو تقويم المجتمع له في ضوء مدى التزامه أو خروجه عن المعايير الاجتماعية.

ويعرف العنف الأسري بأنه سلوك منحرف هدام ويعتبر مشكلة اجتماعية تهدد أمن الفرد والجماعة.

والعنف الأسري يعتبر سبب رئيسي في إفراز أشخاص منحرفين في سلوكياتهم ويمثلون خطر على حياه الآخرين ويكونون عنصر قلق واضطراب قد يعرضون حياة الآخرين للخطر.

وهم في نفس الوقت يمثلون خطر على أنفسهم لأنهم نتيجة لانحرافهم يقاومهم المجتمع مما يجعلهم عرضة لاضطرابات نفسية أقلها القلق.

والمنحرفون يمثلون مشكلة اجتماعية واقتصادية خطيرة فهم فاقد بشري بالنسبة لعملية بناء المجتمع.

ومن أمثلة الانحرافات المتسبب بها العنف الأسري:

١- **الانحراف نحو الإدمان:** ويشمل تعاطي المخدرات والكحوليات وتعاطي العقاقير والأفيون والكوكايين ومشتقاته.

٢- **الانحراف نحو الإجرام:** ويشمل الأعمال غير القانونية الشائقة في عالم الرذيلة والإجرام مثل الغش والخداع والتزوير والنصب ولعب الميسر والاتجار في السوق السوداء والاختلاس والرشوة وابتزاز الأموال والنشل والسرقة والجاسوسية والدجل والشعوذة والقتل.

٣- **الانحراف نحو الجنس:** ويشمل السعي للحصول على الإشباع الجنسي بطرق غير شرعية، وتجارة الجنس والدعارة في أسواق البغاء والنوادي الليلية وسائر الأماكن التي تقدم فيها الخدمات الجنسية في عالم الانحراف.

والمغامرات الجنسية المتواصلة غير المسؤولة والاستهتار والاستسلام الجنسي والجنسية المثلية ((اللواط والسحاق)) وجماع الأطفال ولبس ملابس الجنس الآخر والتشبه بهم .

الأمثلة كثيرة للإفرازات التي يخلفها العنف الأسري على الشخصية وتشمل أيضاً أعراض الكذب المزمن والسرقة والنشل والنصب والاحتيال[١].

---

١ مختار حمزة- أسس علم النفس الاجتماعي، الفصل السادس، التنشئة الاجتماعية، (ص ٢٠٣).
الفصل الثاني عشر>>الانحرافات الاجتماعية، (ص ٤١٥).

وعلى ذلك تكون الأسباب الرئيسية المؤدية إلى انحراف الشخص هي التنشئة الاجتماعية وعملية التنشئة الاجتماعية تتم داخل الأسرة أو من خلال الثقافة الفرعية أو الثقافة ككل.

العوامل الأسرية المؤدية للعنف الأسري على مستوى الأسرة:

يشير العنف إلى السلوك الذي يتضمن الاستخدام المباشر للاعتداء الجسدي ضد أحد أفراد الأسرة رغماً عن إرادته، فالعنف الأسري له أشكال عديدة ومتنوعة مبنية على عدة عوامل فيها طبيعية والمتسبب فيه، فهناك العنف ضد الأطفال والمراهقين وسوء معاملتهم والعنف ضد الزوجة والإساءة التي تتعرض لها على يد زوجها، فالعنف ضد الأبناء من قبل الآباء سواء كانت رعاية أو تغذية أو علاج أو خلافه، العنف المتبادل الأولاد بعضهم البعض، والعنف من الأولاد لآبائهم وأمهاتهم في إساءة التعامل معهم خاصة في مراحل السن المتقدمة للآباء.

ولقد أظهرت العديد من الدراسات أن الأفراد اللذين يعيشون في أسر يسودها العنف أكثر قابلية لأن يكونوا هم أنفسهم عدوانيين في تصرفاتهم، وقد وجد الباحثون أن الأزواج الذين يشبون في أسر يسودها العنف يكون احتمال ضربهم لأولادهم وزوجاتهم عشر أضعاف الرجال الذين يشبون في أسر لا يسودها العنف، وعلى ذلك يتضح أن الأطفال يتأثرون أكثر بالسلوك العدواني للآباء والأمهات ويكتسبون العنف أكثر من تأثرهم بالنصائح التي توجه إليهم بعدم ممارسة العنف مع الآخرين، فكلما تعرض الأطفال للعنف سواء من جانب آبائهم أو إخوانهم أو من آخرين كانوا أكثر عنفاً.

ولقد أظهرت العديد من الدراسات أن الأطفال الذين يتعرضون للإساءة يكونون أكثر ميلاً لأن يصبحوا أطفالاً يسيئون للآخرين، وأن من الأسباب الرئيسية المؤدية إلى العنف داخل الأسرة هو نمط الحياة اليومي بما في ذلك نظام التربية من الآباء والأمهات مضافاً عليها الظروف الاقتصادية والثقافية وطرق التغذية والنوم والعلاقات الجنسية بين الأزواج ورعاية المنزل والأطفال.

فمثلاً إن كان الرجل في مكان المسيطر بطريقة خطأ كأن يحول زوجته إلى خادمة وعشيقة له ويحول المنزل إلى فندق للإقامة فيه فإنه مع الوقت أن لم تلتزم الزوجة على ما هو معتاد عليه يتحول الزوج إلى رجل عنيف.

ومن العوامل الأساسية المؤدية للعنف داخل الأسرة هي عدة علاقات منها:

١- العلاقة بين الوالدين.

٢- العلاقة بين الإخوة والأخوات.

٣- العلاقة بين الوالدين والأبناء.

١- العلاقة بين الوالدين:

كلما كانت العلاقة بين الوالدين منسجمة، أدى ذلك إلى جو يساعد على نمو الطفل في شخصية متكاملة متزنة أما الخلافات والتشاحن بين الزوجين والتي يشعر بها الطفل تعتبر من العوامل المؤدية إلى نمو طفل غير سليم نفسياً وعقلانياً.

ولا شك أن من الخبرات القاسية ذات الأثر النفسي غير السليم على نمو الطفل وشعوره بما يوجد بين والديه من انعدام الحب والتعاطف وما تحويه علاقاتهما من خلاف وتشاحن، وخلاف الوالدين يمثل بالنسبة إليه صراعاً نفسياً ويترك آثاراً قد تهدد إشباع حاجته من الحب والحنان، وينتج عن ذلك توتر نفسي يؤدي إلى سلوك عدواني وسلوك معادي للمجتمع.

٢- العلاقة بين الإخوة:

كلما كانت العلاقة منسجمة وكلما خلت من تفضيل طفل عن آخر وما ينشأ عن ذلك من أنانية وغيرة كلما كانت هناك فرصة لكي ينمو الطفل نمو نفسياً سليماً.

٣- العلاقة بين الوالدين والأبناء:

فإن العلاقات الخاطئة بين الوالدين والطفل من خلافات واحتكاكات بين الوالدين والطفل يؤدي إلى سوء التكيف وهو سلوك يهدد أمان الطفل ويسبب الشعور بالشك وبأنه وحيد ويجعل الطفل في حاله خوف من هؤلاء الذين يكونون عالمه وأنهم بدل من أن يقفوا إلى جانبه فهم يعادونه وعلى استعداد للتخلي عنه أو تحقيره فعالمه أذاً عالم خطر لا يتسامح.

فيبدأ الطفل بالسلوك العدواني والعصيان والشعور بالاضطهاد، التبرم من السلطة والكذب والتأتأه والتبول اللاإرادي والسرقة، وقد نجد من الآباء من لا يهتم بالإشراف على أطفاله أو العناية بهم والعطف بهم والعطف عليهم.

وقد يرجع ذلك إلى عدم قدرتهم على تعليم الطفل احترام السلطة واتباع القواعد الاجتماعية وقد يرجع هذا الموقف في بعض الحالات إلى موت أحد الوالدين أو الطلاق بحيث إن الآباء لا يزودون الطفل بالعناية الكاملة، فإذا ما كان الطفل المهمل يعيش في أحياء موبوءة من المدن فإنه قد يلجأ إلى الانحراف وإلى تحدي السلطة ولا يقبل اللوم على سلوكه ويميل دائماً إلى العدوانية في سلوكه.

وقد نجد سيطرة الوالدين مصدر آخر من مصادر سوء التكيف عند الأطفال، فبعض الآباء المتشددون جداً والذين لا يقبلون أي تفاهم حول أنواع الطعام الذي يتناوله أطفالهم ولا مواعيد وجباتهم بحيث يصاب الطفل بالقلق إلى حد كبير وقد يصبح الطفل المتوتر قليل الشهية فتتهمه أمة بأنه عنيد، فتعود روح العداء المتزايدة عند الأم إلى جعل الطفل أكثر توتراً وعدوانية، وكذلك فإن الآباء يقابلون مص الأصابع وقضم الأظافر والتبول في الفراش وكلها نتيجة القلق، يقابلونها بالتهديد والحرمان ويؤدي العقاب والسخرية أو استخدام القوة إلى زيادة القلق والتوتر لدى الطفل.

وفي بعض الأحيان يعتبر الآباء الفاشلين أطفالهم وسيلة لتحقيق ما فشل من آمالهم بالتعويض وهم يريدون أن يعيشوا حياتهم مرة آخري بطريقة ناجحة خلال وظائف أطفالهم.

وبهذا يسقطون عليهم آمالهم في العمل ورغبتهم في التعويض عن فشلهم المهني بدون مراعاة لرغبات الطفل، وقدراته مما يؤثر على الطفل من الناحية النفسية، وقد يؤدي شعور أحد الزوجين بعدم الامان في علاقته العاطفية بالزوج الآخر إلى النقمة من الأطفال، وعلى ذلك يتضح لنا إساءة معاملة الطفل المبكرة مما يؤدي إلى نشأته نشأه عدوانية مما تؤدي إلى انحرافه بحيث تجعله يتصرف بعنف تجاه المواقف الاجتماعية المختلفة.

وعلى ذلك تكون الأسباب المؤدية إلى انحراف الشخص بحيث تجعله يتصرف بعنف تجاه أسرته وتجاه المواقف الاجتماعية التي يتعرض لها تنحصر في مشكلات الأسرة من الخلافات والانفصال أو الطلاق بين الوالدين وموت الوالدين أو أحداهما ورجعية الوالدين والشعور بالبعد عن الوالدين في الميول وعدم القدرة علي مناقشة الموضوعات الشخصية مثل المسائل الجنسية مع الوالدين واللوم والتأنيب والتقريع والعقاب بالضرب وغيره والضغط على الوالدين وعدم القدرة على اعتبار الوالدين كصديقين له وزيادة رقابة الأسرة ومعاملة الطفل والتفرقة بين الأخوة والنزاع الدائم بخصوص النقود وقله المصروف وعدم حرية أبداء الرأي والشعور بالحرمان وعدم ضمان الخصوصية مما يسبب القلق والتوتر والانقباض وعدم السعادة وعدم القدرة على تحمل المسئولية والتبرم من الحياة والرغبة في التخلص منها.

وفيما يلي: تلخيص لبعض مشاكل الشباب المؤدية للعنف الأسري.

١- قد تكون الأسباب عميقة الجذور وترجع إلى مرحلة الطفولة.

٢- قد يعني المراهق من الصراعات مع نفسه وهو يحاول التوافق مع جسمه الذي يتغير ودوافعه التي تتطور ومطامحه التي تتبلور.

٣ - الإحباطات المتعددة ومطالب البيئة أو نقص إمكانياتها.

٤- صعوبة إشباع الحاجات النفسية والاجتماعية.

٥- نقص الخبرات الجديدة اللازمة لتطبيق القدرات والمهارات الجديدة.

٦- عدم وجود فلسفة واضحة للحياة، وعدم الرضا عن الروتين اليومي والمواقف الرتيبة في الحياة اليومية مما قد يدفع المراهق إلى الاندفاع والمخاطرة ومخالفة القانون والعرف أحياناً.

٧- الرغبة القوية للارتباط برفاق السن قد يؤدي إلى تكوين شلل، مما قد يتعارض مع المسؤوليات في المدرسة والأسرة.

٨- إشباع الدافع الجنسي قبل الزواج، والحمل قبل الزواج وهذا يتعارض مع المبادئ الدينية والخلقية.

٩- الضغوط الأسرية والاجتماعية قد يقابلها ثورة وعقوق من جانب المراهق.

١٠- قد يرفع المراهق درع الدفاع عن النفس بحيله المعروفة مثل التبرير والنكوص والكبت والعدوان.

أهم مدارس ونظريات العنف الأسري:

حاول عدد من الذين اهتموا بدراسة أشكال العنف تفسير أسبابه والبحث عن العوامل الظاهرة والمختفية التي وراء هذه الأشكال، نتج عن هذه المحاولات عدد كبير من النظريات، ولن نحاول مراجعة جميع النظريات والمقارنة بينها ، ولكننا سنستعرض في عجالة تطور المحاولات النظرية ، ثم نولي عناية خاصة بالتصور النظري الذي نراه يناسب هذه الدراسة.

عدد لا بأس به من نظريات العنف تهتم بتفسير العدوان ، والذي تعتبره هو الأساس ، وبعض النشاط البحثي الذي تمحور حول العدوان ، وخصوصاً الذي وظف تقنيات النهج التجريبي ، اعتمد على عينات من الحيوانات ، والسبب الرئيسي وراء هذه الإستراتيجية هو سهولة ملاحظة تجليات العدوان في شكل سلوك

العنف عند الحيوانات ، وتقبل التجريب على الحيوان وصعوبة فعل الشيء نفسه مع الإنسان ، وسنستثني من نقاشنا هذا الجزء من النشاط البحثي ، اللهم إلا ذلك الذي وظف في نفس الوقت عينات من البشر كالدراسات التي أجريت على عينات من الأطفال الصغار ، كما لا نستعرض جميع الأعمال التي تبلورت في هذا المجال، ونستعرض ثلاثة اجتهادات نظرية ذات وجهات نظر مختلفة منها في تطوير نموذج نظري يصلح لتوجيه الدراسة وتنتسب هذه الاجتهادات إلى مدارس : التحليل النفسي ، والسلوكية ، ومدرسة التنشئة الاجتماعية.

١ – مدرسة التحليل النفسي.

عند ذكر مدرسة التحليل النفسي، لابد من الإشارة إلى فرويد فهو الذي وضع أسس هذه المدرسة، ويكون العدوان أحد أهم جوانب نظريته العامة لتفسير السلوك البشري، ولأنه تأثر كثيراً بالنظريات التي كانت تسيطر على التفكير العلمي في عصره فإن الداروينية بارزة في أعماله، غلّب فرويد العوامل البيولوجية الوراثية في شكل سيطرة الغرائز والدوافع والحاجات. لكن لابد من الإشارة إلى أن تطورات كثيرة حدثت في مجال التحليل النفسي يقلل بعضها من قوة تأثير الخصائص الوراثية ويفسح المجال لتأثر عوامل من البيئة، تتمثل جوانب القوة في نظريات التحليل النفسي للعدوان بأنها تقدم تفسيراً واضحاً للعنف، فالعدوان خاصية تمتد جذورها إلى الطبيعة البشرية. وهي بذلك موجودة في وضع كمون، وتثار إذا اعترض نشاط الفرد أو حتى الحيوان، المتمثل في سلسلة من الاستجابات الموجهة نحو هدف معين ، وعندما تستثار نزوة العدوان فإنها تأخذ أشكالاً متعددة من بينها العنف ، وفي هذه الحالة يصبح العنف استجابة طبيعية كغيرها من الاستجابات الطبيعية للفرد.

فالقول بأن العدوان لا تحركه إلا دوافع غريزية يجعلنا نتوقع نفس الاستجابة من مختلف الأفراد الذين يتعرضون لنفس المثيرات.

وهذا لا يحدث في الواقع، وبنفس المنطق يتوقع أن يعبر الفرد بنفس الاستجابة كلما تعرض إلى إحباط، ويصبح رد الفعل عن استجابة آلية وكأن الفرد لا يفكر ولا يقدر.

٢ – المدرسة السلوكية:

كما أكدت نظريات التحليل النفسي على عوامل الوراثة، سلطت النظريات التي تنضوي تحت ما يمكن تسميته بالمدرسة السلوكية على المتغيرات الموجودة في البيئة، وبالطبع تشغل العوامل الاجتماعية حيزاً كبير منها، تطورات نظريات هذه المدرسة كأحد ردود الفعل على ما تدعو إليه نظريات التحليل النفسي ، لذلك فإن المحاولات الأولى لتطوير نظريات المدرسة السلوكية قامت على توجيه النقد لمدرسة التحليل النفسي وبيان جوانب ضعفها.

نظراً للمكانة التي تحتلها المدرسة السلوكية في مجال العلوم الاجتماعية فإن النظريات التي اهتمت بالعنف كثيرة ومتنوعة، لن يسمح المجال هنا باستعراضها جميعاً، بل سنكتفي فقط باستعراض ومناقشة أهم مقولات نظرية الإحباط والعدوان التي تقدم فروضاً مفيدة لشرح أسباب العنف ومسيرة تطوره[١].

١ مختار حمزة- أسس علم النفس الاجتماعي مرجع سابق

لعل الغرض الذي يجمع ما بين الإحباط والعدوان من أشهر المحاولات النظرية التي تناولت مظاهر السلوك العدواني، وارتبطت بفريق من الباحثين في علم النفس موجود في جامعة ييل ، وسلطت الضوء على الإحباط. ويمكن تلخيص الغرض الرئيسي بالشكل التالي: كل شكل من أشكال العنف تسبقه حالة عدوان، وكل شكل من أشكال العدوان يكون مسبوقاً بحالة إحباط[1].

ومن الفروض الهامة التي تقترحها هذه النظرية فرض يربط ما بين عدد حالات الإحباط ودرجة قوة نزوة العدوان، فحتى الإحباطات غير الهامة إذا تكررت فإنها ستؤدي إلى إثارة النزوة العدوانية وإلى تقويتها كما ذهب إلى ذلك دولارد دووب، ويعني هذا أن مصادر الإحباط قد تتعدد، وأنها تقبل الزيادة ، فتتجمع ، وفي تجمعها قوة وتؤدي بالتالي في وقت لاحق إلى إثارة نزوة العدوان ، وتكمن أهمية هذا الغرض في إيجاد تفسير لما يمكن أن نسميه بـ (القشة التي قصمت ظهر البعير).

وأقترح بوركويتز أيضاً أن درجة الإحباط تتأثر بما إذا كان الفعل الذي تسبب في الإحباط متوقعاً أم لا، فكلما كان الفاعل يتوقع الفعل كلما كانت درجة الإحباط أضعف، والشيء نفسه يمكن أن يقال بالنسبة لأنماط السلوك المتنوعة من الآخرين والتي يمكن أن تتسبب في الإحباط.

فالإحساس بالإهانة أو الألم الذي قد ينتج من شخص لم يتوقع منه مثل هذا النمط من السلوك، ويفرض المركز الذي يحتله الفرد أدواراً معينة تتناسب والحقوق والواجبات المترتبة والمرتبطة بالواقع الفعلي للفرد الذي صدر عنه الفعل بقدر ما ترتبط بالواجبات التي يفرضها المركز، فالخيانة الزوجية غير مقبولة حتى في المجتمعات التي يتساهل أفرادها حيال العلاقات بين الجنسين[2].

٣- مدرسة التنشئة الاجتماعية:

حظيت نظرية الإحباط والعنف بانتشار واسع بين الذين اهتموا بدراسة العدوان والعنف، لكن النظرية لا تصلح لتفسير بعض مظاهر العنف، مما حفز الباحثين على اقتراح فروض من نوع مختلف ، تساءل كثيرون ما إذا كان للتعليم من دور؟ ألا يمكن أن يتعلم العنف؟ وهل يمكن أن نتعلم من إثارة مثل هذه الأسئلة وجود مجتمعات تخلو من مظاهر العنف، كما توجد ثقافات تتضمن تحذيرات ضد العنف، وأخرى تشجع عليه ، تنتشر في وسائل الاتصال الجماهيرية أخبار العنف ، و يمجد بعض هذه الوسائل بعض أشكاله في شكل أشرطة تلاقي قبولاً واسعاً.

تقدم برامج التدريبات العسكرية دليلاً واضحاً لما يمكن أن يفعله التعليم لتقوية المواقع المثيرة للعنف ، إذا تستقبل الأكاديميات العسكرية الشبان الصغار من مختلف فئات المجتمع ، ولا تجري لهم في العادة اختبارات لقياس استعدادهم للعدوان ، ويعرضون جميعاً لبرامج لبناء صورة معينة للعدو ولتطوير اتجاهات سلبية نحوه ولإثارة كراهيته في نفوسهم وتهيئتهم للانقضاض عليه بقوة وتدميره بسرعة ، وتوفر حالات الصدام المسلح بين الجيوش والفرق المسلحة دليلاً واضحاً لنجاح هذا النوع من البرامج التعليمية ، كما أن مشاعر التمييز العنصري أو الديني لا تولد مع المرء ، ولكنه يتشربها خلال عملية التنشئة الاجتماعية ،

---

1 Dollard,Doob,Miller,Mowrer,and Sears١٩٣٩

٢ إجلال إسماعيل حلمي - العنف الأسري-القاهرة ١٩٩٩.

وأجريت تجارب كثيرة حول هذا الجانب خصوصاً في بعض المجتمعات التي لها تاريخ طويل مع الأشكال المتعددة للتمييز والتعصب.

يلاحظ أن مظاهر العدوان والعنف توجد بشكل واضح في بعض الثقافات الفرعية وتكاد لا توجد بتاتاً في ثقافات أخرى ، وقد لفتت الحقيقة انتباه الباحثين في علم الإناسة، فقد اندهش الكثير منهم والذي جاء من ثقافات غربية بالدرجة العالية من المسالمة والهدوء وضبط النفس التي يتمتع بها أعضاء القبائل التي سموها البدائية وكانت تسكن الجزر والمناطق الداخلية في الغابات ، وفي نفس الوقت أكد عدد من الباحثين أن خاصية العنف ترتبط بالطبقات الاجتماعية الدنيا ، فقد أثبت بعض الباحثين في المجتمعات التي بها معدلات الجريمة عالية ، وحيث تحتل جرائم العنف نسبة كبيرة من مجموع الجرائم ، إن بعض الثقافات الفرعية في نفس المجتمع مسئولة عن غالبية أحداث العنف فيه ، بحيث تتضمن الثقافة الفرعية قيماً كثيرة تمجد العنف وتحض عليه ، فيشب الصغار وخصوصاً الذكور وقد تسلحوا بكمية هائلة من التبريرات المؤيدة للعنف ، تسهل عليهم مهمة توظيفه في الأنشطة اليومية و لذلك ينضمون بسهولة إلى العصابات التي تستخدم العنف وترتكب مختلف أعمال التخريب[1].

يقود الإحباط إلى التوتر ، وهذا يقود إلى إثارة العدوان ، وتخرج بعض حالات العدوان في شكل أفعال عنف ، لكن هذا النمط من العلاقات يعتمد على نشاط متغيرين آخرين هما الدافع للتعبير عن الإثارة والرغبة لكبحها ، بحسب نظرية التحليل النفسي الدافع وراثي و ولا يمكن للمرء أن يفعل شيئاً حياله ، لكن نظرية التنشئة الاجتماعية تقترح إمكانية تقوية عامل الكبح على حساب دافع التعبير وأن الأمر يكمن في برامج التنشئة الاجتماعية، فهذه البرامج يمكن أن توجه نحو تقوية الرغبة لدى الفرد لحجب أو إعلاء أو كبح مؤشرات أو مكونات التوتر الذي يقود إلى إثارة العدوان.

تستثار نزوة العدوان عندما يحدث شيء ما يحول بين الفاعل وبين وصوله إلى الهدف، فيصاب الفرد بالإحباط، وكلما قويت حالة الإحباط كلما ارتفعت درجة احتمال حدوث الاستثارة التي تقود إلى العدوان.

وأن قوة الاستثارة تعتمد على ثلاثة عوامل:

١- قوة الإعاقة الناجمة عن حدوث تدخل حال بين الفاعل وبين حصوله على الإشباع من وراء وصوله إلى الهدف.

٢- درجة صعوبة تغيير المسار للوصول إلى الهدف.

٣- عدد المحاولات الفاشلة للوصول إلى الهدف.

يصاب الفرد بالإحباط كلما سدت الطريق أمامه للوصول إلى الهدف، ولكنه لا يستسلم للفشل بسهولة بل يستمر في البحث عن البدائل.

وقد تتكرر حالات الإحباط ولا تزول أو تنسى، وإنما تتراكم فيحدث العدوان والعنف أيضاً، وقد يظهر وكأنه سلوك فجائي، حدث على حين غرة.

---

١ على ليله - العنف في المجتمعات النامية من وجهة نظر التحليلي والتطبيقي - القاهرة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

إن أهداف الفرد كثيرة، ولكنها في العادة يمكن أن تلخص في الحصول على الحاجات الضرورية والتي تتمحور حول حياه مستقرة وصريحة وآمنة.

وبالطبع تترجم هذه الحاجات إلى عدد كبير من الأهداف الأكثر تحديداً ووضوحاً ، لكن هذه الحاجات عن طريق الوصول إلى جميع الأهداف أمر ليس متيسراً للغالبية ، ولذلك فإن الحياة اليومية تزود الفرد بشعور الإحباط ليس له نهاية ، إلا أنه من المتوقع أن أغلب الإحباطات التي يتعرض لها الفرد أثناء مزاولته لأنشطته اليومية يتم كبتها ، أو إعلانها ، بشكل أو بآخر ، وتقدم الثقافة الميكانزمات الرئيسية للكبت وللإعلان ، إلا أن صعوبات الحياة المحيطة أصبحت كثيرة ومتشبعة ، وتضع على كاهل الفرد ضغوطات مرهقة ، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلا التوتر بين أفراد المجتمع.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن اقتراح الغرض الرئيسي الذي يلخص العلاقات بين أهم المتغيرات التي يمكن أن تقدم تفسيراً للعنف العائلي.

العنف العائلي:

الشدة والاستقرار وكمية ونوعية الأضرار التي تسببها.

والعنف العائلي يحدث نتيجة حالة أو حالات إحباط تثير درجة عالية من التوتر، تتطور إلى عدوان يعبر عنه في شكل فعل من أفعال العنف، ومصادر الإحباط في المجتمعات المعاصرة كثيرة ومتنوعة، **ويمكن تصنيفها إلى الفئات العامة التالية:**

١- عوامل شخصية وتتضمن:

أ- صفات عامة: النوع والسن والتعليم والمكانة الاجتماعية.

ب- التوازن النفسي – الاجتماعي.

٢- عوامل مجتمعية تتعلق بالمحيط ويمكن أن تقسم إلى:

أ- المحيط المباشر – القريب الأسرة والعمل.

ب- المحيط المباشر – البعيد الحي والمدينة.

ج – المحيط غير المباشر – القريب المجتمع والدولة.

د- المحيط غير المباشر – البعيد الوضع الدولي.

هذا وسنتبنى في هذه الدراسة نظرية التنشئة الاجتماعية والنظرية السلوكية، لتناسبهما مع مشكلة البحث وتعدد أنواع العنف الأسري ومسبباته.

مرتكزات البناء الأسري في المجتمعات المسلمة في النموذج المثالي ومفهوم وطبيعة العنف الأسري وأنواعه

مقدمة تأسيسية:

المجتمع الإسلامي أو المجتمع المسلم هو الذي تتمثل فيه كلمة لا إله إلا الله محمد رسول الله كقاعدة أساس بكل مقتضياتها، إذ أنه من غير تمثل هذه القاعدة ومقتضياتها فيه لا يكون مسلماً، وعلى ذلك فإن هذه القاعدة تصبح المرتكز الأساسي لمنهج كامل تقوم عليه حياة الأمة المسلمة بحذافيرها، فلا تقوم هذه الحياة قبل أن تقوم هذه القاعدة، كما أنها لا تكون حياة إسلامية إذا قامت على غير هذه القاعدة، أو قامت على قاعدة أخرى معها أو عدة قواعد أجنبية عنها.

من حيث إن ثقافة هذا المجتمع تكون مرجعتيها إلى تلك القاعدة دون اختلاط بمرجعيات ثقافية أخرى أياً كانت، وهذا لا ينفي عملية الاحتكاك الثقافي ولا الانفتاح والتفاعل الثقافي مع ثقافات أخرى، وأخذ الملائم لهذه المرجعية، وذلك يتمثل في قول الرسول الكريم ﷺ (الحكمة ضالة المسلم أنى وجدها فهو أحق بها) [١]، ولكن لا يعني هذا أخذ هذه السمات الثقافية وربطها بمرجعيات مخالفة لتلك القاعدة، والتي هي قاعدة العبودية لله وحده في كل الأمور، وهي التي تمثلها وتكيفها شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وتتمثل هذه العبودية في التصور الاعتقادي كما تتمثل في الشعائر التعبدية في الشرائع القانونية.

وعموما تسود كل النظم الاجتماعية القائم عليها هذا المجتمع، فليس عبداً لله وحده من لا يعتقد وحدانية الله سبحانه، وتنزيل هذه الوحدانية على حياته الاجتماعية كلها،وقال تعالى ﴿وَقَالَ اللَّهُ لاَ تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ، وَلَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَلَهُ الدِّينُ وَاصِباً أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَتَّقُونَ﴾ [٢].، وقال تعالى ﴿إن الحكم إلا لله، أمر أن لا تعبدوا إلا إياه ذلك الدين القيم﴾ [٣].، وعليه فالمجتمع المسلم هو الذي تتمثل فيه العبودية لله وحده في معتقدات أفراده وتصوراتهم كما تتمثل في نظامهم الاجتماعي وتشريعاتهم، وأيما جانب تخلف من هذه الجوانب يؤدي إلى تخلف الجوانب الأخرى.

والتصور الاعتقادي الإسلامي هو التصور الذي ينشأ في الإدراك البشري من تلقيه لحقائق العقيدة من مصدرها الرباني، والذي يتكيف به الإنسان في إدراكه لحقيقة ربه ولحقيقة الكون الذي يعيش فيه – غيبه وشهوده – ولحقيقة الحياة التي ينتسب إليها – غيبها وشهودها ولحقيقة نفسه – أي لحقيقة الإنسان ذاته، ثم يكيف على أساسه تعامله مع هذه الحقائق جميعاً. وعليه يصبح تعامله مع ربه تعاملاً تتمثل فيه عبوديته لله وحده، وتعامله مع الكون ونواميسه، ومع الأحياء وعواملها ومع أفراد الجنس البشري وتشكيلاته تعاملاً يستمد أصوله من دين الله كما بلغه رسول الله ﷺ تحقيقاً لعبوديته لله وحده في هذا التعامل وهو بهذه الصورة يشمل نشاط الحياة كلها [٤].

---

(١) رواه مسلم.
(٢) النحل الآيات ٥١-٥٢.
(٣) يوسف، الآية ٤٠.
(٤) سعيد حوي – دراسات منهجية هادفة حول الأصول الثلاثة – الأصل الثالث – الإسلام ، ص ٥٧.

والمجتمع المسلم أو المجتمع الإسلامي لا ينشأ حتى تقوم جماعة من الناس تقرر أن عبوديتها الكاملة لله وحده، وأنها لا تدين بالعبودية لغير الله في الاعتقاد والتصور وفي العبادات والشعائر وفي النظام الاجتماعي والشرائع اللاحقة له ثم تأخذ في تنظيم حياتها وفقاً لهذه العبودية الخاصة. (فالمجتمع المسلم ينشأ من انتقال أفراد ومجموعات من الناس من العبودية لغير الله – معه أو من دونه – إلى العبودية لله وحده بلا شريك، ثم تقرير هذه المجموعات أن تقيم نظامها الحياتي والاجتماعي على أساس هذه العبودية، وعندها يتم ميلاد مجتمع جديد مشتق من المجتمع القديم مواجه له بعقيدة جديدة ونظام للحياة جديد، يقوم على أساس هذه العقيدة وتتمثل فيه قاعدة الإسلام الأولى بشطريها شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله) [1].

ولا يعني بحال تقرير جماعة من الناس أو انتقال هذه الجماعة أن هذا البنيان الجديد أو البناء الاجتماعي لهذا المجتمع قد نشأ عبر تطور حضاري أو ثقافي لهذه الجماعة أو لتغيرات حدثت في نظامها الاجتماعي بصور تلقائية حتمية، وإنما يعني أن هذه الجماعة قد ارتضت – ومن ثم انصاعت – لرسالة السماء عبر الرسول محمد ﷺ (أو المحبين لهذه القواعد من بعده – من حيث إيمانهم بها ودخولهم في هذا الدين، بمعنى أن المجتمع الإسلامي يستوعب في داخله كل داخل في هذا الدين عاملاً بمقتضياته على مر العصور سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات أو مجتمعات بأكملها، وهذا ما يشكل الطبيعة الدينامية لهذا المجتمع من حيث استيعاب الجماعات الجديدة واستاتيكية من حيث قواعد الانتماء حيث إن المحدد للدخول في هذا المجتمع هو الانتماء لهذا الدين.

وعليه لا يفهم الأمر على أنه مجتمع تقوم فيه العلاقات والكيانات على أساس من العرق أو اللغة أو أي من أشكال العلاقات الأخرى، ويمكن القول أنه انتماء أيديولوجي قائم على معتقد واحد غير متعدد، وتصبح خصائصه مبنية على قوة الاعتقاد والتصور، وقوة البناء النفسي، وقوة التنظيم والبناء الاجتماعي النابعة من التصور الاعتقادي الإسلامي، أي أن الواقع البشري في هذا المجتمع يتشكل عبر هذا التصور الاعتقادي الإسلامي من حيث إن هذا الواقع هو الذي ينشئه هذا الدين نفسه وفق منهجه والذي يكون بالضرورة منطبقاً على الفطرة البشرية في سوائها ومحققاً للحاجات الإنسانية الحقيقية في شمولها، هذه الحاجات التي يقررها الذي خلق والذي يعلم من خلق ﴿ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير﴾[2].

وعلى هذا فالدين الإسلامي يواجه الواقع البشري الموجود ويزنه بميزانه – من حيث القواعد السالف ذكرها – فيقر منها ما يقر ويلغي منها ما يلغي ويعدل منها ما هو في حاجة إلى تعديل وينشئ واقعاً كاملاً متكاملاً قائم على أصوله، أي أن الإسلام – والمجتمع المسلم – في تعامله مع الواقع البشري يتعامل بأسلوب نقدي بنائي معياري، فهو لا يهدم ولا يلغي كل ما هو موجود، كما لا يقبل بكل ما هو موجود على علاته، ولا ينتقي من هذا وذاك، إنما منهجه قائم على هضم هذا الواقع البشري وإنشاءه على منهجه القائم على التصور الاعتقادي الإسلامي.

وهذا يدل على أن مصالح البشر هي المحدد للواقع البشري في المجتمع المسلم، إذ أن هذا المجتمع القائم على العبودية الحقة لله تعالى يعي جيداً قوله تعالى ﴿وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه

(١) المرجع السابق، ص ٥٩.
(٢) الملك، الآية ١٤.

فانتهوا﴾[1]. مما يدل على أن شريعة الله تعالى متضمنة المصالح الكلية للبشر والتي تتفرع عنها كافة المصالح والحاجات الإنسانية الأخرى، وعليه فالمصالح الخارجة عليها إنما تدخل في مجال آخر مما يمكن إجماله بالهوى، والله تعالى يقول في ذلك ﴿إن يتبعون إلا الظن وما تهوى الأنفس ولقد جاءهم من ربهم الهدى، أم للإنسان ما تمنى، فلله الآخرة والأولى﴾ [2].

والمجتمع المسلم يقوم بناءه الفلسفي على التصور الإسلامي الذي يقوم بدوره على أساس أن هذا الوجود كله من خلق الله، اتجهت إرادة الله إلى كونه فكان، وأودعه قوانينه التي يتحرك بها والتي تتناسب بها حركة أجزاءه فيما بينها، كما تتسق بها حركته الكلية، وعليه فإن شريعته الت تنظم حياة البشر هي شريعة كونية بمعنى أنها متصلة بناموس الكون العام ومتناسقة معه، ومن ثم فالالتزام بها ناشئ من ضرورة تحقيق التناسق بين القوانين التي تحكم فطرة المضمرة، والقوانين التي تحكم حياتهم الظاهرة مدركاً ضرورة الالتئام بين الشخصية المضمرة والشخصية الظاهرة للإنسان.

وعليه تكون روح الإسلام هي التي تسود هذا المجتمع وهي التي تشكل الأساس الثقافي لهذا المجتمع، إذ أن هذا المجتمع وفي بداية تكوينه الأولى لم يكن يسير فقط تبعاً لقوانين الإسلام وتعاليمه، بل تبعاً للروح المبثوثة في هذه القوانين والتعاليم أيضاً، حيث كان الرسول ﷺ باعث هذه الروح ومركز إشعاعها، والتي تدل عليها الآية الكريمة في قوله تعالى ﴿لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم﴾[3]، هي هذه الروح التي تتولد عن حب الله وحب الخير، وحب المسلمين بعضهم بعضاً في الله، هذا الحب الذي يكون بين الإنسان وربه هو الذي ينمى عبادة الإنسان بإخلاص وحرص على تقوية صلته به وهو الذي يجعل للنظم وقعها الذاتي في نفس الإنسان حيث تكون لذة ومتعة هذا الإنسان في فعل الخيرات والإيثار، وهذه الروح هي التي تسود هذه التعاليم والنظم الإسلامي وهي التي يمكن أن نعتبرها الإطار الإسلامي الكلي، والذي يجب أن تدور فيه كل الحاجات والقواعد السلوكية المنظمة لها داخل المجتمع الإسلامي، والتي تميز هذا المجتمع عما دونه من المجتمعات المختلفة، من حيث تكوينه البنائي الداخلي والذي يرتكز على تلك الأسس السالف ذكرها والتي تسودها هذه الروح والتي تزودها بالجانب النفسي المدعم لها.

وقد حوت وثيقة المدينة المحددات العامة لتنظيم المجتمع الإسلامي داخلياً من حيث تنظيم الروابط بين المسلمين بعضهم البعض، والتي كانت ترتكز على المؤاخاة كفلسفة روحية عميقة ترسخ معاني روح الإسلام التي تسود نظمه، كما أنها حوت تنظيم علاقاته الخارجية ووضعت الأسس النظرية وتكيفاتها العملية لقيام مثل هذه العلاقات بين المجتمع الإسلامي والمجتمعات الأخرى، وبين المسلمين وغير المسلمين في داخل المجتمع الإسلامي والمجتمعات الأخرى، وبين المسلمين وغير المسلمين في داخل المجتمع الإسلامي، ولا مجال هنا للخوض في معالجة أمر غير المسلمين داخل جسم المجتمع الإسلامي، وإن كان يعنينا ما يجري عليهم من قواعد سلوكية يسوغها ويحتمها عليهم وجودهم في داخل هذا المجتمع.

---

(١) الحشر، الآية ٧.
(٢) النجم، الآيات ٢٣- ٢٤- ٢٥.
(٣) التوبة، الآية ١٢٨.

وقصارى القول إن المجتمع الإسلامي – أو المجتمع المسلم – مجتمع تسوده روح الإسلام وتعاليمه ونظمه، ويقوم على مبدأ العبودية الكاملة لله، وعلى هذا تقوم نظمه وبناءاته على تلك الروح التي تعد الإطار الأشمل الذي يقوم عليه البناء الاجتماعي في هذا المجتمع.

والذي هو في صورته المثالية – أو المجتمع الذي استدمج كلياً تعاليم الإسلام ونظمه– ويبدو وكأنه ذو إطار واحد وبشكل واحد أو ما يمكن أن نطلق عليه إجمالاً مفهوم الأمة، وإن كان هذا لا ينفي أن هذا المجتمع لاسيما عند اتساع رقعة الإسلام تكون به بعض الفروقات خصوصاً عند تعدد الجماعات المنتمية للإسلام والتي قد تشكل مجتمعات متعددة، ولكن هذه الفروقات، خصوصاً عند تعدد الجماعات المنتمية للإسلام والتي قد تشكل مجتمعات متعددة، ولكن هذه الفروقات لا تمس بصورة أو أخرى الأصول التي يرتكز عليها المجتمع الإسلامي في عمومه (الأمة)، وإن بدت مثل هذه الفروقات إنما تكون في تمثيل العام، أو في درجة الاستجابة الفعلية (الواقعية) للصورة المثالية، أو في درجة تنزيل هذه الأصول على الواقع.

والذي يسعى إليه المجتمع المسلم – وأفراده – هو تحقيق الصورة المثالية للإسلام، والتي هي قابلة للتطبيق الواقعي، وجهد المسلمين يتجه إلى تحقيقها في أرض الواقع.

وعليه فحالة العنف في المجتمع المسلم هي حالة طارئة وليست أصيلة، فالمسلمين ليس كباقي المجتمعات يقوم تفاعلهم على الصراع الدائم بينهم ولا بينهم وبين الطبيعة، كحال المجتمعات التي يقوم بناءها الفلسفي وثقافتها العامة على ذلك الصراع، إنما هم مأمورون بالسلم والسلام ويتضح ذلك في قوله تعالى ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ ۚ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾، وفي هذا قال أبو جعفر: يعني جل ثناؤه. بذلك: اعملوا أيها المؤمنون بشرائع الإسلام كلها، وادخلوا في التصديق به قولا وعملا ودعوا طرائق الشيطان وآثاره أن تتبعوها فإنه لكم عدو مبين لكم عداوته. وطريقُ الشيطان الذي نهاهم أن يتبعوه هو ما خالف حكم الإسلام وشرائعه، ومنه تسبيت السبت وسائر سنن أهل الملل التي تخالف ملة الإسلام (أورده الطبري في تفسيره للآية).

مفهوم وطبيعة الأسرة في الإسلام والحقوق والواجبات المنوطة بها:

مدخل:

الحديث عن الأسرة هو حديث عن اللبنة الأهم التي تشكل النواة الأساسية للمجتمع، و هو حديث عن المحضن الأول الذي يتلقى فيه الإنسان القيم و المبادئ و الأفكار التي يسير على هداها طيلة حياته، و هو حديث عن صيغة بسيطة و معقدة – في الوقت نفسه – من العلاقات الإنسانية التي تربط أفراد هذه المجموعة الصغيرة بعضها ببعض.

ولذلك كان للحديث عن الأسرة أهميته التي لا ينازع فيها أحد، و من هنا جاءت عناية الإسلام بالأسرة لتكون اللبنة المتينة التي يقوم عليها بنيان المجتمع الإسلامي الشامخ.

وكذلك أولت الثقافات الأخرى عناية خاصة للأسرة لما لها من أهمية في تصحيح مسار المجتمعات وبناء نهضتها على الأسس الصحيحة.

وقد اقتضت سنة الله عز وجل في الخلق أن يكون قائماً على الزوجية، فخلق الله سبحانه تعالى من كل شيء زوجين قال تعالى: ﴿وَمِن كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾[1] .

كما أودع الله عز وجل ميلاً فطريّاً بين زوجي كل جنس، فكل ذكر يميل إلى أنثاه، والعكس، وذلك لتكاثر المخلوقات واستمرار الحياة، وجعل ميل الرجل إلى الأنثى والأنثى إلى الرجل مختلفاً عن باقي الكائنات الحية، فالميل عند الإنسان غير مقيد بوقت ولا ينتهي عند حدّ الوظيفة الجنسية، وذلك لاختلاف طبيعة الإنسان عن طبيعة الحيوان، فالصلة القلبية والتعلق الروحي عند الإنسان مستمر مدى الحياة.

ولما كان الإنسان مكرماً مفضلاً عند الخالق عز وجل على كثير ممن خلق، فقد جعل تحقيق هذا الميل عن طريق الزواج الشرعي فقط، ولهذا خلق الله نفسا واحدة وخلق منها زوجها قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إليها فَلَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلَتْ حَمْلاً خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِهِ فَلَمَّا أَثْقَلَت دَّعَوَا اللهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ آتَيْتَنَا صَالِحاً لَّنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾[2] ،ويقول الشعراوي في ذلك (وقوله تعالى: ﴿خَلَقَكُمْ مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ ﴾ المقصود بها آدم ، وقول الحق : ﴿ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ المقصود بها حواء ، ونلحظ في الأداء في هذه الآية أن الضمير عائد إلى مؤنث . ﴿هُوَ الذي خَلَقَكُمْ مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ ثم جاء بالتذكير في قوله: ﴿لِيَسْكُنَ إليها﴾

إذن فصل الذكورة عن الأنوثة جاء عند {لِيَسْكُنَ}، فكأن الكلام في النفس معنىٌّ به جنس بني آدم وهو الذي نسميه «الإنسان» ومنه ذكورة ومنه أنوثة، ولذلك فسبحانه حينما يتكلم عن الذكورة كذكورة ، والأنوثة كأنوثة يأتي بضمير المذكر ، أو بضمير المؤنث ، وقوله : { لِيَسْكُنَ إليهَا } .

لأنه يريد أن يوضح أن المرأة جُعلَت للرجل سكناً، لا يقال: إنها له سكن إلا إذا كان هو متحركاً ، كأن الحركة والكدح في الحياة للرجل ، ثم يستريح مع المرأة ويسكن إليها بالحنان ، بالعطف ، بالرقة . أما إن لم تكن سكناً فهو يخرج من البيت لأن ذلك أفضل له. وقول الحق تبارك تعالى: ﴿وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾.

---

١ -سورة الذاريات اية ٤٩.

٢ -سورة الاعراف اية ١٨٩.

يذكرنا بما عرفناه من قبل من أن الله خلق آدم من الطين ومن الصلصال ثم نفخ فيه ربّنا الروحَ، أما حواء فقد ذكرها في هذه المسألة، وأوضح : أنا جعلت منها زوجها ، و « منها » أي أنها قطعة منه ، وقيل : إنها خلقت من ضلع أعوج ، ومن يرجع هذا الرأي يقول لك : لأن الله يريد أن يجعل السكن ارتباطاً عضويا ، فالمرأة بعض من الرجل ، ونعرف أن الواحد منا يحب ابنه لأنه بعض منه . وعلى ذلك فهذا القول جاء لتقديم الألفة. وهناك من يقول: إن حواء خلقت مثل آدم فلماذا جاء ذكر آدم ولم يأت بذكر حواء؟

ونقول: إن آدم أعطى الصورة في خلق الإنسان من طين، لأن آدم هو الرسول وهو المسجود له. ونعلم أن المرأة دائما مبنية على الستر [1]). وهكذا كانت أول أسرة في التاريخ.

فالأسرة هي الخلية الأولى في جسم المجتمع، وهي المجتمع الصغير، لأن المجتمع الكبير مكون من مجموع أُسر، وعناصر الأسرة هي الزوجان والأبناء، وليس المجتمع في نظر الإسلام أفراد متناثرين لا تربطهم روابط، بل هو جملة من المجموعات تؤلف بينهما منها رابطة الدم والمصاهرة النسب، ثم تجمع بينها كلها رابطة الروح بالأخوة الدينية.

ونظراً لأهمية الأسرة عرف الإسلام لها قدرها، وقرر لها مكانة عظيمة تتجلى في الاهتمام بشؤونها في كتاب الله، كما أحاط الإسلام بجملة كثيرة من التشريعات لتؤدي وظيفتها على الوجه الأكمل.

المفهوم اللغوي:

تُعَرِّف كتبُ اللغة[2] أسرةَ الرجل (بأنهم رهطه الذين يتقوَّىٰ بهم ورهط الرجل : (أهله ، وقومه ، وقبيلته ، وعشيرته) وتُقَدَّرُ عدة الرهط عادةً ، بما فوق الثلاثة، ومادون العشرة ، وتضيف بأن أصل الأسرة هو الشد بالقيد ، ومنه يقال أُسِرَ الرجل إذا أوثق بالقيد وهو الإسار ويعرف الناس جميعًا بالبداهة أن الأسرة تتكوّن من والدين هما الرجل وزوجه ، ومن أولادهم وذوي قرباهم : من جدين وجدتين وأعمام وعمات وأخوال وخالات وأبنائهم جميعًا وعلى هذا ، فإن الأسرة هي هذا المجتمع الذي يوكل إليه أمر التقيد بالأعراف الاجتماعية ، والتزام العادات والتقاليد الحضارية ، واتباع القيم الدينية ، والأخلاقية ، ونقل مفهوماتها السامية نقية صافية إلى الأجيال المتعاقبة عبر العصور.

المفهوم الإسلامي للأسرة والقرابة:

لم يرد لفظ (الأسرة) بهذا الاستعمال في القرآن الكريم، ولا في السنة النبوية المطهرة ، إلا أننا نجد المفهوم متداولاً فيهما بألفاظ أخرى ، لعلها تكون هي المفاتيح الموفقة للبحث في محاور هذا الموضوع ، والمناهج المفيدة في فتح كنوزه ، وإثراء جوانبه إثراءً يزيدها الاستقراء والتحليل إشراقًا وعمقًا ، كلما ازداد المرء فيها إمعانًا وفكرًا .

---

١ -تفسير الشعراوي

٢ - المعجم الوسيط للجنة من العلماء المنتمين لمجمع اللغة العربية في القاهرة

يبين القرآن الكريم للناس في الآيات الأولى من سورة النساء أن المجتمع الإنساني، بعشائره، وقبائله، وأقوامه وأممه وشعوبه ، ذو أصل واحد، ومنشأ واحد ، عنه يصدرون ومن وحدته يتفرقون منبثين في أطراف الأرض ، رجالاً كثيرًا ونساء . يجمعهم جامع التقوى عن طريق الإيمان بالله ، كما تجمع بينهم آصرة الرحم.

﴿يَآ أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوْا رَبَّكُمُ الَّذِيْ خَلَقَكُمْ مِنْ نَّفْسٍ وَّاحِدَةٍ وَّخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيْرًا وَّنِسَآءً وَّاتَّقُوْا اللهَ الَّذِيْ تَسَآءَلُوْنَ بِه وَالأَرْحَام. إِنَّ اللهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيْبًا﴾[1].

فلعل الناس بعامة، والمسلمين منهم بخاصة، يحنون إلى وحدة المنشأ، ويرجعون إلى أصل الخلق، إذا ما تشعبت بهم السبل ، وفرقت بينهم الاعراق، ويبدو ذلك في قوله تعالى:

﴿يَآ أَيُّهَا النَّاْسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَّأُنْثى، وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوْبًا وَّقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوْا . إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ أَتْقَاكُمْ، إِنَّ اللهَ عَلِيْمٌ خَبِيْرٌ﴾[2].

التعارف: غير التناكر، التعارف: تعايش وتكامل. التعارف: سبيل إلى الوحدة، ورجوع إلى الأصل وميل إلى الحس الخلقي الكريم ، والتزام بالوازع الديني القويم ، واختبار للتقوى الجامعة ﴿فَاتَّقُوْا اللهَ حَقَّ تُقَاتِه ، وَلاَتَمُوْتُنَّ إِلاَّ وَأَنْتُمْ مُسْلِمُوْنَ﴾

من أجل ذلك، حرص الإسلام الحرص كله على صيانة هذه الرابطة الإنسانية من عبث العابثين، نواة أولية لكل الوحدات، بذرة طيبة منها يتكاثر الخير والإيمان، والصلاح، خلية منها يتناسل ينبثق والتواد بين الناس على تقوى من الله ورضوان.

وفي المفهوم الإسلامي للأسرة يعتبر الزواج الشرعي بين ذكر وأنثى هو الأساس المكين الذي تقوم عليه، ولذلك لم يقصر الإسلام العلاقة بين الذكر و الأنثى على الاستمتاع فحسب و إنما جعلها وسيلة لغاية أسمى و هي تكوين الخلية الأولى التي تشكل مع غيرها بنيان المجتمع المتماسك.

والأسرة في المفهوم الإسلامي ليست تلك العلاقة المحدودة بالزوجين والأبناء (الأسرة النووية)، بل تمتد بامتداد العلاقات الناشئة عن رباط المصاهرة والنسب والرَّضاع، والذي يترتب عليه مزيد من الحقوق والواجبات الشرعية، مادية كانت كالميراث، أم معنوية كالبر والصلة والتكافل وهذه الرابطة هي الأسرة الممتدة.

وتقوم في إطار الأسرة كوحدة اجتماعية علاقات الكيان الاجتماعي العام من خلال علاقات الجوار (حقوق الجار)، والعلاقة بالفئات الاجتماعية الأدنى (الخدم) الذين أمر الإسلام بمعاملتهم على قدم المساواة مع أهل المنزل بناء على القيمة الإنسانية لا الطبقة الاجتماعية.

وبذلك تتيح الأسرة الممتدة لأطفالها فرصاً ومصادر من الاقتداء والتفاعل ومصادر العطف والحنان، فتتعاظم الموارد الوجدانية والتعليمية للطفل.

والأسرة في الإسلام تقوم على أساس ديني، إيماني، ﴿اتقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بأمانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله﴾ [1]، ولذلك نجد كثيراً من الأحكام المتعلقة بالأسرة مقرونة بنداء (يا أيها الذين

---

١ - سورة النساء اية ١.
٢ - سورة الحجرات اية ١٣.

آمنوا) مثل قوله تعالى في سورة التحريم: ﴿ يا أيها الذين آمنوا قوا أنفسكم و أهليكم نارا وقودها الناس و الحجارة ....﴾ وغيرها.

ويقرن الله تعالى بين توحيده وبين بر الوالدين: ﴿واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا و بالوالدين إحسانا ...﴾ [٢].

كما بين القرآن أن الالتزام بالتشريعات المنظِّمة للأسرة مبعثه الإيمان بالله تعالى ، و ذلك بعد حديثه عن الطلاق و ضوابطه و آدابه فقال ﴿ .....ذلك يوعظ به من كان منكم يؤمن بالله و اليوم الآخر ذلكم أزكى لكم و أطهر و الله يعلم و أنتم لا تعلمون ﴾ [٣].

وأن الغرض من استمرار بناء الأسرة هو إقامة حدود الله و شرعه: ﴿.....فإن طلقها فلا جناح عليهما أن يتراجعا إن ظنا أن يقيما حدود الله و تلك حدود الله يبينها لقوم يعلمون ﴾[٤].

وهذا كفيل بأن يجعل الأسرة من العبادات، وأن يجعل من القيام على الأسرة وشؤونها من أجل القربات إلى الله تعالى وأعظم الطرق الموصلة إلى رضاه سبحانه و تعالى .

ولذلك كان الأسّ المكين في بناء الأسرة في الإسلام هو التراحم، حيث يقول تعالى: ﴿ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجًا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة﴾[٥] .

فعلى الوالدين أن يرحما الأولاد، لكي يحترمهما الأولاد من جانبهم، و كذلك على الأبناء أن يحترموا الآباء، و يحترم أحدهم الآخر .

ويؤكد الرسول الأعظم صلى الله عليه و آله على هذه الناحية بقوله : ((وَقِّروا كِباركم ، وارحَموا صِغاركم)) فالإسلام يبني علاقات الأسرة على أساس من الإحسان المتبادل بين الزوج والزوجة ، والزوج والأولاد ، والزوجة والزوج ، والزوجة والأولاد فالعلاقة في الأسرة بين الزوجين و الأبناء ليست محض علاقة تعاقدية قائمة على أسس قانونية (شيء مقابل شيء) ، كما يريد لها دعاة تحرير المرأة، وكما هي في الغرب، (فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئًا ويجعل الله فيه خيرًا كثيرًا) [٦]، و يقول النبي صلى الله عليه و سلم : ((لا يَفرك –أي يبغض– مؤمن مؤمنة، إن كره منها خلقًا رضي منها آخر)) [٧]، وأيضاً فإن الأسرة تقوم على المسؤولية الأخلاقية و الدينية : ((كلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته... الرجل راعٍ في أهله وهو مسؤول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيتها)) [٨].

وهذه المسؤوليات حددها الله تعالى بتفصيلاتها، واشتغل بها الفقهاء وسطروها في كتبهم فلم يدعها الله تعالى غائمة لا حدود لها، كما أن الإسلام وضع لها ضمانات شرعية حرصا على القيام بها وعدم التهاون فيها، هذه بعض الملامح المكونة لمفهوم الأسرة في الإسلام و الحديث في هذا الباب واسع و ذو شعب كثيرة،

---

١ - رواه أبو داود
٢ - النساء: ٣٦.
٣ - البقرة: ٢٣٢
٤ - البقرة: ٢٣٠
٥ - الروم: ٢١.
٦ - النساء: ١٩.
٧ - رواه مسلم
٨ - رواه البخاري.

طبيعة الأسرة في الإسلام "الأسرة الزواجية":

الأسرة هي الخلية الأولى للمجتمع، وهي جماعة اجتماعية تتكون في الغالب من الزوج والزوجة وأبناءهما، وتوزع المسئوليات فيما بينهم بحيث ينشأ الأطفال على ضبط النفس والاتجاه نحو مشاركة الجماعة وهي التي تتم فيها عملية التكيف الاجتماعي للأفراد مع المجتمع الذي يعيشون فيه. (فالأسرة في أي مجتمع من المجتمعات لها فعاليتها وتأثيرها على سلوك أفرادها وهي تقوم بوظيفة إيجابية لتحديد الأفكار العامة والضوابط الأساسية التي سوف يعيش الأفراد على مقتضياتها) [١].

فالأسرة هي أول وسط يتلقى فيه الطفل اللغة وقواعد الدين والعادات وآداب السلوك الناجمة عنه، فهي التي تقوم بأهم وظيفة وهي التنشئة الاجتماعية للنشء، فالطفل يولد غير قادر على أن يحقق لنفسه قدراً من الحماية أو الكفاية للسير في الحياة والاستمرار فيها ويقع عبء ذلك كله على الأسرة، ويقول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم ((ما من مولود إلا يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه))[٢].

وعلى هذا فمسؤولية الأسرة في مفهوم هذا الحديث تنبني على تنشئة الطفل تنشئة سليمة، ومن خلال هذه التنشئة تتعمق القيم المكتسبة لدى الطفل وتصبح من الأسس التي تنبني عليها شخصيته في المستقبل، والنفس في طورها الفطري – الطفولية – تتساوى فيها دوافع الخير والشر – أو الفجور والتقوى – التي ألهمها لهما خالقها تعالى ، ولكن بالفعل تتأكد إحدى هذه الدوافع، من خلال عملية التنشئة التي يتلقاها الطفل والبيئة التي ينشأ فيها.

والخطاب الإسلامي حوى قواعد هذه التنشئة وقيدها بغرس القيم الكلية التي تؤدي إلى تنامي الإيمان بالله تعالى، من خلال التربية المنبثقة من قواعد الدين ومقاصده العامة، وجعل بمقتضى ذلك الوالدين مسؤولين عن تربية أولادهما تربية إسلامية متكاملة، وتنشئتهم التنشئة الصالحة القائمة على مكارم الأخلاق، وليس أدل على عظم مسؤولية الوالدين تجاه أولادهما وتنشئتهم على طاعة الله ورسوله وامتثال أمرهما من قوله صلى الله عليه وسلم ((مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين واضربوهم عليها وهم أبناء عشر))[٣]، وقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَاراً وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾[٤].

فتربية الأطفال في الإسلام تقوم على رعاية التوازن النفسي للطفل وتهيئة المناخ المناسب لغرس هذه القيم الكلية علاوة على دعم الجوانب الفطرية الخيرة بعملية التزكية النفسية الإيمانية، وإذا كانت الأسرة لبنة من لبنات المجتمع، فالزواج هو أصل الأسرة به تتكون ومنه تنمو، وهو تنظيم للفطرة البشرية، ونوازعها الطبيعية، ويتم من خلاله تطمين حاجات الإنسان البيولوجية والنفسية، وعده الخطاب القرآني من آيات الله

---

(١) طارق الصادق عبد السلام- الضبط الاجتماعي في الإسلام- الأردن ٢٠٠٤.
(٢) متفق عليه.
(٣) رواه أحمد وأبو داوود والحاكم.
(٤) التحريم، الآية ٦.

سبحانه تعالى ويبدو ذلك في قوله ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إليهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾[1].

فالزواج هو الأمر الطبيعي الذي أعده الله تعالى لتكون هذه الأسرة معتبرة شرعاً، وفي ذلك حفظ وتوجيه وضبط لأمر أكد الخطاب القرآني على أنه محبب إلى النفس البشرية، بل هو أحد شقي زينة الحياة الدنيا، فحب الشهوات من النساء والبنين، من الدوافع الفطرية الأكيدة وتفاعلاتها تحكم السلوك الإنساني، وقد قال الله تعالى ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ المُقَنطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ المُسَوَّمَةِ وَالأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِندَهُ حُسْنُ المَآبِ﴾ [2].

ولهذه المكانة السامية للزواج في حياة الفرد والأسرة والمجتمع ككل، عني الخطاب القرآني به ورفعه عن أن يكون عقداً فقط تتم التزاماته بالإيجاب والقبول، فجعله ميثاقاً تتحمل الضمائر – التي تربت عبر عمليات التزكية النفسية الإيمانية – تبعات ذلك الميثاق ومسئولياته، وتكافح جهدها في سبيل المحافظة عليه والوفاء به مما قد يعترضه من شدائد وصعوبات، فيربط القلوب، ويحفظ المصالح ويندمج به كل من الطرفين في صاحبه، فيتحد شعورهما، وتلتقي رغباتهما، ويقول الله تعالى في شأن العلاقة الزواجية ﴿هن لباس لكم وأنتم لباس لهن﴾.

ولهذا وضع الإسلام كثيراً من القواعد والأسس التي تحكم هذه العلاقة وتنظمها، وعني بجملة من الوسائل التي من شأنها إذا روعي وحوفظ عليها كانت قوة للحياة الزوجية، وقوة في استقرارها ووقايتها من التعرض للتدهور والانحلال، وكان أول ما تجب مراعاته من تلك الوسائل قبل الإقدام على الزواج، أن يتعرف الطرفان كلاهما على صاحبه، والإسلام يوصي في هذه الناحية (باختيار من له دين وخلق، ويحذر من الاعتماد على مجرد الجمال أو الحسب أو المال، وأن لصاحب الدين والخلق، من دينه وخلقه أقوى مرشد وأهدى سبيل إلى تقدير هذه الرابطة تقديراً يدفعه إلى القيام بمقتضياتها والمحافظة عليها) [3]. وثاني هذه الوسائل في تكوين الأسرة وبناء الحياة الزوجية وجوب الرضى بين الطرفين والذي يعد شرطاً في صحة العقد، ومن ثم شرط الكفاءة بين الطرفين والذي يعد شرطاً في صحة العقد، وآخر هذه الوسائل المهر الذي جعل صداقاً للزواج.

والزواج في الإسلام رابطة مقدسة من روابط وحدة المجتمع الإسلامي وقد أحكم الإسلام صياغة نظام الأسرة المسلمة أحسن أحكام شرعي وأدقه، وأتقن تشريعاتها خير إتقان وأكمله ، وتوج ذلك كله بنظام (الزواج) علاقة شرعية مقدسة ، وآية من آيات الله المحكمة لقوم يتفكرون

﴿وَمِنْ آيَاتِه أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوآ إليهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَّوَدَّةً وَّرَحْمَةً، إِنَّ فِيْ ذٰلِكَ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُوْنَ﴾ [4].

---

(١) الروم، الآية ٢١.
(٢) آل عمران، الآية ١٤.
(٣) طارق الصادق عبد السلام-الضبط الاجتماعي في الإسلام-مرجع سابق.
(٤) سورة الروم اية ٢١.

إن من آيات الله للناس هذه الرابطة الربانية المجتمعية ، التي تجمع المرء بزوجه ، سكنًا كل منهما لصاحبه ومودة ورحمة ، سكنًا يتساكنان فيه ، ومودة يتوادان بها ، ورحمة يتراحمان بها فلا مفرق لما جمع الله منذ الأزل ، ولامشتت لما وحد الله منذ الخلق الأول لهذا فصل الله سبحانه تعالى أحكام الأسرة في كتابه العزيز فروعًا وأصولاً ، وتولت السنة المطهرة بيان نظمها وتأصيل مقاصدها في نفوس المسلمين ، فلا يملك الذين يخالفون عن أوامرها المقدسة لها تبديلاً ولا تحويلاً ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِيْنَ يُخَالِفُوْنَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيْبَهُمْ فِتْنَةٌ أو يُصِيْبَهُمْ عَذَابٌ إليمٌ﴾[1].

وأنه لمن حسن طالع المسلمين في هذا العصر، وفي كل عصر ، أن تبقى هذه الرابطة لدى عامة الناس وخاصتهم أمرًا إسلاميًا مؤكدًا ، وشرعًا دينيًا مخلدًا ، وخلقاً حضاريًا ممجدًا ، على الدوام والاستمرار وإنه لبشير خير ، وطالع يسر أن تسلم هذه المؤسسة ، وهي أم المؤسسات ، من عاديات الزمان وسوءات التطور ، لتدعم بسلامتها بقية المؤسسات الإسلامية الأخرى وتتقوى ، وتدعم بناء وحدة المجتمع حفاظاً على كيان الأسرة المسلمة في شخص الوالدين وبيانًا للدور العظيم المناط بهما تجاه الأجيال ، قرن المولى الكريم أمر وحدانيته تعالى ، وعدم الإشراك به سبحانه مباشرة في الكتاب العزيز بالإحسان إلى الوالدين وذوي القربى .

﴿وَاعْبُدُوْا اللهَ وَلاَ تُشْرِكُوْا بِه شَيْئًا ، وَّبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ، وَّبِذِي الْقُرْبٰى﴾[2].

وجعل النبي صلى الله عليه وسلم ((الجنة تحت أقدام الأمهات))[3].

لقد رفع الإسلام من قيمة الركيزتين الأساسيتين اللتين تقوم عليهما الأسرة المسلمة (وهما الوالدان) ؛ ليكونا أهلاً لبناء وحدة المجتمع الإسلامي ، والحفاظ على كيانه الروحي والفكري ، وتثبيت مقوماته الدينية والاجتماعية ، وتوريث قيمه الإنسانية والحضارية للأجيال ، وتبليغها للناشئة خير بلاغ ، وعرضها عليهم أحسن عرض. وأبقاه على الزمان ، تربية وتنشئة، خلقًا وممارسة ، علمًا وعملاً . قال الله تعالى في سورة الطور : ﴿وَالَّذِيْنَ آمَنُوْا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيْمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ ، كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِيْنٌ﴾[4].

في مسلسل إيماني لا انقطاع فيه، وفي تواصل قدسي لا توقف معه وفي استمرار حضاري يمتد أثره الحميد عبر الأجيال، ليعمل عمله الدائم في حياة الأفراد وحياة الجماعات.

وإذ يكل الإسلام الحنيف أمر هذه الرسالة العظيمة إلى الوالدين بصفة خاصة وإلى (الأسرة) بصفة عامة، فإنه يفعل ذلك تثبيتًا لمكانتها في المجتمع وتعظيمًا لشأنها، وتركيزًا لسلطتها فوق السلطات عند غياب بقية السلطات، اعتمادًا على مكانتها الرئيسية في تكوين المجتمعات ، وتحميلاً لها لواجب تلقي أمانة السماء وشرف تبليغ الرسالة إلى الأجيال .

---

١ - سورة النور اية ٦٣.
٢ - سورة النساء اية ٦٣.
٣ - رواه أحمد والنسائي.
٤ - سورة الطور اية ٢١.

يقضي واجب تلقي الأمانة على الأسرة النظر في القرآن الكريم ، وتأمل آياته المعجزات ، وفهم مقاصد الشريعة الغراء ، لكي تتمكن من شرف التبليغ ، بالحكمة والموعظة الحسنة ، عن طريق التربية والتعليم ، والتوعية والتأصيل ، ولكي تتحمل الأجيال الرسالة ، وتتصدى لتبليغ الأمانة ، في دورية وتوال واتصال : ﴿ذُرِّيَّةٌ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ﴾[1]، ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ قَضىٰ نَحْبَه وَمِنْهُمْ مَنْ يَّنْتَظِرْ﴾[2]، في إيمان وصمود ، وصدق ويقين، يدعو الأجيال إلى وحدة الأمة، وإذ تلتقي الأجيال على محبة القرآن الكريم وتعظيم شأنه ، والاحتكام إلى حكمه ، تتعلم من بين ما تتعلمه فيه من خير ، أن تحتذي النماذج القرآنية وتتخذها قدوة وإماماً ، تستلهم الأسرة المسلمة في أعماقها إعجاز آي القرآن الكريم ، وصوره الخالدة المتجددة عبر العصور ، تأمر الأجيال بعبادة الله ، كما تأمرهم بالتقوى مؤكدة في كل حال على وحدة (أمتكم) أمة الإسلام.

فقد جاء في القرآن المبين في سورة (المؤمنون): ﴿وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً، وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُوْنِ﴾[3]، ولا تملك الأجيال، مع هذا التأكيد القرآني إلا السمع والطاعة والعمل الصادق على تحقيق أمر الله .

تقرأ الأسرة المسلمة هذه الآيات القرآنية، وتحفظها وترددها في إيمان وخشوع، وعزم على تحقيق إعجازها ، وفهم مقاصدها ، وفاء بواجب تلقي الأمانة ، وقياسًا بشرف تبليغ الرسالة إلى الأمة الإسلامية وإلى الإنسانية جمعاء .

﴿وَاعْتَصِمُوْا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيْعًا، وَّلاَتَفَرَّقُوْا، وَاذْكُرُوْا نِعْمَةَ اللهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَآءً ، فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوْبِكُمْ ، فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِه إِخْوَانًا ، وَكُنْتُمْ عَلىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فإنقَذَكُمْ مِنْهَا ، كَذٰلِكَ يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُوْنَ﴾[4].

وغير بعيد عن ذاكرتنا، حاضرة في خلدنا تلكم الصور الإنسانية الخالدة التي آخى فيها النبي عليه الصلاة والسلام بين المهاجرين والأنصار، إخوة في الله حلت محل أخوة الدم والعصبية والقبيلة والعشائرية، لتحل محلها أخوة العقيدة والفكر والإيمان .

وبذلك شيد الإسلام صرحًا آخر من صروح الوحدة الإسلامية في التآزر والتناصر، والتواد، متساميًا بآصرة الأخوة والنبوة والنسب، متعاليا بها إلى رابطة التدين والأخوة في الله: ﴿لِمِثْلِ هَذَا فَلْيَعْمَلِ الْعَامِلُوْنَ﴾[5]، ﴿وَفِيْ ذٰلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُوْنَ﴾[6].

الحقوق والواجبات في الأسرة:

هناك حقوق وواجبات حواها الخطاب الإسلامي، تنشئ ضوابط اجتماعية تعمل على تنظيم العلاقات الأسرية، وتوضح لكل فرد ما له وما عليه وتبرز الخصائص والسمات الأساسية التي تمتاز بها الأسرة، وتضع الآداب المتبادلة بين الزوجين، وهي حقوق كل منهما على صاحبه وواجباته تجاهه، ويقول الله تعالى

---

١ - سورة آل عمران اية٣٤.
٢ - سورة الأحزاب ٢٣.
٣ - سورة المؤمنون اية ٥٢.
٤ - سورة آل عمران اية ١٠٣.
٥ - سورة الصافات اية ٦١.
٦ - سورة المطففين اية ٢٦.

﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾[1]، فهذه الآية الكريمة قد وجهت بأن لكل من الزوجين حقوقاً على الآخر، وخصت الرجال بمزيد درجة لاعتبارات خاصة غير أن هذه الحقوق والواجبات بعضها مشترك بين كل من الزوجين وبعضها خالص لكل منهما على حدة، وتعد الحقوق المشتركة – كالمودة والرحمة والمعاشرة بالمعروف – هي الكليات التي تقوم عليها حقوق الزوج وواجباته من ناحية، وحقوق الزوجة وواجباتها من ناحية أخرى، بحيث تصبح كليات الآداب المرعية في هذه العلاقة الزواجية.

هذا وقد تكلم الفقهاء كثيراً في حق الرجل على المرأة وحق المرأة على الرجل، وجملة الحق الذي تهدي إليه هذه القواعد والآداب في شأن الزوجين هو ما قضى به النبي صلى الله عليه وسلم بين علي رضي الله عنه وابنته فاطمة – رضي الله عنها: قضى على ابنته بخدمة البيت ورعايته، وعلى زوجها بما كان خارجاً عن البيت من عمل، فعليها تدبير المنزل ورعاية الأطفال وعليه السعي والكسب [2].

وبهذا التوزيع تتحقق المماثلة، ومما يزيد الحياة قوة أن يمد كل منهما يد المساعدة لصاحبه إذا دعت الضرورة، وهذا نوع من التعاون الذي طلبه الإسلام وحث عليه في كل قطاعات المجتمع ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾[3]، وعليه فمن يحمل زوجه ما لا طاقة لها بها فليس محسناً عشرتها، ومن تحمل زوجها ما لا تحتاجه أو ما ليس في طاقته فليست محسنة لعشرة زوجها، وليس إحسان العشرة خاصاً بإجابتها إذا دعاها أو بطاعتها ولا بإطعامها وكسوتها إنما إحسان العشرة يقوم على المودة والسكينة مما يرسي دعائم الأسرة ويحميها من التفكك والانحلال، وهو ينعكس على الأبناء واستقرارهم النفسي، الناجم عن الاستقرار النفسي الذي يسود بين الزوجين.

وهذا يعمل على الحد من الانحرافات التي تنجم عن التفكك الأسري والذي ينتج عنه انحراف عن الأهداف التي قامت من أجلها الأسرة، من حيث أنها خلية أولية من خلايا المجتمع ودعامة من دعاماته، كما يقود إلى انحراف الأبناء ويبعدهم عن ما رسم لهم من تربية صالحة والتي انحل مناخها السليم بهذا التفكك الأسري، وقد عالج الإسلام هذه المسألة ووضع قواعد لرأب الصداع الذي قد يحدث وقدر أن النفوس البشرية عرضة للتقلب، وأن لمظاهر الحياة أو انحراف القلوب نزعات تحاول أن تغير من عواطف الحب والمودة والرحمة، وتقطع ما يكون من صلات وتترك في النفوس التنافر بدل التآلف، والشقاق بدل الوفاق، ومن هنا حذر القرآن من مسايرة النزعة الطارئة وأرشد إلى محاربتها، وفي ذلك يقول الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهاً وَلاَ تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ إِلاَّ أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فإن كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَن تَكْرَهُوا شَيْئاً وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْراً كَثِيراً﴾[4].

والخطاب القرآني في علاج نزعات الكراهية بين الزوجين لم يقف عند هذا الحد الذي وجه إليه الأزواج ونهاهم فيه وأمرهم، وإنما قدر أيضاً أن تمتد هذه النزعات إلى قلب المرأة فتحملها على النشوز، فتحاول الخروج على حقوق الزوجية، (فوضع القرآن طريقين واضحين مألوفين في حياة التأديب والإصلاح،

---

(١) البقرة، الآية ٢٢٨.
(٢)طارق الصادق – المرجع السابق، ص١٦٨.
(٣) المائدة، الآية ٢.
(٤) النشاء، الآية ١٩.

وكل أحدهما إلى الرجل بحكم الإشراف وصوناً لما بينهما من الذيوع والانتشار، وهو علاج داخلي يصلون به إلى الهدف دون أن تعرف المساوئ ودون أن يتسمع الناس، وذلك الطريق هو أن يعالجها بالنصح والإرشاد عن طريق الحكمة والموعظة الحسنة، ثم بالهجر إذا لم يثمر الوعظ ثم بقليل من الإيذاء البدني إذا اشتد بها الصلف)[١]، وفي ذلك يقول الله تعالى ﴿وَاللاَّتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي المَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فإن أَطَعْنَكُمْ فَلاَ تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِياً كَبِيراً﴾[٢]، هذا ما إذا كان النشوز من ناحية المرأة، ومن ناحية أخرى فقد وضع الموجهات لنشوز الرجل – الزوج – فأرشدها إذا خافت من زوجها نشوزاً أو فتوراً في العلاقة الزوجية وما تقتضيه من راحة واطمئنان أن تعمل على كسب قلبه بما تقدر عليه من وسائل الترضية المشروعة التي لا تمس خلقاً وتتقي قدر الإمكان تفاقم الشر بينهما، ويقول الله تعالى ﴿وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزاً أو إِعْرَاضاً فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحاً وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُحْضِرَتِ الأَنفُسُ الشُّحَّ وَإِن تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فإن اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيراً﴾[٣].

أما إذا اشتد الخلاف وتفاقم الأمر بين الزوجين، ولم يجد أحدهما سبيلاً إلى إصلاح ما بينهما فإن واجبهما أن لا يشتط أحدهما في إيذاء صاحبه ولا يغالي في إهانته وقهره، بل يجب على كل منهما أن يذكر ما كان بينهما من فضل. هذا واجبهما إذا لم يقدرا على تلافي ما بينهما عبر الآلية السابقة، وهنا يبدو الطريق الثاني والذي هو واجب على المسلمين وعلى الأخص أهلهما، وحق للزوجين أو حق هذه الأسرة المهددة بالتفكك على المجتمع، وذلك الواجب هو فرع من الواجب العام الذي سبق لنا ذكره للمسلمين على المسلمين وهو واجب الإصلاح ﴿لاَ خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلاَّ مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أو مَعْرُوفٍ أو إِصْلاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْراً عَظِيماً﴾[٤]، وقوله تعالى ﴿إِنَّمَا المُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾[٥].

وعليه فالإصلاح بين الزوجين واجباً عاماً على الجماعة، وهو واجب بوجه أخص على الأهل، وقد ذكر القرآن الأهل بوصفهم أشد الناس حرصاً على سعادة الأسرة، وعلى حفظ ما قد يكون من أسباب الشقاق نم شئون يجب أن تكتم وتخفي حتى لا تشيع بين الناس، وعلى هذا يقول الله تعالى ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَماً مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَماً مِّنْ أَهْلِهَا إِن يُرِيدَا إِصْلاحاً يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً خَبِيراً﴾ [٦]. وفي هذا قال بعض المفسرون (إن الخطاب في هذه الآية موجه إلى من يمثل الأمة ووكلت شئونها إليهم، وقال بعضهم أنه خطاب عام كما هو يدخل فيه الزوجان وأقاربهما فإن قاموا به فذاك، وإن لم يقوموا به وجب عليهم إبلاغه إلى الحاكم وكلا الرأيين يرمي إلى أصل من أصول النظام وحفظ الوحدة بين المسلمين:

---

(١) طارق الصادق– المرجع سابق، ص١٧٥.
(٢) النساء، الآية ٣٤.
(٣) النساء، الآية ١٢٨.
(٤) النساء، الآية ١١٤.
(٥) الحجرات، الآية ١٠.
(٦) النساء، الآية ٣٥.

فالأول: يكلف الحاكم ملاحظة أحوال الناس والعناية بها والاجتهاد في إصلاحها.

والثاني: يكلف جماعة المسلمين أن يلاحظ بعضهم شؤون بعض ويعمل على تحسين العلاقات الأسرية وما شابهها بالخير والصلاح) [1]. وعليه تتولى الجماعة جانب الأمر بالمعروف كوسيلة للضبط الاجتماعي، بينما تقوم الدولة بما شرع في الأحوال الشخصية عند فشل الجماعة.

وإذا لم تجد هذه الوسائل في الحفاظ على رباط الزوجية، شرع الله لهم الطلاق، وإن كان قد قيده بقيود كثيرة، وجعله آخر وسيلة يلجأ إليها الزوجان، ثم وضع لهم ضوابط كثيرة من شأنها أن تعمل على عدم ضياع الأبناء. (فالإسلام يحيط الزواج بسياج من القدسية، ويضفي عليه من الجلال ما يميزه عن سائر العقود ووصفه القرآن بالميثاق الغليظ، ولقد بغض الناس في الطلاق وحث المسلمين على اتقائه ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً، إلا أنه أباحه لأنه يشرع للحياة الواقعية التي يضطرب فيها بنو الإنسان، لأنه كثيراً ما يحدث في هذه الحياة ما يقتضي الطلاق، بل ما يجعله ضرورة لازمة ووسيلة متعينة للاستقرار العائلي والاجتماعي) [2].

والطلاق حق للرجل والمرأة على السواء عند فشل الوسائل السالف ذكرها، وإن حدث الطلاق أن يتم بإحسان، وللرجل تطليق زوجته مرتان رجعيتان وأخرى بائنة ولا تحل له إلا بعد زواج آخر مكتملة كل أركانه يقول الله تعالى ﴿الطَّلاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أو تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾...﴿ فإن طَلَّقَهَا فَلاَ تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ فإن طَلَّقَهَا فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يَتَرَاجَعَا إِن ظَنَّا أَن يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾[3].

تفصيل الحقوق والواجبات في الأسرة المسلمة:

ولكي تكون هذه الحياة مستقرة فإن الشريعة الإسلامية وضعت ضوابط تتمثل في حقوق وواجبات كل من الزوجين نشير إلى أهمها **فيما يلي:**

١- الحقوق المشتركة:

أ- **حق الاستمتاع** فكل من الزوجين له حق الاستمتاع بصاحبه استجابة لداعي الفطرة وطلباً للنسل الذي هو المقصود الأسمى للزواج بقوله تعالى: ﴿والذين هم لفروجهم حافظون * إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين ﴾[4].

ب- **الميراث:** فبمجرد تمام العقد صحيحاً وجب التوارث بين الزوجين فإن ماتت ورث منها وإن مات ورثت منه.

ج- **التعاون على طاعة الله عز وجل** والتناصح في الخير والتذكير به وهذا يشمل العبادات وغيرها.

٢-حقوق الزوج:

أ- الطاعة:

---

(١) محمود شلتوت – من توجيهات الإسلام –ص ١٨١ بيروت – ١٩٨٣

(٢) علي عبد الواحد وافي – حقوق الإنسان في الإسلام – مرجع سابق ص٧١.

(٣) البقرة، الآيات ٢٢٩-٢٣٠.

٤ - المؤمنون : ٥-٦.

لا يستقيم أمر جماعة من الجماعات ما لم يكن لها قائد أو رئيس يوجهها نحو غايتها ويرجع إليه عند النزاع وإنا لنشاهد ذلك في عالم الحيوان. وقد حث الرسول صلى الله عليه وسلم النساء على طاعة أزواجهن لما في ذلك من المصلحة والخير حيث جعل صلوات الله عليه رضا الزوج على زوجته سبباً لدخولها الجنة فعن– أم سلمة – رضى الله عنها –أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((أيما امرأة ماتت وزوجها راض عنها دخلت الجنة)) [١]، ويقول: ((إذا صلت المرأة خمسها وصامت شهرها وحفظت فرجها وأطاعت زوجها قيل لها ادخلي الجنة من أي أبواب الجنة شئت)) [٢].

ب– صيانة عرضه وماله:

فمن حق الزوج على زوجته ألا تدخل أحداً بيته إلا بإذنه وأن يكون هواها تبعاً لهواه بالمعروف فإن كره شخص لأن به من الصفات ما يغضب الله فعلى الزوجة ألا توطئه فراش زوجها ففي الحديث الشريف: (فأما حقكم على نسائكم فلا يوطئن فرشكم من تكرهون ولا يأذن في بيوتكم لمن تكرهون)، وفى الحديث أيضاً: (وإذا غاب عنها حفظته في نفسها وماله)، وقال الرسول صلى الله عليه وسلم (والمرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيتها)[٣].ومن حفظ الغيب الذى مدحت به الصالحات قال تعالى (فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله)[٤].

ج– التزين له:

فمن حق الزوج على زوجته كذلك أن تتزين له بالزينة التي تعجبه فتغنيه بذلك عن الحرام فيكون لها الأجر.

٣– حقوق الزوجة:

وللزوجة حقوق على زوجها بعضها مادي وبعضها معنوي:

(١) الحقوق المادية:

أ– **المهر:** فمن الواجب على الزوج أن يقدم لزوجته مهراً وهو عطية خالصة للزوجة بلا مقابل لقوله تعالى:﴿ وآتوا النساء صدقاتهن نحلةً ﴾ [٥].

ب– **النفقة:** فبمجرد إتمام العقد صحيحاً وتسليم الزوجة إلى زوجها وتمكينه من الاستمتاع بها تجب النفقة لقوله تعالى: ﴿اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم...﴾ [٦].

وفى السنة قوله صلى الله عليه وسلم في خطبة الوداع: ((ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف)).

(٢) الحقوق غير المادية:

أ–**صيانتها:** فيجب على الزوج أن يصون زوجته من كل ما يخدش شرفها أو يدنس عرضها أو يحط من قدرها أو يعرض سمعتها للتجريح. روى أن سعد بن عبادة – رضى الله عنه – قال: (لو رأيت رجلاً مع

---

١ - أخرجه الترمذى وابن ماجه
٢ - أخرجه أحمد/ المسند ١٩١/١
٣ - متفق عليه.
٤ - النساء: ٣٤
٥ - النساء: ٤.
٦ - الطلاق: ٦.

امرأتي لضربته بالسيف غير مصفح) فقال صلوات الله عليه: ((أتعجبون من غيرة سعد لأنا أغير منه والله أغير مني ومن أجل غيرة الله حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن)) [1].

ب-حرمة الإيلاء: ولهذا فقد حرم الإسلام الإيلاء وهو أن يحلف الزوج ألا يقرب زوجته فإننا نمهله أربعة أشهر فإن رجع عن يمينه وباشر زوجته فبها ونعمت وإلا طلقت منه لقوله تعالى: ﴿ للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فإن فاءوا، فإن الله غفور رحيم * وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم﴾ [2].

ثالثاً: الطلاق:

أ- **الطلاق لغة:** هو اسم بمعنى المصدر من طلق يطلق تطليقاً كما قال تعالى (الطلاق مرتان) أي التطليق مرتان وهو بمعنى رفع الوثاق وحل عقدة النكاح وإزالة القيد.

وشرعاً: هو حل عقدة التزويج وهو موافق لبعض مدلوله اللغوي.

وعرفه بعض الفقهاء بأنه: رفع قيد النكاح في الحال أو المآل بلفظ مشتق من مادة الطلاق، أو ما في معناه.

ومن هذا التعريف وتجنباً للإطالة لنعرج نحو الجانب السلبي منه فيما يلي:

أثر الطلاق والفواحش في تربية النشء إذا كان الطلاق أبغض الحلال إلى الله تعالى فهو أيضاً من أكبر العوامل التي تؤدى إلى تفكك الأسرة فإن الطفل الناشئ يبيت ضحية هذا الأثر إذ يفقد الحياة السعيدة الكريمة بين أبوين رحيمين كريمين ويرسخ في ذهنه وهو يعيش هذا الوضع السلبي صورة بشعة قبيحة ومشوهة عن حياة الأسرة وعن الدور الذي يلعبه الأبوان: الرجل والمرأة في المجتمع، وكما أن الطفل يشعر بالخزي والنقص واللامسؤولية أيضاً يحس بأنه غريب في مجتمع أغلب أسره متماسكة متعاطفة متعاضدة.

رابعاً: حقوق الأبوين:

فإن للآباء حقوقاً على الأبناء قرنها الله سبحانه وتعالى بعبادته فلنذكر الأهم منها كما في قوله تعالى: ﴿وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً﴾ [3].

فهذه الآية تبين بصورة واضحة بعض حقوق الوالدين تتلخص في الآتي:

١-الإحسان إليهما كما في الآية (وبالوالدين إحسانا)

٢- البر بهما.

٣- عدم نهرهما: (ولا تقل لهما أفٍ).

٤-التواضع لهما وخفض الجناح: (واخفض لهما جناح الذل).

٥-وجوب رحمتهما والدعاء لهما بالرحمة (وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيراً)

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ((إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له)) [4].

---

١ - رواه البخارى

٢ - البقرة: ٢٢٦-٢٢٧.

٣ -) الإسراء : ٢٣.

٤ - أخرجه مسلم عن عبد الله بن عمر.

٦- وجوب شكرهما كما في قوله تعالى: (أن اشكر لي ولوالديك إلي المصير)[١] .

خامساً: حقوق الأولاد:

يجدر بنا أن نذكر أن للأولاد منزلة عند الأبوين وتعلقهما بهم كيف لا وأنهم زينة الحياة الدنيا قال تعالى ﴿المال والبنون زينة الحياة الدنيا والباقيات الصالحات خير عند ربك ثواباً وخير أملا ﴾ [٢]، ولذا يجب العناية بتربية الأطفال.

إن تربية الطفل وتوجيهه لا يتسنى إلا في ظل أبوين متفاهمين متعاونين في تسيير شئون الأسرة وملمين بمقومات التربية مدركين للآثار السلبية التي تترتب على سلوكهما إذا كانت فاسدة ومعاملتهما إذا كانت سيئة سواء بينهما كزوجين أو تجاه أولادهما لأن الأبوين مرآة للطفل تعكس له الخلق وتشكل شخصية الطفل الذي بفطرته محاكٍ لمن يعتبرهم قدوة.

فالرسول صلى الله عليه وسلم كان أعظم مربٍ لأن الله أدبه فأحسن تأديبه ورباه فأحسن تربيته حيث قال: ((أدبني ربى فأحسن تأديبي))، وقال تعالى في شأن الرأفة بالناس وحسن المعاملة ﴿فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين﴾ [٣].

تحسين وضع الأطفال الصحي:

جاء الإسلام ليصون الإنسانية ويرسى دعائم العدل والمساواة بين البشر فالوالدان مكلفان برعاية الأطفال والعناية بهم صحياً حيث أمر بالأخذ بأسباب العلاج والصحة ومن حقوق الطفل الصحية الرضاعة، والحضانة حتى ينشأ سليما معافاً بإكمال فترة الرضاعة المشروعة، ومن حرص الإسلام على صحة الطفل قوله تعالى: ﴿والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس إلا وسعها لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك ﴾.

سادساً: الميراث:

جاءت تعاليم الإسلام تأمر بالعدل والمساواة بين الناس وجعلت الميراث من دعائم الأسرة لأن الإنسان مجبول على حب المال وجمعه وتلبية لهذه الرغبة الإنسانية جاء الإسلام وقنن وسائل الكسب وطرق الإنفاق للمال وفوق ذلك جعله من مقاصد الشريعة الخمسة. والميراث من طرق الكسب المشروعة مع كونه فيه تحفيز للمرء للسعي والاكتساب وتطمين له بأن جهوده لا تهدر سدى حتى بعد موته ولأهميته تولى الله سبحانه وتعالى تحديد جهات الصرف ومقدار ما يستحقه كل وارث بخلاف ما كان عليه في الجاهلية مراع في ذلك المساواة في النوع والصلة والقدر. والمستعرض لآيات المواريث في سورة النساء كما في قوله تعالى: ﴿للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون مما قل منه أو كثر نصيباً مفروضاً)، وقوله تعالى ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ فإن كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ

---

١ - لقمان:١٤.
٢ - الكهف: ٤٦.
٣ - آل عمران: ١٥٩.

فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فإن لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فإن كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أو دَيْنٍ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ [1].

وقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فإن كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمُ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْنَ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِينَ بِهَا أو دَيْنٍ وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فإن كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكْتُمْ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أو دَيْنٍ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أو امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أو أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ فإن كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أو دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍّ وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ﴾ [2].

وقوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فإن كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [3].ويجدها واضحة في تحديد معالم المواريث.

نظام تعدد الزوجات:

وقد وضع الإسلام في نظام الزواج أمراً آخر وهو إباحة تعدد الزوجات في قوله تعالى ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ تُقْسِطُوا فِي اليتَامَى فانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ فإن خِفْتُمْ أَلاَّ تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أو مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَى أَلاَّ تَعُولُوا﴾[4]، وشرط ذلك بالعدل بين الزوجات عدلاً كاملاً في المعاملة والملبس والمسكن والإنفاق عموماً، والمعاشرة الزوجية، وقد قال تعالى في ذلك ﴿وَلَن تَسْتَطِيعُوا أَن تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلاَ تَمِيلُوا كُلَّ المَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ وَإِن تُصْلِحُوا وَتَتَّقُوا فإن اللَّهَ كَانَ غَفُوراً رَّحِيماً﴾[5]، وذلك أمر للرجل ألّا يميل ميلاً كاملاً إلى إحداهن ويذر الأخرى كالمعلقة لا هي متزوجة ولا هي مطلقة، فيساوي بينهما في المعاشرة الزوجية، وإن كان هذا لا يعني أن يساوي تماماً في ميله القلبي، ولكن لا يجعل هذا الميل يخرجه عن واجباته الزوجية ويحيد عن العدل والإنصاف.

والتعدد ظاهرة اجتماعية لها تعليلاتها فيما يرى العلماء والباحثون وهي تعليلات يرسمها الواقع المعاش، وبها استقر تعدد الزوجات كشأن اجتماعياً قديم، واستمر إلى الإسلام فلم تنقض فيه شريعة الإسلام ما تقضي به الطبيعة وهو أصل التعدد، فمنهم من يرى أنه أثر لعامل جنسي في طبيعة الذكر والأنثى، ويقضي هذا باستمرار القوة الفاعلة واتساع الأمد في استعدادها للرجل، ويقضي في الوقت نفسه بطروء فترات يعدم فيها استعداد القابلية في المرأة كفترات الحيض والحمل والوضع والنفاس وما إلى ذلك)[6]. ومن العلماء من يرى أنها أثر لسنة كونية قضت بسخاء الطبيعة على الجود بالأنثى أكثر من سخائها

---

(١) سورة النساء اية ١١.
(٢) النساء:١٢
(٣) النساء: ١٧٦
(٤)النساء، الآية ٣.
(٥) النساء، الآية ١٢٩.
(٦) راجع محمود شلتوت – المرجع السابق – ص١٩٩.

بالرجل، علاوة على تعرض الرجال للحروب والكوارث بصورة أكبر من النساء مما يجعل أعدادهن تفوق أعداد الرجال.

أما الشيخ ابن باز فقد ذكر في موقعه الرسمي للفتاوى "أن الرجل إن استطاع أن يتزوج أربعا وقام بحقهن فلا حرج عليه في ذلك، بل ذلك أفضل له إذا استطاع ذلك؛ لما في ذلك من المصالح من عفة فرجه وغض بصره وتكثير الأمة وتكثير النسل الذي قد ينفع الله به الأمة وقد يعبد الله ويدعو لوالديه فيحصل لهم بذلك الخير العظيم. ولو لا أنه أمر مطلوب وأمر مشروع وفيه مصالح جمة لما فعله النبي عليه الصلاة والسلام، فهو أفضل الناس وخير الناس وأحرصهم على كل خير عليه الصلاة والسلام، وقد جعل الله في تزوجه بالعدد الكثير من النساء مصالح كثيرة في تبليغ الدعوة ونشر الإسلام من طريق النساء ومن طريق الرجال، فإذا تزوج المؤمن اثنتين أو ثلاثا أو أربعا لمصالح شرعية لأنه يحتاج إلى ذلك أو لقصد تكثير الأولاد أو لقصد كمال العفة وكمال غض البصر؛ لأنه قد لا تكفيه الواحدة أو الاثنتان أو الثلاث فكل هذا أمر مطلوب شرعي. ولا يجوز لأي مسلم ولا لأي مسلمة الاعتراض على ذلك، ولا يجوز انتقاد ذلك، ولا يجوز لأي إذاعة ولا أي تلفاز أن ينشر ما يعارض ذلك، بل يجب على جميع وسائل الإعلام أن تقف عند حدها، وليس لها أن تنكر هذا الأمر المشروع، ولا يجوز لمن يقوم على وسائل الإعلام أن ينشر مقالا لمن يعترض على ذلك لا في الوسائل المقروءة ولا في الوسائل المسموعة ولا في الوسائل المرئية، بل يجب على وزراء الإعلام في الدول الإسلامية أن يحذروا ذلك، وأن يتقوا الله وأن يبتعدوا عما حرم الله –عز وجل–، وهل يرضى مسلم أن تبقى النساء عوانس في البيوت والإنسان يستطيع أن يأخذ اثنتين وثلاثا وأربعا؟! هذا لا يجوز أن يفعله مسلم أو أن يراه مسلم يخاف الله ويرجوه، وهل يجوز لمسلمة تخاف الله وترجوه أن تنكر ذلك؟ وهي تعلم يقينا أن كونها مع زوج عنده زوجة أو زوجتان أو ثلاث خير لها من بقائها بدون زوج حتى تموت عانسة لا زوج لها؟ وربما رزقها الله بهذا الزوج الذي ليس لها إلا جزء منه ربما رزقها الله ذرية صالحة تنفعها في الدنيا والآخرة، وربما حصل لها في ذلك عفة فرجها وغض بصرها وحصن سمعتها وسلامة عرضها، فالواجب على الدول الإسلامية عامة وعلى حكومتنا خاصة إظهار هذا الأمر وتأييد هذا الأمر والإنكار على من عارض هذا الأمر في أي وسيلة مرئية أو مسموعة أو مقروءة بل يجب إنكار ذلك. وإنه ليسوءني ويسوء كل مسلم يخاف الله أن يسمع في إذاعة أو يشاهد في تلفاز أو يقرأ في صحيفة من يعترض على شرع الله ويدعو إلى الاقتصار على الواحدة إلا على الوجه الشرعي إذا خاف ألا يقوم بالواجب أو عجز عن أن يقوم باثنتين فهذا قد وضحه الله سبحانه وتعالى، لكن من استطاع أن يتزوج اثنتين أو ثلاثا أو أربعا فلا حرج عليه، بل هو مأجور ومشكور إذا نوى بذلك إظهار دين الله وتكثير الأمة وغض بصره وإحصان فرجه والإحسان إلى أخواته في الله المحتاجات إلى النكاح، فهو مشكور ومأجور. والواجب على جميع المسلمين وعلى جميع المسلمات أن يرضوا بما شرع الله، وأن يحذروا الاعتراض على ما شرعه الله، وأن يخافوا نقمته سبحانه، وعقابه في اعتراضهم ومخالفتهم لأمر الله –عز وجل–، وقد قال الله –عز وجل– في كتابه العظيم: (ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ) (محمد:٩) فأخشى على من كره هذا المشروع أن يحبط عمله وأن يخرج من دينه وهو لا يشعر!! نسأل الله العافية، وقال تعالى: (ذَلِكَ بِأَنَّهُمُ اتَّبَعُوا مَا أَسْخَطَ اللَّهَ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ) (محمد:٢٨) فالمقصود أنه يجب على المؤمن أن

يرضى بما شرعه الله وأن يبغض ما أبغضه الله وأن يكره ما كرهه الله وأن يحب ما أحبه الله في جميع الأمور إذا كان مسلما مؤمنا يخاف الله ويرجوه، نسأل الله للجميع الهداية والسلامة.

وقد ذهب البعض إلى أن الآية الواردة في سورة النساء ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ وَإِنْ تُصْلِحُوا وَتَتَّقُوا فإن اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ (١٢٩) مقيدة للتعدد ومضيقة له مما يجعله أشبه بغير الممكن ولكن ما ذهب إليه ابن عاشور في تفسيره التحرير والتنوير عكس ذلك تماما فقد ذكر "إن الله عذر الناس في شأن النساء فقال(ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء) أي تمامَ العدل . وجاء بـ) لن) للمبالغة في النفي ، لأنّ أمر النساء يغالب النفس ، لأنّ الله جعل حُسن المرأة وخُلقها مؤثّراً أشدّ التأثير ، فربّ امرأة لبيبة خفيفة الروح ، وأخرى ثقيلة حمقاء ، فتفاوتهنّ في ذلك وخلوّ بعضهنّ منه يؤثّر لا محالة تفاوتاً في محبّة الزوج بعض أزواجه ، ولو كان حريصاً على إظهار العدل بينهنّ ، فلذلك قال) ولو حرصتم (، وأقام الله ميزان العدل بقوله)فلا تميلوا كلّ الميل (، أي لا يُفْرط أحدكم بإظهار الميل إلى أحداهنّ أشدّ الميل حتّى يسوء الأخرى بحيث تصير الأخرى كالمعلّقة . فظهر أنّ متعلّق) تميلوا (مقدّر بإحداهنّ ، وأنّ ضمي) تذروها (المنصوب عائد إلى غير المتعلّق المحذوف بالقرينة ، وهو إيجاز بديع.

والمعلّقة: هي المرأة التي يهجرها زوجها هجراً طويلاً، فلا هي مطلّقة ولا هي زوجة، وفي حديث أم زرع «زوجي العَشَنَّق إنْ أنطِقْ أطَلَّقْ وإن أسكُتْ أعَلَّقْ» ، وقالت ابنة الحُمَارس :

إنّ هي إلاّ حِظَةٌ أو تَطليق ... أو صلَف أو بينَ ذاك تَعْليق.

وقد دلّ قوله : ولن تستطيعوا إلى قوله : فلا تميلوا كلّ الميل على أنّ المحبّة أمر قهري ، وأنّ للتعلّق بالمرأة أسباباً توجبه قد لا تتوفّر في بعض النساء ، فلا يُكلّف الزوج بما ليس في وسعه من الحبّ والاستحسان ، ولكنّ من الحبّ حظّاً هو اختياري ، وهو أن يَرُوض الزوج نفسه على الإحسان لامرأته ، وتحمُّل ما لا يلائمه من خلقها أو أخلاقها ما استطاع ، وحسن المعاشرة لها ، حتّى يحصّل من الألف بها والحنوّ عليها اختياراً بطول التكرّر والتعوّد .

ما يقوم مقام الميل الطبيعي. فذلك من الميل إليها الموصي به في قوله : فلا تميلوا كلّ الميل ، أي إلى إحداهنّ أو عن إحداهنّ[١]" ، وهذا يدعمه ان الآية ١٢٩ السابقة جاءت في سياق مختلف عن سياق الآية ٣ من نفس السورة.

والواقع يدعم هذا الاتجاه إذ إن كل دراسات الانثروبولوجيا التي درست نظام الزواج قد اثبتت أن الزواج الأحادي "المونوجامي" هو صورة حديثة من صور نظام الزواج وأن الأصل هو التعدد، وقد ارتبط هذا النظام أي الأحادي بقضية التحضر كما انه ارتبط ببعض المذاهب المحرفة من الإنجيل وانتشر عبر كثير من الكتابات والميديا من أفلام ومسلسلات تدعم الاتجاه الأحادي بل تجعل التعدد من الشبهات التي تساق ضد الإسلام، وحذت حذوها كثير من الكتابات من كتاب مسلمين وأصبح الأمر مدعاة للكتابات الاعتذارية

١ ابن عاشور- التنوير والتحرير

ومحاولة وضع شروط له، وصنعت الميديا العربية صورة ذهنية داعمة لهذا الاتجاه وتشكلت بناء عليها ثقافة فرضت وسائل ضابطة له.

وسواء كان هذا أو ذاك فإن التعدد في الزوجات من الأمور التي تعين على الاستقرار العائلة في كل الحالات السابقة، وهو على ذلك من القواعد التي تعمل على استقرار المجتمع وتوازنه من نواحي عدة.

نظام المحارم الزوجية:

لقد أجازت الشريعة الإسلامية للرجل أن يتزوج من جميع النساء الأجنبيات عنه – أو خارج دائرة محارمه – عدا المشركات بالله تعالى ، أو أن يتعدين الأربعة في عصمته أو الجمع بين المرأة وبين أحد أصولها أو أحد فصولها كما أباح له الزواج من جميع قريباته عدا تحريمات أربع محدودة العدد وهي أصوله مهما علوا، وفروعه مهما نزلوا، وفروع أبويه مهما نزلوا، والفروع المباشرة لأجداده، كما قد حرم من الرضاع ما حرم من النسب من الأصول والفصول[1]، وهذه تمثل دائرة النساء المحرمات من غير الأقارب أو من الأقارب سواء أكانت قرابة دموية أو قائمة على المصاهرة أو القرابة الناجمة عن الرضاع، والقرآن يشير إلى ذلك في قوله تعالى ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالاتُكُمْ وَبَنَاتُ الأَخِ وَبَنَاتُ الأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللاَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمُ اللاَّتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَائِكُمُ اللاَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ فإن لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلابِكُمْ وَأَن تَجْمَعُواْ بَيْنَ الأُخْتَيْنِ إِلاَّ مَا قَدْ سَلَفَ﴾[2].

ونظام المحارم الزواجية من القواعد الضابطة التي تنظم العلاقات بين الرجال والنساء وتفرق بين من هي محرمة على الرجل ومن هو محرم على الأنثى، وتبين درجاتها من حيث الحرمة الدائمة أو المؤقتة، وتضع القواعد التي تحكم العلاقات الإنسانية بينهم في تفاعلهم الاجتماعي العام والخاص، وتحدد مفهوم المرأة الأجنبية عن الرجل – وهي التي تحل له كزوجة – كما توضح الرجل الأجنبي بالنسبة للمرأة، وعلى هذا المفهوم تقوم قواعد وضوابط وآداب التعامل بينهما في التفاعل الاجتماعي – من غض بصر ... الخ – وتحكم سلوكهم الاجتماعي في داخل الجماعة والمجتمع.

نماذج قرآنية للأسرة المسلمة

القرآن الكريم كله نموذج ناطق لما ينبغي أن يكون عليه المسلم الحق فيما بينه وبين نفسه ، وفيما بينه وبين أسرته وفيما بينه وبين أمته ، مثلاً للخير يحتذى ، وأسوة حسنة للصلاح تقتدى ، وخير داعية إلى التماسك والتآلف والوحدة والاعتصام بحبل الله ، اختار من هذه النماذج الرائعة ، وكل القرآن الكريم روعة وجلال وسماء وبهاء ، نموذجًا مستخلصًا من قول الله تعالى في سورة البقرة : ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيْمَ رَبُّه بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ: إِنِّيْ جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ، قَالَ : وَمِنْ ذُرِّيَّتِيْ قَالَ: لاَيَنَالُ عَهْدِيْ الظَّالِمِيْنَ﴾.

هذه الإمامة على الناس، يعطاها إبراهيم عليه السلام من ربه عز وجل ، فتهفو نفسه الكبيرة إلى أن يطلب (الإمامة) من ربه لذريته محبة منه فيها ، وتعظيمًا لقدرها وتكريمًا.

---

(١) الإمام أبو حامد الغزالي – إحياء علوم الدين – كتاب النكاح (بتصرف) – المطبعة العثمانية المصرية – القاهرة ١٩٣٣ – ص٢٢.

(٢) النساء، الآية ٢٣.

تحولات في الأسرة المسلمة:

ولكن في ظل المؤثرات الثقافية والتعقيدات الاقتصادية ظهرت أنماط جديدة وتحولات في الأسرة المسلمة؛ فشهدنا بعض الاختراقات للمفهوم الإسلامي للأسرة، فضلاً عن الممارسات الخاطئة.

فمن الأنماط التي ظهرت مثلاً زواج المسيار، والزواج العرفي، والزواج المؤقت، ونحو ذلك من الأشكال التي لا تحقق الغاية المنشودة من الرباط الزوجي في نظر الإسلام وإن اكتملت شروط العقد في بعض الأشكال.

كما أنه ثمة اختراقات أخلاقية تمثلت في النزوع لإشباع الرغبة الجنسية مع التحلل من مسؤوليات الأسرة والزواج، فكان أن انتشرت الدعارة المبطنة والظاهرة في بعض الدول، فضلاً عن الإباحية وغير ذلك.

لكن من المهم ملاحظة أن هذه الأنماط والممارسات بقيت على الدوام في إطار الاختراقات ولم تشمل المجتمع، وهي ظواهر محدودة بالنسبة للمجتمع العام، والأهم من ذلك هو أن المجتمع لا يزال ينظر إلى هذه الاختراقات على أنها لا شرعية ؛ مما يفسر كونها ممارسات سرية، ومن ثم فإن منظومة القيم التي تحكم المجتمع المسلم لم تتبدل على الرغم من وجود هذه الانحرافات و ذلك لرسوخ مفهوم الأسرة الإسلامي و حمايته بضمانات و ضوابط أقامها الله تعالى.

وإذا كنا شرحنا أن الأسرة في المفهوم الإسلامي أسرة ممتدة فهل تعتبر غلبة الأسرة النووية على مجتمعاتنا اختراقاً آخر أو خروجاً من المفهوم الإسلامي؟

صحيح أن المنزل هو المكان الأول الذي تنشأ فيه الأسرة وتتحدد قيمها وأشكال علاقاتها مع الآخرين إلا أن الإسلام أولى العناية بصلة الأقارب والأرحام عناية خاصة و فائقة حرصا منه على تشابك علاقات المجتمع و تماسكها و عدم ضعفها بالاقتصار على علاقات الأسرة النووية الصغيرة.

لذلك بقيت الأسرة الممتدة والاهتمام بصلة الرحم والتواصل مع الأقرباء – ومع العشيرة و الحرص على الانتماء لها في بعض البلاد – مظهرا مميزا للأسرة المسلمة في المجتمعات الإسلامية على الرغم مما أصابها من ضعف بحكم اختلاف طبيعة العلاقات التي تحكم المجتمعات في عصر العولمة و القنوات المفتوحة.

ولكن ما تزال الأخطار المحدقة بالأسرة الإسلامية تحاول الفتك بها بين الفينة والأخرى من خلال المؤتمرات السكانية المتكررة، و من خلال سيطرة النمط الغربي في العلاقات و تحكمه ببعض الطبقات و الفئات في المجتمع و التي قد لا تبقى محصورة في ضمن هذه الأطر و الحدود.

لذلك لابد من التنبه والتيقظ لكل ما قد يؤثر على حدود الأسرة ومفهومها وضوابطها حرصا على بقاء الأسرة الإسلامية كما أرادها الإسلام نواة لمجتمع متماسك مرابط.

الخلاصة:

وقصارى القول أن النظم الاجتماعية في الإسلام تحوي في داخلها قواعد وقوالب للسلوك العام وتحدد الآداب الواجب إتباعها مما يحدد عملية الضبط الاجتماعي داخلها والقائم على الالتزام بأمر الله، والذي مناطه الإيمان والتقوى والعمل الصالح، كما تعمل كنظم لها دورها في عملية الضبط الاجتماعي الكلية في المجتمع من خلال السمة المجتمعية التي تحكم العلاقات الإنسانية فيها، والأوامر والنواهي التي تحققها،

وعليه فإن الأسرة في الاسلام كنظام اجتماعي تنطلق من تقوى الله والإيمان به والعمل على مرضاته وشكر نعمائه من خلال العمل الصالح الذي هو أساس التفاعل الاجتماعي في داخل النظم الاجتماعية وفي تفاعلاتها داخل المجتمع.

وبعد هذا الاستعراض الموجز الملائم مع حجم البحث ومتطلباته يمكن تلخيص ما ورد فيه في النقاط التالية:

١- إن الأسرة مقوم أساسي للمجتمع في الإسلام، كما يدل عليه تاريخ البشرية منذ آدم عليه السلام وزوجته حواء إلى وقتنا المعاصر.

٢-إن نظام الأسرة في الإسلام يقوم على الزواج والطلاق وحقوق الآباء والأبناء والميراث.... الخ.

٣-إن كل مقوم من مقومات الأسرة قائم على تشريع رباني حكيم يعزز وضع الأسرة مما يساعد في قيام مجتمع إسلامي سليم.

٤- إننا إذا أردنا إنشاء مجتمع إسلامي صحيح علينا أن نأخذه بهذه المعالم الأسرية مع مسايرة واقعنا حتى نخرج بمجتمع مسلم معتدل يكون له الريادة في العالم.

مفهوم وطبيعة العنف الأسري وأنواعه في الإسلام:

حظيت الأسرة في الإسلام بقسط وافر من العناية والاهتمام، يتلاءم مع أهميتهاَ في البناء الاجتماعي للمجتمع، وأثرها في حياة الأمة ومستقبلها، فقد شملها الإسلام بتوجيهاته التربوية وحدد لها من قواعده التشريعية ما يكفل تشكلها على أسس سليمة ويدعم بناءها الداخلي، ويحدد أواصر العلاقات بين أفرادها بما يحقق الرفق بين أفرادها والاحترام والتوقير، ويوفر لها الحماية من عوامل التحلل والفساد، كي تؤدي وظيفتها الاجتماعية في إعداد النشء من خلال تنشئة اجتماعية قويمة، وتربيته على القيم الفاضلة والمثل العليا.

ذلك لأن الأسرة هي الرافد الأول المسؤول عن إمداد الأمة بالفرد الصالح والجيل السليم، فإذا سلم بنائها الاجتماعي واستقام أمرها سلم المجتمع واستقام أمره، وإذا فسدت أحوالها وساءت، فسدت أحوال المجتمع معها وانهارت حياته الخلقية والاجتماعية، لانهيار أهم أسسه وأركانه والعنف داخل الأسرة يهدد الأسرة وكيانها.

لذا حث الإسلام على نبذ العنف داخل الأسرة بكافة أشكاله. والآيات والأحاديث في ذلك كثيرة منها: قوله عز وجل : ﴿ وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أو كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تنرهما وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴾[1] ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إلى الْمَصِيرُ﴾،﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إليهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ وقد ذكر القرطبي في تفسيره لهذه الآية أن السدي قال: المودة : المحبة ، والرحمة : الشفقة ؛ وروي معناه عن ابن عباس قال : المودة حب الرجل امرأته ، والرحمة رحمته إياها أن لا يصيبها بسوء .

---

١ الإسراء، ٢٣

وهذه الآيات تورد بوضوح موقف الإسلام الرافض للعنف الأسري بكافة أشكاله، المادية والمعنوية، حتى إن الرسول ﷺ قدوة المسلمين، لم يمارس هذا العنف ولو على جارية، وقد قال ﷺ لجاريته بعد أن اغضبته :(لولا خشية القود لأوجعتك بهذا السواك)، وشدد على ضرورة أن يتعامل الزوجان بالحسنى، قال ﷺ: (وعاشروهن بالمعروف) والمعروف كل ما تعارف عليه الناس من المعاملة الحسنة، و قال ﷺ: خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي " (، وقوله ﷺ: (ليس منا من لم يرحم صغيرنا، ويعرف شرف كبيرنا)[1] والنبي ﷺ حينما قبّل صبيًّا فسأله أعرابي قال: أتقبّلون صبيانكم؟، والله إن لي عشرة من الولد ما قبلت واحداً منهم، فقال النبي ﷺ: أوَأملك أن نزع الله الرحمة من قلبك؟[2]

من هنا فإن الإسلام حينما شرع قوانينه وأحكامه شرعها للمؤمنين حتى يطبقوها على أنفسهم وعلى من يتحملون مسؤوليتهم، وإذا حدث أي خلل في التطبيق فهذا يعود للمسلمين وليس للإسلام، فما موقف الإسلام من العنف بين أفراد الأسرة.

فالإسلام منذ ان تتابع وحيا من لدن آدم عليه السلام إلى ختمه بالرسالة التامة والمتممة لما قبلها، كان الأصل فيه توحيد الخالق والتوسط في كل شيء دون افراط ولا تفريط، أي أن تكون القيم والعادات والسلوك المنبثق عنها وسطا ويبدو ذلك جليا في الحديث الوارد عن عائشة رضي الله عنها أنَّها قالت: (ما خُيِّر رسول الله ﷺ بين أمرين إلَّا أخذ أيسرهما، ما لم يكن إثمًا، فإن كان إثمًا كان أبعد النَّاس منه، وما انتقم رسول الله صلى الله عليه وسلم لنفسه، إلا أن تُنتَهك حُرْمَة الله فينتقم لله بها)، ويزين السلوك الإنساني في ظل تمثل القيم الاجتماعية الإسلامية وتعزيزها في المجتمع هذا التوسط، سيما وأن أمة الإسلام نفسها وصفها الله تعالى بأنها أمة وسط بين الأمم وذلك في قَوْلُهُ تعالى ﴿وَكَذلِكَ جَعَلْناكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِتَكُونُوا شُهَداءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً﴾، وقد ورد في تفسير بن كثير في هذه الآية ((يَقُولُ تعالى: إِنَّمَا حَوَّلْنَاكُمْ إِلى قِبْلَةِ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام، واخترناها لكم لَنَجْعَلَكُمْ خِيَارَ الْأُمَمِ لِتَكُونُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُهَدَاءَ عَلَى الْأُمَمِ، لِأَنَّ الْجَمِيعَ مُعْتَرِفُونَ لَكُمْ بِالْفَضْلِ، وَالْوَسَطُ هَاهُنَا الْخِيَارُ وَالْأَجْوَدُ كَمَا يُقَالُ: قُرَيْشٌ أَوْسَطُ الْعَرَبِ نَسَبًا وَدَارًا، أَيْ خَيْرُهَا، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَسَطًا فِي قَوْمِهِ، أَيْ أَشْرَفُهُمْ نَسَبًا، وَمِنْهُ الصَّلَاةُ الْوُسْطَى التِي هِيَ أَفْضَلُ الصَّلَوَاتِ وَهِيَ الْعَصْرُ، كَمَا ثَبَتَ فِي الصِّحَاحِ وَغَيْرِهَا. وَلَمَّا جَعَلَ اللَّهُ هَذِهِ الْأُمَّةَ وَسَطًا، خَصَّهَا بِأَكْمَلِ الشَّرَائِعِ وَأَقْوَمِ الْمَنَاهِجِ وَأَوْضَحِ الْمَذَاهِبِ، كَمَا قَالَ تعالى: (هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَما جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْراهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيداً عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَداءَ عَلَى النَّاسِ) الْحَجِّ:٧٨ . هذا من فضل الله وكرمه جل وعلا أن جعل هذه الأمة خير الأمم وأكرمها على الله جل وعلا وجعلها وسطًا يعني عدلاً خيارًا تقبل شهادتها على الناس يوم القيامة تشهد هذه الأمة لجميع الرسل الذين قد بلغوا رسالات ربهم وبلغوا أممهم ولهذا قال سبحانه: (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا) [البقرة:١٤٣] يعني عدلاً خيارًا تقبل شهادتهم على الناس، ويعرف الناس فضلكم ولهذا قال: (لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا) [البقرة:١٤٣] وفي الآية الأخرى: (وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ) [الحج:٧٨] أي اصطفاكم واختاركم فجدير بهذه الأمة أن تحقق الصفات

---

١ حديث صحيح رواه أبو داود والترمذي، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح

٢ أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه

التي اختيرت لأجلها وأن تكون مثالاً عاليا، مثالاً جميلاً، مثالاً طيبًا في الأخلاق الفاضلة والأعمال الصالحة حتى تكون من جملة هؤلاء الشهداء ومنزلة هؤلاء الأخيار.

وهذه الوسطية تستوجب أعلى أنواع تحقيق الحقوق والواجبات المفروضة من الله تعالى داخل الأسرة، وتبين موقف الإسلام من العنف بين أفراد الأسرة فيما يلي:

أولا: العنف ضد الزوجة في الأسرة: حرص الإسلام على كرامة المرأة زوجةً كما حرص عليها بنتاً، وقد تجلى هذا التكريم في أمور عدة، **منها:**

أ- جعل الزوجة الصالحة من أسباب السعادة في الحياة الدنيا، فقد ورد عن رسول الله قوله: (ثلاثة من السعادة ، وثلاثة من الشقاء ، فمن السعادة المرأة الصالحة تراها فتعجبك وتغيب عنها فتأمنها على نفسها ومالك) .

ب- الحرص على ترك الحرية للمرأة في اختيار الزوج التي تحب ويميل معه هواها، فلم يرغمها الإسلام على أن تعيش مع من لا تحب وتهوى. وهذا أمر شدد عليه رسول الله عندما قال : (لا تنكح الثيِّب حتى تستأمر ، ولا تنكح البكر حتى تستأذن ، وإذنها الصموت).

ج- الوصية بحسن معاملة الأزواج لزوجاتهم بحيث تكون العلاقة بينهم علاقة مودة ورحمة وليست علاقة استبداد وظلم، قال عليه الصلاة والسلام مبيناً هذا المعنى: (خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي).

وهذا التكريم الذي فرضه الإسلام للزوجة يقابله أحكام وشرائع تحذر من الإساءة إليها والتصرف وإهانة كرامتها، كما تبين مواقف تتبع لمفهوم القوامة التي قد يفهمها البعض على أنها تصريح بإتيان العنف ضد المرأة، مثل ضرب الزوجة : إذ يستغل بعض المسلمين إباحة الإسلام للضرب الخفيف في الحالات القصوى، حتى يمارسوا عنفهم غير المشروع ضد زوجاتهم محتجين بالآية الكريمة من سورة النساء التي جاء فيها: ﴿ وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فإن أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا * وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا ﴾ [النساء، ٣٤-٣٥].

وهذا التبرير لضرب الزوجة غير صحيح إطلاقا لأن هذه الآية تختص بالزوجة الناشز، والزوجة الناشز في اللغة هي التي ارتفعت على الزوج واستعصت عليه وابغضته وخرجت عن طاعته. من هنا فلا يصح اعتبار هذه الآية دليلا على إباحة الإسلام لضرب المرأة لأن الضرب هنا هو علاج لحالة شاذة، فإذا انتفت الحاجة إلى هذا العلاج لا يصح القيام به. علما أن هذه الآية لم تطلق يد الزوج في ممارسة العنف ضد الزوجة، وإنما رسمت له منهاجاً عليه اتباعه لحل المشكلة ومعالجة الموضوع والمحافظة على كيان الأسرة. وهذا المنهج يقتضي استخدام ثلاث وسائل متدرجة، لا يصح تجاوز الواحدة منها قبل أن يكون قد استخدم الوسيلة التي قبلها **وهي:**

أ- النصيحة والموعظة بلطف وتحبب. ويمكن ان يستعين الزوج في هذه المرحلة بمن يمكن أن يؤثر على زوجته فيحاورها ويعرف سبب نشوزها وإعراضها، ويقدم إليها النصيحة ويرشدها لما فيه مصلحة زواجها. وهذه النصيحة قد تأتي من بعض الأهل الثقة أو قد تكون من قبل المختصين الاجتماعيين أو النفسيين الذين يحاولون الاستماع إلى الزوجين ومساعدتهما على حل مشكلاتهما الزوجية.

ب- الهجر في المضجع نفسه وهو الفراش، يقول صاحب تفسير المنار إن: "في الهجر في المضجع نفسه معنى لا يتحقق بهجر المضجع أو البيت، لأن الاجتماع في المضطجع هو الذي يهيج شعور الزوجية فتسكن نفس كل من الزوجين إلى الآخر، ويزول اضطرابهما الذي أثارته الحوادث قبل ذلك. فإذا هجر الزوج زوجته وأعرض عنها في هذه الحالة رجا أن يدعوها ذلك الشعور والسكون النفسي إلى سؤاله عن السبب ويهبط من نشز المخالفة إلى صفصف الموافقة ".

ج-الضرب غير المبرح، وأن يتَوَقَّى الوجه والمواضع الظاهرة، ولا يضربها إلا لما يتعلق بحقه كالنشوز، فلا يضربها لحق الله عند جمهور الفقهاء، كترك الصلاة.

إذن المقصود من الضرب هنا هو الضرب غير المبرح، ومثل له بعض العلماء بالضرب بالسواك أو القصبة الصغيرة ونحوهما. فعن عطاء قال: "قلت لابن عباس ما المبرح؟ قال بالسواك ونحوه". "وهذا في الحقيقة ليس من باب (الضرب) بمعنى العقاب والأذى والإيلام البدني والنفسي، ولكنه يأتي بمعنى التعبير المادي بالحركة، والمس بالسواك أو ما شابهه تعبيراً عن الجدية وعدم الرضا، وعن الغضب والإعراض عن الزوجة وإبعادها عن نفس الزوج الهاجر في الفراش، وهو عكس المس باليد الذي يعني عادة التعبير عن المحبة والتدليل".

ومن الحجج على نبذ الإسلام لضرب الزوجة أنه لم يعرف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه استخدم أسلوب الضرب مع أحد من أزواجه، وقد وصف الرسول عليه الصلاة والسلام في حديثين مختلفين من يضرب زوجته باللؤم وغلاظة الحس، فقال ﷺ: (يعمد أحدكم يجلد امرأته جلد العبد فلعله يضاجعها من آخر يومه) ، وجاء في حديث آخر:(بمَ يضرب أحدكم امرأته ضرب الفحل ثم لعله يعانقها).

وقد بنى فقهاء الإسلام بناء على هذه الأحاديث موقفهم من الضرب، فقال الشافعية والحنابلة بأنه إن جاز للزوج الضرب وتأديب امرأته لنشوزها، فالأولى تركه، قال الحنابلة: " الأولى ترك ضربها إبقاء للمودة".

وهذا يعطينا نتائج مهمه جدا في هذا الأمر:

الأولى: أن الضرب المباح له شروط قوية جدا مقيدة له وفي حالة واحدة فقط وهي النشوز، وأيضا تقابلها حالة نشوز الرجل نفسه وذلك في قوله تعالى الآية: ﴿ وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أو إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُحْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فإن اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾.فكما جاء في التفسير الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للواحدي(﴿ وإن امرأة خافت ﴾ علمت ﴿ من بعلها ﴾ زوجها ﴿ نشوزًا ﴾ ترفُّعًا عليها لبغضها وهو أن يترك مجامعتها ﴿ أو إعراضًا ﴾ بوجهه عنها ﴿ فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا ﴾ في القسمة والنَّفقة وهي أن ترضى هي بدون حقِّها أو تترك من مهرها شيئًا ليسوِّي الزَّوج بينها وبين ضرَّتها في القسمة وهذا إذا رضيت بذلك لكراهة فراق زوجها ولا تجبر على هذا لأنَّها إنْ لم ترض بدون حقِّها كان الواجب على الزَّوج أن يوفيها حقَّها من النَّفقة والمبيت ﴿ والصلحُ خيرٌ ﴾ من النُّشوز والإعراض أَيْ: إنْ يتصالحا على شيءٍ خيرٌ من أن يُقيما على النُّشوز والكراهة بينهما ﴿ وأحضرت الأنفس الشح ﴾ أَيْ: شحَّت المرأة بنصيبها من زوجها وشحَّ الرَّجل على المرأة بنفسه إذا كان غيرها أحبَّ إليه منها ﴿ وإن تحسنوا ﴾ العشرة والصُّحبة ﴿ وتتقوا ﴾ الجور والميل ﴿ فإن اللَّهَ كَانَ بِمَا تعملون خبيرًا ﴾).

الثانية: ألا يعتبر استخدام هذا الحق الشرعي إذا أخذ بحقه ووفق الشرع أن يصنف عنف أسري.

وأولا وثانيا هذه تنتظم كل الواجبات والحقوق داخل الأسرة، بكل تفاصيلها من أخذ بالقوامة وتأديب الأطفال ومن ذلك ما ورد في حديث الرسول عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ قال: (مُرُوا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين، واضربوهم عليها وهم أبناء عَشْر، وفرقوا بينهم في المضاجع)؛ رواه أحمد

وعلى هذه النتائج التي أوردناها يصبح تعريف مفهوم العنف الأسري في الإسلام مستندا إلى قواعد الشرع الحنيف، وهي أن ليس كل قسوة في أي جانب عنف أسري وفقا للفكر الإسلامي المنطلق من الوحي. أي أن مفهوم العنف الأسري يجب أن يدور مع الحقوق والواجبات المعرفة شرعيا والواردة في الوحي الكريم قرآنا وسنة مطهرة، فهناك نوع من الشدة قد يحسبه البعض عنفا وهو من القوامة أو من حقوق الزوجة أو الاولاد أو الوالدين وهناك جوانب قد لا تدخل في العنف الأسري بمفهومه السائد ولكنها وفقا للحقوق والواجبات الشرعية قد تدخل في إطار العنف الأسري.

تعريف العنف الأسري في الإسلام:

بناء على ما سبق ذكره والنتائج التي ذكرناها أعلاه يصبح العنف الأسري هو أي خروج عن هذه القواعد واستخدام الحقوق التي أعطيت للشخص شرعا بطريقة لا يقرها الشرع، حتى وإن فهم هذا الشخص أن فعله هذا جزء من القوامة أو تأديب الأطفال أو اعتبرتها المرأة جانبا من حقوقها، ولا يدخل في إطاره بأي حال أي شدة شرعية تمارس داخل الأسرة.

وهذ التعريف سيكون مرتكزنا في التعامل مع حالات العنف الأسري وتصنيفاته وأنواعه بالدراسة الميدانية.

الدراسة الميدانية لمشكلة العنف الأسري

الإجراءات المنهجية للدراسة:

تتطلب طبيعة هذه الدراسة متعددة الأبعاد استخدام أكثر من منهج وأداة لجمع بيانات ومعلومات هذه الدراسة لتعدد أنواع العنف الأسري واختلاف أنواعه لذا سيتم استخدام كل من المناهج **التالية** :

١- المنهج الوصفي التحليلي.

٢- المنهج التاريخي.

أدوات جمع البيانات:

١-الملاحظة.

٢- المقابلة المفتوحة والمقننة.

٣-استمارة الاستبانة.

٤- أسلوب التحليل الاحصائي spss أو الاكسيل

اختيار العينات:

اختيار عينات عبر طريقة العينة العشوائية المنتظمة من كل محافظات القصيم العشرة مأخوذة بنظام المحاصصة بحيث تكون وفقا لنسبة العينة مع عدد سكان كل محافظة ليكون إجمالي العينات ١٦٠٢ عينة للمنطقة موزعة بطريقة المحاصصة بين المحافظات بنسبة سكان المحافظة للتعداد الكلي لمنطقة القصيم **كالتالي:**

جدول (03-1)

عدد السكان بالجنسية (سعودي - غير سعودي) والجنس وعدد المساكن على مستوى المحافظات *

المحافظات	عدد المساكن	عدد السكان								
		سعودي			غير سعودي			الجملة		
		ذكور	إناث	الجملة	ذكور	إناث	الجملة	ذكور	إناث	الجملة
بريده (مقر الامارة)	97523	228741	217215	445956	110398	33958	144356	339139	251173	590312
عنيزه	27457	59716	59052	118768	33980	10981	44961	93696	70033	163729
الرس	18084	42104	42187	84291	18626	6634	25260	60730	48821	109551
المذنب	8063	17410	16949	34359	7666	2018	9684	25076	18967	44043
البكيريه	9673	20698	20647	41345	13488	2788	16276	34186	23435	57621
البدائع	9332	21460	20577	42037	12988	2139	15127	34448	22716	57164
الأسياح	6099	16691	16831	33522	4969	1272	6241	21660	18103	39763
النبهانيه	7751	20739	20952	41691	4140	598	4738	24879	21550	46429
عيون الجواء	4540	9163	9148	18311	6931	1302	8233	16094	10450	26544
رياض الخبراء	4389	9663	9805	19468	4438	1069	5507	14101	10874	24975
الشماسيه	1752	4697	4500	9197	1189	219	1408	5886	4719	10605
عقلة الصقور	3534	8929	9340	18269	2056	350	2406	10985	9690	20675
ضريه	4014	10479	10798	21277	2534	636	3170	13013	11434	24447

دليل الخدمات السادس عشر 2017 م _ منطقة القصيم

حجم عينة الدراسة بمنطقة القصيم (سعودي وغير سعودي) وفقا للمحافظة والنوع

جدول (رقم ١)

حجم عينة الدراسة بمنطقة القصيم وفقا للمحافظة والنوع

المحافظة	ذكور	حجم العينة للذكور	إناث	حجم العينة للإناث	الكل	حجم العينة ككل
بريدة (مقر الامارة)	٣٣٩١٣٩	٤٤٦	٢٥١١٧٣	٣٣١	٥٩٠٣١٢	٧٧٧
عنيزة	٩٣٦٩٦	١٢٣	٧٠٠٣٣	٩٢	١٦٣٧٢٩	٢١٥
الرس	٦٠٧٣٠	٨٠	٤٨٨٢١	٦٤	١٠٩٥٥١	١٤٤
المذنب	٢٥٠٧٦	٣٣	١٨٩٦٧	٢٥	٤٤٠٤٣	٥٨
البكيرية	٣٤١٨٦	٤٥	٢٣٤٣٥	٣١	٥٧٦٢١	٧٦
البدائع	٣٤٤٤٨	٤٥	٢٢٧١٦	٣٠	٥٧١٦٤	٧٥
الأسياح	٢١٦٦٠	٢٩	١٨١٠٣	٢٤	٣٩٧٦٣	٥٣
النبهانية	٢٤٨٧٩	٣٣	٢١٥٥٠	٢٨	٤٦٤٢٩	٦١
عيون الجواء	١٦٠٩٤	٢١	١٠٤٥٠	١٤	٢٦٥٤٤	٣٥
رياض الخبراء	١٤١٠١	١٩	١٠٨٧٤	١٤	٢٤٩٧٥	٣٣
الشماسية	٥٨٨٦	٨	٤٧١٩	٦	١٠٦٠٥	١٤
عقلة الصقور	١٠٩٨٥	١٤	٩٦٩٠	١٣	٢٠٦٧٥	٢٧
ضرية	١٣٠١٣	١٧	١١٤٣٤	١٥	٢٤٤٤٧	٣٢
المجموع	٦٩٣٨٩٣	٩١٣	٥٢١٩٦٥	٦٨٧	١٢١٥٨٥٨	١٦٠٠

٢-اختيار عينات من مجتمع المعنفين لتبين أنواع العنف المستخدم وجنس المعنف ونسبته في المحافظات المختلفة.

٣- عينات من حالات العنف الأسري في المدارس عبر إدارات التعليم بمنطقة القصيم وقد تم اختيار الإدارات التالية:

الإدارة التعليمية	النسبة من العينة
الإدارة العامة للتعليم بمنطقة القصيم	**%٤٠**
إدارة التعليم بمحافظة الرس	**%٢٠**
إدارة التعليم بمحافظة البكيرية	**%٢٠**
إدارة التعليم بمحافظة المذنب	**%٢٠**

٤-عينات من الخبراء في المجال في كل من مركز الحماية بوزارة الموارد البشرية ببريدة ومركز الإصلاح الأسري بجمعية أسرة وإدارة الشرطة المعنية وبلغت نسبة العينة ٤٨.

وستتبع الدراسة التعريف التالي للعنف الأسري:

العنف الأسري وفقا لهذه الدراسة هو أي خروج عن القواعد والحقوق الشرعية لأطراف العلاقة في الأسرة، واستخدام الحقوق التي أعطيت للشخص شرعا بطريقة لا يقرها الشرع، حتى وإن فهم هذا الشخص أن فعله هذا جزء من القوامة أو تأديب الأطفال أو اعتبرتها المرأة جانبا من حقوقها، ولا يدخل في إطاره بأي حال أي شدة شرعية تمارس داخل الأسرة.

عرض وتحليل وتفسير بيانات الدراسة

عرض وتحليل وتفسير البيانات الخاصة بقياس رأي المجتمع تجاه العنف الأسري

البيـانـات الأوليـة:

جدول (رقم ٢) توزيع عينة المجتمع ووفقا للخصائص الكيفية

ن= ١٦٠٢

الخصائص الكيفية	ك	%
الإدارة التعليمية		
الإدارة العامة للتعليم بمنطقة القصيم	٧١٧	٤٤,٨
إدارة التعليم بمحافظة عنيزة	٢٢٢	١٣,٩
إدارة التعليم بمحافظة الرس	٥٢١	٣٢,٥
إدارة التعليم بمحافظة البكيرية	٩٨	٦,١
إدارة التعليم في محافظة المذنب	٤٣	٢,٧
النوع		
ذكر	١٠٢١	٦٣,٧
أنثى	٥٨١	٣٦,٣
الجنسية		
سعودي	١٥٤٩	٩٦,٧
غير سعودي	٥٣	٣,٣
الحالة الاجتماعية		
أعزب	٢٢٨	١٤,٢
متزوج	١٣٠٠	٨١,١
مطلق	٤٩	٣,١
أرمل	٢٤	١,٥
الحالة التعليمية		
يقرأ ويكتب	٩	٠,٦
تعليم ابتدائي	٨٣	٥,٢

الخصائص الكيفية	ك	%
تعليم متوسط	١٠٣	٦,٤
تعليم ثانوي	٣٠٠	١٨,٧
بكالوريوس	٩٥٦	٥٩,٧
دبلوم عالي	٩٩	٦,٢
ماجستير	٤٠	٢,٥
دكتوراه	٧	٠,٤
المهنة:		
موظف في قطاع خاص	٥٥	٣,٤
موظف حكومي	١٠٧٦	٦٧,٢
أعمال حرة	٣٣	٢,١
طالب	١٩٥	١٢,٢
بلا عمل	٢٤٣	١٥,٢
نوع السكن:		
فيلا	١٠١٠	٦٣
شقة	٣٠٥	١٩
دور	٢٨٧	١٧,٩

الجنس

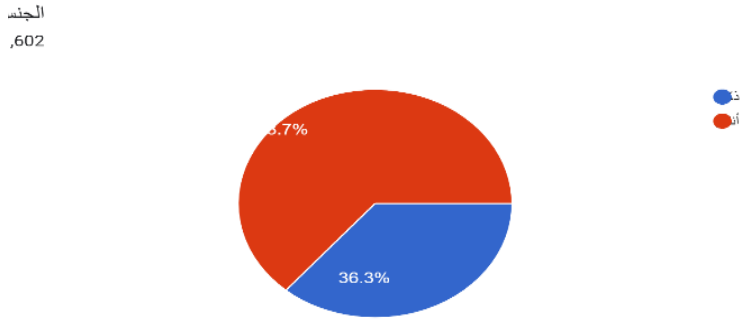

الجنسية

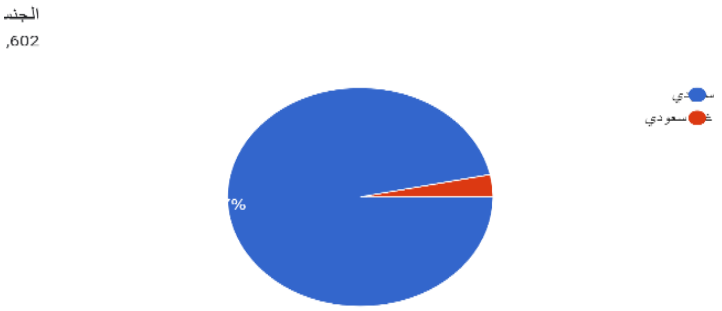

الحالة الاجتماعية ٦٠٢،١ ردًا

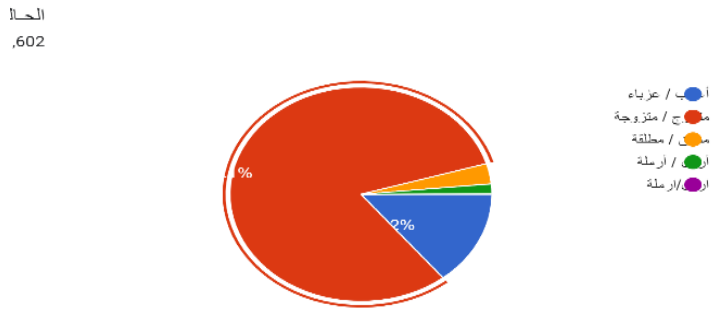

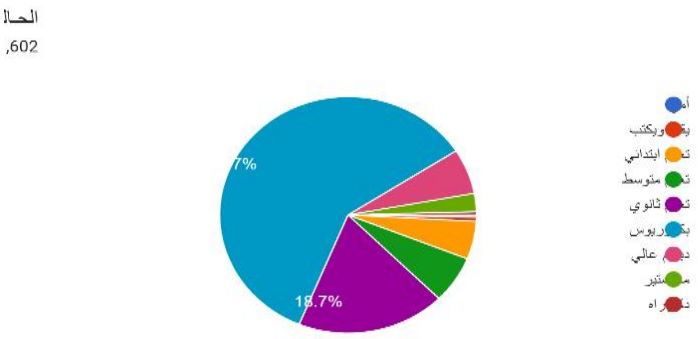

الحالة التعليمية ٦٠٢،١ ردًا

المهنة ٦٠٢،١ ردًا

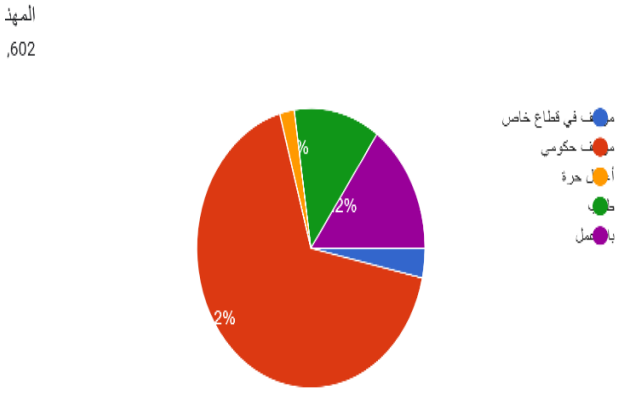

عدد أفراد الأسرة ٦٠٢،١ ردًا

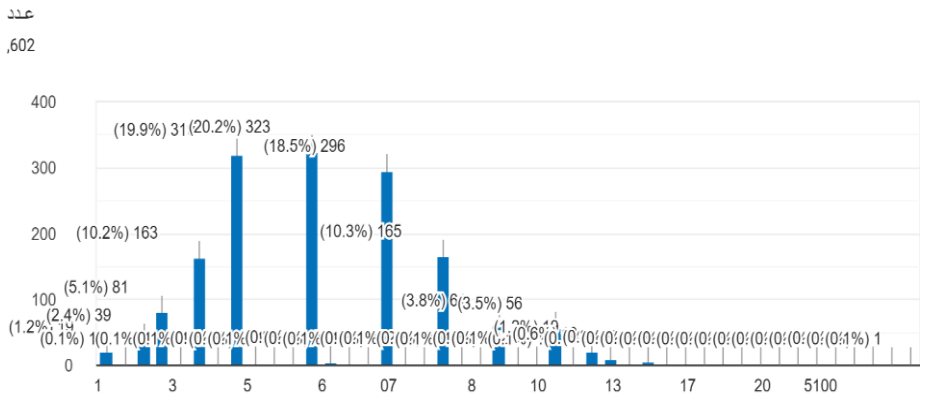

نوع السكن

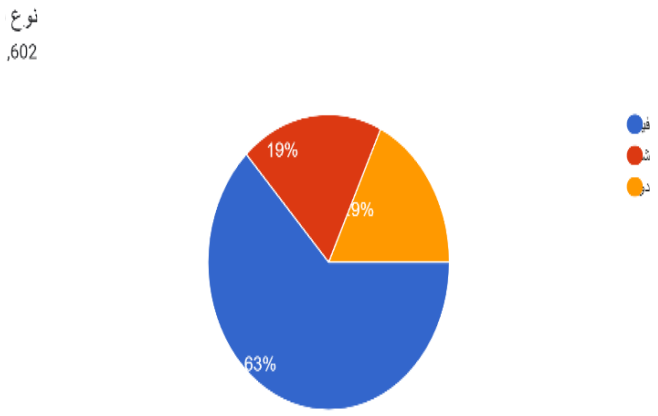

المحور العام (التعرض للعنف الأسري)

هل تعرضت للاعتداء من قبل؟

جدول (رقم ٣) مدى تعرض عينة المجتمع للاعتداء

ن= ١٦٠٢

التعرض للاعتداء	ك	%
نعم	١٠٢	٦,٤
لا	١٥٠٠	٩٣,٦
مجموع	١٦٠٢	%١٠٠

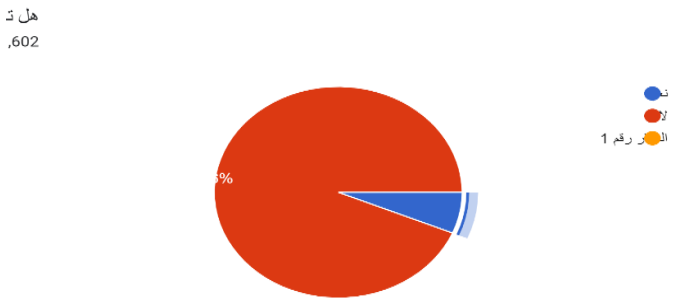

الواضح من الجدول رقم ٣ ان عدد الذين جاءت إجابتهم بنعم عند السؤال عن التعرض للعنف بلغت نسبتهم ٦,٤% من إجمالي العينة البالغ عددها ١٦٠٢ ، مما يدل على أن مشكلة العنف الأسري حسب إجابات عينة الدراسة التي أخذت بطريقة حصصية بحسب نسبة سكان المحافظة لتعداد السكان بالقصيم محدودة وبذا تكون ما زالت في طور المشكلة ولم تصبح ظاهرة منتشرة.

إذا كانت الإجابة بنعم ما نوع الاعتداء؟٩٧ ردًا

جدول (رقم ٤) نوع الاعتداء

ن= ١٠٢

نوع الاعتداء	ك	%
الجسدي	٥٠	٤٩,٠٢
اللفظي	٢٦	٢٥,٤٩
النفسي	١٣	١٢,٧٥
الجنسي	٥	٤,٩٠
التعليمي	٢	١,٩٦
الاقتصادي	–	–
الاجتماعي	١	٠,٩٨
لم يحدد	٥	٤,٩٠

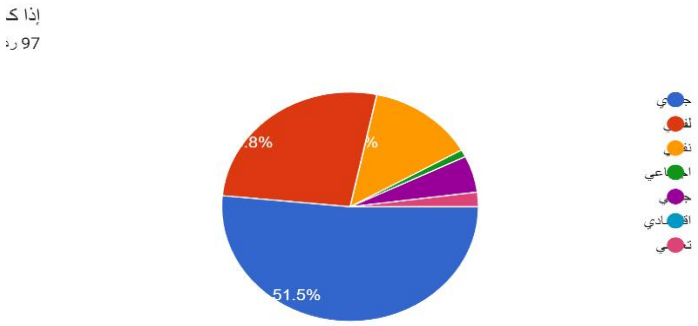

يبين الجدول رقم ٤ نوع الاعتداء من وجهة نظر الزوجات المعنفات وهن يمثلن ٩٧ ردا من العينة البالغة ١٦٠٢، وجاء ردهن بان العنف الجسدي أخذ الرتبة ١ بنسبة مئوية٥٠% مما يدل على أنه أكثر أنواع العنف ضد الزوجة حسب إفادات الزوجات، يليه العنف اللفظي ثم العنف النفسي ثم التعليمي ويليه الاجتماعي ولم يسجل العنف الاقتصادي أي وجود في إجابات العينة.

عدد مرات الاعتداء

جدول (رقم ٥) عدد مرات الاعتداء

ن= ١٠٢

عدد مرات الاعتداء	ك	%
من ٢-٤ مرات	٣٤	٣٣,٣٣
من ٤-٦ مرات	١٥	١٤,٧١
أكثر من ٦ مرات	٤٩	٤٨,٠٤
لم يحدد	٤	٣,٩٢
مج	١٠٢	%١٠٠

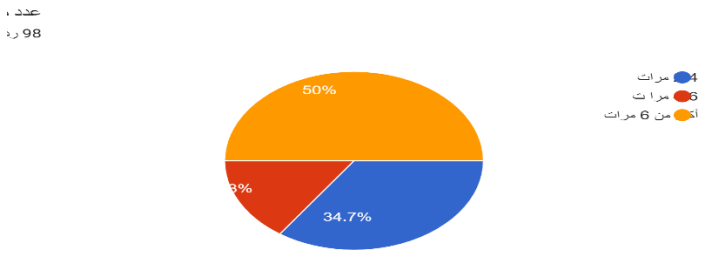

يبين الجدول رقم ٥ عدد مرات الاعتداء وتكراره وقد أخذت الإجابة بتكرره أكثر من ٦ مرات الرتبة الأعلى ١ بنسبة مئوية ٥٠% وتدرجت إلى عدد مرات أقل من ذلك، مما يفيد أن الاعتداء عندما يقع يتكرر دائما.

من الذي قام بالاعتداء

جدول (رقم ٦) من الذي قام بالاعتداء

ن= ١٠٢

من الذي قام بالاعتداء	ك	%
الأب	٢٥	٢٤,٥١
الأم	٩	٨,٨٢
الزوج	٣٧	٣٦,٢٧
الزوجة	٤	٣,٩٢
الابنة	–	–
الابن	١	٠,٩٨
العم أو الخال	٤	٣,٩٢
العمة/ الخالة	٣	٢,٩٤
الأخ	٤	٣,٩٢
الإخوة	٤	٣,٩٢
ابن الخالة	٢	١,٩٦
بعض أفراد الأسرة	١	٠,٩٨
الجيران	١	٠,٩٨
معلم/ المعلمة	٢	١,٩٦
ولي أمر طالب	٢	١,٩٦
زملاء	١	٠,٩٨
لم يحدد	٦	٥,٨٨

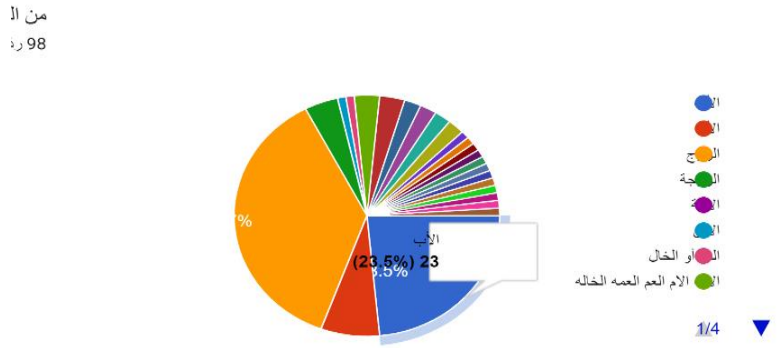

يبين الجدول رقم ٦ القائم بالاعتداء وقد وضح بحسب إجابات المعنفين من العينة أن الزوج جاء في المرتبة الأعلى برتبة ١ ونسبة ٣٦,٢٧% مما يدل على أن أكثر من يقع عليهم العنف الأسري هن الزوجات حسب إفادات العينة، وجاء في المرتبة الثانية الأب بنسبة مئوية ٢٤,٥١% تليه الأم بنسبة ٨,٨٢% وتراوح بقية أفراد الأسرة بنسب قليلة أعلاها ٣,٩٢% وهي نسبة اعتداء العم والخال وكذلك سجلت نفس للإخوة.

هل لجأت لأي جهة أثناء ممارسة العنف ضدك ؟!

جدول (رقم ٧) اللجوء لأي جهة أثناء ممارسة العنف

ن= ١٠٢

اللجوء	ك	%
نعم	٣٩	٣٨,٢٤
لا	٦١	٥٩,٨٠
لم يحدد	٢	١,٩٦
مج	١٠٢	%١٠٠

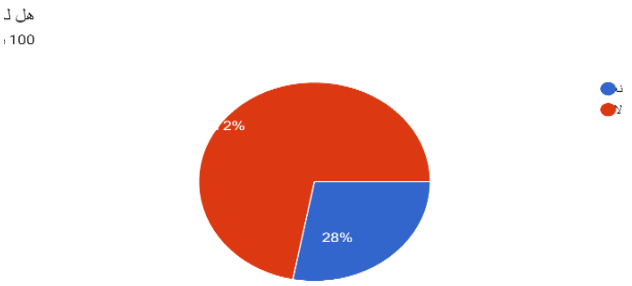

الجدول رقم ٧ يبين لجوء المعنف لجهات الاختصاص أو أي جهة أخرى عند تعرضه للعنف، وقد أخذت الإجابة بعدم لجوء المعنف لأي من جهات الاختصاص أو أي جهة أخرى أعلى نسبة ٥٩,٨٠% ، مما يدل على أن كثير من حالات العنف الأسري لا تصل لجهات الاختصاص وبالتالي لا يكشف عنها،

إذا كانت إجابتك على السؤال السابق (بنعم) فأي من الجهات التالية التي اتجهت اليها؟

جدول (رقم ٨) الجهات التي تم اللجوء إليها أثناء ممارسة العنف

ن= ٣٩

الجهات	ك	%
كبار العائلة	٢١	٥٣,٨٥
الحماية الاجتماعية	٥	١٢,٨٢
اللجوء للقضاء	٤	١٠,٢٦
مكاتب الاستشارات الاجتماعية	٢	٥,١٣
مراكز الشرطة	٦	١٥,٣٨
أختي (شكوى فقط)	١	٢,٥٦
المدرسة	١	٢,٥٦

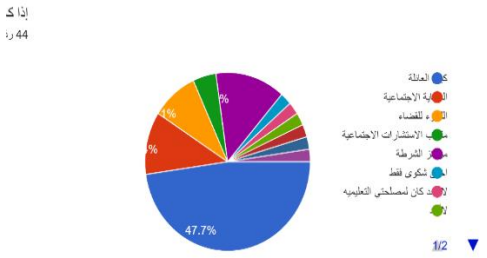

الجدول رقم ٨ يبين أكثر الجهات التي يتجه إليها المعنف ونوعها، وقد بينت الإجابات أن أكثر جهة يبغلها المعنف بما حدث له هي كبار العائلة وجاءت رتبتها ١ بنسبة مئوية ٥٣,٨٥% ، تلى ذلك اللجوء إلى الشرطة بنسبة ١٥,٣٨% يليها اللجوء لدار الحماية بنسبة ١٢,٨٢ثم القضاء بنسبة ١٠,٢٦ ثم المدرسة بنسبة ٢,٥٦% وأخيرا الشكوى للأخت الأكبر بنسبه ٢,٥٦%.

في حالة الزوجة المعنفة حددي نوع التعنيف

جدول (رقم ٩) نوع التعنيف الذي تعرضت له الزوجة المعنفة

ن= ٣٦

نوع التعنيف	ك	%
لفظي	١٧	٤٧,٢٢
جسدي	٢٠	٥٥,٥٦
نفسي	٦	١٦,٦٧
جنسي	٢	٥,٥٦
الاهمال وعدم التقدير وقله المصروف	١	٢,٧٨
الهجر	١	٢,٧٨
تعنيف بالاستهزاء	١	٢,٧٨
زواجه من أخرى	١	٢,٧٨

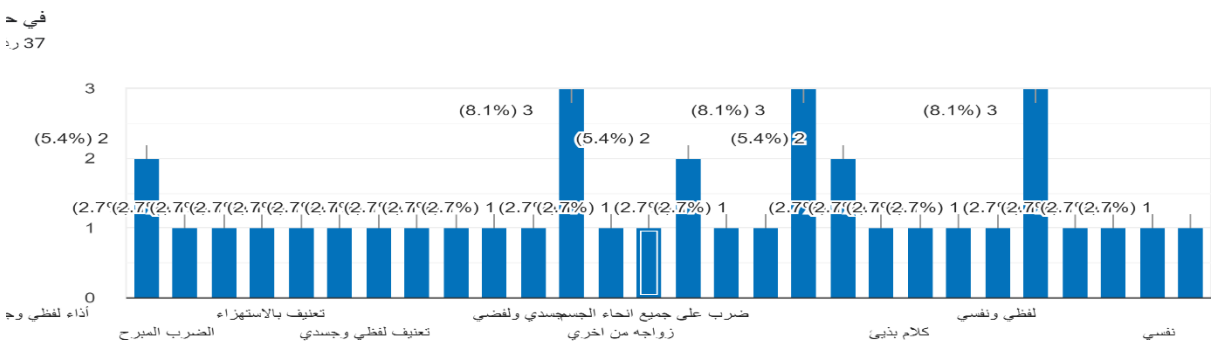

كم عدد زوجات الزوج

جدول (رقم ١٠) عدد زوجات الزوج للزوجة المعنفة

ن= ٣٦

عدد الزوجات	ك	%
واحدة	٢٨	٧٧,٧٨
اثنتان	٦	١٦,٦٧
ثلاث	٢	٥,٥٦
مج	٣٦	١٠٠%

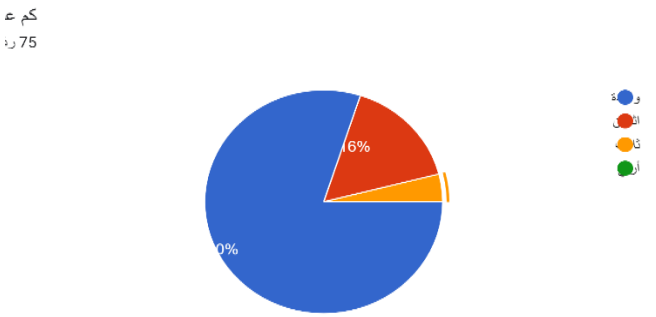

يتبين من الجدول رقم ١٠ أن التعدد حسب إجابات أفراد العينة ليس سبب مباشر للعنف فقد أجابت ٧٧,٧٨% من المعنفات أن الزوج المعنف غير معدد، وكانت نسبة الأزواج المعنفين المعددين ٢٢,٢٣% وغالبهم من الذين تزوجوا من اثنتين بنسبة ١٦,٦٧% بينما الذين لديهم ثلاثة زوجات كانت نسبتهم ٥,٥٦%.

هل حدث طلاق من قبل؟

جدول (رقم ١١) مدى حدوث طلاق للزوجة المعنفة من قبل

ن= ٧٧

حدوث طلاق	ك	%
نعم	٣٦,٥	٤٤,٤٤
لا	٤٠,٥	٥٥,٥٦
مج	٣٦	١٠٠%

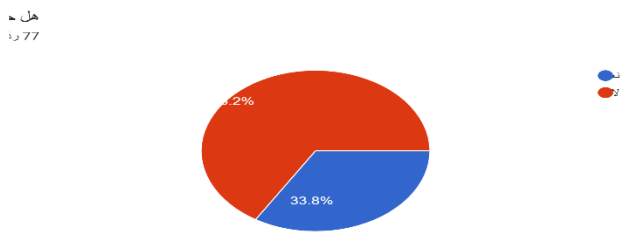

الجدول رقم ١١ يبين حدوث طلاق للمعنفة من عدمه، وقد تبين ان نسبة ٤٤,٤٤% بينما الذين أجابوا بلا كانت نسبتهم ٥٥,٥٦%.

في حالة الإجابة بنعم كم مرة؟

جدول (رقم ١٢) عدد مرات حدوث الطلاق للزوجة المعنفة من قبل

ن= ٣٠

عدد مرات حدوث طلاق	ك	%
١	١٠	٦٢,٥٠
٢	٤	٢٥,٠٠
٣	١	٦,٢٥
٤	١	٦,٢٥
مج	١٦	**%١٠٠**

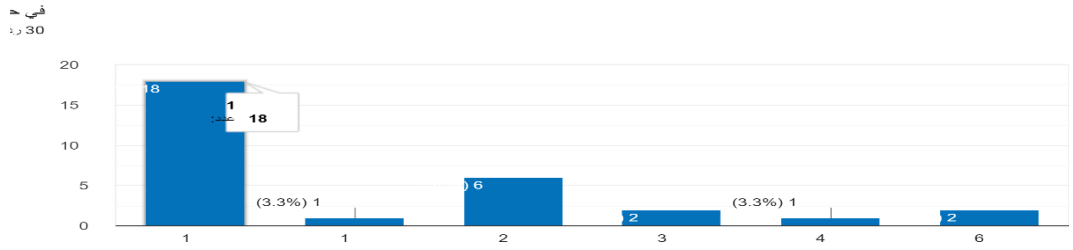

يتبين من الجدول رقم ١٢ أن اللاتي تعرضن للطلاق عدد من المرات نسبتهم ٣٧,٥% وتراوح عدد المرات بين مرتين إلى أربعة مرات وسجلت الأربعة مرات أدنى نسبة وهي٦,٢٥% تساويها نسبة عدد الطلقات الثلاث، بينما جاء الطلاق لمرتان بنسبة ٢٥,٠٠%

هل تعرضتِ للهجر من قبل؟

جدول (رقم ١٣) مدى تعرض الزوجة المعنفة للهجر

ن= ٧٠

التعرض للهجر	ك	%
نعم	٤٠,٥	٥٥,٧
لا	٣٦,٥	٤٤,٣
مج	٧٠	%١٠٠

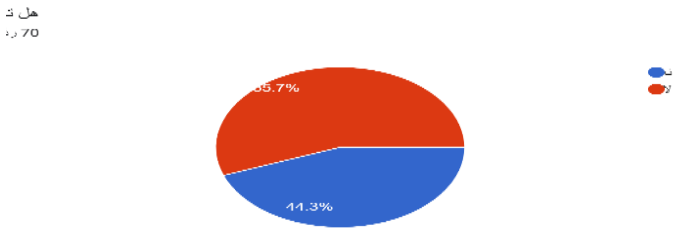

يبين الجدول رقم ١٣ ان نسبة ٤٠,٥% من المعنفات تعرضن للهجر.

حجم العنف الأسري بمنطقة القصيم:

هل العنف الأسري من وجهة نظرك منتشر بين أوساط المجتمع بمنطقة القصيم؟

جدول (رقم ١٤) مدى انتشار العنف الأسري بمنطقة القصيم كما حدده عينة المجتمع

ن= ١٦٠٢

الانتشار	ك	%
منتشر في كثير من الأسر	١٧٢	١٠,٧٤
منتشر في الأسر، ولكن بشكل محدود جداً	١٠٧٣	٦٦,٩٨
العنف الأسري لا يشكل مشكلة بالمجتمع	٣٥٦	٢٢,٢٢
لم يُجب	١	٠,٠٦
مجموع	١٦٠٢	%١٠٠

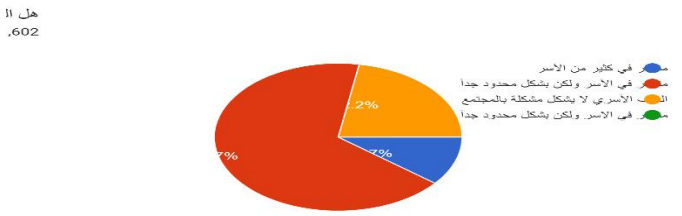

جدول رقم ١٤ حجم انتشار العنف الأسري في منطقة القصيم وأخذت عبارة منتشر بكثرة ادنى رتبة بنسبة ١٠,٧٤% من حجم العينة البالغة ١٦٠٢ بينما رأى الغالبية أنه منتشر بشكل محدود جدا بنسبة ٦٦,٩٨%

بينما رأى آخرون أن العنف الأسري لا يشكل مشكلة بالمجتمع وبلغت نسبتهم ٢٢,٢٢% وأحجم نسبة ٠,٠٦% عن الإجابة، وهذه النسب تبين أن العنف الأسري بمنطقة القصيم موجود بشكل محدود جدا وعليه مازال في طور المشكلة ولا يعد ظاهرة من الظواهر المنتشرة بالمنطقة.

ما الطريقة المعتادة للحوار داخل الأسرة؟

جدول (رقم ١٥) الطريقة المعتادة للحوار داخل الأسرة كما حددتها عينة المجتمع

ن= ١٦٠٢

الانتشار	ك	%
تمارس الأسر الحوار بطريقه طبيعية واعتيادية.	١٣٠٤	٨١,٤
بشكل تسلطي	١٣٥	٨,٤
طريقة فيها خوف من خلال ممارسة التهديد.	١٦٣	١٠,٢
مج	١٦٠٢	%١٠٠

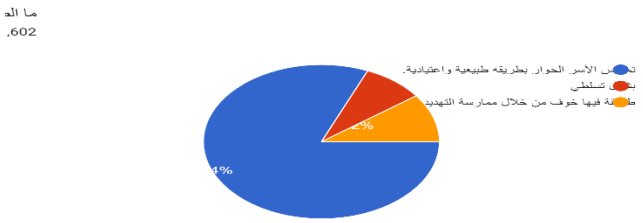

يبين الجدول رقم ١٥ أن الأسر تمارس الحوار داخلها بطريقه طبيعية واعتيادية.

أشكال العنف الأسري بمنطقة القصيم:

ما أشكال العنف الجسدي بين أفراد الأسر من وجهة نظرك؟

جدول (رقم ١٦) أشكال العنف الجسدي بين أفراد الأسر من وجهة نظر عينة المجتمع

ن= ١٦٠٢

الأشكال	ك	%
تعرض المُعنف للضرب بآلة حادة من قبل أفراد أسرته.	٤٨٠	٣٠
التعذيب الجسدي بأماكن حساسة بالجسم.	٣٢٢	٢٠,١
التعرض للتحرش الجنسي من قبل أفراد أسرته	١٠١	٦,٣
الضرب باليد	٤٢	٢٦,٢

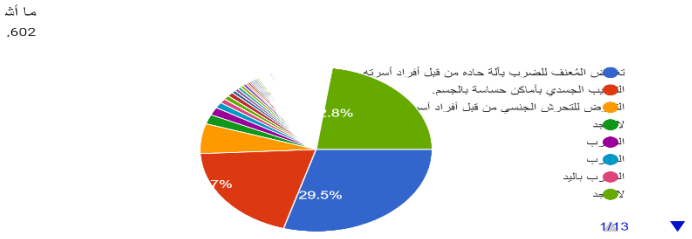

يبين الجدول رقم ١٦ أن أكثر أنواع العنف الجسدي المنتشرة هي تعرض المُعنف للضرب بآلة حادة من قبل أفراد أسرته بنسبة ٣٠% يليها الضرب باليد ٢٦,٢% يلي ذلك التعذيب الجسدي بأماكن حساسة بالجسم.

ما أشكال العنف اللفظي بين أفراد الأسر من وجهة نظرك؟

جدول (رقم ١٧) أشكال العنف اللفظي بين أفراد الأسر من وجهة نظر عينة المجتمع

ن= ١٦٠٢

الأشكال	ك	%
تعرض المُعنف للشتم بألفاظ نابية من قبل أفراد أسرته	٧٢٥	٤٥,٣
التهديد بالضرب من قبل أفراد أسرته بشكل مستمر.	٣٩١	٢٤,٤
تعرض المُعنف للسخرية أمام الآخرين من قبل أفراد أسرته	٤٤٥	٢٧,٨

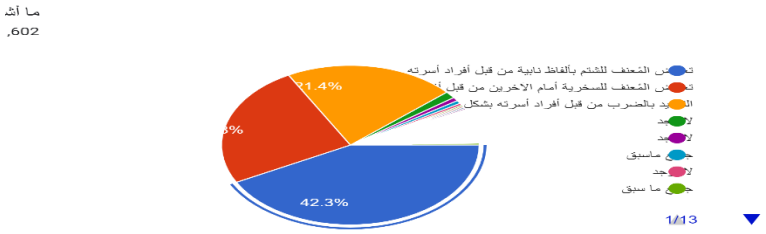

يبين الجدول رقم ١٧ أن أعلى شكل من أشكال التعنيف اللفظي هو تعرض المُعنف للشتم بألفاظ نابية من قبل أفراد أسرته بنسبة ٤٥,٣% يليه تعرض المُعنف للسخرية أمام الآخرين من قبل أفراد أسرته بنسبة ٢٧,٨% وأقلها التهديد بالضرب من قبل أفراد أسرته بشكل مستمر.

ما أشكال العنف المعنوي بين أفراد الأسر من وجهة نظرك؟

جدول (رقم ١٨) أشكال العنف المعنوي بين أفراد الأسر من وجهة نظر عينة المجتمع

ن= ١٦٠٢

الأشكال	ك	%
الحبس في المنزل وعدم الخروج	٤٧٨	٢٩,٨
الحرمان من ممارسة الهوايات الشخصية	٨٣٦	٥٢,٢
الطرد من المنزل	٢١٦	١٣,٥

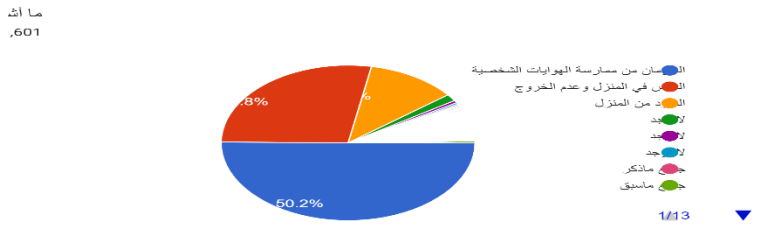

يوضح الجدول رقم ١٨ أشكال العنف المعنوي بين أفراد الأسر من وجهة نظر عينة المجتمع، التي تراوحت بين الحرمان من ممارسة الهوايات الشخصية كأعلى نسبة ٥٢,٢% يليها الحبس في المنزل بنسبة ٢٩,٨% وأخيرا الطرد من المنزل بنسبة ١٣,٥%.

أسباب العنف الأسري بمنطقة القصيم:

أي من الأسباب التالية التي تقف خلف وجود بعض حالات العنف الأسري بين أفراد الأسر بمنطقة القصيم من وجهة نظرك؟

١-الأسباب الاجتماعية

جدول (رقم ١٩) الأسباب الاجتماعية للعنف الأسري من وجهة نظر عينة المجتمع

ن= ١٦٠٢

الأسباب	ك	%
ضعف المستوى التعليمي	٦٦٩	٤١,٧٦
تدني المستوى الاقتصادي للأسر	٦٩١	٤٣,١٣
الفهم الخاطئ للقوامة أو للرجولة "ثقافة فرض السيطرة غير الشرعية "لعائل الأسرة على أفراد أسرته"	٨١٨	٥١,٠٦
تدخل الأقارب وتشجيعهم	٤٠٢	٢٥,٠٩
تدخل الأصدقاء وتشجيعهم	٢٠٩	١٣,٠٥
انخفاض المستوى الاجتماعي للمعتدي عن المعتدى عليه	٢٦٢	١٦,٣٥
انخفاض الوعي الديني	٩٠٣	٥٦,٣٧
انخفاض المستوى التعليمي للمعتدي	٤٠٢	٢٥,٠٩
انخفاض المستوى الاقتصادي "المادي" للمعتدي عن المعتدى عليه	٣٤٧	٢١,٦٦
تقليد المعتدي للآخرين	٢٥٥	١٥,٩٢
الزواج تم بدون رغبة الزوج أو الزوجة	٢٩٤	١٨,٣٥

الأسباب	ك	%
نظرة الرجل للمرأة باعتبارها مخلوق أقل	٤٥٩	٢٨,٦٥
تعاطي المخدرات، تعاطي الخمور، تعاطي الحبوب	٧٩٠	٤٩,٣١
تعدد علاقات الزوج النسائية	٢٩٤	١٨,٣٥
الشك وسوء الظن والغيرة الزائدة المرضية	٦٧٧	٤٢,٢٦
تدخل الزوجات في حياة بعض	٢٦٩	١٦,٧٩
سوء أخلاق المعتدي والتعود على ممارسة العدوان	٦١٥	٣٨,٣٩
تساهل أسرة المعتدى عليه	٤٢٧	٢٦,٦٥
عدم القدرة على مواجهة المشاكل	٦٩١	٤٣,١٣

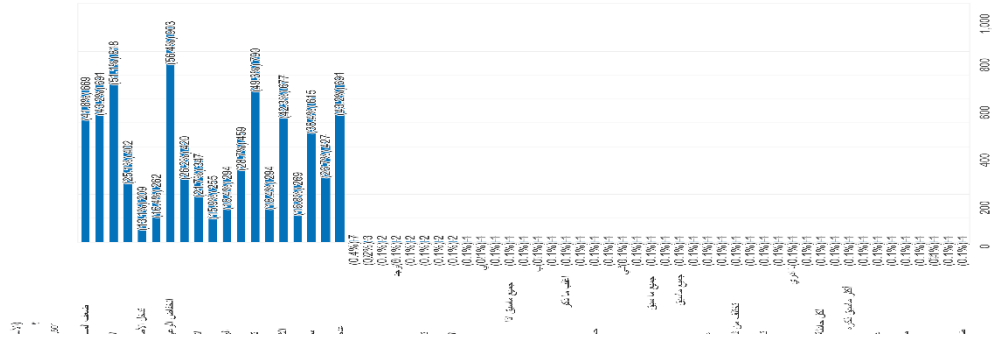

الجدول رقم ١٩ يبين الأسباب الاجتماعية للعنف الأسري من وجهة نظر عينة المجتمع، وقد جاء أكثر الأسباب انتشارا انخفاض الوعي الديني بنسبة ٥٦,٣٧ وجاء بعده الفهم الخاطئ للقوامة أو للرجولة "ثقافة فرض السيطرة غير الشرعية "لعائل الأسرة على أفراد أسرته" بنسبة ٥١,٠٦%، تلى ذلك تعاطي المخدرات، تعاطي الخمور، تعاطي الحبوب بنسبة ٤٩,٣١%، ثم تلى ذلك تدني المستوى الاقتصادي للأسر بنسبة٤٣,١٣% وبنفس نسبتها عدم القدرة على مواجهة المشاكل، وهذه شكلت أهم الأسباب الاجتماعية للعنف الأسري.

٢-الأسباب الاقتصادية

أي من الأسباب التالية التي تقف خلف وجود بعض حالات العنف الأسري بين أفراد الأسر بمنطقة القصيم من وجهة نظرك؟

جدول (رقم ٢٠) الأسباب الاقتصادية للعنف الأسري من وجهة نظر عينة المجتمع

ن= ١٦٠٢

الأسباب	ك	%
انخفاض الدخل	٩٥٣	٥٩,٤٩
ارتفاع الأسعار	٧٢٦	٤٥,٣٢
الخلافات حول الأمور المالية	٧١٠	٤٤,٣٢
الخلافات حول شكل ونوع الاستهلاك	٣٠٦	١٩,١٠
تراكم الديون	٩٣٤	٥٨,٣٠
البذخ والصرف الزائد	٣٠٢	١٨,٨٥
قلة فرص العمل	٥٧٣	٣٥,٧٧
قلة دخل الأسرة	٦٧١	٤١,٨٩
عدم السعي لزيادة الدخل	٢٩٩	١٨,٦٦
الطموح الزائد لبعض أفراد الأسرة	٣٠٨	١٩,٢٣
تقليد المستويات الأعلى اقتصاديا	٥٥٠	٣٤,٣٣

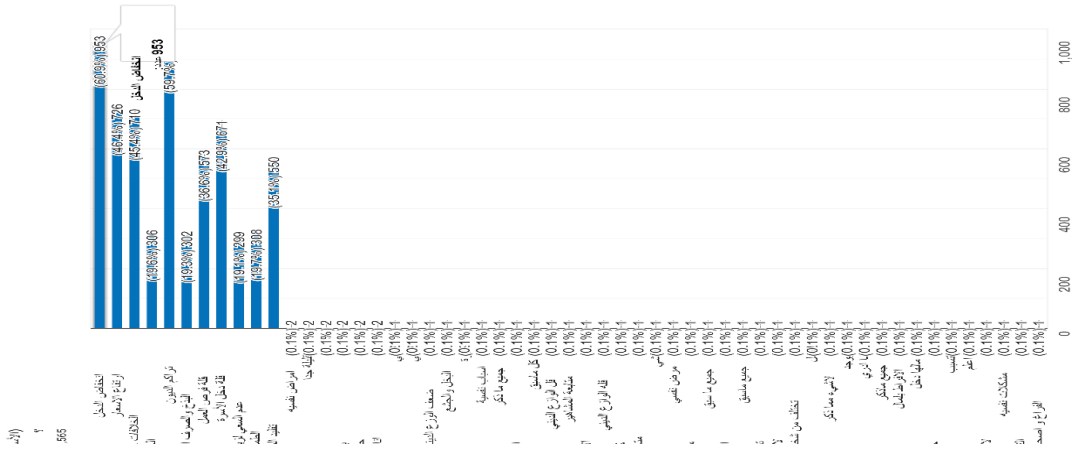

الجدول رقم ٢٠ يبين الأسباب الاقتصادية للعنف الأسري من وجهة نظر عينة المجتمع، وتبين أن أعلى الأسباب نسبة هو انخفاض الدخل بنسبة مئوية ٥٩,٤٩% يليه تراكم الديون٥٨,٣٠% ثم ارتفاع الأسعار بنسبة ٤٥,٣٢% وتقليد المستويات الأعلى اقتصاديا٣٤,٣٣% وتراوحت بقية الأسباب بين الطموح الزائد لبعض أفراد الأسرة وعدم السعي للعمل والخلافات حول الأمور المالية والخلافات حول شكل ونوع الاستهلاك والبذخ والصرف الزائد بنسب أقل.

٣-الأسباب النفسية

جدول (رقم ٢١) الأسباب النفسية للعنف الأسري من وجهة نظر عينة المجتمع

ن= ١٦٠٢

الأسباب	ك	%
معاناة المعتدي من عقد ورواسب منذ الماضي	٨٩٥	٥٥,٨٧
مرور المعتدي بأزمات صحية نفسية أو عضوية أثرت على نفسيته	٦٧٠	٤١,٨٢
مرور المعتدي بأزمات نفسية حالية	٦٠٤	٣٧,٧٠
تعرض المعتدي لأزمات في العمل	٤٣٢	٢٦,٩٧
تعرض المعتدي لأزمات مع أهله	٥١٠	٣١,٨٤
تعرض المعتدي لأزمات مع الأصدقاء	٢٧١	١٦,٩٢
شعور المعتدي بالفشل والإحباط	٦٠٩	٣٨,٠١
مرور المعتدي بفشل دراسي	٣٤٤	٢١,٤٧
فشل المعتدي في إيجاد عمل مناسب والاستقرار فيه	٤٤٥	٢٧,٧٨
تعرض المعتدي لأزمات اقتصادية أثرت عليه نفسيا	٤٧٣	٢٩,٥٣
تعرض المعتدي لتجارب عاطفية فاشلة	٢١٦	١٣,٤٨
إحساس المعتدي بالدونية أو أنه أقل من المعتدى عليه	٤٨٨	٣٠,٤٦
إشعار المعتدى عليه للمعتدي بأنه متفوق عليه	٢٥٩	١٦,١٧
العصبية الزائدة	٩٦٧	

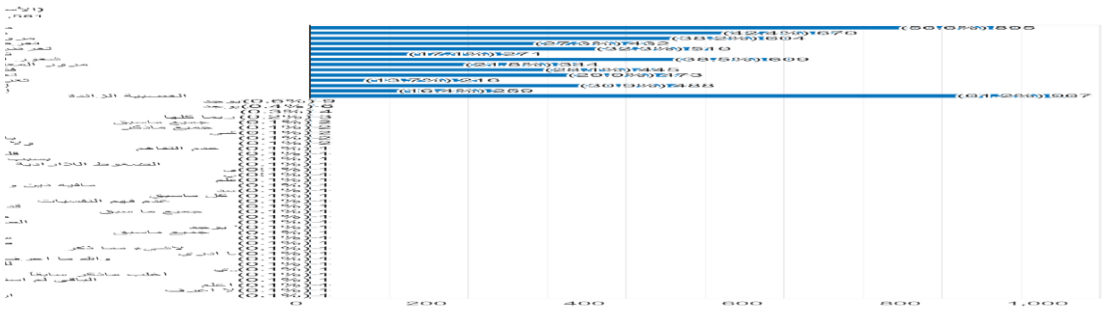

يوضح الجدول رقم ٢١ الأسباب النفسية للعنف الأسري من وجهة نظر عينة المجتمع، وجاءت العصبية الزائدة كأعلى سبب بنسبة٦٠,٣٦%، تلتها معاناة المعتدي من عقد ورواسب منذ الماضي ٥٥,٨٧% ثم مرور المعتدي بأزمات صحية نفسية أو عضوية أثرت على نفسيته٤١,٨٢%، ثم تراوحت الأسباب بنسب أقل من سابقتها بين مرور المتعدي بأزمات نفسية حالية وتعرض المعتدي لأزمات في العمل وتعرض

المعتدي لأزمات مع أهله وتعرض المعتدي لأزمات مع الأصدقاء وشعور المعتدي بالفشل والإحباط ومرور المعتدي بفشل دراسي وفشل المعتدي في إيجاد عمل مناسب والاستقرار فيه وتعرض المعتدي لأزمات اقتصادية أثرت عليه نفسيا اوتعرض المعتدي لتجارب عاطفية فاشلة، وكذلك إحساس المعتدي بالدونية أو أنه أقل من المعتدى علية وإشعار المعتدى عليه للمعتدي بأنه متفوق عليه.

آثار العنف الأسري بمنطقة القصيم:

أي من الآثار التالية التي تحدث من جراء العنف الأسري بين أفراد الأسر بمنطقة القصيم من وجهة نظرك؟

١-الأثار الاجتماعية

جدول (رقم ٢٢) الآثار الاجتماعية للعنف الأسري بين أفراد الأسر بمنطقة القصيم من وجهة نظر عينة المجتمع

ن= ١٦٠٢

الآثار	ك	%
خلو العلاقات الأسرية من قيم الرحمة والمودة	١١٠٦	٦٩,٠٤
غلبة سوء الظن على العلاقات الأسرية	٧٢٨	٤٥,٤٤
التفكك داخل بناء الأسرة	١٠٣٠	٦٤,٢٩
الابتعاد عن قيم الاعتمادية والتساند المتبادل	٤٢٠	٢٦,٢٢
غلبة مشاعر الأنانية والبحث عن الذات	٥٧٠	٣٥,٥٨
تدني سمعة الأسرة بين العائلة الكبيرة	٣١٨	١٩,٨٥
تدني وضع الأسرة في المدينة أو القرية	٢٩٤	١٨,٣٥
التأثير السلبي على مستقبل الأبناء	٦٢٦	٣٩,٠٨
سعي بعض أفراد الأسرة للبعد عنها	٤٤٣	٢٧,٦٥
دخول الأسرة في عزلة اجتماعية كاملة	٥١٣	٣٢,٠٢

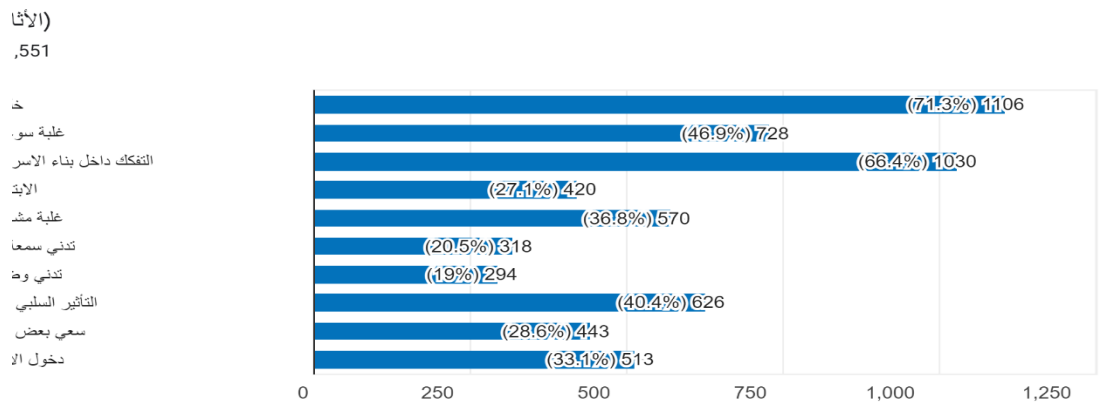

يبين الجدول رقم ٢٢ الآثار الاجتماعية للعنف الأسري بين أفراد الأسر بمنطقة القصيم من وجهة نظر عينة المجتمع، واتضح منه أن أعلى الآثار خلو العلاقات الأسرية من قيم الرحمة والمودة بنسبة٦٩,٠٤% وتلى ذلك التفكك داخل بناء الأسرة ٦٤,٢٩%، غلبة سوء الظن على العلاقات الأسرية٤٥,٤٤%، ثم تراوحت الآثار بنسب أقل بين الابتعاد عن قيم الاعتمادية والتساند المتبادل وغلبة مشاعر الأنانية والبحث عن الذات وأيضا تدني سمعة الأسرة بين العائلة الكبيرة وتدني وضع الأسرة في المدينة أو القرية والتأثير السلبي على مستقبل الأبناء وسعي بعض أفراد الأسرة للبعد عنها ودخول الأسرة في عزلة اجتماعية كاملة.

٢-الآثار النفسية

جدول (رقم ٢٣) الآثار النفسية للعنف الأسري بين أفراد الأسر بمنطقة القصيم من وجهة نظر عينة المجتمع

ن= ١٦٠٢

الآثار	ك	%
عدم إحساس المعتدى عليه بالأمن والطمأنينة	١٠٩١	٨١,٤
شعور أعضاء الأسرة بالخزي والعار	٤٣٤	٨,٤
إصابة بعض أعضاء الأسرة بالعقد والرواسب	٦١٧	١٠,٢
عدم إحساس المعتدى عليه بالتقبل والحنان	٦٨٦	٤٢,٨٢
رغبة وميول لدى المعتدى عليه للانسحاب والانعزال عن الآخرين	٦٤٦	٤٠,٣٢
معاناة المعتدى عليه من هلاوس سمعية وبصرية	٢٦٥	١٦,٥٤
معاناة المعتدى عليه من قلق وتوتر زائد	٧١٥	٤٤,٦٣
معاناة المعتدي من مشكلات في الندم	٣١٦	١٩,٧٣
رغبة المعتدي في تعاطي حبوب مهدئة أو غيرها بدون وصفة طبية	٣٧١	٢٣,١٦
تعرض المعتدى عليه لمحاولات انتحار	٣٢٥	٢٠,٢٩
إصابة أفراد الأسرة بالخوف أو الهلع	٥٦٣	٣٥,١٤
شعور المعتدى عليها بالذلة والمهانة	٦٤٧	٤٠,٣٩
يعاني أعضاء الأسرة من قلق زائد نحو المستقبل	٦١٤	٣٨,٣٣

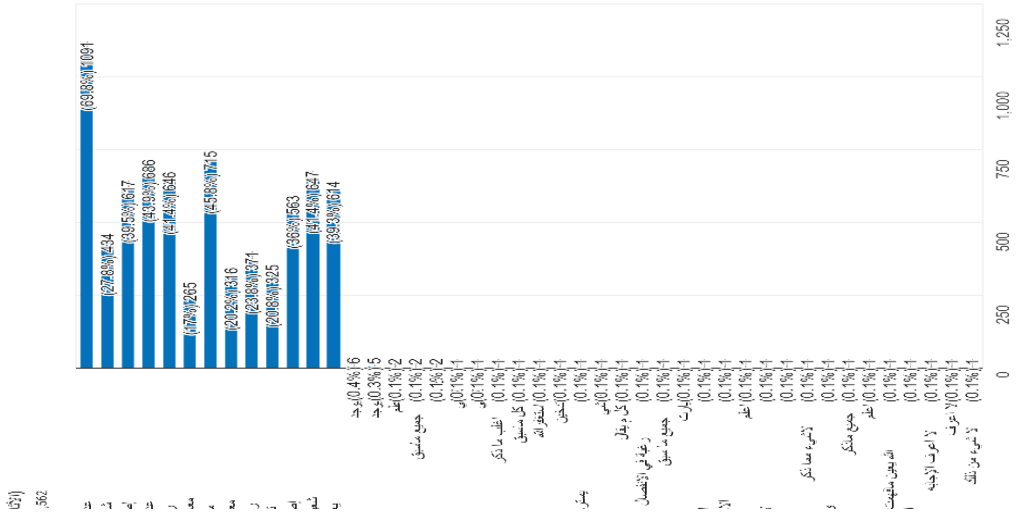

يوضح الجدول رقم ٢٣ الآثار النفسية للعنف الأسري بين أفراد الأسر بمنطقة القصيم من وجهة نظر عينة المجتمع، وتبين أن أعلى الآثار عدم إحساس المعتدى عليه بالأمن والطمأنينة ٨١,٤% ، ثم شعور المعتدى عليها بالذلة والمهانة، و إصابة أفراد الأسرة بالخوف أو الهلع، فيما يتأثر المعتدي بعدم إحساس المعتدى عليه بالتقبل والحنان، رغبة وميول لدى المعتدى عليه للانسحاب والانعزال عن الآخرين، معاناة المعتدى عليه من هلاوس سمعية وبصرية، معاناة المعتدى عليه من قلق وتوتر زائد، معاناة المعتدي من مشكلات في الندم، رغبة المعتدي في تعاطي حبوب مهدئة أو غيرها بدون وصفة طبية، تعرض المعتدى عليه لمحاولات انتحار.

بيانات الخبراء بجمعية أسرة ووحدة الحماية وشرطة القصيم

أولا: البيـانـات الأوليـة:

العمر 48 ردًا

جدول (٢٤) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لأعمار الخبراء

ن= ٤٨

	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المدى
العمر	٣٧,٦	٩,٢	٢٣=٢٣-٥٦

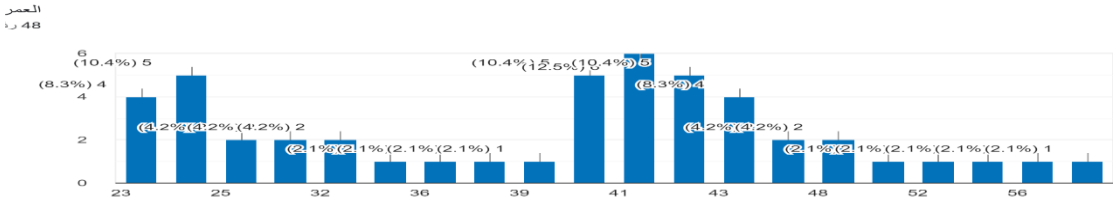

جدول (رقم ٢٥) توزيع عينة الخبراء ووفقا للخصائص الكيفية

ن= ٤٨

الخصائص الكيفية	ك	%
النوع		
ذكر	٢٦	٥٤,٢
أنثى	٢٢	٤٥,٨
المؤهل		
ثانوي	٢	٤,٢
دبلوم بعد الثانوي	٤	٨,٣
بكالوريوس	٣٦	٧٥
دبلوم عالي	٢	٤,٢
ماجستير	٣	٦,٣
دكتوراه	١	٢,١

التخصص		
إدارة	١	٢,١
أصول دين	١	٢,١
أنظمة	٢	٤,٢
تاريخ	٣	٦,٣
تسويق	٢	٤,٢
خدمة اجتماعية	٨	١٦,٧
علم الاجتماع	٦	١٢,٥
رياض أطفال	٢	٤,٢
رياضيات	١	٢,١
علم النفس	٨	١٦,٧
فلسفة تربوية	١	٢,١
علوم شرعية	١	٢,١
دراسات إسلامية	١	٢,١
شرعي	٣	٦,٣
شريعة إسلامية	٥	١٠,٤
عقيدة	١	٢,١
لا يوجد	٢	٤,٢
المسمى الوظيفي:		
أخصائي اجتماعي	٧	١٤,٦
أخصائي قانوني	٢	٤,٢
أخصائي نفسي	٢	٤,٢
باحث اجتماعي	١٥	٣١,٣
مصلح	٥	١٠,٤
إداري	٥	١٠,٤

منسق إداري	١	٢,١
مدير وحدة	٢	٤,٢
مساعد مدير	٢	٤,٢
مستشار	٢	٤,٢
مشرف زيارات	٢	٤,٢
محقق	١	٢,١
مراقب اجتماعي	٢	٤,٢
جهة العمل		
الحماية الاجتماعية	٢٣	٤٧,٩
الشرطة	١	٢,١
جمعية أسرة	٢٤	٥٠
سنوات الخبرة في المجال		
من ١–٣	٢٧	٥٦,٣
من ٤–٦	١١	٢٢,٩
من ٧– ١٠	٥	١٠,٤
أكثر من ١٠	٥	١٠,٤

الجنس 48 ردًا

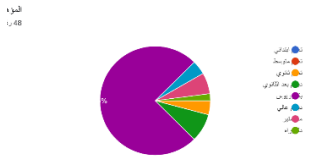

المؤهل العلمي 48 ردًا

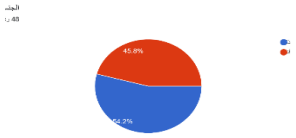

التخصص العلمي 48 ردًا

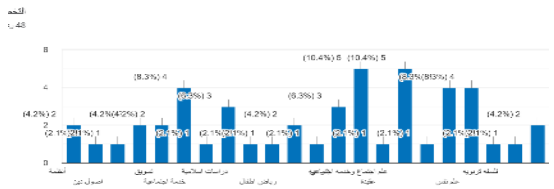

الجهة 48 ردًا

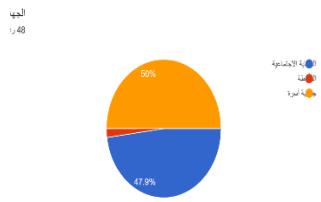

المسمى الوظيفي 48 ردًا

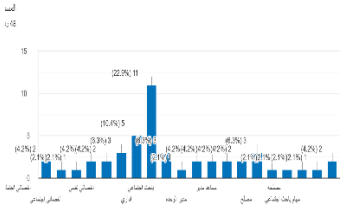

سنوات الخبرة في هذا المجال 48 ردًا

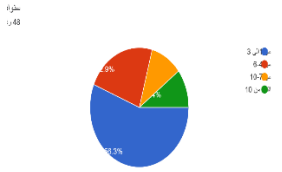

ثانيا: أشكال العنف الأسري بمنطقة القصيم:

ما أبرز أشكال العنف الأسري التي لجأت إليكم ٤٨ ردًا

جدول (رقم٢٦) أبرز أشكال العنف الأسري التي لجأت للخبراء

ن= ٤٨

أشكال العنف الأسري	ك	%
الجسدي	٣٧	٧٧,١
اللفظي	٣٢	٦٦,٧
النفسي	٤١	٨٥,٤
الجنسي	١٦	٣٣,٣
التعليمي	٩	١٨,٨
الاقتصادي	١٨	٣٧,٥
الاجتماعي	١٥	٣١,٣

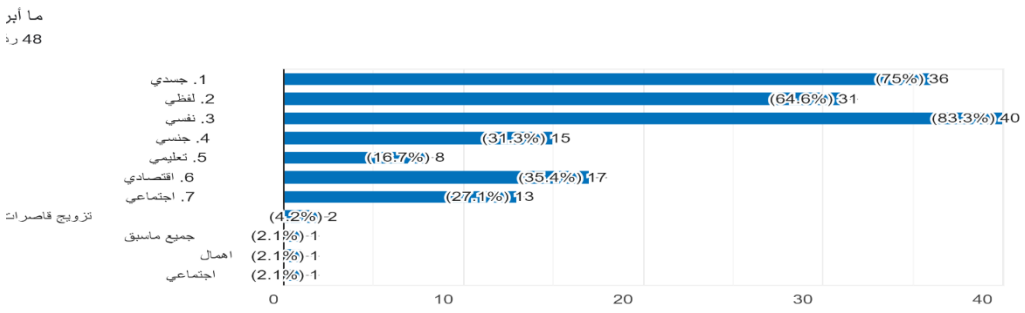

يبين الجدول رقم٢٦ أبرز أشكال العنف الأسري التي لجأت للخبراء في كل من مراكز الشرطة والحماية وجمعية أسرة، وتبين من خلال إجابات الخبراء أن العنف النفسي مثل أعلى أشكال العنف الذي لجأ بسببه المعنفون إليهم بنسبة مئوية بلغت٨٥,٤% تلاه الجسدي٧٧,١%، وجاء العنف اللفظي برتبة تالية بنسبة مئوية٦٦,٧% ، ثم جاء الاقتصادي٣٧,٥% بعدهم في الرتبة، ثم العنف الجنسي بنسبة٣٣,٣% تلاها العنف الاجتماعي بنسبة ٣١,٣%، ثم أخيرا العنف التعليمي١٨,٨%.

رتب أنواع العنف الأسري الأكثر انتشاراً حسب خبرتك

جدول (٢٧) ترتيب أشكال العنف الأسري من وجهة نظر الخبراء

ن= ٤٨

أشكال العنف الأسري	الترتيب							المتوسط الوزني	الانحراف المعياري	الترتيب
	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس	السابع			
الجسدي	١٩	٨	٩	٩	–	١	٢	٥,٥	١,٧٣	٣
النفسي	١٤	١٩	١٢	١	١	–	–	٥,٨١	١,٢٥	١
التعليمي	٨	٧	٣	١٣	٢	٢	٦	٣,٧٧	٢,٤٣	٧
الاجتماعي	١	١١	١٤	٨	٦	١	–	٤,٠٦	٢	٥
الاقتصادي	٥	٣	١٦	١٣	٢	٥	١	٤,٢١	١,٧٩	٤
اللفظي	١٧	١٣	٩	٨	–	–	–	٥,٧١	١,٣٨	٢
الجنسي	٢	١١	١٠	٩	٦	١	٢	٣,٩٢	٢,١٢	٦

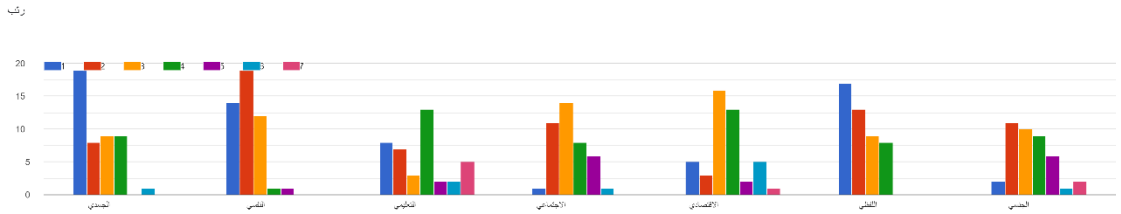

يبين الجدول رقم٢٧ ترتيب أشكال العنف الأسري من وجهة نظر الخبراء وجاء ترتيبهم كالتالي:

١. النفسي
٢. اللفظي
٣. الجسدي
٤. الاقتصادي
٥. الاجتماعي
٦. الجنسي
٧. التعليمي

ثالثا: أشكال العنف الأسري بمنطقة القصيم:

العنف الجسدي:

جدول (رقم ٢٨) أبرز أشكال العنف الجسدي التي لجأت للخبراء

ن= ٤٨

أشكال العنف الجسدي	ك	%
تعرض المُعنف للضرب بآلة حادة من قبل أفراد أسرته.	٢٤	٥٠,٠
التعذيب الجسدي بأماكن حساسة بالجسم.	١٥	٣١,٣
التعرض للضرب باليد الضرب بأماكن متفرقة بالجسم	٩	١٨,٨

يبين الجدول (رقم ٢٨) أبرز أشكال العنف الجسدي من وجهة نظر الخبراء، وقد احتل تعرض المُعنف للضرب بآلة حادة من قبل أفراد أسرته أعلى نسبة بلغت ٥٠% أي نصف الحالات، تلاها التعذيب الجسدي بأماكن حساسة بالجسم بنسبة ٣١,٣%،

العنف اللفظي٤٨ ردًا

جدول (رقم ٢٩) أبرز أشكال العنف اللفظي التي لجأت للخبراء

ن= ٤٨

أشكال العنف اللفظي	ك	%
تعرض المُعنف للشتم بألفاظ نابية من قبل أفراد أسرته	٢٧	٥٦,٣
التهديد بالضرب من قبل أفراد أسرته بشكل مستمر.	٢٢	٤٥,٨
تعرض المُعنف للسخرية أمام الآخرين من قبل أفراد أسرته	١	٢,١

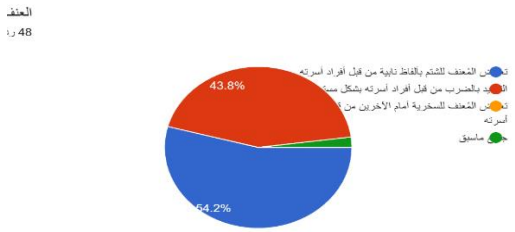

يبين الجدول رقم ٢٩ أبرز أشكال العنف اللفظي من وجهة نظر الخبراء، وقد احتل تعرض المُعنف للشتم بألفاظ نابية من قبل أفراد أسرته أعلى نسبة بلغت ٥٦,٣% تلاها التهديد بالضرب من قبل أفراد أسرته بشكل مستمر بنسبة ٤٥,٨% وجاء تعرض المُعنف للسخرية أمام الآخرين من قبل أفراد أسرته في أدنى مرتبة بنسبة مئوية ٢,١%.

العنف الاجتماعي:

جدول (رقم ٣٠) أبرز أشكال العنف الاجتماعي التي لجأت للخبراء

ن= ٤٨

أشكال العنف الاجتماعي	ك	%
الحبس في المنزل وعدم الخروج "العزلة الاجتماعية"	٣٤	٧٠,٨
الحرمان من ممارسة الهوايات الشخصية	٧	١٤,٦
الطرد من المنزل	٨	١٦,٧
التهديد بالطرد	١	٢,١
عدم إكمال التطعيم للطفل	١	٢,١
عدم ضم الطفل لسجل الأسرة	١	٢,١
عدم استخراج سجل مدني أو حبس أوراق ثبوتية	١	٢,١

يبين الجدول رقم ٣٠ أبرز أشكال العنف الاجتماعي من وجهة نظر الخبراء، وقد احتل الحبس في المنزل وعدم الخروج "العزلة الاجتماعية" أعلى درجة بنسبة بلغت ٧٠,٨% وجاء بعدها الطرد من المنزل بنسبة١٦,٧%، ثم تلاها الحرمان من ممارسة الهوايات الشخصية بنسبة١٤,٦%، وتلى ذلك الأشكال التالية بنسبة متساوية بلغت ٢,١% وهي التهديد بالطرد عدم إكمال التطعيم للطفل عدم ضم الطفل لسجل الأسرة عدم استخراج سجل مدني أو حبس أوراق ثبوتية.

العنف الاقتصادي:

جدول (رقم ٣١) أبرز أشكال العنف الاقتصادي التي لجأت للخبراء

ن= ٤٨

أشكال العنف الاقتصادي	ك	%
منع المرأة من العمل أو الاستمرار فيه	٢١	٤٣,٨
الاستيلاء على راتبها أو ممتلكاتها	٢٠	٤١,٧
الإجبار على الاقتراض	–	–
عدم الصرف على الأسرة	٣	٦,٣
التقصير في تلبية الاحتياجات اللازمة	٢	٤,٢
عدم النفقة عليها	١	٢,١
لم يحدد	٢	٤,٢

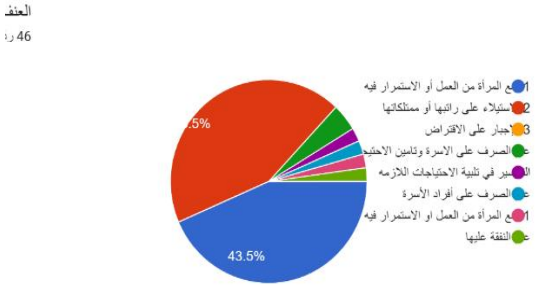

يبين الجدول رقم ٣١ أبرز أشكال العنف الاقتصادي من وجهة نظر الخبراء، وقد احتل منع المرأة من العمل أو الاستمرار فيه أعلى نسبة بلغت ٤٣,٨% تلاها الاستيلاء على راتبها أو ممتلكاتها حيث بلغ نسبة ٤١,٧% ، وجاءت الأشكال التالية بنسب مئوية ضعيفة تتراوح بين ٦,٣% إلى ٢,١% وهي عدم الصرف على الأسرة التقصير في تلبية الاحتياجات اللازمة عدم النفقة عليها، هذا ولم يحصل الإجبار على الاقتراض على أي نسبة.

العنف التعليمي:

جدول (رقم ٣٢) أبرز أشكال العنف التعليمي التي لجأت للخبراء

ن= ٤٨

أشكال العنف التعليمي	ك	%
الحرمان من التعليم أو استكماله	٤١	٨٥,٤
الإجبار على تخصص معين.	٢	٤,٢
تدني المستوى التعليمي	١	٢,١
لم يحدد	٤	٨,٤

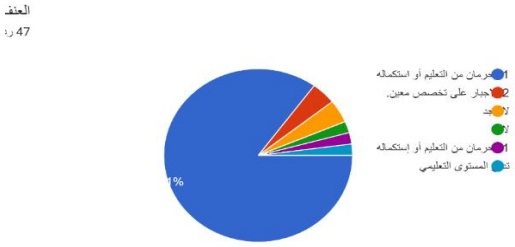

يبين الجدول رقم ٣٢ أبرز أشكال العنف التعليمي من وجهة نظر الخبراء، وقد احتل الحرمان من التعليم أو استكماله ٨٥,٤% من جملة الاستجابات، تلاه بفارق كبير الإجبار على تخصص معين وحصل على نسبة ٤,٢% ثم تدني المستوى التعليمي ٢,١%.

العنف الجنسي:

جدول (رقم ٣٣) أبرز أشكال العنف الجنسي التي لجأت للخبراء

ن= ٤٨

أشكال العنف الجنسي	ك	%
التحرش الجنسي اللفظي والتعليقات الجنسية الجارحة	٢١	٤٣,٨
التعذيب الجسدي بأماكن حساسة بالجسم.	٢	٤,٢
التعرض للتحرش الجنسي الفعلي من قبل أفراد أسرته	٢٦	٥٤,٢
لم يحدد	١	٢,١

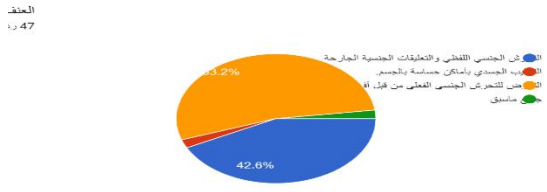

يبين الجدول رقم ٣٣ أبرز أشكال العنف الجنسي من وجهة نظر الخبراء، وقد احتل التعرض للتحرش الجنسي الفعلي من قبل أفراد أسرته كشكل من أشكال العنف الجنسي أعلى مرتبة بلغت نسبته ٥٤,٢% تلى ذلك التحرش الجنسي اللفظي والتعليقات الجنسية الجارحة بنسبة مئوية ٤٣,٨% وجاء التعذيب الجسدي بأماكن حساسة بالجسم في أدنى درجة ٤,٢%.

العنف النفسي ٤٧ ردًا

جدول (رقم ٣٤) أبرز أشكال العنف النفسي التي لجأت للخبراء

ن= ٤٨

أشكال العنف النفسي	ك	%
التحقير أو الإذلال سواء في الخفاء أو العلن	٣٨	٧٩,٢
مهاجمة صفات شخص ما أو شخصيته	١	٢,١
التقليل من قيمة الشخص، أو إنجازاته، أو الطعن في نجاحاته	١٠	٢٠,٨
لم يحدد	١	٢,١

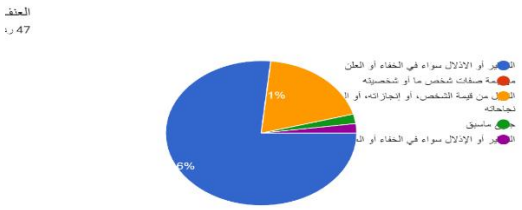

يبين الجدول رقم ٣٤ أبرز أشكال العنف النفسي من وجهة نظر الخبراء، وقد احتل التحقير أو الإذلال سواء في الخفاء أو العلن النسبة الأعلى حيث بلغت نسبته المئوية ٧٩,٢% وبذا يكون هو أبرز اشكال العنف النفسي، تلاه التقليل من قيمة الشخص أو إنجازاته، أو الطعن في نجاحاته بنسبة مئوية بلغت ٢٠,٨%، وجاءت مهاجمة صفات شخص ما أو شخصيته بنسبة مئوية ٢,١%.

رابعا: أسباب العنف الأسري بمنطقة القصيم:

من وجهة نظرك ما أسباب العنف الأسري من خلال خبرتكم في هذا المجال؟٤٨ ردًا

جدول (رقم ٣٥) أسباب العنف الأسري من وجهة نظر الخبراء

ن= ٤٨

الأسباب	ك	%
ضعف الوازع الديني.	٣٤	٧٠,٨
تدني المستوى الاقتصادي للأسرة.	٢٤	٥٠
تأثير الإعلام الحديث وهيمنة الثقافة العالمية	٢٧	٥٦,٣
عدم وعي أفراد المجتمع بقوانين الحماية ضد العنف الأسري.	٢٢	٤٥,٨
عدم توفير الحماية اللاحقة للمعنف بعد لجؤه للجهات الحكومية المعنية بهذا الجانب	١٣	٢٧,١

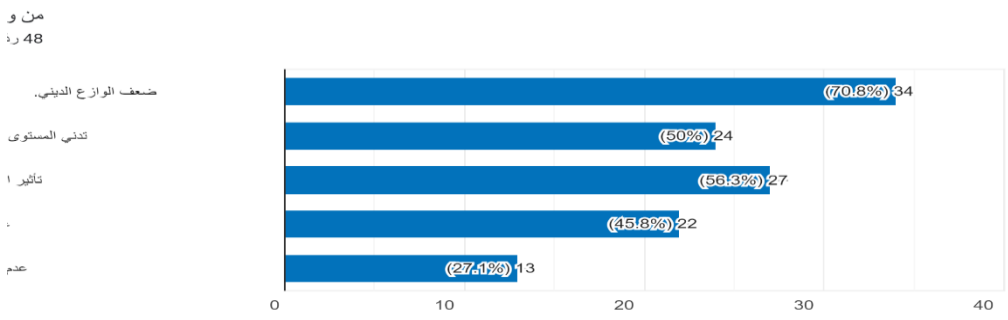

يبين الجدول رقم ٣٥ أبرز أسباب العنف الأسري من وجهة نظر الخبراء، وقد احتل ضعف الوازع الديني أعلى نسبة بلغت ٧٠,٨% كاهم أسباب العنف الأسري، تلى ذلك تأثير الإعلام الحديث وهيمنة الثقافة العالمية الذي جاء بنسبة ٥٦,٣%، ثم تلاه تدني المستوى الاقتصادي للأسرة بنسبة ٥٠%، وجاء عدم وعي أفراد المجتمع بقوانين الحماية ضد العنف الأسري في المرتبة الرابعة كأحد أسباب العنف الأسري بنسبة مئوية بلغت ٤٥,٨% من إجابات الخبراء،

رتب دوافع العنف الأسري من حيث الانتشار حسب سجلاتكم، وجاء عدم توفير الحماية اللاحقة للمعنف بعد لجؤه للجهات الحكومية المعنية كسبب بلغت نسبته ٢٧,١%.

جدول (رقم ٣٦) ترتيب دوافع العنف الأسري من وجهة نظر الخبراء

ن= ٤٨

الدوافع	الترتيب					المتوسط الوزني	الانحراف المعياري	الترتيب
	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس			
الدوافع الاجتماعية	٩	١٤	١٤	٣	٣	٣,١٧	١,٥٢	٤
الدوافع الاقتصادية	٥	١١	١٢	١١	٦	٢,٧٧	١,٣٩	٥
اضطراب العلاقة بين الزوجين نتيجة عدم الانسجام بينهما	١٩	١٥	٧	٦	–	٣,٩٢	١,١٨	١
غياب ثقافة الحوار والتشاور داخل الأسرة	١٨	١٠	١٣	٦	–	٣,٧٧	١,٢١	٣
ضعف الوازع الديني والأخلاقي	٢٥	٤	١٢	٤	٢	٣,٩٠	١,٣٦	٢

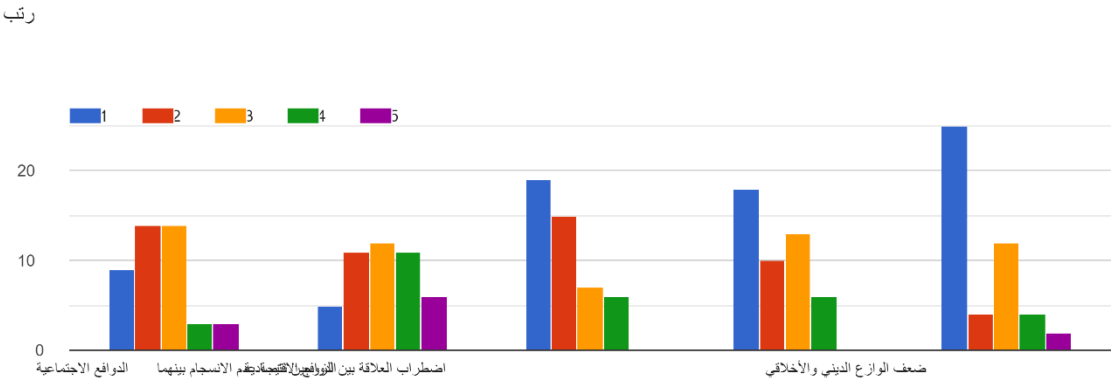

يبين الجدول رقم ٣٦ أبرز ترتيب دوافع العنف الأسري من وجهة نظر الخبراء، وقد احتل اضطراب العلاقة بين الزوجين نتيجة عدم الانسجام بينهما الرتبة الأولى باعتباره أكبر دوافع العنف الأسري، تلاه في الرتبة ضعف الوازع الديني والأخلاقي، ثم غياب ثقافة الحوار والتشاور داخل الأسرة، ثم الدوافع الاجتماعية، وأخيرا الدوافع الاقتصادية.

بيانات حصر حالات العنف الأسري في المدارس:

البيـانـات الأوليـة:

الإدارة التعليمية:

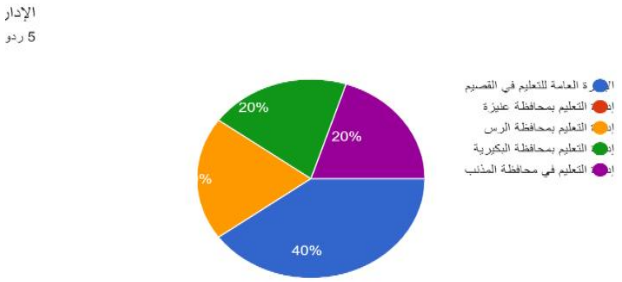

أسماء المنسقين:

- عبير عبد الله سليمان السويلمي.
- عبد الله منصور العمران
- أسماء فهيد الفهيد
- حمده حمد الباهلي
- عبد الرحمن بن فالح المطيري

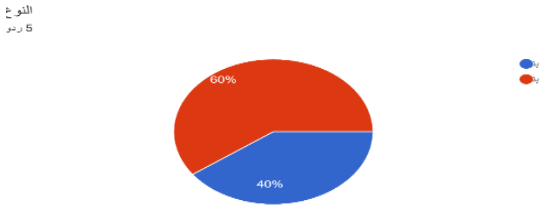

أنواع العنف وعدد حالات كل نوع فى الثلاث سنوات الماضية (٢٠١٨م – ٢٠١٩م – ٢٠٢٠م):

نوع العنف / الإدارة	عنف لفظى	عنف جسدي	عنف نفسي	عنف اجتماعي	عنف جنسي	عنف اقتصادي	عنف تعليمي
الإدارة العامة للتعليم بمنطقة القصيم	١٢	٠	٠	٠	٢٤	١٢	٠
إدارة التعليم بمحافظة عنيزة	١٥	٧٨	٢٤	٧	١	٨	٤
إدارة التعليم بمحافظة الرس	١١٩	٣١	٨٠	٦٩	١	٥	١٤٠
إدارة التعليم بمحافظة البكيرية	٢٠	٧	٩	١٠	٠	٢٩	٣٦
إدارة التعليم بمحافظة المذنب	٢٩٦	٣٩٣	١٧٥	٧٥	٠	٤٨	٢٩٤

وأدناه إجابات الخبراء بالإدارات التعليمية عن الصعوبات التي واجهوها عند تعاملهم مع حالات العنف الأسري إجابة للسؤال أدناه:

ما الصعوبات التي تواجهكم أثناء التعامل مع حالات العنف؟

١- عدم تفهم الأسر بضرورة اتخاذ الإجراءات المناسبة لحالات العنف وخوف المعنفين.
٢- لا يوجد وضوح في الأنظمة والقوانين وعدم دراية مشرفي الوحدات الإرشادية بمهامهم.
٣- غالباً تختص بالأهل من حيث عدم التجاوب. من قِبل الطالبة وعدم الافصاح خوفاً من الأهل.
٤- تكتم الأسر وعدم الإفصاح عن الوضع الأسري بسبب الخوف والتهرب من المسؤولية خاصة في الأسر التي يحدث بها انفصال للوالدين.
٥- بُعد الأب عن الأسرة وكبر حجم الأسرة والطلاق وعدم وعي الأسرة بمفهوم العنف الأسري وعدم تجاوب ولي الأمر.
٦- السرية والعادات والتقاليد وقلة المعلومات.
٧- عدم تعاون ولي الأمر وعدم الإدلاء ببعض المعلومات المهمة.
٨- الثقافة المجتمعية تتباين في تحديد معنى العنف ودرجته وحالات طلاق ومشاكل داخل الأسرة والتواصل مع الأسرة وأخذ المعلومة هناك صعوبة وعدم دقه بالمعلومة وربما هناك من يبالغ أو يقلل من الموضوع.

مقترحات خبراء إدارات التعليم للتقليل من حالات العنف:

١- توعية الطالبات وأولياء الأمور بالإجراءات التي تتم بعد التبليغ ونشر التوعية والثقافة المجتمعية بخطورة العنف بكافة أشكاله. تكثيف تفعيل برامج التوعية لجميع الفئات في المجتمع وتوعية الأسرة والمجتمع بالأساليب المناسبة للتعامل مع الفئات العمرية المختلفة.
٢- التوعية الإعلامية العميقة عبر القنوات الفضائية خصوصا والمنابر الاعلامية الاجتماعية عموما.
٣- تكثيف الدورات (عن بعد) والمتابعة الوقائية بالتوعية والتثقيف حتى لا تكتشف المشكلة في وقت متأخر، التوكيد الذاتي.
٤- زيادة برامج التثقيف والوعي الأسري وكيفية التعامل مع الأبناء وتكثيف التوعية بالإجراء للتعامل مع حالات العنف والتوعية بأهمية التبليغ حال التعرض العنف وعدم الخوف ونشر أرقام وحسابات التواصل الخاصة للتعامل مع حالات العنف وإخضاع الوالدين الذين يعانيان من مرض نفسي للمتابعة والتقييم نشر الوعي الكافي بحقوق الطفل وفق الأنظمة.
٥- زيادة الوعي الأسري بحجم التغيرات الكبيرة في المجتمع والتواصل بين المرشد والطالب وأهمية بيان العنف الأسري وتفعيل وسائل التواصل الاجتماعي لبيان العنف الأسري ونشر الوعي بين أفراد المجتمع من خلال برامج معينة.

نشر الوعي بين أفراد المجتمع والتأكيد على الآباء والأمهات بتنشئة أبنائهم التنشئة الدينية الصحيحة.

أن يكون هناك مؤسسة أو دار متخصصة لرعاية هذه الفئة المعنفة يتوفر فيها الأخصائيون الاجتماعيون والنفسيون.

محاولة إبعاد الاطفال عن مشاهدة العنف المعروض في القنوات الفضائية وبعض الألعاب إلكترونية والتوافق بين الأبناء وعدم المكابرة عند وجود الأخطاء وإنما الاعتراف بالخطأ وطرح دورات وبرامج تثقيفية لأولياء الأمور وزيادة الحملات التثقيفية لآثار العنف وتأثيره على الأبناء وتكون موجهة لأولياء الأمور كما أن التعليم عن بعد ساهم في خفض معدلات العنف بشكل كبير حيث قلل هذه الظاهرة.

٦- زيادة الوعي وسن قوانين رادعة وتوعية المجتمع الأسري بأخطار العنف ومتابعة حالات العنف وتقديم المساعدة وإيجاد القدوات الصالحة للطلاب وأن يكون للمعلمين دور في ذلك خلال السنة و تفعيل الدور المجتمعي والعلاقات الأسرية في علاج القصور الأسري والمجتمعي ومنه العنف وتكثيف البرامج والرسائل المباشرة والغير المباشرة لأثر العنف الأسري على الأبناء وتوعية المجتمع بجميع الوسائل المتاحة وتكثيف البرامج الوطنية للتوعية بحالات العنف وإيجاد طرق للتبليغ تكون سهلة و يسيرة.

الخاتمة

النتائج والتوصيات

اتضح من الدراسة النظرية لهذا البحث ملاحظة أن هناك مشكلة في تعريف العنف الأسري نفسه مما قد يعمل على توسيع دائرته، لذا خرجت الدراسة بتعريف للعنف الأسري هو أنه

" أي خروج عن القواعد والحقوق الشرعية لأطراف العلاقة في الأسرة، واستخدام الحقوق التي أعطيت للشخص شرعا بطريقة لا يقرها الشرع، حتى وإن فهم هذا الشخص أن فعله هذا جزء من القوامة أو تأديب الأطفال أو اعتبرتها المرأة جانبا من حقوقها، ولا يدخل في إطاره بأي حال أي شدة شرعية تمارس داخل الأسرة "

وهذا يحتاج إلى تعديل المفهوم المعرفي الذي يستخدم لتعريف العنف الأسري في الجهات المختصة سواء كانت حكومية أو أهلية ونشر هذا المفهوم مجتمعيا.

وقد أكدت هذه الدراسة على أن العنف الأسري مشكلة ناتجة في غالب مجتمع القصيم عن مشكلات اجتماعية أو فكرية وليست حادثة بذاتها، واتضح من الدراسة الميدانية لهذا البحث عند دراسة حجم مشكلة العنف الأسري جاءت النتيجة تقل عن ٣٠% من خلال عينة أخذت من كافة محافظات القصيم بطريقة حصصية بناءً على نسبة سكان المحافظة من عدد السكان الكلي، يتضح أنها مازالت في طور المشكلة ولم تبلغ مستوى الظاهرة العامة.

ومن المعلوم بأن هناك تغيرات هائلة حدثت في المجتمع السعودي في العقدين الماضيين وأثرت على الأسرة بشكل لافت، والعنف الأسري الذي نقصده في مجتمعنا (يعني الإيذاء المتعمد الذي يقع على أحد أفراد الأسرة ممن لا يستطيعون المقاومة بسبب ضعفهم الجسدي والتكويني من قبل فرد آخر من الأسرة نفسها بما له من سلطة أو ولاية أو مسؤولية في الأسرة) أو بسبب ما يعتبر علاقة إعالة أو كفالة أو تبعية معيشية. سواء كان هذا الإيذاء لفظي أو بدني أو نفسي (كالتهديد بالطلاق أو الهجر والطرد من المنزل) أو جنسي أو الإهمال (الصحي أو التعليمي)،

وبالرغم من أن الشريعة الإسلامية غيرت الكثير من المفاهيم الخاطئة التي كانت سائدة في الجاهلية، إلا أن بعض رواسبها لا تزال عالقة في أذهان البعض، فلا تزال هناك نظرة غير منصفة عند البعض للمرأة، ومن المهم أن نذكر بأن العنف الأسري بطبيعته هو حادث خفي لا يظهر كثيرا وبالذات ذلك التصرف الذي ربما يجلب العَيب للأسرة أو القبيلة، لذلك نجد حرص على عدم ظهور أي توترات أسرية حتى لو وصلت إلى حد العنف، ولذلك فإن أرقامها لا تسجل في السجلات الرسمية.

وأيضا جاء من نتائج هذه الدراسة في جانبها النظري والميداني أيضا أن الفقر المعرفي الإدراكي هو من أكبر مسببات العنف الأسري، حيث أن البعض لا يملك أدوات التفاهم والتعامل مع أفراد أسرهم، مما يجعلهم يستخدمون السلوك العنيف لتعديل السلوكيات التي يرونها خاطئة. بالإضافة إلى عدم إدراكهم لتبعات استخدام هذا السلوك وتأثيره على نفسية أفراد أسرهم، وكذلك الأفكار التربوية التقليدية، والتي تقوم على اعتبار أن العنف أداة تربوية وتعليمية فاعلة ومثالية.

وأيضا الإدمان وتعاطي المخدرات، حيث ظهر أن عدداً كبيراً ممن تورطوا في العنف الأسري هم من مدمني المخدرات والمسكرات.

ومن أهم الأسباب التي كشفت عنها هذه الدراسة ضعف الوازع الديني، حيث أكد استطلاع أجرته الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن ٣٥% من حالات (العنف الأسري) سببه ضعف الوازع الديني، وتفكك الروابط الأسرية نتيجة ازدياد حالات الطلاق والصراعات والخلافات الزوجية أو وفاة أحد الزوجين أو كليهما.

وأيضا الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام والوسائط الاجتماعية، حيث أن التعرض المكثف للعنف في وسائل الإعلام يسهم في انتشار السلوك العنيف في المجتمع، وتأثير ذلك يكون أكثر في المراهقين، ويتمثل في تقليل الإحساس بالعنف، وموافقة العدوان والشعور بأن العالم مكان يمثل خطورة.

وأيضا غياب الرادع، حيث أن غالبية الأسر لا تسمح للآخرين من خارج محيطها الأسري بالتدخل في شؤونها الأسرية مما يقلل من فرصة تدخل الجهات المعنية بمكافحة ظاهرة العنف الأسري وتدارك آثاره.

الآثار الناتجة عن العنف الأسري:

يشكل العنف الأسري خطراً على المجتمع ومقدراته التنموية ومنجزاته المادية والاجتماعية، وإعاقة لتقدمه، حيث يعاني المُعنَف من مجموعة من المظاهر البدنية والسلوكية والانفعالية، وتختلف هذه المظاهر حسب نوع العنف وشدته وعمر المُعنَف. وأبرزها:

الاضطرابات السلوكية والانفعالية، كالغضب والعدوانية والخوف والقلق ونقص الثقة بالنفس والاكتئاب الجسيم والشعور بالذنب والأفكار والمحاولات الانتحارية وتشويه وإيذاء الذات،

والعزلة الاجتماعية والميل لمعاداة المجتمع وعدم الالتزام بالمعايير والقيم الاجتماعية، والانخراط في النشاطات المخالفة للقانون ولأعراف المجتمع، والاضطرابات المعرفية والعقلية التي تؤثر على الفكر والأدوات التفسيرية، فينحرف الفكر ويتوه في التفسيرات الخاطئة، فالعنف الأسري لا ينحصر في الأنواع والاشكال المتعارف عليها فقط مثل العنف الجسدي أو اللفظي، بل يتعداه إلى أشكال أخرى غير مرئية وبالغة الخطورة كالعنف الفكري، والعنف الروحي هو أخطر أنواع العنف وهو المحرك الأساسي ويجب التصدي له بكل قوة، فالفكر هو رابط بين الفكر الإنساني والمشاعر والاتجاهات والسلوك وما السلوك إلا نتاج للفكر وانعكاس له، ويتأثر الفكر باختلاف المؤثرات في البيئة التي يعيشها الإنسان، فمن واقع نشأته الأسرية والتربوية والاجتماعية يتشكل تفكيره ومعتقداته وقيمه وسلوكه وقد يكون العنف الفكري أحد إفرازاتها.

فالطفل الذي ينشأ في أسرة يشكل العنف جزءا من سلوكيات أفرادها، ويرى أمه وأخواته البنات يضربن باستمرار، يصبح العنف تجاه المرأة عاديا في حياته وسلوكه، خلاف الطفل الذي ينشأ في جو أسري قائم على الود والاحترام والحوار يعد سلوك العنف غير مقبول لديه، فالأسرة أساس الفكر والسلوك.

والعنف الفكري لا يقتصر على سلوكيات الأسر بل يتعداها للسلوك العام في بعض المجتمعات التي قد يسود فيها في مختلف الظروف والأوقات لا فرق بين أوقات السلم أو النزاعات المسلحة والكوارث والحروب، والمتضرر الأول في الغالب هم الطفل والمرأة وهم أول الضحايا.

نتائج الدراسة:

١- تعديل المفهوم المعرفي الذي يستخدم لتعريف العنف الأسري في الجهات المختصة سواء كانت حكومية أو أهلية ونشر هذا المفهوم مجتمعيا.

٢-العنف الأسري مشكلة ناتجة في غالب مجتمع القصيم عن مشكلات اجتماعية أو فكرية وليست حادثة بذاتها.

٣- حجم مشكلة العنف الأسري الذي يقل عن ٣٠% من خلال عينة أخذت من كافة محافظات القصيم بطريقة حصصية بناء على نسبة سكان المحافظة من عدد السكان الكلي، يتضح أنها مازالت في طور المشكلة ولم تبلغ مستوى الظاهرة العامة.

كما تمت ملاحظة أن هناك مشكلة في تعريف العنف الأسري نفسه مما قد يعمل على توسيع دائرته، لذا خرجت الدراسة بتعريف للعنف الأسري هو أنه ***" أي خروج عن القواعد والحقوق الشرعية لأطراف العلاقة في الأسرة، واستخدام الحقوق التي أعطيت للشخص شرعا بطريقة لا يقرها الشرع، حتى وإن فهم هذا الشخص أن فعله هذا جزء من القوامة أو تأديب الأطفال أو اعتبرتها المرأة جانبا من حقوقها، ولا يدخل في إطاره بأي حال أي شدة شرعية تمارس داخل الأسرة "***.

٤- تتراوح أنواع واشكال العنف الأسري بين الأنواع المعروفة عموما التي هي عنف جسدي ولفظي واجتماعي ونفسي واقتصادي تعليمي وبعض حالات العضل وجنسي، وأعلاها الجسدي واللفظي والنفسي.

٥-ترتكز أسباب العنف الأسري على عدد من المشكلات الاجتماعية مثل الإدمان والتفكك الأسري وسوء التنشئة الاجتماعية والدينية علاوة على الأمراض النفسية.

التوصيات

١- تعديل المفهوم المعرفي الذي يستخدم لتعريف العنف الأسري في الجهات المختصة سواء كانت حكومية أو أهلية ونشر هذا المفهوم مجتمعيا.

٢- زيادة تأهيل العاملين بالمجال عبر الدورات التدريبية.

٣- تأهيل المعنفين بعد إجراءات المعالجة لدرء آثار التعنيف.

٤- العمل على تأهيل الممارسين للتعنيف.

٥- التوعية الإعلامية العميقة عبر القنوات الفضائية خصوصا والمنابر الإعلامية الاجتماعية عموما.

٦- تكثيف الدورات (عن بعد) والمتابعة الوقائية بالتوعية والتثقيف حتى لا تكتشف المشكلة في وقت متأخر، التوكيد الذاتي.

٧- زيادة برامج التثقيف والوعي الأسري وكيفية التعامل مع الأبناء وتكثيف التوعية بالإجراء للتعامل مع حالات العنف والتوعية بأهمية التبليغ حال التعرض العنف وعدم الخوف ونشر أرقام وحسابات التواصل الخاصة للتعامل مع حالات العنف وإخضاع الوالدين الذين يعانيان من مرض نفسي للمتابعة والتقييم نشر الوعي الكافي بحقوق الطفل وفق الأنظمة.

٨- زيادة الوعي الأسري بحجم التغيرات الكبيرة في المجتمع والتواصل بين المرشد والطالب وأهمية بيان العنف الأسري وتفعيل وسائل التواصل الاجتماعي لبيان العنف الأسري ونشر الوعي بين أفراد المجتمع من خلال برامج معينة ونشر الوعي بين أفراد المجتمع والتأكيد على الآباء والأمهات بتنشئة أبنائهم التنشئة الدينية الصحيحة.

٩- ان يكون هناك مؤسسة أو دار متخصصة لرعاية هذه الفئة المعنفة يتوفر فيها الاخصائيون والاجتماعيون والنفسيون.

١٠- محاولة إبعاد الاطفال عن مشاهدة العنف المعروض في القنوات الفضائية وبعض الألعاب إلكترونية والتوافق بين الأبناء وعدم المكابرة عند وجود الأخطاء وإنما الاعتراف بالخطأ وطرح دورات وبرامج تثقيفية لأولياء الأمور وزيادة الحملات التثقيفية لآثار العنف وتأثيره على الأبناء وتكون موجهة لأولياء الأمور كما أن التعليم عن بعد ساهم في خفض معدلات العنف بشكل كبير حيث قلل هذه الظاهرة.

١١- زيادة الوعي وسن قوانين رادعة وتوعية المجتمع الأسري بأخطار العنف ومتابعة حالات العنف وتقديم المساعدة وإيجاد القدوات الصالحة للطلاب وأن يكون للمعلمين دور في ذلك خلال السنة وتفعيل الدور المجتمعي والعلاقات الأسرية في علاج القصور الأسري والمجتمعي ومنه العنف وتكثيف البرامج والرسائل المباشرة والغير المباشرة لأثر العنف الأسري على الأبناء وتوعية المجتمع بجميع الوسائل المتاحة وتكثيف البرامج الوطنية للتوعية بحالات العنف وإيجاد طرق للتبليغ تكون سهلة و يسيرة.

١٢- وضع استراتيجية عمل للعلاج والوقاية من العنف الأسري، عبر دراسة الاحتياجات الأسرية التي تعمل على استقرار الأسر لتحقق شعار الملتقى "أسر مستقرة لا تعرف العنف".

المـراجـع

أولا: القرآن العظيم

ثانيا: التفاسير:

١- محمد علي الصابوني – صفوة التفاسير – دار الحديث – القاهرة.

٢- محمد علي الصابوني – مختصر تفسير ابن كثير – دار القرآن الكريم – بيروت.

٣- الشعراوي– تفسير الشعراوي

٤- محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور–التحرير والتنوير–الدار التونسية للنشر – تونس سنة النشر: ١٩٨٤ هـ

ثالثا: كتب الحديث:

٥- أحمد بن حجر العسقلاني – فتح الباري – بولاق – القاهرة.

٦- الكرماني – شرح صحيح البخاري – المطبعة البهية المصرية.

٧- المنذري – مختصر صحيح مسلم – دار الفكر – بيروت.

٨- يحيى بن شرف النووي – شرح صحيح مسلم – المطبعة المصرية.

كتب الفقه:

٩- احمد بن تيمية–الفتاوى الكبرى– دار الكتب العلمية ١٩٨٧.

١٠- ابن رشد – بداية المجتهد – دار الفكر – بيروت.

١١- ابن القيم الجوزي – زاد المعاد في هدي خير العباد – دار الفكر بيروت.

١٢- محمد بن علي الشوكاني – نيل الأوطار – مطبعة مصطفى الحلبي – القاهرة.

١٣- الإمام أبو حامد الغزالي – إحياء علوم الدين – كتاب النكاح– المطبعة العثمانية المصرية – القاهرة ١٩٣٣

المراجع العامة والمتخصصة:

١٤- ابن منظور، لسان العرب، المجلد ١٥، بيروت ٢٠١٤.

١٥- عزة حامد زيان غانم، ظاهرة العنف ضد الزوجات في المجتمع المصري، دراسة مقارنه بين شرائح اجتماعية ريفية وحضرية، كلية الآداب قسم الخدمة الاجتماعية ٢٠٠٣.

١٦- محمد الرميحي، العنف الأسري وانعكاساته الأمنية، البحرين: الأكاديمية الملكية للشرطة٢٠١٢.

١٧- محمد حسين، أسباب العنف الأسري ودوافعه، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية٢٠١٢.

١٨- "Domestic Violence، www.psychologytoday.com، Retrieved 26-11-2019

١٩- رباب السيد عبد الحميد، التوافق الزواجي وعلاقته بالعنف الأسري " دراسة ميدانية مقارنه بين مصر والسعودية" المقالة ٩، المجلد ٢٠١٦، العدد ٤٢، الربيع ٢٠١٦.

٢٠- زينب احمد جمال الدين وآخرون، أسباب العنف وآثاره على المجتمع المصري، جامعة القاهرة ٢٠٠٩.

٢١- محمد شيلان سلام، المعالجة الجنائية للعنف ضد المرأة في نطاق الأسرة، المركز العربي للتوزيع، القاهرة ٢٠١٨.

٢٢- سفر التكوين اصحاح ١ – الكتاب المقدس

٢٣- شملان يوسف العيسى، العنف الأسري، صحيفة الاتحاد، (alittihad.ae) عدد السبت ١٦مارس ٢٠١٩.

٢٤- سارة بنت فواز الحربي، عنف الرجل ضد المرأة في المجتمع السعودي، رسالة ماجستير جامعة الملك سعود، كلية الآداب، قسم الدراسات العليا٢٠١٥.

٢٥- نجيب الخنيزي، العنف الجندري ضد النساء والفتيات-المفاهيم والأسباب، ورقة علمية مقدمة في الملتقى الثقافي (٢٠١٤). com.wordpress.saudiwomenrights://http .

٢٦- ميسون علي الفايز، العنف الموجه للمرأة، دراسة في محددات وآفاق المستقبل، الرياض (٢٠٠٧).

٢٧- سعد بن سعيد الزهراني، ظاهرة إيذاء الأطفال في المجتمع السعودي، الرياض، مركز أبحاث الجريمة(٢٠٠٣م).

٢٨- فريدة عبد الوهاب آل مشرف، ظاهرة العنف الأسري لدى عينة من طالبات جامعة الملك فيصل بالأحساء. مجلة التربية المعاصرة، القاهرة(٢٠٠٣م): العدد ٦٣: ١٩ ٦٣.

٢٩- سعيد بن أحمد الغامدي، خبرات الإساءة الطفلية وعلاقتها ببعض الخصائص النفسية، رسالة دكتوراه، مكة المكرمة، جامعة أم القرى (٢٠٠٨ م).

٣٠- عبد الله عبد الغني غانم، جرائم العنف وسبل المواجهة. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية(٢٠٠٤م).

٣١- عبد الله اليوسف وآخرون العنف الأسري، دراسة ميدانية على مستوى المملكة العربية السعودية، وزارة الشؤون الاجتماعية، الرياض: المركز الوطني للدراسات والتطوير الاجتماعي(٢٠٠٥م).

٣٢- صحيفة العرب (٢٠١٨) العدد ١٠٩٩٢ الخميس ٢٠١٨/٥/١٧ ص ٢١.

٣٣- جريدة حصري الالكترونية (vssry.com٧) دراسة أكاديمية: العنف يزداد في المجتمع الكويتي -٢٠٠٩/٥/٢٣.

٣٤- مختار حمزة- أسس علم النفس الاجتماعي، الفصل السادس، التنشئة الاجتماعية، (ص ٢٠٣) الفصل الثاني عشر>>الانحرافات الاجتماعية، (ص ٤١٥)

٣٥- إجلال إسماعيل حلمي - العنف الأسري-القاهرة ١٩٩٩.

٣٦- على ليله - العنف في المجتمعات النامية من وجهة نظر التحليلي والتطبيقي - القاهرة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

٣٧- سعيد حوي - دراسات منهجية هادفة حول الأصول الثلاثة - الأصل الثالث - الإسلام.

٣٨- المعجم الوسيط للجنة من العلماء المنتمين لمجمع اللغة العربية في القاهرة.

٣٩- طارق الصادق عبد السلام- الضبط الاجتماعي في الإسلام- الأردن ٢٠٠٤.

٤٠- محمود شلتوت - من توجيهات الإسلام - بيروت - ١٩٨٣.

٤١- علي عبد الواحد وافي- بحوث في الإسلام والاجتماع - دار نهضة مصر - ج١- ط١.

٤٢- علي عبد الواحد وافي- حقوق الإنسان في الإسلام - دار نهضة مصر.

المراجع الأجنبية:

43- Thompson، Anne E.; Kaplan، Carole A. (February 1996). "Childhood emotional abuse". The British Journal of Psychiatry. ١٦٨ (٢): ١٤٣–١٤٨. .doi:١٠,١١٩٢/bjp.١٦٨,٢,١٤٣, PMID ٨٨٣٧٩٠٢

44- " Emotional abuse". Counseling Center، University of Illinois Urbana-Champaign. ٢٠٠٧

45- Smith، Melinda; Segal، Jeanne (December 2014). "Domestic violence and abuse: signs of abuse and abusive relationships". helpguide.org. Helpguide.org. Retrieved 14 February 2015.

46- Mega، Lesly Tamarin; Mega، Jessica Lee; Mega، Benjamin Tamarin; Harris، Beverly Moore (September–October 2000). "Brainwashing and battering fatigue: psychological

abuse in domestic violence". North Carolina Medical Journal. PMID .٢٦٥–٢٦٠ :(٥) ٦١ .Pdf .١١٠٠٨٤٥٦

47- National Domestic Violence Hotline; National Center for Victims of Crime; WomensLaw.org (23 July 2014). Domestic violence". justice.gov. U.S. Department of" .Justice

48- "What is Emotional Abuse?". Public Health Agency of Canada. 4 July 2011. Archived from the original on 7 April 2005. .Retrieved ٢٧ January ٢٠١٩

49- Besharov، Douglas J. (1990). Recognizing child abuse: a guide for the concerned. New York Toronto New York: Free Press Collier Macmillan Maxwell Macmillan. ISBN .٩٧٨٠٠٢٩٠٣٠٨١٣

50- Tomison، Adam M.; Tucci، Joe (September 1997). "Emotional abuse: the hidden form of maltreatment". .National Child Protection Clearing House (NCPC)

51- ^ Vachss، Andrew (28 August 1994). "You carry the cure in your own heart". Parade. Athlon Publishing

52- Dutton، Donald G. (Summer 1994). "Patriarchy and wife assault: the ecological fallacy". Violence & Victims. ٩ (٢): ١٦٧–١٨٢, doi:١٠,١٨٩١/٠٨٨٦-٦٧٠٨,٩,٢,١٦٧, PMID .٧٦٩٦١٩٦

53- Dutton، Mary Ann; Goodman، Lisa A.; Bennett، Lauren (2000)، "Court-involved battered women's responses to violence: the role of psychological، physical، and sexual abuse"، in Maiuro، Roland D؛.

54- O'Leary، K. Daniel (eds.)، Psychological abuse in violent domestic relations، New York: Springer Publishing Company، p. 197، ISBN 9780826111463. .Preview

55- ^ Book sources". Wikipedia" (باللغة الإنجليزية). مؤرشف من الأصل في ٠٥ أبريل ٢٠١٧.

56- A Multidimensional Evaluation of a Treatment Program for Female Batterers: A Pilot Study - Michelle M. Carney، Frederick P. Buttell، ٢٠٠٤ نسخة محفوظة ٢٠٢٠-٠٨-١١ على موقع واي باك مشين.

57- ^ Henning، Kris; Feder، Lynette (2004-04-01). "A Comparison of Men and Women Arrested for Domestic Violence: Who Presents the Greater Threat?". Journal of Family Violence (باللغة الإنجليزية). ١٩ (٢): ٦٩–٨٠. doi:١٠,١٠٢٣/B:JOFV.٠٠٠٠٠١٩٨٣٨,٠١١٢٦,٧c. ISSN ١٥٧٣-٢٨٥١. مؤرشف من الأصل في ١٢ مارس ٢٠٢٠.

58- Dutton، Donald G. (1994-01-01). "Patriarchy and Wife Assault: The Ecological Fallacy". Violence and Victims (باللغة الإنجليزية). ٩ (٢): ١٦٧–١٨٢. doi:١٠,١٨٩١/٠٨٨٦-٦٧٠٨,٩,٢,١٦٧. ISSN ٠٨٨٦-٦٧٠٨. مؤرشف من الأصل في ١٦ يوليو ٢٠١٨.

59- Emotional Abuse of Women by their Intimate Partners: A Literature Review | " Springtide Resources". www.springtideresources.org. مؤرشف من الأصل في ٢ مايو ٢٠١٩. اطلع عليه بتاريخ ٢٧ نوفمبر ٢٠١٩.

60- Follingstad، Diane R.; Rutledge، Larry L.; Berg، Barbara J.; Hause، Elizabeth S.; Polek، Darlene S. (1990-06-01). "The role of emotional abuse in physically abusive relationships". Journal of Family Violence .١٢٠–١٠٧ :(٢) ٥ .(باللغـة الإنجليزيـة) doi:10.1007/BF00978514. ISSN 1573-2851٢٠٢٠ مارس ١٢ مؤرشف من الأصل في .

61- ^ Moshe; Endler، Norman S. (1996). Handbook of coping : theory، research، applications. .٢٠٢٠ يناير ٣ مؤرشف من الأصل في New York : Wiley

62- Laurent، Heidemarie K.; Kim، Hyoun K.; Capaldi، Deborah M. (2008-12). "Interaction and Relationship Development in Stable Young Couples: Effects of Positive Engagement، Psychological Aggression، and Withdrawal". Journal of adolescence. ٣١ (٦): ٨١٥–٨٣٥, doi:١٠,١٠١٦/j.adolescence.٢٠٠٧,١١,٠٠١, ISSN ٠١٤٠- .١٩٧١. ١٨١٦٤٠٥٣ PMID. مؤرشف من الأصل في ٣ يناير ٢٠٢٠.

63- Welsh، Deborah P; Shulman، Shmuel (2008-12). "Directly observed interaction within adolescent romantic relationships: What have we learned?". Journal of adolescence. ٣١ (٦): ٨٧٧–٨٩١, doi:١٠,١٠١٦/j.adolescence.٢٠٠٨,١٠,٠٠١, ISSN ٠١٤٠- .١٩٧١. ١٨٩٨٦٦٩٧ PMID. مؤرشف من الأصل في ٣ يناير ٢٠٢٠.

64- SIMONELLI، CATHERINE J.; INGRAM، KATHLEEN M. (1998-12). "Psychological Distress Among Men Experiencing Physical and Emotional Abuse in Heterosexual Dating Relationships". Journal of Interpersonal Violence (باللغة الإنجليزية). ١٣ (٦): ٦٦٧– .٦٨١

65- Pimlott-Kubiak، Sheryl; Cortina، Lilia M. (2003-06). "Gender، victimization، and outcomes: reconceptualizing risk". Journal of Consulting and Clinical Psychology. 71 (3): 528–539. doi:10.1037/0022-006x.71.3.528. ISSN 0022-006X. PMID ١٢٧٩٥٥٧٦. مؤرشف من الأصل في ١٠ سبتمبر ٢٠١٨.

66- Follingstad، Diane R.; DeHart، Dana D.; Green، Eric P. (2004). "Psychologists' Judgments of Psychologically Aggressive Actions When Perpetrated by a Husband Versus a Wife". www.ingentaconnect.com مؤرشف من الأصل في ٢٩ أكتوبر (باللغة الإنجليزية). ٢٠١٨. اطلع عليه بتاريخ ٢٧ نوفمبر ٢٠١٩.

67- Female Aggression Toward Male Intimate Partners: An Examination of Social Norms in a Community-Based Sample - Susan B. Sorenson، Catherine A. Taylor، 2005 نسخة محفوظة ٢٠٢٠-٠٨-١١ على موقع واي باك مشين.

68- Toward a Gender-Inclusive Conception of Intimate Partner Violence Research and " .٢٠١٨ يناير ١٢ مؤرشف من الأصل في ."Theory: Part ٢ – New Directions

69- Welcome to CDC stacks | Extent، nature، and consequences of intimate partner " .violence - ٢١٨٥٨ | Stephen B. Thacker CDC Library collection". stacks.cdc.gov مؤرشف من الأصل في ٢٨ مارس ٢٠١٩. اطلع عليه بتاريخ ٢٧ نوفمبر ٢٠١٩.

70- مؤرشف NCJRS Abstract - National Criminal Justice Reference Service". www.ncjrs.gov" من الأصل في ٩ أكتوبر ٢٠١٨.

71- ^ Mobaraki، A.E.H.; Soderfeldt، B. (2010-01-01). "Gender inequity in Saudi Arabia and its role in public health" (PDF). Eastern Mediterranean Health Journal. ١٦ (٠١): doi:١٠,٢٦٧١٩/٢٠١٠,١٦,١,١١٣, ISSN ١٠٢٠-٣٣٩٧ .١١٨-١١٣

72- D. A. (2009-01-01). The Dead Sea Genesis Apocryphon. BRILL. ISBN

73- ^ The Neglected History of Women in the Early Church | Christian History Magazine نسخة محفوظة ٢٨ أغسطس ٢٠١٩ على موقع واي باك مشين.

74- Mobaraki، A.E.H.; Soderfeldt، B. (2010-01-01). "Gender inequity in Saudi Arabia and its role in public health" (PDF). Eastern Mediterranean Health Journal. ١٦ (٠١): ١١٣- doi:١٠,٢٦٧١٩/٢٠١٠,١٦,١,١١٣, ISSN ١٠٢٠-٣٣٩٧ .١١٨

75- Early Church | Christian History Magazine نسخة محفوظة ٢٨ أغسطس ٢٠١٩ على موقع واي باك مشين

أثر تعاطي المخدرات على العنف الأسري بمنطقة القصيم

أ. حنين بنت فهد عبد الهادي الحربي
اخصائية بمستشفى الصحة النفسية

الإهداء

من أجل كدمة زرقاء طبعتها أيادي العنف يومًا على خد أم.. وللتجاعيد التي ارتسمت على وجه مسن أحدودب ظهره في التنقل بين الجهات، ورفع توصيات كي ينام قرير العين من عنف يمارسه ابن..

ولأجل شهقات البكاء التي صدعت كثيرًا في مكتبي لأولئك الموجوعات..

للخطوات الثقيلة التي تجرها أرواح متعبة، وصدى السؤال يزلزل هل ما بعد العلاج سيمتنع مريضنا عن ممارسة العنف؟

لأرملة تقاسي عذابات ابنها المدمن...

لمهجورة تركها الزوج تعاني مسؤولية علاج ثلاثة من الأبناء، وتقطعت بها الأسباب...

لمسنة قضت آخر أيامها سحلا على يدي اثنين من أبنائها...

لانكسار ينام على مقلتي طفل، وهو يكبر أمام صورة أب مدمن...

من أجل تلك الندوب العميقة، وحتى السطحيّة التي تسكن أرواح نساء معنفات ويتألمن...

أهدي هذا البحث...

شكر وتقدير

شكري وامتناني العميق لمن عايش معي تفاصيل قلقي وأرقي، ورحلة كتابة بحثي خطوة بخطوة... وقف بجانبي داعمًا ومساندًا وملهمًا... كان لإيمانك بي أثر بالغ في نفسي... شكرًا للمعرفة، وبقعة النور التي تصر دومًا على نشرها في الأرجاء.. شكري وعظيم عرفاني لك زميل المهنة، ورفيق الرحلة ..

شكرًا أستاذي د .ياسر عبدالله ابراهيم

(طبيب نفسيّ، مستشفى الصحة النفسيّة ومركز إرادة بمنطقة القصيم)

مقدمة:

لقد عرفت المجتمعات الانسانيّة العنف منذ القدم، حيث تعود أول حالة عنف بشريّ سجلها التاريخ لدى كل الأمم، والثقافات والحضارات إلى البدايات الأولى للوجود الإنسانيّ على الأرض، وذلك عندما قتل قابيل أخاه هابيل، وكانت تلك أول حالة عنف بشري.

وقد تزايدت مشكلة العنف الأسريّ، وبسبب التغير الاجتماعيّ الذي يشهده المجتمع السعوديّ، ونتيجة لما طرأ على ثقافة المجتمع السعوديّ من تحولات، وتبدلات في الجوانب الاجتماعيّة والثقافيّة والاقتصاديّة فقد برزت أنماط وأشكال مختلفة للعنف الأسريّ لم تكن مألوفة من قبل في ثقافة المجتمع.(المرواني،٢٠١٠م).

إن العنف الأسريّ بمختلف صوره وأشكاله بدأ يطفو على السطح في المجتمع السعوديّ، وفق ما تؤكده الدراسات التي أجريت في المجتمع السعوديّ، ومن خلال الحالات التي ترد إلى المستشفيات، والشكاوى العديدة التي ترد إلى مراكز الشرطة، ولجنة الحماية الاجتماعيّة، إضافة إلى معايشتنا لحالات العنف الأسريّ من خلال طبيعة العمل.(المرواني،٢٠١٠م).

ومهما بلغ كم الحالات إلا أنها لا تمثل واقع العنف الأسريّ، ولا تعكس الواقع الحقيقيّ بصورة دقيقة؛ لأنه غالباً ما يحدث العنف الأسريّ في البيوت بعيداً عن الأنظار، ويبقى الكثير من الحالات في طي الكتمان، حفاظاً على الخصوصيّة الأسريّة التي ترتبط بعديد من المعايير المختلفة. (المرواني،٢٠١٠م).

تشير الدراسات النفسيّة أن الضحيّة في العنف الأسريّ غالبًا لا يتحدث عن تعرضه للعنف، وذلك نتيجة للتهديد والرعب الذي يحدث له، مما يجعله مقتنعًا أن أي تبليغ عن وضعه سيعرضه للمزيد من العنف.

كما أن العنف الأسريّ قد تفاقم في ظل الأزمة العالميّة التي نعاني منها كوفيد-١٩.

فقد أفاد تقرير لمنظمة الصحة العالميّة بعنوان "كوفيد-١٩، والعنف ضد المرأة في إقليم شرق المتوسط" إن الإقليم يأتي في المرتبة الثانية على مستوى العالم من حيث انتشار العنف ضد المرأة (٣٧٪)، وأن هناك زيادة في حالات العنف خلال الجائحة بنسبة تتراوح من ٥٠% إلى ٦٠% بناءً على مكالمات الاستغاثة التي تجريها النساء عبر الخطوط الساخنة لمنظمات المرأة. (منظمة الصحة العالميّة).

بيّن تقرير منظمة الصحة العالميّة عن أن العنف الأسريّ أصبح مشكلة عالميّة، ويتزايد بوتيرة متسارعة، خاصة العنف الموجه تجاه النساء.

ووضح التقرير أن واحدة من كل ثلاثة نساء تتعرضن للعنف الجسديّ، أو الجنسيّ خلال حياتها.

وقد قام د. ياسر الكزاز وزملاؤه بمركز البحوث بمدينة الملك عبدالله بمراجعة البحوث التي نشرت حول العنف بالمملكة السعوديّة، وخلصت الدراسة إلى أن امرأة واحدة من كل ثلاثة نساء تتعرضن للعنف في المملكة العربيّة متطابقًا مع الإحصاءات العالميّة.

النظريّات المفسرة لظاهرة العنف:

اهتم الباحثون بمختلف التخصصات بمحاولة تفسير ظاهرة العنف، ولم يكن هناك إجماع بين التخصصات والفروع العلميّة حول تحديد دقيق لهذه الظاهرة، بل حاول كل تخصص تفسيرها انطلاقًا من مجال اهتمامه، وأهدافه، وأهم النظريات **هي** :

النظريّة البيولوجيّة:

اهتم المنظرون البيولوجيّون بإبراز تأثير العوامل البيولوجيّة؛ كالهرمونات، والصبغات الوراثيّة في سلوك الفرد، فنجدهم مثلا يربطون بينها وبين العنف الجنسيّ؛ كالاغتصاب، والاستغلال، والاعتداء الجنسيّ على المحارم، فهم يرون وجود علاقة بين الإساءة الجنسيّة للطفل، وارتفاع مستوى الهرمون الجنسيّ الذكريّ(التستوسترون)؛ حيث وجد أن سلوك بعض الأفراد المولعين بالاتصال الجنسيّ بالأطفال(البيدوفيليا) غالبًا ما يكون تعبيرًا عن ارتفاع مستوى هذا الهرمون الجنسيّ لديهم.

هناك أيضًا من يربط الظاهرة بالبنية البيولوجيّة، أو الحيويّة للفرد، وبالتحديد شكل الكروموسومات مبرزين تأثير العوامل الوراثية في ممارسة السلوك العنيف، والمتمثل في وجود كروموسوم Yالدى الذكور.

الجدير بالإشارة أن التفسير البيولوجيّ قد أثار الكثير من الانتقادات، أهمها محاولة فرض وجهة النظر القاضيّة بحتمية الحياة المتجذرة في البيولوجيا، وعلم الوراثة مما يعني بالنسبة إلى عامة الناس حتمية هذا السلوك.

النظريّة الاقتصاديّة:

شهد مجال البحث في موضوع العلاقة بين الوضع الاقتصاديّ، والعنف منذ منتصف التسعينيات انقسامًا حادًا إلى تيارين أساسين: وأهم هذه النظريّات: النظرة الاقتصاديّة المستندة إلى نظرية الاختيار الرشيد النيوكلاسيكية، والتي ترى أن العنف ينشأ مثله، مثل أي نشاط اقتصاديّ آخر، من محاولة الفرد وسعيه إلى تحقيق المنافع وتعظيمها. وعليه يحدث كل من العنف والحرب الأهليّة (بشكل خاص) نتيجة للطمع، والجشع أكثر من الإحساس بالظلم أو القهر، وبذلك يصبح الدافع إلى العنف والتمرد هو حجم المكاسب المنتظرة.

النظريّة السيكولوجيّة:

لقد كانت لأعمال سيجموند فرويد، وهو أب التحليل النفسيّ الأثر الكبير في تقدم هذا التخصص من جهة، وفي تطوير التحليلات المفسرة لظاهرة العنف من جهة أخرى، حيث يقسم الجهاز النفسيّ إلى ثلاثة أقسام: "الهو" القسم الذي يحوي الميول والاستعدادات الفطريّة، والنزعات الغريزيّة، والذي يطلق عليه اللاشعور.

القسم الثاني "الأنا" وأطلق عليه الشعور أو الجانب العاقل من النفس الذي يرتبط بالواقع، ويصارع النزعات الغريزيّة. أما القسم الثالث فـ "الأنا الأعلى"، وأطلق عليه الضمير، وهو الجانب المثاليّ من النفس البشريّة، فهو يحوي القيم الدينيّة والأخلاقيّة والمبادئ، ووفقًا لهذا التقسيم يصبح السلوك العنيف والإجراميّ ليس إلا نتيجة للصراع الذي يحدث للفرد عند عجز "الأنا" تكييف الميول، والنزعات الغريزيّة مع تقاليد ومتطلبات

الحياة الاجتماعيّة، فيتم كبتها في اللاشعور، أو عند غياب الضمير، ومن هنا تنطلق الرغبات التي تلتمس الإشباع عن طريق السلوك الإجراميّ.

النظريّة التربويّة:

ترى أن لبعض الممارسات المدرسيّة سواء صدرت عن المعلمين، أو المراقبين، أو التلاميذ من شأنها أن تولد لدى الفرد سلوكيات عنيفة قد تكون آنية، أو متباعدة في الزمن.

ففي بعض الأحيان تصدر عن المدرس، أو حتى الإدارة جملة من السلوكيّات التي تخلق لدى الطفل درجة من الإحباط، والشعور بالدونيّة، وعدم الأهمية من خلال تعرضه لبعض الأساليب التي تعتمد على التخويف والتهديد، وحتى الضرب بالإضافة إلى اعتماد بعض الأساتذة على طرائق تدريس تقليديّة من شأنها أن تجعل من الفصل الدراسي أداة منفرة مؤدية للتوتر النفسيّ أكثر منها فضاء تربويًا، وقد يكون لبعض أساليب الأساتذة أثر نفسيّ خطير لاسيما إن كان هناك نوع من التفضيل غير الموضوعيّ بين التلاميذ قد تنتهي باستخدام العنف سواء مع الزملاء، أو المدرسين.

النظريّة الاجتماعيّة:

يعيد الباحثون الاجتماعيّون ظاهرة العنف إلى البيئة الاجتماعيّة والظروف التي يعيش فيها الفرد الفاعل. وبحسب الاتجاه الوظيفيّ تحدث ظواهر الانحراف والسلوك المنحرف على الخصوص عند عدم القدرة على تجاوز الاختلال الوظيفيّ الذي يحدث بين الوحدات، والعناصر المكوّنة للبناء الاجتماعيّ، أي: أن العنف يرتبط ارتباطًا أساسيًا بالبناء الاجتماعيّ، وليس بالأفراد. كما يدل على ذلك إميل دور كايم، فهو يشير إلى أن هذه الظواهر تظهر من خلال الأفراد؛ لأنها تتخللهم كأداة للتعبير عن نفسها، فهي تعتمد على مدى تفكك أو تماسك وحدات هذا البناء الاجتماعيّ. وقد أشار إلى أن ظواهر الانحراف هي أفعال تتضمن معنى انعدام الشعور بالتضامن الاجتماعيّ لدى الأفراد، وهي بدورها تصدم الضمير الجمعيّ وتنتهكه، وتهدد التماسك الذي يعد الوجود الحقيقي للمجتمع. (ابن فرحات،٢٠١٥م).

أنواع العنف الأسريّ:

- العنف الجسدي، ويعني الاستخدام المتعمد للقوة لإحداث ضرر جسديّ على شخص آخر. من صوره (الضرب بجميع أشكاله، أو شد الشعر، أو لوي الذراع، أو الخنق، أو الحرق، أو الطعن، أو الدفع القويّ، أو الصفع، أو الركل، أو العض كما يشمل النقل المتعمد للأمراض المعديّة والاعتداء بسلاح، مثل: العصا، والأسلحة البيضاء، ومن صوره أيضًا الحرمان من الطعام، وإجبار الضحية على حمل الأثقال فوق طاقته، أو السير على الأقدام لمسافات طويلة).
- العنف النفسيّ والعاطفيّ، وهو كل ضرر نفسيّ حدث بسبب سلوك مستمر، من صوره (التخويف، أو التهديد بجميع أنواعه، كالتهديد بالقتل، أو بالطلاق، أو بالهجر، أو التهديد بالعنف والايذاء، كما يتضمن الحرمان بجميع أشكاله، مثل: الحرمان من الأطفال، ويشمل أيضًا تدمير الممتلكات الشخصيّة ذات القيمة الماديّة، أو المعنويّة، ويشمل السخريّة، والتجاهل، والإهانة المتعمدة، والإحراج

المتعمد، والتمييز والمفاضلة بين أفراد الأسرة بناء على النوع (ذكر/أنثى) ، أو العمر، أو القدرات، أو الترتيب).

- العنف الجنسيّ، وهو تعرض الشخص لأي فعل أو قول، أو استغلال جنسيّ غير مشروع بأية وسيلة كانت كما يتضمن تعريض المعتدى عليه لمواد إباحيّة، أو مخلة بالآداب، من صور العنف الجنسيّ (التحرش اللفظي، واللمس، والتقبيل، والاغتصاب، واستغلال الأطفال جنسيًّا، و الإجبار على ممارسة الدعارة، ونقل الأمراض الجنسيّة، مثل: الإيدز).
- العنف اللفظيّ، وهو الإساءة اللفظيّة، وتحدث عندما يستخدم شخص ما لغة مسيئة سواء كانت محكية، أو مكتوبة، أو مرسومة بشكل من الأشكال لإلحاق الضرر بالفرد، وتحط من كرامته، أو تؤدي إلى تحقيره. من صوره: (السب، واللعن، والصراخ، ورفع الصوت بطريقة مخيفه، والتنابز بالألقاب بقصد التحقير، والوصم بالعار، أو بصفة أو عاهة أو شكل، أو استخدام العبارات المهينة، وغير اللائقة اجتماعيًّا أو ثقافيًّا).
- العنف الماليّ والاقتصاديّ، وهو أي سلوك يؤدي إلى الإساءة الماليّة، والاقتصاديّة، وتلحق الضرر الماليّ، أو الاقتصاديّ بالضحية، ويحدث عندما يتحكم شخص ما في الموارد الماليّة للفرد دون موافقة الشخص، أو إساءة استخدام تلك الموارد، أو عدم توفير الاحتياجات الضروريّة للأفراد المسؤول عنهم في أسرته كما يشمل: حرمان الأفراد التصرف في الممتلكات الشخصيّة، ومن صور العنف الاقتصاديّ: (الامتناع عن الإنفاق، وتلبية الاحتياجات الاساسيّة للأسرة، والإجبار على العمل خارج المنزل، مثل: إجبار الزوجة أو الأطفال القاصرين للعمل دون رغبة منهم؛ للمساهمة في دخل الأسرة، و الاستيلاء على الراتب أو الدخل الشهري، واستغلال الأطفال في مواقع التواصل الاجتماعيّ بهدف الربح الماليّ، واستغلال الطفل، أو أحد أفراد الأسرة في الإجرام أو التسول، وبيع المنزل أو الممتلكات دون إذن، والحرمان من الميراث، والحقوق الماليّة).
- العنف الثقافيّ والاجتماعيّ يحدث هذا النوع عندما يتضرر الفرد نتيجة الممارسات التي تشكل جزءًا من ثقافته، أو تقاليده أو العادات، ومن صوره: (الإجبار على الزواج، والعضل أو الحجر على الإناث، وتزويج الأطفال من الجنسين، والعنصرية بأشكالها، والتخلي عن شخص مسن أو معاق في المستشفى، أو إحدى مؤسسات الرعاية).
- العنف الإلكترونيّ، وهو العنف الذي يأتي من خلال استخدام التقنية عبر الانترنت، وتشمل: الأجهزة الإلكترونيّة، وكذلك مواقع التواصل الاجتماعيّ، والرسائل النصيّة، وأشرطة الفيديو، وغرف الدردشة، ومن صور العنف: (تصوير الشخص وهو عارٍ، إضافة إلى وجه شخص رقميا إلى مواد إباحية، أو الصور الجنسيّة، واستغلال البريد الإلكترونيّ، واختراق الحسابات الشخصيّة، ووضع برامج مراقبة وتجسس، وانتحال الشخصية، وتشوية السمعة، و استخدام الحسابات في مواقع إرهابيّة، واستغلال الأطفال في مواقع التواصل الاجتماعيّ، وتسجيل المكالمات بدون إذن، والتهديد بها) (الدليل الإجرائيّ وزارة الموارد البشريّة والتنمية الاجتماعيّة،٢٠٢٠م).

أسباب العنف الأسريّ:

- العوامل الاقتصاديّة، وتعد العوامل الاقتصاديّة أحد أبرز العوامل التي تدفع بعض الناس إلى استخدام العنف مع الآخرين (سوء الأحوال الاقتصاديّة، وقوع أزمة ماليّة لرب الأسرة، الفقر، البطالة)(محمد،٢٠١٧م).
- أساليب التنشئة الأسريّة لاسيما التنشئة العنيفة التي تعتمد على القسوة، والعنف والضرب والتسلط.(محمد،٢٠١٧م).
- تعاطي المخدرات والكحول، ولقد وضحت الدراسات أن معدل تعاطي المخدرات يكون منتشرًا بصورة واسعة لدى الرجال المسيئين لزوجاتهم أو المعنيفين، وهذا يدل على وجود علاقة بين التعاطي والعنف.(الصغير،٢٠١٢م).
- الضغوطات اليوميّة، والصراعات الزوجيّة، ونقص مهارات التواصل، وانعدام ثقافة الحوار.(بدوي، ٢٠١٧م).
- انتشار بعض العادات والتقاليد التي ترى بأن الرجولة تتمثل في فرض السيطرة والتحكم، واستخدام العنف مع المرأة، والموروثات الخاطئة التي تعطي الرجل السلطة للسيطرة، والتفسيرات الخاطئة للنصوص القرآنية وللدين.(زكريا،٢٠١٩م).
- وجود اضطرابات شخصيّة لدى الفرد القائم بالعنف كأن يكون شخصية سيكوباتيّة، وهي شخصيّة مضادة للمجتمع، وتمارس الإجرام دون وجود إحساس بتأنيب الضمير.
- المنطقة السكنيّة، أكدت الدراسات والأبحاث أن المنطقة السكنية لها دور في ظهور العنف؛ فالمنطقة التي يرتفع فيها المستوى الثقافيّ والاجتماعيّ يقل فيها العنف مقارنة بالأحياء الشعبية التي يكثر فيها العنف، واستخدام السلوك العضلي والقوة الجسديّة.(النجار،٢٠١٨م).
- وسائل الإعلام حيث لا يمكن إنكار دورها الفاعل، والفعال في المجتمع، وما تنقله يوميًّا من برامج وأخبار، بحيث يكون للعنف فيها مجالًا واسعًا، لاسيما تلك المشاهد التي تمجد العنف وتعطيه قيمة عالية.(النجار، ٢٠١٨م).

آثار العنف الأسريّ:

تعدُّ الأسرة نواة المجتمع والبيئة الآمنة التي ينمو فيها الطفل نموًا سليمًا، ويصبح فرداً نافعاً وفاعلاً في مجتمعه، متمسكاً بمبادئ وقيم هذا المجتمع الأخلاقيّة والدينيّة، كما تعدُّ الأسرة البنية الأساسيّة التي يحقق من خلالها الأفراد أهدافهم، ويشبعون غرائزهم، وهي أولى مؤسسات المجتمع التي تتولى مهمة التنشئة الاجتماعيّة للطفل وتربيته، كما أن اتجاهات الوالدين في معاملة الطفل وتربيته تؤثر على شخصيته، ونموه النفسيّ، وكذلك كثرة الخلافات والعنف داخل الأسرة يعوق النمو السليم والسوي، لذا لا تنحصر الآثار السالبة للعنف الأسريّ على الضحية فقط، وتوضح الدراسات أن أهم هذه الآثار الوخيمة هي:

- الآثار الاجتماعيّة، وتعدُّ هذه الآثار من أشد ما يتركه العنف على الأسرة؛ كالتفكك الأسريّ، والطلاق، وتسرب الأبناء، وانحرافهم واتجاههم نحو استخدام المخدرات والكحول.(بدوي،٢٠١٧م).

- من الآثار الصحيّة للعنف الأسريّ ظهور الاضطرابات النفسيّة والجسمانيّة، وهي الأمراض العضويّة ذات المنشأ النفسيّ، وأبرز الأمراض: (الصداع، واضطرابات الجهاز الهضميّ، وألم الظهر والمفاصل، وارتفاع ضغط الدم، والقولون، والذبحة الصدريّة)(الزهرة،٢٠١٢م).
- حدوث اضطرابات النوم، مثل: قلة النوم والكوابيس.(الهويدي،٢٠١٩م).
- اضطرابات الأكل، مثل: فقدان الشهيّة، أو الأكل بشراهة.(عبدالرحمن،٢٠٠٦م).
- يؤثر العنف على الصحة النفسيّة لأفراد الأسرة، والتي قد تتفاقم وتتطور إلى حالات مرضية، وتتضمن إصابة الفرد بالاضطرابات النفسيّة، (كالقلق، والاكتئاب، والخوف، واضطراب ما بعد الصدمة، وكذلك التبول اللاإرادي).
- اضطرابات انفعاليّة، كالغضب، والخجل، والإحساس بالذنب، ومشكلات سلوكيّة، كالعدوانيّة، والهروب من المنزل، والعناد بالنسبة إلى الأطفال والمراهقين(الهويدي،٢٠١٩م).
- ومن الآثار السالبة للعنف الأسريّ على الأبناء ضعف التحصيل الدراسيّ، والتأخر الدراسيّ.(الشيخي،٢٠٢٠م).
- كما يؤدي العنف إلى خلق أفراد ينتهجون أساليب العنف ذاتها التي عاشوها داخل الأسرة.(الصغير،٢٠١٢م).
- أما تأثير العنف الأسريّ على المجتمع فالعنف الأسريّ، وما يولد من انحرافات سلوكيّة وعدائيّة وإجراميّة لدى الأفراد سيجعل المجتمع عرضه للخلل الاجتماعيّ بسبب تفكك النسيج الاجتماعيّ كذلك ينتج عن العنف داخل المنزل ظهور أفراد لديهم نزعات تميل إلى التدمير والتخريب، وعرضه للاستغلال في العمليات الإرهابيّة.(محمد،٢٠١٧م).

جهود المملكة في الحد من ظاهرة العنف الأسريّ:

كرّست المملكة العربيّة السعوديّة من خلال وزارة الموارد البشريّة والتنمية الاجتماعيّة جهودها في التصدي لظاهرة العنف الأسريّ، عبر سنّ مختلف البرامج ممثلة في فروعها المنتشرة، مُقدمة الخدمات الاجتماعيّة عن طريق الدراسة، والبحث الاجتماعيّ والإيواء، بالتعاون مع الجمعيّات الخيريّة، إضافة إلى تقديم المساعدات الماديّة والعينيّة، أو بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

حيث أصدرت الوزارة في هذا الصدد قرار في تاريخ ١٤٢٥/٦/٩هـ بإنشاء الإدارة العامة للحماية الاجتماعيّة لنشر الوعي بين أفراد المجتمع، حول ضرورة حماية أفراد الأسرة من العنف والإيذاء، وتحقيق مناخ آمن لمجتمع سليم، والعمل على تعزيز مبادئ الدين الحنيف التي تحث على الوسطيّة والمعاملة الطيبة، والتراحم بين أفراد المجتمع؛ حيث تخدم هذه الإدارة الطفل من سن ١٨ عاماً فما دون، والمرأة أياً كان عمرها لحمايتها من الإيذاء الجسديّ، أو النفسيّ، أو الجنسيّ والحالات الأخرى المستضعفة.
(المالكي،٢٠٢١م).

كما قامت في عام ١٤٢٦/٥/١٣هـ وضع آلية للتعامل مع حالات العنف، وإلزامية التبليغ، وتفعيل دور الإيواء، ودور الشرطة النسائيّة، وسرعة البت في القضايا الأسريّة أمام المحاكم منعًا لاستغلال عامل الزمن ضد الطرف المتضرر.

وفي عام ١٤٣٦/١/٢٤هـ صدر نظام حماية الطفل بموافقة مجلس الوزراء.

وفي عام ١٤٣٤/١٠/١٩هـ تمت موافقة مجلس الوزراء على صيغة قانون نظام الحماية من الإيذاء.

وفي عام ١٤٣٤/١١/١٥هـ صدر مرسوم ملكي بإصدار نظام الحماية من الإيذاء.

كما صدر الدليل الإجرائي الموحد للتعامل مع حالات العنف الأسريّ في تاريخ ١٤٤٢/٤/١٣هـ .

كما أنشأت الوزارة في هذا السياق مركزًا لتلقي بلاغات الإيذاء، والعنف على الرقم (١٩١٩)، وحدّدت ساعات العمل به في المرحلة الحاليّة من الساعة الـ ٨ صباحاً حتى الـ ١٠ مساءً، ماعدا يوم (الجمعة((السجلات الرسميّة، إدارة الصحة النفسيّة والاجتماعيّة) ،

كما تم إنشاء برنامج الأمان الأسريّ، وهو برنامج وطني غير حكومي، يهدف إلى حماية الأسرة من العنف، من خلال رصد حالات الإساءة ودراستها، وإفادة الجهات المختصة في هذا المجال، والتوعية بأضرار العنف. أُنشئ بموجب الأمر الساميّ رقم ١١٤٧١/ م ب، وتاريخ ١٨ /١١/ ٢٠٠٥م تحت إشراف الشؤون الصحيّة بوزارة الحرس الوطني في السعوديّة.

كما تم إنشاء خط مساندة **الطفل**، ويعد مشروع خط مساندة الطفل من المشاريع الوطنيّة الرائدة لبرنامج الأمان الأسريّ الوطنيّ لخدمة الطفولة بالمملكة، ودليلاً واضحًا على ما أولاه ولاة الأمر من اهتمامٍ متزايدٍ بمختلف القضايا التي تهم شؤون الأسرة والطفل في كل المجالات، وقد انعكس هذا الاهتمام على المستويين المجتمعيّ والوطنيّ، فقد تم تأسيس مشروع خط مساندة الطفل عام ١٤٣٢/٢٠١١م، والذي أنطلق في مطلع عام ٢٠١١م كمرحلة تجريبيّة، و في مطلع عام ٢٠١٤م كمرحلة أساسيّة تشغيليّة، وذلك لمساندة الأطفال ودعمهم دون سن الثامنة عشرة، واستجابة للاحتياجات المختلفة للطفولة في المملكة عبر رقم هاتفي مجاني وموحد، بهدف توفير المشورة للأطفال، أو مقدمي الرعاية لهم، ومتابعة توفير خدمات الرعاية والحماية للأطفال عبر الجهات المسؤولة عن تقديم هذه الخدمات، ومن أهداف خط المساندة أيضًا التعامل الفوريّ مع الحالات الطارئة من خلال آلية الإحالة المباشرة للجهات المسؤولة عن التدخل الفوريّ، ومتابعة بلوغ الخدمة للأطفال في الوقت المناسب، وسعيًا من خط مساندة الطفل إلى الوصول إلى أكبر شريحة من المتصلين، قام الخط بتمديد ساعات العمل إلى ١٤ ساعة يوميًا، وتمت تغطية أيام الإجازة الأسبوعيّة (الجمعة، السبت)، وبهذا ينتقل خط المساندة إلى مرحلة جديدة بالعمل على مدار أيام الأسبوع من التاسعة صباحًا حتى الحادية عشرة مساء، وذلك بواقع ١٤ ساعة يوميًا كافة أيام الأسبوع.

كما أقرت النيابة العامة حزمة من العقوبات بحق المعتدين على المرأة جسديًا، أو نفسيّا، أو جنسيّا، أو من هدد بهذه التجاوزات، وذلك في إطار حظر جميع أشكال العنف ضد النساء.

حيث أعلنت النيابة أن العقوبات بحق المعتدين على النساء تصل للسجن مدة لا تقل عن شهر، وتصل إلى سنة.

وتشمل العقوبات أيضا غرامة لا تقل عن ٥ آلاف ريال سعودي قد تصل إلى ٥٠ ألف ريال سعودي، على أن تضاعف العقوبة بحال تكرار الفعل.

علاقة المخدرات بالعنف الأسريّ والجريمة:

ارتبطت المخدرات بصورة عامة بالجريمة، والعنف في كل المجتمعات، وذلك بسبب تأثيرها المباشر على المخ والإدراك والقدرة على الحكم على الأمور، فهي تعد مؤثرات عقليّة، وبسبب ما تحدثه من (ضلالات أفكار خاطئة، وشكوك بالآخرين وهلاوس سمعيّة وبصريّة، فهي تدفع بالمدمن بالتصرف بناء على تلك الأفكار) .

نجد أن الشك في الزوجة والإحساس بالاضطهاد، وأن هناك شيئًا ما يدبر في الخلف أحد الأعراض الأساسيّة لمستخدمي المخدرات، وخاصة الحبوب المنشطة (الكبتاجون)، فيلجأ المتعاطي إلى التعامل مع هذه الضلالات كحقائق باستخدام التحقيق، والتفتيش والتخوين، ومن ثمَّ العنف، وقد وصل في بعض الحالات لارتكاب جريمة القتل. كما تؤثر المخدرات على قدرة الشخص على التحكم في الغضب مما ينتج عنه سرعة الانفعال والاندفاعيّة، والعدوانيّة والمزاج المتقلب، وإحداث تأثيرات غير متوازنة للمتعاطي بحيث تؤدي إلى صدور أفعال، وتصرفات تؤذي النفس البشرية.(سالم،٢٠١٢م).

المخدرات في منطقة القصيم:

تعد مشكلة تعاطي المخدرات من المشكلات النفسيّة والاجتماعيّة الخطيرة التي تؤثر على المجتمع بصفة عامة، وعلى الفرد بصفة خاصة، وتكمن خطورة هذه المشكلة في أنها تنتشر لدى الشباب الذين يمثلون قوة بشريّة أساسيّة في المجتمع، كما تكمن الخطورة أيضا في أنه الفرد لم يعد يتعاطى نوع واحد، بل أصبح يتعاطى أكثر من نوع في الوقت ذاته(المنيع وآخرون،٢٠١٩م) ، وهو ما أكدته دراسة أجراها د. ياسر عبدالله إبراهيم في مركز إرادة بمنطقة القصيم، حيث تمت دراسة المتغيرات الديمغرافية، ونوع التعاطي لكل المرضى الذين تنوموا بمركز إرادة في عام ٢٠١٧م، وعددهم ٦١٢ مريضًا، كانت نسبة من كان استخدامهم متعدد أكثر من مادة ٦٢% .

كما أن أكثر المواد الإدمانيّة انتشارًا في المملكة، ومنطقة القصيم تحديدا هي الكبتاجون (الإمفتامين) ثم الحشيش والكحول، ويليها إساءة استخدام لبعض الأدوية الطبيّة، والتي لابد أن تصرف بوصفة طبية مثل: (الزناكس، وليركا، والفاليوم)(إبراهيم،٢٠١٨م).

العنف الأسريّ ودور تعاطي المخدرات ""

في ضوء بعض المتغيرات الديمغرافية

"دراسة وصفية ":

مشكلة الدراسة:

تعد مشكلة تعاطي المخدرات والإدمان عليها من أخطر المشكلات الصحيّة والاجتماعيّة، والنفسيّة التي تواجه العالم أجمع، (العمراوي وآخرون،٢٠١٧م).

فالإدمان آفة تصيب الفرد، فضلا عن الأمراض والمشكلات التي تلحق بالمدمن فإن البنيان الاجتماعيّ يتصدع وينهار، حيث تتفكك الروابط الأسريّة، وتتدنى قدرة الإنسان على العمل، فيقل الإنتاج كما يتزايد عجز الشباب عن مواجهة الواقع والارتباط بمتطلباته، وتتفاقم المشكلات الاجتماعيّة، ويتزايد عدد الحوادث والجرائم، فالإدمان يعد أوسع الأبواب لدخول أصحابه إلى عالم الإجرام، وهذا ما تؤكده الدراسات العلميّة والإحصائيات والأرقام. إذ ينجم عن الإدمان تزايد حوادث العنف، والاغتصاب والسرقة، والقتل، والانتحار فضلا عن كثرة المخالفات القانونيّة، وانتهاك القانون(سالم،٢٠١٢م).

بناءً عليه تتلخص مشكلة الدراسة في محاولة دراسة أنماط العنف الأسريّ في أسر المدمنين، وضحايا العنف الأسريّ، وأثر الإدمان على المخدرات في متغيري الوظيفة، والحالة الاجتماعيّة، وعن كيفية الإبلاغ عن حالات العنف الأسريّ في أسر المدمنين من خلال دراسة المتغيرات الديمغرافية لمعرفة أي دلالات إحصائيّة.

يمكن بلورة مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي: ما الخصائص المشتركة للمعنفين في أسر المدمنين من ناحية العوامل الديمغرافيّة؟

أهمية الدراسة:

١. تؤمل الباحثة أن تكون هذه الدراسة إضافة علمية في هذا المجال، وتمهد لإجراء بحوث ودراسات تتبعية تأخذ أعماقًا اختصاصية وتتناول متغيرات أخرى.
٢. معرفة أي عوامل مشتركة بين أسر المدمنين مما يساعد في التنبؤ والتشخيص للظاهرة في مرحلة مبكرة، ومن ثم إمكانيّة وضع الحلول المناسبة للمشكلات الناجمة عن التعاطي، ومنها مشكلة العنف الأسريّ.

أهداف الدراسة:

١- استقصاء ظاهرة العنف الأسريّ في أسر متعاطي المخدرات لمعرفة أي عوامل مشتركة ذات دلالات إحصائيّة.
٢- التوصيف الإحصائيّ للحالات من ناحية العوامل الديمغرافيّة.

٣- بداية متواضعة لتأسيس قاعدة بيانات علميّة حول المخدرات، وعلاقتها بالعنف الأسريّ تعتمد على الدراسات الميدانيّة.

٤- محاولة إيجاد توصيات، وحلول لظاهرة العنف الأسريّ والمخدرات تستند إلى الأدلة الناتجة من الدراسة.

٥- رفع مستوى الوعي المجتمعيّ بمخاطر المخدرات، وارتباطها بالعنف الأسريّ والجريمة ككل.

٦- التنسيق بين مؤسسات المجتمع الأمنيّة والاجتماعيّة للحد من معالجة ظاهرة العنف الأسريّ.

تساؤلات الدراسة:

ولتحقيق أهداف الدراسة، والإسهامات المتوقعة منها، فإن الدراسة تسعى إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١. هل هناك علاقة بين متغير العمر، والإقبال على تعاطي المخدرات؟

٢. مَن هم ضحايا العنف الأسريّ في أسر المدمنين؟

٣. ما أنماط العنف الأسريّ بين أسر المدمنين؟

٤. ما درجة العنف الأسريّ؟

٥. ما أثر استخدام المخدرات على المدمنين في متغيري الوظيفة، والحالة الاجتماعيّة؟

٦. كيف يتم الإبلاغ عن حالات العنف الأسريّ في أسر المدمنين؟

مفاهيم الدراسة:

مفهوم العنف:

تعرف موسوعة علم النفس، والتحليل النفسيّ العنف بأنه: هو السلوك المشوب بالقسوة والعدوان والقهر والإكراه، وهو عادة سلوك بعيد عن التحضر والتمدن تستثمر فيه الدوافع والطاقات العدوانيّة استثمارًا صريحًا بدائيًا؛ كالضرب، والتقتيل، والتدمير للممتلكات، واستخدام القوة لإكراه الخصم وقهره.

كما يعرف العنف: هو السلوك الذي يتضمن استخدام القوة في الاعتداء على شخص آخر دون إرادته، أو الإتيان أو الامتناع عن فعل أو قول من شأنه أن يسيء إلى ذلك الشخص، ويسبب له ضررًا جسمانيًّا، أو نفسيًّا، أو اجتماعيًّا. (أبوشامة وآخرون،٢٠٠٥م).

مفهوم العنف الأسريّ:

تتفق معظم الدراسات ذات العلاقة بالعنف الأسريّ على أنه سلوك يحدث في إطار الأسرة، وبين أفرادها، ومن بينهم يكون المعتدي والمُعتدى عليه سواء كان رجلاً، أو امرأةً، أو طفلاً، أو خادمة. ويعرف العنف الأسريّ بأنه: اعتداء على الإنسان في جسمه، أو نفسيته، أو سلب حريته، وذلك في إطار مؤسسة الأسرة، ومصادرة أو إلغاء قدرة الشخص، وحقه اتخاذ القرار الذي يخص جسمه وحياته وسلوكه (المرواني،٢٠١٢م).

ويعرف العنف الأسريّ إجرائيًا: أي سلوك سلبي يصدر عن أحد، أو بعض أعضاء الأسرة نحو بعضهم البعض بقصد إلحاق الأذى.(المرواني،٢٠١٢م).

مفهوم تعاطي المخدرات:

التعاطي: في اللغة، وكما ورد في لسان العرب لابن منظور ما نصه:" التعاطي تناول ما لا يحق، ولا يجوز تناوله"(المعايطة،٢٠١٧م).

الإدمان: هو استخدام مادة مخدرة بصورة منتظمة مما يؤدي إلى:

- زيادة الجرعة كل فترة للإحساس بالنشوة.
- ظهور أعراض جسديّة، ونفسيّة عند التوقف (الأعراض الانسحابيّة).
- الانشغال الدائم بالحصول على المادة، واستخدامها، وجعلها أولويّة.
- التأثير السلبيّ على حياة الفرد الاجتماعيّة، والأسريّة، والعمليّة، والاكاديميّة.(DSM٥)

هذا وتعرف المخدرات بأنها: مجموعة من مواد طبيعيّة، أو كيميائيّة تستخدم على شكل عقاقير، أو حبوب مخدرة أو روائح مخدرة، أو تبغ تحدث عند استعمالها بشكل متكرر الإدمان عليها، وتغير في سلوك الفرد وشخصيته، وتغير في وظائف أعضاء الجسم (المعايطة وآخرون،٢٠١٧م).**الإجراءات المنهجيّة:**

نوع الدراسة:

دراسة وصفيّة مسحيّة لحالات العنف الأسريّ التي تعاملت معها (لجنة العنف الأسريّ بمركز إرادة لتأهيل متعاطي المخدرات) في الفترة من ٢٠١٧م إلى٢٠٢٠م (عينة غير عشوائيّة).

منهج الدراسة Methodology:

- اعتمدت الباحثة على المنهج الكميّ.
- استخدام برنامج الحزمة الإحصائيّة للعلوم الاجتماعيّة لتحليل البيانات (spss version ٢٦) لتحليل البيانات، وإعداد رسوم بيانيّة توضح ما تم التوصل إليه.
- تم ترتيب المعلومات في جدول إحصائيّ: تضمن المتغيرات الآتية: (العمر، والتعليم، والمستوى الاقتصاديّ، ونوع المخدر المستخدم، والوظيفة، والمستوى الاقتصاديّ، ونوع العنف، ومن هو ضحية العنف؟ وكيف تم التعرف على الحالة؟
- درجة العنف لا يوجد مقياس متفق عليه لتحديد شدة العنف.
- قامت الباحثة بتحديد شدة العنف كالآتي:

١. عنف بسيط: لم يحدث فيه آثار جسديّة ظاهرة، كالكدمات، والكسور، وغيره.

٢. عنف متوسط حدثت بعض الآثار الجسديّة الخفيفة التي لا تستدعي تدخل طبيّ.

٣. عنف شديد، وهو النوع الذي يحتاج إلى تدخل طبي.

حدود الدراسة:

المجـــال البشـــريّ: الحـــالات التـــي تـــم التبليـــغ عنهـــا، والتعامـــل معهـــا فـــي لجنـــة العنف الأسريّ بمركز إرادة لتأهيل متعاطي المخدرات وعددها (٤٣) حالة.

المجال المكـانيّ: مستشفى الصحة النفسيّة، ومركز إرادة لتأهيل متعاطي المخدرات، وكان الاسم قبل هذا مركز التأهيل النفسيّ، والمركز يضم: (أقسام تنويم، وبها ٥٠ سريرًا، وقسم للطوارئ، وعيادات خارجيّة، وبيت منتصف الطريق، ورعاية لاحقة).

المجـال الزمـانيّ: الحـالات التـي تـم التعامـل معهـا فـي لجنـة العنـف، والحمايـة مـن الإيـذاء للفتـرة مـن ٢٠١٧_٢٠٢٠م.

أدوات جمع البيانات:

- تم جمع بيانات الدراسة من خلال السجلات الطبيّة للحالات التي تعاملت معها لجنة العنف الأسريّ، وهي من اللجان المهمة بالمركز، ويتكون أفراداها من: (طبيب، وأخصائي نفسيّ واجتماعيّ، بالإضافة إلى الفريق المعالج للحالة، وأغلب الحالات التي تتعامل مع اللجنة، وتحال إليها هي حالات عنف جسديّ.
- كما تم جمع بيانات الدراسة من خلال المقابلات.

أساليب المعالجة الإحصائيّة:

- تم استخدام التحليل الإحصائيّ الوصفي، وعرض التكرار والبيانات من خلال:

١. رسوم بيانيّة.

٢. جداول.

معوقات الدراسة:

١- العدد القليل للحالات، وذلك لطبيعة المجتمع المحافظة، وثقافة الستر، لكن الباحثة ترى أن هذه المجموعة هي فقط قمة جبل الجليد.

٢- نقص الدراسات العلميّة الرصينة في مجال العنف الأسريّ في المملكة، والعالم العربيّ بصورة عامة.

٣- النتائج التي سيتم التوصل إليها، قد لا تعدُّ ذات دلالة إحصائيّة قويّة، وذلك لقلة عدد العينة، ولكنها بداية لوضع بعض التوصيات فيما يخص العنف الأسريّ، وتعاطي المخدرات، ويشجع لمزيد من البحث والتقصي بناءً على ما سيتم التوصل إليه.

نتائج الدراسة:

- أظهرت نتائج الدراسة فيما يتعلق بالوظيفة أن (٢٥) من أفراد العينة لا يعملون بنسبة ٥٣,٢ % بينما الذين يعملون شكلوا بنسبة ٣١,٩%، كما في الرسم البيانيّ رقم(٣).
- كما أشارت نتائج الدراسة في متغير الحالة الاجتماعيّة أن (٢٦) من أفراد العينة عزابًا، وهم يشكلون النسبة الأعلى بمقدار ٥٥,٣% بينما نسبة المتزوجين كانت ٣٦,٢% كما في الرسم البيانيّ رقم (٥).
- كما أظهرت النتائج أن المادة الإدمانيّة الأعلى نسبة في التعاطي هو الاستخدام المتعدد جاء بنسبة ٤٦,٨%، يليه الإمفتامين بنسبة ٤٢,٦% كما في الرسم البياني (٦).
- عن المستوى الاقتصاديّ لأفراد العينة كانت النسبة الأعلى ٥٩,٦% من متوسطي الدخل.
- كما شكل العنف المتوسط نسبة ٤٦,٨% بينما العنف الشديد كان ١٩,١%، كما في الرسم البياني(١).
- كما أشارت نتائج الدراسة حول قرابة الضحيّة للشخص الممارس للعنف أن غالبية النسبة من العنف كانت تجاه الأمهات بنسبة ٣٨,٣%، تلتها الزوجات بنسبة ٢٣,٤%.
- وعن التبليغ عن حالات العنف أوضحت النتائج أن الأسرة هي من تقوم بالإبلاغ عن العنف بنسبة ٥٥,٣%، يليها اكتشاف الفريق المعالج للحالات بنسبة ٢٧,٧%، كما في الرسم البيانيّ (٤).
- وحول نسبة نوع الضحيّة (الجنس) أظهرت النتائج أن نسبة عالية من العنف بنسبة ٦٣,٨% كان يقع على الإناث، بينما كانت نسبته على الذكور ١٢,٨% كما في الرسم البيانيّ (٧).
- وجاءت نتائج الدراسة حول متغير التعليم كالآتي: كانت النسبة الأعلى ٦٣,٨٣% يحملون المؤهل الثانويّ، بينما المتوسط كان ٢١,٢٨%، والجامعيّ كان ٤,٢٦%.
- وفيما يتعلق بمتغير العمر أشارت النتائج إلى أن ٧٨,٧% في المرحلة العمريّة ما بين ١٨-٤٥ وأعلى معدل استخدام للمخدرات كان في المرحلة العمريّة ما بين ٢٦-٣٥، تليها الفئة العمريّة ما بين ٣٦-٤٥، كما في الجدول رقم (٢).

تحليل النتائج:

- من خلال نتائج الدراسة وجدت الباحثة أن هناك نسبة عالية من الإناث يقع عليهن ممارسة العنف بنسبة ٦٣,٨%، وهذا يتفق مع ما تذهب إليه العديد من الدراسات التي تؤكد بأن العنف غالبًا ما يمارس على الحلقة الأضعف، وهن النساء؛ ففي إحصائيّة حديثة عن وزارة الموارد البشريّة والتنمية الاجتماعيّة بمنطقة للقصيم للأعوام من ١٤٣٨هـ حتى ٢٠٢٠م تصدرت النساء نسبة (المعتدى عليه) ، حيث بلغت الحالات ٤٠٣٧ اعتداءً، بينما كانت عدد الحالات على الأطفال من الجنسين الذكور (٢٥١٢) ، والإناث (٢٥٧٨).

- وجدت الباحثة أن هناك ارتباطًا بين متغير العمر، والإقبال على استخدام المخدرات، حيث يزداد الإقبال على التعاطي في الفئة العمريّة ما بين ٢٦-٣٥عام، وهذا يتماشى مع الدراسة التي أجراها د. ياسر عبدالله في مركز إرادة بمنطقة القصيم عام ٢٠١٧م حول المتغيرات الديمغرافيّة ونوع التعاطي، حيث أشارت النتيجة إلى أن متوسط أعمار المدمنين ما بين ٢١-٤٠عام بنسبة ٧٣%، وهذا يشير أيضا إلى أن بداية مرحلة الشباب يغلب عليها الاندفاعية، وحب التجربة، والفضول أو الهرب من الضغوط والمشكلات فيقعون في الإدمان.
- شكلت نسبة الاستخدام المتعدد (أكثر من مادة إدمانيّة) ٤٦,٨%، يليها الإمفتامين، ويليها الحشيش والكحول، وهذا يشير إلى أن أكثر المواد المخدرة شيوعًا في المملكة والقصيم تحديدًا هي ما جاء ذكرها في الدراسة، وهي أيضا تتفق مع نتائج دراسة سابقة أجريت في المركز، حيث كانت النتائج كالآتي: نسبة الاستخدام المتعدد بلغت ٦٢%، بينما نسبة الامفتامين بلغت نسبته ٢٤% .
- ومن الآثار السالبة للمخدرات هي فقدان العمل، وعدم الاستمرار في الوظيفة، وهذا ما يتضح من خلال نتائج الدراسة أكثر من نصف العينة بدون عمل حيث ينغمس المدمن في التعاطي، وتنعدم أهدافه في الحياة.
- أظهرت النتائج كذلك أن أسر المدمنين، ولما يعانوه من العنف الذي يصاحب التعاطي فإنها تبادر بالإبلاغ عن حالات العنف رغم ثقافة المجتمع والستر. فضلا عن ظهور مشكلات نفسيّة وسلوكيّة تظهر على أفراد الأسرة بسبب وجود مدمن بالأسرة، وهو ما يطلق عليه بالإدمان المصاحب.

- تؤكد العديد من الدراسات ارتباط المخدرات والإصابة بالمرض النفسيّ، وإن هناك علاقة وثيقة بينهما، ولكن نظرًا إلى صغر حجم العينة لم تكن هناك دلالة إحصائيّة تشير إلى هذا الارتباط، ولكن نؤكد أن هذا لا يلغي علاقة المخدرات بالإصابة بالمرض النفسيّ.

التوصيات:

١_تشجيع الطلاب والباحثين على إجراء المزيد من البحوث في مجال العنف الأسريّ.

٢-تفعيل دور أجهزة الإعلام من خلال التوعية بمشكلة العنف الأسريّ، وآثارها السالبة، والعقوبات الرادعة.

٣_تطوير مهارات العاملين مع لجان الحماية من العنف من خلال إقامة الدورات التدريبيّة.

٤_المراجعة الدوريّة لإجراءات الحماية، والسياسات بما يتناسب مع تزايد المشكلة، وتعقيداتها حيث إن مفهوم العنف الأسريّ في المجتمع لا زال يكتنفه الغموض بين مفهوم التأديب، والعنف لاسيما مع التغيرات الاجتماعيّة والاقتصاديّة التي تشهدها المملكة، وتأثير ذلك على البناء الأسريّ.

٥_عقد المؤتمرات والندوات والملتقيات العلميّة في مجال العنف الأسريّ لتبادل الخبرات.

٦_العمل على تأهيل الأفراد المتعاملين مع قضايا العنف الأسريّ في المؤسسات الأمنيّة.

٧_التشجيع والدعم لمن يقدم إسهامات، ومبادرات في مجال العنف الأسريّ.

٨_التنسيق بين مختلف الجهات الحكوميّة ذات العلاقة بالعنف الأسريّ لمساعدة الأسر التي تعاني من مدمن عنيف لإجباره للعلاج لاسيما الأسر التي تتولى فيها المرأة مسؤولية ابن المدمن.

٩_تفعيل الدور الوقائيّ لمشكلة المخدرات من خلال البرامج، والأنشطة التي تهدف لرفع الوعي بخطورة المخدرات حيث إنها ترتبط بعلاقة طرديّة مع مشكلة العنف الأسريّ والجريمة ككل.

١٠–وضع برامج وقائيّة وعلاجيّة تحدد آلية التدخل عند وقوع حالات من العنف الأسريّ كما تتضمن أيضا تقديم الدعم النفسيّ والاجتماعيّ لضحايا العنف الأسريّ.

المراجع:

١-إبراهيم، ياسر عبدالله ، دراسة المتغيرات الديمغرافيّة لمتعاطي المخدرات، مركز إرادة annala of Saudi medicine ٢٠١٨

https://www.annsaudimed.net/toc/asm/٣٨/٥

٢- ابن فرحات، غزالة، إشكاليّة العنف: دراسة في أهم المقاربات النظريّة، مجلة العلوم الاجتماعيّة العدد ٢١ديسمبر ٢٠١٥م.

٣-أبوشامة، عباس وآخرون، العنف الأسريّ في ظل العولمة، الطبعة الأولى، الرياض،١٤٢٦-٢٠٠٥م.

٤-الدليل الإجرائيّ للتعامل مع حالات العنف الأسريّ الصادر عن وزارة الموارد البشريّة والتنمية الاجتماعيّة تاريخ النشر ١٣-٤-١٤٤٢هـ_٢٠٢٠م.

٥-الزهرة، ريحاني، العنف الأسريّ ضد المرأة وعلاقته بالاضطرابات السيكوسوماتية، بحث غير منشور، ٢٠١٠م.

٦-الشيخي، سعيد عبدالله، دراسة دور الخدمة الاجتماعيّة في التعامل مع ظاهرة العنف الأسريّ، مجلة القراءة والمعرفة، ٢٠٢٠م(الجزء الأول ٢٢٩ نوفمبر).

٧-الصغير، محمد حسن، العنف الأسريّ في المجتمع السعوديّ أسبابه وآثاره الاجتماعيّة، جامعة نايف العربيّة للعلوم الأمنيّة ١٤٣٤-٢٠١٢م الطبعة الأولى.

٨-العمراوي، زكية وآخرون، ظاهرة الإدمان عند الشباب_ دراسة ميدانيّة على عينة من المدمنين على المخدرات، مجلة العلوم القانونيّة والاجتماعيّة، ٢٠١٧م.

٩-المالكيّ، فهد، الإجراءات النظاميّة في التعامل مع حالات العنف الأسريّ دراسة ميدانيّة على منطقة مكة المكرمة، مجلة الآداب والعلوم الإنسانيّة،٢٠٢١م.

١٠- المرواني، نايف محمد، العنف الأسريّ دراسة مسحيّة تحليليّة في منطقة المدينة المنورة، المجلة العربيّة للدراسات الأمنيّة والتدريب المجلد ٢٦ العدد ٥١،٢٠١٠م.

١١- المعايطة، حمزة عبدالمطلب كريم وآخرون، ظاهرة تعاطي المخدرات وآثارها في حدوث الجريمة في ضوء بعض المتغيرات الديمغرافيّة، العلوم التربويّة، العدد الثالث-ج،٢٠١٧م.

١٢- النجار، فاطمة يوسف ، العنف الأسريّ الأسباب-الآثار-آليات المواجهة، مجلة كلية الآداب جامعة بورسعيد، العدد الثاني عشر، يوليو ٢٠١٨م.

١٣- المنيع، حمد وآخرون، المشكلات الأسريّة وظاهرة إدمان المخدرات، مجلة البحث العلميّ في التربية، العدد العشرون لسنة ٢٠١٩م.

١٤- الهويدي، مها ناصر، دور المؤسسات التربويّة لحماية الطفل من العنف الأسريّ، كليّة التربية جامعة دمنهور، مجلة الدراسات التربويّة، المجلد الحادي عشر، العدد الرابع، الجزء الأول لسنة ٢٠١٩م.

١٥- بدوي، عبدالرحمن عبدالله علي ، العنف ضد المرأة في المجتمع السعوديّ دراسة ميدانيّة على النساء المعنفات في مدينة الرياض، مجلة كليّة التربية، جامعة الازهر العدد(١٧٣) الجزء الأول ابريل سنة ٢٠١٧م.
١٦- زكريا، ميس صبيح خليل، العنف الزواجي الأسباب والمظاهر، مجلة البحث العلميّ في الآداب، العدد العشرون لسنة ٢٠١٩، الجزء الثالث.
١٧- سالم، مها رحيم، الجريمة والإدمان على المخدرات، مجلة العلوم النفسيّة، العدد العشرون،٢٠١٢ م.
١٨- عبدالرحمن، علي إسماعيل، العنف الأسريّ الأسباب والعلاج، الناشر مكتبة الأنجلو المصرية،٢٠٠٦م.
١٩- محمد، مروة محمد زكي، دراسة ضحايا العنف الأسريّ، جامعة عين شمس، العدد الثامن عشر ٢٠١٧ الجزء الرابع.

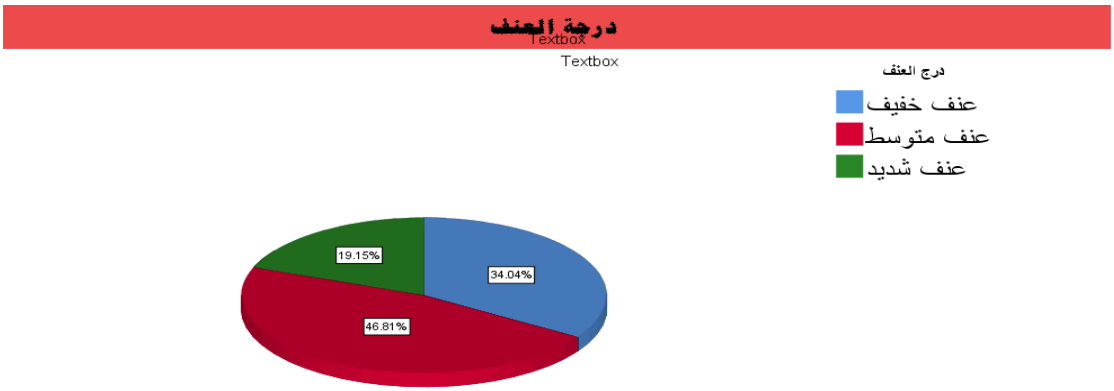

(١)

العمر	العدد	النسبة	النسبة التراكمية
١٨ – ٢٥	٨	%١٧,٠	١٧,٠
٢٦–٣٦	١٧	%٣٦,٢	٥٣,٢
٣٧–٤٥	١٢	%٢٥,٥	٧٨,٧
٤٦–٥٥	٨	%١٧,٠	٩٥,٧
٥٦–٦٥	٢	%٤,٣	١٠٠,٠

(٢)

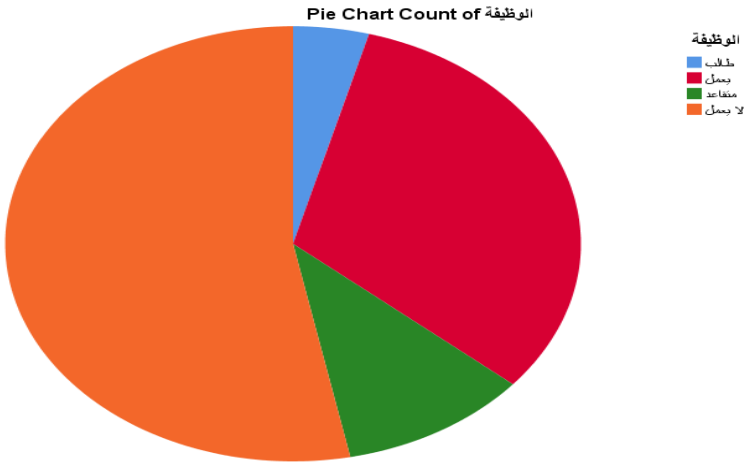

(٣)

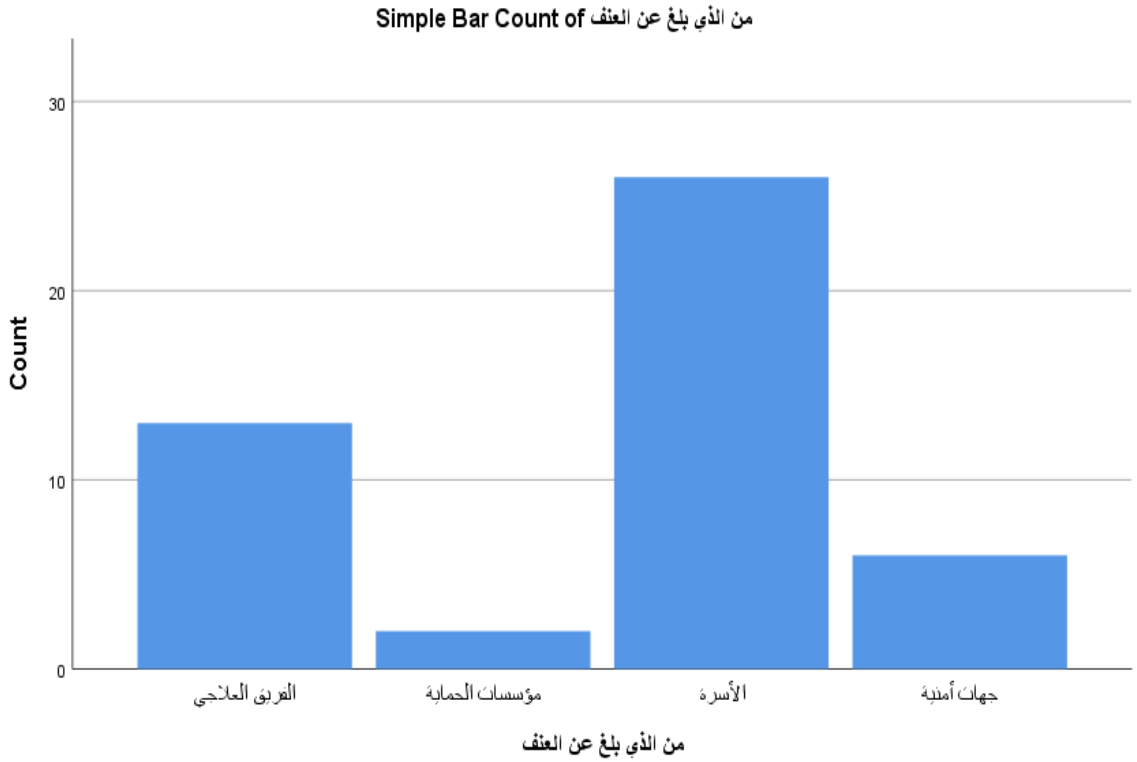
Simple Bar Count of من الذي بلغ عن العنف
Count
30
20
10
0
الفريق العلاجي
مؤسسات الحماية
الأسرة
جهات أمنية
من الذي بلغ عن العنف

(٤)

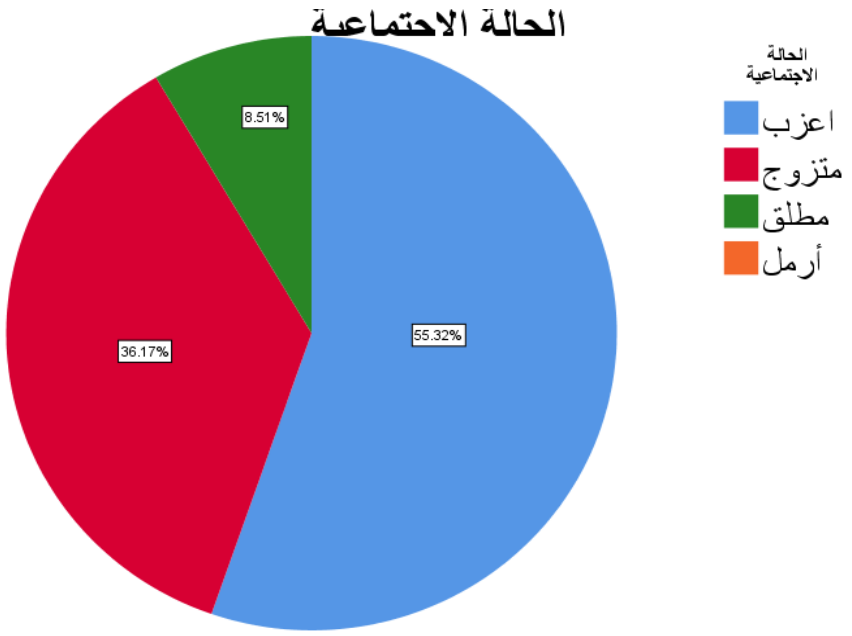
الحالة الاجتماعية
8.51%
36.17%
55.32%
الحالة الاجتماعية
اعزب
متزوج
مطلق
أرمل

(٥)

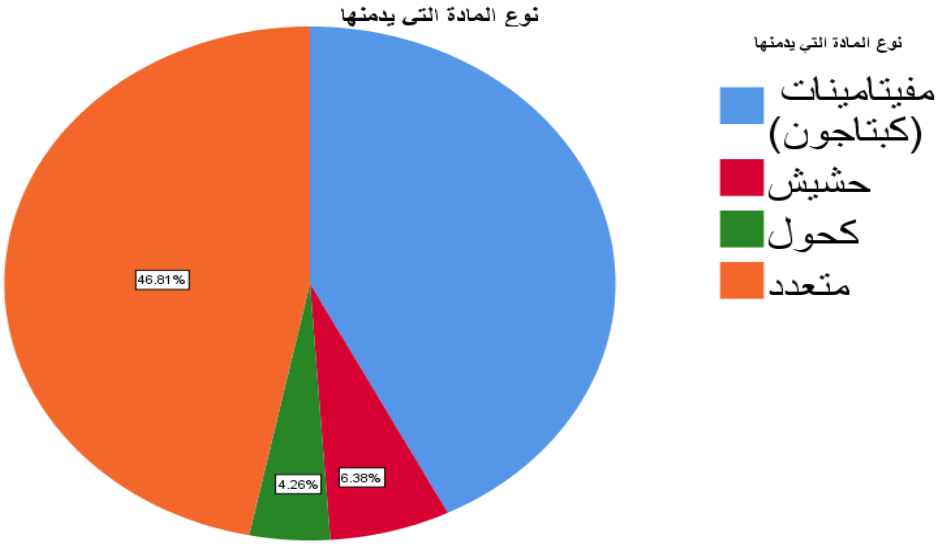

(٦)

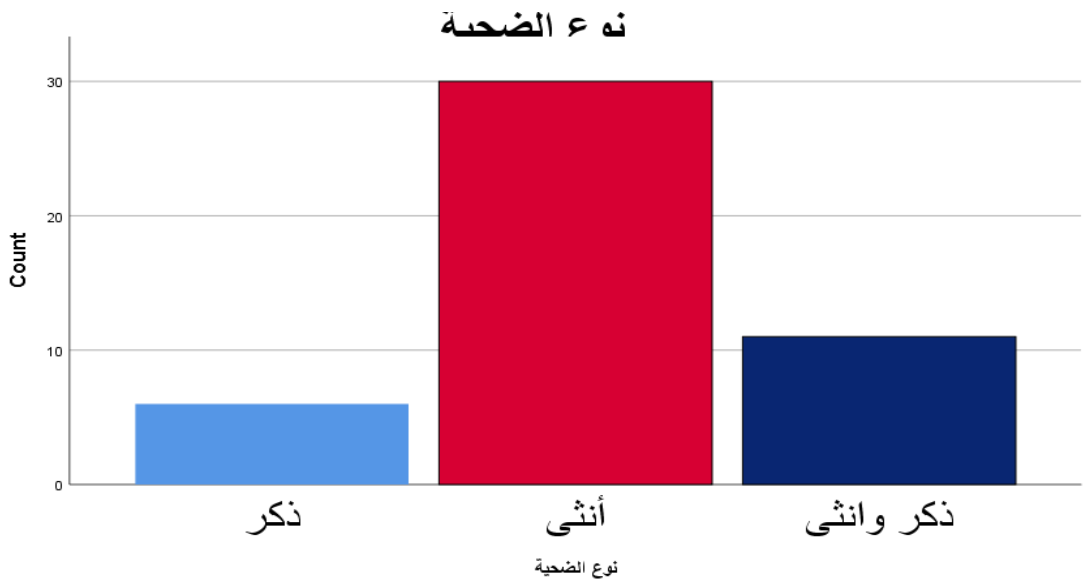

(٧)

والله ولي التوفيق

انتهى.

الإبداع في التدخلات العلاجيّة
"تطبيقات عمليّة في التعامل مع حالات عنف أسري"

أ. حنين فهد عبد الهادي الحربي
الأخصائيّة الاجتماعيّة بمستشفى الصحة النفسيّة
ومركز إرادة بمنطقة القصيم

شكر وتقدير

إلى زملاء المهنة..
من يقع على عاتقهم إصلاح أحوال الأسرة..
وإعادة الحياة من جديد في شريان‌ها..
أخص بشكري من قال لي يومًا: (لا يكفي أن يعمل الأخصائيّ الاجتماعيّ بمهنيّة فقط، وإنما يحتاج أيضًا أن يعمل بإنسانيّة، وأن يستشعر آلام الآخرين)
شكرًا أستاذي لكل حرف ومبدأ ومهارة كنت ملهمًا فيها لنا..
شكرًا رئيس الخدمة الاجتماعية بالمركز: غانم اليوسف.
كما أتقدم بالشكر الجزيل لأختي (سارة الحربي) على جهدها معي في تدقيق مادة البحث لغويًّا...

مقدمة:

لقد عرفت المجتمعات الإنسانية العنف منذ القدم؛ حيث تعود أول حالة عنف بشريّ سجلها التاريخ لدى الأمم والثقافات والحضارات إلى البدايات الأولى للوجود الإنسانيّ على الأرض، وذلك عندما قتل قابيل أخاه هابيل، وكانت تلك أول حالة عنف بشريّ.

وقد تزايدت مشكلة العنف الأسريّ؛ بسبب المتغيرات الاجتماعيّة التي يشهدها المجتمع السعوديّ، ونتيجة لما طرأ على ثقافة المجتمع السعوديّ من تحولات وتبدلات في الجوانب الاجتماعيّة والثقافيّة والاقتصاديّة، فقد برزت أنماط وأشكال مختلفة للعنف الأسريّ لم تكن مألوفة من قبل في ثقافة المجتمع. (المرواني،٢٠١٠م).

إن العنف الأسريّ بمختلف صوره وأشكاله بدأ يطفو على السطح في المجتمع السعوديّ وفق ما تؤكده الدراسات التي أجريت على المجتمع من خلال الحالات التي ترد إلى المستشفيات، والشكاوى العديدة المتداولة في مراكز الشرطة، ولجنة الحماية الاجتماعيّة، إضافة إلى معايشتنا لحالات العنف الأسريّ من خلال طبيعة العمل. (المرواني،٢٠١٠م).

ومهما بلغت الحالات إلا أنها لا تمثل واقع العنف الأسريّ، ولا تعكس الحقيقة بصورة دقيقة؛ لأنه غالباً ما يحدث العنف الأسريّ في البيوت بعيداً عن الأنظار وتبقى الكثير من الحالات في طيّ الكتمان، حفاظاً على الخصوصية الأسريّة التي ترتبط بعديد من المعايير المختلفة. (المرواني،٢٠١٠م).

كما تشير الدراسات النفسيّة إلى أن الضحيّة في العنف الأسريّ غالبًا لا يتحدث عن تعرضه للعنف؛ وذلك نتيجة للتهديد والضغط الذي يمارس عليه، مما يجعله يعتقد أن أي تبليغ عن وضعه سيعرضه للمزيد من العنف.

كما أن العنف الأسريّ قد تفاقم في ظل الأزمة العالميّة التي نعاني منها كوفيد-١٩، فقد أفاد تقرير لمنظمة الصحة العالميّة بعنوان "كوفيد-١٩ ، والعنف ضد المرأة في إقليم شرق المتوسط:" أن الإقليم يأتي في المرتبة الثانية على مستوى العالم من حيث انتشار العنف ضد المرأة (٣٧٪)، وأن هناك زيادة في حالات العنف خلال الجائحة بنسبة تتراوح من ٥٠% إلى ٦٠% بناءً على مكالمات الاستغاثة التي تجريها النساء عبر الخطوط الساخنة لمنظمات المرأة.

بين تقرير منظمة الصحة العالميّة أن العنف الأسريّ أصبح مشكلة عالمية تتزايد بوتيرة متسارعة، خاصة العنف الموجه تجاه النساء، وأوضح التقرير أن واحدة من كل ثلاث نساء تتعرض للعنف الجسديّ، أو الجنسيّ خلال حياتها (منظمة الصحة العالميّة).

وقد قام د. ياسر الكزاز وزملاؤه في مركز البحوث بمدينة الملك عبدالله بمراجعة البحوث التي نشرت حول العنف بالمملكة العربيّة السعوديّة، وخلصت الدراسة إلى أن امرأة واحدة من كل ثلاث نساء تتعرض للعنف في المملكة متطابقا مع الإحصاءات العالميّة.

النشأة التاريخية للخدمة الاجتماعية

نشأت الخدمة الاجتماعيّة الطبيّة في إنجلترا ١٨٨٠م عندما تبين أن المرضى المصابين بأمراض عقليّة يحتاجون إلى رعاية لاحقة بعد خروجهم من المصحات، وتقدم لهم هذه الرعاية في بيوتهم تجنباً لتكرار المرض، وكان المصدر الثاني للخدمة الاجتماعيّة، فريق السيدات المحسنات اللاتي كن يتطوعن في المستشفيات الإنجليزيّة في لندن ١٨٩٠م، للقيام بالبحوث الاجتماعيّة لتقرير أحقية مقدم الطلب، والاستعانة بالجمعيّات الخيرية لمساعدة المريض.

وفي نيويورك عام ١٨٩٣م، قامت الزائرات الصحيّات بزيارة بيوت الفقراء من المرضى في الأحياء المجاورة لسداد نفقات الفقراء للرعاية العلاجيّة والتمريض، وقد استرعى انتباههن العديد من المشكلات الاجتماعيّة والشخصيّة التي تنشأ عن المرض، وكان هذا المصدر الثالث للخدمة الاجتماعيّة الطبيّة.

أما المصدر الرابع للخدمة الاجتماعيّة الطبيّة، فكان عن طريق طلاب كليّة الطب، الذين أجروا تدريباً علمياً في المؤسسات الاجتماعيّة، فقد طلبت جامعة بالتيمور في عام ١٩٠٢م أن تشمل الدراسة المشكلات الاجتماعيّة والانفعاليّة.

وعلى هذه الخبرات نشأت الخدمة الاجتماعية الطبية عام ١٩٠٥م، في الولايات المتحدة الأمريكيّة. (الشيخي،٢٠٢٠م).

الخدمة الاجتماعيّة، وظاهرة العنف الأسريّ:

يعدُّ المجال الطبيُّ أحد أهم مجالات ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعيّة التي يتعامل فيه الأخصائيّون الاجتماعيّون مع العديد من المشكلات؛ ومنها مشكلة العنف الأسريّ التي تشكل تهديداً كبيراً وخطيراً على الأفراد والأسر، ومن ثم المجتمعات، لما يسببه العنف الأسريّ من مشكلات نفسيّة واجتماعيّة تتطلب التدخل معها، ومواجهتها من خلال فريق يحتوي على مجموعة ممارسين من مختلف التخصصات التي تعمل في المجال الطبيّ من: أطباء، وأخصائيين اجتماعيين ونفسيين، وفريق معالجة كامل؛ مؤهلين وعلى قدرة من المهارة في مواجهة العنف بجميع أشكاله، وتقديم الرعاية الكاملة للمعنفين. (الشيخي،٢٠٢٠م).

تعمل الخدمة الاجتماعيّة الطبيّة مع العنف الأسريّ من خلال الأخصائيين الاجتماعيين عن طريق لجان استحدثتها المملكة عبر وزارة الصحة، التي قامت في عام(١٤٢٥هـ-) بإصدار قرار من الإدارة العامة للصحة النفسيّة والاجتماعيّة بإنشاء لجان للحماية من العنف والإيذاء داخل المنشآت الصحيّة في جميع مناطق المملكة، مكوّنة من أعضاء من مختلف التخصصات لمواجهة هذه المشكلة، وليتم التعامل مع حالات العنف الأسريّ من مختلف الجوانب. (الشيخي،٢٠٢٠م).

وقد رصد تقرير السجل الوطني الصادر عن برنامج الأمان الأسريّ في عام (٢٠١٣م) حالات إيذاء الأطفال المسجلة من قبل لجان الحماية بالقطاع الصحيّ أن هناك (٢١٢) حالة إيذاء لـ (١٧٢) طفلاً دون الثامنة عشرة، وكانت حالات الإهمال هي الأكثر انتشاراً بنحو (٢،٤٦%)، تليها حالات الإيذاء الجسديّ بنسبة (٩،٣٤%)، وقد سجلت الإناث أعلى نسبة على الذكور في الحالات. (الشيخي،٢٠٢٠م).

دور الأخصائيّ الاجتماعيّ في المجال الطبيّ في التعامل مع حالات العنف والإيذاء:

١. التبليغ عن الحالات المشتبه تعرضها للأذى، أو العنف حسب الآلية المتفق عليها بالتنسيق مع الطبيب المعالج.

٢. مباشرة الأخصائيّ الاجتماعيّ للحالات المعرضة للأذى، أو العنف المحولة من قبل الفريق الطبيّ (لجنة الحماية بالمستشفى).

٣. القيام بتقييم مبدئيّ للحالة، وتوثيق المعلومات، وتسجيلها في الملف الطبيّ.

٤. التنسيق لتحويل الحالة إلى لجنة الحماية من العنف، والإيذاء بالمستشفى.

٥. متابعة إكمال النماذج المتعلقة بالحالة، وإبلاغ وحدة الحماية الأسريّة بوزارة الموارد البشريّة، والتنمية الاجتماعيّة حسب الآلية المتفقة عليها من وزارة الصحة.

٦. إجراء التدخل المهنيّ بما يناسب وضع الحالة وفق سياسات التقييم النفسيّ والاجتماعيّ، والعلاج النفسيّ والاجتماعيّ، وكذلك الإحالات والتوثيق في الملف الطبيّ.

٧. إعداد التقارير الاجتماعيّة مشتملة على كل المعلومات المطلوبة وفق النموذج، وحفظ نسخة منها بالقسم.

٨. كما يتم إحالة صورة من استمارة تسجيل حالات العنف والإيذاء لجهات أخرى داخليّة، أو خارجية إن لزم الأمر. (الشيخي،٢٠٢٠م).

"عرض لبعض حالات العنف الأسريّ ونوع التدخل المهني فيه وتحليلها"

مشكلة الدراسة:

- تتعلق مشكلة الدراسة بدراسة حالات عنف أسري، وعلاقة الإدمان على المخدرات بها كسبب رئيس، وإبراز دور التدخلات العلاجيّة من قبل الأخصائيين الاجتماعيين، وتقديم مقترح لتجويد عمل الأخصائيّ الاجتماعيّ في مجال الإرشاد، والعلاج الأسريّ، كما تتضمن اقتراح سبل الوقاية من حدوث مثل هذه الحالات وتكرارها.

هدف الدراسة:

الهدف العام:

- إبراز دور الخدمة الاجتماعيّة في مواجهة ظاهرة العنف الأسريّ الناتج عن تعاطي المخدرات، والتدخل المهنيّ الملائم مع كل حالة.

الأهداف الثانوية:

١-نقل خبرات الأخصائيين الاجتماعيين العاملين مع حالات العنف بالمركز إلى المهتمين في مجال العنف الأسريّ للاستفادة وتبادل الخبرات.

٢-حدوث نتائج إيجابية لكثير من الحالات تؤكد أهمية التنسيق بين مؤسسات المجتمع في الحد من حالات العنف الأسريّ الناتج عن تعاطي المخدرات.

٣-إبراز أهمية العلاج الأسريّ، ودوره في تحقيق التعافي للمدمن، وضمان عدم العودة إلى ممارسة العنف الأسريّ.

منهج الدراسة:

تستخدم الدراسة منهج دراسة الحالة كمنهج وأداة.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي اهتمت بالعنف الأسريّ، ومهارات الأخصائيين الاجتماعيين في مجالات الممارسة المهنية المختلفة للخدمة الاجتماعيّة، نذكر منها على سبيل المثال:

١. دراسة أماني محمد رفعت قاسم (٢٠٠٩م):

جاءت الدراسة بعنوان:" نحو برنامج مقترح لتنمية المهارات المهنية للأخصائيين الاجتماعيين في العمل مع حالات العنف الأسريّ"، وهدفت إلى التعرف على واقع المهارات المهنيّة التطبيقيّة للأخصائيين الاجتماعيين العاملين مع حالات العنف الأسريّ في ضوء أسس الممارسة المهنيّة لخدمة الفرد، ووضع برنامج مقترح لتنمية تلك المهارات لتطوير أدائهم المهني بما يتفق مع المتغيرات المعاصرة المرتبطة بطبيعة تفاقم مشكلة العنف الأسريّ، كما ركزت الدراسة على عدد من المهارات هي: (التوجيه، وتوفير المعونة النفسيّة، والتوضي، وإعادة تنظيم الأفكار وعرضها) ، وتوصلت الدراسة إلى أنه يمكن وضع برنامج مقترح لتنمية المهارات المهنيّة للأخصائيين العاملين مع حالات العنف الأسريّ. (حواوسة،٢٠١٩م).

٢.دراسة محمود، خالد (٢٠١٣م):

تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق الأخصائيين الاجتماعيين العاملين مع المرأة المعنفة لبعض المهارات المهنيّة بمؤسسات الحماية الاجتماعيّة، ومن نتائجها: أن أكثر المهارات المهنيّة للأخصائيين الاجتماعيين في مؤسسات الحماية الاجتماعيّة هي: مهارة حل المشكلة لمواجهة أسباب العنف لمساعدة المعنفة على اتخاذ القرارات المناسبة لحل مشاكلها، ويليها مهارة الاتصال لتحقيق التفاوض بين المعنفة وأطراف المشكلة، كما أوضحت أن الأخصائيين الاجتماعيين يحتاجون إلى العديد من الدورات التدريبية لزيادة فعالية ممارستهم المهنية.

٣.دراسة رزق، السيد (٢٠١٧م):

استهدفت الدراسة الوصول إلى تصور جديد من منظور طريقة العمل مع الجماعات لحماية المرأة من العنف الأسريّ، ومن نتائجها: التوصل إلى تصور يهدف إلى حماية المرأة من العنف، وزيادة الخدمات الاجتماعيّة والثقافيّة والدينيّة والترويحيّة المقدمة لها، وتنمية وعيها وحمايتها بـما يحقق تماسك الأسرة، كما أوصت بضرورة تعاون فريق العمل والأسرة بشكل جاد في تقديم الخدمات للمرأة المعنفة، والتنسيق بين المؤسسات لمواجهة ظاهرة العنف.

٤.دراسة العباني، رانيا (٢٠١٩م):

استهدفت تحديد مراحل التدخل المهنيّ للممارسة العامة للخدمة الاجتماعيّة للتخفيف من ظاهرة العنف ضد المرأة، ومن نتائجها: تتضمن مراحل التدخل المهنيّ في: الدراسة والتقدير المتمثلة في عقد

مقابلات، ودراسة طبيعة العلاقات الأسريّة، وكتابة دراسة شاملة للحالة، وتقديمها إلى الجهة القضائية، ثم يليها مرحلة التشخيص والمتضمنة انتقاء العوامل التي أسهمت في حدوث المشكلة، ثم مرحلة العلاج الهادفة إلى تحقيق الأمان النفسيّ للحالة من خلال عقد جلسات علاجيّة. (محروس،٢٠٢١م).

أهم المبادئ المهنيّة المستخدمة مع حالات العنف الأسريّ:

١. التركيز على بناء علاقة مهنيّة تعاطفيّة علاجيّة تعاونيّة غير مشروطة أساسها الاحترام المتبادل، والثقة وتجنب النقد والإدانة، وإظهار التقدير مما يتيح الفرصة للتواصل والتفاعل السليم من خلال استخدام أساليب اتصال لفظيّة، وغير لفظيّة.
٢. النظرة الإيجابيّة غير المشروطة من خلال إشعار المرأة المعنفة (زوجة، أو شقيقة) بالتقبل والاهتمام بما يساعدها على استعادة ثقتها بنفسها، والقدرة على التعامل مع الآخرين.
٣. الفهم التعاطفي من خلال فهم الأخصائيّ الاجتماعيّ لمشاعر المرأة المعنفة حتى يساعدها على تكوين صورة واقعية لمشاعرها، واكتشاف ذاتها، والتعبير عنها بصدق.
٤. واقعيّة الأخصائي الاجتماعيّ مع المرأة المعنفة من خلال مساعدتها على التعبير بشكل واضح وتلقائي عما بداخلها، والافصاح عن مشاعرها.
٥. السريّة والحفاظ على المعلومات، وأسرار المعنفة.
٦. حق المرأة المعنفة في تقرير مصيرها. (المفتي،٢٠١٨م).

الأدوار المهنيّة للأخصائيّ الاجتماعيّ في حالات العنف الأسريّ:

- دوره كمسهل، وذلك من خلال مساعدة المرأة المعنفة على حشد قدراتها وطاقاتها، واتخاذ القرارات المناسبة فيما يتعلق بتفاعلاتها الاجتماعيّة، والمطالبة بحقوقها الخاصة.
- دوره كموضح وذلك من خلال قيام الأخصائيّ الاجتماعيّ بتوضيح تأثير العنف الواقع عليها في قدرتها على التعبير عن مشاعرها وتفاعلاتها الاجتماعيّة، وعدم القدرة على مقاومة الضغوط التي تتعرض لها.
- دوره كمساعد من خلال مساعدة المرأة المعنفة على مساعدة نفسها، وتنمية مهاراتها.
- دوره كمعالج، ويتمثل في الأنشطة التي يقوم بها الأخصائيّ الاجتماعيّ لمساعدة المرأة المعنفة على زيادة فاعليّة وظائفها الاجتماعيّة، وزيادة قدرتها على كيفيّة التعامل مع الضغوط التي تتعرض لها.
- دوره كمرشد لتوجيه النصيحة لأفراد الأسرة، وتقديم الاستشارة المهنيّة للمسترشدين ممن يعانون من العنف الأسريّ.
- دور جامع المعلومات ومحللها ومنظمها ومفسرها عن مشكلة العنف الأسريّ سواء على نطاق الأسرة، أو على نطاق انتشار الظاهرة في المجتمع.
- دور المنسق بين البرامج، والمؤسسات المعنيّة بمواجهة المشكلة. (المفتي، ٢٠١٨م).
- دور الوسيط، حيث يقوم بهذا الدور بين أفراد الأسرة التي تعاني من مشكلة العنف، فهو وسيط اجتماعيّ يتدخل بمهنيته ومعرفته وخبرته ومؤهلاته. (حواوسه،٢٠١٩م).

- دور المخطط للبرامج العلاجيّة، والبرامج التوعويّة والإرشاديّة لتوعية المجتمع بالآثار المترتبة على مشكلة العنف الأسريّ. (المفتي،٢٠١٨م).

أهم الاستراتيجيات المهنيّة المستخدمة مع حالات العنف الأسريّ:

١. استراتيجية تغيير السلوك وتتمثل في:
- إيجاد نوع من السلوك الإيجابيّ للتعامل داخل الأسرة.
- تغيير الاتجاهات، والنظرة السلبيّة للمرأة.

٢. استراتيجية ضبط الانفعال لمساعدة المرأة المعنفة في التعامل مع مشاعر الخوف، والقلق، والتوتر عند تعرضها للعنف.

٣. استراتيجية البناء المعرفيّ لتنمية معارف المرأة المعنفة بالمشكلات التي تواجهها، وكيفية التعامل مع العنف الموجه إليها، ومعرفة حقوقها.

٤. استراتيجية الإقناع:
- تسهيل عملية الاتصال بين أفراد الأسرة.
- تنمية ثقافة الحوار بين أفراد الأسرة.

٥. استراتيجية القوة، وتركز هذه الاستراتيجية على دعم ثقة المرأة في نفسها، وفي قدرتها على التعاون بشكل فعّال مع المشكلات التي تواجهها. (المفتي،٢٠١٨م).

الأساليب العلاجيّة المستخدمة مع حالتي العنف الأسريّ:

١. أسلوب تعديل الاتجاهات، وإعادة صياغة الأفكار.

٢. أسلوب التأكيد، ويعني أن يعبر الأخصائيّ عن اهتمامه بالعميل (المرأة المعنفة) حتى تتحسن قدرتها على التفاعل الاجتماعيّ، ومقاومة الضغوط.

٣. أسلوب التدعيم، ويتضمن الاهتمام بالمرأة المعنفة، والرغبة في مساعدتها، ولاسيما مع الحالات التي يكون فيها قلق وتوتر وانخفاض في تقدير الذات لدى المرأة المعنفة.

٤. أسلوب التفسير يستخدم لتنمية إدراك المرأة المعنفة للعلاقة بين العنف الواقع عليها، وبين المشاعر السلبيّة التي لديها، والضغوط الواقعة عليها، وتفاعلاتها الاجتماعيّة، وتأثير ذلك على الصورة التي تكوّنت عن ذاتها والآخرين، والتي بدورها لها تأثير على سلوكها حتى تنمو بصيرتها، وتكون لديها قوة دافعة لتوكيد ذاتها.

٥. بناء الاتصالات من خلال تشجيعها على فتح قنوات اتصال بينها وبين المحيطين بها لإقامة علاقات جديدة مع الآخرين أساسها التفاعل الاجتماعيّ، والشعور بأهميتها والقبول الاجتماعيّ.

٦. التعاطف من خلال تقدير الأخصائيّ لموقف المرأة المعنفة، والظروف المؤلمة والصعبة التي مرت بها، وإبداء الأخصائيّ ثقته الكاملة في المرأة المعنفة، وقدرتها على تجاوز ما مرت به. (قاسم، ٢٠٠٩م).

٧. توفير المعونة النفسيّة، ويستخدم الأخصائيّ الاجتماعيّ مجموعة من الأساليب في توفير المعونة النفسيّة **منها:**

– استخدام الإفراغ الوجداني مع أفراد الأسرة للتعبير عن معاناتهم.

– الإشادة بقدرات أفراد الأسرة، وبجهودهم في مساعدة بعضهم بعضًا.

– زرع الثقة والأمل في نفوسهم للاستمرار في أداء الأعمال المنوطة بهم.

٨. أسلوب تقديم النصيحة تتطلب عملية التحكم في العنف الأسريّ بذل جهود منظمة في مجال تقديم النصيحة، ومجال إرشاد وعلاج كل من المعتدي والضحية حتى يتجنبا الممارسات التي تصعد عنف الأول، واستهداف الثاني فضلاً عن إكسابهما بعض الأساليب التي من شأنها تنمية قدرتهما على التحكم الذاتي، وإيقاف الأفعال العنيفة، وضمان عدم تكرارها، أو انخفاض معدل حدوثها، ويتوقف نجاح الأخصائيّ الاجتماعيّ في تقديم النصيحة على عدة عوامل منها:

– اختيار الوقت المناسب الذي تقدم فيه النصيحة، وعادة ما يكون ذلك بعد تكوين العلاقة المهنيّة، وشعور الأخصائيّ الاجتماعيّ باستعداد مرتكبي العنف الأسريّ وضحياه لتقبل النصيحة.

– اختيار الأسلوب المناسب الذي تقدم به النصيحة بالصورة التي تجعلها واضحة ومفهومة.

– أن تكون النصيحة مناسبة للموقف، أو المشكلة التي تسببت في ظهور العنف الأسريّ.

٩. أسلوب المواجهة، والمواجهة تعني لفت انتباه أفراد الأسرة إلى السلوكيّات والتصرفات غير المرغوبة التي تكون سببًا في العنف الأسريّ، وهو ما يغلق أحد منافذ العنف وبداياته.

١٠. تدخل بيئيّ مباشر يتم تزويد المرأة المعنفة بالمعلومات، والخدمات والبرامج المتاحة في المجتمع المحليّ التي تستهدف التعامل مع حالات العنف الأسري، ومعاونتهم في الوصول إليها والاستفادة منها. (قاسم، ٢٠٠٩م).

<u>الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعيّة:</u>

هي إطار للممارسة يوفر للأخصائيّ الاجتماعيّ أساسًا نظريًا انتقائيًا لأحداث التغيير في كافة مستويات الممارسة لتوجيه التغيير المخطط وتنميته، والمساهمة في حل الموقف الإشكاليّ، كما أنه نوع من الممارسة المهنيّة للخدمة الاجتماعيّة تعتمد على انتقاء بعض المداخل والنماذج المهنيّة من جملة النماذج، والمداخل العلميّة المتاحة أمام الأخصائيين، واستخدامها في التدخل المهني. (يوسف،٢٠٢٠م).

تعدُّ الانتقائية النظريّة eclecticism استراتيجية يتم من خلالها توظيف أكثر من نظرية، أو أكثر من نموذج نظريّ أثناء الممارسة المهنيّة؛ فالخدمة الاجتماعيّة ترتكز على قاعدة معرفيّة عريضة، حيث توظف العديد من النظريّات، والنماذج النظريّة في التدخل المهني. (محمد،٢٠١٦م).

<u>الموجهات النظريّة التي اعتمدت عليها الباحثة في التدخلات:</u>

١.نظريّة العلاج الأسريّ: خاصة فيما يتعلق بتنمية المشاعر الإيجابية لدى أفراد الأسرة، وزيادة الاعتبار الذاتي لديهم، الأمر الذي يؤدي إلى إكسابهم بعض الأساليب التي من شأنها تنمية القدرة على التحكم في الذات، ومن ثم الحد من الممارسات العنيفة وهو ما يغلق أحد منافذ العنف الأسريّ وبداياته. (قاسم،٢٠٠٩م).

٢.نظريّة الدور الاجتماعيّ: تنطلق من أن لكل شخص أو فرد لابد أن يكون له دور يحدد هويته ومكانته، ويتصرف من خلاله. (حجازي،٢٠١٢م) ، وهو مجموعة التصرفات والسلوكيّات التي تنتظرها الجماعة، وتطلبها من فرد له مركز معين فيها.

٣.نظريّة الاتصال: تتعلق بمعرفة العلاقات الأسريّة وفهمها، وطبيعة الاتصالات مع توجيه هذه الاتصالات بما يحقق الوقاية، والعلاج لكل مظاهر العنف الأسريّ وأشكاله، والعمل على إيجاد أساليب جديدة لتعميق الاعتماد المتبادل بين أفراد الأسرة بما يؤدي إلى تخفيف الضغوط الأسريّة القائمة، وتنمية قدرة الأسرة على مواجهة المواقف الحياتيّة بصورة متوازنة، وبعيدة عن مظاهر العنف المختلفة وأشكاله. (قاسم،٢٠٠٩م).

٤.نظريّة العلاج المعرفيّ السلوكيّ: عن طريق تعديل طريقة التفكير والتشوهات المعرفيّة، مما ينتج عنه تغيير مشاعر الفرد تجاه الأحداث، ومن ثم يتغير سلوكه.

٥.النظريّة السلوكيّة: تتعلق النظريّة بمساعدة الأفراد على تحديد السلوكيّات التي يجب تعديلها وتصحيحها، وأيضا التعرف على الأفكار والمعتقدات التي تغذي هذه السلوكيّات والأفعال المؤدية إلى ممارسة العنف داخل الأسرة. (قاسم،٢٠٠٩م).

"عرض لبعض حالات العنف الأسريّ وتحليلها، ونوع التدخل المهني فيه":

- كان لقسم الخدمة الاجتماعيّة بمركز إرادة العديد من التدخلات الاجتماعيّة التي أفضت إلى نتائج جيّدة لحالات عانت من العنف الأسريّ، ولعلنا نستعرض منها حالتين.

ملخص الحالة الأولى:

في بيت شعبيّ بسيط يقع على أطراف قرية تبعد مئات الكيلومترات عن بريدة تسكن الشقيقتان نورة وسارة (الأسماء غير حقيقة) البالغة أعمارهما (٤٣) سنة و(٣٧) سنة هناك حيث لا شمس تشرق، ولا مطر يهطل منذ أعوام.

والدتهما مسنة، ولديها قصور عقليّ بسيط جداً (متلازمة داون) ، والأب مقعد على كرسيّ متحرك، مارس عليهما العضل من أجل راتب الوظيفة، وشاطره أبناؤه الثلاثة أشكالاً أخرى من العنف تمثلت في الضرب، والركل حد التسبب لإحداهن بمشكلة صحيّة في فقرات الظهر عدا إصابتهن بمشكلات نفسيّة تمثلت في التبول اللاإرادي، والقلق، واضطرابات النوم.

كما مارس الأشقاء العنف الاقتصاديّ وحرمانهما من استقدام عاملة منزليّة لرعاية الوالدين في غيابهما.

نورة تعمل أستاذة جامعيّة وسارة معلمة في ثانويّة، كابدتا ووصلتا لما عليهما في ظروف، وتعنيف أسريّ متواصل لاسيما من شقيقهن خالد (المدمن) الذي مارس عليهن العنف كثيراً، ومع إفراطه في تعاطي المخدرات حدثت لديه أعراض ذهان، وبات يشكل خطورة على أسرته مما دفعهم لإحضاره بالتعاون مع الشرطة للمركز.

خطوات التدخل المهنيّ مع الحالة الأولى:

طريقة التعرف على الحالة: عن طريق الفريق العلاجيّ المباشر لحالة المريض، وأبلغت لجنة الحماية، والعنف الأسريّ بالمستشفى لإكمال اللازم.

في مرحلة الدراسة وتقدير الموقف تم ما يلي:

- عقد مقابلة أولى مع إحدى الشقيقتين المعنفتين تم من خلالها التعريف بالأخصائيّة الاجتماعيّة، ودورها والتأكيد على بعض المبادئ المهنيّة؛ كالسريّة تمهيداً لبناء علاقة مهنيّة جيّدة مع الحالة المعنفة، والتعرف على تاريخ المشكلة، وإنهاء الجلسة نظراً إلى الحالة النفسيّة السيئة للشقيقة.
- تم عقد جلسة أخرى مع الحالة المعنفة، وخلال الجلسة تقديم المعونة النفسيّة للحالة من خلال أسلوب الإفراغ الوجدانيّ، كما تم ممارسة أساليب مهنيّة أخرى؛ كالتعاطف، والدعم المعنويّ، والإنصات، والتبصير للحالة وطمأنتها بوجود جهات يمكنها مساعدتها، وحمايتها من العنف.
- كما تم خلال الجلسة استكمال دراسة الحالة، والحصول على بعض المعلومات المتعلقة (طبيعة العلاقات الأسريّة، ومعرفة المستوى التعليميّ، وتحديد أعراض المشكلة، وتحديد المعتقدات والأفكار الشخصيّة للمعنفة، وتحديد الاضطرابات النفسيّة التي تعاني منها الحالة المعنفة، والاتصال بأفراد آخرين في الأسرة لفهم المشكلة، وبعد ذلك تم كتابة دراسة مبدئية للحالة.

ثانيًا: في مرحلة العلاج.

تم تحديد بعض الأهداف العلاجيّة للحالة:

١.تحقيق الأمان النفسيّ للحالة المعنفة، وإنهاء العنف الواقع على الشقيقات.

٢.محاولة تصحيح العلاقات الأسريّة، وإحداث التغييرات المطلوبة التي تكفل عودة الاستقرار للأسرة.

٣.عقد جلسات علاجيّة مع المريض لمحاولة رفع استبصار المريض بمشكلاته، وتأثير تعاطي المخدرات على حياته، وما آل إليه الأمر من ممارسته للعنف على شقيقاته.

٤.من أساليب التدخل المهنيّ البيئيّ المباشر لمثل هذه الحالات هو ربطها، والاستعانة بالمؤسسات الاجتماعيّة الأخرى المعنية بحالات العنف الأسريّ، وبالفعل تم التنسيق مع ممثل لوحدة الحماية الأسريّة من وزارة الموارد البشريّة، والتنمية الاجتماعيّة لمزيد من الضغط على المريض، ومحاولة إيصال رسالة له بخطورة ما أقدم عليه، وربما يتم تصعيد المعاملة لحقوق الإنسان في حال استمرار العنف، لكنه تعهد بعدم تكرار العنف والتوقف عنه لاسيما أنه تم إخباره حتى بعد خروجه من المركز، وانقضاء فترة العلاج أن قسم الخدمة الاجتماعية سيواصل المتابعة والاطمئنان على الشقيقات كل فترة.

نتائج خطة العلاج:

- تم إيجاد حلف علاجيّ من خارج الأسرة يتولى مساعدتهن، ودعمهن ووقع ترشيح الشقيقات على أحد الأقارب الذي أبدى وقوفه الكامل ومساندته لهن.
- بناء على رغبة الشقيقات في تغيير السكن لظروف الوالدين الصحيّة كان لهن قرار الانتقال، والعيش بجوار العم في سكن مستقل.

- تم إنهاء العنف، وتحقيق الأمان النفسيّ للشقيقات؛ حيث لم يتعرض لهن الأخ مجدداً.

المتابعة:

- كان التواصل مستمراً مع الشقيقات من قبل الأخصائيّة الاجتماعيّة لمتابعة الوضع، وتقديم الدعم حتى بعد خروج المريض، وأكدن أن أمورهن مستقرة وباتت جيدة.
- بدأت المتابعة بعد خروج الأخ من المركز، وكانت خلال الفترة الأولى من خروجه على فترات متقاربة جداً بمعدل اتصال كل أسبوعين.
- بعد ذلك أصبحت المتابعة على فترات متباعدة كل بضعة أشهر.
- وحتى إعداد هذه الدراسة كان هناك متابعة وتواصل مع الشقيقات، ولاتزال الأمور جيدة ومستقرة.

ملخص الحالة الثانية:

محمد معلم متقاعد، يبلغ من العمر (٤٧) سنة، يعيش في صراعات مستمرة مع زوجته التي تعمل ممرضة، كان لمادة الحشيش التي يتعاطاها تأثير سلبيّ كحال المواد الإدمانيّة الأخرى، وما تسببه من مشكلات للمدمن وأسرته، كانت أسرته تعاني من العنف اللفظيّ والنفسيّ والجسديّ حد إشهاره السلاح بوجه زوجته، وابنه المراهق البالغ من العمر (١٨) سنة، وقيامه بتهديدهم مما دفع بالزوجة لإبلاغ مكافحة المخدرات لإحضاره للمركز وعلاجه.

خطوات التدخل المهنيّ مع الحالة الثانية:

طريقة التعرف على الحالة: من خلال تواصل الزوجة (المعنفة) مع الأخصائيّة.

أولا: في مرحلة الدراسة، وتقدير الموقف:

١.تم عقد مقابلة أولى للحالة المعنفة، والتعريف بالأخصائيّة الاجتماعيّة، ودورها المهنيّ، والتأكيد على بعض المبادئ المهنيّة؛ كالسريّة.

كما تم خلال المقابلة الأولى:

- دراسة طبيعة العلاقات الأسريّة، حيث لوحظ من خلال المعلومات أن هناك صراعاً شديداً داخل الأسرة، وتحزبات وعدم وضوح بالأدوار، ونتيجة لتعاطي الزوج للمخدرات، وتخليه عن مسؤولياته قامت الزوجة بكلا الدورين مما عقّد وفاقم من المشكلات بينهم، كما أن مناخ الأسرة كان متوتراً جداً يسوده الصراعات والنديّة بين الزوجين، بالإضافة إلى شكوى الزوج من تهميش الزوجة له، كما تم التعرف على تاريخ المشكلة، والاضطرابات والمشكلات التي تعاني منها الحالة، بالإضافة إلى مقابلة ابن المريض لفهم المشكلة الواقعة بين الوالدين.

٢.تم عقد جلسة أخرى إرشاديّة مع الزوجة، وبحضور الطبيب المعالج، وتم شرح البرنامج العلاجيّ وإرشادها حول آلية التعامل مع المدمن، وتجاوز الفترة الماضية، وعدم الحكم على شخصيّة المريض أثناء التعاطي، كما تم محاولة تعديل استجابة الزوجة لبعض تصرفات المريض، وعدم العمل على تصعيد الموقف الإشكاليّ بينهم.

٣.تم عقد جلسة أولى مع المريض لبناء علاقة مهنيّة، ومحاولة فهم طبيعة المشكلة بينه وبين زوجته، لكن كان لدى المريض إنكار لمشكلاته الأسريّة، ولم يكن متعاوناً.

٤.تم عقد جلسة أخرى مع المريض لمحاولة نزع أسلحة المريض الدفاعيّة من إنكار ومحاولة رفع الاستبصار لديه بمشكلاته الأسريّة، ومشكلة التعاطي، حيث تم تغيير بعض أفكاره المتعلقة بمادة الحشيش، وتوضيح خطورتها، وآثارها السلبيّة، ومدى ارتباطها في إصابة الشخص بمرض الفصام، وفي نهاية الجلسة كان المريض متعاوناً، وأبدى شكره لما تم طرحه واستفادته من كثير من المعلومات، وحققت الجلسة هدفها العلاجيّ (تم استخدام العلاج المعرفيّ السلوكيّ).

ثانياً: في مرحلة العلاج:

١.تحديد الأهداف العلاجيّة (إنهاء العنف، وإعادة التواصل الأسريّ، وتحديد الأدوار، ومعرفة الزوجين لحدود ومسؤوليات كل طرف، والتزام الزوج بالمتابعة، ومراجعة العيادات لتحقيق التعافي من المخدرات).

٢.تحقيق الأمان النفسيّ للحالة المعنفة.

٣.إبرام عقد مع الحالة لتحقيق الأهداف العلاجيّة.

٤.تصحيح العلاقات الأسريّة، وإحداث التغيرات المطلوبة عن طريق أساليب التدخل العلاجيّة.

٥. تم عقد جلسة علاج أسريّ للزوجين بالتركيز على نظرية الدور والاتصال، واستخدام أسلوب المواجهة بين الطرفين، في نهاية الجلسة تم الاتفاق بين الزوجين على إعادة ترتيب شأنهم الأسريّ، والقيام بتنفيذ ما تم التوصل والاتفاق من قيام كل منهما بتأدية دوره الاجتماعيّ، وإعادة مهام الزوج، والعمل على توحيد جهودهم، والعمل معاً كشركاء متكاملين متحدين من أجل استقرار الأسرة وسعادتها، على أن يقوم قسم الخدمة الاجتماعيّة بالمتابعة مع الأسرة بعد خروج المريض.

٦.محاولة تهدئة الوضع واحتوائه بين الزوجين لاسيما أن الزوجة في وقت سابق، وقبل دخول المريض للمركز قدمت بلاغاً لحقوق الإنسان حول تعرضها للتهديد بالسلاح وابنها من قبل الزوج، و لاتزال المعاملة قائمة.

٧.حضر ممثل حقوق الإنسان للمركز، واستقبله رئيس الخدمة الاجتماعيّة والأخصائيّة الاجتماعيّة، وتم شرح البرنامج العلاجيّ له، وأن المريض حالياً مستقر، وليس لديه أعراض ذهانية، وتم تقديم مقترح لممثل حقوق الإنسان بأن يتولى قسم الخدمة الاجتماعيّة محاولة التهدئة بين الطرفين، وحل الإشكال القائم بينهما بما يكفل استقرار الأسرة، وعدم حدوث تعقيدات أكثر، وسيتولى قسم الخدمة الاجتماعيّة تزويد ممثل حقوق الإنسان بالمستجدات، وتطورات الحالة (ولم يتم إبلاغ الزوج عن وجود معاملة لدى حقوق الإنسان) وبالفعل تم إسناد المعاملة إلى قسم الخدمة الاجتماعيّة.

٨.رئيس الخدمة الاجتماعيّة كان على تواصل دائم بممثل حقوق الإنسان، وتم اطلاعه على مستجدات وضع الأسرة والمآل الجيّد لهم، وتم تزويدهم بتقرير طبيّ نفسيّ عن استقرار الحالة الصحيّة والنفسيّة، وأنه لم يعد يشكل خطورة على أسرته.

<u>نتائج خطة العلاج:</u>

- تم تحقيق كافة الأهداف العلاجيّة التي سبق ذكرها.
- عودة الاستقرار، والعلاقات الجيّدة بين أفراد الأسرة.

- تم التزام الزوج بالمتابعة، والحضور وبرفقة ابنه وزوجته.

المتابعة:

- كان هناك تواصل مع الزوجة بعد خروج الزوج من المركز، وذكرت أن الأمور مستقرة وجيّدة.
- واستمرت المتابعة لبضعة أشهر فقط بناء على رغبة الزوجين.

سبل الوقاية من تكرار حدوث هذه الحالات:

١.تفعيل الدور الوقائيّ للخدمة الاجتماعيّة في توعية المجتمع بكيفية مواجهة العنف الأسريّ.

٢.التأكيد على الأسر التي تعاني من وجود مدمن عدم إهمال علاجه، وعدم التأخر في إحضاره للمركز، حيث إن ذلك يزيد الوضع سوءاً، ولا يمكن التنبؤ بما يمكن أن يقدم عليه المدمن من عنف نتيجة وجود مؤثرات عقليّة.

٣.ضرورة ربط المتعافين من الإدمان بمؤسسات اجتماعيّة، مثل: وحدة الحماية الأسريّة إن كان هناك عنف يمارسه على أسرته، أو ربطة بمكافحة المخدرات من حيث إلزامه بالحضور للمركز، ومتابعة مواعيده، وفي حالة عدم التزامه تتولى مكافحة المخدرات إحضاره للمركز.

مقترح لتجويد عمل الأخصائيّ الاجتماعيّ للتعامل مع حالات العنف الأسريّ:

١. تطبيق أسس ومبادئ وأخلاقيات المهنة، والالتزام بالميثاق الأخلاقيّ للأخصائيين الاجتماعيين.

٢. الإعداد المهنيّ المستمر للأخصائيين الاجتماعيين من خلال حضور الدورات التدريبيّة، وورش العمل والنشرات الدوريّة، واللقاءات العلميّة، حيث إن فاعليّة التدخل المهنيّ مع حالات العنف الأسريّ ترتبط بقدرة الأخصائيّ الاجتماعيّ على تنمية مهاراته المهنيّة والتطبيقيّة حتى يتمكن من مسايرة التطورات والمتغيرات المعاصرة المسببة للعنف الأسريّ، ويرتفع بمستوى الممارسة المهنيّة في عمله مع حالات العنف الأسريّ. (المفتي، ٢٠١٨م).

٣.الإلمام بالعديد من المهارات المهنيّة (بناء العلاقة المهنية، والقدرة على الملاحظة، وسرعة الاستجابة، والتسجيل، وإعادة الصياغة، ومهارة طرح وتوجيه الأسئلة، وإدارة المقابلات، والإنصات، ومهارات بناء الجلسة العلاجيّة، ومهارة حل المشكلة، ومهارة الاتصال، ومهارة تقديم المشورة، مهارة التفاوض. (حجازي،٢٠١٢م).

٤.توافر قاعدة معرفيّة متخصصة في مجالات عدة: (معرفة في مجال المشكلات النفسيّة والاجتماعيّة التي تقع ضمن مجال اختصاصه، والتي يعاني منها المجتمع، ومعرفة في مجال خدمات الصحة النفسيّة، ومعرفة بخصائص العملاء النفسيّة والاجتماعيّة، ومعرفة عامة بتأثير عوامل؛ كالثقافة، والعرق، والجنس، والمستوى الاقتصاديّ في الإنسان، ومعرفة في أسس العلاج الزواجيّ والأسريّ، والإلمام بنظريّات العلاج النفسي والاجتماعي ونماذجه، ومعرفة عامة بالأمراض النفسيّة، والاختبارات والمقاييس النفسيّة والاجتماعيّة، ومعرفة بالخدمات والبرامج المجتمعيّة. (نيازي،١٤٢٨هـ).

التوصيات:

١.ضرورة الاهتمام برفع مستوى الوعي الاجتماعيّ، والثقافيّ بخطورة العنف ضد المرأة، وعلاقة المخدرات به كسبب رئيس من خلال وسائل الإعلام المختلفة.

٢.إنشاء قاعدة بيانات تتضمن كافة المعلومات عن المعنفات وأسرهن، وإحصائيّات عن حالات العنف لدى الأسر التي تعاني من وجود مدمن، وتتولى فيها المرأة سواء (زوجة، أم، أخت، أم ابن) مسؤولية رعايته، وليس لديها داعم ومساند من الأسرة تمهيداً لربطها بالجهات ذات العلاقة للحد من العنف الذي يمارسه المدمن.

٣.التوسع في عقد الندوات، والمؤتمرات والملتقيات للمساهمة في الحد من العنف الأسريّ الناتج عن تعاطي المخدرات.

٤.التشجيع على إجراء المزيد من الدراسات عن ظاهرة العنف الأسريّ لتحديد الحجم الفعليّ لهذه الظاهرة، وحتى يتم وضع الخطط والآليات اللازمة لمعالجتها.

٥.إعداد برامج إرشاديّة وعلاجيّة لضحايا العنف الأسريّ، والعمل على تقديم الدعم النفسيّ والاجتماعيّ لهم.

٦.الاهتمام بتنمية مهارات العاملين في مجال الإرشاد، والعلاج الأسريّ.

٧.ضرورة الاهتمام بالبرامج الوقائيّة التي تتناول خطورة المخدرات، والمؤثرات العقليّة، ودورها في العنف الأسريّ.

٨.تخصيص صندوق وطنيّ لتمويل كافة البرامج، والدراسات والبحوث الخاصة بدعم ضحايا العنف الأسريّ، وتأهيل الأخصائيين الاجتماعيين.

المراجع:

١. أماني محمد رفعت قاسم، برنامج مقترح لتنمية المهارات المهنيّة للأخصائيين الاجتماعيين في العمل مع حالات العنف الأسريّ، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعيّة والعلوم الإنسانيّة، العدد السادس والعشرون أبريل ٢٠٠٩م.

٢. الشيخي، سعيد عبدالله، دراسة دور الخدمة الاجتماعيّة في التعامل مع ظاهرة العنف الأسريّ، مجلة القراءة والمعرفة، ٢٠٢٠ (الجزء الأول ٢٢٩ نوفمبر)

٣. المفتي، أمجد محمد وآخرون، ورقة عمل تصور مهنيّ للممارسة العامة في الخدمة الاجتماعيّة للتعامل مع النساء ضحايا العنف، الجامعة الإسلاميّة غزة، ٢٠١٨م

٤. المرواني، نايف محمد، العنف الأسريّ دراسة مسحيّة تحليليّة في منطقة المدينة المنورة، المجلة العربيّة للدراسات الأمنيّة والتدريب المجلد ٢٦ العدد ٥١، ٢٠١٠م

٥. حجازي، هدى محمود، الممارسة المهنيّة للخدمة الاجتماعيّة في التعامل مع مشكلة العنف الأسريّ بالمملكة العربيّة السعوديّة، بحث مقدم للمؤتمر العلميّ الخامس والعشرون للخدمة الاجتماعيّة، ٢٠١٢م.

٦. حواوسة، جمال، دراسة دور الخدمة الاجتماعيّة في الحد من المشكلات الأسريّة: العنف الأسريّ نموذجاً، مجلة دراسات إنسانيّة واجتماعيّة، جامعة وهران، العدد التاسع، ٢٠١٩م

٧. محروس، منى طه، صعوبات تقديم خدمات الحماية الاجتماعيّة للمعنفات أسرياً من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعيّة "دراسة ميدانيّة مطبقة على بعض وحدات الحماية الاجتماعيّة في المنطقة الشرقيّة بالمملكة العربيّة السعوديّة" مجلة كليّة الخدمة الاجتماعيّة للدراسات والبحوث الاجتماعيّة ٢٠٢١م .

٨. محمد، علاء عبدالعظيم سليمان، التدخل المهنيّ بطريقة خدمة الفرد للتخفيف من حدة المشكلات المرتبطة باضطراب القلق الاجتماعيّ لدى عينة من الطلاب المراهقين، التربيّة (الأزهر) مجلة علميّة محكمة للبحوث التربويّة والنفسيّة والاجتماعيّة، ٢٠١٦م.

٩. نيازي، عبدالمجيد طاش، ورشة عمل العلاج الأسريّ (رؤية للتعامل مع مشكلات الطفولة)، مجمع الأمل (إرادة) للصحة النفسيّة بالرياض ١٤٢٨هـ-

١٠. يوسف، عبير محمد عبدالصمد، مشكلات المرأة المعنفة، ودور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعيّة في التخفيف منها، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعيّة والعلوم الإنسانيّة، العدد ٤٩، المجلد١، يناير ٢٠٢٠م.

التدخل المهني لاحتواء العنف الأسري
الدور الذي تبذله المهن القانونية في سبيل احتواء العنف الأسري

أ.حصة إبراهيم الصالح

المقدمة:

يعد العنف من أخطر المشكلات الاجتماعيّة على حياة الفرد والمجتمع، فهو يساعد على إنتاج أنماط السلوك والعلاقات غير السويّة بين أفراد الأسرة الواحدة، وهو ظاهرة اجتماعيّة تعاني منها الكثير من المجتمعات كما تعدُّ هذه الظاهرة نتاجاً لما اعترى وظيفة التنشئة الاجتماعيّة في النظام الأسريّ من تغيرات نشأت كظواهر سلبيّة للمدينة الحديثة، وهي تعد مؤشرًا لفشل عمليّة التنشئة الاجتماعيّة التي تعدُّ من بين العمليّات الرئيسة التي تحافظ على بناء المجتمع، وأمنه ولقد اتسم العقدان الأخيران بنمو ظاهرة العنف كسلوك يميز طابع العلاقات الاجتماعيّة، وأنماط التفاعل القائمة بين الأفراد في المجتمع والأسرة، ومما ساعد على بروز هذه الظاهرة الظروف الاجتماعيّة والاقتصاديّة الراهنة، وتتزايد ظاهرة انتشار العنف ويتوالى انتشارها في مختلف مناطق العالم دون أي فارق بين الأنظمة السياسيّة، أو المنطلقات الأيدلوجيّة، أو المعطيات الحضاريّة حتى بدأ العنف وكأنه لغة الانتقال إلى القرن الواحد والعشرين (الطيار،١٤٢٦هـ).

وقد بدا أن الاهتمام بمشكلة العنف الأسريّ قد ازداد في الآونة الأخيرة أكثر مما عليه سابقاً، وذلك لا يعني حداثة المشكلة بقدر ما يشير إلى زيادة وعي الأفراد تجاه حقوقهم وواجباتهم، وكذلك تنامي استعداد الجهات الرسميّة، وغير الرسميّة لتلقي الشكاوي عن حالات الاعتداء، والعنف والتعامل معها بجديّة مما رفع ثقة الناس، ودفعهم إلى المبادرة في التبليغ عن حالات انتهاك الحقوق والاعتداء التي يتعرضون لها، وعدم التحفظ عليها أو إخفائها (زيتون وآخرون،٢٠٠٥م).

وفي المملكة العربيّة السعوديّة فقد أولت الحكومة اهتمامًا بالغًا للحماية الاجتماعيّة، والحفاظ على تركيبة المجتمع، فقد اهتمت بإصدار نظام الحماية من الإيذاء، ونظام حماية الطفل انطلاقاً مما حث عليه الإسلاميّ الحنيف، ومن التكافل والتعاون والمودة والرحمة بهدف تعزيز الاهتمام بالعنف الأسريّ، وكل ما يتعلق به من إساءة معاملة المرأة والأطفال أو تجاهلهم، وصون حقوقهم من الجوانب الشرعيّة والاجتماعيّة والنفسيّة والأمنيّة (spa.gov.sa).

حيث تم إنشاء العديد من المؤسسات الحكوميّة، وغير الحكوميّة التي تُعنى بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، أو بحقوق محددة منها، بجانب مسؤوليات الجهات الحكوميّة المعنية بالأساس بإعمال حقوق الإنسان كل في مجال اختصاصه (hrc.gov.sa).

مشكلة الدراسة:

إن ظاهرة العنف الأسريّ التي يتم التعامل معها غالبًا باعتبارها شأن داخلي في محيط الأسرة، أضحت تبرز بصورة محبطة ومؤلمة في الآونة الأخيرة في ظل انعكاسات حضاريّة، وعولمة ضاربة، ومفاهيم متعددة الوجوه في عصر اتسم بموجات شرسة من الإنترنت، والفضائيات المدمرة أحياناً، كما أنها صارت

قضيّة تهم الباحثين الاجتماعيين والمؤسسات المعنية بالشأن الأسريّ إذ إن هذه الظاهرة صارت تحمل في طياتها العديد من السلوكيّات غير المبشرة، بل المنحرفة التي يمكن أن تحدث شرخاً في جدار المجتمع (الشهراني،١٤٢٩).

وقضية العنف الأسريّ من القضايا المستحدثة التي بدأت تطفو على السطح، وتناقش عبر جميع القنوات، حيث يشكل العنف الأسريّ خطورة كبيرة على حياة الفرد والمجتمع، فهو من جهة يصيب الخليّة الأولى في المجتمع بالخلل، مما يعيقها عن أداء وظائفها الاجتماعيّة والتربويّة الأساسيّة، ومن جهة أخرى يساعد على إعادة إنتاج أنماط السلوك والعلاقات غير السويّة بين أفراد الأسرة الواحدة، مما يستوجب الاهتمام العلميّ بهذه الظاهرة للحد منها، والوقاية مما قد ينتج عنها من تبعات (أبو شامة والبشري،١٤٢٦هـ).

ويأخذ العنف في الأسرة أشكالاً كثيرة، ويتعرض له في الغالب الضعفاء في الأسرة "كالأبناء والزوجة"، ويظل جزءٌ كبيرٌ من هذه الأفعال بعيدًا عن نشره؛ لأن الكثيرين يبذلون مجهوداً كبيرًا لكي تبقى ضمن أسرار الأسرة (آل سعود،٢٠١١م).

إن مشكلة العنف الأسريّ تتطلب بالضرورة تدخل مهنًا متخصصة تمارس عملها بطرائق مهنية (آل سعو،٢٠١١م) ، ويعدُّ الأخصائيّ الاجتماعيّ أهم عناصر الرعاية الاجتماعيّة للخدمات التي تقدمها المؤسسة، سواء خيريّة كانت أو حكوميّة، فبدون الأخصائيّ الاجتماعيّ لا يمكن أن تصل الخدمات بشكل مهني، وبالأسلوب المناسب؛ فالرعاية لا تقتصر على توفير المال والإمكانات العينية، فحاجة العملاء كثيرة، وأهمها الحاجات النفسيّة والاجتماعيّة، ولا يعيها إلا من يمتلك المهارة والمعارف في المجال الذي يعمل فيه، وكذلك لا يمكن أن تشبع بالطريقة السليمة إلا عن طريق المختص؛ فالأخصائيّ الاجتماعيّ بحكم التخصص يستطيع تحديد الاحتياجات الضروريّة، والعمل على إشباعها بما يعود بالفائدة على العميل (البقمي،٢٠١٣م). من هنا كان اهتمام هذه الدراسة بقضية العنف الأسريّ، والتدخل المهنيّ للخدمة الاجتماعيّة في احتواء العنف والحد من آثاره.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الورقة من حيث تسليط الضوء على الدور الذي تقوم به الخدمة الاجتماعيّة في مكافحة ظاهرة العنف الأسريّ، وعلى جهود المملكة العربيّة السعوديّة في التعامل مع حالات العنف الأسريّ.

أهداف الدراسة:

١. التعرف على دور الأخصائيّ الاجتماعيّ في التعامل مع ظاهرة العنف الأسريّ.
٢. التعرف على مراحل التدخل المهني مع حالات العنف الأسريّ.
٣. التعرف على جهود المملكة العربيّة السعوديّة في التعامل مع حالات العنف الأسريّ.

مفاهيم الدراسة:

الخدمة الاجتماعية:

وصفها ستروب بالفن الذي يعمل إلى إيصال الموارد المختلفة بالأفراد والجماعات والمجتمع لسد حاجات تلك الشرائح مجتمعة، في حين وصفها سبيرون بالمهنة التي تعمل على وقاية الناس من المشكلات الاجتماعيّة، وتطوير أدائهم لوظائفهم الاجتماعيّة (غرايبة،٢٠٠٤م).

التدخل المهني:

التدخل المهني بمفهومه الشامل هو الانتقال من مرحلة تحديد المشكلة إلى مرحلة حل المشكلة، وذلك من خلال تحديد أبعادها، وما يجب عمله لمواجهتها وكيفية ذلك، وما هي النتائج المراد الوصول إليها؟ ويشير مفهوم التدخل المهني إلى الأنشطة العمليّة المنظمة التي يقوم بها الأخصائيّ الاجتماعيّ التي تتضمن الفهم الواعي للعميل كشخص في موقف بهدف الوصول إلى التغيير المطلوب في شخصيته، وفي المواقف والظروف الاجتماعيّة المحيطة به بصورة متكاملة (سليمان،٢٠٠٥م).

ويعرف أيضاً بأنه: العمل الصادر من الأخصائيّ الاجتماعيّ، والموجه إلى أنساق الممارسة في الخدمة الاجتماعيّة (نسق العميل، ونسق الهدف، ونسق الفعل) ، بغرض إحداث تأثيرات، وتغييرات مرغوبة في هذه الأنساق تؤدي إلى تحقيق أهداف التدخل المهني، وهذا التدخل يكون مبنياً على أسس الخدمة الاجتماعيّة المعرفيّة والمهاريّة والقيميّة، ويمر التدخل بمجموعة من الخطوات: الارتباط، والتقدير، وجمع المعلومات، ووضع الخطة، ومراجعة التنفيذ على مختلف مستويات الممارسة ومتابعتها (المستوى الأصغر، والمتوسط–الأكبر) بما يؤدي في النهاية إلى إحداث التغييرات المطلوبة (حبيب،٢٠١١م).

العنف الأسريّ:

كل أنواع السلوك المتسم بالطابع العدواني يوجهه أحد أفراد الأسرة إلى الآخر لإجباره على القيام بسلوك معين يؤدي إلى جملة من الأفعال التي يترتب عنها نوع من الأذى النفسي أو الماديّ؛ كالسب والشتم، أو العزل الاجتماعيّ، وقد يكون على شكل ممارسة للقمع اللفظيّ، أو الماديّ باللجوء إلى الضرب؛ كالركل، أو الصراخ، أو تحطيم الممتلكات (أوزي،٢٠٠٢م).

الخدمة الاجتماعيّة، والعنف الأسريّ:

تلبي الخدمة الاجتماعيّة حاجات المجتمع، وتتدخل بصورة مباشرة في مواقف الحاجات لتعيد للفرد والأسرة توازنهم، وتزيل الضغوط النفسيّة والاجتماعيّة، لذلك يقدم الأخصائيّ الاجتماعيّ خدماته العلاجيّة لعلاج المشكلات الأسريّة القائمة بالفعل، ويقدم خدماته الوقائيّة لحماية الأسرة من التعرض للمشكلات، بالإضافة إلى جهوده وخدماته الإنمائيّة التي تهدف إلى نمو شخصيّة أفراد الأسرة، وتطور قدراتهم وإمكانيّاتهم، بالإضافة إلى المشاركة في إنماء القيم والعادات، والتقاليد الصالحة التي ترتقي بالمجتمعات وتنميتها (مجلة كلية التربيّة،٢٠١٥م).

ويتم تفعيل الخدمة الاجتماعيّة من خلال منهجيّة خاصة، لها طريقة محددة في المعالجة والطرح، وتعتمد على جهود الأخصائيين الاجتماعيين المؤهلين، وعلى طرائق علميّة مدروسة لا تخدم المجتمعات

الأسريّة، وأفرادها فحسب بل المجتمع بأسره (الشهراني،١٤٢٩هـ)؛ فالخدمة الاجتماعيّة لها منهجيتها العلميّة التي توصلها إلى أهدافها خاصة بعد أن شهدت في الآونة الأخيرة انفتاحاً ملحوظاً على علم الاجتماع بغية إيجاد تغيرات جذريّة ذات حلول واضحة، تسهم في علاج المشكلات الاجتماعيّة، ومن خلال التعامل مع منظور اجتماعيّ بحت، وليس اتجاهات تقليديّة في التفسير (خاطر،٢٠٠٦م).

وبالطبع لا يمكن أن تكون منهجيّة التدخل المهنيّ للخدمة الاجتماعيّة سليمة وقويّة، ما لم تتكامل طرائق الخدمة الاجتماعيّة الثلاثة، ممثلة في خدمة الفرد والجماعة، وتنظيم المجتمع، وما لم يتم توظيف آلياتها في علاج الظواهر الاجتماعيّة الشاذة، ومن بينها ظاهرة العنف الأسريّ (الشهراني،١٤٢٩هـ). ففي خدمة الفرد مثلاً تسعى الخدمة الاجتماعيّة إلى تحقيق الوئام الأسريّ بين أفراد الأسرة عن طريق تقديم الدعم اللازم في شكل مساعدات ذاتيّة، أو ماديّة أو غيرها لتسمو العلاقات الإيجابيّة بين أفراد الأسرة، ويكتمل بناؤها ووحدتها وأداؤها الجماعيّ، ويتبادل أفرادها الخبرات فيما بينهم، ويواجهوا مشكلاتهم فرديّة كانت، أو جماعيّة، أو مجتمعيّة بقوة ونجاح (غباري،١٩٨٩م).

وبهذا نجد أن الأخصائيين الاجتماعيين يعملون في شتى المجالات، والقطاعات مستخدمين تقنيات وتوليفة من العلوم الأخرى فضلاً عن نظرياتهم الخاصة بالممارسة، هادفين إلى توفير سبل النماء، والحياة السويّة لأفراد المجتمع، لذلك تعكس الخدمة الاجتماعيّة وضعًا مهمًا في ممارسة العمل المهنيّ المتخصص في مجال أحوال الأسرة ومشكلاتها، وهذا ما يقره تاريخ الممارسة المهنيّة منذ نشأتها، حيث دأبت على تقديم الخدمات المتنوعة للأسرة وأفرادها (سالم،٢٠٠٤م).

<u>الأدوار المهنيّة للأخصائيّ الاجتماعيّ مع حالات العنف الأسريّ:</u>

١- دور الوسيط:

عُرف الدور الاجتماعيّ بأنه نمط من المعايير، يختص بسلوك فرد يقوم بوظيفة معينة في الجماعة (الشهراني،١٤٢٩م). ويمكن أن نصف دور الأخصائيّ الاجتماعيّ داخل الأسرة بالوسيط الذي يكون على درجة كبيرة من الحياديّة، وذلك بغرض مشاركته للأسرة فيما يقود إلى التخلص من ظواهر العنف الذي يسود بداخلها، ومن خلال عمليّة التوسط يتجاوز الأخصائيّ الاجتماعيّ عمليّة تطبيق المهارات، والأساليب إلى عمليّة الفهم المتكامل والشامل للهدف والتأثير الذي يمكن أن تحدثه عمليّة التدخل المهنيّ، فهو هنا وسيط اجتماعيّ يتدخل بمهنيته ومعرفته وخبرته ومؤهلاته، وينتقل من عمليّة التطبيق إلى التعامل مع اعتبارات عميقة تسند الفرضيات الداعمة إلى عمليّة التدخل المهنيّ المطلوبة من خلال الخدمة الاجتماعيّة (Flynn,٢٠٠٥).

٢- دور الممكن:

يتمثل دور الاخصائيّ كممكن في مساعدة العميل لاكتشاف منطق القوة بداخله، وإحداث التغيير المطلوب بقصد (Hallett,١٩٨٢)، وفي دور التمكين يساعد الأخصائيّ الاجتماعيّ العميل على التعبير بوضوح عن حاجاتهم، وتوضيح مشكلاتهم وتحديدها، واكتشاف استراتيجيات الحلول، واختيار الاستراتيجية المناسبة وتطبيقها، وتنمية قدراتهم للتعامل مع مشكلاتهم بفاعليّة أكثر (حسن،٢٠٠٧م).

وفي هذا الدور يقوم الأخصائيّ بما يلي:

١. مساعدة المعنف على التخلص من المشاعر السلبيّة التي صاحبت فعل العنف، وتدعيم المشاعر السلبية.

٢. تدريب المعنف على التفكير المنطقيّ ومواجهة المشكلة.

٣. زيادة وعي المعنف بظروفه وأوضاعه.

٤. تكوين رؤية مختلفة لمشكلات المعنفين الاجتماعيّة واحتياجاتهم، والحلول المبنيّة على تحليلهم لظروفهم.

٥. مساعدة الأسر على التعبير بوضوح عن حاجاتهم، وتوضيح وتحديد مشكلاتهم وتحديدها، وتنمية قدرات الزوجين للتعامل مع مشكلاتهم بفاعليّة أكثر (السروجي،٢٠٠٩م).

٣- دور المعلم:

إن المعنف لا يستطيع بمفرده الإنجاز بالقدر الذي يمكنه من التعامل مع مشكلته، وهو بذلك في حاجة إلى المعلم والمرشد، الذي يتسم بالجودة والإتقان، والذي يتوافر لديه فكر مهنيّ ومعرفيّ يمكنه من المشاركة الفاعلة في مساعدة المعنف، وتعليمه مهارات وسلوكيات جديدة تساعده في التغلب على مشكلته (آل سعود،٢٠١١م).

ويعني دور الأخصائيّ الاجتماعيّ كمعلم إمداد المعنفين بالمعلومات، والمهارات الضروريّة التي يحتاجون إلى تحسين الوظائف الاجتماعيّة، أو لتفادي التعرض لمشكلات معينة (سليمان وآخرون،٢٠٠٥م).

١-دور المفاوض:

المفاوض يحضر معاً الأطراف المشتركة في الصراع، ويحاول المساومة لإيجاد حل وسط وموافقة مقبولة مشتركة بين الطرفين (السروجي،٢٠٠٩م).

٢-دور المدافع:

إنّ الشخص المعنف كحالة يتعامل معها الأخصائيّ بحاجة لمن يدافع عن حقوقه، ويؤيده ويساعده في تحقيق أهدافه، كما أن دور الأخصائيّ الاجتماعيّ كمدافع يتم من خلال استخدام القنوات الشرعيّة للوصول إلى الجهة التي تضع السياسات، وتقرها من أجل توضيح تأثير الخلل في هذه السياسات، أو الحاجة إلى تغيير بعض اللوائح والقوانين من أجل توفير الخدمة للعملاء (آل سعود،٢٠١١م).

٣-دور الخبير:

يكمن دور الأخصائيّ الاجتماعيّ كخبير في كونه يزود الأسرة بالبيانات والمعلومات، والحقائق والخبرات المهنيّة، والتوجيه المبني على نظريّات علميّة، والتي تحتاج إليها الأسرة (المغلوث،١٩٩٩م).

ويمارس الأخصائيّ الاجتماعيّ هذه الأدوار من خلال مراحل التدخل المهنيّ بغرض إحداث تغيرات مقصودة بشريّة كانت، أو ماديّة بناء على قيم الخدمة الاجتماعيّة، بالإضافة إلى مهاراته الشخصيّة (آل سعود،٢٠١١م).

مراحل التدخل المهني مع حالات العنف الأسريّ:

التدخل المهنيّ هو الأنشطة والتفاعلات التي يقوم بها الأخصائيّ الاجتماعيّ التي تهدف إلى إحداث التغيير في الموقف والظروف المحيطة التي تؤثر في قدرات العميل، وتفعيل القدرات الموجودة لديه بهدف تحقيق التفاعل الإيجابيّ مع البيئة (Albert,٢٠٠٦).

وحتى يتمكن الأخصائيّ الاجتماعيّ من القيام بالتدخل المهنيّ مع الأسرة المتعرضة للعنف، هناك عدة مراحل منطلقة من النموذج الطبيّ في ممارسة الخدمة الاجتماعيّة الذي يعتمد على الدراسة، والتشخيص والعلاج يمكن له الاستناد إليها، وتتحدد هذه المراحل في سبع مراحل أساسية (الدامغ،١٩٩٨م). هي كما يلي :

المرحلة الأولى: تقدير الموقف، وتحديد الموقف الإشكالي:

تعدُّ هذه المرحلة القاعدة الأساسيّة التي تعتدّ عليها عملية المساعدة في إنجاز أهدافها، وحل المشكلات، وتعزيز مهارات التكيف لدى العملاء (نيازي،١٤٢٩هـ).

وتشمل هذه المرحلة التحديد الدقيق للمشكلة، أو السلوك المراد تغييره أو تعديله، والذي يتمثل في اتجاهات العميل، وأفكاره ومعتقداته وظروفه البيئية (Bloom&fischer,١٩٨٢) ، والوصول إلى فهم واضح لطبيعة الموقف الإشكاليّ من حيث أسبابه، والعوامل المرتبطة به، وما يجب اتخاذه من إجراءات، أو تغيير في الموقف لمواجهته، أو التقليل من حدته (أبو المعاطي،٢٠١٠م).

ويركز العمل في هذه المرحلة على التفاعل بين العميل والمشكلة، والمساعدة المطلوبة، كذلك الموقف نفسه، ويسعى الأخصائيّ الاجتماعيّ إلى ترتيب المعلومات التي وصل إليها حول العميل والموقف، والمشكلة التي يواجهها بغرض محاولة التوصل إلى القرار المناسب المتعلق بالأهداف التي يرغب في تحقيقها والأعمال التي يجب عليه القيام بها (آل سعود٢٠٠٠م).

ويتم تقدير الموقف عن طريق قيام الأخصائيّ الاجتماعيّ بإجراء مقابلات مع المعنف، والمتسبب بالعنف، والتي يتم فيها جمع المعلومات الأوليّة عنهم، والعلاقات الاجتماعيّة داخل الأسرة، ومدى الاضطرابات داخل الأسرة، والمستوى الاقتصاديّ لها، ومساعدة العميل في التعرف على مشكلته، والتصدي لها، وذلك بغرض تحديد الجوانب المرتبطة بالمشكلة (آل سعود،٢٠١١م).

المرحلة الثانية: بناء العلاقة المهنيّة:

تعدُّ العلاقة المهنيّة عصب المساعدة، فالأخصائيّ لا يستطيع مساعدة العميل إلا من خلال تلك العلاقة، بل اعتبرت العلاقة بين الأخصائيّ والعميل وسيلة علاجيّة مهمة عن طريقها تتم العمليات التأثيرية، والتبصيريّة طالما أفسحت هذه العلاقة للمشاعر الحبيسة مجالاً للتعبير عن نفسها بحرية وانطلاق (عثمان،١٩٩٨م).

ويتوقف نجاح التدخل المهنيّ إلى حد كبير على هذه المرحلة، وعلى قدرة الأخصائيّ الاجتماعيّ في بناء علاقة مهنيّة سليمة (آل سعود،٢٠١١م). فممارسة الأخصائيّ الاجتماعيّ لمبدأ السريّة تجعل العميل

(المعنف) يتقبله ويثق به، والعلاقة المهنيّة السليمة كفيلة بأن تجعل العميل يدلي بالمعلومات الضروريّة لدراسة الحالة (عبدالرحمن وآخرون،١٩٩٢م).

والأخصائيّ الاجتماعيّ الذي يعمل مع حالات العنف الأسريّ لابدّ من أن يحرص على تكوين علاقة مهنيّة قويّة وهادفة مع الحالة منذ اللحظات الأولى التي يتم فيها استقبالها، والتعرف عليها، وهذه الخطوة هي أمر مهم في غاية الأهمية إذ عادة ما يكون فهم المعنفين لعمليّة المساعدة ضعيفاً، وذلك نتيجة عدم درايتهم بدور الأخصائيّ الاجتماعيّ، ونتيجة لتشوش أفكارهم، وفقدان الثقة بأنفسهم ومن حولهم، وكذلك شعورهم بالإحباط والكآبة، وإحساسهم بالعجز والإذلال، والمهانة وعدم الشعور بالطمأنينة والسلام النفسي، كل ذلك يجعل تفاعلهم مع الأخصائيّ الاجتماعيّ في غاية الصعوبة، لذلك لابد للأخصائيّ الاجتماعيّ أن يحرص على بذل مجهود أكبر لتكوين تلك العلاقة، وأن يوضح للحالة بأنه يريد المساعدة، وليس الإيذاء (آل سعود،٢٠١١م).

المرحلة الثالثة: تشخيص المشكلة:

تعدُّ هذه المرحلة من أهم مراحل التدخل المهنيّ، وأكثرها حساسيّة، فالتشخيص السليم يؤدي إلى الانتقاء السليم للوسائل العلاجيّة المناسبة، وتحديد استراتيجيات التدخل المهنيّ الملائمة للمشكلة، ومن ثمَّ الحصوص على نتائج علاجيّة جيدة (آل سعود،٢٠١١م)، وفي هذه المرحلة وبناء المعلومات التي حصل عليها الأخصائيّ الاجتماعيّ عن الحالة، يقوم بالربط بينها، ويوضح الأثر المتبادل لكل منهما ليكشف مناطق الخلل الواجب علاجها، فالتشخيص هو "تحديد لطبيعة المشكلة (عنف) ، ونوعيتها (جسديّ، ونفسيّ، وجنسيّ، وتهديد، وإهمال) وتفسير أسبابها بصورة توضح أكثر العوامل طواعية للعلاج" (عثمان١٩٩٨م).

ويتطلب التشخيص تدريباً مهنياً وعاطفياً ونفسياً للمهنيين الذين يقومون بعملية التشخيص هذه (آل سعود،٢٠٠٠م).

المرحلة الرابعة: تحديد الأهداف العلاجيّة وطرائق تحقيقها:

بناءً على ما توصلت إليه نتائج التشخيص في تحديد مشكلة العنف، يقوم الأخصائيّ الاجتماعيّ بتحديد الأهداف العلاجيّة الرئيسة والفرعيّة الخاصة بعلاج المشكلة، وترتيبها حسب أهميتها، ووضع البدائل العلاجيّة، واختيار ما يتناسب مع ظروف الحالة، وظروف المشكلة نفسها، كما أنه من الأهمية أن ينظر الأخصائيّ الاجتماعيّ للمشكلة نظرة شموليّة متعددة الأبعاد؛ حيث يقوم بالتعامل مع الحالة (المعنفة) ، و(المتسبب في العنف) ، و(الموقف) ، وفي ضوء هذه الأبعاد يحدد الأهداف العلاجيّة .
(آل سعود،٢٠١١م).

المرحلة الخامسة: ترجمة الأهداف العلاجيّة إلى الواقع:

في هذه المرحلة يتم التدخل المهنيّ والانتقال من مرحلة تحديد المشكلة إلى مرحلة حل المشكلة، وذلك من خلال تحديد أبعادها، وما يجب عمله لمواجهتها، وكيفيّة ذلك، وبواسطة مَنْ؟ وما النتائج المراد الوصول إليها؟ (آل سعود،٢٠١١م).

في هذه المرحلة يتم التدخل المهنيّ مع عدة مستويات:

المستوى الأول: (تدخل مباشر): والذي يمارس مع المتعرض للعنف، وكذلك مع المتسبب بالعنف.

المستوى الثاني: (تدخل غير مباشر): والذي يكون مع أصحاب العلاقة، مثل: القاضي، والشرطة وبعض المهنيين (آل سعود،٢٠١١م).

المرحلة السادسة: تعميم التغيير وتثبيته:

انطلاقاً من المرحلة السابقة، وبعد أن قام الأخصائيّ الاجتماعيّ بالتدخل المهني سواء مع المتعرض للعنف، أو المتسبب بالعنف أو أسرته، وذلك بمنع استمرار وقوع العنف على الشخص المعنف، وكذلك بمحاولة التخفيف من آثاره، إلا أنه من الأهمية المحافظة على الوضع الإيجابيّ الذي تم التوصل إليه بتدخل الأخصائيّ الاجتماعيّ مهنياً مع المعنف، أو المتسبب بالعنف، وذلك بتثبيت التغير الناتج عن التدخل المهني وتدعيمه (آل سعود،٢٠٠٠م).

المرحلة السابعة: إنهاء العلاقة المهنيّة.

تنتهي العلاقة عادة نتيجة إنجاز أهداف عمليّة المساعدة، أو في حالة انتهاء المدة الزمنيّة المخصصة للعمل، والمتفق عليها سلفاً بين الأخصائيّ الاجتماعيّ والعميل، ويجب أن يشترك الأخصائيّ الاجتماعيّ، والعميل في تحديد مدى الحاجة إلى إنهاء العلاقة المهنيّة (نيازى،١٤٢٩هـ).

<u>مؤسسات اجتماعيّة مهتمة بقضيّة التعامل مع ظاهرة العنف الأسريّ:</u>

أ- هيئة حقوق الإنسان- النشأة:

أنشئت هيئة حقوق الإنسان بموجب: "تنظيم هيئة حقوق الإنسان" الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (٢٠٧) ، وتاريخ ٨/ ٨/ ١٤٢٦هـ، وتهدف الهيئة إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وفقًا لمعايير حقوق الإنسان الدوليّة في جميع المجالات، ونشر الوعي بها، والإسهام في ضمان تطبيق ذلك في ضوء أحكام الشريعة الإسلاميّة، والهيئة هي الجهة المختصة بإبداء الرأي والمشورة فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان، وتتمتع الهيئة بالشخصيّة الاعتباريّة، ولها الاستقلال التام في ممارسة مهامها التي أنشئت من أجلها، والمنصوص عليها في تنظيمها (السهلي،١٤٣٥هـ).

من المهام الأساسيّة لهيئة حقوق الإنسان تلقي الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان، والتحقق من صحتها، واتخاذ الإجراءات النظاميّة في شأنها. (hrc.gov.sa).

إجراءات تقديم الشكاوى في هيئة حقوق الإنسان:

حددت هيئة حقوق الإنسان عدداً من الإجراءات لتقديم الشكاوى إليها، وفقاً للفقرة السابعة من المادة الخامسة لتنظيم الهيئة، وتنص الفقرة على أنه: " يختص مجلس الهيئة بتلقي الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان، والتحقق من صحتها، واتخاذ الإجراءات النظاميّة بشأنها"، وبناء على ذلك تتلقى الهيئة الشكاوى في مختلف مجالات حقوق الإنسان، من السعوديين وغير السعوديين على حد سواء، وتخضع هذه الشكاوى إلى عدد من المراحل والخطوات الإجرائيّة ابتداء من التقدم بالشكوى واستقبالها، مروراً بدراستها، وانتهاء باتخاذ الإجراء المناسب بشأنها، وأوضحت أنه يتم استقبال الشكاوى عبر (فاكس، أو حضوري، أو البريد

الإلكتروني، أو هاتفي، أو الموقع الإلكترونيّ) ، ثم مطابقة البيانات وتقييم المعلومات، ومن ثم يتم تقديم الاستشارة، أو زيارة الجهة المختصة ميدانياً أو الكتابة إليها .(slaati.com)

ب- وحدة الحماية الاجتماعيّة:

قامت المملكة العربيّة السعوديّة بتكريس جهودها في التصدي لظاهرة العنف الأسريّ، من خلال وزارة العمل والتنمية الاجتماعيّة، وذلك عبر سن مختلف البرامج ممثلة في فروعها المنتشرة، لتقديم الخدمات الاجتماعيّة عن طريق الدراسة والبحث الاجتماعيّ، والإيواء، بالتعاون مع الجمعيات الخيريّة، بالإضافة إلى تقديم المساعدات الماديّة والعينية، أو التنسيق مع الجهات المختصة الأخرى .(mohamah.net)

ويُعنى بالحماية الاجتماعيّة؛ المجهودات المقامة لتحقيق الاستقرار الاقتصاديّ والاجتماعيّ والنفسيّ للمواطنين، وتحسين جودة الحياة، وتقليل المخاطر، ودعمهم عند الحاجة في مراحل حياتهم المختلفة، ضمانًا لحق العيش الكريم، والحد من الفقر والضعف والإقصاء، وتهتم الدولة بوضع برامج وقائيّة تمكن الحماية المؤقتة والداعمة لأفراد المجتمع عند حاجتهم، وبرامج رعاية للأفراد الذين يتوجب مساعدتهم على نحو دائم وتأهيلهم، وعلى وجه الخصوص توجه الحماية الاجتماعيّة للأطفال والنساء اللاتي بحاجة للمساعدة، وكبار السن، وذوي الإعاقة، وأصحاب الدخل المنخفض، والأيتام، وعلى وجه أساسيّ تهتم وزارة الموارد البشريّة والتنمية الاجتماعيّة ممثلة بقطاع التنمية الاجتماعيّة بوكالاته المختلفة، بالقيام بدور الرعاية والحماية، وتقديم البرامج المختلفة لبناء مجتمع سليم ومتناغم وواعٍ (hrsd.gov.sa).

تقدم وحده الحماية الاجتماعيّة خدمات اجتماعيّة منها "الحماية الاجتماعيّة": وهي تقديم الحماية الاجتماعيّة للمرأة أيًّا كان عمرها، والطفل دون سن الثامنة عشرة، وبعض الفئات المستضعفة التي تتعرض للإيذاء، والعنف الأسريّ بشتى أنواعه، وفقًا لنظام الحماية من الإيذاء (hrsd.gov.sa).

المهمات والأعمال للجان الحماية من العنف الأسريّ:

١. تم تشكيل (١٧) لجنة للحماية الاجتماعيّة في مناطق المملكة الرئيسة والمحافظات بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بما يحقق لهم الأمن الاجتماعيّ، ويراعي مصالحهم.
٢. تمت متابعة استكمال افتتاح وحدات للحماية الاجتماعيّة بالمناطق والمحافظات، والتعاقد مع عدد من الجمعيات الخيريّة لافتتاح أقسام للحماية الاجتماعيّة في المناطق التي لا يوجد بها فروع للحماية الاجتماعيّة.
٣. إنشاء مركز تلقي البلاغات ضد العنف والإيذاء، والذي يستقبل بلاغات العنف الأسريّ على الرقم (١٩١٩)، على مدار (٢٤) ساعة بكادر نسائيّ بالكامل.
٤. التدخل السريع في حالات الإيذاء، والتنسيق الفوريّ مع الجهات ذات العلاقة (الحكوميّة والأهليّة) لخدمة ضحايا العنف الأسريّ في المجتمع السعودي.
٥. تصميم برامج للتعامل مع المتسببين في العنف، تهدف إلى دراسة أوضاعهم الصحيّة والنفسيّة التي تساعدهم على التعايش السليم مع أفراد الأسرة.

٦. المساهمة والإعداد للدراسات العلميّة المتنوعة عن مشكلة العنف الأسريّ، ووضع السبل الوقائيّة والعلاجيّة لها بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.

- نشر الوعي بين أفراد المجتمع حول ضرورة حماية أفراد الأسرة من الإيذاء والعنف (mohamah.net).

أهم إنجازات دار الحماية من العنف الأسريّ:

١. إصدار اللائحة التنفيذيّة لنظام الحماية من الإيذاء تنفيذاً للأمر الساميّ الكريم رقم م/٥٢ بتاريخ ١٤٣٤/١١/١٥هـ، المتضمن على الموافقة على نظام الحماية من الإيذاء، يمكنك الاطلاع على ملحق رقم (١).

٢. توقيع مذكرات تفاهم مع عدد من الجمعيّات الخيريّة لإعداد برامج تدريبيّة لموظفي وموظفات الحماية الاجتماعيّة، وافتتاح عدد من دور الإيواء في المناطق والمحافظات.

٣. عقد ورش عمل لتدريب المختصين بالجهات ذات العلاقة بعد صدور نظام الحماية من الإيذاء ولائحته التنفيذية.

٤. تنفيذ برامج خاصة بالتدريب، والتأهيل للفئات التي تتعرض للعنف في دار الإيواء، ضمن منظومة العمل الشامل للوكالة.

٥. عدد من وحدات الحماية الاجتماعيّة في المناطق الآتية: (الرياض، والدمام، والطائف، وتبوك، والمدينة المنورة، وأبها، والقصيم، وجدة) بالإضافة إلى اعتماد افتتاح وحدات في المناطق الآتية:(حائل، والعاصمة المقدسة، ونجران).

٦. إطلاق حملات توعية بآثار العنف الأسريّ، وورش عمل متخصصة على جميع المستويات، وتم تغطيتها بجميع وسائل الإعلام بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني وإعداد مطبوعات توعوية خاصة بآثار العنف الأسريّ.

٧. التعاقد مع مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية لإعداد الاستراتيجيّة الوطنيّة الشاملة للحد من مشكلة العنف الأسريّ، والتي بدأ العمل بها، وكذلك دراسة عن البرامج التوعويّة المختلفة في جميع مناطق المملكة .(mohamah.net).

ج- الأمن العام (الشرطة):

تتعامل الشرط مع قضايا العنف الأسريّ منذ أسندت مسؤولية حفظ الأمن، والنظام لجهاز الأمن العام؛ فالأجهزة الأمنيّة تباشر قضايا العنف بشكل عام، وقضايا العنف الأسريّ بشكل خاص، وتقوم باتخاذ الإجراءات الوقائيّة والاحترازيّة لمنع وقوعها عندما ترد معلومات توحي بتعرض أياً كان للعنف، وتباشر القضايا التي وقعت بالفعل، وتتعامل معها حسبما تقضي به الأنظمة والتعليمات، فرجال الشرطة يعدّون من رجال الضبط الجنائيّ الذين يقومون بالبحث عن مرتكبي الجرائم وضبطهم، وجمع المعلومات والأدلة اللازمة للتحقيق وتوجيه الاتهام (nfsp.org.sa).

ومن واجباتهم ما نصت عليه المادة (٢٧) من نظام الإجراءات الجزائيّة التي تنص على أن (رجال الضبط الجنائيّ كل حسب اختصاصه أن يقبلوا البلاغات والشكاوى التي ترد إليهم في جميع الجرائم، وأن يقوموا بفحصها، وجمع المعلومات عنها في محضر موقع عليه منهم، وتسجيل ملخصها وتاريخها في سجل يعد لذلك، مع إبلاغ هيئة التحقيق والادعاء العام فوراً، ويجب أن ينتقل رجل الضبط الجنائيّ بنفسه إلى محل الحادث للمحافظة عليه، وضبط كل ما يتعلق بالجريمة، وعليه أن يثبت جميع هذه الإجراءات في المحضر الخاص بذل. (nfsp.org.sa).

وبذلك تكون آلية عمل مراكز الشرط على النحو الآتي:

أولاً: في المناطق التي باشرت هيئة التحقيق والادعاء العام أعمالها فيتم من قبل مراكز الشرط حيال قضايا العنف الأسريّ، وكافة القضايا اتخاذ إجراءات جمع الاستدلال، وضبط القضيّة وأطرافها، ومن ثم إحالة القضيّة إلى فرع هيئة التحقيق والادعاء العام لتتولى التحقيقات اللازمة في القضية.

ثانياً: في المناطق التي لم تباشر الهيئة أعمالها، فمراكز الشرط تباشر القضايا بجميع مراحلها من جمع الاستدلال، والتحقيقات، والادعاء العام أمام المحاكم المختصة.

ويطبق على قضايا العنف، والعنف الأسريّ بشكل خاص، والذي غالباً ما يقع على بعض الفئات من المجتمع؛ كالأطفال، والنساء، وبعض المستضعفين من كبار السن والمعاقين والخدم، ما تقضي به التعليمات والأنظمة حيال معالجتها لاعتبارها قضايا جنائيّة، ومع أن لكل قضية ملابسات وظروفاً تختلف عن الأخرى من حيث أسلوب ارتكابها وجسامتها، وما نتج عن ذلك العنف، وكذلك الجاني، وظروفه الصحيّة والنفسيّة (nfsp.org.sa).

د- الجمعيّة الوطنيّة لحقوق الإنسان:

النشأة والأهداف:

أُنشئت الجمعيّة الوطنيّة لحقوق الإنسان من خلال مجموعة من المهتمين والمهتمات السعوديين بالحقوق الإنسانيّة، في ١٤٢٥\١\١٨هـ الموافق ٩ /٣ /٢٠٠٤م، كجمعية أهليّة غير حكوميّة مستقلة مالياً وإدارياً، وغير خاضعة لإشراف أو رقابة أي جهاز حكومي، تعمل على الدفاع عن حقوق الإنسان في داخل المملكة العربيّة السعوديّة وخارجها سواء كان مواطناً، أو مقيماً، أو زائرًا، وتتعامل مع الأجهزة الحكوميّة والجمعيّات الأهليّة، والمنظمات الدوليّة داخل المملكة وخارجها بما يحقق الأهداف التي أنشئت من أجلها (السهلي،١٤٣٥هـ).

ومن خلال نظامها الأساسي- الذي شمل عشرين مادة- تركزت أبرز أهدافها على حماية حقوق الإنسان وفق النظام الأساسيّ للحكم السعودي، والتعاون مع المنظمات الدوليّة في حماية حقوق الإنسان من الظلم، والتعسف، والعنف، **كذلك تركزت أبرز اختصاصاتها على :**

١. تطبيق الأنظمة المتعلقة بحقوق الإنسان، والواردة في نظام المملكة الأساسيّ للحكم والأنظمة الداخليّة.
٢. السعي إلى نشر ثقافة الحقوق بين الناس.

٣. العمل على القضايا الحقوقيّة المشتركة مع الهيئات الدوليّة، والمنظمات الدوليّة غير الحكوميّة
٤. تدقيق المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ودراستها.
٥. تشجيع التعاون الإقليميّ والدوليّ لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.
٦. تلقي الشكاوى، ومتابعتها مع الجهات المختصة.
٧. عمل الدراسات المتعلقة بحقوق الإنسان ونشرها.
٨. التأكد من تنفيذ التزامات المملكة تجاه قضايا حقوق الإنسان (السهلي،(١٤٣٥هـ).

وتستقبل الجمعيّة الوطنيّة لحقوق الإنسان عدة قضايا، منها:

١- قضايا العنف الأسريّ:

وهي شكاوى ضد أحد أفراد الأسرة لممارسة عنف نفسيّ أو بدنيّ، أو اتهام وقذف، أو تحرش جنسيّ، أو اغتصاب جنسي، أو حرمان من التعليم، أو العمل، أو الراتب، أو الزواج، أو من رؤية الأم، أو طلب إيواء (الكتاب الإحصائيّ السنوي،١٤٢٥هـ).

٢- قضايا العنف ضد الأطفال:

فُصِلت في عام ١٤٣٠هـ عن العنف الأسريّ، ووضع لها تصنيف مخصص لها، وتشمل شكاوى العنف الذي يتعرض لها الطفل (١٨ سنة فما دون) ، من إساءة جسديّة، أو نفسيّة، أو جنسيّة، أو حرمانهم من التعليم، ومن الأوراق الثبوتيّة، وحرمانهم أيضاً من رؤية الأم، أو الأب، أو حجزه وإهماله (التقرير السنويّ السادس للجمعيّة الوطنيّة لحقوق الإنسان ،(١٤٣٠هـ).

النتائج:

توصلت الدراسة من خلال ما سبق طرحه إلى الآتي:

١. أهمية الدور الذي تقدمة الخدمة الاجتماعيّة في حل المشكلات الاجتماعيّة، ومنها ظاهرة العنف الأسريّ.
٢. أهمية دور الاخصائيّ الاجتماعيّ في قضيّة العنف الأسريّ.
٣. اهتمام المملكة بحقوق الإنسان، ويتضح ذلك من خلال الآتي:

أ-إصدار الأنظمة الخاصة بحماية حقوق الإنسان، ومنها: (نظام الحماية من الإيذاء، ونظام حماية الطفل).

ب- إنشاء مؤسسات اجتماعيّة تهتم بقضية التعامل مع العنف، وخاصة في مجال العنف الأسريّ.

ج- إنشاء مركز تلقي بلاغات الإيذاء، والعنف الأسريّ على الرقم ١٩١٩.

د- إنشاء دور الحماية الاجتماعيّة.

التوصيات:

تذكر الباحثة هنا أبرز التوصيات في موضوع الدراسة كما يلي:

١- قيام مؤسسات حقوق الإنسان بنشر الوعي الاجتماعيّ فيما يخص مواجهة العنف الأسريّ.

٢- أهمية تفعيل الدور الوقائيّ للخدمة الاجتماعيّة في مواد إعلاميّة لتوعية أفراد المجتمع بكيفية مواجهة العنف الأسريّ.

٣- تشجيع الباحثين على إجراء المزيد من الدراسات الميدانيّة الخاصة بقضية العنف الأسريّ.

٤- توعية المجتمع بأهمية الأخصائيّ الاجتماعيّ، ودوره في حل المشكلات الأسريّة.

الخاتمة:

خلاصة القول: إنّ للسعودية جهودًا كبيرة في المحافظة على حقوق الإنسان في جميع المجالات الحقوقيّة، سواء المدنية منها، أم العامة، أم الخاصة، وكفلت تطبيقها، والمحافظة عليها لجميع فئات المجتمع وأفراده، سواء أكانوا مواطنين، أم مقيمين، أم زائرين للبلاد، الأمر الذي يؤكده تضمين النظام الأساسيّ للحكم عددًا كبيرًا من المواد التي تعنى بحقوق الإنسان والمحافظة عليها، إضافة إلى إنشاء هيئة عامة لحماية حقوق الإنسان، وكذلك إنشاء جمعية وطنية للغرض نفسه، لكن وعلى الرغم من تلك الجهود، ستظل عمليّة صيانة حقوق الإنسان في المملكة وصيانتها، أمراً مرتبطا ومرهوناً بمدى معرفة الفرد في السعوديّة بحقوقه والتزاماته وواجباته، أو باختصار شديد (ما له وما عليه)، ومن هذا المنطلق، وبغرض نجاح تلك الجهود الجبارة، فالأمر يتطلب تعزيز القيم والمفاهيم المرتبطة بحقوق الإنسان لدى جميع أفراد المجتمع وتأصيلهم، ونشر الوعي بها، وفقا لما نصت عليه اختصاصات هيئة حقوق الإنسان، والجمعية الوطنيّة لحقوق الإنسان، حيث يصبح لدينا وعي، وثقافة حقوقية مرتفعة، تعمل على صيانة الحقوق من الانتهاك، وتحقق الأهداف المنشودة للدولة المتمثلة في حماية حقوق المواطن والمقيم والزائر وصيانته على حد سواء (nshr.org.sa).

المراجع:

- **أوزي،** أحمد ، الطفل والعلاقات الأسريّة، دار ردمك للطباعة، الرباط (٢٠٠٢م).
- **حبيب،** جمال شحاته، الممارسة العامة منظور حديث في الخدمة الاجتماعيّة، المكتب الجامعيّ الحديث، الإسكندرية (٢٠١١م).
- **سليمان،** حسين حسن، الممارسة العامة للخدمة الاجتماعيّة مع الفرد والأسرة، المؤسسة الجامعيّة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت (٢٠٠٥م).
- **السهلي،** البندري سعود، مراجعة المرأة السعوديّة للجمعيّة الوطنيّة لحقوق الإنسان بالمملكة العربيّة السعوديّة، مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعيّة، ودراسات المرأة، الرياض (١٤٣٥هـ).
- الطيار، فهد علير، العوامل الاجتماعيّة المؤدية للعنف لدى طلاب المرحلة الثانويّة بمدارس شرق الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربيّة للعلوم الأمنيّة، الرياض (٢٠٠٥م).
- **عبدالجواد،** عاطف مفتاح، العلاقة بين العنف الأسريّ الموجه نحو الأبناء، وممارستهم للعنف المدرسيّ في إطار خدمة الفرد السلوكية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعيّة، والعلوم الإنسانيّة، ع ، مصر (٢٠٢٠م).
- **قاسم،** أماني محمد، نحو برنامج مقترح لتنمية المهارات المهنيّة للأخصائيين الاجتماعيين في العمل مع حالات العنف الأسريّ، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعيّة، ع ٢٦، مصر (٢٠٠٩م).

المراجع الإلكترونيّة:

- دور اللجان القانونيّة السعوديّة للحماية من العنف الأسريّ (mohamah.net)
- برنامج الأمان الأسريّ الوطني بالمملكة (almrsal.com)
- وزارة الموارد البشريّة والتنمية الاجتماعيّة– الحماية الاجتماعيّة (hrsd.gov.sa).

ملحق رقم (١):

نظام الحماية من الإيذاء

المادة الأولى:

يقصد بالعبارات، والمصطلحات الآتية: أينما وردت في هذا النظام ، المعاني المبينة أمامها، ما لم يقتض السياق خلاف ذلك :

- الوزارة: وزارة الشؤون الاجتماعيّة .
- الوزير: وزير الشؤون الاجتماعيّة.
- النظام : نظام الحماية من الإيذاء .
- اللائحة : اللائحة التنفيذيّة لهذا النظام.
- الإيذاء : هو كل شكل من أشكال الاستغلال، أو إساءة المعاملة الجسديّة، أو النفسيّة، أو الجنسيّة، أو التهديد به، يرتكبه شخص تجاه شخص آخر، متجاوزاً بذلك حدود ما له من ولاية عليه، أو سلطة أو مسؤولية، أو بسبب ما يربطهما من علاقة أسريّة، أو علاقة إعالة، أو كفالة، أو وصاية، أو تبعيّة معيشية. ويدخل في إساءة المعاملة امتناع شخص أو تقصيره في الوفاء بواجباته، أو التزاماته في توفير الحاجات الأساسيّة لشخص آخر من أفراد أسرته، أو ممن يترتب عليه شرعاً أو نظاماً توفير تلك الحاجات لهم.

المادة الثانية:

يهدف هذا النظام إلى الآتي:

١ – ضمان توفير الحماية من الإيذاء بمختلف أنواعه.

٢ – تقديم المساعدة والمعالجة، والعمل على توفير الإيواء والرعاية الاجتماعيّة، والنفسيّة، والصحية المساعدة اللازمة.

٣ – اتخاذ الإجراءات النظاميّة اللازمة لمساءلة المتسبب ومعاقبته.

٤ – نشر التوعية بين أفراد المجتمع حول مفهوم الإيذاء، والآثار المترتبة عليه.

٥ – معالجة الظواهر السلوكيّة في المجتمع التي تنبئ عن وجود بيئة مناسبة لحدوث حالات إيذاء.

٦ – إيجاد آليات علميّة وتطبيقية للتعامل مع الإيذاء.

المادة الثالثة:

١– يجب على كل من يطلع على حالة إيذاء الإبلاغ عنها فوراً.

٢ – مع مراعاة ما تقضي به الأنظمة ذات العلاقة من إجراءات، يلتزم كل موظف عام – مدني، أو عسكري – وكل عامل في القطاع الأهليّ، اطلع على حالة إيذاء – بحكم عمله – إحاطة جهة عمله بالحالة عند علمه بها، وعليها إبلاغ الوزارة أو الشرطة بحالة الإيذاء فور العلم بها، وتحدد اللوائح إجراءات التبليغ.

المادة الرابعة :

١_ تتولى الوزارة والشرطة تلقي البلاغات عن حالات الإيذاء، سواء كان ذلك ممن تعرض له مباشرة، أو عن طريق الجهات الحكوميّة بما فيها الجهات الأمنيّة المختصة أو الصحيّة، أو الجهات الأهليّة، أو ممن يطلع عليها.

٢ – إذا تلقت الشرطة بلاغاً عن حالة إيذاء، فإن عليها اتخاذ ما يدخل ضمن اختصاصها من إجراءات، وإحالة البلاغ مباشرة إلى الوزارة.

المادة الخامسة:

١ – لا يجوز الإفصاح عن هوية المبلغ عن حالة إيذاء إلا برضاه ، أو في الحالات التي تحددها اللوائح التنفيذيّة. ويلتزم موظفو الوزارة، وكل من يطلع – بحكم عمله – على معلومات عن حالات الإيذاء ؛ بالمحافظة على سريّة ما يطلعون عليه من معلومات.

٢ – يساءل تأديبياً – وفقاً للإجراءات المقررة نظاماً – كل موظف عام – مدني، أو عسكري – وكل عامل في القطاع الأهليّ، يخالف أياً من الأحكام المتعلقة بالإبلاغ عن حالات الإيذاء الواردة في هذا النظام.

المادة السادسة:

يعفى المبلغ حَسَن النية من المسؤولية إذا تبين أن الحالة التي بلغ عنها ليست حالة إيذاء وفقاً لأحكام هذا النظام.

المادة السابعة:

تباشر الوزارة فور تلقيها بلاغاً عن حالة إيذاء – بعد توثيق البلاغ وإجراء تقويم للحالة – باتخاذ أيٍّ من الإجراءات التالية:

١ – اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تكفل تقديم الرعاية الصحيّة اللازمة لمن تعرض للإيذاء، وإجراء التقويم الطبيّ للحالة إذا تطلب الأمر ذلك.

٢ – اتخاذ الترتيبات اللازمة للحيلولة دون استمرار الإيذاء أو تكراره.

٣ – توفير التوجيه والإرشاد الأسريّ والاجتماعيّ لأطراف الحالة إذا قدرت الوزارة إمكان الاكتفاء بمعالجة الحالة في إطارها الأسريّ.

٤ – استدعاء أيٍّ من أطراف الحالة، أو أي من أقاربهم، أو من له علاقة ؛ للاستماع إلى أقواله، وإفادته وتوثيقها، واتخاذ الإجراءات والتعهدات اللازمة التي تكفل توفير الحماية اللازمة، والكافية لمن تعرض للإيذاء.

٥ – العمل على إخضاع من يلزم من أطراف الحالة إلى علاج نفسيّ، أو برامج تأهيل بما يلائم كل حالة.

المادة الثامنة:

دون إخلال بما نصت عليه المادة (السابعة) من هذا النظام، على الوزارة إذا ظهر لها من البلاغ خطورة الحالة، أو أنها تشكل تهديداً لحياة من تعرض للإيذاء أو سلامته أو صحته؛ اتخاذ جميع الإجراءات

اللازمة للتعامل مع الحالة بما يتمشى مع خطورتها، بما في ذلك إبلاغ الحاكم الإداريّ، أو الجهات الأمنيّة المعنية، لاتخاذ ما يلزم كل بحسب اختصاصه، والتنسيق مع تلك الجهات، لضمان سلامة من تعرض للإيذاء بما في ذلك نقله، أو نقل المعتدي – إذا لزم الأمر – إلى مكان الإيواء المناسب حتى زوال الخطر.

المادة التاسعة:

إذا تبين للوزارة أن التعامل مع حالة الإيذاء تستلزم التدخل العاجل، أو الدخول إلى المكان الذي حدثت فيه واقعة الإيذاء؛ فلها الاستعانة بالجهات الأمنيّة المختصة، وعلى تلك الجهات الاستجابة الفوريّة للطلب وفقاً لطبيعة كل حالة ودرجة خطورتها.

المادة العاشرة:

تراعي الوزارة – عند تعاملها مع أي من حالات الإيذاء – درجة العنف المستخدم، ونوعه ومدى تكراره وألا يترتب على اللجوء إلى أيٍّ من الوسائل المستخدمة لمعالجته ضررًا أشد على الضحيّة، أو أن يؤثر ذلك بالضرر على وضعه الأسريّ أو المعيشيّ، مع إعطاء الأولويّة للإجراءات الإرشاديّة والوقائيّة في التعامل مع الحالة، ما لم يقتض الحال خلاف ذلك .

المادة الحادية عشرة:

إذا رأت الوزارة أن واقعة الإيذاء تشكل جريمة، فعليها إبلاغ جهة الضبط المختصة نظاماً؛ لاتخاذ الإجراءات النظاميّة اللازمة.

المادة الثانية عشرة:

تتابع الوزارة قضايا الإيذاء التي تحيلها إلى جهة الضبط، وفقاً لما ورد في المادة (الحادية عشرة) من هذا النظام، وعلى جهة الضبط إحاطة الوزارة بما انتهت إليه من إجراءات حيال كل قضية على حدة.

المادة الثالثة عشرة:

دون الإخلال بأي عقوبة أشد مقررة شرعاً أو نظاماً يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن شهر، ولا تزيد على سنة، وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف، ولا تزيد على خمسين ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من ارتكب فعلاً شكّل جريمة من أفعال الإيذاء الواردة في المادة (الأولى) من هذا النظام، وفي حال العود تضاعف العقوبة، وللمحكمة المختصة إصدار عقوبة بديلة للعقوبات السالبة للحرية.

المادة الرابعة عشرة:

لا تؤثر الأحكام والإجراءات المنصوص عليها في هذا النظام على الالتزامات المترتبة على الجهات المعنيّة الأخرى، كل بحسب اختصاصه، ولا تخل هذه الأحكام والإجراءات بأي حقٍّ أفضل يتعلق بالحماية من الإيذاء ينص عليه نظام آخر، أو اتفاقية دوليّة تكون المملكة طرفاً فيها.

المادة الخامسة عشرة:

تتخذ الوزارة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة جميع التدابير الوقائيّة المناسبة للحماية من الإيذاء، ولها في سبيل ذلك – دون حصر – القيام بما **يأتي :**

١ – نشر التوعية بمفهوم الإيذاء وخطورته، وآثاره السيئة على بناء شخصية الفرد واستقرار المجتمع وتماسكه.

٢ – اتخاذ ما يلزم لمعالجة الظواهر السلوكيّة في المجتمع، التي تسهم في إيجاد بيئة مناسبة لحدوث حالات الإيذاء.

٣ – توفير معلومات إحصائيّة موثقة عن حالات الإيذاء؛ للاستفادة منها في وضع آليات العلاج، وفي إجراء البحوث والدراسات العلميّة المتخصصة.

٤ – تعزيز برامج التوعية والتثقيف التي تهدف إلى الحد من الإيذاء من خلال وسائل الإعلام والأجهزة الأخرى.

٥ – تنظيم برامج تدريبيّة متخصصة لجميع المعنيين بالتعامل مع حالات الإيذاء، بمن فيهم القضاة، ورجال الضبط، والتحقيق، والأطباء، والأخصائيون، وغيرهم.

٦ – توعية أفراد المجتمع – وبخاصة الفئات الأكثر تعرضاً للإيذاء – بحقوقهم الشرعية والنظاميّة.

٧ – تكثيف برامج الإرشاد الأسريّ.

٨ – دعم وإجراء البحوث العلميّة والدراسات المتخصصة ذات العلاقة بالحماية من الإيذاء.

المادة السادسة عشرة:

يصدر الوزير اللائحة خلال تسعين يوماً من تاريخ نشر النظام في الجريدة الرسمية، ويعمل بها من تاريخ سريانه.

المادة السابعة عشرة:

يسري هذا النظام بعد تسعين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية (boe.gov.sa).

ملحق رقم (٢):

نظام حماية الطفل

المادة الأولى:

لأغراض هذا النظام، يقصد بالكلمات والعبارات الآتية – أينما وردت في هذا النظام – المعاني المبينة أمام كل منها، ما لم يقتضِ سياق النص خلاف ذلك:

١ – الطفل: كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره.

٢ – الإيذاء: كل شكل من أشكال الإساءة للطفل، أو استغلاله أو التهديد بذلك، ومنها:

– الإساءة الجسديّة: تعرض الطفل لضرر أو إيذاء جسديّ.

– الإساءة النفسيّة: تعرض الطفل لسوء التعامل الذي قد يسبب له أضرارًا نفسيّة أو صحيّة.

– الإساءة الجنسيّة: تعرض الطفل لأي نوعٍ من الاعتداء، أو الأذى أو الاستغلال الجنسيّ.

٣– الإهمال: عدم توفير حاجات الطفل الأساسيّة، أو التقصير في ذلك، وتشمل: الحاجات الجسديّة، والصحيّة، والعاطفيّة، والنفسيّة، والتربويّة، والتعليميّة، والفكريّة، والاجتماعيّة، والثقافيّة، والأمنية.

٤ – اللائحة: اللائحة التنفيذية لهذا النظام.

٥ – الجهات ذات العلاقة : الجهات التي لها علاقة بحماية الطفل، وفقًا لما تحدده اللائحة.

المادة الثانية:

يهدف هذا النظام إلى ما يأتي:

١ – التأكيد على ما قررته الشريعة الإسلاميّة، والأنظمة والاتفاقيات الدوليّة التي تكون المملكة طرفًا فيها، والتي تحفظ حقوق الطفل، وتحميه من كل أشكال الإيذاء والإهمال.

٢ – حماية الطفل من كل أشكال الإيذاء والإهمال، ومظاهرهما التي قد يتعرض لها في البيئة المحيطة به (المنزل، أو المدرسة، أو الحي، أو الأماكن العامة، أو دور الرعاية والتربية، أو الأسرة البديلة، أو المؤسسات الحكومية والأهلية، أو ما في حكمها)، سواء وقع ذلك من شخصٍ له ولاية على الطفل، أو سلطة، أو مسؤولية، أو له به علاقة بأي شكل كان، أو من غيره.

٣ – ضمان حقوق الطفل الذي تعرض للإيذاء والإهمال؛ بتوفير الرعاية اللازمة له.

٤ – نشر الوعي بحقوق الطفل وتعريفه بها، وبخاصة ما يرتبط بحمايته من الإيذاء والإهمال.

المادة الثالثة:

يعد إيذاء أو إهمالًا تعرض الطفل لأيٍّ مما يأتي:

١ – إبقاؤه دون سند عائليّ.

٢ – عدم استخراج وثائقه الثبوتيّة، أو حجبها، أو عدم المحافظة عليها.

٣ – عدم استكمال تطعيماته الصحيّة الواجبة.

٤ – التسبب في انقطاعه عن التعليم.

٥ – وجوده في بيئة قد يتعرض فيها للخطر.

٦ – سوء معاملته.

٧ – التحرش به جنسيًّا، أو تعريضه للاستغلال الجنسيّ.

٨ – استغلاله ماديًّا، أو في الإجرام، أو في التسول.

٩ – استخدام الكلمات المسيئة التي تحط من كرامته، أو تؤدي إلى تحقيره.

١٠ – تعريضه لمشاهد مخلة بالأدب، أو إجرامية، أو غير مناسبة لسنه.

١١ – التمييز ضده لأي سبب عرقيّ، أو اجتماعيّ، أو اقتصاديّ.

١٢ – التقصير البيّن المتواصل في تربيته ورعايته.

١٣ – السماح له بقيادة المركبة دون السن النظاميّة.

١٤ – كل ما يهدد سلامته أو صحته الجسديّة، أو النفسيّة.

المادة الرابعة:

يُعد الطفل معرضًا لخطر الانحراف في أيٍّ مما يأتي:

١ – ممارسة التسول، أو أي عملٍ غير مشروع.

٢ – خروجه عن سلطة الأبوين، أو من يقوم على رعايته.

٣ – اعتياده على الهروب من البيت، أو من المؤسسات التربويّة أو الإيوائيّة.

٤ – اعتياده على النوم في أماكن غير معدة للإقامة أو المبيت.

٥ – تردده على الأماكن المشبوهة أخلاقيًّا أو اجتماعيًّا، أو الأماكن غير المناسبة لسنه، أو مخالطته المتشردين أو الفاسدين.

٦ – قيامه بأعمال تتصل بالدعارة، أو الفسق، أو القمار، أو المخدرات، أو نحوها، أو قيامه بخدمة من يقومون بها.

المادة الخامسة:

للطفل – في جميع الأحوال – أولويّة التمتع بالحماية، والرعاية والإغاثة.

المادة السادسة:

للطفل الحق في الحماية من كل أشكال الإيذاء، أو الإهمال.

المادة السابعة:

للطفل الذي لا تتسة: وافر له بيئة عائليّة مناسبة، قد يتعرض فيها للإيذاء أو الإهمال؛ الحق في الرعاية البديلة من خلال ما يأتي:

١ – الأسرة الحاضنة التي تتولى كفالته ورعايته.

٢ – مؤسسات الرعاية الاجتماعيّة الحكوميّة، أو الأهليّة، أو الخيريّة، إذا لم تتوافر أسرة حاضنة. وتحدد اللائحة الضوابط اللازمة لذلك.

المادة الثامنة:

دون الإخلال بما ورد في نظام العمل، يُحظر تشغيل الطفل قبل بلوغه سن الخامسة عشرة، كما يحظر تكليفه بأعمال قد تضر بسلامته، أو بصحته البدنيّة، أو النفسيّة، أو استخدامه في الأعمال العسكريّة، أو النزاعات المسلحة.

المادة التاسعة:

يحظر استغلال الطفل جنسيًّا، أو تعريضه لأشكال الاستغلال الجنسيّ، أو المتاجرة به في الإجرام أو التسول.

المادة العاشرة:

يحظر استخدام الطفل في أماكن إنتاج المواد المخدرة، أو المؤثرات العقليّة، أو تداولها بأي شكل من الأشكال.

المادة الحادية عشرة:

١- يحظر أن يباع للطفل التبغ ومشتقاته، وغيره من المواد التي تضر بسلامته، وكذلك يحظر أن يستخدم في شرائها، أو أماكن إنتاجها، أو بيعها، أو الدعاية لها.

٢ – يحظر استيراد، وبيع ألعاب الطفل، أو الحلوى المصنعة على هيئة سجائر، أو أي أداة من أدوات التدخين.

٣ – يحظر عرض المشاهد التي تشجع الطفل على التدخين، ويحظر كذلك التدخين أثناء وجوده.

المادة الثانية عشرة:

يحظر إنتاج ونشر وعرض وتداول وحيازة أي مصنف مطبوع أو مرئي أو مسموع موجه للطفل يخاطب غريزته، أو يثيرها بما يزين له سلوكًا مخالفًا لأحكام الشريعة الإسلاميّة، أو النظام العام، أو الآداب العامة، أو يكون من شأنه تشجيعه على الانحراف.

المادة الثالثة عشرة:

تحظر مشاركة الطفل في السباقات والنشاطات الرياضيّة، أو الترفيهيّة التي تعرض سلامته، أو صحته للخطر.

المادة الرابعة عشرة:

دون الإخلال بما تقضي به الأنظمة الأخرى، يحظر القيام بأي تدخلٍ، أو إجراء طبيّ للجنين إلا لمصلحة، أو ضرورة طبية.

المادة الخامسة عشرة:

يعد والدا الطفل – أو أحدهما، أو من يقوم على رعايته – مسؤولين في حدود إمكاناتهما الماليّة، وقدراتهما عن تربيته وضمان حقوقه، والعمل على توفير الرعاية له، وحمايته من الإيذاء والإهمال.

تتخذ الجهات ذات العلاقة التدابير اللازمة لضمان التزام والدي الطفل – أو من يقوم على رعايته – بتحمل مسؤولياتهما تجاهه، وحفظ حقوقه، وحمايته من الإيذاء والإهمال.

في حالة انفصال الوالدين، يضمن للطفل حق الزيارة والاتصال بأي منهما؛ ما لم تقتض مصلحته غير ذلك.

المادة السادسة عشرة:

على جميع الجهات مراعاة مصلحة الطفل في جميع الإجراءات التي تتخذ في شأنه، والإسراع في إنجازها، ومراعاة حاجاته العقليّة، والنفسيّة، والجسديّة، والتربويّة، والتعليميّة، بما يتفق مع سنه، وصحته ونحوهما.

المادة السابعة عشرة:

على الجهات ذات العلاقة سرعة اتخاذ تدابير الرعاية، والإصلاح المناسبة إذا كان الطفل في بيئة تعرض سلامته العقليّة، أو النفسيّة، أو الجسديّة، أو التربويّة لخطر الانحراف.

المادة الثامنة عشرة:

على الجهات ذات العلاقة اتخاذ جميع التدابير المناسبة من أجل الآتي:

١ – القيام بدورٍ بنّاءٍ وفاعلٍ في مجال الوقاية، والإرشاد الصحي، والتوعية بحقوق الطفل، وبخاصة فيما يتعلق بصحته، وتغذيته، ومزايا الرضاعة الطبيعيّة، وسلامة فكره، ووقايته من الحوادث، وضرر التدخين، وبيان خطورته أثناء الحمل، وتوضيح ما للطفل من حقوق، وذلك عبر وسائل الإعلام المختلفة.

٢ – دعم نظام الصحة المدرسيّة ليقوم بدوره الكامل في مجال الوقاية والإرشاد الصحي.

٣ – ضمان حق الطفل في الحصول على التعليم المناسب لسنه.

٤ – الوقاية من إصابة الطفل بالأمراض المعدية والخطيرة.

٥ – تأمين الطفل من الإصابات الناتجة من حوادث المركبات وغيرها.

٦ – وقاية الطفل من خطر التلوث البيئيّ.

٧ – رفع معاناة الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة؛ كالأطفال المتنازع عليهم، وأطفال الشوارع والمشردين، وضحايا الكوارث والحروب.

المادة التاسعة عشرة:

على الجهات ذات العلاقة وضع برامج صحيّة، وتربويّة، وتعليميّة، ونفسيّة، واجتماعيّة لإعادة تأهيل الطفل الذي تعرض لإحدى حالات الإيذاء أو الإهمال.

المادة العشرون:

على الجهات ذات العلاقة وضع معايير جودة شاملة لألعاب الأطفال المصنعة محليًّا، أو المستوردة، بحيث تكون مطابقة للمواصفات، والمعايير الصحيّة والبيئيّة والثقافيّة، ووسائل السلامة، وغير مخالفة للضوابط الشرعية.

المادة الحادية والعشرون:

لا تخل الأحكام والإجراءات المنصوص عليها في هذا النظام بما يأتي:

١ – الالتزامات المترتبة على الجهات المعنيّة الأخرى، كل بحسب اختصاصه.

٢ – أي حكم يكفل حمايةً أفضل للطفل ينص عليه نظام آخر، أو اتفاقيّة دوليّة تكون المملكة طرفًا فيها.

المادة الثانية والعشرون:

–١ على كل من يطّلع على حالة إيذاء أو إهمال، تبليغ الجهات المختصة فورًا.

٢ – على الجهات المختصة أن تسهل إجراءات التبليغ عن حالات الإيذاء والإهمال، وبخاصة التبليغ الوارد من الطفل.

٣ – تحدد اللائحة إجراءات التبليغ عن حالات الإيذاء والإهمال، وكيفية التعامل معها.

المادة الثالثة والعشرون:

–١ مع مراعاة ما ورد في الفقرة (٣) من المادة (الثانية والعشرين) من هذا النظام، تتولى هيئة التحقيق والادعاء العام التحقيق في مخالفات أحكام هذا النظام، وإقامة الدعوى أمام المحكمة المختصة.

٢ – مع مراعاة ما تقضي به الأنظمة الأخرى ذات العلاقة، تتولى المحكمة المختصة النظر في مخالفات أحكام هذا النظام، وتقرير العقوبة المناسبة في حق المخالف.

المادة الرابعة والعشرون:

يصدر وزير الشؤون الاجتماعيّة اللائحة خلال (تسعين) يومًا من تاريخ نشر هذا النظام في الجريدة الرسميّة، بعد التنسيق مع وزارة الداخلية، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة الصحة، وهيئة حقوق الإنسان، والجهات الأخرى ذات العلاقة كلٌّ فيما يخصه، ويعمل بها من تاريخ العمل بهذا النظام.

المادة الخامسة والعشرون:

يعمل بهذا النظام بعد (تسعين) يومًا من تاريخ نشره في الجريدة الرسميّة.

التمكين كآلية للحماية الاجتماعية للمرأة السعودية من العنف الأسري

د. الجوهرة بنت عبد العزيز الزامل
أستاذ التخطيط الاجتماعيّ المشارك بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن

المقدمة:

تعد الحماية الاجتماعيّة حق أساسي من حقوق الإنسان، وتؤدي دورًا مهمًا في الحماية من الفقر، وتحقيق العدالة الاجتماعيّة، والحفاظ على كرامة الإنسان، وتهتم المملكة العربيّة السعوديّة ببناء برامج وقائيّة تساعد على توفير الحماية الداعمة لأفراد المجتمع عند حاجتهم، وبرامج رعاية للأفراد الذين يتوجب مساعدتهم على نحو دائم وتأهيلهم، كما توجه برامج الحماية الاجتماعيّة بشكل خاص تجاه الفئات الأكثر احتياجاً؛ كالأطفال، والنساء، وكبار السن، وذوي الإعاقة، والأيتام، وذوي الدخول المنخفضة. (المنصة الوطنيّة الموحدة للمملكة العربيّة السعوديّة، ٢٠٢٠م).

وتحتاج المجتمعات إلى حد أدنى من الحماية الاجتماعيّة يتحدد وفقا لقدرتها، ودرجة تقدمها الاقتصاديّ والاجتماعيّ؛ حيث تقوم نظم الحماية الاجتماعيّة عمومًا على مبدأ التضامن، والتكافل بما يوفر للأفراد الحماية من المخاطر الاجتماعيّة المتمثلة أساسًا في الأمراض، والبطالة، والفقر، والمخاطر التي قد تنجم أثناء العمل فضلاً عن التكفل بالمتقاعدين، وذوي الاحتياجات الخاصة، والمرأة، والمسنين.

والحماية الاجتماعيّة بمفهومها الواسع كمظلة عامة يتجاوز دورها الضمان الاجتماعيّ، حيث تمتد مظلتها لتشمل كل السكان، وكل البرامج ذات العلاقة بتوفير الحماية لأفراد المجتمع ، ويدمج من خلالها دور الدولة مع دور نظم الضمان الاجتماعيّ لتسع نطاقها عمودياً لتشمل مخاطر لا يغطيها الضمان الاجتماعيّ، كما وتمتد أفقياً لتشمل الفئات غير مشمولة، أو مستبعدة من تأمينات الضمان الاجتماعيّ.

فالحماية الاجتماعيّة هي مجموعة الآليات، والأنشطة المترابطة الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصاديّ والاجتماعيّ، بتحرير الإنسان من ضغط الحاجة والعوز والحرمان، والحد من خسائره، وحمايته مما يهدده من أخطار داخليّة وخارجيّة؛ كالأزمات الاقتصاديّة الماليّة، والحروب، وحالة الحصار الاقتصاديّ، والكوارث الطبيعيّة؛ كالمجاعات، والفيضانات، والأمراض الوبائيّة.

كما تتضمن الحماية الاجتماعيّة جميع الآليات المتعلقة بعمليّة الاحتياط الجماعيّ الذي يسمح للأفراد بالمواجهة الماليّة لآثار المخاطر الاجتماعيّة المتمثلة في الوضعيّة التي يمكن أن تنشأ جراء الانخفاض في الموارد، أو الارتفاع في النفقات (الأمراض، والبطالة، والنفقات العائليّة، والشيخوخة، والإعاقات وغيرها. (الرشيدي، ٢٠٢٠م).

ومع الوعي بأهمية دور المرأة في مجتمعها بدأت النظرة لها كشريك فعليّ للرجل في إحداث التنمية مع ذلك يأتي التركيز دائمًا على الرجال، ودورهم في إحداثها.

ومما دفع إلى الاهتمام بقضايا المرأة في الفترة الأخيرة هو إدراك الشعوب أن أوضاع النساء وحقوقهن هي جزء لا يتجزأ من محاور التنمية، وأنه لا يمكن أن تقوم أي جهود تنموية ناجحة في مجتمع ما مع إغفال نصف طاقته البشريّة، أو في ظل إهداره لها، ومن ثمَّ أصبحت النظرة إلى المرأة، وأيضًا مناقشة قضاياها تتم في نطاق أكثر شمولاً، ومن منظور أشد عمقًا.

وفى المملكة العربيّة السعوديّة وصلت المرأة إلى مناصب حكوميّة كبيرة كنائبة وزير عام ٢٠٠٩م، ومديرة قناة حكوميّة، ونائبة رئيس غرفة تجاريّة (ومؤخرًا عضو مجلس شورى). وعينت في العام ٢٠٠٩م أول مديرة لفضائيّة سعوديّة ومديرة عام نسائي في الأسواق التجاريّة، كما فازت ٣سيدات سعوديّات ضمن أفضل ٥٠ سيدة أعمال في العالم في قائمة فوربس الشرق الأوسط.

وتواجه النساء في حياتهن اليوميّة مخاطر مختلفة عن تلك التي يواجهها الرجال، حيث تواجه العديد من النساء صعوبة في الوصول إلى برامج الحماية الاجتماعيّة، إضافة إلى جهل بعضهن بهذه البرامج، فضلاً عن أن بعض هذه البرامج غالبًا ما تفشل في حماية النساء بشكل كافٍ، ويحدث هذا لأن النساء أكثر عرضة للعمل في القطاع غير الرسمي، وللتسرب من القوى العاملة لرعاية الأطفال، ولأنهن يواجهن صعوبة في الوصول إلى الخدمات الماليّة.

ويساعد التمكين الأفراد، والجماعات، والأسر والمجتمعات الفقيرة على اكتشاف الأدوات والموارد التي تحيط بهم واستخدامها، وتنمية إدراكهم للقيود الظالمة والصراعات التي توجد في حياتهم لمساعدتهم على إيجاد طرائق للتحرر منها، ومن هنا تبرز أهمية التمكين التحقيق الحماية الاجتماعيّة للمرأة السعوديّة من العنف الأسريّ.

أولاً: إشكالية ورقة العمل.

بدأ الاهتمام بدارسة ظاهرة العنف الأسريّ ضد المرأة في فترة السبعينات من القرن المنصرم خصوصاً مع تنامي الاهتمام بحقوق المرأة من جانب الحركات النسائية في الولايات المتحدة الأمريكيّة والدول الغربيّة، وانعكس ذلك الاهتمام في إصدار كماً هائلاً من الدراسات والأبحاث والكتابات لعدد كبير من الإناث المهتمات بمجالات متنوعة مثل: الأدب، والفلسفة، والطب، والقانون، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، والانثروبولوجيا، وبرغم تنوع مجالاتهن واختلافها فقد أجمعن على أن السيدات المعنفات هن ضحايا للعنف الأسريّ.

ويعدُّ العنف الممارس ضد المرأة سلوكًا مؤذيًا وضارًا، وغير معلن في الغالب إلا بصورته القصوى، وهي العنف الجسديّ، وغالبًا ما تكون المرأة هي أكثر الفئات تعرضًا له، وذلك لاحتلالها المكانة الدنيا، والضعيفة في سلسلة بناء القوة دخل النسق الأسريّ، والمجتمع على حد سواء؛ فالعنف الأسريّ يأخذ أشكالًا متنوعة من السلوك الذي يعبر عن حالة انفعاليّة تنتهي بإيقاع الأذى، أو الضرر بالآخر سواء كان هذا الأذى بدنيًا، أو عاطفيًّا، أو اقتصاديًا، أو تربويًا، أو جنسيًّا.

ورغم وجود ظاهرة العنف الأسريّ ضد المرأة في كل المجتمعات إلا أن كيفيّة التعامل معها، وأساليب الوقاية ، والحد من حدوثها، وتكرارها تختلف من مجتمع لآخر، ففي الوقت الذي نجد بعض المجتمعات قد أوجدت استراتيجيات واضحة، وتشريعات متخصصة، وقوانين من أجل التعامل مع هذه المشكلة، نجد أن

هناك مجتمعات أخرى رغم اعترافها بوجود هذه المشكلة، إلا أنها لا تزال تحتاج إلى استراتيجية واضحة المعالم للتعامل مع ضحايا العنف الأسريّ ضد المرأة، ومرتكبيه.

وتقود الحكومة السعوديّة عدداً من المبادرات الحكوميّة، مثل: استحداث وكالة مختصة بتمكين المرأة في القطاع الحكوميّ عبر وزارة الموارد البشريّة، والتنمية الاجتماعيّة، وكذلك الدعم الذي وفّرته برامج «الرؤية» للنساء، مثل: إزالة القيود الاجتماعيّة التي كانت تحدّ من مشاركتهن في سوق العمل، والحياة العامة في المملكة خلال العامين الفائتين. (الشرق الأوسط، ٢٠١٩م) ، وقد أقرت المملكة العربية السعوديّة حزمة من سياسات الحماية الاجتماعيّة للمرأة من خلال تعديل نظام وثائق السفر، وتم حذف مصطلحات (الولاية، والوصاية) مما أعطى للمرأة حقها مدنيًّا في استخراج جواز سفرها، والسفر دون تصريح لمن هم فوق سن ٢١ أسوة بالرجل.

وتتعرض المرأة في الكثير من المجتمعات إلى أنواع مختلفة من العنف؛ لكونها الأضعف بدنيًّا وتكوينيًّا، فهي أضعف من الرجل بدنيًّا، وتتعرض للعنف في المجتمع البشريّ خاصة العنف الجسديّ، والعنف النفسيّ، والعنف الجنسيّ، الذي بدوره يؤثر في صحة المرأة بشكل كبير مما يعرضها في بعض الأحيان إلى الموت، وفقدان الحياة، تشتد آثار العنف على المرأة في الكثير من الحالات.

وتعدُّ ظاهرة العنف الأسريّ ضد المرأة ظاهرة اجتماعيّة عالميّة تعاني منها نسبة كبيرة من النساء في كافة المجتمعات البشريّة بدون استثناء، وعلى مر التاريخ طبقاً لما أكده ٢٠٠٩م Dobash بأن العنف الأسريّ يوجد في جميع المجموعات، والفئات والشرائح الاجتماعيّة، وفي كل العقائد، والطبقات، والمجتمعات.

ومما يؤكد شيوع العنف ضد المرأة عن بقية الفئات الأخرى أكدت دراسة الرديعان (٢٠٠٨م) عن العنف ضد المرأة في مدينة الرياض أن انتشار العنف بأنواعه بحسب إفادة أفراد العينة البالغة (٢٦٧) من المبحوثات يتمثل في أنماط متعددة، نوردها وفقاً لأكثرها شيوعاً على النحو الآتي: العنف الاجتماعيّ، واللفظيّ، والاقتصاديّ، والإهمال والحرمان، والعنف النفسيّ، والصحيّ، والبدنيّ، والجنسيّ.

وقد أشار العادلي ٢٠٠٥م إلى الآثار النفسيّة الناتجة عن تعرض المرأة للعنف، وهي: تدمير آدمية المرأة وإنسانيتها، وفقدان الثقة بنفسها، وبقدراتها الذاتيّة كإنسانة، والتدهور العام في دورها ووظيفتها الاجتماعيّة، وعدم الشعور بالأمان اللازم للحياة والإبداع، وعدم القدرة على تربية الأطفال، أو القدرة على تنشئتهم بشكل تربويّ سليم، وبغض المرأة للرجل، وكره الزواج، وفشل مؤسسة الزواج.

ويمثل العنف ضد المرأة أحد أنماط السلوك العدوانيّ الذي ينتج عن وجود علاقات غير متكافئة بين المرأة والرجل داخل الأسرة وفقًا لما يمليه النظام الاجتماعيّ السائد في المجتمع. (عبد الوهاب، ٢٠٠٢م، ص١٢٣)

واستناداً إلى ما سبق تتحدد الإشكالية الرئيسة للورقة البحثيّة الحالية في التساؤل الآتي:

كيف يمكن استخدام التمكين آلية للحماية الاجتماعيّة للمرأة السعوديّة من العنف الأسريّ؟

ثانياً: أهمية ورقة العمل:

١. تركيز رؤية المملكة ٢٠٣٠م على المرأة السعوديّة، وتمكينها في كافة المجالات الاجتماعيّة، والاقتصاديّة، والوظيفيّة، واهتمام القيادة الحكيمة للمملكة برئاسة خادم الحرمين الشريفين بتوفير كافة أوجه الحماية الاجتماعيّة للمرأة السعوديّة.

٣. ضرورة التعرف على التعرف على سياسات التمكين الاقتصاديّ، والتعليميّ، والقانونيّ، والسياسيّ، والمجتمعيّ، والإداريّ، والقياديّ للمرأة السعوديّة.

٣. يعد التمكين أحد المداخل الأساسيّة لعملية التنمية لتحقيق الاستثمار الأمثل لدور المرأة، وإشراكها بشكل أكبر في التنمية.

٤. ضرورة الاهتمام بدراسة ظاهرة العنف الأسريّ الموجه ضد المرأة بصفة عامة، والمرأة السعوديّة بصفة خاصة، للتعرف على أسباب تلك الظاهرة، والآثار المترتبة عليها، وسبل الحماية الاجتماعية وآلياتها للمرأة من العنف الأسريّ.

ثالثاً: أهداف ورقة العمل:

١. رصد واقع العنف الأسريّ الموجه ضد المرأة السعوديّة.

٢. وصف محددات التمكين آلية للحماية الاجتماعيّة للمرأة السعوديّة من العنف الأسريّ.

٣. صياغة تصور مقترح لاستخدام التمكين آلية للحماية الاجتماعيّة للمرأة السعوديّة من العنف الأسريّ.

رابعاً: تساؤلات ورقة العمل:

١. ما واقع العنف الأسريّ الموجه ضد المرأة السعوديّة؟

٢. ما محددات التمكين آلية للحماية الاجتماعيّة للمرأة السعوديّة من العنف الأسريّ؟

٣. ما التصور المقترح لاستخدام التمكين آلية للحماية الاجتماعيّة للمرأة السعوديّة من العنف الأسريّ؟

خامساً: المصطلحات والأدبيات النظرية:

(١) مفهوم التمكين:

يقصد بالتمكين العناية بهؤلاء الأفراد، جماعات أو مجتمعات ليصبحوا قادرين على تحسين ظروفهم من خلال تحقيق الأهداف الخاصة بهم؛ ليصبحوا بتلك الوسيلة قادرين على العمل في اتجاه مساعدة أنفسهم والآخرين، وليكونوا أكثر حكمة في تحديد نوعية حياتهم. (Adams، ٢٠٠٥، P٨،)

كما يعرف التمكين بأنه استراتيجيّة محوريّة لممارسة تنمية المجتمع؛ حيث تهتم بتعزيز أداء المجتمعات المحليّة عن طريق بناء قدرات أفراد المجتمع ، وتمكينهم من اتخاذ القرارات، وتحديد الاختيارات المتعلقة بهم. (Harrison,١٩٩٥, P٦٠)

والتمكين هو عملية بواسطتها يمكّن الأشخاص، ويمكن مساعدتهم لتطوير أنفسهم، وتزويدهم بمهارات تدريبيّة ليؤثروا بتدخلهم الشخصيّ في تمثيل أدوار ذات قيمة اجتماعيّة.(Hardina,٢٠٠٧,P٣٢))

فالتمكين عملية لتزويد الأفراد، والجماعات بالمهارات، أو القوة السياسيّة ليكونوا أفرادًا، أو جماعات، أو مجتمعات تستطيع تحسين الأداء، ولتحسين أوضاعهم. (Dubois,٢٠٠٧,P٢٣))

وبصفة عامة فالتمكين هو:

١. عملية محددة لها هدف واضح.

٢. تعمل على مواجهة العنف الأسريّ الموجهة ضد المرأة، وكافة أنواع الظلم الاجتماعيّ.

٣. يهدف إلى إشراك المرأة في صنع القرارات واتخاذها.

٤. يساعد تحسين ظروف المرأة وأوضاعها لتكون أكثر قدرة على مواجهة الأعباء، وإنجاز أهدافها.

٥. يسهل بناء وعي المرأة وقدراتها، وزيادة ثقتها بنفسها لتحسين نوعية حياتها.

٦. يشجع تقليد المرأة للمناصب المؤهلة لها.

٧. ايجاد بيئة مناسبة تحد من القيود التي تعوق تقدمها في العمل السياسيّ، والاجتماعيّ، والاقتصاديّ.

ويعرف التمكين إجرائياً بأنه: مساعدة المرأة السعوديّة من خلال توفير أساليب الحماية الاجتماعيّة المتعددة لها ضد كافة أنماط العنف الأسريّ الموجه ضدها (العنف الجسديّ، والعنف اللفظيّ، والعنف النفسيّ، والعنف الجنسيّ).

(٢) مفهوم الحماية الاجتماعيّة:

تتعدد التعريفات الخاصة بالحماية الاجتماعيّة بتنوع العادات والتقاليد، ومنظومة القيم التي تسود المجتمعات المختلفة، ويمكن تعريف الحماية الاجتماعيّة بأنها: مجموع الآليات التي تروم إلى مساعدة الأفراد على مواجهة آثار المخاطر الاجتماعيّة (الشيخوخة، والمرض، وعدم القدرة على العمل، البطالة، والأعباء العائليّة، وغيرها) خاصة في جوانبها الماليّة). (الرشيدي، ٢٠١٥م).

ومن أبرز تعريفات الحماية الاجتماعيّة: أنها مجموعة الإجراءات العامة التي تتخذ بشأن الضعف والخطر والاستبعاد، وهي الفئات التي يمكن أن تتضمنها السياسة الاجتماعيّة، وبذلك تتعامل الحماية الاجتماعيّة مع المستضعفين من الفقراء، وأيضاً مع غير الفقراء الذين هم في حاجة إلى الحماية من الصدمات، وإحداث الحياة. (خزام، ٢٠١٦م، ص ١٨١).

ويُستخدم مصطلح الحماية الاجتماعيّة للدلالة على أيّ مبادرة يطلقها القطاع العام والخاص، يكون من شأنها توفير تحويلات الاستهلاك، ومصادر الدخل للفقراء، وحماية الفئات الضعيفة من مخاطر البطالة فضلاً عن تحسين وضع الفئات الأكثر احتياجاً، وذلك بغية تحقيق الهدف العام المتمثل بتقليص حدة ضعف الفقراء وسواهم من الفئات الأكثر احتياجاً على المستويين الاقتصاديّ، والاجتماعي. (المصري وآخرون، ٢٠٠٧م، ص٨) .

أما منظمة العمل الدوليّة فتعرّف الحماية الاجتماعيّة بأنها: (مجموع السياسات والبرامج التي تهدف إلى تقليص الفقر، والهشاشة من خلال دعم سوق العمل، وتقليص تعرض الأفراد للمخاطر، وتعزيز قدرتهم على حماية أنفسهم من احتمالات فقدان الدخل. (الرشيدي، ٢٠١٥م).

وتعرف الحماية الاجتماعيّة أيضاً بأنها: مجموعة من البرامج العامة والخاصة التي يتبناها المجتمع لمواجهة عدم توافر الدخل أو انقطاعه، وكذلك توفير الخدمات الصحيّة والتعليميّة والإسكانيّة للسكان على النحو

المطلوب، بما يؤدي إلى تنمية المجتمعات الإنسانيّة، والحد من مشكلة الفقر. (المصري وآخرون، ٢٠٠٧م، ص٩) .

وتعرف الحماية الاجتماعيّة إجرائياً بأنها: مجموعة البرامج والأنشطة والخدمات الاجتماعيّة، والنفسيّة، والاقتصاديّة، والقانونيّة الموجهة إلى مساعدة المرأة السعودية ومساندتها ضد كافة أنماط العنف الأسريّ الموجه ضدها (العنف الجسديّ، والعنف اللفظيّ، والعنف النفسيّ، والعنف الجنسيّ).

- العنف الأسريّ:

العنف بصفة عامة هو كل فعل أو تهديد يتضمن استخدام القوة في إلحاق الأذى، والضرر بالنفس أو بالآخرين وبممتلكاتهم، وكنمط من أنماط السلوك هو فعل يتضمن إيذاء الآخرين، ويكون مصحوباً بانفعالات الانفجار والتوتر، وكأي فعل آخر لا بد أن يكون له هدف يتمثل في تحقيق مصلحة معنويّة، أو ماديّة، وقد ينظر إلى العنف كظاهرة اجتماعيّة تتكون من عدد من أفعال مجموعة الفاعلين، تحدث في محيط معين، وتكون لها درجة من الاستمراريّة بحيث تمثل فترة زمنيّة واضحة. (طريف، ٢٠٠٧م، ص٧).

أما علماء النفس فقد عرفوا العنف بأنه: نمط من أنماط السلوك ينتج عن حالة من الإحباط، نتيجة لصراعات نفسيّة لا شعوريّة تنتاب الفرد، وتعوقه عن تحقيق أهدافه، لذلك فهو يلجأ إلى العنف للتنفيس عن قوى الإحباط الكامنة. (كرداشة، ٢٠٠٨م).

كما يعرف العنف الأسريّ بأنه: «محاولة أحد الأشخاص أن يسيطر على شريك حياته، أو على أي فرد داخل الأسرة بشكل يتسم بالسيطرة العنيفة، إما باستخدام الاعتداء البدنيّ عليهم، أو التهديد، أو إساءة المعاملة، أو الإهانة، أو التقليل من الشأن والاحتقار، أو فرض العزلة الاجتماعيّة عليهم. (الدويني، ١٩٩٨م).

وهناك من يرى أن العنف الأسريّ هو أي تصرف، أو فعل يقود إلى العنف البدنيّ، أو الإهمال، أو إساءة المعاملة بأي شكل من الأشكال، سواءً من الناحية النفسيّة، أو العاطفيّة، أو الجسديّة، أو بأي شكل آخر، ويصدر من أحد أفراد الأسرة موجهًا إلى شخص آخر في الأسرة. (خضر، ٢٠٠٣م).

والعنف الأسريّ هو كل فعل، أو قول، أو همس، أو إشارة، أو حركة، أو صمت يعكس أي نسبة من الأذى مهما تدنت، سواءً كان جسديًّا أم معنويًّا، أو ماديًّا، أو نفسيًّا. (مراد، ١٩٩٨م).

ويعرف العنف الأسريّ إجرائياً بأنه:

مجموعة السلوكيات العنيفة التي تتسم بالغضب والتوتر، والانفعال، والعدوانية والتي تصدر من أحد أفراد الأسرة ضد المرأة، والمتمثلة في: (العنف الجسديّ، والعنف اللفظيّ، والعنف النفسيّ، والعنف الجنسيّ) ، ويحدث ذلك تحت تأثير عوامل اجتماعيّة، أو اقتصاديّة، أو ثقافيّة، أو معنويّة مما يؤثر سلباً على حياة المرأة بصفة خاصة ،واستقرار الأسرة بصفة عامة.

سادساً: مشكلة العنف الأسريّ الموجه ضد المرأة السعوديّة:

يأخذ العنف أشكالاً وصوراً متعددة، فقد يكون على نمط إساءة جسديّة، أو جنسيّة، أو لفظيّة، أو قانونيّة، أو مجتمعيّة، أو صحيّة، أو ورمزيّة، وفيما يلي محاولة لرصد هذه الأشكال من العنف الأسريّ وتبيانها وتفصيلاتها:

١- **العنف الجسديّ والجنسيّ:** وهو عنف واضح، وعادة ما تكون آثاره بادية للعيان، ويعد من أكثر أنواع العنف انتشاراً، ويتم استخدام الأيدي أو الأرجل، أو أي أداة من شأنها ترك آثار واضحة على جسد المعتدي عليها، ويعاقب القانون على العنف الجسديّ، وعادة يمر الضرب بمراحل قبل وقوعه إذ يبدأ على شكل نوع من الجدل، أو الحوار السلبيّ بين الزوجين ليمتد هذا النمط من الجدل، ويتحول تدريجياً إلى ما يشبه الصراخ، ثم يتحول إلى الشتم، وفي نهاية المطاف قد يتطور ليصل إلى مرحلة العنف الجسديّ، ومن أشكال العنف الجسديّ الأخرى: الصفع، والدفع، والركل، واللكم، والرمي، والخنق، والضرب بأداة حادة والحرق. (مكي وعجم، ٢٠٠٨م، ص٩٢).

والإحصاءات المتعلقة بضرب النساء مضللة؛ لأن المرأة غالباً ما تخفي ذلك حتى عن أهلها طلبًا للسترة، ومدارة لكرمتها، وحتى لا تشعر بالمهانة إذا علم الآخرون أنها ضربت، أو لأنها لا تريد هدم منزلها. (عبادة وأبو دوح، ٢٠٠٨م، ص٥٠).

٢- **العنف اللفظيّ:** من أنواع العنف الشائعة، في المجتمع و داخل الأسرة، ويتميز بنسبيته وتباينه، وذلك تبعاً لخلفية الأسرة وخصائصها الاجتماعيّة، والاقتصاديّة، والثقافيّة، ويعد – العنف اللفظيّ- أشد أنواع العنف خطراً على الصحة النفسيّة للزوجة، والأبناء مع أنه لا يترك آثاراً ماديّة واضحة للعيان، إذ يقف عند حدود الكلام والإهانات، ويتجسد العنف اللفظيّ خاصة الموجه ضد الزوجة في شتم الزوج لزوجته، وإحراجها أمام الآخرين باستخدام الألفاظ ،والكلمات غير المناسبة والمحرجة، ونعتها بألفاظ بذيئة، وعدم إبداء الاحترام والتقدير لها، وإهمالها، وإبداء الإعجاب بالأخريات في حضورها، وتحقيرها والسخريّة منها. (كرادشة، ٢٠٠٨م، ص٣٤-٤٢).

٣- **العنف الصحيّ:** ولعل أهم أنواع العنف الصحي وأشكاله تتجسد في عدم سماح الزوج لزوجته بزيارة الطبيب أثناء الحمل، وبعد الولادة، ومنعها من تحديد عدد مرات الحمل بناء على وضعها الصحيّ، وإجبارها على الحمل المتتابع، وتعرضها للضرب، وهي حامل وبصورة عامة يقصد بالعنف الصحيّ ضد المرأة حرمانها من الظروف الصحيّة المناسبة، وعدم مراعاة شروط الصحة الإنجابيّة المناسبة لها. (كرادشة، ٢٠٠٨م، ص ص٣٤-٤٢).

٤- **العنف المعنويّ أو النفسيّ:** يعدُّ من أخطر أنواع العنف، فهو عنف غير محسوس، ولا أثر واضح له للعيان، وهو شائع في جميع المجتمعات، وله آثار مدمرة على الصحة النفسيّة للمرأة، وتكمن خطورته في أن القانون قد لا يعترف به كما يصعب إثباته، حيث تعاني المرأة داخل الأسرة زوجة كانت (أم، وابنه، أو أخت) من العنف النفسيّ الذي يرتكبه بحقها رجال العائلة ،ويتمثل هذا النمط من العنف في الإهانات، والإهمال، والاحتقار، والحرمان من الحرية، والتدخل في الشؤون الخاصة للزوجة، مثل: إجبارها على الدخول أو الخروج في أوقات معينة، ومراقبة تصرفاتها، ويندرج تحت باب العنف المعنويّ العنف الرمزيّ الذي يقتصر على الاستهتار،

والازدراء، واستخدام وسائل يراد بها طمس شخصيّة الضحيّة، أو إضعاف قدرتها الجسديّة والعقليّة ما يحدث تأثيراً سلبياً على حياتها، وصحتها النفسيّة بالإضافة إلى التهديد، والوعيد الدائم، وإحباطها وإدخالها في حالة من القلق الدائم. (مكي وعجم، ٢٠٠٨م، ص ص٩١-٩٢).

٥- **العنف القانونيّ:** هو نوع من أنواع العنف يراد به غالباً فرض قيود على المرأة، وإخضاعها وقهرها بتطبيق القوانين التمييزيّة ضدها- خاصة المجتمعات ذات البناءات الاجتماعيّة التقليديّة المتوارثة- ، وهو من أهم أنواع العنف الذي يمارس ضد المرأة، وهو أكثر إجحافاً بحقها بسبب مؤسستيه، حيث تخضع النساء لمثل هذا النمط من العنف بسبب القوانين ابتداء بقانون العقوبات، وانتهاء بقانون الأحوال الشخصية. (كرادشة، ٢٠٠٨م، ص٣٤-٤٢).

٦. **العنف الاجتماعيّ:** وهو يعني حجب المرأة وحرمانها من ممارسة حقوقها الاجتماعيّة والشخصيّة التي تضمن حقوقها في حياة اجتماعيّة طبيعيّة كحقها في التعليم، والعمل، والزواج، وإخضاعها إلى سيطرة الرجل، والتدخل في علاقتها الشخصيّة، والنظرة الدونيّة، والتميز ضدها، ولومها على إنجاب الإناث.

ولعل أهم أنواع العنف الاجتماعيّ السائدة:

أ. **التفرقة في التنشئة بين الذكور والإناث:** تبدأ التفرقة حسب النوع الاجتماعيّ منذ ولادة الطفلة الأنثى، وما يرافق ولادتها من نظرة حزن وأسى، ومقابل مشاعر الفرح، ومظاهر البهجة والسرور عند إنجاب الطفل الذكر. فإنجاب الأبناء الذكور يعزز مكانة المرأة عند زوجها، ويعزز مكانة الرجل في المجتمع، وقد تتعرض المرأة التي تنجب إناثاً للطلاق، أو للزواج عليها من امرأة أخرى.

ب. **الطلاق التعسفيّ:** وقد يستخدم الرجل هذا الحق دون وجه حق، ودون تحكيم لقيم العقل، أو حتى قيم القلب، وقد يلجأ إلى الطلاق دون أخذ بعين الاعتبار ميول الزوجة، ورغباتها حول فك الاتحاد الزواجيّ؛ فالطلاق حق يتمتع به الرجل، وقد يستخدمه بصورة لا إنسانيّة، بحيث إنه قد يلحق بأسرته أضراراً اجتماعيّة، ونفسيّة، واقتصادية كبيرة.

٣. **ظاهرة ختان البنات:** وتعدُّ هذه الظاهرة عمليّة قاسية وعنيفة تمارس على البنات الصغيرات دون موافقتهن، أو معرفتهن لنتائجها، وقد تعرضها لأخطار جسميّة، وتنتشر هذه الظاهرة في مصر والسودان، وتتم دون سند طبيّ، أو دينيّ بل نتيجة لإرث اجتماعيّ خاطئ. (كرادشة، ٢٠٠٨م، ص٣٤-٤٢).

٧- **العنف الاقتصاديّ:** ويمكن إجمال أهم أشكال العنف الاقتصاديّ:

١. التحايل على المرأة: والاحتيال على المرأة يتم بطرائق شتى، منها: أخذ، أو استيلاء على ما تملكه، أو ما ترثه، وإخضاع الأخت (المرأة) لخيارات أشقائها.

٢. الابتزاز الذي تتعرض له المرأة: وهو ما يتبعه بعض الذكور تجاه المرأة، واستخدامها من أجل الحصول على عوائد ماليّة، أو منصب ما، أو دفعها لتقديم تنازلات في قضايا شتى، وهذه الظاهرة منتشرة جداً في أغلب المجتمعات الإنسانية، كما يأخذ الابتزاز أشكالاً عدة، منها ما هو عاطفيّ، ومنها ما هو ماديّ. (العمر، ٢٠١٠م، ص ص٢٠-٢١).

٣. ضعف أو هامشية مشاركة المرأة في النشاط الاقتصاديّ: يعدُّ مستوى مشاركة المرأة في النشاط الاقتصاديّ ضعيف للغاية في أغلب المجتمعات الإنسانيّة، ودون مستوى الطموح المأمول، وهذا يبقي المرأة

في كثير من المجتمعات الإنسانيّة في حالة مستمرة من الاعتماديّة، أو العوز والفقر نتيجة عدم مشاركتها الفعالة في النشاط الاقتصاديّ، وعدم اكتساب دخل مقبول ومنتظم. وللعنف آثار اقتصادية على المجتمع برمته، وتتمثل هذه الآثار بتكاليف العناية الصحيّة، والنفسيّة بالعنف، بالإضافة إلى العبء الذي تتحمله المؤسسات الاجتماعيّة والصحية من علاج للإصابات الجسديّة والنفسيّة الناجمة عن العنف. (كرادشة، ٢٠٠٨م، ص٣٤-٤٢).

٨- **العنف الثقافيّ:** هناك عنف يحصل اجتماعيًّا، وليس فردياً تعززه ثقافة المجتمع بشكل مشروع ولا يكون مداناً، يدعمونه ويسندونه من أجل الحفاظ على معايير قبيلتهم المتمثلة في الاعتبار الاجتماعيّ العاليّ، والزهوة الاجتماعيّة عن طريق استخدام القوة، لذلك لا يوجد تعريف واحد له، بل تعاريف متباينة؛ لأنه منتج اجتماعيٌّ وثقافيٌّ وقانونيٌّ. (العمر، ٢٠١٠م، ص٢٠-٢١).

٩- **العنف الرمزيّ:** على اختلاف أنواع العنف وتعدده ما بين الجسديّ، والنفسيّ، والاجتماعيّ والجنسيّ، وتنوعها بتدرجاتها أيضاً، وهي في كل أوضاعها إساءة لاستخدام القوه، وغلبة الغالب على المغلوب، فإن هناك ما هو أكثر تأثيراً وأكثر تغلغلاً في سطوته سواء على الأفراد، أو الجماعات، وهو ما سماه بياربيورديو بـ "العنف الرمزيّ"، وعمل على تأصيل نظريته من خلالها. ويعرف بورديو العنف الرمزيّ على أنه: عنف ناعم خفي هادئ، وهو خفي ومجهول من قبل ممارسين وضحاياه في آن واحد.

وهو عنف هادئ لا مرئيّ لا محسوس حتى بالنسبة إلى ضحاياه، ويتمثل في اشتراك الضحية، وجلادها في التصورات والمسلمات نفسها عن العالم، ويتجلى هذا العنف في ممارسات قيميه ووجدانية وأخلاقية وثقافية تعتمد الرموز كأدوات في السيطرة والهيمنة، مثل: اللغة، والصورة، والإشارات، والدلالات والمعاني، وكثيراً ما يتجلى هذا العنف في ضلال ممارسة رمزيّة أخلاقية ضد ضحاياه. (وطفة، ٢٠١٢م، ص٢).

سابعاً: محددات التمكين كآلية للحماية الاجتماعيّة للمرأة السعوديّة من العنف الأسريّ:

يعد التمكين أسلوب يسعي إلى مساعدة العملاء لامتلاك القوة لاتخاذ القرار، والعمل عبر حياتهم، والتقليل من تأثير المعوقات الشخصيّة والاجتماعيّة التي تعوق ممارسة القوة الموجودة لديهم، وذلك بزيادة المقدرة والثقة بالنفس لاستخدام القوة، وانتقال القوة من البيئة إلى العملاء.

كما يشير التمكين إلى تقوية الفئات المستضعفة، وغير القادرين، وإعطائهم حق تقرير مصيرهم بأنفسهم من خلال المشاركة في اتخاذ القرار على المستوى المحليّ، وتنظيمهم حول أهداف ومصالح مشتركة بتدعيم مشاركتهم، والتمكين بصفة عامة عمليّة تستهدف زيادة نفوذ الناس، ورقابتهم على ما يحدث في المجتمع.

(١) نماذج التمكين:

١. نموذج إعادة التوزيع:

ويركز هذا النموذج على إعادة التوزيع في المجتمع سواء أكان قوة أو موارد أو سلطة، وذلك لإدراك المجتمع لاحتياجاته، كما قسم المجتمع بسيادة مظاهر، وعدم العدالة، وتركز الثروة والقوة في يد عدد قليل من أصحاب الصفوة في المجتمع، والهدف من ممارسة هذا النموذج العمل على تكوين جماعات ضاغطة لإعادة توزيع الثروة، والخدمات، والقوة في المجتمع.

كذلك هدف العمل لصالح الفئات مهضومة الحقوق في المجتمع، وإحداث تغيير شامل في البرامج، والسياسات.

وتستخدم استراتيجيّة الاعتراض والحملة، وذلك لتقوية الفئات الضعيفة لتشكيل مزيد من الضغط على بناء القوة، ونادرًا ما تستخدم استراتيجيّة التعاون في هذا. (رضا وآخرون،٢٠٠١م، ص ٤٨٢-٤٨٣).

وأهم تكنيكات هذا النموذج: المناورة، والتفاوض، وحلّ المشكلة، والإقناع، والإرغام، والنزاع على القيم الأخلاقيّة.

٢. نموذج العمل الاجتماعيّ السياسيّ:

هدف هذا النموذج هو تحقيق التوازن في القوة، وتحقيق الديمقراطيّة، وبناء العدالة وتوسيع قاعدة المشاركة في جهود التغيير السياسيّ والاجتماعيّ، ودور الأخصائيّ الاجتماعيّ في هذا النموذج: المرشد، والمنظم، والمعلم، والباحث، وأيضًا عمليّة القيادة وبناء القدرة. (فتوح،١٩٩٣م، ص٢٣٠).

٣. نموذج أندرسون Anderson:

وقد أشارت أندرسون في استخدامه إلى نموذج التمكين، وقد اعتمد في ممارسته لهذا النموذج على خمسة أبعاد للممارسة، وهي كما يلي:

١- **البعد الشخصيّ:** وهذا البعد يركز على نسق العميل (كفرد).

٢- **البعد الاقتصاديّ:** هذا البعد يركز على الجانب الماديّ في حياة الفرد.

٣- **البعد التعليميّ:** وهذا البعد يركز على النسق التعليميّ، وتنفيذ السياسة التعليمية.

٤- **البعد السياسيّ:** يركز على تكوين النظام السياسيّ التي تؤثر في حياتهم على المستوى القوميّ والمجتمعيّ.

٥- **البعد الاجتماعيّ:** يركز على القيم، والمعتقدات لتدعيم الإحساس بالمسؤولية الاجتماعيّة.

وأشار Anderson أن تلك الأبعاد تساعد على تحسين قدرة الأفراد على التأثير، وتحويل القدرة المكوّنة للتأثير في توزيع القوى السياسيّة. (Anderson, et., al., ٢٠٠٤,P٨٢)

(٤)- نموذج ليي Lee:

ويشير هذا النموذج إلى تحقيق الهدف الرئيس في الممارسة، ألا وهو مناصرة المظلومين والمضطهدين على كافة المستويات: (البيئة السياسيّة، والبيئة الاجتماعيّة، والبيئة الفرديّة) ، ومن خلال منظوره لممارسة هذا النموذج يرى عدة أوجه لممارسة التمكين، وهي:

١- **الوجه التاريخيّ للظلم والاضطهاد:** وذلك من خلال تطور الظلم، والاضطهاد من خلال التاريخ السياسيّ الاجتماعيّ المرتبط بالمواطنين كمتضررين نتيجة هذا الظلم.

٢- **الوجه الأيدلوجيّ:** والذي يرجع الظلم إلى النسق الثقافيّ والفكريّ.

٣- **الوجه النسائيّ:** والذي يركز على المشكلات التي تعاني منها المرأة، مثل: (التمييز، والاضطهاد).

وهنا يمكننا تحديد أدوار الأخصائيّ الاجتماعيّ، وهي: (القائد، والمناهض، والمساعد، والمطالب، وغيرها).

لذلك يجب على الأخصائيّ الاجتماعيّ اكتساب العديد من المهارات، وهي الثقة بالنفس، والتقييم، والاستثمار الأمثل للموارد، وفهم الواقع الاجتماعيّ والسياسيّ. (Payen,٢٠٠٩,P٢٦٩))

(٢) أهداف التمكين:

هناك العديد من الأهداف التي يسعي التمكين إلى تحقيقها، ومنها ما يلي:

١. أن الهدف الأساسي للتمكين تحقيق عدالة اجتماعيّة لتحقيق مساواة من خلال الدعم المتبادل. (Long, Ice,٢٠٠٥,P٢٨) .

٢. بواسطة الممارسة النشطة للأخصائيين الاجتماعيين لمساعدة الأفراد أنفسهم، كي يمتلكوا القوة لحلّ مشكلاتهم ليؤثروا في تغيير السياسة (Donna, Hardina,٢٠٠٧,P٨).

٣. بواسطة استراتيجيّة التمكين يمكن للأخصائيين الاجتماعيين مساعدة الأفراد، والجماعات، والمجتمعات في التحكم في ظروفها، وتحقيق أهدافها لكي تكون قادرة على مساعدة أنفسهم، والمشاركة المجتمعية. ٢٠٠٥، Adams،(P١١٧).

٤. يعمل التمكين على دعم العملاء لحلّ مشكلاتهم الخاصة من خلال اكتساب المعرفة، والمهارات ليكونوا كشركاء محترفين مع الأخصائيين الاجتماعيين للتأثير على بناءات القوة لصالحهم.

٥. التمكين يبث الثقة في حياة الأفراد ليدخلوا مرحلة الاستقلال، والحريّة من الاختيار في مختلف قرارات الحياة.(Long, Ice,٢٠٠٥,P٢٨)).

٦. والانضمام للقوى السياسيّة المخلصة التي تريد خير الأمة، وتسعى إلى ترشيد السلطة، وتعمل على الإصلاح الشامل القائم على مبادئ الأديان السماويّة والمستوعبة لتجارب البشرية. (بوادي، ٢٠٠٥، ص١٩٦).

٧. وأن كل عمل يجب أداؤه لتأمين رشد السلطة، وعدلها ودعمها بجهد النساء مع الرجال لكي يتم على وجه صحيح، وعن طريق نشر الوعي بين النساء خاصة لتعرف حقوقها. (بوادي، ٢٠٠٥، ص١٩٥).

٨. تنمية قدرات المرأة لتغيير العلاقة بين الدولة والمرأة، والمنظمات النسائيّة، وذلك لتمكينهم ليكونوا أكثر كفاءة من المشاركة الفعّالة.

٩. على الجانب الحكوميّ بمؤسساته سواء كان على المستوى المحليّ أو الدوليّ التركيز على دعم المؤسسات بالقوانين، والآليات، والقواعد، والقيم والسلوكيات من أجل تمكين المواطنين من حمل أصوات هؤلاء الأفراد إلى صانعي القرارات الدوليّة، والمحليّة.

١٠. يعدُّ تمكين المرأة وتأهيلها ليعدها لتشارك كعنصر مهم في نجاح برامج التنمية، ومن أجل إعداد كوادر نسائيّة من مختلف القيادات السابقة. (المجلس القومي للمرأة، ٢٠٠٧م، ص٣٧).

(٣) أبعاد التمكين:

تتحدد أبعاد التمكين في خمسة أبعاد، وهي:

١. **التمكين الشخصيّ:** وهو يركز على إعطاء نسق العميل القوة، والإدراك لإحداث تأثير إيجابيّ في حياته، وتعتمد القوة الشخصيّة على الكفاءة، والثقة بالنفس، وتشمل التمكين الشخصيّ تمكين نسق العميل كفرد من التمرد

على العادات السيئة الراسخة، وهي عمليّة تعليميّة لجعل العميل مشارك فعّال في صياغة رؤية جديدة لحياته لتحقيق الكفاءة، أو المقدرة لاتخاذ التوجيه الذاتي.٨٢-٨٠ Andersonothers,٢٠٠٤,PP)).

٢. **التمكين الاجتماعيّ:** يركز هذا البعد على إعادة التنظيم والترتيب لإحداث التغيير في كل من القيم والمعتقدات لتدعيمهم لإحداث تغييرات ملموسة في منظمات المجتمع، وتعزيز قيم الحريّة، والكرامة ، والحكم الذاتيّ، والسيطرة على عمليات المجتمع وموارده، كما يزيد التمكين الاجتماعيّ من الإحساس بالمسؤولية الاجتماعيّة من قبل الأفراد.

٣. **التمكين الاقتصاديّ:** هو قدرة كل فرد في المجتمع في الحصول على الدخل الكافي؛ ليعيش حياة كريمة، ويستطيع إشباع احتياجاته الأساسيّة، ويكون دور الخدمة الاجتماعيّة على مستوى المجتمع هو الإعداد الجيّد للأخصائيّ الاجتماعيّ للمشاركة في تنمية الخطط التنمية الاقتصادية وإدارتها. (Cox,٢٠٠٢,P٨٠).

٤. **التمكين التعليميّ:** إن تنمية الإنسانيّة من خلال الفهم الكامل للنسق التعليميّ، ويكون من خلال دور الخدمة الاجتماعيّة فيه لتنمية القدرة على المشاركة في صياغة السياسة التعليمية وتنفيذها على مستوى الماكرو، أما على مستوى المجتمع فتعمل الخدمة الاجتماعيّة على مواجهة أية مشكلة تعوق العمليّة التعليميّة من خلال إعداد المشاريع التعليميّة، وتطوير الأنشطة التعليمية وتنميتها التي تعد الأفراد لحياتهم التعليمية والاجتماعية. Anderson, et., al.,٢٠٠٤, P ٨١)) .

٥. **التمكين السياسيّ:** هذا البعد يوضح أهمية التمكين، وفهم تكوين النظام السياسيّ الذي من خلاله يشارك المواطنين في التأثير على الخطط والبرامج السياسيّة التي تؤثر في حياتهم سواء على المستوى المحليّ، أو القوميّ، والمشاركة في صنع القرار الديمقراطي. ٨٢ Anderson, et., al.,٢٠٠٤, P)).

(٤) استراتيجيّات الحماية الاجتماعيّة:

يمكن تقسيم استراتيجيات الحماية الاجتماعيّة إلى ثلاث استراتيجيّات:

١. استراتيجيات للحد من المخاطر، أو الوقاية التي تسعى إلى إنشاء بيئة تقلل من احتماليّة حدوث المخاطر (ما قبل المخاطر). ومن الأمثلة على ذلك: برامج التدريب التي تقلل من فرص البطالة، أو فقدان الدخل، وخدمات رعاية الأطفال التي تمكِّن النساء من دخول سوق العمل الرسميّ والحصول على فرص أكبر في الكسب.

٢. استراتيجيّات لتخفيف المخاطر التي توفر بعض التأمين ضد المخاطر الحاليّة قبل وقوع حدث ضار، مثل: إنشاء مدخرات في مكان العمل وتعاونيه للقرض يمكن الاستفادة منها في الأوقات الصعبة.

٣. استراتيجيّات للمواجهة التي تساعد النساء في التعامل مع عواقب التعرض للمخاطر (بعد حدوث تأثير سلبيّ) مثل: التحويلات، أو القروض.

وقد حرصت الدولة من خلال وزارة الموارد البشريّة، والتنمية الاجتماعيّة على إنشاء «منصة البرامج، والحماية الاجتماعيّة» التي تشمل: خدمات الرعاية، والضمان، وحساب المواطن، والذي سيتيح للوزارة إضافة برامج جديدة، ودمج برامج، وإلغاء برامج، وتطوير حل متكامل يعتمد في بنائه على الإتاحة، والمرونة، والقابليّة للتوسع والبناء. (وزارة الموارد البشريّة والتنمية الاجتماعيّة، ٢٠٢٠م).

ثامناً: التصور المقترح لاستخدام التمكين كآليّة للحماية الاجتماعيّة للمرأة السعوديّة من العنف الأسريّ:

(١) أهداف التصور المقترح:

١. رصد واقع العنف الأسريّ الموجه ضد المرأة السعوديّة.

٢. وصف محددات التمكين كآلية للحماية الاجتماعيّة للمرأة السعوديّة من العنف الأسريّ.

٣. صياغة إجراءات التمكين كآلية للحماية الاجتماعيّة للمرأة السعودية من العنف الأسريّ.

(٢) الأسس التي اعتمد عليها بناء التصور المقترح:

١. نتائج الدراسات والبحوث السابقة التي أجريت في مجال التمكين، وسياسات الحماية الاجتماعيّة، ومشكلة العنف الأسريّ ضد المرأة السعوديّة.

٢. المعطيات النظريّة، والأدبيات للعلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة عامة، وللخدمة الاجتماعيّة والتخطيط الاجتماعي خاصة، والمرتبطة بقضيّة ورقة العمل " تمكين المرأة المعنفة كآلية للحماية الاجتماعيّة للمرأة السعوديّة".

٣. المداخل والنظريّات العلميّة التي يسترشد بها الممارسون والمخططون الاجتماعيّون عند العمل العنف الأسريّ ضد المرأة.

(٣) وسائل تطبيق التصور المقترح:

١. **المقابلات:** سواء مع المرأة المعنفة وأسرتها، والقيادات المسؤولة عن تقديم الرعاية الاجتماعيّة لها، وهى من الوسائل المهمة لجمع البيانات، والمعلومات حول احتياجات المرأة المعنفة ومشكلاتها، وتزويد المسؤولين عن صنع القرارات، والسياسات الاجتماعيّة بتصورات أبعاد تمكين المرأة المعنفة؛ كآلية للحماية الاجتماعيّة للمرأة السعودية من العنف الأسريّ.

٢. **الندوات:** وتهدف إلى تنمية وعى المرأة المعنفة، وأسرتها والرأي العام بالمجتمع، والمشاركين في اتخاذ القرار بمشكلة العنف الأسريّ ضد المرأة السعوديّة، وكيفيّة مواجهتها في ضوء رؤية مستقبلية فاعلة، ترسى مبدأ حقوق المرأة السعودية وثقافتها، وتفعيل سياسات الحماية الاجتماعيّة لها، كما يتم من خلال تلك الندوات العمل على نشر الوعي بأسباب العنف الأسريّ، والعوامل المؤدية إليه، وكيفية مواجهته، وذلك من خلال وسائل الإعلام المختلفة.

٣. **المحاضرات:** من الوسائل المهمة لتزويد المرأة المعنفة، وأسرتها بالمعلومات الكافيّة، والدقيقة والحديثة عن المشكلة، وكيفيّة التعامل معها، والخدمات والبرامج، والأنشطة المتوفرة للاستفادة منها، وسياسات الحماية الاجتماعيّة المنوطة برعايتها، وحقوقها وواجباتها في المجتمع.

٤. **المناقشات الجماعيّة:** وتهدف إلى تبادل الآراء، والأفكار والمعلومات بين المرأة المعنفة وأسرتها، وبين المسؤولين عن الحماية الاجتماعيّة للمرأة المعنفة للمطالبة بتفعيل سياسات الحمايّة الاجتماعيّة للمرأة السعوديّة، ودعم حقوقها في المجتمع السعوديّ.

٥. **الاتصال المباشر:** من خلال قيام المخطط الاجتماعيّ بالاتصال المباشر والمستمر بالمعنيين بقضايا العنف الأسريّ لإثارة الوعي المجتمعيّ بمشكلات المرأة المعنفة، وكيفيّة مواجهتاها في إطار صنع سياسات

حمايـة اجتماعيّـة فاعلـة لتلـك الفئـة، وتفعيـل آلياتهـا مـا بـين (المطالبـة، والمدافعـة، والتمكـين، والتأهيـل المجتمعيّ، وتفعيل الدور الإعلامي...الخ).

(٤) المؤسسات المشاركة في تطبيق التصور المقترح:

١. وزارة الداخليّة، ووزارة العدل، ووزارة الموارد البشريّة، والتنمية الاجتماعيّة.

٢. وزارة الإعـلام، ووسـائل الإعـلام الجديـدة (تـويتر، وانسـتجرام، وسـناب شـات، والفـيس بـوك) والتقليديّـة (الإذاعة، والتليفزيون، والصحف، والمجلات).

٣. مراكز الحماية الاجتماعيّة بكافة مناطق المملكة العربيّة السعوديّة.

٤. الجمعيّات التطوعيّة المهتمة بقضايا العنف الأسريّ.

٥. أقسام المسؤولية الاجتماعيّة بمؤسسات القطاع الخاص.

(٥) أدوار المخطط الاجتماعيّ وفقاً لتصور المقترح:

١. **دور المدافع والمطالب:** يسعى المخطط الاجتماعيّ إلى الدفاع، والمطالبة بحقوق المرأة المعنفة، للحصول على الخدمات المطلوبة، وتوفير الحماية الاجتماعيّة لها، ومطالبة الجهات المسؤولة عن تقديم كافة أنواع الحماية، والمساندة الاجتماعيّة للمرأة المعنفة.

٢. **دور ضـابط الاتصـال:** يسـعى المخطـط الاجتمـاعيّ إلـى تحقيـق الاتصـال الفعّـال علـى المسـتوى الأفقـيّ والرأسـيّ بهـدف المسـاهمة فـي صـنع القـرارات الناجحـة المرتبطـة بـالمرأة المعنفـة، والعمـل علـى إشـباع احتياجاتها، ومواجهة مشكلاتها.

٣. **دور محلـل البيانـات:** يسعى المخطـط الاجتمـاعي إلـى الاسـتفادة من قواعـد البيانـات المتاحـة حـول المـرأة المعنفة، ومشكلاتها، وتوحيد مصادره، وتحليلها، وتوظيفها بشكل يسهم في بناء الخطط والبرامج الاجتماعيّة، والتأهيليّة للمرأة المعنفة بشكل جيّد.

٤. **دور المساعد:** يقوم الأخصائيّ الاجتماعيّ بمساعدة المرأة المعنفة على مواجهة المشكلات الناتجة عن العنف الأسريّ، وذلك عن طريق تحديد الاحتياجات، والمتطلبات، ومعرفة الخدمات، واللوائح، والتشريعات المنظمة لإشباع احتياجاتها، وتأهيلها ودمجها في المجتمع السعوديّ.

٥. **دور الممكـن:** يسعى المخطـط الاجتمـاعي مـن خـلال هذا الـدور إلـى مسـاعدة المـرأة المعنفـة فـي تحديـد مشـكلاتها، واحتياجاتهـا، وتمكينهـا مـن الوصـول إلـى الخـدمات المتاحـة سـواء بالمؤسسـات الحكوميّـة، أو الأهليّة، أو الخاصة.

٦. **دور الوسيط:** يهدف المخطط الاجتماعي من خلال هذا الدور إلى ربط المرأة المعنفة بمصادر الخدمات المختلفة، والعمل كوسيط بين المرأة المعنفة، وأسرتها والمؤسسات التي ترعاها لتحقيق أهداف الرعاية المتكاملة لهم، وكوسيط بين مؤسسات الحماية الاجتماعيّة للمرأة المعنفة، والمؤسسات الأخرى لتوفير بعض الخدمات غير الموجودة في المؤسسة التي ترعى تلك الفئة.

٧. **دور المخطط:** من خلال القيام بالتخطيط لخدمات أو برامج أو مشروعات جديدة، أو تطوير القائم منها، والمشاركة في تخطيط بعض الأنشطة ذات الصلة بالمرأة المعنفة، والتخطيط لتحديد الاحتياجات الفعلية وتقديرها لهم والتخطيط لإشباعها.

٨. **دور الخبير:** يسعى المخطط الاجتماعي من خلال هذا الدور إلى الاستفادة من خبراته في مجال تصميم المشروعات والبرامج الاجتماعيّة وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها في مجال حماية المرأة المعنفة وتمكينها.

٩. **دور المنسق:** بين الجهات المعنيّة بالحماية الاجتماعيّة للمرأة المعنفة لتقديم الخدمة المناسبة، وعدم ازدواجيتها، وتحقيق التكامل بين الخدمات المختلفة المقدمة للمرأة المعنفة (الصحيّة، والتأهيليّة، والتعليميّة، والثقافية، والاقتصاديّة... إلخ).

(٦) آليات تطبيق التصور المقترح:

٢. **آلية المشاركة:** وتستهدف السعي إلى تفعيل الشراكة بين الدولة، والقطاع الأهليّ والقطاع الخاص من أجل الاهتمام بقضايا المرأة المعنفة، ومحاولة تأهيلها، ودمجها في المجتمع، وتقديم أوجه المساندة الاجتماعيّة لتلك الفئة ولأسرهم.

٣. **آلية الإقناع:** وتستهدف قيام المخطط الاجتماعيّ بإقناع القوى المؤثرة في اتخاذ القرارات المرتبطة بقضايا حماية المرأة المعنفة وتمكينها للعمل على إشباع احتياجاتها، ومواجهة مشكلاتها في إطار خطط تستهدف تقديم أوجه الرعاية المتكاملة للمرأة المعنفة.

٤. **آلية الضغط:** وتتم من خلال مساعدة المرأة المعنفة على اكتساب قدر أكبر من القوة للمطالبة بتحقيق مصالحها، وتمكينها وحمايتها اجتماعياً، والعمل على اكتشاف الوسائل التي تجعل الجهات والمؤسسات المسؤولة عن رعايتها ترى أهمية من تعاملها مع تلك الفئة، ومواجهة مشكلاتها.

٥. **آلية التفاوض:** وتمثل موقفًا تفاوضيًا بين المخطط الاجتماعيّ والمسؤولين عن رعاية المرأة المعنفة، يتم من خلاله عرض وجهات النظر وتبادلها وتقريبها ومواءمتها وتكييفها، واستخدام كافة أساليب الإقناع للحفاظ على المصالح القائمة، أو للحصول على منفعة جديدة للمرأة المعنفة بالقيام بعمل معين، أو الامتناع عن عمل آخر في إطار علاقة الارتباط بين أطراف العمليّة التفاوضيّة تجاه أنفسهم، أو تجاه غيرهم.

٦. **آلية التدريب:** وتمثل مجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى تصميم مجموعة من البرامج والأنشطة المتعلقة بتدريب المرأة المعنفة وتنفيذها بالطريقة التي من خلالها يمكن مساعدتها في الحصول على حقوقها، وتمكينها، وحمايتها اجتماعياً.

(٧) إجراءات تمكين آلية الحماية الاجتماعيّة للمرأة السعوديّة من العنف الأسريّ:

من إجراءات التمكين لآلية الحماية الاجتماعيّة للمرأة السعوديّة من العنف الأسريّ:

١. إكساب المرأة المعنفة مختلف المعارف، والاتجاهات والقيم والمهارات التي تؤهلهم للمشاركة الإيجابية الفعالة في مختلف أنشطة، وفعاليات الحياة الإنسانيّة إلى أقصي حد تؤهله لهم إمكانياتهم، وقدراتهم، إضافة إلي تغيير مساعدتها على مواجهة العنف الأسريّ، والتبليغ عنه والمطالبة بحقوقها المشروعة والقانونية.

٢. تفعيل استراتيجيّة التمكين رباعية الأبعاد (البعد المعرفي، والبعد النفسيّ ، والبعد الاقتصاديّ، والبعد السياسيّ) للمرأة لمساعدتها على إشباع احتياجاتها، ومواجهة مشكلاتها، والسعي إلى تفعيل برامج المساندة المجتمعيّة للمرأة المعنفة في المجتمع.

٣. منح المرأة المعنفة قدراً أكبر من الاعتماد على الذات، وتلبية احتياجاتها الاستراتيجيّة المرتبطة بالتغيرات التي تؤثر على حياتها، وتهدف إلي إحداث تغيير في وضعيّة المرأة المعنفة في كافة مجالات الحياة.

٤. إنشاء مراكز الحماية الاجتماعيّة ودعمها لإكساب المرأة المعنفة المهارات التي تمكّنها من مواجهة الآثار النفسيّة، والاجتماعيّة، والأسريّة المترتبة على ممارسة العنف الأسريّ ضدها.

٥. تدريب المرأة المعنفة على التعامل مع مختلف القضايا المتصلة بحقوق الإنسان بشكل عام وحقوقهم بشكل خاص، بالإضافة إلى تدريبهم على مهارات التفاوض، ومهارات الإدارة، والعمل الفريقي، والممارسات الديمقراطيّة... إلخ.

٦. إتاحة الفرص للمرأة المعنفة من التمتع بالحق في المشاركة بصورة فعالة، وكاملة في الحياة السياسيّة والعامة، وتهيئة بيئة إيجابيّة داعمة لحقوقهم يتسنى لهم فيها المشاركة الفعليّة والكاملة في تسيير الشؤون العامة ، وأن تشجع مشاركتها في صياغة السياسات، والبرامج المرتبطة بالحماية الاجتماعيّة، وتمكين المرأة.

٧. إتاحة الفرص للمرأة المعنفة من استعادة أو تحقيق أو تطوير قدراتها الجسميّة أو العقليّة أو المهنيّة أو الاجتماعيّة، أو النفسيّة، أو الاقتصاديّة، واستثمارها واستخدامها لكفالة استقلاليتهم ومشاركتهم على نحو كامل في جميع مناحي الحياة.

٨. تنمية قدرة المرأة المعنفة على المشاركة في اتخاذ القرارات المرتبطة بها، والمشاركة في صنعها، بما يتناسب مع رؤيتهم لاحتياجاتهم، ومشكلاتهم، وسبل مواجهتها.

٩. تقوية الأوضاع الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة للمرأة المعنفة بقصد زيادة قدراتها، وتمكينها من المشاركة الفاعلة، وذلك من خلال تبنى استراتيجيّة التنمية المحليّة المناصرة للفئات الأكثر احتياجاً.

١٠. تعبئة الموارد والإمكانات المحليّة لمواجهة مشكلات المرأة المعنفة، وتعبئة طاقة المجتمع، وتوسيع خيارات المرأة لتحقيق أهدافهم.

المراجع

المراجع العربية:

بوادي، حسين المحمديّ (٢٠٠٥م). حقوق المرأة بين الاعتدال والتطرف، الإسكندريّة، دار الفكر الجامعيّ، الطبعة الأولى.

خزام، مني عطية (٢٠١٠م). شبكات الأمان الاجتماعيّ وتحسين نوعية حياة الفقراء، الإسكندريّة، المكتب الجامعي الحديث.

خضر، سامية (٢٠٠٣م). العنف والمشكلات الأسريّة، دار قباء للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهوريّة مصر العربية.

الدويني، عبد السلام بشير (١٩٩٨م). المدخل لرعاية الطفولة، الطبعة الأولى، دار الكتب العلميّة للنشر والتوزيع، طرابلس، ليبيا.

الرديعان، خالد بن عمر (٢٠٠٨م). العنف الأسريّ ضد المرأة، دارسة وصفيّة على عينة من النساء في مدينة الرياض، مجلة البحوث الأمنيّة، العدد (٢٩)، ربيع الآخر.

الرشيدي، عبدالونيس محمد (٢٠١٥م). سياسات الحماية الاجتماعيّة، والحد من مشكلة الهجرة غير الشرعيّة للشباب، مجلة الخدمة الاجتماعيّة، الجمعيّة المصريّة للخدمة الاجتماعيّة، العدد(٥٤) يونيو.

الرشيدي، عبد الونيس محمد (٢٠٢٠م). السياسات الاجتماعيّة، أطروحة نظريّة وتطبيقيّة في صنع وتحليل السياسات الاجتماعيّة في المجتمع المعاصر، ط (١)، مكتبة عبد الله المقحم للنشر والتوزيع، الرياض.

رضا، عبد الحليم وآخرون (٢٠٠١م). أساسيات في طريقة تنظيم المجتمع، الإسكندريّة، دار الكتاب الجامعيّ.

طريف، شوقي وآخرون (٢٠٠٢م). العنف في الأسرة المصريّة، مؤتمر الأبعاد الاجتماعيّة والجنائيّة للعنف في المجتمع المصريّ، المركز القوميّ للبحوث الاجتماعيّة والجنائيّة.

العادلي، حسين درويش (٢٠٠٥م). العنف ضد المرأة الأسباب والنتائج، مجلة النبأ، العدد (٧٨)، الشبكة العالميّة المعلوماتيّة، الانترنت.

عبادة، مديحة أحمد، وأبو دوح، خالد كاظم (٢٠٠٨م). العنف ضد المرأة، دراسات ميدانيّة حول العنف الجسديّ والنفسيّ، القاهرة، دار الفجر الجديد.

عبد الوهاب، ليلى (٢٠٠٢م): العنف الأسريّ، الأنجلو المصريّة، القاهرة، جمهوريّة مصر العربية.

العمر، معن خليل (٢٠١٠م). علم اجتماع العنف، عمان، دار الشروق.

فتوح، مدحت فؤاد. (١٩٩٣م). تنظيم المجتمع السياسيّ، القاهرة، المطبعة التجاريّة الحديثة.

كرادشة، منير (٢٠٠٨م). العنف الأسريّ سيكولوجية الرجل العنيف والمرأة المعنفة، عمان، عالم الكتاب الحديث.

كرادشة، منير.(٢٠٠٨م). العنف الأسريّ سيكولوجية الرجل العنيف والمرأة المعنفة، عمان، عالم الكتاب الحديث.

المجلس القومي للمرأة (٢٠٠٧م). يوم المرأة المصريّة، المؤتمر السابع، العدد السابع، مارس.

مراد، حمدي (١٩٩٨م). العنف الأسريّ من منظور إسلامي، جامعة البلقاء التطبيقيّة، الأردن.

المصري وآخرون، سعيد (٢٠٠٧م). سياسات وبرامج التضامن الاجتماعيّ في ضوء البرامج الدوليّة، القاهرة، مركز معلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، يوليو.

مكي، رجاء، وعجم، سامي (٢٠٠٨م). إشكالية العنف، العنف المشرع والعنف المدان، بيروت، المؤسسة الجامعيّة للدراسات والنشر والتوزيع.

وطفة، علي أسعد (٢٠١٢م). الطاقة الاستلابية للعنف الرمزيّ، مركز الشرق العربيّ للدراسات الحضاريّة والاستراتيجيّة، لندن.

المراجع الأجنبية:

.Adams, Robert ,(٢٠٠٥), Social work Empowerment، third Edition Palgrave Mac

Anderson, Stephen، others ,(٢٠٠٤), Empowerment and social work advection and practice , .journal of social development, Africa

Cox ،David;.(٢٠٠٢), international social work, issues, strategies and programs, Charles strut .university

Dobash, R.E, Dobash (2009). Violence Against Wives, The free press, New York ،A case Against Patriarchy.

Dubois, Brenda& Miley, Karla Krogsrud.(2007) . social work, An Empowering, Profession, New York

Hardina, Donna.(2007).An Empowering Approach to Managing social service organizations،srringer, publishing company, New York.

Hardina ،Donna (2007). An Empowering Approach to Managing social service organizations, srringer , publishing company ،New York. Harrison

Harrison, Divid (1995).Community Development, Encyclopedia of social work.

long, Dennis D &ice,Carolyn J.T.(2005) . Macro social work practice ،A strengths perspective ، Thomson Australia.

Payen , Mallcom. (1996) . Modern social work theory : London, Macmillan.

المواقع الإلكترونيّة:

وزارة الموارد البشريّة والتنمية الاجتماعيّة. (٢٠٢٠م) https://hrsd.gov.sa

المنصة الوطنية الموحدة للمملكة العربية السعوديّة. (٢٠٢٠م) www.my.gov.sa

أقوى سيدات الأعمال في الشرق الأوسط https://www.forbesmiddleeast.com/ar/lists/the-//middle-east-power-businesswomen-٢٠٢١

حجم العنف الأسري في منطقة القصيم بين المشكلة والظاهرة

أ. سمري محمد عايش المطيري — **وزارة الموارد البشرية**

أ. ماجد مصلح صالح الصفياني — **وزارة الموارد البشري**

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى معرفة حجم العنف الأسريّ، وأكثر أنماطه انتشاراً وأسبابه ، بالإضافة إلى معرفة دور مكتب الحماية الاجتماعيّة والمصلحين الاجتماعيين بجمعية أسرة في التعامل مع قضايا العنف الأسريّ والمعوقات التي تواجههم في معالجة هذه القضايا، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي الذي يعد الأنسب في هذا النوع من الدراسات التي تهتم بوصف الدراسة كمياً وكيفياً، وقد أجريت الدراسة على عينة من زائري المستشفيات الحكومية والخاصة بمنطقة القصيم في جميع محافظاتها، وبلغ حجمها (٤٥٨) مفردة موزعة بين الذكور والإناث، وكذلك جميع العاملين في مكتب الحماية الاجتماعيّة البالغ عددهم (١٨) فرداً، والمصلحين الاجتماعيين بجمعية أسرة البالغ عدهم (١٦) فرداً ، وجمعت البيانات بواسطة استبانات صممت لهذا الغرض، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، من أهمها أن العنف الأسريّ منتشر في الأسر ولكن بشكل محدد حيث أيد ذلك ٥٧%، بينما الذين يرونه غير منتشر بالمجتمع بلغت نسبتهم ٣٤,٣% وأن الطريقة المعتادة على الحوار داخل الأسرة فيما يخص أحد أفراد الأسرة، أو الأسرة بأكملها هي " ممارسة الأسر الحوار بطريقة طبيعية واعتيادية " بنسبة تأييد ٦٦,٨%. كما أظهرت النتائج أن هناك اتفاقًا بين عينة الدراسة من أفراد المجتمع، والمصلحين الاجتماعيين بجمعية أسرة، والعاملين في مكتب الحماية الاجتماعية بأن التعرض للعنف اللفظي من أكثر اشكال العنف انتشاراً حيث أيده ٦٦,٤% من عينة الدراسة من أفراد المجتمع، بينما أيدها ٨٧,٥% من المصلحين الاجتماعيين بجمعية أسرة و٩٤,٤% من العاملين في مكتب الحماية الاجتماعية. كما أظهرت النتائج أن هناك مجموعة من الأسباب التي حصلت على نسبة تأييد أكثر من ٥٠% من عينة الدراسة من أفراد المجتمع، وهي بالترتيب (ضعف المستوى التعليميّ، تعاطي أحد أفراد الأسرة المخدرات، ثقافة فرض السيطرة على عائل الأسرة على أفراد أسرته، ضعف الوازع الدينيّ، تفكك الأسرة نتيجة الطلاق) بينما أظهر عينة الدراسة من العاملين في مكتب الحماية الاجتماعية والمصلحين الاجتماعيين بجمعية أسرة بمدينة بريدة أن أهم الأسباب التي تقف خلف العنف الأسريّ بمنطقة القصيم من وجهة نظر المصلحين الاجتماعيين بجمعية أسرة هي " عدم وعي أفراد المجتمع بقوانين الحماية ضد العنف الأسريّ" بنسبة تأييد ٩٣,٨% ، ثم سببي "ضعف الوازع الدينيّ" و "تدني المستوى الاقتصاديّ للأسرة بنسبة بلغت ٦٨,٨%، ثم عدم توفير الحماية اللاحقة للمعنف بعد لجوئه إلى الجهات الحكومية المعنية بهذا الجانب" بنسبة بلغت ٤٣,٨% أما من وجهة نظر العاملين في مكتب الحماية الاجتماعيّة هو " تأثير الإعلام الحديث وهيمنة الثقافة العالمية" بنسبة إجماع من هذه العينة بلغت ١٠٠% ، يليه سبب " عدم وعي أفراد المجتمع بقوانين الحماية ضد العنف الأسريّ بنسبة بلغت ٨٨,٩%، بينما عدم توفير الحماية اللاحقة للمعنف بعد لجوئه إلى الجهات الحكومية المعنية بهذا الجانب". وتوصلت نتائج الدراسة بشكلها النهائيّ إلى

التحقق من الهدف الرئيس للدراسة أن العنف الأسريّ مشكلة اجتماعيّة محددة الانتشار تقتصر على فئة معينة من الأسر، وليست ظاهرة اجتماعية يمارسها عدد كبير من شرائح المجتمع على مختلف مستوياتهم الاقتصاديّة والثقافيّة والاجتماعيّة، وإنما فئة من المجتمع ذات خصائص وسمات اجتماعيّة خاصة تقف خلفها عدة أسباب من أبرزها تدني المستوى التعليميّ، وضعف الوازع الدينيّ، وتعاطي المخدرات، وتدني المستوى الاقتصادي، والتفكك الأسريّ. وبهذه النتيجة تتفق آراء الباحثين مع مقولات علماء الاجتماع حول مفهوم الظاهرة، والمشكلة بأن الظاهرة واسعة الانتشار، والمشكلة محددة الانتشار والعنف الأسريّ بمنطقة القصيم لم يأخذ صفة الظاهرة كون العنف الأسريّ محصوراً في فئة اجتماعيّة محددة الخصائص.

مقدمة البحث:

تعد الأسرة أحد أهم النظم الاجتماعيّة في المجتمعات الإنسانيّة فهي الحصن الأول المسؤول عن تنشئة أجيال المجتمع التي تمده بالكوادر البشريّة المؤهلة للحياة الاجتماعيّة، وعند حدوث خلل في بيئة الأسرة ينعكس بدوره على أمن هذا المجتمع واستقراره، حيث ينتج أجيالاً غير قادرين على خوض ضمار الحياة الاجتماعيّة، ومواجهة المشكلات التي تواجههم مستقبلاً، لذا تكمن أهمية الأسرة في دورها المهم في تنشئة أبنائها بشكل سليم فهي المؤسسة الاجتماعيّة التي تعمل على تحويل الفرد من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعيّ متفاعل، حيث تعد هذه المرحلة من المراحل الأكثر حساسية وصعوبة.

ويعد العنف الأسريّ مشكلة اجتماعيّة، ومن أقدم المشكلات الموجودة منذ ظهور البشريّة، إذ نجد القرآن الكريم قد أشار إليها من خلال ما حدث بين قابيل وهابيل الأخوين، وقتل أحدهما الآخر التي وردت بإيجاز في سورة المائدة، وتعد هذه القضية من أبلغ صور العنف الأسريّ. ولا زالت مشكلة العنف الأسريّ تشغل ذهن الباحثين الاجتماعيين اليوم رغم قدمها، فقد تعددت العوامل التي تقف خلفها، والمرتبطة بالتغيرات التي تحدث في المجال الاجتماعيّ، وما يشاهده من تحولات.

مشكلة البحث:

يعدّ العنف الأسريّ داخل الأسرة من أشد المشكلات وأخطرها التي تهدد كيان الأسرة واستقرارها، فالأسرة هي النواة التي تمدّ المجتمع بالأفراد الذين هم عماد المجتمع وقوته الاقتصاديّة والسياسيّة والاجتماعيّة؛ فالعنف الأسريّ يعدُّ من أخطر الأمراض الاجتماعيّة التي تهدد كيان المجتمع واستقراره وأمنه لما له من آثار اجتماعيّة خطيرة على بنية المجتمع.

ويعد العنف الأسريّ أحد القضايا الاجتماعيّة التي تؤرق مؤسسات الدولة لما يشكله من خطر على المؤسسة الاجتماعيّة الأولى المسؤولة في تنشئة أجياله وتهيئتهم للمستقبل، ولذلك عمدت الدولة إلى إنشاء العديد من مكاتب الحماية الاجتماعيّة في مختلف مناطقها ومحافظاتها استشعاراً بهذه المشكلة، ومدى خطورتها.

فالأسرة التي يسودها العنف الأسريّ سوف تكون مهددة بالتفكك والانحرافات بين أفرادها، ومن تبعات هذه الآثار التي تنتج عن هذا السلوك: الأمراض النفسيّة، وتكرار هذا السلوك من قبل أفراد الأسرة المعنفة مستقبلاً، وقد تأخذ مشكلة العنف الأسريّ منحناً خطيراً فيتشكل ثقافة بين أفراد الأسر المعنفة على أنه

أسلوب حياة إذا لم تعالج هذه المشكلة من قبل المؤسسات المتخصصة بالشأن الأسريّ ؛ فالعنف الأسريّ لا يظهر فجأةً بدون مقدمات ومؤشرات تدل على ذلك؛ فالبيئة الاجتماعيّة للأسرة التي تنتشر فيها بعض المؤشرات التي تنذر بوقوع مثل هذه المشكلة كثيرة، منها: ضعف الوازع الدينيّ، وسوء التربية، وضعف المستوى التعليميّ، وغياب ثقافة الحوار بين أفراد الأسرة، وتسلط رب الأسرة على أفراد أسرته، وتعاطي المخدرات، وضعف الدخل الاقتصاديّ، وسوء بيئة السكن للأسرة، فهذه العوامل أو المؤشرات كفيلة في انتشار العنف الأسريّ بين أفراد الأسرة. فمشكلة العنف الأسريّ تستدعي تضافر الجهود من كافة مؤسسات الدولة لتصدي لهذه المشكلة الخطيرة التي تهدد المجتمع بأسره، فقد حثنا ديننا الحنيف بكثير من الآيات الكريمة، والأحاديث الشريفة التي تبين لنا مدى خطورة هذه المشكلة، فمن الأحاديث الشريفة قول الرسول صلى الله عليه وسلم في الحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: ليس منا من لم يرحم صغيرنا، ويعرف شرف كبيرنا. حديث صحيح رواه أبو داود والترمذي، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح، وكذلك حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: «مَن كانَ يُؤْمِنُ باللَّهِ واليَومِ الآخِرِ فلا يُؤْذِي جارَهُ، واسْتَوْصُوا بالنِّساءِ خَيْرًا، فإنَّهُنَّ خُلِقْنَ مِن ضِلَعٍ، وإنَّ أعْوَجَ شيءٍ في الضِّلَعِ أعْلاهُ، فإنْ ذَهَبْتَ تُقِيمُهُ كَسَرْتَهُ، وإنْ تَرَكْتَهُ لَمْ يَزَلْ أعْوَجَ، فاسْتَوْصُوا بالنِّساءِ خَيْرًا» "أخرجه البخاري.

ومن الآيات الكريمة التي تدل على احترام الزوج لزوجته، قوله تعالى: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا" النساء: ١٩. فهذه الآية والأحاديث الشريفة تولي الأسرة جل الاهتمام وذلك درءًا للمفسدة التي تهدد كيان الأسرة.

ويعد العنف الأسريّ انتهاكاً لحقوق الإنسان، ولا يزال غير معترف به في مجتمعاتنا بسبب خصوصية العلاقات الأسريّة وتستر الأزواج على العنف الواقع داخل الأسرة، دون علم بأن هذا يؤدي إلى خلل في البناء الاجتماعيّ والأسريّ، وخاصة في النمو النفسيّ والاجتماعيّ للأطفال الناشئين في هذه الأسر، لذا يجب ألا يفهم أن دراسة العنف الأسريّ تتعارض مع تماسك الأسرة، وخصوصية العلاقات الزوجيّة، بل الهدف منها وجود أسرة متماسكة سعيدة تقوم على أساس الاحترام والمساواة بين جميع أفرادها(العواودة،٢٠٠٢م).

لذلك تهدف هذه الدراسة إلى (دراسة العنف الأسريّ بمنطقة القصيم) في جميع محافظاتها للوقوف على حجم العنف الأسريّ وذلك من خلال مكتب الحماية الاجتماعيّة بالمنطقة؛ لأنها الجهة المعنية بمعالجة هذه القضايا، وجمعية أسرة بمدينة بريدة، وكذلك قياس رأي الشارع العام من خلال تصميم استبانات صُممت لقياس حجم العنف، ومدى انتشاره بين الأسر بالمنطقة، وهل أصبح العنف الأسريّ في منطقة القصيم ظاهرة اجتماعيّة تؤرق مؤسسات الدولة، وتهدد استقرار المجتمع، أو مشكلة تخص فئة معينة؟ كما تهدف الدارسة إلى معرفة الأسباب التي تقف خلف العنف الأسريّ وأشكاله ـ ساعين من خلال هذه الدراسة إلى وضع الحلول والمقترحات العمليّة والعلميّة التي يمكن أن تُسهم بسن القوانين والتشريعات لمواجهتها والحد منها، لذا يكمن التساؤل الرئيس لهذه المشكلة بالسؤال الآتي : ما حجم العنف الأسريّ بمنطقة القصيم ؟

أهمية البحث:

١. تكمن أهمية البحث في دراسته لأحد القضايا المجتمعيّة التي تمس كيان الأسرة التي لا تتوفر حولها دراسات كافية في المجتمع السعوديّ بصفة عامة، وفي مجتمع الدراسة بصفة خاصة.

٢. يطمح هذا البحث من خلال ما يتوصل إليه من نتائج بوضع الحلول والآليات التي تحدّ من العنف الأسريّ.

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١- التعرف على حجم العنف الأسريّ بمنطقة القصيم.

٢- التعرف على أشكال العنف الأسريّ بمنطقة القصيم.

٣- التعرف على الأسباب التي تقف خلف العنف الأسريّ بمنطقة القصيم.

٤- التعرف على دور مكاتب الحماية الاجتماعيّة والمصلحين الاجتماعيين في التعامل مع قضايا العنف الأسريّ بمنطقة القصيم.

٥- التعرف على المعوقات التي تواجه مكاتب الحماية الاجتماعيّة والمصلحين الاجتماعيين بجمعية أسرة في التعامل مع العنف الأسريّ بمنطقة القصيم؟

٦- وضع الحلول العلميّة والعمليّة للحد من العنف الأسريّ بمنطقة القصيم.

تساؤلات البحث:

ويحاول البحث الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١- هل العنف الأسريّ بمنطقة القصيم أصبحت ظاهرة اجتماعيّة أو مشكلة اجتماعيّة؟

٢- ما أشكال العنف الأسريّ بمنطقة القصيم؟

٣- ما الأسباب التي تقف خلف العنف الأسريّ بمنطقة القصيم؟

٤- ما دور مكاتب الحماية الاجتماعيّة والمصلحين الاجتماعيين بجمعية أسرة في التعامل مع العنف الأسريّ بمنطقة القصيم؟

٥- ما المعوقات التي تواجه مكاتب الحماية الاجتماعية والمصلحين الاجتماعيين بجمعية أسرة في التعامل مع العنف الأسريّ بمنطقة القصيم؟

٦- ما الحلول المقترحة لمواجهة العنف الأسريّ من وجهة نظر العاملين بمكاتب الحماية الاجتماعيّة والمصلحين الاجتماعيين بجمعية أسرة بمنطقة القصيم؟

مفاهيم البحث:

إن مصطلح العنف الأسريّ أحد المصطلحات التي تشير إلى العنف الذي يحدث في محيط الأسرة، وتختلف اتجاهات تعريف العنف الأسريّ، وتتباين بحسب مرجع التعريف إما قانونياً أو نفسياً أو اجتماعياً أو سياسياً. إلا أن الغالبية العظمى من الدراسات التي تتناول هذا الجانب تتفق على أن العنف الأسريّ هو

الذي يحدث في مجال الأسرة، وبين أفرادها، ومما لا يدع مجالاً للشك أن الأسرة تختلف في المجتمعات باختلاف نطاق الأسرة واتساعه من حيث البناء والنسق القربي الذي يجمعها، لكننا هنا نستعرض مفاهيم البحث وذلك كما يلي:

أولاً: العنف.

العنف في اللغة: " الخرق بالأمر وقلة الرفق، وهو ضد الرفق، عنف به وعليه، يعنف عنفاً وعنافة، وعنفه تعنيفاً، وهو عنيف إذا لم يكن رفيقاً في أمره، واعتنف الأمر: أخذه بعنف"(ابن منظور، معجم لسان العرب)، " وعنف به، وعليه ـ عنفاً: أخذه بشدة وقسوة، فهو عنيف"(المعجم الوجيز،١٩٩٤م؛٤٤٥).

وعنافة: أخذ بشدة وقسوة ــ ولامه وعيره فهو عنيف، واعتنف الأمر: أخذه بعنف (المعجم الوسيط، ٢٠٠٤م:٦٣١).

ويعرف اصطلاحاً بأنه: " هو سلوك مشوب بالقسوة والعدوان والقهر والإكراه، وهو سلوك بعيد عن التحضر والمدنية.(طه،١٩٩٣،ص٥٥١)

وفي العلوم الاجتماعيّة عرف العنف بأنه: " استخدام الضبط أو القوة استخداماً غير مشروع أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة فرد ما" (الهر،٢٠٠٨م).

ثانياً: الأسرة.

مفهوم الأسرة: لغويًّا من الفعل أسر، وأسرة الرجل عشيرته، ورهطه الأدنون؛ لأنه يتقوى بهم، والأسرة عشيرة الرجل وأهل بيته (ابن منظور،١٩٨٨،ص٦٠).

واصطلاحاً:(عبيدو،٢٠١٢،ص١٧) أنها مجموعة من الأفراد يرتبطون برابط القربى، حيث تتكون الأسرة من الزوج والزوجة والأولاد سواء أقاموا في منزل واحد أو لا، يضاف إلى هؤلاء أزواج الأولاد وأبناؤهم ووالدا كل من الزوج والزوجة وإخوتهم وأخواتهم ممن يعيشون في نفس المنزل؛ لأن رابطة القربى من ناحية، والعيش في منزل واحد من ناحية أخرى من شأنهما أن يضيفا بالخصوصية على ما يقع من عنف بين أفراد الأسرة".

لهذا فإن **العنف الأسريّ** يعرف بأنه: (أي اعتداء أو إساءة حسيّة، أو معنويّة، أو جنسيّة، أو بدنيّة، أو نفسيّة من أحد أفراد الأسرة أو الأقارب أو العاملين في نطاقها تجاه فرد آخر؛ كالزوجة، والأطفال، والمسنين، والخدم على وجه الخصوص، بحيث يتضمن ذلك تهديداً لحياتهم وصحتهم البدنيّة والعقليّة والنفسيّة والاجتماعيّة وأموالهم وعرضهم). (اليوسف، وآخرون،٢٠٠٥م: ١٧).

في حين يرى الصغير: "أن مصطلح العنف العائليّ يعني غالباً الإساءة البدنيّة والجسديّة والنفسيّة التي تتعرض لها الزوجات من أزواجهن، ومن أهم مظاهر الإساءة العزلة الاجتماعيّة، والتهكم والسخريّة، والإهانة والحرمان الاقتصاديّ". (الصغير،٢٠١٢، ص٢٥).

ومن هذا المنطلق فإننا نعرف العنف الأسريّ **إجرائياً**: " أيّ سلوك عدوانيّ يمارسه أحد أفراد الأسرة ضد فرد آخر ينتمي إلى نفس الأسرة بهدف إلحاق الأذى متخذاً صورة اعتداء لفظيّ، أو جسديّ، أو معنويّ".

الإطار النظريّ والدراسات السابقة.

الإطار النظريّ:

تعدُّ ظاهرة العنف من الظواهر الاجتماعيّة العالميّة التي تتعدى الحدود الجغرافيّة والثقافيّة والسياسيّة على الرغم من اختلاف حدتها وأشكالها بين مجتمع لآخر، فلقد ارتبط العنف بوجود الإنسان في كل زمان ومكان، فهو نمط من أنماط السلوك الإنسانيّ لازم وجود هذا الإنسان على الأرض، وهو سلوك متعلم ومكتسب، ويتشكل تبعاً لتداخل الظروف البيئيّة والداخليّة للفرد (قناوي، ١٩٨٨م).

اولاً: المداخل النظريّة لتفسير العنف الأسريّ:

بالرجوع إلى التراث النظريّ نجد أن هناك العديد من النظريات التي تفسر العنف الأسريّ من وجهات نظر مختلفة، وهذا التنوع في وجهات النظر نتيجة الاختلاف بين طبيعة المجتمعات التي استوجب على مفكريّ هذا العلم إيجاد الحلول من خلال تبني آراء مختلفة عن زملائهم في المجال نفسه، ولعل من أهم النظريات التي تبناها الباحثان في معالجة هذه القضية نظريّة التعلم الاجتماعيّ.

١- نظريّة التعلم الاجتماعيّ: تعدُّ من أهم النظريات السوسيولوجية التي تهتم بتفسير عمليّة تعلم السلوك أيًّا كان نوع السلوك من خلال التقليد والمحاكاة ويرجع الفضل الأكبر في الاهتمام بموضوع هذه النظريّة إلى العالم(البرت باندورا) الذي قدم خلاصة أبحاثه في كتاب يحمل عنوان التعليم الصناعيّ من خلال المحاكاة، الذي يرى من خلاله أن معظم سلوك الناس سلوك متعلم، وكان البرت باندورا غزير الإنتاج العلميّ، ونشر الكثير من المقالات، والدراسات، والبحوث في المجلات العلميّة المتخصصة إلى أن أصبح مشغولاً بالتعلم الاجتماعيّ ومهتمًا به؛ لأنّه مدخل لدراسة الشخصيّة، ألف كتاباً عن عدوان المراهق عام ١٩٦٣م بالتعاون مع ريتشارد والترز ثم نشر كتاباً عن مبادئ السلوك ١٩٦٩م إلى أن توصل إلى نظريّة التعلم الاجتماعيّ التي نشرت في ١٩٧٧م تناول فيها تصوراً نظرياً دقيقاً لنظريّة التعلم الاجتماعيّ المعرفيّ. الزيات (٣٧١-٣٨١)

وقد حدد باندورا عدة مصادر رئيسة للسلوك في المجتمع الحديث، لعل من أهمها وما يخدم هذه الدراسة يتمثل في تأثير الأسرة والثقافة والمحاكاة، والاقتداء بالنموذج الرمزيّ، والتعرض المتكرر لمشاهدة العدوان، وأثر التعلم بالملاحظة، والتفاعل الحتميّ المتبادل للسلوك تعد مصادر يمكن أن تسبب العنف بدرجات متفاوتة.

فالأسرة تعدُّ المصدر الأول والرئيس في تعلم الأفراد سلوك العنف؛ حيث يتعلم الأفراد المعايير والقيم التي تبين أن العنف قد يكون هو الطريق الوحيد للحصول على ما يريدون، وربما تعلم بعضهم أن يكونوا ضحايا للعنف، ووسائل الإعلام ومشاهدة السلوك العدوانيّ بشكل متكرر، وملاحظة السلوك العنيف داخل بيئته الاجتماعيّة تؤدي دوراً في تبني هذا السلوك، وقد افترض باندورا أن الآباء الذين يستخدمون أسلوب العقاب البدنيّ يزودون أبناءهم بنموذج عدو من خلال تقليد والدهم باعتباره قدوة لهم، حيث أشار إلى أن الأطفال يتأثرون بشدة بالأبوين؛ بجعلهما قدوة في كيفية التأثير على الآخرين.

ثانياً: الدراسات السابقة.

أ / دراسات العنف الأسريّ التي أجريت في المجتمع السعوديّ:

إن دراسات العنف الأسريّ خلال الثلاثة عقود الماضية تكاد تكون نادرة، رغم حدوث العنف الأسريّ في المجتمع، إلا أن بروز قضية العنف الأسريّ يعود إلى تسليط الإعلام المحليّ على هذه القضية، وكذلك الاهتمام التي توليه الدولة من خلال إنشاء برنامج الأمان الأسريّ الوطنيّ استشعاراً بخطر هذا الأمر الذي يهدد كيان المجتمع واستقراره؛ حيث تعد الجهة المنوط بها الحماية والرعاية لضحايا العنف الأسريّ، مما دفع الكثير من الباحثين في دراسة هذه القضية في السنوات الأخيرة سعياً إلى التبصر بها لمعرفة أشكالها وأسبابها وآثارها على الفرد والمجتمع، أملاً في الوصول إلى حلول علميّة تسهم في معالجتها، إن استعراضانا لهذه الدراسات العلميّة سعياً منا إلى إيضاح المجال الاجتماعيّ العام لقضية العنف الأسريّ، حيث إن هذا الطرح يتسق منهجياً مع خط الدراسة، حيث تتباين الدراسات في أهدافها، وفي مناهجها البحثيّة المستخدمة لتحقيق أهدافها، والعينة المستهدفة، والنتائج التي تم التوصل إليها، وفيما يلي نستعرض بعضاً من الدراسات التي تناولت هذه القضية في المجتمع السعوديّ وهي على النحو الآتي:

١ـ دراسة العنزيّ، بكر(٢٠١٣م). بعنوان أشكال العنف الأسريّ في المجتمع السعوديّ دراسة وصفيّة تهدف إلى معرفة أشكال العنف الأسريّ في المجتمع السعوديّ، وتحديد ظاهرة العنف الأسريّ في المملكة العربيّة السعوديّة، والتعرف على الظروف التي أحاطت بإتمام أشكال العنف الأسريّ، بالإضافة إلى التعرف على حجم أشكال العنف الأسريّ في المجتمع السعوديّ، والتعرف على خصائص الجناة، وخصائص العنف الأسريّ، وتحديد نوع العلاقة بين الجاني والضحية، استخدم فيها الباحث المنهج الوصفيّ التحليليّ بناء على أسلوب تحليل المضمون، وأما أداة الدراسة فاستخدم الباحث أداة تحليل المضمون. وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن العنف الجسديّ هو أكثر أشكال العنف الأسريّ حدوثاً، وأن الضرب باليد هو المستخدم في ارتكاب ٥٠% من حوادث العنف الأسريّ، وبالنسبة إلى العلاقة التي تربط الجاني بالضحية تبين أن الأخ أكثر مرتكبي العنف الأسريّ، وأن أعلى نسبة بين الضحايا كانت الأخت.

٢ـ دراسة الحربيّ، مرام (٢٠١٧). بعنوان "دور نظام الحماية من الإيذاء في تحقيق الوقاية من العنف الأسريّ" التي هدفت إلى تحديد نوع أنماط العنف الأسريّ التي يتعامل معها نظام الحماية من الإيذاء، و بيان مدى إسهام نظام الحماية من الإيذاء في تحقيق الوقاية من العنف الأسريّ، وكذلك تحديد دور (الوقاية الموقفيّة، والوقاية الاجتماعيّة) الذي يعتمده نظام الحماية من الإيذاء في الوقاية من العنف الأسريّ من وجهة نظر العاملين في وحدة الحماية الاجتماعيّة، والوقوف على مدى مساهمة نظام الحماية من الإيذاء في الوقاية من عدم تكرار العنف الأسريّ من وجهة نظر المتعرضين للعنف الأسريّ، وذلك بغية التوصل إلى مقترحات تخطيطية وقائية لمواجهة العنف الأسريّ في المجتمع.، ولقد انتهت النتائج إلى أن أبرز أنماط العنف الأسريّ يتمثل في العنف الجسديّ، يليه العنف اللفظيّ، وأن أكثر الضحايا المتزوجات، كما توصلت الباحثة إلى أن أبرز الأدوار التي يقوم بها نظام الحماية من الإيذاء هو تنمية قدرة العاملين من أخصائيين وأخصائيات على التدخل الفوري لحل المشكلات التي تعترض الأسرة نتيجة العنف الواقع عليها.

٣ـ دراسة السيف، عبدالمحسن(٢٠٠٦) بعنوان: (العنف الأسريّ: المظاهر، الأسباب، النتائج، وطرق المواجهة) التي هدفت إلى معرفة الأنماط الشائعة، ودرجة انتشار كل نمط، وأسباب العنف، وما ينجم عنه من آثار سلبيّة، فقد انتهت الدراسة إلى عدد من النتائج منها: أن معظم أنماط العنف الأسريّ الشائعة والمعروفة؛ كالعنف اللفظيّ، والبدنيّ، والنفسيّ، والاجتماعيّ، والاقتصاديّ، والصحيّ، والجنسيّ، والحرمان والإهمال تنتشر في المجتمع السعوديّ، إلا أن بعض تلك الأنماط تعد أكثر شيوعاً في المجتمع السعوديّ مقارنة بالمجتمعات الأخرى، ولوحظ في هذا الصدد أن العنف اللفظيّ يأتي في المركز الأول؛ لأنّه أحد أنواع العنف الأسريّ، ويأتي العنف الاقتصاديّ في المركز الثاني، وفي المركز الثالث العنف النفسيّ، يليه الاجتماعيّ، ويأتي في المركز الخامس الإهمال والحرمان، أما العنف البدنيّ فإنه يأتي في المركز السادس يليه العنف الجنسيّ، ثم العنف الصحيّ في المركز الثامن والأخير. وقدمت الدراسة صوراً ونماذج لكل نوع من أنواع العنف السابقة، وجاء في نتائج الدراسة أن أكثر الأفراد ممارسة للعنف الأسريّ كانوا الأزواج، وأنهم يمارسون العنف ضد زوجاتهم، وذلك من واقع بيانات الدراسة، مع وجود آخرين يمارسون العنف؛ كالزوجات ضد الأزواج، والأبناء ضد آبائهم وأمهاتهم، وأشارت نتائج الدراسة بشكل عام إلى انتشار العنف الأسريّ في المجتمع السعوديّ.

٤ـ دراسة الخطيب، سلوى (٢٠٠٧) بعنوان: " العنف الأسريّ ضد المرأة في مدينة الرياض" التي هدفت إلى التعرف على ظاهرة العنف الأسريّ ضد المرأة في المجتمع السعوديّ وأسبابها، وعلاقة ظاهرة العنف بالمتغيرات الاجتماعيّة؛ كالمستوى التعليميّ، والدخل، والسكن، واستخدمت هذه الدراسة تحليل المضمون، وأخذت العينة من الحالات التي وردت إلى مستشفى الرياض المركزيّ، ووجدت أن العنف ضد المرأة نفسها يتمثل في التسمم الدوائيّ (الانتحار)، ومع تحريم مثل هذا النوع من السلوك المخالف لتعاليم الدين الإسلاميّ الحنيف إلا أن هناك بعض حالات العنف ضد النفس تحدث في المجتمعات، وأوضحت نتائج الدراسة أن العنف ضد المرأة في المجتمع السعوديّ له أشكال مختلفة منها: العنف في محيط الأسرة، ويشمل العنف الجسديّ واللفظيّ والمعنويّ والماديّ، والعنف في إطار المجتمع مثل: الاغتصاب، والتحرش، والإرغام على البغاء.

٥ـ دراسة الحلواني وآخرون (٢٠٠١م) التي أجريت في مدينة الرياض بالمملكة العربيّة السعوديّة، وجدت الدراسة أن حالات العنف المسجلة في تقارير ستة مستشفيات حكوميّة وأهليّة بالعاصمة الرياض من العام (١٩٩٠ـ ٢٠٠٠م) حيث ظهر أن (٧٥) حالة عانت من العنف الشديد، وتمثلت النسب في: ٧٦ % عنفًا بدنيًا، و١٨ % عنفًا جنسيًا، و١٢ % إهمالًا، وهناك العديد من الدراسات التي تثبت ذلك وتؤكده.

ب / الدراسات التي أجريت عن العنف الأسريّ في المجتمعات العربيّة:

١ـ دراسة العامريّ، أروى (١٩٩٨م) بعنوان " العنف العائليّ في الأردن: حجمه ومسبباته" التي هدفت إلى الكشف عن حجم العنف الأسريّ ومسبباته، كانت عينة هذه الدراسة من طلبة الجامعة الأردنيّة، وتبين من خلال هذه الدراسة أن جميع الأسر تعاني من وجود العنف داخلها، وأن حوالي النصف من عدد الأمهات تتعرضن للعنف، الذي وصل إلى حد الضرب.

٢ـ دراسة السمريّ، عدلي (١٩٩٩م). التي هدفت إلى التعرف على الخلفية الثقافية والبيئة الاجتماعية للزوجين، حيث تكونت العينة من (٧٥) زوجة اختيرت بشكل عشوائيّ من مدينة القاهرة، وتبين من نتائج الدراسة عن وجود سمات مشتركة لضحايا العنف الأسريّ بين أفراد هذه الدراسة، مثل: الشعور بالولاء التام، والتبعية للذين أساؤوا إليهن.

٣ـ دراسة العواودة، أمل (٢٠٠٢م). بعنوان " العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردنيّ" التي أجريت حول العنف الذي يمارسه الأزواج ضد زوجاتهم على عينة قوامها ٣٠٠ زوجة وتوصلت إلى نتائج هي: أن العنف الاجتماعيّ (منع الزوجة من العمل) كان أكثر الأنواع انتشاراً حيث كانت نسبة ممارسته ٥٦%، يليه العنف اللفظيّ بنسبة ٥٣%، ثم العنف الصحيّ بنسبة ٥١%، وأخيراً العنف البدني بنسبة بلغت ٤٨%.

٤ـ دراسة العيسويّ، عبدالرحمن (٢٠٠٤م). بعنوان "ظاهرة العنف الأسريّ: أسبابها ومظاهرها"، دراسة ميدانيّة على عينة من المجتمع المصريّ، هدفت إلى التعرف على مرئيات مجموعة من الشباب الجامعيّ من الجنسين(٥٤٦ طالباً وطالبة) حول ما يدور في أذهانهم عن العنف الأسريّ وأنماطه وأسبابه وحجمه، وكيف ينظر الشباب إلى الوضع بعد خمس سنوات. وكان من أبرز نتائج الدراسة تعدد مظاهر العنف الأسريّ، وتباين درجاته من الركل إلى القتل، وهتك العرض والاغتصاب، كما تباينت هذه الظاهرة في مقدار إقرارها، والاعتراف بها من قبل المجموعة، فكان أكثرها الضرب، وأقلها تكراراً القتل. وقد كشفت الدراسة عن تعرض ٤٩% من المشاركين للعنف الأسريّ مع تساوي الجنسين في ذلك، أما الأسباب فمتباينة، وكانت أكثر الأسباب: البطالة، وضغوط الحياة الحديثة، وسوء التنشئة الاجتماعيّة. وترى غالبية أفراد العينة أن معدلات العنف الأسريّ في المجتمع المصريّ في ازدياد، وأن الأطفال هم أكثر تعرضاً للعنف الأسريّ.

ج / الدراسات التي أجريت عن العنف الأسريّ في المجتمعات الأجنبية:

١ـ دراسة شتايمتز(٢٠٠٠). بعنوان " العنف بين الرجل والمرأة: دراسة عبر ثقافية"، وذلك من خلال قيام الباحثة بإجراء المقارنة بين تسع ثقافات التي من خلالها أكدت أن النساء أكثر عنفاً من الرجال في محيط الأسرة، وأن السلوك العنيف يرتبط بالطبيعة البشريّة أكثر من ارتباطه بالظروف الثقافيّة؛ فالنساء يرتكبن العنف الزواجيّ غالبًا في معظم الثقافات؛ كون المنزل مملكة المرأة الخاصة. وقد لاحظت الباحثة تشابهاً في ثقافة الولايات المتحدة، ودولٍ أخرى، وترى الباحثة أن كثيراً من النساء يقدمن تقارير وشكاوى زائفة، وذلك لوجود مكافآت ماليّة وقانونيّة لرعاية الأطفال، يساعدهن في ذلك فساد المحامين.

٢ـ دراسة فرز إيرن، وهانزن (٢٠٠٣). بعنوان " العنف الأسريّ وإساءة تربية الطفل"، وركزت الدراسة على أن المسؤول الأول عن العنف الأسريّ ضد الأطفال يرجع في الدرجة الأولى إلى الأم، حيث تؤكد الإحصاءات أن ١١ % من حالات العنف الأسريّ يرجع إلى الأم نتيجة الإهمال أو العقاب البدنيّ بالضرب، أو الكي، أو الانتهاكات الجنسيّة، وترجع الدراسة أسباب هذه الانتهاكات إلى مجموعة من العوامل أهمها: المسؤولية الملقاة على الأم، وتغذية الأطفال، ضخامة حجم الوقت الذي تقضيه الأمهات مع أطفالهن، والضغوط النفسيّة الواقعة على الأمهات نتيجة لعملهن.

التعليق على الدراسات السابقة

نخلص من هذا العرض للدراسات السابقة عن قضية العنف الأسريّ إلى:

أولاً: أوجه الاتفاق مع الدراسات السابقة.

١ـ نجد أن الدراسات السابقة التي استعرضت سواء العربية منها أو الأجنبية قد اتفقت مع دراستنا الحاليّة على وجود أشكال وصور متعددة للعنف الأسريّ منتشرة في جميع المجتمعات باختلاف ثقافاتها، والأسباب الدافعة لها.

٢– لقد أوضحت الدراسات السابقة انتشار العنف الأسريّ وخاصة ضد الحلقة الأضعف في الأسرة وهي المرأة والأطفال وآثاره المدمرة في تفتيت البناء الاجتماعيّ من خلال اختلال التوازن في البناء الأسريّ الذي يعدّه السيوسولوجيون مركز تكوين الكائن الاجتماعيّ الفاعل في المجتمع.

ثانياً: أوجه الاختلاف مع الدراسات السابقة.

١ـ اختلفت هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة من خلال مجتمع الدراسة ـ منطقة القصيم ـ وفي حدود علم الباحثين لا يوجد دراسة سابقة تناولت العنف الأسريّ من حيث أشكاله وأسبابه خاصةً في المجال السيسيولوجي أجري على هذا المجتمع.

٢ـ لقد حاول الباحثان من خلال أهداف البحث إلى التعرف إلى دور مكاتب الحماية الاجتماعيّة والمصلحين الاجتماعيين بجمعية أسرة ببريدة، والمعوقات التي تواجههم في معالجة هذه القضايا بهدف معرفة جوانب القصور، وذلك للمساهمة في وضع الحلول والمقترحات لمعالجة قضايا العنف الأسريّ من خلال تفعيل دور المؤسسات الحكوميّة والأهليّة.

ثالثاً : العنف بين المشكلة والظاهرة.

أ/ مسببات العنف الأسريّ:

إن ظاهرة العنف الأسريّ وإن كانت موجودة قديماً منذ العصور الأولى للحياة البشريّة إلا أنها آخذة في الظهور والانتشار نتيجة الحياة العصريّة، وما أفرزته من ضغط نفسيٍّ وإحباط لأفراد المجتمع المتولد من طبيعة الحياة اليوميّة.

لقد أثبتت العديد من الدراسات العربيّة والأجنبيّة أن أبرز مسببات العنف الأسريّ في المجتمعات وأكثرها انتشاراً هو تعاطي الكحول والمخدرات، يأتي بعدها في الترتيب الأمراض النفسيّة لدى أحد الزوجين مما يؤثر سلباً على مستوى العلاقة الاجتماعيّة بين الزوجين.

ب/ ضحايا العنف الأسريّ:

تبين من جميع الدراسات التي تجريها الدول العربيّة على ظاهرة العنف الأسريّ في مجتمعاتها أن الزوجة هي الضحية الأولى، وأن الزوج هو المعتدي الأول، يأتي بعدها في الترتيب الأبناء والبنات بأنهم ضحايا للأب أو للأخ الأكبر أو العم. فبنسبته ٩٩% يكون مصدر العنف الأسريّ رجل.(الشبيب،٢٠٠٧).

لذا ومن خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسات العربيّة تبين لنا أن علاقات القوة داخل النسق الأسريّ ليست سوى انعكاس لبناء القوة القائم في المجتمع بشكل عام، ذلك البناء الذي يعزز علاقات القهر والسيطرة والاستغلال الاقتصاديّ في المجتمع، وفي الأسرة من خلال نسق القيم والثقافة؛ فالمرأة أكثر أفراد الأسرة تعرضاً للعنف داخل الأسرة نظراً للفروقات البيولوجية بين الرجل والمرأة.

إن الثقافة السائدة في المجتمعات العربيّة والمجتمع السعوديّ على وجه الخصوص يطغى عليها طابع العادات والتقاليد التي تتصف بشيء من السلطة الذكوريّة ، مما يسبب نشوء بعض المشكلات الأسريّة ومنها العنف الأسريّ.

ج/ العنف الأسريّ بين المشكلة والظاهرة بمنطقة القصيم:

إن العنف الأسريّ في مجتمع منطقة القصيم لم يحظ باهتمام كافٍ من قبل الباحثين والدارسين في شتى المجالات في حدود علم الباحثين، وقد يكون ذلك لعدة أسباب منها ما يعود إلى حساسية هذا الموضوع عند الأسر بالمنطقة، حيث لا يصل إلى الجهات الرسميّة هذا النوع من القضايا مما يصعب التكهن بحجمه وأشكاله واتجاهاته والأسباب التي تؤدي إلى ممارسة هذا السلوك، ويمكن أن يعزى ذلك إلى العادات والتقاليد، وما تحمله من اعتبارات اجتماعيّة وثقافيّة تحول دون لجوء الضحية إلى الأجهزة الأمنيّة، ومكاتب الحماية الاجتماعيّة وغيرها من الجهات المتخصصة لمعالجة مثل هذه القضايا، مما يوقع الباحث في مشكلة التخمين ويجعله في حيرة من أمره، وهذه الحيرة تجعل لدى الباحث الفضول في البحث في هذه القضيّة الاجتماعيّة والنظر فيها والتبصر من خلال الاستقصاء والبحث ليرى إن كانت مستفحلة تصل إلى درجة أن تكون ظاهرة اجتماعيّة آخذة صفة العموميّة في المجتمع من حيث إن غالبية الأسر تمارس هذا النوع من السلوك، أو أنها مجرد حالات فردية لا تمثل ظاهرة بل مشكلة اجتماعيّة عند بعض الأسر يمكن الوقوف على أبعادها ومسبباتها مما استوجب إجراء هذا البحث لدراسة الأسر بالمنطقة للإجابة عن هذا الاستفهام.

د/ الفرق بين الظاهرة الاجتماعيّة والمشكلة الاجتماعيّة عند علماء الاجتماع.

يقع العديد من الباحثين في علم الاجتماع عند سعيهم التمييز بين المشكلة الاجتماعيّة والظاهرة الاجتماعيّة في إشكالية كبيرة، وهي: متى يمكن أن نطلق على أي فعل يمارسه جمع من البشر ظاهرة اجتماعيّة أو مشكلة اجتماعيّة ؟، إذا نظرنا إلى التراث السيوسولوجي نجد أن من اهتم بالظاهرة الاجتماعيّة التي تميز علم الاجتماع عن غيره من العلوم الأخرى ، هو العالم الفرنسي أميل دوركايم الذي عرفها بأنها: " كل ضرب من السلوك ثابتاً كان أو غير ثابت، يمكن أن يباشر نوعاً من القهر الخارجي على الأفراد، أو هي كل سلوك يعم في المجتمع بأسره، وكان ذا وجود خاص مستقل عن الصور التي يتشكل بها في الحالات الفردية".

إذا أخذنا بقول هؤلاء العلماء الذين يرون أن المشكلة الاجتماعيّة يكون لها حكم مسبق من قبل المجتمع، بينما الظاهرة الاجتماعيّة لا يكون لها حكم مسبق من قبل أفراد المجتمع، فهذا يوحي لنا بأن المشكلة الاجتماعيّة تنشأ من رحم الظاهرة الاجتماعيّة، فكيف يمكن أن يحكم المجتمع على سلوكٍ ما دون أن يعرف ماهية هذا السلوك؟

وللمطلع على ما يدور في المجال السيوسولوجي في المجتمع السعوديّ أو العربيّ يرى الاختلاف بين غالبية أصحاب هذا العلم والمنتسبين له في تحديد الفرق بين هذين المفهومين، ويعود ذلك للغموض الذي يكتنفهما تبني كل طرف منهما إلى وجهة نظر خاصة دون الاقتناع بما آتى به أصحاب هذا العلم، فإذا ذهبنا إلى من يرجع إليه الفضل في النهوض بهذا العلم، وتحديد مجال بحثه، وبيان طرقه" أميل دوركايم" نجده قد ميز بين نوعين من الظواهر الاجتماعيّة، أي بين الظواهر السليمة والظواهر المعتلة. أما الأولى فهي تلك التي تعم في المجتمع، وترتبط في الوقت نفسه بالشروط الاجتماعيّة الحقيقية فيه، أي أنها هي التي توجد على النحو الذي ينبغي أن تكون عليه الآن، وأما النوع الثاني منها فهي الظواهر المعتلة، وهي التي تعم في المجتمع، ولا ترتبط بالشروط الاجتماعيّة نفسها، وهي التي ينبغي أن تكون على نحو غير النحو الذي توجد عليه الآن. وعند تطبيق دوركايم هذه التفرقة؛ تبين له بعض الحقائق التي فاجأته، وأثارت دهشته، ثم ما لبث أن اضطر إلى قبوله، فمن ذلك أنه يرى أن الجريمة ليست ظاهرة معتلة أو شاذة، بل هي ظاهرة سليمة؛ لأنها توجد في جميع المجتمعات، مهما اختلفت أشكالها أو صورها. (قاسم، محمود،١٩٧٤،ص ٦٨-٦٩)

وعند بحثنا في الدراسات الاجتماعيّة في العالم العربي نرى أن الغالبية العظمى من الباحثين يصنفون جميع القضايا التي تتناولتها بحوثهم ظاهرة اجتماعيّة بينما نقف عند ما يعقد في المؤتمرات والندوات العلميّة نجد الجدل السيسيولوجي حاضر في الكثير منها؛ حيث هناك من يصنف العنف الأسريّ بأنه ظاهرة اجتماعيّة، والطرف الآخر بأنه مشكلة اجتماعيّة، الصنف الأول يعللون ذلك بأن العنف الأسريّ أخذ صفة العمومية من حيث الانتشار، فإذا كان هذا الفعل أو السلوك البشريّ بدرجة عالية من الانتشار يمكن أن يطلق عليه ظاهرة اجتماعيّة، بينما الصنف الثاني يعللون ذلك بسلبية السلوك، وتأثيره على الحياة الاجتماعيّة للبشر، فلذلك أطلق الباحثون على هذا الصنف مشكلة اجتماعيّة ، فكما نرى هذين الطرفين على النقيض في تناولها لهذه القضية التي تؤرق المجتمعات العربيّة، لذا فإن العنف الأسريّ يعد ظاهرة اجتماعيّة إذا تحقق الشرط الأول من حيث درجة الانتشار في المجتمع بحيث يأخذ صفة العمومية وممارسته من قبل جمع من أفراد المجتمع، ويمارسون نوعًا من القهر والإلزام ولا نقصد هنا الإجبار بل الإلزام الاختياريّ فنجد أن العنف الأسريّ يحدث نتيجة ما تفرضه ضغوط الحياة على الأفراد مما يلجؤون إلى ممارسته في حياتهم الاجتماعيّة، أما إذا ذهبنا إلى القول بما ذهب إليه الصنف الآخر من الباحثين بأن العنف الأسريّ مشكلة اجتماعيّة؛ لأنه يهدد كيان الأسرة، ويحدث خللًا في بناء المجتمع دون النظر إلى حجم انتشاره في المجتمع، فإذا أخذنا بهذا الرأي فنكون بذلك قد حكمنا على سلوك بشريّ دون معرفة حجم انتشاره في المجتمع، وهو الشرط الأول الذي يمكن من خلاله أن يطلق على أي سلوك بشريّ يمارسه جمع من البشر ظاهرة اجتماعيّة يمكن أن يكون العنف الأسريّ ظاهرة اجتماعيّة سلبيّة إذا أصبح يأخذ منحنى كبيرًا من حيث تهديده بناء الأسرة وتكوينها.

الإجراءات المنهجيّة للبحث:

أولاً: منهج الدراسة.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفيّ؛ لأنه أقرب المناهج لوصف الظاهرة محل الدراسة، وذلك لأن الدراسات الوصفيّة تهتم بوصف الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، وأنه يعبر عنها تعبيراً كيفياً أو تعبيراً كمياً.(عبيدات، وآخرون،٢٠١٦)، كما أن الاعتماد عليه تبين لنا أن الدراسة متعلقة بقضية راهنة وهي العنف الأسريّ بين المشكلة والظاهرة، لذلك حاولت الدراسة الاستشراف وفقاً للدلالات والمعطيات للفت النظر إلى هذه القضية في منطقة القصيم.

ثانياً: مجتمع الدراسة وعينها.

تكوّن مجتمع الدراسة من جميع أفراد الأسر بمنطقة القصيم حيث يبلغ عدد سكانها(١٢١٥٨٥٨) نسمة، موزعين على (١٣) محافظة، وهي (بريدة، وعنيزة، والرس، والمذنب، والبكيرية، والبدائع، والأسياح، والنبهانية، وعيون الجواء، ورياض الخبراء، والشماسية، وعقلة الصقور، وضريه)، ونظراً إلى ضخامة عدد أفراد مجتمع البحث عمد الباحثان إلى تقسيم مجتمع البحث لقياس رأي الشارع وفق العينة الحصصية لكل محافظة لمعرفة حجم عدد الأفراد الذين يمثلون كل محافظة وفق المعادلة الآتية، وهي عدد سكان كل محافظة مقسوم على العدد الكلي لمنطقة القصيم لمعرفة حصة مشاركة أفراد كل محافظة من العدد الإجمالي ونسبتها لاستبانات قياس رأي الشارع البالغ عددها (٤٥٨) استمارة ، وهي(بريدة، وعنيزة، والرس، والمذنب، والبكيرية، والبدائع، والأسياح، والنبهانية، وعيون الجواء، ورياض الخبراء، والشماسية، وعقلة الصقور، وضريه)، وبلغ حجمها (٤٥٨) مفردة موزعة بين الذكور والإناث، وعبأت الاستبانات من أفراد العينة بأسلوب العينة الصدفية لمناسبتها لمثل هذه الدراسات، وضمان عدم التحيز، حيث ووزعت الاستبانات على أفراد المجتمع الزائرين للمستشفيات خلال فترة البحث، أما العاملين في مكتب الحماية الاجتماعيّة بمنطقة القصيم البالغ عددهم (١٨) فردًا، والمصلحين الاجتماعيين بجمعية أسرة بمدينة بريدة البالغ عددهم (١٦) فردًا أثناء إجراء البحث، وحُصِرَ جميع أفراد العينة بالكامل، وجاءت خصائص كل عينة وفقاً للآتي:

جدول رقم (١) توزيع البيانات الديمغرافية لعينة الدراسة من جميع أفراد الأسر بمنطقة القصيم

المتغيرات	الفئات	العدد	النسبة
الجنس	ذكر	٢٠٢	%٤٤,١
	أنثى	٢٥٦	%٥٥,٩
الجنسيّة	سعوديّ	٤٤٧	%٩٧,٦
	غير سعوديّ	١١	%٢,٤
المحافظة	الأسياح	١٥	%٣,٣
	البدائع	٢٥	%٥,٥
	البكيرية	٢١	%٤,٦

المتغيرات	الفئات	العدد	النسبة
	الرس	٤١	%٩,٠
	الشماسية	٧	%١,٥
	المذنب	٢٠	%٤,٤
	النبهانية	١٧	%٣,٧
	بريدة	١٩٨	%٤٣,٢
	رياض الخبراء	١٠	%٢,٢
	ضرية	١٠	%٢,٢
	عقلة الصقور	١٤	%٣,١
	عنيزة	٧٠	%١٥,٣
	عيون الجواء	١٠	%٢,٢
العمر	أقل من ٢٠ عامًا	٥	%١,١
	من ٢٠ إلى ٣٠ عامًا	١٧٣	%٣٧,٨
	من ٣١ إلى ٤٠ عامًا	١٨٥	%٤٠,٤
	من ٤١ إلى ٥٠ عامًا	٧٦	%١٦,٦
	من ٥١ إلى ٦٠ عامًا	١٦	%٣,٥
	أكبر من ٦١ عامًا	٣	%٠,٧
الحالة الاجتماعيّة	أرمل	٧	%١,٥
	أعزب	١٤١	%٣٠,٨
	متزوج	٢٨٨	%٦٢,٩
	مطلق	٢٢	%٤,٨
الحالة التعليميّة	أمي	٢	%٠,٤
	يقرأ ويكتب	٦	%١,٣
	تعلم ابتدائي	٧	%١,٥
	تعليم متوسط	١٨	%٣,٩
	تعلم ثانوي	٧٢	%١٥,٧
	دبلوم بعد الثانوي	٤٩	%١٠,٧
	بكالوريوس	٢٦١	%٥٧,٠
	دبلوم عالي	٢٥	%٥,٥
	ماجستير	١٢	%٢,٦

المتغيرات	الفئات	العدد	النسبة
	دكتوراه	٦	%١,٣
العمل	أعمال حرة	٢٠	%٤,٤
	بلا عمل	١٠٥	%٢٢,٩
	طالب	٣٨	%٨,٣
	موظف بقطاع خاص	١٠٢	%٢٢,٣
	موظف حكومي	١٩٣	%٤٢,١
الدخل الشهري	أقل من ٣٠٠٠ ريال	١٣٢	%٢٨,٨
	أكثر من ٣٠٠٠ وأقل من ٦٠٠٠ ريال	٦٦	%١٤,٤
	أكثر ٦٠٠٠ وأقل من ١٠٠٠٠ ريال	١١٧	%٢٥,٥
	أكثر من ١٠٠٠٠ وأقل من ٢٠٠٠٠ ريال	١٣١	%٢٨,٦
	أكثر من ٢٠٠٠٠ ريال	١٢	%٢,٦
الإجمالي		٤٥٨	%١٠٠

عرض الجدول رقم (١) البيانات الديمغرافية لعينة الدراسة من أفراد المجتمع بمنطقة القصيم حيث أظهر فئات مختلفة من أفراد المجتمع، فتوزعت عينة هذه الدراسة بين الذكور والإناث بنسب متقاربة؛ حيث بلغت نسبة الإناث ٥٥,٩%، بينما النسبة المتبقية من الذكور، وغلب على العينة السعوديين بنسبة ٩٧,٦%، وتوزعت عينة الدراسة على محافظات المنطقة بنسبة تتوافق مع الحجم السكاني لكل محافظة؛ حيث جاءت النسبة الأكبر من محافظة بريدة بنسبة ٤٣,٢%، تليها محافظة عنيزة بنسبة ١٥,٣% من عينة الدراسة، وتوزعت عينة الدراسة وفقاً لفئات العمر بنسب مختلفة؛ حيث تركزت عينة الدراسة في الفئة العمريّة من ٣١ إلى ٤٠ عامًا بنسبة ٤٠,٤% من عينة الدراسة، والفئة العمريّة من ٢٠ إلى ٣٠ عامًا بنسبة ٣٧,٨%، كما غلب على عينة الدراسة فئة المتزوجين بنسبة ٦٢,٩%، بينما فئة العزاب بلغت نسبتها ٣٠,٨%، وباقي النسب للأرامل والمطلقين، وتنوعت أيضاً الحالة التعليميّة لعينة الدراسة؛ حيث جاءت النسبة الأكبر للذين يحملوا درجة البكالوريوس بنسبة ٥٧%، بينما كانت هناك نسب أخرى متنوعة في مستويات تعليميّة مختلفة، كما تنوعت الحالات العمليّة لعينة الدراسة، حيث جاءت نسبة كبيرة للذين يعملون بالقطاع الحكومي بنسبة ٤٢,١%، بينما ٢٢,٩% بلا عمل، و ٢٢,٣% للذين يعلموا بالقطاع الخاص، كما تنوعت فئات الدخل الشهريّ لعينة الدراسة؛ حيث جاءت ٢٨,٨% من عينة الدراسة من أصحاب الدخل الأقل من ٣٠٠٠ ريال، و ٢٨,٦% من أصحاب الدخل أكثر من ١٠٠٠٠، وأقل من ٢٠٠٠٠ ريال، وأظهرت البيانات الأولية عامة لعينة الدراسة أن العينة شملت تنوعًا في أفراد المجتمع بمنطقة القصيم، وشملت فئات مختلفة ومتنوعة في المستويات التعليميّة، والحالة الاجتماعيّة، والدخل الشهريّ، والحالة الوظيفيّة حتى محافظة السكن، وهذا التنوع بالعينة يعزز مصداقية الدراسة ونتائجها.

جدول رقم (٢) توزيع البيانات الديمغرافية لعينة الدراسة من العاملين بمكتب الحماية الاجتماعيّة والمصلحين الاجتماعيين بجمعية أسرة.

المتغيرات	الفئات	جمعية أسرة ببريدة		مكتب الحماية الاجتماعيّة ببريدة	
		ك	%	ك	%
العمر	من ٢٠ إلى ٣٠ عامًا	١	%٦,٣	٠	%٠,٠
	من ٣١ إلى ٤٠ عامًا	٤	%٢٥,٠	٦	%٣٣,٣
	من ٤١ إلى ٥٠ عامًا	٩	%٥٦,٣	١٢	%٦٦,٧
	من ٥١ إلى ٦٠ عامًا	٢	%١٢,٥	٠	%٠,٠
النوع	أنثى	٥	%٣١,٣	٦	%٣٣,٣
	ذكر	١١	%٦٨,٨	١٢	%٦٦,٧
المؤهل العلميّ	ثانوي	٠	%٠,٠	١	%٥,٦
	بكالوريوس	١٢	%٧٥,٠	١٧	%٩٤,٤
	ماجستير	٣	%١٨,٨	٠	%٠,٠
	دكتوراه	١	%٦,٣	٠	%٠,٠
الوظيفة	أخصائي نفسيّ	٥	%٣١,٣	٣	%١٦,٧
	باحث اجتماعيّ، أو مصلح اجتماعيّ	١١	%٦٨,٨	١٥	%٨٣,٣
الخبرة	أقل من ٣ سنوات	٤	%٢٥,٠	٨	%٤٤,٤
	من ٣ أقل من ٦ سنوات	٣	%١٨,٨	٥	%٢٧,٨
	من ٦ إلى أقل من ١٠ سنوات	٢	%١٢,٥	٣	%١٦,٧
	١٠ سنوات فأكثر	٧	%٤٣,٨	٢	%١١,١
الإجمالي		**١٦**	**%١٠٠**	**١٨**	**%١٠٠**

يتضح من الجدول رقم (٢) أن البيانات الديمغرافية لعينة الدراسة من العاملين بمكتب الحماية الاجتماعيّة، والمصلحين الاجتماعيين بجمعية أسرة ببريدة متنوعة، فجاءت متوافقة في نسبة الذكور؛ حيث بلغت نسبة الذكور بعينة الدراسة من جمعية أسرة ببريدة ٦٨,٨%، بينما بمكتب الحماية الاجتماعيّة ٦٦,٧%، كما جاءت الفئة العمريّة الأكثر هي الفئة العمريّة من ٤١ إلى ٥٠ عامًا، وتشكل نسبتها في مكتب الحماية ٦٦,٧%، بينما في جمعيّة أسرة بلغت نسبتها ٥٦,٣%، كما غلب المؤهل العلميّ بكالوريوس على عينة الدراسة من الجهتين؛ حيث بلغت نسبة مكتب الحماية الاجتماعيّة ٩٤,٤%، بينما جمعيّة أسرة ٧٥%، كما أظهرت النتائج أن هناك ٢٥% من عينة الدراسة بالجمعيّة من حملت الماجستير والدكتوراه، وهو ما يعزز آراءهم حول موضوع الدراسة، كما غلب على عينة الدراسة وظيفيّة الباحث اجتماعيّ بنسبة

٨٣,٣% بمكتب الحماية و ٦٨,٨% بجمعية أسرة ، ولكن يوجد نسبة من العينة يعملون أخصائيين نفسيين، وتنوعت فئات الخبرة في الجهتين حيث إن النسبة الأكبر من مكتب الحماية من أصحاب الخبرة أقل من ٣ سنوات بنسبة ٤٤,٤%، بينما جمعيّة أسرة النسبة الأكبر ٤٣,٨% من أصحاب الخبرة من ١٠ سنوات فأكثر.

ثالثاً: أدوات الدراسة.

استخدم الباحثان الاستبانة أداة لجمع البيانات، حيث صيغة العبارات بناء على الخطوات المتبعة من الاطلاع على التراث السيوسولوجي حول موضوع البحث، وما جاء في الدراسات السابقة، وإلى ما أسفرت عنه الدراسة الاستطلاعيّة التي قام بها الباحثان، وقد اشتملت الدراسة على استبانتين:

الأولى: وجهت لأفراد المجتمع بمنطقة القصيم، واشتملت على مجموعة من الأسئلة المغلقة والمفتوحة التي اشتقت من تساؤلات الدراسة الأساسية وذلك لمعرفة مدى انتشار العنف الأسريّ، وأشكاله وأسبابه، ومن يمارسه في الأسرة وذلك من وجهة نظر المبحوثين.

الثانية: وجهت للعاملين في مكتب الحماية الاجتماعيّة والمصلحين الاجتماعيين بجمعية أسرة ببريدة، وتتكوّن من متغيرات مستقلة هي: (العمر، والجنس، والمؤهل التعليميّ، والتخصص العلميّ، وسنوات الخبرة في هذا المجال) والمتغيرات التابعة وهي بقية الأسئلة.

تم التأكد من صدق أداة الدراسة من خلال الصدق الظاهريّ (صدق المحكمين) حيث استخدم الصدق الظاهريّ بهدف التأكد من مدى صلاحيّة أدوات الدراسة وملاءمتها لأغراض البحث، وذلك من خلال عرضها في صورتها الأوليّة على مجموعة من المحكمين من الأساتذة المختصين لإبداء الرأي فيما يتعلق بمدى مناسبة العبارات للمحاور، وأدخلت التعديلات اللازمة سواء بالحذف، أو الإضافة، أو إعادة الصياغة لهذه العبارات.

رابعاً: المعالجة الإحصائيّة.

استخدم الباحثان عددًا من الأساليب الإحصائيّة المناسبة، للإجابة عن تساؤلات الدراسة حيث تم حساب التكرارات، والنسب المئوية، خلال استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعيّة (Statistical Package for the Social Sciences-SPSS).

نتائج الدراسة الميدانيّة:

حلل الباحثان محاور الدراسة لاستخراج نتائجها وفقاً لتساؤلاتها المختلفة وجاءت النتائج كالآتي:

الإجابة عن التساؤل الأول: هل العنف الأسريّ بمنطقة القصيم أصبحت ظاهرة اجتماعيّة أو مشكلة؟

و الإجابة على هذا التساؤل من خلال الاستبانة الموجهة لأفراد المجتمع بمنطقة القصيم وجاءت النتائج كالآتي:

جدول رقم (٣) نتائج آراء عينة الدراسة من أفراد المجتمع بمنطقة القصيم حول هل العنف الأسريّ بمنطقة القصيم أصبحت ظاهرة اجتماعيّة أو مشكلة؟

هل العنف الأسريّ بمنطقة القصيم أصبحت ظاهرة اجتماعيّة أو مشكلة ؟	تكرار	النسبة
العنف الأسريّ غير منتشر في المجتمع	١٥٧	%٣٤,٣
منتشر في الأسر ولكن بشكل محدد جداً	٢٦١	%٥٧,٠
منتشر في كثير من الأسر	٤٠	%٨,٧

من الجدول رقم (٣) أكدت آراء عينة الدراسة من أفراد المجتمع أن العنف الأسريّ منتشر في الأسر ولكن بشكل محدد حيث أيد ذلك ٥٧% من عينة الدراسة، بينما رأى ٣٤,٣% من العينة أن العنف الأسريّ لا يشكِّل مشكلة في المجتمع ، ولكن نسبة قليلة بلغت ٨,٧% فقط أكدت أنه منتشر في كثير من الأسر. من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا من إجابة المبحوثين التي تشكل ٥٧% بأن العنف الأسريّ ليس ظاهرة اجتماعيّة، وإنما محدد الانتشار جداً.

كما أخذ الباحثان رأي أفراد المجتمع بمنطقة القصيم حول الطريقة المعتادة على الحوار داخل الأسرة فيما يخص أحد أفراد الأسرة، أو الأسرة بأكملها وجاءت النتائج كالآتي:

جدول رقم (٤) نتائج آراء عينة الدراسة من أفراد المجتمع بمنطقة القصيم حول الطريقة المعتادة على الحوار داخل الأسرة فيما يخص أحد أفراد الأسرة، أو الأسرة بأكملها

الطريقة المعتادة على الحوار داخل الأسرة فيما يخص أحد أفراد الأسرة، أو الأسرة بأكملها	تكرار	نسبة
التسلطيّة من رب الأسرة، والتفرد باتخاذ القرارات.(لا يقصد بها القوامة الشرعيّة).	١٠٦	%٢٣,١
تمارس الأسر الحوار بطريقه طبيعيّة واعتياديّة	٣٠٦	%٦٦,٨
طريقة فيها خوف من خلال ممارسة التهديد	٤٤	%٩,٦
أخرى	٢	%٠,٤

من الجدول رقم (٤) يتضح أن ٦٦,٨% من عينة الدراسة ترى أن الطريقة المعتادة على الحوار داخل الأسرة فيما يخص أحد أفراد الأسرة، أو الأسرة بأكملها هي "ممارسة الأسر الحوار بطريقه طبيعيّة واعتياديّة"، بينما أكدت ٢٣,١% أن التسلطيّة من رب الأسرة، والتفرد باتخاذ القرارات.(لا يقصد بها القوامة الشرعيّة) هي الطريقة المعتادة للحوار داخل الأسرة، في حين أن ٩,٦% من عينة الدراسة ترى أن الطريقة المعتادة على الحوار داخل الأسرة فيما يخص أحد أفراد الأسرة، أو الأسرة بأكملها هي طريقة فيها خوف من خلال ممارسة التهديد، وهو ما يعكس اختلافًا في آراء المجتمع حول طرائق الحوار داخل الأسر لاختلاف المستويات الاجتماعيّة والتعليميّة.

الإجابة عن التساؤل الثاني حول: أشكال العنف الأسريّ بمنطقة القصيم :

الإجابة عن هذا التساؤل من خلال الاستبيانات الثلاث حيث إنه سؤال مشترك بين عينات الدراسة الثلاث، وجاءت النتائج كالآتي:

جدول رقم (٥) نتائج آراء عينة الدراسة حول أشكال العنف الأسريّ بمنطقة القصيم

أشكال العنف الأسريّ المنتشرة بين أفراد الأسر		أفراد المجتمع			المصلحون الاجتماعيون بجمعية أسرة			العاملون في مكتب الحماية الاجتماعيّة		
		تكرار	النسبة	الترتيب	تكرار	النسبة	الترتيب	تكرار	النسبة	الترتيب
العنف الجسديّ	تعرض المُعنف للضرب بآلة حادة من قبل أفراد أسرته	٧٤	٢٥,١٧ %	٣	٧	%٤٣,٨	٢	١٢	%٦٦,٧	٢
	التعذيب الجسديّ في أماكن حساسة بالجسم	٥٣	١٨,٠٣ %	٤	٥	%٣١,٣	٣	١١	%٦١,١	٣
	التعرض للتحرش الجنسيّ من قبل أفراد أسرته	٨٧	٢٩,٥٩ %	١	٩	%٥٦,٣	١	١٦	%٨٨,٩	١
	أخرى	٨٠	٢٧,٢١ %	٢	٣	%١٨,٨	٤	٤	%٢٢,٢	٤
العنف اللفظيّ	تعرض المُعنف للشتم بألفاظ نابية من قبل أفراد أسرته	٣٠٤	%٦٦,٤	١	١٤	%٨٧,٥	١	١٧	%٩٤,٤	١
	التهديد بالضرب من قبل أفراد أسرته بشكل مستمر	١٨٥	%٤٠,٤	٣	٩	%٥٦,٣	٢	١٦	%٨٨,٩	٢
	تعرض المُعنف للسخريّة أمام الآخرين من قبل أفراد أسرته	٢٣٧	%٥١,٧	٢	٩	%٥٦,٣	٢	٩	%٥٠,٠	٣
	أخرى	٠	%٠,٠	٤	٢	%١٢,٥	٤	٣	%١٦,٧	٤

العنف المعنويّ	الحبس في المنزل وعدم الخروج	٢٠٧	%٤٥,٢	٢	١٣	%٨١,٣	١	١٥	%٨٣,٣	١
	الحرمان من ممارسة الهوايات الشخصيّة	٣١١	%٦٧,٩	١	١١	%٦٨,٨	٢	١١	%٦١,١	٣
	الطرد من المنزل	٨٨	%١٩,٢	٣	١٠	%٦٢,٥	٣	١٥	%٨٣,٣	١
	أخرى	٤٥	%٩,٨	٤	١	%٦,٣	٤	٢	%١١,١	٤

من الجدول رقم (٥) نجد أن هناك تقاربًا بين آراء عينة الدراسة الثلاث حول أشكال العنف الأسريّ بمنطقة القصيم؛ حيث أكدوا أن التعرض للتحرش الجنسيّ من قبل أفراد الأسرة من أهم أشكال العنف الجسديّ حيث أيده ٢٩,٥٩% من عينة الدراسة من أفراد المجتمع، بينما أيدها ٥٦,٣% من المصلحين الاجتماعيين بجمعيّة أسرة، و ٨٨,٩% من العاملين في مكتب الحماية الاجتماعيّة ، كما أظهرت النتائج أن تقارب آرائهم حول أكثر نوعيات العنف اللفظيّ؛ حيث أيد أفراد المجتمع بنسبة ٦٦,٤% أن أكثر النوعيات هي تعرض المُعنف للشتم بألفاظ نابية من قبل أفراد أسرته، كما أيدها العاملون في مكتب الحماية الاجتماعيّة بنسبة ٩٤,٤% ، وأيدها المصلحون الاجتماعيّون بجمعية أسرة بنسبة ٨٧,٥% منهم.

واختلفت آراؤهم حول أهم أشكال العنف المعنويّ؛ حيث أيد أفراد المجتمع أن الحرمان من ممارسة الهوايات الشخصيّة هو أهم أشكال العنف المعنويّ بنسبة ٦٧,٩% من عينة الدراسة، بينما أيد المصلحون الاجتماعيّون بجمعيّة أسرة أن الحبس في المنزل، وعدم الخروج هو أهم أشكال العنف المعنويّ بنسبة ٨١,٣% منهم، وعرض العاملون في مكتب الحماية الاجتماعيّة شكلين من أشكال هذا العنف المعنويّ، وهما: الحبس في المنزل، وعدم الخروج ، بالإضافة إلى الطرد من المنزل بنسبة تأييد بلغت ٨٣,٣%.

الإجابة عن التساؤل الثالث حول الأسباب التي تقف خلف العنف الأسريّ بمنطقة القصيم :

الإجابة عن هذا التساؤل من خلال الاستبيانات الثلاث حيث إنه سؤال مشترك بين عينات الدراسة الثلاث، ولكنها جاءت بعناصر مختلفة، وجاءت النتائج كالآتي:

النتائج من وجهة نظر عينة الدراسة من أفراد المجتمع بمنطقة القصيم:

الجدول رقم (٦) نتائج آراء عينة الدراسة من أفراد المجتمع حول الأسباب التي تقف خلف العنف الأسريّ بمنطقة القصيم

الأسباب التي تقف خلف العنف الأسريّ بمنطقة القصيم	التكرار	النسبة	الترتيب
١-ضعف المستوى التعليميّ.	٣٠٤	%٦٦,٤	١
٨-تعاطي أحد أفراد الأسرة المخدرات.	٢٩٥	%٦٤,٤	٢
٢-ثقافة فرض سيطرة عائل الأسرة على أفراد أسرته.	٢٩٤	%٦٤,٢	٣
٣-ضعف الوازع الدينيّ.	٢٨٨	%٦٢,٩	٤
٦-تفكك الأسرة نتيجة الطلاق.	٢٥٢	%٥٥,٠	٥
٥-عدم احترام الخصوصية بين أفراد الأسر.	٢٢٧	%٤٩,٦	٦

الأسباب التي تقف خلف العنف الأسريّ بمنطقة القصيم	التكرار	النسبة	الترتيب
١٠-عدم القدرة على مواجهة المشكلات.	٢٢٥	%٤٩,١	٧
٤-تدني المستوى الاقتصاديّ للأسر.	٢٢١	%٤٨,٣	٨
٩-الشعور بالإحباط.	١٧٨	%٣٨,٩	٩
٧-غياب أحد الوالدين للوفاة.	١٧٤	%٣٨,٠	١٠
١١-تفضيل الحلول العدوانية.	١٧٧	%٣٨,٦	١١
١٢-الخروج من المنزل دون استئذان.	١٧٢	%٣٧,٦	١٢

من الجدول رقم (٦) يتضح أن أهم الأسباب التي تقف خلف العنف الأسريّ بمنطقة القصيم من وجهة نظر أفراد المجتمع هي "ضعف المستوى التعليميّ" بنسبة بلغت ٦٦,٤% ، يليها "تعاطي أحد أفراد الأسرة المخدرات" بنسبة بلغت ٦٤,٤%، ثم سبب " ثقافة فرض سيطرة عائل الأسرة على أفراد أسرته " بنسبة بلغت ٦٤,٢%، وسبب "ضعف الوازع الدينيّ" بلغت نسبة تأييده كسبب من أسباب العنف الأسريّ بمنطقة القصيم ٦٢,٩%، بينما سبب " تفكك الأسرة نتيجة الطلاق" أيدها ٥٥% من عينة الدراسة، وجاءت باقي الأسباب بنسبة تأييد أقل من ٥٠% من عينة الدراسة؛ حيث جاء أقل الأسباب تأييدًا هو سبب " الخروج من المنزل دون استئذان " بنسبة تأييد ٣٧,٦% من عينة الدراسة من أفراد المجتمع.

النتائج من وجهة نظر عينة الدراسة من العاملين في مكتب الحماية الاجتماعيّة والمصلحين الاجتماعيين بجمعيّة أسرة بمدينة بريدة:

الجدول رقم (٧) نتائج آراء عينة الدراسة من العاملين في مكتب الحماية الاجتماعيّة والمصلحين الاجتماعيين بجمعية أسرة بمدينة بريدة حول الأسباب التي تقف خلف العنف الأسريّ بمنطقة القصيم

الأسباب التي تقف خلف العنف الأسريّ بمنطقة القصيم	المصلحون الاجتماعيون بجمعيّة أسرة			العاملون في مكتب الحماية الاجتماعيّة		
	التكرار	النسبة	الترتيب	التكرار	النسبة	الترتيب
ضعف الوازع الديني.	١١	%٦٨,٨	٢	١٤	%٧٧,٨	٣
تدني المستوى الاقتصاديّ للأسرة.	١١	%٦٨,٨	٢	١٣	%٧٢,٢	٤
تأثير الإعلام الحديث وهيمنة الثقافة العالميّة.	١٠	%٦٢,٥	٣	١٨	%١٠٠	١
عدم وعي أفراد المجتمع بقوانين الحماية ضد العنف الأسريّ.	١٥	%٩٣,٨	١	١٦	%٨٨,٩	٢
عدم توفير الحماية اللاحقة للمعنف بعد لجوئه إلى الجهات الحكوميّة المعنية بهذا الجانب.	٧	%٤٣,٨	٤	٩	%٥٠,٠	٥
أخرى	١	%٦,٣	٥	٣	%١٦,٧	٦

من الجدول رقم (٧) يتضح أن أهم الأسباب التي تقف خلف العنف الأسريّ بمنطقة القصيم من وجهة نظر المصلحين الاجتماعيين بجمعيّة أسرة هي: " عدم وعي أفراد المجتمع بقوانين الحماية ضد

العنف الأسريّ" بنسبة بلغت ٩٣,٨% ، ثم سببي "ضعف الوازع الدينيّ"، و "تدني المستوى الاقتصاديّ للأسرة" بنسبة بلغت ٦٨,٨% لكل منهما، وجاء أقل الأسباب هو " عدم توفير الحماية اللاحقة للمعنف بعد لجوئه إلى الجهات الحكوميّة المعنية بهذا الجانب" بنسبة بلغت ٤٣,٨% بينما هناك مجموعة أسباب أخرى من وجهة نظرهم، في حين أن أهم الأسباب التي تقف خلف العنف الأسريّ بمنطقة القصيم من وجهة نظر العاملين في مكتب الحماية الاجتماعيّة هو " تأثير الإعلام الحديث، وهيمنة الثقافة العالميّة" بنسبة إجماع من هذه العينة بنسبة بلغت ١٠٠% ، يليه سبب آخر: " عدم وعي أفراد المجتمع بقوانين الحماية ضد العنف الأسريّ" بنسبة تأييد بلغت ٨٨,٩%، وجاء أقل الأسباب تأييدًا هو " عدم توفير الحماية اللاحقة للمعنف بعد لجوئه إلى الجهات الحكومية المعنية بهذا الجانب" بنسبة بلغت ٥٠% من عينة الدراسة من العاملين في المكتب.

الإجابة عن التساؤل الرابع: حول دور مكتب الحماية الاجتماعيّة والمصلحين الاجتماعيين بجمعية أسرة في التعامل مع العنف الأسريّ بمنطقة القصيم :

أظهرت نتائج تحليل استبانة مكتب الحماية الاجتماعية والمصلحين الاجتماعيين بجمعية أسرة في التعامل مع العنف الأسريّ بمنطقة القصيم؛ حيث تسهم الجمعية في توعية المجتمع عن العنف الأسريّ، وتتعاون جمعية أسرة مع مؤسسات الدولة في وضع الحلول لقضايا العنف الأسريّ، بالإضافة إلى قيام جمعية أسرة بمتابعة حالات العنف بعد معالجتها، بينما جاء مكتب الحماية الاجتماعية في مساهمته أيضاً في توعية المجتمع عن العنف الأسريّ، ومساهمته في إعادة صياغة القوانين لحماية المعنفين من خلال ما يستجد في الميدان، هذا بالإضافة إلى معالجتها قضايا العنف من خلال جلسات جماعية مشتركة بين أطراف العنف (الضحية، والمعتدي، والأسرة) وإلزام المعتدي بتعهد خطيّ بعدم ممارسة العنف الأسريّ مرة أخرى.

وحول الإجراءات المتبعة من قبل جمعية أسرة ببريدة في التعامل مع قضايا العنف الأسريّ عرضت آراء مختلفة حول هذه الإجراءات بالتفصيل حيث استخلصت هذه الإجراءات في كون الجمعية تقوم باستقبال الحالة المعنفة، وتقديم الحماية له، والتواصل مع الجهات الرسميّة إذا تطلب الأمر ذلك، وعرض الصلح على الطرفين، وتقديم الرعاية الاجتماعيّة والنفسيّة، ومتابعة الحالة إما عن طريق الهاتف أو الحضور إلى مقر الجمعيّة، كما عرض بعض أفراد العينة بعض الإجراءات الأخرى التي تقوم بها الجمعيّة؛ كالاستماع إلى جميع أطراف المشكلة، وتحديد النقاط التي تحتاج إلى علاج ، والدعم المعنويّ، كما تقوم الجمعيّة بالبحث عن الأسباب، وتقديم العلاج بالتوجيه أو بالعلاج النفسيّ بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

في حين جاءت أهم الإجراءات المتبعة من قبل مكتب الحماية الاجتماعيّة في التعامل مع قضايا العنف الأسريّ قريبة من الإجراءات بجمعيّة أسرة ببريدة؛ حيث يتم التدرج في اتخاذ الإجراءات المتخذة بداية بالحضور للمبلغ لمقر وحدة الحماية، وتقديم الشكوى بعد ذلك إحضار المُعنفين إلى مقر الوحدة، وأخذ إفادتهم وتعهدات عليهم في حالة التأكد من وجود العنف، وعند التكرار إحالة البلاغ إلى النيابة العامة مع تقديم رعاية لاحقة لبعض القضايا التي تحتاج إلى رعاية، والتأكيد على تطبيق ما نصت عليه اللوائح والأنظمة الخاصة بالحماية – مقابلة الحالات – عمل دراسة للحالة اجتماعية ونفسيّة للحالات التي تتطلب

الدراسة – وتحليل عناصر المشكلة، وحلها وإحالة المخاطبات والمراسلات إلى الجهات ذات العلاقة – تحديد الإجراء المتخذ لكل حالة بما يتناسب مع الإجراءات العلاجيّة، والتوجيه والإرشاد، والمتابعة اللاحقة، وإعداد التقارير لبعض الحالات.

الإجابة عن التساؤل الخامس: حول أهم المعوقات التي تواجه مكتب الحماية الاجتماعيّة والمصلحين الاجتماعيين بجمعية أسرة في التعامل مع العنف الأسريّ بمنطقة القصيم:

أظهرت نتائج تحليل استبانة مكاتب الحماية الاجتماعيّة والمصلحين الاجتماعيين بجمعيّة أسرة حول أهم المعوقات التي تواجه مكتب الحماية الاجتماعيّة والمصلحين الاجتماعيين بجمعيّة أسرة في التعامل مع العنف الأسريّ بمنطقة القصيم التي يمكن رصدها في النقاط الآتية:

- عدم الجديّة من قبل المستفيد في بعض الأحيان.
- جهل بعض أولياء الأمور، وقلة الخبرة لديهم.
- وجود بعض التعنت من قبل أحد الأطراف أثناء مرحلة التدخل.
- عدم تقبل الأسرة، أو أحد أفرادها التدخل بالشؤون الأسريّة.
- موقف الجمعيّة قد يكون به ضعف بإلزام الأطراف؛ لأنها مؤسسة خاصة.
- وجود غطرسة من قبل مرتكب العنف واللامبالاة لعدم وجود رادع حقيقيّ، وعدم الرغبة في الحضور.
- عدم توفر معالجين نفسيين واجتماعيين بشكل كافٍ لمتابعة بعض الحالات ومعالجتها.
- قد يكون هناك بعض التأخير في إجراءات الضبط بشأن استدعاء المعنَّفين.
- مشكلة التنسيق فيما بين الجهات الحكومية لاستدعاء أطراف القضية إلى مقر الحماية الاجتماعيّة.
- بعد المسافة لبعض المحافظات والقرى، وعدم تعاون بعض الجهات مع وحدة الحماية بشكل احترافيٍّ.
- عدم وجود متخصصين للعمل بالشكل الكافي بمكتب الحماية الاجتماعيّة؛ حيث يوجد عدد من العاملين في مكتب الحماية الاجتماعيّة من غير أهل الاختصاص (علم الاجتماع، والخدمة الاجتماعية، وعلم النفس) والذين يمارسون مهام معالجة القضايا الأسريّة.
- قلة الدورات التدريبيّة المتخصصة في مجال العنف الأسريّ.
- عدم قيام مكتب الحماية الاجتماعيّة بمتابعة حالات العنف بعد معالجتها.

الإجابة عن التساؤل السادس: حول أهم الحلول المقترحة لمواجهة العنف الأسريّ من وجهة نظر العاملين بمكاتب الحماية الاجتماعيّة والمصلحين الاجتماعيين بجمعيّة أسرة بمنطقة القصيم.

عرض العاملون بمكتب الحماية الاجتماعيّة والمصلحين الاجتماعيين بجمعية أسرة بمنطقة القصيم مجموعة من الحلول المقترحة لمواجهة العنف الأسريّ، وكان من أهم هذه المقترحات:

- التوعية والتثقيف للمجتمع بمنطقة القصيم بهذه المشكلة، ودور مكتب الحماية وجمعية الأسرة من خلال زيادة عقد الندوات والدورات الخاصة بالعنف، وإبراز الأثر الخطير للعنف الأسريّ.

• تغليظ العقوبات خصوصاً بالحالات الخطيرة، مثل: التهديد بالقتل، أو حبس الضحية بالمنزل، وتجديد القوانين الخاصة بالعنف الأسريّ بما يواكب مستجدات الواقع الاجتماعي.

• مشاركة التعليم بالحملات الخاصة بالعنف الأسريّ لسهولة وصولها إلى الأسر من خلال المدارس المنتشرة في جميع الأحياء والمحافظات.

• تعاون الجهات ذات العلاقة في التعامل بصلاحية أكبر مع المتضررين، وحق المتابعة والرقابة للحالة بشكل أكبر.

• تكثيف الدورات العلميّة للأسر والأزواج، على أن تكون هذه الدورات بصفة إلزامية للمقبلين على الزواج من الشباب والشابات، ولمن لهم تاريخ في العنف الأسريّ.

• قيام الإعلام بدوره في توعية المجتمع بشكل جيد، وكذلك تفعيل دور المساجد في التغلب على هذه المشكلة.

• توفير معالجين نفسيين داخل مكاتب الحماية الاجتماعيّة.

• التوسع في استقبال الحالات، ولا يقتصر فقط على الاتصال.

• تشكيل لجنة مشتركة بين النيابة العامة، وجمعية أسرة، ومكتب الحماية الاجتماعيّة تحت إشراف إمارة المنطقة بالقصيم.

• تكثيف الدورات التدريبيّة للعاملين في هذا المجال.

خلاصة النتائج:

عرضت الدراسة مجموعة من النتائج المهمة حول عناصر مهمة لموضوع الدراسة؛ حيث جاءت نتائج الدراسة بالإجابة عن مجموعة من الأسئلة المهمة التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

التساؤل الأول حول: هل العنف الأسريّ بمنطقة القصيم أصبحت ظاهرة اجتماعيّة أو مشكلة؟

أظهرت النتائج أن العنف الأسريّ منتشر في الأسر، ولكن بشكل محدد؛ حيث أيد ذلك ٥٧% ، وأن الطريقة المعتادة على الحوار داخل الأسرة فيما يخص أحد أفراد الأسرة، أو الأسرة بأكملها هي " تمارس الأسر الحوار بطريقه طبيعيّة واعتياديّة " بنسبة تأييد ٦٦,٨%.

ويرى الباحثان أن هذه النتائج تظهر أن أفراد المجتمع اعترفوا بوجود المشكلة، ولكنهم أكدوا أنها بشكل محدد، ووفقاً لرؤيتهم وهو ما انعكس على آرائهم حول أن نسبة كبيرة من أفراد المجتمع أكدوا أن الأسر السعوديّة تمارس الحوار بطريقة طبيعيّة ومعتادة. من خلال الإجابة عن هذا التساؤل يتضح بأن العنف الأسريّ لا يشكل ظاهرة اجتماعيّة بمنطقة القصيم، وإنما مشكلة محددة في بعض الأسر التي تتصف بخصائص اجتماعيّة معينة سنتطرق لها في مناقشة الإجابة عن التساؤل الثالث للدراسة. وهذه النتيجة تتفق مع مقولات علماء الاجتماع التي ترى بأن الظاهرة تتصف بصفة العمومية، ويمارسها كثير من شرائح المجتمع على مختلف مستوياتهم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة. فهذا الشرط لم يتحقق وفق إجابة المبحوثين على تساؤل الدراسة؛ حيث اتضح أن العنف الأسريّ بمنطقة القصيم يقتصر على فئة معنية من المجتمع لها خصائص اجتماعية محددة.

التساؤل الثاني: حول أشكال العنف الأسريّ بمنطقة القصيم.

أظهرت النتائج أن هناك اتفاقًا بين عينة الدراسة من أفراد المجتمع و المصلحين الاجتماعيين بجمعيّة أسرة، والعاملين في مكتب الحماية الاجتماعيّة أن التعرض للتحرش الجنسيّ من قبل أفراد أسرته من أهم أشكال العنف الجسديّ بنسبة بلغت ٢٩,٥٩% من عينة الدراسة من أفراد المجتمع بينما أيدها ٥٦,٣% من المصلحين الاجتماعيين بجمعية أسرة، و ٨٨,٩% من العاملين في مكتب الحماية الاجتماعيّة، وأن تعرض المُعنف للشتم بألفاظ نابية من قبل أفراد أسرته من أهم أشكال العنف اللفظيّ؛ حيث أيده أفراد المجتمع بنسبة بلغت ٦٦,٤%، وأيده العاملون في مكتب الحماية الاجتماعيّة بنسبة بلغت ٩٤,٤%، وأيده المصلحون الاجتماعيون بجمعية أسرة بنسبة ٨٧,٥%، في حين اختلفوا حول أهم أشكال العنف المعنويّ، حيث أيد أفراد المجتمع أن الحرمان من ممارسة الهوايات الشخصيّة هي أهم أشكال العنف المعنويّ بنسبة بلغت ٦٧,٩% من العينة، بينما أيد المصلحون الاجتماعيون بجمعية أسرة أن الحبس في المنزل، وعدم الخروج هو أهم شكل بنسبة ٨١,٣% منهم، وعرض العاملون في مكتب الحماية الاجتماعيّة شكلين من أشكال هذا العنف، وهما: الحبس في المنزل، وعدم الخروج ، بالإضافة إلى الطرد من المنزل بنسبة تأييد بلغت ٨٣,٣%.

ويرى الباحثان أن اتفاق عينة الدراسة الثلاث مع أنواع العنف الجسديّ واللفظيّ قد يكون نتيجة لملامستهم لهذه الأنواع من العنف الأسريّ، بينما أشكال العنف المعنويّ جاءت مختلفة لاختلاف شكل وتلامس كل فرد من أفراد المجتمع لأشكال مختلفة من هذا العنف، كما أن مكتب الحماية وجمعيّة أسرة قد لا يصل إليها كثير من هذه النوعية من العنف الأسريّ في الحالات التي تتعامل معها، ولذا اختلفت آراؤهما حول أكثر الأشكال لهما. يتضح لنا من خلال أشكال العنف الجسديّ أن العنف الأسريّ مشكلة مقصورة على فئة معينة؛ حيث جاء أبرز أشكال العنف الجسديّ حسب رأى الأخصائيون الاجتماعيون بمكتب الحماية الاجتماعيّة أن أبرز أشكال العنف الجسديّ التحرش الجنسيّ بنسبة ٩،٨٨% من الحالات التي لجأت إلى مكتب الحماية، ونسبة ٥٦% من الحالات التي لجأت إلى جمعية أسرة، بينما أيدها رأي مجتمع الشارع بنسبة ٢٩% كأعلى نسبة، وهذا يدل على أن مشكلة العنف الأسريّ لها أسبابها الخاصة، ويستحيل أن يكون التحرش الجنسيّ ظاهرة بين أفراد المجتمع، وهذا ما دلت عليه الأسباب التي تقف خلف العنف الأسريّ، ومن بينها تدني المستوى التعليميّ، وضعف الوازع الدينيّ، وتعاطي المخدرات، وهذه الأسباب بلا شك لا تنسحب على كافة شرائح المجتمع.

التساؤل الثالث: حول الأسباب التي تقف خلف العنف الأسريّ بمنطقة القصيم :

أظهرت النتائج أن هناك مجموعة من الأسباب التي حصلت على نسبة تأييد أكثر من ٥٠% من عينة الدراسة من أفراد المجتمع وهي بالترتيب:

- ضعف المستوى التعليميّ.
- تعاطي أحد أفراد الأسرة المخدرات.
- ثقافة فرض سيطرة عائل الأسرة على أفراد أسرته.

• ضعف الوازع الدينيّ.

• تفكك الأسرة نتيجة الطلاق.

أظهرت عينة الدراسة من العاملين في مكتب الحماية الاجتماعيّة والمصلحين الاجتماعيين بجمعيّة أسرة بمدينة بريدة أن أهم الأسباب التي تقف خلف العنف الأسريّ بمنطقة القصيم من وجهة نظر المصلحين الاجتماعيين بجمعية أسرة هي: " عدم وعي أفراد المجتمع بقوانين الحماية ضد العنف الأسريّ." بنسبة بلغت ٩٣,٨%، ثم سببي "ضعف الوازع الدينيّ"، و "تدني المستوى الاقتصاديّ للأسرة"، ثم " عدم توفير الحماية اللاحقة للمعنف بعد لجوئه إلى الجهات الحكوميّة المعنيّة بهذا الجانب" بينما من وجهة نظر العاملين في مكتب الحماية الاجتماعيّة هو: " تأثير الإعلام الحديث، وهيمنة الثقافة العالميّة" بنسبة إجماع من هذه العينة بنسبة بلغت ١٠٠% ، يليه سبب " عدم وعي أفراد المجتمع بقوانين الحمايّة ضد العنف الأسريّ"، ثم " عدم توفير الحماية اللاحقة للمعنف بعد لجوئه إلى الجهات الحكوميّة المعنيّة بهذا الجانب". وهذا يتفق مع النظريّة المفسرة التي ترى بأنه كلما زاد الوعي المعرفيّ لدى الفرد عن السلوك السيء تجنبه كي لا يقع عرضة للجزاء. فيتضح لنا بأن عدم الوعي بالقوانين الخاصة بالعنف الأسريّ قد يزيد من انتشار العنف.

ويرى الباحثان أن هناك العديد من الأسباب المختلفة من وجهة نظر العاملين في التعامل مع العنف الأسريّ، وهي مشكلة الوعي لدى أفراد المجتمع بالإضافة إلى ضعف القوانين الرادعة من قبل الجهات الحكوميّة، وتأثير الإعلام الحديث، وهيمنته في عصر العولمة الذي أثر على المجتمع السعوديّ بصورة كبيرة؛ فمن ضمن التأثيرات السلبيّة لهذه العولمة هو ظهور بعض أشكال العنف الأسريّ، وخصوصاً ما قد يقوم به أحد أفراد الأسرة تقليداً لما يراه عبر وسائل الإعلام الحديثة المختلفة التي ضعفت الرقابة عليها وخصوصاً الإنترنت، وشبكات التواصل الاجتماعيّ. يتضح من الأسباب التي تقف خلف العنف من وجهة نظر رأي الشارع أن العنف الأسريّ ليس ظاهرة اجتماعيّة، وإنما مشكلة تخص فئة من المجتمع لها خصائص اجتماعيّة معينة، والأسباب الأكثر تأثيراً في حدوثها هي – تدني المستوى التعليميّ، وتعاطي المخدرات، وتدني المستوى الاقتصاديّ، وثقافة سيطرة رب الأسرة على أفراد أسرته، وضعف الوازع الدينيّ، والتفكك الأسريّ، ويمكن تحجيم هذه المشكلة من خلال رفع الوعي لدى هذه الفئة، وتحسين مستواها الثقافيّ من خلال مشاركة وسائل الإعلام، والمدارس بتسليط الضوء على هذه المشكلة، وعقد الندوات والدورات التدريبيّة الخاصة بالشأن الأسريّ للحد من هذه المشكلة، وهذا لن يتم إلا بتضافر الجهود بين مؤسسات الدولة، ومؤسسات القطاع الخاص سواء بالدعم الماديّ، أو بالدعم المعنويّ، وكذلك تقديم الرعاية الاجتماعيّة والنفسيّة للأسر المفككة، ومحاصرة هذه الأسباب ومعالجتها وفق رؤية إستراتيجية شاملة لهذه الفئة، والوقوف على هذه الحالات وقوفاً ميدانيًّا.

أما الأسباب الأكثر تأثيراً من وجهة نظر المصلحين الاجتماعيين بجمعيّة أسرة؛ فهي ضعف الوازع الدينيّ، وتدني الحالة الاقتصاديّة، وعدم توفير الحماية اللاحقة للمعنف، وهذا يدل على أن العنف مشكلة وليست ظاهره اجتماعيّة؛ لأنها تخص فئة ذات سمات وخصائص اجتماعيّة معينة متمثلة في ضعف الوازع الدينيّ في فئة معينة، وليس كل المجتمع يعاني من هذا الضعف في الجانب الدينيّ، وتدني الحالة الاقتصاديّة لفئة معينة، فليس كل أفراد المجتمع حالتهم الاقتصاديّة متدنية، أما ما يخص توفير الرعاية

اللاحقة للحالات المعنفة فهذا يعد قصورًا من قبل الجهات الرسميّة المعنيّة بحماية تلك الحالات، فيجب حمايتهم، وإيقاع العقوبات على مرتكبي العنف ضد أسرهم وفق القانون؛ لأن عدم توفير الرعاية اللاحقة يوحي بعدم الجديّة بمعالجة العنف الأسريّ مما يعطي فرصة لمرتكب العنف مُعاودة العنف مره أُخرى.

الإجابة عن التساؤل الرابع: حول دور مكاتب الحماية الاجتماعيّة والمصلحين الاجتماعيين بجمعيّة أسرة في التعامل مع العنف الأسريّ بمنطقة القصيم:

أظهرت النتائج أن أهم أدوار مكتب الحماية الاجتماعيّة والمصلحين الاجتماعيين بجمعيّة أسرة في التعامل مع العنف الأسريّ بمنطقة القصيم هو توعية المجتمع عن العنف الأسريّ، والتعاون مع مؤسسات الدولة في وضع الحلول لمشكلة العنف، وأن الإجراءات المتبعة من قبل مكتب الحماية الاجتماعيّة في التعامل مع قضايا العنف الأسريّ هو قيامها باستقبال الحالة المعنفة، وتقديم الحماية لها، والتواصل مع الجهات الرسمية إذا تطلب الأمر ذلك، وعرض الصلح على الطرفين، وتقديم الرعاية الاجتماعيّة والنفسيّة حتى إنهاء القضيّة ومعالجتها، وتشابهت هذه الإجراءات إلى حد ما مع الإجراءات المتبعة من قبل جمعيّة أسرة ببريدة في التعامل مع قضايا العنف الأسريّ؛ حيث يتم استقبال الحالة، وتقديم الاستشارة الاجتماعيّة.

ويرى الباحثان أن هذه الإجراءات تحتاج إلى سلطة تنفيذيّة قويّة سواء بتخويل مكتب الحماية الاجتماعيّة والجمعيّة بتنفيذها، أو من خلال التعاون مع الجهات التنفيذيّة بالدولة لتحقيق العدالة، والردع في قضايا العنف الأسريّ، هذا بالإضافة إلى أهمية أن يكون هناك تعاون في عمليات التوعية مع جهات الدولة المختلفة، وخصوصاً المدارس والجمعيّات الخيريّة الأخرى لتوعية المجتمع بهذه المشكلة الاجتماعيّة وأشكالها وكيفية محاربتها.

الإجابة عن التساؤل الخامس حول أهم المعوقات التي تواجه مكاتب الحماية الاجتماعيّة والمصلحين الاجتماعيين بجمعيّة أسرة في التعامل مع العنف الأسريّ بمنطقة القصيم

أظهرت النتائج مجموعة من المعوقات التي رصدها مكتب الحماية الاجتماعيّة والمصلحين الاجتماعيين بجمعيّة أسرة أهمها: جهل بعض أولياء الأمور، وقلة الخبرة لديهم، ووجود بعض التعنت من قبل أحد الأطراف أثناء مرحلة التدخل، هذا بالإضافة إلى عدم تقبل الأسرة، أو أحد أفرادها التدخل في الشؤون الأسريّة، وعدم توفر معالجين نفسيين بشكل كافٍ لمتابعة بعض الحالات، وكذلك مشكلة التنسيق فيما بين الجهات الحكوميّة لاستدعاء أطراف القضية إلى مقر الحماية، ومشكلة المسافات والبعد عن بعض المحافظات والقرى.

ويرى الباحثان أن هذه المعوقات يمكن التغلب عليها بالتنسيق بين الجهات المختلفة، ووضع برنامج عام وشامل على مستوى الدولة لمحاربتها من خلال التوعية، والردع لكل مرتكبيها، من خلال أساليب علميّة حديثة، ومن خلال المعالجة النفسيّة للضحية، أو حتى لمرتكب هذه الجريمة إذا كان يعاني من سبب نفسيّ أثناء ارتكابها.

يتضح من نتائج الدراسة اتفاقها مع كثير من مقولات ومسلمات النظريّة الموجهة للبحث نظريّة التعلم الاجتماعيّ؛ حيث تفترض النظريّة بأن المحاكاة والقدوة، ومشاهدة وسائل الإعلام، والبيئة الاجتماعيّة، وقلة الوعي المعرفيّ، وضعف العقاب تؤدي دوراً كبيراً في توجيه السلوك، وكذلك اتفاقها مع مقولات علماء

الاجتماع فيما يخص الفرق بين المشكلة والظاهرة الاجتماعيّة؛ حيث يرى علماء الاجتماع، ومؤسس علم الاجتماع دوركايم بأن الظاهرة الاجتماعيّة: سلوك يأخذ صفة العموميّة والانتشار، بينما المشكلة تخص فئة معينة، ولها حكم مسبق من قبل المجتمع، وهذا ما أثبتته الإجابة عن تساؤلات الدراسة سواء ما يتعلق بالتساؤل الأول بالدراسة حول العنف هل هو مشكلة أو ظاهرة؟ وأتت إجابات أغلب المبحوثين بأنها مشكلة محددة متفقه مع آراء علماء الاجتماع، وكذلك أشكال العنف وأسبابه حيث يقف خلف العنف الأسريّ عدة عوامل أهمها: (تدني المستوى التعليميّ، وضعف الوازع الدينيّ، وتعاطي المخدرات، والتفكك الأسريّ، وفرض سيطرة العائل على أفراد أسرته). وهذا ما يؤكد بأن هذه العوامل تخص فئة معينة تحتاج إلى دراسة مستفيضة تعالج هذه الأسباب علاجًا علميًّا وعمليًّا شاملًا.

توصيات الدراسة:

بناء على النتائج السابقة توصي الدراسة بالآتي:

• أن يكون هناك جهة مسؤولة عن تنظيم العمل والهيكلة لمحاربة العنف الأسريّ على مستوى الدولة من خلال برنامج طموح يشمل كل الجهات المعنية.

• العمل على تطبيق القانون بشكل صارم لكل من يرتكب، ويمارس العنف الأسريّ.

• العمل على زيادة الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين بالجهات الحكوميّة، والخاصة التي تتعامل مع هذه الحالات سواء الجمعيات الخيرية، أو مكتب الحماية الاجتماعيّة، أو أقسام الشرطة.

• منح العاملين في مكتب الحماية الاجتماعيّة صلاحيات في نطاق عملهم تمكنهم من التعامل مع قضايا العنف الأسريّ من خلال متابعة ضحايا العنف بعد معالجة قضاياهم حتى تعود الضحية إلى المسار الصحيح من خلال ممارسة حياتها الاجتماعيّة بصورة طبيعية.

• العمل على إيجاد فعليّات، وأنشطة تفاعليّة واجتماعيّة بالتشارك بين الجهات المعنيّة بالقطاع الحكوميّ، والقطاع الخاص بمحاربة هذه المشكلة بطريقة سنويّة، أو دوريّة لتبادل الخبرات، وتحسين الأداء، وخصوصاً على مستوى مناطق المملكة.

• التوعية والتثقيف للمجتمع بمنطقة القصيم بهذه المشكلة، ودور مكتب الحماية وجمعيّة الأسرة من خلال زيادة عقد الندوات والدورات الخاصة من خلال إبراز الأثر الخطير للعنف الأسريّ على تماسك الأسرة، ووحدة المجتمع.

• تغليظ العقوبات خصوصاً بالحالات الخطيرة، مثل: التهديد بالقتل، أو حبس الضحية بالبيت، وتجديد القوانين الخاصة بالعنف الأسريّ.

. فرض عقوبات بديلة لمرتكب العنف – عقوبة معنويّة؛ كالمنع من السفر، أو الحرمان من الترقية إن كان مرتكب العنف موظفاً، ومادية؛ كغرامة ماليّة بشكل متدرج ترتفع كلما تكرر سلوك العنف، بعد التحقق من ثبوت العنف بشكل قاطع.

• تكثيف الدورات العلميّة للأسر والأزواج، على أن تكون هذه الدورات بصفة إلزامية للمقبلين على الزواج من الشباب والشابات، ولمن لهم تاريخ في العنف الأسريّ.

• تشكيل لجنة مشتركة بين النيابة العامة، وجمعية أسرة، ومكتب الحماية الاجتماعيّة تحت إشراف إمارة المنطقة بالقصيم.

• زيادة الدورات التدريبة للعاملين في هذا المجال، والتشجيع المعنويّ، والمادي للعاملين في هذا المجال.

. القيام بدراسات علميّة دقيقة للوقوف على هذه الأسباب، ومعرفة الظروف التي تقف خلف هذه الأسباب، ومعالجتها معالجة علميّة وعمليّةٍ بالتضافر بين القطاع الحكوميّ، والقطاع الخاص كجزء من المسؤولية الاجتماعيّة تجاه المجتمع.

خاتمة الدراسة:

حاولت الدراسة الحاليّة التطرق إلى مشكلة العنف الأسريّ بمنطقة القصيم بالمملكة العربيّة السعوديّة من خلال التعرف على حجم العنف الأسريّ بمنطقة القصيم، والتعرف على أهم أشكال العنف الأسريّ بمنطقة القصيم، وأهم الأسباب التي تقف خلف العنف الأسريّ بمنطقة القصيم، من وجهة نظر ثلاث فئات مختلفة، وهم أفراد المجتمع بشتى طوائفهم، ومكاتب الحماية الاجتماعيّة، وجمعيّة أسرة بمدينة بريدة، كما تم التعرف على دور مكاتب الحماية الاجتماعيّة والمصلحين الاجتماعيين بجمعية أسرة في التعامل مع العنف الأسريّ بمنطقة القصيم، والتعرف على أهم المعوقات التي تواجه مكاتب الحماية الاجتماعيّة والمصلحين الاجتماعيين بجمعية أسرة في التعامل مع العنف الأسريّ بمنطقة القصيم، مع محاولة وضع الحلول العلميّة والعمليّة للحد من العنف الأسريّ بمنطقة القصيم من خلال مجموعة من المقترحات، والتوصيات التي عرضتها الدراسة، والمنتقاة من آراء العاملين في هذا المجال في مكتب الحماية الاجتماعيّة والمصلحين الاجتماعيين في جمعية أسرة.

المراجع:

- ابن منظور، لسان العرب.
- مجمع اللغة العربيّة، المعجم الوجيز، مصر: وزارة التربية والتعليم،١٩٩٤م.
- مجمع اللغة العربيّة، المعجم الوسيط، ط ـ٤، مصر: مكتبة الشروق الدوليّة، ٢٠٠٤م.
- الهر، قدوة عبد الأمير(٢٠٠٧م) العنف ضد الزوجة وعلاقته بالصحة النفسيّة لدى الزوجات العربيات المعنفة في مدينة (مالمو) السويد، رسالة ماجستير، الدنمرك، كليّة الآداب والتربية في الأكاديميّة العربيّة.
- الحلواني وآخرون(٢٠٠١م) العنف الأسريّ، الرياض.
- دوركايم، أميل. قواعد المنهج في علم الاجتماع، ترجمه وقدم له د. محمود قاسم ومراجعة د. السيد البدوي، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٤م.
- العواودة، أمل سالم (٢٠٠٢) العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردنيّ، دراسة اجتماعيّة لعينة من الأسر في محافظة عمان، عمان: مكتبة الفجر.
- الشبيب، كاظم (٢٠٠٧) العنف الأسريّ قراءة في الظاهرة من أجل مجتمع سليم، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء.
- بوزيون، بنه (٢٠٠٤) العنف الأسريّ وخصوصية الظاهرة البحرينية. المنامة. المركز الوطني للدراسات.
- جميل، أسماء(٢٠٠٧) العنف الاجتماعيّ، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد،ط١.
- بركات، مطاوع محمد (١٩٩٩) العدوان والعنف في الرياضة، مجلة عالم الفكر، العدد٢.
- عبيدو، حسان محمود (٢٠١٢) آليات المواجهة الشرطية لجرائم العنف الأسريّ، جامعة نايف للعلوم الأمنيّة ط١، الرياض، مكتبة الملك فهد.
- الصغير، محمد بن حسن. (٢٠١٢م) العنف الأسريّ في المجتمع السعوديّ أسبابه وآثاره الاجتماعيّة، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنيّة مركز الدراسات والأبحاث.
- العنزي، بكر بن صلفيق. (٢٠١٣م) أشكال العنف الأسريّ في المجتمع السعوديّ، دراسة تحليلية لبعض القضايا المنظورة في الجهات القضائيّة، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاجتماعيّة والنفسيّة، كليّة الدراسات العليا، جامعة نايف العربيّة للعلوم الأمنيّة.
- الحربي، مرام موسى (٢٠١٧). دور الحماية من الإيذاء في تحقيق الوقاية من العنف الأسريّ، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاجتماعيّة، كليّة الدراسات العليا، جامعة نايف العربيّة للعلوم الأمنيّة.
- عبيدات، ذوقان؛ كايد، عبدالرحمن؛ عدس، عبدالرحمن(٢٠١٦). البحث العلمي (مفهومه – أدواته– أساليبه). دار الفكر. عمان.

- السيف، عبدالمحسن بن فهد (٢٠٠٦م) العنف الأسريّ: المظاهر، الأسباب، النتائج، طرق المواجهة.
- الخطيب، سلوى عبدالحميد(٢٠٠٧م) " العنف الأسريّ ضد المرأة في مدينة الرياض"، بحث منشور، مكتبة الشقري.
- السمري، عدلي(١٩٩٩م) الانتهاك الجنسيّ للزوجة دراسة سوسيولوجية العنف الأسريّ، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر.
- العامري، أروى (١٩٨٨) العنف العائليّ في الأردن: حجمه ومسبباته. عمان: مؤسسة عبدالحميد شومان.
- قناوي، هند (١٩٨٨) الطفل وتنشئته وحاجاته، ط١، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- –الزيات . فتحي مصطفى ، سيكلوجية التعلم ، ١٩٩٦ م ، دار النشر للجامعات ،ط ١.
- العيسوي، عبدالرحمن محمد (٢٠٠٤) دراسة ميدانية على عينة من المجتمع المصري لظاهرة العنف الأسريّ: أسبابها ومظاهرها. مجلة البحوث الأمنيّة– مركز البحوث بكلية الملك فهد الأمنيّة. المجلد١٣، العدد٢٨ سبتمبر ٢٠٠٥. ص٢٢٣– ٢٨١.
- محمود مندوه (٢٠٠٨) العنف ومشكلاته، القاهرة: دار الرشاد للنشر والتوزيع،٣٣.
- اليوسف، عبدالله بن عبدالعزيز وآخرون(٢٠٠٦) العنف الأسريّ، دراسة ميدانية على مستوى المملكة العربية السعودية، الرياض: وزار الشئون الاجتماعية.

المراجع الأجنبية:

١- Moore's Stephen (٢٠٠١) sociology Alive.٣ededtion. nelson Thorne's Ltd.

2- Frieze,Irene, and Hanson, (2002) : Family Violence and Children Abused, Source : (Violance Against Women, June, pp.746-778.,(ERIC).

العنف الأسري ضد الزوجة الأسباب والحلول

أ. سنابل بنت حسن فاضل
المحاضر بجامعة الجوف
باحثة الدكتوراه بجامعة القصيم "باحثة بجمعية أسرة

شكر وعرفان

اولاً : اشكر جمعية أسرة لاختياري لإجراء هذه الدراسة ، ودعمها الكبير لي في تيسير كافة مراحل الدراسة والدعم اللوجستي الكبير الذي قدمته إلى ..

ثانيا: أشكر الدكتور/ نحمده

التي عاونتني بإجراء التحليل النفسي للحالات المدروسة ضمن هذه الدراسة.

الباحثة

ملخص الدراسة

تمحورت مشكلة هذه الدراسة حول إجراء دراسة حالة لبعض المعنّفات بمنطقة القصيم بالمملكة العربيّة السعوديّة، مع مراعاة اختلاف نوع العنف الممارس في كل حالة، للوصول إلى أسباب العنف الأسريّ ضد الزوجة بأنواعه المختلفة، سعيًا إلى وضع تصوّر يحتوي على توصيات لمعالجة هذا العنف، وكيفية معالجة ما هو قائم للوقاية من العنف الأسريّ.

وركزت الدراسة على العنف الأسريّ الممارس ضد الزوجة عبر دراسة حالات معنّفة فعلاً من واقع ملفات مركز الإصلاح الأسريّ بجمعيّة أسرة، وإحدى هذه الحالات حالة لصيقة بالباحثة، وتعرف عنها معرفة جيدة.

وتكوّن مجتمع الدراسة من حالات من الزوجات المعنّفات أسرياً بمنطقة القصيم اللاتي راجعن مركز الإصلاح الأسريّ بجمعيّة أسرة.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

١- عدم التكافؤ بين الزوجين في المستوى (العلميّ، والمهنيّ، والاقتصاديّ، والاجتماعيّ) إضافة إلى فروق العمر بين الزوجين.

٢- بعض العادات والتقاليد والأفكار الخاطئة عن الحياة الزوجيّة لدى بعض العائلات.

٣- التدخل السلبيّ في حياة الأزواج من قبل المقرّبين منهم، وتقديم النصائح الخاطئة.

٤- انخفاض مستوى الوعي، والثقافة الزوجيّة، وأهميتها بين الشباب المقبلين على الزواج.

٥- إدمان الخمر، أو المواد المخدرة من أهم العوامل المسببة للعنف الأسريّ ضد الزوجة.

٦- الشك والريبة من أهم العوامل المسبّبة للعنف الأسريّ ضد الزوجة.

٧- الأساليب الخاطئة للتنشئة الأسريّة غير السوية التي تشكل الشخصيّة بشكل سلبي (التدليل الزائد، والقسوة ، والإهمال، والحماية الزائدة ، والتجاهل ، والعنف بجميع أنواعه ، والحرمان من مشاعر الحب والمودة) مما تنعكس على حياته وأسلوب معاملته للزوجة، والأبناء فيما بعد.

الفصل الأول

المدخل العام للدراسة

مقدمة:

إن العنف الأسريّ هو أشهر أنواع العنف البشريّ، وأخطره وأكثره انتشاراً، وبالرغم من أننا لم نحصل بعد على دراسة دقيقة تبين لنا نسبة هذا العنف الأسريّ في مجتمعنا إلا أن آثاره بدأت تظهر بشكل ملموس على السطح مما ينبئ أن نسبته في ارتفاع، وتحتاج إلى تحرك سريع وجدي من كافة أطراف المجتمع لوقوف هذا النمو، وإصلاح ما يمكن إصلاحه، مثل: العنف الممارس ضد المرأة ظاهرة من الظواهر المنتشرة في العالم، وتشير التقديرات العالميّة التي نشرت من قبل منظمة الصحة العالميّة أن واحدة من كل ٣ نساء) ٣٥%(من النساء في أنحاء العالم كافة ممن تعرضن في حياتهن للعنف على يد شركائهن الحميمين، أو للعنف الجنسيّ على يد غير الشركاء.

الكثير من هذا العنف هو عنف الشريك أي: الزوج، وتفيد في المتوسط نسبة ٣٣% من النساء المرتبطات بعلاقة مع شركاء بأنهن تعرضن لشكل من أشكال العنف الجسديّ، أو الجنسيّ على يد شركائهن في حياتهن في جميع أنحاء العالم.

وتعرِّف الأمم المتحدة العنف الممارس ضد المرأة بأنه: "أي فعل عنف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب معاناة للمرأة سواء من الناحية الجسمانيّة، أو الجنسيّة أو النفسيّة، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل، أو القسر أو الحرمان التعسفيّ من الحريّة، سواء حدث ذلك في الحياة العامة، أو الخاصة.

والعنف الأسريّ ضد المرأة أحد أشكال العنف ضد المرأة؛ فالعنف الممارس من قبل الزوج يتسبب في حدوث ضرر جسديّ، أو جنسيّ، أو نفسيّ، بما في ذلك الاعتداء الجسديّ، والعلاقات الجنسيّة القسريّة، والإيذاء النفسيّ، وسلوكيّات السيطرة.

وعلى الرغم من التطورات التي طرأت على أوضاع الزوجة في العالم إلا أن طبيعة العلاقة التي تحكم الزوج والزوجة داخل الأسرة لا تزال تحكمها بقايا علاقات السيطرة التي تأسست تاريخياً مع نشأة الملكيّة الخاصة في ظل سيادة النظام الأبويّ الذي أعطى السلطة المطلقة للرجل، وفرض على المرأة الخضوع بالقوة.

هذا وقد ظلت معظم القوانين التي تحكم نظام الأسرة في مختلف المجتمعات الإنسانيّة تدعم الفكرة القائمة بأن الزوجة والأبناء امتداد طبيعيّ لملكية الرجل، وهذا يعني أن له حرية التصرف بهما، الأمر الذي أفرز أشكالاً متعددة من أنواع العنف الأسريّ ضد الزوجة. (العطار ٢٠١٣م)

حيث لاحظت الدارسة انتشار مشكلة العنف الأسريّ ضد الزوجة في منطقة القصيم، مما يمثل تهديداً للزوجة جسديًّا ونفسيًّا واجتماعيًّا، كما لاحظت تمدد هذه المشكلة مع غياب الحلول التي تؤدي لانحسارها بما يمكن الزوجة من الحياة الأسريّة المتوازنة، وتجنبها الأضرار المترتبة على العنف الأسريّ.

وهذه الدراسة التي نحن بصددها هي إحدى الدراسات، وثالث البحوث التي تقدمها جمعيّة أسرة في منطقة القصيم ضمن ملتقاها عبر باحثيها الذين كلفتهم للبحث في المحور الأساسي للملتقى، وسوف تركز فيها الباحثة على دراسة العنف الأسريّ الممارس ضد المرأة عبر دراسة حالات معنفة فعلاً من واقع ملفات مركز الإصلاح الأسريّ بجمعيّة أسرة، وإحدى هذه الحالات حالة لصيقة بالباحثة لمعرفتها بها معرفة جيدة.

وتسعى الدارسة من خلال هذه الدراسة لاستقصاء أسباب مشكلة العنف الأسريّ ضد الزوجة، والآثار المترتبة عليه، واقتراح الحلول المناسبة لمعالجة هذه المشكلة بغية الوصول إلى نتائج تحقق أهداف الدراسة.

مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة هذه الدراسة حول إجراء دراسة حالة لبعض المعنفات بمنطقة القصيم بالمملكة العربيّة السعوديّة، مع مراعاة اختلاف نوع العنف الممارس في كل حالة، للوصول إلى أسباب العنف الأسريّ ضد الزوجة بأنواعه المختلفة، سعيا إلى وضع تصور يحتوي على توصيات لمعالجة هذا العنف ، وكيفية معالجة ما هو قائم للوقاية من العنف الأسريّ.

أهداف الدراسة:

١/ تحديد أهم العوامل والأسباب الدافعة إلى مشكلة العنف الأسريّ ضد الزوجة بمنطقة القصيم.

٢/ التعرف بعمق على الحالات المعنفة، وأسباب ذلك العنف، ونوعه عبر دراسة الحالة.

٣/ كيفية معالجة الحالات قيد الدراسة، وتبيان مدى استجابتها.

٤/ وضع تصور لتلافي أسباب هذا النوع من العنف الأسريّ.

٥/ وضع توصيات لمكافحة العنف الأسريّ، ووقاية الأسرة والمجتمع منه

تساؤلات الدراسة:

١/ ما الأسباب التي أدت إلى انتشار ظاهرة العنف ضد الزوجة في منطقة القصيم؟

٢/ ما الآثار النفسيّة والاجتماعيّة للزوجة المعنفة في منطقة القصيم؟

مفاهيم الدراسة:

١/ العنف: عرف (ابن منظور١٩٥٦م) العنف لغويًّا بأنه: "الخرق بالأمر، وقلة الرفق به، وهو ضد الرفق، وأعنف الشيء: أي: أخذه بشدة ، والتعنِّيف هو التفريق واللوم" ، ويعرف زكي (٢٠١٧م) العنف : " أنه هو استخدام الشدة والقسوة في محيط بني الإنسان، وهذا يوضح أن سلوك العنف هو ذلك السلوك الصادر من قبل إنسان موجها ضد إنسان آخر سواء كان ذكراً أو أنثى" .

التعريف الإجرائي للعنف:

هو صور وأشكال مختلفة من العنف، وتتمثل بالعنف الجسديّ، واللفظيّ، والنفسيّ، والاجتماعيّ، والجنسيّ، والاقتصاديّ والصحيّ.

٢/ العنف الأسريّ ضد الزوجة: حدّدت منظمة الصحة العالميّة العنف الأسريّ بأنه:

(مجموعة من الأعمال القسريّة الجنسيّة والنفسيّة والبدنيّة المستخدمة ضد النساء الراشدات، والمراهقات من قبل الشركاء الحميمين، أو السابقين من الذكور)، ولا يقتصر العنف الذي تتعرض له النساء في كثير من الأحيان على الزوج الحالي فقط، بل قد يشمل أَيضاً الأزواج السابقين، وأفراد الأسرة الآخرين، مثل: الوالدين، والأشقاء، والأصهار.

وتعرف الدراسة العنف ضد الزوجة إجرائياً بأنه: العنف الموجه نحو الزوجة في الأسرة، ويترتب عليه أذىً بدنيّ، أو نفسيّ، أو اجتماعيّ، أو اقتصاديّ، أو قانونيّ.

الفصل الثاني
الإجراءات المنهجيّة للدراسة

نوع الدراسة:

تعدّ هذه الدراسة دراسة وصفيّة كيفيّة تستعرض أشكال العنف الأسريّ الموجه نحو الزوجة في منطقة القصيم بالمملكة العربيّة السعوديّة، لاستقصاء الأسباب، والدوافع التي شكلت هذه المشكلة، عبر دراسة الحالة، واستنباط الحلول المناسبة لمعالجتها.

منهج الدراسة:

وبما أن هذه الدراسة التي نحن بصددها هي دراسة لحالات معنفات، فإن طبيعتها تفرض على الدارسة استخدام أداة دراسة الحالة كمنهج، وأداة مع استخدام تحليل المضمون لتحليل استمارة، وقائع حالات المعنفين لدى مركز الإصلاح.

حدود الدراسة:

١/ الحدود المكانيّة: منطقة القصيم بالمملكة العربيّة السعوديّة

٢/ الحدود الزمانيّة: ١٤٤٢هـ – ٢٠٢١م

مجتمع الدراسة وعينها:

يتكون مجتمع الدراسة من حالات من الزوجات المعنفات أسرياً بمنطقة القصيم اللاتي راجعن مركز الإصلاح الأسريّ بجمعية أسرة.

أدوات الدراسة:

١/ تحليل مضمون استمارات المعنفات المعدة من المصلحين.

٢/ المقابلة الشخصيّة والهاتفيّة.

الفصل الثالث

الدراسات السابقة والإطار النظريّ

ويتناول هذا الفصل الموضوعات الآتية:

أولاً: الدراسات السابقة.

ـ الدراسات الأجنبية.

ـ الدراسات العربية.

ـ تعليق على الدراسات السابقة.

ثانياً: الافتراضات النظريّة للدراسة الراهنة.

ثالثاً: العنف ضد الزوجة:

ـ مفهوم العنف ضد الزوجة.

ـ أنواع العنف ضد الزوجة.

ـ أسباب العنف ضد الزوجة.

ـ الآثار الناجمة عن العنف ضد الزوجة.

ـ حكم العنف ضد المرأة في الاسلام.

أولاً: الدراسات السابقة.

الدراسات العربيّة:

أجرى الجازي (٢٠١٣م) دراسته للكشف عن تصورات المبحوثين لأنواع العنف الأسريّ، وأكثر أعضاء الأسرة تعرضاً له، وأكثر أعضاء الأسرة ممارسة له ضد أعضاء الأسرة الآخرين، وأجريت الدراسة على (٢٠٠ زوج وزوجة)، وبينت النتائج أن غالبية المبحوثين (٥٩%) قد سمعوا وشاهدوا شخصا يتعرض للعنف الأسريّ في المنطقة التي يعيشون فيها. كما بينت النتائج أن أكثر الممارسين للعنف الأسريّ هو الزوج (٧٢,٥%)، وأكثر أعضاء الأسرة تعرضاً للعنف الأسريّ هي الزوجة (٧٠%)، وأكثر طرائق العنف مارسها أعضاء الأسرة هي الصراخ (٧٦,٥%).

وأجرت الحربيّ (٢٠١٥م) دراسة استهدفت الكشف عن خصائص الرجل القائم بالعنف ضد المرأة في مدينة الرياض بالمملكة العربيّة السعوديّة، وعن أشكال العنف الموجة ضد المرأة، وأجريت الدراسة على (٤٦٨) امرأة تعرضن للعنف خلال عام (١٤٣٦ هـ). وتراوحت أعمارهن من ٢٠ إلى ٤٥ سنة، وكانت النسبة المئوية للمتزوجات (٤٣,٦%) في أفراد العينة و (٥٣%) لديهن أبناء، والنسبة المئوية للمتعلمات تعليمًا جامعيًّا (٣٢,١%)، و (٦٦,٧%) يعملن، وبينت النتائج أن أكثر الرجال تعنيفًا للمرأة هو الزوج، ثم الأب ثم الأخ، وأخيراً الابن. وكانت أعلى نسبة في المستوى التعليميّ للرجال الذين يوجهون العنف للمرأة هم الأميّون (٢٦,٩%)، وأقل نسبة للحاصلين على الماجستير أو الدكتوراه (١,٣%)، وكان (٦٢,٨%) من هؤلاء الرجال يعملون، و(٧١,٨%) متزوجون، و (٤٤,٩%) لا يحافظون على الصلاة، و(٦١,٥%) يتعاطون المخدرات، و(١١,٥%) مصابون باضطرابات نفسيّة، وتواجه المرأة أشكال العنف الآتية:

العنف النفسيّ (ومرتبة من الأعلى تكراراً إلى الأقل تكراراً): الحرمان من الميراث، ومنع الاتصال بالأقارب، والاستيلاء على مال المرأة، والحبس في البيت، والعنف الجسميّ: الضرب (٧٤,٤%)، وكانت أسباب العنف الموجه للمرأة كما أشارت إليها عينة البحث هي: التأديب (٧٦,٩%)، ثم ضغوط الحياة (٧٥,٦%)، ثم الأسباب الاقتصاديّة (٧٣,١%)، ثم الإصابة بمرض نفسيّ (١٤,١%)، وأخيراً تعاطي المخدرات (١٢,٨%)، وكانت الاستراتيجيات التي استخدمتها المرأة لمواجهة هذا العنف من الرجل هي: اللجوء إلى الأهل (٣٧,٢%)، ثم الحزن والبكاء (١٦,٧%)، ثم الاستسلام (١٤,١%)، ثم لوم الذات (١٠,٣%)، ثم ترك المنزل (٦,٤%)،

وتناولت سعد (٢٠١٥م) أشكال العنف ضد المرأة في مجال العمل (المؤسسات الخاصة والحكوميّة) في مدينة جنين بالمملكة العربيّة السعوديّة. وأجريت الدراسة على (٢٦٦) موظفة وموظفًا. وكان (٧٢,٢) من أفراد العينة من مستوى التعليم الجامعيّ، و(٦٦,١%) تقع أعمارهم في المرحلة العمريّة من ٢٠ إلى ٤٠ سنة، وكان (٣٩,١) من أفراد العينة لديهم سنوات خبرة بالعمل أكثر من عشر سنوات، و(٧٢,٩%) متزوجًا، ولديهم أبناء. وبينت نتائج الدراسة أن رؤساء العمل من الذكور يدركون تعرض المرأة في العمل للعنف، أما الموظفات ورئيسات العمل فينخفض لديهن متوسط إدراكهن لتعرض المرأة للعنف في العمل. كما أشارت

الموظفات إلى تعرضهن للعنف النفسيّ من رؤسائهن وزملائهن في العمل (التعنيف، والنبذ، والتحقير). وكان المتزوجون في عينة الدراسة أكثر رفضاً لعمل المرأة بالمقارنة بغير المتزوجين. كما أن المرأة العاملة تعرضت للعنف من زملائها ورؤسائها بغض النظر عن درجتها الوظيفيّة.

كما أجرت طالب (٢٠١٥م) دراسة استهدفت فحص التصورات الاجتماعيّة للعنف ضد الزوجة في منطقة "أم البواقي" بجمهوريّة الجزائر. أجريت الدراسة على (٢٠) زوجة. وبينت النتائج وجود تصور اجتماعيّ يؤكد تعرض الزوجات للعنف الجسميّ والنفسيّ، وأن هذا التصور هو أمر واقع متعارف عليه اجتماعيًّا رغم إدراك أفراد العينة للعنف ضد الزوجة، وأنه ظاهرة اجتماعيّة سلبية. وكانت أهم مظاهر العنف ضد الزوجة هي: السب، والضرب، والادعاء بعدم قدرتها على تحمل المسؤولية، والطرد من المنزل، والإهانة والإهمال.

وفحصت بدوي (٢٠١٧م) أشكال العنف ضد المرأة ودوافعه كما أدركته عينة من المعنفات (٤٨ امرأة) في مدينة الرياض بالمملكة العربيّة السعوديّة. وكانت غالبيّة العينة متزوجات (٨٩,٤%)، وبقية أفراد العينة إما مطلقات أو معلقات، وتراوحت أعمارهن بين ١٥ إلى حوالي ٤٥ سنة، وحوالي (٦٨% متعلمةً) و(٤٠,٤ عاملة)، و(٨٩,٤% لديهن أبناء)، و (٨٧,٢% تزوجن لمرة واحدة). وبينت النتائج تعرض المرأة لأشكال العنف (الجسديّ، والاجتماعيّ، والاقتصاديّ، والنفسيّ)، وتمت ممارسة العنف الاجتماعيّ بدرجة عالية جداً ضد المرأة في الفئة العمرية (من ٢٠ إلى ٣٥ سنة)، وتعرضت المرأة الأقل تعليماً للعنف بالمقارنة بالأعلى تعليماً. وكانت أكثر أسباب العنف الممارس ضد المرأة كما أدركته المبحوثات هو قبول المرأة للعنف الممارس ضدها، ثم حديث المرأة عن علاقتها بزوجها أمام الآخرين، ثم تدخل أسرة الزوجة في شؤونها الزوجيّة، ثم عصيان الزوجة لأوامر الزوج، ثم عدم التعامل المناسب من الشرطة ضد من يمارس العنف ضد المرأة، ثم عدم التوعية من قبل المؤسسات المجتمعيّة المختلفة بعدم القبول المجتمعيّ للعنف ضد المرأة.

وكشفت دراسة سلطان، وراشد، وهلال وأحمد (٢٠١٧م) عن أسباب العنف ضد المرأة الريفيّة في مدينة أسيوط في صعيد مصر وآثار هذا العنف. وأجريت الدراسة على (١٢٢) سيدة لهن قضايا في محكمة الأسرة في عام (٢٠١٤م) بسبب العنف الواقع عليهن. تراوحت أعمارهن بين ٢٠ إلى ٥٠ سنة، وكان (٤٦%) أُميّة، و (٨١,٩) غير عاملة. وبينت النتائج أن أشكال العنف الموجه من الزوج ضد الزوجة هي: العنف الجسميّ (الضرب، والخنق، والحرق، وغيرهم) ، والعنف النفسيّ (اللفظيّ، والسخريّة، والخصام لفترات طويلة، والسماح للعنف الموجه من أهل الزوج، ومنع أهل الزوجة من زيارتها، والتهديد بإيذاء الأولاد، والتهديد بالطرد خارج المنزل) ، والعنف الاقتصاديّ (عدم تلبية احتياجات الأسرة، والبخل والطمع في مال الزوجة) ، والعنف الجنسيّ (الإجبار على العلاقة الحميمة، والعزوف عنها، وعدم الاهتمام بالمشاعر، وبالحالة الصحيّة، أو النفسيّة). وصنف الزوجات أشكال العنف الممارس ضدهن من الأكثر ممارسة إلى الأقل كالتالي: العنف الجسميّ، ثم العنف النفسيّ، ثم العنف الاقتصاديّ، ثم العنف الجنسيّ. وأشارت عينة البحث أن أسباب العنف الموجه ضدهن هي: العادات، والتقاليد، والفهم الخاطئ للآيات القرآنية، وسوء طباع الأزواج، والبخل الشديد، وتدخل أهل الزوج في علاقة الزوج بزوجته، وضعف شخصيّة الزوج،

وضغوط العمل، والبطالة، والفقر، وأمية الزوج، وأمية الزوجة وجهلها بحقوقها، وضعف شخصيّة الزوجة، ورفضها العلاقة الحميمة، وعدم رعايتها للبيت وللأولاد، وعدم اهتمامها بنفسها، وخروجها من البيت بدون إذن الزوج، وتعاطي الزوج للمواد المخدرة. وبينت النتائج أيضاً أن للعنف الموجه ضد أفراد عينة البحث آثار نفسيّة على الزوجة والأبناء. فمن آثار العنف على الزوجة فقدان الثقة بالنفس، وعدم القدرة على اتخاذ القرارات، والحزن والاكتئاب، وعدم القدرة على رعاية أبنائها، وعدم الثقة في الرجال. وكانت من آثار هذا العنف على الأبناء هي ضعف التحصيل الدراسيّ، وفقدان الثقة بالنفس، والسلوك العدوانيّ، والخوف من الآخرين، والتبول اللاإراديّ، وكره الأب. وصنف الزوجات الأشخاص الآخرين الذين يوجهون العنف نحوهن، فكان أكثر من قام بهذا العنف الأخ الكبير، ثم الأب، ثم الأم. وأكثر أساليب معاملة الوالدين تأثيرا سلبيا عليهن هي التمييز بين الأبناء وفقا لجنسهم (ذكرًا أو أنثي). واتفق أفراد العينة على استراتيجيات مواجهة العنف ضد الزوجة، وهي: التربيّة الدينيّة الصحيحة للأبناء، وتدريب الرجل على واجباته نحو من يعول، وعدم تدخل الأهل في العلاقة بين الزوجين، ووجود قوانين صارمة لعقوبة الزوج العنيف، وتعليم المرأة وتوعيتها بحقوقها، وتوفير فرص عمل ملائمة لها.

الدراسات الأجنبية:

أجرى جونزاليز وجيتلاين وأولاجيو ووندراك (Gonzalez, Jetelina, Olague & Wondrack, ٢٠١٨) دراسة لفحص العلاقة بين العنف ضد المرأة وإصابتها بالسرطان. وتم في هذه الدراسة تحليل نتائج (٣٦ دراسة) للكشف عما أشارت إليها نتائجها في علاقة العنف ببعض العواقب الجسميّة، مثل: السرطان. وبينت النتائج وجود علاقة موجبة دالة بين العنف ضد المرأة، والإصابة بالسرطان، وخاصة سرطان عنق الرحم. ومن أكثر أشكال العنف ضد المرأة ارتباطاً بسرطان عنق الرحم هو العنف الذي يمارسه الزوج ضد زوجته. والزوجة المعنفة من أكثر المترددات على العيادة النفسيّة.

وأجرى (Bui, Hoang & Le, ٢٠١٨) دراسة للكشف عن علاقة رفاهيّة الأطفال بالعنف الأسريّ ضد الأم في فيتنام. أجريت الدراسة على عينة من الزوجات المعنفات (بمدى عمري من ١٥ إلى ٤٩ سنة)، ولديهن أبناء أقل من خمس سنوات. واهتم الباحثون بدراسة وقع العنف ضد الأم على شعور هؤلاء الأبناء بالرفاهيّة١ (٣٦٧٨ طفلاً). بينت النتائج وجود علاقة سالبة ودالة بين تعرض الأم للعنف، وتوفر مظاهر الرفاهيّة للأبناء في هذه المرحلة العمريّة المبكرة، وكانت مظاهر هذه الرفاهيّة: إصابة الطفل بأمراض جسميّة بشكل متكرر، وعدم انتظامه في التعليم، وعدم حصول الطفل على الغذاء الكافي، والصحي، وعدم اهتمام الأم بالرعاية النفسيّة للطفل (التشجيع والمشاركة في اللعب، وقراءة القصص والتنزه).

واهتم (ماكجوان وإلوت)(McGowan & Elliott, ٢٠١٩) بالعنف الموجه من الجيران ضد المرأة المعاقة في استراليا. وأجريت الدراسة على عينة من الإناث المعوقات. وبينت النتائج ممارسة الجيران

لأشكال من العنف الماديّ، والنفسيّ، والانفعاليّ عليهن مما نتج عنه شعورهن بعدم الأمان، والأمن ولجوئهن إلى طلب الشرطة أحياناً.

وبينت نتائج دراسة وايلد وزملائه (Wild, et ales, ٢٠١٩) استقبال المراكز الصحيّة (وحدة الطوارئ) أعداد كبيرة من الإناث اللائي تعرضن للعنف الجسميّ، وألحق بهم إصابات متعددة.

واستهدفت دراسة داس وروي (Das & Roy, ٢٠٢٠) الكشف عن العوامل التي تسهم في عنف الزوج ضد المرأة في الهند. وفحصت البيانات الخاصة بـ (٣٤,٩٢١ زوجة) ممن أجري عليهم مسح من خلال المركز الدوليّ لصحة الأسرة في عامي (٢٠١٥م و٢٠١٦م) ، وتعرضن للعنف من الزوج. وبينت النتائج أن الزوجات اللائي ينتمين إلى مستوى اقتصاديّ منخفض ويعشن في المناطق الريفيّة وحصلن على مستوى تعليميّ منخفض، أو أميات أكثر عرضة للتعرض للعنف من الزوج. كما ارتبط عدد من الأبناء ارتباطاً موجباً ودالاً باستمرار عنف الزوج ضد زوجته، وكانت البطالة والفقر من أكثر خصائص السياق الاجتماعيّ ارتباطاً موجباً بعنف الزوج ضد زوجته.

وفي تقيمهما لإحدى المؤسسات المجتمعيّة المختصة بمنع العنف ضد المرأة، بينت الدراسة التي أجراها ميشيو ونامي)٢٠٢١(Michau & Namy أن العنف ضد المرأة منتشر حول العالم، وأن واحدة من كل ثلاث نساء على مستوى العالم ستعاني من عنف الزوج، وكانت أهم أسباب هذا العنف عدم إنصاف المجتمع لحقوق المرأة.

وفحصت مينشيلا وليو وأورازي وميتيلو تيرناتو ولاتينيا (Minchella, Leo, Orazi, Mitello, Terrenato & Latina, ٢٠٢١) علاقة العنف الموجه للمرأة في إيطاليا بإصابتها ببعض الإصابات الجسميّة. أجريت الدراسة على (٤٢٥ أنثى) بمتوسط عمريّ قدره (٤١,٥ سنة، وانحراف معياريّ ١٤,٢) وتركزت الإصابات التي تعرضن لها بسبب العنف في الرأس، والوجه، والمفاصل.

تعليق على الدراسات السابقة :

بينت نتائج الدراسات السابقة انتشار العنف ضد المرأة في عديد من بلدان الثقافة الشرقيّة، والثقافة الغربيّة على حد سواء.

إن أكثر النساء تعرضاً للعنف هي الزوجة، وخاصة إذا اتسمت بعدد من السمات منها: تقبلها للعنف من الرجال، وخاصة الزوج، وانخفاض مستواها التعليميّ، والاقتصاديّ، وطلب التدخل منها لأهلها لحل مشكلاتها الزوجيّة.

وكانت منبئات العنف ضد الزوجة اتسام الزوج بعدد من السمات، منها: تعاطي المخدرات، وانخفاض مستوى التعليم والبطالة.

وارتبط أيضاً العنف ضد المرأة بعدد من خصائص السياق الاجتماعيّ، مثل: العيش في الريف، وكبر عدد الأبناء والعادات والتقاليد، وتدخل الأهل في الحياة الزوجيّة، وضغوط العمل.

تعرضت المرأة كما بينت نتائج الدراسات السابقة إلى عدد من أشكال العنف الجسميّ، والنفسيّ. كما ارتبط تعرضها للعنف ارتباطاً موجباً بإصابتها بالسرطان.

كان للعنف ضد المرأة عدد من الآثار النفسيّة عليها، مثل: انخفاض الثقة بالنفس، وعدم القدرة على اتخاذ القرارات، والشعور بالاكتئاب، والاستسلام. كما كان للعنف الموجه ضدها آثاره على الأبناء، وتعددت هذه الآثار من آثار صحيّة، مثل: عدم تناول الغذاء الصحي، وعدم كفايته، وانخفاض مستوى تحصيلهم، وكره الأب، والعدوان على الآخرين.

ثانياً: الافتراضات النظريّة للدراسة الراهنة:

اهتم الباحثون بتفسير أسباب العنف، وخاصة العنف ضد المرأة للأسباب الآتية:

أنه مؤشر لبعض أوجه الخلل في بيئة المجتمع، وطبيعة العلاقات بين فئاته المتنوعة ، فيعد إنذاراً لاضطرابات اجتماعيّة راهنة، ومنبئا باضطرابات اجتماعيّة لاحقة قد تكون أوسع مدى، وأعمق أثراً، من الممكن تجنبها، أو الحد منها، أو التهيؤ لها، إذا أحسن القائمون على تنظيم شؤون المجتمع وإدارته، واستقبال الرسالة التي يحملها هذا السلوك، وإدراك مغزاها الاجتماعيّ.

يعد العنف – بغض النظر عن آثاره السلبيّة – أحد أساليب التوافق التي يلجأ إليها الفرد في بعض الأحيان ، كوسيلة للتعبير عن مطالبه، أو الدفاع عن نفسه وممتلكاته، أو لتفريع شحنات انفعاليّة مختزنة داخلة، أو لحل صراعات معينة فضلاً عن كونه أداة للضبط الاجتماعيّ يلجأ إليها أحياناً القائمون على تنشئة الفرد، أو بعض الهيئات الاجتماعيّة الرسميّة لمواجهة الخارجين على القانون .

يمكن استخدامه كمقياس لتقييم فعاليّة عمليّة التنشئة الاجتماعيّة التي يفترض أن أحد أهدافها الرئيسة إكساب الفرد أساليب توافقه الاجتماعيّ، وتوقعات الأدوار المنوط القيام بها، وثمة خلل في علميّة الاكتساب هذه تؤدي إلى خلل بالغ في عمليات التفاعل الاجتماعيّ بين أفراد المجتمع.

التزايد المستمر لمظاهر هذا السلوك في الآونة الحديثة مما يلزم معه فهمنا لأسباب حدوثه، وقدرتنا على التنبؤ باحتمال صدوره، وضبطنا له، أو الحد منه.

(Benson, ٢٠٠٢، شوقي ، ١٩٩٩ م)

ومن هذا المنطلق حاول الباحثون تفسير هذا السلوك كمحاوله لفهمه، والتنبؤ باحتمالية حدوثه، ثم وضع الشروط التي يمكن أن تخفض منه. ومن هذه المحاولات ما قدمه باندورا Bandura بأن العنف يتم اكتسابه من خلال عمليّة الاقتداء بالآخرين، وما تضمنه هذه العمليّة من عمليّات نوعية هي: الانتباه، والمعالجة المعرفيّة، والتذكر، ثم القدرة الجسميّة التي تمكن الفرد من القيام بالفعل العنيف. وتفترض هذه النظريّة أن الفرد يكتسب هذا السلوك من خلال مشاهدته لفرد آخر يقوم به؛ حيث يعالج هذه المشاهدات معرفياً، ثم يخزنها في الذاكرة حتى يهيئ السياق الاجتماعيّ (وما يتضمنه من تشجيع، وتدعيم لهذا السلوك)، والقدرة الجسميّة احتمالية صدور الفرد لهذا السلوك (Bandura, ١٩٦٩). بينما رأى (دولارد)

وزملاؤه Dollard et ales أن الإحباط يمثل محدداً رئيساً للسلوك العنيف، وأن العلاقة بين الإحباط، والعنف علاقة مكتسبة؛ حيث يتعلم الفرد أن الهجوم على المنبه المثير للإحباط سوف يقلل لديه الشعور بالإحباط ، وإذا أدرك الفرد العلاقة بين مظاهر الألم لدى الآخر، وبين انخفاض الشعور بالإحباط لديه ، سوف يكتسب الدافع لإلحاق الأذى بالآخر (Shaffer, ١٩٩٤) .

وقدمت نظريّة معالجة المعلومات الاجتماعيّة افتراضاً ثالثاً لقيام الفرد بالسلوك العنيف، وافترضت أن ردود أفعال الفرد على أية منبهات مثيرة للعنف لا تعتمد على الهاديات الاجتماعيّة التي يتضمنها الموقف فحسب، وإنما تعتمد أيضا على أسلوب معالجة الفرد، وتفسيره لهذه الهاديات. ويرى (بيروكوفيتش) (Berkowitz ,١٩٩٣, p; ٢٣٤) أن هناك عاملًا ثالثًا اهتمت به هذه النظريّات وهو المزاج، وهو عامل له تأثير قويٌّ على تفسير الفرد للمنبه الاجتماعيّ، ويتأثر هذا المزاج بالخبرات غير السارة، والذكريات المؤلمة التي ترتبط بمواقف تتشابه كثيراً مع الموقف الحاليّ مما ييسر صدور الاستجابة العنيفة .

ثالثاً: مفهوم العنف ضد الزوجة:

العنف ضدّ الزوجة مفهومٌ شائع في كثيرٍ من المجتمعات، وهو فعل قائم على العصبيّة الجنسيّة، ويعرف بأنه: (كل قول أو فعل يمارسه الزوج ضد الزوجة يترتّب عليه الإيذاء، والتسبّب في المعاناة من جميع النواحي الجسميّة والنفسيّة والاجتماعيّة) [١]، يضمن ذلك التهديد أو الحرمان من الحريّة، وعادة ما ينتج عن هذا العنف آثارٌ كثيرة تتحمّلها الزوجة.

كذلك يعرَّف العنف ضد الزوجة بأنه: أي نوع من أنواع السلوك الذي يستخدمه الزوج يهدد باستخدامه من أجل التحكم في الزوجة، حيث يشعر الزوج بأنه يحتاج إلى التحكم، والسيطرة على الطرف الآخر بسبب قلة الثقة بالنفس، أو الغيرة المفرطة، أو عدم التحكم في المشاعر، أو أنه يرى أنه من الطبيعيّ أن يعامل زوجته بعنف .

ويمكن للعنف الأسريّ أن يكون عنفًا جسديًّا، أو نفسيًّا، أو جنسيًّا أو اقتصاديًا، وتختلف طبيعة هذا العنف، فيمكن أن يكون عنفًا لفظيًّا؛ كالإساءة بالكلام، أو التهديد بالعنف، أو الإهمال، أو سلب الحقوق من أصحابها، أو الحرمان الاقتصاديّ، أو أن يصل إلى العنف الجسديّ، مثل: الضرب، والاغتصاب، وجرائم الشرف.

وتنطوي العلاقات المسيئة دائمًا للزوج ضد الزوجة، على اختلال في التوازن بين القوة والسيطرة. ويستخدم الزوج في العلاقة الزوجيّة التهديد، والكلمات والسلوكيات الجارحة للسيطرة على الطرف الآخر.[٢]

---

١ سهيلة محمود بنات : العنف ضد المرأة: أسبابه، آثاره وكيفية علاجه، الأردن، عمّان: دار المعتز ٢٠٠٨م ص ١١٩.

٢ Goldman L, et al., eds. Intimate partner violence. In: Goldman-Cecil Medicine. 26th ed. Elsevier; 2020. https://www.clinicalkey.com. Accessed Dec. 18, 2019 .

ويُعد العنف ضد الزوجة واحدًا من أكثر انتهاكات حقوق الإنسان انتشارًا واستمرارًا وتدميرًا في عالمنا اليوم، ولم يزل مجهولا إلى حد كبير بسبب ما يحيط به من ظواهر الإفلات من العقاب، والصمت، والوصم بالعار.

وإجرائيا تعرف الباحثة العنف ضد الزوجة بأنه : كل قول أو فعل يصدر من الزوج يؤدي إلى أذى الزوجة النفسيّ، والجسديّ، والاجتماعيّ.

طبيعة العنف ضد الزوجة:

الأصل في الحياة الزوجيّة هي السكينة، والتفاهم والتعاون والتكامل وفق روح المشاركة والاحترام المتبادل، والقاعدة في الحياة الزوجيّة هي تقبل الاختلاف الزوجيّة واحترام الرأي الآخر، والتعامل برفق ولين، أما الاستثناء فهو عنف الزوج مع زوجته، وهو أمر ترفضه الأديان والأخلاق والقيم ، (والعنف سلوك يتسم بالإساءة، ويشير بصورة عامة إلى استخدام القوة التي تسبب الضرر والأذى، وهو أحد مظاهر السلوك المنحرف) [١].

ويظل العنف ضد الزوجة شيئاً مسكوتاً عنه، ويتسم بالغموض في الأدبيات العلميّة بسبب أن العديد من أنواع هذا العنف من ضرب، واغتصاب، وتهديد وغيره لم يُفصح عنه بشكلٍ كامل، وغالبا ما يرجع إلى المعايير الاجتماعيّة، والمحرّمات، ووصمة العار، والطبيعة الحساسة للموضوع، ومن المعترف به على نطاقٍ واسع أن الافتقار إلى البيانات الموثوقة والمستمرة حتى اليوم يمثّل عقبة في تشكيل صورةٍ واضحة للعنف ضد الزوجة .

ويظل العنف سلوكًا ينتهي بالأذى والألم والخوف، سلوكًا يخالف الفطرة، وجوهر الحياة الزوجيّة، وهو برغم اختلاف أشكاله ودرجاته ودوافعه وأسبابه، يحمل ذات السمات العدوانيّة التي تنشد السيطرة من خلال العنف المقصود الذي تختلف درجاته من التلفظ إلى القتل (يحدث العنف لحظة انفجار الحقيقة الكامنة في بنية التخلف، وما يؤكد ذلك ظهور الأشكال الدمويّة والكاسحة، ويمكن للعنف أن يكون جريمة قتل أو ضرباً، أو إصابة بجروح، أو تحرشاً جنسيًّا، أو معاملة سيئة أو ابتزاز مالي [٢] .

وتأخذ عدوانية الإنسان مظهراً فاتراً أو نشطاً، وتسمى عندها عنفاً، تبعاً لحالة كل فرد في لحظة ما، وتفعل العدوانية فعلها بشكل خفي مختبئ خلف السكون أحيانا، أو تنفجر صريحة في شدتها مفاجأة لأقرب الناس وهي الزوجة .

---

١ ـ حنان قرقوتي : عنف المرأة في المجال الأسريّ ، كتاب الأمة العدد ١٧١، إدارة البحوث والدراسات الإسلاميّة ، قطر ١٤٣٧هـ ، ص ١١ .

٢ ـ منى فياض: الطفل والتربية المدرسيّة في الفضاء الأسريّ والثقافيّ، ط١ الدار البيضاء، المركز الثقافيّ العربيّ ص ٢٣ .

أنواع العنف ضد الزوجة:

تختلف أنواع العنف باختلاف الدافع والسبب، وطريقة التعبير ودرجته، ويمكننا أن نحدد عددًا من أنواع العنف كالآتي:

العنف الجسديّ:

هو أبسط أنواع العنف، وأكثرها وضوحاً ، (وفيه تتعرض الزوجة للضرب، أو الصعق، سواء بجزء من أجزاء الجسم، أو بآداة ما.) [1]كما أنه يشمل أي تصرفات ينتج بسببها أذى جسديّ حتى وإن كان التلاعب بالغذاء، العلاج أو درجات الحرارة التي تحتاج إليها الزوجة.

٢- العنف الجنسيّ:

يكون هذا النوع من العنف عندما تجبر الزوجة على ممارسة أي فعل جنسيّ بالإكراه. ليس بالضرورة أن تكون علاقة كاملة، بل يكفي أن تجبر على أي نوع من أنواع الانتهاكات الجسديّة، مثل: التلفظ بكلام ذي محتوى جنسيّ، أو الإجبار على مشاهدة أفلام جنسيّة. يعد أيضاً الامتناع عن إشباع الرغبة الجنسيّة عن الزوجة من أنواع العنف الجنسيّ.

٣- العنف النفسيّ:

أما العنف النفسيّ فهو من الأنواع التي تترك أثراً كبيراً في النفس، وأعتقد أن الغالبية تعرضن له في وقت ما من حياتهن. وهو يكون عندما يقول أو يفعل أحد شيئًا يتسبب في شعور الزوجة بأنها لا قيمة لها. على سبيل المثال: اللوم، والغيرة، والاستهزاء، وإتلاف الممتلكات.

٤- العنف السيكولوجيّ:

يحدث هذا النوع عندما يلجأ الزوج إلى التهديدات، أو التعليقات والتعاملات الدونية بهدف السيطرة على تصرفات الآخر الزوجة، وتوليد شعورها بالخوف والقلق. سواء كانت هذه التهديدات موجهة لها، أو لأحد معارفها أو ممتلكاتها. مثل: الترصد، والعزل الاجتماعيّ، أو حتى الضغط عليها لعمل تصرف ما دون رغبتها، ومنعها من اتخاذ قراراتها بنفسها.

٥- العنف الروحيّ:

وهو عبارة عن استغلال ما للمعتقدات الروحيّة والدينيّة التي يؤمن الزوج بها لتوجيه الزوجة بها، والسيطرة على تصرفاتها. مثل: الاستهزاء بمعتقداتها الدينيّة، ومحاولة إجبارها على تغيير ديانتها، أو منعها من ممارسة شعائرها، ومعتقداتها الدينيّة.

---

[1] ـ سهير عبد الحفيظ الغالي: الخلافات الزوجيّة أسبابها أشكالها مسارها في المحكمة الشرعيّة ، ط١ ، دار الرشاد الإسلامية ، بيروت ، ٢٠٠٣م ص ٦٨

٦- العنف المجتمعيّ:

يتعاظم العنف المجتمعيّ الذي تتعرض له الزوجة ، ومن ذلك التسبب في أذى الزوجة بسبب العادات والتقاليد السائدة في المجتمع. مثل: ختان الإناث، والزواج المبكر، وغيرها من التصرفات العدوانيّة التي تكون بسبب معتقد مجتمعيّ.

٧- العنف اللفظيّ:

قد يكون العنف اللفظيّ من أكثر أنواع العنف انتشارًا سواء كان يدرك الزوج بأنه عنف أو لا؟ وهو الكتابة أو التلفظ (النطق بالشتائم، أو إهانة الكرامة، والألفاظ الخارجة تجاه الزوجة) [١]

٨- العنف الماديّ:

يبدو هذا النوع من أنواع العنف ظاهراً عندما يتمكن الزوج، من التصرف في الدخل الماديّ للزوجة دون موافقتها، أو إساءة استخدام أموالها؛ كالتحكم في عملها سواء بالمنع، أو الإجبار، أو الاختلاس، أو الابتزاز، أو إساءة استخدام التوكيلات، أو الوصاية عليها.

٩- الإهمال:

الإهمال من بين أسوء أنواع العنف ببساطة؛ لأنه قد يحدث دون إدراك المتسبب، كما أن آثاره جسيمة في الحالة النفسيّة بالأخص إن كان متواصلاً. ويعد الإهمال عنفا عندماً يكون الزوج المسؤول عن توفير رعاية، أو اهتمام للزوجة مقصرًا في مسؤوليته، أو ممتنع تماما عنها.

أسباب العنف ضد الزوجة :

تتعدد أسباب العنف ضد الزوجة ، ففي وجود بعض الأمراض النفسية لدى الرجال، مثل: الاضطراب ثنائي القطب، أو الفصام المصحوب بجنون العظمة، وأيضًا اضطراب الوهم والشخصية المناهضة للمجتمع، أو شرب الكحول وإدمانها، وهو من أهم العوامل التي تجعل الرجل أكثر عرضة لارتكاب جرائم جنسيّة، وعنيفة ضد النساء[٢].

وتؤدي العوامل الاجتماعيّة والديموغرافية دورًا مهمًا في العنف ضد الزوجة ، وخاصة ما يسمى بالسلطة الأبويّة باعتبارها السبب الرئيس للعنف ضد الزوجة، وهي سبب رئيس للعنف الأسريّ بشكل عام ، وهذه الأسباب يمكن أن تكون ذاتيّة، أو مجتمعيّة، أو وراثية . كما ترتبط أغلب أسباب العنف بالبطالة، وتدني المستوى التعليميّ.

---

١ ـ زهير حطب : تطور بنى الأسرة العربيّة والجزور التاريخية والاجتماعيّة لقضاياها المعاصرة ، ط١ ، معهد الإنماء العربيّ ، بيروت ١٩٧٦م ، ص ٢١

2 ـ "The roles of victim and offender alcohol use in seual assaults: results from the National Violence Against Women Survey"

ويمكن تلخيص بعض الأسباب التي تؤدي إلى العنف ضد المرأة، كما يأتي:

١/ انخفاض مستوى التعليم:

كانت النساء العاملات في الأعمال التجاريّة الصغيرة والزراعة أكثر عرضة للإساءة من النساء اللائي كُنّ ربات بيوت، أو اللواتي لديهن وضع مهنيّ مساوٍ لوضع الزوج.

٢/ الوضع الاقتصاديّ:

عندما تتمتع المرأة بوضع اقتصاديّ أعلى من زوجها، ويُنظر إليها على أنها تتمتع بالقوة الكافية لتغيير الأدوار التقليديّة للجنسين، يكون خطر التعرض للعنف مرتفعًا.

٣/ العوامل الأسريّة:

كالتعرض لتأديب بدنيّ قاسٍ أثناء الطفولة، ومشاهدة الأب يضرب الأم ويجبرها على الإجهاض، وعمليات التعقيم، فذلك يعد مؤشرًا على الإيذاء، وارتكاب العنف ضد الزوجة في مرحلة البلوغ.

٤/ تقاليد بعض المجتمعات:

مثل تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية إذ يخضع مليونان من النساء في السنة للخفاض المسمى بالفرعوني، في مختلف أنحاء العالم، ويمكن أن يؤدي ذلك التشويه إلى الوفاة، والعقم والصدمات النفسيّة طويلة الأمد، بالإضافة إلى زيادة المعاناة الجسديّة، (كذلك ظاهرة الاتجار بالنساء) [١]، وهجمات حامض الكبريتيك بوجه النساء؛ كسلاح رخيص، ويمكن الوصول إليه بسهولة لتشويه الزوجة بسبب الخلافات الأسريّة.

٥/ الزواج المبكر:

ويكون ذلك دون موافقة الزوجة (ويعد ذلك شكلاً من أشكال العنف؛ لأنه يقوض صحة ملايين الفتيات واستقلالهنّ) [٢]، وفي العديد من البلدان يكون الحد الأدنى للسن القانونيّة للزواج بموافقة الوالدين أقل بكثير منه بدونه ، حيث تسمح أكثر من ٥٠ دولة بالزواج المبكر في سن ١٦، وما دون بموافقة الوالدين.

---

١ ـ محيي الدين أحمد حسين : التنشئة الأسريّة والأبناء الصغار، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٧م ، ص٢١٦.

٢ ـ ـ منى فياض مرجع سابق ص ٢٣٧ .

الآثار الناجمة عن العنف ضد الزوجة :

يتسبب كل عنف باختلاف درجته في ترك آثار صغيرة أو كبيرة قابلة للعلاج، أوغير قابلة ، ويمكن حصر عدد من الآثار الناجمة عن العنف **كالآتي:**

– **آثار جسديّة :** وقد تحتاج إلى علاج طبيّ في أحيان كثيرة حتى يتم الشفاء، وقد يظل على الجسد أثرًا باقيًا، أو عاهة أو تشوهات (فقد وثّقت الدراسات والأبحاث التي أُجريت في العقدين الماضيين الآثار السلبيّة للعنف الأسريّ، وأظهرت أنّ النساء المعنّفات وعائلاتهن اللواتي قد تعرّضن للعنف الجسديّ، يُعانين في العادة من تدنّي مستوى الصحة الجسديّة والعقليّة بشكل أسوأ بكثير من النساء اللواتي لم يتعرّضن لسوء المعاملة) [1].

- **آثار نفسيّة:** تكثر الآثار السلبيّة للعنف ضد الزوجة، ويكون لها أبعاد لا يُستهان بها على المستوى النفسيّ، حيث إنّ الممارسات العنيفة التي تتعرّض لها الزوجة تُساهم في التقليل من شعورها بقيمتها الذاتيّة، ومن ثمَّ تُضعف من ثقتها بنفسها، ممّا يؤثّر سلباً على صحتها العقليّة وذلك من خلال تشتيت قدرتها على التفكير السليم، فينعكس ذلك سلباً على قدرتها على التصرّف بشكل مستقل وآمن في المجتمع.

- آثار اجتماعيّة: الزوجة المعنَّفة في العادة تفتقد الأمان الأسريّ، وقد تتكسر لديها كثير من المشاعر، فكيف لها أن تربي جيلاً سليماً إن لم تصبح هي الأخرى معنفة لأطفالها ولغيرهم ، ووفقاً لدراسات اجتماعية تشير إلى: (أن المعنَّفة قد تصبح معنفة لغيرها ، وأن المتحرَّش بها قد تصبح متحرشه بالآخرين، في رد فعل، ونتيجة للشعور بالحقد والرغبة في الانتقام) [2].

تشتمل الآثار الاقتصاديّة التكاليف التي تتكبّدها العلاجات، والمحاكم والشرطة، والخدمات القانونيّة المسؤولة عن مقاضاة الجناة، والمنتهكين والبرامج التي يخضعون لها لتقويم سلوكياتهم، بالإضافة إلى ذلك كافة تكاليف الخدمة الاجتماعيّة، وبرامجها الخاصة في حماية الأسرة.

حكم العنف ضد الزوجة في الإسلام:

كرّم الإسلام الزوجة، ورفع قدرها ومنزلتها، وأعطاها حقوقها على أكمل وجه وأحكم، ولم يعنِ أن تكون القوامة بيد الرجل أنّ له حق إهانتها أو ظلمها، وإنّما جعل له ذلك ليذود عنها، ويحيطها بقوته، وينفق عليها، وليس له أن يتجاوز ذلك إلى القهر والجحود، كما احترم الإسلام شخصيّة الزوجة ، فهي مساوية للرجل في أهليّة الوجوب والأداء، ومما حمى به الإسلام المرأة من العنف الجسديّ أن حرّم قتلها في الحروب، وأنّ النبي عليه الصلاة والسلام غضب حين ضربت امرأة في عهده، أما حمايتها من العنف

---

[1] Avni Amin, Violence against women: health consequences, prevention and response, Geneva, Switzerland: World Health Organization, Page 15. .

[2] Virginie Le Masson, Colette Benoudji, Sandra Sotelo Reyes and others (2017), VIOLENCE AGAINST WOMEN AND GIRLS AND RESILIENCE , London: BRACED Knowledge Manager, Page 36-40.

النفسيّ فقد وردت آيات وأحاديث كثيرة تحث الرجال على حسن معاملة الزوجة (وإعطائها حقوقها كاملة، وعدم خدش كرامتها بقول أو فعل، أو الافتراء عليها وإهانتها)[1] ومن هذه الآيات ، يقول تعالى:"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُواْ النِّسَاء كَرْهاً وَلاَ تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُواْ بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ إِلاَّ أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِن كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَن تَكْرَهُواْ شَيْئاً وَيَجْعَلَ اللّهُ فِيهِ خَيْراً كَثِيراً ". (النساء:١٩).

وقال الرسول – صلى الله عليه وسلم -: خيركم خيركم لأهله، وأنا خيركم لأهلي) رواه الترمذي) ، وقال صلى الله عليه وسلم : "إنما النساء شقائق الرجال، ما أكرمهن إلا كريم، وما أهانهن إلا لئيم) "رواه أحمد(.

ويقول الرسول –صلى الله عليه وسلم : "اتقوا الله في النساء فإنهن عوان عندكم، أخذتموهن بأمانة الله، واستحللتم فروجهن بكلمة الله، ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف) "رواه مسلم).

وصولا إلى قول الحق تبارك وتعالى:"واللاَّتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلاَ تَبْغُواْ عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلِيّاً كَبِيراً) "النساء:٣٤(.

ولا يمكن أن يتبادر إلى الذهن أن الإسلام أقر بضرب المرأة[2] فلا يضرب إلا المختل، أو المجنون؛ فالإسلام حينما يشرَع قوانينه وأحكامه ينطلق من أن المؤمنين الذين سيطبقونها لهم وازع ديني وعقل رزين يجعلان الزوجين وجلين خائفين من الله عز وجل في أي سلوك يقدمان عليه.

---

١ ـ محمد فاضل مختار الشنقيطي : المرأة ومكانتها في الإسلام ، دار كتب ومؤلفين ، ٢٠١٣م ، ص٢١ .

٢ ـ عباس محمود العقاد : المرأة في القرآن ، دار اليقين ٢٠٠٦م.

الفصل الرابع

تحليل حالات الدراسة

مدخل:

كما سبق من تبييننا إلى أن هذه الدراسة التي نحن بصددها هي دراسة لحالات معنفات، ونستعرض فيها أشكال العنف الأسريّ الموجه نحو الزوجة في منطقة القصيم بالمملكة العربيّة السعوديّة، لاستقصاء الأسباب، والدوافع التي شكلت هذه المشكلة، عبر دراسة الحالة، واستنباط الحلول المناسبة عبر تحليل مضمون استمارات وقائع حالات المعنفات اللاتي راجعن مركز الإصلاح الأسريّ بجمعية أسرة.

فيما يلي نستعرض هذه الحالات من واقع مستندات مركز الإصلاح الأسريّ، ثم تحليلها تحليل اجتماعيّ ونفسيّ، وتفسير ذلك للخروج بالنتائج التي تبين الأسباب، والدوافع التي شكلت هذه المشكلة.

الحالة الأولى: الرمز (ش – ق).

أولًا: بيانات العميل.

م	البيان	البيان بعد استيفائه
١	رمز الحالة	(ش . ق)
٢	نوع المشكلة	نفسيّة اجتماعيّة
٣	العمر	في العقد الثالث من عمرها
٤	الجنس	أنثى
٥	الجنسيّة	سعوديّة
٦	المؤهل الدراسيّ	ماجستير
٧	الوظيفة	معيدة
٨	الحالة الاجتماعيّة	متزوجة
٩	مدة الزواج	٩ أعوام
١٠	عدد الأبناء وأعمارهم	ابن (ذكر)
١١	الوضع الاقتصاديّ	جيّد جدًا
١٢	نوع السكن	شقة إيجار
١٣	عدد الإخوة	خمسة
١٤	الترتيب بين الإخوة	الثالث

م	البيان	البيان بعد استيفائه
١٥	الوسائل المستخدمة في التشخيص	المقابلة ، ودراسة الحالة ، والمكالمات التليفونية
١٦	مصادر المعلومات	الزوجة
١٧	خصائص المشكلة لدي الحالة	نفسيّة – اجتماعيّة

ثانيًا: الخلفيّة التاريخيّة لدراسة الحالة:

تنتمي العميلة إلى أسرة تعيش في مستوى اقتصاديّ فوق المتوسط كان والدها يعمل بأحد القطاعات الحكوميّة، وعاشت حياه أسريّة مستقرة، وتربت مع والديها وإخوتها، وكان أسلوب والدها في تربيتها هي وإخوتها مبني على التشاور والصداقة.

العميلة كانت تسكن مع أسرتها بالمنطقة الغربية، وعندما عينت كمعيدة بإحدى الجامعات فاضطرت إلى ترك مدينة المنشأ.

من صفاتها: (المرح ، والجدية في العمل، والاعتزاز بالرأي، والثقة بنفسها وقراراتها، واجتماعيّة تحب الناس).

كانت متفوقة في حياتها الدراسيّة، وحصلت على الماجستير مما أهلها لوظيفه أكاديميّة بإحدي الجامعات السعوديّة.

تقدم شخص من نفس المنطقة التي تعمل بها لخطبتها فوافقت على الفور على الرغم من عدم التكافؤ بينهما في المستوى التعليميّ والثقافيّ والاجتماعيّ، ولكن فقط لتضمن البقاء بجانب عملها، ومعها محرم، ومن هنا بدأت معاناتها.

ثالثًا: المشكلة.

عانت العميلة من الغيرة الشديدة، والمبالغ فيها من قبل الزوج، والشك الدائم، فكان يغلق عليها الباب بالمفتاح ويأخذه، ويضربها بشكل مستمر، حتى بعد حملها بطفلها الأول زاد في ضربها وإيذاها مما أضعف صحتها، وكان يضربها أحياناً حتى تصل إلى درجة الإغماء، ومنعها من الذهاب إلى صديقاتها، وعزلها عن الناس حتى عملها كانت تذهب له بالمشكلات، وكان يحاسبها على الاهتمام بمظهرها في العمل، وكان من شكه إذا رجعت من العمل يفتش جسمها، ولأن لونها به حمرة فكان يتهمها بأن هذه الحمرة بسبب شيء سيء تعمله، وفي مرة مزق ملابسها أمام والدته ليريها الحمرة، ويشهدها أنها امرأة سيئة، وهي تبكي وتدافع عن نفسها ولا جدوى.

وعندما اطمئن منذ بداية الزواج أنها تصرف من راتبها تغيب عن العمل حتى تم فصله ، كان يضايقها ويتدخل في كل أمورها، ويراقبها ويكسر لها أثاث المنزل، ويتلف أغراضها ويتعمد إيذاءها أمام أهله حتى يرضيهم ، فهي أجمل منهن، وأكثر علماً وثقافة وفهماً، وهذا يضايقه، ويضايقهم فيرضيهم بإهانتها، ويسمح لهم بشتمها خاصةً أنها غريبة، وليست منهم، وفي المستشفى حاولت الطبيبة إقناعها بأن تشتكي

فرفضت، وفي المرة الثانية أقنعتها الطبيبة وفعلاً اشتكت إلى الشرطة، وطلبت فقط أخذ تعهد عليه دون سجنه، وعندما رأى إصرارها على الطلاق وذهابها إلى محامية، وعمل وكالة.

حاول تحسين معاملته حتى تتراجع عن قرار الطلاق، وبالفعل تراجعت عنه، لكنه ليس لأجله إنما لأجل ابنها الذي يبكي؛ لأنه لا يريد منها ترك والده، ورغم كل سلبياته إلا أنه يحب ابنه.

وفي ١٣ / ١٤٤١/٤هـ ضربها بشدة حتى فقدت القدرة على الكلام، فذهبت إلى المستشفى، وهناك تم استدعاء الشرطة بموافقتها، وأخذوا أقوالها، وأحيل البلاغ إلى النيابة العامة، ومن ثم استدعاؤه بعد ثمانية أشهر، فأخذ يتحايل عليها للتنازل؛ حيث ذهبت إلى مركز الشرطة، وتنازلت لأجل ابنها

رابعًا: التعليق على المشكلة.

محاور المشكلة الأساسيّة: الشك، والاضطهاد، والقهر.

ترى الباحثة الاجتماعيّة:

أن جمال الزوجة الشكليّ، وتعاملها بطيب وكرم، وبعدها عن أهلها هو السبب الرئيس في إيذائها، واتضح من تصرفاته أنه يخاف أن تتركه وتتزوج غيره، وكان تعاطيه للحبوب المخدرة يصور له أموراً غير حقيقية، ويساهم بشكل كبير في جعله إنسانًا غير سويٍّ نفسياً وعقلياً.

خامسًا: تحليل المختص النفسيّ للمشكلة.

أولًا: بالنسبة إلى الحالة:

عدم التكافؤ في المستوى التعليميّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ التي كانت تعيشه الزوجة مع أسرتها قبل الزواج، والحياة بعد الزواج أدى إلى تغيير في العادات والسلوكيات المرتبطة بذلك (بالسالب).

عدم توافق زواجيّ واضح بين الزوجين نتيجة صفات وخصائص الزوجة (الحالة) ، وصفات وخصائص الزوج أدى إلى شعور دائم بالحزن، والتعاسة لديها .

الاختلاف الكبير والواضح في البيئة، وأساليب التنشئة الاجتماعيّة التي عاش كلا من الزوجين بها فمن (الصداقة والديمقراطية والود) في أسرة الزوجة إلى (القسوة، والتسلط، والتقليل من الشأن) في أسرة الزوج أدى إلى عدم توافق نفسيّ في الحياة مع الزوج .

محاولات الزوجة الظهور أمام الزوج بشخصيّة غير شخصيتها الحقيقية لتبدو (الشخصية المطيعة الخانعة المستسلمة) محاولة منها لكسب رضاه أدى بها إلى الدخول في (صراع نفسيّ داخليّ) بين شخصيتها الحقيقيّة، والشخصيّة المصطنعة مما استنفذ قواها النفسيّة، وقدرتها على مواصلة الحياة مع الزوج.

تعاني الزوجة من (صراع الإحجام) وهو الوقوع بين أمرين كلاهما مر وهما: الانفصال عن الزوج الذي لا يطاق – والتضحية من أجل ابنها المتعلق بوالده بالإضافة إلى العادات والتقاليد.

ثانيًا: بالنسبة إلى الزوج:

الزوج يعاني من (انعدام الثقة بالنفس، والشعور بالدونية) أمام الزوجة بسبب عدم التكافؤ بينهما في المستوى التعليميّ والاقتصاديّ، وإحساسه بجمال زوجته زاد من إحساس الشك والغيرة لديه.

سادسًا: توصيات المختص النفسيّ.

أولًا: في حالة الرغبة الحقيقية للزوج في الصلح لا تتم الموافقة إلا بعد خضوعه لإعادة تأهيل، وعلاج نفسيّ، وإعطائه مهلة مع متابعة التزامه بجلسات العلاج، ومتابعة النتائج الملموسة الإيجابية التي يظهرها نتيجة خضوعه لهذه الجلسات.

ثانيًا: يجب سن قوانين لحماية الزوجات اللائي يتعرضن للعنف، وتفعيلها بجدية إن وجدت حتى نحد من وجود مثل هذه الحالات المؤلمة.

الحالة الثانية: (س . ح).

أولًا: بيانات العميل.

م	البيان	البيان بعد استيفائه
١	رمز الحالة	(س .ح)
٢	نوع المشكلة	نفسيّة اجتماعيّة
٣	العمر	٣٩ عامًا
٤	الجنس	أنثى
٥	الجنسيّة	سودانيّة مقيمة بعنيزة
٦	المؤهل الدراسيّ	بكالوريوس طب أسنان
٧	الوظيفة	لا تعمل (حاليا)
٨	الحالة الاجتماعيّة	مطلقه (بدون ورق رسميّ من المحكمة)
٩	مدة الزواج	١٦ عامًا
١٠	عدد الأبناء وأعمارهم	٣أبناء ذكور(١٥ عامًا – ١٢عامًا – ٧أعوام)
١١	الوضع الاقتصاديّ	جيّد جدًا
١٢	نوع السكن	إيجار
١٣	مكان التشخيص	المركز

١٤	عدد الإخوة	٤
١٥	الترتيب بين الإخوة	الأكبر
١٦	تاريخ تشخيص المشكلة	١٤٤٢/٤/١٨هجري
١٧	الوسائل المستخدمة في التشخيص	المقابلة، ودراسة الحالة، والمقاييس النفسيّة، والمكالمات التليفونيّة.
١٨	مصادر المعلومات	الحالة + الزوج + أهل الزوج
١٩	خصائص المشكلة لدى الحالة	نفسيّة – اجتماعيّة – قانونيّة

ثانيًا: الخلفية التاريخيّة لدراسة الحالة:

تنتمي العميلة إلى أسرة تعيش في مستوى اقتصاديّ فوق المتوسط، ووالدها موظفٌ بدولة الإمارات، عاشت حياة أسريّة مستقرة، وتربت مع والديها وإخوتها.

من صفاتها (الصراحة، والاستقلالية ، والاعتزاز بالرأي، والثقة بنفسها وقراراتها.

كانت متفوقة في حياتها الدراسيّة، وحصلت على بكالوريوس طب الأسنان.

وضعها الاقتصاديّ بعد الزواج صعب، لكن تحسن إلى حد ما في الآونة الأخيرة.

وبالنسبة إلى صحتها فتغيرت بعد الزواج؛ حيث أصيبت بعد الزواج (بالربو)، وبعد طلاقها شبه اختفي.

علاقتها بوالديها مبنية على الصداقة، وتعدُّ علاقة سويّة تسودها الشورى، وتعدُّ العميلة إنسانة نشيطة، وتحب الاهتمام بمظهرها في المنزل، وخارج المنزل.

هواياتها: الاشغال اليدوية، والاهتمام بالعلاقات الاجتماعيّة، وتحب الهدوء.

ثالثا: المشكلة.

علاقة العميلة بزوجها أخذت عدة أشكال، ولكن التعنت، والتسلط أكثر وضوحا (على حد تعبير العميلة).

اشتكت من أنه لا يحب ظهورها في المجتمع، وفي الفترة الأخيرة بينهما إذا تم سؤالها أنها تعمل يرد بالنيابة عنها، ويقول: (لا ربة منزل).

تشعر طوال الوقت بغيرته من نجاحها، ويعدها منافسة له كونه طبيبًا مثلها، وكذلك تشعر بأنه يغار من إخوتها كونهم مهندسين ناجحين، وتشعر بغيرته من علاقتها الطيبة بأهلها.

يستمتع بمضايقتها، ويريد التحكم في كل أمورها وعلاقاتها بالناس المحيطين بها وملبسها، وطريقة معاملتها لأبنائها حتى شعرت بالاختناق، وأسلوبه مستفز.

تستطرد العميلة قائلة: (عندما ننوي إلى مشوار، وأكون جاهزة يلغي كل شيء في آخر لحظة، ويحرجني مع الناس بحجة أني جميلة، ومن المفترض أن أكون كذلك له لا للناس مع أني ما مقصرة أبدًا في البيت، ويسبب لي الحرج مع الناس).

وتقول: (دائما أترك له القيادة، حتى في آرائي؛ ليحس أنه رأيه، لذا عندما تمردت على أسلوبه، ورفضت تعامله في الفترة الأخيرة انصدم، ولم يتحمل؛ وذلك لأني لست قادرة أتحمل تصرفاته؛ لأنه أصبح عنيفًا مع الأولاد، وخاصة مع الابن الاكبر).

من أسباب المشكلة بين الطرفين الغيرة الزائدة على الزوجة التي تصل إلى حد الشك، فعندما يجيء من السفر يراجع البيت كله، وتسفيهه لكلامها، وأفكارها ويوضح لها دائما أنها عديمة الفائدة كما أنه يجبرها على العلاقة الخاصة، حتى لو أنها متعبة، أو متوترة لمشكلة في البيت، ويحاول إيهامها أنها يتهيأ لها أمورًا غير واقعيّة، وغير موجودة.

إذا أهدتها إحدى صديقاتها هدية قيمة يقوم بإلقائها في حاوية النفايات، أما علاقته بأبنائه، فالابن الكبير يعامله بندية ودائما يحاول كسر ثقته في نفسه، ونجح إلى حد ما، أما الابن الاوسط فإنه يعاني من إعاقة جسديّة لذا فهو رافضٌ له تمامًا، ويراه عارًا، والمفضل لديه هو الابن الأصغر، والعميّلة تطالب حاليا بأمرين:

أولاً: تسلمها ورقة طلاقها؛ لذا قامت برفع دعوى في المحكمة ببريدة، والمطالبة بحضانة الأبناء، ومن ثم النفقة عليهم.

أما الابن الأوسط فهو في حاجة ماسّة ليكون بجانب أمه والأب غير منتظم في مواعيد التأهيل، ووالد الزوجة حاول الإصلاح بينهما لكن دون جدوى.

رابعًا: التعليق على المشكلة.

وقد نظر مركز الإصلاح الأسريّ في مشكلتها، وكان تقييمهم أن حالة الزوج اجتماعيّ تصنف (سرعة غضب) ، وتصنف نفسيًّا أنها (عنف نفسيّ).

وتواصل المركز مع الزوج، ورفض الحضور، وطلب إغلاق الملف، وتم تقييم الحالة بأنها صعبة، والنتيجة الإصلاحيّة كانت (دون إصلاح) ، وكانت محاور المشكلة الأساسيّة التي سجلها مركز الإصلاح الأسريّ (الاضطهاد، والقهر لها ولأولادها).

وكان التقييم الشخصيّ للمصلح:" أن الزوج تعرض في حياته إلى ضغوط كثيرة أثرت على نفسيته، إضافة إلى مشكلات أخرى تتعلق بالشك الزائد، والغيرة المرضيّة، وأدى هذا إلى فرض العزلة الاجتماعيّة لأسرته كلها، وهو ما أكده أهل الزوج، وهذا ما أثر على نفسيّة الزوجة، ومعلوم أن لكل فعل رد فعل مقارب له، وبالطبع أثر هذا على التكوين الاجتماعيّ والنفسيّ للأطفال.

وقد بدأ الزوج باستمالة الأبناء ناحيته، وسحبهم وإبعادهم عن أمهم، الشخص الذي يبدو في صورة مثاليّة عند مقابلته لكن عند مواجهته ببعض الحقائق انفعل جدًا، وبعد الصلاة أخذ فرصة مع نفسه، وبدأ

أكثر هدوءً، ويرى المركز أن أسباب حدوث المشكلة شخصيّة الزوج، ووجود الطفل الذي يعاني من إعاقة جسديّة، مما زاد تفاقم الأمر.

وترى الباحثة الاجتماعيّة من خلال المعلومات التي ذكرتها الزوجة، ومن خلال المعلومات الموجودة في أوراق مركز الإصلاح الأسريّ أن الزوج عاش حياة صعبة قبل زواجه، والده كان صعبًا جدًا، مما أدى إلى خوفه الشديد، وهذا يولد طبيعة غير سويّة إضافة إلى أن شخصيته تتسم بالشك والغيرة المرضيّة، وجمال الزوجة الشكليّ أسهم في زيادة حدة هذه المشكلة لديه، وأصبح يريد التسلط عليها، وظهر ذلك في تصرفاته، وفي فرض العزلة الاجتماعيّة عليها وعلى أولادها، وكونه يعدُّ ابنه الذي يعاني من إعاقة جسديّة (عار) ، فهذا دليل على أنه يعاني هو ذاته من مشكلات تحتاج إلى أخصائي نفسيٍّ.

خامسًا: تحليل المحتوى للحالة المقدمة لمركز الإصلاح الأسريّ ببريدة.

العبارات الدالة على الإهانة والتقليل من الشأن.	العبارات الدالة على العنف واضطراب الشخصية.	العبارات الدالة على التسلط.	العبارات الدالة على الشك.	العبارات الدالة على إساءة معاملة الأبناء.	العبارات المحبطة للطرف الآخر.
لا يحب ظهوري في المجتمع	عنيف معي دائمًا، ومع الأولاد خاصة عندما اعترض على أسلوبه في معاملتي.	يتحكم في كل شيء، ويفرضه على الملابس علاقاتي مع الناس تعاملي مع أولادي.	يلغي خروجنا في آخر لحظة بحجة أني جميلة، ولا يصح أن أضع مكياجًا إلا له فقط مع أني دائما مهتمة بمظهري في البيت وغير مقصرة.	عنيف دائمًا مع ابني الأكبر.	يعاملني كمنافسة له، وليست زوجته كوني طبيبة مثله.
يرد بالنيابة عني إذا وجه لي سؤال من آخرين	يحاول إيهامي بأني أتصور أمورًا لم تحدث، ويتهيأ لي أشياء غير موجودة.	يجبرني على العلاقة الخاصة مهما كنت متعبة أو متوترة.	عندما يرجع من أي سفر له يرجع البيت	يحاول كسر ثقة ابني الأكبر بنفسه، ونجح نوعا ما.	يغار من نجاحي في العمل
الادعاء أنى ربة منزل ولست طبيبة	إذا أهدتها إحدى صديقاتها بهدية يأخذها مني بعنف ويرميها بالنفايات.	----------	----------	يعامل ابني الأوسط الذي يعاني من إعاقة جسديّة بالرفض ويعده عارًا عليه.	يغار من إخوتي كونهم مهندسين ناجحين.
يسفه كلامي وأفكاري.	----------	----------	----------	يقوم بتدليل الابن الأصغر ويعده المفضل لديه.	يغار من علاقتي الطيبة مع أهلي.
يوضح لي دائما أني عديمة الفهم	----------	----------	----------	لا يهتم بجلسات التأهيل لابني الأوسط، ولا يلتزم بمواعيدها.	بدأت أشعر بالاختناق.

نسبة تعمد الإهانة والتقليل من الشأن = ٢٣%.

نسبة العنف واضطراب الشخصيّة = ١٩ % .

نسبة التسلط = ٩% .

نسبة الشك = ٩ % .

نسبة إساءة معاملة الأبناء = ٢٣% .

نسبة إشعار الطرف الآخر بالإحباط = ٢٣% .

سادسًا: تحليل المختص النفسيّ للمشكلة.

أولًا: بالنسبة إلى الحالة.

حدوث اختلاف في المستوى الاقتصاديّ والاجتماعيّ التي كانت تعيشه مع أسرتها قبل الزواج والحياة بعد الزواج مما أدى إلى تغيير في العادات والسلوكيّات المرتبطة بذلك (بالسالب).

عدم توافق واضح بين صفات الزوجة (الحالة) وخصائصها، وصفات الزوج وخصائصه مما أدى إلى شعور دائم بالحزن لديها، مما أدى إلى إصابتها (بالربو)، وهو مرض (PSYchosomatic disorders) أي: مرض نفسيّ جسميّ، وهو ما يفسر شفاءها منه بعد حدوث الطلاق .

الاختلاف الكبير والواضح في البيئة، وأساليب التنشئة الاجتماعيّة التي عاش كلا من الزوجين فيها (الصداقة والديمقراطية والود) في أسرة الزوجة إلى (التعنت، والتسلط، والتقليل من الشأن) في أسرة الزوج مما أدى إلى عدم توافق نفسيّ مع الزوج .

محاولات الزوجة الظهور أمام الزوج بشخصيّة غير شخصيتها الحقيقيّة لتبدو (الشخصيّة المطيعة الخانعة المستسلمة) محاولة منها لكسب رضاه أدى بها إلى الدخول في (صراع نفسيّ داخليّ) بين شخصيتها الحقيقيّة، والشخصيّة المصطنعة مما استنفذ قواها النفسيّة، وقدرتها على مواصلة الحياة مع الزوج.

تعاني الزوجة من (صراع الإحجام) ، وهو الوقوع بين أمرين كلاهما مر، وهما الانفصال عن الزوج الذي لا يطاق، وخوفها على أبنائها والعادات والتقاليد.

ثانيًا: بالنسبة إلى لزوج.

الزوج يعاني من (انعدام الثقة بالنفس، والشعور بالدونيّة) أمام الزوجة بسبب الخلفية الاقتصاديّة والاجتماعيّة المرتفعة للزوجة، وأسرتها بالإضافة إلى أساليب التنشئة الاجتماعيّة التي عاشها الزوج مع أسرته فيقوم بالتعويض عن هذه النواقص في صورة (الغيرة الزائدة التي تصل إلى الشك، والغيرة من نجاحها، والتقليل من شأنها).

يدخل الزوج في نوبات غضب شديدة، واستخدام العنف مع الزوجة، والأبناء، وذلك بسبب شعوره الدائم بالدونيّة، وعجزه عن تقليل الفارق الاقتصاديّ بين المستوى المعيشيّ التي كانت تحياه الزوجة قبل الزواج، كما يرجع أيضًا إلى أساليب التنشئة الخاطئة التي عانى منها الزوج مع أسرته وخاصة والده.

تظهر على الزوج علامات (الشخصيّة العدوانيّة السادية) ، ويبدو ذلك واضحًا في الجمل التي عبرت بها الزوجة عن المشكلة مثل :

(أشعر أنه يستمتع بمضايقتي وإهانتي).

(إيهامي بأني أتوهم أشياء لم تحدث).

(تعمد التقليل من شأني، وإحراجي أمام الآخرين).

كما أنه يظهر أيضًا في رفضة للصلح، ورفضة حتى لمقابلة المختص، ومطالبته بإغلاق الملف.

هناك إساءة معاملة واضحة من الزوج للأبناء تتنوع ما بين (العنف، ونوبات الغضب الحادة) تجاه الابن الأكبر إلى (الرفض، والنبذ، والتجاهل) تجاه الابن الأوسط إلى (التدليل الزائد) للابن الأصغر، وكلها أساليب تنشئة خاطئة تنم عن اضطراب في شخصية الأب، وعدم قدرته على تحمل مسؤولية الأبناء.

سابعًا: توصيات المختص النفسيّ.

أولاً : في حالة الرغبة الحقيقية للزوج في الصلح لا تتم الموافقة إلا بعد خضوعه لإعادة تأهيل وعلاج نفسيّ، وإعطائه مهلة مع متابعة التزامه بجلسات العلاج، ومتابعة النتائج الملموسة الإيجابية التي يظهرها نتيجة خضوعه لهذه الجلسات .

ثانيًا: في حالة الانفصال لرفض الزوج الصلح، ورفض الزوج العلاج تعطي الزوجة كافة الأوراق الرسميّة التي تثبت الطلاق، ومن ثم تستطيع استكمال حياتها بشكل طبيعيّ وقانونيّ.

يخير الأبناء عند بلوغهم السن القانونيّ لكفالة الوالد، ولا يجبرون وخاصة في حالة رفض الزوج العلاج؛ لأنه سيصبح خطرًا حقيقيًّا على تنشئة الأطفال تنشئة اجتماعيّة سليمة .

الحالة الثالثة: الرمز (ن – ص).

أولًا : بيانات العميل.

م	البيان	البيان بعد استيفائه
١	رمز الحالة	(ن . ص)
٢	نوع المشكلة	نفسيّة اجتماعيّة
٣	العمر	٤٢عامًا
٤	الجنس	أنثى
٥	الجنسيّة	سعوديّة

م	البيان	البيان بعد استيفائه
٦	المؤهل الدراسيّ	ثانويّ
٧	الوظيفة	تعمل
٨	الحالة الاجتماعيّة	متزوجة (تطلب الخلع)
٩	مدة الزواج	١٦ عامًا
١٠	عدد الأبناء وأعمارهم	٣ أبناء
١١	الوضع الاقتصاديّ	جيد
١٢	نوع السكن	إيجار
١٣	مكان التشخيص	المركز
١٤	عدد الإخوة	٤
١٥	الترتيب بين الإخوة	الأكبر
١٦	تاريخ تشخيص المشكلة	١٤٤٢/٢/٢٧هجري
١٧	الوسائل المستخدمة في التشخيص	المقابلة، ودراسة الحالة ، والمقاييس النفسيّة ، والمكالمات التليفونية.
١٨	مصادر المعلومات	الحالة + الزوج
١٩	خصائص المشكلة لدى الحالة	اجتماعيّة، ونفسيّة، وقانونيّة

ثانيًا : المشكلة.

تتجسد مشكلة (ن. ص) في عدة نقاط مهمة:

ـ زواج الزوج من زوجة أخرى، وعدم العدل في المعاملة والاهتمام بينهما.

ـ عدم الاهتمام بالأبناء، وإرسالهم دائما إلى أخته، وعدم دعوتهم إلى بيته .

ـ عدم الإنفاق على الزوجة والأبناء بما يرضي الله .

ـ دائم توجيه الإهانات اللفظية للزوجة .

ـ رفع الزوجة دعوى خلع بالمحكمة (وأكدت على المركز عدم إعلام الزوج بهذه الدعوى القضائيّة).

ثالثًا: التعليق على المشكلة.

نظر مركز الإصلاح الاجتماعيّ إلى مشكلة الحالة (ن . ص)

التي صنفت من قبل المصلح (بمشكلة اجتماعيّة نفسيّة)، وقام بالتواصل مع الزوج والزوجة لإقامة جلسات صلح وعمل توافق بين احتياجات الزوجين وطلباتهن، التي تضمن إقامة حياة زوجيّة مستقرة لهما، وللأبناء ولكن تفاجأ المركز برفض الزوجة حضور جلسات الصلح خوفًا من الزوج، وما قد يسببه لها من إهانات ومشكلات (على حد تعبيرها) ، وفضلت البقاء مع أسرتها (الأم والأب).

اشتكى الطرفان (الزوج والزوجة) من الإهانات المتبادلة، وعدم الاحترام خاصة أمام الأبناء مما يوضح عدم التوافق الواضح في علاقتهما .

تري الباحثة الاجتماعيّة أن الزوج والزوجة يفتقدان الثقافة الزوجيّة، وعدم الإعداد الجيد قبل الزواج لتحمل مسؤوليات الزواج، ومعرفة كل طرف بما له وما عليه، ويتضح ذلك في عدم تلقيهم لأى دورات تدريبيّة عن المعاملة الزوجيّة قبل الزواج.

استطاع المركز أخيرًا إقناع الطرفين بالحضور لعقد اتفاق صلح بينهما يسجل فيه كل طرف مطالبه من الطرف الآخر، ووقع الطرفان على هذا العقد بالموافقة.

تحليل المختص النفسي للمشكلة:

على الرغم من تواصل الزوجة مع المركز للتدخل في حل مشكلتها، إلا أنها رفضت عندما تمت دعوتها لحضور جلسات الصلح خوفًا من الزوج، مما يدل على ما وصلت إليه الحالة بسبب كثرة المشكلات، والضغط النفسيّ من خوف وقلق شديدين من مجرد المقابلة، وهذا يعكس ما عانته الزوجة من خوف وقهر في معاملته لها.

على الرغم من عقد اتفاق صلح بين الطرفين إلا أن ما ذكر في طلبات كلا من الزوجين تجاه الآخر في عقد الصلح، بيّن عدم توافق نفسيّ واضح في علاقتهما، وأبرز مشكلات نفسيّة واجتماعيّة لم تذكرها الزوجة في أسباب المشكلة، ولكنها اتضحت في بنود الاتفاق مثل:

أظهرت حالة القهر التي عاشتها الزوجة على مدار ١٦ عامًا في حياتها الزوجيّة، وظهر هذا جليًّا في شروط الاتفاق الذي وضعها الزوج (بإلزام الزوجة بزيارة إخوته أسبوعيًا بالإضافة إلى أيام المناسبات المختلفة) ، وأكدتها في شرط (عدم إخراج المشكلات خارج المنزل) مع أن من المفترض أن تكون زيارة أهل الزوج، وأهل الزوجة قائمة على المحبة والود المتبادل، وليس الإلزام، ووضع شروط زواج الزوج بزوجة أخرى، والتفرقة في المعاملة والاهتمام، ووضع الزوجة لهذا البند كأول شرط من شروط الاتفاق، مما يدل عل ما عانته الزوجة من (ألم نفسيّ) بسبب الزواج بأخرى رغم سنوات العشرة، ورغم ما تحملته من أجله على مدار ستة عشر عامًا.

تعاني الحالة من (عنف وإساءة لفظيّة) تظهر في سردها للمشكلة بأنه دائم الإهانة لها لفظيًّا كما تظهر في بنود اتفاق الصلح الذي أكدت فيه على (ضرورة احترامها، وعدم إهانتها، أو سب أهلها).

كما تتضح مشكلة (عنف جنسيّ) بينهما تظهر في شرط الزوجة (أن يكون الجماع من مكان الحرث فقط) هذا معناه إرغام الزوج للزوجة على إقامة علاقة زوجيّة بغير ما أمر الله مما سبّب عدم توافق زواجي

بينهما، وبالرغم من خطورة هذا النوع من العنف إلا أن العادات والتقاليد في مجتمعاتنا العربيّة تجعل من الصعوبة التحدث عنها، أو البوح بها مما يزيد من آثارها النفسيّة والاجتماعية تفاقمًا .

تعاني الزوجة من سوء معاملة، وتعنت في معاملة الزوج لدرجة أنها تظهر في شروط الزوج لها في عقد الصلح الذي كان من المفترض أن يضع شروطًا بها، ومحاولة للمِّ الشمل، وإظهار شيء من الندم على هدم حياته، والتصرف بإهمال للزوجة والأبناء، وعدم الإنفاق عليهم لدرجة أنها فضلت إقامة دعوى خلع (مما يعني التنازل عن جميع الحقوق الماديّة)، وفضلت ذلك لسرعة الإجراءات .

الحالة أكبر عمرًا من الزوج بعام، وهذا الوضع في بعض مجتمعاتنا العربيّة يجعل من الزوجة في عين الزوج وأسرته (أقل درجة) ، مما يؤدي إلى عدم التوافق الزواجيّ، ولا سيما إذا تدخل الآخرين في شؤون حياتهم كما حدث مع الحالة .

يعاني الزوج من انعدام الثقة بالنفس تظهر في معاملته بالشك في الزوجة، وإلزامه لها بالإذن المسبق قبل كل خروج على الرغم من أنها امرأه عاملة.

أظهرت العديد من الدراسات النفسيّة أن الأبناء المساء معاملتهم نفسيًّا، أو جسديًّا هم أبناء لآباء تمت الإساءة النفسيّة، أو الجسديّة لهم، أي أن ما يقوم به هذا الزوج من إساءة نفسيّة ولفظيّة وجنسيّة ما هي إلا انعكاس لما قد يكون حدث له في فترات حياته قبل الزواج .

توصيات المختص النفسيّ:

أوصي بأن يقوم المركز بمتابعة تنفيذ بنود الصلح بين الطرفين، مع إقناع الطرفين بضرورة حضور دورات، أو محاضرات تثقيفيّة عن الحياة الزوجيّة تقوم بعمل وعي، وتصحيح الكثير من المفاهيم المغلوطة عن الزواج (حتى ولو كان إلكترونيًّا) ، إن لم يتوفر الوقت لحضورها في مقر المركز .

متابعة مشكلات الأبناء الثلاثة لهذه الأسرة التي بالتأكيد أظهرت لديهم العديد من المشكلات نتيجة حياتهم داخل هذا الجو الأسريّ المضطرب.

من دراسة حالة (ن ص) التي من المؤكد أنها حالة متكررة في مجتمعاتنا العربيّة يتضح لنا ضرورة سن قوانين لحماية الحياة الزوجيّة من الانهيار على الاعتبار أن الأسرة أهم منظومة اجتماعيّة، وأبناء هذه المنظومة في يدهم تحضر الأمم وتقدمها، أو انهيارها .

لذا أقترح وأوصي كما ضُمِن الكشف الطبيّ على الزوجين قبل الزواج ضمن شروط عقد القران، يجب أن يتضمن أيضا اجتياز دورات تدريبيّة عن الزواج قبل الزواج؛ لنشر ثقافة الحياة الزوجيّة الناجحة بين الشباب المقبلين على الزواج.

الحالة الرابعة : الرمز (ذ – ع).

أولًا : بيانات العميل.

م	البيان	البيان بعد استيفائه
١	رمز الحالة	(ذ . ع)
٢	نوع المشكلة	نفسيّة اجتماعيّة
٣	العمر	٤٢عامًا
٤	الجنس	أنثى
٥	الجنسيّة	سعوديّة
٦	المؤهل الدراسيّ	ثانويّ
٧	الوظيفة	ربة منزل
٨	الحالة الاجتماعيّة	متزوجة
٩	مدة الزواج	١٦ عامًا
١٠	عدد الأبناء وأعمارهم	٣ أبناء
١١	الوضع الاقتصاديّ	جيّد
١٢	نوع السكن	إيجار
١٣	مكان التشخيص	المركز
١٤	عدد الإخوة	٤
١٥	الترتيب بين الإخوة	الأكبر
١٦	تاريخ تشخيص المشكلة	١٤٤٢/٢/٢٢هجريّ
١٧	الوسائل المستخدمة في التشخيص	المقابلة، ودراسة الحالة، والمقاييس النفسيّة، والمكالمات التليفونيّة.
١٨	مصادر المعلومات	الحالة + الزوج
١٩	خصائص المشكلة لدى الحالة	اجتماعيّة – نفسيّة

ثانيًا : المشكلة.

تتجسد مشكلة (ذ .ع) في عدة نقاط مهمة:

ـ عنف جسديّ، ولفظيّ من قبل الزوج للزوجة .

ـ خيانة الزوج للزوجة عن طريق التعرف على نساء أخريات عن طريق النت.

ـ عدم الإنفاق على الزوجة والأبناء .

ـ عدم الاهتمام بالحياة الأسريّة، وقضاء معظم الوقت بعد العمل مع الأصدقاء .

ـ إساءة معاملة الأبناء .

كما صنف المصلح الاجتماعيّ المشكلة (شرعيًا) بالسب، والقذف. واجتماعيًّا بـ :(العنف، والشك، والهجر العاطفيّ).

ثالثًا: التعليق على المشكلة.

نظر مركز الإصلاح الاجتماعيّ في مشكلة الحالة (ذ. ع) التي صنفت من قبل المصلح (بمشكلة اجتماعيّة نفسيّة) وتواصل المركز مع الزوج والزوجة لإقامة جلسات صلح، وعمل توافق بين احتياجات الزوجين وطلباتهما التي تضمن إقامة حياة زوجيّة مستقرة لهما وللأبناء، وبالفعل عقد جلسة صلح بين الزوجين يوم ٢٩ /٣/ ١٤٤٢ هـ .

وجه المصلح الاجتماعيّ بعض النصائح للطرفين، منها :

أن ينفق الزوج على الزوجة والأبناء؛ لأنه مسؤوليته، والأسرة ليس لها دخل آخر غيره للاعتماد عليه في مواجهة متطلبات الحياة، ولا يمكن التخلي عن هذه المسؤولية .

أن تتولى الزوجة مسؤولية تربية الأبناء على عاتقها، ولا تلجأ إلى الأب إلا في المهمات الضروريّة، وذلك نظرًا إلى ظروف عمله الصعبة؛ كرجل عسكريّ يواجه الكثير من الصعاب، والضغط العصبيّ وأوقات العمل الطويلة.

أن يتقي الله في الزوجة، ولا داعي لعمل علاقات محرمة عبر النت، أو غيره حتى يبارك الله في حياته ورزقه.

ترى الباحثة الاجتماعيّة أن الزوج والزوجة يفتقدان الثقافة الزوجيّة، وعدم الإعداد الجيّد قبل الزواج لتحمل مسؤوليات الزواج، ومعرفة كل طرف بما له وما عليه، ويتضح ذلك في عدم تلقيهم لأي دورات تدريبيّة عن الزواج قبل الزواج .

استطاع المركز أخيرًا إقناع الطرفين بالحضور لعقد اتفاق صلح بينهما يسجل فيه كل طرف مطالبه من الطرف الآخر، ووقع الطرفان على هذا العقد بالموافقة يوم ٢٩ /٣/ ١٤٤٢هـ.

تحليل المختص النفسيّ للمشكلة:

أولًا: بالنسبة إلى الزوج.

طبيعة عمل الزوج (رجل عسكريّ) عكست على شخصيته وأسلوب حياته الخاصة مع الزوجة والأبناء أسلوبًا حادًا وجافًا في المعاملة فهو لا يستطيع التوافق والتفرقة بين طبيعة عمله التي تحتاج إلى الجدية والحسم، وحياته الخاصة التي تحتاج إلى الحنان والعطاء.

الزوج يفتقد إلى الثقة بالنفس؛ حيث يهاجم الزوجة بمشاعر الشك في تصرفاتها، وذلك نوع من (الإسقاط) فهو الذي يخوّن الزوجة بالتعرف والتحدث مع نساء أخريات عبر النت، ويحاول الزوج الهروب من مواجهة مشكلاته مع الزوجة، ومحاولة حلها بأسلوب علميّ وعقلانيّ فيلجأ إلى قضاء الوقت المتبقي له بعد ساعات العمل مع أصدقائه بدلا من قضائه مع الزوجة والأبناء.

يفتقر الزوج إلى الوعي والثقافة الزوجيّة التي تجعله يتعامل مع مشكلاته، ومصاعب الحياة بدلا من الهروب منها، واللجوء إلى أساليب غير راشدة.

أظهرت العديد من الدراسات النفسيّة أن الأبناء المساء معاملتهم نفسيًّا أو جسديًّا هم أبناء لآباء تمت الإساءة النفسيّة أو الجسديّة لهم، أي أن ما يقوم به هذا الزوج من إساءة نفسيّة ولفظيّة ما هي إلا انعكاس لما قد يكون حدث له في فترات حياته قبل الزواج.

ثانيًا : بالنسبة إلى الزوجة.

الزوجة تعاني من إساءة معاملة، وعنف جسديّ ولفظيّ من الزوج مما يجعلها في حالة معاناة دائمة، وألم نفسيّ ينعكس على أبنائها، وعلى الزوج نفسه.

لجوء الزوج إلى (الخيانة الزوجيّة) سواء في الواقع أو عبر النت؛ فالخيانة هي الخيانة يطعن مشاعر الزوجة في الصميم؛ لأن الرسالة التي توجهه للزوجة نتيجة الخيانة هي (أنك لا تعجبني ولا تمثلين شيئًا مهمًا بالنسبة إلي) ، وهذا من شأنه تدمير مشاعر الزوجة وكرامتها، وتجعلها بدلًا من البحث عن سعادة الأسرة تركز في الدفاع عن نفسها، وعن كرامتها ولو بطرق خاطئة .

الهجر العاطفيّ الذي تتعرض له الزوجة أسوأ من الهجر الفعليّ بترك الزوج منزل الزوجيّة؛ لأنه ـ طول الوقت ـ موجود في حياتهم بجسده فقط دون مشاعر، كما أن انصراف الزوج بعد عمله إلى الأصدقاء بدلًا من توجهه إلى بيته يشعرها بعدم القيمة.

نتيجة عمل الزوج، وأسلوب حياته المضطرب تضطر الزوجة إلى تحمل أعباء الحياة، وتربية الأبناء وحدها، وهي غير مؤهله لذلك فقد حسم الله سبحانه وتعالى السؤال الجدليّ هل تربية الأبناء مسؤولية الأب أو الأم ؟

في قوله تعالى: " وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيراً " .

أي: أن التربية مشتركة بين الأب والأم، ولا يجوز للأب التخلي عن هذه المسؤولية مهما كانت طبيعة عمله وأعبائه، وإذا تحملت الزوجة فلابد للزوج هنا أن يظهر امتنانًا وتفهمًا.

توصيات المختص النفسيّ :

أوصي بأن يقوم المركز بمتابعة تنفيذ بنود الصلح بين الطرفين ليس فقط مع هذه الحالة، وإنما مع جميع الحالات المترددة على المركز، مع إقناع الطرفين بضرورة حضور دورات أو محاضرات تثقيفيّة عن الحياة الزوجيّة تقوم بعمل وعي، وتصحيح الكثير من المفاهيم المغلوطة عن الزواج (حتى ولو كان إلكترونيًّا) إن لم يتوفر الوقت لحضورها في مقر المركز .

اهتمام المركز بمتابعة مشكلات الأبناء الذين يعانوا بالتأكيد نتيجة البيئة الأسريّة المضطربة، وسوء المعاملة النفسيّة والجسديّة، وعمل دورات إعادة تأهيل نفسيّ واجتماعيّ لهؤلاء الأبناء من قبل المتخصصين النفسيين التابعين للمركز.

أوكد على الاقتراح، وأوصي كما ضُمِن الكشف الطبيّ على الزوجين قبل الزواج ضمن شروط عقد القران يجب أن يتضمن أيضًا اجتياز دورات تدريبيّة عن الزواج قبل الزواج؛ لنشر ثقافة الحياة الزوجيّة الناجحة بين الشباب المقبلين على الزواج .

الحالة الخامسة الرمز : (ر – م)

أولًا : بيانات العميل.

م	البيان	البيان بعد استيفائه
١	رمز الحالة	(ر٠ م)
٢	نوع المشكلة	نفسيّة اجتماعيّة
٣	العمر	٤٠عامًا
٤	الجنس	أنثى
٥	الجنسيّة	سعوديّة
٦	المؤهل الدراسيّ	جامعيّ
٧	الوظيفة	ربة منزل
٨	الحالة الاجتماعيّة	متزوجة
٩	مدة الزواج	١٧ عامًا
١٠	عدد الأبناء وأعمارهم	اثنان
١١	الوضع الاقتصاديّ	جيد
١٢	نوع السكن	تمليك (الزوجة) – إيجار(الزوج)
١٣	مكان التشخيص	المركز

م	البيان	البيان بعد استيفائه
١٤	عدد الإخوة	٥
١٥	الترتيب بين الإخوة	الأوسط
١٦	تاريخ تشخيص المشكلة	١٤٤٢/٢/١٢هجري
١٧	الوسائل المستخدمة في التشخيص	المقابلة ، و دراسة الحالة، والمقاييس النفسيّة، والمكالمات التليفونية
١٨	مصادر المعلومات	الحالة + الزوج
١٩	خصائص المشكلة لدى الحالة	اجتماعيّة – نفسيّة

ثانيًا : المشكلة .

تتجسد مشكلة (ر.م) في عدة نقاط مهمة:

ـ هجر الزوج منزل الزوجيّة .

ـ شك الزوج في الزوجة، ووسواس تجاه سلوكيات الزوجة .

ـ عنف لفظيّ من قبل الزوج للزوجة .

ـ تعنت الزوج مع الزوجة في القرارات المهمة حتى لو كانت ضد مصلحة الأولاد.

ـ إساءة معاملة الأولاد، وغياب دوره التربويّ معهم .

ثالثاً: التعليق على المشكلة.

نظر مركز الإصلاح الاجتماعيّ في مشكلة الحالة (ر .م) التي صنفت من قبل المصلح (مشكلة اجتماعيّة نفسيّة) ، وفي هذه الحالة بالتحديد الزوج هو من تقدم بمبادرة طلب حل المشكلة، وطلب من المركز التدخل لعقد الصلح بينه وبين زوجته .

قام المركز بالاتصال بالزوجة للاتفاق على موعد لعقد جلسة لمعرفة المشكلة، ومحاولة الصلح، ولكنها قوبلت من الزوجة بالرفض حتى أنها لم تعد ترد على أية اتصالات ترد من أرقام المركز لدرجة أن الباحثة الاجتماعيّة اتصلت من رقم آخر، وعندما علمت الزوجة بأنها تابعة للمركز أغلقت الخط.

وإيمانا بدور المركز، وأهميته في حل المشكلات الأسريّة قام بالاتصال بوالدة الزوجة، ولكن لم يختلف موقفها عن موقف الزوجة في مبادرة الصلح.

اقترح المصلح الاجتماعي بالمركز بعض النصائح للزوج لحل المشكلة منها:

- أن يقوم الزوج بشراء هدية وزيارة الزوجة بمنزل أسرتها محاولًا تصفية الموقف المحتقن بينهما بأسلوب وديٍّ بعيد عن المنازعات القضائيّة.

- ألا يعاود الزوج إهانة الزوجة، أو التلفظ عليها بألفاظ جارحة، وأن ينتقي كلمات لطيفة عند الحديث معها.
- أن ينظم عمله بشكل حتى يكون موجودًا في المنزل أوقات أطول مما كان عليه الأمر؛ لأن من ضمن أسباب تفاقم المشكلة غياب الزوج بسبب العمل أوقات طويلة بعيدة عن زوجته وأولاده.

ترى الباحثة الاجتماعيّة أن الزوج والزوجة يفتقدان الثقافة الزوجيّة، وعدم الإعداد الجيِّد قبل الزواج لتحمل مسؤوليات الزواج، ومعرفة كل طرف بما له وما عليه، ويتضح ذلك في عدم تلقيهم لأي دورات تدريبيّة عن الزواج قبل الزواج رغم تعليمهم الجامعيّ.

تحليل المختص النفسيّ للمشكلة:

بالرغم من أن مبادرة الصلح أتت من الزوج، وتعدُّ هذه نقطة إيجابيّة لصالح الزوج؛ لكنه كان من الواضح أن هذه الخطوة بادر بها متأخرًا بعد أن احتدم الأمر، وتفاقمت المشكلة، ووصلت إلى طريق مسدود، وهذا يتضح من رفض الزوجة القاطع مجرد التحدث في الموضوع مع أشخاص محايدين؛ كأعضاء المركز.

الزوج يفتقر إلى الثقة بالنفس، وهذا يتضح من الشك والوسواس تجاه تصرفات الزوجة، والتأكيد في حديثه طوال الوقت بضرورة أخذ إذنه قبل الذهاب لأي مكان على الرغم من أنه هو من أخذ قرار هجر منزل الزوجيّة، وترك الزوجة والأبناء.

استمرار العنف والإساءة اللفظيّة تجاه الزوجة كانت سببًا في انهيار العلاقة بينهما، وعدم قدرة الزوجة على التوافق والاستمرار في الحياة الزوجية رغم مدة الزواج الطويلة التي وصلت إلى سبعة عشر عامًا.

تدخل الآخرين في حياة الزوجين كما ذكر الزوج، ولا سيما أهل الزوجة كانت سببًا واضحًا في تفاقم الخلافات بينهما ووصولهما إلى طريق مسدود.

وجود الأبناء في هذه الأجواء المضطربة في غير صالحهم؛ فحرمان الأبناء من وجود الأب بداية لغيابه الكثير عن المنزل بسبب العمل، ثم تركه وهجره منزل الزوجيّة يجعل الأبناء يعانون من مشكلات نفسيّة بالغة الضرر.

عدم قدرة الزوج في التعامل مع المشكلة بأسلوب علميّ وهادئ، وعدم قدرته على التفكير في حلول للخروج من الأزمة، وقد اتضح ذلك عندما طلب المصلح الاجتماعيّ بالمركز أن يقترح الزوج بعض الحلول، ولكنه لم يقترح أي شيء.

كما يتضح في تعنته مع طلب الزوجة نقل أحد الأبناء من مدارس التحفيظ إلى مدارس العامة دون مناقشة الزوجة في سبب الطلب، وما إذا كان في مصلحة الابن أو لا؟ ورفضه للطلب لمجرد العناد مع الزوجة لرفضها التصالح.

توصيات المختص النفسيّ:

استمرار المختصين في المركز بمحاولة التواصل مع الزوجة، وأسرتها لمعرفة وجهة نظر الزوجة، وإقناعها بالعدول عن فكرة الطلاق.

لا بدَّ أن يبادر المركز بإعطاء دورات تدريبيّة للأزواج، والمقبلين على الزواج.

وإعادة تأهيل للأشخاص الذين يتميزون بالعنف تجاه الآخرين، وخاصة أقرب الناس إليهم (الزوجة والأبناء).

وعمل جلسات إعادة تأهيل لضحايا العنف اللفظيّ والجسديّ والنفسيّ سواء كانوا سيدات، أو أطفالًا.

اهتمام المركز بمتابعة مشكلات الأبناء الذين يعانوا بالتأكيد نتيجة البيئة الأسريّة المضطربة، وسوء المعاملة النفسيّة والجسديّة، وعمل دورات إعادة تأهيل نفسيّ واجتماعيّ لهؤلاء الأبناء من قبل المتخصصين النفسيين التابعين للمركز.

أوكد على الاقتراح، وأوصي كما ضُمِن الكشف الطبي على الزوجين قبل الزواج ضمن شروط عقد القران يجب أن يتضمن أيضًا اجتياز دورات تدريبيّة عن الزواج قبل الزواج لنشر ثقافة الحياة الزوجيّة الناجحة بين الشباب المقبلين على الزواج.

الحالة السادسة: الرمز (ب – ع).

أولًا : بيانات العميل.

م	البيان	البيان بعد استيفائه
١	رمز الحالة	(ب . ع)
٢	نوع المشكلة	نفسيّة اجتماعيّة
٣	العمر	٤٠عامًا
٤	الجنس	أنثى
٥	الجنسيّة	سعوديّة
٦	المؤهل الدراسيّ	ثانويّ
٧	الوظيفة	تعمل
٨	الحالة الاجتماعيّة	مطلقة
٩	مدة الزواج	٢٦عامًا
١٠	عدد الأبناء وأعمارهم	اثنان (بنت وولد)

م	البيان	البيان بعد استيفائه
١١	الوضع الاقتصاديّ	جيّد
١٢	نوع السكن	شقة إيجار(الزوجة) – فيلا تمليك مشتركه مع والده (الزوج).
١٣	مكان التشخيص	المركز
١٤	عدد الإخوة	لا يوجد
١٥	الترتيب بين الإخوة	الوحيد
١٦	تاريخ تشخيص المشكلة	١٤٤٢/٥/٦هجريّ
١٧	الوسائل المستخدمة في التشخيص	المقابلة، ودراسة الحالة، والمقاييس النفسيّة، والمكالمات التليفونيّة.
١٨	مصادر المعلومات	الحالة + الزوج
١٩	خصائص المشكلة لدى الحالة	اجتماعيّة – نفسيّة

ثانيًا: المشكلة.

تتجسد مشكلة (ب.ع) في عدة نقاط مهمة:

- تسلط، وعنف لفظيّ من طليقها.
- إساءة معاملة الأبناء لفظيًّا ونفسيًّا، وخاصة الابن.
- التهديد المستمر للأم بأخذ ابنتها منها.
- البخل، وعدم الإنفاق بالشكل الكافي لاحتياجات الأسرة.
- التهديد المستمر بالاستيلاء على راتب الابنة، وتركها بدون مصاريف، وعدم تحمل مسؤوليتها هي وأخوها.

ثالثًا: التعليق على المشكلة.

نظر مركز الإصلاح الاجتماعيّ في مشكلة الحالة (ب .ع) التي صنفت من قبل المصلح (مشكلة اجتماعيّة نفسيّة)؛ حيث توجهت(ب . ع) إلى المركز تطلب مساعدتها في تحقيق بعض المطالب مثل :

ـ أن يزور الأب أبناءه دون مضايقات لا لها، ولا لأبنائها .

ـ أن ينفق عليهم، ويتحمل مسؤولية أبنائه معها بدلا من تركها تتحمل كل الأعباء بمفردها.

ـ الكف عن استخدام أسلوب التسلط، والمعاملة السيئة لأبنائهما، وخاصة الابنة؛ فالابنة من ذوي الاحتياجات الخاصة، ولها راتب تأهيل تصرفه لها الدولة، وبدلًا من أن يقوم هو بالإنفاق عليها، وتحمل مسؤوليتها بأخذ راتبها .

تطالب الأم أيضا بعدم معاملة ابنتها معاملة سيئة؛ حيث إنها عانت من قبل مع هذا الأب، فقد كانت لديهما ابنتان قبل هذه الابنة، وكانوا أيضًا من ذوي الاحتياجات الخاصة، وكان يعاملهما معاملة سيئة جدًا حتى توفاهم الله، وتعتقد الأم أن من أسباب وفاتهم المعاملة السيئة.

وفي هذه الحالة بالتحديد الزوج هو من تقدم بمبادرة طلب حل المشكلة، وطلب من المركز التدخل لعقد الصلح بينه وبين زوجته.

طالبت الزوجة مساعدة المركز لها في إيقاف حق الاعتراض الذى قدمة الزوج بإعطاء النفقة للأم.

تواصل المصلح الاجتماعيّ في المركز مع الطليق للتفاهم معه على بعض النقاط التي تساعد على استقرار الحياة لهذه الأسرة دون متاعب للطرفين، وخاصة أن الطليقة هي ابنة عمه، وإن لم يكن اتقاء الله فيها؛ لأنها كانت زوجته، وأم أبنائه فعلى الأقل صلة الرحم بينهما (كأبناء عم).

ترى الباحثة الاجتماعيّة أن هذه الأسرة رغم صلة القرابة بينهما؛ كأبناء عم لكن للأسف يستغل المطلق حالة ضعف مطلقته، كون والدها متوفيًّا، وليس لها إخوة يقفون بجانبها ويساندونها، ويستغل ذلك أسوأ استغلال بمزيد من التعنت والتسلط، وسوء المعاملة، وعدم الإنفاق على الأبناء، وعدم تحمل مسؤوليتهم معها .

قررت الباحثة الاستمرار في محاولة التواصل مع المطلق لإقناعه بالتفاهم والاتصال بوالده أيضًا للتدخل في حل المشكلة، والتأثير على ابنه بالعدول عن إساءة معاملة طليقته وأبنائها؛ لأنه من المفترض أن يكون بديلًا لوالدها كونه (عمها) .

تحليل المختص النفسيّ للمشكلة:

يتضح للمختص النفسيّ من تحليل حالة (ب . ع) عدة نقاط :

أثبتت العديد من الدراسات الطبيّة أن احتمالات ولادة أبناء (ذوي احتياجات خاصة) بين الأقارب، وخاصة قرابة الدرجة الأولى كما في حالة (ب .ع) تكون عالية، ولا سيما إذا كان للعائلة تاريخ مرضي يمكن أن يورث عبر الجينات للأجيال، كما اتضح من تحليل الحالة بأنها أنجبت ثلاث بنات من ذوي الاحتياجات الخاصة، ابنتان توفاهم الله، وابنه ما زالت على قيد الحياة .

ثقافة بعض الأسر العربيّة التي تجبر الفتاة للزواج من ابن عمها دون أن يكون هناك توافق في مستوى التعليم، والثقافة والطباع والأخلاق ينتج عنه الكثير من المشكلات النفسيّة والاجتماعيّة للزوجين ولأبنائهما أيضًا كما في هذه الحالة؛ فالزوج جامعيّ، والزوجة تعليمه قبل المتوسط كما أن هناك اختلافًا في المستوي الاقتصاديّ؛ فالزوجة تعيش في شقة مستأجرة بينما الأب يعيش في فيلا تمليك.

من الواضح أن الأب عانى منذ طفولته من عنف في التربيّة مع أسرته، ومن ثَمّ انعكست على معاملته لأبنائه (كما أكدت معظم الدراسات في إساءة معاملة الأبناء، والعنف الأسريّ).

تعاملت الأم مع المشكلات باستسلام على مدار زواجهما ست عشرة سنة، عانت خلالها من الصفات السيئة للزوج من: بخل، وتسلط، وعنف لها ولأولادها، ورغم وفاة ابنتين منهن نتيجة معاملة الأب المعاملة السيئة لها (قناعة الام بذلك) إلا إنها لم تأخذ موقفًا رادعًا لعدم الاستمرار في هذه الممارسات، ربما لشعورها بالضعف أمامه، وعدم وجود من يساندها، ويدافع عن حقوقها؛ فالأب متوفيٌّ، ولا يوجد أخوه .

المطلق لديه بعض صفات الشخصيّة (السيكو بآتيه) حيث إنه يقوم بأذى هذه الأسرة بدم بارد، ودون أن يشعر بأي تأنيب ضمير تجاه ابنة عمه التي كانت من المفترض في ثقافتنا العربيّة، وديننا الإسلامي المتحضر بأن يكون هو حمايتها وسندها في الحياة، فقام هو بعكس ذلك، واستغلال ضعفها ووحدتها أسوأ استغلال حتى بناته اللائي يحتجن إلى احتوائه وحبه لم يسلمن من أذاه، ورغم وفاة ابنتين منهن لم يشعر بأي وخذ في ضميره، ويتراجع عن أسلوبه الفظ مع الثالثة، بل على العكس يتعامل معها كمصدر رزق للاستيلاء على راتبها التأهيليّ التي تصرفه لها الدولة .

غياب دور الأسرة الممتدة، فأين العم (عم المطلقة) ووالد (المطلق)، وهنا نرى دورهم واضحًا في الإجبار على الزواج في البداية رغم عدم التكافؤ، وعند حدوث المشكلات يختفي دورهم تمامًا، ويتنصلوا من مسؤوليتهم في النصح والإرشاد، وردع الابن عن أذى زوجته وأبنائه.

توصيات المختص النفسيّ:

- استمرار المختصين في المركز بمحاولة التواصل مع المطلق، ووالده للتدخل لحل المشكلة بأسلوب وديّ بعيدًا عن الأشكال القانونيّة للحل.
- لابد من أن يبادر المركز بإعطاء دورات تدريبيّة للأزواج، والمقبلين على الزواج لنشر ثقافة الوعي بالتعامل مع معطيات الحياة الزوجيّة.
- إعادة تأهيل للأشخاص الذين يتميزون بالعنف تجاه الآخرين، وخاصة أقرب الناس إليهم (الزوجة، والأبناء).
- وعمل جلسات إعادة تأهيل لضحايا العنف اللفظيّ والجسديّ والنفسيّ سواء كانوا سيدات أو أطفالًا.
- اهتمام المركز بمتابعة مشكلات الأبناء الذين يعانوا بالتأكيد نتيجة البيئة الأسريّة المضطربة، وسوء المعاملة النفسيّة والجسديّة، وعمل دورات إعادة تأهيل نفسيّ واجتماعيّ لهؤلاء الأبناء من قبل المتخصصين النفسيين التابعين للمركز.
- سنِّ قوانين لحماية الزوجات اللائي حرمن من أسرهن، ولا يوجد من يساندهن في الحياة من تعنت واستغلال ضعفهن من الآخرين سواء الزوج أو غيره من المحيطين.
- تفعيل قوانين حماية الأطفال من ذويهم المقصرين في تحمل مسؤولية تربيتهم بالشكل الصحيح، واللائق بهم كأطفال لهم حقوق.

- أوكد على الاقتراح، وأوصي كما ضُمِنَ الكشف الطبيّ على الزوجين قبل الزواج ضمن شروط عقد القران يجب أن يتضمن أيضًا اجتياز دورات تدريبيّة عن الزواج قبل الزواج لنشر ثقافة الحياة الزوجيّة الناجحة بين الشباب المقبلين على الزواج.

الحالة السابعة: الرمز: (ح – م)

أولًا : بيانات العميل.

م	البيان	البيان بعد استيفائه
١	رمز الحالة	(ح .م)
٢	نوع المشكلة	نفسيّة اجتماعيّة
٣	العمر	٣٠عامًا
٤	الجنس	أنثى
٥	الجنسيّة	سعوديّة
٦	المؤهل الدراسيّ	جامعيّ
٧	الوظيفة	لا تعمل
٨	الحالة الاجتماعيّة	زوجة
٩	مدة الزواج	١٠أعوام
١٠	عدد الأبناء وأعمارهم	اثنان (بنت وولد)
١١	الوضع الاقتصاديّ	جيّد
١٢	نوع السكن	شقة إيجار
١٣	مكان التشخيص	المركز
١٤	عدد الإخوة	٣
١٥	الترتيب بين الإخوة	الأوسط
١٦	تاريخ تشخيص المشكلة	١٤٤٢/٤/٢٧هجري
١٧	الوسائل المستخدمة في التشخيص	المقابلة، ودراسة الحالة، والمقاييس النفسية ، والمكالمات التليفونيّة.

م	البيان	البيان بعد استيفائه
١٨	مصادر المعلومات	الحالة + الزوج
١٩	خصائص المشكلة لدى الحالة	اجتماعيّة – نفسيّة

ثانيًا: المشكلة.

تتجسد مشكلة (ح .م) في عدة نقاط مهمة:

- عنف لفظيّ، وجسديّ من الزوج.
- إساءة معاملة الأبناء لفظيًّا ونفسيًّا.
- السفر الدائم، والرجوع من السفر دون الاتصال بالزوجة أو إخبارها، أو الاطمئنان عليها.
- حاد الطباع، وعصبيّ جدًا لأتفه الأشياء.
- طبيعة عمله التي تجبرنا على التنقل في السكن تشعرنا بعدم الاستقرار الأسريّ.

ثالثًا: التعليق على المشكلة.

نظر مركز الإصلاح الاجتماعيّ في مشكلة الحالة (ح .م) التي صنفت من قبل المصلح (مشكلة اجتماعيّة نفسيّة)؛ حيث تم استقبال الطلب من الحماية الاجتماعيّة من الزوجة تطلب فيها مساعدة المركز في إقناع الزوج عن العدول عن الإساءة لها ولأبنائها لفظيًّا وجسديًا، وأن تكون طريقة التعامل بينهما بما يرضي الله، و إلا الانفصال بالمعروف.

ذكرت الزوجة للباحثة الاجتماعيّة أن الزوج دائم السفر، ولكنه في الفترة الأخيرة زادت عدد سفرياته، وبدأ في تغيير سلوكياته نحوها من ٤ سنوات تقريبا للأسوأ؛ حيث يسافر ويعود دون الاهتمام بإعلام الزوجة بسفره، أو المدة التي سيمكث بها في السفر حتى موعد عودته لا تعرفه الزوجة، وبالطبع دون أن يتصل بها خلال مدة سفره للاطمئنان عليها، أو على الأولاد.

تواصل المصلح الاجتماعيّ بالمركز مع الزوج للتفاهم معه على بعض النقاط التي تساعد على استقرار الحياة لهذه الأسرة دون متاعب للطرفين، ودون الدخول في مشكلات قانونيّة، هم وأبنائهم في غني عن الدخول بها.

ترى الباحثة الاجتماعيّة أن الأسرة هي النواة الأولى للمجتمع، وأن من أهم الدعائم عامل الاستقرار الذي يجب أن يتوفر بين الزوجين لذا نصحت الزوج بمحاولة التقليل من الانتقالات والسفر قدر الإمكان حتي يتوفر عامل الاستقرار للأسرة، ومن ثمَّ يعود إليها هدوؤها.

أقنع المصلح الاجتماعيّ الزوج بضرورة البعد عن استخدام العنف مع أسرته سواء باللفظ، أو باليد، واستخدام أسلوب الحوار، ومعالجة المشكلات باستخدام العقل والحكمة.

تشك الزوجة في دخول عامل خارجيّ لا تستطيع تحديده أدى إلى سوء الأحوال بينها، وبين زوجها في الفترة الأخيرة مما غير من سلوكياته تجاهها فهي على حد تعبيرها (كانت الحياه أفضل وأهدأ عندما كنا في الرياض، وعندما انتقلنا إلى الأسياح كل شيء اتغير للأسوأ).

استطاع المصلح الاجتماعيّ التواصل مع الزوج وإقناعه بالتصالح، وبالفعل تم التصالح بين الزوجين بجلسة ١٤٤٢/٥/٣هـ

تحليل المختص النفسيّ للمشكلة :

يتضح للمختص النفسيّ من تحليل حالة (ح .م) عدة نقاط :

من الواضح أن الأب عانى منذ طفولته من عنف في التربيّة مع أسرته، ومن ثمّ انعكست على معاملته لأسرته الزوجة والأبناء (كما أكدت معظم الدراسات في إساءة معاملة الأبناء، والعنف الأسريّ) .

عانى الزوجين من عدم (توافق زواجيٍّ) نتيجة عدم التكافؤ في التعليم؛ فالزوجة تعليمها جامعي، والزوج معهد تمريض، وفي ثقافتنا العربيّة لا يستطيع بعض الأزواج تقبل أن تكون الزوجة أعلى درجة علميّة من الزوج؛ لذا لا يستطيع الزوج بالتصريح بذلك السبب، ولكنه يظهر في سلوكيات أخرى غير مباشرة، مثل: العنف، والإساءة اللفظيّة والجسديّة.

يفتقد الزوج إلى الوعي، والتصرف الراشد في معالجة الأمور، ويلجأ إلى الانسحاب والهروب من مشكلات الزوجيّة بالسفر بدلا من المواجهة، وإيجاد الحلول.

كلا الطرفين يفتقدان إلى الثقافة والوعي بالحياة الزوجيّة، وكيفيّة التعامل مع المشكلات الناجمة عن اختلاف الطباع، وتقبل صفات الآخر وعيوبه.

توصيات المختص النفسيّ:

- لابد من أن يبادر المركز بإعطاء دورات تدريبيّة للأزواج، والمقبلين على الزواج لنشر ثقافة الوعي بالتعامل مع معطيات الحياة الزوجيّة.
- إعادة تأهيل للأشخاص الذين يتميزون بالعنف تجاه الآخرين، وخاصة أقرب الناس إليهم (الزوجة والأبناء).
- عمل جلسات إعادة تأهيل لضحايا العنف اللفظيّ والجسديّ والنفسيّ سواء كانوا سيدات، أو أطفالًا.
- اهتمام المركز بمتابعة مشكلات الأبناء الذين يعانوا بالتأكيد نتيجة البيئة الأسريّة المضطربة، وسوء المعاملة النفسيّة والجسديّة، وعمل دورات إعادة تأهيل نفسيّ واجتماعيّ لهؤلاء الأبناء من قبل المتخصصين النفسيين التابعين للمركز.
- متابعة التزام الزوجين ببنود عقد الصلح الذي تم بينهما من خلال المختصين بالمركز، والتدخل في الوقت المناسب للمساندة وضمان عدم العودة للوضع المضطرب.

الحالة الثامنة: الرمز : (ر – ف).

أولًا : بيانات العميل.

م	البيان	البيان بعد استيفائه
١	رمز الحالة	(ر .ف)
٢	نوع المشكلة	نفسيّة اجتماعيّة
٣	العمر	٣٢عامًا
٤	الجنس	أنثى
٥	الجنسيّة	سعوديّة
٦	المؤهل الدراسيّ	جامعيّ
٧	الوظيفة	تعمل
٨	الحالة الاجتماعيّة	زوجة
٩	مدة الزواج	٧أعوام
١٠	عدد الأبناء وأعمارهم	اثنان
١١	الوضع الاقتصاديّ	جيّد
١٢	نوع السكن	شقة إيجار
١٣	مكان التشخيص	المركز
١٤	عدد الإخوة	٤
١٥	الترتيب بين الإخوة	الأوسط
١٦	تاريخ تشخيص المشكلة	١٤٤٢/٤/١٠هجري
١٧	الوسائل المستخدمة في التشخيص	المقابلة، ودراسة الحالة، والمقاييس النفسية ، والمكالمات التليفونيّة
١٨	مصادر المعلومات	الحالة + الزوج
١٩	خصائص المشكلة لدى الحالة	اجتماعيّة – نفسيّة

ثانيًا: المشكلة.

تتجسد مشكلة (ر.ف) في عدة نقاط مهمة:

- التقصير في الإنفاق على الأسرة.
- السب والشتم من الزوج للزوجة والأولاد.
- إساءة لفظيّة وجسديّة من الزوج تجاه الزوجة والأولاد.
- غموض الزوج، وعدم صراحته ووضوحه مع الزوجة.
- دائم التهديد بالطلاق، أو الزواج بأخرى.
- عنف وأذى أثناء العلاقة الزوجية.

ثالثًا : التعليق على المشكلة.

نظر مركز الإصلاح الاجتماعيّ في مشكلة الحالة (ر .ف) التي صنفت من قبل المصلح (مشكلة اجتماعيّة نفسيّة)؛ حيث تقدمت الزوجة بطلب المساعدة من المركز لحل المشكلات التي نشبت بينها وبين زوجها، وحُدد موعد للجلسة، وقامت الباحثة الاجتماعيّة بالتواصل مع الزوج، وتحديد موعد، وبعد أن اتفق على الموعد، اعتذر في آخر لحظة، وتم تحديد مواعيد أخرى لكن للأسف لم يلتزم الزوج أيضا بالحضور، وكان دائم التهرب، واصطناع الحجج .

الزوجة كانت دائمًا إيجابيّة، وتحضر كل الجلسات ولديها الرغبة بالتفاهم والمناقشة عكس الزوج.

الزوج بخيل، ومقصر في توفير احتياجات الأسرة(حسب ما ذكرته الزوجة) ، ودائمًا يحقر من شأنها، ويقوم بإهانتها بألفاظ جارحة، ودائم التهديد لها بالطلاق، أو بالزواج بأخرى والزوجة تأخذ تهديداته بمحمل الجد؛ لأنه سبق له الزواج بأخرى قبلها، وقام بتطليقها .

الزوج عصبيّ لأتفه الأسباب، آخرها نشب خلاف كبير انتهى بالتلاسن، والخصام بسبب مزحه من الزوجة أثناء تعليمه لها القيادة.

عندما التقى المصلح الاجتماعيّ بالزوج وصف زوجته بالمزعجة له دائمًا.

يتسم الزوج بالغموض، وعدم الوضوح، وغيّر كلامه أكثر من مرة مع المصلح، وتهرب من المقابلات والجلسات العديد من المرات.

هناك عدم تكافؤ واضح بين الزوجين ثقافيًّا واجتماعيًّا واقتصاديًا.

عندما سأل المصلح الاجتماعيّ عن رد فعل الزوجة ينفعل عليها الزوج، ويقوم بالتلفظ معها بألفاظ مهينة، فذكرت أنها تبادله بالصراخ عليه، والمشاجرة معه التي تنتهي عادة بالخصام.

أعطى المصلح الزوجي عدة نصائح من شأنها إصلاح العلاقة بينهما مثل:

- أن يعامل الزوج زوجته بما يرضي الله، ويمتنع عن إهانتها سواء باللفظ ـ أو بمد الأيدي، ويستبدل هذا الأسلوب العنيف بالحوار والمناقشة الهادئة، وهذا ما أكدته الزوجة في طلباتها في عقد الصلح.

- نصح الزوجة بالانسحاب من الموقف عند انفعال الزوج حتى يهدأ، ثم تحاول مرة ثانية المناقشة معه فيما اختلفا فيه حتى لا يزداد الخلاف اشتعالًا.
- نصح الزوج أن يتلقى ثقافة جنسيّة من المتخصصين في هذا المجال كطبيب متخصص مثلاً لكيفية التعامل الصحيح مع الزوجة في علاقتهما الزوجيّة، ويطبق ما أشار به الشرع والسنة الشريفة في معاملة الزوجات. وأنه ليس عيبًا أو تقليلًا من شأن أي رجل بأن يتعلم ويعرف، ولكن من مصدر علميّ موثوق به؛ لأن هذا من شأنه تحقيق السعادة للطرفين.

وبعد تقديم هذه النصائح للطرفين نجح المصلح الاجتماعيّ في الصلح بينهما في ١٤٤٢/٥/١هـ ، ووقع الطرفان على بنود الصلح، وقامت الباحثة الاجتماعيّة بمتابعة تنفيذ البنود، واستقرار الأحوال بين الزوجين.

تحليل المختص النفسيّ للمشكلة:

يتضح للمختص النفسيّ من تحليل حالة (ر .ف) عدة نقاط :

اتضح من البيانات الأوليّة للزوجين أن هناك عدم تكافؤ واضح بينهما في مستوى التعليم والثقافة؛ فالزوجة جامعيّة، والزوج تعليمه متوسط، كما أن هناك عدم تكافؤ في المستوى الاقتصاديّ؛ فالزوجة تعمل عمل حكوميّ، والزوج يعمل أعمال حرة، وعدم التكافؤ خلق حالة من عدم (التوافق الزواجيّ) بينهما، وفتور المشاعر المتبادلة.

في الثقافة العربيّة لا يستطيع بعض الأزواج تقبل أن يكون المستوى العلميّ والاقتصاديّ للزوجة أعلى من الزوج، ويعدونها بمثابة إهانة، وتجعلهم يشعرون أمام زوجاتهم (بالدونيّة) ، وأنهم أقل شأنًا – كما في هذه الحالة – ولا يعترفون بذلك صراحة، ولا حتى أمام أنفسهم فيلجئون إلى الحيل الدفاعيّة والأساليب غير المباشرة التي غالبا تكون سلبية للتعبير عن رفضهم هذه الإهانة فيقوم بتعلية صوته ، أو التنمر على الزوجة بألفاظ مهينة أو تهديدها بما يمتلكه من حقوق (حق الطلاق) ، أو تعمد جرحها وإيذائها نفسيًّا أثناء العلاقة الحميمة بعدم القيام بإتمام العلاقة الجنسيّة الكاملة (على حد قول الزوجة في مطالبها) الذي من شأنها شعور الزوجة الدائم بالتعاسة، وعدم الارتياح والرضا عن حياتها الزوجيّة.

مما زاد الأمور حدة بين الزوجين خاصة في الفترة الأخيرة امتلاك الزوجة منزلًا ملكًا لها، كما أنها طلبت منه بعد ذلك أن يقوم بتعليمها القيادة ؛ فالزوج بذلك سيكون لديها وظيفة حكوميّة ثابتة، ومنزل تمليك وسيارة.

فهذه رسالة موجهة له مباشرة (الآن يمكنني الاستغناء، عنك وبمنتهي السهولة) ، أو (لا قيمة لك عندي الآن) ، مما أثار حفيظته، وزاد من شعوره بالدونيّة، وبدأت انفعالاته في الازدياد والحدة، وهذا ما وضح جليًّا في الخلاف الذي نشب بينهما بسبب مزحه أثناء تعليمه لها القيادة .

يفتقد الزوج الثقة بالنفس، و النضج الانفعاليّ تجعله لا يرى من زوجته إلا الأشياء السلبيّة فلا يرى مثلا مدى تمسك زوجته به بدليل مبادرتها بطلب المساعدة من المركز لحل الخلاف بينهما، والتزامها

بحضور جلسات الصلح التي حددها المركز، والصبر على تعنته ومراوغته في الحضور، واقتراح عدة حلول على المصلح في شكل طلبات حتي تصير الحياة بينهما أهدأ وأسعد، كما أن الزوج نفسه لم يستطع أن يدعي على الزوجة صفات سيئة رغم غضبه وانفعاله، ولم يذكر سوى كلمة (إنها مزعجة) ، وهذا معناه أن الزوجة لديها العديد من المميزات والصفات الرائعة .

قلة الوعي والثقافة الزوجيّة واضحة عند الطرفين في أسلوب تعاملهما مع المشكلات التي تقابلهما.

من الواضح أن الأب عانى منذ طفولته من عنف في التربيّة مع أسرته، ومن ثمَّ انعكست على معاملته لأسرته الزوجة والأبناء (كما أكدت معظم الدراسات في إساءة معاملة الأبناء، والعنف الأسريّ).

توصيات المختص النفسيّ:

ـ لابد من أن يبادر المركز بإعطاء دورات تدريبيّة للأزواج، والمقبلين على الزواج لنشر ثقافة الوعي بالتعامل مع معطيات الحياة الزوجيّة.

ـ إعادة تأهيل للأشخاص الذين يتميزون بالعنف تجاه الآخرين ـ وخاصة أقرب الناس إليهم (الزوجة، والأبناء).

ـ اهتمام المركز بمتابعة مشكلات الأبناء الذين يعانوا بالتأكيد نتيجة البيئة الأسريّة المضطربة، وسوء المعاملة النفسيّة والجسديّة، وعمل دورات إعادة تأهيل نفسيّ واجتماعيّ لهؤلاء الأبناء من قبل المتخصصين النفسيين التابعين للمركز.

ـ متابعة التزام الزوجين ببنود عقد الصلح الذي تم بينهما من خلال المختصين بالمركز، والتدخل في الوقت المناسب للمساندة، وضمان عدم العودة إلى الوضع المضطرب.

الحالة التاسعة: الرمز (هـ – أ)

أولًا: بيانات العميل.

م	البيان	البيان بعد استيفائه
١	رمز الحالة	(هـ .أ)
٢	نوع المشكلة	نفسيّة، واجتماعيّة، وقانونيّة
٣	العمر	٥٣عامًا
٤	الجنس	أنثى
٥	الجنسيّة	سعوديّة
٦	المؤهل الدراسيّ	جامعيّ
٧	الوظيفة	تعمل
٨	الحالة الاجتماعيّة	زوجة
٩	مدة الزواج	٢٧عامًا
١٠	عدد الأبناء وأعمارهم	٦أبناء
١١	الوضع الاقتصاديّ	جيّد جدًا
١٢	نوع السكن	فيلا تمليك
١٣	مكان التشخيص	المركز
١٤	عدد الإخوة	٤
١٥	الترتيب بين الإخوة	الأوسط
١٦	تاريخ تشخيص المشكلة	١٤٤٢/٣/١٦هجريّ
١٧	الوسائل المستخدمة في التشخيص	المقابلة، ودراسة الحالة، والمقاييس النفسيّة، والمكالمات التليفونيّة
١٨	مصادر المعلومات	الحالة + الزوج
١٩	خصائص المشكلة لدى الحالة	اجتماعيّة – نفسيّة

ثانيًا: المشكلة.

تتجسد مشكلة (هـ. أ) في عدة نقاط مهمة:

ـ إساءة معاملة الأولاد لفظيًّا وجسديًّا ونفسيًّا ولأتفه الأسباب.

ـ العنف الجسديّ واللفظيّ تجاه الزوجة، وعلى أبسط الأمور.

ـ الشك الدائم بسلوكيات الزوجة، وقذفها حتى أمام الأبناء.

ـ التلفظ بألفاظ بذيئة طوال الوقت أمام الأولاد حتى في الحوار العادي.

ـ رغم قدرته الماديّة إلا إنه لا ينفق علينا ما يكفينا، واشترى لنا شقة صغيرة لا تكفينا وأولادنا الستة.

ـ الزوجة ترفض التصالح، وتطلب الطلاق بشده أو الخلع.

ثالثًا: التعليق على المشكلة.

نظر مركز الاصلاح الاجتماعيّ في مشكلة الحالة (هـ . أ) التي صنفت من قبل المصلح (مشكلة اجتماعيّة نفسيّة)؛ حيث تقدم الزوج إلى المركز لمساعدته في استعادة زوجته، وقد قام المركز بالتواصل مع الزوجة وتحديد جلسات للاستماع من الطرفين أسباب المشكلة، ومن ثم محاولة التوصل إلى حلول، وعمل توافق بين الآراء ومحاولة إقناع الزوجة باستمرار الحياة الزوجيّة .

حضر الطرفان، وذكرت الزوجة أنه لا أمل في إصلاح زوجها فقد تحملته وصبرت عليه وعلى طباعه السيئة سبعة وعشرين عامًا، عمر زواجهما دون جدوى لهذ الصبر؛ حيث يقوم الزوج بإهانتها أمام أولادها، وقذفها والشك في سلوكها، والتصريح بهذا الشك علانية أمام الأبناء، بل ووصفها بأنها (زانية) ، وأنهم ليسوا أبناءه .

ووصل به الشك أنه عندما تحدثت لأحد أقاربه ليتدخل لحل أحد المشكلات بينهم، وهو (ابن خالته) اتهمها بأنهما على علاقة مشينة ببعض.

الزوج بخيل، ومقصر في توفير احتياجات الأسرة (حسب ما ذكرته الزوجة) ، وقد قام بشراء شقة صغيرة لا تكفيهم مع أولادها الستة؛ فاضطرت أن تشتري هي من مالها الشخصيّ أرضًا وتبنيها للانتقال بها، فوجئت بفرش الزوج لها بفرش مستعمل.

الزوج دائم التلفظ بألفاظ بذيئة في المنزل أمام أولاده حتى في حواره وكلامه العاديّ دون أن يكون في حالة غضب أو انفعال مما يؤثر تربويًّا على الأبناء.

اعترف الزوج وأقر بكل ما ذكرته الزوجة عنه، وعن حياتهما معا بأن كل ما ذكرته صحيح، وأنه نادم على ما فعله، ويريد استعادة زوجته، ويتعهد بتغيير سلوكياته، ولكن الزوجة رفضت رفضًا شديدًا، وتمسكت بطلب الطلاق أو الخلع.

قام المصلح الاجتماعيّ بتحديد عدة جلسات مع الزوجين كالآتي:

١٤٤٢/٣/١٦هـ، ١٤٤٢/٣/١٧هـ، ١٤٤٢/٣/٢٣هـ، ١٤٤/٣/٢٤هـ،، ١٤٤٢/٤/١هـ

وقام المصلح الاجتماعيّ بتقديم النصح والإرشاد لهما، وأمام إصرار الزوجة على الطلاق واعتراف الزوج بكل السلبيّات التي ذكرتها الزوجة قام بعرض اقتراح أن تعطي الزوجة فرصة أخيرة ونهائيّة للزوج، وتقوم بتجربة صادقة ونادمة على أفعاله معها، ومع أولاده وذلك لمدة (أسبوع) ، وإن لم تجد أي تغيير مما وعد به سيقوم المركز على الفور بطلب الطلاق لها .

تحليل المختص النفسيّ للمشكلة:

يتضح للمختص النفسيّ من تحليل حالة (هـ . أ) عدة نقاط:

ـ الزوج يعاني من اضطراب في الشخصيّة ربما نتيجة أحداث وأساليب تنشئة أسريّة خاطئة في مرحلة الطفولة انعكست على سمات شخصيته وخصائصها لم تعالج في سن مبكر، فبات من الصعب تغييرها في هذا العمر؛ حيث إن الإنسان يكون اتجاهاته ومعتقداته الدينيّة والاجتماعيّة والفكريّة في مرحلة الطفولة المبكرة، فإذا تم تشويهها أو تكوينها بشكل خاطئ تكون النتيجة معاناة لا تنتهي لهذ الفرد، وكل من يتعامل معه (كحالة الزوج).

ـ يفتقد الزوج الثقة بالنفس، والنضج الانفعاليّ، ويظهر هذا بوضوح في شكه المستمر، غير المبرر في زوجته يصل إلى حد التصريح بذلك الشك أمام الأبناء دون أي اكتراث لحالتهم النفسيّة نتيجة هذه الاتهامات الخطيرة.

ـ حالة الشك لدى الزوج تصل إلى حد (الوسواس القهريّ)؛ فنجد أن الفكرة مسيطرة على الزوج طوال الوقت، ولا يستطيع التخلص منها مهما فعلت الزوجة، ورغم ندمه بعد ذلك على اتهامها بهذا الاتهام الخطير.

ـ اضطراب شخصيّة الزوج تجعله يصل إلى حد التبلد العاطفيّ، فلا يكترث لأمر أسرته، ويقوم بإيذائهم جسديًّا ونفسيًّا ولفظيًّا دون أن تتحرك مشاعره نحوهم، وصلت في أحد المرات إلى رفع السلاح الحاد (الساطور) على أحد أبنائه وهو يحاول فضَّ شجار بينه وبين والدته، ودون أن يعير اهتمامًا لما قد يسببه هذا في نفوس أبنائه من كره وحقد له، واضطراب في شخصياتهم، وإصابتهم بالعديد من المشكلات النفسيّة يعانون منها طوال حياتهم .

ـ لم يكن صبر الزوجة على تصرفات الزوج وسلوكياته المشينة في محلها؛ فالصبر لم يكن علاجًا فكان لابد لها من وقفة في مرحلة مبكرة من حياتهم الزوجيّة، والتصدي بمساعدة الحكماء من الأهل لردع تصرفات الزوج، أو الانفصال عنه بالمعروف قبل أن يتكبد الجميع، وأهمهم الأبناء ما يتكبدون اليوم من معاناة، وأمراض واضطرابات نفسيّة نتيجة الحياة الأسريّة المضطربة الذي يعيشونها مع والديهم.

ـ قلة الوعي والثقافة الزوجيّة واضحة عند الطرفين في أسلوب تعاملهما مع المشكلات التي تقابلهما.

توصيات المختص النفسيّ:

ـ لابدّ أن يبادر المركز بإعطاء دورات تدريبيّة للأزواج، والمقبلين على الزواج لنشر ثقافة الوعي بالتعامل مع معطيات الحياة الزوجيّة.

ـ إعادة تأهيل للأشخاص الذين يتميزون بالعنف تجاه الآخرين، وخاصة أقرب الناس إليهم (الزوجة، والأبناء).

ـ اهتمام المركز بمتابعة مشكلات الأبناء الذين يعانوا بالتأكيد نتيجة البيئة الأسريّة المضطربة، وسوء المعاملة النفسيّة والجسديّة، وعمل دورات إعادة تأهيل نفسيّ واجتماعيّ لهؤلاء الأبناء من قبل المتخصصين النفسيين التابعين للمركز.

ـ سن قوانين لحماية الزوجات والأبناء من العنف الأسريّ، وتفعيلها بشكل جديّ وحقيقيّ، وإلا أصبحنا مشاركين في إنتاج جيل مضطرب يخرج للمجتمع فيدمره بدلًا من أن يعمره.

الحالة العاشرة: الرمز (م – أ).

أولًا : بيانات العميل.

م	البيان	البيان بعد استيفائه
١	رمز الحالة	(م .أ)
٢	نوع المشكلة	نفسيّة اجتماعيّة
٣	العمر	٥٣عامًا
٤	الجنس	أنثى
٥	الجنسيّة	سعوديّة
٦	المؤهل الدراسيّ	جامعيّ
٧	الوظيفة	تعمل
٨	الحالة الاجتماعيّة	زوجة
٩	مدة الزواج	١٥عامًا
١٠	عدد الأبناء وأعمارهم	٥ أبناء
١١	الوضع الاقتصاديّ	جيّد
١٢	نوع السكن	شقة إيجار

م	البيان	البيان بعد استيفائه
١٣	مكان التشخيص	المركز
١٤	عدد الإخوة	٤
١٥	الترتيب بين الإخوة	الأوسط
١٦	تاريخ تشخيص المشكلة	١٤٤٢/٣/١٦هجريّ
١٧	الوسائل المستخدمة في التشخيص	المقابلة، ودراسة الحالة، والمقاييس النفسيّة، والمكالمات التليفونيّة
١٨	مصادر المعلومات	الحالة + الزوج
١٩	خصائص المشكلة لدى الحالة	اجتماعيّة – نفسيّة

ثانيًا : المشكلة.

تتجسد مشكلة (م.أ) في عدة نقاط مهمة:

ـ إساءة معاملة الأولاد لفظيًّا وجسديًّا ونفسيًّا لأتفه الأسباب .

ـ العنف الجسديّ ـ واللفظيّ تجاه الزوجة .

ـ رغم قدرته الماديّة إلا أنه لا ينفق علينا ما يكفينا، واشترى لنا شقة صغيرة لا تكفينا وأولادنا الخمسة .

ـ الزوج لا يتحمل مسؤولياته الأسريّة، ويركز على نفسه فقط .

ـ الزوج يبالغ في الاهتمام بالمظاهر، ولو على حساب أسرته .

ثالثًا: التعليق على المشكلة.

نظر مركز الإصلاح الاجتماعيّ في مشكلة الحالة (م . أ) التي صُنِفت من قبل المصلح (مشكلة اجتماعيّة نفسيّة)؛ حيث تقدمت الزوجة إلى المركز لمساعدتها في حل مشكلتها مع زوجها، ومحاولة إصلاحه، قام المركز بتحديد جلسة للاستماع للطرفين لمحاولة التوفيق بين وجهات النظر، وحل المشكلة ولكن استجابت الزوجة بالحضور، ولكن الزوج لم يحضر ورفض حتى الرد على المكالمة، والتحدث في الموضوع .

ذكرت الزوجة أن كل ما تطلبه من الزوج المعاملة بما يرضي الله، والامتناع عن استخدام أسلوب الضرب، والإهانة لها ولأولادها .

الزوج سيئ الطباع، ويعاملها بعنف لفظيّ وجسديّ، ولدى الزوجة تقارير طبية بالإصابات التي حدثت لها نتيجة الضرب .

كما اشتكت الزوجة أنه على الرغم من قدرة الزوج الماديّة حيث يمتلك (مزرعة، واستراحة، وسيارة) إلا أنه مستأجر شقة صغيرة لهم للإقامة فيها، وبالطبع هي لا تكفيهم وأولادهما الخمسة، ولا حتى يهتم بصيانة الشقة للخلل الذي يحدث فيها، و رغم تلف أشياء كثيرة بها مما يصعب عليهم الإقامة بها بشكل واضح، مما اضطرت الزوجة إلى شراء شقة أكبر من مالها الخاص بجوار سكن أسرتها للإقامة فيها، ولو حتى في أيام العطلات، ورغم غضبها من زوجها إلا أنها تستقبله في هذه الشقة ولا تمنعه من دخولها .

ذكرت الزوجة أيضًا أن الزوج أجبرها من قبل على قرض باسمها، وإعطائه المبلغ لشراء منزل كبير لهم، ولكنها فوجئت بأنه قام بصرف كل مبلغ القرض على المظاهر الشخصيّة له .

أودع الزوج في السجن من قبل بسبب تراكم ديون عليه من شركات زراعيّة، ورغم ذلك وقفت الزوجة بجانبه وتحملته.

حاول المصلح الاجتماعيّ أن يتصل بالزوج للحضور، ولكنه رفض وأصبح لا يرد على أي مكالمة ترد من المركز .

اقترح المصلح الاجتماعيّ على الزوجة بالتواصل مع أسرة الزوج والده مثلا فذكرت الزوجة بأن زوجها على خلاف قديم مع والده، وبينهم قطيعة دامت اليوم ٣٠ عامًا، وجدته والدة الأم هي من قامت بتربيته .

اقترح المصلح الاجتماعيّ استمرار محاولة التواصل مع الزوج لتقريب وجهات النظر، وتحقيق مطالب الزوجة العادلة بضمان استقرار أسرتها وسعادتها.

تحليل المختص النفسيّ للمشكلة :

يتضح للمختص النفسيّ من تحليل حالة (م . أ) عدة نقاط :

ـ الزوج يعاني من اضطراب في الشخصيّة نتيجة أساليب تنشئة أسريّة خاطئة في مرحلة الطفولة من قسوة وتعذيب من قبل الأب الذي كان يقسو في معاملته، وانتهت بتخليه عنه، ثم تربيته في بيت جدته لأمه التي حاولت تعويضه عن ما قاساه مع والده، فأفرطت في تدليله وما بين القسوة والتدليل تكون النتيجة سلبية، انعكست على سمات شخصيته وخصائصه، ولم تعالج في سن مبكر، فأحدثت لديه هذا الاضطراب في الشخصيّة، وانعكس على أسرته وأولاده فيما بعد .

حيث إن الإنسان يكون اتجاهاته ومعتقداته الدينيّة والاجتماعيّة والفكريّة في مرحلة الطفولة المبكرة، فإذا تم تشويهها أو تكوينها بشكل خاطئ تكون النتيجة معاناة لا تنتهي لهذا الفرد، وكل من يتعامل معه (كحالة الزوج).

ـ يقوم الزوج بحيل دفاعيّة سلبية للهروب مما قاساه في صغره، وما تربى عليه من عدم تحمل للمسئولية بالمبالغة بالاهتمام بمظهره سواء مظهره الشخصيّ أو مظهره العام كوضع اجتماعيّ بامتلاك سيارة، ومزرعة، واستراحة في الوقت الذي لا يستطيع فيه توفير مسكن ملائم لأسرته وأولاده.

ـ العنف الجسديّ واللفظيّ والنفسيّ الذي يقوم به الزوج تجاه زوجته وأولاده ما هو إلا مخزون الحقد والكراهيّة الذي تكون منذ الصغر من قسوة الأب، وممارساته التربويّة الخاطئة معه .

ـ الزوج يحتاج بالتأكيد إلى إعادة تأهيل من قبل متخصصين نفسيين، وإلا سيمثل خطورة كبيرة على أسرته، وسيقوم بإيذائهم بصورة أكبر مما عليه .

توصيات المختص النفسيّ:

ـ لابد أن يبادر المركز بإعطاء دورات تدريبيّة للأزواج، والمقبلين على الزواج لنشر ثقافة الوعي بالتعامل مع معطيات الحياة الزوجية .

ـ إعادة تأهيل للأشخاص الذين يتميزون بالعنف تجاه الآخرين، وخاصة أقرب الناس اليهم (الزوجة، والأبناء).

ـ اهتمام المركز بمتابعة مشكلات الأبناء الذين يعانون بالتأكيد نتيجة البيئة الأسريّة المضطربة، وسوء المعاملة النفسيّة والجسديّة، وعمل دورات إعادة تأهيل نفسيّ واجتماعيّ لهؤلاء الأبناء من قبل المتخصصين النفسيين التابعين للمركز .

ـ سن قوانين لحماية الزوجات والأبناء من العنف الأسريّ وتفعيلها بشكل جديّ وحقيقيّ، وإلا أصبحنا مشاركين في إنتاج جيل مضطرب يخرج للمجتمع فيدمره بدلًا من أن يعمره .

الفصل الخامس

نتائج الدراسة وتوصياتها

أولًا: مناقشة النتائج في ضوء الأهداف.

ثانيًا : توصيات الدراسة.

ثالثًا : مقترحات البحوث المستقبلية.

أولًا : نتائج الدراسة.

توصلت الدراسة الحاليّة إلى عدد من العوامل، والأسباب الدافعة إلى مشكلة العنف ضد الزوجة بمنطقة القصيم وحددتها في النقاط التالية :

١- عدم التكافؤ بين الزوجين في المستوى (العلميّ، والمهنيّ، والاقتصاديّ، والاجتماعيّ) فروق العمر بين الزوجين.

٢- إجبار بعض الشباب والفتيات ببعض العائلات بالالتزام بالزواج من ابنة العم، وابن العم، أو أحد الأقارب من العائلة دون الاهتمام بمشاعرهم الخاصة .

٣- بعض العادات والتقاليد والأفكار الخاطئة عن الحياة الزوجيّة لدى بعض العائلات.

٤- التدخل السلبيّ في حياة الأزواج من قبل المقربين منهم، وتقديم النصائح الخاطئة.

٥- انخفاض مستوى الوعي، والثقافة الزوجيّة، وأهميتها بين الشباب المقبلين على الزواج.

٦- ترك الزوجة منزل الزوجيّة.

٧- الخروج بدون إذن الزوج.

٨- الزواج بأخرى دون مراعاة الشعور من العوامل المسببة للعنف الأسريّ ضد الزوجة.

٩- إدمان الخمر أو المواد المخدرة من أهم العوامل المسببة للعنف الأسريّ ضد الزوجة.

١٠- الشك والريبة من أهم العوامل المسببة للعنف الأسريّ ضد الزوجة.

١١- الأساليب الخاطئة للتنشئة الأسريّة غير السويّة التي تشكل الشخصيّة بشكل سلبيّ (التدليل الزائد، والقسوة، والإهمال، والحماية الزائدة، والتجاهل، والعنف بجميع أنواعه، والحرمان من مشاعر الحب والمودة) مما تنعكس على حياته، وأسلوب معاملته للزوجة والأبناء فيما بعد.

١٢- عدم وجود أساليب مقننة، وقوانين لحماية الزوجات من عنف الأزواج، وإن وجدت فهي غير مفعلة بالشكل الكامل.

١٣– انخفاض مستوى الوعي بأن المرض النفسيّ مرض مثل كل الأمراض يمكننا التوجه إلى متخصص وعلاجه دون أن يكون لذلك أي علاقة بـ(العار) ، أو التقليل من الشأن أمام المجتمع .

كما حددت الدراسة الحاليّة مجموعة من الآثار النفسيّة، والاجتماعيّة لظاهرة العنف ضد الزوجة كالتالي:

الآثار النفسيّة للعنف ضد الزوجة:

١- ضعف قدرة الزوجة على تحمل الإحباطات المتكررة، والضغط النفسيّ.

٢- ضعف الإحساس بالمسؤولية تجاه أفراد الأسرة.

٣- تدني الشعور بالذات نتيجة العادات والتقاليد البالية التي تقنعها بأن الضرب "غير الشرعي" تصرف عاديّ، وليس تصرفًا مشينًا مرفوضًا.

٤- انتشار حالات الاكتئاب لدى الزوجات تنعكس على أسلوب حياتهن، وتمتد لتشمل معاملة أطفالهن وأزواجهن، وجميع من حولهن بشكل سلبي

٥- اضطراب الشخصيّة، والإصابة بالأمراض النفسية المختلفة.

الآثار الاجتماعية المترتبة على العنف ضد الزوجة:

١- انتشار ظاهرة الطلاق الفعليّ، أو الطلاق العاطفيّ بين الأسر.

٢- بعض مظاهر التفكك الأسريّ، والأسرة نواة المجتمع فإذا تفككت أدى إلى تدمير المجتمع بدلًا من الانشغال ببنائه.

٣- قطع صلة الأرحام بين العائلات بسبب المشكلات الزوجيّة (بالنسبة إلى الأزواج التي تجمعهم صلة قرابة) .

٤- تشرد الأطفال ومعاناتهم، وإصابتهم بالعديد من الأمراض الاجتماعيّة والنفسيّة الخطيرة نتيجة رؤية مظاهر العنف داخل المنزل بين أقرب شخصين لهم، وهما (الأب والأم) ، ونتيجة الحياة في بيئة مضطربة .

ثانيا: توصيات الدراسة.

١- إعداد دورات تدريبيّة متخصصة للشباب المقبلين على الزواج (الشباب والفتيات) لزيادة الوعي بالثقافة الزوجيّة، وتعديل الأفكار الخاطئة المتعلقة بالحياة الزوجيّة.

٢- سن قوانين لحماية المعنفين من الزوجات، أو الأطفال وإن وجدت لابد من تفعليها حتى تكون رادعًا لبعض المتساهلين.

٣- إعداد برامج تأهيل نفسيّ للمعنفين لإزالة الآثار السلبيّة التي ترتبت على استخدام العنف معهم.

٤- إعداد برامج تأهيل نفسيّ للأشخاص التي ثبتت عليهم استخدام العنف مع زوجاتهم وأطفالهم لتعديل سلوكياتهم العنيفة.

٥- تبني الدولة حملة قوميّة للتوعية ضد العنف على الزوجات عن طريق استخدام وسائل الإعلام، والجهات المتخصصة.

٦-متابعة الحلات التي ترد إلى مراكز الإصلاح الأسريّ المختلفة بعد انتهاء المشكلة سواء بالتصالح، أو الانفصال لتقديم المساعدة والمساندة والتأكد من استقرار الحياة الأسريّة.

ثالثًا: مقترحات البحوث المستقبليّة.

١/ فاعليّة مقترح لتدريب المقدمين على الزواج بالحقوق الزوجيّة وفق التشريعات والأنظمة القانونيّة.

٢/ دور المنظومة المجتمعيّة في وضع استراتيجيّة مقترحة لحماية حقوق الزوجة من العنف الأسريّ.

٣/ الاستفادة من التقنيات الحديثة لرفع كفاءة التعامل مع العنف الأسريّ وآثاره.

قائمة المصادر والمراجع

١. ابن منظور : لسان العرب ، بيروت للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٥٦م.

٢. بدوي ، عبد الرحمن عبد الله علي : العنف ضد المرأة في المجتمع السعوديّ : دراسة ميدانيّة عن النساء المعنفات في مدينة الرياض ، مجلة كلية التربية ، جامعة الازهر ، ٢٠١٧م.

٣. حسين محمد صالح الجازي: العنف الأسريّ في البادية الجنوبيّة في الأردن: دراسة ميدانيّة حوليات كلية الآداب عين شمس ، ٢٠١٣م .

٤. حنان قرقوتي : عنف المرأة في المجال الأسريّ ، كتاب الأمة العدد ١٧١، إدارة البحوث والدراسات الإسلاميّة ، قطر ١٤٣٧هـ .

٥. زهير حطب : تطور بنى الأسرة العربية والجزور التاريخيّة والاجتماعيّة لقضاياها المعاصرة ، ط١ ، معهد الإنماء العربيّ ، بيروت ١٩٧٦م.

٦. سارة بنت فواز الحربي : عنف الرجل ضد المرأة في المجتمع السعوديّ : دراسة ميدانيّة مطبقة على عينة من المعنفات في مدينة الرياض. رسالة دكتوراه ،جامعة الملك سعود، كلية الآداب، قسم الدراسات الاجتماعيّة ، ٢٠١٥م.

٧. سعد، ربا عنان : العنف ضد المرأة في مكان العمل في المؤسسات الحكوميّة والخاصة في مدينة جنين ، رسالة ماجستير، جامعة النجاح العربية، كلية الدراسات العليا ، ٢٠١٥م .

٨. سلطان، وسف محمد وراشد، محمد جمال الدين و هلال، سامية عبد السمع وأحمد، مصطفى حمدي ، دراسة أسباب وآثار العنف ضد المرأة الريفيّة في محافظة أسيوط ، ٢٠١٧م .

٩. سهيلة محمود بنات : العنف ضد المرأة: أسبابه، آثاره وكيفيّة علاجه، الأردنّ ،عمّان: دار المعتزّ، ٢٠٠٨م .
سهيلة محمود بنات : العنف ضد المرأة: أسبابه، آثاره وكيفية علاجه، الأردن ،عمّان: دار المعتزّ، ٢٠٠٨م .

١٠.سهير عبد الحفيظ الغالي :الخلافات الزوجيّة أسبابها أشكالها مسارها في المحكمة الشرعية ، ط١ ، دار الرشاد الإسلامية ، بيروت ، ٢٠٠٣م .

١١.سهير عادل العطار : علم الاجتماع العائليّ، دار الحصريّ للنشر ،عمان الأردن ، ٢٠١٣م.

١٢.سمية طالب : التصورات الاجتماعيّة للعنف المسلط على الزوجة : دراسة ميدانيّة على عينة من الزوجات المعنفات بدائرة أم البواقي، رسالة ماجستير، جامعة العربيّ بن مهيدي، كلية العلوم الاجتماعيّة، قسم العلوم الاجتماعيّة ، ٢٠١٥م.

١٣.شوق، طريف محمد، ومحمد حسن عبد الله. توكيد الذات والتوافق الزواجيّ : دراسة ميدانيّة على عينة من الأزواج المصريين. المجلة العربيّة للعلوم الإنسانيّة،١٩٩٩م .

١٤.عباس محمود العقاد : المرأة في القرآن ، دار اليقين ٢٠١٦م .

١٥.محمد فاضل مختار الشنقيطي : المرأة ومكانتها في الإسلام ، دار كتب ومؤلفين ، ٢٠١٣م .

١٦.منى فياض : الطفل والتربيّة المدرسيّة في الفضاء الأسريّ والثقافي ، ط١ الدار البيضاء ، المركز الثقافي العربي.

17 -The roles of victim and offender alcohol use in sexual assaults: results from the National Violence Against Women Survey"

18-Goldman L, et al., eds. Intimate partner violence. In: Goldman-Cecil Medicine. 26th ed. Elsevier; 2020. https://www.clinicalkey.com. Accessed Dec. 18, 2019

19- Avni Amin, Violence against women: health consequences, prevention and response, Geneva, Switzerland: World Health Organization, Page 15. .

20- Virginie Le Masson, Colette Benoudji, Sandra Sotelo Reyes and others (2017), VIOLENCE AGAINST WOMEN AND GIRLS AND RESILIENCE , London: BRACED Knowledge Manager

Matos, L., McDonald, S. & Taft, 21.Wild, K.J., Gomes, L., Fernandes, A., DeAraujo, G., Madeira, I Responding to violence against women: A qualitative study with midwives in Timor-Leste. .(2019) .A ،Women and Birth

22 - Bandura, A. Social – learning theory of22-

identificatio processes, In: Gosline, D.A., Handbook of

socialization theory and research. (Ed.), Chicago, Rand Mcanlly

Publishing Company. Benson, H. Marriage

we know? What should we do it? Family Relations

24-

Bui, Q.N. Hoang, T.X. & Le, N.T.V. (٢٠١٨), The effect of domestic violence against women on child welfare in Vietnam. Children and Youth Services Review, ٩٤ ٧٠٩– ٧١٩, Das, T. & Roy, T.B. More than individual factors; is there any contextual .(٢٠٢٠)

25-

effect of unemployment, poverty, and literacy on the domestic spousal violence against women? A .multilevel analysis on Indian context. SSM - Population Health

26-

Violence against women .2018 .Gonzalez, J.M.R., Jetelina, K.K., Olague, S. & Wondrack, J.G ،increases cancer diagnoses: Results from a metanalytic Review. Preventive Medicine

27-

Targeted violence perpetrated against women with disability by .2019 McGowan, J. & Elliott, K .،neighbours and community members. Women's Studies International Forum

28- Berkowitz, l., (1993). Aggression: its causes, consequences, and control. New York, Megrom-Hill, Inc

Michau, L., Namy, S. (٢٠٢١), SASA! Together: An evolution of the SASA! approach to prevent .violence against women. Evaluation and Program Planning, ٨٦

& .Minchella, S., Leo, A., Orazi, D., Mitello, L., Terrenato, I29-

an in study Latina, R. (٢٠٢١), Violence against women: An observational .،emergency department. Applied Nursing Research Italian

30-

Shaffer, D.R. (١٩٩٤), Social and personality Development. California, Brooks/Cole Publishing Co

العنف الأسري ضد الزوجة الأسباب والحلول

أ. سنابل بنت حسن فاضل
المحاضر بجامعة الجوف
باحثة الدكتوراه بجامعة القصيم "باحثة بجمعية أسرة

شكر وعرفان

اولاً : اشكر جمعية أسرة لاختياري لإجراء هذه الدراسة ، ودعمها الكبير لي في تيسير كافة مراحل الدراسة والدعم اللوجستي الكبير الذي قدمته إلى ..

ثانيا: أشكر الدكتور/ نحمده

التي عاونتني بإجراء التحليل النفسي للحالات المدروسة ضمن هذه الدراسة.

الباحثة

ملخص الدراسة

تمحورت مشكلة هذه الدراسة حول إجراء دراسة حالة لبعض المعنّفات بمنطقة القصيم بالمملكة العربيّة السعوديّة، مع مراعاة اختلاف نوع العنف الممارس في كل حالة، للوصول إلى أسباب العنف الأسريّ ضد الزوجة بأنواعه المختلفة، سعيًا إلى وضع تصوّر يحتوي على توصيات لمعالجة هذا العنف، وكيفية معالجة ما هو قائم للوقاية من العنف الأسريّ.

وركزت الدراسة على العنف الأسريّ الممارس ضد الزوجة عبر دراسة حالات معنّفة فعلاً من واقع ملفات مركز الإصلاح الأسريّ بجمعيّة أسرة، وإحدى هذه الحالات حالة لصيقة بالباحثة، وتعرف عنها معرفة جيدة.

وتكوّن مجتمع الدراسة من حالات من الزوجات المعنّفات أسرياً بمنطقة القصيم اللاتي راجعن مركز الإصلاح الأسريّ بجمعيّة أسرة.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

٨- عدم التكافؤ بين الزوجين في المستوى (العلميّ، والمهنيّ، والاقتصاديّ، والاجتماعيّ) إضافة إلى فروق العمر بين الزوجين.

٩- بعض العادات والتقاليد والأفكار الخاطئة عن الحياة الزوجيّة لدى بعض العائلات.

١٠- التدخل السلبيّ في حياة الأزواج من قبل المقرّبين منهم، وتقديم النصائح الخاطئة.

١١- انخفاض مستوى الوعي، والثقافة الزوجيّة، وأهميتها بين الشباب المقبلين على الزواج.

١٢- إدمان الخمر، أو المواد المخدرة من أهم العوامل المسببة للعنف الأسريّ ضد الزوجة.

١٣- الشك والريبة من أهم العوامل المسبّبة للعنف الأسريّ ضد الزوجة.

١٤- الأساليب الخاطئة للتنشئة الأسريّة غير السوية التي تشكل الشخصيّة بشكل سلبي (التدليل الزائد، والقسوة ، والإهمال، والحماية الزائدة ، والتجاهل ، والعنف بجميع أنواعه ، والحرمان من مشاعر الحب والمودة) مما تنعكس على حياته وأسلوب معاملته للزوجة، والأبناء فيما بعد.

الفصل الأول

المدخل العام للدراسة

مقدمة:

إن العنف الأسريّ هو أشهر أنواع العنف البشريّ، وأخطره وأكثره انتشاراً، وبالرغم من أننا لم نحصل بعد على دراسة دقيقة تبين لنا نسبة هذا العنف الأسريّ في مجتمعنا إلا أن آثاره بدأت تظهر بشكل ملموس على السطح مما ينبئ أن نسبته في ارتفاع، وتحتاج إلى تحرك سريع وجدي من كافة أطراف المجتمع لوقوف هذا النمو، وإصلاح ما يمكن إصلاحه، مثل: العنف الممارس ضد المرأة ظاهرة من الظواهر المنتشرة في العالم، وتشير التقديرات العالميّة التي نشرت من قبل منظمة الصحة العالميّة أن واحدة من كل ٣ نساء) ٣٥%(من النساء في أنحاء العالم كافة ممن تعرضن في حياتهن للعنف على يد شركائهن الحميمين، أو للعنف الجنسيّ على يد غير الشركاء.

الكثير من هذا العنف هو عنف الشريك أي: الزوج، وتفيد في المتوسط نسبة ٣٣% من النساء المرتبطات بعلاقة مع شركاء بأنهن تعرضن لشكل من أشكال العنف الجسديّ، أو الجنسيّ على يد شركائهن في حياتهن في جميع أنحاء العالم.

وتعرِّف الأمم المتحدة العنف الممارس ضد المرأة بأنه: "أي فعل عنف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب معاناة للمرأة سواء من الناحية الجسمانيّة، أو الجنسيّة أو النفسيّة، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل، أو القسر أو الحرمان التعسفيّ من الحريّة، سواء حدث ذلك في الحياة العامة، أو الخاصة.

والعنف الأسريّ ضد المرأة أحد أشكال العنف ضد المرأة؛ فالعنف الممارس من قبل الزوج يتسبب في حدوث ضرر جسديّ، أو جنسيّ، أو نفسيّ، بما في ذلك الاعتداء الجسديّ، والعلاقات الجنسيّة القسريّة، والإيذاء النفسيّ، وسلوكيّات السيطرة.

وعلى الرغم من التطورات التي طرأت على أوضاع الزوجة في العالم إلا أن طبيعة العلاقة التي تحكم الزوج والزوجة داخل الأسرة لا تزال تحكمها بقايا علاقات السيطرة التي تأسست تاريخياً مع نشأة الملكيّة الخاصة في ظل سيادة النظام الأبويّ الذي أعطى السلطة المطلقة للرجل، وفرض على المرأة الخضوع بالقوة.

هذا وقد ظلت معظم القوانين التي تحكم نظام الأسرة في مختلف المجتمعات الإنسانيّة تدعم الفكرة القائمة بأن الزوجة والأبناء امتداد طبيعيّ لملكية الرجل، وهذا يعني أن له حرية التصرف بهما، الأمر الذي أفرز أشكالاً متعددة من أنواع العنف الأسريّ ضد الزوجة. (العطار ٢٠١٣م)

حيث لاحظت الدارسة انتشار مشكلة العنف الأسريّ ضد الزوجة في منطقة القصيم، مما يمثل تهديداً للزوجة جسديًّا ونفسيًّا واجتماعيًّا، كما لاحظت تمدد هذه المشكلة مع غياب الحلول التي تؤدي لانحسارها بما يمكن الزوجة من الحياة الأسريّة المتوازنة، وتجنبها الأضرار المترتبة على العنف الأسريّ.

وهذه الدراسة التي نحن بصددها هي إحدى الدراسات، وثالث البحوث التي تقدمها جمعيّة أسرة في منطقة القصيم ضمن ملتقاها عبر باحثيها الذين كلفتهم للبحث في المحور الأساسي للملتقى، وسوف تركز فيها الباحثة على دراسة العنف الأسريّ الممارس ضد المرأة عبر دراسة حالات معنفة فعلاً من واقع ملفات مركز الإصلاح الأسريّ بجمعيّة أسرة، وإحدى هذه الحالات حالة لصيقة بالباحثة لمعرفتها بها معرفة جيدة.

وتسعى الدارسة من خلال هذه الدراسة لاستقصاء أسباب مشكلة العنف الأسريّ ضد الزوجة، والآثار المترتبة عليه، واقتراح الحلول المناسبة لمعالجة هذه المشكلة بغية الوصول إلى نتائج تحقق أهداف الدراسة.

مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة هذه الدراسة حول إجراء دراسة حالة لبعض المعنفات بمنطقة القصيم بالمملكة العربيّة السعوديّة، مع مراعاة اختلاف نوع العنف الممارس في كل حالة، للوصول إلى أسباب العنف الأسريّ ضد الزوجة بأنواعه المختلفة، سعيا إلى وضع تصور يحتوي على توصيات لمعالجة هذا العنف ، وكيفية معالجة ما هو قائم للوقاية من العنف الأسريّ.

أهداف الدراسة:

١/ تحديد أهم العوامل والأسباب الدافعة إلى مشكلة العنف الأسريّ ضد الزوجة بمنطقة القصيم.

٢/ التعرف بعمق على الحالات المعنفة، وأسباب ذلك العنف، ونوعه عبر دراسة الحالة.

٣/ كيفية معالجة الحالات قيد الدراسة، وتبيان مدى استجابتها.

٤/ وضع تصور لتلافي أسباب هذا النوع من العنف الأسريّ.

٥/ وضع توصيات لمكافحة العنف الأسريّ، ووقاية الأسرة والمجتمع منه

تساؤلات الدراسة:

١/ ما الأسباب التي أدت إلى انتشار ظاهرة العنف ضد الزوجة في منطقة القصيم؟

٢/ ما الآثار النفسيّة والاجتماعيّة للزوجة المعنفة في منطقة القصيم؟

مفاهيم الدراسة:

١/ العنف: عرف (ابن منظور١٩٥٦م) العنف لغويًّا بأنه: "الخرق بالأمر، وقلة الرفق به، وهو ضد الرفق، وأعنف الشيء: أي: أخذه بشدة ، والتعنِّيف هو التفريق واللوم" ، ويعرف زكي (٢٠١٧م) العنف : " أنه هو استخدام الشدة والقسوة في محيط بني الإنسان، وهذا يوضح أن سلوك العنف هو ذلك السلوك الصادر من قبل إنسان موجها ضد إنسان آخر سواء كان ذكراً أو أنثى" .

التعريف الإجرائي للعنف:

هو صور وأشكال مختلفة من العنف، وتتمثل بالعنف الجسديّ، واللفظيّ، والنفسيّ، والاجتماعيّ، والجنسيّ، والاقتصاديّ والصحيّ.

٢/ العنف الأسريّ ضد الزوجة: حدّدت منظمة الصحة العالميّة العنف الأسريّ بأنه:

(مجموعة من الأعمال القسريّة الجنسيّة والنفسيّة والبدنيّة المستخدمة ضد النساء الراشدات، والمراهقات من قبل الشركاء الحميمين، أو السابقين من الذكور)، ولا يقتصر العنف الذي تتعرض له النساء في كثير من الأحيان على الزوج الحالي فقط، بل قد يشمل أَيضاً الأزواج السابقين، وأفراد الأسرة الآخرين، مثل: الوالدين، والأشقاء، والأصهار.

وتعرف الدراسة العنف ضد الزوجة إجرائياً بأنه: العنف الموجه نحو الزوجة في الأسرة، ويترتب عليه أذىً بدنيّ، أو نفسيّ، أو اجتماعيّ، أو اقتصاديّ، أو قانونيّ.

الفصل الثاني
الإجراءات المنهجيّة للدراسة

نوع الدراسة:

تعدّ هذه الدراسة دراسة وصفيّة كيفيّة تستعرض أشكال العنف الأسريّ الموجه نحو الزوجة في منطقة القصيم بالمملكة العربيّة السعوديّة، لاستقصاء الأسباب، والدوافع التي شكلت هذه المشكلة، عبر دراسة الحالة، واستنباط الحلول المناسبة لمعالجتها.

منهج الدراسة:

وبما أن هذه الدراسة التي نحن بصددها هي دراسة لحالات معنفات، فإن طبيعتها تفرض على الدارسة استخدام أداة دراسة الحالة كمنهج، وأداة مع استخدام تحليل المضمون لتحليل استمارة، وقائع حالات المعنفين لدى مركز الإصلاح.

حدود الدراسة:

١/ الحدود المكانيّة: منطقة القصيم بالمملكة العربيّة السعوديّة

٢/ الحدود الزمانيّة: ١٤٤٢هـ – ٢٠٢١م

مجتمع الدراسة وعينها:

يتكون مجتمع الدراسة من حالات من الزوجات المعنفات أسرياً بمنطقة القصيم اللاتي راجعن مركز الإصلاح الأسريّ بجمعية أسرة.

أدوات الدراسة:

١/ تحليل مضمون استمارات المعنفات المعدة من المصلحين.

٢/ المقابلة الشخصيّة والهاتفيّة.

الفصل الثالث

الدراسات السابقة والإطار النظريّ

ويتناول هذا الفصل الموضوعات الآتية:

أولاً: الدراسات السابقة.

ـ الدراسات الأجنبية.

ـ الدراسات العربية.

ـ تعليق على الدراسات السابقة.

ثانياً: الافتراضات النظريّة للدراسة الراهنة.

ثالثاً: العنف ضد الزوجة:

ـ مفهوم العنف ضد الزوجة.

ـ أنواع العنف ضد الزوجة.

ـ أسباب العنف ضد الزوجة.

ـ الآثار الناجمة عن العنف ضد الزوجة.

ـ حكم العنف ضد المرأة في الاسلام.

أولاً: الدراسات السابقة.

الدراسات العربيّة:

أجرى الجازي (٢٠١٣م) دراسته للكشف عن تصورات المبحوثين لأنواع العنف الأسريّ، وأكثر أعضاء الأسرة تعرضاً له، وأكثر أعضاء الأسرة ممارسة له ضد أعضاء الأسرة الآخرين، وأجريت الدراسة على (٢٠٠ زوج وزوجة)، وبينت النتائج أن غالبية المبحوثين (٥٩%) قد سمعوا وشاهدوا شخصا يتعرض للعنف الأسريّ في المنطقة التي يعيشون فيها. كما بينت النتائج أن أكثر الممارسين للعنف الأسريّ هو الزوج (٧٢,٥%)، وأكثر أعضاء الأسرة تعرضاً للعنف الأسريّ هي الزوجة (٧٠%)، وأكثر طرائق العنف مارسها أعضاء الأسرة هي الصراخ (٧٦,٥%).

وأجرت الحربيّ (٢٠١٥م) دراسة استهدفت الكشف عن خصائص الرجل القائم بالعنف ضد المرأة في مدينة الرياض بالمملكة العربيّة السعوديّة، وعن أشكال العنف الموجة ضد المرأة، وأجريت الدراسة على (٤٦٨) امرأة تعرضن للعنف خلال عام (١٤٣٦ هـ). وتراوحت أعمارهن من ٢٠ إلى ٤٥ سنة، وكانت النسبة المئوية للمتزوجات (٤٣,٦%) في أفراد العينة و (٥٣%) لديهن أبناء، والنسبة المئوية للمتعلمات

تعليمًا جامعيًّا (٣٢,١%)، و (٦٦,٧%) يعملن، وبينت النتائج أن أكثر الرجال تعنيفًا للمرأة هو الزوج، ثم الأب ثم الأخ، وأخيراً الابن. وكانت أعلى نسبة في المستوى التعليميّ للرجال الذين يوجهون العنف للمرأة هم الأميّون (٢٦,٩%)، وأقل نسبة للحاصلين على الماجستير أو الدكتوراه (١,٣%)، وكان (٦٢,٨%) من هؤلاء الرجال يعملون، و(٧١,٨%) متزوجون، و (٤٤,٩%) لا يحافظون على الصلاة، و(٦١,٥%) يتعاطون المخدرات، و(١١,٥%) مصابون باضطرابات نفسيّة، وتواجه المرأة أشكال العنف الآتية:

العنف النفسيّ (ومرتبة من الأعلى تكراراً إلى الأقل تكراراً): الحرمان من الميراث، ومنع الاتصال بالأقارب، والاستيلاء على مال المرأة، والحبس في البيت، والعنف الجسميّ: الضرب (٧٤,٤%)، وكانت أسباب العنف الموجه للمرأة كما أشارت إليها عينة البحث هي: التأديب (٧٦,٩%)، ثم ضغوط الحياة (٧٥,٦%)، ثم الأسباب الاقتصاديّة (٧٣,١%)، ثم الإصابة بمرض نفسيّ (١٤,١%)، وأخيراً تعاطي المخدرات (١٢,٨%)، وكانت الاستراتيجيات التي استخدمتها المرأة لمواجهة هذا العنف من الرجل هي: اللجوء إلى الأهل (٣٧,٢%)، ثم الحزن والبكاء (١٦,٧%)، ثم الاستسلام (١٤,١%)، ثم لوم الذات (١٠,٣%)، ثم ترك المنزل (٦,٤%)،

وتناولت سعد (٢٠١٥م) أشكال العنف ضد المرأة في مجال العمل (المؤسسات الخاصة والحكوميّة) في مدينة جنين بالمملكة العربيّة السعوديّة. وأجريت الدراسة على (٢٦٦) موظفة وموظفًا. وكان (٧٢,٢) من أفراد العينة من مستوى التعليم الجامعيّ، و(٦٦,١%) تقع أعمارهم في المرحلة العمريّة من ٢٠ إلى ٤٠ سنة، وكان (٣٩,١) من أفراد العينة لديهم سنوات خبرة بالعمل أكثر من عشر سنوات، و(٧٢,٩%) متزوجًا، ولديهم أبناء. وبينت نتائج الدراسة أن رؤساء العمل من الذكور يدركون تعرض المرأة في العمل للعنف، أما الموظفات ورئيسات العمل فينخفض لديهن متوسط إدراكهن لتعرض المرأة للعنف في العمل. كما أشارت الموظفات إلى تعرضهن للعنف النفسيّ من رؤسائهن وزملائهن في العمل (التعنيف، والنبذ، والتحقير). وكان المتزوجون في عينة الدراسة أكثر رفضاً لعمل المرأة بالمقارنة بغير المتزوجين. كما أن المرأة العاملة تعرضت للعنف من زملائها ورؤسائها بغض النظر عن درجتها الوظيفيّة.

كما أجرت طالب (٢٠١٥م) دراسة استهدفت فحص التصورات الاجتماعيّة للعنف ضد الزوجة في منطقة "أم البواقي" بجمهوريّة الجزائر. أجريت الدراسة على (٢٠) زوجة. وبينت النتائج وجود تصور اجتماعيّ يؤكد تعرض الزوجات للعنف الجسميّ والنفسيّ، وأن هذا التصور هو أمر واقع متعارف عليه اجتماعيًّا رغم إدراك أفراد العينة للعنف ضد الزوجة، وأنه ظاهرة اجتماعيّة سلبية. وكانت أهم مظاهر العنف ضد الزوجة هي: السب، والضرب، والادعاء بعدم قدرتها على تحمل المسؤولية، والطرد من المنزل، والإهانة والإهمال.

وفحصت بدوي (٢٠١٧م) أشكال العنف ضد المرأة ودوافعه كما أدركته عينة من المعنفات (٤٨ امرأة) في مدينة الرياض بالمملكة العربيّة السعوديّة. وكانت غالبيّة العينة متزوجات (٨٩,٤%)، وبقية أفراد العينة إما مطلقات أو معلقات، وتراوحت أعمارهن بين ١٥ إلى حوالي ٤٥ سنة، وحوالي (٦٨% متعلمةً) و(٤٠,٤ عاملة)، و(٨٩,٤% لديهن أبناء)، و (٨٧,٢% تزوجن لمرة واحدة). وبينت النتائج تعرض المرأة لأشكال

العنف (الجسديّ، والاجتماعيّ، والاقتصاديّ، والنفسيّ)، وتمت ممارسة العنف الاجتماعيّ بدرجة عالية جداً ضد المرأة في الفئة العمرية (من ٢٠ إلى ٣٥ سنة)، وتعرضت المرأة الأقل تعليماً للعنف بالمقارنة بالأعلى تعليماً. وكانت أكثر أسباب العنف الممارس ضد المرأة كما أدركته المبحوثات هو قبول المرأة للعنف الممارس ضدها، ثم حديث المرأة عن علاقتها بزوجها أمام الآخرين، ثم تدخل أسرة الزوجة في شؤونها الزوجيّة، ثم عصيان الزوجة لأوامر الزوج، ثم عدم التعامل المناسب من الشرطة ضد من يمارس العنف ضد المرأة، ثم عدم التوعية من قبل المؤسسات المجتمعيّة المختلفة بعدم القبول المجتمعيّ للعنف ضد المرأة.

وكشفت دراسة سلطان، وراشد، وهلال وأحمد (٢٠١٧م) عن أسباب العنف ضد المرأة الريفيّة في مدينة أسيوط في صعيد مصر وآثار هذا العنف. وأجريت الدراسة على (١٢٢) سيدة لهن قضايا في محكمة الأسرة في عام (٢٠١٤م) بسبب العنف الواقع عليهن. تراوحت أعمارهن بين ٢٠ إلى ٥٠ سنة، وكان (٤٦%) أُميّة، و (٨١,٩) غير عاملة. وبينت النتائج أن أشكال العنف الموجه من الزوج ضد الزوجة هي: العنف الجسميّ (الضرب، والخنق، والحرق، وغيرهم) ، والعنف النفسيّ (اللفظيّ، والسخريّة، والخصام لفترات طويلة، والسماح للعنف الموجه من أهل الزوج، ومنع أهل الزوجة من زيارتها، والتهديد بإيذاء الأولاد، والتهديد بالطرد خارج المنزل) ، والعنف الاقتصاديّ (عدم تلبية احتياجات الأسرة، والبخل والطمع في مال الزوجة) ، والعنف الجنسيّ (الإجبار على العلاقة الحميمة، والعزوف عنها، وعدم الاهتمام بالمشاعر، وبالحالة الصحيّة، أو النفسيّة). وصنف الزوجات أشكال العنف الممارس ضدهن من الأكثر ممارسة إلى الأقل كالتالي: العنف الجسميّ، ثم العنف النفسيّ، ثم العنف الاقتصاديّ، ثم العنف الجنسيّ. وأشارت عينة البحث أن أسباب العنف الموجه ضدهن هي: العادات، والتقاليد، والفهم الخاطئ للآيات القرآنية، وسوء طباع الأزواج، والبخل الشديد، وتدخل أهل الزوج في علاقة الزوج بزوجته، وضعف شخصيّة الزوج، وضغوط العمل، والبطالة، والفقر، وأمية الزوج، وأمية الزوجة وجهلها بحقوقها، وضعف شخصيّة الزوجة، ورفضها العلاقة الحميمة، وعدم رعايتها للبيت وللأولاد، وعدم اهتمامها بنفسها، وخروجها من البيت بدون إذن الزوج، وتعاطي الزوج للمواد المخدرة. وبينت النتائج أيضاً أن للعنف الموجه ضد أفراد عينة البحث آثار نفسيّة على الزوجة والأبناء. فمن آثار العنف على الزوجة فقدان الثقة بالنفس، وعدم القدرة على اتخاذ القرارات، والحزن والاكتئاب، وعدم القدرة على رعاية أبنائها، وعدم الثقة في الرجال. وكانت من آثار هذا العنف على الأبناء هي ضعف التحصيل الدراسيّ، وفقدان الثقة بالنفس، والسلوك العدوانيّ، والخوف من الآخرين، والتبول اللاإراديّ، وكره الأب. وصنف الزوجات الأشخاص الآخرين الذين يوجهون العنف نحوهن، فكان أكثر من قام بهذا العنف الأخ الكبير، ثم الأب، ثم الأم. وأكثر أساليب معاملة الوالدين تأثيرا سلبيا عليهن هي التمييز بين الأبناء وفقا لجنسهم (ذكرًا أو أنثي). واتفق أفراد العينة على استراتيجيات مواجهة العنف ضد الزوجة، وهي: التربيّة الدينيّة الصحيحة للأبناء، وتدريب الرجل على واجباته نحو من يعول، وعدم تدخل الأهل في العلاقة بين الزوجين، ووجود قوانين صارمة لعقوبة الزوج العنيف، وتعليم المرأة وتوعيتها بحقوقها، وتوفير فرص عمل ملائمة لها.

الدراسات الأجنبية:

أجرى جونزاليز وجيتلاين وأولاجيو ووندراك (Gonzalez, Jetelina, Olague & Wondrack, ٢٠١٨) دراسة لفحص العلاقة بين العنف ضد المرأة وإصابتها بالسرطان. وتم في هذه الدراسة تحليل نتائج (٣٦ دراسة) للكشف عما أشارت إليها نتائجها في علاقة العنف ببعض العواقب الجسميّة، مثل: السرطان. وبينت النتائج وجود علاقة موجبة دالة بين العنف ضد المرأة، والإصابة بالسرطان، وخاصة سرطان عنق الرحم. ومن أكثر أشكال العنف ضد المرأة ارتباطاً بسرطان عنق الرحم هو العنف الذي يمارسه الزوج ضد زوجته. والزوجة المعنفة من أكثر المترددات على العيادة النفسيّة.

وأجرى (Bui, Hoang & Le, ٢٠١٨) دراسة للكشف عن علاقة رفاهيّة الأطفال بالعنف الأسريّ ضد الأم في فيتنام. أجريت الدراسة على عينة من الزوجات المعنفات (بمدى عمري من ١٥ إلى ٤٩ سنة)، ولديهن أبناء أقل من خمس سنوات. واهتم الباحثون بدراسة وقع العنف ضد الأم على شعور هؤلاء الأبناء بالرفاهيّة١ (٣٦٧٨ طفلاً). بينت النتائج وجود علاقة سالبة ودالة بين تعرض الأم للعنف، وتوفر مظاهر الرفاهيّة للأبناء في هذه المرحلة العمريّة المبكرة، وكانت مظاهر هذه الرفاهيّة: إصابة الطفل بأمراض جسميّة بشكل متكرر، وعدم انتظامه في التعليم، وعدم حصول الطفل على الغذاء الكافي، والصحي، وعدم اهتمام الأم بالرعاية النفسيّة للطفل (التشجيع والمشاركة في اللعب، وقراءة القصص والتنزه).

واهتم (ماكجوان وإلوت)(McGowan & Elliott, ٢٠١٩) بالعنف الموجه من الجيران ضد المرأة المعاقة في استراليا. وأجريت الدراسة على عينة من الإناث المعوقات. وبينت النتائج ممارسة الجيران لأشكال من العنف الماديّ، والنفسيّ، والانفعاليّ عليهن مما نتج عنه شعورهن بعدم الأمان، والأمن ولجوئهن إلى طلب الشرطة أحياناً.

وبينت نتائج دراسة وايلد وزملائه (Wild, et ales, ٢٠١٩) استقبال المراكز الصحيّة (وحدة الطوارئ) أعداد كبيرة من الإناث اللائي تعرضن للعنف الجسميّ، وألحق بهم إصابات متعددة.

واستهدفت دراسة داس وروي (Das & Roy, ٢٠٢٠) الكشف عن العوامل التي تسهم في عنف الزوج ضد المرأة في الهند. وفحصت البيانات الخاصة بـ (٣٤,٩٢١ زوجة) ممن أجري عليهم مسح من خلال المركز الدوليّ لصحة الأسرة في عامي (٢٠١٥م و٢٠١٦م) ، وتعرضن للعنف من الزوج. وبينت النتائج أن الزوجات اللائي ينتمين إلى مستوى اقتصاديّ منخفض ويعشن في المناطق الريفيّة وحصلن على مستوى تعليميّ منخفض، أو أميات أكثر عرضة للتعرض للعنف من الزوج. كما ارتبط عدد من الأبناء ارتباطاً موجباً ودالاً باستمرار عنف الزوج ضد زوجته، وكانت البطالة والفقر من أكثر خصائص السياق الاجتماعيّ ارتباطاً موجباً بعنف الزوج ضد زوجته.

وفي تقيمهما لإحدى المؤسسات المجتمعيّة المختصة بمنع العنف ضد المرأة، بينت الدراسة التي أجراها ميشيو ونامي)٢٠٢١(Michau & Namy أن العنف ضد المرأة منتشر حول العالم، وأن واحدة من كل ثلاث نساء على مستوى العالم ستعاني من عنف الزوج، وكانت أهم أسباب هذا العنف عدم إنصاف المجتمع لحقوق المرأة.

وفحصت مينشيلا وليو وأورازي وميتيلو تيرناتو ولاتينيا (Minchella, Leo, Orazi, Mitello, Terrenato & Latina, ٢٠٢١) علاقة العنف الموجه للمرأة في إيطاليا بإصابتها ببعض الإصابات الجسميّة. أجريت الدراسة على (٤٢٥ أنثى) بمتوسط عمريّ قدره (٤١,٥ سنة، وانحراف معياريّ ١٤,٢) وتركزت الإصابات التي تعرضن لها بسبب العنف في الرأس، والوجه، والمفاصل.

تعليق على الدراسات السابقة :

بينت نتائج الدراسات السابقة انتشار العنف ضد المرأة في عديد من بلدان الثقافة الشرقيّة، والثقافة الغربيّة على حد سواء.

إن أكثر النساء تعرضاً للعنف هي الزوجة، وخاصة إذا اتسمت بعدد من السمات منها: تقبلها للعنف من الرجال، وخاصة الزوج، وانخفاض مستواها التعليميّ، والاقتصاديّ، وطلب التدخل منها لأهلها لحل مشكلاتها الزوجيّة.

وكانت منبئات العنف ضد الزوجة اتسام الزوج بعدد من السمات، منها: تعاطي المخدرات، وانخفاض مستوى التعليم والبطالة.

وارتبط أيضاً العنف ضد المرأة بعدد من خصائص السياق الاجتماعيّ، مثل: العيش في الريف، وكبر عدد الأبناء والعادات والتقاليد، وتدخل الأهل في الحياة الزوجيّة، وضغوط العمل.

تعرضت المرأة كما بينت نتائج الدراسات السابقة إلى عدد من أشكال العنف الجسميّ، والنفسيّ. كما ارتبط تعرضها للعنف ارتباطاً موجباً بإصابتها بالسرطان.

كان للعنف ضد المرأة عدد من الآثار النفسيّة عليها، مثل: انخفاض الثقة بالنفس، وعدم القدرة على اتخاذ القرارات، والشعور بالاكتئاب، والاستسلام. كما كان للعنف الموجه ضدها آثاره على الأبناء، وتعددت هذه الآثار من آثار صحيّة، مثل: عدم تناول الغذاء الصحي، وعدم كفايته، وانخفاض مستوى تحصيلهم، وكره الأب، والعدوان على الآخرين.

ثانياً: الافتراضات النظريّة للدراسة الراهنة:

اهتم الباحثون بتفسير أسباب العنف، وخاصة العنف ضد المرأة للأسباب الآتية:

أنه مؤشر لبعض أوجه الخلل في بيئة المجتمع، وطبيعة العلاقات بين فئاته المتنوعة ، فيعد إنذاراً لاضطرابات اجتماعيّة راهنة، ومنبئا باضطرابات اجتماعيّة لاحقة قد تكون أوسع مدى، وأعمق أثراً، من الممكن تجنبها، أو الحد منها، أو التهيؤ لها، إذا أحسن القائمون على تنظيم شؤون المجتمع وإدارته، واستقبال الرسالة التي يحملها هذا السلوك، وإدراك مغزاها الاجتماعيّ.

يعد العنف – بغض النظر عن آثاره السلبيّة – أحد أساليب التوافق التي يلجأ إليها الفرد في بعض الأحيان ، كوسيلة للتعبير عن مطالبه، أو الدفاع عن نفسه وممتلكاته، أو لتفريع شحنات انفعاليّة مختزنة داخلة، أو لحل صراعات معينة فضلاً عن كونه أداة للضبط الاجتماعيّ يلجأ إليها أحياناً القائمون على تنشئة الفرد، أو بعض الهيئات الاجتماعيّة الرسميّة لمواجهة الخارجين على القانون .

يمكن استخدامه كمقياس لتقييم فعاليّة عمليّة التنشئة الاجتماعيّة التي يفترض أن أحد أهدافها الرئيسة إكساب الفرد أساليب توافقه الاجتماعيّ، وتوقعات الأدوار المنوط القيام بها، وثمة خلل في علميّة الاكتساب هذه تؤدي إلى خلل بالغ في عمليات التفاعل الاجتماعيّ بين أفراد المجتمع.

التزايد المستمر لمظاهر هذا السلوك في الآونة الحديثة مما يلزم معه فهمنا لأسباب حدوثه، وقدرتنا على التنبؤ باحتمال صدوره، وضبطنا له، أو الحد منه. (Benson, ٢٠٠٢، شوقي ، ١٩٩٩ م)

ومن هذا المنطلق حاول الباحثون تفسير هذا السلوك كمحاوله لفهمه، والتنبؤ باحتمالية حدوثه، ثم وضع الشروط التي يمكن أن تخفض منه. ومن هذه المحاولات ما قدمه باندورا Bandura بأن العنف يتم اكتسابه من خلال عمليّة الاقتداء بالآخرين، وما تضمنه هذه العمليّة من عمليّات نوعية هي: الانتباه، والمعالجة المعرفيّة، والتذكر، ثم القدرة الجسميّة التي تمكن الفرد من القيام بالفعل العنيف. وتفترض هذه النظريّة أن الفرد يكتسب هذا السلوك من خلال مشاهدته لفرد آخر يقوم به؛ حيث يعالج هذه المشاهدات معرفياً، ثم يخزنها في الذاكرة حتى يهيئ السياق الاجتماعيّ (وما يتضمنه من تشجيع، وتدعيم لهذا السلوك)، والقدرة الجسميّة احتمالية صدور الفرد لهذا السلوك (Bandura, ١٩٦٩). بينما رأى (دولارد) وزملاؤه Dollard et ales أن الإحباط يمثل محدداً رئيساً للسلوك العنيف، وأن العلاقة بين الإحباط، والعنف علاقة مكتسبة؛ حيث يتعلم الفرد أن الهجوم على المنبه المثير للإحباط سوف يقلل لديه الشعور بالإحباط ، وإذا أدرك الفرد العلاقة بين مظاهر الألم لدى الآخر، وبين انخفاض الشعور بالإحباط لديه ، سوف يكتسب الدافع لإلحاق الأذى بالآخر (Shaffer, ١٩٩٤) .

وقدمت نظريّة معالجة المعلومات الاجتماعيّة افتراضاً ثالثاً لقيام الفرد بالسلوك العنيف، وافترضت أن ردود أفعال الفرد على أية منبهات مثيرة للعنف لا تعتمد على الهاديات الاجتماعيّة التي يتضمنها الموقف فحسب، وإنما تعتمد أيضا على أسلوب معالجة الفرد، وتفسيره لهذه الهاديات. ويرى (بيروكوفيتش) (Berkowitz ،١٩٩٣, p; ٢٣٤) أن هناك عاملًا ثالثًا اهتمت به هذه النظريّات وهو المزاج، وهو عامل له تأثير قويٌّ على تفسير الفرد للمنبه الاجتماعيّ، ويتأثر هذا المزاج بالخبرات غير السارة، والذكريات المؤلمة التي ترتبط بمواقف تتشابه كثيراً مع الموقف الحاليّ مما ييسر صدور الاستجابة العنيفة .

ثالثاً: مفهوم العنف ضد الزوجة:

العنف ضدّ الزوجة مفهومٌ شائع في كثيرٍ من المجتمعات، وهو فعل قائم على العصبيّة الجنسيّة، ويعرف بأنه: (كل قول أو فعل يمارسه الزوج ضد الزوجة يترتّب عليه الإيذاء، والتسبّب في المعاناة من جميع النواحي الجسميّة والنفسيّة والاجتماعيّة) [١]، يضمن ذلك التهديد أو الحرمان من الحريّة، وعادة ما ينتج عن هذا العنف آثارٌ كثيرة تتحمّلها الزوجة.

كذلك يعرَّف العنف ضد الزوجة بأنه: أي نوع من أنواع السلوك الذي يستخدمه الزوج يهدد باستخدامه من أجل التحكم في الزوجة، حيث يشعر الزوج بأنه يحتاج إلى التحكم، والسيطرة على الطرف الآخر بسبب قلة الثقة بالنفس، أو الغيرة المفرطة، أو عدم التحكم في المشاعر، أو أنه يرى أنه من الطبيعيّ أن يعامل زوجته بعنف .

ويمكن للعنف الأسريّ أن يكون عنفًا جسديًّا، أو نفسيًّا، أو جنسيًّا أو اقتصاديًا، وتختلف طبيعة هذا العنف، فيمكن أن يكون عنفًا لفظيًّا؛ كالإساءة بالكلام، أو التهديد بالعنف، أو الإهمال، أو سلب الحقوق من أصحابها، أو الحرمان الاقتصاديّ، أو أن يصل إلى العنف الجسديّ، مثل: الضرب، والاغتصاب، وجرائم الشرف.

وتنطوي العلاقات المسيئة دائمًا للزوج ضد الزوجة، على اختلال في التوازن بين القوة والسيطرة. ويستخدم الزوج في العلاقة الزوجيّة التهديد، والكلمات والسلوكيات الجارحة للسيطرة على الطرف الآخر. [٢]

ويُعد العنف ضد الزوجة واحدًا من أكثر انتهاكات حقوق الإنسان انتشارًا واستمرارًا وتدميرًا في عالمنا اليوم، ولم يزل مجهولا إلى حد كبير بسبب ما يحيط به من ظواهر الإفلات من العقاب، والصمت، والوصم بالعار.

وإجرائيا تعرف الباحثة العنف ضد الزوجة بأنه : كل قول أو فعل يصدر من الزوج يؤدي إلى أذى الزوجة النفسيّ، والجسديّ، والاجتماعيّ.

طبيعة العنف ضد الزوجة:

الأصل في الحياة الزوجيّة هي السكينة، والتفاهم والتعاون والتكامل وفق روح المشاركة والاحترام المتبادل، والقاعدة في الحياة الزوجيّة هي تقبل الاختلاف الزوجيّة واحترام الرأي الآخر، والتعامل برفق ولين، أما الاستثناء فهو عنف الزوج مع زوجته، وهو أمر ترفضه الأديان والأخلاق والقيم ، (والعنف سلوك يتسم

---

١ ـ سهيلة محمود بنات : العنف ضد المرأة: أسبابه، آثاره وكيفية علاجه، الأردن، عمّان: دار المعتز ٢٠٠٨م ص ١١٩.

٢ ـ Goldman L, et al., eds. Intimate partner violence. In: Goldman-Cecil Medicine. 26th ed. Elsevier; 2020. https://www.clinicalkey.com. Accessed Dec. 18, 2019.

بالإساءة، ويشير بصورة عامة إلى استخدام القوة التي تسبب الضرر والأذى، وهو أحد مظاهر السلوك المنحرف) [١].

ويظل العنف ضد الزوجة شيئاً مسكوتاً عنه، ويتسم بالغموض في الأدبيات العلميّة بسبب أن العديد من أنواع هذا العنف من ضرب، واغتصاب، وتهديد وغيره لم يُفصح عنه بشكلٍ كامل، وغالبا ما يرجع إلى المعايير الاجتماعيّة، والمحرّمات، ووصمة العار، والطبيعة الحساسة للموضوع، ومن المعترف به على نطاقٍ واسع أن الافتقار إلى البيانات الموثوقة والمستمرة حتى اليوم يمثّل عقبة في تشكيل صورةٍ واضحة للعنف ضد الزوجة .

ويظل العنف سلوكًا ينتهي بالأذى والألم والخوف، سلوكًا يخالف الفطرة، وجوهر الحياة الزوجيّة، وهو برغم اختلاف أشكاله ودرجاته ودوافعه وأسبابه، يحمل ذات السمات العدوانيّة التي تنشد السيطرة من خلال العنف المقصود الذي تختلف درجاته من التلفظ إلى القتل (يحدث العنف لحظة انفجار الحقيقة الكامنة في بنية التخلف، وما يؤكد ذلك ظهور الأشكال الدمويّة والكاسحة، ويمكن للعنف أن يكون جريمة قتل أو ضرباً، أو إصابة بجروح، أو تحرشاً جنسيًّا، أو معاملة سيئة أو ابتزاز مالي [٢] .

وتأخذ عدوانية الإنسان مظهراً فاتراً أو نشطاً، وتسمى عندها عنفاً، تبعاً لحالة كل فرد في لحظة ما، وتفعل العدوانية فعلها بشكل خفي مختبئ خلف السكون أحيانا، أو تنفجر صريحة في شدتها مفاجأة لأقرب الناس وهي الزوجة .

أنواع العنف ضد الزوجة:

تختلف أنواع العنف باختلاف الدافع والسبب، وطريقة التعبير ودرجته، ويمكننا أن نحدد عددًا من أنواع العنف كالآتي:

العنف الجسديّ:

هو أبسط أنواع العنف، وأكثرها وضوحاً ، (وفيه تتعرض الزوجة للضرب، أو الصعق، سواء بجزء من أجزاء الجسم، أو بآداة ما.) [٣]كما أنه يشمل أي تصرفات ينتج بسببها أذى جسديّ حتى وإن كان التلاعب بالغذاء، العلاج أو درجات الحرارة التي تحتاج إليها الزوجة.

---

١ ـ حنان قرقوتي : عنف المرأة في المجال الأسريّ ، كتاب الأمة العدد ١٧١، إدارة البحوث والدراسات الإسلاميّة ، قطر ١٤٣٧هـ ، ص ١١ .

٢ ـ منى فياض: الطفل والتربية المدرسيّة في الفضاء الأسريّ والثقافيّ، ط١ الدار البيضاء، المركز الثقافيّ العربيّ ص ٢٣ .

٣ ـ سهير عبد الحفيظ الغالي: الخلافات الزوجيّة أسبابها أشكالها مسارها في المحكمة الشرعيّة ، ط١ ، دار الرشاد الإسلامية ، بيروت ، ٢٠٠٣م ص ٦

٢- العنف الجنسيّ:

يكون هذا النوع من العنف عندما تجبر الزوجة على ممارسة أي فعل جنسيّ بالإكراه. ليس بالضرورة أن تكون علاقة كاملة، بل يكفي أن تجبر على أي نوع من أنواع الانتهاكات الجسديّة، مثل: التلفظ بكلام ذي محتوى جنسيّ، أو الإجبار على مشاهدة أفلام جنسيّة. يعد أيضاً الامتناع عن إشباع الرغبة الجنسيّة عن الزوجة من أنواع العنف الجنسيّ.

٣- العنف النفسيّ:

أما العنف النفسيّ فهو من الأنواع التي تترك أثراً كبيراً في النفس، وأعتقد أن الغالبية تعرضن له في وقت ما من حياتهن. وهو يكون عندما يقول أو يفعل أحد شيئًا يتسبب في شعور الزوجة بأنها لا قيمة لها. على سبيل المثال: اللوم، والغيرة، والاستهزاء، وإتلاف الممتلكات.

٤- العنف السيكولوجيّ:

يحدث هذا النوع عندما يلجأ الزوج إلى التهديدات، أو التعليقات والتعاملات الدونية بهدف السيطرة على تصرفات الآخر الزوجة، وتوليد شعورها بالخوف والقلق. سواء كانت هذه التهديدات موجهة لها، أو لأحد معارفها أو ممتلكاتها. مثل: الترصد، والعزل الاجتماعيّ، أو حتى الضغط عليها لعمل تصرف ما دون رغبتها، ومنعها من اتخاذ قراراتها بنفسها.

٥- العنف الروحيّ:

وهو عبارة عن استغلال ما للمعتقدات الروحيّة والدينيّة التي يؤمن الزوج بها لتوجيه الزوجة بها، والسيطرة على تصرفاتها. مثل: الاستهزاء بمعتقداتها الدينيّة، ومحاولة إجبارها على تغيير ديانتها، أو منعها من ممارسة شعائرها، ومعتقداتها الدينيّة.

٦- العنف المجتمعيّ:

يتعاظم العنف المجتمعيّ الذي تتعرض له الزوجة ، ومن ذلك التسبب في أذى الزوجة بسبب العادات والتقاليد السائدة في المجتمع. مثل: ختان الإناث، والزواج المبكر، وغيرها من التصرفات العدوانيّة التي تكون بسبب معتقد مجتمعيّ.

٧- العنف اللفظيّ:

قد يكون العنف اللفظيّ من أكثر أنواع العنف انتشارًا سواء كان يدرك الزوج بأنه عنف أو لا؟ وهو الكتابة أو التلفظ (النطق بالشتائم، أو إهانة الكرامة، والألفاظ الخارجة تجاه الزوجة) [١]

---

١ ـ زهير حطب : تطور بنى الأسرة العربيّة والجزور التاريخية والاجتماعيّة لقضاياها المعاصرة ، ط١ ، معهد الإنماء العربيّ ، بيروت ١٩٧٦م ، ص ٢١

٨- العنف الماديّ:

يبدو هذا النوع من أنواع العنف ظاهراً عندما يتمكن الزوج، من التصرف في الدخل الماديّ للزوجة دون موافقتها، أو إساءة استخدام أموالها؛ كالتحكم في عملها سواء بالمنع، أو الإجبار، أو الاختلاس، أو الابتزاز، أو إساءة استخدام التوكيلات، أو الوصاية عليها.

٩- الإهمال:

الإهمال من بين أسوء أنواع العنف ببساطة؛ لأنه قد يحدث دون إدراك المتسبب، كما أن آثاره جسيمة في الحالة النفسيّة بالأخص إن كان متواصلاً. ويعد الإهمال عنفا عندماً يكون الزوج المسؤول عن توفير رعاية، أو اهتمام للزوجة مقصرًا في مسؤوليته، أو ممتنع تماما عنها.

أسباب العنف ضد الزوجة :

تتعدد أسباب العنف ضد الزوجة ، ففي وجود بعض الأمراض النفسية لدى الرجال، مثل: الاضطراب ثنائي القطب، أو الفصام المصحوب بجنون العظمة، وأيضًا اضطراب الوهم والشخصية المناهضة للمجتمع، أو شرب الكحول وإدمانها، وهو من أهم العوامل التي تجعل الرجل أكثر عرضة لارتكاب جرائم جنسيّة، وعنيفة ضد النساء[١].

وتؤدي العوامل الاجتماعيّة والديموغرافية دورًا مهمًا في العنف ضد الزوجة ، وخاصة ما يسمى بالسلطة الأبويّة باعتبارها السبب الرئيس للعنف ضد الزوجة، وهي سبب رئيس للعنف الأسريّ بشكل عام ، وهذه الأسباب يمكن أن تكون ذاتيّة، أو مجتمعيّة، أو وراثية . كما ترتبط أغلب أسباب العنف بالبطالة، وتدني المستوى التعليميّ.

ويمكن تلخيص بعض الأسباب التي تؤدي إلى العنف ضد المرأة، كما يأتي:

١/ انخفاض مستوى التعليم:

كانت النساء العاملات في الأعمال التجاريّة الصغيرة والزراعة أكثر عرضة للإساءة من النساء اللائي كُنّ ربات بيوت، أو اللواتي لديهن وضع مهنيّ مساوٍ لوضع الزوج.

٢/ الوضع الاقتصاديّ:

عندما تتمتع المرأة بوضع اقتصاديّ أعلى من زوجها، ويُنظر إليها على أنها تتمتع بالقوة الكافية لتغيير الأدوار التقليديّة للجنسين، يكون خطر التعرض للعنف مرتفعًا.

[1] - "The roles of victim and offender alcohol use in seual assaults: results from the National Violence Against Women Survey"

٣/ العوامل الأسريّة:

كالتعرض لتأديب بدنيّ قاسٍ أثناء الطفولة، ومشاهدة الأب يضرب الأم ويجبرها على الإجهاض، وعمليات التعقيم، فذلك يعد مؤشرًا على الإيذاء، وارتكاب العنف ضد الزوجة في مرحلة البلوغ.

٤/ تقاليد بعض المجتمعات:

مثل تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية إذ يخضع مليونان من النساء في السنة للخفاض المسمى بالفرعوني، في مختلف أنحاء العالم، ويمكن أن يؤدي ذلك التشويه إلى الوفاة، والعقم والصدمات النفسيّة طويلة الأمد، بالإضافة إلى زيادة المعاناة الجسديّة، (كذلك ظاهرة الاتجار بالنساء) [١]، وهجمات حامض الكبريتيك بوجه النساء؛ كسلاح رخيص، ويمكن الوصول إليه بسهولة لتشويه الزوجة بسبب الخلافات الأسريّة.

٥/ الزواج المبكر:

ويكون ذلك دون موافقة الزوجة (ويعد ذلك شكلاً من أشكال العنف؛ لأنه يقوض صحة ملايين الفتيات واستقلالهنّ) [٢]، وفي العديد من البلدان يكون الحد الأدنى للسن القانونيّة للزواج بموافقة الوالدين أقل بكثير منه بدونه ، حيث تسمح أكثر من ٥٠ دولة بالزواج المبكر في سن ١٦، وما دون بموافقة الوالدين.

الآثار الناجمة عن العنف ضد الزوجة :

يتسبب كل عنف باختلاف درجته في ترك آثار صغيرة أو كبيرة قابلة للعلاج، أوغير قابلة ، ويمكن حصر عدد من الآثار الناجمة عن العنف **كالآتي:**

– آثار جسديّة : وقد تحتاج إلى علاج طبيّ في أحيان كثيرة حتى يتم الشفاء، وقد يظل على الجسد أثرًا باقيًا، أو عاهة أو تشوهات (فقد وثّقت الدراسات والأبحاث التي أُجريت في العقدين الماضيين الآثار السلبيّة للعنف الأسريّ، وأظهرت أنّ النساء المعنّفات وعائلاتهن اللواتي قد تعرّضن للعنف الجسديّ، يُعانين في العادة من تدنّي مستوى الصحة الجسديّة والعقليّة بشكل أسوأ بكثير من النساء اللواتي لم يتعرّضن لسوء المعاملة) [٣].

- آثار نفسيّة: تكثر الآثار السلبيّة للعنف ضد الزوجة، ويكون لها أبعاد لا يُستهان بها على المستوى النفسيّ، حيث إنّ الممارسات العنيفة التي تتعرّض لها الزوجة تُساهم في التقليل من شعورها بقيمتها الذاتيّة، ومن ثمَّ تُضعف من ثقتها بنفسها، ممّا يؤثّر سلباً على صحتها العقليّة وذلك من خلال تشتيت قدرتها على التفكير السليم، فينعكس ذلك سلباً على قدرتها على التصرّف بشكل مستقل وآمن في المجتمع.

---

١ ـ محيي الدين أحمد حسين : التنشئة الأسريّة والأبناء الصغار، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٧م ، ص٢١٦.

٢ ـ منى فياض مرجع سابق ص ٢٣٧ .

3 ـ Avni Amin, Violence against women: health consequences, prevention and response, Geneva, Switzerland: World Health Organization, Page 15. .

- آثار اجتماعيّة: الزوجة المعنَّفة في العادة تفتقد الأمان الأسريّ، وقد تتكسر لديها كثير من المشاعر، فكيف لها أن تربي جيلاً سليماً إن لم تصبح هي الأخرى معنفة لأطفالها ولغيرهم ، ووفقاً لدراسات اجتماعية تشير إلى: (أن المعنَّفة قد تصبح معنفة لغيرها ، وأن المتحرَّش بها قد تصبح متحرشه بالآخرين، في رد فعل، ونتيجة للشعور بالحقد والرغبة في الانتقام) [١].

تشتمل الآثار الاقتصاديّة التكاليف التي تتكبّدها العلاجات، والمحاكم والشرطة، والخدمات القانونيّة المسؤولة عن مقاضاة الجناة، والمنتهكين والبرامج التي يخضعون لها لتقويم سلوكياتهم، بالإضافة إلى ذلك كافة تكاليف الخدمة الاجتماعيّة، وبرامجها الخاصة في حماية الأسرة.

حكم العنف ضد الزوجة في الإسلام:

كرّم الإسلام الزوجة، ورفع قدرها ومنزلتها، وأعطاها حقوقها على أكمل وجه وأحكم، ولم يعنِ أن تكون القوامة بيد الرجل أنّ له حق إهانتها أو ظلمها، وإنّما جعل له ذلك ليذود عنها، ويحيطها بقوته، وينفق عليها، وليس له أن يتجاوز ذلك إلى القهر والجحود، كما احترم الإسلام شخصيّة الزوجة ، فهي مساوية للرجل في أهليّة الوجوب والأداء، ومما حمى به الإسلام المرأة من العنف الجسديّ أن حرّم قتلها في الحروب، وأنّ النبي عليه الصلاة والسلام غضب حين ضربت امرأة في عهده، أما حمايتها من العنف النفسيّ فقد وردت آيات وأحاديث كثيرة تحث الرجال على حسن معاملة الزوجة (وإعطائها حقوقها كاملة، وعدم خدش كرامتها بقول أو فعل، أو الافتراء عليها وإهانتها)[٢] ومن هذه الآيات ، يقول تعالى:"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُواْ النِّسَاء كَرْهاً وَلاَ تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُواْ بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ إِلاَّ أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِن كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَن تَكْرَهُواْ شَيْئاً وَيَجْعَلَ اللّهُ فِيهِ خَيْراً كَثِيراً " (النساء:١٩).

وقال الرسول – صلى الله عليه وسلم -: خيركم خيركم لأهله، وأنا خيركم لأهلي) رواه الترمذي) ، وقال صلى الله عليه وسلم : "إنما النساء شقائق الرجال، ما أكرمهن إلا كريم، وما أهانهن إلا لئيم) "رواه أحمد.

ويقول الرسول –صلى الله عليه وسلم : "اتقوا الله في النساء فإنهن عوان عندكم، أخذتموهن بأمانة الله، واستحللتم فروجهن بكلمة الله، ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف) "رواه مسلم).

وصولا إلى قول الحق تبارك وتعالى:"واللاَّتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلاَ تَبْغُواْ عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلِيّاً كَبِيراً) "النساء:٣٤.

ولا يمكن أن يتبادر إلى الذهن أن الإسلام أقر بضرب المرأة[٣] فلا يضرب إلا المختل، أو المجنون؛ فالإسلام حينما يشرَع قوانينه وأحكامه ينطلق من أن المؤمنين الذين سيطبقونها لهم وازع ديني وعقل رزين يجعلان الزوجين وجلين خائفين من الله عز وجل في أي سلوك يقدمان عليه.

---

١ ـ Virginie Le Masson, Colette Benoudji, Sandra Sotelo Reyes and others (2017), VIOLENCE AGAINST WOMEN AND GIRLS AND RESILIENCE , London: BRACED Knowledge Manager, Page 36-40.

٢ ـ محمد فاضل مختار الشنقيطي : المرأة ومكانتها في الإسلام ، دار كتب ومؤلفين ، ٢٠١٣م ، ص٢١ .

٣ ـ عباس محمود العقاد : المرأة في القرآن ، دار اليقين ٢٠٠٦م.

الفصل الرابع

تحليل حالات الدراسة

مدخل:

كما سبق من تبييننا إلى أن هذه الدراسة التي نحن بصددها هي دراسة لحالات معنفات، ونستعرض فيها أشكال العنف الأسريّ الموجه نحو الزوجة في منطقة القصيم بالمملكة العربيّة السعوديّة، لاستقصاء الأسباب، والدوافع التي شكلت هذه المشكلة، عبر دراسة الحالة، واستنباط الحلول المناسبة عبر تحليل مضمون استمارات وقائع حالات المعنفات اللاتي راجعن مركز الإصلاح الأسريّ بجمعية أسرة.

فيما يلي نستعرض هذه الحالات من واقع مستندات مركز الإصلاح الأسريّ، ثم تحليلها تحليل اجتماعيّ ونفسيّ، وتفسير ذلك للخروج بالنتائج التي تبين الأسباب، والدوافع التي شكلت هذه المشكلة.

الحالة الأولى: الرمز (ش – ق).

أولًا: بيانات العميل.

م	البيان	البيان بعد استيفائه
١	رمز الحالة	(ش . ق)
٢	نوع المشكلة	نفسيّة اجتماعيّة
٣	العمر	في العقد الثالث من عمرها
٤	الجنس	أنثى
٥	الجنسيّة	سعوديّة
٦	المؤهل الدراسيّ	ماجستير
٧	الوظيفة	معيدة
٨	الحالة الاجتماعيّة	متزوجة
٩	مدة الزواج	٩ أعوام
١٠	عدد الأبناء وأعمارهم	ابن (ذكر)
١١	الوضع الاقتصاديّ	جيّد جدًا
١٢	نوع السكن	شقة إيجار

م	البيان	البيان بعد استيفائه
١٣	عدد الإخوة	خمسة
١٤	الترتيب بين الإخوة	الثالث
١٥	الوسائل المستخدمة في التشخيص	المقابلة ، ودراسة الحالة ، والمكالمات التليفونية
١٦	مصادر المعلومات	الزوجة
١٧	خصائص المشكلة لدي الحالة	نفسيّة – اجتماعيّة

ثانيًا: الخلفيّة التاريخيّة لدراسة الحالة:

تنتمي العميلة إلى أسرة تعيش في مستوى اقتصاديّ فوق المتوسط كان والدها يعمل بأحد القطاعات الحكوميّة، وعاشت حياه أسريّة مستقرة، وتربت مع والديها وإخوتها، وكان أسلوب والدها في تربيتها هي وإخوتها مبني على التشاور والصداقة.

العميلة كانت تسكن مع أسرتها بالمنطقة الغربية، وعندما عينت كمعيدة بإحدى الجامعات فاضطرت إلى ترك مدينة المنشأ.

من صفاتها: (المرح ، والجدية في العمل، والاعتزاز بالرأي، والثقة بنفسها وقراراتها، واجتماعيّة تحب الناس).

كانت متفوقة في حياتها الدراسيّة، وحصلت على الماجستير مما أهلها لوظيفه أكاديميّة بإحدي الجامعات السعوديّة.

تقدم شخص من نفس المنطقة التي تعمل بها لخطبتها فوافقت على الفور على الرغم من عدم التكافؤ بينهما في المستوى التعليميّ والثقافيّ والاجتماعيّ، ولكن فقط لتضمن البقاء بجانب عملها، ومعها محرم، ومن هنا بدأت معاناتها.

ثالثًا: المشكلة.

عانت العميلة من الغيرة الشديدة، والمبالغ فيها من قبل الزوج، والشك الدائم، فكان يغلق عليها الباب بالمفتاح ويأخذه، ويضربها بشكل مستمر، حتى بعد حملها بطفلها الأول زاد في ضربها وإيذاها مما أضعف صحتها، وكان يضربها أحياناً حتى تصل إلى درجة الإغماء، ومنعها من الذهاب إلى صديقاتها، وعزلها عن الناس حتى عملها كانت تذهب له بالمشكلات، وكان يحاسبها على الاهتمام بمظهرها في العمل، وكان من شكه إذا رجعت من العمل يفتش جسمها، ولأن لونها به حمرة فكان يتهمها بأن هذه الحمرة بسبب شيء سيء تعمله، وفي مرة مزق ملابسها أمام والدته ليريها الحمرة، ويشهدها أنها امرأة سيئة، وهي تبكي وتدافع عن نفسها ولا جدوى.

وعندما اطمئن منذ بداية الزواج أنها تصرف من راتبها تغيب عن العمل حتى تم فصله ، كان يضايقها ويتدخل في كل أمورها، ويراقبها ويكسر لها أثاث المنزل، ويتلف أغراضها ويتعمد إيذاءها أمام أهله حتى يرضيهم ، فهي أجمل منهن، وأكثر علماً وثقافة وفهماً، وهذا يضايقه، ويضايقهم فيرضيهم بإهانتها، ويسمح لهم بشتمها خاصةً أنها غريبة، وليست منهم، وفي المستشفى حاولت الطبيبة إقناعها بأن تشتكي فرفضت، وفي المرة الثانية أقنعتها الطبيبة وفعلاً اشتكت إلى الشرطة، وطلبت فقط أخذ تعهد عليه دون سجنه، وعندما رأى إصرارها على الطلاق وذهابها إلى محامية، وعمل وكالة.

حاول تحسين معاملته حتى تتراجع عن قرار الطلاق، وبالفعل تراجعت عنه، لكنه ليس لأجله إنما لأجل ابنها الذي يبكي؛ لأنه لا يريد منها ترك والده، ورغم كل سلبياته إلا أنه يحب ابنه.

وفي ١٣ / ١٤٤١/٤هـ ضربها بشدة حتى فقدت القدرة على الكلام، فذهبت إلى المستشفى، وهناك تم استدعاء الشرطة بموافقتها، وأخذوا أقوالها، وأحيل البلاغ إلى النيابة العامة، ومن ثم استدعاؤه بعد ثمانية أشهر، فأخذ يتحايل عليها للتنازل؛ حيث ذهبت إلى مركز الشرطة، وتنازلت لأجل ابنها.

رابعًا: التعليق على المشكلة.

محاور المشكلة الأساسيّة: الشك، والاضطهاد، والقهر.

ترى الباحثة الاجتماعيّة:

أن جمال الزوجة الشكليّ، وتعاملها بطيب وكرم، وبعدها عن أهلها هو السبب الرئيس في إيذائها، واتضح من تصرفاته أنه يخاف أن تتركه وتتزوج غيره، وكان تعاطيه للحبوب المخدرة يصور له أموراً غير حقيقية، ويساهم بشكل كبير في جعله إنسانًا غير سويٍّ نفسياً وعقلياً.

خامسًا: تحليل المختص النفسيّ للمشكلة.

أولًا: بالنسبة إلى الحالة:

عدم التكافؤ في المستوى التعليميّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ التي كانت تعيشه الزوجة مع أسرتها قبل الزواج، والحياة بعد الزواج أدى إلى تغيير في العادات والسلوكيات المرتبطة بذلك (بالسالب).

عدم توافق زواجيّ واضح بين الزوجين نتيجة صفات وخصائص الزوجة (الحالة) ، وصفات وخصائص الزوج أدى إلى شعور دائم بالحزن، والتعاسة لديها .

الاختلاف الكبير والواضح في البيئة، وأساليب التنشئة الاجتماعيّة التي عاش كلا من الزوجين بها فمن (الصداقة والديمقراطية والود) في أسرة الزوجة إلى (القسوة، والتسلط، والتقليل من الشأن) في أسرة الزوج أدى إلى عدم توافق نفسيّ في الحياة مع الزوج .

محاولات الزوجة الظهور أمام الزوج بشخصيّة غير شخصيتها الحقيقية لتبدو (الشخصية المطيعة الخانعة المستسلمة) محاولة منها لكسب رضاه أدى بها إلى الدخول في (صراع نفسيّ داخليّ) بين شخصيتها الحقيقيّة، والشخصيّة المصطنعة مما استنفذ قواها النفسيّة، وقدرتها على مواصلة الحياة مع الزوج.

تعاني الزوجة من (صراع الإحجام) وهو الوقوع بين أمرين كلاهما مر وهما: الانفصال عن الزوج الذي لا يطاق – والتضحية من أجل ابنها المتعلق بوالده بالإضافة إلى العادات والتقاليد.

ثانيًا: بالنسبة إلى الزوج:

الزوج يعاني من (انعدام الثقة بالنفس، والشعور بالدونية) أمام الزوجة بسبب عدم التكافؤ بينهما في المستوى التعليميّ والاقتصاديّ، وإحساسه بجمال زوجته زاد من إحساس الشك والغيرة لديه.

سادسًا: توصيات المختص النفسيّ.

أولًا: في حالة الرغبة الحقيقية للزوج في الصلح لا تتم الموافقة إلا بعد خضوعه لإعادة تأهيل، وعلاج نفسيّ، وإعطائه مهلة مع متابعة التزامه بجلسات العلاج، ومتابعة النتائج الملموسة الإيجابية التي يظهرها نتيجة خضوعه لهذه الجلسات.

ثانيًا: يجب سن قوانين لحماية الزوجات اللائي يتعرضن للعنف، وتفعيلها بجدية إن وجدت حتى نحد من وجود مثل هذه الحالات المؤلمة.

الحالة الثانية: (س . ح).

أولًا: بيانات العميل.

م	البيان	البيان بعد استيفائه
١	رمز الحالة	(س .ح)
٢	نوع المشكلة	نفسيّة اجتماعيّة
٣	العمر	٣٩ عامًا
٤	الجنس	أنثى
٥	الجنسيّة	سودانيّة مقيمة بعنيزة
٦	المؤهل الدراسيّ	بكالوريوس طب أسنان
٧	الوظيفة	لا تعمل (حاليا)
٨	الحالة الاجتماعيّة	مطلقه (بدون ورق رسميّ من المحكمة)
٩	مدة الزواج	١٦ عامًا

١٠	عدد الأبناء وأعمارهم	٣أبناء ذكور(١٥ عامًا – ١٢عامًا – ٧أعوام)
١١	الوضع الاقتصاديّ	جيّد جدًا
١٢	نوع السكن	إيجار
١٣	مكان التشخيص	المركز
١٤	عدد الإخوة	٤
١٥	الترتيب بين الإخوة	الأكبر
١٦	تاريخ تشخيص المشكلة	١٤٤٢/٤/١٨هجري
١٧	الوسائل المستخدمة في التشخيص	المقابلة، ودراسة الحالة، والمقاييس النفسيّة، والمكالمات التليفونيّة.
١٨	مصادر المعلومات	الحالة + الزوج + أهل الزوج
١٩	خصائص المشكلة لدى الحالة	نفسيّة – اجتماعيّة – قانونيّة

ثانيًا: الخلفية التاريخيّة لدراسة الحالة:

تنتمي العميلة إلى أسرة تعيش في مستوى اقتصاديّ فوق المتوسط، ووالدها موظفٌ بدولة الإمارات، عاشت حياة أسريّة مستقرة، وتربت مع والديها وإخوتها.

من صفاتها (الصراحة، والاستقلالية ، والاعتزاز بالرأي، والثقة بنفسها وقراراتها.

كانت متفوقة في حياتها الدراسيّة، وحصلت على بكالوريوس طب الأسنان.

وضعها الاقتصاديّ بعد الزواج صعب، لكن تحسن إلى حد ما في الآونة الأخيرة.

وبالنسبة إلى صحتها فتغيرت بعد الزواج؛ حيث أصيبت بعد الزواج (بالربو)، وبعد طلاقها شبه اختفي.

علاقتها بوالديها مبنية على الصداقة، وتعدُّ علاقة سويّة تسودها الشورى، وتعدُّ العميلة إنسانة نشيطة، وتحب الاهتمام بمظهرها في المنزل، وخارج المنزل.

هواياتها: الاشغال اليدوية، والاهتمام بالعلاقات الاجتماعيّة، وتحب الهدوء.

ثالثا: المشكلة.

علاقة العميلة بزوجها أخذت عدة أشكال، ولكن التعنت، والتسلط أكثر وضوحا (على حد تعبير العميلة).

اشتكت من أنه لا يحب ظهورها في المجتمع، وفي الفترة الأخيرة بينهما إذا تم سؤالها أنها تعمل يرد بالنيابة عنها، ويقول: (لا ربة منزل).

تشعر طوال الوقت بغيرته من نجاحها، ويعدها منافسة له كونه طبيبًا مثلها، وكذلك تشعر بأنه يغار من إخوتها كونهم مهندسين ناجحين، وتشعر بغيرته من علاقتها الطيبة بأهلها.

يستمتع بمضايقتها، ويريد التحكم في كل أمورها وعلاقاتها بالناس المحيطين بها وملبسها، وطريقة معاملتها لأبنائها حتى شعرت بالاختناق، وأسلوبه مستفز.

تستطرد العميلة قائلة: (عندما ننوي إلى مشوار، وأكون جاهزة يلغي كل شيء في آخر لحظة، ويحرجني مع الناس بحجة أني جميلة، ومن المفترض أن أكون كذلك له لا للناس مع أني ما مقصرة أبدًا في البيت، ويسبب لي الحرج مع الناس).

وتقول: (دائما أترك له القيادة، حتى في آرائي؛ ليحس أنه رأيه، لذا عندما تمردت على أسلوبه، ورفضت تعامله في الفترة الأخيرة انصدم، ولم يتحمل؛ وذلك لأني لست قادرة أتحمل تصرفاته؛ لأنه أصبح عنيفًا مع الأولاد، وخاصة مع الابن الاكبر).

من أسباب المشكلة بين الطرفين الغيرة الزائدة على الزوجة التي تصل إلى حد الشك، فعندما يجيء من السفر يراجع البيت كله، وتسفيهه لكلامها، وأفكارها ويوضح لها دائما أنها عديمة الفائدة كما أنه يجبرها على العلاقة الخاصة، حتى لو أنها متعبة، أو متوترة لمشكلة في البيت، ويحاول إيهامها أنها يتهيأ لها أمورًا غير واقعيّة، وغير موجودة.

إذا أهدتها إحدى صديقاتها هدية قيمة يقوم بإلقائها في حاوية النفايات، أما علاقته بأبنائه، فالابن الكبير يعامله بندية ودائما يحاول كسر ثقته في نفسه، ونجح إلى حد ما، أما الابن الاوسط فإنه يعاني من إعاقة جسديّة لذا فهو رافضٌ له تمامًا، ويراه عارًا، والمفضل لديه هو الابن الأصغر، والعميّلة تطالب حاليا بأمرين: أولاً: تسلمها ورقة طلاقها؛ لذا قامت برفع دعوى في المحكمة ببريدة، والمطالبة بحضانة الأبناء، ومن ثم النفقة عليهم.

أما الابن الأوسط فهو في حاجة ماسّة ليكون بجانب أمه والأب غير منتظم في مواعيد التأهيل، ووالد الزوجة حاول الإصلاح بينهما لكن دون جدوى.

رابعًا: التعليق على المشكلة.

وقد نظر مركز الإصلاح الأسريّ في مشكلتها، وكان تقييمهم أن حالة الزوج اجتماعيّ تصنف (سرعة غضب) ، وتصنف نفسيًّا أنها (عنف نفسيّ). وتواصل المركز مع الزوج، ورفض الحضور، وطلب إغلاق الملف، وتم تقييم الحالة بأنها صعبة، والنتيجة الإصلاحيّة كانت (دون إصلاح) ، وكانت محاور المشكلة الأساسيّة التي سجلها مركز الإصلاح الأسريّ (الاضطهاد، والقهر لها ولأولادها).

وكان التقييم الشخصيّ للمصلح:" أن الزوج تعرض في حياته إلى ضغوط كثيرة أثرت على نفسيته، إضافة إلى مشكلات أخرى تتعلق بالشك الزائد، والغيرة المرضيّة، وأدى هذا إلى فرض العزلة الاجتماعيّة لأسرته كلها، وهو ما أكده أهل الزوج، وهذا ما أثر على نفسيّة الزوجة، ومعلوم أن لكل فعل رد فعل مقارب له، وبالطبع أثر هذا على التكوين الاجتماعيّ والنفسيّ للأطفال.

وقد بدأ الزوج باستمالة الأبناء ناحيته، وسحبهم وإبعادهم عن أمهم، الشخص الذي يبدو في صورة مثاليّة عند مقابلته لكن عند مواجهته ببعض الحقائق انفعل جدًا، وبعد الصلاة أخذ فرصة مع نفسه، وبدأ أكثر هدوءً، ويرى المركز أن أسباب حدوث المشكلة شخصيّة الزوج، ووجود الطفل الذي يعاني من إعاقة جسديّة، مما زاد تفاقم الأمر.

وترى الباحثة الاجتماعيّة من خلال المعلومات التي ذكرتها الزوجة، ومن خلال المعلومات الموجودة في أوراق مركز الإصلاح الأسريّ أن الزوج عاش حياة صعبة قبل زواجه، والده كان صعبًا جدًا، مما أدى إلى خوفه الشديد، وهذا يولد طبيعة غير سويّة إضافة إلى أن شخصيته تتسم بالشك والغيرة المرضيّة، وجمال الزوجة الشكليّ أسهم في زيادة حدة هذه المشكلة لديه، وأصبح يريد التسلط عليها، وظهر ذلك في تصرفاته، وفي فرض العزلة الاجتماعيّة عليها وعلى أولادها، وكونه يعدُّ ابنه الذي يعاني من إعاقة جسديّة (عار) ، فهذا دليل على أنه يعاني هو ذاته من مشكلات تحتاج إلى أخصائي نفسيٍّ.

خامسًا: تحليل المحتوى للحالة المقدمة لمركز الإصلاح الأسريّ ببريدة.

العبارات الدالة على الإهانة والتقليل من الشأن.	العبارات الدالة على العنف واضطراب الشخصية.	العبارات الدالة على التسلط.	العبارات الدالة على الشك.	العبارات الدالة على إساءة معاملة الأبناء.	العبارات المحبطة للطرف الآخر.
لا يحب ظهوري في المجتمع	عنيف معي دائمًا، ومع الأولاد خاصة عندما اعترض على أسلوبه في معاملتي.	يتحكم في كل شيء، ويفرضه على الملابس علاقاتي مع الناس تعاملي مع أولادي.	يلغي خروجنا في آخر لحظة بحجة أني جميلة، ولا يصح أن أضع مكياجًا إلا له فقط مع أني دائما مهتمة بمظهري في البيت وغير مقصرة.	عنيف دائمًا مع ابني الأكبر.	يعاملني كمنافسة له، وليست زوجته كوني طبيبة مثله.
يرد بالنيابة عني إذا وجه لي سؤال من آخرين	يحاول إيهامي بأني أتصور أمورًا لم تحدث، ويتهيأ لي أشياء غير موجودة.	يجبرني على العلاقة الخاصة مهما كنت متعبة أو متوترة.	عندما يرجع من أي سفر له يرجع البيت	يحاول كسر ثقة ابني الأكبر بنفسه، ونجح نوعا ما.	يغار من نجاحي في العمل
الادعاء أنى ربة منزل ولست طبيبة	إذا أهدتها إحدى صديقاتها بهدية يأخذها مني بعنف ويرميها بالنفايات.	----------	----------	يعامل ابني الأوسط الذي يعاني من إعاقة جسديّة بالرفض ويعده عارًا عليه.	يغار من إخوتي كونهم مهندسين ناجحين.
يسفه كلامي وأفكاري.	----------	----------	----------	يقوم بتدليل الابن الأصغر ويعده المفضل لديه.	يغار من علاقتي الطيبة مع أهلي.
يوضح لي دائما أني عديمة الفهم	----------	----------	----------	لا يهتم بجلسات التأهيل لابني الأوسط، ولا يلتزم بمواعيدها.	بدأت أشعر بالاختناق.

نسبة تعمد الإهانة والتقليل من الشأن = ٢٣%.

نسبة العنف واضطراب الشخصيّة = ١٩ % .

نسبة التسلط = ٩% .

نسبة الشك = ٩ % .

نسبة إساءة معاملة الأبناء = ٢٣% .

نسبة إشعار الطرف الآخر بالإحباط = ٢٣% .

سادسًا: تحليل المختص النفسيّ للمشكلة.

أولًا: بالنسبة إلى الحالة.

حدوث اختلاف في المستوى الاقتصاديّ والاجتماعيّ التي كانت تعيشه مع أسرتها قبل الزواج والحياة بعد الزواج مما أدى إلى تغيير في العادات والسلوكيّات المرتبطة بذلك (بالسالب).

عدم توافق واضح بين صفات الزوجة (الحالة) وخصائصها، وصفات الزوج وخصائصه مما أدى إلى شعور دائم بالحزن لديها، مما أدى إلى إصابتها (بالربو)، وهو مرض (PSYchosomatic disorders) أي: مرض نفسيّ جسميّ، وهو ما يفسر شفاءها منه بعد حدوث الطلاق .

الاختلاف الكبير والواضح في البيئة، وأساليب التنشئة الاجتماعيّة التي عاش كلا من الزوجين فيها (الصداقة والديمقراطية والود) في أسرة الزوجة إلى (التعنت، والتسلط، والتقليل من الشأن) في أسرة الزوج مما أدى إلى عدم توافق نفسيّ مع الزوج .

محاولات الزوجة الظهور أمام الزوج بشخصيّة غير شخصيتها الحقيقيّة لتبدو (الشخصيّة المطيعة الخانعة المستسلمة) محاولة منها لكسب رضاه أدى بها إلى الدخول في (صراع نفسيّ داخليّ) بين شخصيتها الحقيقيّة، والشخصيّة المصطنعة مما استنفذ قواها النفسيّة، وقدرتها على مواصلة الحياة مع الزوج.

تعاني الزوجة من (صراع الإحجام) ، وهو الوقوع بين أمرين كلاهما مر، وهما الانفصال عن الزوج الذي لا يطاق، وخوفها على أبنائها والعادات والتقاليد.

ثانيًا: بالنسبة إلى لزوج.

الزوج يعاني من (انعدام الثقة بالنفس، والشعور بالدونيّة) أمام الزوجة بسبب الخلفية الاقتصاديّة والاجتماعيّة المرتفعة للزوجة، وأسرتها بالإضافة إلى أساليب التنشئة الاجتماعيّة التي عاشها الزوج مع أسرته فيقوم بالتعويض عن هذه النواقص في صورة (الغيرة الزائدة التي تصل إلى الشك، والغيرة من نجاحها، والتقليل من شأنها).

يدخل الزوج في نوبات غضب شديدة، واستخدام العنف مع الزوجة، والأبناء، وذلك بسبب شعوره الدائم بالدونيّة، وعجزه عن تقليل الفارق الاقتصاديّ بين المستوى المعيشيّ التي كانت تحياه الزوجة قبل الزواج، كما يرجع أيضًا إلى أساليب التنشئة الخاطئة التي عانى منها الزوج مع أسرته وخاصة والده.

تظهر على الزوج علامات (الشخصيّة العدوانيّة السادية) ، ويبدو ذلك واضحًا في الجمل التي عبرت بها الزوجة عن المشكلة مثل :

(أشعر أنه يستمتع بمضايقتي وإهانتي).

(إيهامي بأني أتوهم أشياء لم تحدث).

(تعمد التقليل من شأني، وإحراجي أمام الآخرين).

كما أنه يظهر أيضًا في رفضة للصلح، ورفضة حتى لمقابلة المختص، ومطالبته بإغلاق الملف.

هناك إساءة معاملة واضحة من الزوج للأبناء تتنوع ما بين (العنف، ونوبات الغضب الحادة) تجاه الابن الأكبر إلى (الرفض، والنبذ، والتجاهل) تجاه الابن الأوسط إلى (التدليل الزائد) للابن الأصغر، وكلها أساليب تنشئة خاطئة تنم عن اضطراب في شخصية الأب، وعدم قدرته على تحمل مسؤولية الأبناء.

سابعًا: توصيات المختص النفسيّ.

أولاً : في حالة الرغبة الحقيقية للزوج في الصلح لا تتم الموافقة إلا بعد خضوعه لإعادة تأهيل وعلاج نفسيّ، وإعطائه مهلة مع متابعة التزامه بجلسات العلاج، ومتابعة النتائج الملموسة الإيجابية التي يظهرها نتيجة خضوعه لهذه الجلسات .

ثانيًا: في حالة الانفصال لرفض الزوج الصلح، ورفض الزوج العلاج تعطي الزوجة كافة الأوراق الرسميّة التي تثبت الطلاق، ومن ثم تستطيع استكمال حياتها بشكل طبيعيّ وقانونيّ.

يخير الأبناء عند بلوغهم السن القانونيّ لكفالة الوالد، ولا يجبرون وخاصة في حالة رفض الزوج العلاج؛ لأنه سيصبح خطرًا حقيقيًّا على تنشئة الأطفال تنشئة اجتماعيّة سليمة .

الحالة الثالثة: الرمز (ن – ص).

أولًا : بيانات العميل.

م	البيان	البيان بعد استيفائه
١	رمز الحالة	(ن . ص)
٢	نوع المشكلة	نفسيّة اجتماعيّة
٣	العمر	٤٢عامًا
٤	الجنس	أنثى
٥	الجنسيّة	سعوديّة
٦	المؤهل الدراسيّ	ثانويّ
٧	الوظيفة	تعمل

م	البيان	البيان بعد استيفائه
٨	الحالة الاجتماعيّة	متزوجة (تطلب الخلع)
٩	مدة الزواج	١٦ عامًا
١٠	عدد الأبناء وأعمارهم	٣ أبناء
١١	الوضع الاقتصاديّ	جيد
١٢	نوع السكن	إيجار
١٣	مكان التشخيص	المركز
١٤	عدد الإخوة	٤
١٥	الترتيب بين الإخوة	الأكبر
١٦	تاريخ تشخيص المشكلة	١٤٤٢/٢/٢٧هجري
١٧	الوسائل المستخدمة في التشخيص	المقابلة، ودراسة الحالة ، والمقاييس النفسيّة ، والمكالمات التليفونية.
١٨	مصادر المعلومات	الحالة + الزوج
١٩	خصائص المشكلة لدى الحالة	اجتماعيّة، ونفسيّة، وقانونيّة

ثانيًا : المشكلة.

تتجسد مشكلة (ن. ص) في عدة نقاط مهمة:

ـ زواج الزوج من زوجة أخرى، وعدم العدل في المعاملة والاهتمام بينهما.

ـ عدم الاهتمام بالأبناء، وإرسالهم دائما إلى أخته، وعدم دعوتهم إلى بيته .

ـ عدم الإنفاق على الزوجة والأبناء بما يرضي الله .

ـ دائم توجيه الإهانات اللفظية للزوجة .

ـ رفع الزوجة دعوى خلع بالمحكمة (وأكدت على المركز عدم إعلام الزوج بهذه الدعوى القضائيّة).

ثالثًا: التعليق على المشكلة.

نظر مركز الإصلاح الاجتماعيّ إلى مشكلة الحالة (ن . ص)

التي صنفت من قبل المصلح (بمشكلة اجتماعيّة نفسيّة)، وقام بالتواصل مع الزوج والزوجة لإقامة جلسات صلح وعمل توافق بين احتياجات الزوجين وطلباتهن، التي تضمن إقامة حياة زوجيّة مستقرة لهما، وللأبناء ولكن تفاجأ المركز برفض الزوجة حضور جلسات الصلح خوفًا من الزوج، وما قد يسببه لها من إهانات ومشكلات (على حد تعبيرها) ، وفضلت البقاء مع أسرتها (الأم والأب).

اشتكى الطرفان (الزوج والزوجة) من الإهانات المتبادلة، وعدم الاحترام خاصة أمام الأبناء مما يوضح عدم التوافق الواضح في علاقتهما .

تري الباحثة الاجتماعيّة أن الزوج والزوجة يفتقدان الثقافة الزوجيّة، وعدم الإعداد الجيد قبل الزواج لتحمل مسؤوليات الزواج، ومعرفة كل طرف بما له وما عليه، ويتضح ذلك في عدم تلقيهم لأى دورات تدريبيّة عن المعاملة الزوجيّة قبل الزواج.

استطاع المركز أخيرًا إقناع الطرفين بالحضور لعقد اتفاق صلح بينهما يسجل فيه كل طرف مطالبه من الطرف الآخر، ووقع الطرفان على هذا العقد بالموافقة.

تحليل المختص النفسي للمشكلة:

على الرغم من تواصل الزوجة مع المركز للتدخل في حل مشكلتها، إلا أنها رفضت عندما تمت دعوتها لحضور جلسات الصلح خوفًا من الزوج، مما يدل على ما وصلت إليه الحالة بسبب كثرة المشكلات، والضغط النفسيّ من خوف وقلق شديدين من مجرد المقابلة، وهذا يعكس ما عانته الزوجة من خوف وقهر في معاملته لها.

على الرغم من عقد اتفاق صلح بين الطرفين إلا أن ما ذكر في طلبات كلا من الزوجين تجاه الآخر في عقد الصلح، بيّن عدم توافق نفسيّ واضح في علاقتهما، وأبرز مشكلات نفسيّة واجتماعيّة لم تذكرها الزوجة في أسباب المشكلة، ولكنها اتضحت في بنود الاتفاق مثل:

أظهرت حالة القهر التي عاشتها الزوجة على مدار ١٦ عامًا في حياتها الزوجيّة، وظهر هذا جليًّا في شروط الاتفاق الذي وضعها الزوج (بإلزام الزوجة بزيارة إخوته أسبوعيًا بالإضافة إلى أيام المناسبات المختلفة) ، وأكدتها في شرط (عدم إخراج المشكلات خارج المنزل) مع أن من المفترض أن تكون زيارة أهل الزوج، وأهل الزوجة قائمة على المحبة والود المتبادل، وليس الإلزام، ووضع شروط زواج الزوج بزوجة أخرى، والتفرقة في المعاملة والاهتمام، ووضع الزوجة لهذا البند كأول شرط من شروط الاتفاق، مما يدل عل ما عانته الزوجة من (ألم نفسيّ) بسبب الزواج بأخرى رغم سنوات العشرة، ورغم ما تحملته من أجله على مدار ستة عشر عامًا.

تعاني الحالة من (عنف وإساءة لفظيّة) تظهر في سردها للمشكلة بأنه دائم الإهانة لها لفظيًّا كما تظهر في بنود اتفاق الصلح الذي أكدت فيه على (ضرورة احترامها، وعدم إهانتها، أو سب أهلها).

كما تتضح مشكلة (عنف جنسيّ) بينهما تظهر في شرط الزوجة (أن يكون الجماع من مكان الحرث فقط) هذا معناه إرغام الزوج للزوجة على إقامة علاقة زوجيّة بغير ما أمر الله مما سبّب عدم توافق زواجي بينهما، وبالرغم من خطورة هذا النوع من العنف إلا أن العادات والتقاليد في مجتمعاتنا العربيّة تجعل من الصعوبة التحدث عنها، أو البوح بها مما يزيد من آثارها النفسيّة والاجتماعية تفاقمًا .

تعاني الزوجة من سوء معاملة، وتعنت في معاملة الزوج لدرجة أنها تظهر في شروط الزوج لها في عقد الصلح الذي كان من المفترض أن يضع شروطًا بها، ومحاولة للمِّ الشمل، وإظهار شيء من الندم على

هدم حياته، والتصرف بإهمال للزوجة والأبناء، وعدم الإنفاق عليهم لدرجة أنها فضلت إقامة دعوى خلع (مما يعني التنازل عن جميع الحقوق الماديّة)، وفضلت ذلك لسرعة الإجراءات .

الحالة أكبر عمرًا من الزوج بعام، وهذا الوضع في بعض مجتمعاتنا العربيّة يجعل من الزوجة في عين الزوج وأسرته (أقل درجة) ، مما يؤدي إلى عدم التوافق الزواجيّ، ولا سيما إذا تدخل الآخرين في شؤون حياتهم كما حدث مع الحالة .

يعاني الزوج من انعدام الثقة بالنفس تظهر في معاملته بالشك في الزوجة، وإلزامه لها بالإذن المسبق قبل كل خروج على الرغم من أنها امرأه عاملة.

أظهرت العديد من الدراسات النفسيّة أن الأبناء المساء معاملتهم نفسيًّا، أو جسديًّا هم أبناء لآباء تمت الإساءة النفسيّة، أو الجسديّة لهم، أي أن ما يقوم به هذا الزوج من إساءة نفسيّة ولفظيّة وجنسيّة ما هي إلا انعكاس لما قد يكون حدث له في فترات حياته قبل الزواج .

توصيات المختص النفسيّ:

أوصي بأن يقوم المركز بمتابعة تنفيذ بنود الصلح بين الطرفين، مع إقناع الطرفين بضرورة حضور دورات، أو محاضرات تثقيفيّة عن الحياة الزوجيّة تقوم بعمل وعي، وتصحيح الكثير من المفاهيم المغلوطة عن الزواج (حتى ولو كان إلكترونيًّا) ، إن لم يتوفر الوقت لحضورها في مقر المركز .

متابعة مشكلات الأبناء الثلاثة لهذه الأسرة التي بالتأكيد أظهرت لديهم العديد من المشكلات نتيجة حياتهم داخل هذا الجو الأسريّ المضطرب.

من دراسة حالة (ن ص) التي من المؤكد أنها حالة متكررة في مجتمعاتنا العربيّة يتضح لنا ضرورة سن قوانين لحماية الحياة الزوجيّة من الانهيار على الاعتبار أن الأسرة أهم منظومة اجتماعيّة، وأبناء هذه المنظومة في يدهم تحضر الأمم وتقدمها، أو انهيارها .

لذا أقترح وأوصي كما ضُمِن الكشف الطبيّ على الزوجين قبل الزواج ضمن شروط عقد القران، يجب أن يتضمن أيضا اجتياز دورات تدريبيّة عن الزواج قبل الزواج؛ لنشر ثقافة الحياة الزوجيّة الناجحة بين الشباب المقبلين على الزواج.

الحالة الرابعة : الرمز (ذ – ع).

أولًا : بيانات العميل.

م	البيان	البيان بعد استيفائه
١	رمز الحالة	(ذ . ع)
٢	نوع المشكلة	نفسيّة اجتماعيّة
٣	العمر	٤٢عامًا
٤	الجنس	أنثى
٥	الجنسيّة	سعوديّة
٦	المؤهل الدراسيّ	ثانويّ
٧	الوظيفة	ربة منزل
٨	الحالة الاجتماعيّة	متزوجة
٩	مدة الزواج	١٦ عامًا
١٠	عدد الأبناء وأعمارهم	٣ أبناء
١١	الوضع الاقتصاديّ	جيّد
١٢	نوع السكن	إيجار
١٣	مكان التشخيص	المركز
١٤	عدد الإخوة	٤
١٥	الترتيب بين الإخوة	الأكبر
١٦	تاريخ تشخيص المشكلة	١٤٤٢/٢/٢٢هجريّ
١٧	الوسائل المستخدمة في التشخيص	المقابلة، ودراسة الحالة، والمقاييس النفسيّة، والمكالمات التليفونيّة.
١٨	مصادر المعلومات	الحالة + الزوج
١٩	خصائص المشكلة لدى الحالة	اجتماعيّة – نفسيّة

ثانيًا : المشكلة.

تتجسد مشكلة (ذ .ع) في عدة نقاط مهمة:

ـ عنف جسديّ، ولفظيّ من قبل الزوج للزوجة .

ـ خيانة الزوج للزوجة عن طريق التعرف على نساء أخريات عن طريق النت.

ـ عدم الإنفاق على الزوجة والأبناء .

ـ عدم الاهتمام بالحياة الأسريّة، وقضاء معظم الوقت بعد العمل مع الأصدقاء .

ـ إساءة معاملة الأبناء .

كما صنف المصلح الاجتماعيّ المشكلة (شرعيًّا) بالسب، والقذف. واجتماعيًّا بـ :(العنف، والشك، والهجر العاطفيّ).

ثالثًا: التعليق على المشكلة.

نظر مركز الإصلاح الاجتماعيّ في مشكلة الحالة (ذ. ع) التي صنفت من قبل المصلح (بمشكلة اجتماعيّة نفسيّة) وتواصل المركز مع الزوج والزوجة لإقامة جلسات صلح، وعمل توافق بين احتياجات الزوجين وطلباتهما التي تضمن إقامة حياة زوجيّة مستقرة لهما وللأبناء، وبالفعل عقد جلسة صلح بين الزوجين يوم ٢٩ /٣/ ١٤٤٢ هـ .

وجه المصلح الاجتماعيّ بعض النصائح للطرفين، منها :

أن ينفق الزوج على الزوجة والأبناء؛ لأنه مسؤوليته، والأسرة ليس لها دخل آخر غيره للاعتماد عليه في مواجهة متطلبات الحياة، ولا يمكن التخلي عن هذه المسؤولية .

أن تتولى الزوجة مسؤولية تربية الأبناء على عاتقها، ولا تلجأ إلى الأب إلا في المهمات الضروريّة، وذلك نظرًا إلى ظروف عمله الصعبة؛ كرجل عسكريّ يواجه الكثير من الصعاب، والضغط العصبيّ وأوقات العمل الطويلة.

أن يتقي الله في الزوجة، ولا داعي لعمل علاقات محرمة عبر النت، أو غيره حتى يبارك الله في حياته ورزقه.

ترى الباحثة الاجتماعيّة أن الزوج والزوجة يفتقدان الثقافة الزوجيّة، وعدم الإعداد الجيّد قبل الزواج لتحمل مسؤوليات الزواج، ومعرفة كل طرف بما له وما عليه، ويتضح ذلك في عدم تلقيهم لأي دورات تدريبيّة عن الزواج قبل الزواج .

استطاع المركز أخيرًا إقناع الطرفين بالحضور لعقد اتفاق صلح بينهما يسجل فيه كل طرف مطالبه من الطرف الآخر، ووقع الطرفان على هذا العقد بالموافقة يوم ٢٩ /٣/ ١٤٤٢هـ.

تحليل المختص النفسيّ للمشكلة:

أولًا: بالنسبة إلى الزوج.

طبيعة عمل الزوج (رجل عسكريّ) عكست على شخصيته وأسلوب حياته الخاصة مع الزوجة والأبناء أسلوبًا حادًا وجافًا في المعاملة فهو لا يستطيع التوافق والتفرقة بين طبيعة عمله التي تحتاج إلى الجدية والحسم، وحياته الخاصة التي تحتاج إلى الحنان والعطاء.

الزوج يفتقد إلى الثقة بالنفس؛ حيث يهاجم الزوجة بمشاعر الشك في تصرفاتها، وذلك نوع من (الإسقاط) فهو الذي يخوّن الزوجة بالتعرف والتحدث مع نساء أخريات عبر النت، ويحاول الزوج الهروب من مواجهة مشكلاته مع الزوجة، ومحاولة حلها بأسلوب علميّ وعقلانيّ فيلجأ إلى قضاء الوقت المتبقي له بعد ساعات العمل مع أصدقائه بدلا من قضائه مع الزوجة والأبناء.

يفتقر الزوج إلى الوعي والثقافة الزوجيّة التي تجعله يتعامل مع مشكلاته، ومصاعب الحياة بدلا من الهروب منها، واللجوء إلى أساليب غير راشدة.

أظهرت العديد من الدراسات النفسيّة أن الأبناء المساء معاملتهم نفسيًّا أو جسديًّا هم أبناء لآباء تمت الإساءة النفسيّة أو الجسديّة لهم، أي أن ما يقوم به هذا الزوج من إساءة نفسيّة ولفظيّة ما هي إلا انعكاس لما قد يكون حدث له في فترات حياته قبل الزواج.

ثانيًا : بالنسبة إلى الزوجة.

الزوجة تعاني من إساءة معاملة، وعنف جسديّ ولفظيّ من الزوج مما يجعلها في حالة معاناة دائمة، وألم نفسيّ ينعكس على أبنائها، وعلى الزوج نفسه.

لجوء الزوج إلى (الخيانة الزوجيّة) سواء في الواقع أو عبر النت؛ فالخيانة هي الخيانة يطعن مشاعر الزوجة في الصميم؛ لأن الرسالة التي توجهه للزوجة نتيجة الخيانة هي (أنك لا تعجبني ولا تمثلين شيئًا مهمًا بالنسبة إلي) ، وهذا من شأنه تدمير مشاعر الزوجة وكرامتها، وتجعلها بدلًا من البحث عن سعادة الأسرة تركز في الدفاع عن نفسها، وعن كرامتها ولو بطرق خاطئة .

الهجر العاطفيّ الذي تتعرض له الزوجة أسوأ من الهجر الفعليّ بترك الزوج منزل الزوجيّة؛ لأنه ـ طول الوقت ـ موجود في حياتهم بجسده فقط دون مشاعر، كما أن انصراف الزوج بعد عمله إلى الأصدقاء بدلًا من توجهه إلى بيته يشعرها بعدم القيمة.

نتيجة عمل الزوج، وأسلوب حياته المضطرب تضطر الزوجة إلى تحمل أعباء الحياة، وتربية الأبناء وحدها، وهي غير مؤهله لذلك فقد حسم الله سبحانه وتعالى السؤال الجدليّ هل تربية الأبناء مسؤولية الأب أو الأم ؟

في قوله تعالى: " وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيراً " .

أي: أن التربية مشتركة بين الأب والأم، ولا يجوز للأب التخلي عن هذه المسؤولية مهما كانت طبيعة عمله وأعبائه، وإذا تحملت الزوجة فلابد للزوج هنا أن يظهر امتنانًا وتفهمًا.

توصيات المختص النفسيّ :

أوصي بأن يقوم المركز بمتابعة تنفيذ بنود الصلح بين الطرفين ليس فقط مع هذه الحالة، وإنما مع جميع الحالات المترددة على المركز، مع إقناع الطرفين بضرورة حضور دورات أو محاضرات تثقيفيّة عن الحياة الزوجيّة تقوم بعمل وعي، وتصحيح الكثير من المفاهيم المغلوطة عن الزواج (حتى ولو كان إلكترونيًّا) إن لم يتوفر الوقت لحضورها في مقر المركز .

اهتمام المركز بمتابعة مشكلات الأبناء الذين يعانوا بالتأكيد نتيجة البيئة الأسريّة المضطربة، وسوء المعاملة النفسيّة والجسديّة، وعمل دورات إعادة تأهيل نفسيّ واجتماعيّ لهؤلاء الأبناء من قبل المتخصصين النفسيين التابعين للمركز.

أوكد على الاقتراح، وأوصي كما ضُمِن الكشف الطبيّ على الزوجين قبل الزواج ضمن شروط عقد القران يجب أن يتضمن أيضًا اجتياز دورات تدريبيّة عن الزواج قبل الزواج؛ لنشر ثقافة الحياة الزوجيّة الناجحة بين الشباب المقبلين على الزواج .

الحالة الخامسة الرمز : (ر – م)

أولًا : بيانات العميل.

م	البيان	البيان بعد استيفائه
١	رمز الحالة	(ر٠ م)
٢	نوع المشكلة	نفسيّة اجتماعيّة
٣	العمر	٤٠عامًا
٤	الجنس	أنثى
٥	الجنسيّة	سعوديّة
٦	المؤهل الدراسيّ	جامعيّ
٧	الوظيفة	ربة منزل
٨	الحالة الاجتماعيّة	متزوجة
٩	مدة الزواج	١٧ عامًا
١٠	عدد الأبناء وأعمارهم	اثنان
١١	الوضع الاقتصاديّ	جيد
١٢	نوع السكن	تمليك (الزوجة) – إيجار(الزوج)
١٣	مكان التشخيص	المركز

م	البيان	البيان بعد استيفائه
١٤	عدد الإخوة	٥
١٥	الترتيب بين الإخوة	الأوسط
١٦	تاريخ تشخيص المشكلة	١٤٤٢/٢/١٢هجري
١٧	الوسائل المستخدمة في التشخيص	المقابلة ، و دراسة الحالة، والمقاييس النفسيّة، والمكالمات التليفونية
١٨	مصادر المعلومات	الحالة + الزوج
١٩	خصائص المشكلة لدى الحالة	اجتماعيّة – نفسيّة

ثانيًا : المشكلة .

تتجسد مشكلة (ر.م) في عدة نقاط مهمة:

ـ هجر الزوج منزل الزوجيّة .

ـ شك الزوج في الزوجة، ووسواس تجاه سلوكيات الزوجة .

ـ عنف لفظيّ من قبل الزوج للزوجة .

ـ تعنت الزوج مع الزوجة في القرارات المهمة حتى لو كانت ضد مصلحة الأولاد.

ـ إساءة معاملة الأولاد، وغياب دوره التربويّ معهم .

ثالثاً: التعليق على المشكلة.

نظر مركز الإصلاح الاجتماعيّ في مشكلة الحالة (ر .م) التي صنفت من قبل المصلح (مشكلة اجتماعيّة نفسيّة) ، وفي هذه الحالة بالتحديد الزوج هو من تقدم بمبادرة طلب حل المشكلة، وطلب من المركز التدخل لعقد الصلح بينه وبين زوجته .

قام المركز بالاتصال بالزوجة للاتفاق على موعد لعقد جلسة لمعرفة المشكلة، ومحاولة الصلح، ولكنها قوبلت من الزوجة بالرفض حتى أنها لم تعد ترد على أية اتصالات ترد من أرقام المركز لدرجة أن الباحثة الاجتماعيّة اتصلت من رقم آخر، وعندما علمت الزوجة بأنها تابعة للمركز أغلقت الخط.

وإيمانا بدور المركز، وأهميته في حل المشكلات الأسريّة قام بالاتصال بوالدة الزوجة، ولكن لم يختلف موقفها عن موقف الزوجة في مبادرة الصلح.

اقترح المصلح الاجتماعي بالمركز بعض النصائح للزوج لحل المشكلة منها:

- أن يقوم الزوج بشراء هدية وزيارة الزوجة بمنزل أسرتها محاولًا تصفية الموقف المحتقن بينهما بأسلوب وديٍّ بعيد عن المنازعات القضائيّة.

- ألا يعاود الزوج إهانة الزوجة، أو التلفظ عليها بألفاظ جارحة، وأن ينتقي كلمات لطيفة عند الحديث معها.
- أن ينظم عمله بشكل حتى يكون موجودًا في المنزل أوقات أطول مما كان عليه الأمر؛ لأن من ضمن أسباب تفاقم المشكلة غياب الزوج بسبب العمل أوقات طويلة بعيدة عن زوجته وأولاده.

ترى الباحثة الاجتماعيّة أن الزوج والزوجة يفتقدان الثقافة الزوجيّة، وعدم الإعداد الجيِّد قبل الزواج لتحمل مسؤوليات الزواج، ومعرفة كل طرف بما له وما عليه، ويتضح ذلك في عدم تلقيهم لأي دورات تدريبيّة عن الزواج قبل الزواج رغم تعليمهم الجامعيّ.

تحليل المختص النفسيّ للمشكلة:

بالرغم من أن مبادرة الصلح أتت من الزوج، وتعدُّ هذه نقطة إيجابيّة لصالح الزوج؛ لكنه كان من الواضح أن هذه الخطوة بادر بها متأخرًا بعد أن احتدم الأمر، وتفاقمت المشكلة، ووصلت إلى طريق مسدود، وهذا يتضح من رفض الزوجة القاطع مجرد التحدث في الموضوع مع أشخاص محايدين؛ كأعضاء المركز.

الزوج يفتقر إلى الثقة بالنفس، وهذا يتضح من الشك والوسواس تجاه تصرفات الزوجة، والتأكيد في حديثه طوال الوقت بضرورة أخذ إذنه قبل الذهاب لأي مكان على الرغم من أنه هو من أخذ قرار هجر منزل الزوجيّة، وترك الزوجة والأبناء.

استمرار العنف والإساءة اللفظيّة تجاه الزوجة كانت سببًا في انهيار العلاقة بينهما، وعدم قدرة الزوجة على التوافق والاستمرار في الحياة الزوجية رغم مدة الزواج الطويلة التي وصلت إلى سبعة عشر عامًا.

تدخل الآخرين في حياة الزوجين كما ذكر الزوج، ولا سيما أهل الزوجة كانت سببًا واضحًا في تفاقم الخلافات بينهما ووصولهما إلى طريق مسدود.

وجود الأبناء في هذه الأجواء المضطربة في غير صالحهم؛ فحرمان الأبناء من وجود الأب بداية لغيابه الكثير عن المنزل بسبب العمل، ثم تركه وهجره منزل الزوجيّة يجعل الأبناء يعانون من مشكلات نفسيّة بالغة الضرر.

عدم قدرة الزوج في التعامل مع المشكلة بأسلوب علميّ وهادئ، وعدم قدرته على التفكير في حلول للخروج من الأزمة، وقد اتضح ذلك عندما طلب المصلح الاجتماعيّ بالمركز أن يقترح الزوج بعض الحلول، ولكنه لم يقترح أي شيء.

كما يتضح في تعنته مع طلب الزوجة نقل أحد الأبناء من مدارس التحفيظ إلى مدارس العامة دون مناقشة الزوجة في سبب الطلب، وما إذا كان في مصلحة الابن أو لا؟ ورفضه للطلب لمجرد العناد مع الزوجة لرفضها التصالح.

توصيات المختص النفسيّ:

استمرار المختصين في المركز بمحاولة التواصل مع الزوجة، وأسرتها لمعرفة وجهة نظر الزوجة، وإقناعها بالعدول عن فكرة الطلاق.

لا بدَّ أن يبادر المركز بإعطاء دورات تدريبيّة للأزواج، والمقبلين على الزواج.

وإعادة تأهيل للأشخاص الذين يتميزون بالعنف تجاه الآخرين، وخاصة أقرب الناس إليهم (الزوجة والأبناء).

وعمل جلسات إعادة تأهيل لضحايا العنف اللفظيّ والجسديّ والنفسيّ سواء كانوا سيدات، أو أطفالًا.

اهتمام المركز بمتابعة مشكلات الأبناء الذين يعانوا بالتأكيد نتيجة البيئة الأسريّة المضطربة، وسوء المعاملة النفسيّة والجسديّة، وعمل دورات إعادة تأهيل نفسيّ واجتماعيّ لهؤلاء الأبناء من قبل المتخصصين النفسيين التابعين للمركز.

أوكد على الاقتراح، وأوصي كما ضُمِن الكشف الطبي على الزوجين قبل الزواج ضمن شروط عقد القران يجب أن يتضمن أيضًا اجتياز دورات تدريبيّة عن الزواج قبل الزواج لنشر ثقافة الحياة الزوجيّة الناجحة بين الشباب المقبلين على الزواج.

الحالة السادسة: الرمز (ب – ع).

أولًا : بيانات العميل.

م	البيان	البيان بعد استيفائه
١	رمز الحالة	(ب . ع)
٢	نوع المشكلة	نفسيّة اجتماعيّة
٣	العمر	٤٠عامًا
٤	الجنس	أنثى
٥	الجنسيّة	سعوديّة
٦	المؤهل الدراسيّ	ثانويّ
٧	الوظيفة	تعمل
٨	الحالة الاجتماعيّة	مطلقة
٩	مدة الزواج	٢٦عامًا
١٠	عدد الأبناء وأعمارهم	اثنان (بنت وولد
١١	الوضع الاقتصاديّ	جيّد
١٢	نوع السكن	شقة إيجار(الزوجة) – فيلا تمليك مشتركه مع والده (الزوج).
١٣	مكان التشخيص	المركز

م	البيان	البيان بعد استيفائه
١٤	عدد الإخوة	لا يوجد
١٥	الترتيب بين الإخوة	الوحيد
١٦	تاريخ تشخيص المشكلة	١٤٤٢/٥/٦هجريّ
١٧	الوسائل المستخدمة في التشخيص	المقابلة، ودراسة الحالة، والمقاييس النفسيّة، والمكالمات التليفونيّة.
١٨	مصادر المعلومات	الحالة + الزوج
١٩	خصائص المشكلة لدى الحالة	اجتماعيّة – نفسيّة

ثانيًا: المشكلة.

تتجسد مشكلة (ب.ع) في عدة نقاط مهمة:

- تسلط، وعنف لفظيّ من طليقها.
- إساءة معاملة الأبناء لفظيًّا ونفسيًّا، وخاصة الابن.
- التهديد المستمر للأم بأخذ ابنتها منها.
- البخل، وعدم الإنفاق بالشكل الكافي لاحتياجات الأسرة.
- التهديد المستمر بالاستيلاء على راتب الابنة، وتركها بدون مصاريف، وعدم تحمل مسؤوليتها هي وأخوها.

ثالثًا: التعليق على المشكلة.

نظر مركز الإصلاح الاجتماعيّ في مشكلة الحالة (ب .ع) التي صنفت من قبل المصلح (مشكلة اجتماعيّة نفسيّة)؛ حيث توجهت(ب . ع) إلى المركز تطلب مساعدتها في تحقيق بعض المطالب مثل :

ـ أن يزور الأب أبناءه دون مضايقات لا لها، ولا لأبنائها .

ـ أن ينفق عليهم، ويتحمل مسؤولية أبنائه معها بدلا من تركها تتحمل كل الأعباء بمفردها.

ـ الكف عن استخدام أسلوب التسلط، والمعاملة السيئة لأبنائهما، وخاصة الابنة؛ فالابنة من ذوي الاحتياجات الخاصة، ولها راتب تأهيل تصرفه لها الدولة، وبدلًا من أن يقوم هو بالإنفاق عليها، وتحمل مسؤوليتها بأخذ راتبها .

تطالب الأم أيضا بعدم معاملة ابنتها معاملة سيئة؛ حيث إنها عانت من قبل مع هذا الأب، فقد كانت لديهما ابنتان قبل هذه الابنة، وكانوا أيضًا من ذوي الاحتياجات الخاصة، وكان يعاملهما معاملة سيئة جدًا حتى توفاهم الله، وتعتقد الأم أن من أسباب وفاتهم المعاملة السيئة.

وفي هذه الحالة بالتحديد الزوج هو من تقدم بمبادرة طلب حل المشكلة، وطلب من المركز التدخل لعقد الصلح بينه وبين زوجته.

طالبت الزوجة مساعدة المركز لها في إيقاف حق الاعتراض الذى قدمة الزوج بإعطاء النفقة للأم.

تواصل المصلح الاجتماعيّ في المركز مع الطليق للتفاهم معه على بعض النقاط التي تساعد على استقرار الحياة لهذه الأسرة دون متاعب للطرفين، وخاصة أن الطليقة هي ابنة عمه، وإن لم يكن اتقاء الله فيها؛ لأنها كانت زوجته، وأم أبنائه فعلى الأقل صلة الرحم بينهما (كأبناء عم).

ترى الباحثة الاجتماعيّة أن هذه الأسرة رغم صلة القرابة بينهما؛ كأبناء عم لكن للأسف يستغل المطلق حالة ضعف مطلقته، كون والدها متوفيًّا، وليس لها إخوة يقفون بجانبها ويساندونها، ويستغل ذلك أسوأ استغلال بمزيد من التعنت والتسلط، وسوء المعاملة، وعدم الإنفاق على الأبناء، وعدم تحمل مسؤوليتهم معها .

قررت الباحثة الاستمرار في محاولة التواصل مع المطلق لإقناعه بالتفاهم والاتصال بوالده أيضًا للتدخل في حل المشكلة، والتأثير على ابنه بالعدول عن إساءة معاملة طليقته وأبنائها؛ لأنه من المفترض أن يكون بديلًا لوالدها كونه (عمها) .

تحليل المختص النفسيّ للمشكلة:

يتضح للمختص النفسيّ من تحليل حالة (ب . ع) عدة نقاط :

أثبتت العديد من الدراسات الطبيّة أن احتمالات ولادة أبناء (ذوي احتياجات خاصة) بين الأقارب، وخاصة قرابة الدرجة الأولى كما في حالة (ب .ع) تكون عالية، ولا سيما إذا كان للعائلة تاريخ مرضي يمكن أن يورث عبر الجينات للأجيال، كما اتضح من تحليل الحالة بأنها أنجبت ثلاث بنات من ذوي الاحتياجات الخاصة، ابنتان توفاهم الله، وابنه ما زالت على قيد الحياة .

ثقافة بعض الأسر العربيّة التي تجبر الفتاة للزواج من ابن عمها دون أن يكون هناك توافق في مستوى التعليم، والثقافة والطباع والأخلاق ينتج عنه الكثير من المشكلات النفسيّة والاجتماعيّة للزوجين ولأبنائهما أيضًا كما في هذه الحالة؛ فالزوج جامعيّ، والزوجة تعليمه قبل المتوسط كما أن هناك اختلافًا في المستوي الاقتصاديّ؛ فالزوجة تعيش في شقة مستأجرة بينما الأب يعيش في فيلا تمليك.

من الواضح أن الأب عانى منذ طفولته من عنف في التربيّة مع أسرته، ومن ثَمّ انعكست على معاملته لأبنائه (كما أكدت معظم الدراسات في إساءة معاملة الأبناء، والعنف الأسريّ).

تعاملت الأم مع المشكلات باستسلام على مدار زواجهما ست عشرة سنة، عانت خلالها من الصفات السيئة للزوج من: بخل، وتسلط، وعنف لها ولأولادها، ورغم وفاة ابنتين منهن نتيجة معاملة الأب المعاملة السيئة لها (قناعة الام بذلك) إلا إنها لم تأخذ موقفًا رادعًا لعدم الاستمرار في هذه الممارسات، ربما لشعورها بالضعف أمامه، وعدم وجود من يساندها، ويدافع عن حقوقها؛ فالأب متوفيٌّ، ولا يوجد أخوه .

المطلق لديه بعض صفات الشخصيّة (السيكو بآتيه) حيث إنه يقوم بأذى هذه الأسرة بدم بارد، ودون أن يشعر بأي تأنيب ضمير تجاه ابنة عمه التي كانت من المفترض في ثقافتنا العربيّة، وديننا الإسلامي المتحضر بأن يكون هو حمايتها وسندها في الحياة، فقام هو بعكس ذلك، واستغلال ضعفها ووحدتها أسوأ

استغلال حتى بناته اللائي يحتجن إلى احتوائه وحبه لم يسلمن من أذاه، ورغم وفاة ابنتين منهن لم يشعر بأي وخز في ضميره، ويتراجع عن أسلوبه الفظ مع الثالثة، بل على العكس يتعامل معها كمصدر رزق للاستيلاء على راتبها التأهيليّ التي تصرفه لها الدولة .

غياب دور الأسرة الممتدة، فأين العم (عم المطلقة) ووالد (المطلق)، وهنا نرى دورهم واضحًا في الإجبار على الزواج في البداية رغم عدم التكافؤ، وعند حدوث المشكلات يختفي دورهم تمامًا، ويتنصلوا من مسؤوليتهم في النصح والإرشاد، وردع الابن عن أذى زوجته وأبنائه.

توصيات المختص النفسيّ:

- استمرار المختصين في المركز بمحاولة التواصل مع المطلق، ووالده للتدخل لحل المشكلة بأسلوب وديّ بعيدًا عن الأشكال القانونيّة للحل.
- لابد من أن يبادر المركز بإعطاء دورات تدريبيّة للأزواج، والمقبلين على الزواج لنشر ثقافة الوعي بالتعامل مع معطيات الحياة الزوجيّة.
- إعادة تأهيل للأشخاص الذين يتميزون بالعنف تجاه الآخرين، وخاصة أقرب الناس إليهم (الزوجة، والأبناء).
- وعمل جلسات إعادة تأهيل لضحايا العنف اللفظيّ والجسديّ والنفسيّ سواء كانوا سيدات أو أطفالًا.
- اهتمام المركز بمتابعة مشكلات الأبناء الذين يعانوا بالتأكيد نتيجة البيئة الأسريّة المضطربة، وسوء المعاملة النفسيّة والجسديّة، وعمل دورات إعادة تأهيل نفسيّ واجتماعيّ لهؤلاء الأبناء من قبل المتخصصين النفسيين التابعين للمركز.
- سنِّ قوانين لحماية الزوجات اللائي حرمن من أسرهن، ولا يوجد من يساندهن في الحياة من تعنت واستغلال ضعفهن من الآخرين سواء الزوج أو غيره من المحيطين.
- تفعيل قوانين حماية الأطفال من ذويهم المقصرين في تحمل مسؤولية تربيتهم بالشكل الصحيح، واللائق بهم كأطفال لهم حقوق.
- أوكد على الاقتراح، وأوصي كما ضُمِنَ الكشف الطبيّ على الزوجين قبل الزواج ضمن شروط عقد القران يجب أن يتضمن أيضًا اجتياز دورات تدريبيّة عن الزواج قبل الزواج لنشر ثقافة الحياة الزوجيّة الناجحة بين الشباب المقبلين على الزواج.

الحالة السابعة: الرمز: (ح – م)

أولًا : بيانات العميل.

م	البيان	البيان بعد استيفائه
١	رمز الحالة	(ح .م)
٢	نوع المشكلة	نفسيّة اجتماعيّة
٣	العمر	٣٠عامًا
٤	الجنس	أنثى
٥	الجنسيّة	سعوديّة
٦	المؤهل الدراسيّ	جامعيّ
٧	الوظيفة	لا تعمل
٨	الحالة الاجتماعيّة	زوجة
٩	مدة الزواج	١٠أعوام
١٠	عدد الأبناء وأعمارهم	اثنان (بنت وولد)
١١	الوضع الاقتصاديّ	جيّد
١٢	نوع السكن	شقة إيجار
١٣	مكان التشخيص	المركز
١٤	عدد الإخوة	٣
١٥	الترتيب بين الإخوة	الأوسط
١٦	تاريخ تشخيص المشكلة	١٤٤٢/٤/٢٧هجري
١٧	الوسائل المستخدمة في التشخيص	المقابلة، ودراسة الحالة، والمقاييس النفسية ، والمكالمات التليفونيّة.
١٨	مصادر المعلومات	الحالة + الزوج
١٩	خصائص المشكلة لدى الحالة	اجتماعيّة – نفسيّة

ثانيًا: المشكلة.

تتجسد مشكلة (ح .م) في عدة نقاط مهمة:

- عنف لفظيّ، وجسديّ من الزوج.
- إساءة معاملة الأبناء لفظيًّا ونفسيًّا.
- السفر الدائم، والرجوع من السفر دون الاتصال بالزوجة أو إخبارها، أو الاطمئنان عليها.
- حاد الطباع، وعصبيّ جدًا لأتفه الأشياء.
- طبيعة عمله التي تجبرنا على التنقل في السكن تشعرنا بعدم الاستقرار الأسريّ.

ثالثًا: التعليق على المشكلة.

نظر مركز الإصلاح الاجتماعيّ في مشكلة الحالة (ح .م) التي صنفت من قبل المصلح (مشكلة اجتماعيّة نفسيّة)؛ حيث تم استقبال الطلب من الحماية الاجتماعيّة من الزوجة تطلب فيها مساعدة المركز في إقناع الزوج عن العدول عن الإساءة لها ولأبنائها لفظيًّا وجسديًا، وأن تكون طريقة التعامل بينهما بما يرضي الله، و إلا الانفصال بالمعروف.

ذكرت الزوجة للباحثة الاجتماعيّة أن الزوج دائم السفر، ولكنه في الفترة الأخيرة زادت عدد سفرياته، وبدأ في تغيير سلوكياته نحوها من ٤ سنوات تقريبا للأسوأ؛ حيث يسافر ويعود دون الاهتمام بإعلام الزوجة بسفره، أو المدة التي سيمكث بها في السفر حتى موعد عودته لا تعرفه الزوجة، وبالطبع دون أن يتصل بها خلال مدة سفره للاطمئنان عليها، أو على الأولاد.

تواصل المصلح الاجتماعيّ بالمركز مع الزوج للتفاهم معه على بعض النقاط التي تساعد على استقرار الحياة لهذه الأسرة دون متاعب للطرفين، ودون الدخول في مشكلات قانونيّة، هم وأبنائهم في غني عن الدخول بها.

ترى الباحثة الاجتماعيّة أن الأسرة هي النواة الأولى للمجتمع، وأن من أهم الدعائم عامل الاستقرار الذي يجب أن يتوفر بين الزوجين لذا نصحت الزوج بمحاولة التقليل من الانتقالات والسفر قدر الإمكان حتي يتوفر عامل الاستقرار للأسرة، ومن ثمَّ يعود إليها هدوؤها.

أقنع المصلح الاجتماعيّ الزوج بضرورة البعد عن استخدام العنف مع أسرته سواء باللفظ، أو باليد، واستخدام أسلوب الحوار، ومعالجة المشكلات باستخدام العقل والحكمة.

تشك الزوجة في دخول عامل خارجيّ لا تستطيع تحديده أدى إلى سوء الأحوال بينها، وبين زوجها في الفترة الأخيرة مما غير من سلوكياته تجاهها فهي على حد تعبيرها (كانت الحياه أفضل وأهدأ عندما كنا في الرياض، وعندما انتقلنا إلى الأسياح كل شيء اتغير للأسوأ).

استطاع المصلح الاجتماعيّ التواصل مع الزوج وإقناعه بالتصالح، وبالفعل تم التصالح بين الزوجين بجلسة ١٤٤٢/٥/٣هـ

تحليل المختص النفسيّ للمشكلة :

يتضح للمختص النفسيّ من تحليل حالة (ح .م) عدة نقاط :

من الواضح أن الأب عانى منذ طفولته من عنف في التربيّة مع أسرته، ومن ثمّ انعكست على معاملته لأسرته الزوجة والأبناء (كما أكدت معظم الدراسات في إساءة معاملة الأبناء، والعنف الأسريّ) .

عانى الزوجين من عدم (توافق زواجيٍّ) نتيجة عدم التكافؤ في التعليم؛ فالزوجة تعليمها جامعي، والزوج معهد تمريض، وفي ثقافتنا العربيّة لا يستطيع بعض الأزواج تقبل أن تكون الزوجة أعلى درجة علميّة من الزوج؛ لذا لا يستطيع الزوج بالتصريح بذلك السبب، ولكنه يظهر في سلوكيات أخرى غير مباشرة، مثل: العنف، والإساءة اللفظيّة والجسديّة.

يفتقد الزوج إلى الوعي، والتصرف الراشد في معالجة الأمور، ويلجأ إلى الانسحاب والهروب من مشكلات الزوجيّة بالسفر بدلا من المواجهة، وإيجاد الحلول.

كلا الطرفين يفتقدان إلى الثقافة والوعي بالحياة الزوجيّة، وكيفيّة التعامل مع المشكلات الناجمة عن اختلاف الطباع، وتقبل صفات الآخر وعيوبه.

توصيات المختص النفسيّ:

- لابد من أن يبادر المركز بإعطاء دورات تدريبيّة للأزواج، والمقبلين على الزواج لنشر ثقافة الوعي بالتعامل مع معطيات الحياة الزوجيّة.
- إعادة تأهيل للأشخاص الذين يتميزون بالعنف تجاه الآخرين، وخاصة أقرب الناس إليهم (الزوجة والأبناء).
- عمل جلسات إعادة تأهيل لضحايا العنف اللفظيّ والجسديّ والنفسيّ سواء كانوا سيدات، أو أطفالًا.
- اهتمام المركز بمتابعة مشكلات الأبناء الذين يعانوا بالتأكيد نتيجة البيئة الأسريّة المضطربة، وسوء المعاملة النفسيّة والجسديّة، وعمل دورات إعادة تأهيل نفسيّ واجتماعيّ لهؤلاء الأبناء من قبل المتخصصين النفسيين التابعين للمركز.
- متابعة التزام الزوجين ببنود عقد الصلح الذي تم بينهما من خلال المختصين بالمركز، والتدخل في الوقت المناسب للمساندة وضمان عدم العودة للوضع المضطرب.

الحالة الثامنة: الرمز : (ر – ف).

أولًا : بيانات العميل.

م	البيان	البيان بعد استيفائه
١	رمز الحالة	(ر .ف)
٢	نوع المشكلة	نفسيّة اجتماعيّة
٣	العمر	٣٢عامًا
٤	الجنس	أنثى
٥	الجنسيّة	سعوديّة
٦	المؤهل الدراسيّ	جامعيّ
٧	الوظيفة	تعمل
٨	الحالة الاجتماعيّة	زوجة
٩	مدة الزواج	٧أعوام
١٠	عدد الأبناء وأعمارهم	اثنان
١١	الوضع الاقتصاديّ	جيّد
١٢	نوع السكن	شقة إيجار
١٣	مكان التشخيص	المركز
١٤	عدد الإخوة	٤
١٥	الترتيب بين الإخوة	الأوسط
١٦	تاريخ تشخيص المشكلة	١٤٤٢/٤/١٠هجري
١٧	الوسائل المستخدمة في التشخيص	المقابلة، ودراسة الحالة، والمقاييس النفسية ، والمكالمات التليفونيّة
١٨	مصادر المعلومات	الحالة + الزوج
١٩	خصائص المشكلة لدى الحالة	اجتماعيّة – نفسيّة

ثانيًا: المشكلة.

تتجسد مشكلة (ر.ف) في عدة نقاط مهمة:

- التقصير في الإنفاق على الأسرة.
- السب والشتم من الزوج للزوجة والأولاد.
- إساءة لفظيّة وجسديّة من الزوج تجاه الزوجة والأولاد.
- غموض الزوج، وعدم صراحته ووضوحه مع الزوجة.
- دائم التهديد بالطلاق، أو الزواج بأخرى.
- عنف وأذى أثناء العلاقة الزوجية.

ثالثًا : التعليق على المشكلة.

نظر مركز الإصلاح الاجتماعيّ في مشكلة الحالة (ر .ف) التي صنفت من قبل المصلح (مشكلة اجتماعيّة نفسيّة)؛ حيث تقدمت الزوجة بطلب المساعدة من المركز لحل المشكلات التي نشبت بينها وبين زوجها، وحُدد موعد للجلسة، وقامت الباحثة الاجتماعيّة بالتواصل مع الزوج، وتحديد موعد، وبعد أن اتفق على الموعد، اعتذر في آخر لحظة، وتم تحديد مواعيد أخرى لكن للأسف لم يلتزم الزوج أيضا بالحضور، وكان دائم التهرب، واصطناع الحجج .

الزوجة كانت دائمًا إيجابيّة، وتحضر كل الجلسات ولديها الرغبة بالتفاهم والمناقشة عكس الزوج.

الزوج بخيل، ومقصر في توفير احتياجات الأسرة(حسب ما ذكرته الزوجة) ، ودائمًا يحقر من شأنها، ويقوم بإهانتها بألفاظ جارحة، ودائم التهديد لها بالطلاق، أو بالزواج بأخرى والزوجة تأخذ تهديداته بمحمل الجد؛ لأنه سبق له الزواج بأخرى قبلها، وقام بتطليقها .

الزوج عصبيّ لأتفه الأسباب، آخرها نشب خلاف كبير انتهى بالتلاسن، والخصام بسبب مزحه من الزوجة أثناء تعليمه لها القيادة.

عندما التقى المصلح الاجتماعيّ بالزوج وصف زوجته بالمزعجة له دائمًا.

يتسم الزوج بالغموض، وعدم الوضوح، وغيّر كلامه أكثر من مرة مع المصلح، وتهرب من المقابلات والجلسات العديد من المرات.

هناك عدم تكافؤ واضح بين الزوجين ثقافيًّا واجتماعيًّا واقتصاديًا.

عندما سأل المصلح الاجتماعيّ عن رد فعل الزوجة ينفعل عليها الزوج، ويقوم بالتلفظ معها بألفاظ مهينة، فذكرت أنها تبادله بالصراخ عليه، والمشاجرة معه التي تنتهي عادة بالخصام.

أعطى المصلح الزوجي عدة نصائح من شأنها إصلاح العلاقة بينهما مثل:

- أن يعامل الزوج زوجته بما يرضي الله، ويمتنع عن إهانتها سواء باللفظ ـ أو بمد الأيدي، ويستبدل هذا الأسلوب العنيف بالحوار والمناقشة الهادئة، وهذا ما أكدته الزوجة في طلباتها في عقد الصلح.
- نصح الزوجة بالانسحاب من الموقف عند انفعال الزوج حتى يهدأ، ثم تحاول مرة ثانية المناقشة معه فيما اختلفا فيه حتى لا يزداد الخلاف اشتعالًا.
- نصح الزوج أن يتلقى ثقافة جنسيّة من المتخصصين في هذا المجال كطبيب متخصص مثلاً لكيفية التعامل الصحيح مع الزوجة في علاقتهما الزوجيّة، ويطبق ما أشار به الشرع والسنة الشريفة في معاملة الزوجات. وأنه ليس عيبًا أو تقليلًا من شأن أي رجل بأن يتعلم ويعرف، ولكن من مصدر علميّ موثوق به؛ لأن هذا من شأنه تحقيق السعادة للطرفين.

وبعد تقديم هذه النصائح للطرفين نجح المصلح الاجتماعيّ في الصلح بينهما في ١٤٤٢/٥/١هـ ، ووقع الطرفان على بنود الصلح، وقامت الباحثة الاجتماعيّة بمتابعة تنفيذ البنود، واستقرار الأحوال بين الزوجين.

تحليل المختص النفسيّ للمشكلة:

يتضح للمختص النفسيّ من تحليل حالة (ر .ف) عدة نقاط :

اتضح من البيانات الأوليّة للزوجين أن هناك عدم تكافؤ واضح بينهما في مستوى التعليم والثقافة؛ فالزوجة جامعيّة، والزوج تعليمه متوسط، كما أن هناك عدم تكافؤ في المستوى الاقتصاديّ؛ فالزوجة تعمل عمل حكوميّ، والزوج يعمل أعمال حرة، وعدم التكافؤ خلق حالة من عدم (التوافق الزواجيّ) بينهما، وفتور المشاعر المتبادلة.

في الثقافة العربيّة لا يستطيع بعض الأزواج تقبل أن يكون المستوى العلميّ والاقتصاديّ للزوجة أعلى من الزوج، ويعدونها بمثابة إهانة، وتجعلهم يشعرون أمام زوجاتهم (بالدونيّة) ، وأنهم أقل شأنًا – كما في هذه الحالة – ولا يعترفون بذلك صراحة، ولا حتى أمام أنفسهم فيلجئون إلى الحيل الدفاعيّة والأساليب غير المباشرة التي غالبا تكون سلبية للتعبير عن رفضهم هذه الإهانة فيقوم بتعلية صوته ، أو التنمر على الزوجة بألفاظ مهينة أو تهديدها بما يمتلكه من حقوق (حق الطلاق) ، أو تعمد جرحها وإيذائها نفسيًّا أثناء العلاقة الحميمة بعدم القيام بإتمام العلاقة الجنسيّة الكاملة (على حد قول الزوجة في مطالبها) الذي من شأنها شعور الزوجة الدائم بالتعاسة، وعدم الارتياح والرضا عن حياتها الزوجيّة.

مما زاد الأمور حدة بين الزوجين خاصة في الفترة الأخيرة امتلاك الزوجة منزلًا ملكًا لها، كما أنها طلبت منه بعد ذلك أن يقوم بتعليمها القيادة ؛ فالزوج بذلك سيكون لديها وظيفة حكوميّة ثابتة، ومنزل تمليك وسيارة.

فهذه رسالة موجهة له مباشرة (الآن يمكنني الاستغناء، عنك وبمنتهي السهولة) ، أو (لا قيمة لك عندي الآن) ، مما أثار حفيظته، وزاد من شعوره بالدونيّة، وبدأت انفعالاته في الازدياد والحدة، وهذا ما وضح جليًّا في الخلاف الذي نشب بينهما بسبب مزحه أثناء تعليمه لها القيادة .

يفتقد الزوج الثقة بالنفس، و النضج الانفعاليّ تجعله لا يرى من زوجته إلا الأشياء السلبيّة فلا يرى مثلا مدى تمسك زوجته به بدليل مبادرتها بطلب المساعدة من المركز لحل الخلاف بينهما، والتزامها بحضور جلسات الصلح التي حددها المركز، والصبر على تعنته ومراوغته في الحضور، واقتراح عدة حلول على المصلح في شكل طلبات حتي تصير الحياة بينهما أهدأ وأسعد، كما أن الزوج نفسه لم يستطع أن يدعي على الزوجة صفات سيئة رغم غضبه وانفعاله، ولم يذكر سوى كلمة (إنها مزعجة) ، وهذا معناه أن الزوجة لديها العديد من المميزات والصفات الرائعة .

قلة الوعي والثقافة الزوجيّة واضحة عند الطرفين في أسلوب تعاملهما مع المشكلات التي تقابلهما.

من الواضح أن الأب عانى منذ طفولته من عنف في التربيّة مع أسرته، ومن ثمَّ انعكست على معاملته لأسرته الزوجة والأبناء (كما أكدت معظم الدراسات في إساءة معاملة الأبناء، والعنف الأسريّ).

توصيات المختص النفسيّ:

ـ لابد من أن يبادر المركز بإعطاء دورات تدريبيّة للأزواج، والمقبلين على الزواج لنشر ثقافة الوعي بالتعامل مع معطيات الحياة الزوجيّة.

ـ إعادة تأهيل للأشخاص الذين يتميزون بالعنف تجاه الآخرين ـ وخاصة أقرب الناس إليهم (الزوجة، والأبناء).

ـ اهتمام المركز بمتابعة مشكلات الأبناء الذين يعانوا بالتأكيد نتيجة البيئة الأسريّة المضطربة، وسوء المعاملة النفسيّة والجسديّة، وعمل دورات إعادة تأهيل نفسيّ واجتماعيّ لهؤلاء الأبناء من قبل المتخصصين النفسيين التابعين للمركز.

ـ متابعة التزام الزوجين ببنود عقد الصلح الذي تم بينهما من خلال المختصين بالمركز، والتدخل في الوقت المناسب للمساندة، وضمان عدم العودة إلى الوضع المضطرب.

الحالة التاسعة: الرمز (هـ – أ)

أولًا: بيانات العميل.

م	البيان	البيان بعد استيفائه
١	رمز الحالة	(هـ .أ)
٢	نوع المشكلة	نفسيّة، واجتماعيّة، وقانونيّة
٣	العمر	٥٣عامًا
٤	الجنس	أنثى

٥	الجنسيّة	سعوديّة
٦	المؤهل الدراسيّ	جامعيّ
٧	الوظيفة	تعمل
٨	الحالة الاجتماعيّة	زوجة
٩	مدة الزواج	٢٧عامًا
١٠	عدد الأبناء وأعمارهم	٦أبناء
١١	الوضع الاقتصاديّ	جيّد جدًا
١٢	نوع السكن	فيلا تمليك
١٣	مكان التشخيص	المركز
١٤	عدد الإخوة	٤
١٥	الترتيب بين الإخوة	الأوسط
١٦	تاريخ تشخيص المشكلة	١٤٤٢/٣/١٦هجريّ
١٧	الوسائل المستخدمة في التشخيص	المقابلة، ودراسة الحالة، والمقاييس النفسيّة، والمكالمات التليفونيّة
١٨	مصادر المعلومات	الحالة + الزوج
١٩	خصائص المشكلة لدى الحالة	اجتماعيّة – نفسيّة

ثانيًا: المشكلة.

تتجسد مشكلة (هـ. أ) في عدة نقاط مهمة:

ـ إساءة معاملة الأولاد لفظيًّا وجسديًّا ونفسيًّا ولأتفه الأسباب.

ـ العنف الجسديّ واللفظيّ تجاه الزوجة، وعلى أبسط الأمور.

ـ الشك الدائم بسلوكيات الزوجة، وقذفها حتى أمام الأبناء.

ـ التلفظ بألفاظ بذيئة طوال الوقت أمام الأولاد حتى في الحوار العادي.

ـ رغم قدرته الماديّة إلا إنه لا ينفق علينا ما يكفينا، واشترى لنا شقة صغيرة لا تكفينا وأولادنا الستة.
ـ الزوجة ترفض التصالح، وتطلب الطلاق بشده أو الخلع.

ثالثًا: التعليق على المشكلة.

نظر مركز الاصلاح الاجتماعيّ في مشكلة الحالة (هـ . أ) التي صنفت من قبل المصلح (مشكلة اجتماعيّة نفسيّة)؛ حيث تقدم الزوج إلى المركز لمساعدته في استعادة زوجته، وقد قام المركز بالتواصل مع الزوجة وتحديد جلسات للاستماع من الطرفين أسباب المشكلة، ومن ثم محاولة التوصل إلى حلول، وعمل توافق بين الآراء ومحاولة إقناع الزوجة باستمرار الحياة الزوجيّة .

حضر الطرفان، وذكرت الزوجة أنه لا أمل في إصلاح زوجها فقد تحملته وصبرت عليه وعلى طباعه السيئة سبعة وعشرين عامًا، عمر زواجهما دون جدوى لهذ الصبر؛ حيث يقوم الزوج بإهانتها أمام أولادها، وقذفها والشك في سلوكها، والتصريح بهذا الشك علانية أمام الأبناء، بل ووصفها بأنها (زانية) ، وأنهم ليسوا أبناءه .

ووصل به الشك أنه عندما تحدثت لأحد أقاربه ليتدخل لحل أحد المشكلات بينهم، وهو (ابن خالته) اتهمها بأنهما على علاقة مشينة ببعض.

الزوج بخيل، ومقصر في توفير احتياجات الأسرة (حسب ما ذكرته الزوجة) ، وقد قام بشراء شقة صغيرة لا تكفيهم مع أولادها الستة؛ فاضطرت أن تشتري هي من مالها الشخصيّ أرضًا وتبنيها للانتقال بها، فوجئت بفرش الزوج لها بفرش مستعمل.

الزوج دائم التلفظ بألفاظ بذيئة في المنزل أمام أولاده حتى في حواره وكلامه العاديّ دون أن يكون في حالة غضب أو انفعال مما يؤثر تربويًّا على الأبناء.

اعترف الزوج وأقر بكل ما ذكرته الزوجة عنه، وعن حياتهما معا بأن كل ما ذكرته صحيح، وأنه نادم على ما فعله، ويريد استعادة زوجته، ويتعهد بتغيير سلوكياته، ولكن الزوجة رفضت رفضًا شديدًا، وتمسكت بطلب الطلاق أو الخلع.

قام المصلح الاجتماعيّ بتحديد عدة جلسات مع الزوجين كالآتي:

١٤٤٢/٣/١٦هـ، ١٤٤٢/٣/١٧هـ، ١٤٤٢/٣/٢٣هـ، ١٤٤٣/٣/٢٤هـ،، ١٤٤٢/٤/١هـ

وقام المصلح الاجتماعيّ بتقديم النصح والإرشاد لهما، وأمام إصرار الزوجة على الطلاق واعتراف الزوج بكل السلبيّات التي ذكرتها الزوجة قام بعرض اقتراح أن تعطي الزوجة فرصة أخيرة ونهائيّة للزوج، وتقوم بتجربة صادقة ونادمة على أفعاله معها، ومع أولاده وذلك لمدة (أسبوع) ، وإن لم تجد أي تغيير مما وعد به سيقوم المركز على الفور بطلب الطلاق لها .

تحليل المختص النفسيّ للمشكلة:

يتضح للمختص النفسيّ من تحليل حالة (هـ . أ) عدة نقاط:

ـ الزوج يعاني من اضطراب في الشخصيّة ربما نتيجة أحداث وأساليب تنشئة أسريّة خاطئة في مرحلة الطفولة انعكست على سمات شخصيته وخصائصها لم تعالج في سن مبكر، فبات من الصعب تغييرها في هذا العمر؛ حيث إن الإنسان يكون اتجاهاته ومعتقداته الدينيّة والاجتماعيّة والفكريّة في مرحلة الطفولة المبكرة، فإذا تم تشويهها أو تكوينها بشكل خاطئ تكون النتيجة معاناة لا تنتهي لهذ الفرد، وكل من يتعامل معه (كحالة الزوج).

ـ يفتقد الزوج الثقة بالنفس، والنضج الانفعاليّ، ويظهر هذا بوضوح في شكه المستمر، غير المبرر في زوجته يصل إلى حد التصريح بذلك الشك أمام الأبناء دون أي اكتراث لحالتهم النفسيّة نتيجة هذه الاتهامات الخطيرة.

ـ حالة الشك لدى الزوج تصل إلى حد (الوسواس القهريّ)؛ فنجد أن الفكرة مسيطرة على الزوج طوال الوقت، ولا يستطيع التخلص منها مهما فعلت الزوجة، ورغم ندمه بعد ذلك على اتهامها بهذا الاتهام الخطير.

ـ اضطراب شخصيّة الزوج تجعله يصل إلى حد التبلد العاطفيّ، فلا يكترث لأمر أسرته، ويقوم بإيذائهم جسديًّا ونفسيًّا ولفظيًّا دون أن تتحرك مشاعره نحوهم، وصلت في أحد المرات إلى رفع السلاح الحاد (الساطور) على أحد أبنائه وهو يحاول فضَّ شجار بينه وبين والدته، ودون أن يعير اهتمامًا لما قد يسببه هذا في نفوس أبنائه من كره وحقد له، واضطراب في شخصياتهم، وإصابتهم بالعديد من المشكلات النفسيّة يعانون منها طوال حياتهم .

ـ لم يكن صبر الزوجة على تصرفات الزوج وسلوكياته المشينة في محلها؛ فالصبر لم يكن علاجًا فكان لابد لها من وقفة في مرحلة مبكرة من حياتهم الزوجيّة، والتصدي بمساعدة الحكماء من الأهل لردع تصرفات الزوج، أو الانفصال عنه بالمعروف قبل أن يتكبد الجميع، وأهمهم الأبناء ما يتكبدون اليوم من معاناة، وأمراض واضطرابات نفسيّة نتيجة الحياة الأسريّة المضطربة الذي يعيشونها مع والديهم.

ـ قلة الوعي والثقافة الزوجيّة واضحة عند الطرفين في أسلوب تعاملهما مع المشكلات التي تقابلهما.

توصيات المختص النفسيّ:

ـ لابدّ أن يبادر المركز بإعطاء دورات تدريبيّة للأزواج، والمقبلين على الزواج لنشر ثقافة الوعي بالتعامل مع معطيات الحياة الزوجيّة.

ـ إعادة تأهيل للأشخاص الذين يتميزون بالعنف تجاه الآخرين، وخاصة أقرب الناس إليهم (الزوجة، والأبناء).

ـ اهتمام المركز بمتابعة مشكلات الأبناء الذين يعانوا بالتأكيد نتيجة البيئة الأسريّة المضطربة، وسوء المعاملة النفسيّة والجسديّة، وعمل دورات إعادة تأهيل نفسيّ واجتماعيّ لهؤلاء الأبناء من قبل المتخصصين النفسيين التابعين للمركز.

ـ سن قوانين لحماية الزوجات والأبناء من العنف الأسريّ، وتفعيلها بشكل جديّ وحقيقيّ، وإلا أصبحنا مشاركين في إنتاج جيل مضطرب يخرج للمجتمع فيدمره بدلًا من أن يعمره.

الحالة العاشرة: الرمز (م – أ).

أولًا : بيانات العميل.

م	البيان	البيان بعد استيفائه
١	رمز الحالة	(م .أ)
٢	نوع المشكلة	نفسيّة اجتماعيّة
٣	العمر	٥٣عامًا
٤	الجنس	أنثى
٥	الجنسيّة	سعوديّة
٦	المؤهل الدراسيّ	جامعيّ
٧	الوظيفة	تعمل
٨	الحالة الاجتماعيّة	زوجة
٩	مدة الزواج	١٥عامًا
١٠	عدد الأبناء وأعمارهم	٥ أبناء
١١	الوضع الاقتصاديّ	جيّد
١٢	نوع السكن	شقة إيجار
١٣	مكان التشخيص	المركز
١٤	عدد الإخوة	٤
١٥	الترتيب بين الإخوة	الأوسط
١٦	تاريخ تشخيص المشكلة	١٤٤٢/٣/١٦هجريّ
١٧	الوسائل المستخدمة في التشخيص	المقابلة، ودراسة الحالة، والمقاييس النفسيّة، والمكالمات التليفونيّة
١٨	مصادر المعلومات	الحالة + الزوج
١٩	خصائص المشكلة لدى الحالة	اجتماعيّة – نفسيّة

ثانيًا : المشكلة.

تتجسد مشكلة (م.أ) في عدة نقاط مهمة:

ـ إساءة معاملة الأولاد لفظيًّا وجسديًّا ونفسيًّا لأتفه الأسباب .

ـ العنف الجسديّ ـ واللفظيّ تجاه الزوجة .

ـ رغم قدرته الماديّة إلا أنه لا ينفق علينا ما يكفينا، واشترى لنا شقة صغيرة لا تكفينا وأولادنا الخمسة .

ـ الزوج لا يتحمل مسؤولياته الأسريّة، ويركز على نفسه فقط .

ـ الزوج يبالغ في الاهتمام بالمظاهر، ولو على حساب أسرته .

ثالثًا: التعليق على المشكلة.

نظر مركز الإصلاح الاجتماعيّ في مشكلة الحالة (م . أ) التي صُنِفت من قبل المصلح (مشكلة اجتماعيّة نفسيّة)؛ حيث تقدمت الزوجة إلى المركز لمساعدتها في حل مشكلتها مع زوجها، ومحاولة إصلاحه، قام المركز بتحديد جلسة للاستماع للطرفين لمحاولة التوفيق بين وجهات النظر، وحل المشكلة ولكن استجابت الزوجة بالحضور، ولكن الزوج لم يحضر ورفض حتى الرد على المكالمة، والتحدث في الموضوع .

ذكرت الزوجة أن كل ما تطلبه من الزوج المعاملة بما يرضي الله، والامتناع عن استخدام أسلوب الضرب، والإهانة لها ولأولادها .

الزوج سيئ الطباع، ويعاملها بعنف لفظيّ وجسديّ، ولدى الزوجة تقارير طبية بالإصابات التي حدثت لها نتيجة الضرب .

كما اشتكت الزوجة أنه على الرغم من قدرة الزوج الماديّة حيث يمتلك (مزرعة، واستراحة، وسيارة) إلا أنه مستأجر شقة صغيرة لهم للإقامة فيها، وبالطبع هي لا تكفيهم وأولادهما الخمسة، ولا حتى يهتم بصيانة الشقة للخلل الذي يحدث فيها، و رغم تلف أشياء كثيرة بها مما يصعب عليهم الإقامة بها بشكل واضح، مما اضطرت الزوجة إلى شراء شقة أكبر من مالها الخاص بجوار سكن أسرتها للإقامة فيها، ولو حتى في أيام العطلات، ورغم غضبها من زوجها إلا أنها تستقبله في هذه الشقة ولا تمنعه من دخولها .

ذكرت الزوجة أيضًا أن الزوج أجبرها من قبل على قرض باسمها، وإعطائه المبلغ لشراء منزل كبير لهم، ولكنها فوجئت بأنه قام بصرف كل مبلغ القرض على المظاهر الشخصيّة له .

أودع الزوج في السجن من قبل بسبب تراكم ديون عليه من شركات زراعيّة، ورغم ذلك وقفت الزوجة بجانبه وتحملته.

حاول المصلح الاجتماعيّ أن يتصل بالزوج للحضور، ولكنه رفض وأصبح لا يرد على أي مكالمة ترد من المركز .

اقترح المصلح الاجتماعيّ على الزوجة بالتواصل مع أسرة الزوج والده مثلا فذكرت الزوجة بأن زوجها على خلاف قديم مع والده، وبينهم قطيعة دامت اليوم ٣٠ عامًا، وجدته والدة الأم هي من قامت بتربيته .

اقترح المصلح الاجتماعيّ استمرار محاولة التواصل مع الزوج لتقريب وجهات النظر، وتحقيق مطالب الزوجة العادلة بضمان استقرار أسرتها وسعادتها.

تحليل المختص النفسيّ للمشكلة :

يتضح للمختص النفسيّ من تحليل حالة (م . أ) عدة نقاط :

ـ الزوج يعاني من اضطراب في الشخصيّة نتيجة أساليب تنشئة أسريّة خاطئة في مرحلة الطفولة من قسوة وتعذيب من قبل الأب الذي كان يقسو في معاملته، وانتهت بتخليه عنه، ثم تربيته في بيت جدته لأمه التي حاولت تعويضه عن ما قاساه مع والده، فأفرطت في تدليله وما بين القسوة والتدليل تكون النتيجة سلبية، انعكست على سمات شخصيته وخصائصه، ولم تعالج في سن مبكر، فأحدثت لديه هذا الاضطراب في الشخصيّة، وانعكس على أسرته وأولاده فيما بعد .

حيث إن الإنسان يكون اتجاهاته ومعتقداته الدينيّة والاجتماعيّة والفكريّة في مرحلة الطفولة المبكرة، فإذا تم تشويهها أو تكوينها بشكل خاطئ تكون النتيجة معاناة لا تنتهي لهذا الفرد، وكل من يتعامل معه (كحالة الزوج).

ـ يقوم الزوج بحيل دفاعيّة سلبية للهروب مما قاساه في صغره، وما تربى عليه من عدم تحمل للمسئولية بالمبالغة بالاهتمام بمظهره سواء مظهره الشخصيّ أو مظهره العام كوضع اجتماعيّ بامتلاك سيارة، ومزرعة، واستراحة في الوقت الذي لا يستطيع فيه توفير مسكن ملائم لأسرته وأولاده.

ـ العنف الجسديّ واللفظيّ والنفسيّ الذي يقوم به الزوج تجاه زوجته وأولاده ما هو إلا مخزون الحقد والكراهيّة الذي تكون منذ الصغر من قسوة الأب، وممارساته التربويّة الخاطئة معه .

ـ الزوج يحتاج بالتأكيد إلى إعادة تأهيل من قبل متخصصين نفسيين، وإلا سيمثل خطورة كبيرة على أسرته، وسيقوم بإيذائهم بصورة أكبر مما عليه .

توصيات المختص النفسيّ:

ـ لابد أن يبادر المركز بإعطاء دورات تدريبيّة للأزواج، والمقبلين على الزواج لنشر ثقافة الوعي بالتعامل مع معطيات الحياة الزوجية .

ـ إعادة تأهيل للأشخاص الذين يتميزون بالعنف تجاه الآخرين، وخاصة أقرب الناس اليهم (الزوجة، والأبناء).

ـ اهتمام المركز بمتابعة مشكلات الأبناء الذين يعانون بالتأكيد نتيجة البيئة الأسريّة المضطربة، وسوء المعاملة النفسيّة والجسديّة، وعمل دورات إعادة تأهيل نفسيّ واجتماعيّ لهؤلاء الأبناء من قبل المتخصصين النفسيين التابعين للمركز .

ـ سن قوانين لحماية الزوجات والأبناء من العنف الأسريّ وتفعيلها بشكل جديّ وحقيقيّ، وإلا أصبحنا مشاركين في إنتاج جيل مضطرب يخرج للمجتمع فيدمره بدلًا من أن يعمره .

الفصل الخامس

نتائج الدراسة وتوصياتها

أولًا: مناقشة النتائج في ضوء الأهداف.

ثانيًا : توصيات الدراسة.

ثالثًا : مقترحات البحوث المستقبلية.

أولًا : نتائج الدراسة.

توصلت الدراسة الحاليّة إلى عدد من العوامل، والأسباب الدافعة إلى مشكلة العنف ضد الزوجة بمنطقة القصيم وحددتها في النقاط التالية :

١- عدم التكافؤ بين الزوجين في المستوى (العلميّ، والمهنيّ، والاقتصاديّ، والاجتماعيّ) فروق العمر بين الزوجين.

٢- إجبار بعض الشباب والفتيات ببعض العائلات بالالتزام بالزواج من ابنة العم، وابن العم، أو أحد الأقارب من العائلة دون الاهتمام بمشاعرهم الخاصة .

٣- بعض العادات والتقاليد والأفكار الخاطئة عن الحياة الزوجيّة لدى بعض العائلات.

٤- التدخل السلبيّ في حياة الأزواج من قبل المقربين منهم، وتقديم النصائح الخاطئة.

٥- انخفاض مستوى الوعي، والثقافة الزوجيّة، وأهميتها بين الشباب المقبلين على الزواج.

٦- ترك الزوجة منزل الزوجيّة.

٧- الخروج بدون إذن الزوج.

٨- الزواج بأخرى دون مراعاة الشعور من العوامل المسببة للعنف الأسريّ ضد الزوجة.

٩- إدمان الخمر أو المواد المخدرة من أهم العوامل المسببة للعنف الأسريّ ضد الزوجة.

١٠- الشك والريبة من أهم العوامل المسببة للعنف الأسريّ ضد الزوجة.

١١- الأساليب الخاطئة للتنشئة الأسريّة غير السويّة التي تشكل الشخصيّة بشكل سلبيّ (التدليل الزائد، والقسوة، والإهمال، والحماية الزائدة، والتجاهل، والعنف بجميع أنواعه، والحرمان من مشاعر الحب والمودة) مما تنعكس على حياته، وأسلوب معاملته للزوجة والأبناء فيما بعد.

١٢- عدم وجود أساليب مقننة، وقوانين لحماية الزوجات من عنف الأزواج، وإن وجدت فهي غير مفعلة بالشكل الكامل.

١٣- انخفاض مستوى الوعي بأن المرض النفسيّ مرض مثل كل الأمراض يمكننا التوجه إلى متخصص وعلاجه دون أن يكون لذلك أي علاقة بـ(العار) ، أو التقليل من الشأن أمام المجتمع .

كما حددت الدراسة الحاليّة مجموعة من الآثار النفسيّة، والاجتماعيّة لظاهرة العنف ضد الزوجة كالتالي:

الآثار النفسيّة للعنف ضد الزوجة:

١- ضعف قدرة الزوجة على تحمل الإحباطات المتكررة، والضغط النفسيّ.

٢- ضعف الإحساس بالمسؤولية تجاه أفراد الأسرة.

٣- تدني الشعور بالذات نتيجة العادات والتقاليد البالية التي تقنعها بأن الضرب "غير الشرعي" تصرف عاديّ، وليس تصرفًا مشينًا مرفوضًا.

٤- انتشار حالات الاكتئاب لدى الزوجات تنعكس على أسلوب حياتهن، وتمتد لتشمل معاملة أطفالهن وأزواجهن، وجميع من حولهن بشكل سلبي

٥- اضطراب الشخصيّة، والإصابة بالأمراض النفسية المختلفة.

الآثار الاجتماعية المترتبة على العنف ضد الزوجة:

١- انتشار ظاهرة الطلاق الفعليّ، أو الطلاق العاطفيّ بين الأسر.

٢- بعض مظاهر التفكك الأسريّ، والأسرة نواة المجتمع فإذا تفككت أدى إلى تدمير المجتمع بدلًا من الانشغال ببنائه.

٣- قطع صلة الأرحام بين العائلات بسبب المشكلات الزوجيّة (بالنسبة إلى الأزواج التي تجمعهم صلة قرابة) .

٤- تشرد الأطفال ومعاناتهم، وإصابتهم بالعديد من الأمراض الاجتماعيّة والنفسيّة الخطيرة نتيجة رؤية مظاهر العنف داخل المنزل بين أقرب شخصين لهم، وهما (الأب والأم) ، ونتيجة الحياة في بيئة مضطربة .

ثانيا: توصيات الدراسة.

١- إعداد دورات تدريبيّة متخصصة للشباب المقبلين على الزواج (الشباب والفتيات) لزيادة الوعي بالثقافة الزوجيّة، وتعديل الأفكار الخاطئة المتعلقة بالحياة الزوجيّة.

٢- سن قوانين لحماية المعنفين من الزوجات، أو الأطفال وإن وجدت لابد من تفعليها حتى تكون رادعًا لبعض المتساهلين.

٣- إعداد برامج تأهيل نفسيّ للمعنفين لإزالة الآثار السلبيّة التي ترتبت على استخدام العنف معهم.

٤- إعداد برامج تأهيل نفسيّ للأشخاص التي ثبتت عليهم استخدام العنف مع زوجاتهم وأطفالهم لتعديل سلوكياتهم العنيفة.

٥- تبني الدولة حملة قوميّة للتوعية ضد العنف على الزوجات عن طريق استخدام وسائل الإعلام، والجهات المتخصصة.

٦-متابعة الحلات التي ترد إلى مراكز الإصلاح الأسريّ المختلفة بعد انتهاء المشكلة سواء بالتصالح، أو الانفصال لتقديم المساعدة والمساندة والتأكد من استقرار الحياة الأسريّة.

ثالثًا: مقترحات البحوث المستقبليّة.

١/ فاعليّة مقترح لتدريب المقدمين على الزواج بالحقوق الزوجيّة وفق التشريعات والأنظمة القانونيّة.

٢/ دور المنظومة المجتمعيّة في وضع استراتيجيّة مقترحة لحماية حقوق الزوجة من العنف الأسريّ.

٣/ الاستفادة من التقنيات الحديثة لرفع كفاءة التعامل مع العنف الأسريّ وآثاره.

قائمة المصادر والمراجع

١- ابن منظور : لسان العرب ، بيروت للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٥٦م.

٢- بدوي ، عبد الرحمن عبد الله علي : العنف ضد المرأة في المجتمع السعوديّ : دراسة ميدانيّة عن النساء المعنفات في مدينة الرياض ، مجلة كلية التربية ، جامعة الازهر ، ٢٠١٧م.

٣- حسين محمد صالح الجازي: العنف الأسريّ في البادية الجنوبيّة في الأردن: دراسة ميدانيّة حوليات كلية الآداب عين شمس ، ٢٠١٣م .

٤- حنان قرقوتي : عنف المرأة في المجال الأسريّ ، كتاب الأمة العدد ١٧١، إدارة البحوث والدراسات الإسلاميّة ، قطر ١٤٣٧هـ .

٥- زهير حطب : تطور بنى الأسرة العربية والجزور التاريخيّة والاجتماعيّة لقضاياها المعاصرة ، ط١ ، معهد الإنماء العربيّ ، بيروت ١٩٧٦م.

٦- سارة بنت فواز الحربي : عنف الرجل ضد المرأة في المجتمع السعوديّ : دراسة ميدانيّة مطبقة على عينة من المعنفات في مدينة الرياض. رسالة دكتوراه ،جامعة الملك سعود، كلية الآداب، قسم الدراسات الاجتماعيّة ، ٢٠١٥م.

٧- سعد، ربا عنان : العنف ضد المرأة في مكان العمل في المؤسسات الحكوميّة والخاصة في مدينة جنين ، رسالة ماجستير، جامعة النجاح العربية، كلية الدراسات العليا ، ٢٠١٥م .

٨- سلطان، وسف محمد وراشد، محمد جمال الدين و هلال، سامية عبد السمع وأحمد، مصطفى حمدي ، دراسة أسباب وآثار العنف ضد المرأة الريفيّة في محافظة أسيوط ، ٢٠١٧م .

٩- سهيلة محمود بنات : العنف ضد المرأة: أسبابه، آثاره وكيفيّة علاجه، الأردنّ ،عمّان: دار المعتزّ، ٢٠٠٨م . سهيلة محمود بنات : العنف ضد المرأة: أسبابه، آثاره وكيفية علاجه، الأردن ،عمّان: دار المعتزّ، ٢٠٠٨م .

١٠- سهير عبد الحفيظ الغالي :الخلافات الزوجيّة أسبابها أشكالها مسارها في المحكمة الشرعية ، ط١ ، دار الرشاد الإسلامية ، بيروت ، ٢٠٠٣م .

١١- سهير عادل العطار : علم الاجتماع العائليّ، دار الحصريّ للنشر ،عمان الأردن ، ٢٠١٣م.

١٢- سمية طالب : التصورات الاجتماعيّة للعنف المسلط على الزوجة : دراسة ميدانيّة على عينة من الزوجات المعنفات بدائرة أم البواقي، رسالة ماجستير، جامعة العربيّ بن مهيدي، كلية العلوم الاجتماعيّة، قسم العلوم الاجتماعيّة ، ٢٠١٥م.

١٣- شوق، طريف محمد، ومحمد حسن عبد الله. توكيد الذات والتوافق الزواجيّ : دراسة ميدانيّة على عينة من الأزواج المصريين. المجلة العربيّة للعلوم الإنسانيّة،١٩٩٩م .

١٤- عباس محمود العقاد : المرأة في القرآن ، دار اليقين ٢٠١٦م .

١٥- محمد فاضل مختار الشنقيطي : المرأة ومكانتها في الإسلام ، دار كتب ومؤلفين ، ٢٠١٣م .

١٦- منى فياض : الطفل والتربيّة المدرسيّة في الفضاء الأسريّ والثقافي ، ط١ الدار البيضاء ، المركز الثقافي العربي.

17 -The roles of victim and offender alcohol use in sexual assaults: results from the National Violence Against Women Survey"

18-Goldman L, et al., eds. Intimate partner violence. In: Goldman-Cecil Medicine. 26th ed. Elsevier; 2020. https://www.clinicalkey.com. Accessed Dec. 18, 2019

19- Avni Amin, Violence against women: health consequences, prevention and response, Geneva, Switzerland: World Health Organization, Page 15. .

20- Virginie Le Masson, Colette Benoudji, Sandra Sotelo Reyes and others (2017), VIOLENCE AGAINST WOMEN AND GIRLS AND RESILIENCE , London: BRACED Knowledge Manager

.Wild, K.J., Gomes, L., Fernandes, A., DeAraujo, G., Madeira, I21

.Matos, L., McDonald, S. & Taft, A 2019Responding to violence against women: A qualitative .

،study with midwives in Timor-Leste. Women and Birth

22- – Bandura, A. Social – learning theory of22identificatio processes, In: Gosline, D.A., Handbook of socialization theory and research. (Ed.), Chicago, Rand Mcanlly Publishing Company. Benson, H. Marriage we know? What should we do it? Family Relations

24-Bui, Q.N. Hoang, T.X. & Le, N.T.V. (٢٠١٨), The effect of domestic violence against women on child welfare in Vietnam. Children and Youth Services Review, ٩٤ ٧٠٩– ٧١٩, Das, T. & Roy, T.B. More than individual factors; is there any contextual .(٢٠٢٠)

25-effect of unemployment, poverty, and literacy on the domestic spousal violence against women? .A multilevel analysis on Indian context. SSM – Population Health

26- .Gonzalez, J.M.R., Jetelina, K.K., Olague, S. & Wondrack, J.G 2018Violence against women . ،increases cancer diagnoses: Results from a metanalytic Review. Preventive Medicine

27- McGowan, J. & Elliott, K 2019Targeted violence perpetrated against women with disability by . .،neighbours and community members. Women's Studies International Forum

28- Berkowitz, l., (1993). Aggression: its causes, consequences, and control. New York, Megrom-Hill, Inc

Michau, L., Namy, S. (٢٠٢١), SASA! Together: An evolution of the SASA! approach to prevent .violence against women. Evaluation and Program Planning, ٨٦

29- & .Minchella, S., Leo, A., Orazi, D., Mitello, L., Terrenato, I

Latina, R. (٢٠٢١), Violence against women: An observational study in an Italian emergency department. Applied N .،g Research

30-Shaffer, D.R. (١٩٩٤), Social and personality Development. California, Brooks/Cole Publishing Co

العنف الأسري وعلاقته بالانحراف الفكري
«دراسة وصفية مطبقة على مكاتب الاستشارات الأسرية ولجان التنمية الحكومية والأهلية ودور التوجية الاجتماعي في مدينة بريدة»

أ. منال بنت عبدالرحمن الغفيص
أخصائية اجتماعية ـ طالبة دكتوراه علم الاجتماع
كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية ـ جامعة القصيم

ملخص الدراسة

عنوان الدراسة: ظاهرة العنف الأسريّ وعلاقتها بالانحراف الفكريّ: دراسة الجهود الوطنيّة المبذولة للحد من الظاهرة في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠م.

أسئلة الدراسة: ما الدور الحقيقيّ لظاهرة العنف الأسريّ وعلاقتها بالانحراف الفكريّ داخل المجتمع السعوديّ خاصة منطقة القصيم؟ **وتنبثق من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعيّة التالية:**

ـ ما حجم ظاهرة العنف الأسريّ ومظاهره في مجتمع الدراسة؟

ـ ما مظاهر الانحراف الفكريّ في مجتمع الدراسة؟

ـ ما أسباب العنف الأسريّ، والآثار المترتبة عليه في مجتمع الدراسة؟

ـ ما التصور المقتَرَح للحدِّ من الانحراف الفكريّ في مجتمع الدراسة؟

ـ ما التدابير الوقائيّة التي تحد من تأثير ظاهرة العنف الأسريّ على الانحراف الفكريّ في مجتمع الدراسة؟

أهداف الدراسة: جاءت أهداف الدراسة للتعرف على:

ـ تحديد حجم ظاهرة العنف الأسريّ، ومظاهره في مجتمع الدراسة.

ـ الوقوف على العلاقة بين العنف الأسريّ، والانحراف الفكريّ ومظاهره في مجتمع الدراسة.

ـ تحديد أسباب العنف الأسريّ، والآثار المترتبة عليه حتى يمكن الوصول إلى طرق التغلب عليه.

ـ تصور مقترح للحد من الانحراف الفكريّ، والخروج باستراتيجية أوَّلية لمواجهة هذه المشكلة.

ـ الوصول إلى تدابير وقائيّة للعمل على الحد من تأثير العنف الأسريّ على الانحراف الفكريّ في مجتمع الدراسة.

منهج الدراسة: المنهج المستخدم هو المنهج الوصفيّ؛ لأنه أنسب إلى معرفة الواقع لجوانب الدراسة.

عينة الدراسة: تكونت عينة الدراسة من الباحثين والأخصائيين والاستشاريين في مكاتب التوجيه والاستشارات الأسريّة، ولجان التنمية الحكوميّة والأهليّة بمنطقة القصيم، وبلغ حجم عينة الدراسة (١٦٠) موظفًا وموظفة للعام الهجري ١٤٤٢هـ.

أداة الدراسة: استخدمت الباحثة أداة الاستبانة لجمع البيانات.

أهم نتائج الدراسة:

١- توجد علاقة ارتباط طرديّة موجبة ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى (٠,٠٥) بين ظاهرة العنف الأسريّ، والانحراف الفكريّ، وأنه كلما زادت ظاهرة العنف الأسريّ أدى ذلك إلى زيادة الانحراف الفكريّ.

٢- أهم مظاهر الانحراف الفكريّ: الفهم الخاطئ للمسائل والأحكام الشرعيّة، وسوء التعامل والقسوة في الأسلوب مع الآخرين المخالفين لهم، وسوء الظن بالآخرين وإدانة البريء وخاصة إذا خالف رآيهم، والتشدد الفكريّ وإلزام الآخرين به.

٣-أهم مظاهر العنف الأسريّ: التهديد بالضرب، والحرمان من شيء ضروريّ، والإجبار بالقوة على القيام بعمل ما، والضرب الذي ينتهي بجرح.

أهم توصيات الدراسة: وتتمثل في الآتي:

١-ضرورة نشر ثقافة احترام الجنس الآخر في الأسرة، وثقافة التحاور مع الأسرة بأساليب واعية، والعمل على تفعيل دور الأسرة في نشر الفكر المعتدل بين الأبناء.

٢-الحث على طلب العلم الشرعيّ، وثقافة التعامل السليم مع الآخر، وضرورة نشر الوعي عن خطورة الانحراف الفكريّ وصوره.

أهم المقترحات: وتتمثل في الآتي:

ـ توفير أماكن آمنة للنساء والأطفال يمكنهم الذهاب إليها للشعور بالأمان، ولو لوقت يسير، ويمكن متابعتهم هناك من قبل المختصين.

ـ تعليم الأطفال، وتدريبهم على التحكم بموجات الغضب والمشاعر السلبيّة لتساعدهم على تكوين علاقات مستقبليّة آمنة وسليمة .

المقدمة:

تشغل ظاهرةُ العنف الأسريّ حيّزًا كبيرًا من اهتمام المشتغلين بالعلوم الإنسانيّةِ عامةً، ولاسيما في المطالبةِ بتكاتُف الجهود للحدِّ منها أو التخفيف من حدتها؛ بغية معالجتها بالطرائق العلمية الصحيحة التي تعاني منها أغلب المجتمعات نظرًا إلى وجود قصور في عمليات التنشئة الاجتماعيّة؛ إذ تُعد الأسرةُ هي البيئة التي يكتسب فيها الطفلُ القيمةَ الاجتماعيةَ، والدينيةَ والثقافيةَ والخلقيةَ، والتي تُعَدُّ حجر الأساس في تشكيل معايير أفكاره وسلوكه واتجاهاته، فضلًا عن عاداته. وفي مجمل القول، يمكننا الجزمُ: إن الأسرة هي المصنع الرئيس للمواطن الصالح وفق المعايير القويمة للتنشئة الأسريّة والمجتمع بأسره [١].

١ عاطف مفتاح أحمد عبد الجواد. العلاقة بين العنف الأسريّ الموجه نحو الأبناء وممارستهم للعنف المدرسيّ في إطار خدمة الفرد السلوكية. ص ٤٩. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعيّة والعلوم الإنسانيّة. (٢٠٢٠). ط (٣).

ويشكل العنفُ السلوكَ المرفوضَ في كل المجتمعات الإنسانيّة أينما كانت، لما يمثله من انعكاساتٍ ضارة على كيان الأسرة والمجتمع، فهو يمثل تهديدًا لسلامة الأسرة، وأمن أفرادها، إذ يشكِّل العنف تهديدًا خطيرًا لحقوق الإنسان خاصةً المرأة والطفل الذين هم أكثر الأفراد ضحايا وعرضةً لأضراره.

جاءت ظاهرةُ العنف الأسريّ نتيجةً لضغوطات الحياة؛ فالضغطُ النفسيُّ والإحباطُ المتولدُ من طبيعةِ الحياة اليوميّة، تُعَدُّ من المنابع الأوليّة والأساسيّة لمشكلة العنف الأسريّ. كما نلاحظ أن العنف سلوكٌ مُكتَسَب يتعلمه الفرد خلال أطوار التنشئة الاجتماعيّة، فالأفراد الذين يكونون ضحيةً له في صغرهم، يمارسونه على أفراد أسرهم في المستقبل، كذلك فإن القيم الثقافيّة والمعايير الاجتماعيّة تؤدي دورًا كبيرًا، ومهمًّا في تبرير العنف؛ إذ إن قيم الشرف والمكانة الاجتماعيّة تحددها معاييرُ معينةٌ تستخدم العنفَ أحيانًا كواجب وأمر حتمي[١].

كما نجد أن الانحرافَ الفكريّ يُعدُّ نتيجةً من نتائج العنف الأسريّ؛ حيث نجد أنه أشد خطرًا وأعظم فتنةً، كما أنه يُعَدُّ من أخطر أنواع الانحراف لما يُحدِثُه من تأثيراتٍ عظيمة في العزائم وضياع الشخصية. وهو من أهم مهدِّدات الأمن المجتمعيّ العربيّ من خلال بثِّه للفكر المتطرف الذي يتَّخذُ من الدين الإسلاميّ ستارًا للنشر والترويج بين شباب الأمة الإسلاميّة. ويبدأ الانحراف في الغالب من أصغر خليّة في المجتمع وهي الأسرة، وعن طريق سلوكيات شاذة هدفها العام المعارضة لكل ما هو سياسيّ وتربويّ ودينيّ. وقد أجمع العديدُ من الباحثين على أن أهم العوامل المؤدية للانحراف الفكريّ، قصور التربية الإيجابيّة المعتدلة، وقلة الفقه في الدين[٢].

كما تظهر مظاهرُ الانحرافِ الفكريّ بسبب قلة المتابعة من الأسرة، بالإضافة إلى التفكك الأسريّ والقصور في الأساليب التربويّة والأسريّة، وضعف الحوار والشورى بين أفراد الأسرة. وهناك دورٌ تربويٌّ من المفتَرَض أن تقوم به المؤسساتُ التربويّة ممثَّلةً في المدارس والجامعات. كما يعنى علمُ الاجتماع بمعالجة الانحراف الفكريّ، وبحثه من خلال متابعة الظواهر واستقرائها التي تحدث في المجتمعات نتيجة للعديد من العوامل منها: التغيُّر في طبيعة العلاقات كنتيجةٍ للتطورات العلميّة والصناعية السليمة المتلاحقة، وما أحدثته من تغيير في فكر الإنسان التي أدت إلى ظهور العديد من المتناقضات في الحياة الاجتماعيّة... وظهور مثل هذه المشكلات [٣].

ومن هنا نجد أن من أهم الظواهر السلبيّة التي ظهرت نتيجة العنف الأسريّ هو الانحراف الفكريّ الذي ظهر على كثير من شباب المجتمعات، لذا جاءت هذه الدراسة لوصف ظاهرة العنف الأسريّ وتحليلها، وعلاقتها بالانحراف الفكريّ، مطبَّقةً على مكاتب الاستشارات الأسريّة، ولجان التنمية الحكوميّة والأهليّة، ودار التوجيه الاجتماعيّ بمنطقة القصيم في المملكة العربيّة السعوديّة.

---

١ توري محمد أحمد شقلابو ، العنف الأسريّ : الأسباب والآثار وطرق الوقاية، ص ١١٦ ، مركز جيل البحث العلمي ،٢٠١٥م ، العدد ٥ .

٢ علي بن فايز الجحني ، الانحراف الفكريّ ومسؤولية المجتمع ، ص ٥٨ ، جامعة الملك خالد – كلية المعلمين – مركز البحوث التربويّة ، ٢٠٠٨م ، العدد ١٢ .

٣ عبد المحسن بدوي محمد أحمد ، الإعلام والانحراف الفكريّ ، ص ٥٠ ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ٢٠١٠م ، العدد ٣٣٦ ، مجلد ٢٩.

مشكلة الدراسة:

يشكِّل العنفُ الأسريّ خطورةً كبيرةً؛ فهو –من جهة– يصيب الخليّةَ الأولى للمجتمع بالخللِ مما يعيقها عن أداء وظائفها الاجتماعيّة والتربويّة الأساسيّة، ومن جهةٍ أخرى يساعد على إعادة إنتاج أنماط السلوك والعلاقات غير السويّة بين أفراد الأسرة الواحدة، ممَّا يجعل من الواجب الاهتمام بهذه الظاهرة للحدِّ منها، فالعنف الأسريّ لم تقره الشرائعُ السماويّةُ، ولا القوانين، ولم تعرفه تقاليدُ المجتمعات العربيّة القائمة على الأُسَر الممتدة التي تربط بين أفرادها المحبة والاحترام المتبادل. وتتعدد أشكالُ العنف الأسريّ بتعدد الأطراف المكونة للعلاقات الأسريّة.

على الجانب الآخر، يظهر لنا جليًّا أن ظاهرة الانحراف الفكريّ تُعَدُّ أبرزَ الظواهر العالميّة وأكثرها فداحةً وانتشارًا، فيما تبرز خطورة تلك الظاهرة إلى الآثار الممتدة على المجتمع بشكلٍ عام، وعلى الأسر بشكلٍ خاص. وتتعاظم تلك الآثارُ في كونها علاقةً تكامليةً تبادليةً، والتي تتخذ مظهرًا دينيًّا برَّاقًا لبث الأفكار المنحرفة في المجتمعات التي تتعارض بشكل رئيس مع الوظيفة الأساسيّة للإنسان، وهي إعمار المجتمع لا إهلاكه[1].

والأسرة قد لا تكون هي السبب في انحراف سلوك أبنائها، لكنها بعدم اهتمامها بهم، وقضاء الوقت اللازم معهم، ومحاولة سد احتياجاتهم، والتعامل مع مشكلاتهم، وخاصةً في مرحلة الطفولة والمراهقة، فإنها تهيّئ الظروفَ للانحراف والعنف. ومن هنا يتضح أن العنف الأسريّ يولّد العديدَ من المشاكل الاجتماعيّة والنفسيّة على الأطفال، وعلى المجتمع بشكلٍ عام؛ حيث إنه يؤدي –في بعض الأحيان– إلى الانحراف الفكريّ الذي يُعَدُّ من المخاطر الكبيرة التي تواجه الشبابَ في هذا العصر. ومن ذلك جاء الاهتمامُ بدراسةِ ظاهرة العنف الأسريّ وعلاقتها بالانحراف الفكريّ.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسةُ إلى تحقيق الهدف الرئيس الآتي: التعرف على الدور الحقيقيّ لظاهرة العنف الأسريّ، وعلاقتها بالانحراف الفكريّ داخل المجتمع السعوديّ، وخاصة منطقة القصيم، وفي ضوء هذا الهدف يمكن صياغة مجموعة من الأهداف الفرعية على النحو **الآتي**:

١- تحديد حجم ظاهرة العنف الأسريّ، ومظاهره في مجتمع الدراسة.
٢- الوقوف على العلاقة بين العنف الأسريّ، والانحراف الفكريّ ومظاهره في مجتمع الدراسة.
٣- تحديد أسباب العنف الأسريّ، والآثار المترتبة عليه حتى يمكن الوصول إلى طرائق التغلب عليه.
٤- تصور مقترح للحد من الانحراف الفكريّ، والخروج باستراتيجية أوَّلية لمواجهة هذه المشكلة.
٥- الوصول إلى تدابير وقائيّة للعمل على الحد من تأثير العنف الأسريّ على الانحراف الفكريّ في مجتمع الدراسة.

---

١ محمد خلف بن سلامة؛ محمد فلاح الخوالدة. التحديات التي تواجه الأسرة المسلمة في ظل أزمة المتطرفين دينياً (التفكك الأسريّ)، ص ٤٤. دراسات علوم الشريعة والقانون. (٢٠١٧).

تساؤلات الدراسة:

واستنادًا إلى الطرح السابق، تسعى الباحثة إلى الإجابة عن التساؤل الرئيس: ما الدور الحقيقيّ لظاهرة العنف الأسريّ وعلاقتها بالانحراف الفكريّ داخل المجتمع السعوديّ خاصة منطقة القصيم؟

وتنبثق من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية **الآتية:**

١- ما حجم ظاهرة العنف الأسريّ ومظاهره في مجتمع الدراسة؟
٢- ما مظاهر الانحراف الفكريّ في مجتمع الدراسة؟
٣- ما أسباب العنف الأسريّ، والآثار المترتبة عليه في مجتمع الدراسة؟
٤- ما التصور المقتَرَح للحدِّ من الانحراف الفكريّ في مجتمع الدراسة؟
٥- ما التدابير الوقائيّة التي تحد من تأثير ظاهرة العنف الأسريّ على الانحراف الفكريّ في مجتمع الدراسة؟

أهمية الدراسة:

نظرًا إلى حاجة المجتمع للدراسات الحديثة التي تهدف إلى بيان العوامل المساعدة في ظهور ظاهرة الانحراف الفكريّ، وارتباطها بالعنف الأسريّ وما لها من آثار على المجتمع، وذلك لاتخاذ التدابير الوقائيّة التي من شأنها أن تُدنِّي من تأثير هذه العوامل على الانحراف الفكريّ. تتمثل أهمية هذه الدراسة في الآتي:

أولًا: الأهمية العلميّة.

١-تتضح أهمية الدراسة في كون العنف الأسريّ من أهم الموضوعات التي تؤثر بشكل كبير على الشباب من حيث اتجاههم نحو الانحراف الفكريّ.
٢- تتضح أهميته في الإضافة التي سوف يتم إضافتها في هذا المجال من حيث تأثير العنف الأسريّ على الانحراف الفكريّ.
٣- تتبين أهميته في أنها تتعرض إلى العلاقة بين العنف الأسريّ والانحراف الفكريّ، وكيفية مواجهتهما.

ثانيًا: الأهمية العمليّة.

١- تحديد الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى ظاهرة الانحراف الفكريّ، مما يساعد المختصين في مكاتب الاستشارات الأسريّة، ولجان التنمية الحكوميّة والأهليّة، ودار التوجيه الاجتماعيّ في منطقة القصيم في اتخاذ التدابير الوقائيّة للحد من تأثير هذه العوامل على الانحراف الفكريّ.
٢- التعرف على ظاهرة العنف الأسريّ في عينة الدراسة التي قد تساعد على إعداد برامج مناسبة للتعامل مع قضايا الانحراف الفكريّ.
٣- تحديد العلاقة بين العنف الأسريّ، والانحراف الفكريّ لإبراز حاجة المجتمع وإظهارها لرفع مستوى الوعي الأسريّ بأهمية اتباع أساليب التربية وطرائقها، والتنشئة الأسريّة السليمة في التعامل مع الأبناء.

مفاهيم الدراسة:

يُقصَد بتحديد المفاهيم بأنه عرضٌ مختَصَرٌ بنوعياتٍ مختلفةٍ من الحقائق، بهدف تنشيط التفكير، كما أنها يجب أن تحدد في اصطلاحات واضحة تعطي المعنى العام الذي يراد قياسه.

ويُعدُّ هذا التحديد ضروريًّا للغاية؛ حتى يمكن ربط البحث بموضوع الدراسة [١].

ومن ذلك سوف تتناول الباحثة عددًا من المفاهيم المتعلقة بالدراسة، وهي العنف الأسريّ، والانحراف الفكريّ.

أولًا: العنف الأسريّ.

يُعرَّفُ العنف في علم الاجتماع بأنه: "استخدام الضبط أو القوة استخدامًا غيرَ مشروع، أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة فرد ما". كما يُعرَّف بأنه "كل فعل أو تهديد يتضمن إيذاء الآخرين، ويكون مصحوبًا بانفعالات الانفجار والتوتر، فهو نمط من أنماط السلوك ينتج عن حالة الإحباط" [٢].

ويُعرَّف أيضًا بأنه: "أي تصرف أو فعل يقود إلى العنف البدنيّ، أو الإهمال أو إساءة المعاملة بأي شكلٍ من الأشكال[٣]، وهو محاولة التسلط، وفرض السيطرة، وبث الخوف باستخدام العنف، أو أي وسيلة أخرى من الإيذاء؛ حيث يمارس المعتدي سيطرتَه باستخدام العنف الجسديّ أو الإيذاء المعنويّ، أو الجنسيّ، أو الضغط الاقتصاديّ، أو العزل، أو التهديد، أو الإكراه، أو إساءة معاملة الأطفال"[٤].

<u>كما يُعرَّف العنف الأسريّ إجرائيًّا بأنه:</u>

أحد أنماط السلوك العدوانيّ الذي يحدث داخل الأسرة، والذي ينتج عنه وجود علاقاتٍ غير سويّة داخل الأسرة، سواء بين الزوج والزوجة، أو بين الأب والأبناء، أو العكس، إلى جانب غياب لغة الحوار البنَّاء بين أطرف الأسرة.

ثانيًا: الانحراف الفكريّ.

يُعرَّف بأنه "ذلك الفكر الذي لا يلتزم بالقواعد الدينيّة، والتقاليد والأعراف والنظم الاجتماعيّة"، كما يُعرَّف بأنه "كل أسلوب يخالف المعايير الاجتماعيّة، وفي حالة تكراره إصرار يتطلب تدخل أجهزة الضبط الاجتماعيّ".

كما نجد أن الفكر المنحرف الذي يؤثر في الأمن الاجتماعيّ هو الفكر المتطرف المنحرف الذي يتخذ من الدين ستارًا لنشر هذا الفكر، وترويجه مصطدمًا بالأنساق الاجتماعيّة والدينيّة، وكل عناصر الضبط الاجتماعيّ، بدايةً من الأسرة التي يوليها الإسلامُ ما تستحقه من

---

١ أسامة علما محمد ، طرق البحث في العلوم الاجتماعيّة ، مجلة المدير العربي ، ع٥١ ، ٢٠٠٠م ، ص ٨٨ .

٢ نوري محمد أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٦ .

٣ سامية خضر ، العنف والمشكلات الأسريّة ، ص ٤٥ ، دار قباء للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٣م ، الطبعة الأولى .

٤ عبد الله بن عبد العزيز و آخرون ، العنف الأسريّ : دراسة ميدانيّة على مستوى المملكة العربيّة السعوديّة ، ص ١٧، وزارة الشؤون الاجتماعيّة ، ٢٠٠٦م .

اهتمام، وينظر إليها على أنها الخليّة الأساسيّة في بناء المجتمع، ولها دور كبير في رعاية الفرد، وتشكيل شخصيته من جميع جوانبها [١] .

كما عُرِّفَ بأنه: "كلُّ ما من شأنه إلحاق الضرر بفرد أو جماعة من الأفراد في المجتمع". ومن المعروف أن الانحراف له أشكال متعددة، وأخطار مهدِّدة للأمن والاستقرار المجتمعيّ؛ فالانحراف هو انتهاك للمعايير المتعارف عليها، ومحاولة الخروج على قيم ضوابط الجماعة [٢]. ومن هنا نلاحظ أن الانحرافات الفكريّة لها أسباب ومظاهر دينيّة ونفسيّة وتربويّة واجتماعيّة وسياسيّة وإعلاميّة واقتصاديّة. ونجد أنه من الضروريّ أن يدرك أبناءُ المجتمع خطورة المشكلة لكي يقوموا بدورهم في الوقاية منها؛ فالانحراف الفكريّ، وآثاره لا يضر الشاب الذي يحمله أو يضر عائلته فقط، وإنما يمتدُّ ضررُه وآثاره الوخيمة على جميع أطراف المجتمع، ويُلحِق الضرر بالتنمية والأمن والاستقرار.

التعريف الإجرائيّ للانحراف الفكري:

هو الخروج عن القِيَم السلوكيّة والمعايير والعادات والقواعد الفكريّة الشائعة التي يرتضيها المجتمع، وتبني قيم ومعايير مخالفة لها في القول أو العمل أو المعتقد.

١ هاجر بنت يحيى بن عبد الله السنافي، أثر الانحراف الفكريّ علي المرأة المسلمة ، ص ١١٠، رسالة ماجستير– كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة ، ٢٠١١م .

٢ وفاء إسماعيل خنكار ، الأسرة وحماية من الانحراف الفكري ، ص ٦٨، جامعة نايف العربيّة للعلوم الأمنيّة ، ٢٠١٣م ، العدد ٣٧٢ ، مجلد ٣٢ .

الفصل الثاني

الإطار النظريّ والدراسات السابقة

الإطار النظريّ

أولًا: العنف الأسريّ.

١. أشكال العنف الأسريّ.

تعددت أشكال العنف الأسريّ بتعدد الأطراف المكونة للعلاقات الأسريّة، وبما أن الأطفال والنساء داخل الأسرة التي تتسم بالعنف هم من أكثر المتضررين من هذه السلوكيّات التي تتضمن هذا السلوك غير السويّ، لما له من انعكاسات سلبيّة على نفسياتهم وسلوكيّاتهم الأمر الذي يساعد على تهيئتهم ليصبحوا أفرادًا جانحين في المجتمع **ومن أشكال العنف الأسريّ:**

- **العنف الجسديّ:** يعدُّ من أسوأ أنواع المعاملة، ويشتمل على الصفع باليد، أو الضرب بأداة ما غالبًا ما يؤدي إلى إصابات وجروح جسديّة، وقد يؤدي أحيانًا إلى تعرض المعتدى عليه لبعض الحالات النفسيّة، لكنها وفي أحيان أخرى إلى الموت [١] .
- **العنف النفسيّ:** ويشمل الإهمال العاطفيّ، بمعنى الحرمان من الحب والحنان، إضافة إلى الألفاظ الجارحة، أو تجنب التحدث إلى الطفل لمدة طويلة تعبيرًا عن عدم الرضا، أو تعريضه لضغوط كبيرة من خلال تعكير صفوه، وتوازنه النفسيّ، أو التقليل من شأنه أمام إخوته أو أقاربه، الأمر الذي يمكن أن ينتج عنه الشعور بالنقص لدى الطفل، وعدم تقديره لنفسه أمام الآخرين، وهذه المعاملة غالبًا ما تنعكس سلبًا على الطفل.
- **العنف الجنسيّ:** يعد استغلال الأطفال جنسيًا شكلًا من أشكال العنف الممارس ضدهم، وهو من أبشع أنواع الاضطهاد والعنف على الإطلاق بالنظر إلى مردوداته السيئة على المستقبل الشخصيّ والاجتماعيّ، لذلك يعدُّ العنف الجنسيّ مرضًا اجتماعيًا طبيًا.
- **العنف اللفظيّ:** يعدُّ العنف اللفظيّ نوعًا آخر من أنواع العنف الأسريّ، وذلك من خلال استخدام ألفاظ تجرح الطفل أو المرأة ،وتحط من كرامتهم على هيئة كلام بذيء وقاسٍ، ورفع الصوت عند مخاطبتهم، وخلق جو من الخوف لديهم. والواقع أن العنف اللفظيّ قد يكون أقسى من العنف الجسديّ؛ لأن الطفل يسمع باستمرار من والده كلمات بذيئة، وغيرها من الألقاب التي تحط من كرامة الطفل، وتؤثر في نموه وشخصيته، ويخلق لديه شخصيّة عدوانيّة في المستقبل، وقد تنعكس هذه التراكمات على أطفاله عند الزواج، ويعدُّ الإذلال تنافيًا مع أبسط حقوق الإنسان[٢].

---

١ جورد مارشال ، ظاهرة إساءة معاملة الأطفال ، ترجمة محمد جوهر وآخرون ، ص ١٤٦ ، المركز المصريّ العربيّ ، ٢٠٠٠م

٢ خولة أحمد يحيى ، الاضطرابات السلوكيّة والانفعاليّة ، ص ١٨٦ ، دار الفكر للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠م .

- **الإهمال:** يعدُّ نوعًا من أنواع العنف الممارس داخل الأسرة، وهو من أكثرها شيوعًا، ويكمن في عدم تلبية حاجات أفراد الأسرة الأساسيّة؛ كالملبس، والرعاية، والإشراف، ومتابعة احتياجاتهم العاطفيّة؛ مثل: الحب، والتعاطف، والأمان، مما يولد لديهم الأمراض النفسيّة، والعدوانيّة، والكراهيّة لمجتمعهم.

٢. أسباب العنف الأسريّ[١]:

- **أسباب ذاتيّة:** ترجع إلى شخصيّة الممارس للعنف كأن يكون لديه خلل في شخصيته ناتج عن اضطرابات نفسيّة، أو تعاطٍ للخمر والمخدرات، أو أن يكون لديه مرض عقليّ.
- **أسباب اجتماعيّة:** الظروف الأسريّة التي تزيد من الضغط على الشخص ممارس العنف، والتي ربما تتمثل في الظروف الاجتماعيّة والاقتصاديّة السيئة، مثل: الفقر، أو الدخل الضعيف الذي لا يكفي المتطلبات الأسريّة، أو حالة السكن، أو المنطقة التي يعيش فيها، أو نمط الحياة الأسريّة بشكل عام، كذلك من الأسباب كثرة المشاحنات، أو عدم التوافق الزوجيّ، أضف إلى ذلك المستوى الثقافيّ، وكيفيّة قضاء وقت الفراغ، والمستوى العلميّ لأفراد الأسرة، ونوع المهنة التي يقوم بها ممارس العنف.
- **أسباب مجتمعيّة:** كالعنف المنتشر، والأحداث العربيّة والعالميّة التي تنتقل عبر الفضائيات والإنترنت، فالتغيرات التي تحدث في المجتمع الكبير تنتقل وبشكل غير مباشر إلى المجتمعات الصغيرة.

ثانيًا: الانحراف الفكريّ.

١. مظاهر الانحراف الفكري:

- **القدرة على التضليل والخداع:** إن الزعماء وبعض الرموز الفكريّة المنحرفة تضلل صغار السن والجهلاء من العامة وتخدعهم، وتغرر بهم باستعمال اللغة الانفعاليّة في التأثير عليهم، وتغييرهم ويحرصون أن يزرعوا فيهم من الصغر مبدأً رسخًا، وهو أن ما يقوله هذا الزعيم من المسلمات غير القابلة للطعن أو النقاش.
- **تشويه الحقائق:** الفكر المنحرف يتسم دائما بقدرته على قلب المفاهيم، وتشويه الحقائق وطمسها، وتقديم أدلة وبراهين غير كافية أو مناقضة للواقع، واستعمال الكلمات بمعان مبهمة غير محددة، أو بمعان متقلبة ومختلفة.
- **تبرير الغايات:** يتحقق التصور الشرعيّ من التكيف بامتثال أوامر الشارع، واجتناب نواهيه، ولكنهم في خلاف ذلك فتراهم يقدمون النصح لقادتهم أو أتباعهم باستخدام أي وسيلة متاحة في الصراع على السلطة، ويبررون لهم سفك الدماء على أنه جهاد في سبيل الله، أو يكفرون الناس ليستبيحوا دماءهم وأعراضهم.

---

١ بدرية العربي ، العنف الأسريّ وأسبابه ، ص ١٢٣ ، مركز بحوث ودراسات المرأة الليبيّة ، المائدة المستديرة الثانية ، ٢٠٠٥م .

- **التبسيط المختل:** الشخص المنحرف يعالج الأمور والأشياء بنظرة غير متوازنة، فينظر إلى توافه الأمور نظرة جديّة وصرامة، ويرى عظائم الأحداث بسطحية وتسفيه.
- الميل إلى الخلاف والصراع: اقتضت حكمة الله تعالى أن تختلف آراء الناس وأفكارهم في أمور الحياة، وسبب ذلك أنهم خلقوا أساسًا مختلفين في الأمزجة والميول والرغبات، وهذه حقيقة لا يدركها إلا أصحاب العقول السليمة، إن الفكر السويّ يسلم بتعدد الأبعاد والآراء، ويحث على التواصل مع الآخرين، والانفتاح على العالم، والإفادة من خبراته وأفكاره دون صراع أو تسفيه.
- **التناقض الفكريّ:** ومعنى ذلك أن ألسنتهم وأفكارهم تقول شيئًا، وأفعالهم تقول شيئًا آخر مختلفًا ومناقضًا تمامًا مع ما يقولون، ومن سمات المتناقضين فكريًا عدم الثبات في الفكر والسلوك، مثل: إخفاء مشاعر الكراهيّة للمسلمين، وإظهار الإيمان وادعائهم باتباع أوامر الشرع وتطبيقها، ولكنهم عوضًا عن ذلك ينتهكون المحارم ويقترفون الجرائم[1].

٢. أسباب الانحراف الفكريّ:

- **الجهل بالدين الإسلاميّ وبمقاصد الشريعة:** يعد الجهل بالشريعة، ومصالح الناس والظروف التي تهيئ وتعين على إقامتها، وغياب نموذج المثل العليا؛ كل هذه العوامل تؤدي إلى إحباط عند أفراد المجتمع وخاصة الشباب، ومن ثمَّ يسود الوهم، ويسهل تضليلهم باسم الدين[2].
- **الفساد المجتمعيّ:** نجد أن المجتمع هو الحضن الذي ينمو فيه الإنسان، وتنمو فيه مداركه الحسيّة والمعنويّة، ويتنفس هواءه، ويرشف من رحيقه، فهو المناخ الذي تنمو فيه عوامل التوازن الماديّ والمعنويّ لدى الإنسان، وأي خلل في تلك العوامل، فإنه يؤدي إلى خلل في توازن الإنسان في تفكيره ومنهج تعامله، فالإنسان يفترض في مجتمعه وجود العدل وكرامته الإنسانيّة، وحينما لا يجد ذلك كما كان يتصور فإنه يحاول التعبير عن رفضه لتلك الحالة بالطريقة التي يعتقد أنها تنقل رسالته.
- **العنف ضد الشباب:** يمثل العنف الذي قد يوجهه بعضهم للشباب في المجتمع أحد أهم أسباب الانحراف الفكريّ، والوقوع في شرك الأفكار الهدامة، ليجد متنفسًا يعبر من خلاله عن غضبه في مواجهة هذا العنف، ولذا فقد حذر الدين الإسلاميّ الحنيف من الإساءة، وأمر بالإحسان، وأمر بالرفق في كل شيء، وإن من أهم الأسباب التي تدفع الناس وخاصة الشباب منهم إلى الانحراف الفكريّ هو شيوع العنف والاستبداد، والقمع بدل الطمأنينة والسكينة والحوار.
- **أسباب أخرى:** يعد الفقر والبطالة سببين مهمين لتفجير الثورات العنيفة والاحتجاجات، فنرى تفكك المجتمع، وعدم ترابطه بحيث لا يشعر الفرد أمام هذا المجتمع بالمسؤولية تجاهه، ولا الحرص عليه،

---

١ سعد بن علي الشهراني ، أثر الانحراف الاعتقاديّ على الإرهاب العالميّ ، ص ٢٣٤ ، جامعة أم القرى ، ٢٠٠٤م .
٢ صالح بن غانم السدلاني ، أسباب الإرهاب والعنف والتطرف ، ص ١٩ ، جامعة الإمام محمد بن سعد الإسلاميّة ، ٢٠٠٣م .

والغلو في الفكر والدوافع التدميريّة النفسيّة المتأصلة، والشعور بالإحباط، أو الرغبة بالتخريب والقتل والتدمير.

١-الجهود الوطنيّة المبذولة للحد من الظاهرة في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠م.

كرّست المملكة العربيّة السعوديّة من خلال وزارة العمل والتنمية الاجتماعيّة جهودها في التصدي لظاهرة العنف الأسريّ عبر سنّ مختلف البرامج ممثلة في فروعها المنتشرة مُقدمة الخدمات الاجتماعيّة عن طريق الدراسة والبحث الاجتماعيّ والإيواء، بالتعاون مع الجمعيّات الخيريّة، إضافة إلى تقديم المساعدات الماديّة والعينيّة، أو بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

وأنشأت الوزارة في هذا الصدد الإدارة العامة للحماية الاجتماعيّة لنشر الوعي بين أفراد المجتمع حول ضرورة حماية أفراد الأسرة من العنف والإيذاء، وتحقيق مناخ آمن لمجتمع سليم، والعمل على تعزيز مبادئ الدين الحنيف التي تحث على الوسطيّة والمعاملة الطيبة، والتراحم بين أفراد المجتمع حيث تخدم هذه الإدارة الطفل من سن ١٨ عامًا فما دون، والمرأة أيًا كان عمرها لحمايتها من الإيذاء الجسديّ، أو النفسيّ، أو الجنسيّ، والحالات الأخرى المستضعفة.

وشيدت على غِرار ذلك وحدة الإرشاد الاجتماعيّ، وتخصيص الرقم المجاني ٨٠٠١٢٤٥٠٠٥ لتقديم الاستشارات الاجتماعيّة والنفسيّة والتربويّة والقضائيّة بسرية تامة، ويعمل بها ٢١ مُستشارًا، لتعكف على دراسة المشكلات الاجتماعيّة التي تؤدي إلى الإيذاء، والعنف في المجتمع السعوديّ، والتنسيق مع الجهات الحكوميّة والأهليّة ذات العلاقة التي تتناول قضايا العنف الأسريّ في المجتمع السعوديّ.

وركزت الوزارة على أن تتولى هذه الوحدة مهام التدخل السريع في حالات الإيذاء، والتنسيق الفوريّ مع الجهات ذات العلاقة مثل: إمارات المناطق، والمحاكم الشرعيّة، وأقسام الشرط، وتساندها لجان الحماية الاجتماعيّة التي شُكِّلت في مناطق المملكة رغبة في الإسراع والسهولة في اتخاذ الإجراءات بمناطق المملكة كافة، حيث تكمن استراتيجيّة العمل مع حالات الحماية الاجتماعيّة في الإصلاح لحل المشكلة وديًا بين الأطراف، والتأهيل الاجتماعيّ، والتركيز في ذلك على الجلسات العلاجيّة والإرشاديّة للحالات المتعرضة للإيذاء، والتأهيل النفسيّ مع مضاعفة الجلسات النفسيّة العلاجيّة حتى تستقر الحالة، ليكون الإيواء آخر الحلول بعد ما يتم التأكد من عدم وجود من يرعى الحالة وسط محيطها العائليّ.

ووضعت الوزارة نصب اهتمامها على أن تتلخص أعمال اللجان في تلقي البلاغات المتعلقة بأنواع الإيذاء، والعنف الموجّه للأطفال والنساء والفئات المستضعفة والتحريّ عن صحة البلاغ، ودراسة المسببات، ووضع الخطط العلاجيّة المناسبة، وتوفير المكان الآمن للحالة إذا استدعى الأمر، بالإضافة إلى تكوين قاعدة معلومات عن مشكلة الإيذاء، والعنف والتنسيق مع الإدارة العامة للحماية الاجتماعيّة (تقرير المملكة في طليعة الدول التي تصدت لظاهرة العنف الأسريّ:٢٠١٨م).

أكد أمير منطقة القصيم صاحب السمو الملكيّ الأمير الدكتور فيصل بن مشعل بن سعود بن عبدالعزيز، أن العنف الأسريّ قضية تحظى باهتمام القيادة الرشيدة، كغيره من هموم المجتمع التي توليها جل الاهتمام والعناية، وذلك من خلال سَنّ الأنظمة العدلية وصولًا إلى إصدار نظام الحماية من الإيذاء،

كنقلة نوعيّة تهدف إلى مكافحة العنف الأسريّ، وتجريم ممارسي هذه الجرائم الشاذة غير السويّة، مؤكدًا أن الحفاظ على كيان الأسرة من الضروريّات المهمة لينعم المجتمع بالترابط والتماسك، مشددًا على أن حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز – حفظه الله – تولي الأسرة عناية فائقة كونها أساس المجتمع.

وأشار سموه إلى أن العنف الأسريّ لون من ألوان الخلل الاجتماعيّ يعمل على هدم الأواصر الاجتماعيّة السامية، وهو من أشهر أنواع العنف انتشارًا في هذا الزمن، بدأ بالتزايد والتعاظم في حياتنا المعاصرة، وأخذت الكثير من الأسر تعاني من تداعياته، وما ينتج عنه من سلبيات تهدد الكيان الأسريّ بالتفكك والضعف والانهيار، مما ينعكس سلبًا بدوره على سلامة البنية الاجتماعيّة، وهذا يستدعي من جميع أطراف المجتمع التحرك لوقفه وإصلاحه. لافتًا سموه إلى أن من أشد أنواع العنف الأسريّ ما يكون ضد المرأة، وهروب الشباب والفتيات من المنازل، مما يجعلهم عرضة للوقوع في شباك قرناء السوء والمفسدين أخلاقيًا، وأصحاب الأفكار الضالة والمتطرفة، والوقوع في براثن الانتماءات الحزبيّة والطائفيّة، والجماعات الإرهابيّة. مبينًا سموه أن القوامة هدف لحماية الأسرة، ويجب ألا تكون تسلطًا استبداديًا، ومصادرة لرأي المرأة، وازدراء شخصيتها، معربًا عن انزعاجه وأسفه البالغ لتنامي حالات العنف الأسريّ ضد الزوجات والأبناء، والتي تتنافي مع قيم الدين الإسلاميّ الحنيف وتعاليمه، والأعراف الاجتماعيّة السائدة، داعيًا سموه جميع الجهات المعنية إلى المساهمة في التصدي لمشكلات العنف الأسريّ التي من المؤسف أن تكون في مجتمعنا. (تقرير أمير منطقة القصيم: القيادة تولي العنف الأسريّ اهتماماً بإصدار نظام الحماية من الإيذاء: في جلسة سموه الأسبوعية: ٢٠١٦م).

٢- <u>حجم ظاهرة العنف الأسريّ في منطقة القصيم .</u>

ازدادت أرقام العنف الأسريّ المرصودة في منطقة القصيم بنسبة ١٨,٩% خلال ٣ أعوام وفقًا لأستاذ علم الاجتماع بجامعة القصيم الدكتور خالد الشريدة.

وأكد أن العنف الاجتماعيّ يولد أضرارًا عدة في المجتمع، تتقدمها العزلة الاجتماعيّة، والميل لمعاداة المجتمع، وعدم الالتزام بالقيم والعنف من الأقرباء يجعل الفرد كارهًا للمجتمع بأكمله لفقدانه الثقة بهم، والمعنف داخل المنزل يتعرض للعنف من الخارج بشكل أكبر، وفقًا لأستاذ علم الاجتماع بجامعة القصيم الدكتور خالد الشريدة.

وأكد خلال الجلسة الأسبوعيّة لأمير منطقة القصيم الدكتور فيصل بن مشعل في قصر التوحيد ببريدة أن العنف الاجتماعيّ يعد من أبرز العوامل الطاردة للفرد من البيئة العائليّة، وينمي معاداة المجتمع، ويجعله أكثر عرضة للاستقطاب من الجماعات المتطرفة، حسب حالات عدة تابعتها مراكز مهتمة بالمجتمع، ووحدات نظام الحماية من الإيذاء. ونوّه إلى أن أكثر أنواع العنف ممارسة ضد المرأة، ويتصدرها العنف النفسيّ، ومن ثم الجسديّ، يليه الاقتصاديّ والجنسيّ.

أكد مدير شرطة منطقة القصيم اللواء بدر الطالب أن العنف بشكل عام ظاهرة اجتماعيّة ينبغي الوقوف ضدها، مؤكدًا أن العنف الاجتماعيّ أشهرها، حيث تستقبل الشرطة يوميًا من حالتين إلى ثلاث، والإفراط في

القوامة واحتقار الرغبات، ومصادرة رأي المرأة وازدراء شخصيتها، من أشد المشكلات الأسريّة من قبل القوامين؛ فالقوامة لم تعط لاستخدام السلطة بل أعطيت لحماية الأسرة، ولبناء مجتمع واعٍ وناضج لذلك تولي القيادة الرشيدة اهتمامًا بهذه القضية من خلال سن الأنظمة والقوانين العدلية.(فهد الوهيبي، بريدة: ارتفاع قضايا العنف الأسريّ بالقصيم: ٢٠١٨م).

٣- <u>التأثير الحقيقيّ لظاهرة العنف الأسريّ على الانحراف الفكريّ للأبناء والنساء في منطقة القصيم.</u>

ترجع أسباب العنف الأسريّ إلى عدة عوامل، منها: الجفاف الإيماني في القلوب، والتحجّر القاسي في النفوس، أو سوء تربية من الصغر، ما يورث هذه القسوة العاتية، أو أمراضًا نفسيّة تعصف بهم، أو معاقرة المسكرات والمخدرات، فممارسات العنف الأسريّ في المجتمعات الإسلاميّة والعربيّة ترتقي إلى مستوى الظاهرة، مما يلزم اتخاذ إجراءات حمائية عاجلة، ومنها وضع هاتف مجاني للاتصال به على مدى ٢٤ ساعة لمساعدة ضحايا العنف بصورة عاجلة، وسنّ عقوبات رادعة لممارسي العنف سواء الأسريّ أو غيره، وعلى مؤسسات المجتمع المدني، والجهات الدعويّة والتربويّة، ووسائل الإعلام واجب التوعية والتوجيه. إن الأمن والأمان حقّ مشاع لكل إنسان، ولاسيما في محيطه الذي يعيش فيه، وبيئته التي يدرج فيها، فالوقوف أمام ممارسات العنف بكل أشكاله وألوانه، ضرورة تفرضها الشريعة السمحة، والفطرة السليمة، والعقل الصحيح، وتوسع دائرة العنف يهدد بنية المجتمع بالانهيار، والضياع والمصير المجهول.

وقد دعا أخصائيون اجتماعيّون ونفسيّون وأمنيّون إلى الحذر من المخاطر الجسيمة التي يسببها العنف الأسريّ على وحدة الأسرة والمجتمع، مبينين أن العديد من حالات العنف الأسريّ كانت سببًا في تفكك الأسرة، ونشوب الخلاف بين الزوجين أو انفصالهما، وعدت جرمًا يخالف الشرع القويم، والسلوكيات والقيم الحميدة التي حثّ عليها ديننا الإسلامي.

وأوضح الحازمي أن من أبرز مخاطر التفريط في حقوق الأسرة، والعنف على أفرادها تعاطي الكحول والمخدرات، والأمراض النفسيّة والاجتماعيّة لدى أحد الزوجين، والاعتلال في الصحة النفسيّة وعدم الإلمام بالأساليب التربويّة أثناء تربية الأبناء، وخصوصًا في مرحلة المراهقة. واختلال العلاقة بين الزوجين، وعدم المعرفة بخصائص النمو، وعدم المعرفة ببدائل العقاب.

وأوضح أن الأطفال هم امتداد ونواة هذا المجتمع، فالإحسان في تربيتهم، والنجاح في قيادتهم يعني نجاح هذا المجتمع بإذن الله، مبينًا أن من أشكال العنف على الأطفال الإهمالَ الذي يعدّ أكبر أنواع العنف ضد الأطفال وأهمه، ويظهر ذلك واضحًا في الإهمال الصحيّ، والنفقة والوجود الفاعل مع الأطفال في أوقات الترفيه، ومتابعتهم في التعليم.

وتابع قائلًا: إن العنف الجسديّ بالضرب والركل والتكسير والحرق والعنف الجنسيّ، وإبعاد الطفل عن والديه، وكذلك العنف النفسيّ والمعنويّ، كالتحرش الجنسيّ، والسبّ والشتم، وعدم تقدير الذات، والتفرقة بين الإخوة، والتهديد من الآباء يعدّ شكلًا من أشكال العنف على الأطفال، مبينًا أن ذلك يعود بآثار سيئة على الأطفال في حياتهم الاجتماعيّة والتنمويّة والنفسيّة، ومن ثمّ يؤثر على تطورهم سلوكيًا وتعليميًا، وينتج عن ذلك شخصية قلقة يصعب التعامل معها، وأيضًا يؤدي العنف على الطفل في إنتاج شخصيّة ضعيفة، تكون

معرّضة للاستغلال، ومن آثار العنف أيضًا: إدمان المخدرات، والاكتئاب، والفشل الدراسيّ، والتبول اللاإرادي، وغيرها من الأعراض التي تطال المعنّف. وأكد أن من أهم ما يهدم كيان الأسرة، ويسبب الفراغ العاطفيّ العنف على الزوجات، مبينًا أن من أشكال هذا العنف: الضرب، وعزل الزوجة اجتماعيًا بإبعادها عن أهلها وصديقاتها، وحرمانها من زيارتهم، والتواصل معهم، وابتزاز الزوجة ماليًا، والإساءة اللفظيّة، والتهديد بالقتل، وفصل الزوجة عن أي مصدر قوة مسانده لها و إبعادها، معللًا حدوث دوافع العنف الأسريّ إلى حبّ السيطرة على الضحيّة، بالإذلال، والعزل، والتهديد، والحرمان، والضرب.

ونبّه إلى أن العنف الأسريّ يؤدي إلى آثار خطيرة على الأسرة كاملة، مبينًا أن من هذه الآثار تفكّك الروابط الأسريّة، وانعدام الثقة، وتلاشي الإحساس بالأمان، مما يؤدي إلى إنهاء هذه الأسرة، والانحراف لأحد أفراد الأسرة، والفراغ العاطفيّ، وطلب العاطفة خارج المنزل، مضيفًا أن للعنف آثارًا جسيمة على المجتمع بزيادة الطلاق، والانحراف الفكريّ من اعتناق أفكار ضالة، وانتشار المخدرات بين أفراد المجتمع واللواط والفشل الدراسيّ. (تقرير / العنف الأسريّ ممارسات سلبيّة تؤثر على وحدة الأسرة والمجتمع: ٢٠١٧م).

٤- التدابير الوقائيّة التي تحد من تأثير ظاهرة العنف الأسريّ على الانحراف الفكريّ للأبناء والنساء في منطقة القصيم .

إن أفراد المجتمع بحاجة إلى توعية قانونيّة بشكل أوسع لمعرفة حقوقهم، وكيفية المطالبة بها فلهم حق التوجه إلى الجهات المختصة، وهم أيضًا بحاجة إلى أنظمة وإجراءات أشدّ صرامة، تكفل ردع المعتدي، وأن الوعظ، والإرشاد الدينيّ أمر مهم لحماية المجتمع من مشكلات العنف الأسريّ، إذ إن تعاليم الدين الإسلاميّ توضح أهمية التراحم، والترابط الأسريّ. واعتماد لغة الحوار، والتفاهم الفعّال بين الأبوين وأولادهم، والتخلي عن العنف الأسريّ، والأساليب الاستبدادية التي تجافي القيم الإسلاميّة، ونشر الفكر الوسطيّ عن طريق الأسرة. وتعزيز استقرار الأسرة السعوديّة بتربية النشء تربيةً صحيحةً، ترتكز إلى القيم الأخلاقية الإسلاميّة السمحة، وبالتأكيد أن هنالك دورًا كبيرًا يؤديه أئمة المساجد وخطائها في الحفاظ على تماسك المجتمعات، فهم في المجتمع المرآة الصادقة التي تعكس واقع الأمة، وتعزيز البرامج الاجتماعيّة التي تقدّم الاستشارات النفسيّة والاجتماعيّة والأسريّة للأفراد الذين ينتمون إلى الأسر التي تشهد حالات العنف، والتعاون مع الجمعيّات المتخصصة في الجوانب التربويّة لتخصيص برامج من هذا النوع لتثقيف الأطفال، والأسر بالسلوكيّات الحميدة، وإقامة محاضرات وفعاليات في الأسواق التجارية، والأماكن العامة لتعزيز وتنمية الترابط الأسريّ، والتعامل السويّ بين الأفراد داخل الأسرة الواحدة، والدعوة إلى تسريع إجراءات نزع ولاية الأب إذا ثبت عدم كفاءته، وضرره على أسرته، والعمل على الإصلاح، وتقويم سلوك المعنّف والمعنِّف بشكل متزامن للقضاء على أعراض العنف ووقف، مثل: هذه السلوكيات التي ينبذها الدين والفطرة.

والإشراف على الأنشطة التي تأتي ما بعد المدرسة، وتطوير المهارات الاجتماعيّة لدى الطلبة وجهود القطاع التعليميّ لتصدي للفكر المنحرف، ودسائس قوى الشر والظلام، التي لا تكفّ عن محاولاتها اختراق وسائل التعليم بشتى الطرائق؛ لبث سمومها في عقول النشء.

وأشيد بالخطوات الطموحة والجيدة التي تبذلها الجمعيّات الخيريّة بمدينة القصيم بخصوص إلحاق الشبان والشابات المقبلين على الزواج ببرامج التنمية الأسريّة، وما تتناوله من جوانب في كيفية التعامل بينهما لضمان حياة أسريّة مستقرة بعيدًا عن خطر العنف، وأضراره المدمّرة.

٥- علاقة أنماط العنف الأسريّ على انحراف الأبناء والنساء الفكريّ في منطقة القصيم .

«اسأل عن الأسرة»... السؤال الأكثر إلحاحًا الآن عند الحديث عن مواجهة الانحرافات الفكريّة، أو مكافحة الجرائم في ظل عالم يموج الآن بالاضطرابات. ومنذ سنوات قال صاحب السمو الملكيّ الأمير نايف بن عبد العزيز ـ رحمه الله ـ في أحد المؤتمرات، إنه «ربما لا تعي كثير من الأسر مدلول «الأمن الفكريّ» مع كثرة تداوله، إلا أن الأسرة بحاجة ماسة إلى معرفة سبل تحقيق هذا الأمن لأبنائها».

من هنا تأتي أهمية الأسرة كحائط يصد الانحرافات الفكريّة، من خلال نشر الوسطيّة والاعتدال داخل البيت منذ الصغر، فالعنف الأسريّ بأنماطه المتنوعة سواء الجسديّة أو الجنسيّة، أو النفسيّة أو اللفظيّة ذا تأثير قويّ، ويعد من عوامل الانحراف الفكريّ، وذلك بالنظر إلى المنتسبين إلى الفئة الضالة، وهم حديثي السن المعروف عنهم بالاندفاعيّة في السلوك، أو من وقع عليهم العنف، فالفرصة سانحة لتحويل المشاعر السلبيّة إلى أنماط سلوكيّة على أرض الواقع فنقص التربيّة، أو انعدام التربيّة الحقيقيّة الإيمانيّة القائمة على مرتكزات ودعائم قوية من نصوص الوحي، واستبصار المصلحة العامة، ودرء المفاسد، وقلة الإدراك كلها سببت سهولة الوقوع في براثن المنظمات الإرهابيّة الفكريّة، والأمن الفكريّ كما عرفه العلماء بعبارات متقاربة هو: تأمين أفكار وعقول أفراد المجتمع من كل فكر شائب، ومعتقد خاطئ؛ ما قد يشكل ليبقى الهدف الذي نسعى إليه هو حماية عقيدتنا وثقافتنا وأخلاقنا من كل فكر، أو معتقد منحرف أو متطرف.

النظريّات المفسرة للدراسة

١. نظرية الأنساق العامة General System Theory

ترتبط نشأة هذه النظريّة بالنظريّة البنائيّة الوظيفيّة السوسيولوجية التي ظهرت في الولايات المتحدة، وأوروبا خلال بداية الخمسينيات من القرن العشرين، ولقد انتشرت هذه النظريّة على يد عالم الاجتماع الأمريكي "تالكوت بارسونز" T. Parsons، الذي بلور هذه النظريّة من الناحية السوسيولوجية التي لا تزال ترتبط بأفكاره حتى الوقت الحاضر[١] .

وسعى بارسونز إلى تعريف النسق على أنه مجموعة من الفاعلين الذين يتفاعلون بعضهم مع بعض، كما حاول أن يعطي تعريفًا آخر بأنه شبكة من العلاقات القائمة بين الفاعليين، أو شبكة من العلاقات التفاعليّة.

---

[١] Kant, E, Metaphysical Foundations of Natural Science [M. Friedman (Trans.)],p 56, Cambridge University Press, ,(2004), Cambridge

ومن ثم نلاحظ من هذا التعريف مدى سعي بارسونز للتركيز على قيمة الفاعليين باعتبارهم الأساس الأول، والمكون للنسق الاجتماعيّ، وهذا ما تبلور أساسًا في تأكيده على أن النسق يمكن النظر إليه باعتباره مجموعة من الأفراد، أو الموجهين إلى إشباع حاجاتهم الأساسيّة بصورة مثاليّة ومرضيّة، كما أن العلاقات الاجتماعيّة التي توجد بين الأفراد هي التي تحدد أساسًا طبيعة هذا النسق سواء كان نسقًا بسيطًا أو مركبًا ومعقدًا[١].

كما اهتمت نظريّة الأنساق العامة بالطرائق التي تحافظ بها على توازن عناصر البناء الاجتماعيّ، وأنماط السلوك والتكامل، والثبات النسبيّ للمجتمع أو الجماعات الاجتماعيّة، ومن هنا ينظر الوظيفيّون إلى المنازعات الأسريّة على أن لها دلالة داخل السياق الاجتماعيّ فهي إما أن يكون نتاجًا لفقدان الارتباط بالجماعات الاجتماعيّة التي تنظم السلوك وتوجهه، أو أنها تحدث نتيجة اللامعيارية، وفقدان التوجيه، والضبط الاجتماعيّ الصحيح، وبذلك يجرفهم التيار إلى المنازعات.

وتسعى نظريّة الأنساق العامة إلى تحليل سلوك أعضاء الأسرة من خلال تحديد مكونات النسق القيمي للأسرة ككل وكذلك تحديد الحدود والمحددات التي تتحكم في مكونات هذا النسق، وتجعله يعمل بشكل تفاعلي مترابط مستقر، أي أنه يكون في حالة توازن، ونجد أن هذه النظريّة تركز على الأسرة كنسق في تفاعلها مع الأنساق الأخرى في المجتمع من جهة، وفي تفاعلها مع أعضائها من جهة أخرى [٢] .

وتقوم هذه النظرية على مبدأ أن الفرد يقوم بعملية البناء المعرفي ذاتيًا من خلال تعامله مع البيئة المحيطة به، وتعد هذه النظريّة تحولًا تربويًا كبيرًا، فهي تركز على كيفيّة بناء المعرفة، وليس على المعرفة نفسها، وترى أن المعرفة التي يكتسبها الفرد تتولد داخليًا بواسطة الفرد نفسه، وليس اعتمادًا على المصادر الخارجيّة، كما أنها تتعامل مع الخبرة، على أنها عملية شخصيّة تأمليّة تحويليّة، تتكامل فيها الأفكار والخبرات والآراء، وبهذه تنمو المعارف والخبرات الجديدة وتتشكل [٣].

وتتضمن فكرة النسق الإشارة إلى البيئة المحيطة به، وتنطوي هذه البيئة على أقصي درجات التفاعل، والتداخل بين مختلف عناصر البيئة ومكوّناتها، وكذلك تثير مسألة البيئة مشكلة حدود النسق، والحدود هي الإطار الذي يحيط بالنسق، ويتبادل معه التأثير والتأثر [٤].

و تعدُّ نظرية الأنساق العامة من النظريات المفسرة التي توضح خصائص النسق الأسريّ؛ فالأسرة هي وحدة متكاملة تتكون من أعضاء، أي أنها نسق كلي يتكون من أنساق فرعيّة منبثقة

---

١ عبد الله محمد عبد الرحمن ،النظريّة في علم الاجتماع ،ص ٢٧، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٩م ، الطبعة الأولى .

٢ حسين حسن سليمان، السلوك الإنسانيّ والبيئة الاجتماعيّة ، ص٢٧٦ ،المؤسسة الجامعيّة، ٢٠٠٥م .

٣ وفاء هانم محمد مديحة مصطفي فتحي تأليف مرفت جمال الدين ، الحكومة ومنظمات المجتمع المدنيّ ، ص ٧٤ المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠١٥م .

٤ علي عبد الرازق جلبي ، الاتجاهات الأساسية في نظرية علم الاجتماع ، ص ١٨٥ ، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠١١م .

عنه يربط بينهم علاقات متبادلة، وهناك اعتماد متبادل بينهم فعندما تختل هذه العلاقات تحدث النزاعات الأسريّة مما قد يتسبب في انهيار النسق الأسريّ ككل، ويكون لذلك تأثير سلبيّ على كافة أعضاء الأسرة، حيث قد يؤدي هذا الخلل إلى حدوث بعض الانحرافات الفكريّة لدى الأبناء نتيجة للخلل الذي يحدث داخل الأسرة، ونتيجة لعدم قيام الأسرة بالدور المنوط لها أن تقوم به.

٢. نظرية التفكك الاجتماعي.

يشمل مفهوم التفكك الاجتماعيّ كل مظاهر سوء التنظيم في المجتمع من الناحيتين العضويّة والثقافيّة، وقد يعني عدم التناسق أو التوازن بين أجزاء ثقافة المجتمع. وتتمثل دواعي التفكك الاجتماعيّة في التغيرات السريعة التي تحدث داخل المجتمع، فعندما يتعرض المجتمع إلى حالة من عدم الاستقرار في العلاقات القائمة بين أعضائه فإن الترابط الاجتماعيّ ينعدم بين أجزائه.

ويمكن أن تتلخص نظرية التفكك الاجتماعيّ فيما يلي: تعدُّ الأسرة أول مؤسسة اجتماعية مسؤولة عن تنشئة الأبناء وتربيتهم في المجتمع، ومن أهم شروط توفقها في ذلك سلامتها الداخليّة من حيث كمال أركانها، وسلامة علاقاتها التواصليّة الأسريّة، حيث ينشأ الأبناء في جو يبعث على الاستقرار، والتوازن النفسيّ الاجتماعيّ. وفي حال اهتزاز أحد هذه الثوابت بسبب العنف الأسريّ سينتج عنه التفكك الأسريّ لنجد أول من يعاني من هذه الحالة هم الفئة الضعيفة (الأبناء، والنساء) ، فيصبح هؤلاء يبحثون عن الاحتواء، والاهتمام والأمان خارج حدود الأسرة في مجال واسع سلم القيم فيه لا تحده قيم، أو ضوابط اجتماعيّة فتبدأ سلوكياتهم بتجاوز الأطر المضبوطة اجتماعيًّا ليصبحوا عندها أفرادًا منحرفين فكريًا.

فالتفكك الاجتماعيّ يؤدي دورًا قويًا في نمو ظاهرة الانحراف الفكريّ باعتبار الفرد يرتبط بمجموعة من الوحدات الاجتماعيّة والنظم، وكل وحدة من هذه الوحدات تشبع له بعض الحاجات، ولكل منها مجموعة من المعايير التي تنظم السلوك، ولكن تظهر المشكلة حينما تختل الوحدة الأساسيّة للبناء الاجتماعيّ، والنواة الأساسيّة، ألا وهي الأسرة وتعاني من التفكك الاجتماعيّ بسبب العنف الأسريّ فمن خلال تفاعل الفرد مع جماعته فإنه يكتسب منها بعض المعايير السلوكيّة، والصراعات الداخليّة التي تؤدي به إلى الانحراف الفكريّ. وهذه النظريّة محقة عندما قررت أهمية الترابط الاجتماعيّ، وانسجام المعايير الاجتماعيّة الضابطة للسلوك، فلا شك في أن اختلاف المعايير المنظمة للسلوك بين الأسرة يؤدي إلى صراعات داخلية، واضطرابات تقود إلى الانحراف الفكريّ.

٣. نظرية المخالطة الفارقة لـ (سذرلاند).

يرى (سذرلاند) أن السلوك الإجراميّ سلوك متعلم يتعلمه الفرد من محيطه الاجتماعيّ حسب درجة التقارب بين الفرد، ومحيط المخالطة الطبيعية فكلما زاد هذا التقارب زادت إمكانية التعلم؛ فالفرد إما يحاط بقوى معاديّة للجريمة، أو مشجعة عليها، ونتيجة للمخالطة يحصل التدريب والتعليم، فإذا كان الرأي المعادي للجريمة هو الغالب لدى الجماعة المختلط بها تعلم الفرد هذا الرأي،

وأصبح معاديًا للجريمة بينما العكس صحيح عندما يكون محيط المخالطة محبذا للجريمة فإن الفرد بدوره سيرتكب الفعل الإجراميّ عندما يكون في موقف مناسب لذلك.

وتقوم هذه النظرية على عدة فروض يمكن تلخيصها فيما يلي:

- السلوك الإجراميّ سلوك متعلم يتم اكتسابه وتعلمه من خلال الأسرة، أو عن طريق التفاعل مع أشخاص آخرين يتم الاختلاط بهم، ويتضمن التعليم الإجراميّ التدريب عليه، وتوابع التعليم وآلياته.
- العلاقات المؤثرة على السلوك تأتي عادة عن طريق الاتصال المباشر، وهذا من شأنه أن يضعف من شأن الاتصالات الأخرى غير المباشرة، وتأثيرها على السلوك.
- عندما يغلب الفرد المخالط الرأي، أو الاتجاه الذي يذهب إلى مخالفة الأنظمة والضوابط يقتنع بجدوى الفعل الإجراميّ ومشروعيته، ويغفل الرأي الذي يغلب احترام الأنظمة والضوابط حينها ينحرف الفرد.
- الاختلاط التفاضليّ يختلف بحسب التكرار والاستمرار والأسبقية، فكلما كرر الفرد الاتصال مع المجتمع الضيق، وكان الاتصال مبكرًا وأطول زاد التأثر بثقافة المجتمع وسلوكه الضيق المخالط، وزاد احتمال الاستجابة لثقافة وسلوكيات المختلط بهم.

يتضح من تلخيص الأفكار السابقة التي قامت عليها نظريّة سذرلاند أنها تنظر إلى العنف الأسريّ على أنه سلوك يتعلمه الفرد من محيطه الاجتماعيّ المختلط به، وأنه كلما زادت درجة التقارب بين الفرد ومحيط المخالطة الضيق زادت إمكانية التعلم والاقتناع للسلوك العنفيّ، ومن ثم يمارسه على من حوله من أصحاب العلاقات الأوليّة وهم (الأبناء والنساء) فينتج من قبلهم الانحراف الفكريّ، وهو انتهاج السلوك الإجراميّ، والمعادي للمجتمع والدولة كتعبير، أو تنفيس للدوافع، والميول وتبرير لتصرفهم.

الدراسات السابقة:

يعد تحليل الدراسات السابقة من أهم خطوات البحث، وذلك من أجل الوقوف على الموضوعات التي لم تدرس من قبل، أو التي لا تزال في حاجة إلى المزيد من البحث والاستقصاء، وتوجيه الرسالة نحو الطريق الصحيح، وذلك من خلال بيان الفائدة التي تقدمها هذه الدراسة للتراث الثقافي[1].

الدراسة الأولى: (كريم، ٢٠١٨م)[2] بعنوان "دور الأسرة في حماية الأطفال من ظاهرة الإرهاب والانحرافات الفكريّة".

---

١ عبد الباسط عبد المعطى ، اتجاهات نظريّة في علم الاجتماع ، الكويت ، عالم المعرفة ، ١٩٩٨م ، ص١٥٧ .

٢ وفاء قيس كريم ، دور الأسرة في حماية الأطفال من ظاهرة الإرهاب والانحرافات الفكريّة ، كلية الإمارات للعلوم التربويّة ، ٢٠١٨م ، العدد ٢٨ .

تعدُّ الأسرة الحلقة الأهم في عملية التنشئة الاجتماعيّة، لهذا فإن العلاقات الأسريّة ليست علاقات نفعية، وإنما هي علاقات حميمية وترتكز على التفاعل المستمر، وبدرجة عالية من الارتباط بين أفرادها، واعتمادهم بعضهم على بعض، كما تؤدي علاقات السلطة القائمة بين أفراد الأسرة دورًا مهمًا في عملية الإقناع والاقتناع، لذلك ما تزال الأسرة هي المؤسسة الأهم في تنشئة الأجيال وحمايتهم من أي ظاهرة سلوكيّة غير مرغوبة في المجتمع، والأسرة قد تكون هي السبب في تطرف سلوك أبنائها، لكنها بعدم اهتمامها بهم، وقضاء الوقت اللازم معهم، ومحاولة سد احتياجاتهم، والتعامل مع مشكلاتهم.

تم اعتماد المنهج الوصفيّ التحليليّ في هذه الدراسة واستخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وكانت من أهم النتائج:

- **من الأسباب التي تؤدي إلى الانحراف الفكريّ:** إهمال رعاية الأسرة لأبنائها، وعدم تقديم العناية الكافية والتوجيه، أو عدم استقرار وضع الأسرة، ما يسمى بالتفكك الأسريّ الذي يؤدي في الغالب إلى ضعف، أو انعدام مراقبة، ومتابعة أولياء الأمور لسلوكيات الأبناء.
- ١-كما تعدُّ مشكلة الفراغ أساس كل تفكير سيئ، ومنطلق أي انحراف فكريّ، أو سلوكيّ يمكن أن يقع المراهقون أو العاطلون عن العمل فريسة له، والخضوع لبعض المنظمات الإرهابيّة، وتوظيفهم في منظماتهم، ومن ثم تحقيق أغراضهم وأهدافهم الخبيثة.

الدراسة الثانية: (التميمي، ٢٠١٧م) [١] بعنوان "سبل الوقاية من الانحراف الفكريّ وجهود جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز في التوعية الفكريّة" هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الانحراف الفكريّ ونشأته ووسائله وطرقه، وتجلية مفهومه، وتوضيحه للمجتمع، ومعرفة أسباب الانحراف الفكريّ ومظاهره وآثاره السيئة على الأفراد والجماعات، ومعرفة كيفيّة مواجهة تلك الانحرافات وعلاجها، والآثار الفكريّة وتصحيحها، وسبل الوقاية منها، وتقديم وسائل عملية لحماية أبنائها، والتعرف على دور الجامعة والمؤسسات في تحقيق سبل الوقاية من الانحراف الفكريّ، و إبراز دور جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز، وتعزيز قيم الانتماء للوطن والحفاظ على مكتسباته، وحماية سلامته، والحرص على استقراره وازدهاره سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا، والدفاع عنه ضد أي تهديد، كما اعتمد الباحث على المنهج الوصفيّ التحليليّ، والاستبانة كأداة لجمع البيانات. وكانت أهم النتائج:

- تعدُّ ظاهرة الانحراف الفكريّ من أبرز العوامل التي تقف وراء ظاهرة الإرهاب العالمي والتطرف؛ وللوقاية منه فإن ذلك يتطلب وجوب تشكيل منظومة متكاملة يسهم فيها الأفراد والدولة على حد السواء.

---

١ سعد محمد عبد العزيز التميميّ ، سبل الوقاية من الانحراف الفكريّ وجهود جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز في التوعية الفكريّة ، جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز بالمملكة العربية السعودية ، ٢٠١٧م .

- إن تحصين الشباب والطلبة في هذه المرحلة الجامعيّة من الأفكار المنحرفة والمتطرفة يمثل تحصينًا للأمة بأكملها، إذ هم سيكونون يومًا قادة الأمة.
- يعدُّ الإرهاب بصوره المتنوعة من أظهر صور الانحراف الفكريّ، كما نجد أن ظاهرة الانحراف الفكريّ من الظواهر المعقدة، من حيث كثرة أسبابها وتداخلها.
- الجهل بالدين من أعظم مداخل الانحراف الفكريّ، والفساد المجتمعيّ تربة خصبة لظهور الانحراف الفكري وانتشاره.

الدراسة الثالثة: (عطية، ٢٠١٤م) [١] بعنوان "العنف الأسريّ نواة لجنوح الأحداث: دراسة ميدانيّة في مدرسة تأهيل الصبيان" هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى استقرار الأسرة المتعلق باستقرار الحالة الاقتصاديّة، ومعرفة فيما إذا كان الأسلوب الشديد في المعاملة يؤدي إلى العدوان والقسوة، إلى جانب التعرف على مدى تأثير حرمان الطفل من التعبير عن رأيه داخل الأسرة، وتأثير ذلك سلبًا في تكوين شخصيته، والتأكيد على كون الضرب والتهديد في الأسرة أداة غير تربويّة. واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفيّ التحليليّ، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات. **وكانت من أهم نتائجها:**

- إن تأنيب الوالدين يؤثر بصورة أو بأخرى في درجة العنف، وأن الأسرة التي تتمتع بأسلوب شديد في تعاملها مع الأطفال فإن أطفالها سوف يمتازون بالنشاط والمنافسة والانطلاق ويميلون إلى العدوان والزعامة والقسوة.
- العوائل تختلف في طرائق معاملة أطفالها، وذلك بحسب مكانتها الاجتماعيّة ومستواها الاقتصاديّ والتعليميّ الذي يؤثر بدرجة كبيرة في تعاملها مع أطفالها.
- إن الرجل هو المسؤول المباشر عن تربية أطفاله، وهذا يؤدي إلى اختلاف أساليب التنشئة، وأساليب التعامل مع الأطفال المتبعة بين الذكور والإناث.
- إن العنف يؤدي إلى تدني مفهوم الذات عند الأطفال، مما يؤدي بهم إلى الانسحاب والانعزال، كما أن للطفل حقوقًا ينبغي مراعاتها واحترامها بغض النظر عن وجود اتفاقية دولية حول تلك الحقوق.

الدراسة الرابعة: (المرواني، ٢٠١٠م) [٢] بعنوان "العنف الأسريّ: دراسة مسحيّة تحليليّة في منطقة المدينة المنورة" وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على حجم مشكلة العنف الأسريّ، والتعرف على بعض الخصائص المميزة للمعتدى عليهم من حيث متغيري العمر والجنس، والتعرف على أنماط العنف الأسريّ الأكثر شيوعًا، والتعرف على الأسباب المؤدية إلى العنف الأسريّ، والتعرف على الإجراءات التي تُتخذ لمعالجة قضايا العنف الأسريّ، وتقديم رؤية مستقبلية في سبيل أسر تتجنب

١ جميل حامد عطية ، العنف الأسريّ نواة لجنوح الأحداث : دراسة ميدانيّة في مدرسة تأهيل الصبيان ، مجلة العلوم التربويّة والنفسيّة ، ٢٠١٤م ، العدد ١٠٥ .

٢ نايف محمد المرواني ، العنف الأسريّ : دراسة مسحيّة تحليليّة في منطقة المدينة المنورة ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنيّة ، ٢٠١٠م ، العدد٥٢ ، مجلد ٢٦ .

العنف، تم الاعتماد في الدراسة على كل من المنهج الكميّ، والمنهج الوصفيّ التحليليّ، واستُخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات من مجتمع البحث ... **وكانت من أهم النتائج:**

- تعددت مظاهر العنف الأسريّ، وتباينت درجاته من مجرد الشتم إلى القتل، كما نلاحظ أن أعلى نسبة حالات العنف الأسريّ التي عومل معها من قبل الشرطة بلغت (٢٥) حالة في عام (١٤٢٢هـ).
- حالات العنف النفسيّ هي الأكثر شيوعًا من بين أنواع العنف الأسريّ، كما تعدُّ النساء الأكثر عرضةً للعنف الأسريّ، وتوصي الدراسة بإجراء المزيد من البحوث على مرتكبي العنق الأسريّ وضحاياه.
- إن أكثر الفئات العمرية تعرضًا للعنف الأسريّ هي الفئة العمريّة الممتدة من (٢٢- ٢٨ سنة) بواقع (٢٧) حالة، ومعظمهم من النساء.

الدراسة الخامسة: (المطيري، ٢٠٠٦م) [١] بعنوان "العنف الأسريّ وعلاقته بانحراف الأحداث لدى نزلاء دار الملاحظة الاجتماعيّة بمدينة الرياض" تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على حجم ظاهرة العنف الأسريّ في مجتمع الدراسة، وكذلك التعرف على العلاقة بين العنف الأسريّ، وانحراف الأحداث في مجتمع الدراسة، والتعرف على علاقة بعض أنماط العنف الأسريّ بانحراف الأحداث، ومحاولة التوصل إلى تدابير وقائيّة من شأنها أن تحد من تأثير العنف الأسريّ على انحراف الأحداث، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفيّ الإحصائيّ، كما اختار الباحث عينة البحث بطريقة قصدية غير احتمالية، واستُخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات.

وكانت من أهم نتائج الدراسة:

١- إن أغلب أفراد العينة يعتمدون على أسلوب الحوار، والنقاش كطريقة لحسم الخلافات مما يعني ملاءمة الجو الأسريّ لظروف الأحداث.

٢- كان من أبرز أنماط العنف الأسريّ الموجود داخل الأسرة هو العنف اللفظيّ، ويلي ذلك امتناع الأب عن الإنفاق على الحدث.

٣- إن نسبة كبيرة من أفراد العينة قاموا بارتكاب الفعل المنحرف برفقة أصدقائهم مما يعكس الأثر الواضح للصحبة السيئة، وتأثيرها على الحدث.

---

١ عبد المحسن بن عمار المطيري ، العنف الأسريّ وعلاقته بانحراف الأحداث لدى نزلاء دار الملاحظة الاجتماعيّة بمدينة الرياض ، رساله ماجستير، الرياض ، ٢٠٠٦م .

الفصل الثالث

منهجيّة الدراسة وإجراءاتها

الإجراءات المنهجيّة للدراسة:

يعرض هذا الفصل المنهجيّة التي استخدمت في الدراسة، والمنهج الذي استخدمته الباحثة، ويحدد مجتمع الدراسة، وكيفية بناء أداة الدراسة والإجراءات التي اتبعت للتحقق من صدق الأداة وثباتها، والأساليب الإحصائيّة التي استخدمت في معالجة البيانات التي جمعت من أفراد العينة.

منهج الدراسة:

في ضوء طبيعة الدراسة وأهدافها استخدم المنهج الوصفيّ، وقد اختارت الباحثة المنهج الوصفيّ؛ لكونه ملائماً لطبيعة الدراسة، وتحقيق أهدافها، وحتى يمكن الوصول إلى إجابات تسهم في وصف نتائج إجابات أفراد العينة وتحليلها.

مجتمع وعينة الدراسة:

تكوّن مجتمع الدراسة الحاليّة من الباحثين والأخصائيين والاستشاريين الموظفين في مكاتب التوجيه، والاستشارات الأسريّة، ولجان التنمية الحكوميّة والأهلية بمنطقة القصيم، وبلغ حجم عينة الدراسة (١٦٠) موظفًا وموظفة للعام الهجري ١٤٤٢هـ .

أداة الدراسة:

استخدمت الباحثة أداة الاستبانة لجمع البيانات، ولبناء أداة البحث قامت الباحثة بمراجعة الأدبيات التربويّة، والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث، وصممت استبانة مغلقة، وصياغة فقراتها في صورتها الأوليّة، وبعد ذلك عرضت على المختصين والمحكمين، وبعد الأخذ بآراء المحكمين وملحوظاتهم، وإجراء التعديلات اللازمة أصبحت الاستبانة في صورتها النهائيّة . وتكوّن الاستبيان في صورته النهائيّة من **جزأين:**

الجزء الأول: يتناول البيانات الأوليّة الخاصة بأفراد الدراسة، مثل: النوع ، والعمر ، والمؤهل العلميّ، وعدد سنوات الخبرة).

الجزء الثاني: ويتكوّن من (٢٥) عبارة، مقسّمة على خمسة محاور ، كما يلي:

المحور الأول: مظاهر الانحراف الفكريّ، ويتكوّن من (٥) عبارات.

المحور الثاني: مظاهر العنف الأسريّ، ويتكوّن من (٥) عبارات.

المحور الثالث: أسباب العنف الأسريّ، ويتكوّن من (٥) عبارات.

المحور الرابع: الوسائل التي تساعد على الحد من الانحراف الفكريّ، ويتكوّن من (٥) عبارات.

المحور الخامس: أساليب الوقاية من العنف الأسريّ، ويتكوّن من (٥) عبارات.

ويقابل كل فقرة من فقرات هذه المحاور قائمة تحمل العبارات الآتية: (موافق ، ومحايد، وغير موافق)، وأعطيت كل عبارة من العبارات درجات حسب مقياس ليكرت الثلاثي، وبعد جمع بيانات الدراسة أدخلت في للحاسوب بإعطائها أرقاماً، أي بتحويل الإجابات اللفظيّة إلى رقميّة (الترميز)، حيث أعطيت الإجابة (موافق) ٣ درجات، (محايد) ٢ درجة، وأعطيت الاجابة (غير موافق) درجة واحدة.

معيار الحكم على استجابات أفراد المجتمع على فقرات الاستبانة:

تم حساب المتوسط الحسابيّ لإجابات أفراد الدراسة، حيث تم تحديد طول خلايا المقياس الثلاثيّ (الحدود الدنيا والعليا) المستخدمة في محاور الدراسة، وبناءً عليه تم حساب المدى (٣-١=٢)، ثم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخليّة الصحيحة، أي (٣/٢=٠,٦٦) بعد ذلك أضيفت هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس، وهي الواحد الصحيح) ، وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخليّة، وهكذا أصبح طول الخلايا كما يأتي:

من ١ إلى أقل من ٦٦,١ يمثل (غير موافق) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.

من ٦٧,١ إلى أقل من ٢,٣٣ يمثل (محايد) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.

من ٢,٣٤ إلى أقل من ٣,٠ يمثل (موافق) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.

صدق أداة الدراسة: يتم التحقق من صدق أداة الدراسة (الاستبانة) من خلال:

الصدق الظاهريّ (الخارجي) للأداة:

تم التحقق من صدق أداة الدراسة من خلال عرضها على الإشراف لإبداء الرأي، وبعد عمل التعديلات المطلوبة عرضت على مجموعة من المحكّمين الأكاديميين من ذوي الخبرة والكفاءة في تخصصات مختلفة ؛ لأخذ آرائهم في درجة مناسبة الأداة لأهداف الدراسة، والحكم على ما تحتويه الاستبانة من فقرات، من حيث الوضوح وسلامة الصياغة، ومن حيث الدقة والترابط بين الفقرات، وترتيبها حسب الأولويّة، وبعد الاطلاع على ملحوظات المحكّمين، تم التعديل والإضافة والحذف حتى تم بناء الأداة بصورتها النهائيَّة .

١-صدق الاتساق الداخلي للأداة (الصدق البنائيّ):

تم حساب معامل الارتباط بيرسون (Pearson) لمعرفة الصدق الداخلي للاستبانة، حيث تم حساب معامل الارتباط بيرسون بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبانة بالدرجة الكليّة للمحور الذي تنتمي إليه العبارة، كما توضح ذلك الجداول التالية:

جدول رقم (١) معاملات ارتباط بيرسون لعبارات محور (مظاهر الانحراف الفكريّ) بالدرجة الكليّة للمحور:

رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
١	**٠,٧٠٠	٤	**٠,٦٢٤
٢	**٠,٧٦٢	٥	**٠,٨١٥
٣	**٠,٧٥٤		

** دال عند مستوى ٠١,٠

يتضح من الجدول السابق رقم (١) أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع الدرجة الكليّة لمحور مظاهر الانحراف الفكريّ الذي تنتمي إليه العبارة موجبة، ودالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (٠,٠١) فأقل، وتتراوح ما بين (٠,٦٢٤ الى ٠,٨١٥) ، وهي قيم متوسطة ومرتفعة، مما يشير إلى أن عبارات هذا المحور تتمتع بدرجة صدق مرتفعة، وصلاحيتها للتطبيق الميدانيّ.

جدول رقم (٢) معاملات ارتباط بيرسون لعبارات محور (مظاهر العنف الأسريّ) بالدرجة الكليّة للمحور:

رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
١	**٠,٧١٤	٤	**٠,٨٠٢
٢	**٠,٨١٩	٥	**٠,٧٣٠
٣	**٠,٦٧٨		

** دال عند مستوى ٠١,٠

يتضح من الجدول السابق رقم (٢) أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع الدرجة الكليّة لمحور مظاهر العنف الأسريّ الذي تنتمي إليه العبارة موجبة، ودالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (٠,٠١) فأقل، وتتراوح ما بين (٠,٦٧٨ الى ٠,٨١٩) ، وهي قيم متوسطة ومرتفعة، مما يشير إلى أن عبارات هذا المحور تتمتع بدرجة صدق مرتفعة وصلاحيتها للتطبيق الميدانيّ.

جدول رقم (٣) معاملات ارتباط بيرسون لعبارات محور (أسباب العنف الأسريّ) بالدرجة الكليّة للمحور:

رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
١	**٠,٧٣٠	٤	**٠,٧٨٤
٢	**٠,٧٧٩	٥	**٠,٦٥٨
٣	**٠,٥١٧		

** دال عند مستوى ٠١,٠

يتضح من الجدول السابق رقم (٣) أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع الدرجة الكليّة لمحور أسباب العنف الأسريّ الذي تنتمي إليه العبارة موجبة، ودالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (٠,٠١) فأقل، وتتراوح ما بين (٠,٥١٧ الى ٠,٧٨٤) ، وهي قيم متوسطة ومرتفعة، مما يشير إلى أن عبارات هذا المحور تتمتع بدرجة صدق مرتفعة وصلاحيتها للتطبيق الميدانيّ.

جدول رقم (٤) معاملات ارتباط بيرسون لعبارات محور (الوسائل التي تساعد علي الحد من الانحراف الفكريّ) بالدرجة الكليّة للمحور:

رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
١	**٠,٧٦٠	٤	**٠,٨٧٠
٢	**٠,٨٦٣	٥	**٠,٨٠٤
٣	**٠,٨٠٣		

** دال عند مستوى ٠١,٠

يتضح من الجدول السابق رقم (٤) أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع الدرجة الكليّة لمحور الوسائل التي تساعد علي الحد من الانحراف الفكريّ الذي تنتمي إليه العبارة موجبة، ودالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (٠,٠١) فأقل، وتتراوح ما بين (٠,٧٦٠ الى ٠,٨٧٠) ، وهي قيم متوسطة ومرتفعة، مما يشير إلى أن عبارات هذا المحور تتمتع بدرجة صدق مرتفعة وصلاحيتها للتطبيق الميدانيّ.

جدول رقم (٥) معاملات ارتباط بيرسون لعبارات محور (أساليب الوقاية من العنف الأسريّ) بالدرجة الكليّة للمحور:

رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
١	**٠,٧٩٩	٤	**٠,٨٤٣
٢	**٠,٨٩٠	٥	**٠,٨٩٦
٣	**٠,٨٨٨		

** دال عند مستوى ٠١,٠

يتضح من الجدول السابق رقم (٥) أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع الدرجة الكليّة لمحور أساليب الوقاية من العنف الأسريّ الذي تنتمي إليه العبارة موجبة، ودالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (٠,٠١) فأقل، وتتراوح ما بين (٠,٧٩٩ الى ٠,٨٩٦) وهي قيم متوسطة ومرتفعة، مما يشير إلى أن عبارات هذا المحور تتمتع بدرجة صدق مرتفعة، وصلاحيتها للتطبيق الميدانيّ.

ثبات أداة الدراسة:

تم قياس ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل ثبات الفاكرونباخ، والجدول رقم (٦) يوضح معامل الثبات لمحاور أداة الدراسة وهي :

جدول رقم (٦) معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة:

محاور الاستبانة	عدد العبارات	ثبات المحور
مظاهر الانحراف الفكريّ	٥	٠,٧٨٣
مظاهر العنف الأسريّ	٥	٠,٨٠٤
أسباب العنف الأسريّ	٥	٠,٧٥٢
الوسائل التي تساعد علي الحد من الانحراف الفكريّ	٥	٠,٨٩٦
أساليب الوقاية من العنف الأسريّ	٥	٠,٩١٤
الثبات العام لمحاور الدراسة	٢٥	٠,٨٩٢

من خلال النتائج الموضحة أعلاه بجدول (٦) يتضح أن معامل الثبات لمحاور الدراسة عالي ، حيث يتراوح ما بين (٠,٧٥٢-٠,٩١٤)، وبلغ بلغت قيمة معامل الثبات العام (٠,٨٩٢)، وهي قيمة ثبات مرتفعة توضح صلاحية أداة الدراسة للتطبيق الميدانيّ.

الأسلوب الإحصائيّ المستخدم:

١-التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الخصائص الشخصيّة والوظيفيّة لأفراد عينة الدراسة، وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسة التي تتضمنها أداة الدراسة.

٢-المتوسط الحسابيّ "Mean" وذلك لمعرفة مدى ارتفاع استجابات أفراد عينة الدراسة أو انخفاضها عن المحاور الرئيسة (متوسط العبارات)، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب المحاور حسب أعلى متوسط حسابي.

٣-الانحراف المعياريّ "Standard Deviation" للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ولكل محور من المحاور الرئيسة عن متوسطها الحسابيّ. ويلاحظ أن الانحراف المعياريّ يوضح التشتت في استجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، إلى جانب المحاور الرئيسة، فكلما اقتربت قيمته من الصفر تركزت الاستجابات، وانخفض تشتتها بين المقياس.

٤-معامل الارتباط بيرسون person Correltion "": لمعرفة درجة الارتباط بين عبارات الاستبانة، والمحور الذي تنتمي إليه كل عبارة من عباراتها، وبين الدرجة الكليّة للاستبانة.

٥-معامل ألفا كرونباخ (Cronch'lph): لاختبار مدى ثبات أداة الدراسة.

الفصل الرابع

عرض بيانات الدراسة وتحليلها ومناقشة نتائجها

تحليل نتائج الدراسة وتفسيرها:

مقدمـــة: يتناول هذا الفصل عرضًا لنتائج البحث التي تم التوصل إليها، بعد معالجة البيانات باستخدام الأساليب الإحصائيّة المشار إليها في الفصل السابق، حيث تمت في الفصل الحالي الإجابة عن تساؤلات البحث، ومن ثم إعطاء تفسير لهذه النتائج، ومناقشتها ، وفيما يلي عرض تفصيلي لذلك:

خصائص عينة الدراسة:

تم تحديد خصائص عينة الدراسة بناءً على المتغيرات الآتية: النوع ، والعمر ، وعدد سنوات الخبرة ، والمستوى التعليميّ)، وبعد التحليل الإحصائيّ تم تصنيفها في الجداول التالية:

١- النوع:

جدول (٧) توزيع أفراد الدراسة وفقاً لمتغير النوع

النوع	التكرار	النسبة
ذكر	٩٧	٦٠,٦
أنثى	٦٣	٣٩,٤
المجموع	١٦٠	٪١٠٠

يوضح الجدول السابق خصائص عينة أفراد الدراسة، وفقاً لمتغير النوع، تبين أن ما نسبته (٦٠,٦%) من إجمالي أفراد الدراسة ذكوراً، وهي الفئة الأكبر من بين فئات الدراسة، في حين تبين أن ما نسبته (٣٩,٤٪) من إجمالي أفراد الدراسة إناثاً، وهي الفئة الأقل من بين فئات الدراسة.

٢- العمر:

جدول (٨) توزيع أفراد الدراسة وفقاً لمتغير العمر

العمر	التكرار	النسبة
من ٢٠سنة . إلى أقل من٣٠ سنة	٣٠	١٨,٨
من ٣٠سنة . إلى أقل من ٤٠ سنة	٥٦	٣٥,٠
من ٤٠ سنة . إلى أقل من ٥٠سنة	٦٥	٤٠,٦
من ٥٠ سنة فأكثر	٩	٥,٦
المجموع	١٦٠	٪١٠٠

يوضح الجدول السابق خصائص عينة أفراد الدراسة ، وفقاً لمتغير العمر، تبين أن ما نسبته (٤٠,٦%) من إجمالي أفراد الدراسة أعمارهم (من ٤٠سنة إلى اقل من ٥٠ سنة)، وهي الفئة الأكبر من بين فئات الدراسة،

في حين تبين أن ما نسبته (٣٥,٠٪) من إجمالي أفراد الدراسة أعمارهم (من ٣٠سنة إلى أقل من ٤٠ سنة) ، بينما وجد أن ما نسبته (١٨,٨٪) من إجمالي أفراد الدراسة أعمارهم (من ٢٠ إلى أقل من ٣٠سنة)، في حين وجد أن ما نسبته (٥,٦٪) من إجمالي أفراد الدراسة أعمارهم (من ٥٠سنة فأكثر) وهي الفئة الأقل من بين فئات الدراسة.

٣- المؤهل العلمي

جدول (٩) توزيع أفراد الدراسة وفقاً لمتغير المؤهل العلميّ

المؤهل العلميّ	التكرار	النسبة
ثانويّ	٢٧	١٦,٩
بكالوريوس	٩٠	٥٦,٣
دبلوم عالي	١٨	١١,٣
ماجستير	٢١	١٣,١
دكتوراه	٤	٢,٥
المجموع	١٦٠	١٠٠٪

يوضح الجدول السابق خصائص عينة أفراد الدراسة ، وفقاً لمتغير المؤهل العلميّ، تبين أن ما نسبته (٥٦,٣%) من إجمالي أفراد الدراسة مؤهلهم (بكالوريوس)، وهي الفئة الأكبر من بين فئات الدراسة، في حين تبين أن ما نسبته (١٦,٩٪) من إجمالي أفراد الدراسة مؤهلهم (ثانويّ) ، بينما وجد أن ما نسبته (١٣,١٪) من إجمالي أفراد الدراسة مؤهلهم (ماجستير)، في حين وجد أن ما نسبته (١١,٣٪) من إجمالي أفراد الدراسة مؤهلهم (دبلوم عالي)، بينما وجد أن ما نسبته (٢,٥٪) من إجمالي أفراد الدراسة مؤهلهم (دكتوراه)، وهي الفئة الأقل من بين فئات الدراسة.

٤- عدد سنوات الخبرة:

جدول (١٠) توزيع أفراد الدراسة وفقاً لمتغير عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من ٥ سنوات	٤٨	٣٠,٠
من ٥ سنوات إلى أقل من ١٠- سنوات	٥٢	٣٢,٥
من ١٠ سنوات إلى أقل من ١٥ سنة	٣٤	٢١,٢
من ١٥ سنة إلى أقل من ٢٠ سنة	١٦	١٠,٠
من ٢٠ سنة فأكثر	١٠	٦,٣
المجموع	١٦٠	١٠٠٪

يوضح الجدول السابق خصائص عينة أفراد الدراسة ، وفقاً لمتغير عدد سنوات الخبرة ، وقد تبين أن ما نسبته (٣٢,٥%) من إجمالي أفراد الدراسة خبرتهم (من ٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات)، وهي الفئة الأكبر من بين فئات الدراسة، في حين تبين أن ما نسبته (٣٠,٠٪) من إجمالي أفراد الدراسة خبرتهم (أقل من ٥ سنوات) ، بينما وجد أن ما نسبته (٢١,٢٪) من إجمالي أفراد الدراسة خبرتهم (من ١٠ سنوات إلى أقل من ١٥ سنة)، بينما وجد أن ما نسبته (١٠٪) من إجمالي أفراد الدراسة خبرتهم (من ١٥ إلى أقل من ٢٠ سنة) ، بينما وجد أن ما نسبته (٦,٣٪) من إجمالي أفراد الدراسة خبرتهم (من ٢٠ سنة فأكثر)، وهي الفئة الأقل من بين فئات الدراسة.

نتائج أسئلة الدراسة:

عرض ومناقشة نتائج السؤال الرئيس: ما العلاقة بين ظاهرة العنف الأسريّ، والانحراف الفكريّ داخل المجتمع السعوديّ وخاصة منطقة القصيم؟

للتعرف على العلاقة بين ظاهرة العنف الأسريّ، والانحراف الفكريّ داخل المجتمع السعوديّ، وخاصة منطقة القصيم استخدمت الباحثة معامل ارتباط بيرسون، والمبينة نتائجه في الجدول الآتي:

جدول (١١)

معامل ارتباط بيرسون بين ظاهرة العنف الأسريّ، والانحراف الفكريّ داخل المجتمع السعوديّ وخاصة منطقة القصيم.

المتغيرات	الانحراف الفكريّ داخل المجتمع السعوديّ		
	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	القرار أو النتيجة
ظاهرة العنف الأسريّ	٠,٥٥٤**	٠,٠١	توجد علاقة طردية موجبة ذات دلالة إحصائيًا

يتضح من الجدول السابق أنه توجد علاقة ارتباط طردية موجبة ذات دلالة احصائية عند مستوى (٠,٠٥) بين ظاهرة العنف الأسريّ، والانحراف الفكريّ داخل المجتمع السعوديّ، وخاصة منطقة القصيم، حيث إن معامل الارتباط (٠,٥٥٤) ، دالة إحصائيًا، حيث إن مستوى الدلالة بلغ (٠,٠١) أي أقل من (٠,٠٥) ، وهذا يدل على أنه كلما زادت ظاهرة العنف الأسريّ أدى ذلك إلى زيادة الانحراف الفكريّ داخل المجتمع السعوديّ، وخاصة منطقة القصيم، وتفسير ذلك أن زيادة مظاهر العنف الأسريّ المتمثل في (التهديد بالضرب ، والحرمان من شيء ضروريّ ، والإجبار بالقوة على القيام بعمل ما ربما يدفع بعض الشباب إلى الانحراف الفكريّ مثل سوء التعامل، والقسوة في الأسلوب مع الآخرين المخالفين لهم، وسوء الظن بالآخرين، وإدانة البريء، وخاصة إذا خالف رأيهم ، والتشدد الفكريّ، وإلزام الآخرين به .

السؤال الأول : ما مظاهر الانحراف الفكريّ ؟

للإجابة عن: ما مظاهر الانحراف الفكريّ؟ فقد تم حساب التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابيّة، والانحرافات المعيارية، والرتب لاستجابات أفراد الدراسة من الأخصائيين، والاستشاريين، الاجتماعيين، والنفسيين في مكاتب الاستشارات الأسريّة، ودار التوجيه الاجتماعي، ولجان التنمية الحكوميّة، والأهليّة بمنطقة القصيم على محور مظاهر الانحراف الفكريّ، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول الآتي:

جدول (١٢) استجابات أفراد الدراسة من الأخصائيين والاستشاريين الاجتماعيين والنفسيين في مكاتب الاستشارات الأسريّة بمنطقة القصيم على عبارات محور (مظاهر الانحراف الفكريّ)

م	العبارة	درجة الموافقة						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
		غير موافق		محايد		موافق					
		ك	%	ك	%	ك	%				
٤	الفهم الخاطئ للمسائل والأحكام الشرعيّة	٢٤	١٥	٤٦	٢٨,٨	٩٠	٥٦,٣	٢,٤١	٠,٧٤	١	موافق
٢	سوء التعامل والقسوة في الأسلوب مع الآخرين المخالفين لهم	٢٧	١٦,٩	٧٢	٤٥	٦١	٣٨,١	٢,٢١	٠,٧١	٢	محايد
٣	سوء الظن بالآخرين، وإدانة البريء وخاصة إذا خالف رأيهم	٣٣	٢٠,٦	٦٧	٤١,٩	٦٠	٣٧,٥	٢,١٧	٠,٧٥	٣	محايد
١	التشدد الفكريّ، وإلزام الآخرين به	٤٤	٢٧,٥	٨٠	٥٠	٣٦	٢٢,٥	١,٩٥	٠,٧١	٤	محايد
٥	تكفير الأشخاص من دون سبب ديني واضح	٧٨	٤٨,٨	٤٦	٢٨,٨	٣٦	٢٢,٥	١,٧٤	٠,٨٠	٥	محايد
المتوسط الحسابي العام								٢,١٠	٠,٥٤		محايد

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

أولًا : يتضمن محور " مظاهر الانحراف الفكريّ " على (٥) فقرات، جاءت استجابات أفراد الدراسة على (فقرة واحدة) من المحور بدرجة (موافق) ، وهي الفقرة رقم (٤) حيث بلغ متوسطها الحسابيّ (٢,٤١) ، وهذا المتوسط يقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس المتدرج الثلاثيّ التي تتراوح ما بين (٢,٣٤ إلى ٣,٠٠) ، وتشير إلى أنها تحدث بدرجة كبيرة بالنسبة إلى أداة الدراسة، بينما جاءت استجابات أفراد الدراسة على (٤) فقرات من المحور بدرجة (محايد) ، وهى الفقرات رقم (٢-٣-١-٥) حيث تراوحت متوسطاتهم الحسابيّة بين (١,٧٤ الى ٢,٤١) ، وهذه المتوسطات تقع في الفئة الثانية من فئات المقياس المتدرج الثلاثيّ التي تتراوح ما بين (١,٦٧ إلى ٢,٣٣) ، وتشير إلى أنها محايد بالنسبة إلى أداة الدراسة.

ثانيًا: وتشير النتيجة السابقة إلى أن هناك تقاربًا في استجابات عينة أفراد الدراسة على محور " مظاهر الانحراف الفكريّ "، حيث إن المتوسط الحسابيّ لهم يتراوح ما بين (١,٧٤ الى ٢,٤١)، وهذه المتوسطات تقع في الفئة الثانية، والثالثة من فئات المقياس المتدرج الثلاثيّ، ويلاحظ أن المتوسط العام على عبارات محور " مظاهر الانحراف الفكريّ " قد بلغ (٢,١٠ درجة من ٣) ، والتي تشير إلى درجة (محايد) بالنسبة إلى أداة الدراسة.

ثالثًا: يتضح كذلك من الجدول أنه يمكن ترتيب استجابات أفراد الدراسة على فقرات محور " مظاهر الانحراف الفكريّ " ، كما يلي:

١-جاءت العبارة رقم (٤) وهي:" الفهم الخاطئ للمسائل والأحكام الشرعيّة " في المرتبة الأولى بين العبارات المتعلقة بمظاهر الانحراف الفكريّ بدرجة (موافق) ، وبمتوسط حسابيّ (٢,٤١ من ٣) ، وانحراف معياريّ (٠,٧٤)، وهذا يشير إلى أن من أهم مظاهر الانحراف الفكريّ هو الفهم الخاطئ للمسائل والأحكام الشرعيّة التي تحدث بدرجة كبيرة من وجهة نظر الأخصائيين، والاستشاريين الاجتماعيين، والنفسيين في مكاتب الاستشارات الأسريّة، ولجان التنمية الحكوميّة والأهليّة، ودار التوجيه الاجتماعيّ بمنطقة القصيم .

٢- جاءت العبارة رقم (٢) وهي:" سوء التعامل والقسوة في الأسلوب مع الآخرين المخالفين لهم" في المرتبة الثانية بين العبارات المتعلقة بمظاهر الانحراف الفكريّ بدرجة (محايد) ، وبمتوسط حسابيّ (٢,٢١ من ٣) ، وانحراف معياريّ (٠,٧١).

٣- جاءت العبارة رقم (٣) وهي:" سوء الظن بالآخرين، وإدانة البريء وخاصة إذا خالف رأيهم "في المرتبة الثالثة بين العبارات المتعلقة بمظاهر الانحراف الفكريّ بدرجة (محايد) ، وبمتوسط حسابيّ (٢,١٧ من ٣) ، وانحراف معياريّ (٠,٧٥).

٤- جاءت العبارة رقم (١) وهي:" التشدد الفكريّ، وإلزام الآخرين به "في المرتبة الرابعة بين العبارات المتعلقة بمظاهر الانحراف الفكريّ بدرجة (محايد) ، وبمتوسط حسابيّ (١,٩٥ من ٣)، وانحراف معياريّ (٠,٧١).

٥- جاءت العبارة رقم (٥) وهي:" تكفير الأشخاص من دون سبب ديني واضح " في المرتبة الخامسة بين العبارات المتعلقة بمظاهر الانحراف الفكريّ بدرجة (محايد) ، وبمتوسط حسابيّ (١,٧٤ من ٣) ، وانحراف معياريّ (٠,٨٠).

نستخلص مما سبق أن المتوسط العام لاستجابات أفراد الدراسة على عبارات محور (مظاهر الانحراف الفكريّ) قد بلغ (٢,١٠ درجه من ٣) ، وهذا المتوسط يقع في الفئة الثانية من فئات المقياس الثلاثيّ التي تشير إلى درجة (محايد) على أداة الدراسة، أي: أن مفردات عينة الدراسة من الأخصائيين، والاستشاريين الاجتماعيين، والنفسيين في مكاتب الاستشارات الأسريّة، ولجان التنمية الحكوميّة والأهلية ودار التوجيه الاجتماعيّ بمنطقة القصيم يرون أن مظاهر الانحراف الفكريّ تحدث بدرجة متوسطة، ومن أبرزها ما يلي: الفهم الخاطئ للمسائل والأحكام الشرعيّة، وسوء التعامل والقسوة في الأسلوب مع الآخرين المخالفين لهم، وسوء الظن بالآخرين وإدانة البريء وخاصة إذا خالف رأيهم، والتشدد الفكريّ، وإلزام الآخرين به، وتكفير الأشخاص من دون سبب ديني واضح.

السؤال الثاني: ما حجم ظاهرة العنف الأسريّ ومظاهره في منطقة القصيم؟

للإجابة عن: ما مظاهر العنف الأسريّ فقد تم حساب التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابيّة، والانحرافات المعياريّة، والرتب لاستجابات أفراد الدراسة من الأخصائيين، والاستشاريين الاجتماعيين، والنفسيين في مكاتب الاستشارات الأسريّة بمنطقة القصيم على محور مظاهر العنف الأسريّ، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (١٣) استجابات أفراد الدراسة من الأخصائيين، والاستشاريين الاجتماعيين، والنفسيين في مكاتب الاستشارات الأسريّة بمنطقة القصيم على عبارات محور (مظاهر العنف الأسريّ)

م	العبارة	درجة الموافقة						المتوسط الحسابيّ	الانحراف المعياريّ	الترتيب	درجة الموافقة
		غير موافق		محايد		موافق					
		ك	%	ك	%	ك	%				
١	التهديد بالضرب	٣٧	٢٣,١	٥٠	٣١,٣	٧٣	٤٥,٦	٢,٢٣	٠,٨٠	١	محايد
٣	الحرمان من شيء ضروريّ	٣٣	٢٠,٦	٥٩	٣٦,٩	٦٨	٤٢,٥	٢,٢٢	٠,٧٧	٢	محايد
٤	الإجبار بالقوة على القيام بعمل ما	٤٧	٢٩,٤	٦٠	٣٧,٥	٥٣	٣٣,١	٢,٠٤	٠,٧٩	٣	محايد
٢	الضرب الذي ينتهي بجرح	٧٧	٤٨,١	٥٢	٣٢,٥	٣١	١٩,٤	١,٧١	٠,٧٧	٤	محايد
٥	الطرد من المنزل	٩٣	٥٨,١	٤٠	٢٥	٢٧	١٦,٩	١,٥٩	٠,٧٦	٥	غير موافق
المتوسط الحسابي العام								١,٩٦	٠,٥٨		محايد

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

أولًا : يتضمن محور " مظاهر العنف الأسريّ " على (٥) فقرات، جاءت استجابات أفراد الدراسة على(٤) فقرات من المحور بدرجة (محايد) ، وهي الفقرات رقم (١-٣-٤-٢)؛ حيث تراوحت متوسطاتهم الحسابية بين (١,٧١ الى ٢,٢٣) ، وهذه المتوسطات تقع في الفئة الثانية من فئات المقياس المتدرج الثلاثيّ التي تتراوح ما بين (١,٦٧إلى ٢,٣٣) ، وتشير إلى أنها تحدث بدرجة متوسطة بالنسبة إلى أداة الدراسة، بينما جاءت استجابات أفراد الدراسة على (فقرة واحدة) من فقرات المحور بدرجة (غير موافق) ، وهى الفقرة رقم (٥) حيث بلغ متوسطها الحسابيّ (١,٥٩) ، وهذا المتوسط يقع في الفئة الأولى من فئات المقياس المتدرج الثلاثيّ التي تتراوح ما بين (١,٠٠ إلى ١,٦٦) ، وتشير إلى أنها تحدث بدرجة قليلة بالنسبة إلى أداة الدراسة.

ثانيًا: وتشير النتيجة السابقة إلى أن هناك تفاوتًا في استجابات عينة أفراد الدراسة على محور " مظاهر العنف الأسريّ "؛ حيث إن المتوسط الحسابيّ لهم يتراوح ما بين (١,٥٩ الى ٢,٢٣) ، وهذه المتوسطات تقع في الفئة الأولى والثانية من فئات المقياس المتدرج الثلاثيّ ، ويلاحظ أن المتوسط العام على عبارات محور " مظاهر العنف الأسريّ " قد بلغ (١,٩٦ من ٣) ، والتي تشير إلى درجة (محايد) بالنسبة إلى أداة الدراسة.

ثالثًا: يتضح كذلك من الجدول أنه يمكن ترتيب استجابات أفراد الدراسة على فقرات محور " مظاهر العنف الأسريّ كما يلي :

١-جاءت العبارة رقم (١) وهي:" التهديد بالضرب " في المرتبة الأولى بين العبارات المتعلقة بمظاهر العنف الأسريّ بدرجة (محايد) ، وبمتوسط حسابيّ (٢,٢٣ من ٣) ، وانحراف معياريّ (٠,٨٠)، وهذا يشير إلى أن من أهم مظاهر العنف الأسريّ هو التهديد بالضرب، الذي يحدث بدرجة متوسطة من وجهة نظر الأخصائيين، والاستشاريين الاجتماعيين، والنفسيين في مكاتب الاستشارات الأسريّة، ولجان التنمية الحكوميّة والأهليّة، ودار التوجيه الاجتماعيّ بمنطقة القصيم.

٢- جاءت العبارة رقم (٣) وهي:" الحرمان من شيء ضروريّ "في المرتبة الثانية بين العبارات المتعلقة بمظاهر العنف الأسريّ بدرجة (محايد) ، وبمتوسط حسابيّ (٢,٢٢ من ٣) ، وانحراف معياريّ (٠,٧٧)، ويشير هذا إلى أن الحرمان من شيء ضروريّ يعدُّ أحد مظاهر العنف الأسريّ.

٣- جاءت العبارة رقم (٤) وهي:" الإجبار بالقوة على القيام بعمل ما "في المرتبة الثالثة بين العبارات المتعلقة بمظاهر الانحراف الفكريّ بدرجة (محايد) ، وبمتوسط حسابيّ (٢,٠٤ من ٣) ، وانحراف معياريّ (٠,٧٩).

٤- جاءت العبارة رقم (٢) وهي:" الضرب الذي ينتهي بجرح "في المرتبة الرابعة بين العبارات المتعلقة بمظاهر العنف الأسريّ بدرجة (محايد) ، وبمتوسط حسابيّ (١,٧١ من ٣) ، وانحراف معياريّ (٠,٧٧).

٥- جاءت العبارة رقم (٥) وهي:" الطرد من المنزل "في المرتبة الخامسة بين العبارات المتعلقة بمظاهر العنف الأسريّ بدرجة (غير موافق) ، وبمتوسط حسابيّ (١,٥٩ من ٣) ، وانحراف معياريّ (٠,٧٦).

نستخلص مما سبق أن المتوسط العام لاستجابات أفراد الدراسة على عبارات محور(مظاهر العنف الأسريّ) قد بلغ (١,٩٦ درجه من ٣) ، وهذا المتوسط يقع في الفئة الثانية من فئات المقياس الثلاثيّ التي تشير إلى درجة (محايد) على أداة الدراسة ، أي: أن مفردات عينة الدراسة من الأخصائيين، والاستشاريين الاجتماعيين، والنفسيين في مكاتب الاستشارات الأسريّة بمنطقة القصيم يرون أن مظاهر العنف الأسريّ تحدث بدرجة متوسطة، ومن أبرزها ما يلي: التهديد بالضرب، والحرمان من شيء ضروريّ، والإجبار بالقوة على القيام بعمل ما، والضرب الذي ينتهي بجرح.

وتتفق هذه النتيجة مع ما جاءت به دراسة عطية ٢٠١٤م التي توصلت نتائجها إلى أن تأنيب الوالدين يؤثر بصورة، أو بأخرى في درجة العنف، وأن الأسرة التي تتمتع بأسلوب شديد في تعاملها مع الأطفال فأنهم سوف يمتازون بالنشاط والمنافسة والانطلاق، ويميلون إلي العدوان والزعامة والقسوة.

السؤال الثالث: ما أسباب العنف الأسريّ؟

للإجابة عن: ما أسباب العنف الأسريّ؟ فقد تم حساب التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة، والرتب لاستجابات أفراد الدراسة من الأخصائيين، والاستشاريين الاجتماعيين، والنفسيين في مكاتب الاستشارات الأسريّة، ولجان التنمية الحكوميّة والأهليّة، ودار التوجيه الاجتماعيّ بمنطقة القصيم على محور أسباب العنف الأسريّ، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول الآتي:

جدول (١٤) استجابات أفراد الدراسة من الأخصائيين، والاستشاريين الاجتماعيين، والنفسيين في مكاتب الاستشارات الأسريّة بمنطقة القصيم على عبارات محور (أسباب العنف الأسريّ)

م	العبارة	درجة الموافقة						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
		غير موافق		محايد		موافق					
		ك	%	ك	%	ك	%				
٥	نقص الحوار الأسريّ	١٤	٨,٨	٤٧	٢٩,٤	٩٩	٦١,٩	٢,٥٣	٠,٦٥	١	موافق
٣	انتشار البطالة بشكل كبير	٢٣	١٤,٤	٤٨	٣٠	٨٩	٥٥,٦	٢,٤١	٠,٧٣	٢	موافق
٤	التعرض للإساءة في الصغر	٢٣	١٤,٤	٧٥	٤٦,٩	٦٢	٣٨,٨	٢,٢٤	٠,٦٩	٣	محايد

١	استخدام أسلوب القهر، والقسوة في التعامل	٣٣	٢٠,٦	٦١	٣٨,١	٦٦	٤١,٣	٢,٢١	٠,٧٦	٤	محايد
٢	الشخصيّة التدميرية (العدوانيّة) للقائم بالعنف	٤٢	٢٦,٣	٥٨	٣٦,٣	٦٠	٣٧,٥	٢,١١	٠,٧٩	٥	محايد
المتوسط الحسابي العام								٢,٣٠	٠,٥١		محايد

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

أولًا : يتضمن محور: " أسباب العنف الأسريّ " على (٥) فقرات، جاءت استجابات أفراد الدراسة على (فقرتين) من فقرات المحور بدرجة (موافق)، وهي الفقرات رقم (٥-٣) حيث بلغ متوسطهما الحسابيّ (٢,٥٣ ، ٢,٤١) ، وهذه المتوسطات تقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس المتدرج الثلاثيّ التي تتراوح ما بين (٢,٣٤ الى ٣,٠٠) ، وتشير إلى أنها تحدث بدرجة كبيرة بالنسبة إلى أداة الدراسة، بينما جاءت استجابات أفراد الدراسة على (٣) فقرات من فقرات المحور بدرجة (محايد)، وهى الفقرات رقم (٤-١-٢) حيث تراوحت متوسطاتهم الحسابيّة بين (٢,١١ الى ٢,٢٤)، وهذه المتوسطات تقع في الفئة الثانية من فئات المقياس المتدرج الثلاثيّ التي تتراوح ما بين (١,٦٧ إلى ٢,٣٣) ، وتشير إلى أنها محايد بالنسبة إلى أداة الدراسة.

ثانيًا: وتشير النتيجة السابقة إلى أن هناك تقاربًا في استجابات عينة أفراد الدراسة على محور " أسباب العنف الأسريّ "، حيث إن المتوسط الحسابيّ لهم يتراوح ما بين (٢,١١ الى ٢,٥٣)، وهذه المتوسطات تقع في الفئة الثانية والثالثة من فئات المقياس المتدرج الثلاثي ، ويلاحظ أن المتوسط العام على عبارات محور " أسباب العنف الأسريّ " قد بلغ (٢,٣٠ من ٣)، والذي يشير إلى درجة (محايد) بالنسبة إلى أداة الدراسة.

ثالثًا: يتضح كذلك من الجدول أنه يمكن ترتيب استجابات أفراد الدراسة على فقرات محور " أسباب العنف الأسريّ " ، كما يلي :

١-جاءت العبارة رقم (٥) وهي:" نقص الحوار الأسريّ " في المرتبة الأولى بين العبارات المتعلقة بأسباب العنف الأسريّ بدرجة (موافق) ، وبمتوسط حسابيّ (٢,٥٣ من ٣) ، وانحراف معياريّ (٠,٦٥)، وهذا يشير إلى أن من أهم أسباب العنف الأسريّ هو: نقص الحوار الأسريّ الذي يحدث بدرجة كبيرة من وجهة نظر الأخصائيين، والاستشاريين الاجتماعيين، والنفسيين في مكاتب الاستشارات الأسريّة بمنطقة القصيم.

٢- جاءت العبارة رقم (٣) وهي:" انتشار البطالة بشكل كبير "في المرتبة الثانية بين العبارات المتعلقة بأسباب العنف الأسريّ بدرجة (موافق) ، وبمتوسط حسابيّ (٢,٤١ من ٣) ، وانحراف معياريّ (٠,٧٣)، ويشير هذا إلى أن أحد أسباب العنف الأسريّ يتمثل في انتشار البطالة بشكل كبير.

٣- جاءت العبارة رقم (٤) وهي:" التعرض للإساءة في الصغر " في المرتبة الثالثة بين العبارات المتعلقة بمظاهر الانحراف الفكريّ بدرجة (محايد) ، وبمتوسط حسابيّ (٢,٢٤ من ٣) ، وانحراف معياريّ (٠,٦٩).

٤- جاءت العبارة رقم (١) وهي:" استخدام أسلوب القهر والقسوة في التعامل "في المرتبة الرابعة بين العبارات المتعلقة بمظاهر العنف الأسريّ بدرجة (محايد) ، وبمتوسط حسابيّ (٢,٢١ من ٣) ، وانحراف معياريّ (٠,٧٦).

٥- جاءت العبارة رقم (٢) وهي:" الشخصيّة التدميرية (العدوانيّة) للقائم بالعنف "في المرتبة الخامسة بين العبارات المتعلقة بمظاهر العنف الأسريّ بدرجة (غير موافق) ، وبمتوسط حسابيّ (٢,١١ من ٣) ، وانحراف معياريّ (٠,٧٩).

نستخلص مما سبق أن المتوسط العام لاستجابات أفراد الدراسة على عبارات محور (أسباب العنف الأسريّ) قد بلغ (٢,٣٠ درجه من ٣) ، وهذا المتوسط يقع في الفئة الثانية من فئات المقياس الثلاثيّ التي تشير إلى درجة (محايد) على أداة الدراسة ، أي: أن مفردات عينة الدراسة من الأخصائيين، والاستشاريين الاجتماعيين، والنفسيين في مكاتب الاستشارات الأسريّة، ولجان التنمية الحكوميّة والأهليّة، ودار التوجيه الاجتماعيّ بمنطقة القصيم يرون أن أسباب العنف الأسريّ تحدث بدرجة متوسطة، ومن أبرزها ما يلي: نقص الحوار الأسريّ، وانتشار البطالة بشكل كبير، والتعرض للإساءة في الصغر، واستخدام أسلوب القهر والقسوة في التعامل، والشخصيّة التدميريّة (العدوانيّة) للقائم بالعنف.

وتتفق هذه النتيجة مع ما جاءت به دراسة عطيّة (٢٠١٤) التي توصلت نتائجها إلى أن الأعمال التي يقوم بها الأزواج لها تأثير في ما يحملونه من القيم الإيجابيّة أو السلبيّة حول طبيعة علاقتهم الاجتماعيّة سواء أكان ذلك بينهم أو بين زوجاتهم.

كذلك اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة المطيري ٢٠٠٦م التي توصلت نتائجها إلى أن من أبرز أنماط العنف الأسريّ الموجود داخل الأسرة هو العنف اللفظيّ، ويلي ذلك امتناع الأب عن الإنفاق، كذلك تتفق مع ما جاءت به نتائج دراسة عطيّة ٢٠١٤م التي توصلت نتائجها إلى أن الرجل هو المسؤول المباشر عن تربية أطفاله، وهذا يؤدي إلي اختلاف أساليب التنشئة، وأساليب التعامل مع الأطفال المتبعة بين الذكور والإناث

السؤال الرابع: ما الوسائل التي تساعد على الحد من الانحراف الفكريّ؟

للإجابة عنه: ما الوسائل التي تساعد على الحد من الانحراف الفكريّ؟ فقد تم حساب التكرارات، والنسب المئويّة، والمتوسطات الحسابيّة، والانحرافات المعياريّة، والرتب لاستجابات أفراد الدراسة من الأخصائيين، والاستشاريين الاجتماعيين، والنفسيين في مكاتب الاستشارات الأسريّة بمنطقة القصيم على محور الوسائل التي تساعد على الحد من الانحراف الفكريّ، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول **الآتي:**

جدول (١٥) استجابات أفراد الدراسة من الأخصائيين، والاستشاريين الاجتماعيين، والنفسيين في مكاتب الاستشارات الأسريّة بمنطقة القصيم على عبارات محور (الوسائل التي تساعد على الحد من الانحراف الفكريّ).

م	العبارة	درجة الموافقة						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياريّ	الترتيب	درجة الموافقة
		غير موافق		محايد		موافق					
		ك	%	ك	%	ك	%				
١	نشر الوعي عن خطورة الانحراف الفكريّ وصوره	٢٥	١٥,٦	٥٧	٣٥,٦	٧٨	٤٨,٨	٢,٣٤	٠,٧٣	١	موافق
٣	تفعيل دور الأسرة في نشر الفكر المعتدل بين الأبناء.	٢٦	١٦,٣	٥٦	٣٥	٧٨	٤٨,٨	٢,٣٣	٠,٧٤	٢	محايد
٢	الحث على طلب العلم الشرعيّ وثقافة التعامل السليم مع الآخر.	٢٩	١٨,١	٥٠	٣١,٣	٨١	٥٠,٦	٢,٣٣	٠,٧٧	٣	محايد
٤	استخدام وسائل تحقيق العدالة الاجتماعيّة والاقتصاديّة	٣٠	١٨,٨	٥٤	٣٣,٨	٧٦	٤٧,٥	٢,٢٩	٠,٧٦	٤	محايد
٥	احترام الحقوق والحريات وقبول الرأي الآخر	٣٧	٢٣,١	٤٩	٣٠,٦	٧٤	٤٦,٣	٢,٢٣	٠,٨٠	٥	محايد
المتوسط الحسابي العام								٢,٣٠	٠,٥٤	محايد	

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

أولًا : يتضمن محور " الوسائل التي تساعد على الحد من الانحراف الفكريّ " على (٥) فقرات، جاءت استجابات أفراد الدراسة على (فقرة واحدة) من فقرات المحور بدرجة (موافق) ، وهي الفقرة رقم (١) حيث بلغ متوسطها الحسابيّ (٢,٣٤) ، وهذا المتوسط يقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس المتدرج الثلاثيّ التي تتراوح ما بين (٢,٣٤ الى ٣,٠٠)، وتشير إلى أنها تحدث بدرجة كبيرة بالنسبة إلى أداة الدراسة، بينما جاءت استجابات أفراد الدراسة على (٤) فقرات من فقرات المحور بدرجة (محايد) ، وهى الفقرات رقم (٣-٢-٤-٥)؛ حيث تراوحت متوسطاتهم الحسابيّة بين (٢,٢٣ الى ٢,٣٣) ، وهذه المتوسطات تقع في الفئة الثانية من فئات المقياس المتدرج الثلاثيّ التي تتراوح ما بين (١,٦٧ إلى ٢,٣٣) ، و تشير إلى أنها تحدث بدرجة متوسطة بالنسبة إلى أداة الدراسة.

ثانيًا: وتشير النتيجة السابقة إلى أن هناك تقاربًا في استجابات عينة أفراد الدراسة على محور " الوسائل التي تساعد على الحد من الانحراف الفكريّ "؛ حيث إن المتوسط الحسابيّ لهم يتراوح ما بين (٢,٢٣ الى ٢,٣٤)، وهذه المتوسطات تقع في الفئة الثانية والثالثة من فئات المقياس المتدرج الثلاثيّ، ويلاحظ أن المتوسط العام على عبارات محور" الوسائل التي تساعد على الحد من الانحراف الفكريّ" قد بلغ (٢,٣٠ من ٣)، التي تشير إلى درجة (محايد) بالنسبة إلى أداة الدراسة.

ثالثًا: يتضح كذلك من الجدول أنه يمكن ترتيب استجابات أفراد الدراسة على فقرات محور " الوسائل التي تساعد على الحد من الانحراف الفكريّ " ، كما يلي :

١-جاءت العبارة رقم (١) ، وهي:" نشر الوعي عن خطورة الانحراف الفكريّ وصوره " في المرتبة الأولى بين العبارات المتعلقة بالوسائل التي تساعد على الحد من الانحراف الفكريّ بدرجة (موافق)، و بمتوسط حسابيّ (٢,٣٤ من ٣)، وانحراف معياريّ (٠,٧٣)، وهذا يشير إلى أن نشر الوعي عن خطورة الانحراف الفكريّ وصوره من أهم الوسائل التي تساعد على الحد من الانحراف الفكريّ الذي يحدث بدرجة كبيرة من وجهة نظر الأخصائيين، والاستشاريين الاجتماعيين، والنفسيين في مكاتب الاستشارات الأسريّة، ولجان التنمية الحكوميّة والأهليّة ودار التوجيه الاجتماعيّ بمنطقة القصيم .

٢- جاءت العبارة رقم (٣) وهي:" تفعيل دور الأسرة في نشر الفكر المعتدل بين الأبناء" في المرتبة الثانية بين العبارات المتعلقة بالوسائل التي تساعد على الحد من الانحراف الفكريّ بدرجة (محايد) ، وبمتوسط حسابيّ (٢,٣٣ من ٣) ، وانحراف معياريّ (٠,٧٤)، ويشير هذا إلى أن أحد الوسائل التي تساعد على الحد من الانحراف الفكريّ يتمثل في تفعيل دور الأسرة في نشر الفكر المعتدل بين الأبناء.

٣- جاءت العبارة رقم (٢) وهي:" الحث على طلب العلم الشرعيّ، وثقافة التعامل السليم مع الآخر "في المرتبة الثالثة بين العبارات المتعلقة بالوسائل التي تساعد على الحد من الانحراف الفكريّ بدرجة (محايد) ، و بمتوسط حسابيّ (٢,٣٣ من ٣) ، وانحراف معياريّ (٠,٧٧).

٤- جاءت العبارة رقم (٤) وهي:" استخدام وسائل تحقيق العدالة الاجتماعيّة والاقتصاديّة "في المرتبة الرابعة بين العبارات المتعلقة بالوسائل التي تساعد على الحد من الانحراف الفكريّ بدرجة (محايد) ، وبمتوسط حسابيّ (٢,٢٩ من ٣) ، وانحراف معياريّ (٠,٧٦).

٥- جاءت العبارة رقم (٥) وهي:" احترام الحقوق والحريات، وقبول الرأي الآخر "في المرتبة الخامسة بين العبارات المتعلقة بالوسائل التي تساعد على الحد من الانحراف الفكريّ بدرجة (محايد) ، وبمتوسط حسابيّ (٢,٢٣ من ٣) ، وانحراف معياريّ (٠,٨٠).

نستخلص مما سبق أن المتوسط العام لاستجابات أفراد الدراسة على عبارات محور (الوسائل التي تساعد على الحد من الانحراف الفكريّ) قد بلغ (٢,٣٠ درجه من ٣) ، وهذا المتوسط يقع في الفئة الثانية من فئات المقياس الثلاثيّ التي تشير إلى درجة (محايد) على أداة الدراسة، أي: أن مفردات عينة الدراسة من الأخصائيين، والاستشاريين الاجتماعيين، والنفسيين في مكاتب الاستشارات الأسريّة، ولجان التنمية الحكوميّة والأهليّة، ودار التوجيه الاجتماعيّ بمنطقة القصيم يرون أن الوسائل التي تساعد على الحد من

الانحراف الفكريّ من أبرزها ما يلي: نشر الوعي عن خطورة الانحراف الفكريّ وصوره، وتفعيل دور الأسرة في نشر الفكر المعتدل بين الأبناء، والحث على طلب العلم الشرعيّ، وثقافة التعامل السليم مع الآخر، واستخدام وسائل تحقيق العدالة الاجتماعيّة والاقتصاديّة.

تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة عطيّة ٢٠١٤م التي توصلت نتائجها إلى أن العوائل تختلف في طرائق معاملتها مع أطفالها، وذلك بحسب مكانتهم الاجتماعيّة، ومستواهم الاقتصاديّ والتعليميّ الذي يؤثر بدرجة كبيرة في تعاملهم، وتربيتهم لأطفالهم، وأن الرجل هو المسؤول المباشر عن تربية أطفاله، وهذا يؤدي إلى اختلاف أساليب التنشئة، وأساليب التعامل مع الأطفال المتبعة بين الذكور والإناث.

السؤال الخامس: ما التدابير الوقائيّة التي تحد من تأثير ظاهرة العنف الأسريّ على الانحراف الفكريّ للأبناء والنساء في منطقة القصيم؟

للإجابة عن: ما أساليب الوقاية من العنف الأسريّ؟ فقد تم حساب التكرارات، والنسب المئويّة، والمتوسطات الحسابيّة، والانحرافات المعياريّة، والرتب لاستجابات أفراد الدراسة من الأخصائيين، والاستشاريين الاجتماعيين، والنفسيين في مكاتب الاستشارات الأسريّة بمنطقة القصيم على محور أساليب الوقاية من العنف الأسريّ، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (١٦) استجابات أفراد الدراسة من الأخصائيين، والاستشاريين الاجتماعيين، والنفسيين في مكاتب الاستشارات الأسريّة بمنطقة القصيم على عبارات محور (أساليب الوقاية من العنف الأسريّ).

م	العبارة	درجة الموافقة						المتوسط الحسابيّ	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
		غير موافق		محايد		موافق					
		ك	%	ك	%	ك	%				
٣	إشباع احتياجات الأبناء النفسيّة، والاجتماعيّة والسلوكيّة والعقلية	٣١	١٩,٤	٤١	٢٥,٦	٨٨	٥٥	٢,٣٦	٠,٧٩	١	موافق
٥	نشر ثقافة احترام الجنس الآخر في الأسرة	٢٥	١٥,٦	٥٢	٣٢,٥	٨٣	٥١,٩	٢,٣٦	٠,٧٤	٢	موافق
٢	اتباع الأساليب الواعية في التحاور مع الأسرة	٢٢	١٣,٨	٦٠	٣٧,٥	٧٨	٤٨,٨	٢,٣٥	٠,٧١	٣	موافق
١	استثمار وسائل التواصل الاجتماعيّ للتثقيف، ونشر الوعي.	٢٧	١٦,٩	٥٣	٣٣,١	٨٠	٥٠	٢,٣٤	٠,٧٥	٤	موافق
٤	سن القوانين لحماية الأسرة وأفرادها	٢٩	١٨,١	٥٧	٣٥,٦	٧٤	٤٦,٣	٢,٢٨	٠,٧٥	٥	محايد
المتوسط الحسابيّ العام								٢,٣٤	٠,٦٥		موافق

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

أولًا : يتضمن محور " أساليب الوقاية من العنف الأسريّ " على (٥) فقرات، جاءت استجابات أفراد الدراسة على (٤) فقرات من فقرات المحور بدرجة (موافق) ، وهي الفقرات رقم (٣-٥-٢-١)؛ حيث تراوحت متوسطاتها الحسابيّة بين (٢,٣٤ إلى ٢,٣٦) ، وهذا المتوسط يقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس المتدرج الثلاثيّ التي تتراوح ما بين (٢,٣٤ الى ٣,٠٠) ، وتشير إلى أنها تحدث بدرجة كبيرة بالنسبة إلى أداة الدراسة، بينما جاءت استجابات أفراد الدراسة على (فقرة واحدة) من فقرات المحور بدرجة (محايد)، وهى الفقرة رقم (٤) حيث بلغ متوسطها الحسابيّ (٢,٢٨) ، وهذا المتوسط يقع في الفئة الثانية من فئات المقياس المتدرج الثلاثيّ التي تتراوح ما بين (١,٦٧ إلى ٢,٣٣) ، وتشير إلى أنها تحدث بدرجة متوسطة بالنسبة إلى أداة الدراسة.

ثانيًا: وتشير النتيجة السابقة إلى أن هناك تقاربًا في استجابات عينة أفراد الدراسة على محور " أساليب الوقاية من العنف الأسريّ "، حيث إن المتوسط الحسابيّ لهم يتراوح ما بين (٢,٢٨ إلى ٢,٣٦)، وهذه المتوسطات تقع في الفئة الثانية والثالثة من فئات المقياس المتدرج الثلاثي، ويلاحظ أن المتوسط العام على عبارات محور" أساليب الوقاية من العنف الأسريّ " قد بلغ (٢,٣٤ من ٣)، والتي تشير إلى درجة (موافق) بالنسبة إلى أداة الدراسة.

ثالثا: يتضح كذلك من الجدول أنه يمكن ترتيب استجابات أفراد الدراسة على فقرات محور " أساليب الوقاية من العنف الأسريّ " كما يلي:

١-جاءت العبارة رقم (٣) وهي:" إشباع احتياجات الأبناء النفسيّة والاجتماعيّة والسلوكيّة والعقليّة "في المرتبة الأولى بين العبارات المتعلقة بأساليب الوقاية من العنف الأسريّ بدرجة (موافق) ، و بمتوسط حسابيّ (٢,٣٦ من ٣) ، وانحراف معياريّ (٠,٧٩)، وهذا يشير إلى أن إشباع احتياجات الأبناء النفسيّة والاجتماعيّة والسلوكيّة والعقليّة من أهم أساليب الوقاية من العنف الأسريّ من وجهة نظر الأخصائيين، والاستشاريين الاجتماعيين، والنفسيين في مكاتب الاستشارات الأسريّة، ولجان التنمية الحكوميّة والأهليّة، ودار التوجيه الاجتماعيّ بمنطقة القصيم .

٢- جاءت العبارة رقم (٥) وهي:" نشر ثقافة احترام الجنس الآخر في الأسرة " في المرتبة الثانية بين العبارات المتعلقة بأساليب الوقاية من العنف الأسريّ بدرجة (موافق) ، وبمتوسط حسابيّ (٢,٣٦ من ٣) ، وانحراف معياريّ (٠,٧٤)، ويشير هذا إلى أن أحد أساليب الوقاية من العنف الأسريّ يتمثل في تفعيل دور الأسرة في نشر الفكر المعتدل بين الأبناء.

٣- جاءت العبارة رقم (٢) وهي:" اتباع الأساليب الواعية في التحاور مع الأسرة " في المرتبة الثالثة بين العبارات المتعلقة بأساليب الوقاية من العنف الأسريّ بدرجة (موافق) ، وبمتوسط حسابيّ (٢,٣٥ من ٣) ، وانحراف معياريّ (٠,٧١).

٤- جاءت العبارة رقم (١) وهي:" استثمار وسائل التواصل الاجتماعيّ للتثقيف، ونشر الوعي " في المرتبة الرابعة بين العبارات المتعلقة بأساليب الوقاية من العنف الأسريّ بدرجة (موافق) ، و بمتوسط حسابيّ (٢,٣٤ من ٣) ، وانحراف معياريّ (٠,٧٥).

٥- جاءت العبارة رقم (٤) وهي:" سن القوانين لحماية الأسرة وأفرادها " في المرتبة الخامسة بين العبارات المتعلقة بأساليب الوقاية من العنف الأسريّ بدرجة (محايد) ، وبمتوسط حسابيّ (٢,٢٨ من ٣) ، وانحراف معياريّ (٠,٧٥).

نستخلص مما سبق أن المتوسط العام لاستجابات أفراد الدراسة على عبارات محور(أساليب الوقاية من العنف الأسريّ) قد بلغ (٢,٣٤ درجه من ٣) ، وهذا المتوسط يقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الثلاثيّ التي تشير إلى درجة (موافق) على أداة الدراسة، أي: أن مفردات عينة الدراسة من الأخصائيين، والاستشاريين الاجتماعيين، والنفسيين في مكاتب الاستشارات الأسريّة بمنطقة القصيم يرون أن أهم أساليب الوقاية من العنف الأسريّ هي: إشباع احتياجات الأبناء النفسيّة والاجتماعيّة والسلوكيّة والعقليّة، ونشر ثقافة احترام الجنس الآخر في الأسرة، واتباع الأساليب الواعية في التحاور مع الأسرة، واستثمار وسائل التواصل الاجتماعيّ للتثقيف، ونشر الوعي. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة المطيري ٢٠٠٦م التي كان من بين نتائجها أن أغلب العينة يعتمدون على أسلوب الحوار والنقاش كطريقة لحسم الخلافات مما يعني ملائمة الجو الأسريّ لظروف الأحداث.

الفصل الخامس

ملخص نتائج الدراسة وتوصياتها ومقترحاتها

نتائج الدِّراسَة:

أهم نتائج السؤال الرئيس: ما العلاقة بين ظاهرة العنف الأسريّ والانحراف الفكريّ داخل المجتمع السعوديّ وخاصة منطقة القصيم ؟

أظهرت النتائج أنه توجد علاقة ارتباط طردية موجبة ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى (٠,٠٥) بين ظاهرة العنف الأسريّ، والانحراف الفكريّ داخل المجتمع السعوديّ، وخاصة منطقة القصيم، وأنه كلما زادت ظاهرة العنف الأسريّ أدى ذلك إلى زيادة الانحراف الفكريّ داخل المجتمع السعوديّ، وخاصة منطقة القصيم.

أهم نتائج السؤال الأول :ما مظاهر الانحراف الفكريّ ؟

١-يوجد تقارب في استجابات عينة أفراد الدراسة على محور " مظاهر الانحراف الفكريّ "؛ حيث إن المتوسط الحسابيّ لهم يتراوح ما بين (١,٧٤ الى ٢,٤١) .

٢-المتوسط العام لاستجابات أفراد الدراسة على عبارات محور(مظاهر الانحراف الفكريّ) قد بلغ (٢,١٠ درجه من ٣) ، وهذا المتوسط يقع في الفئة الثانية من فئات المقياس الثلاثيّ التي تشير إلى درجة (محايد) على أداة الدراسة ، أي: أن مفردات عينة الدراسة من الأخصائيين، والاستشاريين الاجتماعيين، والنفسيين في مكاتب الاستشارات الأسريّة بمنطقة القصيم يرون أن مظاهر الانحراف الفكريّ تحدث بدرجة متوسطة، ومن أبرزها ما يلي: الفهم الخاطئ للمسائل والأحكام الشرعيّة، وسوء التعامل والقسوة في الأسلوب مع الآخرين المخالفين لهم، وسوء الظن بالآخرين وإدانة البريء وخاصة إذا خالف رأيهم، والتشدد الفكريّ وإلزام الآخرين به، وتكفير الأشخاص من دون سبب ديني واضح.

أهم نتائج السؤال الثاني: ما حجم ظاهرة العنف الأسريّ ومظاهره في منطقة القصيم؟

١-اتضح أنه يوجد تفاوت في استجابات عينة أفراد الدراسة على محور " مظاهر العنف الأسريّ "، حيث إن المتوسط الحسابيّ لهم يتراوح ما بين (١,٥٩ الى ٢,٢٣) .

٢- المتوسط العام لاستجابات أفراد الدراسة على عبارات محور (مظاهر العنف الأسريّ) قد بلغ (١,٩٦ درجه من ٣) ، وهذا المتوسط يقع في الفئة الثانية من فئات المقياس الثلاثيّ التي تشير إلى درجة (محايد) على أداة الدراسة ، أي: أن مفردات عينة الدراسة من الأخصائيين، والاستشاريين الاجتماعيين، والنفسيين في مكاتب الاستشارات الأسريّة، ولجان التنمية الحكوميّة والأهليّة، ودار التوجيه الاجتماعيّ بمنطقة القصيم يرون أن مظاهر العنف الأسريّ تحدث بدرجة متوسطة، ومن أبرزها ما يلي: التهديد بالضرب، والحرمان من شيء ضروري، والإجبار بالقوة على القيام بعمل ما، والضرب الذي ينتهي بجرح.

أهم نتائج السؤال الثالث: ما أسباب العنف الأسريّ ؟

١-يوجد تقارب في استجابات عينة أفراد الدراسة على محور " أسباب العنف الأسريّ "، حيث إن المتوسط الحسابيّ لهم يتراوح ما بين (٢,١١ الى ٢,٥٣) .

٢-المتوسط العام لاستجابات أفراد الدراسة على عبارات محور(أسباب العنف الأسريّ) ، قد بلغ (٢,٣٠ درجه من ٣) ، وهذا المتوسط يقع في الفئة الثانية من فئات المقياس الثلاثيّ التي تشير إلى درجة (محايد) على أداة الدراسة ، أي: أن مفردات عينة الدراسة من الأخصائيين، والاستشاريين الاجتماعيين، والنفسيين في مكاتب الاستشارات الأسريّة بمنطقة القصيم يرون أن أسباب العنف الأسريّ تحدث بدرجة متوسطة، ومن أبرزها ما يلي: نقص الحوار الأسريّ، وانتشار البطالة بشكل كبير، والتعرض للإساءة في الصغر، واستخدام أسلوب القهر والقسوة في التعامل، والشخصية التدميريّة (العدوانيّة) للقائم بالعنف.

أهم نتائج السؤال الرابع : ما الوسائل التي تساعد على الحد من الانحراف الفكريّ ؟

١-يوجد تقارب في استجابات عينة افراد الدراسة على محور " الوسائل التي تساعد على الحد من الانحراف الفكريّ"، حيث إن المتوسط الحسابيّ لهم يتراوح ما بين (٢,٢٣ الى ٢,٣٤) .

٢- المتوسط العام لاستجابات أفراد الدراسة على عبارات محور (الوسائل التي تساعد على الحد من الانحراف الفكريّ) قد بلغ (٢,٣٠ درجه من ٣) ، وهذا المتوسط يقع في الفئة الثانية من فئات المقياس الثلاثيّ التي تشير إلى درجة (محايد) على أداة الدراسة، أي: أن مفردات عينة الدراسة من الأخصائيين، والاستشاريين الاجتماعيين، والنفسيين في مكاتب الاستشارات الأسريّة، ولجان التنمية الحكوميّة والأهليّة، ودار التوجيه الاجتماعيّ بمنطقة القصيم يرون أن الوسائل التي تساعد على الحد من الانحراف الفكريّ من أبرزها ما يلي: نشر الوعي عن خطورة الانحراف الفكريّ وصوره، وتفعيل دور الأسرة في نشر الفكر المعتدل بين الأبناء، والحث على طلب العلم الشرعيّ، وثقافة التعامل السليم مع الآخر، واستخدام وسائل تحقيق العدالة الاجتماعيّة والاقتصاديّة .

أهم نتائج السؤال الخامس: ما التدابير الوقائيّة التي تحد من تأثير ظاهرة العنف الأسريّ على الانحراف الفكريّ للأبناء والنساء في منطقة القصيم ؟

١-يوجد تقارب في استجابات عينة أفراد الدراسة على محور " أساليب الوقاية من العنف الأسريّ "، حيث إن المتوسط الحسابيّ لهم يتراوح ما بين (٢,٢٨ الى ٢,٣٦) .

٢-المتوسط العام لاستجابات أفراد الدراسة على عبارات محور(أساليب الوقاية من العنف الأسريّ) قد بلغ (٢,٣٤ درجه من ٣)، وهذا المتوسط يقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الثلاثيّ التي تشير إلى درجة (موافق) على أداة الدراسة، أي: أن مفردات عينة الدراسة من الأخصائيين، والاستشاريين الاجتماعيين، والنفسيين في مكاتب الاستشارات الأسريّة بمنطقة القصيم يرون أن أساليب الوقاية من العنف الأسريّ، من أهمها ما يلي: إشباع احتياجات الأبناء النفسيّة والاجتماعيّة والسلوكيّة والعقليّة، ونشر ثقافة احترام الجنس

الآخر في الأسرة، واتباع الأساليب الواعية في التحاور مع الأسرة، واستثمار وسائل التواصل الاجتماعيّ للتثقيف، ونشر الوعي.

التوصيات :

من خلال نتائج الدراسة توصلت الباحثة إلى مجموعة من التوصيات تمثلت في :

- ضرورة نشر ثقافة احترام الجنس الآخر في الأسرة، وثقافة التحاور مع الأسرة بأساليب واعية، والعمل على تفعيل دور الأسرة في نشر الفكر المعتدل بين الأبناء .
- ضرورة استثمار وسائل التواصل الاجتماعيّ، للتثقيف ونشر الوعي فيما يتعلق باحتياجات الأبناء النفسيّة والاجتماعيّة والسلوكيّة والعقليّة.
- الحث على طلب العلم الشرعيّ، وثقافة التعامل السليم مع الآخر.
- ضرورة نشر الوعي عن خطورة الانحراف الفكريّ وصوره.
- ضرورة رفع مستوى الوعي لدى أفراد المجتمع أفرادًا ومؤسسات بأضرار العنف الأسريّ، وتأثيره على المجتمع على المدى البعيد.
- إعداد استراتيجيات وخطط مستقبلية لمكافحة العنف الأسريّ اعتمادًا على قاعدة علميّة مستمدة من مسوح اجتماعيّة، ودراسات إحصائيّة.

– ضرورة سن تشريعات وأنظمة يكون من شأنها منع الآباء من ممارسة أي شكل من أشكال العنف تجاه أبنائهم .

– إجراء العديد من الدراسات عن ظاهرة الانحراف الفكريّ والتعرف علي أسبابه الرئيسة .

– ضرورة تبني برنامج تربويّ شامل يسهم فيه كل المؤسسات التربويّة، والإعلاميّة والدينيّة، والاجتماعيّة، يكون من شأنه التوعية بأهمية أساليب التنشئة الاجتماعيّة والأسريّة السليمة .

– إجراء مزيد من البحوث والدراسات النفسيّة والاجتماعيّة والطبيّة على مرتكبي جرائم العنف الأسريّ ، وعلي الضحايا للتعرف على مزيد من الأسباب ، وإلقاء الضوء على الآثار الخطيرة المترتبة على حوادث العنف الأسريّ .

– إقامة دورات تدريبية للتعامل مع حالات العنف الأسريّ عن كيفيّة التعامل مع الحالات .

– إنشاء قاعدة بيانات تتضمن إحصاءات دقيقة مصنفة، ومبوبة بحسب الحالات، وأماكن وقوعها ، وكيفية المعالجة، وما قد يترتب عليها من آثار .

– إنشاء مكاتب خاصة بتقديم الاستشارات الأسريّة سواء بالحضور، أو الاتصال برقم مجاني موحد .

– صياغة رؤية مشتركة تتضمن الجوانب المختلفة للتعاطي مع قضايا العنف الأسريّ؛ كالوقاية، والتوعية، والتدخل والحماية والمعالجة ، ومن ثم وضع وتقنين السياسات والتشريعات

التي تعين العاملين على فهم التعامل مع قضايا العنف الأسريّ بغية الوصول إلى الهدف المنشود .

– ضرورة عقد ندوات تدريبيّة للزوجات المعرّضات للعنف لمساعدتهن في التدريب على كيفية مواجهة موافقة الحياة ومشكلاتها اليوميّة عن طريق اتخاذ القرارات السليمة، وتنفيذها بأسلوب علمي منظم .

– لوزارة الثقافة ووزارة الإعلام العمل على برامج في كيفية استثمار وسائل التواصل الاجتماعيّ في مكافحة العنف الأسريّ، والانحراف الفكريّ والوقاية منهما.

- **تصور مقترح للحد من انتشار العنف الأسريّ ضد المرأة والطفل:**

١–توفير أماكن أمنة للنساء والأطفال يمكِّنهم الذهاب إليها للشعور بالأمان، ولو لوقت يسير، ويمكن متابعتهم هناك من قبل المختصين .

٢–العمل على تعليم النساء والأطفال على تطوير خطط للأمان لهم داخل المنزل وخارجه.

٤–التعاون مع الجهات المختصة برعاية الأسر والأطفال لإيجاد حلول تتوافق مع كل أسرة على حدة .

٥–تعليم الأطفال على سلوكيات إيجابية بحيث نمكنهم من التحكم بموجات الغضب والمشاعر السلبية لتساعدهم على تكوين علاقات مستقبليّة آمنة وسليمة.

٦–تدريب الأطفال على ممارسة ردود أفعال غير عنيفة لتفريغ الشحنات السلبيّة التي تولدت لديهم بسبب العنف الذي مورس عليهم .

دراسات مقترحة:

- العنف الأسريّ وعلاقته بالصحة النفسيّة لدى الشباب.
- مظاهر العنف الأسريّ ضد الأطفال، وأثره على المجتمع.
- العوامل المؤدية إلى العنف الأسريّ، وأساليب الوقاية منه في المجتمع السعوديّ.
- دراسة مقارنة بين تأثير ظاهرة العنف الأسريّ على الانحراف الفكريّ للأبناء والنساء في منطقة القصيم، ومنطقة الرياض.
- الانحراف الفكريّ وأثره على الأمن الوطني.
- الانحراف الفكريّ مفهومه وأسبابه وخطورته على الشباب السعوديّ.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربيّة:

- أحمد المجدوب، ظاهرة العنف داخل الأسرة المصريّة، المركز القوميّ للبحوث الاجتماعيّة والجنائيّة، ٢٠٠٣م.
- أسامة علما محمد، طرق البحث في العلوم الاجتماعيّة، مجلة المدير العربي، ع٥١، ٢٠٠٠م.
- المطيري، فيصل بن ناهض. اتجاهات الأسرة السعوديّة نحو وقاية الأبناء من الفكر التكفيريّ، رسالة دكتوراه، جامعة نايف العربيّة للعلوم الأمنيّة، كلية العلوم الاجتماعيّة، قسم علم الاجتماع. (٢٠١٧م).
- أمباركة أبو القاسم الذئب، العنف الأسريّ، ص ١٠٢، دار الزاوية للكتاب، ٢٠١٥م.
- أم العز يوسف المبارك، الأساليب الخاطئة للتنشئة الاجتماعيّة الأسريّة ودورها في العنف والإرهاب، كليّة الدراسات الاجتماعيّة والاقتصاديّة، جامعة بحري،١٤٤٤هـ .
- بدريّة العربيّ، العنف الأسريّ وأسبابه، ، مركز بحوث ودراسات المرأة الليبية، المائدة المستديرة الثانية، ٢٠٠٥م.
- توري محمد أحمد شقلابو، العنف الأسريّ: الأسباب والآثار وطرق الوقاية، مركز جيل البحث العلميّ ،٢٠١٥م.
- جميل حامد عطيّة، العنف الأسريّ نواة لجنوح الأحداث: دراسة ميدانيّة في مدرسة تأهيل الصبيان، مجلة العلوم التربويّة والنفسيّة، ٢٠١٤م، العدد ١٠٥ .
- جورد مارشال، ظاهرة إساءة معاملة الأطفال، ترجمة محمد جوهر وآخرون، المركز المصري العربي، ٢٠٠٠م.
- حسين حسن سليمان، السلوك الإنسانيّ والبيئة الاجتماعيّة، المؤسسة الجامعية، ٢٠٠٥م.
- خالد بن عمر الرديعان، العنف الأسريّ ضد المرأة: دراسة وصفيّة على عينة من النساء في مدينة الرياض، كليّة الملك فهد الأمنيّة – مركز الدارسات والبحوث، ٢٠٠٨م.
- خولة أحمد يحيى، الاضطرابات السلوكيّة والانفعاليّة، دار الفكر للطباعة والنشر، ٢٠٠٠م. الطبعة الأولى.
- سامية خضر، العنف والمشكلات الأسريّة، ص ٤٥، دار قباء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣م، الطبعة الأولى.
- سعد بن علي الشهراني، أثر الانحراف الاعتقاديّ على الإرهاب العالميّ، جامعة أم القرى، ٢٠٠٤م.
- سعد محمد عبد العزيز التميمي، سبل الوقاية من الانحراف الفكريّ، وجهود جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز في التوعية الفكرية، جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز بالمملكة العربية السعوديّة، ٢٠١٧م.

- صالح بن غانم السدلاني، أسباب الإرهاب والعنف والتطرف، جامعة الإمام محمد بن سعد الإسلاميّة، ٢٠٠٣م.
- عائشة، فارس. العنف الأسريّ وعلاقته بجنوح الأحداث (١٤-١٨ سنة)، رسالة ماجستير، جامعة أكلي محند أولحاج، كليّة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، قسم علم النفس، تخصص عيادي،(٢٠١٥م).
- عاطف مفتاح أحمد عبدالجواد. العلاقة بين العنف الأسريّ الموجه نحو الأبناء وممارستهم للعنف المدرسيّ في إطار خدمة الفرد السلوكيّة، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعيّة والعلوم الإنسانيّة،٢٠٢٠ ، ٤٩ (٣).
- عبد الباسط عبد المعطي، اتجاهات نظريّة في علم الاجتماع، الكويت، عالم المعرفة، ١٩٩٨م.
- عبد الله بن عبد العزيز وآخرون، العنف الأسريّ: دراسة ميدانيّة على مستوى المملكة العربيّة السعوديّة، وزارة الشؤون الاجتماعيّة، ٢٠٠٦م.
- عبد الله محمد عبد الرحمن، النظريّة في علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعيّة، ٢٠٠٩م، الطبعة الأولى.
- عبد المحسن بدوي محمد أحمد، الإعلام والانحراف الفكريّ، جامعة نايف العربيّة للعلوم الأمنيّة، ٢٠١٠م، العدد ٣٣٦، مجلد ٢٩.
- عبد المحسن بن عمار المطيري، العنف الأسريّ، وعلاقته بانحراف الأحداث لدى نزلاء دار الملاحظة الاجتماعيّة بمدينة الرياض، رسالة ماجستير، الرياض، ٢٠٠٦م.
- علي بن فايز الجحني، الانحراف الفكريّ ومسؤولية المجتمع، جامعة الملك خالد – كليّة المعلمين – مركز البحوث التربوية، ٢٠٠٨م، العدد ١٢.
- علي عبد الرازق جلبي، الاتجاهات الأساسيّة في نظريّة علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، ٢٠١١م.
- محمد خلف سلامة، محمد فلاح الخوالدة .التحديات التي تواجه الأسرة المسلمة في ظل أزمة المتطرفين دينياً (التفكك الأسريّ)، دراسات علوم الشريعة والقانون، ٢٠١٧م.
- نايف محمد المرواني، العنف الأسريّ: دراسة مسحيّة تحليليّة في منطقة المدينة المنورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنيّة، ٢٠١٠م، العدد٥٢، مجلد ٢٦.
- هاجر بنت يحيى بن عبد الله السنافي، أثر الانحراف الفكريّ على المرأة المسلمة، رسالة ماجستير– كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة، ٢٠١١م.
- وفاء إسماعيل خنكار، الأسرة وحماية من الانحراف الفكريّ، جامعة نايف العربيّة للعلوم الأمنيّة، ٢٠١٣م، العدد ٣٧٢، مجلد ٣٢.
- وفاء قيس كريم، دور الأسرة في حماية الأطفال من ظاهرة الإرهاب والانحرافات الفكريّة، كليّة الإمارات للعلوم التربويّة، ٢٠١٨م، العدد ٢٨.

- وفاء هانم محمد مديحة مصطفي فتحي تأليف مرفت جمال الدين، الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠١٥م.

تقارير

- تقرير/ أمير منطقة القصيم: القيادة تولي العنف الأسريّ اهتمامًا بإصدار نظام الحماية من الإيذاء: في جلسة سموه الأسبوعيّة :٢٠١٦م.
- تقرير/ العنف الأسريّ: ممارسات سلبيّة تؤثر على وحدة الأسرة والمجتمع:٢٠١٧م.
- تقرير /المملكة في طليعة الدول التي تصدت لظاهرة العنف الأسريّ:٢٠١٨م.
- تقرير /فهد الوهيبي بريدة: ارتفاع قضايا العنف الأسريّ بالقصيم:٢٠١٨م
- تقرير / محاصرة التطرف والانحراف الفكري ب "التماسك الأسريّ ":٢٠١٨م

المراجع الأجنبية

- Kant, E, Metaphysical Foundations of Natural Science [M. Friedman (Trans.)], p 56, Cambridge University Press, (2004), Cambridge

العوامل المؤدية للعنف الاسري وخصائص المتعرضين له من وجهة نظر العاملين في مراكز الاستشارات والاصلاح في القطاع الثالث في منطقة القصيم جمعية اسرة انموذجا

د.تهاني محمد الجهني
استاذ مساعد في علم الاجتماع،
قسم الدراسات الاجتماعية، جامعة الملك سعود

ملخص الدراسة:

تناولت الدراسة العوامل المؤديّة للعنف الأسريّ، وخصائص المتعرضين له من وجهة نظر العاملين في مركز الاستشارات، ومركز الإصلاح في القطاع الثالث في منطقة القصيم (جمعيّة أسرة أنموذجًا)، وقد هدفت الدراسة لمعرفة أنماط العنف الأسريّ، ومرتكبيه وضحاياه حسب الحالات الواردة لجمعيّة أسرة، كما هدفت الدراسة إلى معرفة العوامل المؤدية للعنف الأسريّ، وخصائص الضحايا من وجهة نظر العاملين في مركز الاستشارات، ومركز إصلاح.

وقد استخدمت الدراسة منهج تحليل المضمون لمعرفة أكثر أنماط العنف الأسريّ المراجعة للمركزين، ومعرفة أكثر أفراد الأسرة ارتكابا للعنف الأسريّ، ومعرفة أكثر ضحاياه، وذلك حسب البيانات الموجودة في مركز إصلاح بالجمعيّة، كما استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعيّ الشامل على العاملين في المركز، وقد بلغ عدد مجتمع الدراسة ٤٢ مفرده، كما استخدم منهج المقارنة؛ لمقارنة وجهة نظر العاملين في مركز الاستشارات بوجهة نظر العاملين في مركز إصلاح بالجمعيّة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: احتل العنف اللفظيّ المرتبة الأولى، يليها الإهمال، ثم العنف الجسديّ، كما أظهرت النتائج أن أكثر مرتكبي العنف الأسريّ: الزوج يليه الزوجة يليه الأخ، وكان أكثر ضحايا العنف الأسريّ بالترتيب: الزوجة، والزوج، والأخت وذلك وفقًا للبيانات الواردة من مركز إصلاح بالجمعيّة. أما بالنسبة إلى وجه نظر العاملين في العوامل المؤدية للعنف الأسريّ، فقد اتفق العاملون في المركزين على أن مشاهدة العنف في وسائل الإعلام كانت أهم العوامل الثقافيّة بينما كانت الخلافات العائليّة هي العامل الاجتماعيّ الأول، وجاء الإدمان أكثر العوامل الصحيّة المؤديّة للعنف بينما احتلت الديون المرتبة الأولى في العوامل الاقتصاديّة. وبالنسبة إلى خصائص الضحايا فقد أجاب العاملون في مركز الاستشارات بأن عدم الرغبة في تبليغ الجهات الرسميّة جاءت في المرتبة الأولى، أما بالنسبة إلى مركز إصلاح فقد جاء الخوف من الفضيحة في المرتبة الأولى.

الكلمات المفتاحية: العنف الأسريّ، القطاع الثالث، مراكز الإصلاح الأسريّ، مراكز الاستشارات الاجتماعيّة.

المقدمة:

تعد مشكلة العنف الأسريّ من المشكلات الاجتماعيّة التي تسعى كافة المجتمعات إلى معالجتها، وذلك لتأثيرها السلبيّ على الأسرة الخليّة الأولى لبناء أي مجتمع، ومصنع إعداد أفراده، هذا التأثير السلبيّ على المؤسسة النواة للمجتمع؛ ينعكس على المجتمع سلبًا في حال انتشار هذه المشكلة، لذا كان من الأهمية إجراء الدراسات الاجتماعيّة التي تحاول كشف العوامل التي تقف وراء هذه المشكلة، وسمات القائمين بها وخصائصهم، والمتعرضين لها، بغية الوصول إلى حلول تحد من وجود هذه المشكلة.

ويعد المختصون والممارسون في الحقل الاجتماعيّ من أهم المصادر التي تستسقى منها معرفة هذه الخصائص والعوامل؛ وذلك لكونهم القائمين بتقديم الاستشارات، والإرشاد للحالات المعنفة؛ ما يجعلهم ملمين بخصائص الحالات المتعرضة للعنف الأسريّ، وبالعوامل التي أدت إلى وقوع هذه المشكلة، وفقًا لما سبق هدفت هذه الدراسة للكشف عن العوامل الدافعة لارتكاب العنف الأسريّ، وخصائص المتعرضين له من وجهة نظر المصلحين والمرشدين في مركزي الإصلاح الأسريّ، وإسعاد للاستشارات بجمعيّة أسرة في مدينة بريدة بمنطقة القصيم.

مشكلة الدراسة:

تعد مراكز الاستشارات والإرشاد، ومراكز الإصلاح الأسريّ من ضمن المؤسسات المعنية بمواجهة مشكلة العنف الأسريّ في الوقت الحالي، فمن جهة تقدم مركز الاستشارات، والإرشاد والتوجيه والتوعية اللازمة للحالات المتعرضة للعنف الأسريّ، بينما تقوم مراكز الإصلاح بمحاولة فض النزاعات، وحل الخلافات بين أطراف قضايا العنف الأسريّ، ويشكل العاملون في كلا المركزين مصدرًا مهمًا للمعلومات حيث يمثلون أشخاص ذو خبرة من تخصصات متنوعة قاموا بالاطلاع على المشكلة، ومحاولة علاجها، ومن ثم تمثل دراسة وجهة نظرهم أهمية من حيث كونها تعتمد على رأي الخبراء في هذا المجال.

وفي مجال دراسات العنف الأسريّ أجريت العديد من الدراسات التي تناولت العاملين في لجان الحماية الاجتماعيّة، والمستشفيات وغيرها من القطاعات ذات العلاقة التابعة للقطاع الحكوميّ، كما أجريت دراسات على مراكز الاستشارات التابعة لمراكز الإرشاد الأسريّ والاجتماعيّ في القطاع الخاص، بينما يوجد قلة في الدراسات التي تناولت دور المراكز التابعة للقطاع غير الربحيّ (على حد علم الباحثة) ، ولذا تهتم هذه الدراسة تحديدًا بوجهة نظر العاملين في المراكز الاستشارية، ومراكز الإصلاح التابعة للقطاع غير الربحيّ، وذلك لما لهذا القطاع من دور وأهمية في المساهمة في العمل الاجتماعيّ، وهو ما أشارت له رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م، إذ تشير الرؤية إلى: " أن يكون القطاع غير الربحيّ أكثر فعاليّة في قطاعات الصحة والتعليم والإسكان، والأبحاث والبرامج الاجتماعيّة والفعاليات الثقافية" (vision٢٠٣٠,gov.sa.ar).

وقد اهتمت الدراسة بكلا المركزين: مركز الاستشارات (الإرشاد)، ومركز الإصلاح نظرًا إلى وجود اختلاف في طبيعة عمل المركزين إذ إن مراكز الاستشارات يذهب لها الأفراد طوعيًا لتلقى الاستشارة فيما يؤرقهم من مشكلات اجتماعيّة ونفسيّة، ولا يضطر الفرد في مثل هذه المراكز إلى الحضور، اذ يمكن أخذ

الاستشارة عن طريق وسائل الاتصال والوسائل الالكترونية المختلفة، بينما يتجه الأفراد إلى مراكز الإصلاح في الغالب حين تتطور المشكلة، وتحال في الغالب إلى الجهات الرسميّة، فيتجه الأفراد بعد ذلك إلى مراكز الإصلاح، إما بشكل طوعي، أو من خلال التحويل للمركز من الجهات الرسميّة، ونظرًا إلى اختلاف طبيعة العمل بين كلا المركزين كان من الأهمية في هذه الدراسة إجراء مقارنة بين المركزين من حيث وجهة نظرهم حول العوامل، وخصائص الضحايا، ومن ثمّ تحددت مشكلة الدراسة بـ العوامل المؤدية للعنف الأسريّ، وخصائص ضحاياه من خلال وجهة نظر العاملين في مركزي إسعاد للاستشارات، ومركز الإصلاح في جمعيّة أسرة.

أهمية الدراسة:

الأهمية العلميّة:

تكتسب الدراسة أهميتها من خلال تناولها وجهة نظر العاملين في القطاع الثالث بعوامل العنف الأسريّ، وخصائص ضحاياه، وذلك لقلة الدراسات الاجتماعيّة التي تناولت وجهة نظر العاملين في القطاع الثالث في هذه المشكلة (على حد علم الباحثة) ما يمثل إسهامًا في الدراسات العلميّة في مشكلة العنف الأسريّ عمومًا، كما يمثل على الوجهة الخصوص إسهاما في الدراسات التي تناولت إسهامات القطاع الثالث في وصف المشكلة ومعالجتها.

الأهمية العمليّة:

تحاول الدراسة أن تقدم إسهامات عمليّة من خلال نتائجها، وتوصياتها بحيث تقدم توصيفًا للمشكلة من حيث العوامل المؤدية لها، وخصائص أفراد الأسرة التي مورس ضدهم العنف، التي من الممكن أن تكون مساهمة في استمرار تعرضهم للعنف الأسريّ من وجهة نظر العاملين في مراكز الإصلاح والاستشارات في قطاع غير الربحيّ، ما قد يساعد الجهات ذات العلاقة في تقديم الدعم اللازم لمحاولة تفادي المشكلة، والحد من استمراراها، ومن ثمَّ الحد من انتشارها في المجتمع.

أيضا تلقي الدراسة الضوء على إسهامات القطاع الثالث في معالجة المشكلة ما يمكن من خلاله الاطلاع على تجارب هذا القطاع في تشخيص عوامل المشكلة الأمر الذي يمكن الاستفادة منه في مزيدٍ من التفعيل لدور هذا القطاع تكامليًا مع القطاعات الأخرى في مواجهة هذه المشكلة.

أهداف الدراسة:

الهدف الرئيس للدراسة: معرفة وجهة نظر العاملين في مراكز الاستشارات، والإصلاح في جمعيّة أسرة في منطقة القصيم حول العوامل المؤدية إلى العنف الأسريّ وخصائص ضحاياه.

ويتفرع من هذا الهدف الأهداف الآتية:

١-معرفة أكثر أنماط العنف الأسريّ، ورودا لجمعيّة أسرة في منطقة القصيم. خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

٢-معرفة أكثر أفراد الأسرة ارتكابًا للعنف الأسريّ حسب الحالات الواردة لجمعيّة أسرة في منطقة القصيم خلال الثلاث سنوات الأخيرة.

٣- معرفة أكثر أفراد الأسرة ضحية للعنف الأسريّ حسب الحالات الواردة لجمعيّة أسرة في منطقة القصيم خلال الثلاث سنوات الأخيرة.

٤-معرفة العوامل المؤدية إلى العنف الأسريّ حسب وجهة نظر العاملين في مركز الاستشارات، ومركز الإصلاح في جمعيّة أسرة في منطقة القصيم.

٥-معرفة خصائص ضحايا العنف الأسريّ حسب وجهة نظر المرشدين، والمصلحين في جمعيّة أسرة في منطقة القصيم.

تساؤلات الدراسة:

التساؤل الرئيس للدراسة: ما وجهة نظر العاملين في مركز الاستشارات، ومركز إصلاح بجمعيّة أسرة في منطقة القصيم حول العوامل المؤديّة إلى العنف الأسريّ، وخصائص ضحاياه.

ويتفرع منه التساؤلات الآتية:

١-ما أكثر أنماط العنف الأسريّ الواردة لجمعيّة أسرة في منطقة القصيم خلال السنوات الثلاث الأخيرة؟

٢-من أكثر أفراد الأسرة ارتكابًا للعنف الأسريّ حسب الحالات الواردة لجمعية أسرة في منطقة القصيم الثلاث سنوات الأخيرة؟

٣-من أكثر أفراد الأسرة ضحية للعنف الأسريّ حسب الحالات الواردة لجمعيّة أسرة في منطقة القصيم خلال الثلاث سنوات الأخيرة؟

٤- ما العوامل المؤدية إلى العنف الأسريّ حسب وجهة نظر العاملين في مركز الاستشارات، ومركز الإصلاح في جمعيّة أسرة؟

٥-ما خصائص ضحايا العنف الأسريّ حسب وجهة نظر العاملين في مركز الاستشارات، ومركز الإصلاح في جمعيّة أسرة بمنطقة القصيم؟

مفاهيم الدراسة:

١-العنف الأسريّ: Domestic Violence

وهو السلوك العنيف الذي يمارسه أحد أفراد الأسرة ضد عضو آخر في الأسرة نفسها، وأخطر أنواع العنف الأسريّ هو الذي يقترفه الذكور ضد الإناث (غدنز ، ٢٠٠٥ :٧٥٧) .

ويذكر المصطلح أيضا بالعنف المنزليّ، ويقصد بالعنف المنزليّ: سوء معاملة الأطفال، أو المسنين، أو الأزواج، أو أي شخص آخر في المنزل غالبًا على يد أحد أفراد العائلة، أو أي ساكن آخر، ويمتد المصطلح ليشمل تعرض ممتلكات الفرد أو صحته، أو حياته للخطر على يد طرف آخر في المنزل من خلال القيام بسلوكيات متعمدة (الدخيل، ٢٠٢٩ :١١٨).

وإجرائيًا: يقصد به الأذى والضرر الذي يحدث داخل الأسرة التي تسكن في المنزل نفسه، والذي يحدث من قبل أحد أفراد الأسرة تجاه فرد آخر فيها، سواء كان هذا الأذى والضرر جسديًا، أو نفسيًا، أو ماديًا.

٢-**القطاع الثالث Third Sector:** ويعرفه السلومي (٢٠١٠م) مجموعة من المنظمات التي تنبع من مبادرات المواطنين، وتحتل موقعًا ثالثًا بين مشروعات القطاع الخاص، والمؤسسات الحكوميّة؛ حيث لا تستهدف هذه المنظمات تحقيق الربح بل تسعى في المقام الأول إلى تحقيق النفع العام، ويقتصر دور الحكومات تجاهها على ما تصدره من تشريعات تنظم عمل هذه المنظمات إضافة إلى متابعة تنفيذها كمراقب؛ فالجمعيّات، والمنظمات والمؤسسات التطوعيّة، والخاصة غير الربحيّة، ومؤسسات المجتمع المدنيّ كلها تعد أسماء، ومجال هذا القطاع وعناصره (انظر: بو جمعه وشريقي ، ٢٠١٨ : ٤١٥).

ويشير القحطاني (٢٠١٠م) إلى أنها تمثل مؤسسات غير ربحيّة، وغير حكوميّة في الوقت ذاته، ويغطي القطاع الثالث حيزًا كبيرًا من العمل الميدانيّ الذي يساعد ويكمل بدوره عمل القطاعات الأخرى على اختلاف أنواعها (المصدر السابق :٤١٥).

وإجرائيًا: يقصد به الجمعيّات غير الربحيّة التي تعنى بتقديم الإرشاد والإصلاح للأسر المواجهة لمشكلة العنف الأسريّ، وذلك عبر مراكز الاستشارات، ومراكز الإصلاح التابعة لها، وقد حددت في الدراسة مركز إسعاد للاستشارات، ومركز إصلاح بجمعيّة أسرة.

٣-**الإرشاد:** عمليّة ذات توجه تعليميّ تجرى في بيئة اجتماعيّة بسيطة بين شخصين، يسعى المرشد المؤهل بالمعرفة والمهارة والخبرة إلى مساعدة المسترشد باستخدام طرائق وأساليب ملائمة لحاجاته، ومتفقة مع قدراته كي يتعلم أكثر بشان ذاته، ويعرفها على نحو أفضل، ويتعلم كيف يضع هذا الفهم موضع تنفيذ فيما يتعلق بأهداف يحددها بشكل واقعيّ، ويدركها بوضوح أكثر وصولا إلى الغاية كي يصبح أكثر سعادة وإنتاجية (أبو عباة ونيازي ، ٢٠٠١ :٤١).

المرشد: هو الشخص المؤهل علميًا لتقديم المساعدة المتخصصة للأفراد، أو الجماعات الذين يواجهون بعض الصعوبات، و مشكلات نفسيّة، أو اجتماعيّة (أبو عباة ونيازي ، ٢٠٠١ :٥٥).

وإجرائيًا: يقصد بمركز الإرشاد في الدراسة هو مركز إسعاد للاستشارات في جمعيّة أسرة، وهو مركز يقدم كما ذكر في موقع جمعيّة أسرة "مركز متخصص لمعالجة المشكلات الأسريّة، والاجتماعيّة إلكترونيًا، وهاتفيًّا، وحضوريًّا سواء كانت زوجيّة، أو نفسيّة، أو تربويّة، بسريّة تامة، من خلال نخبة من المرشدين والمرشدات المؤهلين تأهيلاً مستمرا" (موقع جمعيّة أسرة ، ٢٠٢١م).

ويقصد بالمرشد إجرائيًّا: هم العاملون في مركز إسعاد للاستشارات بجمعيّة أسرة في بريدة.

الإصلاح الأسريّ: "هو المعاقدة والاتفاق على إزالة التنافر، وإنهاء النزاعات الزوجيّة والأسريّة بالتوفيق والمسالمة بينهم على وجه مشروع" (الشلبي وآخرين ،٢٠١٣: ٣٢).

المصلح: هو فاعل الإصلاح الذي يعمل على إزالة التنافر بين المتخاصمين (الشلبي وآخرين، ٢٠١٣ :٣٢).

وإجرائيًّا: يقصد بمركز الإصلاح بالدراسة: مركز الإصلاح الأسريّ التابع لجمعيّة أسرة بمدينة بريدة بمنطقة القصيم، ويقوم المركز كما ورد في موقع الجمعيّة بـ: " بحل الخلافات الزوجيّة والأسريّة بالتواصل المباشر مع أطراف القضيّة، وتقريب وجهات النظر بينهم" (موقع جمعيّة أسرة، ٢٠٢١).

ويقصد بالمصلح إجرائيًّا: العاملون والعاملات بمركز الإصلاح بجمعيّة أسرة.

الإطار النظريّ للدراسة

الدراسات السابقة:

تستهدف الدراسة الحالية مراجعة الدراسات التي تناولت العاملين مع مشكلات العنف الأسريّ، ويتنوع العاملون مع هذه المشكلة من حيث قطاع العمل: في القطاع الحكوميّ، والقطاع الخاص، والقطاع الثالث غير الربحيّ، كما يتنوعون في تخصصاتهم العلميّة، وكذلك مسمياتهم الوظيفيّة بحسب مجال العمل : دور حماية، ومستشفيات، ومراكز استشارات وغيرها، ونستعرض فيما يلي بعض الدراسات في هذا المجال:

-دراسة حجازيّ والميزر (٢٠١٢م) عن "الممارسة المهنيّة للخدمة الاجتماعيّة في التعامل مع مشكلة العنف الأسريّ بالمملكة العربية السعوديّة : دراسة من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعيّة" طبقت الدراسة المسح الاجتماعيّ الشامل على الاخصائيين الاجتماعين العاملين في لجان الحماية الاجتماعيّة في المملكة العربيّة السعوديّة، وقد طبقت الدراسة أداة الاستبانة لجمع البيانات، وتوصلت إلى عدة نتائج من أهمها: أن عنف الزوج تجاه الزوجة كان أكثر الفئات تعرضًا للعنف داخل الأسرة السعوديّة، يليه عنف الأب تجاه البنات بينما احتل عنف الإخوة تجاه إخوتهن المرتبة العاشرة، اتضح أن أكثر أنواع العنف التي يتعرض لها أحد أفراد الأسرة هو الإهمال، يليه العنف الجسديّ، يليه النفسيّ، وبالنسبة إلى الأسباب المؤدية إلى العنف الأسريّ بلغ تعاطي الكحول والمخدرات المرتبة الأولى، يليه عدم وجود قوانين صارمة للحماية من العنف، ثم غياب ثقافة الحوار في الأسرة، يليه التنشئة الاجتماعيّة في تمييز الذكور عن الإناث، ثم كثرة الضغوط الاجتماعيّة على الأسرة، وفي المرتبة الخامسة عدم احترام رأي المرأة، بالنسبة إلى المعوقات في التعامل مع مشكلة العنف الأسريّ والخاصة بالمعنفين المعتدى عليهم كانت: خوف الضحية من المعتدي، وضعف الشخصيّة، عدم الوعي بالحقوق، وعدم الإفصاح عن كافة جوانب المشكلة، وضعف الوعي بدور الأخصائي الاجتماعيّ، وفقد الثقة في الدور الذي تقوم به لجان الحماية، وعدم تعاون المعتدى عليه مع مقدمي الخدمات في لجان الحماية.

-دراسة بدويّ (٢٠١٧م) عن: "المشكلات الأسريّة التي تواجه الأسر السعوديّة المترددة على مراكز الاستشارات الاجتماعيّة"، وقد طبقت الدراسة المسح الاجتماعيّ الشامل على عدد ٤٠ مستشارًا ومشرفًا اجتماعيًّا بمركز الاستشارات الاجتماعيّة بمدينة الرياض، وقد طبقت الدراسة أداة الاستبانة، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: أن أهم المشكلات الدينيّة التي كانت تواجه الزوجين هي ضعف المودة والرحمة، بينما كانت أهم المشكلات النفسيّة في غياب المرونة في التفكير بين الزوجين، وكانت من أهم المشكلات الاجتماعيّة غياب الحوار بين الزوجين، أما مشكلات العنف الأسريّ فكان أهمها: الندية، والعناد بين الزوجين، والإساءة اللفظيّة.

ومن أهم المشكلات الاقتصاديّة التطلعات الماديّة غير المتناسقة مع الأسرة، ومن أهم المشكلات السلوكيّة انتشار الكذب، والتحايل في الأسرة.

-دراسة العواودة (٢٠١٨) عن "اتجاهات الأخصائيين الاجتماعيين نحو حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي"، وقد طبقت الدراسة طريقة المسح بالعينة للمؤسسات من مكاتب الخدمة الاجتماعيّة التابعة لإدارة حماية الأسرة، والمؤسسات الإيوائية، ومراكز الرعاية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعيّة في مدينة الزرقاء وعمان ، وقد استخدم الباحث طريقة المسح الشامل للأخصائيين العاملين في هذه المؤسسات، وبلغ عددهم ٥٠ أخصائيًّا ، واستخدمت أداة الاستبانة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: جاء ضمن النتائج أن اتجاهات الأخصائيين الاجتماعيين نحو أسباب العنف القائم على النوع كانت كما يلي بالترتيب: التنشئة الجندريّة.

١. الأفكار السائدة عن الجنس الآخر.
٢. الخبرات السابقة لكلا الجنسين.
٣. التأثير السلبيّ للتوتر على تفكير الفرد ما يكون البديل له العنف.
٤. التعرض للعنف.
٥. معايشة العنف من خلال البيئة المحيطة.

-دراسة الدعجانيّ (٢٠١٨م) عن "المعوقات التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في لجان الحماية من العنف والإيذاء في المستشفيات الحكوميّة" طبقت الدراسة الحصر الشامل على جميع الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في لجان الحماية في المستشفيات الحكوميّة، والبالغ عددهم ٤٩ أخصائيًّا وأخصائية، واستخدم الباحث أداة الاستبانة، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:

١. من حيث المعوقات الشخصيّة: غموض الدور المهنيّ للأخصائيين الاجتماعيين العاملين في لجنة الحماية من العنف والإيذاء.
٢. من ناحية معوقات الممارسة المهنيّة: عدم وجود تدريبات مهنيّة.
٣. المعوقات المرتبطة بالعملاء: خوف الضحايا من حرمانهم من أبنائهم، وأسرهم نتيجة التقدم ببلاغ عن العنف.
٤. المعوقات المؤسسية التي تواجه الأخصائيين: عدم كفاية الصلاحيات المخصصة للمؤسسة مما قد يتسبب في ضعف مواجهة مشكلة العنف الأسريّ.
٥. المعوقات المجتمعية: عدم وعي الأفراد بحقوقهم خاصة النساء، والأطفال.

-دراسة الزامل (٢٠١٩م) عن: "الإجراءات الوقائيّة للحد من التحرش الجنسيّ لدى الأطفال دراسة مطبقة على عينة من الأخصائيين الاجتماعيين والمرشدين الأسريّين"، وقد طبقت الدراسة المسح الشامل على الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المستشفيات المحددة في العينة، وبلغ عددهم ٤٠ أخصائيًّا وأخصائية، كما طبقت أيضًا على عينة من المستشارين الأسريّن العاملين في مراكز الإرشاد الأسريّ،

والحماية الاجتماعيّة، وبلغ عددهم ١٢٠ مفردةً ، وقد طبقت الدراسة أداة الاستبانة، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: أن من أسباب التحرش الجنسيّ للأطفال من وجهة نظر الأخصائيين نقص التوعية الجنسيّة للأطفال، والثقة المفرطة من قبل الوالدين، وتكتم الأولياء على هذا الجانب، بينما رأت عينة الدراسة من المستشارين أن : أهم الأسباب غياب الرقابة العامة من الوالدين، والتفكك الأسريّ، وتكتم أولياء الأمور.

-دراسة المالكي (٢٠٢٠م) عن "المعوقات التي تواجه تطبيق نظام الحماية من الإيذاء من وجهة نظر العاملين في إدارة الحماية الاجتماعيّة في منطقة مكة المكرمة "، وقد طبقت الدراسة على وحدات الحماية الاجتماعيّة في محافظة جدة، ومحافظة الطائف، ومحافظة العاصمة المقدسة، وكان عدد مجتمع الدراسة من الأخصائيين والأخصائيات الاجتماعيين، والنفسيين أثناء جمع بيانات الدراسة ٤١ مفردة، وقد استخدمت الدراسة أداة المقابلة والملاحظة البسيطة، **وتوصلت إلى عدة نتائج من أهمها :**

١. ضعف بيئة العمل في وحدة الحماية بجده مقارنة بوحدتي الحماية في الطائف، ومكة المكرمة نظرًا إلى ارتباط وحدة الحماية في محافظة جدة بفرع الوزارة، وعدم استقلاليته الإدارية مقارنة بوحدتي الحماية بالطائف، ومكة المكرمة.
٢. قلة الكادر من الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين والإداريين.
٣. قلة الحوافز الماليّة للأخصائيين الاجتماعيين مقارنة بالنفسيين.
٤. ضعف معرفة بعض الموظفين بدور الحماية الاجتماعيّة وعدم وجود دليل مهام لعمل الموظفين، وقلة الدورات التدريبيّة.
٥. ضعف دور الجهات في التعاون مع وحدة الحماية الاجتماعيّة، وعدم إدراك أهمية عملها.

<u>التعليق على الدراسات السابقة:</u>

تنوع تناول الدراسات فيما سبق لمشكلة العنف الأسريّ من حيث عواملها، وخصائص الضحايا، وأنماط العنف الأسريّ بالإضافة إلى المعوقات التي تواجه العاملين في هذا المجال، إذ فيما يخص عوامل العنف الأسريّ فقد أشارت دراسة (حجازي والميزر ،٢٠١٢م) إلى أن من أهم عوامل العنف الأسريّ:

١. تعاطي المخدرات.
٢. عدم وجود قوانين صارمة.
٣. غياب ثقافة الحوار.
٤. التمييز في التنشئة بين الذكور والإناث.
٥. الضغوط التي تواجه الأسرة.

وتجدر الإشارة هنا أن الدراسة كانت في العام ٢٠١٢م، وقد ظهرت بعد ذلك التاريخ قوانين صارمة في مواجهة العنف الأسريّ من أهمها: نظام الحماية من الإيذاء الصادر عام ٢٠١٣م، وتشير دراسة الزامل

(٢٠١٩م) أن من عوامل التحرش الجنسيّ للأطفال وهو ما يعد نوعًا من أنواع العنف : نقص توعية الأطفال ، والثقة من الوالدين ، وتكتم الوالدين على الأمر بينما يرى المستشارون العاملون في مراكز الإرشاد الأسريّ: غياب رقابة الوالدين ، والتفكك الأسريّ، والتكتم على الأمر من قبل الوالدين، ونلحظ هنا اختلاف كلا من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في القطاع الحكوميّ، والمستشارين العاملين في القطاع الخاص، وهو ما قد يعود إلى اختلاف خصائص الأسر التي تتجه إلى الحماية الاجتماعيّة من الأسر التي تتجه إلى مراكز الإرشاد.

وتشير دراسة (العواوده،٢٠١٧م) إلى وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين في عوامل العنف القائم على النوع، وقد جاءت النتائج بعوامل ثقافيّة، مثل: التنشئة الجندرية، والأفكار السائدة عن الجنس الآخر، وعوامل اجتماعيّة، مثل: العيش في محيط يحتوي على ممارسة العنف.

أما فيما يخص وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين حول خصائص الضحايا فنجد أن دراسة (حجازي والميزر ،٢٠١٢م) ذكرت أن من المعوقات التي تواجه الأخصائيين في لجان الحماية بالنسبة إلى الضحايا خصائص نفسيّة مثل: الخوف من المعتدي، وضعف الشخصيّة، وأخرى اجتماعيّة، مثل: عدم الإفصاح عن جوانب المشكلة، وفقد الثقة في دور الحماية الاجتماعيّة، وعدم التعاون مع مقدمي الخدمة. وقد يكون عدم الإفصاح عن كافة جوانب المشكلة، وعدم التعاون مع مقدمي الخدمة إلى رغبة الضحية في الحفاظ على خصوصية الأسرة وتماسكها قدر الإمكان،

كما أشارت الدراسات إلى أنماط العنف الأسريّ، ومنها: دراسة (بدوي،٢٠١٧م) حيث أشارت الدراسة إلى أن من ضمن النتائج أن أغلب مشكلات العنف الأسريّ من وجهة نظر المرشدين كانت النديّة، والعناد والإساءة اللفظيّة.

بينما وجدت (حجازي والميزر ٢٠١٢م) أن أكثر أنماط العنف انتشارًا من وجهة نظر العاملين في دور الحماية الاجتماعيّة كانت الإهمال العنف الجسديّ، ثم النفسيّ، ويتضح هنا الاختلاف بين نتائج الدراستين مع ملاحظة أن الأولى أجريت على العاملين في القطاع الخاص، بينما الثانية أجريت على عاملين في قطاع حكوميّ، كما أن هناك فرقًا زمنيًّا بين الدراستين ظهرت خلاله عدد من الأنظمة التي تواجه العنف الأسريّ من أهمها نظام الحماية من الإيذاء ٢٠١٣م، وهو ما قد يفسر اختفاء العنف الجسديّ ضمن أوائل أنماط العنف في دراسة (بدوي ٢٠١٧م).

النظريات:

تعدُّ النظريات العلميّة خطوة في البحوث العلميّة كونها تمثل الموجة للدراسة العلميّة كما أنها مفسرة لنتائج الدراسة، وتحدد هذه الدراسة النظريّة التفاعلية الرمزيّة كموجة للدراسة، ومفسرة لنتائجها.

نظرية التفاعليّة الرمزيّة:

ظهرت التفاعليّة الرمزيّة منذ عشرينات القرن الماضي متأثرة بالفلسفة، وعلم النفس الاجتماعيّ، ولكنها لم تنته بهما بعد، جورج هربرت ميد مؤسس المدرسة، والذي ينتمي إلى مدرسة شيكاغو، وهو عالم اجتماع بقدر من علم النفس (عثمان وساري، ٢٠١٠: ١٩٧)

الخطوط العامة للتفاعلية الرمزيّة:

١. ليس الفرد إلا نتاجًا لعمليّة التفاعل الاجتماعيّ، نحن لا نعرف أنفسنا، ولا نطور سلوكياتنا إلا من خلال استجابات الآخرين من حولنا لأفعالنا.

٢. تبني الذات بناء متطور مستمر بعملية مستمرة من تفاعل الفرد والجماعة الاجتماعيّة الأوليّة التي تكون بمثابة المرجعيّة في تكوين الفرد، وتلوين نظرته لذاته.

٣. تنتظم الحياة الاجتماعيّة عبر اللغة، والمعاني والرموز، وتتطور شخصيّة الفرد، ووعيه الاجتماعيّ بتطور اللغة، يأخذ التفاعل مضمونه عبر الرموز التي يتعلم الفرد معانيها ودلالتها.

٤. يتصف الفرد الاجتماعيّ بالقدرة على فهم واقعه الاجتماعيّ، وتقديره والتكيف معه.

٥. تبنى الحقيقة الاجتماعيّة بناء اجتماعيًّا رمزيًّا خالصًا عبر التفاعل بإدراك معاني الأشياء، وتفسير الأحداث، والرموز في الحياة اليوميّة الجمعيّة (عثمان وساري،٢٠١٠ :٢٠٢).

وتشير النظريّة إلى أن الناس يتعلمون الرمز، والمعاني في التفاعل الاجتماعيّ، كما ينظر التفاعليّون الرمزيّون إلى اللغة كنظام واسع من الرموز، وللرموز بشكل عام، **واللغة بشكل خاص عدد من الوظائف المحددة للفاعل:**

١. تمكن الرموز الأشخاص من التعامل الماديّ والاجتماعيّ من خلال السماح لهم بتسمية، وتصنيف، وتذكر الموضوعات التي يواجهونها هناك.

٢. تعمل الرموز على تحسين قدرة الأشخاص على إدراك البيئة.

٣. تحسن الرموز من قدرة الأشخاص على التفكير.

٤. تحسن من قدرة حل المشكلات.

٥. تسمح بتجاوز المكان والزمان، وحتى شخصوهم إذ يمكن من خلال الرموز تخيّل ما كان عليه العيش في الماضي والمستقبل، ويمكن للفاعلين تجاوز شخصياتهم بشكل رمزيّ، وتخيل كيف يشبه العالم من وجهة نظر شخص آخر؟ هذا هو المفهوم الرمزيّ التفاعليّ المعروف لأخذ دور الشخص الآخر كما يشير (ميللر، ١٩٨٢).

٦. تسمح الرموز بتخيّل واقع ميتافيزيقيّ غير مدرك بالحواس.ط

٧. وبشكل عام تسمح الرموز للناس بتجنب الاستبعاد بواسطة بيئتهم، أي: يكونوا على توجه ذاتيّ في ما يقومون به (ريترز وستيبسكي،٢٠٢١ :٢٣٨).

ويتم استخدام معطيات نظريّة التفاعل الرمزيّ في هذه الدراسة كموجهه ومفسرة على مستويين:

الأول: من ناحية العاملين في مركز الاستشارات، والإصلاح إذ وفق معطيات النظريّة فإن العاملين في المركزين تتكوّن لديهم المعرفة حول عوامل العنف الأسريّ، وخصائص ضحاياه من خلال التفاعل الاجتماعيّ مع حالات العنف الأسريّ، وما يحتويه هذا التفاعل من رموز اجتماعيّة تظهر في لغة الحالات

المراجعة، وسلوكياتهم ما يستطيع المرشد والمصلح من خلاله تكوين المعرفة عن العوامل المؤدية للعنف الأسريّ وخصائص ضحاياه.

الثاني: الخاص بحالات العنف الأسريّ نفسها فوفقًا لمعطيات نظريّة التفاعل الرمزيّ يكتسب الأفراد معرفتهم، ووعيهم الاجتماعيّ من خلال تعلمهم للرموز الاجتماعيّة المحيطة بهم ما يجعل سلوك العنف مكتسبًا من خلال رموز اجتماعيّة تعلمها الأفراد خلال تفاعلهم الاجتماعيّ، هذه الرموز المكتسبة قد تكون من خلال أسرة النشأة، أو من خلال الأسرة الزواجيّة، أو البيئة المحيطة بالفرد المرتكب للعنف، والمتعرض له على حد سواء، هذه الرموز المكتسبة للجاني والضحية قد يكتسبها أيضا من خلال وسائل غير مباشرة، مثل: وسائل الإعلام ، كما أنه يؤثر فيها وضعه النفسيّ والصحي.

الإطار المنهجيّ

نوع الدراسة:

تعد هذه الدراسة دراسة وصفيّة تسعى إلى وصف إسهام مراكز الاستشارات، والإصلاح في القطاع الثالث في معالجة مشكلة العنف الأسريّ "ويهدف هذا النوع من البحوث إلى تقرير خصائص ظاهرة يغلب عليها صفة الغموض وتحديدها، كما أن هدفها تجميع بيانات ضروريّة لحل مشكلة معينة، وتوضيح المتغيرات المؤثرة فيها، والمسببة لتكرارها والبحوث الوصفيّة تشمل تحليل لجميع البيانات التي جمعها الباحث بأكبر درجة من الدقة والموضوعية" (الخطيب، ٢٠١٦: ٥٥).

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة

أولًا: منهج تحليل المضمون.

حيث نستعرض إحصاءات مركز إصلاح في جمعيّة أسرة حول مشكلات العنف الأسريّ التي تعاملت معها الجمعيّة على مدار الثلاث سنوات الأخيرة (٢٠٢٠-٢٠١٩-٢٠١٨) ، وتحليلها من حيث نوع العنف، والقائم بالجريمة، والمتعرضين لها، وتحليل التغيرات التي مرت بها مشكلة العنف الأسريّ خلال هذه السنوات من واقع الإحصاءات.

ثانيًا: منهج المسح الاجتماعيّ الشامل.

بحيث شملت الدراسة جميع العاملين في مركز إسعاد للاستشارات، ومركز الإصلاح الأسريّ بجمعية أسرة البالغ عددهم ٤٤ مفردة، حسب إفادة المسؤولين في الجمعيّة ، ونظرًا إلى صغر حجم مجتمع الدراسة طبق البحث المسح الشامل، ومن مميزات استخدام المسح الشامل في البحوث ابتعاد البحث عن الوقوع في خطأ التحيز غير المقصود "فالحصر الشامل يمكننا من الحصول على كافة البيانات، والمعلومات عن كافة المفردات في المجتمع الاحصائيّ، ومن ثمَّ فإن النتائج المتحصل عليها لا يوجد بها تحيز، ولا تحتاج إلى تعديل " (النجار وحنفي ، ٢٠١٣: ٣٩).

ثالثًا: منهج المقارنة.

وتحديدًا تم استخدام منهج المقارنة الجزئيّة، وتعني: " مقارنة نظام، أو ظاهرة فقط في مجتمعين، أو عدة مجتمعات" (الخطيب، ٢٠١٦ :٢٠٠).

والمقارنة هي دراسة علميّة منتظمة تهدف إلى كشف أوجه الشبه، والاختلاف بين المجتمعات، أو قد يستخدم لدراسة ظاهرة واحدة في عدم مجتمعات (الخطيب ،٢٠١٦: ١٩٩).

وقد استهدفت الدراسة الحاليّة مقارنة وجهة نظر العاملين في مركز الاستشارات بوجه نظر العاملين في مركز الإصلاح حول عوامل العنف الأسريّ، وخصائص ضحاياه.

مجتمع الدراسة:

جميع العاملين في مركزي: إسعاد للاستشارات، وإصلاح في جمعيّة أسرة في مدينة بريدة في منطقة القصيم في العام ١٤٤٢هـ.

مجالات الدراسة:

المجال الزماني: أجريت الدراسة في الفترة من شهر جمادى الآخرة إلى شعبان ١٤٤٢هـ.

المجال البشري: أجريت الدراسة على العاملين، والعاملات في مركز إسعاد للاستشارات ومركز الإصلاح بجمعية أسرة في مدينة بريدة.

المجال المكاني: أجريت هذه الدراسة في جمعية أسرة في مدينة بريده في منطقة القصيم.

أداة الدراسة:

طبقت أداة الاستبانة كونها الأنسب لإجراء الدراسة، وقد تم الاستفادة من نتائج الدراسات السابقة في إعداد بعض محاور الاستبانة، **وقد اشتملت الأداة ثلاثة محاور أساسيّة:**

المحور الأول: وكان عن البيانات الأوليّة للعاملين، والتي اشتملت على متغيرات (الجنس، والعمر، ونوع الشهادة ، والتخصص، وسنوات الخبرة).

المحور الثاني: وتناول العوامل المؤديّة للعنف الأسريّ، وقد احتوى المحور على مقاييس متعددة لقياس هذه العوامل فاحتوى على مقياس عوامل ثقافيّة، ومقياس للعوامل الاجتماعيّة، وآخر للعوامل الصحيّة، وأخيرًا مقياس عن العوامل الاقتصاديّة، وقد أعدت هذه المقاييس من قبل الباحثة بعد مراجعة الدراسات السابقة، والاستفادة من ما ورد في نتائجها، والنظريّة الموجهة إلى الدراسة، بالإضافة إلى الاطلاع على الأدبيات النظريّة حول الموضوع .

المحور الثالث: وقد تضمن خصائص ضحايا العنف الأسريّ وقد أعد مقياس يتكون من (٢٢) عبارة لمعرفة وجهة نظر العاملين في المركزين حول خصائص ضحايا العنف الأسريّ المراجعين لمركز إسعاد، ومركز الإصلاح، وقد تم إعداده بعد الاطلاع على الأدبيات، والدراسات السابقة، وللاستفادة من ما ورد في نتائجها، والنظريّة الموجهة إلى الدراسة.

وبعد إعداد الاستبانة أجريتُ اختبار الصدق الظاهريّ للمقياس من خلال عرضه على مجموعة من المحكمين، وقد أبدى جميع المحكمين جاهزية الاستبانة، ومناسبته لما أعد له.

نتائج الدراسة:

يتم تحليل نتائج الدراسة وفق مستويين: المستوى الأول الذي يجيب عن الأسئلة الثلاثة الأولى للدراسة من خلال الإحصاءات الموجودة لدى مركز الإصلاح في جمعيّة أسرة، وتم استخدام منهج تحليل المضمون لتفسير نتائجه، أما المستوى الثاني فيجيب عن السؤالين الأخيرين للدراسة، والذي تستخدم فيه المسح الاجتماعيّ الشامل والمقارنة ،وطبق فيه أداة الاستبانة على العاملين في مركزي إسعاد للاستشارات، والإصلاح في جمعيّة أسرة.

نتائج المستوى الأول: تحليل المضمون للإحصاءات الواردة من مركز إصلاح في جمعيّة أسرة

الإجابة عن السؤال الأول للدراسة:

١-ما أكثر أنماط العنف الأسريّ الواردة لجمعية أسرة في منطقة القصيم خلال السنوات الثلاث الأخيرة؟

جدول رقم (١) عدد أنماط العنف بحسب ورودها لمركز إصلاح خلال الثلاث السنوات الماضية (٢٠٢٠،٢٠١٩،٢٠١٨).

نوع العنف الأسريّ	السنوات					
	٢٠٢٠		٢٠١٩		٢٠١٨	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
عنف لفظيّ	١٩	%٥٩	٢٢	%٤٩	٢٦	%٤٩
عنف ماديّ	٣	%٩	٦	%١٣	٥	%٩
عنف جسديّ	٤	%١٣	٨	%١٨	٩	%١٧
الإهمال بالواجبات الأسريّة	٦	%١٩	٩	%٢٠	١٣	%٢٥
المجموع	٣٢	%١٠٠	٤٥	%١٠٠	٥٣	%١٠٠

المصدر: مركز إصلاح جمعية أسرة في بريدة العام ٢٠٢١م

يشير تحليل البيانات الرقميّة للجدول أعلاه أن أكثر أنواع العنف الأسريّ تكرارًا على مدار الثلاث سنوات الأخيرة كان العنف اللفظيّ، يليه الإهمال، ثم العنف الجسديّ، وأخيرا كان العنف الماديّ، هذه النتائج تتفق مع دراسة (بدوي ،٢٠١٧م) التي جاءت ضمن نتائجها أن الإساءة اللفظيّة هي من أوائل أشكال العنف بين الزوجين، بينما اختلفت مع دراسة (حجازي والميزر،٢٠١٢م) التي جاء فيها أن الإهمال كان أكثر أشكال العنف الأسريّ من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في دور الحماية، ومن ثمَّ فإنه بالرغم من اختلاف الفترات الزمنية للدراسات، واختلاف مجال العاملين سواء كان في القطاع الحكوميّ، أو في القطاع الثالث الممثل في الدراسة الحاليّة فإن النتائج تشير إلى أن العنف اللفظيّ قد يكون أكثر أنواع العنف الأسريّ انتشارًا.

كما نلحظ من جهة أخرى ارتفاع نسبة العنف اللفظيّ في السنة الأخيرة ٢٠٢٠م عن العام ٢٠١٩م إذ شكلت نسبة العنف اللفظيّ ٥٩% من الحالات المراجعة للجمعيّة، بينما انخفضت بالمقابل نسبة العنف الجسديّ والماديّ، ولم يكن هناك فارق ملحوظ بالنسبة إلى حالات الإهمال في الواجبات الأسريّة بين العامين ٢٠٢٠م و٢٠١٩م.

الإجابة عن السؤال الثاني للدراسة:

مَنْ أكثر أفراد الأسرة ارتكابًا للعنف الأسريّ حسب الحالات الواردة لجمعيّة أسرة في منطقة القصيم الثلاث سنوات الأخيرة؟

جدول رقم (٢) إحصائيّة بمرتكبي العنف الأسريّ بحسب الإفادات الواردة من الحالات المراجعة لمركز إصلاح خلال السنوات الثلاثة الماضية (٢٠١٨،٢٠١٩،٢٠٢٠)

مرتكب العنف الأسريّ	السنوات		
	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
الأب	٠	١	٠
الأم	٠	٠	١
الأخ	٢	١	٢
الأخت	٠	٠	٠
الابن	٠	٢	١
الابنة	٠	٠	٠
الزوج	٩	١١	١٩
الزوجة	٦	٤	١

المصدر: مركز إصلاح في جمعية أسرة في مدينة بريدة العام ٢٠٢١م.

يتضح من الجدول أعلاه أن أغلب مرتكبي العنف الأسريّ العام ٢٠١٨م هم بالترتيب: الزوج، والأخ والابن، والأم والزوجة في المرتبة نفسها ، بينما في العام ٢٠١٩م نجدها: الزوج، ثم الزوجة، فالابن، ثم الأخ والأب في المرتبة نفسها، أما العام ٢٠٢٠م فكانت: الزوج، ثم الزوجة، فالأخ ، نلحظ من البيانات السابقة أن أغلب حالات العنف الأسريّ المراجعة للجمعيّة كانت داخل العلاقة الزوجيّة من الزوج تجاه الزوجة أولًا، ومن الزوجة تجاه الزوج ثانيًا، أما خارج العلاقة الزوجيّة كان الأخ الأكثر ارتكابًا للعنف الأسريّ يليه الابن، وهو ما يختلف عن دراسة (حجازي والميزر،٢٠١٢م) التي أشارت أن أكثر حالات العنف الأسريّ كانت من الزوج، يليها الأب، وكان الأخ يحتل المرتبة العاشرة، ومن ثمَّ نرصد هنا تغيرًا يتمثل في انخفاض حالات العنف الأسريّ المرتكبة من قبل الأب، وازدياد حالات العنف الأسريّ المرتكبة من قبل الأخ تجاه أخواته، ومن الابن تجاه والديه.

الإجابة عن السؤال الثالث في الدراسة:

مَنْ أكثر أفراد الأسرة ضحية للعنف الأسريّ حسب الحالات الواردة لجمعيّة أسرة في منطقة القصيم خلال الثلاث سنوات الأخيرة؟

جدول رقم (٣) إحصائيّة بضحايا العنف الأسريّ بحسب الإفادات الواردة من الحالات المراجعة لمركز الإصلاح خلال السنوات الثلاثة الماضية (٢٠١٨،٢٠١٩،٢٠٢٠)

ضحايا العنف الأسريّ	السنوات		
	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
الأب	١	١	٠
الأم	٠	١	١
الأخ	٠	٠	٢
الأخت	١	٢	٢
الابن	٠	٠	١
الابنة	٠	١	٠
الزوج	٦	٤	١
الزوجة	٩	١١	١٩

المصدر: مركز إصلاح في جمعية أسرة في مدينة بريدة ٢٠٢١م.

يتضح من الجدول أن أغلب ضحايا العنف الأسريّ هي الزوجة، بينما كان الزوج هو ثاني ضحايا العنف الأسريّ وهو ما يؤكد ما ذكرناه مسبقًا أن أغلب حالات العنف الأسريّ المراجعة للجمعيّة هي حالات العنف بين الزوجين، كما يشير الجدول إلى ثالث فئات الأسرة المتعرضة للعنف الأسريّ هي الأخت، إذ كما نلحظ من بيانات الجدول أن فئة الضحية "الأخت" هي الفئة الثالثة التي راجعت الجمعيّة على مدار الثلاث سنوات الماضية بعد فئتي الزوجة، والزوج.

كما نلحظ أيضًا أن المرتبة الرابعة في ضحايا العنف الأسريّ هي الأب والأم، وذلك لأنه وفقًا لبيانات الجدول فإنه في السنتين الأخيرتين راجعت الجمعية حالتين تعرض فيها الأب للعنف الأسريّ، أما بالنسبة لفئة الأم وكما نلحظ من بيانات الجدول فقد راجعت الجمعيّة حالتين خلال العامين ٢٠١٩م و٢٠١٨م.

وفقًا لذلك فأكثر ضحايا العنف الأسريّ التي راجعت جمعيّة أسرة كانت كما يلي بالترتيب: الزوجة، والزوج، والأخت، والأب والأم، **ما يعطي مؤشرًا لما يلي:**

أولًا: للالتفات العلاقة الزوجيّة، وما يخوض فيه الطرفان الزوج والزوجة من خلافات تستدعي التوعية، والتوجيه بكيفية التعامل في الحياة الزوجيّة.

ثانيًا: كما أن بيانات الجدول تستدعي الانتباه إلى وجود حالات من العنف الأسريّ بين الإخوة في الأسر، وتحديدًا من الإخوة ضد الأخوات ما يستدعي مزيدًا من الدراسة حول الأسباب والتوجيه، والإرشاد لعلاقات الإخوة في الأسرة الواحدة.

ثالثًا: كما أن بيانات الجدول تستدعي منا الانتباه إلى وجود حالات من العنف الأسريّ موجهة إلى الوالدين، ورغم قلة هذه الحالات إلا أنها تستدعي الالتفات لها بمزيد من البحث والدراسة، بالإضافة إلى التوجيه بحق الوالدين، ووجوب الرحمة والرعاية لهما، وليست المعاملة المفضية إلى العنف الأسريّ التي تستدعي من الوالدين التوجه إلى مراكز الإصلاح.

نتائج المستوى الثاني: (نتائج الدراسة الميدانيّة).

خصائص مجتمع الدراسة:

جدول رقم (٤) توزيع مجتمع الدراسة حسب مكان العمل.

الجنس	التكرارات	النسب المئويّة %
مركز إسعاد للاستشارات	١٣	٣٢,٥
مركز إصلاح	٢٩	٦٩
الإجمالي	٤٢	١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه أن العينة توزعت ما بين (١٣) مفرده تعمل في مركز إسعاد للاستشارات، و٢٩ مفردة تعمل في مركز إصلاح، وقد استهدفت الدراسة مجتمع الدراسة بشكل شامل، والبالغ عددهم ٤٤ مفردة، إلا أنه وبعد مراجعة الاستبانات، وتدقيقها وإزالة غير الصالحة منها أصبح المجموع (٤٢) مفردة.

جدول رقم (٥) توزيع مجتمع الدراسة حسب الجنس.

الجنس	مركز إسعاد للاستشارات		مركز إصلاح	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة
ذكر	٩	٦٩,٢	٢٦	٨٩,٧
أنثى	٤	٣٠,٨	٣	١٠,٣
الإجمالي	١٣	١٠٠,٠	٢٩	١٠٠,٠

يوضح الجدول أعلاه أن نسبة العاملين الذكور في مركز الاستشارات كانت ٦٩,٢%، بينما كانت نسبة الإناث ٣٠,٨% ، أما مركز إصلاح فكانت نسبة الذكور ٨٩,٧%، بينما كانت نسبة الإناث ١٠,٣% ومن ثمّ فإن نسبة الذكور في كلا المركزين تفوق نسبة الإناث.

جدول رقم (٦) توزيع مجتمع الدراسة حسب صفة العمل.

صفة العمل	مركز إسعاد للاستشارات		مركز الاصلاح	
	التكرارات	النسب المئويّة %	التكرارات	النسب المئويّة
مرشد	٩	٦٩,٢	-	-
أخصائي اجتماعيّ	١	٧,٧	١	٣,٤
أخصائي نفسيّ	١	٧,٧	١	٣,٤
مصلح	-	-	٢٥	٨٦,٢
أخرى	٢	١٥,٤	٢	٦,٢
الإجماليّ	١٣	١٠٠,٠	٢٩	١٠٠,٠

يتضح من الجدول أعلاه أن أغلب العاملين في مركز الاستشارات هم أصحاب المسمى مرشد، وذلك تبعًا لطبيعة عمل المركز، بينما كانت هناك مفردة واحدة بمسمى (أخصائي اجتماعيّ)، وأخرى بمسمى (أخصائيّ نفسيّ) ، ومفردتان بمسميات وظيفيّة أخرى في المركز، أما مركز إصلاح فقد كانت اعلى فئة بمسمى (مصلح) ، وذلك تبعًا لطبيعة عمل المركز وبالمثل لما يوجد في مركز الاستشارات كانت هناك مفردة واحدة بمسمى (أخصائيّ نفسيّ) ، وأخرى بمسمى (أخصائيّ اجتماعيّ) ومفردتان بمسميين آخرين في المركز.

جدول رقم (٧) توزيع مجتمع الدراسة حسب الخبرة

العمر	مركز إسعاد للاستشارات		مركز اصلاح	
	التكرارات	النسب المئويّة %	التكرارات	النسبة المئويّة
من ٢٠ إلى أقل من ٣٠	_	_	٢	٦,٩
من ٣٠ إلى أقل من ٤٠	١	٧,٧	٣	١٠,٣
من ٤٠ إلى أقل من ٥٠	٧	٥٣,٨	٧	٢٤,١
من ٥٠ إلى أقل من ٦٠	٣	٢٣,١	١٥	٥١,٧
من ٦٠ إلى أقل من ٧٠	٢	١٥,٤	٢	٦,٩
الإجمالي	١٣	١٠٠,٠	٢٩	١٠٠,٠

عدد أعوام الخبرة	مركز إسعاد للاستشارات		مركز إصلاح	
	التكرارات	النسب المئويّة %	التكرارات	النسب المئويّة
أقل من ٥ سنوات	٣	٢٣,١	١٠	٣٤,٥
من ٥ إلى ١٠ سنوات	٩	٦٩,٢	٦	٢٠,٧
أكثر من عشر سنوات	١	٧,٧	١٣	٤٤,٨
الإجماليّ	١٣	١٠٠,٠	٢٩	١٠٠,٠

يتضح من الجدول أعلاه أن أغلب العاملين في مركز الاستشارات هم من أصحاب الخبرة من (٥) إلى (١٠) سنوات، بينما كانت الفئة في مركز الإصلاح من أصحاب الخبرة أكثر من عشر سنوات، يليها وبفارق بسيط أصحاب الخبرة أقل من (٥) سنوات، ونلحظ من بيانات الجدول قلة أصحاب الخبرة أقل من (٥) سنوات في مركز الإرشاد عن أصحاب الخبرة أقل من (٥) سنوات في مركز إصلاح، وهو ما قد يكون مؤشرًا على قلة الإقبال حاليا للعمل في مركز الإرشاد مقارنة بمركز الإصلاح

جدول رقم (٨) توزيع مجتمع الدراسة حسب نوع الشهادة.

نوع الشهادة	مركز إسعاد للاستشارات		مركز إصلاح	
	التكرارات	النسب المئويّة %	التكرارات	النسب المئويّة
بكالوريوس فأقل	٨	٦١,٥	٢٠	٦٩,٠
ماجستير	٢	١٥,٤	٤	١٣,٨
دكتوراه	٣	٢٣,١	٥	١٧,٢
الإجماليّ	١٣	١٠٠,٠	٢٩	١٠٠,٠

يتضح من بيانات الجدول أعلاه أن أصحاب مؤهل البكالوريوس فأقل (دبلوم) هم الأعلى في المركزين. وتتساوى تقريبًا العينة بعد ذلك في عدد أصحاب المؤهلات ماجستير ودكتوراه.

جدول رقم (٩) توزيع مجتمع الدراسة حسب التخصص.

التخصص	مركز إسعاد للاستشارات		مركز إصلاح	
	التكرارات	النسب المئويّة %	التكرارات	النسب المئويّة
خدمة اجتماعيّة	-	-	١	٣,٤
علم نفس	١	٧,٧	٢	٦,٩
شرعيّ	٧	٥٣,٨	٢١	٧٢,٤
قانونيّ	-	-	٥	١٧,٢
أخرى	٥	٣٨,٥	-	-
الإجماليّ	١٣	١٠٠,٠	٢٩	١٠٠

يتضح من الجدول أعلاه أن أصحاب التخصصات الشرعيّة هي الفئة الأعلى في كلا المركزين، وبفارق كبير عن التخصصات الأخرى، وقد تنوعت بعد ذلك التخصصات في مركز الاستشارات، بينما كانت التخصصات القانونيّة ذات المركز الثاني في مركز إصلاح، ونلحظ هنا قلة المتخصصين في الخدمة الاجتماعية، وعلم النفس في المركزين، وخاصة مركز الاستشارات.

الاجابة عن السؤال الرابع للدراسة:

العوامل المؤدية إلى العنف الأسريّ حسب وجهة نظر العاملين في مركز الاستشارات، ومركز الإصلاح في جمعيّة أسرة؟

أولًا: العوامل الثقافيّة.

جدول رقم (١٠) العوامل الثقافية المؤديّة إلى العنف الأسريّ حسب وجهة نظر مجتمع الدراسة

العبارات	مركز إسعاد للاستشارات			مركز إصلاح		
	المتوسط الحسابيّ	الانحراف المعياريّ	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياريّ	الترتيب
"مشاهدة العنف في وسائل الإعلام"	٤,١٥٣٨	١,١٤٣٥٤	١	٤,٤٤٨٣	٩٠٩٧٢.	١
"الفهم الخاطئ لبعض النصوص الشرعيّة"	٣,٣٨٤٦	١,١٢٠٩٠	٥	٤,٢٤١٤	٩١٢٤٢.	٣
"اختلاف القيم والمعايير بين أفراد الاسرة الواحدة"	٣,٥٣٨٥	٨٧٧٠٦.	٤	٤,١٣٧٩	٧٤٢٧٨.	٤
"اعتقاد أن العنف أسلوب للإصلاح"	٣,٠٠٠٠	١,٤١٤٢١	٨	٣,٩٣١٠	٨٤٢٢٣.	٥
"الأفكار الراسخة عن الجنس الآخر"	٣,١٥٣٨	١,١٤٣٥٤	٧	٣,٧٢٤١	١,٠٣١٥٢	٨

"ضعف الثقافة القانونيّة بالعقوبات المترتبة على ممارسة العنف"	٤,٠٠٠٠	٩١٢٨٧.	٢	٤,٢٧٥٩	٧٥١٠٣.	٢
"تدني مستوى التعليم"	٣,٢٣٠٨	١,١٦٥٧٥	٦	٣,٧٥٨٦	٧٨٦٢٧.	٧
"تعرض الجاني للعنف الأسريّ في الصغر"	٣,٦١٥	١,٠٤٣٩	٣	٣,٨٢٨	١,٠٧١٣	٦

يتضح من الجدول أعلاه أن مشاهدة العنف في وسائل الإعلام كان في المرتبة الأولى من وجهة نظر العاملين في كلا المركزين، يلي ذلك ضعف الثقافة القانونيّة في كلا المركزين، أيضا بينما كان في المركز الثالث من وجهة نظر المرشدين هو تعرض الجاني للعنف في صغره، بينما في المركز الثالث من وجهة نظر العاملين في مركز الإصلاح هو الفهم الخاطئ للنصوص الشرعية.

وتعدُّ وسائل الإعلام من أهم المصادر الثقافيّة في الوقت الحالي التي يتكون من خلالها فكر الأشخاص، ووعيهم الاجتماعيّ، ووفقًا لما تشير إليه نظريّة التفاعل الرمزيّ فقد تمثل مشاهد العنف رموزًا اجتماعيّة قد يؤدي تكرار ظهورها في وسائل الإعلام إلى تعلمها، واكتسابها خاصة للنشء الصغير.

كما أن شيوع الثقافة القانونيّة بين أفراد المجتمع بالعقوبات المرتبة على ممارسة العنف تمثل رادعًا لمرتكبيه، ومن ثمّ كان ضعف هذه الثقافة عاملًا مهمًا في وجود العنف الأسريّ حسب إجابات المتخصصين.

بينما العامل الثالث في مركز الاستشارات كان هو: "تعرض الجاني للعنف في صغره"، وتشير النظريّة التفاعليّة الرمزيّة إلى أن الجماعة الأوليّة للفرد تسهم في تكوين نظرة الفرد لذاته، وتكوين وعيه وتشكيل سلوكياته، ومن ثمَّ فإن تعرض الفرد للعنف الأسريّ في نشأته قد يكون عاملاً لممارسته في الكبر. بينما في مركز الإصلاح كان العامل الثالث لدى إجابات المصلحين هو الفهم الخاطئ للنصوص الشرعيّة التي يكون استنتجها المصلح مباشرة من خلال مقابلته للأشخاص القائمين بالعنف الأسريّ.

ثانيا العوامل الاجتماعيّة:

جدول رقم (١١)

العوامل الاجتماعيّة المؤدية للعنف الأسريّ من وجهة نظر مجتمع الدراسة

العبارات	مركز إسعاد للاستشارات			مركز إصلاح		
	المتوسط الحسابيّ	الانحراف المعياريّ	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياريّ	الترتيب
"الخلافات العائليّة"	٤,١٥٣٨	٦٨٨٧٤.	١	٤,٢٤١٤	٨٧٢٤٠.	١
"تدخل الأقارب في شؤون الأسرة"	٣,٦١٥٤	٨٦٩٧٢.	٤	٣,٩٦٥٥	٩٠٥٦٥.	٢
"تفريغ ضغوط العمل"	٣,٦٩٢٣	٦٣٠٤٣.	٣	٣,٧٥٨٦	٩١٢٤٢.	٣
"ضعف العلاقات الاجتماعيّة خارج الأسرة"	٣,٥٣٨٥	٧٧٦٢٥.	٥	٣,٣٧٩٣	٧٧٥٢٣.	٨
"الحجر المنزليّ"	٢,٩٢٣١	٨٦٢٣٢.	٧	٣,٤٤٨٣	٧٨٣١٤.	٧
"عدم وجود عاملة منزلية"	٢,٢٣٠٨	٩٢٦٨١.	٩	٢,٦٢٠٧	٩٤١٦٥.	١١
"التعرض لمشكلات عاطفيّة"	٣,٥٣٨٥	١,١٢٦٦٠	٥	٣,٥٥١٧	٦٨٥٨٩.	٥
"محاولة لفرض الهيبة على الأفراد الآخرين في الأسرة"	٣,٧٦٩٢	٩٢٦٨١.	٢	٣,٩٦٥٥	٦٢٥٨٠.	٢
"عمل الأم"	٢,٦١٥٤	١,١٢٠٩٠	٨	٣,٢٠٦٩	٩٤٠٣٤.	٩
"الاعتقاد بأن لا أحد سيقوم بالتبليغ"	٣,٣٨٤٦	٩٦٠٧٧.	٦	٣,٥١٧٢	١,٢٩٨٩٢	٦
"استفزاز الضحية للشخص المعنف"	٣,٦١٥٤	١,١٢٠٩٠	٤	٣,٦٥٥٢	٧٢٠٩١.	٤
"كثرة عدد أفراد الأسرة"	٢,٦١٥٤	١,١٩٢٩٣	٨	٢,٧٩٣١	٩٠١٥٦.	١٠

يتضح من الجدول أعلاه أن العامل الاجتماعيّ الأول المؤدي إلى العنف الأسريّ كان الخلافات العائليّة، ثم محاولة فرض الهيبة على الأفراد الآخرين في الأسرة، وذلك لكلا المركزين إلا أن عامل تدخل الأقارب في شؤون الأسرة احتل كذلك المرتبة الثانية بالتساوي مع العامل السابق، وذلك بالنسبة إلى وجهة نظر العاملين في مركز الإصلاح، أما في المرتبة الثالثة فكان تفريغ ضغوط العمل، وفي المرتبة الرابعة استفزاز الضحيّة للشخص المعنف، وخامسًا كان التعرض لمشكلات عاطفيّة، وذلك لكلا المركزين ما سبق يوضح أن الافتقار إلى لغة الحوار بين أفراد الأسرة في مناقشة المشكلات، والخلافات العائليّة هو العامل الاجتماعيّ الأهم المؤدي إلى العنف الأسريّ من وجهة نظر العاملين في مركز الاستشارات، ومركز الإصلاح حيث إن احتلال عامل الخلافات، ومحاولة فرض الهيبة المرتبة الأولى والثانية يشير إلى ذلك، بالإضافة إلى احتلال عامل استفزاز الضحية للجاني المرتبة الرابعة ما يشير إلى ذلك أيضًا، فالافتقار إلى أساليب الحوار والمناقشة قد يؤدي ببعض أفراد الأسرة للعنف كوسيلة لحل الخلاف، وفرض الرأي، كما نلحظ أن تدخل الأقارب في شؤون الأسرة كما أشار العاملون في مركز الإصلاح إلى أن العوامل المهمة في وقوع العنف الأسريّ، إذ كان في المرتبة الثانية لدى العاملين في مركز الإصلاح بينما، في المرتبة الرابعة لدى العاملين في مركز الاستشارات، وهو ما يعني وجود اختلاف داخل الأسرة بين قبول التدخل في شؤونها

من الأقارب، وبين رفض تدخلهم وفي ظل هذا الاختلاف بين أفراد الأسرة الواحدة يحدث العنف الأسريّ ما يعود بنا أيضا مرة أخرى إلى الافتقار إلى الحوار والمناقشة في كيفية إدارة الخلافات، وتسيير أمور الأسرة.

كما يتضح أن الضعف في التعاطي مع مشكلات العمل من العوامل الاجتماعيّة المهمة التي تؤدي إلى العنف داخل الأسرة حسب وجهة نظر مجتمع الدراسة، وأخيرًا فإن المشكلات العاطفية لدى بعض أفراد الأسرة قد تؤدي إلى العنف من وجهة نظر مجتمع الدراسة ما يعطي مؤشرًا إلى أن ضعف التعامل مع الضغوط داخل الأسرة وخارجها قد يؤدي لدى بعض أفراد الأسرة إلى استخدام العنف داخلها عوضًا عن مواجهة هذه الضغوط، والتعامل معها.

ثالثًا: العوامل الصحيّة.

جدول رقم (١٢) العوامل الصحيّة المؤدية إلى العنف الأسريّ من وجهة نظر مجتمع الدراسة

العبارات	مركز إسعاد للاستشارات			مركز إصلاح		
	المتوسط الحسابيّ	الانحراف المعياريّ	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياريّ	الترتيب
"إصابة مرتكب العنف بمرض جسديّ مزمن"	٢,٧٦٩٢	٨٣٢٠٥.	٥	٣,٢٧٥٩	٩٥٩٧٨.	٥
"نمط الشخصيّة لمرتكب العنف"	٣,٧٦٩٢	٧٢٥٠١.	٤	٣,٨٩٦٦	٦٧٣٢٠.	٤
"الإدمان"	٤,٥٣٨٥	٧٧٦٢٥.	١	٤,٨٢٧٦	٣٨٤٤٣.	١
"إصابة مرتكب العنف بمرض نفسيّ"	٤,٣٠٧٧	٨٥٤٨٥.	٢	٤,٥٨٦٢	٥٦٨٠٣.	٢
"ممارسة العنف كنوع من التنفيس الانفعاليّ"	٤,١٥٣٨	٨٩٨٧٢.	٣	٤,٢٤١٤	٦٨٩٤٧.	٣

يتضح من الجدول أن الإدمان كان السبب الأول في العوامل الصحيّة المؤدية إلى العنف الأسريّ، وهو ما يعدّ مشكلة صحيّة واجتماعيّة خطيرة، كان العنف الأسريّ أحد إفرازاتها، يلي ذلك إصابة مرتكب العنف بمرض نفسيّ، ومن المعلوم أن هناك بعض الأمراض النفسيّة التي لا يتوفر للمريض العلاج

المناسب لها قد تؤدي به لارتكاب بعض الأفعال؛ كالعنف الأسريّ، وهو ما يدعو إلى أهمية توجيه الأشخاص المصابين بالمرض النفسيّ لتلقي العلاج المناسب.

ومما قد يؤدي بالأفراد إلى تجنب العلاج هو الوصمة التي قد يتلقاها الفرد المصاب بالمرض النفسيّ من اتهامه بالجنون عل سبيل المثال، وهو من الرموز الاجتماعيّة التي يكتسبها الفرد في وعيه الاجتماعيّ من خلال تفاعله مع المجتمع، كما تشير نظريّة التفاعل الرمزيّ، وعليه كان من الأهمية زيادة وعي الأفراد بطبيعة الأمراض النفسيّة، وضرورة تلقي العلاج المناسب لها ما يعود بالنفع على الفرد، وعلى محيطه والمجتمع بأسره.

أما العامل الثالث فكان التنفيس الانفعاليّ، وهو قد يكون له ارتباط بما وجدناه في الجدول رقم (١٢) حيث احتل تفريغ ضغوط العمل المرتبة الثالثة في العوامل الاجتماعيّة، كذلك التعرض لمشكلات عاطفيّة احتل المرتبة الخامسة في العوامل الاجتماعيّة المؤدية إلى العنف الأسريّ وعليه كان استخدام العنف كوسيله للتنفيس الانفعاليّ في المرتبة الثالثة ضمن العوامل الصحيّة المؤدية إلى العنف الأسريّ من وجهة نظر مجتمع الدراسة.

رابعًا: العوامل الاقتصادية.

جدول رقم (١٣) العوامل الاقتصاديّة المؤدية إلى العنف الأسريّ من وجهة نظر مجتمع الدراسة

العبارات	مركز إسعاد للاستشارات			مركز إصلاح		
	المتوسط الحسابيّ	الانحراف المعياريّ	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياريّ	الترتيب
"انخفاض دخل الأسرة"	٣,٢٣٠٨	٧٢٥٠١.	٣	٣,٨٦٢١	٩٩٠١٠.	٢
"صغر حجم المسكن"	٢,٩٢٣١	٨٦٢٣٢.	٤	٣,٤٨٢٨	١,٠٢١٩٣	٦
"الديون"	٣,٦١٥٤	٦٥٠٤٤.	١	٤,١٠٣٤	٧٧٢٠٥.	١
"النزعة الاستهلاكيّة للكماليات"	٣,٣٠٧٧	٩٤٧٣٣.	٢	٣,٧٩٣١	٧٧٣٦٤.	٣
"الطمع في أموال أفراد الآخرين في الأسرة"	٣,٣٠٧٧	١,٠٣١٥٥	٢	٣,٥٥١٧	٩٤٨١٦.	٥
"عدم القدرة على الإيفاء باحتياجات الأسرة الأساسيّة"	٣,٣٠٧٧	٨٥٤٨٥.	٢	٣,٦٥٥٢	٧٦٨٨٥.	٤

يتضح من الجدول أن الديون هي العامل الاقتصاديّ الأول المؤدي إلى العنف الأسريّ من وجهة نظر كلا من العاملين في مركز الاستشارات، ومركز الإصلاح، بينما كان العامل الثاني بالنسبة إلى مركز الاستشارات هو النزعة الاستهلاكيّة للكماليات في حين كان العامل الثاني من وجهة نظر مركز الإصلاح

هو انخفاض دخل الأسرة، وقد احتل انخفاض دخل الأسرة المركز الثالث في مركز الاستشارات، بينما احتلت النزعة الاستهلاكيّة للكماليات المركز الثالث من وجهة نظر العاملين في مركز الإصلاح، ومن ثمَّ فإنّ ما تمثله الديون من عبء على الأسرة قد يترجم لدى بعض أفراد الأسرة بارتكاب العنف الأسريّ، وهو ما قد يكون له علاقة بقلة معرفة أساليب التعامل مع الضغوط الحياتيّة، وهو ما تم الإشارة إليه في جدول رقم (١١).

الإجابة عن التساؤل الخامس للدراسة:

٥-ما خصائص ضحايا العنف الأسريّ حسب وجهة نظر العاملين في مركز الاستشارات، ومركز الإصلاح في جمعيّة أسرة بمنطقة القصيم؟

جدول رقم (١٤) خصائص ضحايا العنف الأسريّ من وجهة نظر مجتمع الدراسة

العبارات	مركز إسعاد للاستشارات			مركز إصلاح		
	المتوسط الحسابيّ	الانحراف المعياريّ	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياريّ	الترتيب
الخوف من الفضيحة	٣,٩٢٣١	٧٥٩٥٥.	٢	٤,٣١٠٣	٧٦٠٨٠.	١
سوء العلاقة مع الأقارب	٣,٦١٥٤	٦٥٠٤٤.	٦	٤,١٣٧٩	٧٤٢٧٨.	٤
ضعف المستوى التعليميّ	٣,٠٠٠٠	١,٠٨٠١٢	١٠	٣,٦٢٠٧	٨٢٠٠١.	١١
ضعف الوعي بدور العاملين في الحقل الاجتماعيّ	٣,٧٦٩٢	٨٣٢٠٥.	٤	٤,٠٠٠٠	٨٠١٧٨.	٥
عدم الرغبة في تبليغ الجهات الرسميّة	٤,٠٧٦٩	٧٥٩٥٥.	١	٣,٩٦٥٥	٦٢٥٨٠.	٦
الشعور بالعجز وقلة الحيلة	٣,٩٢٣١	٧٥٩٥٥.	٢	٣,٩٣١٠	٥٩٣٤٨.	٧
الشعور بالخجل من الإفصاح عن المشكلة	٣,٧٦٩٢	٨٣٢٠٥.	٤	٤,٢٤١٤	٥١٠٩٦.	٢
لوم الضحية نفسها في التسبب بالعنف الأسريّ	٣,٣٨٤٦	١,١٩٢٩٣	٨	٣,٩٦٥٥	٧٣١٠٨.	٦
عدم التعاون مع مقدمي المساعدة من المختصين	٣,٣٠٧٧	١,١٠٩٤٠	٩	٣,٦٨٩٧	٨٠٦٣٨.	٩
اعتمادها اقتصاديا على المعنف	٣,٨٤٦٢	٦٨٨٧٤.	٣	٣,٦٥٥٢	٧٢٠٩١.	١٠

عدم الإفصاح عن كافة جوانب المشكلة	٣,٩٢٣١	٦٤٠٥١.	٢	٣,٦٢٠٧	٧٢٧٧١.	١١
عدم استكمال إجراءات الاستشارة، أو الإصلاح	٣,٧٦٩٢	٨٣٢٠٥.	٤	٣,٨٦٢١	٧٤٢٧٨.	٨
الانعزال الاجتماعيّ	٣,٩٢٣١	٦٤٠٥١.	٢	٣,٦٥٥٢	٦٦٩٥٣.	١٠
لديه مرض صحيّ مزمن	٣,٠٧٦٩	٨٦٢٣٢.	٨	٣,٣١٠٣	١,٠٣٨٦٦	١٣
لديه مرض نفسيّ	٣,٦١٥٤	٨٦٩٧٢.	٦	٤,١٧٢٤	٨٤٨٠٦.	٣
الاعتقاد أن ممارسة العنف من حقوق الجاني	٢,٧٦٩٢	٩٢٦٨١.	١٢	٣,٥٨٦٢	٨٦٦٧٤.	١٢
ضعف الثقة في إمكانية الحصول على المساعدة	٣,٦٩٢٣	٨٥٤٨٥.	٤	٣,٩٦٥٥	٦٨٠٤٨.	٦
محاولة إصلاح الجاني	٣,٤٦١٥	٨٧٧٠٦.	٧	٤,٠٠٠٠	٦٥٤٦٥.	٥
عدم الرغبة في الاستقلال السكنيّ عن الجاني	٢,٨٤٦٢	١,٢١٤٢٣	١١	٣,٦٥٥٢	٧٦٨٨٥.	١٠
محاولة التكتم عن صلة القرابة بالجاني	٣,٣٨٤٦	٨٦٩٧٢.	٨	٣,٨٩٦٦	٧٧٢٠٥.	٧
تعاني من مشكلات عاطفية	٣,٦٩٢٣	٧٥١٠٧.	٥	٣,٨٦٢١	٤٤١١١.	٨
الاتكال على الجاني في تدبير شؤونه	٣,٦١٥٤	٦٥٠٤٤.	٦	٣,٨٦٢١	٧٤٢٧٨.	٨

يتضح من الجدول أعلاه خصائص ضحايا العنف الأسريّ، ونلحظ الاختلاف في إجابات مجتمع الدراسة ما بين مركز الاستشارات، ومركز إصلاح، فنجد بالنسبة إلى وجهة نظر مركز الاستشارات كانت الخاصيّة التي حظيت بالمركز الأول هي: "عدم الرغبة في تبليغ الجهات الرسميّة"، يليها وبالتساوي العبارات التالية: "الخوف من الفضيحة" ، و"الشعور بالعجز، وقلة الحيلة"، والانعزال الاجتماعيّ"، و"عدم الإفصاح عن كافة جوانب المشكلة"، بينما كان في المرتبة الثالثة "اعتماد الضحيّة اقتصاديًّا على المعنف"، وفي المرتبة الرابعة وبالتساوي: "ضعف الوعي بدور العاملين في المجال الاجتماعيّ"، و"الخجل من الإفصاح

عن المشكلة"، و"عدم استكمال الإجراءات للاستشارة"، و"ضعف الثقة في إمكانيّة الحصول على المساعدة"، أما المرتبة الخامسة فكانت أن الضحيّة تعاني من مشكلة عاطفية.

وبالنسبة إلى إجابات العاملين في مركز الإصلاح، فقد جاءت العبارة الأولى: "الخوف من الفضيحة"، يليها: "الشعور بالخجل من الإفصاح عن المشكلة"، يليها: أن الضحيّة لديها مرض نفسيّ، ثم" سوء العلاقة مع الأقارب"، وأخيرًا وفي المرتبة الخامسة، وبالتساوي جاءت عبارة: "ضعف الثقة بدور العاملين في الحقل الاجتماعيّ"، و"محاولة إصلاح الجاني".

واختلاف الإجابات قد يكون له علاقة بطبيعة العمل في كلا المركزين؛ ففي مركز الاستشارات وكما يتضح من الجدول كانت أهم خاصيّة وأولها ذكرها العاملون: أن الضحيّة لا ترغب في تبليغ الجهات الرسميّة، ما يعطي مؤشرًا أن اتصال الحالة بالمركز هو محاولة لتدارك الوضع، وحله داخل النطاق الأسريّ قدر الإمكان، من جهة أخرى فإن ذلك قد يعود إلى الخصائص الأخرى التي تتسم بها الضحيّة، مثل: الشعور بالعجز، والانعزال الاجتماعيّ، وفقدان الثقة بالدور للعاملين في الحقل الاجتماعي ما يجعل الضحية في حالة تردد عن الإبلاغ عن العنف بشكل رسميّ، أو الاتجاه مباشرة لمركز الإصلاح، ومن ثمّ الاكتفاء بالحصول على استشارة من مركز الاستشارات.

بينما الأمر مختلف لدى الحالات المراجعة لمركز الإصلاح، حيث جاءت إجابات العاملين في مركز إصلاح أن الخوف من الفضيحة كان أهم خاصيّة وأولها، ذلك أن المركز غالبًا ما يتعاطى مع المشكلات الكبيرة التي قد تكون أحيانا محولة من الجهات الرسميّة، وهنا يحاول الفرد حل هذه الإشكالية خوفًا من نظرة المجتمع، وتبعات هذه المشكلة على حياته الاجتماعيّة، وذلك بعد أن عجز عن حلها داخل نطاق الأسرة، وتعزز من وجود هذه السمة لدى الضحايا المراجعين لمركز الإصلاح؛ سمة شعورهم بالخجل عن الإفصاح عن المشكلة.

كما يتضح من خلال السمات الأخرى التي ذكرها العاملون في مركز إصلاح، مثل: المرض النفسيّ، وسوء العلاقة في الأقارب؛ ووجود معرفة واضحة لدى المصلح عن ظروف الضحايا الصحيّة والاجتماعيّة، ومعرفة تأثيرها على مشكلة العنف الأسريّ، وهو ما قد لا يتوفر لدى العاملين في مركز إسعاد للاستشارات، وقد يكون السبب أنه قد يحصل الفرد على الاستشارة دون الإفصاح عن أوضاعه الاجتماعيّة والصحيّة بشكل صريح، وتتكوّن لدى المرشد هنا فكرة عن شخصيّة الضحيّة، وليست صورة واضحة عن ظروفه الاجتماعيّة والصحيّة كما لدى المصلح الذي قد يلتقي الضحيّة بشكل مباشر لمحاولة حل المشكلة، والوصول إلى الصلح، وهنا تشير الدراسة إلى ما ذكرته نظريّة التفاعل الرمزيّ من أن الأفراد خلال تفاعلهم الاجتماعيّ يكوّنون صورة ذهنيّة عن الآخر من خلال الرموز اللغويّة والسلوكيّة، أو الماديّة التي تظهر خلال تفاعلهم معهم.

التوصيات والمقترحات:

خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات العلميّة والعمليّة، وهي كما يلي:

التوصيات العلميّة:

١. إجراء مزيد من الدراسات المتعمقة حول أسباب الخلافات الزوجيّة المؤدية إلى العنف الأسريّ.

٢. إجراء دراسة حول تأثير العلاقات القرابية على استقرار الأسرة.

٣. إجراء دراسة حول التغيرات الطارئة في علاقات الأبناء بوالديهم في الوقت الحاليّ.

٤. إجراء دراسة حول أسباب خلافات الإخوة الذكور، مع أخواتهم في الأسرة.

المقترحات العمليّة:

١. تكثيف دورات تعليم أساليب الحوار والمناقشة في الأسرة.

٢. تكثيف دورات تعليم الأساليب الصحيّة لتفريغ الضغوط.

٣. تفعيل دور مراكز الاستشارات في توعية حالات العنف الأسريّ بالإجراءات القانونيّة للحماية من العنف الأسريّ.

٤. توعية أفراد المجتمع بالدور الذي من الممكن أن يؤديه القطاع الثالث ممثلا بمراكز الإرشاد، ومراكز الإصلاح في التصديّ لمشكلة العنف الأسريّ.

٥. إجراء ملتقيات وورش عمل تضم المصلحين والمرشدين والأخصائيين في القطاعات الثلاثة: الحكومي، والخاص، والثالث (غير الربحيّ) لتبادل الخبرات في الطرائق والآليات الناجعة في معالجة مشكلة العنف الأسريّ.

المراجع

-أبو عباة، صالح و ، نيازي، عبد المجيد (٢٠٠١م) **الإرشاد النفسيّ والاجتماعيّ**، الرياض: مكتبة العبيكان.

-بدوي، عبد الرحمن (٢٠١٧م) المشكلات الأسريّة التي تواجه الأسر السعوديّة المترددة على مراكز الاستشارات الاجتماعيّة. **مجلة الفكر الشرطيّ**، مج (٢٦)، ع (١٠٢).

-بو جمعة، بلال و شريقي، جعفر (٢٠١٨م) دور القطاع الثالث في تجسيد الأنشطة التنمويّة. **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونيّة والاقتصاديّة**، ع (١٤).

-حجازي، هدى والميزر، هند (٢٠١٢م) الممارسة المهنيّة للخدمة الاجتماعيّة في التعامل مع مشكلة العنف الأسريّ في المملكة العربيّة السعوديّة في **المؤتمر الدوليّ الخامس والعشرين مستقبل الخدمة الاجتماعيّة في ظل الدول المدنيّة الحديثة**، مصر: جامعة حلوان كليّة الخدمة الاجتماعيّة.

-الخطيب، سلوى (٢٠١٦م) **مناهج البحث الاجتماعيّ، ودليل الطالب في كتابة الرسائل العلميّة**، الرياض: مكتبة الشقري.

-الدخيل، عبد العزيز (٢٠٢٠م) **معجم المصطلحات الاجتماعيّة**، الرياض: الجمعيّة السعوديّة للدراسات الاجتماعيّة.

-الدعجاني، هدية، (٢٠١٨م) **المعوقات التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين بلجان الحماية من العنف والإيذاء المستشفيات الحكوميّة**، رسالة ماجستير منشورة. الرياض: جامعة الملك سعود.

-ريترز، جورج و ستيبنسكي، جيفري(٢٠٢١م) **النظريات الحديثة في علم الاجتماع**، تدقيق ومراجعة علميّة للترجمة ذيب الدوسري وآخرون، الرياض: مكتبة جرير.

-الزامل، الجوهرة (٢٠١٩م) الإجراءات الوقائيّة للحد من التحرش الجنسيّ لدى الأطفال دراسة على عينة من الأخصائيين الاجتماعيين والمرشدين الأسريّين في مدينة الرياض. **مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعيّة**. مج ١٢، ع ١.

-الشلبي وآخرون، (٢٠١٩م) واقع الإرشاد الأسريّ في مراكز وجمعيّات الإصلاح الاجتماعيّ في منطقة مكة المكرمة. **مجلة الدوليّة للعلوم التربويّة والنفسيّة**. ع١٢.

-عثمان، إبراهيم وساري، سالم (٢٠١٠م) **نظريات في علم الاجتماع**. القاهرة: الشركة العربيّة المتحدة للتسويق والتوريدات.

-العوواده، أمل (٢٠١٨م) اتجاهات الأخصائيين الاجتماعيين نحو حالات العنف القائمة على النوع. **مجلة الجامعة الإسلاميّة للدراسات الإنسانيّة**. مج ٢٦ ع ٢.

-غدنز، انتوني (٢٠٠٥م) **علم الاجتماع مع مدخلات عربيّة**، ترجمة وتقديم فايز الصباغ. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة.

-المالكي، فهد (٢٠٢٠م) المعوقات التي تواجه تطبيق نظام الحماية من الإيذاء من وجهة نظر العاملين في إدارة الحماية الاجتماعيّة بمنطقة مكة المكرمة. **المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث**. مج ٦ ع ٢.

-النجار، عبد الله وحنفي، أسامة (٢٠١٣م) **مبادئ الإحصاء للعلوم الإنسانيّة مع تطبيقات حاسوبية**. الرياض: مؤسسة شبكة البيانات.

أنواع وأبعاد العنف الأسري في منطقة القصيم

أ. غادة محمد العوفي

باحثة دكتوراه في جامعة القصيم

رئيس مجلس إدارة جمعية فتاة القصيم

ملخص ورقة العمل :

تم تخصيص هذه الورقة في التعرف على أبرز أنواع العنف الأسريّ انتشاراً في منطقة القصيم تجاه ضحايا العنف الأسريّ، والتي تتمثل في الإيذاء بأنواعه الجسديّ، واللفظيّ، والنفسيّ، والجنسيّ، والإهمال وتقديم رصد واقعيّ حول العنف الأسريّ، واتبعت الدراسة منهج المسح الاجتماعيّ بأسلوب الحصر الشامل لمجتمع الدراسة، والتي تمثلت في الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في مركز الحماية الاجتماعيّة في منطقة القصيم، وتم اختيارهم لارتباطهم المباشر مع حالات العنف الأسريّ.

ولغرض الوصول إلى الدقة العلميّة والإحصائيّة في هذه الدراسة تمت الاستعانة لعدد من الإحصائيّات الحديثة عبر الجهات الرسميّة في منطقة القصيم، والتي تستقبل ضحايا العنف الأسريّ، منها: مستشفى الصحة النفسيّة، والجمعيّة الوطنيّة لهيئة حقوق الإنسان، وكذلك الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في مركز الحماية الاجتماعيّة في منطقة القصيم.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أهم المعدل العام، والنسب المئويّة لتساؤلاتها فيما يلي: أن أبرز أنواع العنف الأسريّ انتشاراً على مستوى منطقة القصيم بمعدل عالٍ كانت عند معدل العنف اللفظيّ، والعنف النفسيّ، ثم يليها الإهمال، والعنف البدنيّ بمعدل متوسط، بينما جاء العنف الجنسيّ بمعدل ضعيف.

وكذلك اتضح أن الزوجة هي الضحية الأكثر عرضه للعنف الأسريّ بنسبة (٦١,١%)، ثم تليها الفتاة بنسبة (٢٧,٨%)، ثم الطفل بنسبة (١١,١%) ،بينما جاءت نتائج الدراسة أن الزوج هو الأبرز في القيام بالاعتداء على الضحية بنسبة (٥٠%) ثم يليه أكثر من فرد من أفراد الأسرة يقوم بالاعتداء على الضحية بنسبة (٣٣,٣%)،

فيما يرى مجتمع الدراسة أن الآثار تجاه ضحايا العنف الأسريّ من ناحية الآثار النفسيّة هي الأعلى بنسبة (٦٦,٧%)، يليها الآثار الاجتماعيّة بنسبة (٣٣,٣%)، في حين لم تسجل أي حالة من ضحايا العنف الأسريّ لديهم ذات آثار صحيّة.

Summary of the worksheet:

This paper is devoted to identifying the most common types of domestic violence prevalent in the Qassim region towards victims of family violence, which are physical, verbal, psychological and sexual abuse and neglect, and to provide realistic monitoring about domestic violence, the study followed the method of the social survey, using the method of comprehensive enumeration of the study community, which was represented by the social workers working in the Social Protection Center in the Qassim region, and they were chosen for their direct association with cases of domestic violence.

In order to reach the scientific and statistical accuracy in this study, a number of recent statistics were used through the official authorities in the Qassim region, which receive victims of domestic violence, including the mental health hospital, the National Society for the Human Rights Commission, as well as the social workers working in the Social Protection Center in the Qassim region.

The results of the study showed the most important general rate and percentages of its questions as follows: The most common types of domestic violence prevalent in the Qassim region at a high rate were at the rate of verbal and psychological violence, followed by neglect and physical violence at a moderate rate, while sexual violence came at a low rate.

It also became clear that the wife is the most vulnerable victim to domestic violence (61.1%), followed by the girl (27.8%), then the child (11.1%), while the results of the study revealed that the husband is the most prominent victim of assaulting the victim by (50%). Then, more than one family member assaults the victim (33.3%).

While the study population believes that the dimensions of family violence on the victim in terms of psychological effects are the highest (66.7%), followed by social effects (33.3%), while no case of domestic violence was recorded for them with health effects on the victim.

مقدمة:

مشكلة العنف الأسريّ شأنها شأن غيرها من المشكلات الاجتماعيّة التي تحتاج إلى معرفة حجمها الحقيقيّ، والوعي بعواملها وآثارها لفهم الظاهرة، وتحليلها في سياقها المجتمعيّ للوقوف على جذورها حتى يتسنى العمل على الحد من انتشارها .

فالمشكلة ليس في وجود العنف في حد ذاته، فهو موجود بوجود الإنسان ، وإنما في اتساع مساحة ممارسات العنف، وازدياد جرائم العنف الأسريّ ، وهذه الزيادة، وهذا الاتساع اتخذ شكلين: الأول اتساع مساحة ممارسات العنف داخل البيئة الأسريّة بمختلف أفرادها من زوجة ،وطفل، وكبير السن، إلى المعاقين والثاني ازدياد مساحة ممارسات العنف الأسريّ عبر المحيط الاجتماعيّ، وأمام الآخرين.

وقد تأخر الاهتمام بموضوع العنف الأسريّ لكون معظم حالاته تظل مستترة داخل الأسر لاعتبارات اجتماعيّة وأمنيّة لا يُكشف عنها حتى تصل إلى الحد الذي لا يمكن السكوت على آثارها.

مشكلة الدراسة:

تشكل الأسرة النواة الأولى التي ينطلق منها المجتمع نحو أهدافه المنشودة؛ فمن الضروري توجيه الاهتمام بها بدرجة كبيرة لكونها تحتل مكانة متميزة وفاعلة بالمجتمع (البصيري ، ٢٠٠٠ م) .

فقد زخرت كثير من الآيات القرآنيّة بمبادئ الرحمة منها قول الحق تبارك وتعالى : "وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ " سورة الأنبياء ، آية ١٠٧ - ويقول تعالى : مخاطباً نبيه الكريم صلى الله عليه وسلم "فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ" سورة آل عمران : آية ١٥٩ وقد حرص رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم على هذا الأمر بقوله وعمله فعن عائشة رضي الله عنها: أَن النبيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ رَفِيقٌ يُحِبُّ الرِّفقَ، وَيُعْطِي على الرِّفق ما لا يُعطي عَلى العُنفِ، وَما لا يُعْطِي عَلى مَا سِوَاهُ» رواه مسلم.

وقد أكدت الإحصاءات الشاملة من وحدة الحماية الأسريّة في منطقة القصيم أن حالات العنف الأسريّة وصلت في عام ٢٠١٩م (٢٧٦٥) إلى حالة. بينما زادت في عام ٢٠٢٠م حتى نهاية اكتوبر (٢٨٨٦) حالة.

كذلك وصل إجمالي البلاغات الواردة من الجمعية الوطنيّة لحقوق الإنسان فرع منطقة القصيم عام ٢٠١٩م (٩) حالات مرتبطة بالعنف الأسريّ، تنوعت بين العنف البدنيّ والنفسيّ والحرمان لحق من حقوق أحد أفراد الأسرة؛ كالتعليم، والزواج.

في حين أثبتت إحصائيّة حالات ضحايا العنف الأسريّ في لجنة الحماية بمستشفى الصحة النفسيّة في منطقة القصيم لعام ٢٠١٩م–٢٠٢٠م بما يلي:

احصائية ٢٠١٩م		
الذكور	**الإناث**	**استمارات البلاغ**
١٣	**١٥**	**١٣**
• **أغلب الحالات يغلب عليها العنف الجسديّ والنفسيّ** • **محاولة انتحار واحدة**		

إحصائيّة ٢٠٢٠م		
الذكور	**الإناث**	**استمارات البلاغ**
٦	**١٩**	**٢**
• **أغلب الحالات يغلب عليها العنف النفسيّ ثم الجسديّ** • **ثلاث محاولات انتحار**		

وهذا التزايد في حالات العنف الأسريّ يمثل مؤشراً بارزاً على خطورة انتشار مشكلة العنف الأسريّ في منطقة القصيم.

وأضافت النيابة العامة السعوديّة، بمجموعة العقوبات المرتبطة بحالات العنف الأسريّ، أن هناك "الكثير من التصرفات، وأساليب التعامل التي نشاهدها بشكل متكرر تندرج تحت مسمى الإيذاء الذي يعدُّ شكلاً من أشكال الاستغلال، أو إساءة المعاملة الجسديّة، أو النفسيّة، أو الجنسيّة، أو التهديد بأي منهما"، لافتة إلى أنه "يندرج تحت مسمى الإيذاء أيضًا، امتناع الشخص، أو تأثيره في الوفاء بواجباته والتزاماته، في توفير أساسيات الحياة لشخص آخر من أفراد أسرته، أو ممن يترتب عليه شرعًا توفير تلك الحاجات لهم".

وتتناول هذه الدراسة مدى انتشار الدلالات المتنوعة في سلوك العنف الممارس من قبل أفراد الأسرة على الآخرين من أفرادها تحديداً في منطقة القصيم، وتأثير العنف الأسريّ البالغ في نفوس أفراده، والذي يهدد أمنهم، وسكينتهم في حياتهم الخاصة.

وعلى ذلك تتمثل مشكلة الدراسة الحاليّة في التعرف على أبرز أنواع العنف الأسريّ، والكشف عن آثار هذا العنف تجاه ضحايا العنف الأسريّ في منطقة القصيم من وجهة نظر العاملين في وحدة الحماية الاجتماعيّة.

أهداف الدراسة: تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١-التعرف على أبرز أنواع العنف الأسريّ الأكثر انتشاراً على مستوى منطقة القصيم.

٢-الكشف عن آثار العنف الأسريّ تجاه ضحايا العنف الأسريّ من وجهة نظر العاملين في وحدة الحماية الاجتماعيّة في منطقة القصيم.

تساؤلات الدراسة: وتجيب الدراسة عن الأسئلة التالية:

١-ما أبرز أنواع العنف الأسريّ الأكثر انتشاراً على مستوى منطقة القصيم فيما يتعلق بالعنف الجسديّ، والنفسيّ، واللفظيّ، والجنسيّ، والإهمال ؟

٢-ما الآثار المترتبة تجاه ضحايا العنف الأسريّ فيما يتعلق بالآثار الصحيّة، و النفسيّة والاجتماعيّة من وجهة نظر العاملين في وحدة الحماية الاجتماعيّة في منطقة القصيم ؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز حجم مشكلة العنف الأسريّ في منطقة القصيم، وتأثير نتائج هذا العنف على الضحية من ناحية صحيّة ونفسيّة واجتماعيّة، مما تسهم هذه الدراسة في رفع المستوى بأنظمة الحماية وآلياتها، ونشر التوعية بين أفراد المجتمع حول مفهوم الإيذاء، والآثار المترتبة عليه، ومعالجة الظواهر السلوكيّة في المجتمع التي تنبأ عن وجود بيئة معززة لحدوث جرائم الإيذاء

فالتوعية بالعنف الأسريّ وآثاره، وسبل الوقاية منه أحد برامج التحول الوطني ٢٠٣٠م الذي يحقق الهدف الاستراتيجيّ تحسين فعاليّة، وكفاءة الخدمات الاجتماعيّة من خلال نشر الوعي في المجتمع حول العنف الأسريّ.

وبالرغم من العنف الأسريّ لا يزال يمثل مشكلة اجتماعيّة سلبية الآثار والنتائج، إلا أنها لم تأخذ إلى الآن حظها الوافي من الدراسات العلميّة والبحوث المستفيضة، التي يمكن أن تلفت أنظار الباحثين على خطورة تناميها وتأثيرها السلبي، بما يمكن أن يهدد ترابط وسلامة الأسرة والمجتمع بشكل عام.

مفاهيم الدراسة:

وتعرف الباحثة مفاهيم الدراسة إجرائياً كالآتي:

١.أنواع العنف الأسريّ.

يُقصد بها أبرز أنواع الإيذاء الجسديّ، والنفسيّ، واللفظيّ، والجنسيّ، والإهمال من قبل أحد أفراد الأسرة الممارس على الضحية سواء كان الضحية (الطفل ، و المرأة، وكبار السن والعجزة) من وجهة نظر الأخصائي الاجتماعيّ العامل في وحدة الحماية الاجتماعيّة بمنطقة القصيم.

٢. آثار العنف الأسريّ:

يُقصد بها الآثار الصحيّة و النفسيّة والاجتماعيّة تجاه ضحايا العنف الأسريّ سواء كان الضحية (الطفل، والمرأة، وكبار السن والعجزة) من وجهة نظر العاملين في وحدة الحماية الاجتماعيّة في منطقة القصيم.

الإطار النظريّ:

العنف الأسري Family Violence:

ذُكر في أدبيات علم الاجتماع دلالات العنف الأسريّ، وتوصيف كل دلالة، وما تعنيه من الزاوية السلوكيّة – الاجتماعيّة، **وهي:**

١– دلالة الإيذاء abuse الذي يمارس على ثلاثة مستويات وهي : الجسديّ، واللفظيّ، والنفسيّ : يقصد بها إساءة استخدام لمسؤولية التنشئة– بدون قصد– من قبل أحد أفراد الأسرة على الآخر فيستخدمها الوالدان لجعل أبنائهم يمتثلون لأوامرهم، وتوجيهاتهم الضبطية.

وجدير بذكره في هذا المقام إلى أن الإيذاء لا يكون محصورًا في التنشئة الأسريّة لأن هناك : إيذاء الأبوين للأبناء– إيذاء الأبناء للأبوين– إيذاء الزوج لزوجته – إيذاء الزوجة لزوجها – وغيره.

لماذا يحصل هذا العنف المتنوع على هؤلاء الأفراد؟ ؛ فإنه يرجع إلى كونهم لا يحتلون مكانة اجتماعيّة مرموقة، أو مؤثرة في الأسرة، أو المجتمع المحليّ، أو لا يملكون نفوذ على أسرهم، أو ليس لديهم أية نشاط إنتاجيّ– اقتصاديّ في المجتمع لذلك يتم الاعتداء عليهم من قبل أفراد أسرهم ممن لا تكون علاقتهم متجانسة أو متوازنة .

٢–دلالة الإهمال neglect وهو على نوعين السلبيّ والفاعل : فإنها تشير إلى عدم الاستجابة لطلبات الضحية التي تحصل بقصد، وبتعمد بسبب الإجهاد والتعب الذي أصاب المعتني أو الراعي المهتم برعاية المسن صحية، وغذائيّة وشخصيّة بسبب تعدد طلبات المسن وتنوعه ، وغالبًا ما يكون الأخير من الأبناء، أو الأحفاد، أو الأقارب .

٣– دلالة سلب الحقوق violation of rights الذي يمارس على الحقوق القانونيّة والشخصيّة : وهي أحد دلائل العنف الأسري الذي يحدث مع المسنين في الأسرة، أو مع الأطفال القاصرين إذ يتم الاستحواذ على حريتهم الشخصيّة، والتعبيريّة، والتفكيريّة أمام الآخرين، أو منعهم من الذهاب إلى زيارة الأهل والأقارب، أو الأصدقاء، أو الجيران، أو إجبارهم على التصريح بمعلومات غير صحيحة .

إذاً من أجل استجلاء أكثر عن مفهوم العنف الأسريّ نذهب إلى تمييزه عن مفهوم العدوان aggression (الذي يمارس على مستويين ،وهما: اللفظيّ، والجسديّ) ويعني: التعدي على حقوق الآخرين غير المسبوق باستفزاز يبرره، يوقع الألم والأذى الجسديّ، أو اللفظيّ، أو النفسيّ بشكل مباشر، أو غير مباشر، وغالبًا ما يحدث مع الفرد النزق، أي: المتصف بالاستجابة السريعة للغضب، والانفعال، والإثارة . كذلك يحدث بين الأفراد الذين لا توجد بينهم علاقة ودية، أو حميمة بل صراعية .

وبناءً على هذا التفصيل لسلوك العنف الأسريّ ، فإنه يبدو من الاستحالة أن نعرفه تعريفًا واحداً ومطلقاً ينطبق على الدلالات الأربعة المذكورة آنفا . إنما هناك هدف واحد لهما، وهو الاعتداء الذي يصدر من معتدي يملك نفوذًا ما، ومكانة وسلطة أعلى من المعتدى عليه، وتربطهم علاقة زواجيّة أو دمويّة .

هذا الاعتداء يخرج عن الانسجام في العلاقة الأسريّة، والتوازن في ميزان القوى الأسريّة بحيث تعتمد الضحية على المعتدي اعتمادًا ماليًّا ونفسيًّا واجتماعيًّا . وغالبًا لا تقصد سبقا في الاعتداء والإهمال ، إنما هناك تقصد متعمد في الاعتداء الجنسيّ وسلب الحقوق . (العمر،٢٠١٠م، ص٦٥).

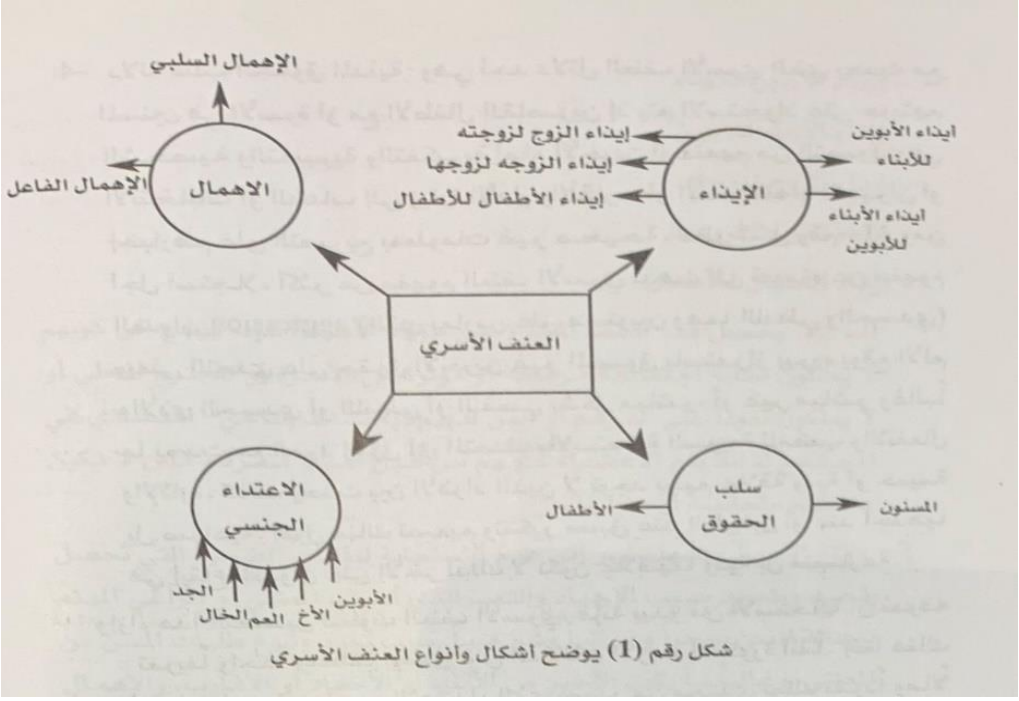

شكل رقم (1) يوضح اشكال وانواع العنف الأسري

الآثار النفسيّة والصحيّة والاجتماعيّة تجاه ضحايا العنف الأسريّ :

١. آثار العنف الأسريّ تجاه الأطفال :

إن ظاهرة العنف ضد الأطفال ظاهرة موجودة في مجتمعاتنا، حيث تمثل صورة بغيضة من شأنها أن تفرز آثاراً سلبية وضارة بالأطفال، من حيث احتمالية إصابتهم بعقد نفسيّة، أو رواسب سلبية يمكن أن تتطور، وتصل بالطفل إلى انتهاج نفس السلوك العدواني الذي تعرض له في حياته . فمن الطبيعيّ للأطفال الذين ينشئون في أحضان أسر يمارس آباؤهم فيها العنف تجاه أمهاتهم، أن يكونوا على استعداد نفسيّ وميل لأن يمارسوا نفس العنف مع غيرهم عند بلوغهم سن الرشد (١٩٦٨م ، Hotaling) .

وقد سبق أن أشارت اتفاقية الأمم المتحدة حول حقوق الطفل في المادة رقم (١٩) إلى ضرورة حماية الطفل من العنف والإيذاء ، حيث يقول نص المادة: تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير التشريعيّة والاجتماعيّة والتعليميّة الملائمة لحماية الطفل من كافة أشكال العنف، أو الضرر، أو الإساءة البدنيّة والعضويّة ، جراء المعاملة المنطوية على إهمال، وإساءة المعاملة، أو الاستغلال، بما في ذلك الإساءة

الجنسيّة، وهو في رعاية الوالد، أو الوصيّ القانونيّ عليه، أو أي شخص آخر يتعهد الطفل برعايته (باشطح، ٢٠٠١ م) .

ويمكن أن يكون للعنف الأسريّ تأثيرًا كبيرًا ومباشرًا في تدني المستوى الدراسيّ للطفل وإصابته بالقلق، والاكتئاب، والشعور بالذنب، والخجل، واختلال في صورته الذاتيّة، والجنوح إلى الانعزال عن المجتمع ، وضعف الثقة بنفسه، واضطراب في النوم والتركيز ، والشعور بالعدوان المضاد، والتحول نحو الإجرام وغيرها .كما قد يشعر الطفل بأنه إنسان عاجز ، وغير قادر على حل مشكلاته، أو استقلاليته بتسيير أمور حياته، أو إنسان غير راضٍ عن حياته داخل أسرته أو مدرسته، وعاجز عن تكوين اتجاهات سوية نحو ذاته .

٢) آثار العنف الأسريّ تجاه المرأة:

أخذ العنف الأسريّ ضد النساء في الانتشار على المستوى العالميّ متخذاً العديد من الأشكال والصور، وهو عنف يرتبط ثقافياً بنوع العادات والتقاليد السائدة بالمجتمع، التي تتناول طبيعة ودور الرجل تجاه المرأة (٢٠٠٦م ، Bruckner) .

ويؤثر العنف الأسريّ على المرأة مثلما تأثيره على الطفل، حيث إن هناك علاقة وطيدة تجمع بين عيش المرأة بأمان، وبين رعايتها لطفلها (١٩٩٧م ، Featherstone & Trinder)

وتفيد الإحصائيات الواردة من منظمة الصحة العالميّة بأن ثلثي النساء في العالم يتعرضن للإساءة والأذى البدنيّ جراء العنف ضدهن بالمنازل .

والعنف ضد النساء ما هو إلا محصلة نهائية لتفاعل عوامل عديدة على مستوى الفرد، والأسرة والجماعة والمجتمع، وهي عوامل تشمل التعرض للعنف الطفولة أو مشاهدة ممارسته على نطاق الأسرة، أو غياب وإهمال الآباء لدورهم في التنشئة، أو إدمانهم للمخدرات، والكحول، أو الخلافات الزوجيّة، والهيمنة التامة للزوج على شؤون الأسرة الماليّة وغيرها (الشهرانيّ،٢٠٠٩م، ص١١٩).

٣) آثار العنف الأسريّ تجاه كبار السن والعجزة :

قد يتعرض كبار السن والمعاقون الموجدون بداخل الأسر إلى العنف الأسريّ، كالتقصير في رعايتهم والسخريّة من عجزهم العمريّ والعقليّ، فيلحقهم الأذى والقسوة التي تظل ملازمة لهم لسنوات طويلة، خاصة أنهم يمثلون فئات عاجزة عن مواجهة الاعتداءات التي تلحق بهم.

العنف الأسريّ من وجهة نظر البنائيّة الوظيفيّة:

يرى علماء هذه النظريّة أن البناء الاجتماعيّ عبارة عن مجموعة من النظم المترابطة ترابطاً وظيفيًّا وكل جزء من أجزاء هذا البناء يؤدي وظيفة أساسيّة تساعد على استمرار البناء، وفي حالة تعثر هذه النظم عن أداء وظائفها يحدث الخلل، وتظهر المشكلات الاجتماعيّة التي منها العنف الأسريّ (١٩٨٠م ، Anderson) . **وقد حدد پارسونز Parsons أهم وظائف الأسرة هي :**

التكيّف : أي أن الأسرة لابد من أن تكيّف مع البيئة الطبيعيّة و الاجتماعيّة المحيطة بها ، ولابد أن يعمل بعض أفراد الأسرة لتأمين احتياجات الأسرة الماديّة.

تحقيق الهدف : لابد وأن يكون للأسرة أهدافًا محددة تسعي إلى تحقيقها ، وأن تحقيق الهدف مسؤولية الدولة، أو الحكومة؛ فالحكومة في ذلك الجزء من المجتمع الذي يساعد الأنساق على تحقيق أهدافها .

التكامل : لابد من وجود تكامل وتماسك بين أجزاء النسق، إذ يجب أن يكون هناك تعاونًا وتكاملًا بين الأسرة، و جميع الأنساق الاجتماعيّة الأخرى؛ كالنسق السياسيّ، والاقتصاديّ، والتعليميّ، والدينيّ.

المحافظة على بقاء النمط وامتصاص التوتر : يتركز هذا المطلب على الأفراد الفاعلين داخل الأسرة، وتوقعاتهم وقيمهم، فقد يعاني بعض الأفراد داخل الأسرة من صراع الأدوار، وضغوط نفسيّة، وتكون الأسرة هي المسؤولة عن تحقيق التوازن والتخفيف من الضغوط النفسيّة التي يعاني منها الخطيب ، ٢٠٠٢ م).

لذا يرى أنصار الاتجاه الوظيفيّ أن المجتمع عبارة عن منظومة متكاملة من المؤسسات الاجتماعيّة التي تؤدي إلى وظائف محددة، هدفها الرئيس هو استقرار المجتمع، والمحافظة على توازنه واستقراره؛ فالمجتمع من وجه نظرهم هو مجموعة من الأنساق الاجتماعيّة المترابطة مع بعضها مع بعض، فأي تغيير يحدث في جزء يؤثر في الجزء الآخر . وعليه ينظر رواد النظرية الوظيفية إلى العنف على أنه نتيجة خلل يصيب البناء الاجتماعيّ، أو أحد أجزائه مما أدى بدوره إلى وجود علاقات أسريّة، واضطراب سلبي يؤثر في بناء الأسرة فينتج عنه العنف الأسريّ بين أبناء الأسرة بمختلف أشكاله نتيجة للخلل الذي أصاب البناء الأسريّ.

الدراسات السابقة:

يوجد عدد من الدراسات المعنية بضحايا العنف الأسريّ من ناحية نوع العنف الأسريّ وآثاره ، وبما أن هذه الدراسة تعنى بمتغير النوع، والأثر تجاه ضحايا العنف الأسريّ فسوف يُشار إلى أبرز الدراسات السابقة المرتبطة بمتغيرات هذه الدراسة.

١.هدفت دراسة عبير محمد عبد الصمد(٢٠٢٠م) إلى تحديد أسباب العنف ضد المرأة، وتحديد أشكال العنف ضد المرأة، والمشكلات المترتبة على العنف، ثم تحديد دور الخدمة الاجتماعيّة في مواجهة الظاهرة ، وتم استخدام منهج المسح الاجتماعيّ الشامل، وشملت عينة الدراسة (٢٣) من الأخصائيين الاجتماعيين بمركز أمان، وعدد (٥٢) امرأة معنفة من المترددات على مركز أمان ، وتوصلت الدراسة إلى أن أهم أسباب العنف ضد المرأة تدني المستوى الاقتصاديّ للزوج ، وضعف الوازع الدينيّ ، والنظرة الدونيّة للمرأة ، وتمثلت أشكال العنف الذي تتعرض له المرأة في العنف الجسديّ والنفسيّ والجنسيّ، مما يسبب العنف للمرأة مشكلات اجتماعيّة ونفسيّة، وصحيّة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الأدوار للأخصائيّ الاجتماعيّ للتخفيف من مشكلات المرأة المعنفة .

٢.دراسة برنامج الأمان الأسريّ الوطنيّ، تعدُّ هذه الدراسة أول دراسة علميّة يتم إجراءها على مستوى المملكة العربيّة السعوديّة حول الوعي والإجراءات المتبعة والاحتياجات التدريبيّة في المجالات المختلفة المرتبطة بظاهرتي

العنف الأسريّ، والعنف ضد الأطفال، وتهدف إلى ثلاثة أهداف رئيسة هي تحديد مدى وعي العاملين في المجالات المختلفة بظاهرتي العنف الأسريّ، والعنف ضد الأطفال على مستوى المملكة العربيّة السعوديّة في المستشفيات، و المدارس، و الجمعيّات الخيريّة، و أقسام الشرطة، وسلك القضاء، والمؤسسات الحكوميّة الأخرى.

وتحديد الإجراءات المتبعة مع حالات كل من الظاهرتين، ومصادر هذه الإجراءات في هذه المؤسسات الحكوميّة والأهليّة. تحديد الاحتياجات التدريبيّة للمتعاملين مع حالات العنف الناقة من كلتا الظاهرتين في كل هذه المؤسسات، وتوصلت الدراسة إلى الوعي بالعنف الأسريّ خاصة العنف ضد الأطفال: أن (٧٩ ٪) من عينة الدراسة اتفقوا على أن الاعتداء على الأطفال، وإهمال الأطفال موجود في المملكة العربية السعودية، وأن (٥٦ ٪) من عينة الدراسة اتفقوا على أن الاعتداء على الأطفال وإهمالهم تمثل ظاهرة في المملكة العربيّة السعوديّة، بينما أتفق (٨٠ ٪) أن السعوديين في حاجة إلى أنظمة حماية الطفل من الاعتداء والإهمال.

٣. **هدفت دراسة أحمد عياش الرشيدي (٢٠١٤م)** في التعرف على العوامل الاجتماعيّة المؤدية إلى ممارسة العنف اللفظي للآباء نحو الأبناء، ويتمثل مجتمع الدراسة أولياء أمور طلاب المرحلة المتوسطة بمنطقة المدينة المنورة، واستخدم الباحث المنهج الوصفيّ مدخل المسح الاجتماعيّ في الدراسة، كما استخدم الاستبانة كأداة للدراسة، وتمثلت نتائج الدراسة: أن أفراد عينة الدراسة موافقون على دور الظروف المعيشيّة للأسرة في ممارسة العنف اللفظيّ تجاه الأبناء ، وأهم العبارات التي حصلت على أعلى نسبة موافقة في هذا المحور **هي** : بسبب طلبهم المستمر اقتناء أجهزة اتصال حديثة . كما أظهرت نتائج الدراسة أن أفراد عينة الدراسة موافقون على دور الروابط الاجتماعيّة للأسرة، وأهم العبارات التي حصلت على أعلى نسبة موافقة في هذا المحور هي : عندما ألتمس ضعف الوازع الدينيّ عند أبنائي، وبينت نتائج الدراسة أن أفراد عينة الدراسة موافقون على دور جماعة الأقران في ممارسة العنف اللفظيّ تجاه الأبناء، وأهم العبارات التي حصلت على أعلى نسبة موافقة في هذا المحور هي : عند تفوق أبناء الأقران الدراسي بدرجة أعلى من تفوق أبنائي.

٤. **هدفت دراسة عائض سعد الشهراني (٢٠٠٩م)** في التعرف على إسهامات الخدمة الاجتماعية وأدوارها في الحد من ظاهرة العنف الأسريّ، وتم استخدام المسح التحليليّ الوصفيّ المكتبي لدور الخدمة الاجتماعيّة في مواجهة المشكلات الأسريّة؛ كالعنف الأسري، واشتملت الدراسة على محاور ثلاثة: المحور الأول يتناول ثقافة العنف ودوافعه وآثاره، والثاني يتعرض للإسلام والعنف الأسرين، والثالث يختص بالخدمة الاجتماعيّة، والعنف الأسريّ، وقد انتهت الدراسة بمجموعة من التوصيات منها ضرورة تفعيل الدور الوقائيّ للخدمة الاجتماعيّة في إبراز عدد من برامج التوعية التي تعمل على توعية المجتمع بكيفيّة مواجهة مشكلات العنف الأسريّ.

الإجراءات المنهجيّة للدراسة:

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في وحدة الحماية الاجتماعيّة، والبالغ عددهم (١٨) أخصائيًّا وأخصائية، وتم اختيارهم لارتباطهم المباشر بالضحية المعنفة التي تتعرض للعنف الأسريّ بشتى أنواعه.

نوع الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة إلى نمط الدراسات الاستطلاعيّة لتحديد أنواع العنف الأسريّ، وآثار العنف الأسريّ على الضحية من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في وحدة الحماية الاجتماعيّة.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعيّ بطريقة الحصر الشامل لجميع الأخصائيين الاجتماعيين بوحدة الحماية الاجتماعيّة.

حدود الدراسة: اقتصرت البحث على الحدود الآتية:

١.الحدود المكانيّة: تم تطبيق الدراسة في وحدة الحماية الاجتماعيّة في مدينة بريدة بمنطقة القصيم ، وهي تهتم بتقديم الحماية الاجتماعيّة للمرأة أياً كان عمرها، والطفل دون سن الثامنة عشرة، وبعض الفئات المستضعفة التي تتعرض للإيذاء، والعنف الأسري بشتى أنواعه، وفقاً لنظام الحماية من الإيذاء.

٢.الحدود الزمانيّة: استغرقت فترة جمع البيانات للدراسة خلال شهر نوفمبر من عام ٢٠٢٠م/١٤٤٢هـ، وتسلمت الاستجابات خلال شهر ديسمبر من عام ٢٠٢٠م/١٤٤٢هـ.

٣.الحدود البشريّة: أجريت الدراسة على الأخصائيين الاجتماعيين، والنفسيين العاملين في وحدة الحماية الاجتماعيّة، وشملت العينة (١٨) أخصائيًّا وأخصائية اجتماعية.

أداة الدراسة:

تمثلت أداة جمع البيانات في الاستبانة، وهي مجموعة من العبارات والأسئلة حول مشكلة العنف الأسريّ من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين، وهو موضوع الدراسة البحثيّة، والاجابة عنها بطريقة الاختيار.

الأساليب الإحصائيّة:

استعانت الباحثة في الدراسة الحاليّة بمجموعة من الأساليب الإحصائيّة في تحليل البيانات الميدانيّة، التي تتفق مع طبيعة هذه البيانات، وذلك باستخدام حزمة البرامج الإحصائيّة للعلوم الاجتماعيّة (SPSS)

من أهمهما:

١- معدل النسبة المئويّة لمعرفة حجم المشكلة واتجاهها.

٢- المعدل العام لمعرفة المتوسط (Mean) المرجح للمحور.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

أولاً: النتائج المتعلقة بالهدف الأول من الدراسة: التعرف على المعدل العام لأنواع العنف الأسريّ الأكثر انتشاراً في منطقة القصيم من وجهة نظر الأخصائيين العاملين في وحدة الحماية الاجتماعيّة

جدول(١) أنواع العنف الأسريّ الأكثر انتشاراً في منطقة القصيم

المعدل العام لأنواع العنف الأسريّ	ضعيف ١-١,٦٦ %	متوسط ١,٦٦-٢,٣٢ %	عالٍ ٢,٣٢-٣ %	المتوسط Mean	الدلالة الاجتماعيّة
العنف البدنيّ	٣٣,٣	٤٤,٤	٢٢,٢	١,٨٨	متوسط
العنف النفسيّ	١٦,٧	٢٢,٢	٦١,١	٢,٤٤	عالٍ
العنف اللفظيّ	١١,١	-	٨٨,٩	٢,٨٨	عالٍ
العنف الجنسيّ	٥٠	٥٠	-	١,٥٠	ضعيف
الإهمال	١٦,٧	٥٠	٣٣,٣	٢,١٦	متوسط

يلاحظ من البيانات الإحصائيّة في الجدول رقم (١) أن المعدل العام لأنواع العنف الأسريّ الأكثر انتشاراً في منطقة القصيم من وجهة نظر الأخصائيين العاملين في وحدة الحماية الاجتماعيّة جاءت عند العنف البدنيّ بمعدل (**متوسط**) تساوي (١,٨٨) سواء من ناحية ممارسة الضرب، والصفع على الضحيّة، أو كسر عضو من أعضاء جسم، أو حرق وكي الضحية، و رمي الأشياء على الضحيّة ، ثم زادت عند العنف النفسيّ بمستوى (**عالٍ**) تساوي (٢,٤٤) من ناحية التقليل من شأن الضحية، ومنع إبداء رأيه، وإذلال الضحيّة في الخفاء والعلن ، وإكراه وفرض السيطرة على الضحيّة ، ثم زادت أكثر عند العنف اللفظيّ بمعدل (**عالٍ**) تساوي (٢,٨٨) ، والتي تمثلت في إهانة الضحيّة بكلمات جارحة، أو تهم وشتم وقذف الضحية وتهديدها، وكذلك جاءت بمعدل (**متوسط**) تساوي (٢,١٦) عند الإهمال، والتي سواء كان الإهمال في الاحتياجات العلاجيّة، أو إهمال الاحتياجات التعليميّة، أو حرمان الضحيّة لحق من حقوقه) في حين قلت عند معدل العنف الجنسيّ بمستوى (**ضعيف**) تساوي (١,٥٠) ، والتي تمثلت في الاعتداءات الجنسيّة على الضحيّة، والتحرش الجنسيّ للضحيّة، **وتفسر هذه النتائج** إلى أن أهم وظائف الأسرة تخفيف التوتر عن أفرادها ، وتحقيق التفاعل والانسجام بين أفرادها ، وإذا ما عجزت الأسرة عن اتباع هذه الاحتياجات حدث التفكك في الأسرة الذي قد يؤدي إلى العنف داخل الأسرة بكافة أنواعه وأشكاله ودرجاته، فهي تأتي نتيجة الخلل في الوظائف الاجتماعيّة المنوطة بالأسرة.

يرى أصحاب الاتجاه البنائيّ الوظيفيّ أن العنف لا يكمن إلا داخل سياقه الاجتماعيّ. فهو إما أن يكون نتاجًا لفقدان الارتباط بالجماعات الاجتماعيّة التي تنظم السلوك وتوجهه، أو هو نتيجة لفقدان المعايير والضبط الاجتماعيّ الصحيح. وعليه ينجرف الأفراد إلى العنف، وبمعنى آخر فإن العنف برأيهم هو أحد إفرازات البناء الاجتماعيّ. يحدث عندما يفشل المجتمع في تقديم ضوابط قويّة على سلوك الأفراد.(لطفي ، ٢٠٠١م: ١٢).

ويمكن تلخيص آراء هذا الاتجاه بالقول إن: العنف هو استجابة لضغوط بنائيّة في المجتمع واحباطات ذاتيّة نتجت عن الحرمان، فالإحباط الناتج عن الحرمان الماديّ قاس ومؤذ؛ لأنه يؤدي إلى الإيذاء الجسديّ للزوجة من جانب الزوج الذي يفتقد الموارد الماديّة التي تحقق التوقعات المعياريّة ومسؤولياته تجاه أفراد أسرته. فإذا كان الزوج غير قادر على مواجهة توقعات دوره كمعيل للأسرة بسبب انخفاض مستوى تعليمه، أو مكانته المهنيّة، أو دخله فإن الضغوط والاحباطات تدفعه إلى استخدام العنف داخل المنزل.

٢. الضحية الأكثر عرضه للعنف الأسريّ

جدول(٢) الضحية الأكثر عرضه للعنف الأسريّ

الضحية الأكثر عرضه للعنف الأسريّ	ك	%
الطفل	٢	١١,١
الفتاة	٥	٢٧,٨
الزوجة	١١	٦١,١
المجموع	١٨	١٠٠

يتضح من الجدول (٢) أن مجموع مجتمع الدراسة (١٨) من الأخصائيين الاجتماعيين يرون من خلال البلاغات الواردة إليهم ومن وجهة نظرهم أن الضحايا الأكثر عرضه للعنف الأسريّ هي الزوجة بتكرار بلغ (١١) ، و بنسبة بلغت (٦١,١٪) ، تليها الفتاة ، بتكرار بلغ (٥) ، بنسبة بلغت (١١,١٪) ، وجاء في الترتيب الأخير الضحية الأكثر عرضه للعنف الأسريّ، هو الطفل، بتكرار بلغ (٢) ، بنسبة بلغت (١١,١٪) من إجمالي مجتمع الدراسة، وتشير هذه النتائج أن الزوجة المعنفة تحتل المركز الأول من وجهة نظر العاملين في وحدة الحماية الاجتماعيّة، والتي تتعرض للعنف من قبل زوجها، وهذا العنف إما أن يكون جسديًّا متعمدًا ليسبب درجة ما من الألم والانزعاج، وإما أن يكون نفسيًّا كتوجيه ألفاظ بذيئة للمرأة من شأنها إهانتها، والتقليل منها، وقد يحدث العنف الثقافيّ والاجتماعيّ عندما يتضرر الفرد نتيجة الممارسات التي تشكل جزءًا من ثقافته أو تقاليده أو العادات، كإجبار الفتاة على الزواج، أو تهديد الزوجة بالطلاق، أو

إبقائها معلقة مما ينتج عن هذا العنف آثارًا اجتماعيّة ونفسيّة وصحيّة. وهناك العديد من الدراسات التي أكدت على أشكال العنف ضد المرأة، والمشكلات المترتبة على العنف. **ويرى أصحاب الاتجاه البنائيّ الوظيفيّ** أن نقطة البداية في فهم العنف ضد المرأة تكمن أصلاً في العلاقة التي تربط المرأة بالرجل عبر التاريخ؛ فالعلاقات الاجتماعيّة في جميع المجتمعات مبنيّة في الأصل على سيطرة الرجل على المرأة.

ويؤكد دعاة هذا الاتجاه بأن المجتمعات المعاصرة بالرغم من كل ما طرأ عليها من تغيرات تبقى مجتمعات ذكورية – أبويّة، وأن الأسرة تشكل بناء على أوامر أبويّة؛ فالأسرة – برأيهم – تقوم بتنشئة الأطفال على أساس يدعم التباين النوعيّ للأدوار بين الذكور والإناث مما يحافظ على بقاء النظام الأبويّ واستمراره.

٣. الشخص الذي يقوم بالاعتداء على الضحيّة.

جدول(٣) الشخص الذي يقوم بالاعتداء على الضحيّة.

الشخص الذي يقوم بالاعتداء على الضحيّة	ك	%
الأب	٢	١١,١
الزوج	٩	٥٠
الزوجة	١	٥,٦
أكثر من فرد في الأسرة	٦	٣٣,٣
المجموع	١٨	١٠٠

يتضح من الجدول (٣) أن مجموع مجتمع الدراسة (١٨) من الأخصائيين الاجتماعيين يرون من خلال البلاغات الواردة إليهم، ومن وجهة نظرهم أن الشخص الذي يقوم بالاعتداء على الضحيّة هو الزوج بتكرار بلغ (٩) ، و بنسبة بلغت (٥٠٪) ، يليها أكثر من فرد في الأسرة يقوم بالاعتداء على الضحيّة، بتكرار بلغ (٦) ، بنسبة بلغت (٣٣,٣٪) ، ثم يليه الأب بتكرار بلغ (٢) ، ونسبة بلغت (١١,١٪)، وجاء في الترتيب الأخير الزوجة بتكرار بلغ (١) ، بنسبة بلغت (٥,٦٪) من إجمالي مجتمع الدراسة . وتشير هذه النتائج إلى أن (**الزوج**) من أبرز الأشخاص الذين يقومون بالاعتداء على الضحيّة، وهي (الزوجة) وقد توصلت دراسة عبير عبدالصمد (٢٠٢٠م) إلى أن أهم أسباب العنف ضد المرأة هو تدني المستوى الاقتصاديّ للزوج ، وضعف الوازع الدينيّ ، والنظرة الدونيّة للمرأة، و ضعف مركزها ومكانتها الاجتماعيّة في الأسرة. **ويرى أصحاب الاتجاه البنائيّة الوظيفيّة** أن نسق القيم والمعايير في المجتمع هو الذي يحدد أدوار الذكور والإناث، ويفضل الذكور على الإناث ويعظم من سلطتهم العائليّة والاجتماعيّة على حساب تفعيل شأن الإناث وتكريس تبعيتهن وطاعتهن للذكور. ويستمد نسق المعايير شرعيته من روافد ومصادر مختلفة من أهمها الثقافة الاجتماعيّة السائدة في المجتمع.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالهدف الثاني من الدراسة: الكشف عن آثار العنف الأسريّ تجاه ضحايا العنف الأسريّ من وجهة نظر العاملين في وحدة الحماية الاجتماعيّة في منطقة القصيم.

جدول(٤) الآثار المترتبة تجاه ضحايا العنف الأسريّ من وجهة نظر العاملين في وحدة الحماية الاجتماعيّة

الآثار المترتبة تجاه ضحايا العنف الأسريّ	ك	%
الآثار الصحيّة تجاه ضحايا العنف الأسريّ	–	–
الآثار النفسيّة تجاه ضحايا العنف الأسريّ	١٢	٦٦,٧
الآثار الاجتماعيّة تجاه ضحايا العنف الأسريّ	٦	٣٣,٣
المجموع	١٨	١٠٠

يتضح من الجدول (٤) أن مجموع مجتمع الدراسة (١٨) من الأخصائيين الاجتماعيين يرون من خلال البلاغات الواردة إليهم، ومن وجهة نظرهم أن الآثار النفسيّة المترتبة تجاه ضحايا العنف الأسريّ هي الأعلى بتكرار بلغ (١٢) ، و بنسبة بلغت (٦٦,٧٪) ، يليها الآثار الاجتماعيّة تجاه ضحايا العنف الأسريّ بتكرار بلغ (٦) ، بنسبة بلغت (٣٣,٣٪) ، في حين لم يسجل لديهم أي حالة في العنف الأسريّ ذات آثار صحيّة على ضحايا العنف الأسريّ.

وتفسر هذه النتائج إلى أن من أبرز آثار العنف الأسريّ الاجتماعيّة على الأسرة من وجهة نظر العاملين في وحدة الحماية الاجتماعيّة كانت في ظهور حالات **الطلاق** التي تحدث نتيجة وقوع العنف الأسريّ بين الأزواج ، مما يترتب على ذلك **تفكك الروابط** الأسريّة التي تؤثر على مستوى استقرار الحياة الأسريّة، **وانعدام الشعور بالأمان**، وانتشار الخوف والقلق بين أفراده، وكذلك في حالة تربية الابن على العنف يخلق في داخله شخصيّة عنيفة تظل معه إلى الكبر، ومن ثمَّ يستخدم العنف كوسيلة للتعامل بها مع الزوجة أو الأبناء، وهذا يؤثر على سلوك الأبناء بشكل سلبي مما يدفعهم إلى **إنتهاج السلوك العدوانيّ** مع من حوله سواء مع أخواته، أو مع زملاء المدرسة، بالإضافة إلى الآثار النفسيّة من الاضطرابات النفسيّة التي تدفع إلى العزلة والانطوائيّة، أو **الاضطرابات الشخصيّة** التي تؤدي إلى الانحرافات السلوكيّة عند الضحية.

فالمجتمع من المنظور البنائيّ الوظيفيّ نسق عام يشمل مجموعة من النظم الاجتماعيّة، والثقافيّة والتعليميّة والصحية، وترتبط هذه النظم بطبيعة الأفعال الاجتماعيّة التي تكرس من أجل خدمة الإنسان، وقضاء حاجته الأساسيّة، كما أن عملية إتمام الخدمات تتطلب درجة عالية من الترابط، والمشاعر، والقيم، والأخلاقيّات المشتركة التي تحدث نوعًا من التضامن الاجتماعيّ.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن العنف يعدُّ استجابة للبناء الاجتماعيّ حيث يظهر العنف عندما يفشل المجتمع في وضع قيود وضوابط محكمة على أعضائه "بمعنى أن العنف يظهر كنتيجة لضعف البناء الاجتماعيّ، وخلوه من القيود والضوابط الاجتماعيّة المحكمة لضبط سلوك أفراد المجتمع سواء كانت قانونيّة ينتجها

النظام القانونيّ، أو اجتماعيّة ينتجها المجتمع من خلال عاداته وتقاليده وأعرافه . فيرى أصحاب النظريّة أن " خط الدفاع الاجتماعيّ الأول بالنسبة للمجتمع يتمثل في معايير الجماعة التي لا تشجع العنف وترفضه؛ لأنه سلوك غير مقبول ومستهجن اجتماعيّة، والأسر التي تفشل في ضبط سلوكيات أفرادها سيتم ضبطها بقوة القانون .

ويرى أصحاب هذه النظريّة أن زيادة التكامل الاجتماعيّ بين الأسرة الواحدة وارتباط الأشخاص، ونعني بهم هنا الأطفال بالجماعات الأوليّة (نعني هنا بهم الوالدين) يعمل على إشباع حاجاتهم النفسيّة والاجتماعيّة، وغرس القيم الدينيّة ويقيم الانتماء، ومن ثمَّ يحد من سلوكيات العنف الأسريّ (فهمي،٢٠١٢م)

نتائج الدراسة في ضوء الأهداف والتساؤلات:

١. إن أبرز أنواع العنف الأسريّ انتشاراً على مستوى منطقة القصيم بمعدل عالٍ كانت عند معدل العنف اللفظيّ، والعنف النفسيّ، ثم يليها الإهمال، والعنف البدنيّ بمعدل متوسط، بينما جاء العنف الجنسيّ بمعدل ضعيف.
٢. اتضح أن الزوجة هي الضحية الأكثر عرضه للعنف الأسريّ، ثم تليها الفتاة بنسبة ثم الطفل ،بينما الزوج هو الأبرز في القيام بالاعتداء على الضحيّة، ثم يليه أكثر من فرد من أفراد الأسرة يقوم بالاعتداء على الضحية.
٣. إن الآثار المترتبة تجاه ضحايا العنف الأسريّ من ناحية الآثار النفسيّة هي الأعلى، يليها الآثار الاجتماعيّة، في حين لم تسجل أي حالة من العنف الأسريّ لديهم ذات آثار صحيّة تجاه ضحايا العنف الأسريّ.

التوصيات:

تنبثق هذه التوصيات من خلال الإطار النظريّ، والنتائج التي أسفر عنها البحث وذلك كما يلي:

- تفعيل منظمات المجتمع المدنيّ على مستوى منطقة القصيم في إبراز عدد من البرامج التوعويّة التي تعمل على توعية المجتمع بكيفية مواجهة مشكلات العنف الأسريّ.
- دعم ضحايا العنف الأسري نفسيًّا واجتماعيًّا من خلال التوسع في إنشاء عيادات العلاج النفسيّ والاجتماعيّ للتخفيف من آثار العنف الأسريّ، وتزويدهم بالمهارات الاجتماعيّة التي تزيد من ثقتهم بأنفسهم في اتخاذ القرارات، والقدرة على إدارة الأزمات في مواجهة مثل هذه الظاهرة .

١.المراجع العربيّة:

- باشطح، ناهد (٢٠٠١م) :التحرش الجنسيّ بالطفل داخل الأسرة لماذا؟ وكيف؟، مجلة لها، العدد ٦٦.
- البصيري، حيدر (٢٠٠٠م) العنف الأسريّ الدوافع والحلول، مكتبة آل النبي عليهم السلام ،دمشق.
- الخطيب، سلوى (٢٠٠٢م): نظرة في علم الاجتماع المعاصر، مكتبة الشقري.
- الرشيدي، أحمد عياش (٢٠١٤م): العوامل الاجتماعيّة المؤدية لممارسة العنف اللفظيّ للآباء نحو الأبناء، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعيّة والإداريّة، جامعة نايف العربيّة للعلوم الأمنيّة
- الشهراني، عائض سعد (٢٠٠٩م): الخدمة الاجتماعيّة ودورها في مواجهة المشكلات الأسريّة المعاصرة (العنف الأسريّ نموذجاً)، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، الآداب والعلوم الإنسانيّة المجلد١٧، العدد٢.
- العمر، معن خليل(٢٠١٠م): علم اجتماع العنف، دار الشروق، الطبعة الأولى، عمان ،الأردن.
- عبدالصمد، عبير محمد (٢٠٢٠م) : مشكلات المرأة المعنفة ودور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعيّة في التخفيف عنها، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعيّة والعلوم الإنسانيّة، المجلد ١، العدد ٤٩.
- فهمي، محمد (٢٠١٢م): العنف الأسريّ. المكتب الجامعي الحديث. مصر: دار الكتب والوثائق القوميّة.
- لطفي، طلعت (٢٠٠١م): الأسرة ومشكلة العنف عند الشباب: دراسة ميدانيّة لعينة من الشباب في جامعة الإمارات العربيّة المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجيّة .

٢.المراجع الاجنبية:

-Bruckner, M. (2006) Domestic Violence: Local Activities International Issues, Journal of .Society, 4(1): p 1-8 & Social Work

-Featherstone, B. and Trinder, L. (1997) Familiar Subjects? Domestic Violence and Child Welfare, Journal of Child and Family Social Work, 2 :147-159. the Difference, Prentice

-Hotaling, G.T. and Sugarman (1986) An Analysis of Risk Makers in Husband to Wife .State of Knowledge, Violence and Victims, (1), :101-124 Violence, The Current

٣.المراجع الإلكترونيّة:

https://nshr.org.sa/infocenter/?post_type=stats_association ،الجمعيّة الوطنيّة لحقوق الإنسان

https://nfsp.org.sa/ar/Pages/default.aspx ،برنامج الأمان الأسريّ الوطنيّ.

تصور مقترح للعلاج القصير من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لتحقيق الدعم الاجتماعي لضحايا العنف الاسري

أ.هند بنت حسين الفاضل

اخصائي اجتماعي – جامعة القصيم

باحث دكتوراه خدمه اجتماعيه جامعة القصيم

أولاً: مشكلة الدراسة.

تعد الأسرة اللبنة الأولى في بناء الإنسان والمجتمع، وهي تؤدي دورًا أساسيًا في تكوين شخصيّة الإنسان، وفي تشكيل سلوكه في مختلف مراحل حياته؛ فالأسرة مؤسسة اجتماعيّة تقوم بوظائف اجتماعيّة وتربويّة ونفسيّة، فعن طريقها يكتسب الأبناء المعايير العامة التي تفرضها أنماط الثقافة السائدة في المجتمع، ومن هنا تتضح أهمية دور الوالدين في تشكيل شخصيّة الأبناء. باعتبارها صاحبة الدور الأول والرئيس في عمليّة التنشئة الاجتماعيّة المبكرة، وما تتركه من بصمات واضحة على شخصيّة الأبناء.(كاتبي،٢٠١٢، ٦٩).

فالأسرة هي مصدر الأخلاق والدعامة الأساسيّة لضبط السلوك والإطار الذي يتلقى فيه الإنسان أولى دروس الحياة الاجتماعيّة، بالرغم من صغر حجمها إلا أنها تعدُّ من أقوى انساق المجتمع.

ومع ذلك تعرضت الأسرة في العصر الحديث للعديد من الأزمات والمشكلات المختلفة منها على سبيل المثال سوء التوافق العاطفيّ، والغيرة، والخيانة الزوجيّة، والصراع بين الزوجين على السلطة في المنزل، والهجر، والطلاق، والبطالة، وسوء تربية الأبناء، وانحراف الأحداث، والعنف.

ومن القضايا المستحدثة التي بدأت تطفو على السطح، وتنافس عبر جميع القنوات قضيّة العنف الأسريّ. حيث يشكل العنف الأسريّ خطورة كبيرة على حياة الفرد والمجتمع، فهو من جهة يصيب الخليّة الأولى في المجتمع بالخلل ، مما يعيقها عن أداء وظائفها الاجتماعيّة، والتربويّة الأساسيّة، ومن جهة أخرى يساعد على إعادة إنتاج أنماط السلوك، و العلاقات غير السويّة بين الأفراد الأسرة الواحدة، مما يستوجب الاهتمام العلميّ بهذه الظاهرة للحد منها، و الوقاية مما قد ينتج عنها من تبعات.

(أبو شامة والبشري،١٤٢٦هـ،١٠٩).

وحرصت الحكومات على وضع العديد من البرامج، والأنظمة والسياسات الأسريّة التي تسهم في الحد من حالات العنف الأسريّ. وكانت المملكة العربيّة السعوديّة من أوائل الدول التي حرصت على حماية الأسرة وكيانها، فوضعت برنامج الأمان الأسريّ، ونظام الحماية من الإيذاء، ونظام حماية الطفل.

فلقد شغلت هذه الظاهرة حيزًا كبيرًا من اهتمام الجهات المعنيّة، مثل : وزارة الموارد البشريّة والتنمية الاجتماعيّة ، ووزارة الداخلية، ومراكز الدراسات الاجتماعيّة، والاستشارات الأسريّة، والجمعيّات الأهليّة، وأقيمت المؤتمرات والندوات المناقشة هذه الظاهرة، ومدى خطورتها على الفرد والأسرة والمجتمع ، وأظهرت نتائج وتوصيات بعض الدراسات والمؤتمرات ضرورة تضافر الجهود لمعالجة هذه الظاهرة والحد منها.

وقد شهدت المملكة العربيّة السعوديّة في الآونة الأخيرة تحولات اجتماعيّة واقتصاديّة سريعة أدت إلى تحولات في طبيعة العلاقات الاجتماعيّة والأسريّة، وتزايد بعض المشكلات التي يعاني منها المجتمع السعوديّ، ومنها مشكلة العنف الأسريّ، وطبقاً لآخر إحصائيّة لوحدة الحماية الأسريّة بالقصيم، حيث تصدرت مدينة بريدة المركز الأول في حالات العنف الأسريّ، وبلغ عدد البلاغات الواردة لوحدة الحماية الأسريّة التابعة لوزارة الموارد البشريّة والتنمية الاجتماعيّة بالقصيم (١٧٨٢) بلاغًا، ويليها عنيزة (٤٩٢) حالة، ثم الرس (٤٤٣) حالة ؛ حيث إن حالات العنف ضد الأطفال والنساء (٤٤%) منها عنف ضد النساء و(٢٩%) ضد الأطفال الذكور و(٢٧%) ضد الأطفال الإناث، (تقرير وحدة الحماية الأسريّة بالقصيم ،٢٠٢٠م).

وقد تبنت الخدمة الاجتماعيّة كما يقول مالكوم بين Malcolm Payne بشكل كبير الدعم والمساندة لأنساق العمل من أجل تدعيم بعض الجوانب في حياة بعض العملاء، وكنشاط وقائيّ لحماية الفئات المستضعفة، وتأخذ هذه المساندة أو الدعم صور متعددة، منها: تقديم المساعدة وقت الحاجة إليها، وإتاحة الخدمات كبديل للخدمات التي يفقدها العميل، ومساعدة العميل على أن يغير من نفسه لكي تتوافق مع ظروف الحياة الضاغطة. (Malcolm,١٩٨٦,٣٦).

والخدمة الاجتماعيّة مهنة إنسانيّة تهدف الى مساعدة الأفراد على تنمية مواردهم، وتمكينهم وإشباع حاجاتهم، وتعديل اتجاهاتهم، وحل مشكلاتهم. (أبو النصر،٢٠١٦، ١٣) .

فمهنة الخدمة الاجتماعيّة مهنة إنسانيّة تسعى دائما وأبداً إلى تحقيق رفاهية الإنسان، والتركيز على العدالة الاجتماعيّة. (عبد السند وآخرون ،٢٠١٤م، ٧).

وقد أثبتت الممارسة المهنيّة للخدمة الاجتماعيّة فعالية المهنة بنماذجها المختلفة في مواجهة بعض المشكلات، ومنها العنف الأسريّ كذلك تقديم الدعم والمساندة لأسرها، وأجرى ازنار(Aznar, ٢٠٠٤) دراسة للتعرف على أثر العنف الأسريّ على الجوانب النفسيّة لدى النساء اللاتي يتعرضن للعنف الأسريّ، وأشارت النتائج إلى ارتفاع مستويات الاكتئاب، والقلق واضطراب النوم، والأعراض السيكوسماتية لدى النساء اللاتي يتعرضن للعنف بشكل كبير، ويحاولن الانفصال عن أزواجهن ،كما تسود لديهن مشاعر الأمان، وانخفاض تقدير الذات، ونقص الدعم الاجتماعيّ .حيث أثبتت نتائج دراسة (عبداللطيف،٢٠٠٥م) بعنوان الأدوار والمسؤوليات، والمداخل المهنيّة لمواجهة العنف الأسريّ التي استعرضت المداخل المهنيّة لمواجهة مشكلة العنف الأسريّ، وأهم المهارات التي يجب توفرها للعمل مع حالات العنف الأسري، ومنها مهارات توجيه التفاعل، ومهارات جمع المعلومات والتقدير، والمهارات التطبيقيّة أو المهنيّة، وخرجت الدراسة بتصور مقترح لمجالات تطبيق السياسة الوقائيّة لمواجه مشكلة العنف الأسريّ .

كما أكدت دراسة (برقاوي،٢٠٠٧م) بعنوان العنف الأسريّ وإسهامات الخدمة الاجتماعيّة في التصدي له أن للأخصائي الاجتماعيّ أدوارًا في التصدي أو مواجه العنف الأسريّ، ومنها التعاون مع الجهات المختلفة ذات الصلة لإصدار القوانين واللوائح التي تحد أو تقلل من ظاهرة العنف الأسريّ ، ومساعدتهم في الحصول على المعلومات والخدمات التي يحتاجون إليها، وذلك بالتعاون مع جميع الجهات ذات العلاقة بظاهرة العنف الأسريّ، وتقديم الخدمات الإرشاديّة المباشرة لضحايا العنف الأسريّ من أفراد وأسر، ومساعدتهم وتوجيههم بكيفية التعامل مع ظاهرة العنف الأسريّ، والاستفادة من خدمات الخبراء سواء من الأخصائيين ، أو الاجتماعيين، أو النفسيين، وكل من له علاقة بظاهرة العنف.

ودراسة (Joseph ,Poirier, ٢٠٠٨م) التي أظهرت أن هناك احتياجات تدريبيّة للعاملين مع ضحايا العنف الأسريّ لتقديم الخدمات العلاجيّة، ومن هذه الاحتياجات ضرورة الإلمام بمعرفة كافية حول السمات والمظاهر المختلفة للعنف الأسريّ ، وامتلاك القدرة على اكتساب المهارات التأثيريّة في التعامل مع ضحايا العنف الأسريّ وفقًا لخصوصية كل حالة وطبيعتها، وكذلك ضرورة الإلمام بالمسائل القانونيّة الخاصة بتقديم المساعدة، وخدمات العلاج، والرعاية لضحايا العنف الأسريّ. أما دراسة عبد الودود(٢٠١٢م) ، ورزق (٢٠١٧م) ، والمعاقبة (٢٠١٨م) ، وزكريا(٢٠١٩م) أكدت أن المرأة المعنفة تعاني من العديد من المشكلات الاجتماعيّة التي تتمثل في ضعف علاقتها الاجتماعيّة، وعدم قدرتها على إقامة علاقات سويّة مع المحيطين بها، وعزلتها الاجتماعيّة، وبعدها عن الآخرين، وشعورها بعدم الأمان.

بالإضافة أيضًا إلى أن تعرض المرأة للعنف يؤدي إلى تعرضها للعديد من المشكلات الاقتصاديّة بسبب ما أظهرته نتائج دراسة المعاقبة (٢٠١٨م) من عدم قدرتها على العمل والإنتاج .

كما أكدت دراسة (السولقة،٢٠١٦م) بعنوان المساندة الاجتماعيّة للفتيات المساء إليهن جنسيًّا، واستهدفت الدراسة تطبيق برنامج المساندة الاجتماعيّة للتدخل السوسيولوجي للمعالجة، أو التخفيف من حدة آثار الإساءة الجنسيّة على الفتيات القاصرات اللواتي تعرضن لها ، واعتمدت الدراسة على المنهج التجريبّي بطريقة دراسة الحالة، وتوصلت النتائج إلى وجود فروق بين استجابات الفتيات القاصرات قبل برنامج التدخل وبعده، واتضح أن العلاج المعرفي السلوكي الفعال للعمل مع حالات تتمثل في تحليل الاعتقادات ، والنمذجة، و لعب الدور، و الحوار الذاتي، والتثقيف.

وهذه الدراسات السابقة تؤكد لنا مدى معاناه ضحايا العنف، وما تعرضوا له من أضرار مختلفة، وضغوط حياة مما يعكس حاجتهم إلى التدخل المهنيّ في الخدمة الاجتماعيّة في الحد من الأضرار خاصة أنّ هناك العديد من دراسات التدخل المهني في الخدمة الاجتماعيّة أثبتت فاعليّة التدخل في مواجهة مشكلات العملاء.

حيث إن هذه الاضرار والضغوط الحياتيّة التي يتعرض لها الضحية نتيجة العنف الأسريّ أزمة تحتاج إلى تدخل، والتعامل معها بطرائق مهنية مختلفة متعددة لتقديم الدعم الاجتماعيّ، حيث إن للدعم الاجتماعي دورين أساسين في حياة الفرد وهما: (وقائيّ، وإنمائي) ففي الدور الإنمائيّ يكون الأفراد الذين لديهم علاقات اجتماعيّة يتبادلونها مع غيرهم، ويدركون أن هذه العلاقات يوثق بها، وهم من الناحية النفسيّة

أفضل من غيرهم، ممن يفتقدون هذه العلاقات، أما في الدور الوقائيّ فإن للدعم الاجتماعي أثرًا مخففًا لنتائج الأحداث الضاغطة، فالأشخاص الذين يمرون بأحداث مؤلمة تتفاوت استجاباتهم المؤلمة، مثل: القلق، والاكتئاب لتلك الأحداث تبعًا لافتقادهم لبعض العلاقات الودودة، وكذلك الدعم حيث يزداد احتمال التعرض لاضطرابات نفسيّة، كلما نقص مقدار الدعم الاجتماعيّ كمًا ونوعًا وقد أضحى ذلك التأثير معروفا بنموذج الأثر الملطف للدعم الاجتماعي (حواشين وابراهيم ، ٢٠١٨ ، ص ٣٠٩) ، وفي ضوء ما سبق تعدّ هذه الدراسة محاولة في الخدمة الاجتماعيّة، وفي الممارسات الحديثة على وجه التحديد، وتسعى إلى التوصل لتصور مقترح للعلاج القصير من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعيّة، حيث لا يوجد أسلوب واحد، أو أساس نظريّ واحد للعلاج القصير، حيث إن الممارسين لهذا المدخل يضعون نموذج عبارة عن خليط، أو انتقائيّ من التدخل في الأزمات، والعلاج المعرفيّ السلوكي، والتركيز على العميل، وذلك لتقديم الدعم الاجتماعيّ، وهي عمليّة تسهيل التكيف الاجتماعيّ بين الفرد، والعائلات والمجتمعات، ومن الملاحظ أن مفهوم الدعم الاجتماعيّ عادة مرتبط بالدعم النفسيّ؛ فالعلاقة بينهم علاقة دينامية، وكلاهما يهدف إلى مساعدة ضحايا العنف، والتخلص من الأزمة التي أدت إلى تمزيق حياتهم، وتعزيز قدراتهم، وتمكينهم على العودة للحياة الطبيعيّة بعدما مروا به من تجارب قاسية .

ثانياً: أهمية الدراسة:

١- تناول الدراسة الحالية ظاهرة العنف الذي أصبح ظاهرة منتشرة في مجتمعاتنا العربيّة مما يجعلها جديرة بالاهتمام والدراسة.
٢- الدور الريادي لمهنة الخدمة الاجتماعيّة، واهتمام هذا التخصص في مواجهة مثل هذه المشكلات، وهذه الأزمات المجتمعيّة، وتقديم المساندة، والدعم الاجتماعيّ لضحايا العنف الأسريّ.
٣- مشكلة العنف الأسريّ لها آثار وأضرار ومخاطر على ضحايا العنف، وتشكل خطورة عليهم؛ لأنه بعد معالجة المشكلة ليس لديهم أساليب ومهارات للتعامل مع تلك المواقف الضاغطة بمفردهم، فهم بحاجة إلى برامج تدخل مهنيّ تهدف إلى إكسابهم تلك الأساليب والمهارات، وتحقق لهم الدعم الاجتماعيّ.
٤- تتضح أهمية الدراسة في تناوله الدعم الاجتماعيّ، وربطة بظاهرة العنف الأسريّ، ولعلها توجد ندرة في الدراسات العربية حول هذا الموضوع فيما يبدو للباحثة.

ثالثًا: أهداف الدراسة.

١- تحديد إشكال الدعم الاجتماعيّ من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعيّة لضحايا العنف الأسريّ.
٢- تحديد أكثر الفئات احتياجًا للدعم الاجتماعيّ من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعيّة لضحايا العنف الأسريّ.
٣- تحديد أسس تقديم الدعم الاجتماعيّ من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعيّة لضحايا العنف الأسريّ.

٤-تحديد مستوى الدعم الاجتماعيّ من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعيّة لضحايا العنف الأسريّ.

٥- التوصل إلى تصور مقترح من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعيّة لتحقيق الدعم الاجتماعيّ لضحايا العنف الأسريّ.

رابعاً: مفاهيم الدراسة.

مفهوم العنف الأسريّ:

عرف العنف لغوياً بأنه " الخرق بالأمر، وقلة الرفق، وعنف الشيء بشدة ، والتعنيف هو التقريع واللوم (ابن منظور ، ١٩٥٦ ، ص ٢٥٧) .

كما عرف بأنه : " كافة أشكال الضرر أو الإساءة البدنيّة، أو النفسيّة، والإهمال أو المعاملة المنطوية على إهمال وإساءة بما في ذلك الإساءة الجنسيّة، وعرف بأنه " كل أشكال السلوك أو التهديد التي ترمي إلى تحطيم الذات، أو الآخرين وتدمير الممتلكات، وإلحاق الأذى والضرر بالآخرين والذات يصل إلى حد الموت ، ومن ثم فالعنف هو كل سلوك غير طبيعيّ ينطوي على ممارسة لنوع من الأذى ضد الأشخاص أو الممتلكات، وكذلك استخدام الوسائل التي تستهدف الإضرار بسلامة الآخرين من الناحية النفسيّة والجسميّة والماديّة والجنسيّة .

أما العنف الأسريّ فقد عرف في قاموس الخدمة الاجتماعيّة بأنه : " السلوكيات العدائية والعدوانية بين أفراد الأسرة، والتي ينتج عنها جروح وأذى وإذلال، وبعض الأحيان يؤدي إلى الوفاة، وهذه السلوكيّات ربما تشمل الإساءة البدائيّة، وتحطيم الممتلكات، والحرمان من الاحتياجات الأساسيّة (السكريّ، ١٩٩٩م، ص ١٩٨).

وتعرض المنظمة العالميّة للصحة العنف الأسريّ بأنه: " الفعل القائم على سلوك عنيف ينجم عنه الإيذاء، أو المعاناة الجسديّة، أو النفسيّة، أو الحرمان النفسيّ من الحريّة في الحياة ، وهو كل سلوك يصدر في إطار علاقة جسيمة، ويسبب ضرراً أو آلاماً جسميّة، أو نفسيّة، أو جنسيّة لأطراف تلك العلاقة، ويحول دون تمتعهم بحق الاختيار (حلمي ، ٢٠٠٥م).

وتعرفه الباحثة بأنه: " هو كل سلوك يصوي فرد من أفراد الأسرة تجاه آخر فيها يتضمن إساءة، أو أذى بدنيًا، أو لفظيًا، أو نفسيًا أو جنسيًا تصبه لعوامل ذاتيّة، أو بيئيّة أو الأثنين معاً ".

مفهوم الدعم الاجتماعيّ:

هو الرغبة في الاقتراب من الأشخاص المهمين الذين يمكنهم تقديم المعلومات والحقائق التي تشير إلى الحب والتقدير والالتزام المتبادل (حسين،٢٠٠٩م،ص٢٢٣).

للدعم الاجتماعيّ دور مهم في تحسن الصحة النفيسّة والانفعاليّة والاجتماعيّة للفرد، وذلك في التغلب على الضغوط النفسيّة والاجتماعيّة التي تنتج عن ظروف ومشكلات العنف الأسريّ، كما يحقق الاستقرار النفسيّ و الاجتماعيّ، ويقدم آثارًا ايجابية في الفرد (طشطوش،٢٠١٥م،ص٤٥).

وهو تبادل بين شخصين على الأقل أحدهما مستلم الاجتماعيّ والآخر متلقي مما يسهم لدى المتلقي الإحساس بالأمان والارتياح، ويتضمن الدعم الاجتماعيّ المساعدة، والمؤازرة التي يحصل عليها الفرد من خلال علاقاته الاجتماعيّة مع المصادر المتوفرة في بيئته الاجتماعيّة.

ينظر(هورنس وبونك،١٩٩٢م) على أنه عكس قوة اتصالات الفرد بالآخرين في بيئته الاجتماعيّة، بمعنى درجة التكامل الاجتماعيّ للفرد ، أو حجم وتركيب الشبكة الاجتماعيّة للفرد ، وهذا التكامل الاجتماعيّ قد يرفع من مستوى الصحة . (حواشين وإبراهيم ، ٢٠١٨م ، ص ٣٤٩)

كما يعرف ايضاً بأنه تقديم المساعدات الماليّة والمعنويّة من جماعات رسميّة، أو غير رسميّة للمكرب بقصد رفع روحه المعنويّة وحمايته من الآثار النفسيّة السيئة لأحداث الحياة الضاغطة (الهلول والمحيسن،٢٠١٣م،٢١٨).

والدراسة الحاليّة تعرف مفهوم الدعم الاجتماعيّ لضحايا العنف الأسريّ كالتالي:

١-هو تقديم المشاعر الإيجابيّة، والتخلص من السلبيّة ، والإحساس بالضغوط.

٢- يؤدي إلى إحساس الضحايا العنف بقيمته، واحترامه لذاته وخروجه من العزلة الاجتماعيّة.

٣- تتنوع أشكاله ما بين ما هو مجتمعيّ ومعرفيّ ونفسيّ واقتصاديّ لمساعدة ضحايا العنف الأسريّ. لاستكمال حياتهم بشكل طبيعيّ.

- الدعم المجتمعيّ: هو الاندماج مع الآخرين في علاقات، أو أنشطة يجعل الفرد يشعر أنه عضو في جماعة تشاركه اهتماماته.

- الدعم النفسيّ: يقصد به مشاعر المودة والرعاية والحب والاهتمام، فالفرد قد يمر بخبرات أليمة، أو معاناة قد ينخفض خلالها تقديره لذاته، ومن خلال الدعم النفسيّ يرتفع تقدير الذات، وتتقلص مشاعر عدم الكفاءة الذاتيّة، وبناء المشاعر الخاصة بتقدير وتقييم ذاته وتكاملها.

- **الدعم الاقتصاديّ (الأدائي):** يشمل المساعدات الماديّة والماليّة عند الحاجة.

- **الدعم المعرفيّ:** تزويد الفرد بالنصيحة والإرشاد والمعلومات المناسبة للموقف، ومعلوماته الضروريّة التي يحتاج إليها بغرض مساعدة الفرد.

٤- تنقسم طرائق تقديم الدعم الاجتماعيّ لضحايا العنف الأسريّ بشكل رسميّ، وغير رسميّ ، حيث إن - **الدعم الاجتماعيّ الرسميّ:** يقوم بتقديمه أخصائيون ومرشدون نفسيّون واجتماعيوّن مؤهلون في مساعدة الناس في الأزمات والنكبات والمشكلات، إما عن طريق مؤسسات حكوميّة متخصصة، أو جمعيّات أهلية متطوعة، حيث يهرع هؤلاء الأخصائيّون إلى تقديم الدعم الاجتماعيّ للمتضررين لتخفيف آلامهم ومعاناتهم ومشكلاتهم في مواقف الأزمات . ويشتمل على تقديم الإرشاد النفسيّ والاجتماعيّ في حل المشكلات، وتقديم المساعدة الماديّة – الماليّة والعينيّة- للمتضررين بهدف التخفيف عنهم، والأخذ بأيديهم في هذه المواقف الصعبة.

الدعم الاجتماعيّ غير الرسميّ: هو مساعدة يحصل عليها الإنسان من الأهل، والأصدقاء، والزملاء، والجيران بدوافع المودة والمحبة والمصالح المشتركة، والالتزامات الأسريّة، والاجتماعيّة، والأخلاقيّة،

والإنسانيّة والدينيّة، حيث يساند القريب قريبه، أو الصديق صديقه أو الزميل زميله، أو الجار جاره مساندة متبادلة، ويقدم الدعم الاجتماعيّ غير الرسميّ بعدة طرائق، من أهمها تبادل الزيارات، والاتصالات التليفونيّة.

٥- يعكس الدعم الاجتماعيّ للضحايا العنف الأسريّ ضرورة حماية أنفسهم والمحيطين بهم من العنف.

هو الدور الذي يقوم به الاخصائيّ الاجتماعيّ، والمؤسسة التي يعمل فيها للتخفيف، والتخلص من حدة الاضرار النفسيّة، والاجتماعيّة، والأسريةّ الناتجة من العنف الأسريّ، وذلك لتحقيق الدعم الاجتماعيّ .

مفهوم الممارسة العامة للخدمة الاجتماعيّة :

هي إطار للممارسة يوفر الأخصائيّ الاجتماعيّ أساسًا انتقائيًّا لأحداث التغير في كافة مستويات الممارسة لتوجيه وتنمية التغير للمخطط والمساهمة في حل المواقف الإشكاليّة (علي،٢٠١٤م ، ص٣٢).

كما تعرف الممارسة العامة على أنها أسلوب للنظر والتفكير في عمليّة وأنشطة ممارسة الخدمة الاجتماعيّة، وأنها مجموعة من الأفكار والمبادئ التي توجه عملية التغيير المخطط. (Garthwait, ٢٠٠٥, p٢٣).

وهي نوع من الممارسة المهنيّة للخدمة الاجتماعيّة تعتمد على انتقاء بعض المداخل، والنماذج المهنيّة من جملة النماذج والمداخل العلميّة المتاحة أمام الأخصائيين، واستخدامها في التدخل المهنيّ (حبيب، ٢٠٠٩ ص ٢٧).

ويعرفها ماهر أبو المعاطي بأنها: (اتجاه الممارسة المهنيّة الذي يركز فيه الأخصائيّ الاجتماعيّ على اتساق البيئة، والأساليب والطرق الفنيّة لحل المشكلة دون تفضيل التركيز على تطبيق طريقة من طرق الخدمة الاجتماعيّة في إشباع احتياجاتهم، ومواجهة مشكلاتهم واضعًا في الاعتبار كافة اتساق التعامل (فرد ، أسرة ، جماعة صغيرة ، منظمة مجتمع) مستندًا إلى الأسس المعرفيّة والمهاريّة والقيميّة تعكس في تعاملها التخصصات الأخرى لتحقيق الأهداف وفقاً لمجال الممارسة (علي،٢٠٠٢م ، ص٣٥٩).

ويقصد بمفهوم الممارسة العامة للخدمة الاجتماعيّة لتحقيق الدعم الاجتماعيّ لضحايا العنف الأسريّ ما يلي:

(١) أن ممارسة العامة للخدمة الاجتماعيّة تمثل منظوراً شاملاً للممارسة، يشمل على أساليب وطرائق الفنية للتدخل في الأزمات، والمواقف الصعبة، وحل المشكلة دون تفضيل التركيز على تطبيق طريقة من طرائق المهنة، وذلك لتحقيق الدعم الاجتماعيّ لضحايا العنف الأسريّ.

(٢) تركز الممارسة العامة للخدمة الاجتماعيّة على متصل اتساق العملاء الذي يتضمن نسق العميل الفرديّ (الضحية) ونسق أسرهم، ونسق أصدقائهم، وكذلك نسق الأخصائيين الاجتماعيين لتحقيق الدعم الاجتماعيّ لضحايا العنف الأسريّ .

(٣) تسعى الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية إلى تحقيق أهداف وقائيّة وعلاجيّة وتنمويّة للعملاء، ويتم ذلك من خلال تطبيق الخدمة الاجتماعيّة من حيث معارفها، ومهاراتها واتجاهاتها، وأساسها، وقيمها في المجال الأسريّ من أجل تحقيق العدم الاجتماعيّ لضحايا العنف الأسريّ.

(٤) تتيح الممارسة العامة حريّة الانتقاد من بين النظريات، والمداخل والنماذج العلاجيّة من أجل تحقيق الدعم الاجتماعيّ لضحايا العنف الأسريّ .

(٥) تعتمد الممارسة العامة على تطبيق قيم الخدمة الاجتماعية ومبادئها من أجل تحقيق الدعم الاجتماعيّ لضحايا العنف الأسريّ .

(٦) يعتمد الأخصائيّ الاجتماعيّ على التعاون، والاعتماد على قيم الخدمة الاجتماعيّة ومعارفها في المجال الأسريّ بهدف تحقيق الدعم الاجتماعيّ لضحايا العنف الأسريّ.

٧) يتدخل الأخصائيّ الاجتماعيّ مع ضحايا العنف بهدف مساعدتهم على استثمار طاقاتهم، وإمكاناتهم وقدراتهم التي تمكنهم من مواجه الضغوط الاجتماعيّة، والازمات النفسيّة، والتحديات المجتمعيّة، وغيرها من الآثار والأضرار المترتبة من العنف الأسريّ .

مفهوم العلاج القصير:

يعدُّ العلاج القصير في الخدمة الاجتماعيّة أحد الاتجاهات المعاصرة، والتي تناسب كافة المجتمعات سواء كانت نامية أو متقدمة؛ فالمتجمعات النامية حيث قلة الإمكانيّات، وكثرة الاحتياجات، وضعف خدمات المؤسسات، ومع وجود الرغبة لدى العملاء في الإسراع من أجل الحصول على الخدمة والعلاج ، نجد أن الضرورة أصبحت ملحة بالنسبة إليها .

وفي المجتمعات الرأسمالية المتقدمة نجد أن العميل لم يصبح لديه الاستعداد لكي يصرف العلاج لفترة طويلة، أو يستجيب لتدخل الأخصائيّ الاجتماعيّ الذي يتصف بضعف، أو بطء الحراك، بل إنّ طبيعة المجتمعات المتقدمة تجعل من الصعب أن يتوافر لديه الوقت الكافي لإجراء مقابلات متعددة بالقدر المناسب (إبراهيم ،٢٠١٩، ص١١) .

وكما يعرف العلاج القصير هو: مصطلح يستخدم لوصف مجموعة واسعة من أنماط العلاج التي تستخدم في التدخل المهنيّ حيث تشترك هذه المجموعة على حد سواء في المدى القصير في تدخلها، والدرجة العاليّة من التركيز (٢٩ ، ١٩٩٠ ، Welles) .

ويعرف العلاج القصير في دائرة معارف الخدمة الاجتماعيّة بأنه : العلاج الذي يتضمن عددًا من أساليب المساعدة والتدخل، وفيه يتفق الأخصائيّ الاجتماعيّ والعمل على تحديد مدة زمنية لإنهاء المشكلة خلالها، وغالبًا ما تكون هذه المدة أقل من ثلاثة أشهر، أو خلال ١٢ إلى ١٥ جلسة، وفي هذا الأسلوب من التدخل والأهداف والقضايا التي يتم تحديدها لابد أن تكون محددة ومركزة (٢١٤ ، ٢٠٠٨، Asch)

النماذج الرئيسة Major Models

توجد العديد من النماذج التي يتضمنها العلاج القصير مثل: دافانلو ١٩٩٢ Davanloo للعلاج النفسيّ الدينامي، وداتيليو وفريمان ١٩٩٤ Dattiio & Freeman للعلاج المعرفيّ السلوكيّ القصير، ومدخل براد، وبراد ١٩٩٠ Parad & Parad الذي يتناول مدخل الأزمة ، وبصفة عامة يوجد خمسة نماذج رئيسة للعلاج القصير، وهو مدخل الأزمة العلاجيّ المعرفيّ السلوكيّ التركيز على المهام، والتركيز على الحل، والعلاج النفسيّ الدينامي (hoyt,١٩٩٥٣٤) .

خامساً : الموجهات النظريّة للدارسة :

الممارسة العامة كاتجاه تطبيقيّ للممارسة الخدمة الاجتماعيّة في مجال رعاية الأسرة توفر للممارس العام أساسًا نظريًّا انتقائيًّا دون تفضيل التركيز على تطبيق طريقة معينة من الطرائق المهنية لتخطيط العمل وتنفيذه وتقويمه مع ضحايا العنف في مختلف مؤسسات رعايتهم واضعاً في اعتباره كافة أنساق التعامل، مستنداً إلى أسس معرفيّة وقيميّة لتحقيق الرعاية المتكاملة لهم في ضوء السياسية العامة لرعاية للأسرة كاتجاه تطبيقيّ يقوم على أساس إطار نظريّ يتضمن العديد من النظريات العلميّة المستمدة من العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة بجانب بعض اتجاهات ممارسة الخدمة الاجتماعيّة التي تم التواصل إليها من خلال العمل المباشر مع أنساق العملاء.

واعتمدت الدراسة الحاليّة في بنائها النظريّ بالاعتماد على النظريات، والنماذج والمداخل الوقائيّة من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعيّة للتعامل مع ضحايا العنف الأسريّ، ويمكن عرضها على النحو **التالي:**

نظرية الأنساق العامة التي تركز على مجموعة من العناصر التي تتمثل في:

(المدخلات، والعمليات، والتحويليّة، والمخرجات، والتغذية العكسيّة) سواء كان النسق (مغلقاً أو مفتوحاً) والأنساق العامة تتميز بعدة خصائص منها: الاستقرار ، والتوازن ، والتبادل بجانب التميز والاختلاف (علي ،٢٠٠٦،ص١٥٢)

نظرية الأنساق البيئيّة للمارس العام في الخدمة الاجتماعيّة، وترجع أهمية نظرية الأنساق البيئيّة بالنسبة إلى الأخصائيّ الاجتماعيّ مع ضحايا العنف الأسريّ .

بالرغم من قدرة النظريّات السابقة على وصف السلوك الإنساني وتفسيره إلا أنها لا توفر الأساليب الفنيّة والخطوات الضروريّة لحل مشكلات أنساق التعامل في إطار الممارسة العامة مع ضحايا العنف الأسريّ، لذا كان من الضروريّ الاستفادة من الاتجاهات، والنظريات القادرة على توجيه السلوك المهنيّ للأخصائيّ الاجتماعيّ، والمرشد الأسريّ بجانب توفير الأساليب الفنيّة الضروريّة للتعامل بفاعليّة مع حاجات ضحايا العنف الأسريّ ومشكلاتهم، **وهذه المداخل النظريّة يطلق عليها نظريات التدخل والتأثير:**

١- **مدخل التدخل في الأزمات :** هناك أسس متعددة لاختيار النموذج الذي تحدده الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعيّة، كإطار لأنساق التعامل، وهو ما يطلق عليه متصل أنساق العملاء مع كل نسق (الفرديّ ، والأسريّ ، والجماعيّ ، والمؤسسيّ المجتمع المحلي ، والمجتمع الوطنيّ ، والمجتمع العالميّ) ومن بينهما نموذج التدخل في الأزمات، والذي يتضمن ستة خطوات هي : " تحديد المشكلة، والحفاظ على سلامة العملاء، والبحث عن الدعم للفحص عن الخيارات المتاحة، ووضع خطة، والحصول على التعهد والالتزام .

٢- **مدخل المشكلة :** استخدم الأخصائيّ الاجتماعيّ هذا المدخل مع ضحايا العنف الأسريّ، وذلك من خلال الاهتمام بتعليمهم، ومساعدتهم على ممارسة خطوات حل المشكلة لتنمية خبراتهم ومهاراتهم في حل المشكلات، والضغوط التي تواجههم(حامد؛ و الطبنولي،٤٢).

٣- **مدخل التركيز على الحل :** من خلاله يستطيع الأخصائيّ الاجتماعيّ مساعدة ضحايا العنف الأسريّ في التركيز على المستقبل بدلاً من التركيز على الماضي، والاستغراق فيه، والتركيز على الحلول بدلاً من التركيز على المشكلات، وأيضا يعمل على تنمية قدراتهم، وإمكانياتهم بدلاً من التركيز على أنهم أشخاص تعرضوا للعنف، ولديهم نقاط ضعف، والعمل على استثمار الجوانب الإيجابيّة في حياة العملاء حتى يتمكنوا من التغلب على الصعوبات التي تعوق أداءهم لأدوارهم ،ووظائفهم الاجتماعيّة(القواسمة،٢٠١٥، ١٨).

٤- **مدخل العلاج المعرفيّ السلوكيّ :** يهدف إلى تغيير السلوك من خلال تغير الأفكار، وتدعيم القدرات، واحترام الحق في تقرير مصير مع الحساب، والقدرة لدى ضحايا العنف الأسريّ على مواجهة المشكلات بصورة عقلانية، وأيضاً العمل على تعديل السلوكيات غير المرغوبة، والتركيز على السلوك القابل للعلاج، والاستفادة من الطاقات المتوفرة (حامد؛ والطنبولي، ٢٠٢٠م،٤٢-٤٣).

٥- **العلاج بالتقبل والالتزام:** وهو مشكل من أشكال العلاج المعرفيّ السلوكيّ، ولا يركز العلاج على الحد من الأعراض والمشاعر المؤلمة، ولكنه يعلم المرضى التعامل مع تجاربهم الصعبة بطريقة تتناسب مع قيمهم وأهدافهم في الحياة، ويتكون منه ستة ضغوطات أساسيّة (التقبل، والتجزئة، ورؤية الذات من خلال السياق العام، والتركيز على الخطة الراهنة، والقيم، والعمل الملتزم) (الفقي،٢٠١٦م،١٠٧)

فالخدمة الاجتماعيّة ترتكز على قاعدة معرفيّة عريضة، حيث توظف نظريّة التحليل النفسيّ، والعلاج السلوكيّ، والعلاج الأسريّ، ونموذج حل المشكلة، ونموذج التدخل في الأزمات، والنسق الإيكولوجي، ونظريّة الأنساق العامة، وغيرها من النظريات والنماذج النظريّة، ويجد الأخصائيّون الاجتماعيّون في كل من هذه الإطار النظريّة، والنماذج شيئاً مفيدًا يقدمون لعملائهم، ومع ذلك فهم مستمرون في البحث عن المزيد منها، وعن المزيد من المهارات في محاولة لإضفاء بعدًا جديداً على ما يقدموه (محمد ، ٢٠١٦، ٥٧٨).

وترى الباحثة بأن الانتقاليّة لم تعد نظريّة علاجيّة، بل أصبحت اتجاهًا من الاتجاهات الرئيسة في الخدمة الاجتماعيّة التي تضم العديد من النظريّات، والتي جاءت اعتمادًا على فكرة لا يود اتجاها علاجيًّا، أو نظريّة قادرة بمفردها على التعامل بالدرجة نفسها من الكفاءة والفاعلية مع الجوانب المتعددة لمشكلات العملاء وشخصيتهم، و الانتقاليّة منظومة ذات طابع متسق من الفنيات العلاجيّة تنتمي فيها كل فينة إلى نظريّة علاجيّة خاصة بها، إلا أن انتقاء هذه الفنيات يتم بشكل تكامليّ بحيث تسهم كل منها في علاج جانب من جوانب اضطراب شخصية العميل ، ويتم انتقاء هذه الفنيات لتشكل منظومة تكامليّة بالرجوع إلى تشخيص دقيق لحالة العميل، لتحديد أفضل الفنيات، ومدى ملائمتها للخطة العلاجيّة، ولطبيعة الاضطراب أو المشكلة.

سادساً : مهام وأدوار الأخصائيّ الاجتماعيّ في التعامل مع ضحيا العنف الأسريّ وأدواره .

يعدُّ الأخصائيّ الاجتماعيّ هو نسق محدث التغير، ويقع عليه مسؤولية تحقيق أهداف المهنة، ومن ثم فهو يقوم بالتدخل المهنيّ، ويمارس لعدد من الأدوار، ويمكن تحديد أهم أدوار الأخصائي الاجتماعيّ لتحقيق من حده الأضرار النفسية والاجتماعيّة والاقتصاديّة، **وتقديم التهم النفسيّة والاجتماعيّة فيما يلي :**

١- دور الأخصائيّ الاجتماعيّ كممكن:

وفي هذا الدور يقوم الأخصائيّ من خلال بعض المهام لتحسين وتقوية دوافع العملاء الاجتماعيّ وأسرهم للتعامل بكفاءة أكثر من الضغوط الاجتماعيّة، والنفسيّة والاقتصاديّة عن طريق تقديم الدعم الاجتماعيّ لهم، وإكسابهم مهارة التحكم في المشاعر السلبيّة، وتدعيم المشاعر الإيجابيّة، والتأكيد على قوة العملاء، ومنح الأمل في نفوسهم، وتدعيم التوافقيّة لديهم، وفي هذا المجال يقوم الأخصائيّ بما يلي : (مساعدة العملاء من التخلص من المشاعر السليبة : الخوف، والقلق، والاحباط، والتوتر ، وعدم القدرة، والحزن) التي تنتج من جراء عمليّة العنف .

* دعم المشاعر الإيجابيّة، ومنح الأمل في القدرة على التغير لظروف إلى الأفضل.

* مساعدة العملاء على فهم الواقع، واكتشاف قدراتهم وإمكاناتهم، وكيفية استغلالهم لمواجهة هذه الآثار والأضرار.

* مساعدة العملاء على اتخاذ القرارات السلمية لصالحهم، وصالح أسرهم.

٢- دور الأخصائي الاجتماعيّ كمقدم للتسهيلات :

يتهم هذا الدور بمساعدة نسق العميل على حشد قدراته وطاقته، ومنحه فرص ليقوم بعمل ناجح واتخاذ القرارات المناسبة، وتعريفه بمصادر الخدمات، وكيفيّة الحصول عليها، وذلك من خلال :

* توضيح مصادر الخدمات المتاحة في المجتمع السعوديّ، والتي يمكن أن يستفيد العميل منها وأسرته، وتخفف من الأضرار النفسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة التي يعانون منها، مثل: دارة الحماية، والجمعيات والمراكز الخيريّة والأهليّة، والمؤسسات الاجتماعيّة التي تقدم مساعدات للأسر .

* توضيح إجراءات الحصول على الخدمات من المؤسسات، ومساعدة الأسر في الحصول على هذه الخدمات.

* استشارة مؤسسات المجتمع لتقديم الخدمات للعملاء التي يعانون من العنف وأسرهم ، وتوعية المجتمع بهذه المشكلة.

٣- دور الأخصائيّ الاجتماعيّ كوسيط :

وفي هذا الدور يقوم الأخصائيّ الاجتماعيّ بمساعدة كل من نسق العملاء، والانساق الاجتماعيّة الأخرى ليصلوا إلى بعضهم بطريقة أكثر واقعية، وأكثر فائدة باستخدام المهارات التعاونيّة، والقيام بالمناقشات، وتحقيق التفاهم، وإجراء التفاوض، والتزود بالمعارف والمعلومات التي يحتاج إليها للتعامل مع احتياجاتها، وللتعامل مع حاجاته ومشكلاته، أو الموقف الذي يواجه ومساعدته أيضاً على ممارسة سلوكيات إيجابية، واكتشاف مهارات جديدة تساعده على اجتياز الأزمة و المشكلة .

٤- دور الاخصائي كخبير :

حيث يقوم الأخصائيّ الاجتماعيّ بتزويد العميل والأسرة بالبيانات والمعلومات، والحقائق، والخبرات المهنيّة، والتوجيه المبني على نظريات علمية والتي تحتاج إليها الأسرة.

٥- دور الأخصائيّ الاجتماعيّ كوقائيّ ومعالج :

يتطلب هذا الدور القدرة والخبرة والمهارة الفائقة لمساعدة نسق العميل على حل مشكلاته .

* عقد الندوات والمحاضرات في المجتمع للتوعية بضرورة العنف الأسريّ على الزوجين، والأبناء، والأسرة والمجتمع ككل مستخدماً كل وسائل الإعلام، والتواصل الاجتماعيّ، ووسائل التوعية المتاحة .
* تشجيع تأسيس الجمعيّات الأهليّة المعنية لمكافحة العنف الأسريّ، ودعم ضحاياه وعلاجهم.
* العمل على إصدار تشريعات تلفظ العقوبة على ممارسين العنف بكافة أشكاله.
* العمل على تحقيق التعاون بين المؤسسات المختلفة، ونشر خدماتها في المجتمع لتقديم خدمات متكاملة، وأكثر فاعليّة.
* تعريف إدارة المؤسسات والجمعيّات المختلفة بالمجتمع بالاحتياجات، والمشكلات للفئات المستهدفة من أجل تطوير الخدمات وتعديلها بما يشبع الاحتياجات بكل المشكلات.
* خلق فرص العمل لضحايا العنف، وتوفير مصدر ماليّ لهم، وتحسين مستوى التعليم.
* وضع برامج لإعادة التأهيل الاجتماعيّ لضحايا العنف الأسريّ.

فالأخصائيّون الاجتماعيّون يعملون ويتعاونون مع الأسر، وكأنهم خبراء اجتماعيّون، أو معاونون اقتصاديّون، أو معالجون طبيّون، وهم يشخصون مشكلات هذه الأسرة، ويضعون لها الحلول الملائمة، والمبينة على الحقائق من الواقع المعيش على اعتبار أن مسببات تلك المشكلات غالبًا ما تندرج تحت العوامل الاقتصاديّة والاجتماعيّة، أو الفرديّة، أو النفسيّة، أو غيرها من العوامل، وذلك بهدف توفير الدعم الاجتماعيّ والنفسيّ، والرعاية الاجتماعيّة المتكاملة للأسرة، وضحايا العنف الأسريّ، ومنحهم الفرصة لتنبي نفسها اجتماعياً .

سابعاً: الإطار المنهجيّ للدراسة:

١. **نوع الدراسة :** وفقًا لأهداف الدراسة، فإن هذه الدراسة تعدُّ من الدراسات الوصفيّة التي تستهدف تحديد أشكال الدعم الاجتماعيّ (المجتمعي، والنفسيّ، والأدائي، والمعرفيّ) ، والتعرف على مستوى هذا الدعم المقدم لضحايا العنف الأسريّ من أجل التوصل إلى تصور مقترح للعلاج القصير من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعيّة لتقديم الدعم الاجتماعيّ المناسب لضحايا العنف الأسريّ .

٢. **المنهج المستخدم:** ارتباطاً بنوع الدراسة، وتحقيق لأهدافها اعتمدت الباحثة على استخدام المسح الاجتماعيّ بالعينة للأخصائيين الاجتماعين الذين يتعاملون مع ضحايا العنف الأسريّ سواء كانوا في دار الحماية، أو المستشفيات، أو جمعيّة أسرة، ومركز الإرشاد الأسريّ في مدينة بريدة .

٣. **مجالات الدراسة :**

* **المجال المكانيّ :** تم تطبيق الاستبانة على الأخصائيين الاجتماعيين بدار الحماية والمستشفيات (مستشفى الملك فهد التخصصي، ومستشفى بريدة المركزيّ، ومستشفى الولادة والأطفال) ، وجمعية أسرة، ومركز الإرشاد الأسريّ جميعهم في مدينة بريدة .

***المجال البشريّ :** تم تطبيق الدراسة على عينة عمدية من الأخصائيين الاجتماعيين .

مقر عمل الأخصائيين الاجتماعيين	عددهم	الذكور	الإناث
المستشفيات	١٢	٢٦	٢٣

مركز الإرشاد الأسريّ	٥		
جمعية الأسرة	١١		
دار الحماية	٢١		

توزيع الاستمارة إلكترونيًّا عن طريق وسائل التواصل الاجتماعيّ، وتم تطبيق الاستبانة إلكترونيًّا، وذلك نظراً إلى ظروف الجائحة وفقاً لمجموعة من الشروط :

- الأخصائيون الاجتماعيون تعاملوا مع حالات العنف الأسريّ.
- لا تقل الخبرة عن خمس سنوات في التعامل مع العنف.
- أن يكون لديهم استعدادًا للمشاركة في الإجابة عن الاستبانة إلكترونيًّا، والالتزام به.

*المجال الزمنيّ : تمثلت في الفترة جمع البيانات، وتحليلها ١٠ / ٢ / ٢٠٢١م – ٢٠٢١/٣/١٧م .

٤. أداة جمع البيانات :

استمارة استبانة للأخصائيين الاجتماعيين حول الدعم الاجتماعيّ لضحايا العنف الأسريّ، وتم تصميم الأداء وفقاً للخطوات التالية :

(١) اتفاق مع متطلبات الدراسة الحاليّة، قامت الباحثة بتصميم استمارة استبانة إلكترونيًّا للأخصائيين الاجتماعيين العاملين مع ضحايا العنف الأسريّ، وذلك بالرجوع إلى التراث النظريّ، والإطار التصوريّ الموجه إلى الدراسة، والرجوع إلى الدراسات والأبحاث المتصلة بالموضوع لتحديد العبارات التي ترتبط بأبعاد الدراسة .

(٢) اشتملت الاستمارة الاستبانة الإلكترونية للأخصائيين الاجتماعيين على الأبعاد التالية :

- البيانات الأوليّة .
- أشكال الدعم الاجتماعيّ لضحايا العنف الأسريّ .
- الفئات الأكثر احتياجًا للدعم الاجتماعيّ لضحايا العنف الأسريّ.
- أسس تقديم الدعم الاجتماعيّ لضحايا العنف الأسريّ.

(٣) صدق الأداة :

صدق المحتوى للأداة:

تم عرض الأداة على عدد من الخبراء المختصين (٦) محكمين من أعضاء هيئة التدريس، تخصص خدمة اجتماعيّة، وعلم اجتماع، وعلم نفس بجامعة القصيم (٣) محكمين ممارسين أخصائيين اجتماعيين في المجال الطبيّ وذلك لإبداء الرأي في صلاحية العبارات، وبناء على ذلك تم حذف بعض العبارات، وتعديل بعضها بحيث أصبح البعد المجتمعيّ له (٨ عبارات) ، والبعد النفسيّ (٧ عبارات) والبعد الأدائي (٦عبارات) ، والعبد المعرفيّ (٦عبارات) ، وذلك بعد حساب نسبة الاتفاق للمحكمين للعبارات التي لا تقل

عن ٨٠ % من اتفاق المحكمين عليها، وفي نهاية هذه المرحلة تمت صياغة الأداة في صورتها النهائيّة، وإرسالها إلى الأخصائيين الاجتماعيين.

صدق الاتساق الداخليّ:

تم حساب صدق الاتساق الداخليّ من خلال حساب معامل ارتباط بيرسون بين العبارة، والبعد التي تنتمي إليها، وكذلك حساب درجة كل بعد، والدرجة الكليّة، وذلك لعينة قوامها (١٠) مفردات من الأخصائيين الاجتماعيين مجتمع الدراسة.

جدول (١)

يوضح معاملات الارتباط بين درجة العبارة، والدرجة الكليّة للبعد الذي تنتمي إليها.

رقم العبارة	قيمة ارتباط بيرسون	رقم العبارة	قيمة ارتباط بيرسون	رقم العبارة	قيمة ارتباط بيرسون	رقم العبارة	قيمة ارتباط بيرسون
الدعم النفسيّ		الدعم المعرفيّ		الدعم المجتمعيّ		الدعم الأدائيّ	
١	.٦٨٧**	١	.٧٨٣**	١	.٧٠٥**	١	.٨٦٢**
٢	.٦٤٣**	٢	.٥٢١**	٢	.٦٩٦**	٢	.٤٠٨**
٣	.٦٦٧**	٣	.٥٠٣**	٣	.٥٤٦**	٣	.٨٤٩**
٤	.٧٨٥**	٤	.٨٠٥**	٤	.٦١٧**	٤	.٧٥٤**
٥	.٨٣١**	٥	.٨١٢**	٥	.٥٥٥**	٥	.٨٠٥**
٦	.٨٠١**	٦	.٨٥٠**	٦	.٧٢٥**	٦	.٦٤٩**
٧	.٧٨١**			٧	.٦٤٤**		
٨	.٤٨٦**			٨	.٧١٢**		

جدول (٢) يوضح معاملات الارتباط بين درجة البعد، والدرجة الكليّة .

الأبعاد	قيمة الارتباط
الدعم النفسيّ	.٩٠٩**
الدعم المعرفيّ	.٩٢٤**
الدعم المجتمعيّ	.٩٣٤**
الدعم الأدائيّ	.٩١٩**
* عند مستوى معنويّة ٠,٠٥	** عند مستوى معنويّة٠,٠١

يتضح من الجدول رقم (١-٢) أن قيم معاملات الارتباط جميعها دالة إحصائياً، وهذا يدل على أن الأداة تتسم بمستوى صدق جيّد، أي أنها قادرة على قياس ما وضعت لقياسه.

٤- ثبات الأداة:

تم التحقق من ثبات الأداة من خلال معامل ألفا كرونباخ، وذلك لعينة قوامها (١٠) مفردات من الأخصائيين الاجتماعيين مجتمع الدراسة ، حيث تم حساب الثبات لأبعاد الأداة، كما موضح بالجدول **الآتي:**

جدول رقم (٣) يوضح معامل ثبات ألفا كرونباخ لأبعاد الأداة.

الأبعاد	العبارات	ألفا كرونباخ
الدعم النفسيّ	٨	٠,٨٤٣
الدعم المعرفيّ	٦	٠,٨١٣
الدعم المجتمعيّ	٨	٠,٧٩٨
الدعم الأدائيّ	٦	٠,٧٦٨

يتضح من الجدول رقم (٣) أن قيم معامل الفا كرونباخ؛ هي قيم عاليّة جداً، مما يؤكد ثباتًا عاليًّا للأداة وصلاحيتها للتطبيق.

٥- الأساليب الإحصائيّة:

تم استخدام برنامج الحزم الإحصائيّة للعلوم الاجتماعيّة Statistical Package for Social Sciences والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS-V٢٦)، والمتمثلة في الأساليب الإحصائيّة الآتية:

١. التكرارات، والنسب المئويّة للتعرف على خصائص أفراد الدراسة.
٢. المتوسط الحسابيّ "Mean" وذلك لمعرفة مدى ارتفاع استجابات أفراد الدراسة أو انخفاضها على كل عبارة من عبارات الأبعاد على النحو الآتي:

- **مقياس ليكرت الخماسيّ:**
  - إذا تراوحت قيمة المتوسط الحسابيّ للمفردة بين (١,٠٠-١,٨٠) تصنف درجة الاستجابة إلى " **منخفض جداً** ".
  - إذا تراوحت قيمة المتوسط الحسابيّ للمفردة بين (١,٨١-٢,٦٠) تصنف درجة الاستجابة إلى "**منخفض**".
  - إذا تراوحت قيمة المتوسط الحسابيّ للمفردة بين (٢,٦١-٣,٤٠) تصنف درجة الاستجابة إلى "**متوسط**".
  - إذا تراوحت قيمة الوسط الحسابيّ للمفردة بين (٣,٤١-٤,٢٠) تصنف درجة الاستجابة إلى "**عالٍ**"
  - إذا تراوحت قيمة المتوسط الحسابيّ للمفردة بين (٤,٢١-٥,٠٠) تصنف درجة الاستجابة إلى "**عالٍ جداً**"
- **مقياس ليكرت الثلاثيّ:**

- إذا تراوحت قيمة المتوسط الحسابيّ للمفردة بين (١,٠٠-١,٦٦) تصنف درجة الاستجابة " لا".
- إذا تراوحت قيمة المتوسط الحسابيّ للمفردة بين (١,٦٧-٢,٣٣) تصنف درجة الاستجابة "إلى حد ما".
- إذا تراوحت قيمة المتوسط الحسابيّ للمفردة بين (٢,٣٤-٣,٠٠) تصنف درجة الاستجابة "نعم".

٣. استخدام الانحراف المعياريّ "Standard Deviation" للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات الأبعاد، ويلاحظ أن الانحراف المعياريّ يوضح التشتت في الاستجابات، فكلما اقتربت قيمته من الصفر تركزت الاستجابات، وانخفض تشتتها.

٤. استخدام معامل الارتباط بيرسون، لقياس صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.

٥. استخدام معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة.

ثامناً: نتائج الدراسة.

المحور الأول : وصف الأخصائيين الاجتماعيين مجتمع الدراسة.

جدول رقم (٤) يوضح توزيع خصائص عينة الدراسة ن = ٤٩

المتغيرات	التصنيف	العدد	%
النوع	– ذكر	٢٦	٥٣,١
	– أنثى	٢٣	٤٦,٩
السن	– أقل من ٣٥ سنة.	٨	١٦,٣
	– من ٣٥ إلى أقل من ٤٥ سنة.	٢٩	٥٩,٢
	– ٤٥ سنة فأكثر	١٢	٢٤,٥
الحالة الاجتماعيّة	– أعزب	٦	١٢,٢
	– متزوج	٤٣	٨٧,٨
المؤهل العلميّ	– بكالوريوس	٤٣	٨٧,٨
	– ماجستير	٤	٨,٢
	– دكتوراه	٢	٤,١
التخصص	– خدمة اجتماعيّة	٢٠	٤٠,٨
	– علم اجتماع	١٥	٣٠,٦
	– علم نفس	٤	٨,٢
	– لغة عربيّة	٣	٦,١
	– تاريخ	٢	٤,١
	– رياضيات	١	٢,٠
	– كيمياء	٢	٤,١
	– إرشاد وتوجيه	١	٢,٠
	– شريعة	١	٢,٠

المتغيرات	التصنيف	العدد	%
مكان العمل	– مستشفى	١٢	٢٤,٥
	– مركز الإرشاد الأسريّ ببريدة	٥	١٠,٢
	– جمعية أسرة ببريدة	١١	٢٢,٤
	– دار الحماية ببريدة	٢١	٤٢,٩
سنوات الخبرة	– من ٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات	٢٢	٤٤,٩
	– من ١٠ سنوات إلى أقل من ١٥ سنوات	١١	٢٢,٤
	– ١٥ سنوات فأكثر	١٦	٣٢,٧

يظهر الجدول السابق توزيع أفراد عينة الدراسة حسب خصائهم، ويتبين من البيانات الواردة في الجدول الآتي:

فيما يتعلق بمتغير النوع: كشفت النتائج أن نسبة الذكور بالعينة قد بلغت (٥٣,١%)، في حين بلغت نسبة الإناث (٤٦,٩%).

فيما يتعلق بمتغير السن: اتضح أن النسبة العظمى لتوزيع عينة الدراسة طبقاً للسن تقع في (من ٣٥ إلى أقل من ٤٥ سنة) ، واحتلت الترتيب الأول بنسبة (٥٩,٢%)، ثم فئة (٤٥ سنة فأكثر) ، واحتلت الترتيب الثاني بنسبة (٢٤,٥%)، يليها اخيراً فئة (اقل من ٣٥ سنة) بنسبة (١٦,٣%).

فيما يتعلق بمتغير الحالة الاجتماعيّة: كشفت النتائج أن نسبة المتزوج بالعينة قد بلغت (٨٧,٨%)، في حين بلغت نسبة الأعزب (١٢,٢%).

فيما يتعلق بمتغير بالمؤهل الدراسيّ: تبين ان درجة " البكالوريوس" قد جاءت في الترتيب الأول بنسبة ((٨٧,٨%، وجاءت درجة الماجستير في الترتيب الثاني بنسبة (٨,٢%)، وأخيراً جاءت درجة " دكتوراه "في الترتيب الثالث بنسبة (٤,١%)

فيما يتعلق بمتغير التخصص: جاء تخصص الخدمة الاجتماعيّة والاجتماع في الترتيب الأول بنسبة (٧١,٤%)، في حين جاء تخصص علم النفس في الترتيب الثاني بنسبة (٨,٢%)، وفي الترتيب الثالث جاء تخصص اللغة عربيّة بنسبة بلغت (٦,١%)، وأخيراً جاء تخصص الإرشاد والتوجيه والشريعة بنسب متساوية بلغت (٢,٠٠%).

فيما يتعلق بمتغير مكان العمل: جاءت دار الحماية ببريدة في الترتيب الأول بنسبة (٤٢,٩%)، في حين جاء المستشفى في الترتيب الثاني بنسبة (٢٤,٥%)، وفي الترتيب الثالث جاءت جمعية أسرة ببريدة بنسبة بلغت (٢٢,٤%)، وأخيراً جاء مركز الإرشاد الأسريّ ببريدة بنسبة بلغت (١٠,٢%).

فيما يتعلق بمتغير سنوات الخبرة: اتضح أن النسبة العظمى لتوزيع عينة الدراسة طبقاً للخبرة تقع في فئة (من ٥ سنوات إلى اقل من ١٠ سنوات) بنسبة (٤٤,٢%)، ومن ثم يليها في المرتبة

الثانية فئة (١٥ سنوات فأكثر) بنسبة(٣٢,٧%)، وأخيراً فئه من (١٠ سنوات إلى أقل من ١٥ سنة) بنسبة (٢٢,٤%).

ثانيا: الإجابة عن تساؤلات الدراسة:

١- النتائج الخاصة بالإجابة عن التساؤل الأول:

للإجابة عن التساؤل الأول الذي ينص على: " ما أشكال الدعم الاجتماعيّ من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعيّة لضحايا العنف الأسريّ؟" قامت الباحثة بإجراء المعالجة الإحصائيّة الوصفيّة المتمثلة في حساب المتوسطات الحسابيّة، والانحرافات المعياريّة، والترتيب، كما مبين بالجداول الآتية:

جدول رقم (٥) يوضح المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة.

لعبارات الدعم النفسيّ المقدم لضحايا العنف الأسريّ

م	العبارة	التكرارات والنسب	درجة الدعم					المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الدعم
			عالٍ جداً	عالٍ	متوسط	منخفض	منخفض جداً				
١	أساعد الحالات على الشعور بالأمان داخل المؤسسة	ك	٣٩	١٠	-	-	-	٤,٨٠	٠,٤١	١	عالٍ جداً
		%	٧٩,٦	٢٠,٤	-	-	-				
٢	أستطيع طمأنة الحالات عند الانفعال والاضطراب	ك	٣١	١٨	-	-	-	٤,٦٣	٠,٤٩	٢	عالٍ جداً
		%	٦٣,٣	٣٦,٧	-	-	-				
٣	أساعد الحالات على كيفية التخلص من الضغوط	ك	٢٩	١٥	-	٥	-	٤,٣٩	٠,٩٣	٦	عالٍ جداً
		%	٥٩,٢	٣٠,٦	-	١٠,٢	-				
٤	تشعر المؤسسة الحالات بأنهم محبوبون من قبل الآخرين	ك	٢٢	٢١	٤	٢	-	٤,٢٩	٠,٧٩	٨	عالٍ جداً
		%	٤٤,٩	٤٢,٩	٨,٢	٤,١	-				
٥	أساعد الحالات على اتخاذ القرار السليم	ك	٢٥	٢١	١	٢	-	٤,٤١	٠,٧٣	٥	عالٍ جداً
		%	٥١,٠	٤٢,٩	٢,٠	٤,١	-				
٦	أدرب الحالات على التخلص من المشاعر السلبية	ك	٢٩	١٦	٤	-	-	٤,٥١	٠,٦٥	٤	عالٍ جداً
		%	٥٩,٢	٣٢,٧	٨,٢	-	-				
٧	أساعد الحالات على تجاوز المواقف المؤلمة	ك	٣٠	١٨	١	-	-	٤,٥٩	٠,٥٤	٣	عالٍ جداً
		%	٦١,٢	٣٦,٧	٢,٠	-	-				
٨	أشجع الحالات بكلمات المدح والثناء	ك	٢٥	١٨	٦	-	-	٤,٣٩	٠,٧٠	٧	عالٍ جداً
		%	٥١,٠	٣٦,٧	١٢,٢	-	-				
المتوسط العام								٤,٥٠	٣,٧٢	عالٍ جداً	

يوضح الجدول السابق وصفياً الدعم النفسيّ المقدم لضحايا العنف الأسريّ، وتبين من بياناته أن المتوسط العام قد بلغ (٤,٥٠)، بانحراف معياريّ (٣,٧٢)، وجاءت استجاباتهم حول مستوى الدعم النفسيّ بشكل عام في المستوى "عالٍ جداً ".

ووفقًا لاستجابات أفراد العينة على العبارات المكونة لهذا البعد، يتبين أن هناك تفاوتًا في مستوى الدعم النفسيّ، حيث تراوحت متوسطات استجاباتهم ما بين (٤,٣٩-٤,٨٠)، وقد احتلت هذه العبارات الترتيب من الأول إلى الثامن:

حيث احتلت عبارة " أساعد الحالات على الشعور بالأمان داخل المؤسسة " المرتبة الأولى بوسط حسابيّ (٤,٨٠)، وانحراف معياريّ (٠,٤١)، في حين جاءت العبارة " أستطيع طمأنة الحالات عند الانفعال والاضطراب " في المرتبة الثانية بوسط حسابيّ (٤,٦٠)، وانحراف معياريّ (٠,٤٩)، كما جاء في المرتبة الثالثة بوسط حسابيّ (٤,٥٩) ، وانحراف معياريّ (٠,٥٤) عبارة " أساعد الحالات على تجاوز المواقف مؤلمة ".كما جاءت عبارة "أدرب الحالات على التخلص من المشاعر السلبيّة " في المرتبة الرابعة بوسط حسابيّ (٤,٥١) ، وانحراف معياريّ (٠,٦٥)، وفي المرتبة الخامسة بوسط حسابيّ (٤,٤١) ، وانحراف معياريّ (٠,٧٤) جاءت العبارة "أساعد الحالات على اتخاذ القرار السليم"، في حين جاءت العبارة " أساعد الحالات على كيفيّة التخلص من الضغوط " في المرتبة السادسة بوسط حسابيّ (٤,٣٩) ، وانحراف معياريّ (٠,٩٣)، كما جاءت العبارة "أشجع الحالات بكلمات المدح والثناء" في المرتبة السابعة بوسط حسابيّ (٤,٣٩) ، وانحراف معياريّ (٠,٧٠)، وفي المرتبة الثامنة جاءت العبارة "تشعر المؤسسة الحالات بأنهم محبوبون من قبل الآخرين " بوسط حسابيّ (٤,٢٩) ، وانحراف معياريّ (٠,٧٩).

جدول رقم (٦) يوضح المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة.

لعبارات الدعم المعرفيّ المقدم لضحايا العنف الأسريّ.

م	العبارة	النسب والتكرارات	درجة الدعم					المتوسط	الانحراف المعياريّ	الترتيب	مستوى الدعم
			عالٍ جداً	عالٍ	متوسط	منخفض	منخفض جداً				
٩	أعلم الحالات كيفيّة التعامل مع الآخرين	ك	٣٠	١٨	١	-	-	٤,٥٩	٠,٥٤	٤	عالٍ جداً
		%	٦١,٢	٣٦,٧	٢,٠	-	-				
١٠	أدرب الحالات على طريقة تنظيم افكارهم	ك	٢٦	٢٣	-	-	-	٤,٥٣	٠,٥٠	٥	عالٍ جداً
		%	٥٣,١	٤٦,٩	-	-	-				
١١	أناقش الحالات لتصحيح الافكار الخاطئة لديهم	ك	٣٢	١٥	٢	-	-	٤,٦١	٠,٥٧	٢	عالٍ جداً
		%	٦٥,٣	٣٠,٦	٤,١	-	-				
١٢	تقدم المؤسسة للحالات المعلومات اللازمة التي يحتاجون إليها	ك	٢٩	١٦	٢	٢	-	٤,٤٧	٠,٧٧	٦	عالٍ جداً
		%	٥٩,٢	٣٢,٧	٤,١	٤,١	-				
١٣	أقدم للحالات النصائح والتوجيهات المناسبة	ك	٣٦	١١	-	٢	-	٤,٦٥	٠,٦٩	١	عالٍ جداً
		%	٧٣,٥	٢٢,٤	-	٤,١	-				
١٦	أقدم للحالات المشورة المناسبة عند الحاجة	ك	٣٣	١٣	٢	١		٤,٥٩	٠,٦٧	٣	عالٍ جداً
		%	٦٧,٣	٢٦,٥	٤,١	٢,٠					
المتوسط العام								٤,٥٧	٢,٧٢	عالٍ جداً	

يوضح الجدول السابق وصفياً الدعم المعرفيّ المقدم لضحايا العنف الأسريّ، وتبين من بياناته أن المتوسط العام قد بلغ (٤,٥٧)، بانحراف معياريّ (٢,٧٢)، وجاءت استجاباتهم حول الدعم المعرفيّ بشكل عام في المستوى "عالٍ جداً ".

ووفقًا لاستجابات أفراد العينة على العبارات المكونة لهذا البعد، يتبين أن هناك تفاوتًا في مستوى الدعم المعرفي، حيث تراوحت متوسطات استجاباتهم ما بين (٤,٤٧-٤,٦٥)، وقد احتلت هذه العبارات الترتيب من الأول إلى السادس:

حيث احتلت عبارة "أقدم للحالات النصائح والتوجيهات المناسبة "المرتبة الأولى بوسط حسابيّ (٤,٦٥)، وانحراف معياريّ (٠,٦٩)، في حين جاءت العبارة " أناقش الحالات لتصحيح الأفكار الخاطئة لديهم " في المرتبة الثانية بوسط حسابيّ (٤,٦١)، وانحراف معياريّ (٠,٥٧)، كما جاء في المرتبة الثالثة بوسط حسابيّ (٤,٥٩)، وانحراف معياريّ (٠,٦٧) عبارة " أقدم للحالات المشورة المناسبة عند الحاجة".

وجاءت العبارة " أعلم الحالات كيفية التعامل مع الآخرين" في المرتبة الرابعة بوسط حسابيّ (٤,٥٩) ، وانحراف معياريّ (٠,٥٤)، وفي المرتبة الخامسة بوسط حسابيّ (٤,٥٣) ، وانحراف معياريّ (٠,٥٠) وجاءت العبارة " أدرب الحالات على طريقة تنظيم أفكارهم"، في حين جاءت العبارة " تقدم المؤسسة للحالات المعلومات اللازمة التي يحتاجون إليها " في المرتبة السادسة بوسط حسابيّ (٤,٤٧) ، وانحراف معياريّ (٠,٧٧).

جدول رقم (٧) يوضح المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة.

لعبارات الدعم المجتمعيّ المقدم لضحايا العنف الأسريّ

م	العبارة	النسب والتكرارات	درجة الدعم					المتوسط	الانحراف المعياريّ	الترتيب	مستوى الدعم
			عالٍ جداً	عالٍ	متوسط	منخفض	منخفض جداً				
١٥	توفر المؤسسة للحالات المشاركة في إعداد اهداف البرامج	ك	١٤	٢١	١٠	٤	-	٣,٩٢	٠,٩١	٨	عالٍ
		%	٢٨,٦	٤٢,٩	٢٠,٤	٨,٢	-				
١٧	أساعد الحالات في تحسين علاقتهم بأصدقائهم	ك	٢٦	١٩	٤	-	-	٤,٤٥	٠,٦٥	٥	عالٍ جداً
		%	٥٣,١	٣٨,٨	٨,٢	-	-				
١٨	أساعد الحالات على أداء أدوارهم الأسريّة	ك	٣٥	١٣	١	-	-	٤,٦٩	٠,٥١	١	عالٍ جداً
		%	٧١,٤	٢٦,٥	٢,٠	-	-				
٢٣	تسهم المؤسسة في علاج المشكلات الأسريّة	ك	٣٣	١٥	١	-	-	٤,٦٥	٠,٥٢	٣	عالٍ جداً
		%	٦٧,٣	٣٠,٦	٢,٠	-	-				
٢٥	أنسق مع التخصصات المهنية الأخرى لوضع خطط لتأهيل الحالات	ك	١٧	٢٧	٥	-	-	٤,٢٤	٠,٦٣	٦	عالٍ جداً
		%	٣٤,٧	٥٥,١	١٠,٢	-	-				
٢٦	أتعاون مع المؤسسات المجتمعية الاخرى بالمجتمع للاستفادة من إمكانياتها	ك	١٨	٢٦	٢	١	٢	٤,١٦	٠,٩٢	٧	عالٍ
		%	٣٦,٧	٥٣,١	٤,١	٢,٠	٤,١				
٢٧	أعمل على تحسين علاقة الحالات بأفراد أسرهم	ك	٣٤	١٤	١	-	-	٤,٦٧	٠,٥٢	٢	عالٍ جداً
		%	٦٩,٤	٢٨,٦	٢,٠	-	-				
٢٨	أساعد الحالات على الاندماج في المجتمع بشكل أفضل	ك	٢٨	١٩	-	٢	-	٤,٤٩	٠,٧١	٤	عالٍ جداً
		%	٥٧,١	٣٨,٨	-	٤,١	-				
المتوسط العام								٤,٤١	٣,٥٥	عالٍ جداً	

يوضح الجدول السابق وصف الدعم المجتمعيّ المقدم لضحايا العنف الأسريّ، وتبين من بياناته أن المتوسط العام قد بلغ (٤,٤١)، بانحراف معياريّ (٣,٥٥)، وجاءت استجاباتهم حول الدعم المجتمعيّ بشكل عام في المستوى "عالٍ جداً ".

ووفقًا لاستجابات أفراد العينة على العبارات المكونة لهذا البعد، يتبين أن هناك تفاوتًا في مستوى الدعم المجتمعيّ، حيث تراوحت متوسطات استجاباتهم ما بين (٣,٩٢-٤,٦٩)، وقد احتلت هذه العبارات الترتيب من الأول إلى الثامن:

حيث جاءت استجاباتهم حول (٦) عبارات في المستوى" عالٍ جداً " بوسط حسابيّ من (٤,٢١ فأكثر)، وقد احتلت هذه العبارات الترتيب الأول إلى السادس، حيث احتلت عبارة " أساعد الحالات على أداء أدوارهم الأسريّة " المرتبة الأولى بوسط حسابيّ (٤,٦٩)، وانحراف معياريّ (٠,٥١)، في حين جاءت العبارة "أعمل على تحسين علاقة الحالات بأفراد أسرهم " في المرتبة الثانية بوسط حسابيّ (٤,٦٧) وانحراف

معياريّ (٠,٥٢)، كما جاء في المرتبة الثالثة بوسط حسابيّ (٤,٦٥)، وانحراف معياريّ (٠,٥٢) عبارة "تسهم المؤسسة في علاج المشكلات الأسريّة".

وجاءت العبارة " أساعد الحالات على الاندماج في المجتمع بشكل أفضل " في المرتبة الرابعة بوسط حسابيّ (٤,٤٩)، وانحراف معياريّ (٠,٧١)، وفي المرتبة الخامسة بوسط حسابيّ (٤,٤٥)، وانحراف معياريّ (٠,٦٥) جاءت العبارة "أساعد الحالات في تحسين علاقتهم بأصدقائهم"، في حين جاءت العبارة " أنسق مع التخصصات المهنية الأخرى لوضع خطط لتأهيل الحالات " في المرتبة السادسة بوسط حسابيّ (٤,٢٤) ، وانحراف معياريّ (٠,٦٣).

كما جاءت استجاباتهم حول (عبارتين) في المستوى" عالٍ " بوسط حسابيّ من (٣,٤١-٤,٢٠)، وقد احتلت هذه العبارات الترتيب السابع والثامن.

حيث جاءت عبارة "أتعاون مع المؤسسات المجتمعيّة الأخرى بالمجتمع للاستفادة من إمكانياتها." في المرتبة السابعة بوسط حسابيّ (٤,١٦)، وانحراف معياريّ (٠,٩٢)، وفي المرتبة الثامنة جاءت العبارة " توفر المؤسسة للحالات المشاركة في إعداد أهداف البرامج" بوسط حسابيّ (٣,٩٢) ، وانحراف معياريّ (٠,٩١).

جدول رقم (٨) يوضح المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لعبارات الدعم الأدائيّ المقدم لضحايا العنف الأسريّ

م	العبارة	النسب والتكرارات	درجة الدعم					المتوسط	الانحراف المعياريّ	الترتيب	مستوى الدعم
			عالٍ جداً	عالٍ	متوسط	منخفض	منخفض جداً				
١٤	تعمل المؤسسة على إيجاد حلول لمشكلات الضحايا	ك	٢٧	١٥	٥	-	٢	٤,٣٣	٠,٩٧	٣	عالٍ جداً
		%	٥٥,١	٣٠,٦	١٠,٢	-	٤,١				
١٩	تساعد المؤسسة الحالات عندما يواجهون مشكلة مادية	ك	١٠	١٣	١٧	٤	٥	٣,٣٩	١,٢٠	٦	متوسط
		%	٢٠,٤	٢٦,٥	٣٤,٧	٨,٢	١٠,٢				
٢٠	تقدم المؤسسة خدمات متنوعة للحالات	ك	١٩	٢٣	٥	-	٢	٤,٢٠	٠,٧٩	٥	عالٍ
		%	٣٨,٨	٤٦,٩	١٠,٢	-	٤,١				
٢١	أساعد الحالات على تقديم العلاج اللازم	ك	٢٢	٢٤	٣	-	-	٤,٣٩	٠,٦١	٢	عالٍ جداً
		%	٤٤,٩	٤٩,٠	٦,١	-	-				
٢٢	أقدم للحالات الخدمات التي يحتاجون إليها	ك	٢٤	٢٢	١	-	٢	٤,٣٩	٠,٧٣	١	عالٍ جداً
		%	٤٩,٠	٤٤,٩	٢,٠	-	٤,١				
٢٤	أقترح على إدارة المؤسسة توفير برامج جديدة ومتنوعة	ك	٢٢	٢٢	٢	١	٢	٤,٢٤	٠,٩٥	٤	عالٍ جداً
		%	٤٤,٩	٤٤,٩	٤,١	٢,٠	٤,١				
المتوسط العام								٤,١٦	٣,٦٥	عالٍ	

يوضح الجدول السابق وصف الدعم الأدائي المقدم لضحايا العنف الأسريّ، وتبين من بياناته أن المتوسط العام قد بلغ (٤,١٦)، بانحراف معياريّ (٣,٦٥)، وجاءت استجاباتهم حول الدعم الأدائيّ بشكل عام في المستوى" عالٍ".

ووفقًا لاستجابات أفراد العينة على العبارات المكونة لهذا البعد، يتبين أن هناك تفاوتًا في مستوى الدعم الأدائيّ، حيث تراوحت متوسطات استجاباتهم ما بين (٣,٣٩-٤,٣٩)، وقد احتلت هذه العبارات الترتيب من الأول إلى السادس:

حيث جاءت استجاباتهم حول (٤) عبارات في المستوى "عالٍ جداً " بوسط حسابيّ من (٤,٢١ فأكثر)، وقد احتلت هذه العبارات الترتيب الأول إلى الرابع.

حيث احتلت عبارة " أقدم للحالات الخدمات التي يحتاجون إليها " المرتبة الأولى بوسط حسابيّ (٤,٣٩)، وانحراف معياريّ (٠,٧٣)، في حين جاءت العبارة "أساعد الحالات على تقديم العلاج اللازم " في المرتبة الثانية بوسط حسابيّ (٤,٣٩)، وانحراف معياريّ (٠,٦١)، كما جاء في المرتبة الثالثة بوسط حسابيّ (٤,٣٣) ، وانحراف معياريّ (٠,٩٧) عبارة تعمل المؤسسة على إيجاد حلول لمشكلات الضحايا"، كما جاءت عبارة "اقترح على إدارة المؤسسة توفير برامج جديدة ومتنوعة" في المرتبة الرابعة بوسط حسابيّ (٤,٢٤) ، وانحراف معياريّ (٠,٩٥).

ووفقاً لاستجاباتهم جاءت (عبارة) واحدة في المستوى" عالٍ " بوسط حسابيّ من (٣,٤١-٤,٢٠)، حيث جاءت عبارة " تقدم المؤسسة خدمات متنوعة للحالات" في المرتبة الخامسة بوسط حسابيّ (٤,٢٠)، وانحراف معياريّ (٠,٧٩).

كما جاءت استجاباتهم حول (عبارة واحدة) في المستوى "متوسط" بوسط حسابيّ من (٢,٦١-٣,٤٠)، حيث جاءت عبارة "تساعد المؤسسة الحالات عندما يواجهون مشكلة ماديّة" في المرتبة السادسة والأخيرة بوسط حسابيّ (٣,٣٩) ، وانحراف معياريّ (١,٢٠).

٢- النتائج الخاصة بالإجابة عن التساؤل الثاني:

للإجابة عن التساؤل الثاني الذي ينص على: " ما الفئات الأكثر احتياجًا للدعم الاجتماعيّ من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعيّة لضحايا العنف الأسريّ؟" قامت الباحثة بإجراء المعالجة الإحصائيّة الوصفيّة المتمثلة في حساب المتوسطات الحسابيّة، والانحرافات المعياريّة، والترتيب، كما مبين بالجدول الآتي:

جدول رقم (٩) يوضح المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة للفئات الأكثر احتياجاً للدعم الاجتماعيّ

ن =٤٩

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		المتوسط	الانحراف المعياريّ	الترتيب
		ك	٪	ك	٪	ك	٪			
١	الرجال	٣٩	٧٩,٦	١٠	٢٠,٤	-	-	٢,٨٠	٠,٤١	٢
٢	النساء	-	-	٣٤	٦٩,٤	١٥	٣٠,٦	١,٦٩	٠,٤٧	٦
٣	الأطفال	٤٠	٨١,٦	٨	١٦,٣	١	٢,٠	٢,٨٠	٠,٤٦	١
٤	كبار السن	٢٥	٥١,٠	٢٠	٤٠,٨	٤	٨,٢	٢,٤٣	٠,٦٥	٤
٥	ذوي الاحتياجات الخاصة	٢٥	٥١,٠	١٨	٣٦,٧	٦	١٢,٢	٢,٣٩	٠,٧٠	٥
٦	المضطربين نفسياً وعقلياً	٣٧	٧٥,٥	٧	١٤,٣	٥	١٠,٢	٢,٦٥	٠,٦٦	٣

يوضح الجدول السابق وصف لضحايا العنف الأسريّ الأكثر احتياجاً للدعم الاجتماعيّ، حيث جاء الأطفال في المرتبة الأولى بوسط حسابيّ (٢,٨٠) ، وانحراف معياريّ (٠,٤٦)، في حين الرجال في المرتبة الثانية بوسط حسابيّ (٢,٨٠) ، وانحراف معياريّ (٠,٤١)، كما جاء في المرتبة الثالثة بوسط حسابيّ (٢,٦٥) ، وانحراف معياريّ (٠,٦٦) المضطربين نفسياً وعقليًّا، كما جاءت فئة كبار السن في المرتبة الرابعة بوسط حسابيّ (٢,٤٣) ، وانحراف معياريّ (٠,٦٥)، وفي المرتبة الخامسة بوسط حسابيّ (٢,٣٩) ، وانحراف معياريّ (٠,٧٠) جاءت فئة ذوي الاحتياجات الخاصة، وأخيراً في المرتبة السادسة والأخيرة بوسط حسابيّ (١,٦٩) ، وانحراف معياريّ (٠,٤٧)جاءت فئة النساء.

٣- النتائج الخاصة بالإجابة عن التساؤل الثالث:

للإجابة عن التساؤل الثالث الذي ينص على: " ما أسس تقديم الدعم الاجتماعي من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعيّة لضحايا العنف الأسريّ؟" قامت الباحثة بإجراء المعالجة الإحصائيّة الوصفيّة المتمثلة في حساب المتوسطات الحسابيّة، والانحرافات المعياريّة، والترتيب، كما مبين في الجدول الآتي:

جدول رقم (١٠) يوضح المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لأسس تقديم الدعم الاجتماعيّ لضحايا العنف الأسريّ

ن =٤٩

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
		ك	٪	ك	٪	ك	٪			
١	احترام كرامة الإنسان	٤٨	٩٨,٠	١	٢,٠	-	-	٢,٩٨	٠,١٤	١
٢	المشاركة في وضع حلول لمشكلاتهم	٤٤	٨٩,٨	٥	١٠,٢	-	-	٢,٩٠	٠,٣١	٢
٣	المشاركة المجتمعيّة	٤٢	٨٥,٧	٥	١٠,٢	٢	٤,١	٢,٨٢	٠,٤٩	٥

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
		ك	٪	ك	٪	ك	٪			
٤	المساعدة والمساندة	٤٣	٨٧,٨	٤	٨,٢	٢	٤,١	٢,٨٤	٠,٤٧	٤
٥	الإحساس بالمسؤولية	٤٥	٩١,٨	٤	٨,٢	-	-	٢,٩٢	٠,٢٨	٣
٦	العلاقة المهنيّة	٣٨	٧٧,٦	٩	١٨,٤	٢	٤,١	٢,٧٣	٠,٥٣	٧
٧	العدالة الاجتماعيّة والمساواة	٤٠	٨١,٦	٧	١٤,٣	٢	٤,١	٢,٧٨	٠,٥١	٦
٨	قاعدة المعلومات والبحوث الحديثة	٣٢	٦٥,٣	١٤	٢٨,٦	٣	٦,١	٢,٥٩	٠,٦١	٨

يوضح الجدول السابق وصفياً أسس تقديم الدعم الاجتماعيّ لضحايا العنف الأسريّ، حيث جاء عبارة " احترام كرامة الإنسان" في المرتبة الأولى بوسط حسابيّ (٢,٩٨) ، وانحراف معياريّ (٠,١٤)، وجاءت عبارة " المشاركة في وضع حلول لمشكلاتهم" في المرتبة الثانية بوسط حسابيّ (٢,٩٠) ، وانحراف معياريّ (٠,٣١)، كما جاء في المرتبة الثالثة بوسط حسابيّ (٢,٩٢) ، وانحراف معياري (٠,٢٨) عبارة " الإحساس بالمسؤولية "، كما جاءت عبارة " المساعدة والمساندة " في المرتبة الرابعة بوسط حسابيّ (٢,٨٤) ، وانحراف معياريّ (٠,٤٧)، وفي المرتبة الخامسة بوسط حسابيّ (٢,٨٢) ، وانحراف معياريّ (٠,٤٩) جاءت عبارة " المشاركة المجتمعيّة" ، وفي المرتبة السادسة بوسط حسابيّ (٢,٧٨) وانحراف معياريّ، (٠,٥١) جاءت عبارة " العدالة الاجتماعيّة والمساواة".

كما جاءت عبارة "العلاقة المهنيّة " في المرتبة السابعة بوسط حسابيّ (٢,٧٣) ، وانحراف معياريّ (٠,٥٣)، وأخيرًا جاءت عبارة " قاعدة المعلومات والبحوث الحديثة" في المرتبة الثامنة بوسط حسابيّ (٢,٥٩) ، وانحراف معياريّ (٠,٦١).

٤- النتائج الخاصة بالإجابة عن التساؤل الرابع:

للإجابة عن التساؤل الرابع الذي ينص على: " ما مستوى الدعم الاجتماعيّ من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعيّة لضحايا العنف الأسريّ؟" قامت الباحثة بحساب الوسط الحسابيّ، والانحراف المعياريّ للدعم الاجتماعيّ المقدم لضحايا العنف، كما مبين بالجدول الآتي:

جدول (١١) يوضح المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لمستوى الدعم الاجتماعيّ المقدم لضحايا العنف الأسريّ

م	أبعاد الدعم الاجتماعيّ	المتوسط الحسابيّ	الانحراف المعياريّ	الترتيب	مستوى الدعم
١	الدعم النفسيّ	٤,٥٠	٣,٧٢	٢	عالٍ جداً
٢	الدعم المعرفيّ	٤,٥٧	٢,٧٢	١	عالٍ جداً
٣	الدعم المجتمعيّ	٤,٤١	٣,٥٥	٣	عالٍ جداً
٤	الدعم الأدائيّ	٤,١٦	٣,٦٥	٤	عالٍ
الدعم الاجتماعيّ (المقياس ككل)		٤,٤٢	٠,٢٨	مستوى الدعم الاجتماعيّ	
				عالٍ جداً	

يتضح من الجدول السابق وصفياً مستوى الدعم الاجتماعيّ المقدم لضحايا العنف الأسريّ، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابيّ للدعم الاجتماعيّ (٤,٤٢)، بانحراف معياريّ (٠,٢٨)، وجاء مستوى الدعم بشكل عام في المستوى "عالٍ جداً".

حيث جاء مستوى "الدعم المعرفيّ" في "المرتبة الأولى بدرجة استجابة "عالٍ جداً" بمتوسط حسابيّ (٤,٥٧)، وانحراف معياريّ (٢,٧٢) في حين جاء مستوى " الدعم النفسيّ" في "المرتبة الثانية" بدرجة استجابة "عالٍ جداً" بمتوسط حسابيّ (٤,٥٠)، وانحراف معياريّ (٣,٧٢).

كما جاء مستوى " الدعم المجتمعيّ" في "المرتبة الثالثة" بدرجة استجابة "عالٍ جداً" بمتوسط حسابي (٤,٤١)، وانحراف معياريّ (٣,٥٥) وفى المرتبة الرابعة جاء مستوى " الدعم الأدائيّ" بدرجة استجابة "عالٍ" بمتوسط حسابيّ (٤,١٦)، وانحراف معياريّ (٣,٦٥).

- تصور مقترح للعلاج القصير من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعيّة لتحقيق الدعم الاجتماعيّ لضحايا العنف الأسريّ:

بناء على الدراسة الميدانيّة التي أجرتها الباحثة، والتي تمت من خلال إرسال الاستبانة الإلكترونيّ لعدد (٤٩) من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين مع حالات العنف الأسريّ وفضلاً عن النتائج التي حاولت الباحثة رصدها والاستناد إليها ، وذلك للوصول إلى تصور علمي مقترح بشأن تقديم الدعم الاجتماعيّ (المجتمعيّ، والأدائيّ ، والمعرفيّ، والنفسي) لضحايا العنف الأسريّ بناء على ما يعتمد علية منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعيّة، وفيما يلي نستعرض مجموعة من :

المحكات التي تم الاستعانة بها لوضع التصور المقترح في ضوئها :

١- المسلمات التي ينطلق منها التصور المقترح :

- ضحايا العنف الأسريّ، وأسرهم هو محور لتغير.
- لابد من تحديد الأهداف التي تسعى الباحثة إلى تحقيق الدعم الاجتماعيّ (المجتمعيّ ، والأدائيّ، والمعرفيّ ، والنفسيّ) لضحايا العنف الأسريّ .
- التعاقد مع ضحايا العنف الأسريّ لتحقيق الدعم الاجتماعيّ (المجتمعيّ، والأدائيّ، والمعرفيّ ، والنفسيّ) لضحايا العنف الأسريّ .
- التواصل المستمر مع ضحايا العنف الأسريّ للتأكد من سلامتهم (من جميع النواحي).
- التأكيد على أهمية أدوار الأخصائيّ الاجتماعيّ للتخفيف من الأضرار، والآثار العنف الأسريّ، والتخفيف من حدة الأزمة، والعمل على بث روح الطمأنينة لضحايا العنف الأسريّ وأسرهم .
- التدخل في بيئة المؤسسة بصورة تضمن تحقيق الدعم الاجتماعيّ (المجتمعيّ، والأدائيّ، والمعرفيّ، والنفسيّ) لضحايا العنف الأسريّ .
- الاتجاهات التي يمكن تغييرها وتدعيمها وتعديلها لضحايا العنف الأسريّ وأسرهم .
- الاهتمام بتقديم الدعم الاجتماعيّ وتحقيقه لكافة أفراد المجتمع، والتركيز على الفئات الأكثر احتياجًا .

٢- أهداف التصور المقترح :

- يهدف التصور المقترح إلى تحقيق الدعم الاجتماعيّ (المجتمعيّ، والأدائيّ، والمعرفيّ، والنفسيّ) لضحايا العنف الأسريّ، وأسرهم .
- تفعيل دور الأخصائيّ الاجتماعيّ مع ضحايا العنف الأسريّ وأسرهم.

٣- الأسس التي يقوم عليها التصور المقترح :

- الاستفادة من النتائج التي أجمعت عليها البحوث والدراسات السابقة، والتي أجريت على ضحايا العنف الأسريّ وأسرهم.
- الاستفادة من الإطار النظريّ لمجال الأسرة والطفولة من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعيّة .
- النتائج الميدانيّة التي طرحت من خلال الدراسة الراهنة، وما توصلت إليه من نتائج لتساؤلات الدراسة، وكذلك الدراسات السابقة .
- المنطلقات النظريّة التي يقوم عليها التصور المقترح للعلاج القصير من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعيّة يعتمد على مجموعة من الأسس النظريّة، والمداخل العلميّة المستمدة من العلوم الاجتماعيّة، ومثال لذلك :(نظرية الأنساق العامة، ونموذج الجسر، ومدخل التدخل في الأزمات، ومدخل حل المشكلة، ومدخل التركيز على الحل، ومدخل العلاج المعرفيّ السلوكيّ، ومدخل التأهل الوقائيّ).

٤- الاستراتيجيات المستخدمة لتحقيق التصور المقترح :

- إعادة البناء المعرفيّ (المعرفيّ السلوكيّ).
- استعادة التوازن (الأزمة).
- استثناء الأوقات التي لا تحدث فيها المشكلة (التركيز على الحل).
- تغيير الاتجاهات (المعرفيّ).
- التشبيك والاتصال (الجسر).
- استراتيجية التدخل مع البيئة.
- توجيه النجاح (التركيز على الحل).
- التمكين والتدعيم والتعزيز.
- سؤال المعجزة (التركيز على الحل) .
- استثمار الموارد وتوزيع الأدوار .
- الاقناع، و المشاركة .

٥- المهارات المستخدمة في تحقيق التصور المقترح :

(المهارة في تكوين العلاقة المهنيّة، ومهارة في التعاقد، و المهارة في صياغة الأهداف، ومهارة الإقناع، ومهارة الاتصال والتواصل الفعال، ومهارات التحليليّة، ووالمهارات التفاعليّة، ومهارة إدارة الأزمة، ومهارة المشاركة، و مهارة فهم واستخدام وظيفة المؤسسة ، ومهارة تقدير الاحتياجات).

٦- **الأدوار المهنيّة للأخصائيّ الاجتماعيّ المستخدمة لتحقيق التصور المقترح :**

(الممكن – كمصدر معلومات – كوسيط – كمقدم للتسهيلات – الخبير –المخطط – وقائيّ ومعالج – المنسق – المفاوض– المدافع – المستشار –الإداري– المنشط).

٧- **الأدوات المهنيّة المستخدمة في تحقيق التصور المقترح :**

(التوجيه– المناقشة – الحوار – التوضيح والتفسير –تدعيم العلاقات –التعلم – التعاون – تعزيز الاتصال –العمل المشترك –المقابلة).

٨- **الأنساق التي يتعامل معها التصور المقترح :**

- نسق الهدف (ضحايا العنف الأسريّ وأسرهم– وفريق العمل).
- نسق العميل (ضحايا العنف الأسريّ وأسرهم كأفراد وكجماعات).
- نسق محدث التغيير (الممارس المهنيّ بالمؤسسات المعنية).
- نسق العمل (كل ما يتعاون مع الممارسين المهنيين لتقديم الدعم الاجتماعيّ (المجتمعيّ – الأدائي – المعرفيّ – النفسيّ) لضحايا العنف الأسريّ وأسرهم.

٩- **المستويات التي يتعامل معها لتحقيق التصور المقترح:**

- مستوى الميكرو Micro (ضحايا العنف الأسريّ).
- مستوى الميزو Mezzo (جماعات ضحايا العنف الأسريّ ـ أسرهم)
- مستوى الماكرو MACRO (التشبيك بين المؤسسات الحكوميّة، ومؤسسات المجتمع المدنيّ، ومؤسسات الخدمية المختلفة التي تقدم الدعم الاجتماعيّ ضحايا العنف الأسريّ بكافة صورة في مجال الوقاية، والتوعية من العنف الأسريّ .

المراجع العربية

- ابن منظور (١٩٥٦م): لسان العرب ، دار بيروت للطباعة والنشر.
- أبو شامة ، عبد المحمود عباس ؛ و البشري ، محمد الأمين (١٤٢٦هـ): العنف الأسريّ في ظل العولمة ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنيّة ، مركز الدراسات والبحوث.
- أبو النصر، مدحت محمد(٢٠١٦م):الاتجاهات الحديثة في رعاية وتأهيل متحدي الإعاقة ،الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعيّ.
- إبراهيم ،باسم بكري(٢٠١٩م): الاتجاهات المعاصرة في الخدمة الاجتماعيّة ،ط١،مكتبة الرشد.
- برقاوي، خالد بن يوسف (٢٠٠٧م): العنف الأسريّ وإسهامات الخدمة الاجتماعيّة في التصدي له: دراسة نظرية تحليلية ،كليّة الخدمة الاجتماعيّة ،ع٢٢،ج١،جامعة حلوان،٣٢٣-٣٤٦.
- حامد ، فضل محمد أحمد ؛ و الطنبولي ، عزة محمد محمود (٢٠٢٠م): تصور مقترح من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعيّة للتخفيف من حدة الضغوط الحياتيّة لأبناء السجينات الغارمات ، بحث منشور في مجلة الدراسات في الخدمة الاجتماعيّة والعلوم الإنسانية ، ع٤٩ ، مج١ ،كليّة الخدمة الاجتماعيّة ، جامعة حلوان.
- حبيب ، جمال شحاتة (٢٠٠٩م): الممارسة العامة منظور حديث في الخدمة الاجتماعيّة ، المكتب الجامعيّ الحديث.
- حسين ، فايد علي (٢٠٠٩م): دراسات الصحة النفسيّة ، ط٢ ،المكتب الجامعيّ الحديث.
- حلمي ، كاميليا (٢٠٠٥م): دور القيم في مواجهه العنف الأسريّ ، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر مواجهة ظاهرة العنف الأسريّ بالدول العربيّة الواقع والمأمول.
- حواشين، مفيد نجيب؛ وإبراهيم ، جواد سامي موسى (٢٠١٨م):التعبير الانفعاليّ والدعم الاجتماعيّ المدرك وعلاقتهما بالإدمان على الفيسبوك ، بحث منشور مجلة العلوم التربوية ، ع٤،ج٢،جامعة عمان الأهليّة.
- زكريا ، ميس صبيح خليل (٢٠١٩م): العنف الزواجيّ الأسباب و المظاهر ، بحث منشور مجلة البحث العلميّ في الآداب ، ع٢٠ ، ج٣ ، كلية البنات ، جامعة عين شمس.
- السكري ، أحمد شفيق (١٩٩٩م): قاموس الخدمة الاجتماعيّة ، دار المعرفة الجامعيّة.
- السوالقة ، رولا عودة (٢٠١٦م): المساندة الاجتماعيّة للفتيات القاصرات المساء إليهن جنسياً ،بحث منشور بمجلة دراسات العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة ، مج٤٣،ملحق،الجامعة الأردنيّة.
- طشطوش ، رامي عبدالله (٢٠١٥م): الرضاء عن الحياة والدعم الاجتماعيّ المدرك والعلاقة بينهما لدى عينة من مريضات سرطان الثدي ، بحث منشور بمجلة الأردنية للعلوم التربويّة.
- عبد السند ، سرية جادالله ؛واخرون (٢٠١٤م): الخدمة الاجتماعيّة في المجال الطبي ورعاية المعاقين ، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعيّ ، جامعة حلوان.
- عبد اللطيف ، رشاد احمد (٢٠٠٥م): الادوار والمسؤوليات والمداخل المهنيّة لمواجهة العنف الأسريّ ، المؤتمر العربي الإقليميّ لحماية الأسرة من العنف.
- عبد الودود، رجاء محمد (٢٠١٢م): العنف الأسريّ ضد المرأة المصرية، مجلة فكر وإبداع، ج٦٦، مينا.
- علي ، ماهر أبو المعاطي (٢٠٠٩م): نماذج ومهارات التدخل المهنيّ في الخدمة الاجتماعيّة ، نور الإيمان للطباعة.
- علي، ماهر أبو المعاطي (٢٠١٤م): الاتجاهات الحديثة في الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعيّة ، المكتب الجامعيّ الحديث.
- الفقي ، أمال إبراهيم (٢٠١٦م): فاعلية العلاج بالتقبل والالتزام في تنمية المرونة النفسيّة لدى أمهات أطفال الأوتيزم ، بح منشور مجله الإرشاد النفسيّ ، ع٤٧ ، مج٢، مركز الإرشاد النفسيّ جامعة عين شمس.

- الفقي ، مصطفى محمد أحمد (٢٠١٩م): الاتجاهات الحديثة في خدمة الفرد للحد من مشكلة العنف الأسريّ – دراسة تحليليّة ، مجلة الخدمة الاجتماعيّة ، مج ٣ ، ع٦١، الجمعية المصريّة للأخصائيين الاجتماعيين.
- القواسمة ، عاصم عادل طاهر (٢٠١٥م): فاعلية برنامج إرشادي جمعي مبني على العلاج المتمركز حول الحل في تنمية الدافعيّة لدى طلبة الصف العاشر في مدارس الخليل الحكومية ، رسالة ماجستير منشورة ، كليّة العلوم التربويّة ، جامعة القدس.
- كاتبي ، محمد عزت عربيّ (٢٠١٢م): العنف الأسريّ الموجهة نحو الأبناء وعلاقتها بالوحدة النفسيّة ، مجلة جامعة دمشق ، مج٢٨ ، ع١ ، جامعة دمشق.
- محمد ، علاء عبد العظيم سليمان (٢٠١٦م): التدخل المهني بطريقة خدمة الفرد للتخفيف من حدة المشكلات المرتبطة باضطراب القلق الاجتماعيّ لدى عينة من الطلاب المراهقين بحث منشور بمجلة كليّة التربية ، ع٧٠ ، ج٣ ، جامعة الأزهر.
- المعاقبة ، نصر فياض (٢٠١٨م): الآثار النفسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة للعنف الأسريّ ضد المرأة في المجتمع الأردني ، بحث منشور المجلة العربيّة للعلوم الاجتماعيّة ، ع١٤ ، ج٢، المؤسسة العربيّة للاستشارات العلميّة و تنمية الموارد البشريّة .
- مرسي ، أحمد زكي محمد (٢٠٢٠م): تصور مقترح من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعيّة لتحقيق الدعم الاجتماعيّ للمتعافين من فايروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) ، مجلة كلية الخدمة الاجتماعيّة للدراسات و البحوث الاجتماعية ، مج٢٠ ، ع٢٠ ، جامعة الفيوم.
- الهلول ، إسماعيل ؛و المحيسن، عون (٢٠١٣م):المساندة الاجتماعيّة وعلاقتها بالرضا عن الحياة والصلابة النفسيّة لدى المرأة الفلسطينيّة فاقدة الزوج ، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانيّة) ، مج ، ع١١.

المراجع الاجنبية:

- Asch, A & Mudrick.NR(2008):Brief therapie ,Encyclopedia of social work ,oxford university press,20Ed,vol 1.
- Aznar ,M (2004):the impact of Domestic violence on the health of abused woman, psicothema 16(3):397-401.
- Davies, C: Violence and its Causes, Fa-Press, 1999.
- Garthwait , Cynthia (2005) : The Social Work Practicum –Aguide and Work book for student , pearson Education, ٣th edInc.
- Hoyt, M. F. (1995). Brief therapy and managed care .Readings for contemporary practice, Jossi – Bass.
- Joseph, Poirier G,: Violence in the family : Including Lethal outcome , Forensic Psychology and neuropsychology for criminal and civil cases ,(Ed)2008, pp 169-205.
- Kruge & et al: Study of Violent behavior, Diss-Abst-Inter, 2002.
- Malcolm Payne: Social care in the community, 1986.
- Wells, R.A.& Gianetti, V.J.(Eds.). (1990). Handbook of the I brief psychotherapies. Plenum press.

تنمية قدرات ضحايا العنف الأسري
في ضوء التجارب الوطنية والدولية

أ. انجود محمد زايد آل مجحود.
جامعة أم القرى. ومفتش نساء بمكتب الزواج
بالعاصمة المقدسة وزارة الداخلية.

أولاً: **مشكلة البحث**.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه الغر الميامين ومن اهتدى بهداهم إلى يوم الدين. أما بعد:

احتل موضوع العنف ضد المرأة مكانة بارزة على الصعيد الدوليّ، حيث سعت الجهود والمبادرات والاتفاقيات إلى العمل على تحقيق العدالة والمساواة بين الرجل والمرأة، والاعتراف بحقوق المرأة ومناهضة كافة أشكال العنف ضدها. (دليل الرعاية الصحيّة لحالات العنف الأسري ضد المرأة).

ويعدُّ العنف الأسريّ على غرار بقية أنواع العنف – أكثر خطورة على الفرد والمجتمع، وتكمن خطورته في أنه ليس كغيره من أشكال العنف ذات الآثار المباشرة تظهر في إطار علاقات الصراع بين السلطة، وبين الجماعات السياسيّة والدينيّة، بل إن آثاره المباشرة المترتبة عن علاقات القوة غير المتكافئة داخل الأسرة غالبًا ما تحدث خللا في نسق القيم، واهتزازا في نمط الشخصيّة خاصة عند الأطفال مما يؤدي في النهاية وعلى الأمد البعيد إلى خلق أشكال سلبية من العلاقات والسلوك وأنماط من الشخصية المهتزة نفسيًّا وعصبيًّا، وهذا كفيل في حد ذاته بإعادة إنتاج العنف داخل الأسرة والمجتمع . (حمزاوي ، ٢٠١٢ م، ص....)

كما تعد هذه الظاهرة من أهم معوقات مشاركة المرأة في التنمية، نظرا إلى ما يترتب عليها من آثار اجتماعيّة ونفسيّة مدمرة للمرأة ، لذا ظهر الاهتمام بقضايا المرأة عالميًّا وإقليميًّا ومحليًّا، لأنه أصبح من المؤكد عدم قدرة أي مجتمع على النهوض، وتحقيق التنمية مع إضعاف نصفه بل إن المرأة تمثل النصف الأفضل من المنظور التنمويّ، فالمرأة وإن كانت تمثل حوالي نصف المجتمع من حيث العدد، فهي أكبر من ذلك بكثير من حيث الكيف؛ لأنه العامل الأساسي في تربية النصف الآخر(فالأم مدرسة إذا أعددتها أعددت شعبًا طيب الأعراق) ، لذا فمشاركة المرأة في التنمية يعد أحد المؤشرات التي يقاس عليها تقدم الأمم ونهوضها، ومن المؤشرات المهمة في ترتيب الدول في أدلة التنمية البشريّة المختلفة .

وترتبط ظاهرة العنف ضد المرأة في المجتمع السعوديّ بالعادات والتقاليد المتوارثة التي تفرق إلى حد كبير بين الرجل والمرأة، وعادة ما تضع المرأة في أدنى درجة، ومن ثم تكون المرأة هدفًا مباشرًا لتسلط الرجل،

أو هدفا غير مباشر من خلال ممارسته العنف ضدها بشقيه الماديّ والرمزيّ انتقامًا من أشياء أخرى لا علاقة لها بالمرأة موضوع العنف . (عبد المجيد ،٢٠١٥ م، ص ١٢٢)

وقد تكون المرأة أكثر تعرضًا من الرجل للعنف لعدة أسباب منها : (مكي ، رجاء وعجم ، سامي ، ٢٠٠٨م، ٤٣)

ـ القيم الاجتماعيّة والثقافيّة السائدة (سيادة القيم الذكورية، ونظرة المجتمع إلى القوة والعدوانيّة).

ـ التربية الاجتماعيّة التي تخلق لدى المرأة وعيًا زائفًا بذاتها باعتبارها الجنس الأدنى، والأضعف وعليه فوجودها لا يتحقق إلا بالرجل ومن خلاله.

ــ الأنظمة الاقتصاديّة والقانونيّة بحيث تغيب القوانين الخاصة بالعنف المنزليّ، وتميّز القوانين المرعية الإجراء (القوانين الجزائيّة، وقوانين الأحوال الشخصيّة) في الحقوق والواجبات من بين الرجل والمرأة (كالتقسيم في عمل المرأة والرجل).

ـ المؤسسات المجتمعيّة، وغياب الخدمات الاجتماعيّة الداعمة لضحايا العنف كدور الحماية للنساء والأطفال، وقلة مراكز الاستماع، والإرشاد النفسيّ والقانونيّ.

ـ تأثير المحيط الاجتماعيّ غياب الروادع الاجتماعيّة في حال كان المحيط المباشر (العائلة الممتدة، الجيران ، الأصدقاء) يبيح العنف ضد المرأة، أو يشجع عليه .

ـ العوامل النفسيّة، والاضطرابات العقليّة؛ كالنقص في مهارات التواصل، أو تبني الأوليات الدفاعيّة؛ كالتعويض، والإسقاط وقد تصل أحيانا إلى الإصابة بالاضطرابات، أو الأمراض العقليّة .

ولقد تعددت أسباب العنف الأسريّ وسط العديد من النظريات العلميّة التي حاولت أن تجد تفسيرًا لهذه الظاهرة داخل الأسرة، إذ يرى بعضهم أن معظم النظم تعطي الزوج الحق في التصرف في شؤون الأسرة مما يخوّل له حق استعمال كل سبل العنف داخل الأسرة ، وقد تعددت مدارس تفسير الظاهرة وسط الأشخاص الذين لديهم ميل للاعتداء، واستعمال القوة إذ يؤكد بعضهم منها أن العدوان لا تحركه إلا دوافع غريزية، وأن الشخص يعبر عن عدوانه، كلما تعرض إلى نوع من الإحباط، ويصبح ردة فعل آليًّا هو العنف، وهذا أقرب إلى مدرسة التحليل النفسيّ المنسوب إلى فرويد بينما يذهب بعضهم إلى أن كل شكل من أشكال العنف تسبقه حالة عدوان يكون مسبوقا بحالة إحباط ، وعموما يمكن تصنيف أسباب العنف الأسريّ إلى أسباب نفسيّة ، وأسباب ذاتيّة ، وأسباب اجتماعيّة، وأسباب ثقافيّة . (حمزاوي ، سهي ، ٢٠١٢م، ص) ، كما أشارت دراسة (الرديعان ، خالد عمر، ٢٠٠٨م، ص) إلى أن من أسباب العنف تمسك المرأة برأيها، وكثرة متطلباتها الماديّة، وعدم طاعة الزوج أو الولي، وبسبب الفروق الفردية بين الجنسين، وسيادة منظومة قيم اجتماعيّة يظهر العنف ضد المرأة إضافة إلى ضعف أنظمة الحماية، وصعوبة وصول الضحايا إلى الأجهزة الضبطية، وعدم توفر مراكز إرشاد أسريّ، وإحجام المرأة عن طلب المساعدة ممن حولها ، كما أوضحت دراسة (عمران ، منال ، ٢٠٠٥م) إلى أن أهم أسباب انتشار جرائم العنف الأسريّ ضد المرأة من حيث الأهمية هي العوامل الاقتصاديّة، وتتمثل في الضغوط الحياتيّة الظروف الاقتصاديّة الخانقة، وتطلعات

المرأة الاقتصاديّة ونزعتها الإسرافيّة في الاستهلاك ، يليها العوامل الاجتماعيّة، فالخلافات الأسريّة، وإصرار المرأة على طلب الطلاق، وأخيرًا العوامل الثقافيّة كثالث أهم العوامل المؤديّة إلى ارتكاب جرائم العنف الأسري وحدوثها ضد المرأة، وفي مقدمتها بعض الأفكار والتقاليد المرتبطة بطبيعة المرأة ومكانتها في المجتمع ، كما أوضحت دراسة جليندا وآخرون ٢٠٠٨م أن العنف الموجه ضد المرأة يأتي من أقرب الأشخاص، كالزوج، والأبناء، ثم الأطراف الأخرى ، وأن العنف يكون بسبب فقدان الضبط، وعدم إشباع الحاجة إلى الاستقلال، و بسبب الخوف والتهديد، وعدم تقدير الذات .

ومن الأسباب التي تدفع النساء إلى لاستمرار في علاقة عنيفة؛ حيث يمارس العنف الزوجيّ ما يلي: (مكي ، رجاء وعجم ، سامي ، ٢٠٠٨ م)

- الخجل من وضعهن يدفعهن إلى نكران العنف .
- الخوف من ردود فعل الزوج المعنف خوف الضحية من الإقدام على فعل قد يضاعف من خطورة الوضع .
- الخوف من أن تصبح مهجورة معزولة الخوف من نبذ أسرتها الأصليّة لها في حالة اتخاذها قرار مماثل .
- الخوف من النبذ المجتمعيّ .
- العزلة الاجتماعيّة التي تعيش في إطارها / نقص الدعم أو غيابه.
- التبعية الاقتصاديّة للزوج .
- التبعية النفسيّة، واعتقاد المرأة بأنه لا يمكنها إعادة بناء حياتها.

هذا وتشهد الأسرة السعوديّة الكثير من مظاهر العنف ضد المرأة سواء كان عنفًا رمزيًّا، أو ماديًّا مباشرًا ، حيث أوضحت نتائج دراسة (عبد المجيد ، محمد سعيد ، ٢٠١٥م، ص ١٢١) أن الغالبية العظمى من النساء تعرضن لأشكال العنف المختلفة خاصة العنف اللفظيّ داخل نطاق الأسرة سواء من قبل الأب، أو الزوج، أو الأخ، وأيضًا تعرضت غالبية النساء للعنف بدون وجود مبرر، أو سبب مقنع لهذا العنف ، كما أوضحت دراسة (الغانم ، كلثم علي الغانم ، ٢٠١٠م) أهم خصائص ضحايا العنف الأسريّ بوصفها وسيلة للكشف المبكر عن الضحايا، ومنها : أن معظم ضحايا العنف الأسريّ من النساء (الزوجات) والأطفال ، والمعتدي يكون الذكر في الأسرة (الزوج – الأب – الأخ) ، صغر سن الضحية (الزوجات شابات) ، و أن الضرب نمط الاعتداء الشائع .

هذا والخدمة الاجتماعيّة باعتبارها مهنة إنسانيّة تعمل على مساعدة الأفراد، والجماعات والمجتمعات، ومواجهة الظواهر، والمشكلات المجتمعيّة، ومنها العنف الأسريّ، فهي تحاول مواجهة تلك الظاهرة من خلال بيان تأثيراتها السلبيّة علي جميع أفراد المجتمع، وخاصة النساء ضحايا العنف الأسريّ من ناحية، والعمل على تنمية قدراتهم وإمكانيتهم المتنوعة، والاستفادة منها في عملية التنمية من ناحية أخرى .

وعليه أصبح من الأهمية تناول هذه الظاهرة بعناية أكبر باعتبارها ظاهرة ذات تأثير بالغ على استقرار المجتمع وتكوينه لما تتضمنه من آثار نفسيّة واجتماعيّة بالإضافة إلى آثار اقتصاديّة . خاصة أن الأسرة هي أول خليّة اجتماعيّة تتولى الفرد بالرعاية والحماية، فإذا ما صلحت صلح المجتمع كله، ولذا لابد من تضافر كافة المهن والتخصصات الإنسانيّة للحفاظ على هذا الكيان الأسريّ متماسكًا . (عبد العزيز ، عزة عبد الجليل ، ٢٠١١م، ص ١٦٨٧) ، كذلك من الأهمية الوقوف على عدد من التجارب الوطنيّة والدوليّة في تنمية قدرات النساء ضحايا العنف الأسريّ ، حتي يمكن الاستفادة منها في المجتمع السعوديّ.

هذا وتبقى إشكاليّة العنف الأسريّ هي إشكاليّة التنسيق بين المنظمات (منظمات المجتمع المدنيّ) التي تهتم بمواجهته، ما لم تتفق و تتوافق فيما بينها، وضمن تبادل آلية يمكن من خلالها توافر فهم مشترك بموضوع العنف الأسريّ .

وقد يكون من الصعب حصر الآثار التي يتركها العنف على المرأة، وذلك لأن المظاهر التي يأخذها هذا الجانب كثيرة و متعددة، ومع ذلك نستطيع أن نضع أهم الآثار وأكثرها وضوحًا، و بروزًا على صحة المرأة النفسيّة والعقليّة (هذا بالطبع لا يعني أن المرأة تتعرض لها جميعًا، بل قد تتعرض لواحد من هذه المظاهر حسب درجة العنف الممارس ضدها) ومن هذه الآثار : (مكي ، رجاء وعجم ، سامي ، ٢٠٠٨م، ص ٤٦).

- فقدان المرأة لثقتها بنفسها، وكذلك احترامها لنفسها.
- شعور المرأة بالذنب إزاء الأعمال التي تقوم بها.
- احساسها بالاتكالية، والاعتماديّة على الرجل .
- إحساسها بالعجز.
- شعورها بالإحباط والكآبة .
- احساسها بالإذلال والمهانة.
- عدم الشعور بالاطمئنان، والسلام النفسيّ والعقليّ.
- اضطراب في الصحة النفسيّة .
- فقدانها الإحساس بالمبادرة، و اتخاذ القرار.

ولا شك أن هذه الآثار النفسية، أو بعضها تفضي إلى أمراض نفسيّة أو نفسيّة – جسديّة متنوعة كفقدان الشهيّة، واضطراب الدورة الدمويّة، واضطراب المعدة، و آلام وأوجاع، وصداع في الرأس ... إلخ . فعند تعرض النساء إلى العنف الأسريّ تصبح المرأة ضحية، وتتعرض إلى ما يعرف باضطراب ضغوط أو كرب ما بعد الصدمة Post-traumatic stress disorder ويعد العنف الأسريّ هنا أحد الحوادث الصدميّة لما له آثار سلبيّة على المكونات الذاتيّة لشخصيّة المرأة على المستوى الجسميّ والنفسيّ والعقليّ والاجتماعيّ، بالإضافة إلى آثار سلبيّة على الجوانب البيئيّة المحيطة بالمرأة.

وتري الباحثة أن من أهم الآثار السلبيّة للعنف الأسريّ هو التأثير على قدرات النساء كضحايا للعنف الأسريّ، حيث يعد ضعف القدرات هنا أحد معوقات برامج التدخل المهني في الخدمة الاجتماعيّة للحد من

العنف الأسريّ. حيث يشير مفهوم القدرات إلى أنه أفضل مستوى يحتمل أن يصل إليه الفرد في عمله إذا ما حصل على أنسب تدريب أو تعليم، وقد تكون قدرة عقليّة أو قدرة يدويّة، أو قدرة مهنيّة . (بدوي ، أحمد ذكي ، ١٩٩٣م ، ص ٥٠) .

كما تتصور الباحثة أن تنمية القدرات على مستوى النساء ضحايا العنف الأسريّ يشير إلى تنمية المعارف ، والقيم والمهارات التي تساعدها على أداء مهامها وأدوارها الاجتماعيّة بكفاءة وفاعليّة، وقد يتم ذلك من خلال التعليم والتدريب، حيث أكدت دراسة (ديمو وآخرون ١٩٨٧م) على اهمية تنمية قيم الدعم والاتصال والمشاركة من قبل الوالدين، وأنها تؤثر بصورة إيجابيّة في تقدير الذات لدى الأبناء، مما يظهر أهمية تنمية الحب والاتصال والمشاركة كأسلوب للتعامل بين الآباء والأبناء ، وأكدت على ذلك دراسة (شوكت، محمد ، ١٩٩٣م) حيث أشارت إلى أهمية معرفة أساليب المعاملة الوالدية القائمة على الديمقراطية والاستقلال ، والبعيدة عن التسلط والاتكال، أو الاعتماد الزائد على الأب والأم . ومن الأهمية أيضا الإشارة إلى بعض الموضوعات التي يجب التركيز عليها عند تنمية قدرات النساء ضحايا العنف الأسريّ، ومنها موضوعات خاصة بتدريب المرأة المعنفة على أساليب المعاملة الزوجيّة وفقا لأسس علمية ، وتوجيه المرأة المعنفة إلى مؤسسات المجتمع الإنتاجيّة، والتي تحقق لها الاستقلال الماديّ ، وتدريب المرأة المعنفة على كيفية التعامل مع المشكلات الأسريّة . (عبد العزيز ، عزة عبد الجليل ، ٢٠١١م، ص ١٦٨٩).

وبناء على ما تقدم تتحدد قضية البحث الحاليّ في سؤال مؤداه " كيف يمكن الاستفادة من التجارب الوطنيّة والدوليّة في تنمية قدرات النساء ضحايا العنف الأسريّ في المجتمع السعوديّ ؟

ثانياً: أهداف البحث .

١- الوقوف على نماذج من التجارب الوطنيّة والدوليّة في تنمية قدرات النساء ضحايا العنف الأسريّ.
٢- تحديد أوجه الاستفادة من التجارب الوطنيّة والدوليّة في تنمية قدرات ضحايا العنف الأسريّ في المجتمع السعوديّ .
٣- محاولة التوصل إلى مجموعة من المقترحات التي يمكن أن تسهم في تنمية قدرات النساء ضحايا العنف الأسريّ في المجتمع السعوديّ .

ثالثاً: تساؤلات البحث.

١- ما التجارب الوطنيّة والدوليّة في تنمية قدرات النساء ضحايا العنف الأسريّ ؟
٢- ما أوجه الاستفادة من التجارب الوطنيّة والدوليّة في تنمية قدرات النساء ضحايا العنف الأسريّ في المجتمع السعوديّ .
٣- ما أهم المقترحات التي يمكن أن تسهم في تنمية قدرات النساء ضحايا العنف الأسريّ في المجتمع السعوديّ .

رابعاً: التوجهات النظريّة.

سوف تعتمد الباحثة في الدراسة الحاليّة على مجموعة من المفاهيم تعد بمثابة التوجهات النظريّة للدراسة، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

١ / مفهوم القدرات :

اختلف الباحثون فيما بينهم في وضع تعريف محدد للقدرات، فمنهم من عرفها بأنها: قدرة الفرد على نقل المعرفة الكامنة داخله، وإنتاج معرفة جديدة تظهر بصورة منتجات وعمليات فيها نوع من الجدة والتفرد. في حين أشار بعضهم إلى أن القدرة هي مهارة من مهارات التفكير الإبداعيّ تجعل الفرد أكثر حسًا للمشكلات، وجوانب النقص والتغيرات في مجال المعرفة والبحث عن الحلول، والتنبؤ وصياغة الفرضيات، واختبارها وتعديلها من أجل التوصل إلى نتائج جديدة يستطيع الفرد نقلها إلى الآخرين . (إسماعيل ، نهلة حامد ، ٢٠٢٠م) ، كما تعرف القدرة بأنها: كل ما يستطيع الفرد أداءه في اللحظة الحاضرة من أعمال عقليّة، أو حركيّة سواء كان نتيجة تدريب، أو من دون تدريب، وقد تكون القدرة بسيطة، أو مركبة، أو فطريّة أو مكتسبة . (راجح ، أحمد عزت ، ١٩٩٥م، ص ١٣٦) .

٢ / مفهوم الضحية :

الضحية هي أي شخص يصاب بضرر أو أذى (جسديّ، أو عقليّ)، أو خسارة ماديّة، أو أذى اجتماعيّ آخر، سواء كان هذا الضرر بسبب سلوك، أو جريمة بموجب القانون الدوليّ، أو كان سلوكاً منافياً ومنتهكاً لحقوق الإنسان المعترف بها دولياً. (عباس ، أمل عبد الكريم ، ٢٠١٠م) ، كما تدور الضحية بين المظلومية والظالميّة، ونظريّة المؤامرة، وهي بالأحرى خلل في الهوية، فاللوم لوم غيره يمنحنا الشعور بأننا على حق، ويسهم في إنقاذ اعتبارنا الداخليّ الذاتيّ وهو مفهوم يحاول إسقاط الشعور بالبؤس على الخارج . (مكي ، رجاء وعجم ، سامي ، ٢٠٠٨م) .

٣ / مفهوم العنف الأسريّ :

العنف هو سلوك يؤدي إلى إيذاء شخص بشخص آخر كلاميًّا أو فعليًّا، وهو شيء غير مرغوب فيه لما يؤدي إليه من نتائج سلبيّة فكيف إذا كان هذا الأمر يطول الأسرة التي من المفترض أن يكون المكان الأكثر أمانا وسكينة حيث الزوج والزوجة والأبناء(حمزاوي ، سهي ، ٢٠١٢م)، وعرفت الجمعيّة العامة للأمم المتحدة العنف على أنه اعتداء جسديّ أو معنويّ مقصود من جهة تتمتع بسلطة ماديّة أو معنويّة على جهة أخرى ، وقد تكون هذه الجهة فردًا، أو جماعة، أو طبقة اجتماعيّةر أو دولة تحاول إخضاع طرف آخر في إطار علاقة قوة غير متكافئة اقتصاديًّا، أو اجتماعيًّا أو سياسيًّا مما يتسبب في إحداث أضرار ماديّة أو نفسيّة، أو معنويّة للفرد أو جماعة، أو طبقة اجتماعيّة، أو دولة أخرى . (مكي ، رجاء وعجم ، سامي ، ٢٠٠٨م، ص ٤٣)

والسلوك العدوانيّ هو السلوك الذي يؤدي إلى إلحاق الأذى سواء أكان بالفرد ذاته، أم بالآخرين؛ نتيجة الإحباط أو مواقف الغضب أو المنافسة الزائدة . كما اختلفت التعريفات في تصنيف العدوان : قال بعضهم يصنفه على أنه عدوان مباشر، وعدوان غير مباشر، وعدوان بدنيّ، وعدوان لفظيّ، وعدوان سلبيّ، وعدوان إيجابيّ ، كما أشارت التعريفات إلى نية (القصد) في الإيذاء بطريقة معينة، وكذلك (الهدف) ، كما اشترط بعضهم في السلوك العدوانيّ ضرورة الاستمراريّة والتكرار . وعلى ضوء ذلك يعرف الباحث السلوك العدوانيّ بأنه س لوك يتسم بالأذى أو التدمير، أو الهدم سواء أكان موجهاً ضد الآخرين أم ضد الذات،

وسواء تم التعبير عنه في شكل بدنيّ، أو شكل لفظي، وبشكل مستمر ومتكرر. (ضيدان ، الحميدي محمد ، ٢٠٠٣ م) .

أما العنف الأسريّ فهو كل عنف يقع في إطار العائلة، ومن قبل أحد أفراد العائلة بما له من سلطة، أو ولاية، أو علاقة بالمجني عليه .

وأنواع العنف الأسريّ متعددة نذكر منها سوء المعاملة، أو الإهمال للأطفال وكبار السن ، واستغلال الأطفال خاصة الاستغلال الجنسيّ (اغتصاب – تحرش جنسيّ – البغاء ببعض أنواعه) ويأخذ هذا العنف أشكالا أخرى، وبشكل عام أن العنف الأسريّ يطال فئات النساء والأطفال، وكبار السن . (مكي ، رجاء وعجم ، سامي ، ٢٠٠٨م، ص ٤٢).

كما أن العنف الأسريّ هو السلوك الذي يقوم به أحد أفراد الأسرة دون مبرر مقبول، ويلحق ضررًا ماديًّا، أو معنويّا أو كليهما بفرد آخر الأسرة نفسها، ويعني ذلك بالتحديد الضرب بأنواعه ، وحبس الحريات والحرمان من حاجات أساسيّة والإرغام على القيام بفعل ضد رغبة الفرد، والسب والشتم ، والتسبب في كسر، أو جروح جسديّة أو نفسيّة . (حمزاوي ، سهي ، ٢٠١٢ م)

كما يقصد بالعنف ضد المرأة : كل ممارسة تسلط أو عنف على المرأة في الحياة العامة، أو في الحياة الخاصة، ويهدف إلى تهديدها أو تخويفها، والمس من كرامتها سواء كانت هذه المرأة زوجة، أو ابنة، أو أختًا و سواء أكان هذا العنف معنويًّا، أو جسديًّا، أو جنسيًّا . (عبد المجيد ، محمد سعيد ، ٢٠١٥م، ص ١٢٦).

<u>تعريف العنف الأسريّ ضد المرأة من منظور حقوق الإنسان:</u>

تنامى توجه النظر إلى العنف، وخصوصا العنف ضد المرأة كمسألة حقوق إنسان، وتعريفه على النحو الآتي:

العنف القائم على أساس نوع الجنس، الذي ينال من تمتع المرأة بحقوق الإنسان، والحريات الأساسيّة بموجب القانون الدوليّ العام، أو بمقتضى اتفاقيات محددة لحقوق الإنسان، أو يبطل تمتعها بتلك الحقوق والحريات. إن فهم العنف ضد المرأة باعتباره مسألة حقوق إنسان لا يستثني الجهود الأخرى كجهود التعليم والصحة، والتنمية والعدالة الجنائية، بل إن معالجة العنف ضد المرأة كمسألة حقوق إنسان تشجع استجابة كليّة لا تتجزأ، وتضيف بعدًا من أبعاد حقوق الإنسان إلى عمل مختلف القطاعات، كما تدعو إلى تعزيز وتعجيل المبادرات في كل المجالات لمنع العنف ضد المرأة، والقضاء عليه، بما في ذلك قطاعات العدالة الجنائيّة والصحة والتنمية، والشؤون الإنسانية، وبناء السلام والأمن، وقد قدم الإعلان العالميّ لمناهضة كافة أشكال العنف ضد المرأة تعريفًا شاملا للعنف ضد المرأة على أنه: "أي اعتداء ضد المرأة مبنيّ على أساس الجنس، والذي يتسبب في إحداث إيذاء، أو ألم جسديّ أو جنسيّ، أو نفسيّ للمرأة، ويشمل التهديد بهذا الاعتداء، أو الضغط، أو الحرمان التعسفيّ للحريات سواء حدث في إطار الحياة العامة، أو الخاصة ".(دليل الرعاية الصحيّة لحالات العنف الأسريّ ضد المرأة).

أشكال العنف الأسريّ ضد المرأة:

وتتعدد أشكال العنف الأسريّ، ومنها العنف الجسديّ، والجنسيّ، والنفسيّ الذي يمارس الزوج باتجاه زوجته، والعنف النفسيّ والجسديّ الذي تمارسه الزوجة ضد زوجها، والعنف النفسيّ والجسديّ الذي يمارس ضد أحد أفراد الأسرة . (حمزاوي ، سهي ، ٢٠١٢ م).

خامسا : عرض نماذج من التجارب الوطنيّة و الدوليّة في تنمية قدرات النساء ضحايا العنف الأسريّ .

١ ـ تجربة المملكة العربيّة السعوديّة في تنمية قدرات ضحايا العنف الأسريّ

تتعدد الجهود التي تبذلها المؤسسات الاجتماعيّة المعنية بمواجهة العنف الأسريّ بالمجتمع السعوديّ، ومنها علي سبيل المثال :

لجان الحماية من العنف والإيذاء الأسريّ .

والتي تم إنشاؤها عام ١٤٢٥هـ بتعميم من سعادة وكيل وزارة الصحة للشؤون التنفيذية في كافة المنشآت الصحيّة في مختلف مناطق المملكة العربيّة السعوديّة لمكافحة إساءة معاملة الأطفال والعنف الأسريّ . (عبد العزيز، عزة عبد الجليل ، ٢٠١١م).

اللائحة التنفيذيّة لنظام الحماية من الإيذاء.

حيث صدرت هذه اللائحة بقرار معالي وزير الشؤون الاجتماعيّة عام ١٤٣٥ هـ

وأوضحت اللائحة في مادتها الثانية أنه في سبيل إيجاد بيئة خالية من حالات الإيذاء تقوم وزارة الشؤون الاجتماعيّة بالمملكة باقتراح التدابير الوقائيّة المناسبة للحماية من الإيذاء، وذلك بالتعاون مع الجهات العامة، أو الخاصة ذات العلاقة بالحماية من الإيذاء، والعمل على تنفيذ المناسب منها .

كما أظهرت اللائحة في مادتها الرابعة وجود مركز لتلقي البلاغات حيث يقوم باستقبال البلاغات من كافة مناطق المملكة عن حالات الإيذاء سواء من الأشخاص، أو من الشرطة، أو من غيرها من الجهات العامة أو الخاصة، ويقوم بعد التأكد من هوية المبلغ بتوثيق البلاغ، وحصر مرفقاته وبيانها إن وجدت ولا تقبل البلاغات من مجهولي الهوية . ثم يحيل المركز البلاغ إلى وحدة الحماية الاجتماعيّة المختصة في المنطقة مقر الجهة المبلغ عنها لتتولي مباشرة مهامها تجاه البلاغ . (اللائحة التنفيذية لنظام الحماية من الإيذاء ، ١٤٣٥ هـ).

٢ ـ تجربة جمهورية مصر العربيّة في تنمية قدرات ضحايا العنف الأسريّ .

حيث تنوعت الجهود التي تبذلها مصر في مواجهة العنف الأسريّ ما بين حملات التوعية والاهتمام بالقيم، والأخلاق، واقتراح تشريعات قانونيّة خاصة، تلك التي تطبق على الزوج الذي يمارس العنف ضد زوجته، ومن هذه الجهود عدد من المبادرات التي أطلقها المجلس القوميّ للمرأة، ومنها إنشاء مكتب شكاوي المرأة ، وحملة (مش قبل ١٨) لمواجهة زواج القاصرات ، كما خصصت وزارة التضامن الاجتماعيّ بيوتًا آمنة للنساء لإيواء ضحايا العنف من خلال مراكز لاستضافة المرأة وتوجيها، أو الفتاة التي تتعرض للعنف، وليس لها مأوي، وكذلك مراكز للإقامة لفترة معينة ومساعدتها على تخطي الصعاب من خلال ٩ مراكز منتشرة على مستوى أنحاء الجمهوريّة .

٣ ــ تجربة دولة تونس في تنمية قدرات ضحايا العنف الأسريّ.

توجد مجموعة من الجهود والتي تزيد من وعي المرأة بحقوقها، وبوجود القوانين التي تضمن تلك الحقوق، ومنها إصدار قانون عام ٢٠١٨م لمكافحة العنف ضد المرأة بهدف تشديد العقوبات في قضايا العنف الأسريّ مما يقلل من كافة أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعيّ من أجل تحقيق المساواة، واحترام الكرامة الإنسانيّة، وضمان حماية المرأة من المضايقات في الأماكن العامة، وتجريم التمييز في الأجر على أساس الجنس ، كما أن هناك حملات إلكترونيّة منها حملة (أنا أيضًا) ، والتي تهدف إلى تسليط الضوء على العنف الأسريّ، ومساندة المرأة الضحية، وفضح ممارسات العنف ضد المرأة وحملة (لا تسكت ... تكلم) لحث النساء على كشف ما يتعرضن له من عنف .

٤ ــ تجربة الأردن في تنمية قدرات ضحايا العنف الأسريّ.

حيث تتعدد المؤسسات المعنية بتقديم الدعم والمساعدة لضحايا العنف الأسريّ، ومنها :

أ ـ مؤسسة نهر الأردن لدعم ضحايا العنف الأسري . ب ـ مديرية حقوق الإنسان وشؤون الأسرة لتقديم التوعية والاستشارات القانونية . ج ـ جمعية حماية الأسرة والطفولة لرصد حالات الإساءة والعنف ضد الأطفال والمرأة . د ـ اتحاد المرأة الأردنيّة لتقديم خدمات للمرأة والطفل، وتقديم التوعية والتثقيف لهم . هـ ـ المشروع الميدانيّ للتوعية بالعنف الأسريّ ضمن مشروع القطاع الخاص لصحة المرأة لتوعية النساء بالعنف الأسريّ، والقضايا المرتبطة بها، وتقديم المشورة والإرشاد للنساء المعنفِّات . و ـ إدارة حماية الأسرة لاستقبال الحالات، وتلقي البلاغات والشكاوى المتعلقة بحالات العنف الأسريّ . (دليل الرعاية الصحيّة لحالات العنف الأسريّ ضد المرأة).

<u>سادسا : أوجه الاستفادة من التجارب الوطنيّة والدوليّة في تنمية قدرات ضحايا العنف الأسريّ في المجتمع السعوديّ .</u>

تعتقد الباحثة أنه يمكن الاستفادة من التجارب الوطنيّة والدوليّة في تنمية قدرات ضحايا العنف الأسريّ في المجتمع السعوديّ، والتي تتمثل في تنمية المعارف ، والقيم والمهارات، وذلك على النحو الآتي:

<u>أ / تنمية معارف ضحايا العنف الأسريّ.</u>

حيث أوضحت هذه التجارب أن هناك معارف من الأهمية تنميتها لدي النساء ضحايا العنف الأسريّ، وهي مرتبطة بموضوعات متعددة **ومنها :**

زيادة وعي النساء بأشكال العنف الأسريّ، والأسباب والدوافع الحقيقيّة الملموسة للعنف الأسريّ، ومعرفة الآثار السلبية المترتبة علي العنف الأسريّ، ومحاولة مواجهتها، والتعامل الإيجابيّ معها .

بالإضافة إلى : زيادة وعي المرأة بحقوقها الشرعيّة والقانونيّة . (عبد العزيز ، عزة عبد الجليل ، ٢٠١١م، ص ١٦٩)

كذلك من الأهمية مساعدة الزوجين على فهم نمط شخصيّة كل منهما، والتعامل في ضوء هذا ومحاولة تجنب الأسباب التي تدفع كل منهما إلى استخدام العنف، وتزويد النساء بمعلومات ومعارف مرتبطة بالقوانين الخاصة بالأسرة، والتي توضح حقوق وواجبات كل من الزوج والزوجة، بالإضافة إلى توعية النساء بالمجالات التي تساعدها في زيادة دخل الأسرة .

وفيما يتعلق بالمعارف المتعلقة بأشكال العنف الأسريّ، فمنها :

العنف الجسديّ: ويقصد به الاستخدام المتعمد للقوة الماديّة، أو التهديد باستخدامها ضد الشخص نفسه، أو ضد أي فرد في الأسرة، يؤدي أو يحتمل أن يؤدي إلى أذى و يشتمل على: الضرب باليد، أو الركل بالرجل أو باستخدام أداة ، الحبس والتقييد، والدفع والشد من الشعر، أو من الأجزاء الأخرى للجسم.

العنف الجنسيّ: وهو القيام بأي فعل بدافع جنسيّ، أو أي محاولة للقيام بفعل جنسيّ ضد رغبة الطرف الآخر يمكن أن يؤدي إلى عواقب جنسيّة وجسديّة أو نفسيّة بهدف إلحاق الأذى أو فرض السيطرة. ويشمل: الاغتصاب، والتحرش بالإناث، وأية تعليقات جنسيّة مرفوضة، والتسبب في نقل الأمراض المنقولة جنسيًّا.

العنف النفسيّ: وهو القيام بأي فعل أو الامتناع عن القيام بفعل يسبب أذى نفسي بهدف فرض السيطرة والتأثير سلبًا على القدرات الذاتيّة للمرأة، ويشمل: عزل المرأة، وإذلالها أو إحراجها. والتهديد والتخويف، والصراخ العدوانيّ، والغيرة الشديدة أو الهوس، والاتهامات الباطلة، والكذب، وعدم الوفاء بالوعود، ورفض تقديم المساعدة في حالة المرض أو الإصابة، والمقارنة السلبية مع أقرانها ، وكثرة الانتقادات.

العنف الاقتصاديّ: وهو حرمان المرأة من الحصول على الموارد الأساسيّة، والتحكم بها ويشمل: عدم الإنفاق على الأسرة ، و الحرمان من الميراث ، و الإجبار على العمل أو على ترك العمل ، و الاستيلاء على الراتب، والموارد الماليّة الأخرى.

الممارسات التقليديّة المؤذية: يمكن أن تشارك فيها الأسرة والمجتمع المحليّ، وتشمل: تفضيل الذكر من الأولاد على الأنثى، وإهمال البنات إهمالا منهجيًا ، و الزواج المبكر، والعنف المتصل بالمهر، و إساءة معاملة المطلقات، والأرامل.

وفيما يتعلق بالمعارف المتعلقة بأسباب العنف، فيمكن تقسيم الأسباب إلى أربعة مستويات: (دليل الرعاية الصحيّة لحالات العنف الأسريّ ضد المرأة).

المستوى الأول: العوامل المتعلقة بالأفراد: وهي الخصائص البيولوجيّة، والصفات المكتسبة للأفراد والتي قد تزيد من احتماليّة ممارستهم للعنف ضد غيرهم، أو تعرضهم للعنف من قبل آخرين، ومنها:

- العوامل الشخصيّة الخاصة بالأفراد الممارسين للعنف:

حيث يزيد من احتماليّة لجوء هؤلاء الأفراد إلى السلوك العنيف داخل أسرهم مثل: ما يلي :

سوء الوضع الوظيفيّ، والإنجاز المهنيّ غير المتكافئ مع المستوى التعليمي.

- وجود درجة عالية من الغضب والعدوانيّة، أو خلل في الشخصيّة .

- العوامل المتعلقة بالأفراد المتعرضين للعنف :

هناك عوامل تزيد من احتمالية تعرض المرأة للعنف بشكل عام، مثل :

العنف في العائلة الأصليّة للمرأة سواءً بالتعرض له، أو بمشاهدته.

الزواج في سن مبكر.

المستوى الثاني: العوامل المتعلقة بطبيعة العلاقة الأسريّة:

أن وجود مجموعة من الأفراد داخل العلاقة الأسريّة تفرض درجة عالية من الالتزام، والاهتمام بكل نواحي حياة أفرادهما، قد تؤدي إلى مواقف خلافيّة، يمكن أن تتسبب بالعنف ومنها:

اختلاف الأجيال بين الآباء والأبناء.

– تعارض التوجهات، والاهتمامات والأدوار التي يفرضها اختلاف الجنس داخل الأسرة.

كما أن هناك عوامل تزيد من احتمالية ممارسة العنف داخل الأسرة ومنها :

- الفارق الكبير في العمر بين الزوج والزوجة.
- الأسرة التي تتفوق فيها المرأة في التحصيل العلمي والمهني على الرجل .
- الأسرة التي تعاني من ضغوطات اقتصاديّة، أو اجتماعيّة شديدة، والأسر ذات المستوى المعيشي المتدني .
- الأسرة التي تعاني من خلافات زوجيّة حول التحكم بمجريات الأمور داخلها .

المستوى الثالث: العوامل المجتمعيّة: هناك ظروف مجتمعيّة مرتبطة أكثر من غيرها بحدوث العنف الأسريّ بين أفرادها، ومنها :

– المجتمعات غير المتجانسة، وذات الأصول المختلفة التي لا توجد روابط قوية بين أسرها.

–المجتمعات ذات الكثافة السكانيّة العاليّة.

المستوى الرابع: العوامل الاجتماعيّة: كالأعراف الثقافيّة التي تدعم اللجوء إلى العنف، كطريقة لحل الخلافات. التقاليد والأعراف التي تدعم سطوة الرجال على النساء والأطفال من داخل العائلة، والتي تحمل الرجال مسؤولية تربية، وتأديب الأطفال والنساء، وتعطيهم الحق في استعمال القوة المطلوبة لفعل ذلك، على خلاف مبدأ الحماية، والقوامة الذي يوجب على الرجل الإنفاق، وتأمين الحماية للأسرة في إطار من الرفق والرحمة.

وفيما يتعلق بالمعارف المتعلقة بآثار العنف الأسريّ فيمكن توضيحها علي النحو التالي :

الآثار الاجتماعيّة للعنف : (مكي، رجاء و عجم ، سامي ، ٢٠٠٨م ، ص ٤٣).

تعدُّ هذه الآثار من أشد ما يتركه العنف على المرأة، ولا نبالغ إذا ما قلنا أنه الأخطر، والأبرز ويمكن إبراز أهم هذه الاثار أخطرها بما يلي:

–الطلاق.

–التفكك الأسريّ.

–سوء العلاقات بين أهل الزوج، وأهل الزوجة واضطرابها.

– تسرب الأبناء من المدارس.

–عدم التمكن من تربية الأبناء و تنشئتهم تنشية نفسيّة واجتماعيّة متوازنة.

جنوح أبناء الأسرة التي يسودها العنف العدوانيّ، والعنف لدى أبناء الأسرة التي يسودها العنف.

وفيما يتعلق بالتأثيرات الاجتماعيّة لظاهرة العنف ضد المرأة على المستوى المجتمعي ، نجد أن العنف الأسريّ يؤثر في إسهام المرأة في التنمية، ومن المعروف أن أي مجتمع لا يستطيع أن ينهض مع أضعاف نصفه، او استضعافه . (عبد المجيد ، محمد سعيد ، ٢٠١٥م ، ص ١٢٩) ، كما أن الإهمال، والرفض، والشجار مع العائلة، والرفاق له تأثيره السلبيّ على تقدير الذات ، ويكون تقدير الذات إيجابيًّا إذا كانت العائلة متفاهمة ومستقرة(. Ann Roberts et.al، ٢٠٠٠).

الآثار الاقتصاديّة للعنف :

لعل أهم الآثار السلبيّة وأخطرها التي يتركها العنف الاقتصاديّ على الأسرة والمجتمع هو إعاقة متطلبات التنمية الاقتصاديّة حيث إن العنف مسؤول عن دفع أعداد من الأيدي العاملة غير الماهرة (ذكورًا وإناثًا) إلى سوق العمل، وخضوعهم للظلم الاجتماعيّ، والمعاملة المجحفة بحقهم هذا في الواقع إن وجدوا أمامهم فرصة عمل، وبناء على ما تقدم، ومع استمرار تدني نسبة مشاركة المرأة في العمل المنتج يمكن القول إن العنف الأسريّ يعيق اندماج المرأة في الحياة الاقتصاديّة – الإنتاجيّة ويفوت فرصة الدولة الاستفادة من الطاقات النسائيّة والشبابيّة الكاملة، وكذلك فرصة توظيف هذه الطاقات في عمليّة التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة . (مكي، رجاء و عجم ، سامي ، ٢٠٠٨م ، ص ٤٣).

العواقب الصحيّة للعنف الأسريّ ضد المرأة، وأعراضها المرضيّة :

يعدُّ العنف ضد المرأة انتهاكًا لحقوقها الإنسانيّة يمنعها من التمتع بحقوقها، وحرياتها الأساسيّة، ويعيقها من بلوغ أقصى ما يمكنها بلوغه من مستويات الصحة البدنيّة والعقليّة، والمشاركة في الحياة العامة. هذا الانتهاك يعمق التفاوت في توزيع القوى بين المرأة والرجل ، ويؤثر سلبًا على الأطفال حيث يزيد من مخاطر تعرضهم للمشكلات الصحيّة ، وتدني الأداء الأكاديميّ، والاضطرابات السلوكيّة مما يساعد في نقل العنف من جيل إلى جيل، وتظهر الدراسات أن مشاركة المرأة حياتها مع شخص يمارس العنف عليها يمكن أن يؤدي إلى عواقب عميقة الأثر على صحتها، وخصوصا الإنجابيّة، و النفسيّة التي قد تؤدي بها مجتمعة أو منفردة إلى الانتحار، أو التعرض للقتل .

وقد تم ربط العنف بكثير من التأثيرات الصحيّة قصيرة وبعيدة المدى، حتى أنه يمكن اعتبار العنف أحد عوامل الخطورة لأمراض وحالات مرضية كثيرة. ويمكن تقسيم العواقب الصحيّة إلى العنف ضد المرأة إلى أربعة مجموعات رئيسة وهي:) دليل الرعاية الصحيّة لحالات العنف الأسريّ ضد المرأة) المجموعة الأولى: العواقب الجسمانيّة/ الجسديّة. المجموعة الثانية: العواقب المتعلقة بالصحة الإنجابيّة. المجموعة الثالثة: العواقب النفسيّة والسلوكيّة. المجموعة الرابعة: العواقب القاتلة.

ب ـ تنمية قيم ضحايا العنف الأسري.

حيث تتعدد القيم التي يمكن تنميتها لدى النساء ضحايا العنف الأسريّ، ومنها : (إسماعيل ، نهلة حامد ، ٢٠٢٠م).

قيمة الثقة، والتي تعني ثقة المرأة بنفسها وقدراتها وإمكاناتها، والتي تتمثل في منحها الاستقلاليّة في العمل، و حرية اتخاذ القرار في حدود مسؤولياتها.

قيمة قبول المخاطرة : وهي تعني مدى شجاعة المرأة في تعريض نفسها للفشل، أو النقد، وتقديم تخمينات تحت ظروف غامضة، وأخذ زمام المبادرة في تبني الأفكار والأساليب الجديدة مع الاستعداد التام لتحمل المخاطر، و المسؤوليات المترتبة على الفشل الذي قد ينتج عن الأعمال التي تقوم بها.

قيمة المرونة الفكرية: وهي تشير إلى القدرة على توليد أفكار متنوعة ليست من الأفكار المتوقعة عادة، أو تحويل مسار التفكير مع تغير المثير، أو متطلبات الموقف.

قيمة الأصالة: وهي تشير إلى القدرة على إنتاج استجابات أصليّة، أو قليلة التكرار داخل الجماعة التي تنتمي إليها المرأة، وتشمل الأصالة على ثلاثة جوانب رئيسة تتمثل في الاستجابة الشائعة، والاستجابة البعيدة، والاستجابة الماهرة.

قوة الشخصية وتعني القوة النابعة من امتلاك الفرد لسمات شخصية قوية، قيمة قوة المعرفة، وهي القوة التي يمتلكها أصحاب العلم والخبرة، و تفرض المعرفة في هذه الحالة قوتها على الآخرين، واحترامهم لها، ويسهل على الرئيسة من خلالها قيادة مرؤوسيها.

بالإضافة إلى عوامل الرغبة، وهي مجموعة من العوامل التي تشكل الحالة النفسيّة للمرأة من القيم، والسمات الشخصيّة، والروح المعنويّة، والرضا والاتزان والنضوج، والحاجات التي تحدد عوامل الرغبة في أداء المرأة.

بالإضافة إلى أهمية قيمة مشاركة المرأة كأصل من أصول تحقيق التنمية في وضع السياسات، واتخاذ القرارات.

وزيادة المؤسسات المتخصصة التي تعمل في اجتساس الفقر من جذوره، وتأسيس بنك خاص بالمرأة .

ج ـ تنمية مهارات ضحايا العنف الأسريّ.

حيث تتعدد المهارات التي يمكن تنميتها لدى النساء ضحايا العنف الأسريّ، ومنها :

الحساسية للمشكلات: وهي تعني قدرة المرأة على إدراك المشكلات، والأزمات في المواقف المختلفة أكثر من غيرها، والتحديد الدقيق لإبعاد هذه المشكلة، واستيعاب الآثار المترتبة عليها برؤية واضحة تمكنها من تحديد نواحي القصور، وتلافيها وتدعيم الإيجابيات، وذلك لفهمها العميق لطبيعة المشكلة مدار البحث، كذلك مهارة الاستعداد والقابليّة، وهي قدرة المرأة على الوصول إلى درجة من الكفاءة في العمل عن طريق التدريب، وهو أيضا يعني السرعة المتوقعة للتعلم، أو كسب مهارة معينة . (إسماعيل ، نهلة حامد ، ٢٠٢٠م)، ومن المهارات أيضًا القدرة علي التعامل مع الضغوط الاجتماعيّة التي تواجهها ، تدعيم الذات لدى المرأة المعنفة ، وتحديد المشكلات الأسريّة وكيفيّة التعامل معه . (عبد العزيز ، عزة عبد الجليل ، ٢٠١١م ، ص ١٦٩٠) ، بالإضافة إلى تنمية مهارات التواصل الشخصيّ ، ومساعدة النساء على اكتساب مهارة اتخاذ القرارات المتعلقة بالحياة الزوجيّة ، وكذلك مساعدة الزوجين على اكتساب مهارات التفاعل، والاتصال ومهارات التوافق الأسريّ .

سابعا : محاولة التوصل إلى مجموعة من المقترحات التي يمكن أن تسهم في تنمية قدرات النساء ضحايا العنف الأسريّ.

تقدم ورقة العمل الحاليّة – بإذن الله تعالى– مجموعة من المقترحات التي يمكن أن تساعد على تكوين رؤية علميّة لتنمية قدرات النساء ضحايا العنف الأسريّ في المجتمع السعوديّ في ضوء التجارب الوطنيّة والدوليّة، ومن الممكن أن ينعكس ذلك بشكل إيجابيّ على نجاح برامج التدخل المهنيّ للخدمة الاجتماعيّة في الحد من العنف الأسريّ، **ومنها :**

١ / التركيز علي أهمية تماسك الأسرة السعوديّة، وتقديم أوجه الدعم الماديّ والمعنويّ لها خاصة وقت الأزمات مما يدفعها إلى القيام بأدوارها الحقيقيّة في تنشئة اجتماعيّة سليمة لإفرادها، ومساهمتها الفعالة في تنمية المجتمع.

ب / التعاون والتنسيق المستمر بين منظمات المجتمع المدنيّ بالمجتمع السعوديّ فيما يتعلق بمواجهة العنف الأسريّ.

ج / إتاحة الفرص المناسبة لاستثمار طاقات، وقدرات النساء ضحايا العنف الأسريّ مما يفعل تلك البرامج، ويزيد من أهميتها .

د / أن تتم صياغة برامج التدخل المهنيّ لمواجهة العنف الأسريّ في ضوء الأسباب، والدوافع الحقيقيّة الملموسة المؤديّة إلى العنف الأسريّ.

هـ / أهمية التعاون والتكاتف بين كافة المهن، والدراسات الاجتماعيّة والإنسانيّة في مواجهة العنف الأسريّ حتي يمكن التعامل مع تلك الظاهرة من زوايا متعددة، وليست زاوية واحدة .

و / الاهتمام بزيادة نسبة تعليم البنات كأحد العوامل المهمة في الوقاية من العنف الأسريّ .

ز / الاهتمام بالمؤشرات القانونيّة والتشريعيّة من خلال تفعيل مجموعة التشريعات، والقوانين المنظمة للحياة الأسريّة، وخاصة قانون الأحوال الشخصيّة .

ح / الاهتمام بالتنميّة المهنيّة للأخصائيين الاجتماعيين، والعاملين بالمؤسسات الاجتماعيّة المختلفة للتعرف على كيفية التعامل مع ضحايا العنف الأسريّ، ولمواكبة المستجدات المستمرة التي توثر على الأسرة السعوديّة، وخاصة العاملين في مكاتب الصلح بمراكز التنمية الأسريّة لفض النزاعات الزوجيّة، والمحافظة على الأسرة وتدعيمها .

ط ـ أن يتم تقييم البرامج العلاجيّة، وبرامج الدعم لضحايا العنف الأسريّ في جميع مجالات العنف الأسريّ وأنواعه، وذلك بصورة مستمرة .

ي ـ تفعيل اليوم العالميّ لوقف العنف ضد المرأة (٢٥ نوفمبر من كل عام) داخل المجتمع السعوديّ بهدف زيادة الوعي بحجم المشكلة .

ك ـ التعامل الإيجابيّ مع ضحايا العنف الأسريّ خاصة في زمن كورونا من خلال تحقيق عدد من الإجراءات الوقائيّة، ومتطلبات الحماية لضحايا العنف الأسريّ، مثل: رفع الوعي المجتمعيّ بقضية العنف الأسريّ، وتفعيل دور وسائل الإعلام المختلفة في التوعية والوقاية من جرائم العنف الأسريّ، وتلقي الشكاوى

من الضحايا، وإعلانها بصورة منظمة، وتوفير المعلومات والبيانات المطلوبة عن ظاهرة العنف الأسريّ للعاملين بالمؤسسات الاجتماعيّة المعنية بمواجهتها.

المراجع

(أ) المراجع العربية :

١ – إسماعيل ، نهلة حامد : اتجاهات اقتصاد المعرفة في بناء قدرات المرأة بحث منشور في المجلة العربيّة للآداب والدراسات الإنسانيّة ، المؤسسة العربيّة للتربية والعلوم والآداب ، المجلد الرابع ، العدد ١٣ ، ٢٠٢٠م.

٢ – الرديعان ، خالد عمر : العنف الأسريّ ضد المرأة دراسة وصفيّة على عينة من النساء في مدينة الرياض ، كلية الملك فهد الأمنيّة ، مركز الدراسات والبحوث ، المملكة العربية السعوديّة ، ٢٠٠٨م.

٣ – اللائحة التنفيذيّة لنظام الحماية من الإيذاء ، وزارة الشؤون الاجتماعيّة، وكالة الوزارة للرعاية الاجتماعيّة والأسرة ، الإدارة العامة للحماية الاجتماعيّة ، المملكة العربية السعوديّة ، ١٤٣٥ هـ.

٤– بدوي ، أحمد زكي : معجم مصطلحات العلوم الاجتماعيّة ، بيروت ، مكتبة لبنان ، ١٩٩٣م.

٥– حمزاوي ، سهي : دوافع العنف الأسريّ وانعكاساته النفسيّة والاجتماعيّة علي المجتمع– قراءة في الأسباب ونتائج ، كليّة الآداب ، عين شمس المجلد ٤٠ عام ٢٠١٢ م.

٦ – دليل الرعاية الصحية لحالات العنف الأسريّ ضد المرأة : وزارة الصحة ، اللجنة التوجيهيّة للوقاية من العنف الأسريّ . الأردن .

٧ – شوكت ، محمد : تقدير المراهق لذاته، وعلاقته بالاتجاهات الوالدية، والعلاقات مع الأقران ، مركز البحوث التربويّة، كليّة التربيّة، جامعة الملك سعود ،١٩٩٣م.

٨ – راجح ، أحمد عزت : أصول علم النفس ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٩٥م.

٩ – ضيدان ، الحميدي محمد : تقدير الذات وعلاقته بالسلوك العدوانيّ لدى طلبة المرحلة المتوسطة بمدينة الرياض ، بحث مقدم استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاجتماعيّة – تخصص الرعاية والصحة النفسيّة ، أكاديميّة نايف العربية للعلوم الأمنيّة ، ٢٠٠٣م.

١٠ – عباس ، أمل عبد الكريم : المشكلات التي تواجه أسر ضحايا الهجرة غير الشرعية ودور الخدمة الاجتماعية في التخفيف منها من منظور الممارسة العامة رسالة ماجستير غير منشورة تخصص مجالات الخدمة الاجتماعية كلية الخدمة الاجتماعية جامعة أسيوط ، ٢٠١٠

١١ – عبد العزيز ، عزة عبد الجليل : نحو برنامج إرشادي مقترح في طريقة خدمة الجماعة لتغلب المرأة المعنفة على الضغوط الاجتماعيّة التي تواجهها دراسة مطبقة على الأخصائيّات الاجتماعيّات بلجان الحماية من العنف والإيذاء الأسريّ بالمجال الطبيّ بحث منشور في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعيّة والعلوم الإنسانيّة ، العدد٣٠ ، الجزء ٤ ، ٢٠١١م.

١٢– عبد المجيد ، محمد سعيد : الأبعاد الاجتماعيّة لظاهرة العنف ضد المرأة في الأسرة السعوديّة ، دراسة ميدانيّة على عينة من الإناث في مدينة جدة ، كلية الآداب ، عين شمس ، مجلد ٤٣ ، ٢٠١٥م.

١٣– عمران ، منال : بعض العوامل الاجتماعيّة والاقتصاديّة المؤثرة على جرائم العنف الأسريّ ضد المرأة ، دراسة ميدانيّة في مدينة القاهرة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، قسم علم الاجتماع ، كليّة الآداب ، جامعة عين شمس ، القاهرة، ٢٠٠٥م.

١٤ – كلثم علي الغانم الغانم : خصائص ضحايا العنف الأسريّ وبناء المؤشرات، بحث منشور في المؤتمر الدوليّ الرابع للعلوم الاجتماعيّة– العلوم الاجتماعيّة : حلول عمليّة لقضايا مجتمعيّة ، كليّة العلوم الاجتماعيّة جامعة الكويت ، ٢٠١٠م.

١٥– مكي ، رجاء وعجم ، سامي : إشكاليّة العنف (العنف المشرع والعنف المدان) المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع لبنان ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٨م.

(ب) المراجع الأجنبيّة .

١. Ann Roberts's et.al : "Perceived Family and Peer Transactions and Self-esteem among Urban Early Adolescents". Journal of Adolescence, volume ٢٠, No. ١. February ٢٠٠٢, Pp ٦٩.

٢. Demo, D.et al : "Family Relation and the Self-esteem of Adolescents and Their Parents". Journal of Marriage and the Family. (٤٩), ١٩٨٧.

٣. Glenda and others,: Marital Violence , journal of family violence , Washington , DC , USA , Vol 10, 2008 .

حالات العنف بين الزوجين صورها ومؤثراتها الثقافية والتدخل القانوني لاحتوائها

«دراسة وصفية تحليلية لحالات العنف التي رصدتها وحدة الحماية في منطقة القصيم»

د. معاذ بن عبد الله بن محمد الربعي
جامعة القصيم.

ملخص

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أمَّا بعد:

فالبحث بعنوان: (حالات العنف بين الزوجين، صورها ومؤثراتها الثقافيّة والتدخل القانونيّ لاحتوائها) دراسة وصفيّة تحليليّة.

يتكوّن هذا البحث من مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وفهارس.

احتوت المقدمة على: مشكلة البحث، وأسئلته، وأهميته، وأسباب اختياره، وأهدافه، وصعوباته، ومنهجه، ومجالاته، وحدوده، والدراسات السابقة، وخطة البحث.

أمَّا التمهيد، ففيه عرض موجز لعناية الإسلام بالأسرة عمومًا، والعلاقة الزوجيّة خصوصًا، ثم التعريف بوحدة الحماية الأسريّة، وأدوارها الاجتماعيّة.

وفي المبحث الأوَّل، الحديث عن العنف بين الزوجين من خلال تعريفه، وبيان الاستعمالات المصطلحيّة.

وفي المبحث الثاني، بيان لحجم المشكلة من خلال إحصائيّة وحدة الحماية الأسريّة لحالات العنف بين الزوجين، وصور حالات العنف بين الزوجين.

وفي المبحث الثالث، الحديث عن المؤثرات الثقافيّة في العنف بين الزوجين إيجابًا وسلبًا، وتدخّل مهنة المحاماة لاحتواء العنف بين الزوجين قانونيًا.

ثم الخاتمة، والتي اشتملت على أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها.

وقد أبان البحث عن مشكلة العنف بين الزوجين من ناحية المصطلح واستعمالاته، وأكثر صور العنف بين الزوجين انتشارًا، وأخطر المؤثرات الثقافيّة السلبيّة المؤدية إلى وقوع العنف بين الزوجين، والتدخل القانونيّ لاحتوائه.

مقدمة:

الحمد لله ربّ العالمين، مالك يوم الدين، والصلاة والسلام على البشير النذير والسراج المنير، نبينا محمد، عليه أزكى الصلاة وأتم التسليم، أما بعد:

فاعتنى الإسلام بالأسرة، وما يتعلق بها من أحكام وتشريعات عناية فائقة، منذ مراحل التكوين والنشأة، وصولًا إلى السكن والمودة والرحمة، وانتهاءً باستمرارها بمعروف، أو نهايتها عند التعذُّر بإحسانٍ، يحفظ حقوق الأطراف، ولا ينسى الفضل بينهم.

والإنسان مدنيّ بطبعه، يميل إلى الاجتماع ببني جنسه، وهذا الاجتماع بشكله العام والخاص لا بدَّ وأن تحصل فيه خصومات وخلافات؛ لاختلاف طبائع النفس البشريّة، وتعدد نوازعها، خاصة إذا كان هذا الاجتماع يميل إلى الدوام والاستمراريّة، ويحقق أهدافًا مشتركة؛ كعقد النكاح الشرعيّ، الموصل إلى عمارة أرض الله وعبادته، بتشريع طريق مباح لقضاء جانب فطريّ وغريزي في الإنسان.

فحصول مشكلات أسريّة، أو زوجيّة أمر غير مستغربٍ، وإنما يستدعي معالجة حكيمة من الطرفين، ومساندة من الجهات المسؤولة؛ تحقيقًا لتماسك المجتمع المسلم.

ومجتمعنا السعوديّ – بفضل من الله وبتطبيقه لشريعة الله في حياته كلها– يُعَدُّ من أقل المجتمعات عنفًا وإيذاء بين الزوجين، ويُعَدُّ أنموذجًا عالميًا يُقتَدى به، وتجربته جدير بها أن تقتفى.

ومن خلال المتابعة والاهتمام بقضايا الأسرة عمومًا، والمرأة خصوصًا، وما تطرحه المؤسسات الدوليّة فيما يتعلق بالعنف بشكل خاص من إعلانات واتفاقيات ومواثيق، تحمل كمًّا هائلًا من المصطلحات، والمعالجات السلبيّة، أو الإيجابية لهذه القضيّة، ثقافيًا وقانونيًا واجتماعيًا، وغير ذلك من أوجه المعالجة المتعددة؛ فلا بد من وجود دراسات عليمة متخصصة لهذه القضية من عدة جوانب، مع أهمية دراسة كل حالة اجتماعيًا ونفسيًا وتربويًا.

فمنّ الله عليَّ بهذا البحث؛ سعيًا إلى تحقيق الرؤية المتوازنة لقضايا الأسرة عمومًا والزوجين خصوصًا وحقوقهما في بيت أسري آمن ومتراحم، وإبراز ما قرره الإسلام بأكمل صورة وأبهى حلة، مما يساعد على معالجة هذه المشكلة الأسريّة، ويزيد من الرفق الأسريّ الموصل إلى وحدة المجتمع وأمنه، ويحافظ على هذا التميز، ويساعد على استدامة استقرار البيت المسلم.

مشكلة البحث:

تظهر مشكلة البحث في معالجة شكل من أشكال العنف الأسريّ – باعتبار الأسرة محلًا لحصوله – وهو العنف الذي يكون بين الزوجين تجاه بعضهما، حيث أشارت عددٌ من الدراسات الخارجية[1] إلى وجوده في بعض الدول والمجتمعات، واختلفت البحوث والدراسات في توصيف العنف الأسريّ عمومًا، وبين الزوجين على وجه الخصوص، ولضمان المعالجة السليمة، فمن الأهمية معرفة الاستعمالات المصطلحيّة، وصور هذا العنف، وتأثير الثقافة المحيطة، فجاءت هذه الدراسة كمحاولة للإجابة عن أسئلة البحث.

(١) ستأتي الإشارة إليها في المطلب الأول من المبحث الثالث.

أسئلة البحث:

سؤال البحث الرئيس: ما المؤثرات الثقافيّة لحالات العنف بين الزوجين؟ وينتج عنه عدة تساؤلات، منها:

أ. ما صور العنف بين الزوجين؟

ب. ما أكثر المؤثرات الثقافيّة المؤدية إلى العنف بين الزوجين؟

ج. ما أقل المؤثرات الثقافيّة المؤدية إلى العنف بين الزوجين؟

د. ما أشكال التدخل لاحتواء العنف، ومعالجته من خلال مهنة المحاماة؟

أهمية البحث وأسباب اختياره:

يستمد هذا البحث أهميته العلميّة من موضوعه، وهو العنف بين الزوجين؛ لكونه منافيًا لآية من آيات الله، وهي جعل المودة والرحمة بين الزوجين ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ **وقد وقع الاختيار هذا البحث؛ لعدة أسباب، منها** ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ الروم: ٢١ **ما يلي:**

١. معرفة مستوى العنف الأسريّ خاصة ما يكون بين الزوجين، وهل هو مشكلة أم ظاهرة؟

٢. الوقوف على صور العنف بين الزوجين من خلال وحدة الحماية الأسريّة بالقصيم.

٣. البحث عن أبرز المؤثرات الثقافيّة لحالات العنف بين الزوجين.

٤. كيفية احتواء مكاتب المحاماة للعنف بين الزوجين.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة مشكلة العنف بين الزوجين من خلال:

١- وصف صور العنف بين الزوجين، من خلال الحالات التي رصدتها وحدة الحماية في منطقة القصيم.

٢- تحليل حالات العنف بين الزوجين؛ لمعرفة أهم مؤثراته الثقافيّة.

٣- معرفة مدى احتواء العنف بين الزوجين قانونيًا من خلال مكاتب المحاماة كأنموذج مهني.

صعوبات البحث:

كان هناك خلال هذا البحث عدة صعوبات، منها:

- عدم وجود إحصائية تفصيليّة لدى وحدة الحماية الأسريّة بالقصيم، فاحتاج الباحث أولًا إلى زيارة جميع الأخصائيين الاجتماعيين؛ لفرز القضايا التي فيها عنف بين الزوجين عن غيرها، ثم دراسة ملف القضية كاملًا؛ لمعرفة صورة العنف، والمؤثر الثقافيّ المؤدي إلى العنف.
- تعدد أطراف القضية يحتاج إلى دقة؛ لوصف حالة عنف تخص الزوجين.
- النقص في معلومات بعض القضايا، يحتاج إلى مزيد من السؤال، والبحث عن المؤثرات الثقافيّة.

- كثرة الأعمال المناطة بالأخصائيين الاجتماعيين في وحدة الحماية، وعدم وجود موظف خاص بالدراسات والبحوث.
- عدم تخصص بعض مكاتب المحاماة في مثل هذه القضايا احتاج إلى مزيدٍ من الوقت.

منهج البحث:

قضية العنف بشكل عام، والعنف بين الزوجين بشكل خاص، تستدعي معالجتها إلى دقة تحرير مصطلح العنف بشكل عام كمصطلح رئيس، ومصطلحاته الضمنيّة بشكل خاص من خلال الدراسة المصطلحيّة المعمقة.

إضافة إلى استعمال عدة مناهج بحثيّة، ومجموعة من أدوات جمع البيانات وإحصائها، تستلزم وجود فريق بحثي متكامل، وتكاتف عدة جهات حكوميّة ومراكز بحثيّة.

وجاء هذا البحث كمحاولة علميّة لمعالجة جزء من هذه القضيّة، والطريقة المتبعة في هذا البحث هي الدراسة الوصفيّة التحليليّة لحالات العنف بين الزوجين التي رصدتها وحدة الحماية في منطقة القصيم؛ للوصول إلى صورها، والمؤثرات الثقافيّة فيها، وتدخل مهنة المحاماة لاحتوائها قانونيًا.

والدراسة الوصفيّة تستهدف تقرير خصائص قضية معينة، وتعتمد على جمع الحقائق، وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالتها.

مجالات البحث وحدوده:

- **المجال الزمنيّ:** عام كامل من: رجب ١٤٤١هـ/مارس٢٠٢٠م حتى: رجب ١٤٤٢هـ/مارس ٢٠٢١ م.
- **المجال البشريّ:** عدد (٥٠) [١] عينة عشوائية من الحالات التي بحثتها وحدة الحماية الأسريّة فرع القصيم، ويكون فيها عنف من الزوج أو الزوجة على الآخر فقط.
- **المجال المكانيّ:** وحدة الحماية الأسريّة فرع القصيم.

الدراسات السابقة:

بعد البحث المكتبيّ والحاسوبيّ عبر شبكة الإنترنت، وقواعد المعلومات في مكتبة الملك فهد الوطنيّة، وبعض الجامعات السعوديّة؛ لم يتم العثور على أي دراسة، أو بحث علميّ يختص بالعنف بين الزوجين من خلال وحدة الحماية الأسريّة بالقصيم، ويبين صوره، ويدرس مؤثراته الثقافيّة، وهناك القليل من الدراسات التي بحثت العنف الأسريّ بشكل عام دون تحديد منطقة معينة، وغالب الدراسات التي تم الاطلاع عليها في العنف الأسريّ هي دراسات ميدانيّة ومحددة بعدة محددات مختلفة، إما منطقة، أو تطبيق لنظريّة اجتماعيّة وهكذا، وهناك دراسة علميّة ميدانيّة وحيدة درست جانبًا من العنف بين الزوجين وهي: عنف الزوجة ضد الزوج: أسبابه وأشكاله حسب رأي الأسرة التربويّة بولاية قالمة، للباحثة: نادية دشاش، وهي رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علم النفس الاجتماعيّ من جامعة منتوري بالجزائر، عام :٢٠٠٥م، عدد صفحاتها

(١) وقد استشرت في عدد العينة، عددًا من المتخصصين والباحثين في علم الاجتماع .

:١٧٣ صفحة، وقد اختصت هذه الدراسة بدراسة عنف الزوجة تجاه زوجها، وعرضت الأسباب التي تدفع الزوجة لذلك، وأشكاله. وتتفق مع هذا البحث في نطاقه، وهو العنف بين الزوجين، وتختلف عن هذا البحث: بأن هذه الدراسة محددة بعنف الزوجة تجاه زوجها فقط، وليس بالعنف بين الزوجين عمومًا، إضافة إلى اختلاف مكان تطبيق الدراستين، ودراسة المؤثرات الثقافيّة للعنف بين الزوجين واحتوائه قانونيًا، وهو ما تميّز به هذا البحث.

الكلمات المفتاحية:

حقوق الإنسان –الرفق الأسريّ– المشكلات الأسريّة– التشريعات الثقافيّة والاجتماعيّة والقانونيّة.

ملاءمة البحث لمحاور الملتقى:

يناقش هذا البحث بعض القضايا التي يحملها المحور الثاني المعنون له بـ (دراسة وتشخيص العنف الأسريّ)، والمحور الرابع المعنون له بـ (التدخل المهنيّ لاحتواء العنف الأسريّ)، ويتناول حقوق الإنسان في المجتمعات المعاصرة – الرفق الأسريّ – المشكلات الأسريّة – التشريعات الثقافيّة والاجتماعيّة والقانونيّة، حيث يسعى هذ البحث إلى تحقيق الرؤية المتوازنة لقضايا الأسرة عمومًا، والزوجين خصوصًا، وحقوقهما في بيت أسريّ آمن ومستقر، وإبراز ما قرره الإسلام بأكمل صورة وأبهى حلة، مما يساعد على معالجة هذه المشكلة الأسريّة، ويزيد من الرفق الأسريّ الموصل إلى وحدة المجتمع وأمنه.

خطة البحث:

قُسِّم هذا البحث إلى مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

المقدمة وفيها: مشكلة البحث، وأسئلته، وأهميته، وأسباب اختياره، وأهدافه، وصعوباته، ومنهجه، ومجالاته، وحدوده، والدراسات السابقة، وخطة البحث.

التمهيد: وفيه عرض موجز عن عناية الإسلام بالأسرة عمومًا، والعلاقة الزوجيّة خصوصًا، والتعريف بوحدة الحماية الأسريّة وأدوارها الاجتماعية.

المبحث الأول: العنف بين الزوجين تعريفه، واستعمالاته المصطلحية، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف العنف بين الزوجين.

المطلب الثاني: الاستعمالات المصطلحيّة.

المبحث الثاني: حجم المشكلة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: إحصائيّة وحدة الحماية بالقصيم لحالات العنف بين الزوجين.

المطلب الثاني: صور حالات العنف بين الزوجين.

المبحث الثالث: المؤثرات الثقافيّة والتدخل القانونيّ، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: دور المؤثرات الثقافيّة في العنف بين الزوجين إيجابًا وسلبًا.

المطلب الثاني: تدخل مهنة المحاماة لاحتواء العنف بين الزوجين قانونيًا.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج، وأبرز التوصيات.

التمهيد

وفيه عرض موجز عن عناية الإسلام بالأسرة عمومًا، والعلاقة الزوجيّة خصوصًا، والتعريف بوحدة الحماية، وأدوارها الاجتماعيّة.

عرض موجز عن عناية الإسلام بالأسرة عمومًا، والعلاقة الزوجيّة خصوصًا:

اعتنى الإسلام بالأسرة أيما عناية، ولا تخفى هذه العناية على من لديه أقل اطلاع على مصادر الشريعة المطهرة، وهذه العناية تتجلى في صور متعددة، منها:

أولًا: عدَّ الإسلام الأسرة هي المكون الأول للمجتمع المسلم، ﭧ ﭨ ﭽ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﭼالروم: ٢١ ويحارب ما يتعارض مع الفطرة البشريّة، كالزنا، والشذوذ الجنسيّ وغيرها.

ثانيًا: التأكيد على مكانة الأسرة في الإسلام، ﭧ ﭨ ﭽ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﭼطه: ١٣٢
ﭧ ﭨ ﭽ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﭼالتحريم: ٦

ثالثًا: ربط كثير من أحكام الأسرة بتقوى الله ثالثًا: ربط كثير من أحكام الأسرة بتقوى الله -ﻷ- ومراقبته؛ لأن كثيرًا من تلك الأحكام يخفى تطبيقها من عدمه عن أعين الناس، ﭧ ﭨ ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼالبقرة: ٢٢١ ﭧ ﭨ ﭽ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ ﰑ ﰒ ﰓ ﰔ ﰕ ﰖ ﰗ ﰘ ﰙ ﭼالبقرة: ٢٣٣ وفي حديث عبد الله بن عمر -ﭭ- يقول: قال رسول الله ﷺ--: «كلكم راعٍ، وكلكم مسؤول عن رعيته، الإمام راعٍ ومسؤول عن رعيته، والرجل راع في أهله، وهو مسؤول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيتها، والخادم راع في مال سيده ومسؤول عن رعيته»(١).

رابعًا: حثَّت شريعة الإسلام على حسن التعامل مع النساء، ومن ذلك: كما في حديث عائشة –رضي الله عنها– قالت: قال رسول الله ﷺ: «خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي»(٢).

وعن أبي هريرة –ﭬ– قال: قال رسول الله ﷺ: «استوصوا بالنساء، فإن المرأة خلقت من ضلع، وإن أعوج شيء في الضلع أعلاه، فإن ذهبت تقيمه كسرته، وإن تركته لم يزل أعوج، فاستوصوا بالنساء»(٣).

---

(١) حديث متفق عليه، أخرجه البخاري: ج: ٢، ص: ٥، برقم (٢٥٥٤)، ومسلم ج: ٣، ص: ١٤٥٩، برقم: (١٨٢٩).
(٢) حديث صحيح، أخرجه الترمذي، ج: ٢، ص: ٣٢٣، برقم (٢٨٥)، وقال الترمذي: "حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه"، وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير برقم (٣٣١٤).
(٣) حديث متفق عليه، أخرجه البخاري: ج: ٤، ص: ١٣٣، برقم (٣٣٣١)، ومسلم ج: ٢، ص: ١٠٩١، برقم: (١٤٦٨).

وجميع أحكام الإسلام الخاصة بالأسرة بشكل عام، والعلاقة الزوجيّة بشكل خاص دالة على عناية الإسلام ورعايته لهذا المجال، ولم يتركه للأهواء والأطماع.

التعريف بوحدة الحماية وأدوارها الاجتماعية[١]:

أنشئت وحدات الحماية الأسريّة بموجب القرار الملكيّ رقم (٤٨٥٣٩/ب) في ١٤٢٩/١٢/٨هـ وهي وحدات مخصصة للاستجابة للعنف الأسريّ، تابعة للإدارة العامة للحماية الأسريّة بموجب القرار الوزاريّ رقم (١/١٠٧٧١/ ش) في ١٤٢٥/٣/١هـ، ولها فروع في غالب مناطق المملكة.

ويتلخص دورها الاجتماعيّ في الحماية من العنف الأسريّ بأي شكل من أشكال الاستغلال، أو إساءة المعاملة الجسديّة، أو النفسيّة، أو الجنسية أو التهديد به، يرتكبه شخص تجاه شخص آخر، متجاوزًا بذلك حدود ما له ولاية عليه، أو سلطة أو مسؤولية أو بسبب ما يربطهما من علاقة أسريّة، أو علاقة إعالة، أو كفالة، أو وصاية، أو تبعيّة معيشية.

ويدخل في إساءة المعاملة امتناع شخص أو تقصيره في الوفاء بواجباته، أو التزاماته في توفير الحاجات الأساسية لشخص آخر من أفراد أسرته، أو ممن يترتب عليه شرعًا أو نظامًا توفير تلك الحاجات لهم.

(١) موقع وزارة الموارد البشريّة والتنمية الاجتماعيّة https://hrsd.gov.sa/ar/node/٧٦٧٥٨١ تاريخ الرابط: ١٤٤٢/٨/١٥هـ.

المبحث الاول
العنف بين الزوجين

المطلب الأول: تعريف العنف بين الزوجين.

لا شك أن الزوجين هما جزء من منظومة الأسرة، والعنف الذي قد يحصل بينهما هو عنف داخل الأسرة، ولذلك يعدّ من أهم المعاني المضمنة داخل مصطلح العنف الأسريّ.

ويحسن قبل الخوض في التعريفات اللغويّة والاصطلاحيّة لمصطلح العنف بين الزوجين؛ باعتباره مصطلحًا رئيسًا، وما يدور معه من مصطلحات ضمنيّة، أن تُذكَر نبذة مختصرة حول تأريخ هذا المصطلح، وتطوراته المصطلحيّة.

يمكن القول: إن بدايات تكون مصطلح العنف في الوثائق الدوليّة كانت بعد عام ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م، من خلال مجموعة من المصطلحات، مثل: التمييز، والتمييز ضد المرأة، والمساواة، والجندر وغيرها.

ثم بدأت تتحدد أشكال العنف، ففي المؤتمر العالميّ للمرأة بنيروبي عام ١٩٨٥م نصّ على مصطلح العنف ضد المرأة[١]، وفي عام ١٩٩٢م أصدرت لجنة سيداو التوصية رقم (١٩) لعام ١٩٩٢م التي أكدت على اعتبار العنف القائم على الجندر شكلًا من أشكال التمييز المنافية لمساواة المرأة بالرجل[٢]، فارتبط العنف بالجندر، وليس الجنس، وفي عام ١٩٩٣م صدر الإعلان العالميّ للقضاء على العنف ضد المرأة، وعُرف فيه العنف ضد المرأة[٣]، وعلى إثر إقرار هذا الإعلان وإطلاق هذا المفهوم في المحافل الدوليّة بدأ استخدام مفهوم العنف –الأمميّ– بشكل واسع في الدراسات النفسيّة والاجتماعيّة[٤]، وفي عام ١٩٩٥م جاء مصطلح العنف المنزليّ في الإطار التشريعيّ بشأن العنف المنزليّ[٥]؛ باعتباره أحد أشكال العنف، وفي عام ٢٠٠٢م، ورد مصطلح العنف الأسريّ من خلال تعريف منظمة الصحة العالميّة، وكذلك مصطلح عنف الشريك الحميم، وكيفية الوقاية منه[٦]، وغير ذلك من المصطلحات المرتبطة بالمصطلح الرئيس، مع زيادة في مضامينها.

---

(١) تقرير المؤتمر العالميّ الثالث للمرأة –نيروبي، ١٩٨٥م. راجع موقع هيئة الأمم المتحدة https://www.un.org/ar/.

(٢) لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، الدورة (١١)، ١٩٩٢م، التوصية رقم (١٩)، العنف ضد المرأة، ص: ٢. راجع موقع مكتبة حقوق الإنسان، جامعة منيسوتا على الرابط: http://hrlibrary.umn.edu/arab/CEDAWGR.pdf تأريخ الرابط ١٤٤٢/٨/١٥هـ.

(٣) الإعلان العالميّ للقضاء على العنف ضد المرأة، ١٩٩٣م، منشور في موقع هيئة الأمم المتحدة https://undocs.org/ar/A/RES/٤٨/١٠٤. تأريخ الرابط ١٤٤٢/٨/١٥هـ.

(٤) نهى القاطرجي، المرأة في منظومة الأمم المتحدة، ص: ٣٦٩، مجد المؤسسة الجامعيّة للدراسات والنشر والتوزيع، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٦م، ط: ١.

(٥) إطار لتشريع نموذجيّ بشأن العنف المنزليّ. راجع موقع مكتبة حقوق الإنسان، جامعة منيسوتا على الرابط http://hrlibrary.umn.edu/arabic/modelLawDomesticViolence.html تاريخ الرابط ١٤٤٢/٨/١٥هـ.

(٦) منظمة الصحة العالميّة، التقرير العالميّ حول الصحة والعنف، ص: ٥، جنيف، ٢٠٠٥م. وانظر: ما يتعلق بالعنف في موقع منظمة الصحة العالميّة على الرابط: https://www.who.int/topics/violence/ar/ تاريخ الرابط ١٤٤٢/٨/١٥هـ.

وما سبق يدل على تطورات هذا المصطلح لفظًا ومعنى، وتنوع مجالاته المجتمعيّة، وستقتصر التعريفات على ما يناسب هذا البحث ويفي بموضوعه ومجاله، وذلك من خلال تعريف العنف في اللغة والاصطلاح مفردًا ومركبًا إضافيًا، مع التعريف الإجرائي الذي أسير عليه في البحث.

مفهوم العنف في اللغة العربيّة:

العنف: خلاف الرفق، قال الخليل: العنف: ضد الرفق. تقول: عنف يعنف عنفًا فهو عنيف، إذا لم يرفق في أمره، ومن الباب: التعنيف، وهو التشديد في اللوم(١)، يقال: عنف به وعليه، أخذه بشدة وقسوة ولامه وعيره فهو عنيف(٢).

"ولفظ العنف مرادف للشدة والقسوة، وكل فعل شديد يخالف طبيعة الشيء، ويكون مفروضًا عليه من خارج فهو فعل عنيف.

والعنف اصطلاحًا: هو استخدام القوة استخدامًا غير مشروع، أو غير مطابق للقانون"(٣).

مفهوم العنف في اللغة الإنجليزيّة:

ورد في القاموس ما يلي:

كلمة: **(Violence)** ولها معانٍ متعددة، منها: عنف، وأذى، واغتصاب لفتاة شدة، وقسوة، خلاف ونزاع(٤)، ويؤدي معنى: سمة ظاهرة أو عمل عنيف(٥).

"وقد حدد قاموس وبستر ١٩٧٩م Webster، سبعة معانٍ على الأقل للعنف، تتراوح بين المعنى الدقيق نسبيًا، والذي يشير إلى استخدام القوة الفيزيقيّة بقصد الإيذاء، أو الإضرار، والمعنى العام المرتبط بالحرمان من الحقوق عن طريق الاستخدام غير العادل للسلطة أو القوة، مرورًا بمعان أخرى، تشير جميعها إلى الهجوم والعدوان، واستخدام الطاقة الجسديّة، ورفض الآخرين بصورة مختلفة "(٦).

تعريف العنف اصطلاحًا:

محاولة تحديد تعريف دقيق لمفهوم العنف وأشكاله، متوافق مع مختلف الثقافات، استشكله كثير من الباحثين.

---

(١) ابن فارس، مقاييس اللغة، ج: ٤، ص: ١٥٨، دار الجيل للنشر، ١٩٩٩م، (د.ط)، وابن منظور، لسان العرب، ج: ٩، ص: ٢٥٧، مادة (عنف)، دار صادر، (د.ت)، ط: ١.

(٢) مجمع اللغة العربيّة (إبراهيم مصطفى، أحمد زيات، حامد عبد القادر، محمد النجار)، المعجم الوسيط، ج:٢، ص: ٦٣١، مكتبة الشروق الدوليّة للنشر، ٢٠٠٤م، ط: ٤.

(٣) كمال صليبا، المعجم الفلسفي، ج: ٢، ص: ١١٣، ١١٤، دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٢م، (د.ط).

(٤) منير البعلبكي، المورد الحديث، ص: ١٣١٣، دار العلم للملايين، ٢٠١٧م، ط: ١، وقاموس أكسفورد الحديث، ص: ٨٤٩، منشورات جامعة أكسفورد، ٢٠١٣م.

(٥) أندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، ج: ٣، ص: ١٥٥٤، تعريب: خليل أحمد، منشورات عويدات، ٢٠٠١م، ط: ٢.

(٦) سميحة نصر، العنف والمشقة، ص:٤٣، نشر المركز القومي للبحوث الاجتماعيّة والجنائيّة، القاهرة- مصر، ١٩٩٦م، نقلًا عن: نهى القاطرجي، المرأة في منظومة الأمم المتحدة، ص: ٣٦٩.

بل إنه لا يمكن أن نجد تعريفًا متفقًا عليه بين الباحثين في هذا الموضوع، ولعل العامل الرئيس والحاسم في تحديد العنف هو ظهور الضرر والأذى أو حدوثهما[١].

والتعريفات التي تناولت مفهوم العنف في العلوم الإنسانيّة تعددت، فمن الصعوبة وضع تعريف جامع مانع للعنف، "وتكمن الصعوبة في أنه كمفهوم يختلف من ثقافة إلى أخرى، ومن مجتمع إلى آخر، كما يعدُّ أحيانًا شكلًا إيجابيًا، وفي حين آخر يأخذ شكلًا سلبيًا أو غير مقبول اجتماعيًا"[٢]، وأيضًا "فمضمون ومحتوى مصطلح العنف يختلف من المؤسسات المختصة بالجريمة عنه لدى الباحثين الاجتماعيين، وإن التعريفات تعكس في الغالب معايير المجتمع وثقافته.

وهل من الضروري أن نستخدم المعايير نفسها التي تُطبَّق على العنف خارج المنزل على ما يحدث داخل الأسرة"[٣].

عرَّفَت موسوعة لالاند العنف بأنه: "الاستعمال غير المشروع، أو على الأقل غير القانونيّ للقوة.

ويبدو أن الفكرة العامة (بالمعنى الحديث) هي أن ما يكون عنيفًا، إنما يحدث بقوة يطيح بالعوائق، يحارب المقاوِمات أو يحطّمها، ولكن يمكن في بعض الأحوال أن تكون الإرادة أساسَه، وأن تكون المقاومة في الغرائز، يقال: (عنف مرعب)، لكن يقال أيضًا: (قم بعمل عنيف للهيمنة عليه)، ويتراءى أن هناك تداخلًا بين التعبيرين فيكون المعنى: العمل باتجاه معاكس لما هو طبيعي"[٤].

وعرَّفَت منظمة الصحة العالميّة العنف بأنه: "الاستعمال المتعمد للقوة الفيزيائيّة الماديّة، أو القدرة، سواء بالتهديد أو الاستعمال الماديّ الحقيقيّ، ضد الذات، أو ضد شخص أو ضد مجموعة أو ضد المجتمع، بحيث يؤدي إلى حدوث، أو رجحان حدوث إصابة، أو موت، أو إصابة نفسيّة، أو سوء نماء، أو الحرمان"[٥].

وعُرِّف العنف أيضًا بأنه: "أي اعتداء بدنيّ أو نفسيّ أو جنسيّ يقع على أحد أفراد الأسرة من فرد آخر من الأسرة نفسها"[٦].

وبعض الباحثين لم يعرِّف العنف كمصطلح مفرد إنما صنَّفه إلى أقسام من خلال معايير علماء الاجتماع في تصنيف أنواع العنف، وعرَّف كل صنف على حدة[٧].

---

(١) فريق علمي مكلف من وزارة الشؤون الاجتماعيّة، العنف الأسريّ: دراسة ميدانيّة على مستوى المملكة العربيّة السعوديّة، ص:١٢، نشر: المركز الوطنيّ للدراسات والتطوير الاجتماعيّ ١٤٢٦ه، ط: ١.

(٢) هذا رأي الدكتور محمد مهدلي -باحث في العوم الاجتماعيّة- وذلك في مؤتمر: مواجهة العنف الأسريّ في الدول العربيّة... الواقع والمأمول، مؤتمر عربيّ عقد في الإسكندرية ٢٠٠٥م، ص:١٠٣.

(٣) إجلال حلمي، العنف الأسريّ، ص: ٢٠، دار قباء، ١٩٩٩م، (د.ط)، نقلًا عن: كرسي أبحاث المرأة السعوديّة، مصطلح العنف الأسريّ المفهوم والأثر، ص٩ "بتصرف"، جامعة الملك سعود، ١٤٣٦ه.

(٤) أندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، ج: ٣، ص: ١٥٥٥.

(٥) منظمة الصحة العالميّة، التقرير العالميّ حول الصحة والعنف، ص: ٥.

(٦) فريق من الباحثين، العنف الأسريّ: دراسة ميدانيّة على مستوى المملكة العربيّة السعوديّة، ص: ١٤.

(٧) د. محمد الصغير، العنف الأسريّ في المجتمع السعوديّ أسبابه وآثاره الاجتماعيّة، ص: ٢١-٢٣، جامعة نايف العربيّة للعلوم الأمنيّة، ١٤٣٤ه.

ويعرِّف الباحث العنف إجرائيًا بأنه: استعمال الإنسان ذكرًا كان أو أنثى الشدة أو القوة الممنوعة دينًا، أو عرفًا في موطن الرفق واللين، أو الإفراط في استعمالها.

تعريف العنف بين الزوجين marital violence:

هناك خلاف بين الباحثين الاجتماعيين في مصطلح العنف بين الزوجين هل هو مرادف للعنف الأسريّ؟ أو العنف العائليّ، أو العنف المنزليّ، أم هو مستقل عنها، ويمكن تسميته عند من يحصر العنف في اتجاه واحد بـ: إساءة معاملة الشريك، أو العنف الزوجيّ، أو إساءة معاملة الزوجة وهكذا.

يرى (pierson & Thomas, ٢٠٠٢) أن مصطلح العنف العائليّ domestic violence يعني غالبًا الإساءة البدنيّة والجنسيّة والنفسيّة التي تتعرض لها الزوجات من قبل أزواجهن، وأن من أهم مظاهر هذه الإساءة: العزلة الاجتماعيّة، والتهكُّم والسخريّة، والإهانة، والحرمان الاقتصاديّ، والضرب، بينما يرى آخرون أن مصطلح العنف العائليّ ليس مصطلحًا دقيقًا لوصف ظاهرة العنف ضد الزوجات، فهو يشمل جميع الأفعال الخطيرة، والعنيفة التي تُرتكب من الرجال ضد النساء بشكل عام، فهي ليست خاصة بالعنف الواقع بين الزوجين فقط، بل تشمل جميع أنواع العلاقات بين الرجل والمرأة، ومن ثمَّ يفضّلون استخدام مصطلحات أخرى أكثر دقة للدلالة على العنف الذي يرتكبه الأزواج ضد زوجاتهم، من ذلك: إساءة معاملة الشريك، والعنف الزوجيّ، وإساءة معاملة الزوجة، والزوجة المُعتَدى عليها أو المضروبة، فهذه المصطلحات أكثر دقة في وصف ظاهرة العنف ضد الزوجات[١].

ويُفضِّل آخرون استخدام مصطلح العنف الأسريّ للدلالة على مجموعة متنوعة، ومختلفة من العلاقات القائمة على العنف التي تنشأ بين أفراد الأسرة الواحدة[٢].

والعنف الأسريّ يتخذ أنماطًا وأشكالًا متعددة، منها: ضرب الزوجة، وضرب الزوج، والضرب المتبادل بين الزوجين، وإيذاء الأطفال بدنيًا ونفسيًا وجنسيًا، وإيذاء كبار السن، وجرائم القتل الأسريّ[٣].

وعُرِّف العنف الأسريّ بأنه: سلوك أو فعل عدائي مُتعمَّد، يقصد به إلحاق الأذى والضرر الجسديّ أو النفسيّ، موجَّه نحو فرد أو أكثر من أفراد الأسرة، وعادة ما يكون موجَّهًا من الأفراد الأكثر قوة إلى الأفراد الأقل قوة في الأسرة، ويمثّلون عادة فئة الأطفال والإناث[٤].

وعُرِّف أيضًا بأنه: أي اعتداء أو إساءة حسيّة أو معنويّة أو جنسيّة أو بدنيّة أو نفسيّة من أحد أفراد الأسرة، أو الأقارب أو العاملين في نطاقها تجاه فرد آخر (الزوجة والأطفال والمسنين والخدم على وجه الخصوص)، يكون فيه تهديد لحياته وصحته (البدنيّة والعقليّة والنفسيّة والاجتماعيّة) ، وماله (ممتلكاته) الخاصة[٥].

---

(١) فريق من الباحثين، العنف الأسريّ: دراسة ميدانيّة على مستوى المملكة العربيّة السعوديّة، ص: ١٤ "بتصرف".
(٢) المرجع السابق، ص: ١٤ "بتصرف".
(٣) عوض السيد، جرائم العنف الأسريّ بين الريف والحضر، مركز البحوث والدراسات الاجتماعيّة بالقاهرة، ٢٠٠٤م، نقلًا عن: المرجع السابق، ص: ١٦.
(٤) د. سهيلة محمود، العنف ضد المرأة، ص: ٢١، دار المعتز، ٢٠٠٨م، ط: ١.
(٥) فريق من الباحثين، العنف الأسريّ: دراسة ميدانيّة على مستوى المملكة العربيّة السعوديّة، ص: ١٧، وهذا هو التعريف الذي انطلقت منه دراسة الفريق البحثيّ.

العنف المنزليّ Domestic violence: هو كل سلوك يصدر في إطار علاقة حميمة، ويسبِّب أضرارًا، أو آلامًا جسميّة أو نفسيّة أو جنسيّة لأطراف العلاقة.

والعنف المنزليّ يشمل عنف الزوج تجاه زوجته، وعنف الزوجة تجاه زوجها، وعنف الوالدين تجاه الأولاد وبالعكس، كما أنه يشمل العنف الجسديّ والجنسيّ واللفظيّ والعنف الاجتماعيّ والفكري؛ -باعتبار المنزل مكانًا لحدوث العنف-.

ولا يقتصر هذا العنف على أفراد العائلة، بل يدخل فيه العنف ضد الخدم بما في ذلك: الحبس الطوعيّ، والقسوة الجسديّة، والظروف المماثلة للرق، والاعتداء الجنسيّ(١).

والعنف المنزليّ أنموذج للتعريفات الفضفاضة التي تستخدمها النسويات الراديكاليات، على حد قولهن، واللائي وضعن فيه سلوكيات متعددة، بدءًا من القتل والضرب، وصولًا إلى سلوكيات بسيطة مقبولة اجتماعيًا، وجعلنها في سلة واحدة، أطلقن عليها مسمى العنف(٢).

والعنف بين الزوجين يمكن اعتباره من أنواع العنف الأسريّ؛ لوقوعه ضمن إطار الأسرة، ونوعًا من أنواع العنف المنزليّ؛ باعتبار المنزل مكانًا لحدوث العنف، لكن يحتمل وقوع العنف من أي الطرفين، فيشمل عنف الزوج تجاه زوجته، وعنف الزوجة تجاه زوجها، وبهذا يكون مفهومه أعم من مصطلح "العنف الزوجيّ"، وما شابهه من المصطلحات المقيدة للعنف بأنه الأذى والإساءة الحاصلة من الزوج تجاه الزوجة.

ويعرِّف الباحث العنف بين الزوجين إجرائيًا بأنه: سلوك عدائيّ متعمّد من أحد الزوجين تجاه الآخر، يقصد به إلحاق الأذى والضرر الجسديّ، أو النفسيّ، أو اللفظيّ.

وأقصد بالعنف بين الزوجين في هذا البحث: الفعل غير الشرعي، أو غير المقبول من وجهة نظر المنظم، أو ثقافة المجتمع.

المطلب الثاني: الاستعمالات المصطلحيّة.

سبق في المطلب السابق التعريف ببعض المصطلحات ذات العلاقة بمصطلح العنف بين الزوجين، ومن خلال هذا المطلب سيتم بيان شيء من الاستعمالات المصطلحيّة خاصة ما يتعلق بمصطلح البحث، وإذا عُرِف الاستعمال تجلّى قدر كبير من المضمون والمعنى، وأمكن توصيف البلاغات المتضمنة للعنف بين الزوجين، وتحديدها بما يتوافق مع شريعة الإسلام، والأنظمة المرعية، والفطرة السوية، ويلائم ثقافة المجتمع المتنوعة، ومن تلك الاستعمالات **ما يلي:**

- محددات توصيف العنف بين الزوجين واستعماله، ومن تلك المحددات:

أ. الأحكام الشرعيّة المتعلقة بالأسرة عمومًا والزوجين خصوصًا، فلا يمكن وصف حكم شرعيّ بأنه عنف بين الزوجين، أو من أسبابه، مثل: تحريم الزنا والشذوذ، والطلاق بإرادة الزوج المنفردة،

---

(١) د. نهى القاطرجي، معجم المصطلحات الدوليّة حول المرأة والأسرة، ص: ٢١٠، مركز باحثات لدراسة المرأة، ١٤٣٧هـ-٢٠٠٦م، ط: ١.

(٢) إجلال حلمي، العنف الأسريّ، ص: ١٩، نقلًا عن: مصطلح العنف الأسريّ المفهوم والأثر، ص: ١٠ "بتصرف".

ومشروعية التعدد والزواج المبكر، ووجوب مهر الزواج، وعدم التساوي في الميراث، والقوامة، والأدوار الفطريّة للزوج والزوجة داخل الأسرة، وتأديب الزوجة الناشز، وتشارك الزوج مع الزوجة في قرار الإنجاب، وغيرها.

ب. ثقافة المجتمع: مهمة في توصيف الفعل في حالة عدم مخالفته لشرع أو نظام، ولا يمكن إنكار اختلاف المجتمعات خاصة في المجال الأسريّ والاجتماعيّ.

ومن غير المعقول أن تحدد ثقافة بعينها مفهومًا واحدًا للعنف، ثم تعمل على عولمته، وتقديمه للعالم على أنه المفهوم الأوحد للعنف، بل وتفرضه على المجتمعات باختلاف ثقافاتها عبر الاتفاقيات الدوليّة، فينتج عن ذلك إجراء بحوث ميدانيّة من منظور التعريف الأممي للعنف، وليس من منظور التعريف المتعارف عليه في المجتمعات الإسلامية مثلًا[١].

ج. وجود نظام أو قانون داخلي يحدد أشكال العنف بين الزوجين ويصنِّفه.

- عند توصيف العنف وتعريفه وتصنيفه فمن الضرورة العلميّة أن يكون دقيقًا لا أن يكون مفهومًا واسعًا.

وتعريف الصحة العالمية[٢] وسّع مفهوم العنف، ليشمل العنف الماديّ وغيره من أشكال العنف الأخرى، وهذا فيه عمومية وإطلاق، ولم يقيّد العنف بشروط، أو ضوابط حتى يميز العنف المرفوض من المقبول[٣].

- العنف بين الزوجين يشمل العنف الممارس من الطرفين على حدٍ سواء، وإن كانت العادة الطبيعية تُغَلِّبُ وقوع العنف من الطرف الأقوى – الذكر– على الطرف الأضعف –الأنثى–. وتوجيه الهجوم على الذكر فقط يتوافق مع تناول الوثائق الأمميّة للعنف داخل الأسرة[٤].

- أن الاهتمام بالعنف بين الزوجين ليس محصورًا في عمر معين، بل يشمل المرأة الشابة، وكذلك المرأة المسنة، والتي هي بالفعل بأمس الحاجة للحماية والرعاية[٥].

- إن اختلاف المصطلحات في معالجة المشكلة ربما يفاقم المشكلة، فمن الأجمل استعمال مصطلح واحد لكل صنف مع توصيفه بدقة، مع التركيز على أن المقصود بهذا معالجة مشكلة اجتماعيّة من خلال تعزيز الضوابط الشرعيّة، والأخلاقيّة والاجتماعيّة.

ويتبين مما سبق أبرز الأشياء المؤثرة في استعمال مصطلح العنف بين الزوجين، والتي تؤثّر في معانيه ومضمونه إيجابًا وسلبًا.

---

(١) إجلال حلمي، العنف الأسريّ، ص: ١٥٠، نقلًا عن: مصطلح العنف الأسريّ المفهوم والأثر، ص: ١١ "بتصرف".
(٢) سبق ذكره في المطلب الأول من المبحث الأول.
(٣) مها المانع، العنف والمرأة في المواثيق الدوليّة، ص: ١٩ "بتصرف"، الجمعيّة العلميّة السعوديّة للدراسات الفكريّة المعاصرة، ١٤٣٥ه، ط: ١.
(٤) مصطلح العنف الأسريّ المفهوم والأثر، ص: ١٩ "بتصرف".
(٥) المرجع السابق، ص: ١٩ "بتصرف".

المبحث الثاني

حجم المشكلة

المطلب الأول: إحصائيّة وحدة الحماية الأسريّة بالقصيم لحالات العنف بين الزوجين.

تمت زيارة وحدة الحماية بالقصيم؛ للحصول على إحصائية لحالات العنف بين الزوجين خلال العام الماضي، فكانت إفادتهم بأن الإحصائيّة السنويّة[1] التي لديهم عامة، وتوضح فقط جنس المعنَّف – كما في جدول رقم (٢)–، ومرحلته العمريّة، ونوع الاعتداء، ودرجته، ولا تبين دور طرفي القضية في الأسرة – زوج أو زوجة، أم، ابنة، أخت–.

ولتحقيق هدف البحث وسؤاله الرئيس، تم التركيز –بعد الاستعانة بالله– على دراسة مشكلة العنف بين الزوجين من خلال اختيار عشوائي لـ (٥٠) حالة عنف بين الزوجين، من مجموع حالات العنف التي تلقتها وحدة الحماية بالقصيم خلال العام الماضي (٢٠٢٠م).

وذلك من خلال الزيارات المتكررة للأخصائيين الاجتماعيين في الوحدة، وتعبئة أنموذج خاص[2] عن كل حالة بعد الاطلاع على ملف القضية؛ لمعرفة صورة العنف، وأبرز المؤثرات الثقافيّة المؤدية إلى وقوع العنف من خلال وقائع القضية.

وقد تم بذل مجهود كبير في سبيل الحصول على عينة عشوائيّة مشتملة على كل صور الاعتداء: الجسديّ، والنفسيّ، واللفظيّ، والجنسيّ، والإهمال بأنواعه المختلفة: التعليميّ، والصحيّ، والماليّ، والاجتماعيّ.

وقد تعاملت وحدة الحماية الأسريّة بمنطقة القصيم خلال عام (٢٠٢٠م) مع (٣٦٢٧) بلاغًا متعلقًا بالأسرة، محالًا إليها من مختلف الجهات المتلقية للبلاغات،

– كما في جدول رقم (١)–.

وتتخذ وحدة الحماية الأسريّة عدة إجراءات مع هذه البلاغات، منها:

- التحقق من وقوع العنف.
- تصنيف البلاغات حسب درجة العنف.
- الموافقة على إلغاء البلاغ.
- محاولة الإصلاح بين الطرفين.
- تقديم التوجيه والإرشاد النفسيّ والاجتماعيّ والإجرائيّ لأطراف القضية.
- إحالته لمستشفى الصحة النفسيّة.
- إحالته للشرطة، أو النيابة العامة.

---

(١) الإحصائيّة السنويّة لعام ٢٠٢٠م، وهي متوفرة لدى الباحث لغرض البحث العلميّ.

(٢) يحتوي الأنموذج على: الاسم الأول لطرفي القضية، وتأريخ وقوعه، واسم الأخصائيّ المباشر للحالة، ومساحة كافية لعرض صورة العنف، والمؤثر الثقافيّ فيه.

- توفير الإيواء للضحية.

جدول رقم (١)

الاعتداءات المتعلقة بالأسرة خلال العام ٢٠٢٠م في منطقة القصيم

نوع الاعتداء	عدد الحالات				النسبة المئويّة
جسديّ	١٩٣١				٥٣٪
نفسيّ	١٠١٢				٢٨٪
لفظيّ	١٣٢				٤٪
جنسيّ	٥٤				١٪
إهمال	تعليميّ	صحيّ	ماليّ	اجتماعيّ	١٤٪
	١١٤	٦٨	٣٧	٢٧٩	
المجموع	٣٦٢٧				١٠٠٪

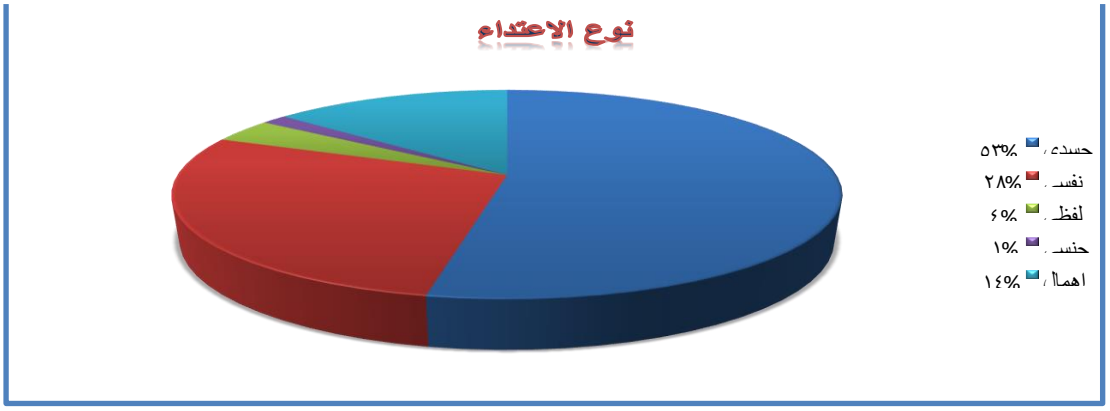

جدول رقم (٢)

الاعتداءات المتعلقة بالأسرة خلال العام ٢٠٢٠م في منطقة القصيم

جنس المعنَّف (المعتدى عليه)	عدد الحالات	النسبة المئويّة
ذكر (طفل)	١٠٦٠	٢٩٪
أنثى (طفل)	٩٦٠	٢٧٪
نساء	١٥٧٧	٤٤٪
المجموع	٣٦٢٧	١٠٠٪

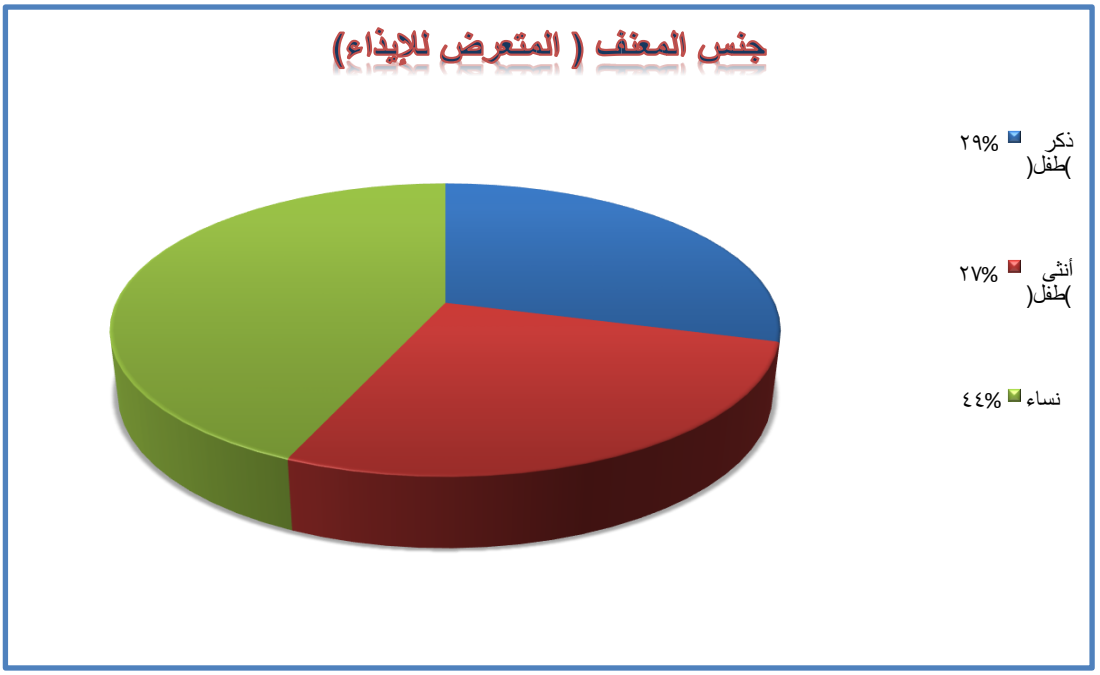

وهذه النسب والأرقام خاصة ما يتعلق بـ (النساء) عامة، وليست خاصة بالزوجة، بل تشمل جنس النساء، وتعم أيضًا مصدر الإيذاء، سواء كان ذكرًا أو أنثى، وقد تم من خلالها أخذ العينة العشوائيّة المتضمنة للعنف بين الزوجين، وتتضح صور حالات العنف بين الزوجين في المطلب الثاني.

المطلب الثاني: صور حالات العنف بين الزوجين.

في هذا المطلب عرض لصور حالات العنف بين الزوجين بعد تحليل (٥٠) عينة عشوائية، وذلك بعد الاطلاع على ملف البلاغ، وقراءة كامل تفاصيله، إضافة إلى سؤال الأخصائيّ الاجتماعيّ المباشر للبلاغ، وبعد النظر في مدى مطابقة الفعل المعين للتعريف الإجرائيّ للعنف بين الزوجين[١]، وبعد ذلك تصنيف هذا الفعل على تصنيف وحدة الحماية الأسريّة، وقد شاع هذا التصنيف في كثير من الأوساط العلميّة والمهنيّة[٢]، وربما تضمن البلاغ الواحد صورة أو أكثر من صور العنف، ومن خلال وقائع كل بلاغ تبيّن أن صور حالات العنف بين الزوجين هي كما في جدول رقم (٣):

(١) راجع مثلًا: د. محمد الصغير، العنف الأسريّ في المجتمع السعوديّ أسبابه وآثاره الاجتماعيّة، ص: ٢١-٢٣.

(٢) راجع: المطلب الأول من المبحث الأول.

جدول رقم (٣)

صور حالات العنف بين الزوجين

صورة العنف	عدد الحالات				النسبة المئويّة
جسديّ	٤٣				٪٣٥,٢٤
نفسيّ	٣٦				٪٢٩,٥٠
لفظيّ	٣٢				٪٢٦,٢٢
جنسيّ	١				٪٠,٨١
إهمال	تعليميّ	صحيّ	ماليّ	اجتماعيّ	٪٨,٢٠
	١	١	٨	٠	
المجموع	١٢٢				٪١٠٠

المبحث الثالث

المؤثرات الثقافيّة والتدخل القانونيّ

المطلب الأول: دور المؤثرات الثقافيّة في العنف بين الزوجين إيجابًا وسلبًا.

لا يخفى تأثير الثقافة في توصيف العنف بكافة أشكاله، فضلًا عن تأثيرها في وقوع العنف وبيئته، وعدد حالاته إيجابًا وسلبًا.

ومفهوم العنف الأسريّ يتأثّر بمجموعة من العوامل، أهمها: الثقافة السائدة في المجتمع، ومفهوم الأسرة وتكوينها، والفهم الواضح للدين والقانون والعرف السائد، وعملية التنشئة الاجتماعيّة، ومن الأهمية النظر إلى الخصائص والسمات التي يتضمنها سلوك العنف(١).

توضح الوقائع والدراسات أن الذين يتسبّبون في أفعال العنف في داخل الأسرة هم أفراد عاديون، ومن عامة الناس، ولا ينتمون بالضرورة إلى فئة منحرفة، لكن بعض الباحثين يقول: "إن نسبة عالية من المتسببين في أفعال العنف العائليّ هم من الذين عندهم تاريخ مع الجريمة، فقد وجد أحد الباحثين وهو (Grayford) أن خمسين في المئة من الأزواج الذين ضربوا زوجاتهم سبق لهم أن قضوا وقتًا في السجن؛ إذ إن العنف عند هؤلاء ليس بالشيء العارض بل هو الطريق لوضع حد لمختلف ألوان الاختلاف مع الآخرين"(٢).

والمؤثرات الثقافيّة في العنف بين الزوجين يمكن تقسيمها إلى نوعين:

النوع الأول: المؤثرات الإيجابيّة: وهي التي تمنع، أو تخفِّف من وقوع العنف بين الزوجين، وهي كثيرة، منها: تطبيق الأحكام الشرعية المتعلقة بالأسرة، فالله الذي خلق الإنسان جعل الرحمة والمودة بين الزوجين آية من آياتـــــه ٹ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ک ک گ گ گ گ ڳ ڳ ڳ ڳ ں ﴿الروم: ٢١ وهو أعلم – ﷻ– بما يصلحهم.

- قيام كلا الزوجين بواجبهما الشرعيّ تجاه الآخر، فيؤدي الواجب قبل أن يطلب حقه، ولو استشعر الزوجان عظم المسؤولية الزوجيّة من خلال النصوص الشرعيّة في الكتاب والسنة لم تحدث استهانة وتضييع لهذه المنظومة المقدسة.
- تعزيز المجال الخلقيّ في المجتمع والأسرة.
- التربية الحسنة للأولاد؛ فالشجرة الطيبة تثمر طيبًا، والشجرة الخبيثة لا تثمر إلا خبيثًا.
- التثقيف الأسريّ قبل الزواج، وتفعيل دور الإصلاح الأسريّ.
- التعليم الجيّد للزوجين.

---

(١) جبرين الجبرين، العنف الأسريّ خلال مراحل الحياة، نشر: مؤسسة الملك خالد الخيرية، ١٤٢٥ه، نقلًا عن: فريق من الباحثين، العنف الأسريّ: دراسة ميدانيّة على مستوى المملكة العربيّة السعوديّة، ص: ١٦ "بتصرف".

(٢) مصطفى عمر التير، الأسرة العربيّة والعنف ملاحظات أوليّة، ص: ٣٨، مجلة الفكر العربيّ، شتاء١٩٩٦م، العدد الثالث والثمانون، السنة السابعة عشرة، نقلًا عن: د. نهى القاطرجي، العنف الأسريّ بين الإعلانات الدوليّة والشريعة الإسلاميّة، ص: ٣٥، بحث مقدم إلى الدورة التاسعة عشرة لمجمع الفقه الإسلاميّ الدوليّ، إمارة الشارقة في ٢٦-٣٠/ ٤/ ٢٠٠٩م.

- وجود دخل جيّد للزوج.

النوع الثاني: المؤثرات السلبيّة: وهي التي تؤدي إلى وقوع العنف بين الزوجين، أو تزيد من وقوعه، وهي متعددة، وسأكتفي بعرض المؤثر الثقافيّ السلبيّ لحالات العنف بين الزوجين التي رصدتها بعد تحليل (٥٠) عينة عشوائيّة، وذلك بعد اطلاعي على ملف البلاغ، وقراءة كامل تفاصيله، إضافة إلى سؤال الأخصائيّ الاجتماعيّ المباشر للبلاغ، وتظهر هذه المؤثرات السلبيّة في جدول رقم (٤):

جدول رقم (٤)

المؤثر الثقافيّ السلبيّ لحالات العنف بين الزوجين

المؤثر الثقافيّ السلبيّ	عدد الحالات	النسبة المئويّة
خلافات أسريّة وعائليّة	٣٠	٪٢٩,١٢
مرض نفسيّ	٢٠	٪١٩,٤١
إدمان مخدرات أو مسكرات	١٥	٪١٤,٥٦
مخالفات شرعيّة	٨	٪٧,٧٦
عدم نفقه	٧	٪٦,٧٩
إهمال أو تقصير في الحق الشرعيّ	٥	٪٤,٨٥
تمرُّد الزوجة	٤	٪٣,٨٨
علاقات غير شرعيّة	٣	٪٢,٩١
العادات القبليّة السيئة	٢	٪١,٩٤
الفقر	٢	٪١,٩٤
الغيرة الزائدة	٢	٪١,٩٤
كثرة غياب الزوج عن المنزل	١	٪٠,٩٧
التخبيب	١	٪٠,٩٧
تحريض نسويات	١	٪٠,٩٧
الأميّة	١	٪٠,٩٧
سحر	١	٪٠,٩٧
المجموع	١٠٣	٪١٠٠

ومن خلال جدول رقم (٤) تتضح أكثر المؤثرات الثقافيّة السلبيّة لوقوع العنف بين الزوجين، وربما تضمَّن البلاغ الواحد عددًا من المؤثرات الثقافيّة، وقد اتضحت للباحث من خلال وقائع كل بلاغ.

ويظهر أن أكثر المؤثرات الثقافيّة السلبيّة والمؤدية إلى وقوع العنف هو وجود الخلافات الأسريّة والعائليّة بأنواعها بين الزوجين، وبيت الزوجيّة إن لم يقم على تقوى من الله، وقيام بالحقوق الواجبة، ومودة ورحمة وتفاهم، واحترام بين الزوجين، سادته الخلافات والمشكلات.

وإذا ساد الوئام فإن قضايا العنف بين الزوجين تقل على المدى البعيد؛ لأنه سينشأ جيل يحفه الرفق والوئام.

والعكس صحيح، فمعظم الناس الذين عاشوا نوعًا من العنف، أو شهدوا على العنف في فترة ما من حياتهم، سيطبّقون هذا العنف لاحقًا على غيرهم، أو يدخلون إلى حياتهم عادة في الكبر غالبًا.

فالتربية التي يتلقاها الزوج – أو الزوجة – من بيئته ومجتمعه وأسرته، والتي تصور له فعل العنف وكأنه أمر طبيعي يحصل في كل بيت وداخل كل أسرة. وقد يكون الزوج أو الزوجة قد تربى على العنف منذ صغره، مما يجعل هذا الأمر ينطبع في ذهنيته، ويجعله أكثر عرضة لممارسة هذا العنف في المستقبل. وقد أثبتت الدراسات الحديثة "بأن الطفل الذي يتعرض للعنف إبان فترة طفولته يكون أكثر ميلًا نحو استخدام العنف من ذلك الطفل الذي لم يتعرض للعنف فترة طفولته"(١).

يليه المرض النفسيّ بأشكاله وأنواعه، وهذا يستدعي المعالجة الشاملة من جهات الاختصاص.

والمؤثر الثقافيّ السلبيّ الثالث: هو إدمان المخدرات أو المسكرات، وأسرة المدمن بيئة خصبة لجميع أشكال العنف، ويكفي في بيان ضررها وصف أمير المؤمنين عثمان بن عفان لها في قوله ﷺ: "اجتنبوا الخمر، فإنها أم الخبائث"(٢).

وتبيّن أن هناك مجموعة من المؤثرات الثقافيّة السلبيّة، يمكن وصف تأثيرها من خلال عينة الدراسة بالقلة، ولا يعني هذا التهاون بها، بل بعضها يحتاج إلى دراسة مستقلة تخصه، وتقترح الحلول المناسبة لمعالجته.

المطلب الثاني: تدخل مهنة المحاماة لاحتواء العنف بين الزوجين قانونيًا (٣).

لا شك أن مهنة المحاماة مهمة في القطاع العدليّ في زمان الناس هذا، ولذلك لا بد أن تقوم بواجبها المجتمعيّ والأخلاقيّ المنتظر منها، ولها دور مهم في احتواء العنف بين الزوجين، في حالة عدم وجود الشق الجنائيّ في القضية، فإن وجد فتقوم وحدة الحماية الأسريّة بإحالة القضية إلى الشرطة لرفعه إلى النيابة العامة؛ للتحقيق فيه، وتحريك الدعوى الجنائيّة في حالة اكتمال الأدلة.

---

(١) عبد الله بن أحمد العلاف، العنف الأسريّ وآثاره على الأسرة والمجتمع، ص٦ "بتصرف"، موقع صيد الفوائد على الشبكة العنكبوتيّة، www.saaid.net نقلًا عن: د. نهى عدنان القاطرجي، العنف الأسريّ بين الإعلانات الدوليّة والشريعة الإسلاميّة، ص: ٣٥.

(٢) أخرجه أحمد بن شعيب النسائيّ، السنن الصغرى، ج: ٨، ص: ٣١٥، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلاميّة، ١٤٠٦ه، ط: ٢. وصححه الألباني.

(٣) تواصل الباحث مع عددٍ من المحامين المتميزين بالمنطقة، لسؤالهم عن مكاتب المحاماة المتخصصة في القضايا الأسريّة، فأفادوا بأنه لا متخصص بهذا الموضوع حسب علمهم، وغالب اهتمام المحامين هو القضايا التجاريّة بأشكالها، وغالب من يتولى هذه القضايا هم المحامون المتدربون .

ومن أوجه تدخل مكاتب المحاماة لاحتواء العنف بين الزوجين قانونيًا ما يلي:

- محاولة الإصلاح بين الزوجين ما أمكن، قبل أي إجراءات نظاميّة، وهذا التدخل تجريه المحاكم الشرعيّة، ووحدات الحماية الأسريّة، فمكاتب المحاماة من باب أولى، ويمكن للمحامي إحالتهما إلى مكاتب الإصلاح الأسريّ، وفي حالة الصلح فإن محضر الصلح يكون سندًا تنفيذيًّا.
- أهمية تقصّي الحقائق، والسماع من كلا الطرفين، وأن لا تغلب العواطف، أو العمل القانونيّ الجامد، فيقف مع طرف، وينسى طابع هذه القضايا الزوجيّ والأخلاقيّ والأسريّ.
- توعية أفراد المجتمع –خاصة الفئات الأكثر عرضة للإيذاء– بحقوقهم الشرعيّة والنظاميّة.
- إذا تعذّرت جميع المعالجات، فهناك أحكام شرعيّة قررتها الشريعة للزوجين، فمن قصّر أو اعتدى، ولم يرجع بنصح أو صلح، فإنه يُرفَع أمره إلى القاضي؛ لينتزع منه الحق وتُرَّد المظالم.
- التأكيد على نظام الحماية من الإيذاء الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٣) ، وتأريخ ١٤٣٤/١١/١٥هـ، ولائحته التنفيذيّة الصادرة بالقرار الوزاريّ رقم (٧٦٠٤٨) ، وتأريخ ١٤٤٠/٤/٢٠هـ، وقد نص النظام ولائحته على عدد من الإجراءات القانونيّة التي يمكن أن يستند إليها المحامي في تدخله القانوني.

الخاتمة

وفيها أهم النتائج، وأبرز التوصيات.

الحمد لله على التمام، فهو الموفق والمعين، وبعد اكتمال هذا البحث أختم بأبرز النتائج التي توصلت إليها، مع ذكر لأهم التوصيات:

النتائج:

- إنّ العنف هو: استعمال الإنسان ذكرًا كان أو أنثى الشدة أو القوة الممنوعة دينًا، أو عرفًا في موطن الرفق واللين، أو الإفراط في استعمالها.
- إنّ العنف بين الزوجين هو سلوك عدائي متعمّد من أحد الزوجين تجاه الآخر، يقصد به إلحاق الأذى والضرر الجسديّ، أو النفسيّ، أو اللفظيّ.
- المقصود بالعنف بين الزوجين في هذا البحث: الفعل غير الشرعيّ من أحد الزوجين، أو غير المقبول من وجهة المنظم، أو ثقافة المجتمع السليمة.
- إنّ مصطلح العنف مر بتطورات لفظًا، ومعنى منذ دخوله في الوثائق الدوليّة قبل أكثر من أربعين عامًا، وتعددت معانيه بحسب ما يضاف إليه.
- لم يتفق الباحثون على تعريفات محددة للعنف، والعنف الأسريّ والعائليّ، وكثير من مفردات العنف؛ لاختلاف الثقافات، ولا يمكن إنكار اختلاف المجتمعات خاصة في المجال الأسريّ والاجتماعيّ، ومع الاختلاف لا يمكن عولمة تعريف معين.
- إنَّ وحدة الحماية الأسريّة هي الجهة الرسميّة المتخصصة للاستجابة لبلاغات العنف الأسريّ، وتعرِّف العنف الأسريّ بأنه: كل أشكال الاستغلال، أو إساءة المعاملة الجسديّة، أو النفسيّة، أو الجنسيّة، أو التهديد به، يرتكبه شخص تجاه شخص آخر، متجاوزًا بذلك حدود ما له ولاية عليه، أو سلطة أو مسؤولية، أو بسبب ما يربطهما من علاقة أسريّة، أو علاقة إعالة أو كفالة، أو وصاية أو تبعية معيشية.
- إنَّ العنف بين الزوجين هو نوع من أنواع العنف الأسريّ أو العائليّ.
- لا يمكن وصف أي حكم شرعي بأنه عنف بين الزوجين، أو يسبّب عنفًا.
- إنَّ أكثر صور العنف بين الزوجين في عينة الدراسة، والمتوافقة مع التعريف الإجرائيّ تمثّلت في ثلاث صور، هي على الترتيب: العنف الجسديّ، يليه العنف النفسيّ، ثم العنف اللفظيّ.
- إنَّ ثقافة المجتمع مهمة في توصيف الفعل، في حالة عدم مخالفتها لشرع أو نظام.
- إنّ هناك عددًا من المؤثرات الثقافيّة الإيجابيّة التي تمنع، أو تخفِّف من العنف بين الزوجين، وأول هذه المؤثرات تطبيق أحكام الإسلام، وتشريعاته المتعلقة بالأسرة.
- إنَّ المؤثرات الثقافيّة السلبية الأبرز في حالات العنف بين الزوجين في عينة الدراسة تمحورت حول ثلاثة مؤثرات، وهي على الترتيب: الخلافات الأسريّة والعائليّة، يليه المرض النفسيّ، ثم إدمان المخدرات أو المسكرات.

- إنّ مهنة المحاماة لها دور مهم في احتواء العنف بين الزوجين، من خلال التدخُّل الإيجابي اجتماعيًّا وقانونيًّا.
- الدور المهم لنظام الحماية من الإيذاء في احتواء العنف الأسريّ عمومًا وبين الزوجين خصوصًا.

توصيات البحث:

يوصي الباحث بما يلي:

- ضرورة وجود تعريف دقيق للعنف الأسريّ عمومًا، والعنف بين الزوجين خصوصًا لدى وحدات الحماية الأسريّة.
- يجب التحقُّق من وصف الفعل بالعنف؛ نظرًا إلى اختلاف ثقافة المجتمعات وأعرافهم.
- حين معالجة بلاغ عن عنف بين زوجين، فمن الضروريّ الدراسة الكاملة للحالة؛ لمعرفة أسباب وقوع العنف.
- أهمية وجود إحصائيات تفصيليّة لدى وحدات الحماية الأسريّة.
- تدريب العاملين في وحدات الحماية الأسريّة في عدد من المجالات ذات الصلة.
- تفعيل الدور الوقائيّ والتوعويّ الذي يمنع أو يخفف من وطأة العنف.
- المعالجة الشاملة لأسباب العنف المتكررة في المجتمع، مثل: الأمراض النفسيّة، وإدمان المخدرات، والمسكرات، والفقر، والأمية.
- إيجاد متخصصين شرعيين، ونفسيين، واجتماعيين في وحدات الحماية الأسريّة.
- معالجة آثار العنف بين الزوجين على الأبناء؛ حتى لا تستمر دوامة العنف، وتنتقل من جيل إلى جيل.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد

المصادر والمراجع

أولًا: الكتب

١. ابن فارس، مقاييس اللغة، دار الجيل للنشر، ١٩٩٩م، (د.ط).

٢. ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، (د.ت)، ط: ١.

٣. إجلال حلمي، العنف الأسريّ، دار قباء، ١٩٩٩م، (د.ط).

٤. أحمد بن شعيب النسائيّ، السنن الصغرى، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلاميّة، ١٤٠٦هـ، ط: ٢. وصححه الألباني.

٥. أندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، تعريب: خليل أحمد، منشورات عويدات، ٢٠٠١م، ط: ٢.

٦. جبرين الجبرين، العنف الأسريّ خلال مراحل الحياة، نشر: مؤسسة الملك خالد الخيرية، ١٤٢٥هـ.

٧. سميحة نصر، العنف والمشقة، نشر المركز القوميّ للبحوث الاجتماعيّة والجنائيّة، القاهرة– مصر، ١٩٩٦م.

٨. سهيلة محمود، العنف ضد المرأة، دار المعتز، ٢٠٠٨م، ط: ١.

٩. عبد الله بن أحمد العلاف، العنف الأسريّ وآثاره على الأسرة والمجتمع، موقع صيد الفوائد على الشبكة العنكبوتية، www.saaid.net

١٠. عوض السيد، جرائم العنف الأسريّ بين الريف والحضر، مركز البحوث والدراسات الاجتماعيّة بالقاهرة، ٢٠٠٤م.

١١. فريق علمي مكلف من وزارة الشؤون الاجتماعيّة، العنف الأسريّ: دراسة ميدانيّة على مستوى المملكة العربيّة السعوديّة، المركز الوطني للدراسات والتطوير الاجتماعيّ ١٤٢٦هـ، ط: ١.

١٢. قاموس أكسفورد الحديث، منشورات جامعة أكسفورد، ٢٠١٣م.

١٣. كرسي أبحاث المرأة السعوديّة، مصطلح العنف الأسريّ المفهوم والأثر، جامعة الملك سعود، ١٤٣٦هـ.

١٤. كمال صليبا، المعجم الفلسفيّ، دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٢م، (د.ط).

١٥. مجمع اللغة العربيّة (إبراهيم مصطفى، أحمد زيات، حامد عبد القادر، محمد النجار)، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية للنشر، ٢٠٠٤م، ط: ٤.

١٦. محمد الصغير، العنف الأسريّ في المجتمع السعوديّ أسبابه وآثاره الاجتماعيّة، جامعة نايف العربيّة للعلوم الأمنيّة، ١٤٣٤هـ.

١٧. محمد بن إسماعيل البخاريّ، صحيح البخاري، تحقيق: محمد الناصر، دار طوق النجاة للنشر، ١٤٢٢هـ، ط: ١.

١٨. محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي، **سنن الترمذي**، تحقيق: بشار معروف، دار الغرب الإسلاميّ للنشر، ١٩٩٨م، (د.ط).

١٩. محمد مهدلي، مؤتمر: مواجهة العنف الأسريّ في الدول العربيّة.. الواقع والمأمول، الإسكندريّة ٢٠٠٥م.

٢٠. مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الجيل للنشر، (د.ت)، (د.ط).

٢١. مصطفى عمر التير، الأسرة العربيّة والعنف ملاحظات أولية، ص: ٣٨، مجلة الفكر العربي، شتاء١٩٩٦، العدد الثالث والثمانون، السنة السابعة عشرة.

٢٢. منظمة الصحة العالمية، التقرير العالمي حول الصحة والعنف، جنيف، ٢٠٠٥م.

٢٣. منير البعلبكي، المورد الحديث، دار العلم للملايين، ٢٠١٧م، ط: ١.

٢٤. مها المانع، العنف والمرأة في المواثيق الدوليّة، الجمعية العلميّة السعوديّة للدراسات الفكريّة المعاصرة، ١٤٣٥هـ، ط: ١.

٢٥. نهى القاطرجي، العنف الأسريّ بين الإعلانات الدوليّة والشريعة الإسلاميّة، بحث مقدم إلى الدورة التاسعة عشرة لمجمع الفقه الإسلاميّ الدوليّ، إمارة الشارقة في ٢٦- ٣٠/٤/ ٢٠٠٩م.
٢٦. نهى القاطرجي، المرأة في منظومة الأمم المتحدة، مجد المؤسسة الجامعيّة للدراسات والنشر والتوزيع، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٦م، ط: ١.
٢٧. نهى القاطرجي، معجم المصطلحات الدوليّة حول المرأة والأسرة، مركز باحثات لدراسة المرأة، ١٤٣٧هـ-٢٠٠٦م، ط: ١.

ثانيًا: الاتفاقيات الدوليّة، والمواقع الإلكترونيّة.

١. إطار لتشريع نموذجيّ بشأن العنف المنزليّ، موقع مكتبة حقوق الإنسان، جامعة منيسوتا على الرابط http://hrlibrary.umn.edu/arabic/modelLawDomesticViolence.html تاريخ الرابط ١٤٤٢/٨/١٥هـ.
٢. الإعلان العالميّ للقضاء على العنف ضد المرأة، ١٩٩٣م، موقع هيئة الأمم المتحدة https://undocs.org/ar/A/RES/٤٨/١٠٤. تأريخ الرابط ١٤٤٢/٨/١٥هـ.
٣. تقرير المؤتمر العالميّ الثالث للمرأة -نيروبي، ١٩٨٥م، موقع هيئة الأمم المتحدة https://www.un.org/ar/.
٤. لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، الدورة (١١)، ١٩٩٢م، التوصية رقم (١٩)، العنف ضد المرأة، موقع مكتبة حقوق الإنسان، جامعة منيسوتا على الرابط: http://hrlibrary.umn.edu/arab/CEDAWGR.pdf تأريخ الرابط ١٤٤٢/٨/١٥هـ.
٥. موقع وزارة الموارد البشريّة والتنمية الاجتماعيّة https://hrsd.gov.sa/ar/node/٧٦٧٥٨١ تأريخ الرابط: ١٤٤٢/٨/١٥هـ.

سبل الوقاية من العنف الأسري

أ.د لؤلؤة بنت عبد الكريم القويفلي
جامعة أم القرى ـ مستشارة في لجنة إصلاح ذات البين حاليا

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.. أما بعد:

فالأسرة لها أهمية خاصة في عمليّة البناء والإنماء، حيث تقدم للمجتمع أثمن ثروة يعتمد عليها في بنائه ونمائه، وهى الثروة البشريّة، ولا يمكن لها أن تحقق ذلك إلا إذا قامت على أسس قويّة ومقومات رئيسة تساعدها على أداء وظائفها بما ينعكس أثره على أداء المجتمع لوظائفه، وبما يحقق تقدمه ورقيه وتنميته.

إن ظاهرة العنف عالميّة نجدها في كل المجتمعات غنية كانت أو فقيرة، وتختلف نسبياً من منطقة إلى أخرى، وفي السنوات الأخيرة اهتمت الحكومات والمنظمات غير الحكوميّة بظاهرة العنف، وحاولوا جاهدين للحد منها.

والعنف من أبرز الموضوعات التي بدأت تطفو على السطح في الآونة الأخيرة في المجتمعات كظاهرة سلوكيّة تتصف بها العلاقات خاصة مع الظهور الواضح للعيان نتيجة الانفتاح اللاواعي على سلوكيّات العالم المتحضر والمتقدم مادياً.

الأمان هو أساس الاستقرار في كل أسرة ومجتمع، فلا يمكن أن يكون المجتمع متنازعًا ومتناحرًا أن يستقرأ ويتقدم، لذا فإن الخطوة الأولى في سبيل العيش بحياة كريمة متطلعه لمستقبلٍ زاهر هو القضاء على كل أشكال العنف التي ستقف عقبة في سبيل هذا الأمل.

أهداف البحث:

وفي ضوء ما سبق يسعى هذا البحث إلى وصف الأدبيات الخاصة بالعنف، بغية تحديد مفهومه وأبعاده وسماته، وخصائصه، والتعرف على وأقع البحث، والتحديات التي تواجهه، والكشف عما يتطلبه البحث ليؤدي دوره على أكمل وجه.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في تسليط الأضواء على العنف الأسريّ: ماهيته، وأنواعه، وأسبابه، وأشكاله، وسبل الوقاية منه، لكي نؤكد على أن العنف يشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان والحريات الأساسيّة، ويعوق أو يلغي تمتعه بهذه الحقوق والحريات الأساسيّة، وإذ يقلقها الإخفاق منذ أمد بعيد، في حماية تلك الحقوق والحريات وتعزيزها في حالات العنف بكل أشكاله.

فالعنف الأسريّ ظاهرة اجتماعيّة تمس أفراد المجتمع، وأخطارها تقع عليهم، والمجتمع يتأثر بذلك كله، فهي تمثل فعلا اجتماعيًّا غير مرغوب فيه، حيث إنها تشكّل خطرًا يهدد المجتمع من خلال تهديد

قيمه وعاداته وتقاليده وأعرافه التي هي جزء مهم من ثقافته، لذا فهي ظاهرة تحتاج إلى الدراسة والتحليل المستمرين خاصة في ظل ما يشهده المجتمع من تحولات، وتغيرات سياسيّة، واقتصاديّة، وثقافيّة، واجتماعيّة مهمة.

ومن هنا فإن هذه الدراسة تكتسي أهمية كبيرة استناداً إلى عدة عوامل أهمها: أن هذا الموضوع كان من الموضوعات المغيبة نسبيًا عن ساحة الاهتمام والدراسة والتحليل في المجتمع، حيث كان الحديث عن العنف الأسريّ كظاهرة اجتماعيّة، نفسية وإعلاميّة في وقت مضى يعدُّ من المحظورات.

مشكلة البحث:

برزت مشكلة العنف كإحدى التحديات الكبرى التي تحتاج إلى مواجهة صارمة؛ لما لها من تأثير خطير في حياة الأفراد، ومنظومة قيمهم الاجتماعيّة؛ فالعنف يعني خروج الناس عن طبيعتهم الرحيمة التي ينبغي أن يلتزموا بها، ويتعاملوا مع أنفسهم، ومع غيرهم إلى حالة قاسية لا تناسب إنسانيتهم، ولا تستقيم معها حياتهم.

ولعل أخطر مافي العنف الأسريّ أنه قد يأتي من أقرب الناس، وأشدهم صلة بعضهم ببعض، وأنه يرتبط أحياناً باتجاهات نفسيّة وسلوكيّة، ومعتقدات خاطئة تجعل ارتكاب العنف ضد الآخرين مسوّغا لمن يقوم به[١].

وتكمن خطورة هذه المشكلة في صعوبة إثبات الواقعة، أو عدم وجود قوانين رادعة، وعدم التقدم بالشكوى، إما لسبب الخوف، أو عدم وعي الضحية لحقه في الدفاع عن نفسه، أو ثقافة العيب، أو اعتقاد المجتمع بأن سيطرة الأب مهما كان نوعها هي حق مكتسب لرب الأسرة.

ومن هنا تأتي هذه الدراسة للإجابة عن الأسئلة الأساسية التالية:

س١: ما مفهوم العنف الأسريّ في اللغة والاصطلاح والإجراء؟

س٢: ما تاريخ المؤدية للعنف وأسبابه؟

س٣: ما أنواع العنف وأشكاله؟

س٤: ما آثار العنف الأسريّ، وسبل الوقاية منه وبرامجه؟

أسباب اختيار الموضوع:

تغلغل ظاهرة العنف الأسريّ في الأوساط المجتمعيّة مما يدل على توسع هذه الظاهرة، وتفاقمها تدريجياً.

ضرورة التعرف على ظاهرة العنف الأسريّ، وتشخيص أسبابها، والوقوف على نتائجها.

المنهج العلميّ: المنهج التاريخيّ والوصفيّ.

١ . زيتون، منذر، (٢٠٠٣م) ، نحو استراتيجية وطنيّة لحماية الأسرة: الصحة والعنف، المجلس الوطنيّ لشؤون الأسرة، منظمة الصحة العالميّة، مكتب عمان.

المنهج التاريخيّ: الذي يهتم بجمع الحقائق والمعلومات من خلال دراسة الوثائق، والسجلات والآثار، ويستخدم هذا المنهج في دراسة الظواهر والأحداث والمواقف التي مضى عليها زمن طويل أو قصير؛ فهو مرتبط بدراسة الماضي وأحداثه؛ من أجل الإفادة منه في فهم الحاضر، والتنبوء بالمستقبل، وذلك لاستعراض العنف عامة، والأثر العظيم الذي يحدثه على الفرد والمجتمع...

والمنهج الوصفيّ، وهو: الجمع الدقيق والمتأني للسجلات، والوثائق العلميّة المتوفرة ذات العلاقة بالموضوع، ويتميز البحث باتباع المنهج العلميّ في مناقشة ظاهرة العنف بصفة عامة.

حدود البحث:

سيقتصر البحث على عرض ظاهرة العنف وبيانه، وماهيته وتاريخه، وأسبابه، وأنواعه، وأشكاله والتطرق إلى سبل الوقاية.

تقسيمات البحث:

وسأتناول الموضوع في ثلاثة مباحث، كل مبحث يحتوي على عددٍ من المطالب على النحو الآتي:

المبحث الأول: ماهية العنف الأسريّ، وتاريخه وأسبابه.

المطلب الأول: مفهوم العنف الأسريّ في اللغة والاصطلاح والإجراء.

المطلب الثاني: التاريخ والأسباب المؤدية إلى العنف.

المبحث الثاني: أنواع العنف وأشكاله.

المطلب الأول: أنواع العنف.

المطلب الثاني: أشكال العنف.

المبحث الثالث: آثار العنف الأسريّ وأضراره، وسبل الوقاية منه وبرامجه.

المطلب الأول: آثار العنف الأسري وأضراره الجسديّة والنفسيّة.

المطلب الثاني. وسائل الحد من العنف، وسبل الوقاية منه وبرامجه.

المبحث الأول

ماهية العنف الأسريّ وتاريخه

العنف الأسريّ لا يقتصر على العنف ضد المرأة؛ بل يمتد إلى كافة أفراد الأسرة ونظرًا إلى انتشار مظاهر العنف، وآثاره السلبيّة على الأسرة والمجتمع والنظام العام، وعلى تطور المجتمع، الأمر الذي يتطلب تحديد مفهوم محدد للعنف الأسريّ، ولذا سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: مفهوم العنف الأسريّ في اللغة والاصطلاح والإجراء:

أولاً. تعريف العنف لغة وإصطلاحاً وإجراءً:

أ – **لغة:** الخرق بالأمر، وقلة الرفق به، وهو ضد الرفق، عنف به، وعليه يعنف عنفًا وعنفه، وأعنفه، وعنفه تعنيفًا وهو عنيف إذا لم يكن رفيقًا في أمره، وأعنف الأمر أخذه بعنف، وفي الحديث " إن الله تعالى يعطي على الرفق مالا يعطي على العنف " بالضم الشدة والمشقة، وكل ما في الرفق من الحيز، ففي العنف من الشر مثله، والعنف والعنيف والمعتنف[١].

ب _ **اصطلاحاً:** يعرفه الشربينيّ بأنه الإكراه الماديّ الواقع على شخص لإجباره على سلوك، أو التزام بشيء ما، وبعبارة أخرى هو سوء استعمال القوة، ويعني جملة الأذى والضرر الواقع على السلامة الجسديّة للشخص (قتل، ضرب، جرح)، كماقد يستخدم العنف ضد الأشياء (تدمير، تخريب، إتلاف) حيث تفترض هذه المصطلحات نوعًا معيناً من العنف، والعنف مرادف للشدة والقوة[٢] .

ومن خلال ما سبق فإنه يمكن تعريف العنف بأنه: أي سلوك يؤدي إلى إيذاء شخص لشخص آخر، قد يكون هذا السلوك كلاميًا يتضمن أشكالاً بسيطة من الاعتداءات الكلاميّة، أو التهديد، وقد يكون السلوك فعليًا حركيًا، كالضرب المبرح، والاغتصاب، والحرق، والقتل، وقد يكون كلاهما وقد يؤدي إلى حدوث ألم جسديّ، أو نفسيّ، أو إصابة، أو معاناة، أو كل ذلك.

ويرى بعض الباحثين أن مفهوم العنف يتضمن ثلاثة معان فرعيّة، هي: الشدة، والإيذاء والقوة البدنيّة.

ويتوسع جارف رفي تحديد مفهوم العنف حيث ينظر إلى العنف باعتباره اعتداء على شخص الإنسان إما في جسمه، أو نفسيته، أو سلب حريته.

ويشير آخرون إلى أن مفهوم العنف يعني كل فعل يمارس من طرف فرد، أو جماعة ضد فرد آخر أو أفراد آخرين عن طريق التعنيف قولاً أو فعلاً، وهو فعل يجسد القوة الماديّة، أو المعنويّة التي يمكن أن تكون فيزيقيّة أو رمزيّة[٣].

ويحدد قاموس وبستر سبعة معان على الأقل لاصطلاح العنف، تتراوح بين المعنى الدقيق نسبيًا والذي يشير إلى استخدام القوة الجسديّة بقصد الإيذاء، أو الإضرار. والمعنى العام المرتبط بالحرمان من

---

١. ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب، مج ٤، ط، دار مادر ، بيروت ، ١٩٩٧م،ص ٤٤٤.

٢. حوار الأخصايين الاجتماعيين في مجال العنف الأسريّ، مفهوم العنف الأسريّ أسبابه ومقترحات علاجه، منتدى مجلة العلوم الاجتماعية، ٢٩/١١/٢٠٠٧م.

٣ . أبو دوح، مديحة أحمد عبادة، خالد كاظم، العنف ضد المرأة (دراسة ميدانيّة حول العنف الجسديّ والعنف الجنسيّ)، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص ١٨.

الحقوق عن طريق الاستخدام غير العادل للسلطة، أو القوة مروراً بمعان أخرى تشير جميعها إلى الهجوم، والعدوان، واستخدام الطاقة، ورفض الآخرين بصور مختلفة١.

ج _ التعريف الإجرائي للعنف:

هو أحد الظواهر السلوكيّة السلبيّة التي ظهرت بظهور الإنسان، وهو فعل يصدر من شخص معين، يستهدف إيذاء الآخرين، وينتج عادة بسبب التوتر، وفقدان السيطرة، ويؤثر العنف على إرادة الأفراد المعنفين، وقضية العنف تعدُّ من أكبر المشكلات التي تمس المجتمع، فالعنف من أحد أهم الظواهر المسببة للفوضى، وللاستقرار في أوساط المجتمع.

إذن العنف هو: ذلك الفيروس الحامل للقسوة، والمانع للمودة، وهو ذلك السلوك المقيت باستعمال القسوة الجسديّة، والعنف ليس حالة عزيزة متأصلة في الشخص، وإنما يكتسبها بفعل التقليد والمحاكاة، والمؤثرات البيئيّة التي تحيط به، وتسهم في تنشئته.

ولكن علماء السلوك عرفوا العنف على أنه نمط من أنماط السلوك الذي ينتج عن حالة إحباط مصحوبة بعلامة التوتر، ويحتوي على نية سيئة لإلحاق ضرر ماديّ ومعنويّ بكائن حيٍّ أو بديل عنه، وأخيراً فالعنف سلوك هجومي يقصد به إيذاء الآخر، والعدوان هو رد الفعل الطبيعيّ في الرد أو مواجهة الإحباط٢.

فالعنف معناه واحد لا يختلف هو: "إيذاء الشخص" ونجد أن العنف يغرس في نفس الطفل بطريقة مباشرة، وغير مباشرة، عن طريق أسلوب التربية، وينشأ مع الطفل خطوة بخطوة ليصل إلى ذروته في فترة التمرد والعنفوان، والعنف هو فقدان السيطرة على الاعصاب والمشاعر سواء كردة فعل تجاه موقف أثاره، أو آذى مشاعرهن، ولعدم توافر صفة الصبر، وسيطرة صفة الغضب عليه؛ لذلك يميل للعنف.

ثانياً . تعريف الأسرة لغة واصطلاحاً وإجراءً:

أ _ **لغة:** الأسرة في اللغة على ثلاثة أوجه، فكلمة الأُسرة تعني: أهل الرّجل وعشيرته، وهي هُنا تدل على أفراد الأسرة، كما تُعرَّف بأنها الدِّرع الحصينة، ومفهوم الأُسْرة يُطلق على الجماعة التي يربطها أَمْر مُشْتَرَك إذ توجد روابط تجمع أفراد الأسرة الواحدة، أما جمعها فهو أُسر٣.

ب _ **اصطلاحًا:** يعرفها علماء الاجتماع بأنها الوحدة الاجتماعيّة الأولى، ونواة المجتمع التي تهدف إلى المحافظة على النوع الإنسانيّ، وتقوم على المقتضيات التي يرتضيها العقل الجمعيّ والقواعد التي تقررها المجتمعات المختلفة، ولذلك أصبحت هي الأساس لجميع النظم الأخرى؛ كالنظام الاجتماعيّ، والقبليّ.

ووظيفة تكاثرية، ويوجد بين اثنين من أعضائها علاقة جنسيّة يعترف بها المجتمع، وتتكون الأسرة على الأقل من ذكر بالغ وأنثى بالغة، وطفل سواء كان من نسلها، أو عن طريق التبني١.

---

١. ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، مرجع سبق ذكره، ص ٧٣.
٢ . الخالدي، د. عطاء الله فؤاد، أرشا د المجموعات الخاصة، ط١، عمان ،٢٠٠٨م، ص٢٢٠.
٣ . انظر: ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، ص ٧٣، وقاموس المعجم الوسيط www.almaany.com، اطّلع عليه بتاريخ ٢١-١١-٢٠١٩م بتصرّف.

ج – **إجرائياً:** هي النواة الأولى للمجتمع حيث هي المسؤولة عن صلاحه، فبصلاح الأسرة يصلح المجتمع، وبفسادها يفسد المجتمع، والأسرة بصفة خاصة تتمسك بالعادات والتقاليد، وتعدُّ محافظة كما تتميز عادة بكثرة أفرادها أنه لا توجد قوانين، أو ضوابط لتحديد النسل على اختلاف الأسر في الدول المتقدمة.

حيث تعد الأسرة الدرع الحصين، وهي الوحدة الاجتماعيّة التي تحفظ النوع الإنسانيّ كله، وتتألف الأسرة من رجل وامرأة يرتبطان معاً بعلاقة زواج شرعيّ، وينتج عن هذه العلاقة الأبناء.

ثالثاً . تعريف العنف الأسريّ:

أ – اصطلاحاً: للعنف الأسريّ عدة تعاريف نجد من بينها:

العنف الأسُريّ: عرّف العنف بأنّه: سلوك عدوانيّ ناتج عن الإحباط، وتستخدم فيه القوة مع الإنسان، أو لتدمير ممتلكاته.٢

كما يعرف العنف في معجم لسان العرب بأنه: الخرق بالأمر، وقلة الرفق به، وأعنف الشيء أخذة بشدة، واعتنف الشيء كرهه، والتعنيف: التوبيخ والتقريع واللوم.٣

ويمكن تعريف العنف العائليّ بما يلى:

هو كل استخدام للقوة بطريقة غير شرعية من قبل شخص بالغ في العائلة ضد أفراد آخرين من هذه العائلة؟

وأن خطورة هذا النوع من العنف الأسريّ أنه يفرز أطفال عدوانيين يواجهون المجتمع، وهؤلاء الأطفال يكونون بمثابة قنابل موقوتة، بحكم طاقات عنف وعدوان مختزن، وكراهيّة تجاه المجتمع لا تخرج إلا في مرحلة الشباب والفتوة٤ .

ب. العنف الأسريّ الإجرائي:

ويعرف الباحثون العنف الأسريّ الإجرائيّ بأنه: باستخدام القوة بطريقة غير شرعيّة، أو قانونيّة من قبل أحد أفراد الأسرة اتجاه آخر في داخل الأسرة لقوة ماديّة أو معنويّة، هدفها إلحاق الأذى بالآخر، وقد يكون العنف مباشرًا، أو غير مباشر، ظاهرًا أو غير ظاهر، سريًّا أو لفظيًّا، وقديكون عن طريق التهديد.

يشمل إلى جانب العنف بين الزوج والزوجة إساءة معاملة الأطفال من الأقارب والإخوة والأخوات، كما يشمل العنف بين الإخوة؛ كاعتداء الذكور على الإناث، ومن الأمور المهمة معرفة الآثار النفسيّة التي يتركها العنف الأسريّ على ضحاياه، وكيف يمكن الوقاية من التعرض له؟ والعلاج والتدخل الطبيّ والقانونيّ٥.

---

١ . عبادلية أحمد، دور الأسرة في تحقيق التفوق الدراسيّ لدى أبنائها، تخصص علم اجتماع التربية، قسم العلوم الاجتماعيّة، كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة، جامعة تبسة، ٢٠١١م، ص ٣٤.

٢ .Iz El-Dein, K. (2010). Aggressive Behavior in children. Amman, – Jordan: Dar Osama for publication and Distibution.p:3

٣. Ibn Manthour, J. (2000). Arab Tongue (2nd ed.). Beirut, Lebanon: Dar al-Kotob al-ilmiyah p:43

٤ .الساعاتي سامية حسن: المرأة والمجتمع المعاصر ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٥م.

٥ .العيسوي ،عبد الرحمان محمد ،جرائم الصغار، ط ١، دار الفكر الجامعيّ ، الإسكندرية ، ٢٠٠٧م ، ص ١٣.

والعنف الأسريّ أو العائليّ هو الذي يرتكب من طرف أحد أفراد الأسرة، وفي فضاء محدد وهو البيت، ويمكن أن يرتكب من طرف الأب، أو الأخ أو العم[1].

وهو جميع أشكال العنف التي تتم في إطار الأسرة الواحدة على اختلاف صفة الشخص العنيف أو المعنف في الأسرة سواء الأب، أو الأم، أو أحد الزوجين، أو الأبناء، أو الإخوة.

المطلب الثاني: التاريخ والأسباب المؤدية إلى العنف.

أولاً . تاريخ العنف:

تعدُّ ظاهرة العنف الأسريّ من الظواهر القديمة في المجتمع، فهي موجودة منذ وجود الإنسان على الأرض، وعلاقته بروابط مع المكان الذي يعيش فيه.

العنف الأسريّ هو استخدام القوة الماديّة والمعنويّة لإلحاق الأذى بآخر استخداماً غير مشروع[2].

العنف الأسريّ، أو ما يعرف أيضًا بعدة مسميات: الإساءة الأسريّة، أو الإساءة الزوجيّة يمكن تعريفه بأنه: شكل من أشكال التصرفات المسيئة الصادرة من قبل أحد الزوجين، أو كلاهما في العلاقة الزوجيّة، أو الأسريّة، وله عدة أشكال منها:

الاعتداء الجسديّ (كالضرب، والركل، والعض، والصفع، والرمي بالأشياء، وغيرها)

أو التهديد النفسيّ، (كالاعتداء الجنسيّ، أو الاعتداء العاطفيّ، أو السيطرة، أو الاستبداد، أو التخويف، أو الملاحقة والمطاردة، أو الاعتداء السلبيّ الخفيّ، كالإهمال، والحرمان الاقتصاديّ، وقد يصاحب العنف الأسريّ حالات مرضية، كإدمان الكحول، والأمراض العقليّة، لذلك فإن التوعية تعدُّ من الوسائل المساعدة في علاج العنف الأسريّ، والحد منه، وتختلف معايير تعريف العنف الأسريّ اختلافًا واسعًا من بلد إلى بلد آخر، ومن عصر إلى عصر آخر، حيث لا يقتصر العنف الأسريّ على الإساءات الجسديّة الظاهرة، بل يتعداها ليشمل أمورًا أخرى، كالتعريض للخطر، أو الإكراه على الإجرام، أو الاختطاف، أو الحبس غير القانونيّ، أو التسلل، أو الملاحقة والمضايقة[3].

قبل منتصف عام ١٨٠٠م قبلت معظم النظم القانونيّة ضرب الزوجة باعتباره وسيلة صحيحة لسلطة الزوج على زوجته، لكن التحريض السياسيّ خلال القرن التاسع عشر أدى إلى إحداث تغييرات في كل من الرأي العام، والتشريعات المتعلقة بالعنف المنزليّ في المملكة المتحدة، والولايات المتحدة، ففي عام ١٨٥٠م أصبحت ولاية تتيسي في الولايات المتحدة أول ولاية تجرم ضرب المرأة، وتبعتها ولايات أخرى بالخطوة نفسها، وفي عام ١٨٧٨م أتاح قانون قضايا الزواج إمكانيّة طلب المرأة في المملكة المتحدة لطلب الانفصال عن زوجها المسيء إليها، وبحلول نهاية عام ١٨٧٠م كانت معظم المحاكم في الولايات المتحدة تعارض حق الزوج في تعذيب زوجته جسديًّا، وبحلول مطلع القرن العشرين كان بإمكان الشرطة أن تتدخل في حالات العنف المنزليّ في الولايات المتحدة، لكن الاعتقالات أصبحت نادرة، وقد بدأ الاهتمام حديثا بقضايا

---

١ . أبو زيد، رشدي شحاتة ، العنف ضد المرأة وكيفية مواجهته، ط ١ ، دار الوفاء ، ٢٠٠٨م ، ص ٢٠.

٢ . العلاف، عبد الله بن احمد، العنف الأسريّ وآثاره على الأسرة والمجتمع نقلاًعن Al- alaf@hotmail. com

٣. انظر: افتتاحية اجتماع منظمات المجتمع المدنيّ العراقيّة للمرأة مكتبة مركز النماء لحقوق الإنسان (٢٥_٢٠١٥/١١/٢٧م)، ص١.

العنف المنزليّ من قبل الحركة النسائيّة في عام ١٩٧٠م، وخصوصًا داخل الحركات النسائيّة، وحقوق المرأة، والقلق بشأن تعرض الزوجات للضرب على أيدي أزواجهن، وكان أول مرة يتم استخدام لفظ العنف المنزليّ، ومعنى الاعتداء على الزوجة، والعنف في المنزل في خطاب تم إلغاؤه في البرلمان في المملكة المتحدة في عام ١٩٧٣م.

تم تشكيل اتحاد (مساعدة النساء) لمساعدة النساء وخدمتهنّ، وتوفير الدعم العمليّ والعاطفيّ لمجموعة واسعة من النساء والأطفال الذين يواجهون العنف في انكلترا، ومع صعود حركة الرجال في عام ١٩٩٠م حظيت مشكلة العنف المنزليّ ضد الرجال اهتمامًا كبيراً١.

ومن الجدير بالذكر أن الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان أكد على مبدأ عدم جواز التمييز، وأعلن أن جميع البشر يولدون أحرارًا متساوون في الكرامة والحقوق، هذا وأن الإسلام قد سبق هذه المحاولات بكثير، حيث إنه من تعاليمه أن جميع البشر متساوون في الحقوق والواجبات، ولا فرق بينهم كما قال الرسول محمد ﷺ، لا فرق بين عربيّ وأعجميّ ولا بين أبيض وأسود إلا بالتقوى٢.

ثانياً . الأسباب المؤدية إلى العنف.

لا يوجد تفسير واحد صريح لأسباب انتشار العنف بين الشباب، وإنما توجد عوامل عديدة تؤدى إلى ذلك.

السبب الأساس وراء العنف هو فقد الإنسان قدرته في السيطرة على أعصابه ومشاعره، سواء كرد فعل طبيعيّ تجاه موقف آثاره، أو أذى مشاعره، أو أن تكون طبيعة في الشخص، لعدم توافر صفة الصبر والمثابرة في مواجهة أبسط الأمور، ويعتقد الشاب الذي يميل إلى العنف أنه يحل مشكلاته بهذه الطريقة بإخافة الآخرين، واكتسابه الاحترام، لكنه لا يعرف أن النتيجة تكون عكسيّة فلا يحترمه الآخرين، وينعزلون عنه، ثم يكرهه الناس، وفي المرحلة النهائيّة لا يتخلص من الغضب، والإحباط اللذين هما أساس لكل ذلك.

العنف الأسريّ بصفة عامة: ويكون على هيئة ضرب مؤلم، أو على هيئة نقد، وتحقير وتوبيخ مستمرّ، وعدم استخدام أيّ من عبارات المديح والتشجيع، بالإضافة إلى تكليف الابن بما لا يطيق، أو إجباره على تحقيق ما لم يستطع الوالدان تحقيقه، كما يُعدّ تعاطي الوالدين، أو إحداهما للمُسكرات أو المخدّرات من أسباب العنف الأسريّ، وقد عدَّ العلماء هذا السبب من أهمّ أسباب العنف؛ لما للتّربية من دور كبير في تشكيل شخصيّة الأجيال٣.

عندها تسود روح الغوغائيّة: يكون الناس في وسط التجمُّعات، والحشود أقلّ كبتاً لجماح تصرفاتهم السيئة؛ وذلك بسبب قلة الوعي بالمعايير الأخلاقيّة؛ ممّا يجعلهم أكثر استجابة للتلميحات العدوانيّة والعنيفة٤.

---

١. الموسوعة الحرة https: //ar.m.wikipedia.org

٢ . نص المادة الثانية من الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان.

٣ . العنف عند الشباب.. الأسباب والحلول"، إسلام ويب. بتصرّف.

٤ . حسين ، حمد ، أسباب العنف الأسريّ ودوافعه ، صفحة ١١،١٢. بتصرّف ، العنف عند الشباب.. الأسباب والحلول، إسلام ويب. بتصرّف.

جذور مبكرة للعنف، حيث ترى أنه بعد الحرب العالميّة الثانية تلبست العالم روح عدوانيّة، ظهرت ملامحها في شتى مجالات الحياة الاجتماعيّة، والأدبيّة، والفنيّة، حتى قصص الأطفال لم تخل من المسدسات والدبابات والطائرات[1].

أسباب ترجع إلى شخصيّة المعنف نفسه مثل:

الشعور المتزايد بالإحباط، نتيجة ضعف الثقة.

طبيعة مرحلة البلوغ، أو المراهقة.

الاعتزاز بالشخصيّة، وقد يكون ذلك على حساب غيره.

الاضطراب الانفعاليّ، والنفسيّ.

عدم القدرة على مواجهة المشكلات.

عدم إشباع أفراد المجتمع لحاجاتهم.

تفضيل الحلول العدوانية.

وجود السيكوباتيّة بسماتها العدوانيّة.

مشاعر الاضطهاد والإحساس بالظلم، نتيجة فقدان الأمن.

فقر الحاجة للحب والرعاية.

السلبية في حل المشكلات.

الانساحبية من المواقف دون إيجاد حلول للمشكلة.

ثنائية الإدراك، وانفصام الشخصيّة بين الرغبة في الاعتماد، والرغبة في التدمير.

ضعف الروابط الانفعاليّة مع الآخر.

فقد السيطرة على التصرفات عند الغضب .

عوامل جسيمة، كالتعب والجوع، أو وجود عاهة تجعله يشعر بالنقص.

عجز الفرد عن إقامة علاقات اجتماعية وأصدقاء وتكوينها.

صراعات وانفعالات مكبوته تدفع الإنسان إلى العدوان.

الرغبة في الحصول على الممنوعات، وحرمانه من الذي يصعب تحقيقه.

ب. أسباب ترجع إلى الأصدقاء:

رفاق السوء .

النزعة إلى السيطرة على غيره.

الشعور بالرفض من قبل الرفاق.

---

١ . الساعاتى، سامية حسن : المرأة والمجتمع المعاصر ، القاهرة ، الهيئة المصريّة العامة ،للكتاب ،ص ٢٠.

ج . أسباب ترجع إلى الاسرة:

التفكك الأسريّ، مما ينتج عنه عدم متابعة الأبناء.

ارتفاع عدد أفراد الأسرة.

شيوع النموذج الأبويّ المتسلط.

سفر الأب، وانشغال الأم عن دورها لتزايد العبء على كاهلها، وغياب التوصية، والإشراف التربويّ على الأبناء، مما يفقدهم معيار الخلق القويم.

التدليل الزائد للأبناء، أو القسوة الزائدة، فإن أحد هذين العاملين يؤدي إلى نتائج سلبيّة تتعلق بسلوك الابن.

فقدان ثقة الفرد بالأسرة من حيث العلاقات، حيث تحولت العلاقة من علاقة تكامل إلى صراع وهجوم متبادل يؤدي إلى التسرب والعنف كمحصلة طبيعيّة.

د. أسباب ترجع إلى طبيعة المجتمع، وذات صلة بظروفه مثل:

انتشار سلوكيّات الامبالاة.

ضعف التخطيط الاجتماعيّ.

انتشار أفلام العنف.

ضعف تطبيق التشريعات والقوانين.

الافتقار إلى حلقات النقاش، والحوار الهادف في المجتمع .

الرغبة في الاستقلال عن الكبار، والتحرر من السلطة الوالدية.

الصراع الاجتماعي، ووجود مسافات متباعدة بين الأجيال.

أسباب اقتصادية.

المستوى الاقتصاديّ المتدني، وانتشار الأمية في بعض الأحيان، كل ذلك يؤدي إلى الاتجاه نحو العنف، وظهورهم بعدم الاهتمام التام، وعدم الاهتمام بهم من قبل الآخرين، وشعورهم بالإذلال مع اختلاف المستويات اقتصاديًّا واجتماعيًّا يؤدي إلى توليد العنف .

إنّ ضعف الاقتصاد، وانتشار الفقر والبطالة، وعدم توافر فرص العمل يسبب الشعور باليأس، وتدنّي الوضع الاقتصاديّ للأسرة مع ازدياد عدد أفرادها يؤدّي إلى تفشّي العنف كوسيلة لحلّ المشكلات.

الفقر، وبطالة رب الأسرة.

ويرجع الكثير من علماء النفس والاجتماع سبب اتساع دائرة العنف داخل أسرنا العربية إلى زيادة الضغوط الاقتصاديّة على الأسرة بسبب البطالة، وانخفاض دخل الأسرة، مما يؤدي إلى الضغط النفسيّ، الذي يتحول مع أي مشكلات إلى عنف سواء ضد الأبناء، مثل: الصفع، والركل، والحرق، والضغط، والضرب باستخدام آلة حادة، وعدم التشجيع ، ونقص الحب، والمودة والرعاية مما يعد إساءة وجدانية.

أسباب نفسيّة:

سلوك العنف مكتسب، وليس بالجينات أو مورث يتأثر به الفرد بالمحيط الخارجيّ، ويتفاعل تفاعلاً كبيراً مع البيئة الجغرافيّة والاجتماعيّة، والمؤسسات التعليميّة تشكل نسقًا متفتحًا على المحيط الخارجيّ.

أسباب ترجع إلى وسائل الإعلام.

التي تنشر حالات العنف في المجتمع عن طريق التقليد، أو أفلام العنف، وانتشار نوادي الفيديو، وتعدُّ هذه الأماكن مصدرًا مهمًا لترويج أعمال العنف.

بعض وسائل الإعلام وأساليبها الاستفزازيّة في عرض المنتجات، والسلع المتعددة المتنوعة هي:

١- تطلق العنان لمخيلة المراهق لتشكيل وقائع الجريمة والعنف.

٢- تعمق إحساس المراهق بعدم الرضاء عن الحياة الواقعيّة.

٣- تبالغ في عرض أحداث الجريمة١.

فالإعلام وخاصةً المرئي منه: إنّ اعتياد الإنسان على مشاهد العنف والدماء مع تعظيم أبطال هذه المشاهد يؤدّي إلى ترسيخ مفهوم البطولة بشكل مرتبط مع الضرب والعنف.

الكحول وتعاطي المخدرات:

لا يقتصر تأثير الكحول والمخدّرات على الجانب العقليّ والبدنيّ فحسب، بل يتعدّاه أيضاً إلى تثبيط مراكز المراقبة في الدماغ؛ ممّا يؤدّي إلى جعل الشخص أكثر عرضة لممارسة السلوكيّات العنيفة، والاستجابة بشكل عدوانيّ للمؤثّرات.

لا يؤدي تعاطي المخدرات إلى إضعاف الصحة الجسديّة والعقليّة فحسب، بل يؤدي أيضًا إلى إعاقة مراكز التحكم في الدماغ. والنتيجة هي أن الشخص الواقع تحت التأثير قد يصبح أكثر عرضة للسلوك العنيف، ويستجيب بشكل أكثر عدوانيّة للاستفزاز.

الشعور بالنقص:

ويزداد هذا الشعور لدى الأيتام، أو الأبناء غير الشرعيين نتيجة عدم حصولهم على الرعاية، فيتولّد لديهم شعور بالحقد على مجتمعاتهم؛ ممّا يزيد من نسبة الانحراف والعصيان، ويتشكّل الشعور بالنقص أيضاً نتيجة سوء التربية، والمعاملة في البيت أو في المدرسة؛ لذا يجب الحذر من جَرح شعور الطالب أو التسبُّب بشعوره في النقص؛ لأنّ ذلك سيدفعه للانتقام بطريقة، أو بأُخرى.

---

١ . انظر: محمد أنس، دوار المؤسسات غير الحكوميّة لحماية الطفل من العنف، بدون نشر، وعبد الملك أشيهون، مجلة العلوم الاجتماعيّة، بدون نشر، وسنة، وجمال شحاته حبيب ، الممارسة للخدمة الاجتماعيّة في مجال رعاية الشباب للمجال المدرس، مطبعة نور الاجتماعيّة ص ٣٨٥_٣٨٩.

المبحث الثاني

أنواع العنف وأشكاله

المطلب الأول : أنواع العنف:

يتفرع العنف إلى أنواع عديدة، ويتطلب الأمر التفرقة بين هذه الأنواع على الوجه الآتي:

أولًا : من حيث الشرعية:

- العنف الشرعيّ.
- العنف غير الشرعيّ.

العنف الشرعيّ:

هو العنف الذي يشرعه القانون، وتقره سلطات الدولة لاستقرار النظام، واستتباب الأمن، والمحافظة على هيئة الدولة.

مثال هذا النوع :-

عندما يقوم أحد رجال الشرطة، أو مجموعة منهم باستخدام القوة ضد أحد الأفراد كدفع، أو طرح أحد الجرمين على الأرض، إن هذا النمط من السلوك ضروري في مقاومة المجرمين، أو الخارجين على القانون، أو النظام في المجتمع ، وهذا هو المقصود بالعنف الشرعيّ، أي العنف المقبول قانوناً، ومن ثم لا يترتب على مقترحه عقاب ، وتستخدم سلطة الدول العنف بطريقة شرعيّة الحماية الشرعيّة القانونيّة، والنظام في المجتمع، واستخدام القوة، والقنابل المسيلة للدموع في فض الشغب، وقمع المظاهرات، وتغريق المتظاهرين لعودة النظام، واستتباب الأمن، وهدم البناء على الأراضي الزراعيّة للائحة القوانيين[١].

العنف غير الشرعي:

وهو العنف الذي لا يحميه قانون ولا يقره (عكس العنف الشرعيّ)، وعندما يقوم أحد الأفراد في المجتمع بضرب أو طرح فرد آخر على الأرض، فإن ذلك السلوك يعد ممارسة لسلوك عنيف يعاقب عليه القانون.

ثانياً: العنف من حيث القائم أي الفاعل :

- العنف الفرديّ.
- العنف الجماعيّ.

العنف الفرديّ:

وهو العنف الذي يقوم به أحد الأفراد مثل: قيام فرد بضرب فرد آخر، أو قتله، أو سبه أثناء غضبه، وهو عنف فرديّ؛ لأنه يحدث بين الأفراد في حياتهم اليوميّة.

---

١ . حسونة، محمد السيد، العنف لدى طلبة المدارس في مصر، دار النشر ، المركز القومي للبحوث التربويّة والتنمية ، ٢٠٠م، ص١٤.

العنف الجماعيّ :

يتمثل هذا النوع من العنف في حالة الإرهاب، أو الحرب.

ثالثا: العنف من حيث نوع الضرر:

العنف الماديّ – العنف المعنويّ.١

كالسب، والقذف، والشتم، وغيره٢.

وهناك تصنيف آخر من وجهة نظره حيث يتفرع العنف إلى أربعة أنواع، وهي:

١-العنف الموقفيّ:

وهذا النوع من العنف ينتج من عوامل موقفيّة معينة تسهم وتضخم من العنف، مثل: الفقر، وإدمان الكحول، والمخدرات، وجماعة الرفاهة، والشلليّة، وسهولة الحصول على الأسلحة التي يتناولها، مثل: السكين،أو أداة حادة، أو المسدس.

٢- عنف العلاقات بين الأفراد:

وينتشر هذا النوع من العنف بين المراهقين، وينشأ من المشاحنات، والمشاجرات الشخصيّة بين الأفراد في علاقاتهم بعضهم ببعض.

٣-العنف السلبيّ:

وهذا النوع من العنف يكون جزءًا في جريمة، أو سلوك غير مقبول اجتماعياً، ومن أمثلة ذلك: الجرائم المختلفة من قتل، وسرقة.

٤-عنف الأمراض النفسيّة:

وهذا النوع من العنف يكون أكثر إنحرافاً تقرر من الأنواع السابقة، ويرجع هذا النوع إلى خلل في الجهاز العصبيّ٣ .

المطلب الثاني :أشكال العنف:

لا ينحصر العنف في شكل واحد، بل يتّخذ عدّة أشكال، منها:

_ العنف الجسديّ:

أي: الاعتداءات الجسديّة، كالضرب، والتشابك بالأيدي، وأحداث العاهات مما ينتج عنه الجروح، أو الكسور، أو الإعاقة، أو القتل حسب الطريقة المستعملة في العنف٤، ويُعدّ من أكثر أنواع العنف وضوحاً، ويشمل ممارسة القوة الجسديّة ضدّ المرأة، وذلك باستخدام الأيدي، أو الأرجل، أو أي أداة تلحق الأذى بجسدها، ويتّخذ عدّة أشكال، فقد يكون على شكل ضرب، أو صفع، أو غيرها٥.

---

١ . حسونة ، محمد السيد ، العنف لدى طلبة المدارس في مصر، المركز القوميّ للبحوث التربوي، القاهرة ٢٠٠٠م، ص١٤.

٢ . أحمد مصطفى أحمد، المظاهرة السلوكيّة المدرسة دار المعارف الجامعيّة الإسكندريّة.

٣ . حسونة ، محمد السيد ، العنف لدى طلبة المدارس في مصر، المركز القومي للبحوث التربوي، القاهرة ٢٠٠٠م، ص ١٤.

٤ . البصري، حيدر: العنف الأسريّ – الدوافع والحلول ، الأردن ، دار البيضاء للطباعة ، والنشر ، ٢٠٠٨م ، ص .٣٩٧.

٥ . بنات، سهيلة محمود (٢٠٠٨م)، العنف ضد المرأة: أسبابه، آثاره، وكيفيّة علاجه (الطبعة الأولى)، عمان-الأردن: دار المعتز للنشر والتوزيع، صفحة ٢٢-٢٤. بتصرّف.

يتضمّن العنف الجسديّ ضدّ المرأة العديد من الأفعال التي يكون الهدف منها التسبّب بالإيذاء الجسديّ للمرأة١، مما قد يتسبّب في إصابة المرأة بجروح خطيرة في بعض الأحيان، أو قد يُسبّب لها الموت، وتُظهر نتائج الدراسات الحديثة التي أُقيمت في مختلف أنحاء العالم أنّ هناك نسبة تتراوح بين ١٠% – ٦٠% من النساء قد تعرّضن للضرب، أو الاعتداء الجسديّ من قِبل شريك الحياة في مرحلة ما خلال حياتهنّ٢.

وهو إيقاع أثر مؤلم على الجسد، تحس به الوصلات العصبيّة عن طريق الشعيرات الدمويّة المنتشرة في أجزاء الجسم، وتنقله إلي الذهن، ويرتبط به ألم نفسيّ إلى جانب الألم الحسيّ المباشر، ولذلك يضاعف أثره، ويقوي تأثيره٣.

وهو أكثر أنواع العنف شيوعاً بسبب سهول اكتشافه، وملاحظ آثاره، وأنه يتكوّن من أفعال متعددة تؤدي إلي حدوث إصابة بدنيّة، مثل: الصفع، والضرب، أو أي سلوكيات أخرى أكثر عنفاً٤.

وهو كل ما قد يؤذي الجسد ويضره، نتيجة تعرضه للعنف، مهما كانت درجة الضرر٥.

ويشمل الصفع باليد، أو الضرب بأداة ما، أو الكيّ، أو الركل، أو هز الطفل بعنف بالغ، أو رفعه إلى الأعلى ثم إلقاؤه على الأرض، وكثيراً ما تؤدي أشكال العنف هذه إلى جسديّة إصابات وجروح، وقد تؤدي أحياناً إلى تعرضه لبعض الحالات النفسيّة، وقد تؤدي في أحيان أخرى إلى الموت ٦.

_العنف اللفظيّ:

يعدّ من أكثر أشكال العنف تأثيراً على الصحة النفسيّة للمرأة، وهو النوع الأكثر انتشاراً في المجتمعات، وقد يكون من خلال شتم المرأة بألفاظ بذيئة، أو إحراجها أمام الآخرين، أو السخريّة منها، أو الصراخ عليها٧ .

يشكل العنف اللفظيّ أحد جوانب التعدي على حياة الأبناء في مرحلة الطفولة، أو المراهقة، وهو أحد أبرز أشكال العنف الأسريّ من الوالدين في مرحلة الطفولة، والعنف اللفظيّ هو الكلمات، والألفاظ المسيئة، والتي تحمل عبارات السخريّة، والاستهزاء، والسب، والشتم من قبل الوالدين للأبناء في مرحلة الطفولة.

---

1. Violence against women", unstats.un.org, Retrieved 24-4-2020. .Page ١٣٤ Edited
2Gunilla Krantz, Claudia Garcia-Moreno, "Violence against women"، jech.bmj.com, . Retrieved ٢٦-٧-٢٠١٨, Edited

٣ . خالد بن سعود الحليبي(٢٠٠٩ م) العنف الأسريّ أسبابه ومظاهره وآثاره وعلاجه، الرياض ،المملكة العربيّة السعوديّة ، مدار الوطن للنشر، ص٥٣.

٤ . عبد النبي زهرة عبد الحمزة هادي(٢٠١٣م) قياس العنف الأسريّ لدى طالبات المرحلة الإعداديّة، مجلة أبحاث البصرة(العلوم الإنسانيّة)العراق، مج ٣٨،ع١،ص٢٨٥_٣٠٦.

٥ . المرزوقي عائش بنت سلطان(٢٠١٦م) العنف الأسريّ وآثاره على الأسرة والمجتمع في ميزان الإسلام مجلة البحوث الإسلاميّة_مصر، مج٢،ع٦، فبراير، ص٢٢٥_٢٥٤.

٦ . عطية جميل حامد (٢٠١٤م) العنف الأسريّ نواة لجنوح الأحداث دراسة ميدانية في مدرس تأهيل الصبيان، مجلة العلوم النفسيّة والتربيّة ،العراق، ع،١٥٥ (٢٩٩_٣٥٦).

٧ . سهيلة بنات (٢٠٠٨م)، العنف ضد المرأة: أسبابه، آثاره، وكيفيّة علاجه (الطبعة الأولى)، عمان-الأردن: دار المعتز للنشر والتوزيع، صفحة ٢٢-٢٤. بتصرّف.

أي أن العنف اللفظيّ يظهر في الكلمات، أو العبارات المستخدمة من فرد تجاه آخر بهدف التوبيخ أو التأنيب، أو التهديد ويعد نوع من أنواع العنف؛ لأنه قد يسيء إلى شخصية، وذات الفرد المعنف[١].

وهو عبارة عن كل ما يؤذي مشاعر الضحية من شتم، أوسب، أو أي كلام يحمل التجريح، أو وصف الضحية بصفات مزرية مما يشعرها بالامتهان، أو الانتقاص من قدرها[٢].

وهو يهدف إلي التعدي على حقوق الأبناء بإيذائهم عن طريق الكلام، أو الألفاظ الغليظة النابية، وعادة ما يسبق العنف اللفظيّ العنف البدنيّ، أو الجسديّ[٣].

والواقع أن العنف اللفظيَّ قد يكون أقسى من العنف الجسديّ؛ لأن الطفل يسمع باستمرار من والده، أو أمه كلمات بذيئة مثل: يا غبي، يا حيوان، يا سخيف (وغيرها من الألقاب التي تحط من كرامة الطفل، وتؤثر في نموه، وشخصيته، ويخلق لديه شخصية عدوانيّة في المستقبل، وقد يعكسه على أطفاله عند الزواج، ويعد الإذلال تنافياً مع أبسط حقوق الإنسان[٤].

_ العنف الجنسيّ:

ممارسة الجنس بالقوة، ومنه الاغتصاب، والاعتداء الجنسيّ على المحرمات وغير ذلك، وهو: أكثر أشكال العنف تأثيراً على الفرد، وتأثيراً على المجتمع فهو يهدد أمن العائلة والأسرة، والسلام الاجتماعيّ ويعدُّ العنف أنه سلوك عدوانيّ إنتقاليّ من ... إلى... من المجتمع إلى الفرد ... ومن الفرد إلى المجتمع، ويتسم بالقهر، والظلم، والعدوان.[٥]

وهو حالة ما يعمد فيها شخص أكبر إلى استخدام الطفل لأجل أغراض جنسيّة، مثل: الاغتصاب، والتحرش الجسديّ، والجنسيّ في الشوارع، والمواصلات، والأماكن المزدحمة، والتحرش

من قبل أرباب العمل، أو من خلال إجبار الأطفال على ممارسات جنسيّة متنوعة[٦] .

ويعد العنف الجنسيّ من أخطر أنواع العنف التي يتعرض لها الطفل، وتكمن خطورته في بقاء أثره حتى بعد البلوغ، إذ يظل يذكر ذلك الطفل المعتدى عليه جنسياً فتسيطر عليه مشاعر الكآبة، وينخفض تقديره لذاته ، وربما انخرط في بكاء شديد عندما يتحدث عن تلك الخبرة المؤلمة، والمحرج التي تعرض لها في صغره، وحاله أهون بقليل من لو كان المعتدى عليها جنسياً طفلة"؛ لأن ذلك سيؤثر مستقبلاً، وبدرجة

---

١. الصبان عبير بنت محمد (٢٠١١م) خبرات العنف الأسريّ والمدرسي لدى عينه من طالبات المرحلة المتوسطة والثانويّة في مدارس التعليم العام بالعاصمة المقدسة، مجلة بحوث التربية النوعيّة ، جامعة المنصورة، ع٢١،ص٣_٥٦.ص١٠

٢.المرزوقي عائش بنت سلطان(٢٠١٦م) العنف الأسريّ وآثاره على الأسرة والمجتمع في ميزان الإسلام مجلة البحوث الإسلاميّة_مصر،مج٢،ع٦، فبراير، ص٢٢٥_٢٥٤.

٣. عبد النبي زهرة عبد الحمزة هادي(٢٠١٣م) قياس العنف الأسريّ لدى طالبات المرحلة الإعداديّة، مجلة أبحاث البصرة(العلوم الإنسانيّة)العراق، مج ٣٨،ع١، ص٢٨٥_٣٠٦

٤ . عطية جميل حامد (٢٠١٤م) العنف الأسريّ نواة لجنوح الأحداث دراسة ميدانية في مدرس تأهيل الصبيان، مجلة العلوم النفسيّة والتربيّة ،العراق، ع،١٥٥ (٢٩٩_٣٥٦).

٥. مكي رجاء، سامي عجم، إشكاليّة العنف (العنف المشرع والعنف المدان) ، ط ١ ، المؤسسة الجامعية للدراسات ، بيروت ٢٠٠٨م، ص ٧٩.

٦ . دوخي الحنيطي، حسن العوران ، حميد بن ناصر الحجري ٢٠١٢م، أثر العنف الأسريّ الواقع على الأطفال وعلاقته بسلوكهم المنحرف من وجه نظر الطلبة العمانيين الدارسين في جامعة مؤته، المجلة الأردنيّة في العلوم الاجتماعيّة ، الأردن، مج ٥، ع ٢، ص ٢٠٢_٢٢٨.

أكبر في اتجاهها نحو الزواج، والحمل، وفكرة الارتباط بالرجل، وربما أثر ذلك حتى على مدى إقبالها على الحياة١.

_ العنف المعنويّ والنفسيّ:

أي الاعتداءات النفسيّة والمعنويّة، أي: اللجوء إلى إهانة المعتدى عليه، وسبه والحط من قيمته ووصفه بألفاظ بذيئة، ثم دفعه إلى الانطواء، وفقدان الثقة بالنفس.

ويرتبط العنف النفسيّ بالعنف الجسديّ، إذ إنّ المرأة التي تتعرّض للعنف الجسديّ تعاني من آثار نفسيّة كبيرة، وقد يُمارس هذا الشكل من العنف من خلال عدّة طرائق، منها إضعاف ثقة المرأة بنفسها، والتقليل من قدراتها وإمكانيّاتها، وتهديدها، وقد يظهر أثره على المرأة عن طريق شعورها بالخوف، أو الاكتئاب، أو فقدان السيطرة على الأمور من حولها، أو القلق، أو انخفاض مستوى تقديرها لذاتها٢.

يُشير العنف النفسيّ إلى أيّ سلوك يؤدّي إلى إحداث ضرر عاطفيّ للنساء، أو إعاقة النمو الصحيّ لهنّ، أو لأحد أفراد أسرتهنّ، أو يؤدّي إلى التقليل من احترامهنّ لذاتهن، ويشمل هذا النوع من العنف العديد من السلوكيّات؛ كالتشكيك في سلوك المرأة، ومراقبتها باستمرار، كما يشمل التقليل من قيمة المرأة الشخصيّة، والاستهزاء بها، أو استغلالها والتلاعب بها، أو حرمانها من الوصول إلى الموارد الاقتصاديّة٣، ويُسبّب العنف النفسيّ، واللفظيّ للمرأة آثاراً نفسيةً قصيرة، وطويلة الأمد بنفس خطورة الآثار النفسيّة الناتجة عن تعرّض المرأة للعنف الجسديّ، سواء كان العنف ناتجاً عن الإهانات، أو السب، أو الشتم، أو محاولات إخافة المرأة، أو عزلها، أو التحكّم بها، وقد يتبع العنف النفسيّ واللفظيّ في أغلب الأحيان عنفٌ جسديٌّ٤.

ويعد هذا النوع من أخطر أنواع العنف؛ لأنه محسوس غير ملموس، وأثره غير واضح للعيان، بالإضافة إلى آثاره المدمرة على الصحة النفسيّة للفرد، وتكمن خطورته في أن القانون قد لا يعترف بالعنف النفسيّ، وقد يصعب وضع ضوابط قانونيّة له لصعوبة قياسه، وهو غالباً ما يأخذ شكل الذم، والإحراج ، والتحقير ، والانحطاط باعتباره يحطم الإنسان نفسيًّا٥.

_ العنف الماديّ:

يشمل محدودية وصول المرأة إلى الأموال، والتحكّم في مستوى حصولها على الرعاية الصحيّة، والعمل، والتعليم، بالإضافة إلى عدم مشاركتها في اتّخاذ القرارات الماليّة، وغيرها الكثير.

ويعرف بالعنف الاقتصاديّ، وهو: حرمان أحد أفراد الأسرة من حقوقه الماديّة، كالأكل، والمصروف الماليّ، وغير ذلك٦ .

---

١ . خالد بن سعود الحليبي(٢٠٠٩ م) العنف الأسريّ أسبابه ومظاهره وآثاره وعلاجه، الرياض ،المملكة العربيّة السعوديّة ، مدار الوطن للنشر، ص٥٥.

٢ . رجاء مكي، سامي عجم ، إشكاليّة العنف (العنف المشرع والعنف المدان) ، ط ١ ، المؤسسة الجامعيّة للدراسات ، بيروت ٢٠٠٨م ، ص ٧٩.

3. Violence against women", www.paho.org, Retrieved 24-4-2020. Page 7. Edited.

4. E motional and verbal abuse", www.womenshealth.gov, Retrieved 26-7-2018. .Edited

٥ . أحمد آمنه حسين مسعود ، العنف الأسريّ وعلاقته بانحرافات الأحداث (دراسة ميدانيّة في دار التربية وتوجيه الأحداث تاجوراء– بمدينة طرابلس) مجلة عالم التربية ، مصر، مج ١٤ ، ع٤٣، ص٢٥١_٢٧٩

6O lufunmilayo Fawole (٢٠٠٨-٨)، "Economic Violence To Women and . .Girls"،www.researchgate.net, Retrieved ١٧-٦-٢٠٢٠, Edited

وإن إعطاء المرأة حقوقها الماليّة يساعدها على العيش برفاهية، وراحة مع أطفالها، لكن التدخل غير المشروع في أمورها الماليّة لن يحقّق لها ذلك، إذ يحدث العنف الماليّ عندما يُسيطر المسيء على أموال المرأة لمنعها من إنهاء علاقتها معه، والحفاظ على سلطته، وسيطرته عليها، وعادةً لا تترك المرأة هذا الشخص بسبب خوفها من عدم قدرتها على إعالة نفسها، وإعالة أطفالها، ومن صور العنف الماليّ أيضاً منع المرأة من العمل بالقوة دون حق، أو مبرر لذلك، أو مضايقتها أثناء عملها الرسميّ، والاستحواذ على مالها، ومنعها من الوصول إلى الحسابات المصرفيّة١، وقد يشتمل العنف الماليّ على إجبار المرأة على التسوّل للحصول على الأموال، والحرمان من الاحتياجات الأساسيّة التي تحتاج إليها؛ كالغذاء، والملابس، وإتلاف ممتلكاتها، كما يتضمن العنف الماليّ حرمان النساء من حقوقهنّ؛ كالتعليم دون مبرّر، والتحكّم في مقدار الرعاية الصحيّة، والموارد المُقدّمة لهنّ٢.

العنف السياسيّ:

يحدث العنف السياسيّ ضدّ النساء عند القيام بأفعالٍ جسديّةٍ، أو نفسيّةٍ، أو جنسيّةٍ، أو عدوانيّةٍ من قِبل شخصٍ واحدٍ أو مجموعة أشخاصٍ ضدّ النساء اللواتي يُمارسن دوراً سياسيّاً؛ كالمرشّحات أو اللواتي يُمارسن حق الانتخاب والتصويت، وقد يتمّ القيام بتلك الأفعال ضدّ عائلاتهنّ، ويكون هدف العنف السياسيّ ضدّ النساء تقييد، أو تعليق، أو منع النساء من ممارسة حقوقهنّ أو مهام منصبهنّ، أو إلزامهنّ بالقيام بأفعالٍ لا يتقبّلن القيام بها٣.

العنف السلطويّ والاجتماعيّ:

أي فرض العزلة على أحد أفراد الأسرة من قبل الأب، أو الأم، وتقييد حركة الأبناء بعدم الاختلاط بالآخرين .

إساءة معاملة المُسنّات:

يضاف إلى تلك الأشكال ما يحدث من العنف عندما يقوم أيّ شخص مسؤول عن رعاية المسنّات اللواتي يبلغن من العمر ٦٠ عاماً، أو أكثر بإيذائهنّ، وقد يحدث هذا النوع أيضاً في حال تمّ تعمُّد إهمال المرأة المُسنّة بصورةٍ تُعرّضها للأذى؛ كعدم تقديم الرعاية الطبيّة لها، أو منع تقديم الطعام لها، إذ إنّ إساءة معاملة المسنّات تحدث غالباً عندما تكون النساء غير قادرات على القيام بأنشطة الحياة اليوميّة وحدهنّ، ويعتمدن على غيرهنّ في ذلك، مثل: عدم قدرتهنّ على تناول الطعام وحدهنّ، أو استخدام المرحاض، أو الاستحمام، أو ارتداء ملابسهنّ، أو عدم قدرتهنّ على إدارة أموالهنّ ،وقد تحدث إساءة

معاملة المُسنّين في الأماكن العامة، أو في دور رعاية المسنين، أو في المنزل، كما تبيّن أنّ إساءة معاملة المُسنّين تؤثّر على النساء بصورةٍ تفوق تأثيرها على الرجال٤.

---

1 .Financial abuse", www.womenshealth.gov, Retrieved ٢٦-٧-٢٠١٨ . Edited.

2 . Olufunmilayo Fawole (21-5-2008), ECONOMIC VIOLENCE TO WOMEN AND GIRLSIs It Receiving the Necessary Attention? Page 2, 3. Edited.

3". Bolivia Gender-Based Political Violence", www.unwomen.org, Retrieved 62-4-2020. Page ١٣١. Edited.

٤. ٢٠٢٠ Edited٢٥-٤ Retrieved ,www.womenshealth.gov ,Elder abuse"

المبحث الثالث

آثار العنف الأسريّ وأضراره

وسبل وبرامج الوقاية منه وبرامجه

المطلب الأول: آثار العنف الأسريّ الجسديّة والنفسيّة وأضراره.

آثار العنف وأضراره:

للعنف آثار وأضرار ومخاطر جسيمة على الأفراد والمجتمعات، ومنها:

نقص في إدراك قيمة الذات، ونقص الحوافز.

مشكلات عقلية؛ كالقلق بالإضافة إلى اضطرابات في الأكل والنوم؛ إذ يلجأ بعض الناس غالباً إلى الكحول، والمخدرات كوسيلة لتناسي العنف.

معاناة المرأة من الحمل غير الشرعيّ، أو الأمراض المنقولة جنسيًّا في حال تعرّضها للإساءة الجنسيّة، كما تزداد احتماليّة إجهاض المرأة الحامل في حال وقوع ممارسات عنيفة عليها.

آلام وأضرار جسديّة؛ ككسور العظام، والحروق، والكدمات، والقطوع، والتي تستمرّ آلامها لسنوات بعد التعرُّض للإيذاء.

مواجهة كوابيس ومخاوف، كما يُعاني الأطفال الذين ينشؤون في أُسَر عنيفة من سوء التغذية، وبُطء في النمو والتعلُّم مقارنة بغيرهم من الأطفال بالإضافة إلى إصابتهم بالعديد من الأمراض، مثل: المغص، والصداع، والربو.

ضعف المهارات الاجتماعيّة والعُزلة والتّهميش.

انخفاض الإنتاجيّة، ومن ثمَّ انخفاض العوائد.

انخفاض الفُرَص التعليميّة، أو الوظيفيّة، أو الاجتماعيّة، أو خسارتها.

تكاليف طبّيّة وعلاجيّة؛ كالأدوية، والمختبرات، والأشعة، بالإضافة إلى المصاريف القانونيّة؛ كالدعاوي، والمحاكم، والإجراءات الحكوميّة.

إيجاد بيئة تتّسم بالعنف؛ نظراً إلى أنّ العنف سلوك قابل للتّناقُل بين الأجيال بالإضافة إلى أنّه يُسبّب جوّاً من القلق والتوتر؛ ممّا يَنتُج عنه اعتبار المجتمع للسلوكات العنيفة أمراً طبيعياً واعتيادياً.

يسهم العنف المبني على النوع الاجتماعيّ على التمييز بين الأدوار، وانعدام المساواة بين الجنسين؛ مما يسبب إعاقة في عمليّة التقدم الاجتماعيّ.

ازدياد الصراعات والحروب والثأر.[١]

---

١ . "العنف عند الشباب.. الأسباب والحلول"، إسلام ويب. بتصرّف.
"Harmful Effects of Violence", esperian Health Guides, Retrieved 2017 Edited.
"Consequences and costs", endvawnow, Retrieved 21/5/2017. Edited

آثار العنف الجسديّة وأضراره:

هناك مجموعة من الآثار التي تترتب على العنف ضد المرأة، مثل: الآثار على الجسد، والآثار على النفس، والآثار على الاقتصاد، والآثار التي تترتب على الأسرة.

الآثار الجسديّة للعنف ضد المرأة: إن الآثار الجسديّة للعنف ضد المرأة ينتج عنها مشكلات، وآثار صحيّة، وجسديّة على المرأة، وهذا العنف وآثاره يكون متفاوتًا ومختلفًا من امرأة إلى أخرى، من الممكن أن تكون هذه الآثار طويلة المدى ملموسة، ومن الممكن أن تكون قصيرة الأمد، وغير ملموسة على النساء والأطفال.

حيث بينت الدراسات والأبحاث التي أجريت على النساء اللاتي يتعرضن للعنف وعائلاتهن، وخاصة للعنف الجسديّ أنهن يعانين من انخفاض في الحالة الصحيّة، والجسديّة، والعقليّة، بشكل أكبر وأكثر من النساء اللواتي لا يتعرضن للعنف، وسوء المعاملة.

حيث إن العنف الجسديّ للمرأة يسبب قلة في المناعة عند المرأة، التي تنتج عن الحالة النفسيّة السيئة، وهذا بالإضافة إلى أن النساء المعنفات يعانين من إهمال الذات، وكما أن المرأة التي تتعرض للعنف تعاني من الأمراض التي تصيب النساء، والتي تُعد من الأمراض المزمنة، مثل: الصداع، وآلام الظهر، وآلام في العظام، واضطرابات في الجهاز الهضميّ، ومشكلات في القلب، ومجموعة من الأمراض العصبيّة، مثل: الإغماء، والقلق.

تختلف الإصابات التي تنتج عن العنف الجسديّ والجنسيّ، وتختلف في شدتها من كدمات وكسور في العظام إلى إعاقات دائمة وتحتاج المرأة المعنفة إلى علاج طبيّ متخصص، كما أن المرأة المعنفة قد تعاني من فقر الدم، ونقص في المناعة، والمرأة الحامل التي تتعرض للعنف قد تتعرض حياتها، وحياة الجنين للخطر.١

آثار العنف النفسيّة وأضراره:

الآثار النفسيّة للعنف ضد المرأة: إن الآثار النفسيّة التي تترتب على العنف ضد المرأة كثيرة، ولها أبعاد سيئة على المستوى النفسيّ للمرأة المعنفة، حيث تسبب لها الشعور بالنقص، وتقليل المرأة المعنفة من قيمتها الذاتيّة، وتقل ثقة المرأة المعنفة بنفسها، ومن ثمَّ يؤثر على صحة المرأة العقليّة، وذلك من خلال تشتت المرأة المعنفة فكرياً، وينعكس هذا على القدرة السليمة عند المرأة في التصرف، والتفكير المنطقيّ والسليم. كما أن الأعراض والآثار النفسيّة للعنف ضد المرأة قد تكون مشابهة مع الآثار التي تنتج عن الكوارث والحروب، والمرأة المعنفة تعيش مراحل متتالية من الصدمة والإنكار، والتلبك والخوف، وإذا كانت المرأة المعنفة تعاني من التعنيف المستمر، فهذا يسبب لها ضعفًا في الشخصيّة، وعدم القدرة على اتخاذ القرار ٢.

1https://e٣arabi.com/?p=٥٥٢٤٤٠ . آثار العنف ضد المرأة

2https://e٣arabi.com/?p=٥٥٢٤٤٠ . آثار العنف ضد المرأة

المطلب الثاني . وسائل الحد من العنف، وسبل الوقاية منه وبرامجه :

أولاً . وسائل الحد من العنف :

من المعلوم أن قضية العنف الأسريّ تعدُّ من أكثر الظواهر الاجتماعيّة التي دعت إلى إجراء عدد من البحوث التي تهدف إلى تعميق الفهم من خلال الدراسة والتحليل، في محاولات تتسم بالجديّة والتحدي، لإيجاد حلول واقعيّة وجذريّة في جميع أنحاء الكرة الأرضيّة.

ومن سائل الحد من العنف: التي يجب اتّخاذ التدابير الوقائيّة اللازمة لها للحدّ من ظاهرة العنف ما **يلي :**

نشر الوعي في المجتمع وتثقيفه بمعلومات صحيحة حول مدى انتشار العنف، وأسبابه، وكيفيّة التعامل معه، ومقدار تأثيره على المجتمع، وإرشاد الأفراد لكيفيّة التحكُّم بالانفعالات، وتجنُّب ممارسة تصرُّفات تتّسم بالعنف.

التعاون مع رجال الدين لنشر خطاب يُعزّز من مبادئ الاحترام، والتكافل بين أفراد المجتمع، ويحارِب العنف والتطرُّف.

دمج الحقوق الإنسانيّة، والحماية من أنواع العنف، وحُرمة الجسد ضمن المناهج المدرسيّة بهدف ترسيخ هذه المفاهيم في الأذهان.

دراسة حالات العنف دراسة دقيقة، ومعرفة الجوانب النفسيّة والاجتماعيّة والعضوية التي تتطلّب المعالجة.

تعلُّم كيفيّة التعامل مع الغضب دون اللجوء إلى العنف عن طريق إثبات أنّه ليس الوسيلة الملائمة لحل الخلافات، والاتّفاق مع الطرف المقابل حول الطريقة المناسبة للتعامل مع المواقف الصعبة.

ترسيخ مفهوم الحوار لدى الشباب، وإعطاءه الفرصة للتعبير عن ذاته واحتياجاته. وتوفير فرص عمل، وإيجاد مصادر دخل تُمكّن الشباب من بناء الأُسر.

تعزيز ثقافة المحبة والتفاهم، والتشجيع على استخدام العقل، ومدح الأذكياء؛ ممّا يسهم

في نبذ العُنف، والاعتماد على العضلات في حل المشكلات[١].

وهناك العديد من سبل الوقاية من أجل القضاء على ظاهرة العنف ضد المرأة في جميع المجتمعات، وفي جميع أنحاء العالم.

---

١ مجاهد ، د. علي إسماعيل ، تحليل ظاهرة العنف وأثره على المجتمع ، صفحة ١٣، ١٤. بتصرّف "How to End Violence in Your Community", cedar valley friends of the family, Retrieved 21-5-2017. .Edited

ثانياً: سبل الوقاية من العنف وبرامجه:

قبل الحديث عن سبل الوقاية من العنف وبرامجه ، سأعرف بمعنى الوقاية:

تعريف الوقاية:

ووقيتُ الشيء أقيه: اذا صنته وسترته عن الأذى[١]، وقاه الله وِقَايةً: أي حفظه، والتوقيةُ: الكَلاَءة والحفظ.[٢]،الوِقاية: حفظ الشيء عما يؤذيه ويضره.[٣]

وقال الكفويّ :والاتقاء: هو افتعال من الوقاية، وهي فرط الصيانة، وشدة الاحتراس من المكروه... والمتقي في عرف الشرع: اسم لمن يقي نفسه عما يضره في الآخرة[٤].

وقد ورد مصطلح الوقاية في القرآن الكريم، والسنة النبويّة المطهرة، تارةً بلفظه، وأخرى بمعناه:

فما ورد بلفظه: ما جاء في القرآن الكريم في معرض دعوة الناس إلى تقوى الله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾.[الحج:١].

وفي معرض الدعوة الى الوقاية من النار، قال تعالى:﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ﴾. [التحريم :٦].

سبل الوقاية من العنف وبرامجه:

بعد تناول العنف الأسريّ بالبحث وانطلاقاً من أهميته ، إذ يمثل العنف بكل صوره ومظاهره أخطر الظواهر التي تهدد النواة الشرعيّة الأولى للمجتمع؛ فالأسرة ليست نظاماً اجتماعياً فحسب، بل هي مصدر للأخلاق والقيم، والوسيلة الأولى للضبط الاجتماعي.

لذا كان لابد من التصدي لهذه الظاهرة التي باتت اليوم منتشرة بشكل ملحوظ بين كافة الشرائح بالمجتمع عن طريق البرامج الوقائية للحدّ من ظاهرة العنف.

لذا يجب على المجتمعات العربيّة والإسلاميّة تبني منظومةً أخلاقيّة وتشريعيّة تحكم المجتمع، وتضبط علاقات الناس بعضهم مع بعض؛ بحيث يجرم العنف ونفسه ، ويحاسب مرتكبيه، كما يتمّ إعداد رسائل توجيهيّة وإرشاديّة تبثّ من خلال وسائل الإعلام المختلفة التي تبين رسالة الإسلام الصحيح التي تحثّ على الرفق واللين والتسامح والعفو بعيداً عن العنف، والترويع والإيذاء **وذلك على النحو الآتي:**

حلول لنشر التوعية والتوجيه والتثقيف :

نشر الوعي الأسريّ وأهمية التوافق والتفاهم بين أفراد الأسرة، والاتفاق على نهج تربويّ واضح بين الوالدين، وإيجاد نوع من التوازن الممكن بين العطف والشدة، وبين الحب والحزم، أو الحب المعتدل، والنظام الثابت، وبين الحريّة والتوجيه، إلى جانب خلق بيئة مواتية لعلاقات تعاطف وتعاون بين الآباء والأبناء.

---

١. ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي ، لسان العرب، مادة (وقى).
٢. الصحاح للجوهري: ٢٥٢٧/٦.
٣. التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي ٧٣٠.
٤. الكليات للكفوي: ٣٨.

التثقيف المبكر للزوجين قبل الزواج، ومعرفة الحياة الزوجيّة، وأنها لا تخلو من مكدرات، وأن الواجب على كلا الزوجين مقابلة ذلك بالصبر والاحتساب، كما يجب على كل منهما معرفة ما له، وما عليه من حقوق وواجبات زوجيّة، لكيلا يدع الواجب عليه، أو يطالب الآخر بما لا يجب عليه.

توعية المجتمع إعلاميًا لتغيير النظرة السائدة تجاه العنف ضد الأطفال التي ترى أن الأمر طبيعيّ، وبخاصة قبول العنف الجسديّ.

توعية المجتمع إعلاميًا حول قيمة المرأة في المجتمع وأهميتها، وأنه من غير المسموح أن تُمارس عليها أفعال جائرة من العنف بصفتها إنسانًا لها ما للرجل من حقوق، وعليها ما عليه من واجبات.

قيام المؤسسات الدينيّة بدورها في تكريس مفهوم التراحم والترابط الأسريّ، وبيان نظرة الأديان للمرأة، واحترامها وتقديرها لها.

التوعية والتثقيف عن طريق المؤسسات التعليميّة عبر المناهج الدراسيّة، والندوات العلميّة، والمحاضرات الثقافيّة، لتوضيح الآثار السلبيّة من جراء انتشار ظاهرة العنف الأسريّ، كإحدى المشكلات، والأمراض الاجتماعيّة، وآثارها على المجتمع.

ويساعد تناول وسائل الإعلام لقضايا العنف الأسريّ في الوقاية منه، فعندما تتم توعية أفراد الأسر بوسائل العنف الأسريّ وأساليبه وأنماطه وعواقبه فإن ذلك يدفع هؤلاء الأفراد لاتخاذ سبل الحيطة، والحذر والابتعاد عن المواقف التي تؤدي بهم إلى ذلك. كما أن تسليط الضوء الإعلامي على قضايا العنف الأسريّ يخلق وعيًا جماهيريا ينجم عنه في نهاية المطاف بروز رأي عام يضغط باتجاه إجراء اصلاح لنظام العدالة الاجتماعيّة.١

ب .حلول المؤسسات التعليميّة للقضاء على العنف ضد المرأة:

العمل على توفير بيئة ومكان مناسب وآمن لجميع الأشخاص، وتشجيع المرأة على التعليم، وتشجيعها على تحدي جميع الصعوبات التي تواجه المرأة، والموجودة في ثقافة المجتمعات.

محاربة القيم والمعتقدات المجتمعيّة الخاطئة التي ترفض حق المرأة في التعليم، ونشر الوعي المجتمعيّ، وتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة.

العمل على خلق التكافؤ من أجل الحصول على التعليم للجميع، وتركيز واهتمام المدرسة بتقليل من عدوانيّة الأشخاص، وعنفهم ضد بعضهم بعضًا.

العمل على تشجيع الأشخاص على اكتساب مهارات التعامل وفنونه مع الآخرين، وبناء العلاقات التي تقوم على الاحترام بين الرجل والمرأة٢.

ج. حلول متخذة من قبل بيئة العمل للقضاء على العنف ضد المرأة:

زيادة البرامج التي تشجع مكافحة العنف ضد المرأة وتقليله في داخل العمل.

---

١ . الحمود ، عبد الله بن ناصر: العنف الأسريّ في الإعلام العربيّ بين الوعي المهنيّ والرهانات التسويقيّة، مؤتمر الأسرة والإعلام العربيّ: نحو أدوار جديدة للإعلام الأسريّ، الدوحة، قطر، ٢- ماي ٢٠١٠م، ص ٠٦

٢ . اقرأ المزيد على e٣arabi: القضاء على العنف ضد المرأة https://e٣arabi.com/?p=٥٦٣٤٢٨

العمل على وضع وإيجاد الإجراءات الآمنة التي تقلل من حالات العنف في داخل بيئة العنف، والعمل على إيجاد الإجراءات اللازمة من أجل التبليغ عن حالات العنف ضد المرأة، والتعامل مع حالات العنف ضد المرأة بطريقة مهنيّة جيّدة.

ضرورة التأكيد على أن الإجراءات القانونية والتأديبية في داخل بيئة العمل موضوعية، وتشمل التعامل مع حالات العنف ضد المرأة في داخل بيئة العمل.

تشجيع قيام علاقات اجتماعيّة، وعلاقات زمالة في داخل بيئة العمل تقوم على الاحترام المتبادل بين الرجل والمرأة.

العمل على زيادة الوعي عند الموظفين، والعاملين بأشكال العنف وصوره ضد المرأة.[١]

حلول متخذة من قبل منظمة الصحة العالميّة :

من أجل القضاء على العنف ضد المرأة: حيث قامت منظمة الصحة العالميّة بالقيام بمجموعة من الإجراءات، والحلول من أجل القضاء على العنف ضد المرأة كما قامت منظمة الصحة العالميّة ببيان مجموعة من الآثار الصحيّة السلبيّة التي قد تؤثر على صحة المرأة الجسديّة، والعقليّة، والنفسيّة، والجنسيّة، والإنجابيّة، **ومن هذه الإجراءات ما يلي:**

١- العمل على إنشاء وإيجاد قاعدة دلاليّة من أجل قياس حجم العنف الذي يتم ممارسته ضد المرأة، وبيان شكل العنف ضد المرأة ونوعه وطبيعته، وما يترتب على العنف ضد المرأة من عواقب، ونتائج اجتماعيّة، وصحيّة، ونفسيّة.

٢- خلق التعاون بين المنظمات الدوليّة من أجل دعم جميع الدول في التقليل، والقضاء على أشكال العنف ضد المرأة وصوره.

٤- العمل على تطوير الخطط والسياسات الدولية والوطنية من أجل التصدي وتحسينها، والوقوف في وجه ظاهرة العنف ضد المرأة.

٥- تحقيق الاستجابة من قبل قطاع الصحة من أجل مواجهة ظاهرة العنف ضد المرأة.[٢]

يجب أن يتم الكشف عن أساليب من أجل الوقاية من العنف ضد المرأة، **ومن طرائق الوقاية من العنف ضد المرأة** من خلال التوعية المنهجيّة، وذلك باستخدام المناهج الدراسية التي يجب أن توضح أسباب العنف وأشكاله، والوقاية والاستجابة له.

الوقاية من العنف ضد المرأة: يجب اتباع مجموعة من الوسائل والطرائق من أجل الوقاية من العنف ضد المرأة، ومن هذه الطرائق والوسائل الخطط الاقتصاديّة من خلال تمكين المرأة اقتصادياً، وتعزيز دور المرأة ومكانتها في داخل المجتمع، والعمل على تعزيز استراتيجية، وطرائق المساواة بين المرأة والرجل.

العمل على تعزيز مهارات التواصل لدى المرأة، وتعزيز مهارات التواصل بين الرجل والمرأة، والعمل على وضع استراتيجيات من أجل التصدي للعنف ضد المرأة، وذلك من خلال تحسين الأسس والقواعد الثقافيّة التي تختص بنوع الجندر، والجنس.

---

١ . اقرأ المزيد على e٣arabi: القضاء على العنف ضد المرأة https://e٣arabi.com/?p=٥٦٣٤٢٨

٢ . اقرأ المزيد على e٣arabi: القضاء على العنف ضد المرأة https://e٣arabi.com/?p=٥٦٣٤٢٨

العمل على تنمية دور قطاع الصحة وتعزيزها من أجل الاستجابة لحالات العنف التي تتعرض لها النساء في داخل المجتمعات، والعمل على توفير أماكن للنساء التي تتعرض للعنف، والعمل على نشر الوعي بالنسبة إلى موضوع العنف ضد المرأة.١

وهناك مجموعة من الطرائق المتبعة للوقاية من العنف المرتكب ضد المرأة، ومنها ما يلي:

من خلال معالجة الأسباب الأساسيّة للعنف ضد المرأة، ومنها الأعراف، والقيم الاجتماعيّة، والعادات والتقاليد الخاطئة، والتمييز بين الرجل والمرأة.

العمل على تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، وتقوية وتعزيز العلاقات فيما بينهم، وتعزيز الاحترام المتبادل بين الرجل والمرأة في داخل المجتمعات.

العمل على زيادة أدوار المرأة في داخل المجتمع، وتمكين المرأة في جميع المجالات سواء كانت اجتماعيًّا، أو اقتصاديًّا، أو ثقافيًّا، أو سياسيًّا في داخل المجتمع.

العمل على إعطاء المرأة جميع الحقوق الإنسانيّة والأساسيّة التي يتمتع بها أي إنسان في داخل المجتمعات الطبيعيّة.

العمل على توفير أماكن آمنة للمرأة، مثل: المنزل، والأماكن العامة.

تشجيع استقلال أدوار المرأة الاقتصادية وتعزيزها.

العمل على زيادة دور المرأة في المشاركة السياسيّة، وتعزيز دور المرأة في أماكن صنع القرار السياسيّ، والاجتماعيّ، والاقتصاديّ.

العمل على زيادة وعي المجتمع وثقافته في الموضوعات التي تتعلق بالعنف ضد المرأة ، وذلك من خلال وسائل الإعلام، ووسائل التواصل الاجتماعيّ، مثل: الفيسبوك، والتويتر، والانستجرام٢.

دور المجتمع في مواجهة مشكلة العنف:

وضع خطة عمل لنشر المفاهيم الصحيحة عند علاقة المرأة بالرجل تشترك فيها المؤسسات الحكومية بالنهوض بالمرأة والأسرة، كما يشترك فيها المجتمع المدنيّ، وذلك من خلال مايلي:

وضع برامج موجهة يعتمد فيهاعلى علماء الشريعة حتى لا يكون هناك مجال لاستغلال الدين استغلالًا خاطئًا.

إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث عن ظاهرة العنف ضد الزوجات لتحديد أسبابها ودوافعها، والمشكلات المترتبة عليها يتم مواجهة هذه المشكلة على المستوى الأسريّ، أو المجتمعيّ .

النهوض بالمجتمعات بعضها ببعض، وربطها بواضعي السياسات الخاصة بالأسرة، و المسؤولية عن التخطيط في القطاعات المختلفة بالإضافة إلى ربطها بالبيانات الخاصة بالأسرة ٣.

---

١. اقرأ المزيد على e٣arabi: الوقاية من العنف ضد المرأة https://e٣arabi.com/?p=٥٦٣٢٦٧

٢ . المرجع السابق.

٣ . أنظر: كقرار عن الأوضاع، المصرية، المجلس القومي للمرأة ص ١٣٤.

دور المراقبة الاجتماعيّة في المجتمع من خلال متابعة سلوك المنحرفين، ومدى تكيفهم مع المجتمع .

تفعيل الدور التربويّ لمجالس الآباء و المعلمين دعمًا وثيقًا للأهمية التربويّة لربط المجتمع بالمحيط الخارجيّ، ودراسة حالات السلوك المنحرف، أو السلوك العنيف، واحتواء هذه الحالات وعلاجها.

العمل على زيادة الوعي ونشره بخصوص خطورة العنف وآثاره الاجتماعيّة، والاقتصاديّة، والتعليميّة، والنفسيّة، ويكون بعمل برامج التوعية المتنوعة والمستمرة لتحقيق هذا الغرض التربويّ .

الاهتمام بالأنشطة التربويّة والحرة، أو اللامنهجيّة كأسلوب تربويّ لدى الأفراد ليمتص طاقتهم الزائدة، ويوجه نشاطهم توجيهًا تربوياً[١].

استثمار تكنولوجيا المعلومات في إنشاء قواعد بيانات عن الشخصيّات المنحرفة، وذوي السلوك العنيف، ومتابعة هذه الحالات، والإرشاد للمقام لها بقصد العلاج والعودة السويّة.

الحلول والمقترحات التي تخص المُعِنف:

يمكن أن يبتعد المُعِنف عن العنف بتقليل نسبة الأدرينالين المسؤول عن دقات القلب السريعة:

التركيز على النفس مع أخذ أنفاس بطيئة وعميقة.

تخيل نفسك على الشاطئ، أو أي مكان يشعرك بالهدوء.

التفكير في أى شيء آخر كأن يساعدك على الاسترخاء فيما مضى.

أخبر نفسك بهذه الكلمات:

عليك بالهدوء.

لا تعطِهم الفرصة ليستفزوك.

أنا أقوى منهم.

فكر في العواقب قبل أن تقدم على عمل أى شيء.

حاول أن تجد مبرراً، أو تفسيرًا للشخص الذي استفزك.

لا تجادل أمام الآخرين.

اجعل هدفك هو هزيمة المشكلة، وليس الشخص الذي أغضبك.

لا تجعل الغضب يسيطر عليك.

تعلم كيف تتحدث عن أحاسيسك؟ إذا تخشى من ذلك أو من إيجاد ملائم يفهمك جيداً.

عبر عن نفسك بهدوء، عبر بطريقة نقديّة، عبر بغضب، بيأس وحزن، لكن بدون أن تفقد أعصابك .

اسأل نفسك دائمًا إذا ذاك أن رد فعلك منطقيّ ومقبول.

استمع للآخرين بإنصات، مع الاستجابة لهم بدون إظهار غضب.

---

١ . حسونه، محمد السيد ، المرجع السابق ، ص ٩١.

إذا تلقيت شيئًا سلبيًا، اسأل نفسك دائمًا عما إذا كنت تفهم وجهة نظر الشخص المتحدث إليك بطريقة صحيحة.

تفاوض بشأن حل المشكلة التي تواجهك بدلًا من إلقاء اللوم على الطرف الآخر.

برامج الوقاية من العنف الأسريّ:

في حالة وضع برنامج للوقاية من العنف الأسريّ، ويتعين أن يكون قائمًا على أسس من المبادئ النفسيّة والتربويّة، وأن تتم متابعة ومعرفة مدى فعاليته، أو تأثيره للإبقاء على البرامج الناجحة ، وتعديل غير الناجحة، أو إلغاءها، ووضع غيرها...

ومن بين أهم البرامج التي يمكن سياقها للتخفيف من حدة العنف الأسريّ مايلي:

إيجاد برامج تدريبيّة ترمي إلى الحيلولة دون حدوث العنف قبل أن يبدأ بالمساعدة على تعلم كيفية تسوية النزاعات بطريقة سلميّة، وتقديم برامج تعلم كيفية تجاوز الأفكار السلبيّة،

والتقليديّة، واكتساب مهارات، وطرائق تعديل، وتغيير المفاهيم والأفكار الخاطئة التي تحرض على ممارسة العنف .

اقتراح برامج تربويّة تهدف إلى تأهيل الإناث وتنفيذها، وإعطائهم ثقة بالنفس وتمكينهم، وتقوية احترامهم لمفهوم الذات كونهم الحلقة الأضعف في الأسرة، وهدف سهل لممارسة العنف ضدهن .

العمل على تعزيز ثقافة الحوار، وتغليب عقلية الجدل، واحترام الآخر داخل نطاق الأسرة الزوجيّة من خلال وضع برامج توجيهيّة سواء للأسرة، أو للمقبلين الجدد على الزواج [1].

إدخال مفاهيم العنف وأسبابه وآثاره المخلفة إلى المناهج الدراسيّة، وإمداد أفراد المجتمع بمهارات متعددة لإدارة النزاعات بالطرائق السلمية وحلها تأصيل وعي حقيقي حول ظاهرة العنف الأسريّ، وطرائق التعامل معه، وطرائق إدارة الصراع خاصة بين أفراد الأسرة الواحدة إجراء مزيد من الدارسات والأبحاث حول هذه الظاهرة لتحديد أنواعها وأسبابها وأبعادها المختلفة وصولا إلى معالجتها، والتخفيف من حدوثها.

القضاء على الأميّة القانونيّة للمرأة وصولا إلى معرفتها بحقوقها الممنوحة لها بالقوانين .

تأمين مراكز لضحايا العنف الذي من شأنه أن يعزز إمكانية تقديم الإرشاد القانونيّ، والنفسيّ للفرد المعنف، وتقديم خدمات تأهيل الضحايا العنف الأسريّ، وتقديم برامج للمساعدة على تجاوز مشكلة العنف وآثارها من كافة النواحي .

العمل على إصدار نصوص قانونيّة تجرم العنف الأسريّ، وتدينه بشكل واضح وقاطع.

توفير مراكز إيواء ضحايا العنف؛ لأنها ضرورة ملحة، فضحايا العنف عادة ما يعانون من رغبة في إيذاء الذات، أو إيذاء النفس، وهم بحاجة إلى مكان يلوذون به .

---

١ . انظر: العيسوي ،عبد الرحمان محمد ، مرجع سابق ، ص ١٣٢، منير كرادشة ، مرجع سابق ، ص ١٥٣

توعية أفراد الشرطة والقضاة والأطباء والأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين وتدريبهم، وكل من له صلة بالتعامل مع ضحايا العنف على كيفية التعامل مع ضحايا العنف، وتوفير الحماية، والخدمات الفوريّة والمعالجة، والتأهيل لهم[1].

١. كرادشة، منير (٢٠٠٩م) العنف الأسريّ، سيسيولوجيّة الرجل العنيف والمرأة المعنفة ، عالم الكتاب الحديث، الأردن، ط١،ص١٥٤.

الخاتمة:

من خلال ما سبق، ونظراً إلى خطورة ظاهرة العنف بما تخلِّفه من آثار سلبية، وبما تتركه من آثار مدمرة على المجتمع، فإن معالجة هذه الظاهرة والتصدي لها من أولويات الاهتمام المجتمعيّ. ونظراً إلى خطورتها على أمن المجتمع، خاصَّةً في المجتمع السعوديّ، جاءت هذه الدراسة لتحليل هذه الظاهرة، وبيان انعكاساتها على أمن المجتمع لإيجاد الحلول للتعامل معها تحقيقًا لأمن المجتمع واستقراره.

وعلى صعيد العنف بصفة عامة فإن المجتمعات العربيّة لازالت تفتقر إلى الثقافة والوعي بالحقوق الأساسيّة للمعنف، والذي نص عليه الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان، ولازالت تنظر إلى أن مسؤولية الأسرة تحتم وضع المعنف في إطار محدد، وأن العنف ضد المعنف يمارس في كل مكان، هذا وأن العنف غالبًا ما يمارس من قبل أفراد قريبين جداً منهم، كالآباء، والأمهات، والأصدقاء، وأزواج الأمهات، أو زوجات الآباء، وزملاء المدرسة، أو المدرسين، ولعل من أكثر أشكال العنف هو: العنف الجسديّ، والعنف النفسيّ مثل: عبارات الشتم، والإهانة، والتمييز، والإهمال، وسوء المعاملة مما تكون العواقب خطيرة جدًا على المعنف.

ومن أبرز المقترحات:

أقترح للحد من العنف لابد من إيجاد وسائل، وسبل للوقاية منه وبرامجه.

أقترح لتحليل ظاهرة العنف لابد من بيان انعكاساتها على أمن المجتمع لإيجاد الحلول للتعامل معها تحقيقًا لأمن المجتمع واستقراره.

وضع برنامج للوقاية من العنف الأسريّ، ويتعين أن يكون قائمًا على أسس من المبادئ الشرعيّة، والنفسيّة، والتربويّة.

أبرز التوصيات للعنف عامة ما يلي:

ضرورة إيجاد نظام خاص بالحماية الاجتماعيّة يكون معنياً بحماية الأطفال والنساء من العنف والإيذاء في المملكة العربيّة السعوديّة بأسرع وقت ممكن، ويفضل أن يكون للطفل نظامًا خاصًا بحمايته من العنف والإيذاء، كما يفضل أن يكون هناك نظام خاص للمرأة لحمايتها من العنف والإيذاء.

ضرورة تحديد جهة واحدة تتبنى قضية العنف الأسريّ، والعنف ضد الأطفال على مستوى المملكة يكون من مسؤولياتها متابعة الجهات المختلفة لحين إصدار النظام، أو الأنظمة الخاصة بحماية المرأة والطفل من الإيذاء، كما يكون من مسؤولياتها وضع الإجراءات ومتابعة تنفيذها، على أن تكون هذه الجهة جهة مستقلة عن الوزارات الحكوميّة، وأن يخصص لها كل الدعم الماديّ واللوجستي الممكن.

أن يتم التعميم على كافة الجهات بضرورة توثيق حالات العنف الأسريّ وتسجيلها إحصائيًّا، وأن يكون تسجيل الحالات برقم السجل المدني _ منعاً للازدواجيّة في تسجيل الحالات _ حتى يتم متابعة حجم الظاهرة واتجاهاتها؛ كما يوصي بأن تكون هذه الإحصاءات مفصلة ودقيقة.

التأكيد على أهمية إيجاد برامج توعية مكثفة ذات مستويات مختلفة موجهة نحو زيادة الوعي بظاهرة العنف بشكل عام، والتأكيد على استقطاب الإعلام بمختلف وسائله كشريك رئيس في برامج التوعية.

أقترح إيجاد مركز تدريب متخصص بالعنف الأسريّ، أن يكون تابعاً لبرنامج الأمان الأسريّ والعنف، ويتبنى التصور المقترح لمركز التدريب المشار إليه.

ضرورة عقد مؤتمرات دوليّة سنويًّا عن العنف الأسريّ بصفة عامة، حيث يشارك فيه المتخصصون والمهتمون، كما تشارك فيه كافة الجهات المعنية بالتعامل مع العنف الأسريّ سواء كان عنفاً ضد المرأة أو عنفاً ضد الأطفال، يتم فيه دعوة الخبراء المحليين والدوليين.

إعداد المزيد من الدراسات العلميّة في مجال الحماية الاجتماعيّة عن ظاهرة العنف الأسريّ والعنف ضد الطفل، ولا سيما فيما يتعلق بالأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة ، وللآثار المترتبة على كلا الظاهرتين من جوانبه المختلفة، مثل:

دراسة المعوقات التي تواجه المرأة المعنفة للحصول على حقوقها.

المشكلات التي تواجه العاملين في مجال الحماية الاجتماعيّة في علاقاتهم بالجهات ذات الاختصاص.

لابد من نشر الثقافة والوعي الاجتماعيّ للمعنف مهما كان لمعرفة حقوقه، وكيفية الدفاع عنها، وإيصال صوته ومظلوميته إلى كل الجهات المعنية بالدفاع عنها عبر كافة الوسائل، وعدم التسامح والتهاون والسكوت في حالة سلب هذه الحقوق، وصناعة كيان واعي ومستقل لوجودها، ونشر هذه التوعية في المجتمع عبر نشر ثقافة احترام جميع الفئات وتقديرها، والاعتراف بكافة حقوقهم الإنسانيّة، وكيانهم المستقل.

وضع استراتيجية لمعالجة موضوع العنف الأسريّ وفق خطة منهجيّة علميّة لإعطاء الموضوع أهميته، ومكانته المناسبة لتحقيق التوازن.

وضع مشكلة العنف الأسريّ في سياقها الاجتماعيّ، والاقتصاديّ، والسياسيّ، والدينيّ، والثقافيّ، ومعالجتها استناداً إلى خلفيات الظاهرة بدلاً من معالجتها كحالة منعزلة.

توصيات تخص الأبناء المعنفين:

يجب على الآباء بناء علاقة متينة مع أبنائهم لتقبُّلهم التوجيهات والنصائح، وخلق جوٍ أسريّ سليم قائم على المحبة والحوار الهادئ دون الحاجة إلى الصراخ، والضرب والتوبيخ، لخلق جيل واعٍ، وصنع مستقبل أفضل للأبناء.

وضع قوانين رادعة تتضمن تأكيد حق الأبناء في التعريف بحقوقهم، وكيفيّة اللجوء إلى الحماية إذا تعرَّضوا لأي عنف من أولياء الأمور.

وضع آليات فاعلة تساعد الأبناء الذين يتعرَّضون للعنف في الإبلاغ، وتقديم الشكاوى بأنفسهم من خلال مواقع إلكترونيّة تساعدهم على ذلك.

العمل على تعميق العلاقة بين الاستراتيجيات الموجَّهة للأبناء، وتلك الموجهة للأسرة، على اعتبار أن الأسرة هي الراعية الأولى لأبنائها؛ وكلما تمَّت حمايتها من المخاطر التي تؤثِّر على العلاقات الأسريّة تمّت حماية الأبناء من تلك المخاطر أيضًا.

إعداد برامج توعويّة موجَّهة حول حقوق المعنفين، وبرامج موجهة لكل المعنفين سواء كانوا من الآباء، أو غيرهم حول أفضل الأساليب التربويّة المناسبة لتنشئة الأبناء، وتربيتهم بشكل صحيح دون اللجوء إلى العنف والإساءة.

تضمين المناهج التعليمية منذ الصغر منظومة الحقوق الإنسانية بما فيها الحق في الحرمة الجسدية، والحماية من كل أشكال العنف وأسبابه.

زيادة سرعة استجابة المؤسسات المختصرات لحالات العنف، وإساءة معاملة الأبناء من خلال فتح المجال لتلقِّي بلاغات إساءة معاملة الأبناء، واتخاذ الإجراءات المناسبة لكلِّ بلاغ بما يضمن حصول الأبناء على أفضل الخدمات لحمايتهم من العنف.

إقامة مرصد وطني لتطبيق تشريعات حماية الأبناء، ومتابعتها وتلقِّي الشكاوى، على أن تكون بمشاركة منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الطفولة.

أن تكون هناك مؤسسة متخصصة لرعاية الأبناء المعنَّفين يتوافر بها الاختصاصيّون الاجتماعيّون والنفسيّون، ويكون دورها هو الوسيط بين الأبناء المعنَّفين، وأولياء أمورهم لإيجاد الاستقرار المطلوب.

إدخال مواد العنف ضمن المواد الدراسيّة في الجامعات والمدارس حيث يطلع الكل على حقوقه وواجباته، وكيفية احترام الطرف الآخر.

توعية الأسر السعوديّة من خلال وسائل الإعلام المختلفة بضرورة اتباع أساليب التنشئة الأسريّة السليمة المتوافقة مع ديننا الإسلامي الحنيف، والابتعاد عن أساليب العنف الأسريّ ضد الأطفال.

ضرورة اعتماد الأسر على أساليب التنشئة الديمقراطيّة، والابتعاد عن أساليب التنشئة الأسريّة المتسلطة لتجنب آثار العنف الأسريّ على الأطفال.

أن تقوم المؤسسات التعليميّة في المملكة بدروها التوعوي في تعبئة أجيال المستقبل بخطورة العنف الأسريّ، والابتعاد عن أشكاله لما له من مخاطر وآثاره على الأسرة.

إجراء مزيد من الأبحاث العلميّة التحليليّة الوصفيّة المماثلة لموضوع الدراسة الحاليّة في مجتمعات، وبيئات أخرى سواء في المجتمع الخليجيّ أو العربيّ[٣٠٠].

٣٠٠. ملحوظة : بعض التوصيات مستفادة من مصادر البحث المدونة العربيّة والأجنبيّة.

المصادر العربية:

_القرآن الكريم

_ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي ، لسان العرب ، مج ٤ ، ط ١ ، دار مادر ، بيروت ، ١٩٩٧م.

_أبو حلاوة ، كريم ، ثقافة العنف: بحث في الأسباب والتداعيات والحلول المحتملة، بتصرّف

_أبو دوح ،مديحة أحمد عبادة ، خالد كاظم ، العنف ضد المرأة (دراسة ميدانيّة حول العنف الجسديّ والعنف الجنسيّ) ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٨ م.

_أبو زيد، رشدي شحاتة ، العنف ضد المرأة وكيفيّة مواجهته، ط ١ ، دار الوفاء ، ٢٠٠٨م.

_أحمد آمنة حسين مسعود ، العنف الأسريّ وعلاقته بانحرافات الأحداث (دراسة ميدانيّة في دار التربية وتوجيه الأحداث تاجوراء– بمدينة طرابلس) مجلة عالم التربية ، مصر.

_أحمد مصطفي أحمد، المظاهرة السلوكيّة المدرسة دار المعارف الجامعيّة الإسكندريّة.

_الأسطة جنان ، مع الناجين والناجيات من العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، بتصرّف.

_أنس ، محمد ، دوار المؤسسات غير الحكوميّة لحماية الطفل من العنف، بدون نشر، وعبد الملك أشيهون، مجلة العلوم الاجتماعيّة، بدون نشر، وسنة، وجمال شحاته حبيب ، الممارسة للخدمة الاجتماعيّة في مجال رعاية الشباب للمجال المدرس، ط، نور الاجتماعيّة.

_البصري، حيدر: العنف الأسريّ – الدوافع والحلول ، الأردن ، دار البيضاء للطباعة ، والنشر ، ٢٠٠٨م .

_بنات ، سهيلة محمود (٢٠٠٨م)، العنف ضد المرأة: أسبابه، آثاره، وكيفيّة علاجه (الطبعة الأولى)، عمان–الأردن: دار المعتز للنشر والتوزيع، بتصرّف.

_التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي ، الناشر: عالم الكتب ٣٨ عبد الخالق ثروت–القاهرة الطبعة: الأولى

الجوهري ،أبو نصر إسماعيل بن حماد، الصحاح: تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار الناشر: دار العلم للملايين بيروت ،ط ٤، هـ – ١٩٨٧م

_حسونة ، محمد السيد ، العنف لدى طلبة المدارس في مصر،الناشر:المركز القوميّ للبحوث التربوي، القاهرة .

_الحليبي خالد بن سعود (٢٠٠٩ م) العنف الأسريّ أسبابه ومظاهره وآثاره وعلاجه، الرياض ،المملكة العربيّة السعوديّة ، مدار الوطن للنشر .

_الحمود ،عبد الله بن ناصر: العنف الأسريّ في الإعلام العربيّ بين الوعي المهني والرهانات التسويقيّة، مؤتمر الأسرة والإعلام العربيّ: نحو أدوار جديدة للإعلام الأسريّ، الدوحة، قطر، ٢- ماي ٢٠١٠م.

_الحنيطي، دوخي ، العوران ،حسن ، الحجري ،حميد بن ناصر ٢٠١٢م، أثر العنف الأسريّ الواقع على الأطفال وعلاقته بسلوكهم المنحرف من وجه نظر الطلبة العمانيين الدارسين في جامعة مؤته، المجلة الأردنيّة في العلوم الاجتماعيّة ، الأردن.

_حوار الأخصائيين الاجتماعيين في مجال العنف الأسريّ ، مفهوم العنف الأسريّ أسبابه ومقترحات علاجه ، منتدى مجلة العلوم الاجتماعيّة ، ٢/١١/٢٠٠٧م.

_الساعاتي سامية حسن: المرأة والمجتمع المعاصر ، القاهرة ، الهيئة المصريّة العامة للكتاب ٢٠٠٥م.

_الصبان عبير بنت محمد (٢٠١١م) خبرات العنف الأسريّ والمدرسي لدى عينة من طالبات المرحلة المتوسطة والثانوية في مدارس التعليم العام بالعاصمة المقدسة، مجلة بحوث التربية النوعية ، جامعة المنصورة.

_عبادلية أحمد ، دور الأسرة في تحقيق التفوق الدراسي لدى أبنائها ، تخصص علم اجتماع التربية ، قسم العلوم الاجتماعيّة ، كليّة الآداب واللغات والعلوم الاجتماعيّة والإنسانية ، جامعة تبسة ، ٢٠١١ م.

_عبد النبي، زهراء عبد الحمزة هادي(٢٠١٣م) قياس العنف الأسريّ لدى طالبات المرحلة الإعدادية، مجلة أبحاث البصرة(العلوم الإنسانيّة)العراق.

_عطية جميل حامد (٢٠١٤م) العنف الأسريّ نواة لجنوح الأحداث دراسة ميدانيّة في مدرس تأهيل الصبيان، مجلة العلوم النفسيّة والتربية ،العراق.

_العلاف، عبدالله بن أحمد ، العنف الأسريّ وآثاره على الأسرة والمجتمع نقلاعن -Al alaf@hotmail. com

العنف عند الشباب.. الأسباب والحلول"، إسلام ويب. بتصرّف.

_العيسوي ،عبد الرحمان محمد ،جرائم الصغار، ط ١، دار الفكر الجامعي ، الإسكندريّة ، ٢٠٠٧ م.

_العيسوي، محمد عبد الرحمن ، الجريمة والشذوذ العقلي ، ط ١ ، منشورات الحلبي الحقوقي، الإسكندريّة.

_كرادشة، منير (٢٠٠٩ م) العنف الأسريّ ، سيسيولوجية الرجل العنيف والمرأة المعنفة ،عالم الكتاب الحديث، الأردن، ط١ .

_الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني، الكليّات معجم في المصطلحات والفروق اللغويّة المؤلف ،المحقق: عدنان درويش – محمد المصري الناشر: مؤسسة الرسالة .

_مجاهد ، علي إسماعيل ، تحليل ظاهرة العنف وأثره على المجتمع.

_المرزوقي عائش بنت سلطان(٢٠١٦م) العنف الأسريّ وآثاره على الأسرة والمجتمع في ميزان الإسلام.

_مجاهد ، د. علي إسماعيل ، تحليل ظاهرة العنف وأثره على المجتمع ،(٢٠١٥م).

_مكي ، رجاء ، عجم ، سامي ، إشكاليّة العنف (العنف المشرع والعنف المدان) ، ط ١ ، المؤسسة الجامعية للدراسات ، بيروت ٢٠٠٨ م.

_منذر، زيتون، (٢٠٠٣م)، نحو استراتيجية وطنية لحماية الأسرة:الصحة والعنف، المجلس الوطني لشؤون الأسرة، منظمة الصحة العالمية ، مكتب عمان.

المصادر الأجنبية والمواقع:

Bolivia Gender-Based Political Violence", www.unwomen.org, Retrieved ٦٢-٤-٢٠٢٠. Edited ,١٣١ Page.

Consequences and costs", endvawnow, Retrieved 21/5/2017. Edited

E motional and verbal abuse", www.womenshealth.gov, Retrieved 26-7-2018. Edited.

Elder abuse", www.womenshealth.gov, Retrieved 25-4

Financial abuse", www.womenshealth.gov, Retrieved 26-7-2018. Edited

Gunilla Krantz, Claudia Garcia-Moreno, "Violence against women" ، jech.bmj.com, Retrieved 26-7-2018. Edited

Gunilla Krantz, Claudia Garcia-Moreno, "Violence against women" ، jech.bmj.com, Retrieved 26-7-2018. Edited

Harmful Effects of Violence", esperian Health Guides, Retrieved 21/5/2017. Edited .

How to End Violence in Your Community", cedar valley friends of the family, Retrieved 21-5-2017. Edited.

Ibn Manthour, J. (2000). Arab Tongue (2nd ed.). Beirut, Lebanon: Dar al-Kotob al-ilmiyah p:43

Iz El-Dein, K. (2010). Aggressive Behavior in children. Amman،

Jordan: Dar Osama for publication and Distibution.p:3

O lufunmilayo Fawole (٨-٢٠٠٨), "Economic Violence To Women and Girls "، .www.researchgate.net, Retrieved ١٧-٦-٢٠٢٠, Edited

Olufunmilayo Fawole (21-5-2008), ECONOMIC VIOLENCE TO WOMEN AND GIRLSIs It Receiving the Necessary Attention? Page 2, 3. Edited.

Violence against women", www.paho.org, Retrieved 24-4-2020.

آثار العنف ضد المرأةhttps://e3arabi.com/?p=552440

_اقرأ المزيد على e3arabi: القضاء على العنف ضد المرأة https://e3arabi.com/?p=563428

_حسين ، حمد ، أسباب العنف الأسري ودوافعه ، بتصرّف ، العنف عند الشباب.. الأسباب والحلول، إسلام ويب. بتصرّف.

_العنف عند الشباب.. الأسباب والحلول"، إسلام ويب. بتصرّف.

_مجلة البحوث الإسلامية_مصر ،مج٢،ع٦،فبراير.

_الموسوعة الحرة https: //ar.m.wikipedia.org

نموذج طلب نشر بحث علمي

عنوان البحث باللغة العربية: .....

التخصص العام للبحث:
التخصص الدقيق:
تأريخ التقدم:

أسماء الباحثين:
اسم الباحث الأول:
بيانات الانتماء: (الدرجة العلمية، القسم، الكلية، الجامعة/ جهة العملة، الدولة)
الإيميل:

اسم الباحث الثاني:
بيانات الانتماء:
الإيميل:

اسم الباحث الثالث:
بيانات الانتماء:
الإيميل:

اسم الباحث المسئول:
الإيميل:

الأهمية والإضافة العلمية للبحث:
-
-
-

أتعهد أنا الموقع أدناه بأن هذا البحث لم يسبق نشره او مقدم للنشر جزئياً او كلياً الى أي جهة أخرى. وأن ما ورد في هذا البحث من فكر وتأليف الباحث وأتحمل مسئولية ذلك.
أسم الباحث المسئول:
التأريخ:
توقيع الباحث:

…. :Article Tittle in English

Research Field:
Specialization:

Names of Authors:

First Author name:
Affiliation:
Email:

Name of the second Author:
Affiliation:
Email:

Name of the third Author:
Affiliation:
Email:

Name of the responsible Author:
:Email

تنسيقات البحث

تتبع المجلة معايير محددة لتنسيقات البحوث وترتيبها. وهي كما يلي:

١- **البحث:**

يجب أن يحتوي البحث على ما يلي

الصفحة الأولى:

١. عنوان البحث باللغتين العربية والانجليزية للأبحاث المكتوبة باللغة العربية والعنوان بالإنجليزية للأبحاث المكتوبة بالإنجليزية.

٢. اسم الباحث \ الباحثين.

٣. مكان العمل أو عنوان جهة الباحث مع ذكر اسم دولة الباحث.

٤. البريد الإلكتروني للباحث المسؤول ومعلومات التواصل الأخرى.

الصفحة الثانية:

١. ملخص للبحث لا يقل عن ٢٥٠ كلمة، باللغتين العربية والانجليزية للأبحاث المكتوبة باللغة العربية.

٢. الكلمات المفتاحية، يتم كتابة ما لا يقل عن ٥ كلمات مفتاحية باللغتين العربية والانجليزية تختزل موضوع البحث.

٢- محتوى البحث

يجب أن يكون البحث مكتمل العناصر الأكاديمية ويتبع أسلوب رصين وفق الترتيب التالي:

١. ملخص الدراسة.

٢. المقدمة.

٣. مشكلة الدراسة.

٤. أهداف الدراسة.

٥. أهمية الدراسة.

٦. محتويات الدراسة.

٧. الخاتمة.

٨. النتائج.

٩. التوصيات.

١٠. المصادر والمراجع.

١١. الملاحق.

٣- تنسيقات الكتابة والأشكال والرسومات:

١. يتم تنسيق ورق البحث على مقاس A٤.

٢. أن يكون البحث في عمود واحد في كل صفحة.

٣. نوع الخط Time New Roman حجم الخط ١٣ point والمسافة بين الخطوط ١,٥.

٤. العناوين الرئيسية حجم الخط ١٥ غامق، والعناوين الفرعية حجم الخط ١٤ لون غامق.

٥. ترتيب العناوين الرئيسية والفرعية على التوالي تصاعدياً.
٦. ترتيب الأشكال والجداول والصور على التوالي في البحث وأن تكون واضحة المعالم والأسماء.
٧. يجب أن يكون البحث مرقم تسلسليا من أول البحث الى آخرة.
٨. نظام التوثيق للمراجع (APA) في متن البحث وفي المراجع آخر البحث.
٩. هوامش الصفحة ٢ سم من اليمين واليسار، ٩ سم من الأسفل في حال وجود ذكر أي ملاحظة، أو لتوضيح أي معلومة واردة في متن البحث، ويستخدم لذلك إشارة مميزة مرتفعة عن النص مثل (*).

إقرار وتعهد

اقر وأتعهد بأن البحث والذي يحمل عنوان: ....

١. بأن البحث أصيل وخاص بي، وغير منقول او مستل من أي عمل أخر، وأتحمل أي تبعات قانونية، وللمجلة الحق في اتخاذ الإجراءات المترتبة على ذلك.
٢. أقر بالالتزام بأخلاقيات البحث العلمي، والأمانة العلمية في كتابة البحث العلمي المعنون أعلاه وأتحمل المسئولية القانونية لكافة حقوق الملكية الفكرية والمادية للغير.
٣. أقر بأن هذا البحث لا يحتوي على أي دراسات على الإنسان أو الحيوان.
٤. أتعهد بالالتزام بكافة شروط النشر المعمول بها في المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، وان البحث مدقق لغوياً، والتزم بجميع قرارات هيئة التحرير في المجلة.
٥. في حال موافقة هيئة التحرير في المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات على نشر البحث، أوافق أنه ليس من حقي التصرف بالبحث من حيث الترجمة والنقل في وسائل الأعلام، بعد أعلام هيئة تحرير المجلة، وأخذ الموافقة اللازمة عند الضرورة.

وعليه أمل بنشر البحث في المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات

تأريخ التقديم:

أسماء الباحث / الباحثين تسلسليا حسب اتفاق المؤلف/ المؤلفين في ظهور أسماء المؤلفين في المجلة.

اسم الباحث المسئول:

التوقيع:

التأريخ:

إن توقيعكم على هذا القرار وإعادته إلى مجلة العلوم والدراسات الاسرية هو شرط أساسي للنظر في دراستكم هذه من قبل هيئة تحرير المجلة